الاول من شرح التسهيل
لابن مالك النحوي للعلامة المحقق
الدماميني شارح
المغني
رحمه الله

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı 1157/1

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقف عبده

١٤٢٦

RAĞIP P.
Ka. N.
1326

١٢٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم تسليما يقول العبد الفقير الى المولى الغني
محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدماميني المالكي عامله الله بلطفه الخفي
وبره الحفي اللهم وإياك نحمد على نعم توجهت الآمال الى نحوها فاسعفتنا
بتسهيل الفوائد ونشكو ما نلقاه من نقص الحظ فاسعدتنا بتكميل
المقاصد ونشكرك على تصريفك لنا في خدمة كلمة الإسلام
وتوفيقك ايانا الى توحيدك الذي يكل عن وصف فضله المفرد جملة
الكلام نسألك ان تشرح صدورنا بانوار هداياتك فهي اعظم مطلوب
وتبعدنا عن مساوي الافعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن افعال القلوب
ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك تعاليت ان تكون
لك صفة مشبهة ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان وأني
وهي عن سمات الحدوث منزهة انت الفاعل لما تختار وكل شيء مفعول لقدرتك
وارادتك ولا كاينة عن ذوي التمييز الا وجميع احوالها متعلقة بمشيتك
ونشهد ان محمدا عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه الى الحق
اليقين وانزلت اليه القرآن بلسان عربي مبين ذو النسب الشريف
الذي لشانيه التصغير ولشانه التكبير والدين الحنيف الذي نجا نحا العوه
وهلك نحا العوه فانقسموا الى جمع السلامة وجمع التكسير ونصلي
عليه وعلى آله وصحبه الذين جروا بميدان العربية فهو لا يلحق لهم غبار
ورووا اجمل اخبار الدين المصدع وكان الرفع ثابتا لمحل تلك الاخبار
صلاة لا تزال الالسنة تجزم بفضلها وتعترف ويدوم لقائلها احمد
العيش ولا ينصرف اللهم فادم صلواتك عليه وعليهم ووال تحياتك
الطيبات واصلة اليه واليهم اما بعد فلا يخفى ان الكتاب

المسمى

المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تأليف الامام العالم
العلامة مالك ازمة الفضائل وابن مالكها السالك من طرق العربية
في افسح مسالكها ملك النحاة جمال الدين ابي عبد الله محمد بن مالك
رضوان الله تعالى عليه كتاب جمع الفوائد جمع كثرة واضحت كلماته
التي غلت قيمتها ذات باب كل كلمة منه درة لا ينازع في فضله من دخل
باب الاشتغال اليه واذا اعد غيره من الفضلات فلا شك في ان
العمدة عليه طالما جاد بالنفع المتعدي وكان شكره لازما وعن
حازما من كان باسكانه في منازل التقديم جازما جمع بين براعة
العبارة والتنقيح واعتنى بالايجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح
وحشا اصداف المسامع دررا لا عهد لها بمثلها فظن بعض الطاعنين
انه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر الا في سهلها وانما اتي
الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر ومحنه بضعف
الادراك وفقد الاستاذ فاصبح لا قوة له ولا ناصر هذا واني
لما قدمت في اواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانمائة الى كنبايت
من حاضرة الهند عمرها الله تعالى بالاسلام وشاد ارجاها بالائمة العلما
الاعلام وجدت فيها هذا الكتاب مجهولا لا يعرف ونكرة لا تتعرف
قل من يشتغل باسمه او مسماه او يلمحه بالنظر فيكشف معماه ولا
يجد المرء هناك منه ولا له اصلا ولا شرحا ولا يبرح الملتفت الى ورود
مناهله يكابد ظما برحا والفقير اني استصحبت منه في السفر نسخة
واحدة اتخذ بها راس مال للنظر فكانت بالفوايد علي عايدة وراها
بعض الطلبة فلمحها بعين الاستحسان وناجاه لسانها بالفاظ
عذبة فذاق منها حلاوة اللسان الا انه راى في كثير من الاماكن
ابكار معان تحجبت بابواب مغلقة ووجوه مسايل فتنت القلوب
بعز عيونها فتركتها في حبايل المحبة معلقة فسالني في ان اشرح
هذا الكتاب شرحا يفتح ابوابه ويذلل صعابه ويجلو عرايسه
للافهام ويعقد الخنصر على ما يكشفه من الابهام فاعتذرت اولا
باني لست من رجال هذه الصناعة وان فكري في تحصيل فوايدها

مزجى البضاعه • وثانيا بان هجوم الحوادث والغربة قد اجلبت علي بخيلها
ورجلها • وحملتني جبال انكاد تفتتت حصاة القلب من لجلها • وثالثا
بفقدان الشروح في هذا البلاد • وعزة ما احتاج اليه من الكتب التي
افدي بياض اياديها بالسواد • حتى لقد وقفت على نسخة من شرح
ابن ام قاسم التي بها من اصاول **فقلت** لعلي اذود بها من مقاصد
الكتاب واصاول • واستعد بما فيها وان كان مسيرا على ما اناله من الشرح
احاول • وراجعت النظر فاذا المرام الذي تخيلته مما تقصر عنه يد
المتطاول • لما في هذه النسخة من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات
القصد انتاجا • وسقم لا يجد له طبيب الفهم دوا ولا يستطيع له علاجا
فكيف لي مع هذه المهالك بالوصول الى ذلك المطلب • واني اظفر
بتذليل الصعاب وقد عز ما اتطلب **وبينما** انا اقدم في الاجابة رجلا
واوخر اخرى واسوف الطالبين بالنجاز والتسويف بالقصير احرى
واخشى معرة الفضيحه • واوسر الستر على القريحة القريحه • واعلم
ان اغراض المصنفين اغراض لسهام السنة الحساد • وان حقايب بضايعهم
معرضة لايدى النظارة تنتهب فوايدها ثم ترميها بالكساد • والفكر
يشير الى ان الاجابة ربما تورد كبدا حرى • وان التاليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه اجرا • فابتهجت بتلك الاشارة وابتهجت طريقتها التي امدت
لطايف البشارة • واقبلت على اسعاف الطالب بمطلوبه **واعرضت**
عن الجارين على نهج الحسد واسلوبه **وقلت** هب كلا ابذل في متابعة
الهوى مقدوره والهب حسدا ليطفى نور البدر ويابى الله الا ان يتم نوره
فهل يغني الامتحاء اهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة تطوي
جميل الذكر فاذا هي تنتشر **ن**

• واذا اراد الله نشر فضيلة • طويت اتاح لها لسان حسود •

ولما تحرك العزم لاسكان هذا الشرح في منازل الوجوه وسمح الفكر فيه
ببذل ما عنده من الفوايد موجود وشا الله تعالى ان تكون افق الهند منشا
لظهوره وسما الطلوع بدره وسفوره **رايت** ان اتوسل به الى الوفادة
في الارض التي تشافهما وربا في بحور لواجهما على من اناخت بابوابه ركاب

الوفود وصدرت عنه مملوة الحقايب بعجايب الكرم والجود **امام**
العصر الذي تقدم فقامت الرعايا صفوفا على اقدام الطاعة لامامته
وخلف السلف الماضين في العدل والاحسان فادام الله ايام خلافته
سلطان العالم الذي اصاب بسهام ارائه الشريفه اشراف الاغراض
وسما عرضه النقي الى ان اصبح كالجوهر بين الاعراض وقضى عدله
لقطر الاسلام بالعمارة وعلى ديار الكفر بالخراب واورد العفاة مناهل
كرمه الصافيه وصير شرب العداة كالسراب ان صعبت مقاصد
المقتدين فبيده ازمة التسهيل والمسح وان اغلقت دونهم ابواب المكارم
فهو على الحقيقة ابواب الفتح **مولانا السلطان** الاعظم ملاذ سلاطين
العرب والعجم حاوى بيضة سادات الاسلام • ماحي ظلم الظلم بنور العدل
في الاحكام • عالم السلاطين سلطان العلما عظيم السادات سيد العظما
المويد بالنصر والفتح المبين • ناصر الملة والحق والدين ابي الفتح **احمد شاه**
السلطان بن السلطان **محمد شاه** بن السلطان **مظفر شاه** رضي الله عنه وارضاه

• امام احاديث العلى عنه اسندت • فبادر لكي تروى لاحمد مسندا •
حياة لمظلوم هلاك لظالم • فبالباس والاحسان اشقى واسعدا
فكم من عفاة نحوه قد ترددت • على انه في برهم ما تردد ا
و لم تحو اخبار السلاطين غاية • من الرفع الا كان في الحال مبتدا
لقد وزن الافعال بالعدل دايما • وعرف اسبابا تنجي من الردا
فلم ينصرف عن رتبة الفضل اذ اتى • بوزن وتعريف ابانا عن الهدى
وتلك راتبها الاحمر سنة • فعين لحماه تشهد العواد احمدا

جعل الله الممالك منظومة في سلك مسلكه واقطار الارض جارية
في حوزه وملكه فحين تركت الاقلام تسعى في كتابة هذا الشرح على
الروس وطرزته برسم هذا السلطان الذي يثبت بوجوده وجود
كل سرور وينفي به كل بوس وحسن عندي ان اتوسل بذلك الى ابوابه
الشريفة والتوصل الى الدخول تحت ظلاله الوريفه على اني على العجز
والتقصير مجبول • وقد ابديت وجوه معذرتي • والعذر عند خيار
الناس مقبول • **وسميت** هذا الشرح بتعليق الفوايد على التسهيل

الفوايد وبالله استعين فى القول والعمل واياه اسال ان يبلغنا
من خيرى الدارين غاية الامل بمنه وكرمه **ولنقدم** امام الشرح
كلاما يتعلق بترجمة المص **فنقول** هو الامام العلامة المقرى النحوى
اللغوى الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجه جمال الدين
ابو عبد الله **محمد** ابن عبد الله بن محمد بن عبد الله ايضا ابن مالك الطاى
الاندلسى الجيانى بجيم مفتوحة ويا مثناة من تحت مشددة فالف
فنون فيا النسب نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس **ولد** فى سنة
ستمائة ونشا واعتنى بعلوم العربية فاتقنها وبرع فيها وحاز قصب
السبق • وغرب شاوه وشرقا • وتناقلت الركبان حديث فضله حجازا
وعراقا فما ربه من لا يسبر مشمرا • وغنى به من لا يبغى مفردا **ارتحل**
الى حماه من البلاد الشاميه واقام بها مدة ونشر فيها علما جما **ثم استوطن**
دمشق وعكف بها على الافادة وانتفع به خلايق ولم يزل على ذلك الى ان
توفى بها فى شعبان سنة اثنين وسبعين بالباء الموحدة وستمايه رحمة الله
عليه **ودفن** بسفح جبل قاسيون وقال صاحبه الشيخ الامام بها الدين
ابن النحاس الحلبى رحمه الله يرثيه **ش**

قل لابن مالك ان جرت بك ادمعى • حمرا يحاكيها النجيع القانى
فلقد جرحت القلب حين نعيت لى • وتدفقت بدمائه اجفانى
لكن يهون ما اجن من الاسى • علمى بنقلته الى رضوان
فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا • يهمى له بالروح والريحان

قرا النحو والقراات على ثابت بن محمد بن يوسف بن الخباز ابى الطاهر
الكلاعى اللبلى **وقرا** كتاب س على ابى عبد الله المرشانى **ومن مشايخه**
ابن يعيش شارح المفصل لازمه مدة **ثم حضر** تلميذ ابن عمرون واعجب
به وترك مجلس ابن يعيش ويقال انه جلس عند ابى على الشلوبين بضعة
عشر يوما **قلت** وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزى فى اواخر
شرحه للحاجبية النحويه ان ابن مالك جلس فى حلقة تدريس ابن الحاجب
رحمه الله واخذ عنه واستفاد منه ولم اقف على ذلك لغيره ولا ادرى
من اين اخذه والله اعلم بحقيقة الحال **ومن تصانيفه** الاعلام بمثلث

الكلام

الكلام كتاب بديع فى بابه والتوضيح فى اعرابه اشيا من مشكلات
البخاري ابان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة **وقصيدته**
الطايية فى الفرق بين الظا والضاد **وشرحها وقصيدته اللاميه**
فى ابنية الافعال **وعمدته** فى النحو **وشرحها وارجوزته** الكبرى المسماه
بالكافية الشافيه **وشرحها وارجوزته** المختصره من الكبرى وتعرف
بالالفيه وجل اشتغال الطلبه المصريين فى هذا الزمان بها قال
ابن رشيد ونظم رجزا فى النحو عظيم الفايدة تستعمله المشارقه ثم نثره
فى كتابه المسمى بالفوايد النحويه • والمقاصد النحويه • ثم صنف كتابه
المسمى بتسهيل الفوايد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا
وانه لاسم طابق مسماه • وعلم وافق معناه • غير انه فى بعض الابواب
نقص عن معناه • ويترك ما ارتضى فى ايراده فسبحان المنفرد بالكمال
قلت وقد قرظ سعد الدين ابن العربى الصوفى رحمه الله الكتاب
المذكور المسمى بالفوايد النحويه **فقال** **ش**

ان الامام جمال الدين فضله • الهه ولنشر العلم اهله •
املى كتابا له يسمى الفوايد لم • يزل مفيدا لذى لب تامله •
وكل مسيلة فى النحو يجمعها • ان الفوايد جمع لا نظير له •

وظن الصلاح الصفدى ان هذا التقريظ لتسهيل الفوايد فقال فى كتابه
المسمى بفض الختام • عن التورية والاستخدام • هذا فى غاية الحسن
لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوايد وانما اسمه تسهيل الفوايد
فذكر المضاف اليه وترك المضاف الذى هو العمدة فجعل التوريه بسبب
ذلك معقدا وجافيا وقد علمت انه فات ذلك وانما نشا له هذا الوهم
من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوايد وهو معدوم لعزة وجوده
قلت وانا اروى كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابراهيم
ابن احمد بن عبد الواحد الضرير الشامى المقيم بجامع الاقمر من القاهرة المعزيه
كان رحمه الله تعالى اخبرنا ابن ابى الفتح البعلبكى اجازة قال اخبرنا
الامام جمال الدين محمد بن مالك اجازة قال **بسم الله الرحمن الرحيم**
الجار والمجرور فى محل نصب على الحال وهو ظرف مستقر متعلق بفعل عام

محذوف اي ملتبسا لبسم الله والمعنى بحسب القرينة متبركا لبسم الله
والمعنى لكن ذلك لا يوجب كونه ظرفا لغوا كما في الجار والمجرور
من قولك زيد على الفرس فانه متعلق بكون عام اي كائن على الفرس
وهو بحسب القرينة بمعنى راكب فيجعل ظرفا مستقرا لا لغوا وصاحب
تلك الحال هو الضمير المستكن في عاملها المقدر اذ المعنى متبركا لبسم الله
ابتدئ الكتاب **حامدا لله** حالا بعد حال ترك المص عطفها على
الاول اشعارا بالقصد الى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما
مبتدا به ليتوصل بذلك الى الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك كل
امر ذي بال لم يبدا فيه لبسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدا فيه بالحمد
فهو اجذم فوقع الابتدا بالتسمية حقيقة ايثارا لمتابعة الكتاب العزيز
وما عليه من الاجماع ووقع بالحمد ايضا لكن بالاضافة الى ما بعده والابتدا
امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فكل
من الحالتين المذكورتين وما بعدهما مقارن ويقع في بعض النسخ بعد التسمية
لفظ قال مسندا الى المص رحمه الله وبعد ذلك قوله حامدا لله ولا يخفى
ان ما في هذه النسخة مانع من حمل الكلام على ما قررناه انفا وكانه والله اعلم
من تصريف النساخ **فان قلت** ينفي ثبوته كذلك عن المص يكون
حامدا لله بحسب الظاهر حالا من فاعل قال لكن المقول وهو قوله فيما
ياتي هذا كتاب في النحو الخ مانع من مقارنة الحال لعاملها وان جعلت
حامدا بمعنى مريدا للحمد لتتاتى المقارنة فان المقصود الاهم من ابتدائه
بالحمد قبل الشروع في الامر ذي البال الذي هو بصدده لم تتضح فيه **قلت**
اجعله ح حالا موكدة لعاملها المقدر اي احمد حامدا لله على ما هو الاصح
عند المص في مثل عائذا بالله وقائما وقعد الناس او مفعولا مطلقا جاء
على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد وح فالمقول هو مجموع المقدر
والمذكور من قوله احمد حامدا لله الى اخر الكلام **رب العالمين** اي مالكهم
والعالمون جمع عالم وهو اسم مشتق من العلم لكنه اسم لذوي العلم او لكل جنس
يعلم به الخالق سواء كان من ذوي العلم او لا كالطابع لما يطبع به والخاتم
لما يختم به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا عالم الافلاك

وعالم

وعالم النبات وعالم الحيوان وليس اسما لمجموع ما سوى الله تعالى بحيث
لا يكون له افراد بل اجزا فيمتنع جمعه والمص يخالف في ذلك فسياتي
الكلام عند افضا النوبة اليه ان شا الله تعالى **ومصليا** حال اخرى
عطفها على ما قبلها اشعارا بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد في المقارنة
لابتداء الكتاب **على محمد سيد المرسلين** فيه استعمال السيد في غير
الله تعالى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله
تعالى والفيا سيدها لدا الباب ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم
انا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله في الحسن بن علي رضي الله عنهما ان
ابني هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم وفي المقتفي لجدي من قبل
الام قاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير صاحب الانتصاف من الكشاف
رحمه الله حكاية ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تع
وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاية عن الامام مالك وامتناع
اطلاقه الا على الله تمسكا بما **روي** من انه صلى الله عليه وسلم قالوا له
يا سيدنا فقال السيد هو الله وقد عرفت ان في الكتاب والسنة
ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الاذكار عن النحاس
انه جوز اطلاقه على غير الله تعالى الا ان يعرف بال ثم قال
والاظهر جوازه بالالف واللام لغير الله **وعلى آله** هم بنو هاشم وبنو
المطلب على المختار عندنا وعند الشافعيه وقيل عترته واهل بيته
وقيل جميع امته وهو قول ينقل عن الامام مالك رضي الله تعا عنه
والصحيح جواز اضافة آل الى المضمر كما استعمله المص وبالغ فيه كلام
وبعضهم يدعي ان اصله اهل فقلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفا ويستدل
بتصغيره على اهيل وهو غير متجه فانهم قالوا اهل وآل واهيل واويل
وصحابته اجمعين الصحابة بفتح الصاد وقد تكسر تطلق على الصحبة
وهي المعاشرة وتطلق على الاصحاب جمع صاحب والصحابي من اجتمع
مسلما بالنبي صلى الله عليه وسلم وان لم يرو عنه ولم تطل مجالسته له
هذا هو الصحيح من الخلاف فيه وبين الآل والصحابة عموم وخصوص
من وجه فعلي رضي الله عنه من الآل والصحابة وسلمان الفارسي

رضي الله عنه من الصحابة لا من الآل والتابعي الذي هو من بني هاشم وبني
المطلب من الآل لا من الصحابة **هذا** اشار به الى ما قرره في نفسه
مما اشتمل عليه هذا التأليف وان لم يكن ح موجودا بالفعل لقوة
الاسباب المقتضية لحصوله وحضوره في الخارج وانما قلنا ذلك
لما يشعر به قوله فيما يأتي وها انا ساع فيما انتدبت اليه من انه
قال ذلك قبل الشروع في التصنيف في التصنيف وفصل الجملة الاسمية
المركبة من هذا وجزءه عما قبلها لعدم الجامع بينهما وهو مقتضى لكمال
الانقطاع كما علم في موضعه **كتاب في النحو** اي كائن فيه والمراد بحسب
القرينة مؤلف فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة
الظرفية وتارة يجعل المعنى ظرفا كما فعل المص من جهة كونه حاضرا
له آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى
وهو امر شايع يقال هذه الآية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه
القصيدة في مدح فلان وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة
في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ ادعية للمعاني وقوالب
لها وبمنزلة الكسوة واللباس **والنحو** علم باصول يعرف بها احوال
الالفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتاديتها لاصل المعنى
فان قلت بعضهم عرف النحو بما يشمل فني الاعراب والتصريف
فقال هو علم باصول يعرف بها احوال الالفاظ العربية افرادا
بحسب هيأتها وما يعد من احوال ابنيتها او تركيب بحسب ما يعرض
لها من الامور التي يؤدي بها اصل المعنى وهذا الذي ينبغي ان يحمل
كلام المص عليه لان كتابه مشتمل على القسمين وذلك ظاهر في انه
لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف قلت حمل كلامه على هذا لا يجدي
نفعا اما اولا فلانه جعل التصريف علما مستقلا براسه وعرفه
بما هو مذكور في محله من كتابه فتعين انه لم يرد المص بعلم النحو
ما يشمل الفنين واما ثانيا فلانه ادخل في كتابه هذا علم الخط فاذن
لا ينفع بذلك السؤال بان كتابه هذا حاو لعلم النحو وغيره فلم
خصص النحو بالذكر وانما الذي ينبغي ان يحمل عليه بانه اراد بالنحو

ماهي

ماهو معروف في الاصطلاح في المذكور كما تقدم ووجه تخصيصه له
بالذكر دون التصريف والهجاء مع اشتمال تصنيفه على الجميع بانه ذكر
معظم ما هو فيه وهو النحو بناء على انه المقصود له بالذات وما عداه
يسير بالنسبة اليه وهو مذكور بحسب التبعية له لغرض يتعلق بذلك
عنده **جعلته** اي انشأته بمعنى اردت انشاءه لما سبق **بعون الله**
ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من فاعل جعلته اي حال كوني ملتبسا
بعون الله والمراد بالالتباس بحسب القرينة الاستمداد اي مستمدا
لعون الله وهذا لا ينافي كونه مستقرا كما مر **مستوفيا لاصوله** اي
آخذا لها بكمالها من قولك استوفى فلان حقه اذا اخذه وافيا كاملا
والاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عليه غيره وكانه اراد به القاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه كقولنا
كل فاعل يجب رفعه ومستوفيا حال من مفعول جعلته فقد توالت
حالان من شيئين الاولى للاول والثانية للثاني كما في قوله تعالى
الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم لكن اولى
الحالين هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في كلام المصنف
فالتوافق بينهما في مطلق الاولية والثانوية والتخالف في خصوص
الاولى والثاني **مستوليا على امواجه وفصوله** اي ظاهرا عليهما
بالغا فيهما الغاية من قولهم استولى على الامر اي بلغ الغاية منه
وابواب العلم مداخله التي يتوصل اليه منها استعيرت من ابواب
الدار وهي منافذها التي يدخل منها اليها والفصول جمع فصل
وهو ترجمة لطائفة من الباب مشتركة في حكم يختص بها كالفصل
الذي يذكر في باب الفاعل متضمنا للمواضع التي يجب فيها تقديمه
مثلا فهو اخص من مطلق الباب وربما يذكر فيه اشياء خرجت
عن القواعد وشذت عن النظاير وعسر انقيادها لازمة الضوابط
وانما يفعل المصنفون ذلك تسهيلا للافهام وضبطا للاحكام لئلا
تنتشر فيعسر تحصيلها وترجموه بالفصل لانه فاصل اي قاطع عن
الاختلاط بغيره وفي قوله مستوفيا ومستوليا الجناس المضارع لان

الحرفين اللذين وقع بهما الاختلاف وهما الفا واللام متقاربان في المخرج
وفي اصوله وفصوله الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين
وهما الهمزة والفاء **سميته** اي الكتاب المذكور **لذلك** الامر
الذي سبق من جعله مستوليا لاصول النحو مستوليا على ابوابه وفصوله
تسهيل الفوايد وتكميل المقاصد فهو علم قصدت مناسبته
ووجه ذلك ان الاطلاع على جميع الاصول والاحاطة بها على التمام
بحيث لا يشذ شئ منها امر يسهل على الفهم استحصال الفوايد وييسر
عليه تفريعها والبلوغ الى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبنية
على الاصول ويعرف منها المسايل التي قد تشذ عن الضوابط والانكاد
تدخل تحت قانون حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه
الاكمل فظهرت المناسبة بجعله نفس التسهيل والتكميل على طريق
المبالغة وال في الفوايد والمقاصد ان كانت للعهد في الفوايد
النحوية والمقاصد المحوية وهو الكتاب الذي تقدم التنبيه عليه
في الترجمة فصحيح ولا مبالغة فيه وان كانت للاستغراق والمعنى ان
محصل هذا الكتاب يصل الى كل الفوايد وكل المقاصد فهو صحيح على
وجه المبالغة وفي قوله لتسهيل الفوايد وتكميل المقاصد الترصيع
فان كلا من لفظي القرينة الاولى موافق لما يقابله من القرينة
الثانية في الوزن والتقفية **فهو** بالفاء وفيها رايحة من معنى الجزاء
اي اذا كانت حال هذا الكتاب المذكور على ما ذكر فهو **جدير** اي حقيق
ان تلبي اي ان تجيب بتلبيتك ويجوز ضبط حرف المضارعة بالتاء
الفوقية والياء التحتية **دعوته** بفتح الدال الدعا الى الطعام والمرة
الواحدة من قولك دعوت فلانا اي صحت به واستدعيته **الالبا**
جمع اللبيب وهو العاقل وفيه تعريض بان المعرض عن الاقبال على هذا
الكتاب غير معدود من العقلاء وتشبيه الكتاب في النفس بانسان
ينادي الناس الى ضيافته وبذل مكارمه استعارة بالكناية واثبات
الدعوة له استعارة تخييلية وذكر التلبية ترشيح **ويجتنب**
بالنصب عطفا على يلبي من قولك اجتنبت فلانا اذا بعدت عنه

وتركته

وتركته وحرف المضارعة هنا ايضا اما فوقيه او تحتية كالاول
منابذته اي مطارحته ومشاركته مصدر نابذه من النبذ وهو
طرحك الشئ امامك او وراءك او ما هو اعم من ذلك والمصدر المذكور
اما مضاف الى الفاعل اي تجتنب النجبا منابذته اياهم او الى المفعول
اي منابذتهم اياه وعدل المص عن النبذ الى المنابذة للاشعار بالمشاركة
اي يجتنبون نبذهم له بالفتور عنه وترك الاقبال عليه ونبذهم اياه بمنعه
اياهم عما حواه من النفايس واشتمل عليه من الفوايد عند عدم حصولهم
منه على ذلك عند اهماله ضنا منه لهم ومقابلة لاعراضهم عنه بحرمانه
اياهم لنكتة ولطايفة على سبيل الادعاء والمبالغة وفي ذلك من بعث
الهمم والقرايح على تحصيله والاعتناء لشانه ما لا يخفى **النجبا** جمع
النجيب وهو الحسيب او الكريم وقدم المفعول في كل من هاتين القرينتين
اما للاهتمام لشانه او للمحافظة على السجع الحسن فان قلت السجع
حاصل مع تاخر المفعول اذ لو قال بان يلبي الالباء دعوته وتجتنب
النجباء منابذته لم يفت السجع قلت نعم لكنه يفوته نكتة بديعة
هي من المحسنات المقصودة للبلغاء اذ في التسجيع بالالباء والنجبا
لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالباء قبل الالف وهذا منتف لو سجع بدعوته
ومنابذته **ويعترف** بالنصب ايضا عطف على ما تقدم اي يقر **العارفون**
اي اهل المعرفة وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق فيلحق ذلك
بالجناس **برشد المغرى بتحصيله** الباء الاولى متعلقة بيعترف
والثانية بالمغرى اي ليقروا بانتفاء الغي عنهم والرشد على زنة القفل
خلاف الغي وكذا الرشد على زنة الفرس والرشاد على زنة الكمال
كل ذلك بمعنى والمغرى بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول من اغرى بكذا
اي اولع به وتحصيل الكلام رده الى محصوله كذا في صحاح الجوهري
وتاتلف بالنصب معطوف على ما سبق **قلوبهم** اي قلوب العارفين
اي يقع بينها ايتلاف واتفاق **على تقديمه وتفضيله** يحتمل عود
الضمير الى المغرى والى الكتاب وفي هاتين الفاصلتين لزوم ما لا يلزم
وهو الياء قبل اللام اذ لو اتى في احدهما بالواو لجاز ولم يضر في السجع كما يجوز

اجتماع قافيتين لحدهما مرد وقد بالواو والاخرى بالياء في قصيدة واحدة
كما تقرر في محله **فليلق** اي اذا تقرر ذلك فليلق **متأمله** اي الناظر
فيه المستبين له **بلوغ امله** اي بحصوله على ما يؤمله من الفوايد
ويرجوه من جميل المقاصد والامل الرجاء وبين متامله وامله شبه
الاشتقاق فيلحق بالجناس **وليلق** اي يستقبل تقول تلقيت فلانا
اذا استقبلته **بالقبول** اي الاذعان وعدم الانكار **ما يرد** اي
يحضر **من قبله** اي جهته وبين القبول وقبله اشتقاق او ما يشبه
الاشتقاق فهو من الملحق بالجناس وقد التزم في السجعتين ما لا يلزم
وهو الفتحة قبل اللام من امله وقبله **وليكن يحسن الظن الفا**
على زنة فاعل من قولك الفه بالمد كسره به ليترببه اذا اتخذه
الفا يانس به ويركن اليه **ولدواعي الاستبعاد مخالفا** اي غير
مجيب الى ما تدعوه اليه من الازرا واستبعاد ان يصدر ما راه من
الفضل عمن صدر عنه من اهله وفي القرينتين لزوم ما لا يلزم
وهو الاتيان باللام قبل الفاء في الفا ومخالفا **فقلما حلي متحل**
بالاستبعاد الا بالخيبة والابعاد حلي بفتح الحاء المهملة وكسر
اللام بمعنى ظفر من قولهم لم يحل فلان بطايل اي لم يستفد منه
كبير فايدة فان قلت المنصوص انه لا يتكلم به الا مع الجحود فاين
هو قلت في قلما معنى النفي قال ابو علي الفارسي قلما يكون بمعنى
النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان
للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجي بمعنى
اثبات الشي القليل ويجوز ان يكون على من قولهم حليت المراه
اي صارت ذات حلي فيكون من باب الاستعاره التبعيه التهكميه
وكذا قوله متحل بالاستبعاد حيث جعل الخيبة والابعاد حليتا
يتزين به على سبيل الاستهزا والسخرية والباء من قوله بالاستبعاد
تتعلق بمتحل ومن قوله بالخيبة تتعلق بحلي والاستثناء مفرغ
والخيبة الحرمان تقال خيبه الله اي احرمه والابعاد التنحية
عن الخير واللعن يقال ابعده الله عن الخير اي نحاه ولعنه **واذا كانت**

العلوم منحا بكسر الميم وفتح النون جمع منحة وهي العطية مثل سدرة
وسدر **الاهية** اي عطايا منسوبة الى الاله وهو الفاعل لما يشاء
لا مانع لما اعطى ولا معطي لما منع **ومواهب** جمع موهبة وهي العطية
ايضا والمراد بكونها **اختصاصية** نسبتها الى اختصاص الله الذي يختص
برحمته من يشاء لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه والفاء من قوله **فغير**
مستبعد رابطة جواب الشرط ومدخولها خبر قدم لارادة التشويق
الى ذكر المسند اليه وهو قوله **ان يدخر** بالبناء للمفعول وداله معجمة
ساكنة مضارع ذخر من قولك ذخر الشي اذا اختبره واتخذه على
جهة الاختصاص له ومنه الذخيرة وهو ما اختص من المال بالاتخاذ
لدفع النوايب **لبعض العلماء المتاخرين** الجار متعلق بيدخر والنايب
عن الفاعل **ما عسر** على زنة شرف اي اشتد والتوى ولم يتيسر
على كثير من العلماء المتقدمين الذين بعد العهد بزمانهم وكيف
يستبعد هذا مع ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل
العظيم وما احسن قول المبرد ليس لقدم العهد يفضل القايل ولا لحدثانه
يهتضم المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق هذا كلامه رحمه الله قلت
وكثيرا ما اتى الناس من جرى هذه البلية الشنعا فركبوا مطية الهوى
وسقطوا في هوته الرذيلة لا يبالون بعار ولا فضيحة فتراهم اذا اقرع
اسماعهم شي من النكت الحسنه غير معزو الى معين هزوا المعاطف طربا
واستحسانا بناء على ان ما التقى اليهم هو من بنات افكار المتقدمين
حتى اذا علموا ان ذلك لبعض ابناء عصرهم استحالوا على الفور ونكصوا
على الاعقاب وانقلب استحسانهم استقباحا وادعوا مع اصرارهم
على الاستحسان ان صدور مثل ذلك عن عصري امر مستبعد فيا و امرهم
الفعلة لبس الاحدوثه وتلطخوا من قبيح الصنيع بعار لا يغسله لسنه
البحر وما الحامل لهم على ذلك الا حسد ذميم وبغي مرتعه وخيم ولهذا
عقب المص هذا الكلام بالاستعاذه من الحسد الذي وصفه بما وصفه
في قوله **اعاذنا الله من حسد** والحسد هو ظلم ذي النعمة بتمني زوالها
عنه وصيرورتها الى الحاسد فيكون قوله **يسد باب الانصاف**

صفة تاكيدية لان حقيقة الحسد مشعرة بهاذا الانصاف هو الجري
على سنن الاعتدال معه والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف
لا يتاتى وجوده مع الحسد ضرورة انه لازم للانحراف عن سنن الحق
فلا اعتدال معه فهو ساد لباب الانصاف بلا شك والغرض من الاتيان
بهذا الوصف التاكيدي النداء على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمه
وزيادة التمكين بقبحه والتنفير عنه نعم قد يطلق الحسد مجازا
على الاغتباط وهو تمني مثل تلك النعمة من غير ارادة لزوالها عن
صاحبها فلا يكون مذموما وليس الكلام فيه وفي قوله يسد باب الانصاف
استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية **ويصد** اي يمنع **عن جميل**
الاوصاف محاسن الاخلاق وفي يسد ويصد الجناس المضارع وفي
السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف
والاوصاف **والهمنا** اي القى في روعنا بطريق الفيض **شكرا** وهو مقابلة
النعمة بفعل ينبئ عن تعظيم المنعم سواء كان باللسان بان يثني عليه
باللفظ او بالجنان بان يعتقد انه ولي النعمة او بالاركان بان يديب
جوارحه في الطاعة له وقد جمعها الشاعر في قوله

• افادتكم النعماء مني ثلاثة • يدي ولساني والضمير المحجبا •

اي افادتكم انعاماتكم على ثلاثة اشيا المكافاة باليد ونشر المحامد باللسان
ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد وليس المراد بانشاد هذا البيت
الاستدلال به على ان لفظ الشكر يطلق عليها كما فهمه الشيخ بهاء الدين
السبكي عن الزمخشري فاعترض بان البيت ساكت عن ذلك وانما المراد
التمثيل لجميع شعب الشكر فلا اعتراض واما الحمد فلا يكون الا باللسان
سواء تعلق بالنعمة او غيرها فظهر ان بينهما عموما وخصوصا من وجه
وما قلناه من التفريق بين الشكر والحمد على هذا الوجه هو المشهور
وفي المسئلة خلاف ليس هذا محل بسطه **يقتضي** بياء الغيبة وفاعله
ضمير يعود الى الشكر **توالي الالاء** اي تتابعها والالاء النعم جمع
إلى معقود بكسر الهمزة يشير المص الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
ويقتضي بالاسناد الى ضمير الشكر ايضا مضارع قضى اي حكم **بالقضا**

اللاواء اي بفراغها وانتهائها والللاواء مهموز العين على زنة الحمرا
قال الجوهري هي الشدة وفي الحديث من كان له ثلاث بنات فصبر
على لاوائهن كن له حجابا من النار وبين يقتضي وانقضاء اشتقاق او ما
شبهه فهو مما يلحق بالجناس **وها انا ساع** فيه الاخبار عن الضمير الواقع
بعد هاء التنبيه بغير اسم الاشارة وبعضهم يشترط في مثله ان يكون
اسم اشارة نحو ها انتم اولاء وفيه كلام سياتي ان شاء الله تعا **فيما**
انتدبت بالبناء للفاعل اي اجبت اليه كان خاطره دعاه الى تصنيف
هذا الكتاب فاجاب الى ذلك ومنه انتدب الله لمن خرج في سبيله
الحديث اي اجاب الى غفرانه **مستعينا** حال اما من الضمير المستكن
في ساع او البارز من انتدبت او الاسم الموصول اي المجرور بفي ومعناه
طالبا العون **بالله عليه** وكلاهما ظرف لغو يتعلق بمستعينا او استعان
كما يتعدى بنفسه نحو اياك نعبد واياك نستعين يتعدى ايضا بالبا
نحو اذا استعنت فاستعن بالله **حتم الله لي ولقاريه** جمع قارئ
بدليل ما ياتي **بالحسنى** وهي خلاف السوآى **وحتم** بالحاء المهملة اي
حكم وقضى قال الجوهري احكام الامر والقضاء وكان المص يريد اوجب
تفضلا واحسانا **لي ولهم** اي ولقارئه **الحظ** اي النصيب **الاوفى**
اي الاكمل **في المقر** اي محل القرار **الاسنى** الارفع من قولهم سنا اي ارتفع
يسنو سناء بالمد فهو سني اي رفيع والمراد بالمقر الاسنى دار النعيم
الابدي وهي الجنة جعلنا الله من اهلها بمنه وكرمه وفي حتم وحتم
الجناس المضارع وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالسين قبل
النون بل الاتيان بالنون ايضا من هذا القبيل اذ لو قال الاعلى لحصل السجع
لصلوح الالف في مثله لان تكون رويا للبيت ومماثلة الروي للفاصلة
والله تعالى اعلم

هذا باب شرح الكلمة والكلام

وما يتعلق به اي شيء يتعلق به فما نكرة موصوفة وهو الظاهر
ويجوز ان تكون موصولة فان قلت فما المرجح للاول قلت سلامته
من دعوى المجاز وذلك لان ما الموصولة من صيغ العموم وهو لم يذكر
في هذا الكتاب لنا كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام فهو عام اريد به

بعض ما بيننا وله فيكون مجازا بخلاف الاول لانه نكرة في سياق الاثبات
فلا عموم لها الا حيث تقوم قرينة على ارادة التعميم كما هو مقرر عند
ائمتنا في اصول الفقه والغرض ان لا قرينة هنا وضمير المخفض ليس عايدا
على الكلام لان ما سيق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس مقصورا
على الكلام بل هو شامل لما يتعلق بالكلمة والكلام جميعا فان قلت
فالقياس ان يقول بهما قلت لما تقدم ذكرهما كانا في معنى فذلك
المذكور فعاد الضمير لهذا الاعتبار فكانه قال وما يتعلق بالمذكور
اي بالشيء الذي ذكر وهو صادق عليهما اذ هما شيء ذكر فان قلت
لما ارتكب هذا الوجه مع افتقاره الى تاويل وايهامه لعود الضمير
الى الكلام وهو غير مقصود قلت الاختصار لايثار والقرينة
تدفع الايهام ويحتمل ان يعود على المضاف اليه الذي هو شرح
اي وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام اذ ما ذكر له تعلق وارتباط ما بشرحهما
فان قلت انما ذكر في هذا الباب بيان ماهية الكلمة وماهية
الكلام وامورا اخر تتعلق بالمفردات كتقسيم الكلمة الى اسم وفعل
وحرف وتقسيم الفعل الى ماض وامر ومضارع الى غير ذلك مما ذكره فما
وجه تعلق ذلك بالكلام قلت الاسم والفعل لهما تعلق بالكلام قطعا
ضرورة انه لابد فيه من الاسناد وهو يستدعي طرفين مسندا اليه
ولا يكون الا اسما ومسندا تارة يكون اسما وتارة يكون فعلا وكون
الفعل انشائيا يستلزم ان يكون الكلام المركب منه ومن فاعله انشائيا
ايضا ووقوع الاسم صدرا للكلام يكون به جملة اسمية ووقوع الفعل
صدرا للكلام يكون به جملة فعلية فقد ثبت ان ما ذكره من الامور
المتعلقة بالكلمة له تعلق بالكلام ايضا **الكلمة لفظ** وهو في الاصل
مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعدا
صدّره المص رحمه الله تعالى به التعريف لانه بمثابة الجنس فيشمل
المهمل كديز والمستعمل كزيد لكنه احترز به عن الخط والعقد والاشارة
والنصب فانها وان دلت بالوضع على معنى وليست بكلمات قالوا ويجوز
الاحتراز بالجنس اذا كان اخص من الفصل من وجه وهو هنا كذلك لان

ماوضع

ما وضع لمعنى قد يكون لفظا وقد لا يكون **مستقل** بالدلالة هو فصل
منوي به التاخير عما بعده وهو قوله دال اذ استقلاله بالدلالة
فرع عن كونه دالا لكنه قدمه كيلا يفصل بين الفصلين بتقسيم
دال اذ استقلاله بالدلالة فرع عن كونه دالا لكنه قدمه كيلا
يفصل بين الفصلين بتقسيم احدهما فيشوش على الذهن وخرج بهذا
الفصل نحو يا زيدي والمشددة الف ضارب فان الاولى دالة على
النسبة والثانية على المفاعلة لكن لا شيء بمستقل ضرورة افتقارهما
الى متبعية اجزاء الكلمة فان قلت قد تقرر ان الحرف لا يستقل بالمفهومية
فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها قلت المص قد صرح
في شرحه بانه اراد بالمستقل ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء
زيدي ولا بعض فعل كالف ضارب ومع هذه الارادة لا يرد النقض
نعم يتجه بعد ذلك الاعتراض من وجوه اما اولا فلان المشهور
عند اهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقرا الى غيره مطلقا فتقييده
بان لا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لامر غير متعارف لم ينصب
عليه في التعريف قرينة ولا ينبغي ارتكاب مثل ذلك في حدود لابد للتبيين
واما ثانيا فلانا لا نسلم ان شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع
وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته فزيدي بواسطة ياء
النسبة يدل عليها وضارب بواسطة الالف يدل على المضاربة واما
ثالثا فلان تفسيره للمستقل بما ليس بعض اسم ولا بعض فعل يقتضي
ان معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل ولا شك ان
معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة لان الكلمة ماخوذة
في حد كل منهما جنسا فيؤدي الى الدور **دال** اي ذو دلالة وهي كون
الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول
ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة
الخطوط والعقود والنصب والاشارات **بالوضع** وهو تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه هكذا فسره بعضهم في هذا المقام قلت
وفيه نظر لان هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة وهو حسن

ليخرج المجاز من حيث ان تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازي
ليس حاصلا بنفس اللفظ وانما حصل بما احتف به من القرينة واما
هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات
فلا يكون تعريف الكلمة منعكسا وكثير من الناس يقول في المجاز هو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له اولا وعلى هذا ففي المجاز وضع ولكنه
وضع ثان وانما يكون الحد منعكسا على هذا القول فينبغي في هذا المقام
ان يحذف قيد بنفسه من تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز
فينعكس حد الكلمة واما اذا اريد تعريف الحقيقة فيفسر الوضع الواقع
في تعريفها بما تقدم ليخرج المجاز فتامله وقد خرج بهذا القيد ما لا يدل
به وانما يدل بالطبع كاح الدال على السعال او بالعقل كدلالة المسموع
من وراء الجدار مهملا كان او مستعملا على وجود اللافظ وانما قلنا من
وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة
اللفظ ومن هذا القسم دلالة المركبات فانها غير موضوعة على الراي
المختار عند المصنف ولذلك حذف ما اثبته غيره من قوله على معنى مفرد
والصحيح انها موضوعة بقانون كلي تعرف به المركبات القياسية
وذلك كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام **تحقيقا
او تقديرا** مصدران بمعنى المفعول اي دال بالوضع دلالة محققة
او مقدرة ويحتمل ان لا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير دلالة ذات
تحقيق او تقدير او دلالة تحقيق او تقدير او دلالة تحقيق او تقدير
او دلالة تحقق تحققا او تقدر تقديرا وقد علم بذلك وجوه نصبهما
قال المص في شرح هذا الكتاب ما معناه ان اطلاق الكلمة على ثلاثة
اقسام حقيقي وهو الذي لا بد من قصده ومجازي مستعمل في عرف النحاة
والتعرض له اجود وكلاهما تعرض له في هذا الحد فالاول كرجل فانه
دال على معناه تحقيقا والثاني كاحد جزئي العلم المضاف نحو امرئ
القيس من حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقا ومن حيث التركيب
هو كلمتان تقديرا واما القسم الثالث فمجازي مهمل في عرفهم وهو

اطلاقها

اطلاقها على الكلام كقولهم كلمة الشهادة وكلمة الشاعر قلت وفيه
نظر اما اولا فلانه استعمل قوله دال في حقيقته ومجازه دفعة واحدة
ولهذا صح له ان يقول تحقيقا او تقديرا وفي ذلك ما علم في محله من
اصول الفقه واما ثانيا فلانه اما ان يكون قد قصد ايراد تعريف واحد
للكلمة الحقيقية وللكلمة المجازية جميعا ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين
في حد واحد واما ان يكون قصد ايراد تعريفين احدهما للكلمة الحقيقية
والاخر للكلمة المجازية عاطفا احدهما على الاخر باو ففيه جمع بين
ماهيتين مختلفتين في حدين بكلمة او المقتضية للابهام وفساده واضح
وقد يجاب عن الاول بانه اراد مطلق الدال مجازا لوجود القرينة
الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي وحده وهي تقسيمه الى التحقيقي و
التقديري فيكون شمول الدال لهما بطريق عموم المجاز فان **قلت**
اعراب نحو امرئ القيس في حال علميته اعراب كلمتين يدفع كونه كلمة
واحدة فما وجه التفصي عنه **قلت** وقع للاسفرايني في شرح اللباب
ان اعراب آخره محكي كما في تابط شرا لم الجزء الاخر لما كان مشغولا
والاول فارغا ظهر اعرابه فيه كما ظهر اعراب ما بعد غير الاستثنائية
فيها قال والمسئلة من مداحض العربية ومزالقها واقرب ما يقال
فيها فيما اظن هذا وما قلناه لا بعد بتردد كثير هذا كلامه واما القول
بانه عومل في حالة مبدا العلمية بما كان له قبلها من اعراب المتضايفين
فلا طائل تحته **او** هو شيء غير ملفوظ به **منوي** فدخل تحته المستتر
كالمقدر في اقوم اي انا والمحذوف نحو سلام قوم منكرون اي عليكم
انتم ونحو اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو يشرب مما تشربون **معه**
اي مع اللفظ وهو حال من ضمير منوي متعلق بكون محذوف والمعنى
او عن لفظ منوي في حال كونه ثابتا مع اللفظ كما مثلنا وخرج بذلك
منوي لا مع اللفظ كان تضمر في نفسك زيدا وقام او نحوه فانه لا يسمى
كلمة في الاصطلاح **كذلك** حال ثانية من ضمير منوي او حال متداخلة
من ضمير الحال الاولى اعني ضمير فاعلها والاشارة راجعة الى ما تقدم
من الدلالة التي تضمنها قوله دال والاستقلال الذي تضمنه قوله

مستقل والمراد بالدلالة الدلالة الوضعية التي تقدم ذكرها ليخرج
المقدر بعد قولك نعم في جواب من قال هل قام زيد فان ذلك المقدر
يدل عليه دلالة عقلية لا وضعية نعم كل من جزئيه دال بالوضع
وهو داخل لا مجموع الجزئين وليخرج ايضا الاعراب المنوي في نحو فتى
فانه يصدق عليه انه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل فان الاعراب
بعض الكلمة المعربة ومع التلفظ به لا يستقل فمع عدم التلفظ به اولى
كذا قال المص رحمه الله تعالى وفيه تمنع دلالة الاعراب المنوي لان النحاة
انما قدروه لطرد قواعد الصناعة والا فلا شعور للناطق ولا للسامع
لشيء من ذلك ولو كانا من النحاة وانما يذهبان الى ذلك اذا اراد التدريب
وتمرين الطلب **وهي** اي الكلمة من حيث هي **اسم وفعل وحرف** وقد
عرفت ان الكلمة تارة تكون لفظا وتارة تكون شيئا منويا مع اللفظ كما نقله
على راي المص والانواع الثلاثة متحققة في القسمين جميعا اما تحققها في
الاول فظاهر واما في الثاني فكما في المبتدا المحذوف في قوله تعالى متاع
قليل اي متاعهم والفعل المحذوف في قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن والحرف المحذوف في قوله تعالى
تالله تفتؤ اي لا قال المص ودليل حصر الكلمة في الثلاثة ان الكلمة ان لم
تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت فان قبلته لطرفيه فهي اسم والا
فهي فعل قلت وهذا التقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب
وغيره اما ان يدل على معنى في نفسه الخ وايضا فملازم الظرفية او المصدرية
او الندا او الحالية لا يكون ركنا للاسناد فيلزم كونه حرفا وايضا لنا من
الاسما ما لا يقبل الاسناد بطرفيه كالف قاما اذ هو مسند اليه دايما
فيرد على كل من شقي الترديد اما على قوله فان قبلته بطرفيه فهي اسم
فظاهر لان هذه الالف لا يقبله بطرفيه واما على قوله والا فهي فعل
فلان الالف المذكورة تقبله بطرف واحد فقط فيلزم ان يكون فعلا
وهو باطل **والكلام ما تضمن من الكلم** قال المص ما معناه انه اختار
الكلم على اللفظ والقول في الاعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على المهمل
ولان القول يطلق على الراي والاعتقاد مجازا اطلاقا شايعا حتى صار كانه

حقيقة

حقيقة والكلم سالم من ذلك كله **وصدر** الحد بما لصلاحيتها
للواحد فما فوقه ثم اخرج الواحد بذكر الاسناد فبقي الاثنان
فصاعدا **فان قلت** صدقه على الاثنين متعذر وذلك لان من في
قوله من الكلم لبيان الجنس فيلزم ان يكون مدخولها وهو الكلم
مفسرا لما والكلم انما يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا فاذن لا يتحقق
الكلام الا عند تحقق الكلم وهو باطل **قلت** لا نسلم ان من تبيينية
وانما هي تبعيضية وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الضمير
المستكن في تضمن اي والكلام شيء تضمن كائنا من الكلم اي في حال كونه
بعضا للكلم فيصدق على الاثنين قطعا وقوله **اسنادا** مفعول
تضمن وحده المص بقوله هو تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب
منه واورد بعت ونحوه واجيب بانه خبر بحسب الوضع وانشاء
بحسب العروض وقيل هو نسبة احد الجزئين الى الاخر **مفيدا** مخرج لما
لا يجهل معناه نحو النار حارة كذا قال المص ونوزع فيه بان مثل
هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام فمثل هذا كلام والجزم بصدقه بحسب
خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر
من حيث هو وكونه معلوما لكل احد لا ينافي كونه مفيدا لان الامور
الضرورية لا يلزم انتقاش الذهن بها دايما فيجوز ان يكون في ظن المخبر
ان هذا الامر الضروري غير حاصل حين التكلم عند المخاطب وايضا
فمثل هذه الضروريات عايد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد
الحضار لشيء منها بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا
النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان يكون
مفيدا عند كل احد فان ما يكون مفيدا لبعض دون بعض يكون كلاما
قطعا **مقصودا** احترز به من كلام النايم والساهي ونحوهما وكثير
من النحويين لا يعتبر قيد القصد في الكلام **لذاته** لا لغيره فخرج الاسناد
الواقع في جملة الصلة مثلا اذ لم يقصد لذاته وانما قصد لغيره قال
المص وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من
ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر

فاعل الفعل او خبر المبتدا واجاب بان هذه الزيادة غير محتاج
اليها لوجهين احدهما ان اتحاد الناطق لايعتبر في كون اللفظ كلاما
كما لايعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد
من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على تعلق نطق خ
الاخر بالاخرى قلت في الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد
يصدر من اثنين وهو لايتصور البته ضرورة ان كل كلام مشتمل
على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لايقبل التجزي
ولايقوم الا بمحل واحد واظن ان ابن قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح
الالفية ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين بن عبد الرحيم الاسنوي
الشافعي رحمه الله حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري
الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الخلاف
في هذه القاعدة فروع فقهية منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته
فقال احدهما فلانة يعني الزوجة المذكوره وقال الاخر طالق فقال ان
بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد
علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله
فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها اعلم اولا ان الاسناد
عند المص قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو ثابت
لمعنى الكلمة الى لفظها نحو زيد قايم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص
بالاسم واللفظي اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد
ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح للاسم والفعل
والحرف كما رايت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد
والمحققون على خلاف ما ذهب اليه المص ويقولون ان ضرب في
قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر عنها وانما فتحت على الحكاية
والاخبار عنها بانها فعل مع كونها اسما انما هو باعتبار مسماه وهو ضرب
الذي يدل على الحدث والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قايم
الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا
الكلام في من حرف جر ونحوه قال ابن هشام في المغني وقال لي بعضهم

كيف يتوهم على ابن مالك انه انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل
والحرف فقلت له فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا
في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه
واذا تقرر هذا فقوله كلمة جنس يشمل الثلاث وقوله يسند
ما لمعناها الى نفسها فصل يخرج الفعل والحرف ضرورة ان كلا منهما
لايسند اليه ما هو لمعناه وانما قيد بالمعنى لان اللفظي عنده صالح
للكلم الثلاث كما مر وذلك مثل زيد قايم فقايم لمعنى لان اللفظي
زيد وهو مسماه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت
لمسمى زيد هو القيام لا قايم قلت لا نسلم ان معنى قايم شي متصف
بالقيام او نظيرها فيندرج بخصوصه من اسماء الافعال وفل
من المختصة بالنداء وسبحان من اللازم للنصب على المصدرية فان هذه
اسماء ولا يسند ما لمعناها الى نفسها لكنه يسند الى نظيرها ونعني
بالنظير ما وافق معنى ونوعا كالسكوت وصه وفلان وفل وبراة
وسبحان فيصح ان يسند ما لصه الى نظيرها وهو السكوت
فتقول السكوت حسن فتثبت اسميتها وكذلك البواقي كذا قاله
المص وتبعه الشارحون قلت لا نسلم ان السكوت نظير لصه بحسب
المعنى وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره لبعض حذاق المتاخرين وذلك
انه قال كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم
علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل
او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد
اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع
غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد
اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسما اخر غير الفاظها تطلق ويراد
بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال
فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد
به نفس اللفظ كما في بعض الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت
الدال على طلب السكوت حتى تكون صه مع انه اسم لاسكت كلاما

تاما بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذي هو فعل امر من قولك
اسكت فعل امر فمن اين يثبت ان السكوت نظير لصه بحسب
المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق فتفهم على انه لو سلم كونه
نظيره معنى ونوعا كما ادعاه المص لزم الدور في التعريف المذكور
وليس بخاف والفعل كلمة جنس تسند فصل اخرج به الحرف
وبعض الاسماء كيا غلامي وما لازم الندا او الظرفية مثلا ابدا فصل
اخرج به ما يسند من الاسماء وقتا دون وقت كالقائم في زيد القائم
فانه في هذا التركيب مسند ثم يسند اليه في تركيب اخر نحو القائم
زيد كذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان الصفات مسندة ابدا
لانها اما ان ترفع ظاهرا او مضمرا بحيث تقع في التركيب لا يزايلها
كونها مسندة الى مرفوعها وليس الوصف في قولك القائم زيد
مسندا اليه وانما هو مسند الى ضمير يعود الى ال ان جعلت اسما موصولا
او الى ضمير موصوف محذوف ان جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني
واما ثانيا فلان هذا القيد وان نفع في اخراج ما يسند من الاسماء
تارة دون اخرى فقد ضر في خروج بعض الافعال كالفعل المؤكد
والمزيد والمكفوف مما نحن فيه من الاسناد وقد نص المص
في قوله ما اتاك اتاك اللاحقون ان الفعل الثاني لا يقتضي
الا التاكيد قابلة لعلامة فرعية المسند اليه فصل اخرج به
اسماء الافعال فانها تسند ابدا وليست افعالا خلافا لبعض الكوفيين
لانها لا تقبل علامة فرعية المسند اليه المراد بها تاء التانيث الساكنة
وياء المخاطبة والف الاثنين و واو الجمع ونون الاناث فان قلت
وهذا القيد ايضا مخرج الصفات على تقدير كونها مسندة ابدا
فانها لا تقبل علامة فرعية المسند اليه بهذا التفسير قلت ليس المراد
بالعلامة مجموع ما ذكر من تاء التانيث الساكنة وما ذكر معها من حيث
هو مجموع وانما المراد كل واحدة من تلك الاشيا حتى لو قبلت الكلمة
شيئا ما من تلك الامور حكم بفعليتها كعسى مثلا ولا شك ان الصفات
تقبل بعض هذه الامور كالف الاثنين و واو الجمع فان قلت كل من

الف الاثنين و واو الجمع اللاحقين للفعل اسم واما ما يلحق الصفة
فحرف فلا تكون الصفات على هذا التقدير قابلة لشيء من تلك الامور
قلت لا وجه لتخصيص الالف والواو اللاحقين للفعل بالاسمية
وانما المراد ما يدل على كون المسند اليه فرعا عن الواحد سواء
كان ذلك الدال اسما نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون
او حرفا نحو يقومان الزيدان ويتعاقبون فيكم ملائكة فدخلت
الصفات على اني اقول بعد هذا كله يلزم المص ان لا يكون تعريفه
هذا صادقا على شيء من الافعال اصلا وذلك لانه لا شيء منها يسند دائما
ضرورة ان المص قائل بان الاسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث كما مر
فقام في قولنا قام زيد هو مسند وفي قولنا قام فعل ماض هو مسند
اليه فقد رايت كون الفعل قد انفك عن كونه مسندا في بعض الصور
وهذا جار في كل فعل فتامله والحرف كلمة جنس يشمل الثلاث
لا تقبل اسنادا اي لا تسند ولا يسند اليها فخرج الاسم لانه يسند
ويسند اليه والفعل لانه يسند وان لم يسند اليه وقيد الاسناد بقوله
وضعا احترازا من اللفظي فانه مشترك كما سبق قال المص وقلت بنفسها
ولا بنظيرها احترازا من الاسماء الملازمة للنداء ونحوها فانها لا تقبله
بنفسها ولكن بنظيرها يقبله فهي قابلة له لاجل ذلك كذا قال وفيه نظر
ويعتبر اي يختبر الاسم بندائه وهو طلب الاقبال بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا قال المص واعتبار الاسم بذلك اولى
من اعتباره بحرف النداء لان يا قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف
نحو الا يا اسجدوا ويا ليتني كنت معهم وفي كونها حرف نداء
والمنادى محذوف او حرف تنبيه خلاف سيأتي واعتبار صحة النداء
بغير يا اولى لما ذكر وتنوينه في غير روي فالواو الروي في الحرف الذي
تنسب اليه القصيدة كقولك قصيدة لامية اذا كان رويها اللام قلت
تعريفه بذلك يفضي الى الدور ضرورة ان معرفة الروي متوقف
على نسبة القصيدة اليه لانه ماخوذ في تعريفه ونسبة القصيدة
اليه متوقفة على كونه معرفة كونه رويا واحترز المص بذلك من التنوين

اللاحق للروي المطلق المتحرك ويسمى تنوين الترنم ومن التنوين اللاحق
للروي المقيد اي الساكن ويسمى التنوين الغالي وكلاهما لا يختص بالاسما
فلعل لك اخرجهما وما عداهما تختص بها وسياتي البحث في ذلك في محله
وبتعريفه سواء كان بال او بام او غير ذلك وتكرير حرف الجر مع هذه
العلامة دون ما نقص منها لا يظهر لي وجهه **وصلاحيته بلا تاويل**
للاخبار عنه نحو زيد في قولك زيد قايم بخلاف ان تصوموا في قوله
تعالى وان تصوموا خير لكم فان صلاحيته للاخبار عنه انما هي بتاويل
لكون ان تصوموا بمعنى صومكم وفي هذه العلامة خلاف فهشام
وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا
ومذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقا وقال الفرا وجماعة
جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق نحو وتبين لكم
كيف فعلنا بهم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه **قلت**
وكلام المص هنا فيه تكرير وقصور واهمال قيد وحشو اما التكرير
فانه سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه هذه الخاصة وهو اسناد
ما المعنى الكلمة اليها او الى نظيرها واما القصور فلان الاسناد الى الكلمة
اعم من الاخبار عنها لصدق الاول على النسب الواقعة في الجمل الانشائية
دون الثاني فالتعبير بما يخص بعض الاسما دون التعبير بما يعم جميعها
مع القدرة عليه قصور واما اهمال قيد فلان الاخبار عن الكلمة انما
يكون من خواصها اذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وقد ترك القيد
الدال على ذلك لا يقال اغنى عنه بما سبق له من تعريف الاسم حيث قيد
الاسناد بما يقتضي كونه معنويا لانا نقول فاذن لا حاجة الى هذه
الخاصة اصلا وراسا لما تقدم ثم من احالة من يقصد تعريف الاسم
بمجرد هذه الخاصة على امر خارج عنها مما بينا في هذا القصد واما الحشو
فلانه ادعى انه احترز بقوله بلا تاويل عن مثل وان تصوموا خير لكم
كما تقدم وهذا ساقط لان الخاصة هي كون الكلمة صالحة لما ذكر وضمير
صلاحيته عايد الى الاسم باعتبار كونه لفظا هو كلمة فالمعنى ح ويعتبر
كون اللفظ الذي هو كلمة اسما بصلاحية ذلك اللفظ للاخبار عنه
والا فلو كان المراد ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم للاخبار عنه اي

اذا

اذا صلح الاسم لان يخبر عنه فهو اسم لم يستقم فتعين ان يكون
المراد اذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لان يخبر عنه فهو اسم ح
فلا يدخل ان تصوموا في ذلك **فان قلت** تلوح فايدة هذا
القيد في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع الفعل اذ لم
تعتبره شيا محضا **قلت** ان صح ذلك لزم اعتبار ذلك القيد
المذكور في تعريف الاسم السابق فتامله وقد يجاب على الثاني انما يتم
القصور ان لو جعل المص العلامة كون اللفظ مخبرا عنه لكنه انما
جعلها صلاحيته للاخبار عنه وهي مساوية للاسناد اليه اذ الكلمة
يتحقق احد هذين الامرين تحقق الاخر فلا قصور وجوابه انا لا نسلم
المساواة وذلك لان الاخبار عن الكلمة هو تعليق شي بها على وجه
يحتمل معه الكلام الصدق والكذب والاسناد اليها هو تعليق شي بها
على وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله ولا شك ان لنا الفاظا تصلح
للاسناد اليها ولا تصلح للاخبار عنها نحو غدر وخبث مثلا فانهما اسمان
ملازمان للندا ولا يجوز استعمال شي منهما على غير هذا الوجه اصلا تقول
يا غدر ويا خبث فكل منهما مسند اليه في المعنى لانه قد علق به طلب
الاقبال واوقع على وجه لا يحتمل معه صدقا ولا كذبا ضرورة انه بصيغة
الندا الانشائية وعلى هذا صلاحيته للاسناد اليه اعم لشمولها
ما ذكرناه دون صلاحيته للاخبار عنه لكن هذا يقتضي ان قول المص
في تعريف الاسم او نظيرها مستدرك بالنسبة الى مثل هذه الاسما ولا يضر
ذلك فيما نحن بصدده فتامله **او اضافته اليه** نحو زيد من قولك
غلام زيد **او عود ضمير عليه** اذ الضمير عين ما يعود اليه والضمير اسم
ولا يكون الاسم عين الفعل ولا عين الحرف ومن ثم قال الزمخشري في سورة
آل عمران في قوله تعالى اني اخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه
ان الضمير راجع للكاف وانها اسم **وابدال اسم صريح منه** نحو كيف
انت اصحيح ام سقيم فكيف اسم لابدال اسم صريح منها وهذا داخل
تحت قوله بلا تاويل كما ان جميع ما تقدم كذلك فيخرج عنه نحو هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم من حيث ان المضاف اليه بتاويل مفرد

وكن اخو وان تقوموا اخر من حيث ان الضمير المستكن في خبر عايد على
ان تصوموا لكونه مو ولا بالصوم وكن اخو تعجبني ان تفعل الخير قراتك
القران من حيث ان قراتك بدل من ان تفعل لكونه بنا ويل فعلك ويدل
على ذلك انه قال بعد وبالاخبار به فاستانف ذكر العامل على ان البحث
المتقدم ياتى هنا ايضا فافهم **وبالاخبار به مع مباشرة الفعل** نحو كيف
كنت فكيف اسم لان الاخبار بها يدفع الحرفية ومباشرتها الفعل تنفي
الفعلية اذ الفعل لا يباشر الفعل الا عند التاكيد نحو قام قام زيد والغرض
انتفاؤه في المثال المذكور **وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ** اي
وزن بعض الاسم نحو وشكان فانه موافق لسكران في لفظه وهو من
الاوزان المختصة بالاسماء ولو كان المراد ما هو اعم لورد ما لا يكاد
يحصى من افعال الموافقة لما هو ثابت الاسمية نحو ضرب ماضيا واضرب
امرا واذهب مضارعا الموافقة الاول لنحو حجر والثاني لنحو اثمد والثالث
لنحو افكل الى غير ذلك ثم اعلم ان هذه العلامة لا تعرف الا بعد معرفة
الاسم والفعل والاحاطة باوزان كل منهما فاذن لا حاجة اليها **او معنى**
نحو قد في قدك درهم فانها موافقة لحسب في المعنى وحسب ثابتة الاسمية
فقد المذكوره اسم **دون معارض** احترز به من نحو واو مع نحو سرت
والنيل اذ هي بمعناها لكن المعارض قايم وهو كونها على حرف واحد اصلا
وما كان كذلك فانما يكون حرفا لا اسما قلت قد ينتقض بالكاف في نحو
زيد كالاسد فقد قال كثيرون باسميتها مع وجود هذا المعارض واحترز
به ايضا من كلمة من التبعيضية فانها بمعنى بعض وبعض ثابت الاسمية
لكن عارض ذلك انعكاس الاسناد في نحو ان من اخوتك زيدا وان بعض
اخوتك زيد فلا تكون من المذكورة اسما والذي يظهر من كلام المص وشارحيه
ان هذا القيد وهو قوله دون معارض راجع الى قوله معنى ولو جعل
راجعا الى كل واحد من لفظ ومعنى لكان حسنا واندفع ح الاعتراض
بنحو ضرب لانه وافق ثابت الاسمية كحجر فانه عارض ذلك قبوله
لعلامات الفعل بخلاف نحو وشكان **وهو** اي الاسم **لعين** اي يدل
على ذات بلا قيد نحو زيد ورجل **او معنى** وهو ما دل على غير ذات بلا

بمعنى اسرع

قيد نحو قراة وفهم **اسما** كما سبق تمثيله في العين والمعنى **او وصفا**
للعين وهو ما دل على قيد في الذات كقايم او للمعنى وهو ما دل على
معنى في غير الذات كجلي وخفي وبني على المص اولهما وذلك في الاسم
نحو شيء وفي الوصف نحو حسن فيقع صفة للعين نحو رجل حسن وللمعنى
نحو فهم حسن وبليغ وفصيح فانهما يقعان للمتكلم وللكلام والاسم
هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب
والمعنى هنا قسيم الذات ويراد به المعنى المذكور في حد الاسم وهذا
التقسيم الذي ذكره المص ذكره الفارسي في الايضاح واعترضه ابن
ملكون بان العين تطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف
يجعل قسيما للمعنى وليس بشيء لان العين مشترك بين العين والحقيقة
ويعتبر الفعل بتاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث ما بعدها
ليخرج نحو رب وثمت ولعلت وقيد الساكنة يخرج المتحركة بحركة
اعراب وهي المختصة بالاسماء وبحركة بناء فانها تلحق الحرف كلات
وثمة **ونون التوكيد** بالعطف على المجرور بالباء **الشايع** بالجر لكن
لا على انه وصف لنون ولا للتاكيد وذلك لان نون التوكيد علم
فلا يصح وصف جزئه الاول وحده ولا الثاني وحده وان كان معنى
كل من المتضايفين صحيحا مقصودا كذا قاله ابن هشام وفيه نظر
واراد بالشايع المشتهر نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين احترازا
من لحاقها اسم الفاعل شذوذا كقوله اقايلن احضروا الشهودا
كذا انشده ابو الفتح ولا يتعين مثالا لما نحن فيه لجواز ان يكون
الاصل اقايل انا ثم حذفت همزة انا اعتباطا ثم ادغم التنوين في
نون انا فان قلت او نقلت حركة الهمزة من انا الى التنوين ثم
اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت
قلت بعضهم يرد هذا بان المحذوف لعلة كالثابت فح
يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير مثل هذا البحث في قوله
تعالى لكنا هو الله ربي ثم اعلم ان هذه العلامة غير محتاج اليها لانها
لا تعرف الا بعد معرفة ما يؤكد قياسا وما يؤكد شذوذا وذلك لا يعرف

٣ صفحة

ح وجه النظر انه ليس بعلم شخصي

الابعد معرفة الفعل لانها تكون حاصلة ثم لا يعرف ذلك الا بعد
معرفة الفعل فيجيء الدور ولزومه اي لزوم الفعل مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو اكرمني بكر مني اكرمني واورد عليه ابو حيان
انها لا تلزم في فعل التعجب مع انه فعل فنقلوا انه يجوز قليلا
ما احسني وعلى ذلك بنى بعض الادباء قوله يا حسنة اذ قال ما احسني
ورد بان العلامة لا يلزم انعكاسها وان احسن في البيت اسم
تفضيل وما استثنوا بعدوا ورد على المص ايضا انها لازمة في عليكني
ورويدني ونحوهما من اسماء الافعال فاجاب بمنع اللزوم في عليكني
ورويدني وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان علامة الفعل كون
ياء المتكلم لا تتصل به الا محجوزة عنه بالنون والياء هنا لم تتصل
باسم الفعل بل اتصلت بحائل اخر ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن الا
محجوزة عنه بنون الوقاية كما انها لا تتصل بالفعل الا كذلك وايضا
فلان معنى عليك في عليك زيدا ليس معنى عليك في عليك بزيد
فالاول بمعنى الزم والثاني بمعنى التصق فالذي معه الباء الموحدة
غير الذي يتعدى بنفسه والباء معدية له لا زائدة كما يوهمه كلامه
وباتصاله اي باتصال الفعل بضمير الرفع لان المجرور لا يتصل بالفعل
البتة والمنصوب يتصل بالفعل نحو اكرمك وبالاسم نحو المعطيك
وبالحرف نحو انك البارز لان المستتر يتصل بالاسم نحو زيد منطلق
وبالفعل نحو زيد قايم وانما اختص هذا الضمير بالفعل لان الاسم
يلحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع
البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما
استثقل وان حذفت التبس قلت لكن ادعى ابو علي الفارسي في
احد قوليه ان ليس حرفا محتجا بانها لو كانت فعلا مخففا من فعل
كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت
واجيب بان ذلك لمخالفته اخواته في عدم التصرف قال
الفارسي واما الحاق الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه
على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير

هات هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للافعال لفظا
كما افعله الشيخ الرضي في شرح الحاجبية فيحصل لنا من هذا الكلام ان
ابا علي يخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه
لما هو مشتبه بالفعل من اسم او حرف فلا يظن ان هذه العلامة متفق
عليها واقسامه اي اقسام الفعل ماض وامر ومضارع على هذا النمط
ترتيبها سـ وتسمية الاولين واضحة واما الثالث فمن معنى المشابهة
وقول ابن عصفور من المراضعة فقلب مردود وقال الكوفيون القسمة
ثنائية فجعلوا الامر مقتطعا من المضارع ولم يجعلوه اصلا براسه
فتميز الماضي بالنصب مفعول تقدم على الفاعل للاهتمام التاء بالرفع
فاعل تميز المذكورة صفته والمراد بالتاء المذكورة تاء التانيث
الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولا يعكس
لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل وقد استدل كثيرون بهذه
العلامة على فعلية عسى وفيه نظر لان الشبل قال في شرح الفصيح
قال الزمخشري قال ابو عبيدة من العرب من يونث قال وهم الذين
يونثون ربت وانشد على ذلك ○
عست كربة امسيت فيها مقيمة ○ يكون لنا منها رجاء ومخرج
تدل على نسبة ذلك لبعض العرب وقوله انهم الذين يونثون
رب فيقولون ربت على ان ادخال التاء على عسى ليس لتانيث ما بعدها
وان وقوع ذلك في البيت اتفاقي وح فلا يستدل بالتانيث الذي شانه
على الفعلية كما لا يستدل بالتانيث في ربت على ذلك والامر بالنصب
مفعول مقدم عطف على المفعول المتقدم اي وتميز الامر معناه وهو مرفوع
تقديرا عطفا على الفاعل المتقدم والضمير المضاف اليه عايد على الامر
اي وتميزه عن قسيميه دلالته على معنى الامر وهو الطلب ونون التاكيد
معطوف على معناه اي يميزه مجموع الامرين فان وجد احدهما فقط
بان دلت الكلمة على معنى الامر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل
كصه وان قبلت النون ولم تدل على معنى الامر فهو فعل مضارع نحو هل
تقومن والمضارع بالنصب ايضا عطفا على المفعول افتتاحه بالرفع

عطفا على الفاعل **بهمزة** متعلق بافتتاحه **للمتكلم** ظرف مستقر
في محل جر صفة لهمزة اي ثابتة للمتكلم واحترز به من همزة
لا تكون للمتكلم نحو اقام فاذا قيل لك ما تقول في اخفي من قوله تعالى
فلا تعلم نفس ما اخفي فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع لان
الهمزة للمتكلم ومن فتحها فماض **مفردا** حال من المتكلم وذلك نحو اقوم
ولا فرق بين ان يكون مذكرا او مونثا **او** افتتاحه **بنون له** اي للمتكلم
احترازا من نون لا تكون له نحو نرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا
عظيما اما بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن او بحسب الادعاء
كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقول وقال بعضهم انما يستعمله
المعظم لنفسه وحدها بحيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا **او**
مشاركا بفتح الراء على انه اسم مفعول من شورك ويجوز ضبطه
بكسرها على انه اسم فاعل من شارك والذي يظهر لي ان النون في هذا
المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة
مفردا كان المشارك او غيره من الذكور او من الاناث او منهما ومقتضى
عبارة المص وكثيرين ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة
قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان تكون للمتكلم ومن يشاركه
معا على السوا في القصد وبين المعنيين فرق فتامله **او** افتتاحه **بتاء**
مثناة من فوق **للمخاطب** احترازا من نحو تكلم فان تاءه ليست للمخاطب
مطلقا اي مفردا كان او غيره مذكرا او غيره نحو انت يا زيد تقوم
وانت يا هند تقومين وانتما يا زيدان تقومان او يا هندان تقومان
وانتم تقومون وانتن تقمن **وللغايبة** لفظا او بتاويل فيدخل ظاهرها
نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو
تنفطر السماء وهي تنفطر ودخل ما هو للغايبة بالتاويل نحو تجيء الكتاب
على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال وتنكسر الاجذاع والرجال تقوم
والاجذاع تنكسر كل ذلك بتاويل الجماعة **وللغايبين** تثنية غايبة
فتشمل الظاهر نحو تقوم الهندان ومثل بعض الشارحين بالهندان
تقومان وهو سهو فان الفعل انما اسند فيه لمضمر لا لظاهر وشمل

المضمر

المضمر نحو الهندان تقومان والحقيقي كما تقدم والمجازي نحو تدمع
العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغايبتان بلفظ ضمير
الغيبة فهل تقول هما تفعلان بتاء فوقية يعني امراتين حملا للمضمر
على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير ترد الاشياء الى اصولها
وهو قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم او تقول هما يفعلان بياء تحتية
رعيا للفظ لان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش و
المرجح الاول وجاء به السماع قال عمرو بن ابي ربيعة ٥
تقص على اختي بدء حديثنا ٥ وما لهما من ان يعلما متاخر
لعلهما ان تبغيا لي حاجة ٥ وان ترحبا سرا بما كنت احصر
بفتح الصاد المهملة مضارع حصر بكسرها اي ضاق صدره ومنه قوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم **او** افتتاحه **بياء** مثناة من تحت
للمذكر الغايب احترازا من ياء ليست كذلك نحو يرناء بياء تحتية
مفتوحة فراء ساكنة فنون فهمزة على زنة دحرج اي صبغ باليرناء
بضم الياء وفتحها وتشديد النون وهمزة يليها بلا فاصل وهي الحنا ويقال
ايضا اليرنا بالضم والمد **مطلقا** اي مفردا او غيره ظاهرا او غيره نحو
يقوم زيد والزيدان يقومان والزيدون يقومون **وللغايبات**
ظاهرا كان الاسم نحو يقوم الهندات او مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا
كان المسمى كما مر او غير عاقل نحو السموات ينفطرن جمعا سالما كان الاسم
كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يدمعن ومذهب البصريين
ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده وسياتي الكلام على
ذلك في باب الفاعل ان شاء الله تعالى **والامر مستقبل** زمنه **ابدا**
فلا ينفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث
المامور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول المصنف
الانشاء ايقاع معنى يقارنه في الوجود ان كل انشاء له زمن حالي
من حيث كونه انشاء وان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ
الانشاي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته
لهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشاي

هو
بلفظ

وهو الامر وهذا له زمنان حال من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث
الحدث المطلوب به وفعليته بحسب الاعتبار لا بالاول فان قلت
فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب ان مثل بعت واشتريت يتجرد عن
الدلالة على الزمن اصلا وراسا وان ذلك لا يقدح في فعليته لعروض
التجرد وان كونه فعلا انما هو باعتبار دلالته على اصل وضعه على
زمان معين وهي موجودة لا ينافيها التجرد العارض قلت لا مخالفة
وذلك لان اثبات الحال للافعال الانشائية كما يفهمه قول ابن مالك
ليس باعتبار دلالتها عليه في اصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع
ونفي ابن الحاجب لدلالتها على الزمان في حالة كونها انشاء انما هو بالنظر
الى الزمان الذي كانت دالة عليه في اصل الوضع فلم يتوارد النفي
والاثبات على محل واحد فلا منافاة في التحقيق **و** الفعل **المضارع**
صالح له اي للاستقبال **وللحال** وهو زمان التكلم وحقيقته اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضي واوايل المستقبل وليس المراد منه عند النحاة
الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ولهذا تسمحهم
تسمحهم يقولون يصلي في قول القايل زيد يصلي حال مع ان بعض افعال
صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة
المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلام المصنف ان المضارع من قبيل
المشترك وكذا قول صاحب المفصل ويشترك فيه الحاضر والمستقبل
قيل وهو ظاهر مذهب س وابن وه بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج
الى قرينة بخلاف اطلاقه على الماضي وفيه بحث والذي يفرع عليه المحققون
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلص من القراين
لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما
لاخويه وفيه مذاهب اخر لا حاجة الى التطويل بذكرها **ولو نفي بلا** فلا يمتنع
صلاحيته لذلك **خلافا لمن خصها** اي خص لا **بالمستقبل** وهو منقول عن سيبويه
فاذا قلت زيد لا يقوم كان عند صاحب هذا القول نصا في الاستقبال
وانتفت صلاحيته للحال ولم يزل الفضلا يستشكلون قول س هذا مع

قوله

قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية – لا تصدر
بدليل الاستقبال **فان قلت** ما توجيه النصب في قوله خلافا
قلت جوز فيه وفي امثاله وجهان احدهما ان يكون مصدرا
لفعل محذوف اي خالفوا في ذلك خلافا ولا يمنع من ذلك وجود اللام
فانها متعلقة بمحذوف مثلها في سقيا لك والتقدير اقول ذلك خلافا
لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير ودل عليه هنا ان كل حكم
ذكره المصنفون ساكتين عن رده والتصريح بالمخالفة له فهم قايلون
به فكان القول مقدر قبل كل مسالة **ويترجح الحال عند التجريد**
من القراين الدالة على الاستقبال وهذا ينافي الاشتراك الذي افهمه
كلام المص في المتن وباح به في الشرح فبين كلاميه تدافع لكنه رحمه الله
تعالى حاول في الشرح الجواب عن ذلك بان قال للمشترك هنا شان ليس
لبقية المشتركات وهو ان له معنيين قريبا وبعيدا اعني بعيد المسافة
وقريبها من زمن التكلم بل بعيدها وحاضرها والحمل عند التردد على
القريب اولى وفيه نظر فتامله **ويتعين** الحال **عند الاكثر** من النحاة
بمصاحبة الآن باقيا على حقيقته نحو يقوم زيد الآن فلا يرد نحو
فمن يستمع الآن ولا نحو قالوا الآن جئت بالحق لانه هنا مستعمل للقريب
مجازا فيصلح مع المستقبل والماضي **وما في معناه** عطف على الآن وعليه
يعود الضمير على المضاف اليه والمراد بما في معناه الحين والساعة ونحوهما
و يتعين ايضا الحال عند الاكثر **بلام الابتدا** واعترضه المص بقوله تعالى
وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة وقوله اني ليحزنني ان تذهبوا به فان
الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود
على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك محقق الوقوع فنزل
منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير في الاية الثانية قصد ان تذهبوا
به والقصد حال وقدره ابو حيان بقوله قصدكم ان تذهبوا وحكاه
ابن قاسم في شرحه عن بعضهم قال ابن هشام في مغنيه وهو مردود لانه
يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب **وتنفيه**
اي نفي المضارع **بليس وما وان** وهذا ايضا عند الاكثر وكلام المصنف

والتقدير اراد تعالى
الثاني ان يكون حالا ه

لتقتضيه لان قوله عند الاكثر متعلق بقوله يتعين ثم ذكر للفعل بعد
تقييده بهذا الظرف متعلقات فيكون القيد راجعا الى جميعها كقولك
ضربت يوم الجمعة زيدا وعمرا وبكرا ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث
في جنس النفي ونوعه عملت عملا واحدًا لكن اعمال الاول بالاصالة لكونه
فعلا واعمال اخويه بالحمل عليه لانهما حرفان غير مختصين وتختص ما
بلغة اهل الحجاز وانْ بلغة اهل العاليه وسياتي ذلك ان شاالله تعالى
وانظر لم اعاد المص حرف الجر مع قوله وبلام الابتداء دون ما بعده
و يتخلص الفعل المضارع **للاستقبال بظرف مستقبل** سواء كان
ذلك الظرف معمولا للفعل او مضافا اليه نحو ازورك اذا تزورني
فالاول مستقبل لعمله هنا في اذا والثاني كذلك لاضافة اذا اليه
و يتخلص المضارع ايضا للاستقبال **باسناده الى** امر **متوقع** غير حاصل كقوله
يهولك ان تموت وانت ملغ **٥** لما فيه النجاة من العذاب **٥**
فيهولك مستقبل لاسناده الى الموت الذي هو متوقع اذ لو اريد به
الحال لزم المحذور السابق وهو سبق الفعل على الفاعل في الوجود **و**
جوابه ان التقدير توقع ان تموت اي توقعك الآن للموت في الزمن
المستقبل فلا محذور كما سبق التنبيه عليه **و** يتخلص ايضا المضارع
للاستقبال **باقتضائه** اي اقتضاء المضارع **طلبا** نحو والوالدات
يرضعن ونحو يغفر الله لك **او** اقتضائه **وعدا** وهو عند الاطلاق
يخص الخير كما ان فعله وهو وعد كذلك والمص اراد ما يعم الخير والشر
ولذلك صح تمثيله لقوله تعالى يعذب من يشا ويغفر لمن يشا **و** يتخلص
المضارع ايضا **بمصاحبة ناصب** ظاهرا كان او مقدرا نحو لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى **او** مصاحبة **اداة ترج** نحو لعلي
ابلغ الاسباب **او اشفاق** مثل له المص وشارحوا كلامه بقول ابن عرس ليس
٥ فاما كيس فنجا ولكن **٥** عسى يغتر بي حمق لئيم **٥**
وهذا اشفاق وانما هو ترج لاغترار الحمق اللئيم به ليظفر به
ويقع في حبالته ولو اشفق منه لكان ذما ويحتمل ان يكون ذلك
اشفاقا منه على نفسه قلت لا حاجة بالمص الى النص على اداة

الترجي بخصوصها لتقدم ما يستغني به عن ذلك وهو قوله وباقتضائه
طلبا فان هذا يشمل الترجي والتمني والتحضيض وكلما يقتضي طلبا
لكن من جملته ذلك الاستفهام وانما يخصص المضارع بالاستقبال اذا
كان بهل فتامله **او** بمصاحبة اداة **مجازاة** نحو ان يشا يرحمكم **او** بمصاحبة
لو المصدرية نحو ود والو تدهن **و** علامتها ان يحسن في موضعها
أنْ واحترز من الامتناعية نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
فانها تصرف المضارع الى الماضي **او** بمصاحبة **نون التوكيد** حقيقة
كانت او ثقيلة نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين **او** بمصاحبة **حرف**
تنفيس والمراد به تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق
في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته **وهو السين وسوف** ولا
يعرف البصريون غيرهما وسوف عندهم اكثر تنفيسا من السين وخالف
المص في ذلك واستند فيه الى السماع والقياس اما السماع فتعاقبهما
على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى وسوف يوتي الله
المومنين اجرا عظيما وقوله تعالى اولئك سنوتيهم اجرا عظيما ولا حجة
فيه لجواز ان يكون المعنى بسوف متراخيا كثيرا لطائفة اخرى اذ ليس
في النص ما يدل على ان كليهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وكذا
ما اورده من مثل السماع اله واحتج بها كل ذلك مما يتطرق اليه القدح
واما القياس فهو ان الماضي في المستقبل مقابلان والماضي لا يقصد به
الا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان ولا بعده فينبغي ان
لا يقصد بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب بعد
ليجري المتقابلان على سنن واحد وفيه نظر لانه قاس المضارع
المقترن بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها وهو غير
صحيح فان الماضي اذا كان بدون اداة كقعد مثلا دل على المضي
المطلق واذا اقترن بها دل على الماضي القريب من الحال وهو في الخلو
حالته كالمضارع فانه مع خلوه من الاداة يدل على معنى ومع اقترانه
بها يدل على امر آخر على ان قياس احد المتقابلين على الآخر لا يجدي
نفعا لجواز اختصاص كل منهما بحكم يقابل حكم الآخر ويجوز مع ذلك ان

يكون مشاركا له في حكم اخر الا ترى ان الامر والنهي مشتركان في الانشا
وقد انفرد كل منها باحكام تخصه ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس
عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس **اوسف** حكاه الكوفيون وهو
في المحذوف كمذ اسما اوحرفا اذا حذف وسطها **اوسو** حكاه
الكسائي وهو مثل كي في كيف نحو كي تجنحون الى سلم وما تيرت
قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم **اوسي** بقلب الواو ياء وحذف ف
الاخر حكاها صاحب المحكم وظاهر كلام المص ان كلا من هذه الكلمات
حرف مستقل بنفسه وظاهر كلام غيره ان ما عدا سوف من هذه
الكلمات فرع عن سوف بل اجراه بعضهم في السين ايضا فزعم انها
منقوصة من سوف دالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل ووجد بذلك
قولهم ان التنفيس بسوف اطول منه بالسين **وينصرف** المضارع باعتبار
زمنه **الى المضي بلم** سواء جزمت كما هو المشهور فيها او لم تجزم وهي
لغة قوم وعليها جاء قوله

فامسوا بها ليل لو اقسموا ۝ على الشمس حولين لم تطلع

بضم العين وفي قول الاخر

لولا فوارس من نعم واسرتهم ۝ يوم الصليفا لم يوفون بالجاد

ولهذا اطلق المص **ولما الجازمة** فالوافية هاهنا بذلك احترازا عن التي
بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعن التي هي
حرف وجود لوجود نحو لما جاءني اكرمته واذا تاملت لم تجد موقعا
للاحتراز فان لما لا يدخل على المضارع الا جازمة له **ولو الشرطية** لا المصدرية
لا تنصرف للاستقبال كما مر **غالبا** لا دايما فانها قد ترد بمعنى ان
كقوله ۝ لا يلفك الراجوك الا مظهرا ۝ خلق الكرام ولو تكون عديما
فعلم ان قيد الغلبة راجع الى لو الشرطية فقط **فان قلت** فعلى
ما اذا انتصب غالبا **قلت** على انه صفة لمصدر محذوف هو عامله
اي ينصرف بها الى المضي انصرافا غالبا لعدم الانصراف اليه ولا يجوز
ان تكون عامله ينصرف المنطوق به في المتن للزوم رجوع القيد الى جميع

ماتعلق

ما تعلق به من لم ولما الجازمة ولو الشرطية وهو باطل **وباذ** نحو اذ
يلقون اقلامهم اي اذ القوا وكذا اذ يختصمون اي اختصموا ويجوز
ان يكون ذلك على حكاية الحال **وربما** كقوله

ربما تكره النفوس من الامر ۝ ماله فرجة كحل العقال

الفرجة بضم الفاء الانفراج **قال** بعضهم هذا الذي ذكره من انصراف
المضارع الى المضي بربما غالب لا دايم بدليل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقيل
هو مؤول بالماضي مثل ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل
المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل **وقد في بعض المواضع**
قال المص ان قد اما للتقليل فتصرفه الى المضي كقوله

قد اترك القرن مصفرا انامله ۝ كان اثوابه مجت بفرصاد

مجت اي رميت من الفم بفرصاد اي توت وهو الفاكهة المعروفة والمراد
منها هنا نوع يكون ماؤه احمر شبيه حمرة الدم يصيب الثوابه بحمرة الفرصاد
واما للتحقيق فلا تصرفه الى المضي كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وقد تصرفه
كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قد نرى تقلب وجهك في السماء **قلت** وعلى
هذا فكان الاولى ان يقول وقد التقليلية دايما والتحقيقية في بعض المواضع
وسياتي الكلام على قد باطرافه في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة
الى ذلك **وينصرف الماضي الى الحال في الانشاء** اي غير الطلبي نحو بعت
واشتريت والا ورد نحو غفر الله لك ولم يصح كقوله بعد ذلك والى
الاستقبال بالطلب وليست دلالته هنا على الحال من حيث الوضع وانما
هي من ضرورة الواقع لان الانشاء ايقاع معنى تقارنه في الوجود كما مر
والى الاستقبال بالطلب فيشمل الدعا والامر وغيرهما فالاول نحو غفر الله
لك والثاني نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ويدل على ذلك جزم
يثب والثالث نحو عزمت عليك ان لا فعلت كذا اي الا ان تفعل
في المستقبل وفي كلام المص ايهام ان الطلب ليس من اقسام الانشاء
والوعد المراد به الاخبار بوقوع امر لم يقع بعد مع ملاحظة الارادة
لتحقق الخبر واشرقت الارض بنور ربها وسيق الذين اتقوا ربهم وسيق
الذين كفروا وليس المراد به هنا ما هو قسيم للوعيد **وبالعطف على ما علم**

استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار ويوم ينفخ في
الصور ففزع من في السموات الآية والمراد روجها لاعادة المص حرف
الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله والوعد **وبالنفي بلا وان بعد القسم** فالاول كقوله
• ردوا فوالله لا ردناكم ابدا • ما دام في مائنا ورد لنزال •
ونازعه ابو حيان في الاستدلال بهذا البيت اذ الاستقبال فيه انما استفيد
من الظرف قلت وفيه نظر لان وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر
للاستقبال حتى انه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل الا ترى انه اذا قيل
والله لا فعلت كذا لا يفهم منه الا المستقبل ولهذا لم تتكرر لا كما لا يلزم
تكرارها مع المستقبل والثاني كقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من
احد من بعده ونازعه ايضا ابو حيان في ذلك بانه لا يمتنع ان يقال والله
ان قام زيد بمعنى ما قام فيما مضى قلت هذا منجد كما قاله وقد يتوهم
ان قول المص هنا في لا مناقض لقوله فيما مضى خلافا لمن خصها اي خص لا
بالمستقبل ولم يرد خلافا لمن خص لا مطلقا **ويحتمل** الماضي **المضي والاستقبال**
بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت والحق انه محتمل للاربعة
معان الماضي والحال والاستقبال ومطلق الزمان الذي هو اعم من ذلك
كما ان المصدر الذي الفعل في تاويله كذلك ولا وجه للتقييد باحد الزمانين
قال ابن ام قاسم وسواء كان الفعل معادلا لا بام او لم يكن نحو سواء علي اي حين
جئتني قلت وهذه المسئلة لا مدخل لها هنا ولا يصح ارادتها في كلام المص
لان الكلام في همزة التسوية ولا همزة هنا ثم قال وان كان الفعل بعد ام مقرونا
بلم تعين المعنى نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فالثاني ماض معنى فوجب
مضي الاول لانه معادل له قلت الظاهر ان هذا لا يقدح في الاحتمال
الذي قررناه آنفا كما لم يقدح وجود لم في اقتضائه الاستقبال في قولك
ان لم تنتني اكرمتك ووجه ذلك ان الجملة المقترنة بهمزة التسوية
في تاويل المصدر والمصدر لا زمان له معين فكذا ما في معناه ولا فرق في هذا
المعنى بين وجود لم وعدمها **و** يحتمل الماضي المضي والاستقبال بعد **حرف**
التحضيض نحو هلا ضربت زيدا فيحتمل المضي فيكون توبيخا على ترك الفعل
ويحتمل الاستقبال فيكون حضا على الفعل وامرا فان قلت فاذن لم

وجوابه ان مراده خلافا لمن خص لا داخلة
على المضارع بالمستقبل مح
بالمستقبل

يحتمل الواقع بعد حرف التحضيض المضي لان التحضيض وهو طلب الفعل
لا يكون متعلقا الا بالزمن المستقبل قلت انما يوبخ المخاطب على ترك
ما كان يجب عليه ان يفعله قبل ان يطلب منه وذلك من حيث المعنى
تحضيض على فعل مثل ما فات فاطلق حرف التحضيض على الحرف المقتضي
للحض على ما يدخل عليه تحقيقا او تقديرا فاستقام **و** بعد **كلما** فيحتمل
ان يراد بالواقع بعدها المضي نحو كلما جاء امة رسولها كذبوه وان يراد
به الاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها **و** بعد
حيث نحو فاتوهن من حيث امركم الله فهذا للمضي ونحو ومن حيث خرجت
فول وجهك فهذا للاستقبال **و** يحتمل الامرين **بكونه صلة او صفة**
لنكرة عامة فالاول كقوله تعالى الذين قال لهم الناس فهذا مثال المضي
وكقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فهذا مثال للاستقبال والثاني كقوله
• رب رفد هرقته ذلك اليوم • واسرى من معشر اقيال •
الرفد بفتح الراء القدح الضخم وفي تكسر والاقيال بقاف وياء مثناة
فوقية جمع قيل بكسر القاف وهو الملك وهذا مثال لبقاء الماضي على مضيه
عنه ووقوعه صفة لنكرة عامة واعترضه ابو حيان بان رب عنده
ليست للتقليل وهو بنا في العموم وايضا فليس مراد الشاعر انه اراق كل رفد
وايضا فلا نسلم كون هرقته صفة لمجرور رب بل هو جواب يتعلق به
رب اذ الصحيح انه لا يلزم وصف مجرورها ومثال الماضي المراد منه
الاستقبال قوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرا سمع مقالتي فوعاها
فاداها كما سمعها لان المراد الترغيب في السماع والنقل وهما مستقبلان
بخلاف رب رفد هرقته ذلك البيت فانه تمدح وانما يكون بما وقع فيما مضى

باب اعراب الصحيح الاخر

ولا يعترض بانه اسقط نحو ظبي ودلو اذ ليسا بصحيحي الاخر مع ان حكم
اعرابهما اعراب صحيح الاخر لانا نقول المعتل الاخر عند النحوي عبارة عن
المقصور والمنقوص والصحيح بخلافهما فهو اعم منه عند النصريفي من وجه
فنحو زيد صحيح الاخر عندهما ونحو القاضي معتل الاخر عندهما ونحو ظبي
ودلو معتل الاخر عند التصريفي صحيح عند النحوي كذا قال ابن هشام

وفيه نظر **الاعراب** فى الاصطلاح **ماجئ به** جنس اي شئ جئ به
لبيان مقتضى العامل اي لبيان الامر الذي يقتضيه العامل اي يطلبه
وهذا فصل اخرج به ما سوى الاعراب والمراد بالعامل ما اثر فى اخر
الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فخرج مثل التقاء الساكنين الموثر للحركة
مثلا نحو من ابنك ومن الرجل فانه وان كان شيئا اثر فى اخر الكلمة التي هي
كسرة فى الاول وفتحه فى الثاني لكن هذا الاثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من
تركيب الحرف مع مجروره وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل فى العوامل
ما كان زايدا وما كان غير زايد اما الثاني فكالفعل من قام زيد لانه شئ
اثر فى اخر زيد حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث
كونها علامة على فاعلية زيد واما الاول فكمن الزايدة فى قولك ما قام من
رجل فانها اثرت كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث انها علامة
على ان من حقها محل لما دل عليه الحرف من خصوصية الاستغراق وكذا الباء
من نحو ما زيد بقايم فانها زايدة للتاكيد وقد اثرت الكسرة التي هي علامة
على ان من حقها ما هو متعلق ما دلت عليه من التاكيد الحادث بالتركيب **من**
حركة هذا وما بعده بيان لجنس الحد اذ كان مبهما الصلاحيته لكل ما لا يعقل
والحركة ضمة او فتحة او كسرة **او حرف** وهو الواو والالف والياء والنون
عند من يراه **او سكون** وهو كون الحرف خاليا عن الحركة وتعبيره بسكون
كما صنع اولى من تسكين لان السكون لفظ والتسكين فعل **او حذف**
للحرف وفهم ذلك من جعله قسيما للسكون اذ لو اريد به ما هو اعم من
حذف الحركة والحرف لزم كونه قسيما لنفسه ولغيره وهو باطل والتعريف
المص للاعراب بما ذكره مبني على ان الاعراب لفظي وهو مذهب المحققين
وكثير من المتاخرين يرون انه معنوي ويعرفونه بتغيير اخر الكلمة لاختلاف
العامل لفظا او تقديرا والكلام على ذلك تصحيحا وابطالا يطول **وهو** اي
الاعراب **فى الاسم اصل** وفى الفعل فرع وعكس بعضهم وقال الكوفيون اصل
فيهما والاول هو المرجح عند الحذاق واستدلوا عليه بما تقريره ان الاسم
والفعل نظرا على صيغتهما معان مختلفة قد يحصل بينها لبس فى رفعه الاعراب
اما المعاني المختلفة التي قد تطرا على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والاضافة

ولا شك فى انه يحصل بينها فى بعض الاحيان لبس بنحو ما احسن زيد لو سكن
اخر كل من الكلمتين فانه يحتمل ح ان يكون زيد مفعولا واحسن فعلا ماضيا
وما اسما والمراد التعجب ويحتمل ان يكون زيد فاعلا باحسن وما حرف نفي
والمراد الاخبار بان زيدا لم يحسن ويحتمل ان يكون ما استفهامية مبتدا
واحسن اسم تفضيل مرفوعا على انه خبر المبتدا وزيد مجرورا مضافا اليه
والمراد السوال عما هو الاحسن من زيد واما المعاني المختلفة التي تطرا على
الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة وانما هي معان اخر كما فى
قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي عن كل واحد من
الفعلين مطلقا ويحتمل النهي عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الاول
دون الثاني وهذه معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية
ولا اضافة ولا يخفى حصول اللبس بينها لو ترك اعراب الفعلين لكن
الاعراب يتعين فى الاسم طريقا لرفع اللبس كما يتعين قولك ما احسن زيدا
بالنصب للتعجب وقولك ما احسن زيد بالرفع للاخبار بنفي الاحسان
عنه وما احسن زيد برفع احسن وخفض زيد للاستفهام عما هو الاحسن
منه ولا يتعين الاعراب فى الفعل طريقا لرفع اللبس لوجود طريق اخر
يقوم مقامه فى دفع الالباس وبيانه ان الالباس قد يندفع بالاعراب
فيه كما يتعين قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين للنهي
عن كل واحد منهما ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول ونصب
الثاني للنهي عن الجمع بينهما ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول
ورفع الثاني للنهي عن الاول خاصة وقد يندفع الالباس بغير الاعراب
كما اذا قلت لا يكن منك اكل سمك ولا شرب لبن فيكون نهيا عن كل منهما
ولا تاكل السمك شاربا اللبن فيكون نهيا عن الجمع ولا يكن منك اكل سمك
ولك شرب اللبن فيكون نهيا عن الاول فقط فلما لم يكن عن اعراب
الاسم محيص فى ازالة اللبس استحق ان يكون اصلا فيه ولما كان ثم
مندوحة عن اعراب الفعل فى ازالة اللبس نقص عن الرتبة المتقدمة
فجعل فيه فرعا لا اصلا هذا احسن تقرير يظهر لي فى هذا المحل مع بحث
لي فيه ارجو ان اذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وانما قيدنا حصول الالباس

بعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا الباس فيه نحو شرب زيد
الماء حملا على ما فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد فان قلت بماذا
يتعلق الجار والمجرور في قول المص وهو في الاسم اصل قلت بمحذوف
اذ المعنى ودخوله او وجوده في الاسم اصل فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ويحتمل ان يتعلق باصل والمعنى انه
متاصل في الاسم لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة وقد
عرفت معناه بالتقرير المتقدم والفعل والحرف ليسا كذلك اي ليسا مثل
الاسم في وجوب قبول معان مختلفة بصيغة واحدة ونقضه ابو حيان
بنحو من فانها للابتدا وللتبعيض ولبيان الجنس مثلا قلت لا يرد لان
الكلام في المعاني الطارية بالتركيب لا المعاني الافرادية نعم يرد
ان الحرف انما نفي عنه وجوب القبول ولا يلزم منه انتفاء الجواز والمقصود
نفي القبول عنه اصلا وراسا ولذا لم يعرب في وقت من الاوقات وخالفه
المضارع فقبل جوازا لا وجوبا فاعرب بشرطه على جهة الفرعية كما هو
مقرر فبنيا اي الفعل والحرف الا الفعل المضارع فانه شابه الاسم
بجواز شبه ما وجب له اي للاسم وذكر الشبه هنا فاسد بل الجايز
هنا عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب الاسم على ما ذكره
هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت للفعل
لا ان الموجود شبهه وانما يصح قوله لو نص على تلك المعاني المختلفة باسمائها
فاعرب المضارع لامتيازه عن الحرف وبقية الافعال بهذه المزية ما لم
يتصل به نون التاكيد حقيقة او ثقيلة فانه يبنى ح لا فصالها ولو
فصل بينها وبين الفعل الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطب لبقي على
اعرابه لانه موجب البنا عند اتصال النون هو التركيب وهو مفقود بحصول
الحاجز اذ لا تركب ثلاثة اشيا فتجعل شيا واحدا هذا هو المذهب
المشهور وهو اختيار المص وذهب قوم منهم الاخفش الى ان المضارع
مبنى مع تاكيده بالنون مطلقا لانها من خواص الفعل فتاكيده بها مبعد
لمقتضى الاعراب وهو شبه الاسم فيرجع الى اصله من البناء ورده المص
بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطب والالزم

باطل

باطل وذلك قول بعضهم اي ان المضارع معرب مطلقا اتصلت به نون
تاكيد اولم تتصل او نون اناث وكلامه يوهم ان الاتصال شرط وانه تخلفه
ممكن وقوله في الخلاصة وفعل امر ومضي بنيا ، واعربوا مضارعا ان عريا
من نون تاكيد مباشر ومن ، نون اناث كيرعن من فتن ، سالم من
هذا الايهام وصرح المص في الشرح بان المتصل بهما وايضا بتركيبه معها
لان الفاعل كالجزء من فعله ولا يرد ما اتصل به الف اثنين او واو جماعة
او ياء مخاطبة لشبهه بالمثنى والجمع وايضا بنقصان شبهه بالاسم لان
النون لا تلحق الاسماء قلت هذا معارض لاعتراضه على الاخفش
بما تقدم انفا فتامله وما في شرح المص من التصريح بنفي الخلاف في
بناء المضارع الذي اتصلت به نون الاناث مقدوح فيه فقد ذهب
ابن درستويه والسهيلي وابن طلحه وطايفة الى انه معرب تقديرا ومنع
اعراب الاسم مشابهته الحرف بلا معارض ولم يعتبر المص مشابهة
غير الحرف اصلا وادعى انه ظاهر مذهب س وابن الحاجب وجماعة
اعتبروا مع ذلك مشابهة الماضي والامر وذهب قوم الى ان الاسم
يبنى لشبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبنى ومضارعته
لما وقع موقع المبني واضافته الى المبني وسياتي ان شا الله تعالى في ذلك
كلام وقيد المشابهة بانتفاء المعارض احترازا من اي فانها معربة
مع مشابهتها الحرف شرطية او استفهامية او موصولة لكن عارض ذلك
لزومها الاضافة وكان الشبه كالملغى بسبب تغلب المعارض لانه داع
الى ما هو مستحق بالاصالة والسلامة منها من المشابهة السالمة من المعارض
تمكن لكن ان كان الاسم الذي ثبت له هذا التمكن منصرفا سمي ذلك
الاسم امكن وان كان غير منصرف سمي غير امكن لنقصه من جهات التمكن
الجر بالكسرة وظاهر هذا الكلام او صريحه ان الاسم لا يبنى الا لشبه
الحرف وقد صرح به في غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما ياتي
ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا وللاستغنا باختلاف
صيغة لاختلاف المعاني وانواعه اي الاعراب الذي هو جنس لها
رفع ونصب وجر وبدا بالرفع كما فعله كثير وناس هو اشرفها لانه اعراب

منون الاناث مبنى بلا خلاف وعلل
بناوه بالحمل على الماضي المتصل صح

اصله

المعهد ولا يخلو منه كلام وثنا بالنصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر
قال ابو حيان ولو بدئ بالجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب فيه لا يجد ايضا
وجزم وهو بسكون او حذف وبعضهم عبر ههنا عن الانواع بالالقاب وفي
شرح ام ابن قاسم ان من حق اللقب ان يصدق على ما لقب به وهذا ليس كذلك
اذ لا يقال للاعراب رفع وكذا البواقي ومن قال القاب الاعراب فمراده القاب
انواع الاعراب وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق
به فيحمل بنصب الفعل باذ مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي غيره اي غير
الجر عليه اي على الجر بخلاف الرفع والنصب لقوة عاملهما بالاستقلال فجعل
المضارع مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع واختص الجر بالاسم لضعفه
وتقاعده عن ان يحمل غيره عليه وخص الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض
من الجر جبرا لما فاته من المشاركة فيه فحصل لكل واحد من صنفي المعرب
ثلاثة اوجه من الاعراب فتعادل وذلك ان الجزم راجح باستغناء عامله
عن تعلقه بغيره والجر راجح بكونه ثبوتيا فتعادلا بذلك اذ الجزم غير ثبوتي
ولذا قال بعضهم الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قلت اذ الآن
عبارة عن السكون او صيرورة ما قبل الاخر اخرا بالحذف كان ثبوتيا لا عدميا
فتامله والاعراب بالحركة في الاسم والفعل نحو زيد يقوم والسكون في الفعل
نحو لم يقم اصل وينوب عنهما اي عن الحركة والسكون الحرف في الاسم
نحو جاء الزيدان وفي الفعل يقومان والحذف في الفعل نحو لم يغز ولم
يرم ولم يخش وفيه لف ونشر مرتب فارفع بضمة نحو يقوم زيد
وانصب بفتحة نحو لن اضرب زيدا وجر بكسرة نحو مررت بزيد
واجزم بسكون نحو لم اضرب الا في مواضع النيابة كما ياتي مفصلا قال
ابن ام قاسم وكان القياس ان يقال برفعه ونصبه وجره اذ الضم والفتح
والكسر للبناء ولكنهم اطلقوا ذلك على سبيل التوسع انتهى وفيه نظر
اذ لا خلاف ان الحركات ثلاث ضمة وفتحة وكسرة وانما اكثر البصريين
قصدوا الفرق في القاب المعربات والمبنيات لا في القاب الحركات ولهذا
يقول بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فللفرق الذي اراده واما الثاني
فلم يجد محيدا من حيث اللغة ان يسمي ما وجد فيه ضم مضموما وكذا الباقي

ونقول

مضموم

ونقول في حيث هو مضموم لذلك ولم يقل فيه هو مرفوع لان حقيقة
قولنا مرفوع انه عمدة لا يذكر اعراب الجمل اي اعراب ما هو احد
جزئي الجملة وهذا المعنى منتف في حيث ونحوه وتنوب الفتحة عن
الكسرة في جر ما لا ينصرف نحو مررت باحمد ويرد عليه نحو عرفات
في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة
وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف
كما صرح به الزمخشري او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم
سلمناه لكن كلامه الآتي يخصصه فانه سينص على انه نحو مسلمات
لينوي نصبه وجره في انهما بالكسرة وان سمي به على اللغة الفصحى فكانه
قال في جر ما لا ينصرف الا ما سيذكره الا ان يضاف نحو مررت باحسنكم
او يصحب الالف واللام معرفة كانت نحو صليت في المساجد او زائدة كالداخلة
• رايت الوليد ابن اليزيد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله •
او موصولة كقوله ۵ ۵
• وما انت باليقظان ناظره اذا • رضيت بما ينسيك ذكر العواقب •
قلت هذا مبني على ان ال توصل بالصفة المشبهة وقد صرح بعض
المحققين بانكاره كما سياتي ان شاء الله تعالى لانها للثبوت فلا توصل
بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق
ثم تمثيل المص والشارحين للمعرفة بالاعمى والاصم وللموصولة باليقظان
تحكم بحث او بدلها وهو ام في لغة حمير وطي وبعضهم يقول وبعض
طي كقوله الشاعر ۵ • ۵
• أإن شمت من نجد بريقا تالقا • تبيت بليل ام ارمد اعتادا اولقا •
الاولق شبه الجنون فان قلت كان القياس ان يقول او بدلهما ليعود
الضمير على الالف واللام قلت اما ان يكون اعادة عليهما باعتبار
كونهما اداة او راعى مذهب من يقول ان اللام هي المعرفة وحدها فاعاد
الضمير عليها او راى ان البدل انما هو الميم عن اللام واما الهمزة فثابتة
في كلتا الاداتين وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب اولات نحو
وان كن اولات حمل ونصب الجمع بزيادة الف وتاء هذا ظرف مستقر

على بن يزيد في قوله [illegible]

في محل نصب على الحال من الجمع والعامل هو نصب المقدر الذي ذكرناه
واحترز المص بزيادة في قوله بزيادة الف وتا عن نحو قضاة وابيات
اذ كل منهما يصدق عليه انه جمع بالف وتاء لا جمع بزيادة الف وتاء فان الف
قضاة منقلبة عن اصل وتاء ابيات اصل والغى المص لفظ الزيادة في قوله
في الالفية وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا وكانه فعل
ذلك لاعتقاده ان الباء للالة وانها متعلقة بجمع مثلها في قولك كتبت
بالقلم فلا يرد قضاة ولا ابيات اذ ليست الالف والتاء في شي منهما الة
استعين بها على الجمع واما هنا فكانه راى ان الباء قد تتوهم كونها للمصاحبة
لا للاستعانة فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام فان قلت لم جعلت
الظرف وهو قوله بزيادة الف وتا مستقرا فهلا جعلته لغوا متعلقا
بنفس الجمع قلت لانه لو كان كذلك لكانت الباء للالة فلم يكن فايدة
في ادخال لفظ بزيادة وانما يصح للاحتراز بها اذا جعل الظرف مستقرا
والباء للمصاحبة كما قررناه فتامله وانما افرد اولات بالذكر لعدم
اندراجها في الجمع اذ لا واحد لها من لفظها قال ابو عبيدة واحدها ذات
وان سمي به اي بالجمع بزيادة الف وتاء **فكذلك** تنوب فيه الكسرة
عن الفتحة في حالة النصب واما رفعه وجره فعلى الاصل بالضمة والكسرة
والاعرف حينئذ اي حين اذ اعرب بهذا الاعراب **بقاء تنوينه**
كقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات **وقد يجعل كارطاه علما** هذا قسيم فكذلك
ومعنى كونه كارطاة علما انه يمتنع من الصرف ويجر بالفتحة فتحصلنا من ذلك
في هندات ونحوه مسمى به على ثلاث لغات احدها استصحاب ما كان
له قبل التسمية من ثبوت التنوين ونصبه وجره بالكسرة والثانية جعله
كواحد سمي به مختتما بتا تانيث فيمنع الصرف كارطاه علما وهذه اللغة
منعها البصريون واختارها الكوفيون وانشد وا قول امرئ القيس
تنورتها من اذرعات واهلها ❊ بيثرب ادنى دارها نظر عالي
بفتح التا من اذرعات ويروى ايضا بالوجهين الاخرين على ان في
التمثيل بعرفات واذرعات نظرا اذ لا واحد لكل منهما لانه لم يوجد
اذرعة ولا عرفة قال الفرا لا واحد لعرفات بصحة وقول الناس

٣ استصحاب ما قبل التسمية من الاعراب بالكسرة نصبا وجرا ولكن بحذف تنوينه وهذه اللغة اجازها البصريون ومنعها الكوفيون الثالثة صح

عرفة

عرفه سببه مولد وليس بعربي محض هكذا في الصحاح وهو عجيب فقد ثبت
في الحديث الحج عرفة وعلى تقدير تسليم انه مولد وليس بعربي محض كما قال
الفرا فعرفة وعرفات مدلولهما واحد وليس ثمه اماكن متعددة كل منها
عرفة جمعت على عرفات وهنا انقضى الكلام على نيابة حركة عن حركة
ثم شرع المص في ذكر نيابة الحرف عن الحركة فقال **وتنوب الواو
عن الضمة** نحو جا اخوك **والالف عن الفتحة** نحو رايت اخاك **والياء عن
الكسرة** نحو مررت باخيك **فيما اضيف الى غير ياء المتكلم** كما مثلنا واما ما
اضيف اليها فلا تنائي النيابة فيه نحو جاء اخي ورايت اخي ومررت
باخي **من اب واخ وحم** وزن كل من الثلاثة فيه نحو جا اخي ورايت اخي
فعل بفتح العين بدليل لحذف القصر وبدليل جمعهم على افعال وقال الفرا
اخ فعل باسكان العين بدليل اخو ولنا ما تقدم وذلك قليل والحم
ابو زوج المراة وغيره من اقاربه وقد يطلق على اقارب الزوجة ٣ [هذا هو المشهور]
غير مماثل بنصب غير على انه حال من حم فقط فان قلت هو نكرة
فيمتنع من تاخر الحال قلت لا بل هو علم معرفة لانه علم مسماه لفظ
حم في مثل قولك جا حم **قروا** معمول بمماثل وهو بفتح القاف
وسكون الراء وواو مثل دلو ويطلق على قدح من خشب وعلى مبلغ
الكلب وعلى معان اخر وقرأ بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة
كخب وهو الوقت والحيض والطهر **وخطاء** بفتح الخاء المعجمة وفتح
الطاء المهملة وهمزة مقصورة وهو ضد الصواب **وفم** بالعطف
على اب او على حم فهو مقصود الجر بمن لبيان فيما اضيف الى غير يا المتكلم
بلا ميم واما اذا كان بميم فلا تنوب فيه الحروف عن الحركات ووزنه
فعل بفتح الفاء والعين وقال الفرا فعل كقفل بدليل قولك ولنا
قولهم حالة التعويض فم بفتح الفاء على الاصح وتنوب الاحرف المذكورة
عن الحركات **في ذي** وهو معطوف على قوله فيما اضيف الى غير ياء المتكلم
وانما فعل ذلك لانه لا يضاف الى الضمير اصلا لا ياء المتكلم ولا غيرها
وهذا هو المشهور والمبرد يجيز اضافته الى المضمر نحو ذوه وذوي فيكون
كاخوانه من بقية هذه الاسماء فيشترط في اعرابه هذا الاعراب ان

يكون مضافا الى غير ياء المتكلم و وزنه فعل بفتح الفاء والعين بدليل
ذوا مال ولامه ياء لغلبة باب النقص وقال الخليل فعل باسكان
العين واللام واو وفيه نظر وقال ابن كيسان الوزنان محتملان
واحترز المص بقوله بمعنى صاحب من ذي التي يشار بها قلت لا وجه
لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في المعربات واعلم ان اللام محذوفة
في جميع متصرفات ذو الا في ذوات جمع ذات وعن بعضهم اصل ذات
ذواه كنواه لقولهم في المثنى ذواتا فحذفت العين لكثرة الاستعمال
قال في المغرب ذو يقتضي موصوفا ومضافا اليه نحو رجل ذو مال
ومونثه امراة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة ثم اقتطعوا عنها مقتضيها
واجروها مجرى الاسماء المستقلة فقالوا ذات قديمة وذات محدثة
ونسبوا اليها كما هي من غير تغيير علامة التانيث فقالوا الصفات الذاتية
فاستعملوها بمعنى النفس والشيء **والتزام نقص هن** وهو الشيء المنكر
المستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك ومنه من تعزا
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا **اعرف من الحاقه بهن**
اي بالاسماء المذكورة في الاعراب بالحروف والحاقه بهن في ذلك حكاه
س فقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك فيجريه مجرى
الاب **وقد تشدد نونه** اي نون هن كقوله ٥
• الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • وهني جاذ بين لهزمتي هن •
كنى بهن المشددة عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة اي ثابت على القيام
يقال جذى واجذى ايضا اذا ثبت قائما واللهزمتان بكسر اللام والزاي
عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين كذا في الصحاح لكن الشاعر استعملها
في جانبي الفرج على جهة الاستعارة وعد ابن الجواليقي تشديد نون
الهن من لحن العوام في كتابه الموضوع لذلك كقولهم مية ورية بالتشديد
في مائة ورئة **وخاخ وباب** حكاهما الازهري وصرح بان ذلك
لغة وانه يقال استابت فلانا اي اتخذته ابا وفي الكشاف في سورة
عبس والاب المرعى لانه يؤب اي يؤم وينتجع والاب في اللام اخوان قال
• جذنا قيس ونجد دارنا • ولنا الاب به والمكرع •

وفيه نظر

وجعله

انتهى فلعل من سمى الاب ابا بالتشديد راعى فيه من المعنى ما روعي
في اسم المعنى كما ان من سمى الوالد اما راعى فيه كونها تؤم اي تقصد
وقد يقال اخو كما في قوله ٥
• والمرء اخوك ان لم تلقه وزرا • عند الكريهة معوانا على النوب •
الوزر الملجا والنوب جمع نوبة وهي نزول الامر **وقد يقصر حم وهما**
اي اب واخ فيقال اباك واخاك وحماك مطلقا كعصاك لكن قصر
حم اشهر ولذا قدمه واما قصر اب فحكاه الفراء وانكر قصر اخ لكن
هشام لجازه واستشهد عليه بما رواه من قولهم مكره اخاك لا بطل
او يلزمها النقص اي يلزم الكلم الثلاث ابا واخا وحما والمراد
بالنقص هنا حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا **كيد ودم** فتعرب
ح بالحركات قال الراجز ٥ • ٥
• بابه اقتدى عدي في الكرم • ومن يشابه ابه فما ظلم •
قلت يحتمل انه حذف الباء من الاول والالف من الثاني للضرورة
للضرورة فان نقل احد من الائمة انه لغة فذاك والا لم يثبت
قصر اب بهذا الشاهد وحكى ابو زيد هذا اخك وحكى الفراء هذا
حمك **ومن نقص** اي يد ودم وهذا احكم ذكره استطرادا واستشهد
على قصر يد بقوله ✕ ٥ • ٥
• يا رب سار بات ما توسدا • الا ذراع العنس او كف اليدا •
والعنس على زنة الفلس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقة
الصلبة قيل ويحتمل اليدا في البيت ان يكون مثنى معربا بحركة
مقدرة على لغة من يلزم المثنى الالف في جميع الحالات وحذف النون
للضرورة والتعسف فيه ظاهر واستشهد على قصر دم بقوله ٥
• غفلت ثم انت تطلبه • فاذا هي بعظام ودما •
او ضعف دم بتشديد ميمه كقوله
• اهان دمك فرغا بعد عزته • يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد •
الفرغ الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب به وكقوله
• نابت شرا حيث النقت بكر وفهم كلها • والدم يجري بينهم كالجدول •

لعله نقص

بتشديد الميم **وقد تثلث فاء فم** مع ثبوت الميم والمراد بتثليث
الفاء دخول كل من الحركات الثلاث فيها فتفتح تارة وتضم تارة وتكسر
تارة **منقوصا** حال من فم مع كونه مضافا اليه لان المضاف جزؤه كما في
قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقد عرفت المراد
بالنقص ما هو فيما تقدم قريبا **او مقصورا مثل عصا** فتثلث فاؤه
في هذه الحالة كحالة نقصه فهذه ست لغات **او بضعف** فم بان تشدد
ميمه ويدل عليه قول بعض العرب الخام **مفتوح الفاء** فيقال فَمٌّ
بفتح الفاء وتشديد الميم وهذه لغة سابعة **او مضمومها** فيقال فُمٌّ
بضم الفاء وتشديد الميم وهذه لغة ثامنة وحكى صاحب اليواقيت
فيه الكسر مع التشديد فهذه لغة تاسعة **او تتبع** بالبناء للمفعول لمنا
ما تقدم **فاؤه حرف اعرابه** فيضم الفاء مثل هذا فم ويفتح في مثل رايت
فَمًا وتكسر في مثل نظرت الى فم وهذه لغة عاشرة قيل وهذه اضعف اللغات
فيه فان قلت لم لم يقل حركة اعرابه قلت ليدخل مثل هذا فمي بكسر
الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية ولو قال
حركة اعرابه لم يدخل فيه مثل هذا **كما فعل بفاء مُرْءٍ** حيث اتبعت
فاؤه وهي الميم حرف اعرابه وهي الهمزة فيقال هذا مُرْءٌ بضم الميم ورايت
مَرْءًا بفتحها ومررت بمِرْءٍ بكسرها **و** **عيني امرئ** وهو مرادف للمرء
وابنم وهو ابن زيدت عليه الميم تقول هذا امْرُؤٌ وابنُمٌ بضم الراء والنون
ورايت امرَءًا وابنَمًا بفتحهما ومررت بامرِئٍ وابنِمٍ بكسرهما واعلم ان في
مُرْءٍ لغات اخر فتح الميم على كل حال وهي اللغة الشايعة وبها جاء القرآن
وكسرها على كل حال وبها قرا الحسن بين المرء وقلبه وقرا ابن ابي اسحاق بين
المُرْءِ بضم الميم وفي امرء وابنم لغة اخرى غير الاتباع وهي فتح الراء والنون
مطلقا وعلى هذا فكان الاولى للمص ان يقول كما فعل بفاء مُرْءٍ قبله
وعيني امرءٍ وابنم غالبا لئلا يتوهم ان ليس فيهن الا الاتباع لا سيما وهو
في هذا الفصل فذا استطرد في لغات ما مثل به من يدٍ ودمٍ **ونحوهما**
فوك واخوانه على الاصح اعلم ان في اعراب الاسماء الستة مذاهب كثيرة
ونحن نقتصر منها على ما ذكره المص في المتن وهو مذهبان احدهما انها

معربة

معربة بالحروف وقد سبق وتضعيفه في الشرح بان الاعراب انما جيء به
لبيان مقتضى العامل فلا فايدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا واللفظ
ظاهر واف بالدلالة المطلوبة والثاني انها معربة بحركات مقدرة
على حرف العلة واتبع ما قبل الاخر فاذا قلت قام ابوك فالاصل
قام ابُوُك بضم الباء اتباعا للضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو
فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله رايت ابَوَك بفتح الباء اتباعا
لحركة الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت
حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة الفا قلت
حركة الباء في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير انهم قدروا حذفها
والاتيان بحركة الاتباع ليجري الباب في الكل على سنن واحد فعوملت
هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية في ايجابها القلب حرف العلة
المتحركة بعدها فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة
الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية واذا قلت مررت
بابيك فالاصل بابِوِك بكسر الباء اتباعا لكسرة الواو ثم استثقلت كسرة
الواو فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بابيك
ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكليف للاتيان بما يوجب زيادة
الثقل من غير داع عليه قيل وهذا هو مذهب س والفارسي وجمهور
البصريين وقال المص انه الاصح ورجحه بجريانه على ما تقرر في الاعراب
من ان الاصل فيه ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير
مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه الاسماء ورجح بغير
ذلك مما يطول ايراده وتعقيبه فان قلت على ماذا يعود الضمير في قوله
ونحوهما قلت على القسمين السابقين اعني ما اتبعت فاؤه وما
اتبعت عينه وذلك لان الاسماء الستة على هذا القول منها ما اتبع عينه
حرف اعرابه نحو ابوك ومنها ما اتبع فاؤه حرف اعرابه نحو ذو مال
وقال بعض الشارحين يعود على امرء وابنم فقط انه ما قلناه فتامله
وقد عرفت ان الفم على وجهين مستعمل بالميم ومستعمل بدونها والثاني
ليس فيه الا لغة واحدة على ما يشعر به كلام المص وهي استعماله بالاحرف

الثلاثة والاول فيه عشر لغات فاللغات اذن احدى عشرة وقد تقدمت
وفات المص من اللغات ما حكاه ابن سيدة في المخصص قال ابن دريد
فاهٌ وفوهٌ وفيهٌ وفي المحكم لم ينسب ذلك لابن دريد ولا لغيره بل
جزم به من عند نفسه فقال الفاه والفوه والفيه سواء ثم قال ما معناه
وجمع فوه على افواه واضح واما فيه وافواه فمن باب ريح وارواح
اذ لم يسمع افياه واما فاه وافواه فلان الاشتقاق يؤذن بانه واوي
لا يائي فصارت اللغات اربع عشرة **وربما قيل فاؤن اضافة صريحة**
نصبا يشير بذلك الى ما انشده الكوفيون من قول العجاج ٥
خالط من سلمى خياشيم وفا • فخرجه ابو الحسن وتبعه المص على انه حذف
المضاف ونوى ثبوته اراد خياشيمها وفاها فبقي على حاله مع المضاف اليه
اليه ولذلك قال دون اضافة صريحة قال الشيخ جمال الدين بن
هشام وقد سئل عيسى بن عمر اتقول هذا فو فقال بل اقول فح اسه
ذا فاقال وذلك دليل على انه يجوز وان لم يكن اضافة البتة لا صريحة
ولا منوية **ولا يختص بالضرورة** نحو قول الشاعر • كالحوت لا يرويه
شيء يلهمه **اصبح ظمآن وفي البحر فمه** بل يجوز في السعة **خلافا لابي**
علي الفارسي وقد ورد في الحديث الصحيح لخلوف فم الصائم اطيب عند الله
عند الله من ريح المسك لكن فوه افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة
الى ابدال الواو ميما عند القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين لالتقاء الساكنين
ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها
ميما وقد جمع الفرزدق بين الميم والواو في قوله ن
• هما نفثا في فيّ من فمويهما • وهو جمع بين البدل والمبدل منه
قال الشيخ الرضي الاستراباذي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم
بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين قلت واعتذر بعضهم
ايضا بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الهاء وليست المبدل له ميما
الميم والواو تواخت الالف والالف اخت الهاء ويدل على تقاربهما ايضا
تعاقبهما على عضة لاما لقولهم عضه وعضوات **وتنوب النون**
عن الضمة في كل فعل مضارع وحذف المص النعت للاستغنا عنه من جهة هذا

ان

ان كلامه في المعربات ولا يعرب من الافعال سواه **ان اتصل به الف اثنين**
سواء كانت ضميرا مثل الزيدان يقومان او علامة مثل يقومان الزيدان
او واو جمع سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو الزيدون يقومون ويقومون
الزيدون قلت التعبير بجماعة اولى من التعبير بجمع لشموله لنحو الزيدون
يقومون وزيد وبكر وعمرو يقومون بخلاف الجمع فانه لا يشمل الصورة
الثانية اصطلاحا كما ان التعبير باثنين مثل ما فعله المص اولى من التعبير
بالمثنى لاختصاص المثنى عرفا بنحو الزيدان وشمول الاثنين لنحو زيد
وعمرو **او ياء مخاطبة** نحو تقومين ولا تكون عند الجمهور الا ضميرا وهي عند
الاخفش والمازني حرف خطاب وانما اعربت هذه الامثلة بالنون لانه
لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتحة لتناسب الالف وبالضمة لتناسب
الواو وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه
علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابهتها
في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الالف والواو
والياء دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي وان كان الاعراب
في جميعها مقدرا للمانع ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى
والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف
ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق
حرف خاص من حيث ان اللاحق بالاسم وحملت الياء في تفعلين على اختيها الالف
والواو في الحاق النون واجاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله
اعني الالف والواو والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة
اذا كان على حرف ولا سيما اذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين
مكسورة بالنصب على انه حال من النون **بعد الالف** حملا على نون
المثنى بالالف كسرا **غالبا** كغيره اشار بذلك الى فتحها في بعض الاحيان
كقراءة من قرأ اتعدانني بفتح النون حكاها ابو طاهر احمد بن علي
في كتابه الموضوع في القراءات العشر عن عبد الوارث قال وهي لغة
شاذة وعبد الوارث هذا من رواة ابي عمرو بن العلا **مفتوحة بعد**
اختيها الواو والياء طلبا للتخفيف او حملا على نون الجمع **وليست**

النون المذكورة دليل الاعراب خلافا للاخفش فانه ذهب الى ان
هذه الامثلة معربة بحركات مقدرة في اخر الفعل وان ثبوت النون
وحذفها دليل على ذلك المقدر وزعم الفارسي ان هذه معربة ولاحرف
اعراب لها لانه لايكون النون اذ لايحذف حرف الاعراب اذا كان
صحيحا ولا الالف والواو والياء لانهن فاعلات ولا اخر الفعل
لاشتغاله بحركات المناسبة للاحرف الثلاثة وللقائل ان يقول
هذا الاخير مرد ود بان ذلك لايمنع من كونه حرف اعراب بدليل
المحكي والمتبع والمضاف للياء ويحذف النون المذكورة جزما ونصبا
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فان قلت علام نصبا قلت اما
جزما فعلى الظرفية والمعنى ويحذف وقت جزم فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه كقولك جيتك صلاة العصر وقدوم الحاج اي وقت
صلاة العصر ووقت قدوم الحاج واما نصبا فظاهر اذ هو معطوف
على جزما ولك تقدير الوقت معه اي وقت جزم ووقت نصب ولك ان
لاتقدره معه وتجعل الوقت الاول منصبا عليهما جميعا والاول احسن
فان قلت لم لاتجعل ذلك من قبيل النصب على اسقاط الخافض اي يحذف
في جزم ونصب قلت لان اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس
فلايصار اليه لغير ضرورة وفي كلام المص مواخذة من وجهين الاول ان قوله
ويحذف جزما ونصبا لايقتضي ان الحذف هو الاعراب كما هو مذهب
الجمهور والثاني انك قد عرفت آنفا ان الاخفش يرى ان الاعراب
في الامثلة المذكورة مقدر وان ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك
المقدر فكان حق المص ان يقدم قوله ويحذف جزما ونصبا ثم يقول
وليس ثبوتها وحذفها دليل الاعراب خلافا للاخفش فان قلت
حمله على ذلك قوله ولنون التوكيد ليجمع محال الحذف على نسق قلت
هذا يخل بحكاية تمام قول الاخفش كما رايت وليس جمع المحال التي يحذف
فيها النون على نسق بالذي يوجب ارتكاب هذا الاخلال فقد كان
يمكنه الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم الاخلال بان يصنع ما ذكرناه
ثم يقول ويحذف ايضا لنون التاكيد ويحذف النون المذكور ايضا

لنون

لنون التوكيد كراهة لتوالي الامثال نحو ليسجننه وقد يحذف نون
الرفع ايضا لنون الوقاية نحو اتحاجوني بتخفيف النون افغير الله
تامروني اعبد بتخفيفهما ايضا والقول بان المحذوف نون الرفع هو قول
س واختاره المص وقال ان اكثر المتاخرين يقول ان المحذوف نون الوقاية
ومحتجهم ان الثقل بالثانية حصل كما قال الجمهور في ثانية تلظى وتلهى
ولان نون الرفع اثر عامل فحذفها يقتضي موثرا بلا اثر ولان نون
الرفع تقي الفعل من الكسر فتنفي بالعرضين جميعا ولان نون الرفع للمعنى
ونون الوقاية للفظ واحتج س بانه يلزم تغيير النون جميعا
اذا كان المتصل بالفعل واوا او ياء لان نون الرفع بكسر حينئذ على تقدير
ان يكون المحذوف نون الوقاية او تدغم نون الرفع فيها اي
في نون الوقاية كقراة من قرا بالتشديد في اتحاجوني وتامروني
ولا يقال يحتمل ان يكون هذا موكدا بالنون الخفيفة ادغمت في نون
الرفع او نون الوقاية لانا نقول لو كان كذلك للزم حذف واو
الجمع لالتقائهما ساكنة مع نون التوكيد الساكنة وندر بالدال
المهملة اي شذ حذفها اي حذف نون الرفع مفردة في الرفع
نظما ونثرا خلافا لمن يرى ان حذفها مخصوص بالشعر والكلام في نصب
نظما ونثرا كما سبق في جزما ونصبا فمثال حذفها واقعة في النظم
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ۝ وجهك بالعنبر والمسك الذكي
فالشاهد فيه في موضعين اذ الاصل تبيتين تدلكين كذا قالوا قلت
انما يتم ذلك ان كان مقصوده مجرد الاخبار بصورة الحال واما ان
ان كان مقصوده مجرد الاخبار بصورة الحال واما ان كان مقصوده
الانكار بحالها والتعجب منها وذلك بان يقدر همزة الاستفهام
الانكاري والتعجبي محذوفة ويجعل تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد
الواو في جواب الاستفهام اي أبيت اسري وتبيتي تدلكين
انكر قضية الجمع بين الحالتين او تعجب منها فالشاهد اذن في تدلكي
فقط اذ هو مرفوع قطعا ومثال حذف النون واقعة في النثر قراة
وردت عن ابي عمرو قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظا اي انتما

ساحران تنظاهران بحذف المبتدا وهو ضمير المخاطبين وادغمت
التاء في الظاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث لاتدخلوا الجنة
حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا بحذفت من لاتدخلوا ولا تومنوا
وماجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب من لبيان
الجنس اي به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء
وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه اي من الامر المشابه للاعراب في
كونه حركة ضم او فتح او كسر وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في
حشوها **وليس** هو اي ماجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب **حكاية** نحو من زيدا وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون
هي حركة اعراب **او اتباعا** كقراة زيد بن علي وغيره الحمد لله بكسر الدال
وقراة الحسن للملايكة اسجدوا بضم التاء ثم الذي يظهر ان اتباع
الشي للشي هو الاتيان به تبعا له ومناسبا له وح فتارة يكون الاتباع
لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في قولهم عسيت بفتح
السين عسيت بكسرها اتباعا للياء كذا وجهه النحاة ثم كسرة الاتباع
اما الكسرة متاخرة نحو الحمد لله كما سبق او منفصلة نحو فلامه الثلث
بكسر الهمزة واما الياء متاخرة كما في غلامي وعسيت بكسر السين او للباء
منفصلة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراة الاخوين وهي لغة
قريش وهذيل وهوازن ثم الكسرة التي تتبع اما الغير الاتباع كما قدمنا
واما للاتباع نحو كسرة عين عصي فانها لاتباع كسرة الصاد التي هي
اتباع للياء موفق لهم لتسلم الياء عن محرر بدليل السلامة في حيض
وانما يدخل في كلام المص اتباع الاخر لما بعده لان كلامه في الحركات
المشبهة لحركات الاعراب وتفرابنة في اخر باب الضمير من شرح الخلاصة
على ان الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء كما ذكرنا **او نقلا** كقراة ورش
المرتضى ان الله **او تخلصا من سكونين** نحو من يشا الله يضلله لا
يتخذ المومنون الكافرين اولياء من دون المومنين **فان قلت**
الجمهور يقولون كسرة الميم من نحو غلامي لمناسبة الياء وظاهره انها
ليست حركة اتباع فنقض المص عدها على رايهم **قلت** اذا فسر الاتباع

بما ذكرناه كان كلامه شاملا لحركة اخر المضاف الى ياء المتكلم وليس ثم
نص بينا في تفسير الاتباع بما تقدم وقد عرفت ان ابنه نص على انها حركة
اتباع **فهو بناء** اما ان تكون الفاء رابطة لجواب الشرط باذ قدرت ما
شرطية او داخلة على خبر المبتدا المتضمن بمعنى الشرط ان جعلت ما موصولة
ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا لانا نجعله اذ ذاك بمعنى المستقبل
كما تقول الذي اتاني فله درهم على انه لو جعلت ما موصولة وبقي الماضي
على معنى المضي امكن دخول الفاء ايضا كما ستعرفه في باب الموصول ان
شا الله تعالى **وانواعه** اي انواع البنا **ضم** نحو من قبل ومن بعد **وفتح**
نحو اين وكيف **وكسر** نحو نزال وامس **ووقف** نحو من وقد ولم
يفرق المص في التعبير في جانبي الاعراب والبنا فعبر بالانواع في الموضعين
وابن الحاجب رحمه الله تعالى فرق بينهما فعبر في جانب اعراب الاسم
بالانواع وفي جانب بنائه بالالقاب ووجهه المجد والجي بانه انما
لم يقل لحركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها
نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البنا منحصرا في واحد وهو السكون
بالنقل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البنا
ان لا يشمل هذه الاشيا نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية
لجانب الاصل

باب اعراب المعتل الاخر

اسما كان او فعلا كما تراه **يظهر الاعراب بالحركة** نحو زيد يقوم
والسكون نحو لم يقم **فان قلت** ظاهره ان الاعراب غير الحركة و
السكون وهو خلاف ما تقدم **قلت** الاعراب تارة يطلق على ما مر
من حركة او حرف او سكون او حذف ويطلق تارة على فعل المتكلم
بذلك تقول اعربت الكلمة بالحركة او اعربتها بالسكون اي جعلتها
معربة بواسطة الحركة او بواسطة السكون على معنى جعل الحركة او السكون
اعرابا لها فاذا قيل ظهر اعراب الكلمة بالحركة او السكون فالمعنى ظهر
اثر اعرابها بذلك فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق باعرابها وثم مضاف
محذوف اي اثر اعرابها والمراد بالاثر ح هو الحركة او السكون وكلام
المص يمشي على الوجه الثاني ولا يحذو رفيه **او يقدر** اي الاعراب

فى حرفه وهو اخر المعرب وفيه تفصيل فظاهر هذا الكلام ان الاعراب
بالحرف لا يتعذر وهو مخالف لما قاله فى باب الاضافة فى مسلمىّ رفعا وكذا
ينبغى ان يعد من ذلك ليسجننه ونحو تامرونى على اختياره ان المحذوف
نون الرفع قلت وقد يجاب بان هذا وان كان متعذرا فليس بمتعذر
فى حرف الاعراب الذى هو اخر المعرب والكلام انما هو فى اعراب يقدر فى
حرفه وهو مختص بالحركة والسكون فان كان اى حرف الاعراب واخر المعرب
الفا قدر فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب فى الاسم والفعل نحو الفتى يخشى
ان الفتى لن يخشى والجر فى الاسم فقط نحو بالفتى وان كان اى حرف
الاعراب او اخر المعرب ياء او واوا يشبهانه اى يشبهان الالف وينبغى
ان يضبط يشبهانه بالتذكير فيكون حرف المضارعة ياء تحتية للتذكير ضمير
الالف ينقاس فكذا قياسه فى الاخرين لمكان التناسب ومعنى كون الواو
والياء تشبهان الالف ان يكون قبلهما حركة مجانسة لهما وهذا القيد لا
يحتاج اليه بالنسبة الى الياء الا فى الاسماء واما فى الواو فلا يحتاج اليه ضرورة
انها لا تكون اخر اسم معرب ولا تكون اخر فعل معرب الا كذلك نحو يدعو
قدر فيهما اى فى الياء والواو الرفع نحو يغزو والقاضى ويرمى وفى
الياء الجر ولا يكون ذلك الا فى الاسماء نحو مررت بالقاضى ولنا ياء
تقدر فيها الفتحة وهى ياء المنقوص الواقع صدر المركب تركيبا اضافيا
نحو معدى كرب كما ذكره المص فى باب منع الصرف وينوب حذف الثلاث
الالف والواو والياء عن السكون وذلك فى الفعل المضارع فقط نحو لم يخش
زيد ولم يغزو ولم يرم الا فى الضرورة استثناء من منطوق ما تقدم كله
ومفهومه لا من المسئلة الاخيرة فقط بدليل ما يذكره بعد من المسائل
وانما قلنا ومفهومه لان كلامه يقتضى بطريق المفهوم ظهور الحركات
الاعرابية فى غير ما ذكر فلذلك استثنى مواضع من ذلك المفهوم
فيقدر لاجلها اى لاجل الضرورة جزمها اى جزم الثلاث كقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا ۔ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فاثبت الواو مقدرا فيها الجزم وكقوله
الم ياتيك والانباء تنمى ۔ بما لاقت لبون بنى زياد

فابنت الياء مقدرا جزمها وكقوله
اذا العجوز غضبت فطلق ۔ ولا ترضاها ولا تملق
فاثبت الالف مقدرا جزمها ومنع بعضهم ذلك فى الالف محتجا
بان الواو والياء يتحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر قياسا للرفع على
النصب عند الضرورة فاذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة وسلم الحرف
المعتل من الحذف ولا يتاتى ذلك فى الالف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف
اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة المقدرة فعلى هذا يجوز فى الالف
وغيرها وقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز فى الالف ويظهر لاجلها
اى لاجل الضرورة جر الياء فى الاسم خاصة كقوله
لا بارك الله فى الغوانى ۔ هل يصبحن الا لهن مطلب
ورفعها فى الاسم كقوله
تراه وقد فات الزمان كانه ۔ امام لهن مصفى الخد اصلم
بموحدة وذال معجمة غلب ومصفى الخد مميله والاصلم المقطوع الاذنين
من اصولهما وفى الفعل كقوله
فعوضنى منها غناى ولم تكن ۔ تساوى عنزى غير خمس دراهم
ورفع الواو كقوله
اذا قلت على القلب يسلو قيضت ۔ هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
ويقدر لاجلها اى لاجل الضرورة رفعا كثيرا وتقديرا كثيرا
وفى السعة رفعا قليلا او تقديرا قليلا نصبهما اى نصب الياء والواو
اما تقدير نصب الياء للضرورة فى الاسم فكقوله
ولو ان واش باليمامة داره ۔ ودارى باعلا حضرموت اهتدى ليا
واما تقدير نصبها فى الفعل فكقوله
ما اقدر الله ان يدنى على شحط ۔ من داره الحزن ممن داره صول
الشحط بشين معجمة على زنة الفرس البعد والحزن بفتح الحاء وسكون
الزاى والنون بلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة موضع واما
تقدير النصب فى الواو للضرورة فلا يكون الا فى الفعل كقوله
فما سودتنى عامر عن وراثة ۔ ابى الله ان اسمو بام ولا اب

مررت ح

فابنت

واما تعذر نصبهما في السعة فكقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون
اهاليكم باسكان الياء وقراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح
باسكان الواو ورفع الحرف الصحيح في الضرورة سواء كان في الاسم كقوله
• رحت وفي رجليك ما فيهما • وقد بدا هنك من المئزر •
باسكان نون هنك او في الفعل كقوله •
• فاليوم اشرب غير مستحقب • اثما من الله ولا واغل •
مستحقب بمعنى مدخر يقال احتقب الشيء واستحقبه اذا ادخره
والواغل هو الداخل على القوم في شرابهم فيشرب معهم من غير ان يدعى اليه
ومثاله في السعة قراءة من قرا وبعولتهن باسكان التاء ورسلنا باسكان اللام
وقراءة ابي عمرو وما يشعركم باسكان الراء وجره اي جر الحرف الصحيح
في الضرورة كقوله • بكل مدماة وكل مثقف • تلقاه من معدنه في البحر جالبه •
وفي السعة كقراءة ابي عمرو فتوبوا الى بارئكم باسكان الهمزة وربما قدر
جزم الياء في السعة كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر وهذا مبني على ان من
شرطية والظاهر تخريج الابتداء على ان من موصولة لا شرطية فاثبات الياء في يتقي
ح جائز بل هو الصواب واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة
الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا فالظاهر تخريج التنزيل عليه

باب المثنى والمجموع على حده

اي على حد المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحوق
حرف علة ونون كالمثنى وهذا هو جمع المذكر السالم وكان حق المص ان
يذكر هذا الباب قبل الكلام على اعراب الامثلة الخمسة لان الخوض في اعراب
الاسم ينبغي ان يتقدم على الخوض في اعراب الفعل لكن طول الكلام على اعراب
المثنى والمجموع على حده اقتضى افراده بباب وقصر الكلام على تلك الامثلة
اقتضى ذكرها في اثناء باب وكان حقه ايضا ان يعرف كلا من المثنى
والمجموع المذكور اذ هو المقصود بالذات لكن عدل عن ذلك الى تعريف
التثنية فقال التثنية جعل الاسم اي سواء كان واحدا كرجلين او جمعا
كجمالين او اسم جمع كقومين او اسم جنس كتمرين قال المص وليس المراد
بالجعل وضع الواضع فيدخل زكى ونحوه مما وضع لاثنين بل المراد

به تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه القابل صفة للاسم احترز
به من غير القابل للتثنية وهو ما يؤدي بتثنيته الى اجتماع اعرابين
كزيدان وزيدون او الى افراط الثقل كمساجد ومصابيح وما
استغني عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذلك الفاظ العدد كلها
الا مائة والفا واسماء اخر وعلى الجملة فمفرد الجملة دليل اثنين
احترازا مما لا يدل على اثنين كالجمع ونحو المقصين والجملتين متفقين
في اللفظ احترازا من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو اتفاقا غالبا لا دائما
فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر والعمران في ابي بكر وعمر
ومنه قول عائشة رضي الله عنها لقد رايتنا وما لنا طعام الا الاسودان
التمر والماء قلت هذا الكلام من المص صريح في ان مثل القمرين
والعمرين مثنى وهو مخالف لقوله فيما ياتي وما اعرب اعراب المثنى
مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به اذ مقتضى
هذا الكلام ان لا يكون مثل القمرين والعمرين مثنى ضرورة انه لا يصلح
للتجريد وعطف مثله عليه وانما هو ملحق بالمثنى فالتنافي بين الكلامين
ظاهر ولقائل ان يقول ايضا لا نسلم ان التثنية وقعت في ذلك
مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ وانما وقعت بعد جعلهما
متفقي اللفظ بالتغليب قال بعض المحققين وذلك يشترط تصاحبهما
وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كتماثل ابي بكر وعمر فقالوا العمران
وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين
والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة
وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر
كالقمرين في الشمس والقمر وفي المعنى على راي فلا يجوز تثنية المشترك
باعتبار مدلولاته المختلفة وعلى هذا الراي اكثر المتاخرين قال ابن
الحاجب وهل يجوز ان تاخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين
كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر جوازه
شاذ والاكثر المستعمل على خلافه انتهى ومما جاء على الطريقة الاولى قول ابي العلاء
• الم نر في جفني وفي جفن منصلي • غرارين ذا نوم وذاك مشطب •

المنصل السيف والغراران بكر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف
والمشطب السيف الذي فيه شطب على زنة غرف اي طرايق في متنه
وعليه قول الحريري في المقامة العاشرة ن

• جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين •

فهذا وامثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ وقد اورد على هذا
المذهب تثنية العلم وجمعه وتقريره ان نسبة العلم المشترك الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم لم يوضع للقدر المشترك
بين مسمياته كما ان المشترك كذلك وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون
بالاتفاق فليصح القرآن والقروء باعتبار المدلولات المختلفة واجاب
ابن الحاجب عنه بوجهين تقرير الوجه الاول ان مسمى العلم ذات مشخص
معين من غير نظر الى حقيقته من كونه ادميا او غيره فاذا اجتمع معه
مسمى اخر مثله فذلك العلم يصح تثنيته لان مسمى الثاني من جنس الاول
اذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما
في نظر الواضع سواء كانت ماهيتهما مختلفة كابيضين لانسان وفرس
فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما
التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس
وسواء كان الواضع واحدا كالرجلين او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد
من الواضعين في وضع كلمة كزيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون
ذلك المسمى متميزا بهذا الاسم عن غيره اي ماهية كان حتى لو سمي بزيد
انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وتقرير الوجه
الثاني انه لو سلم ان العلم فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة الى مسمياته
لم يلزم من صحة الزيدين صحة القرئين للحيض والطهر لان القرء
اذا كان للحيض فهو اسم جنس اذ له بهذا المعنى افراد وكذا اذا كان
للطهر وقد صح ان يثنى باعتبار فردي احد الجنسين فلو عدل عن
الاقتصار على ذلك وثني باعتبار فردي الجنسين لاورث لبسا اذ
لا يعلم انثني باعتبار فردي جنس واحد ام باعتبار فردي جنسين

وهذا

وهذا مفقود في العلم اذ ليس لشيء من مسمياته اجناس وقال المص في
شرح الكافية الشافية منع اكثر النحويين التثنية والجمع في الاسماء المتفقة
لفظا المختلفة معنى والذي اراه الجواز بشرط امن اللبس كقولك
عندي عينان منقودة وموروده وجد ذلك لانه لا خلاف في عود
الضمير عليهما عند امن اللبس كقولك عندي منقودة وعين موروده
اجتنيهما للضيف فلما اجتمعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار وممن
اجاز ذلك ابن الانباري مستدلا بحديث الايدي ثلاث قلت
الدليل ضعيف اذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار جواز الاجتماع
في الاظهار ثم هذا مخالف لظاهر قوله على راي لاشعاره بقلة
القايلين به ولاطلاقه هنا في المتن اذ لم يقيده بامن اللبس بزيادة
الف في اخره رفعا كالزيدان والبا متعلقة بالجعل من قوله او لا جعل الاسم
او بدليل ورفعا حال من الضمير المضاف اليه اخر العايد الى الاسم على معنى
مرفوعا او ذا رفع او مصدر لفعل مقدر والجملة في محل النصب على الحال
اي حالة كونه يرفع رفعا او ظرفا على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه اي وقت رفع وزيادة ياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا
كالزيدين تليهما اي الالف والياء نون مكسورة على اصل التقاء
الساكنين وذلك في الجر والنصب متفق عليه واما في الرفع فالشلوبين
يرى انه اذا التقى ساكنان اولهما الف فالاصل تحريك الثاني بالفتح فعلة
الكسر عنده هنا ارادة الفرق بينها وبين نون الجمع فتحها لغة وهو قول
الكسائي والفراء لكن خصاه بالياء ومعناه مع الالف ثم اختلفا فالكسائي
نقله عن بني زياد بن فقعس وكان لا يزيد عليهم فصاحة والفراء نقله
عن بعض بني اسد وانشد لبعضهم يصف قطاة ن

• على احوذيين استقلت عشية • فما هي الا لمحة وتغيب •

والاحوذيان صفة جناحيها يصفهما بالخفة والسرعة قال ابن جني فتحها
بعضهم مع الثلاثة حملا للواحد على الاثنين يريد بالواحد الرفع وبالاثنين
الجر والنصب وعلى هذا النقل اعتمد المص قال ابن جني قرأت على ابي علي في نوادر ابي زيد

• اعرف منها الوجه والعينانا • ومنخرين اشبها ظبيانا •

وغير ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح مطلقا اصلا لا مع الالف ولا مع اليآء
وقيل في هذا البيت انه مصنوع قال ابن هشام وهذا عندي مردود
لان ابا زيد هو الثقة فيما ينقل وقد كاد ابو علي يصلي بنوادره وهذا
البيت ثابت فيها فوجب اطراح قول منكره وفيه الشاهد في موضعين
لان ظبيا نا تثنية ظبي وهو على حذف مضاف وقال ابن عصفور من العرب
من يفتحها مع الالف الا ان ذلك لم يجئ الا في لغة من يجعل المثنى بالالف
في كل حال وانشد البيت كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه قلت
وهو من العجيب فان في البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبوله وذلك ان
قايله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان اصحاب هذه اللغة لا يلزمونها
بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال
الجماعة وقد تضم ظاهره مطلقا اي مع الالف والياء وكانه اعتمد في
ذلك على ما ذكره وذلك ان ابا الفتح ابن جني قال ضم نون التثنية واقع
في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا ينقاس عليه وقال الشيباني هو لغة
وحكى هما خليلانُ واطلق لكن قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد
الالف خاصة وسمع من سيدتنا فاطمة رضي الله عنها يا حسنانُ و
يا حسينانُ وانشد ابو عمر الزاهد على ما نقله ثعلب في كتاب اليواقيت علام

يا ابتي ارّقني القِذّانُ ٭ فالنوم لا تطعمه العينانُ ٭

القِذّان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة البراغيث والواحد قُذّه بضم
القاف كذا في الصحاح وحكى شيخنا كمال الدين الدميري في كتاب
حياة الحيوان انه بالدال المهملة ونسب ذلك الى ابن سيده وقال بعضهم
من العرب يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب المفردات وعلى هذا تقول من
جاني الزيدانُ بضم النون ورايت الزيدانَ بفتحها ومررت بالزيدانِ بكسرها
وذلك قليل جدا وتسقط النون للاضافة وهو قياس كقوله تعالى بل
يداه مبسوطتان او للضرورة كقول الشاعر هما خطتا اما اسار ومنة
انشده ابن جني وقال نحن نرويه برفع الحياة ونصب القدم ورواه
البغداديون بنصب الحياة وقالوا اراد القدمان كما قال ٭

٭ كأن اذنيه اذا تشوفا ٭ قادمتا او قلما محرفا ٭ اراد قادمتان او قلمان

محرفان والذي نرويه يخال اذنيه قادمة او قلما فالمعنى يخال كلا من
اذنيه واجاز الكسائي حذفهما في غير الضرورة فيقال في السعة
قام الزيدا فان قلت قيد بعضهم حذفها للضرورة بامن اللبس فلا
يجوز الحذف في هذا ان وهاتان والمص اخل بهذا القيد قلت
الكلام انما هو في المثنى وليس هاتان وهذان منه حقيقة وانما هما من
الصيغ المراد بها الاثنان فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلهما انهم يرد
مثل الحوزلان او لتقصير صلة قال ابن قاسم يشمل صلة ال كقوله ٭

٭ خليلي ما ان انتما الصادقا هوى ٭ اذا خفتما فيه عدولا واشيا ٭

قيل ويحتمل الاضافة وصلة غيرها كقوله ٭

٭ ابني كليب ان عمي اللذا ٭ قتلا الملوك وفككا الاغلالا ٭

قلت ايراد البيت الثاني شاهدا على تقصير الصلة سهو اذ الذي فيه
انما هو تقصير الموصول لا الصلة ثم قال ابن قاسم ونقص المص من اشياء
حذف النون شبه الاضافة وذلك في موضعين احدهما اثنا عشر واثنتا
عشرة والثاني قولهم لا غلامي لك على مذهبه والواقع قبل الضمير عند
الاخفش وهشام في ضاربك فان الكاف عندهما في محل نصب قلت
لا يلزمه الاول ولا الاخير لانه لا يقول به ولزوم الالف للمثنى في جميع
الحالات الثلاث لغة حارثية كقوله ٭

٭ ان اباها وابا اباها ٭ قد بلغا في المجد غايتاها ٭

قيل وهذه اللغة هي القياس اذا كانت الالف انما اجتلبت للدلالة
على الاثنين لا لذلك وللرفع اذا كان الاعراب انما يستحق بالتركيب
والالف سابقة عليه وما اعرب اعراب المثنى مخالفا نحو كرتين
في قوله تعالى فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر
لا ينقلب خاسيا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة او عرض صالح
للتجريد من علامة التثنية وهو نوعان اسم جنس وعلم فالاول كاسبتي
الحداد الثاني نحو البحرين اسم بلد وعطف مثل عليه مثل القمرين والعمرين
فانهما يصلحان للتجريد ولا يصلحان للعطف المذكور لانه ان وقع عطف
بعد التجريد فانما يعطف الاسم على مخالفه مثل القمر والشمس وعمر وابي بكر

فالحق به اي بالمثنى فيلزم ان لايكون مثنى وقد عرفت ما فيه وكذلك
كلا وكلتا ليسا من المثنى حقيقة وانما هما ملحقان به في الاعراب مضافين
الى المضمر وهذا هو المشهور واما اذا اضيفا الى الظاهر فالفهما لازمة واعرابهما
بحركات مقدرة واظن ان ابن المص وجه ذلك في شرح الخلاصة بان عليهما
الاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة الى المظهر والاعراب بالحروف فرع
عن الاضافة الاعراب بالحركات فاعطي كل ما يناسبه من الاصلية والفرعية
ومطلقا على لغة كنانة نحو رايت كلي اخويك قال المص وفي هذه
اللغة دليل على ضعف قول من زعم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة
وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بالف على ولدى فانه لو كان كذلك
لم تقلب ياء مع الظاهر في هذه اللغة اذ لا يجوز ذلك في على ولدي وايضا
فان شبههما بالمثنى اقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين الحاقهما بما شبههما
به اقوى وايضا فان القلب هنا مع عامل مناسب بخلاف القلب في ذينك
فانه حادث بغير عامل ولا يغني العطف ينبغي ان يقيده بالواو وفي
كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان
بخلاف قام زيد وزيد قال فلهذا لا يجوز قام زيد فعمرو الظريفان لان
النعت كالمنعوت وكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما
ووقع في بعض النسخ هنا ولا يغني العطف عن التثنية والجمع وفي شرح المص وذلك صح
انه لا يجوز في الجمع لانه اشق منه في التثنية وانه ليس له حد ينتهي اليه
وهذا المخالف لما وقع في النسخة المذكورة دون شذوذ لم يذكروا عليه
شاهدا او اضطرار كقوله • ليث وليث في محل ضنك • ويحكى انه
بلغ الحجاج ان رجلا من بني حنيفة باليمامة يقال له جحدر يقطع الطريق
فاحتال حتى ظفر به فقال له ما حملك على ما فعلت فقال جفوة السلطان عليه صح
وكلب الزمان وجراة الجنان ولو بلاني الامير لوجدني من صالحي الاعوان
فقال اني قاذف بك في حلقة جاثية فيها اسد فان قتلك كفانا مؤنتك برجز
وان قتلته احسنت جائزتك ثم القي به الى اسد قد اجيع ثلاثة ايام فاقبل اليه
• ليث وليث في محل ضنك • كلاهما ذو انف ومحك •
• ان يكشف له قناع الشك • فهو احق منزل بترك •

فراه الاسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته فاعجب الحجاج
ذلك وفرض له ولاهله قوله في حاير اي مكان مطمئن او بستان او مكان
هو مجتمع الماء وقوله ذو انف اي ذو استنكاف تقول انف من الشيء
بانف انفا وانفة اي استنكف والمحك اللجاج الا مع قصد التكثير كقول جرير
• تخدي بنا نجب افنى عرايكها • خمس وخمس وتاويب وتاويب •
تخدي بخاء معجمة ودال مهملة اي تسرع يقال وخدت الناقة تخدي
اي اسرعت والعرايك جمع عريكة وهي الطبيعة والمراد بها هنا لين
الانقياد والخمس بكسر الخاء المعجمة من اظماء الابل وهو ان ترعى ثلاثة ايام
وترد اليوم الرابع والتاويب الرجوع ثم التكثير يحتمل معنيين
احدهما ان يراد بذلك ان المعنى ليس على شفع الواحد بل على اكثر من ذلك
قال ابن الشجري يقول لمن صدر منه ذنب تغتفره عليه قد صفحت
لك عن ذنب وذنب وذنب وذنب ولمن تعدد عليه عطاء اعطيته اياه
قد اعطيتك مائة ومائة ومائة ومائة فهذا افخم في المعنى من ان يقول
اربعة ذنوب واربع مائة وهذا ابو بيد ما وقع في تلك النسخ من قوله
او الجمع الثاني ان يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كان تكون قد اعطيت
شخصا مائتين ثم قال لك بين الناس هلا اعطيتني مائة فقلت له
قد اعطيتك مائة ومائة فهذا في هذا المقام احسن من ان يقول
مائتين وظاهر كلام المص ان مراده المعنى الاول او فصل ظاهر كقول
النبي صلى الله عليه وسلم اذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف
او مقدر كقول الحجاج وقد نعي له المحمدان ابنه واخوه سبحان الله
محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي واياهما عنى الفرزدق بقوله
• ان الرزية لا رزية مثلها • فقدان مثل محمد ومحمد •
ووجه ذلك ان الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة
لا ما قيل من ان ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك الجواز في كل
مررت برجلين كريم وبخيل وانما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدرا
لان المقدر بمنزلة المنطوق به على ان الحكم في ذلك ينبغي ان يعد
قليلا والواقع يشهد به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المص من التساوي

مبحث الجمع مطلقا

ولقايل ان يقول لم لا يكون المبيح للفك في محمد ومحمد ارادة التكثير
اللفظي كما في اعطيتك مايه ومايه اذ المقام مقام تعظيم للمصاب
وتفخيم لشانه فالعطف البنوية كما تقدم **والجمع جعل الاسم** يشمل المفرد
كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كالكلب **القابل** احترز به عما لا يقبل الجمع كالمثنى
والاسما المختصة بالنفي كديار واسماء العدد الا مايه والفا وقد عرفت ما يتوجه
عليه من ان هذا احواله على مجهول واراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم
لم يوضع عليها ابتدا فخرجت اسما المجموع كذا قال المص وفيه ما لا يخفى **دليل**
ما فوق اثنين فخرج المثنى وما لفظه لفظ الجمع مخالفا لمعناه نحو شابت
مفارقه وهو غير مقيس وقطعت روس الكبشين وهو مقيس **كما سبق** اشار
الى الاتفاق في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي **بتغيير** متعلق بدليل او بجعل
ظاهر نحو رجال **او مقدر** نحو فلك فانه يرد جمعا فتكون الضمة فيه كضمة
اسد ومفردا فتكون ضمته كضمة قفل وفيه خالف المص هذا في باب
التكسير فصحح ان نحو فلك ودلاص اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والذي
ذكره هنا هو المشهور قال الشلوبين في كتاب التنابيه ما معناه ثبت
لنا ان الجمع اما بزيادة في الاخر او بتغيير في الكلمة وثبت لنا ان الحركات
يقدر تغييرها نحو يا منصور على اللغتين فحملنا نحو فلك على تقدير التغيير
على ما ثبت في لغتهم ولو ادعينا انه جمع لا على الوجهين السابقين كان
ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم وفي عمدة المص وشرحها ان
ضمة يا منصور على اللغتين واحدة وجعل ضمة البنا على لغة من لم ينو مقدرة
في الحرف المضموم كما تقدر في الميم في نحو يا خدام **وهو** اي جعل الاسم
القابل دليل ما فوق اثنين كما سبق بتغيير ظاهر او مقدر هو **التكسير**
سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيها بتكسير الاناء **او بزيادة** عطف على بتغيير
وقوله **في الاخر** اما ظرف لغو يتعلق بنفس زيادة او مستقر متعلق بمحذوف
صفة لها اي بزيادة كاينة في الاخر وهو الواو والنون او اليا والنون
نحو مسلمون ومسلمين والالف والتاء نحو مسلمات واحترز بقوله
بقدر انفصالها من زيادتي نحو صنوان فانهما كزيادتي نحو زيدين
في سلامة نظم الواحد معهما الا ان زيادتي زيدين مقدر انفصالها

لسقوطها

لسقوطها في النسبة بخلاف زيادتي صنوان وقال ابن قاسم ولوجه
اخر وهو ان نونه تسقط للاضافة بخلاف نون صنوان قلت لا يستقيم
فان الزيادة في زيدين مجموع المدة والنون وهذا المجموع لا يسقط وان
سقط بعضه للاضافة فليس المجموع مقدر الانفصال بهذا الدليل ثم
الزيادة منها الالف والتاء نحو مسلمات وانما يقدر انفصالها باعتبار
سقوطها في النسب وظاهر كلام المص يقتضي دخول نحو زيدون
وزيدين في قوله اولا بتغيير ظاهر وذلك لان هذه الزيادة تغير
اللفظ المفرد قطعا ولولا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله بزيادة
حتى يحتاج الى اخراجه بقوله مقدر انفصالها واما قوله **لغير**
تعويض فقد احترز به من سنين وبابه فان زيادته وان كانت
مقدرا انفصالها لكنها للتعويض وذلك لان واحده منقوص يستحق
ان يجبر في التكسير برد ما نقص منه فزيد في اخره زيادة جمع
التصحيح عوضا عن الجبر الفايت له فاذن ليس هذا بجمع تصحيح وانما
هو جمع تكسير جرى مجرى الصحيح في الاعراب واختار بعضهم كونه اسم
جمع واخرون كونه جمع سلامة لم يستوف الشروط **وهو التصحيح**
اي وهذا القسم الثاني هو جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين
بزيادة وهو التصحيح ويكون لمذكر ومونث وكلامه شامل لهما **فان**
كان الجمع المذكور وهو جمع التصحيح **لمذكر فالمزيد في الرفع واو بعد**
ضمة اما ظاهرة نحو يا ايها المومنون او مقدرة نحو وانتم الاعلون **وفي**
الجر والنصب يا بعد كسرة اما ظاهرة نحو ولا الضالين او مقدرة نحو وانهم
عندنا لمن المصطفين وكذا الكرمت المصطفين **تليهما** اي تلي الواو واليا
نون مفتوحة حركت للساكنين وفتحت للتخفيف **تكسر ضرورة** اي لاجل
ضرورة تحصل للشاعر بسبب النظم وذلك لان الضرورة تبيح مراجعة الاصل كقوله

عرفنا جعفرا وبني عبيد • وانكرنا زعانف اخرين

بكسر النون والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي واسكان العين المهملة
وكسر النون تليها ها تانيث وهو القصير قال الجوهري واصل الزعانف
اطراف الاديم واكارعه **وتسقط** هذه النون **للاضافة** قياسا مطردا

نحو محلي الصيد والمقيمي الصلاة فاما قوله • لا يزالون ضاربين القباب
فقيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وابقى عمله على حد قوله
اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل القبابي بياء النسبة فحذف
احدهما وفي شرح ابن قاسم انه حذف الساكنة وسكن المفتوحة على
حد قوله كفى بالناي من اسما كاف وفيه نظر اذ الظاهر انه اعتقد
التسكين لغير الوقف لقوله على حد كاف في البيت والتسكين فيه ضرورة
لا لاجل الوقف وهذا لا حاجة اليه في تخريج البيت المتقدم لانه
لما حذف الياء الساكنة للضرورة وقف عليه فحذف حركته وان كانت
فتحة ولجب الا انه اسم غير منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح
كما هي في كاف في ذلك البيت لانه منصوب منون فتسكين المفتوح فيه
لاجل الضرورة اذ لولا التسكين لا بد من التنوين القافية م بقا الفتحة
كما رايت قاضيا او تسقط للضرورة كقوله •
• ولسنا اذا تابون سلما بمذعني لكم غير انا ان نسالم نسالم •
او تسقط لتقصير صلة كقوله • الحافظوا عورة العشيرة
بالنصب ومثلوا له بقراة الحسن والمقيمي الصلاة بالنصب وليس بقاطع
لما سيعرفه على ان ابا علي قال يجوز ان يكون جمعا وان يكون واحدا
واصله المقيم بالخفض قلت قد يخدش فيه بثبوت اليا في رسم
المصحف وربما سقطت النون المذكورة لا في وقت اضطرار بل اختيار
اي في وقت اختيار قبل لام ساكنة كما قرى في الشواذ واعلموا
انكم غير معجزي الله بالنصب حكاها ابو زيد وكما قرى ايضا فيها انكم
لذايقوا العذاب بالنصب حكاها ابن جني ومن حذفها لملاقاة اللام
الساكنة قول بعضهم يقولون ارحل قبل قريشا وهم متكنفوا البلد الحراما
وكان الحاذق قدر النون ساكنة على الاصل ثم حذفها للساكنين
كما في التنوين احيانا قال • فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا •
وعلى هذا فلا دليل في قراة من قرا والمقيمي الصلاة بالنصب على ان
حذف النون لتقصير الصلة لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة وهذا
ما كنا وعدناك به قريبا غالبا لا دايما فانها قد تسقط في بعض الاحيان

لا قبل لام ساكنة كقراة الحسن وما هم بضاري به من احد الا باذن الله
وخرجه الزمخشري على انه طرح النون للاضافة الى احد والفصل
بينهما بالظرف ثم سال كيف يضاف الى احد وهو مجرور بمن واجاب
بان الجار جعل جزا من المجرور وفيه نظر فان قلت كيف يجتمع
قيد الغلبة وقيد القلة المستفادة من ربما مع تنافيهما قلت ليسا
راجعين الى محل واحد حتى يلزم التنافي بل التقليل راجع الى سقوطها
في الاختيار والغلبة راجعة الى سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة
الى غير ذلك مما يقع قبله في الاختيار مع ان كليهما قليل في الكلام اي
ان سقوطها في السعة قليل وهذه القلة تنقسم الى مغلوبة ومحلها
ما سقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة والى غالبة للقسم المتقدم ومحلها
ما سقطت فيه قبل لام ساكنة فان قلت فعلى اي وجه نعرب قوله
غالبا قلت اجعله صفة لمصدر فعل محذوف اي يقع ذلك اي
سقوطها قبل لام ساكنة وقوعا غالبا بالنسبة الى غيره ولو جعل صفة
لمصدر سقطت المذكور اي سقطت سقوطا غالبا مع تقييد الفعل
المذكور بقوله ربما المفيد للتقليل حصل المحذور واستخير بانه ينبغي
ان يكون المحل الذي يقدر فيه الفعل المحذوف للمصدر هو ما يلي قوله
اختيارا بحيث يكون قوله قبل لام ساكنة متعلقا بذلك الفعل المقدر
فتامله وليس الاعراب انقلاب الالف والواو ياء في الجر والنصب
كما هو مذهب الجرمي وتبعه ابن عصفور وزعم انه ظاهر كلام س نحو
مررت بالرجلين ورايت الرجلين في المثنى ومررت بالزيدين ورايت
الزيدين في الجمع فالاعراب هو انقلاب الالف ياء في المثنى جرا ونصبا
وانقلاب الواو ياء في الجمع جرا ونصبا فاذا دخل عامل الرفع لم يغير
شيا ووجهه ان الالف والواو ثبتتا فيهما قبل التركيب ورد بمخالفته
للنظاير وبان تقدير الاعراب اذا امكن راجح على عدمه بالاجماع وقد
امكن تقدير مغايرة الالف والواو في نحو اثنان وعشرون مثلا
للالف والواو فيهما قبل التركيب كما تقدر المغايرة في نعم الزيدان انتما
يا زيدان ونعم الزيدون انتم يا زيدون وان الرجلين لا رجلين مثلهما

غير
واجب
في
ملحقة
نحو
لا قبل

ولا مقدرا في الثلاثة ويشبه هذا القول لس و وجهه ان اصل
الاعراب ان يكون بالحركة وقد امكن بحسب التقدير فليقل به قال الرضي
الاستراباذي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال
غيره لا وجه لتقدير الفتحة في الياء لخفتها بدليل رايت القاضي بل المثنى
ابعد عن ذلك لان ما قبل يائه مفتوح لا مكسور ولا محلولا بها اي
بالاحرف الثلاثة المذكورة عليه اي على الاعراب مقدرا حال من المجرور
بعلى في متلوها اي في الحرف الذي تتلوه الاحرف المذكورة كالدال
في الزيدان والزيدون والزيدين وهذا هو مذهب الاخفش والمبرد
والمازني والزيادي ورده المص بان الاحرف المذكورة مكملة للاسم
اذ هي مزيدة لمعنى كالف التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب
وبان الاعراب لو كان مقدرا في متلوها لم يحتج الى تغييرها كالمقصور
وبان الاعراب انما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك
فلا معدل عنها ولا النون عوضا من حركة الواحد وهو مذهب
الزجاج قال لثبا تها مع الالف واللام واعتذر عن حذفها للاضافة
بانها زيادة والاضافة زيادة فكره الجمع بين زيادتين ورد بقيام
الاحرف مقام الحركات فلا حاجة الى التعويض ولا من تنوينه اي تنوين
الواحد وهو مذهب ابن كيسان قال لحذفها للاضافة واعتذر عن ثبا تها
مع الالف واللام بانها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف ورد بجبليا
واجيب بان فيه تنوينا مقدرا وكذا كل ما لا ينصرف ولا منهما اي من
حركة الواحد وتنوينه معا وهو مذهب ابن ولاد وابي علي وابن
طاهر قالوا الموجود حكم الحركة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة
ويرده ما تقدم ولا من تنوينين في جانب المثنى فصاعدا في جانب الجمع
وهو قول ثعلب وله قول في الاعراب يشبه ذلك ولم يذكره المصنف
وذكر الزجاجي في مسائله قال وذهب ثعلب الى ان الف المثنى عوض
من ضمتين وواو الجمع عوض من ثلاث ضمات ويلزمه انا اذا جمعنا مائة
اسم ان تكون الواو عوضا من مائة ضمة انتهى[٢] وهذا الالزام وارد في النون
ايضا خلافا للزاعمي ذلك وقد عرفت من ذهب الى كل واحد من

[٢] بمعناه

المذاهب السابقة على التعيين بل الاحرف الثلاثة اعراب على
ما اختاره المص وابن الحاجب وجماعة من المحققين وذلك لان الحركات
استوفتها الاحاد مع ان في اخر هذين اعني المثنى والمجموع على حده
ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث
السالم بالحركات وانما اعربا اعني المثنى وجمع المذكر السالم هذا الاعراب
المعين لان الالف كان قد جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية
وكذا الواو في الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله
لكثرة عدد الجمع ثم اراد واعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم
لا محالة على اعرابهما فحصل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب
الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما
فلم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء
للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فجعلت الف المثنى وواو
الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما
علامتي الفضلات بخلاف الرفع والنون لرفع توهم الاضافة في بعض
الصور نحو عجبت من بنين كرما وبنين كرام ومررت بناصرين باغين
بربريا غين الصفة لا المعمول به او لرفع توهم الافراد كالخوزلان
تثنية الخوزلا في لغة والتمثيل لذلك بنحو هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد
لان هذان ليس بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى ومثال توهم
الافراد في الجمع مررت بالمهتدين وبالقاضيين ثم حمل ما لم يوجد فيه
هذا التوهم على ما وجد فيه لتجري الباب على سنن واحد وان كان
التصحيح لمونث او محمول عليه فالمزيد الف وتاء لا والو وتاء لانهما به من
حيث ان كلا منهما جاء للتانيث وللجماعة اما مجيء الالف للتانيث ففي نحو
حبلى واما للجمع ففي نحو رجال واما مجيء التاء للتانيث فظاهر واما للجمع
ففي كماة فانها جمع كمء وكماة وكمء عكس تخمة وتخم وتصحيح المذكر باعتبار
المسمى لا باعتبار اللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب او اسما
او سلمى جمعته بالواو والنون وانظر لاي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات
فاعطي حكم المونث اعتبارا باللفظ وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحاق

عدده حرف التاء على اعطايه حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولاي شي قيل
زيبنب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزايد منزلة تاء التانيث
ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة مشروط
بالخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحه وحمزة وهبيرة بالواو والنون
المغايرة لما في عدة وثبة علمين قال ابن قاسم والمراد بهما كل ما كانت
التاء فيه عوضا عن الفاء كعدة او عن اللام كثبة فان هذا النوع اذا كان
علما المذكر جمع بالواو والنون نحو عدون وثبون قلت الذي عن
ينبغي ان يوجد في عدة وثبة ثلاثة قيود احدها كون التاء عوضا
حتى اذا كانت لغير عوض لم يجمع ما هي فيه هذا الجمع الثاني كون اللام
صحيحة حتى اذا كانت حرف علة كدية امتنع جمعه هذا الجمع فان قلت
وقع في خطبة المخصص لابن سيدة ان اصل لغة لغوة قال ونظيرها كرة
وقلة وثبة لامها كلها واو فاذا كان كذلك لم يثبت التقييد بما ذكرته
من كون اللام صحيحة لان لام ثبة واو بهذا النص قلت في صحاح الجوهري
والثبة وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء فالهاء هنا عوض من الواو
الذاهبة من وسطه لانه فاصله اذن ثوبة لانه من ثاب يثوب
اذا رجع فهذا معارض لما في المخصص على ان ابن سيدة قد قال هناك ولان
الثبة كانها مقلوب ثاب يثوب فاعترف بانها ذات لام صحيحة في
الاصل القيد الثالث كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية وهذه حالة
عدة وثبة حتى اذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو شفة وشفاه
امتنع جمعها جمع التصحيح بالواو والياء والنون فتامله ومشروط ايضا
بالخلو من اعراب بحرفين فلا يجمع نحو زيدين وزيدين مسمى به هذا
الجمع وهذا الشرط والاثنان بعده شروط لصحة الجمع عموما لا الجمع
المذكر خصوصا وكلامه يوهم وكلها خارجة من قوله فيما تقدم الاسم
القابل الا ان ذلك اجمال وهذا تفصيل ومشروط ايضا بالخلو من تركيب
اسناد نحو تابط شرا وبرق نحره او تركيب مزج نحو بعلبك
وسيبويه وفي الصحاح للجوهري عمرويه ذكر المبرد في تثنيته وجمعه
العمرويهان والعمرويهون وذكر غيره ان من اعرب سيبويه وعمرويه ثناه

وجمعه

وجمعه ولم يشترط ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان جمع ذلك حين الاعراب
قول الجميع وان محل الخلاف ما اذا بني وان المبرد لا يشترط الاعراب وان
اشتراطه هو قول الاكثرين وبوجه ذلك قوله في فصل ويه ومن قال
سيبويه ورايت سيبويه واعربه كاعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه ومن بناه
يقول في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه ويقول في الجمع ذوو
سيبويه وكلهم سيبويه وعلى هذا فقول المصنف مخالف للجميع وذكر ابو حيان خلافا
في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر وان الذي
اجاز ذلك جوز السيبويهان والسيبويهون ولم يقيد ذلك بمن اعرب
ولا بمن بنى ولا ذكر خلافا في معدي كرب ونحوه ولا قيد الخلاف بما قيده
الجوهري وكلام الثلاثة متخالف ومشروط ايضا بكونه اي كون المذكر
لمن يعقل كزيد وفاضل او مشبها به اي بمن يعقل كقول الشاعر يصف قوسا وسهاما

مخالفتي دون الاخلا نبعة ... ترن اذا ما حركت وتزمجر

لها فتية ماضون حيث رمت بهم ... شرابهم قان من الدم احمر

قلت المراد بالنبعة القوس وبالفتية السهام والشاهد في قوله
ماضون وما احسن قول بعض الشعرا المتاخرين ملغزا في القوس والنشاب

ما عجوز كبيرة بلغت ... عمرا طويلا وتتقيها الرجال

فوق علا جسمها اصفرار ... ولم تشك سقاما ولا عراها هزال

ولها في البنين سهم وقسم ... وبنوها كما رقد نبال

واراهم لم يشبهوها ففي ... الام اعوجاج وفي البنين اعتدال

علما قال المازني عن معد ولد فلا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع
بل انه لا يثنى ولا يجمع مطلقا فان قلت اذا قيل الزيدون فقد وقع
الجمع في غير علم ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن
حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير
افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته
وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة قلت معنى كلامهم ان
الاسم اذا كان علما بشروطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان تنكر وليس
المراد انه بقي علما وجمع وهو على تلك الحالة وهذا مما يحاجى به فيقال

امر اشترط وجوده لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الا بعد ازالة
ذلك الامر الذي اشترط وجوده فصار في الحقيقة وجوده شرطا للاقدام
على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك الحكم وقد عنّ لي ان انظم ذلك لغزا فقلت

ابا علماء الهند لا زال فضلكم ۔ مدى الدهر يبدو في منازل سعده
الم بكم شخص غريب لتحسنوا ۔ بارشاده عند السوال لقصده
وها هو يبدي ما تعذر فهمه ۔ عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسال ما امر شرطتم وجوده ۔ لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا ۔ منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية ۔ فهل من جواب تنعمون برده

او مصغر نحو رجيلون فلا تشترط فيه العلمية لتعذر تكسيره او صفة
تقبل تاء التانيث نحو ضارب فانه يقال في مونثه ضاربة فان لم
يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو احمر وسكران في لغة غير بني اسد
ونحو صبور وقتيل قال ابن قاسم ويستثنى من ذلك افعل التفضيل غير المعرو
عن فانه يجمع هذا الجمع وان كان صفة لا يقصد فيها معنى التانيث ولا يقبل
التا قلت فيتوجه الاعتراض على المص وفي بعض النسخ تقييد التا باطراد
احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا في مونثه مسكينة ومع ذلك فالقياس
ان لا يقال مسكينون وان كانوا قد قالوه لان دخول التاء في مسكينة
لا ينقاس ان قصد معناه جعلوه شرطا احترز به عن نحو راوية وعلامة
فانه صفة تقبل التا عند عدم قصد معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع
قال ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو والنون
اذ لا يقصد به معنى التانيث قلت يعني ان انتفاء القبول المذكور
يصدق بصورتين كونه ذا مونث ولا يقبل التاء وكونه لا مونث له قال
ابن هشام والذي عندي ان هذا المخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل
الذي يقبل فيه التاء ويدل على انه لم يرد بهذا الكلام تقييدا واحترازا
من شي انه لم ينبه على ذلك في شرحه خلافا للكوفيين في الشرط الاول
وهو الخلو من تاء التانيث فاجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك وبعضهم
يقول بفتح عين الكلمة وفي الشرط الاخر بكسر الخاء وهو قبول تاء التانيث

عند

عند قصد معناه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر ۔

منا الذي هو ما ان طر شاربه ۔ والعانسون ومنا المرد والشيب ۔

فجمع عانسا وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمونث بلفظ واحد
وكون العقل لبعض مثنى كقولك في رجل وفرس هما سابقان او مجموع
كقولك في رجل وفرسين هم سابقون كاف وادخال المثنى في هذا
الحكم سهو لان العقل غير مشروط فيه قطعا وكذا التذكير عند اجتماع مذكر
ومونث فصاعدا مع اتحاد المادة الاصلية نحو قايم وقايمة وقايمين
وقايمتين فتقول قايمان وقايمون واما عند اختلاف المادة فلا يتاتى
ذلك فلا يجوز التغليب ح وفيه نظر قلت واشتراط اتحاد
المادة تكرار لان الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية
والجمع فلا حاجة الى ذكره هنا وشذ ضبعان في ضبع وضبعان
من حيث تغليب المونث وهو ضبع على المذكر وهو ضبعان وكانهم
فعلوا ذلك لايثار الخفة فان ضبعا اخف من ضبعان وكذا فعلوا في الجمع
فقالوا اضباع ولم يقولوا اضباعين وحكى ابن الانباري ان ضبعا يقع
على المذكر فلا تغليب اذن وما اعرب مثل اعراب هذا الجمع بالواو
والياء غير مستوف للشروط فمسموع اي مقصور على السماع فلا يتعدى
كنحن الوارثون مرادا به الباري سبحانه ولا يخفى ان معنى الجمعية
في اسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم فيقتصر فيه
على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورده و
اولى لانه ليس له مفرد لحقت به علامة الجمع وانما هو معرب اعراب جمع
المذكر السالم وليس به وعليين قال المص وشارحوا كلامه هو اسم لاعلى
الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل وسمي به اعلى الجنة
قلت فيلزم على هذا ان لا يكون فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن
جمع ولا ينفعهم ان يدعوا انه جعل من باب المسموع لا المقيس لكونه
لما لا يعقل بخلاف نحو زيدون علما لانه لو سمي فرس بزيدون استحق
هذا الاعراب الاتي الى قنسرين ونصيبين ولا ينفعهم ايضا ان يقولوا
عليي في الاصل غير علم ولا صفة لان المص قد صرح بانه اذا سمي بالجمع على سبيل

النقل يعني عن الجمع او على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع
ففيه تلك اللغات قال ويوبين انا لا نعرف قنسرا ولا نصيبا ولا يبرامن
يبرون اعلاما ولا صفات نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع علي
وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم التذكير والعقل **وعالمين** سوا
قلنا انه جمع لعالم كما تقدم في شرح الخطبة لانه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة او قلنا
بانه اسم مخصوص بمن يعقل كما يقول المص فانه ادعى ذلك ومنع كونه جمعا لعالم
قال لان العالم عام والعالمين خاص وليس هذا شان الجموع ولذلك ابى ان
يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص
بالبادين ووجه شذوذه على هذا الراي واضح لكونه ليس جمعا **واهلين** لانه
جمع اهل وليس بعلم ولا صفة وحسن جمعه على شذوذه انه قد يستعمل بمعنى
مستحق فيقال هو اهل لذلك اي مستحق له **وارضين** بفتح الراء وحكي
اسكانها ووجه الشذوذ فيه ظاهر **وعشرين الى التسعين** اذ من المعلوم
انها غير جموع وانها فاقدة للشروط واغرب الرضي الاسترابادي حيث
قال ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او يا ونون
مزيدتان فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال
على اكثر من اثنين في اخره واو او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولوا
وعشرون واخوانه **وشاع هذا الاستعمال** وهو الجمع بالواو والنون
او بالياء والنون **فيما لم يكسر** لا فيما كسر نحو شفه وشفاه وشاه وشياه
من اللفظ المعوض من لامه لا من فائه نحو عدة ورقة ولا من عينه
نحو شه كما تقدم فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علما **المحتمل ها تانيث**
لا تا تانيث ليخرج نحو بنت واخت فان المعوض من لامه تا التانيث
لا ها التانيث **بسلامة فا المكسورها** اي المكسور الفا فبقي الكسرة
ولا تبدل نحو عضه وعزه قال تعالى الذين جعلوا القران عضين وقال
تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين ونحو رثة قال الشاعر ○
○ فغظناهم حتى اتى الغيظ منهم ○ قلوبا واكبادا لهم ورئينا ○
ونحو مائة ومائين **وبكسر المفتوحها** اي المفتوح الفا فلا تبقى فتحته
بل تكسر وتزال الفتحة نحو سنين في سنة قال المص وقد روي ضمها

وبالوجهين

وبالوجهين وهما سلامة الفا اي اقرار ضمتها على ما هو عليه وحذفها
والاتيان بالكسر **في المضمومها** اي المضموم الفا نحو قلة وثبة ان قيل
بانها من الواوي اللام كما مر عن ابن سيده فتقول فيهما قلون وثبون بضم
القاف والثاء وكسرهما ولامات هذا الباب انواع اما ها او واو او ياء
فمائة ورئة من الياء لقولهم مايت الدراهم اي جعلتها مائة ورايت
الصيد اي اصبت رئته وصرح الجوهري بان لام عزة ولام عضة ياء
اما واو او ها **وربما نال هذا الاستعمال ما كسر** قال ابن قاسم
نحو ظبين جمع ظبة وهي طرف السيف وقد كسروها على ظبى ولامها
واو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة وكذا برة جمعوها على
برين وقد كسروها على برى انتهى والبرة حلقة من صفر تجعل
في لحم انف البعير قال الاصمعي تجعل في احد جانبي انف البعير
قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وقد يقال ان ظبا وبرى
من اسماء الاجناس فلا يدخل تحت قوله ما كسر **ونحو رقة** بالنصب
عطفا على مفعول نال وهو ما كسر اي ونال نحو رقة وهي الفضة
فانهم قالوا في جمعها رقين كذا في شرح المص وهي على هذا مما حذفت فاوه
وعوض منها ها التانيث وفي المحكم ما نصه الرقون النقوش والرقون
بفتح الراء ورفع النون الدرهم سمي بذلك للرقين الذي فيه يعنون
به الخط عن كراع قال ومنه قولهم وجدان الرقين يغطي افن الافين كذا
واما ابن دريد فقال وجدان الرقين يعني جمع رقة وهي الورق انتهى
بحروفه وكلام المص انما هو على قول ابن دريد **ونحو احرة واضاه**
واوزه بكسر همزاتهن اما احرة فظاهر كلامهم ان المسموع فيها حرة
بدون همزة وهي ارض ذات حجارة سود لكنهم قالوا في جمعها حرون و
احرون قال الجوهري كانه جمع احرة تقديرا لانهم لا يقولون احرة
واما الاضاه فهي الغدير الصغير وفي الصحاح الاضاه الغدير والجمع اضا
مثل قناة وقنا وظاهره انه مفتوح الهمزة قال البرا في المشهور فيه
الفتح ولا اعلم احدا ذكر فيه الكسر وقيل في جمع المقصور اضا
قال فهن اضا صافيات الغلائل واضي على فعول واضون وهو شاذ

لانه ليس بمحذوف اللام ولا نظن ان فيه شذوذا آخر وهو كونه قد كسر لان
اشتراط انتفاء التكسير انما هو لمحذوف اللام فانه اذا كسر ردت لامه فلا
يستحق التعويض فاما ما لم يحذف منه شي فتكسيره وعدم تكسيره سيان لان
اللام ثابتة فيه نفسه فلا يضره التكسير ولا ينفعه وفي التذكرة لابي علي
الفارسي انما قالوا احره واحرون واوزه واوزون مع انه لا نقص فيه
فيجبر كما في بنه ولا هو ثلاثي مجرد من التاء فيعوض من التاء الذاهبة بل
هو رباعي والرباعي يقوم رابعه مقام التاء لانه مضاعف والتضعيف
اعتلال ويحذف في القوافي والاسجاع نحو من سر ومن ضر ومن انس ولاجان
فكانه ثلاثي فعوض كما في ارض وان شئت قلت لما الحقوا التاء في تصغير
وراء وقدام وامام وان تجاوزت الثلاثة جمعوا هذين وان تجاوزا الثلاثة
وان شئت قلت لما لم تثبت الهمزة في واحد احرون لم يعتدوا بها
في العدة لعروضها وكان كانهم انما جمعوا ثلاثيا وكذلك اوزون لانهم
قالوا وزه فالهمزة غير لازمة وان شئت قلت لما كانت الهمزة في
احرون انما لحقت للتكسير كما كسر واسنين سنين لذلك كانت بمنزلة
الحركة فلم يعتد بها وهم مما يقيمون الحركة مقام الحرف وبالعكس وقد يجعل
اعراب المعتل اللام في النون كقوله
• الم نسق الحجيج سلي معدا • سنينا ما نعد لها حسابا •
انشده الفرا وقد يتجه على المص هنا مناقشة تقريرها ان يقال المعتل
اللام وهو ما لامه حرف علة فيخرج عنه سنون على من جعل لام مفرده نحوه
ها فقال سنهات وعضون فيمن جعل لام مفرده ها فقال ان اصله عضهه
وانه بلغة قريش السحر ويسمون الساحر عاضها قال اعوذ بربي من النافثات
في عقد العاضه المعضه فلو قال المص المحذوف اللام لسلم من ذلك منونة
غالبا نحو اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ومنهم من لا ينون
وهم تميم حكاه عنهم الفرا ولا تسقطها الاضافة نونت ام لم تنون قال الشاعر
• دعاني من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا •
ومنه الحديث المتقدم كسنين يوسف وتلزمها اليا في جميع الحالات
وينصب اي المعتل اللام المعوض من لامه ها التانيث كاينا بالالف

والتاء

والتا بالفتحة الجار الاول متعلق بكاينا والجار الثاني بينصب فان
قلت كاين يدل على كون عام فيكون واجب الحذف قلت قد يجتمعان
قليلا كما ستعرفه في باب المبتدا ان شا الله تعالى على لغة كما صرح به
ثعلب وحكى الكسايي سمعت لغاتهم بفتح التاء وحكى ابن سيده
رايت بناتك قال المص ولا يعامل نحو عدة من المعتل الفا هذه المعاملة
وقد حكى ان ذلك مسموع في بعضه قالوا حفرت اراتك بكسر اوله وفتح
اخره وهو جمع الحارة فعلة من واريت ارة الإبراها وارا اذا حفرت
حفيرة يطبخ فيها مالم يرد اليه المحذوف اي مدة انتفاء رد المحذوف اليه
فما مصدرية ظرفيه وعامل الظرف ينصب واحترز المص بذلك من نحو سنوات
جمع سنة وعضوات جمع عضة فانه ينصب بالكسرة قولا واحدا لرد
المحذوف اليه وليس الوارد من ذلك واحدا مردود اللام خلافا لابي علي
الفارسي فانه زعم ان ما يتخيل جمعا في قولهم سمعت لغاتهم وحرجت
البخل بناتها مفرد ردت لامه واصله لغوة وبنوة فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ورده المص بافتضائه الاشتراك وهو على خلاف
الاصل والجمع بين العوض والمعوض منه وبان النحل اذا دخل عليهن حرجت
جماعات لا جماعة والجواب انه معارض بان الاصل ان الجمع الذي
بالف وتا لا ينصب بالفتحة وان التاء بمنزلتها في حصاة ونواة
وانهن لا زدحامهن وخروجهن دفعة جعلن كانهن جماعة واحدة
والذي على المص من الاشكال انه لم يحك خلافا في اصل المسيلة مع
ان البصريين يمنعونها ونقله تخريج ابي علي من البصريين وان اقتضى
المخالفة لكنه لا يستلزم مخالفة الباقين وينبغي على قول ابي علي ان
يكتب سمعت اللغاة بالها لا بالتا لان الوقف كذلك

باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

المذكر والمونث الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة مقصور قال
ابن قاسم الاسم اخرج الفعل نحو يرضى والذي حرف اعرابه اخرج المبني
نحو اذا ومتى والف اخرج المنقوص ولازمة اخرج المثنى المرفوع على اللغة
المشهورة والاسما الستة حالة النصب قلت لم يدخل الفعل في شي حتى

يخرج نعم لو قال المعرب الذي هو اسم لنا في ذلك وقوله لازمة اخرج المثنى
رفعا والاسما الستة نصبا منظور فيه وذلك لان حرف الاعراب يطلق بالاشتراك
في العرف على الحرف الذي يكون نفسه اعرابا كالف الزيدان رفعا عند من يقول
بانه معرب بالحرف وعلى الحرف الذي يكون نفسه معتقبا لانواع الاعراب
لفظا كالدال من زيد او تقديرا كالالف من العصا فان اراد الاول لخطا ضرورة
انه لاشئ مما يعرب بالحروف يكون الفه لازمة حين هو معرب بالحروف
وان اراد الثاني فلا حاجة الى الاحتراز عن نحو المثنى المرفوع ضرورة
انه لم يدخل اولا حتى يخرج ثانيا واقرب ما يقال فيه عندي ان المص
لم يذكر قوله لازمة للاحتراز وانما نصبه قرينة لكونه اراد بحرف
الاعراب الوجه الثاني وهو ما يكون معتقبا لانواع الاعراب فان كان
حرف اعرابه يا لازمة تلي كسرة فمنقوص وقدره ابن قاسم بقوله فان كان
حرف الاعراب في الاسم وقال فخرج بالاسم نحو يرمي وبحرف الاعراب المبني
نحو الذي وبقوله لازمة ما حرف اعرابه يا غير لازمة كالاسماء الستة
حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة النصب والجر عند من يجعل ياؤه حرف
اعراب وبقوله تلي كسرة نحو ظبي ورمي وقد علمت ما يتوجه على قوله انه
قلت
احترز بالف لازمة عما ذكره من المواخذة وعلمت وجه الصواب في ضمنه
فاعتمده وسمي الاول مقصورا لانه قصر عن ظهور الاعراب فيه وقيل لانه
لم يمد وسمي الثاني منقوصا لذهاب يائه مع التنوين وقيل لذهاب ضمته
وكسرته من اللفظ فان كان حرف اعرابه همزة تلي الفا زايدة فممدود
قال ابن قاسم فخرج بحرف الاعراب نحو اولاء اسم اشارة او موصولا فانه
مبني لا يسمى ممدودا وبقوله تلي الفا زايدة نحو دا وماء فان الالف في هذا
ليست زايدة وانما هي بدل من اصل قال وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى
عنه اذ لا يوجد فعل اخره همزة تلي الفا زايدة وزعم بعضهم ان ذلك
قد وجد ومثل له ابو حيان بقول زهير ٥

٥ فلم ار معشرا اسروا هديا ٥ ولم ار جار بيت يستباء ٥

اذ هو يفتعل من سبأ قال ابن هشام ويمثل له عندي بامثلة كثيرة
لا تنحصر وذلك على قول يونس ان نون التوكيد الخفيفة تقع بعد الالف

وانما

وانها تبدل في الوقف الفا فاذا التقى الفان ابدلت الثانية همزة فتقول
في اضربان يا زيدان اضربا قلت الكلام انما هو في فعل اخره همزة تلي
الفا زايدة وليس شئ مما اشار اليه من الامثلة التي لا تنحصر صالحا لان يمثل
به لما نحن فيه فان الهمزة الواقعة في اضرباء ليست اخر الفعل وانما
اخره البا الموحدة والالف اللاحقة له ضمير الاثنين فهو كلمة اخرى والهمزة
بدل عن الالف التي هي بدل عن نون التوكيد التي هي كلمة اخرى فاين هذا
من كلمة واحدة هي فعل اخره همزة بعد الف زايدة فاذا ثني غير المقصور
والممدود الذي همزته بدل من اصل نحو كساء ورداء او زايدة نحو
حمراء لحقت العلامة دون تغيير فتقول زيدان ووضاءان من غير
وفيه
تغيير للمفرد وقد يعترض بنحو قايم وقايمة فانك تقول قايمان ويجاب
بانه مفهوم مما اشار اليه قبل هذا بقوله وكذا التذكير مع اتحاد المادة
تحكم بتغليب المذكر على المونث وح فالعلامة انما لحقت بقايم لا بقايمة
فلا حذف ما لم يغن عن تثنيته تثنية غيره مفهوم هذا انه اذ اناب
عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه العلامة دون تغيير اي بل تلحقه مع
التغيير وليس هذا غرض المص فانهم قالوا اشار بذلك الى سوا في اللغة
الفصيح فانه لا تلحقه علامة التثنية اصلا اي لا يثنى فيقال هما سواان
لاستغنايهم بتثنية سي عنه حيث قالوا هما سيان قالوا واشار بذلك
الى الية وخصي فانه لا يثنى اصلا فلا يقال اليان ولا خصيان استغنا
بتثنية الية وخصية حيث قالوا اليتان وخصيتان على ان ابو زيد
وعمرو حكياهما سواان وقال المبرد من قال الية قال اليتان ومن
قال خصية قال خصيتان قال ابن قاسم واعلم ان همزة سوا منقلبة عن ياء
واصله سواي فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود الذي همزته
بدل عن اصل او زايدة لانها بدل عن اصل فلم يكن هذا موضع استثنايها
واذا ثني المقصور قلبت الفه واوا ان كانت ثالثة بدلا منها اي من
الواو نحو عصى لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا فتقول في تثنيته
عصوان او كانت الالف اصلا او مجهولة ولم تمل وهو قيد راجع الى
الاصل والمجهولة فمثال الاصلية غير الممالة لدا وهو اللهو وفيه اربع

منه

لغات هذه ودد بالنقص وفي الحديث لست من الدد ولا الدد مني وددن
بالنون قال ايها اللايم في حب ددن ان همتي في سماعي واددن
وقلبت الفه يا ان كانت بخلافه فتشمل ما الفه رابعة كملهى او
خامسة كمرتضى او سادسة كمستدعى او ثالثة بدلا من يا كرحى او اصلا اميلت
كبلى ومتى فجميع ذلك تقلب الفه في التثنية يا لا ان كانت ثالثة ذواوي
مكسور الاول نحو رضى وربي او مضمومة نحو ضحي وعلى خلافا للكساي
فانه يقول تقلب الالف يا في هاتين الصورتين ايضا ولا خصوصية للكساي
من بين الكوفيين بل هو المنقول عن الكوفيين قاطبة وخالفهم البصريون
محتجين بحكاية ابي الخطاب في الكبا وهو الكياسة وهي مقصور كبوان
وحكاية س في الربا ربوان والياء في راي لبعض النحاة اولى من الواو
بالاصل والمجهولة مطلقا اميلت او لم تمل قال المص ومفهوم قول س عاضد
لهذا الراي وذهب قوم الى ان الاصل ان اميلت كبلى او قلبت يا في حال
من الاحوال نحو على والي ولدى ثنيت بالياء والا فبالواو وهو اختيار ابن
عصفور وقد نص س على تثنية الى وعلى ولدى بالواو ولو لم يعتبر الغلب
فهذه ثلاثة مذاهب وتقلب واوا همزة الممدود المبدلة من الف
التانيث فتقول في تثنية حمرا وان تقلب الهمزة واوا اما القلب فلكونها
زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد
الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلو قوعها بين الفين فحذروا في الفرار
من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الهمزة والواو
متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمرا آن او قلبت ياء فقيل حمرايان
حكاه المبرد عن المازني وفي المخصص لابن سيده ان الكوفيين يستحسنون
في الف التانيث الممدودة اذا كان قبلها واو ان يثنوها بالهمزة تارة
وبالواو اخرى وذلك نحو لاووان وحلووان وان البصريين لا يعرفون
ذلك وربما قلبت الهمزة الاصلية نحو قراء ووضاء واوا فقيل رجلان
قراوان ووضاوان حكى ذلك ابو على الفارسي عن بعض العرب وفعل
ذلك المذكور وهو قلب الهمزة واوا بالملحقة اي بالهمزة وفيه تسامح
لان الالحاق هو جعل مثال على مثال اخر ليعامل معاملته فعلبا مثلا

وهو

وهو عصب عنق البعير ملحق بسرواح وهي الناقة الطويلة على وجه الارض
بواسطة ما زيد فيه وليس الملحق حقيقة هو الهمزة ولك ان تجعل
الملحقة صفة للكلمة فلا تسامح اولى من تصحيحها فعلباوان بالواو
اولى من علباآن بالهمزة والهمزة المبدلة من اصل نحو كساء من الواو
ورداء من الياء بالعكس مما تقدم في الملحقة فيكون
كساآن ورداآن بتصحيح الهمزة اولى من كساوين ورداوين بقلبهما
واوا وسوى ابو موسى بينهما في ان الاولى فيهما اقرار الهمزة فالواو هو
نص س الا انه فاوت بين القلبين فجعل قلب همزة علباء اكثر من قلب
همزة كساء وقد تقلب الهمزة المبدلة من اصل يا فيقال كسايان
وردايان ولا يقاس عليه خلافا للكساي بل الكوفيين قاطبة
قال ابن قاسم والحق انه يقاس عليه لانها لغة فزارة حكاها ابو زيد
في كتاب الهمزة وصححوا مذروين وثنايين المذروان طرفا الالية
الانسان وطرفا القوس والثنايان طرفا حبل يعقل به البعير فالاول
يرد اعتراضا على قولنا في المقصور انه اذا تجاوز الثلاثة قلبت
الفه يا لا غير والثاني يرد اعتراضا على قولنا في الممدود همزته
بدل من اصل انه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واوا وذلك ان
مفردهما في التقدير مذرى كمعزى وثناء كرداء ولم يقولوا مذريان
بالياء ولا ثناوان بالواو ولا ثناءان بالهمزة قلت ويجب ان
يضبط مذروان بالذال المعجمة لا المهملة فان المدرى بالدال المهملة
وهي شي كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء نطق به هكذا بصيغة
الافراد فاذا ثنيتها تقول مدريان بالياء واما مذروان وثنايان فبنيا على صيغة
المثنى ولم ينطق بمفردهما ولذلك تسمعهم تقولون مفردهما في التقدير مذرى
وثناء وذكر ابن السيد ان ابا عبيدة حكى عن ابي عمرو ان مذرى وثناء
مفرد قال واحسب ابا عمرو قاس ذلك دون سماع تصحيح شقاوة و
سقاية منصوب على المصدر النوعي مثل ضربت ضرب الامير اي صححوا هاتين
الكلمتين اي حرفي العلة الواقعين في اخرهما تصحيحا مثل تصحيح شقاوة
وسقاية وهو لف ونشر مرتب الاول وهو شقاوة للاول وهو مذروان

الذى

والثاني وهو سقايد للثاني وهو ثنايان الواو للواو والياء للياء **للزوم**
على التثنية والتانيث يعنى انهم صححوا كلامن كلمتي مِذرَوين وثنايين
لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لهما كما انهم صححوا واو شقاوه وياء سقايه
لبناء الكلمة على هاء التانيث وعدم انفكاكها عنها وكان حرف العلة لم يقع
اخرا حتى تقلب همزة **وحكم ما الحق به علامة جمع التصحيح** لمذكر كان
او لمونث **المناسبة** فاما غير المناسبة فلا يلزم ان يتساوى فيها الحكمان
بل قد يتساويان نحو جلايل اسودين واحمرين والعاسون وقد يختلفان
نحو بنون وربعون وعلانون فان التثنية اثنان بثبات همزة الوصل وربعان
بثبات التاء وعلانينان بثبات الياء والتاء جميعا **حكم ما الحق به علامة**
التثنية وهذا هو القياس لان التثنية يسلم فيها بناء الواحد والجمع السالم كذلك
فحقهما ان يتفقا فيما تغير ويسلم وعلى ذلك فيصح اخر نحو زيد وعلى وامرى
مرجاء ورجل مَرجُوّ ووضا فيقال زيدون وعليون ومرجؤون ومرجوون
ووضاون كما يقال زيدان وعليان ومرجان ومرجوان ووضان ويقال
في نحو زكرياون وصحراوات وفي عطاء علما عطاوون بالواو وعطاؤن
بالهمزة كما يقال في سماء سماوات بالواو وسماآت بالهمزة **الا ان اخر**
المقصور نحو المصطفى **والمنقوص** نحو القاضي **يحذف في جمع التذكير**
نحو المصطفون والقاضون **وتلى علامته** اي علامة جمع التذكير وهما
الواو والياء **فتحة المقصور** نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار
مطلقا اي سواء كانت منقلبة عن اصل نحو ملهى او زايدة كالف ارطى
وحبلى اذا سمي بهما وعلم من قوله في جمع التذكير ان اخر المقصور والمنقوص
لا يحذف في جمع التانيث ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير تقتبله
وهي الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن
الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة تصحيح المونث حينئذ فجاز
ان تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المونث فالالف مطلقا ولاحرف
اخف منها واما علامة التثنية فالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها
جرا ونصبا بخلاف بالجمع فانها مكسور ما قبلها **خلافا للكوفيين في**
ذي الالف **الالف الزايدة** سواء كانت للتانيث نحو حبلى او للالحاق

زكرياوصحراء

جمع ص

الحاق

نحو ارطى او للتكثير نحو قبعثرى اعلاما لمذكرين **فالمنقوص** فيضمون
ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الالف فيقولون حبلون
وحبلين كما يقول الجميع في المنقوص قاضون وقاضين ولا يفعلون
ذلك في غير الزايدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق قال في الشرح
وجوزوا الوجهين في الاعجمي للاحتمال نحو عيسى فانه عبراني او سرياني
وربما حذفت اي الالف الزايدة **خامسة** نحو الخوزلى بفتح الخاء
والزاي وهي مشية فيها تفكك **فصاعدا** نحو ضبغطرى بضاد
معجمة مفتوحة فباء موحدة فغين معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة
فراء فالف مقصورة وهو الاحمق فيقول الخوزلان والضبغطران في
التثنية والخوزلان والضبغطرات في الجمع وقالوا هراوات بفتح الهاء
في جمع هراوي قال في الشرح وهذا دليل على ان ذا الالف الاصلية
قد ينزل منزلة ذي الالف الزايدة وهو لم يتعرض في المتن الى حذف
الاصلية واعلم ان في الهروات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى
الجموع وعدم قلب الالف ياء وحذفها مع كونها اصلا فالمراد كونها
بدلا من اصل اذ هي بدل من لام الكلمة وليست بنفسها اصلا **في التثنية**
والجمع بالالف والتاء ظرف لغو متعلق بحذفت **وكذا الالف من قاصعا**
وهو احد جحرة اليربوع **ونحوه** كعاشورا اي كما يحذف الف المقصور الخامسة
الزايدة يحذف الالف الخامسة هي والهمزة بعدها من الممدود نحو قاصعا
ولا يقاس على ذلك اي على حذف الف المقصور الزايدة خامسة فصاعدا
ولا على حذف الالف والهمزة من قاصعا ونحوه لقلة ما ورد من ذلك
خلافا للكوفيين فانهم يقيسون عليه قال في الشرح والمصنفون من غيرهم
يقبلونه ولا يقيسون عليه لشذوذه ومن في قوله من غيرهم لبيان الجنس لا التبعيض
ويحذف تاء التانيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مونث عار
منها لو صحح قال في الشرح فيصح نحو مسلمة وعرقوة وقراة ويقال في فتاة
فتيات وفي قناة قنوات وفي سما سماوات وسماآت وفي بافلا بافلات
قلت التمثيل هنا بسماء سهو لانه ليس مما نحن فيه قال ابن قاسم ولو كان
قبل التاء همزة مبدلة نحو سقاءة وباقلاءة قلت سقاوات وباقلاوات

وان شيت اقررت الهمزة كما تفعل في التثنية فان قلت الف باقلا للتا
نيث فكيف لحقتها تا التانيث قلت قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم
صحة هذا المثال قال ولا اعرف سقاة وهو قصور واضح ففي الصحاح و
الباقلا ممد وداذا شددت اللام فقصرت وان خففت مددت الواحدة
باقلاة على ذلك فهذا نص يدل على ان الالف فيه ليست للتانيث واما
سقاة ففي الصحاح ايضا وامراة سقاة وسقاية **ويقال في المراد به**
من يعقل من ابن واب واخ وهن وذي بنون وشواهده كثيرة **وابون**
كقراة بعض السلف قالوا نعبد الهك واله ابيك بدليل تبيينه بثلاثة
اسما ابراهيم واسماعيل واسحاق وفيه تسمية العم ابا مجازا **واخون** كقوله

• كريم طابت الاعراق منه • واشبه فعله فعل الاخيا •
• كريم لا تغيره الليالى • ولا اللواء عن فعل الابيا •

ففيه شاهدان **وهنون** كقوله ٥

• اريد هنات من هنين وتلتوي • على والي من هنين هنات •

وذووا وشواهده كثيرة والمص اورد هذه الالفاظ تنبيها على انها
مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها لكن ذكر لذي لا موقع
له هنا لانه مما وافق فيه الجمع التثنية فتقول ذو ومال كما تقول
ذو مال واما ابن فمخالفته ظاهرة وذلك انك تقول في تثنيته ابنان
وتقول في جمعه بنون لا ابنون كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفا فيهما
في الاصل مفتوحة فقالوا بنون واما ابون واخون وهنون فمخالفتها
في الجمع للتثنية ظاهرة اذ يقال في تثنيتها ابوان واخوان وهنوان
فقياسه في الجمع ان يقال ابوون واخوون وهنوون برد لاماتها
لكن التصريف اقتضى حذف الواو وكذا قالوا فلت يخوابون يحتمل وجهين
احدهما ان يكون الاصل ابوون ثم اتبعوا كما اتبعوا في المفرد المضاف ثم
استثقلوا فحذفوا الحركة وهي ضمة لام الكلمة ثم حذفوا اللام للساكنين
والثاني انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم
اضافته وهذا اسهل وهو الذي يمشي عليه ظاهر كلام المصنف لانه يتكلم
على ما اختلف فيه حكما التثنية والتصحيح وعلى التقدير الاول لا تخالف بينهما

١

باعتبار التقدير وان حصل اختلاف عارض وكذا القول في اخواته
ولا يمكن ان يقال على الوجه الاول انهم لم يتبعوا ثم لما ردوا اللام
قلبوها الفا ثم حذفوها للساكنين لان هذا يقتضي ان تبقى العين
مفتوحة كما في المصطفين واحترز المص بقوله من يعقل عن ما اذا اريد
به ما لا يعقل فانه لا يقال فيه جمع ابون وما ذكر معه انما يجمع جمع
بالالف والتاء **وفي بنت وابنة واخت وهنة وذات بنات**
في جمع كل من بنت وابنة ويقال في تثنية بنت بنتان وفي تثنية
ابنة ابنتان فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة **واخوات** برد
المحذوف بخلاف التثنية فانه يقال فيها اختان **وهنات** بغير
رد اللام كما في التثنية وانما ذكرها لانه لو افرد هنوات بالذكر
لالبس **وهنوات** برد المحذوف خلافا للتثنية **وذوات** بغير
رد وجوبا وفي التثنية الوجهان قالوا ذاتا وذواتا **وامهات** بزيادة
الها مخالفا للتثنية **في الام من الناس اكثر من امات** بالموافقة للتثنية
وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعرا فقال ٥

• اذا الامهات قبحن الوجوه • فرجت الظلام بامهاتكا •

وغيرها بالعكس اي وغير الام من الناس بالعكس فامات فيه اكثر
من امهات وربما قالوا في ام امهة قال امهتي خندف والياس ابي
وعن الفرا من قال ام قال امات ومن قال امهة قال امهات وعلى هذا فلا مخالفة
بين جمعه وتثنيته **والمونث** بها في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في المونث
والتقدير في الاسم الذي انث حالة كونه ملتبسا بها **او مجردا** منها ومجردا عطف
على الحال المتقدمة والظاهر ان المص لم يحترز بقوله المونث عن المذكر بل ذكره ليجري
عليه قوله بها او مجردا فهو بيان لصورة المسئلة بما تعلق من التقسيم على ما ذكرنا
وليس في الكلام المص تعيين ان هذا الحكم خاص بالجمع بالالف والتاء ولكن ذلك يعلم
وان لم ينص عليه لان المونث انما يستحق ذلك الجمع من جمعي التصحيح **ثلاثيا صحيح**
العين ساكنه مضاف ومضاف اليه اي ساكن العين ولا ينبغي ان تقرا ساكنة
بالتانيث حالا من العين لان ما بعده غير مضعف فلو قال ساكنة بالتانيث لقال
غير مضعفة بالتانيث ايضا وليوافق قوله صحيح العين **غير مضعف ولا صفة**

وذلك مثل جفنه وغرفه وسدره وكل من هذه الامثلة الثلاثة المختلفة
حركة الفاء يصدق عليه انه مونث بالهاء ثلاثي صحيح العين ساكنة
غير مضعف ولا صفة ومثل دعد وهند وجمل وكل من هذه الثلاثة
ايضا مجرد ثلاثي الى اخر ما تقدم واحترز بقوله ثلاثيا من نحو قوله
جيال علم للضبع وبقوله صحيح العين من نحو دولة وبقوله ساكنة
من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وثمرة وبقوله غير مضعف من نحو حبة
وجنة وبقوله ولا صفة من نحو ضخمة وحلفة وحلوة **تتبع فاؤه عينه**
في الحركة مطلقا اي سواء كانت فتحة او ضمة او كسرة فنقول جفنات
بفتح الجيم والفاء وغرفات بضم الغين والراء وسدرات بكسر السين والدال
المهملتين وكذا نقول وعدات بفتحهما وجملات بضمهما وهندات بكسرهما
وينبغي ان يضبط نتبع بضم اوله على البناء للمفعول لمناسبة وتفتح وتسكن
وهي مطلوبة **وتفتح وتسكن** من الاسكان لا من التسكين لتناسب الالفاظ
بعد الضمة والكسرة كان ينبغي ان يقول في تميم كما قال ابن الحاجب وغيره
فتقول في غرفات وجملات وسدرات وهندات بالفتح والاسكان
فليس في المفتوح الفاء الا وجه واحد وهو فتح العين وفي المضموم منها
ثلاثة اوجه وفي المكسور منها ثلاثة اوجه فان **قلت** لم حكموا بان
الفتح في نحو جفنات للاتباع ليس الا مع احتمالها لان تكون كالفتح
في خطوات وسدرات وليست للاتباع قطعا قلت لان الفتح
في خطوات وسدرات لثقل الاتباع وهو منتف في جفنات فالفتح
فيه اتباع لا غير كما ذكروا ولهذا تخفف خطوات وكسرات بالاسكان
ولا يجوز ذلك في جفنات لانه خفيف فان **قلت** لم التزم في مثله الفتح
مع خفة السكون الذي في مفرده **قلت** لاجل الفرق بين الصفة
والاسم وكانت الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف
ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وقد علمت انه
فهم من اشتراط المص فيما تقدم صحة العين بجميع ما يذكره بعده انه لا يجوز
في دوله وسورة ولا في ديمة وزينة اذا جمعا اتباع ولا فتح وانما يبقيان
على الاسكان الذي كان في الافراد وفي شافية ابن الحاجب انه يجوز في ذلك

السكون والفتح وان الممتنع الاتباع فقط **وتمتنع الضمة قبل الياء**
مثل زبية وكلية فلا يقال زبيات ولا كليات بالضم بل بالسكون او الفتح
قيل ولم يسمع الفتح **وتمتنع ايضا الكسرة قبل الواو** نحو رشوه فلا يقال
رشوات بالاتباع بل بالسكون او الفتح ولم يذكر ش هنا الفتح **باتفاق**
راجع الى المسالتين جميعا **وتمتنع ايضا الكسرة قبل الياء بخلف** نحو
لحية فمن البصريين من اجاز لحيات بالاتباع ومنهم من منعه لما فيه من الثقل
الناشي عن توالي كسرتين وياء وايد ابن عصفور الاول بانهم لم يحفلوا باجتماع
ضمتين وواو في خطوات عند الاتباع فلذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين
وياء في لحيات قلت وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين
الا في ابل والفاظ قليلة على تردد في ثبوتها ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع
نحو عنق **ومطلق عند الفرا** سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على
منعه او من باب قربة وهو المختلف فيه او من باب هند وهو الجائز عند
غيره فاز فعلات بكسر الفاء والعين تتميم فعلا وهو مما اهمل الا فيما ندر كابل
لكن منع الفرا لذلك ليس مطلقا بما سمع وما لم يسمع وانما هو **فيما لم يسمع**
واما ما سمع فيقبله ولا يقيس عليه **وشذ جروات** بكسر الجيم والراء
وجد شذوذه ما فيه من الكسرة قبل الواو وهو ممنوع بالاتفاق **والتزم**
فعلات بفتح العين **في جمع لجبه** بسكون الجيم وهي صفة يقال
شاة لجبة اذا قل لبنها **وغلب في ربعه** بسكون الباء وهو صفة
بمعنى معتدل القامة **لقول بعضهم لجبه وربعه** بفتح الجيم والباء
وهذه العلة في لجبة ماخوذة من كلام ش قال انما قالوا لجبات بالتحريك
لان منهم من يقول لجبة بالتحريك في حالة الافراد فاجمعوا في الجمع على هذه
اللغة وقيل لما لزمت التاء في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها
يقال شاة لجبة اذا قل لبنها كما مر صارت كالاسماء في لزوم التاء
في لجبة نحو جفنة وقصعة واما ربعه فقد سمع فيها فتح الباء حكاه ابن
سيده وقال ابن الحاجب لجبه وربعه وضعا اسمين ثم وصف بهما وعلى
ذلك الاصل فبقيا على الفتح **ولا يقاس على ما ندر من كهلات** بفتح الهاء
بل يقتصر على ما سمع وذلك لما قصده من الفرق بين الصفة والاسم على

ويلزمه

فقد ذكر الابدي انه سمع

ما تقدم انما خلافا لقطرب فانه اجاز القياس عليه وفي المخصص لابن سيده
الانثى كهله والجمع كهلات وهو القياس لانه صفة وقد حكى فيه عن ابن حاتم
تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب انتهى بنصه و
يسوغ في لجبة القياس وهو اسكان عينها في الجمع وفاقا لابي العباس
المبرد ولا يقال فعلات باسكان العين اختيارا اي وقت اختيار وسعة
لا في وقت ضرورة فيما استحق فعلات بفتح العين الا لاعتلال اللام
نحو ظبية فيجوز في الاختيار ظبيات بفتح الباء حكاه ابن جني او شبه الصفة
مثل اهلات بسكون الهاء والاولى ان يجعل جمعا لاهله بمعنى اهل فقد حكاه
الفرا ولا يجعل جمع اهل فاذا قلت امراة كلبة ففيه الفتح اعتبارا بالاصل
والاسكان اعتبارا بالعارض وفهم من قوله اختيارا انه يقال في الضرورة فعلات
بالاسكان فيما استحق فعلات بالفتح كقوله ٥
٥ وحملت زفرات الضحى فاطقتها ٥ وما لي بزفرات العشي يدان ٥
ونقل هذيل عين جورات وبيضات ونحوها مما عينه حرف لين
لا حرف مد ولين كسورة وديمة وبالاسكان عند الجميع كما يقتضيه كلام المص
وقد عرفت ما قدمناه فيه من كلام ابن الحاجب ومما هو اسم لا صفة فلا
يجوز في نحو عيلة بفتح الغين المعجمة وهي المراة السمينة نص عليه الجوهري
ولا في نحو جونة للبيضا او السود اذ اجمعنا ان تفتح عينهما عند هذيل
ويجوز عندهم الفتح نحو جونة اسما للخابية المطلية بالقار او اسما للعين
الشمس واتفق على عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير بكسر العين و
سكون الياء وهي مونثة والابل التي تحمل عليها الاحمال وقيل قافلة الحمير
ثم كثر حتى قيل لكل قافلة وفي المصباح العرب كلهم يقولون عيرات
جمع عير بالفتح انتهى وانما هو عيرات جمع عير بكسر العين من اولهما
وما في المصباح هو قول المبرد والزجاج الا ان الزجاج قال العير هو الذي
في الكتف او في القدم وهو العظم الناتي الشاخص في وسطهما فاعلم قال
المص شذوذا وهو منصوب على الحال من عيرات اي اتفق عليه في حال
كونه ذا شذوذ او لك ان تعربه على غير ذلك والشذوذ فيه من وجهين
احدهما جمعه بالالف والتاء والثاني فتح العين والقياس تسكينها لانه مكسور الفا

نحو جمع

بي

كدية

كديمة فلم يكن في فتح يائه ما في بيضات من الاتباع وقد سبق ان ابن الحاجب
حكى في شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ لشي منهما بل قال
بان ذلك ان حكم غير حكم ما تقدم فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات
بالسكون ولا شذوذ في واحد منهما من جهة اقرار العين وفتحها فصل
عقده المص لاشيا تتعلق بالمثنى قصدا وان ذكر بعض فيه فبطريق الاستطراد
يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير قال ابن قاسم
محذوف اللام قسمان قسم يرد في الاضافة فيرد في التثنية وهو المنقوص
فتقول في التثنية قاضيان كما تقول في الاضافة قاضيك قلت ليس هذا
من موضوع المسئلة في شي لان الاتمام انما هو مفروض فيما حذفت لامه
والقاضي ليس من المحذوف اللام في الافراد اصلا فذكره في هذا المحل سهو
ثم قال واب واخ وحم في اكثر اللغات وهن في لغة فتقول في التثنية ابوان
واخوان وحموان وهنوان كما تقول في الاضافة ابوك واخوك وحموك وهنوك
وقسم لا يرد في الاضافة فلا يرد في التثنية نحو سنة وحر فيقال سنتان
وحران كما تقول سنتك وحرها وربما قيل ابان قال الفرزدق ٥
واصرفا الكاس عن الجاهل يحيى بن حصين ٥ لا يذوق اليوم كاسا او يعدى بالاثنين
واذان لم يذكره والد شاهدا قال ابن قاسم والظاهر ان قولهم ابان
واخان على لغة من التزم النقص في الافراد والاضافة قال الغرامي قال
هذا ابك قال هذا ابان وبديان فاتم في التثنية ما لم يتم في الاضافة
فانك تقول فيهما يدك بدون رد ولعل هذا جاء على لغة القصر
فلا اشكال ودميان قال الشاعر ٥
٥ فلو انا على حجر ذبحنا ٥ جرى الدميان بالخبر اليقين ٥
ودموان حكاه الجوهري في الصحاح عن بعض العرب ولعله على لغة
من يقصر المفرد وفمان وفموان قال الفرزدق ٥
٥ هما نفثا في في من فمويهما ٥ على النابح العاوي اشد رجام ٥
وقد مر وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ وهو لا قياس لقولهم في المذكر
ذوا مال لا ذوما قال ٥ يا دار سلمى بين ذاتي العوج ٥
وذواتا على الاصل وهذا الاكثر قال الله تعالى ذواتي افنان وثني

واخان

وبثنى اسم الجمع نحو قوله تعالى قد كان لكم آية فى فئتين وقوله تعالى يوم التقى
الجمعان وقوله عليه الصلاة والسلام مثل المنافق كمثل الشاة العايرة بين الغنمين
وقول الفرزدق • وكل رفيقى كل رحل وان هما • تعاطى القنا يوما هما اخوان •
ووقع لابن هشام فى مغنيه فى هذا البيت غلط اوجبه ارتكابه لتعسف لاحاجة
اليه وقد بينا ذلك فى الحاشية التى كتبناها عليه والجمع المكسر لا الصحيح
ليلزم اجتماع اعرابين بغير دهته منتهاه نحو قولهم جمالان ورماحان
واحترز بهذا القيد من ان يكون على صيغة منتهى الجموع فتمتنع تثنيته ومن
هنا تبين لك وهم وقع للجاربردي فى شرح تصريف ابن الحاجب فانه قال انما
امتنع نحو يتامى ونصارى لانهما يرجع الفهما يا مفتوحة وذلك فى التثنية فان
المكسر يجوز فيه ان يثنى على معنى جماعتين قال بين رماحى نهشل ومالك •
فعلى هذا يقال يتاميان ونصاريان انتهى وهذا وهم كما اشرنا اليه وانما
يثنى ذلك لو سمى به واما مع بقاء الجمع فلا كما عرفت وظاهر كلام المص ان تثنية
ماذكر من اسم الجمع ومن الجمع بغير دته منتهاه قياس ونص غيره على ان ذلك
مقصور على السماع وجايز للضرورة ويختار فى الامرين اللذين هما جزآن
او جزئين المضافين لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين او معنى لم يمثله
ابن قاسم وفى شرح الكافية الشافية للمص ما معناه يختار فى الجزئين
المضافين الى كليهما ثم قال والجزآن المميزان لكليهما كالجزئين المضافين لكليهما
ومثل ذلك بقوله هما ضخما الرؤس وجاء المطلقات النساء ومراده بالتمييز
التفسير اللغوي لا التمييز الصناعي بدليل المثال الاول فهذا مما يصلح ان
يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ الى متضمنهما كما تقدم من
نحو قطعت رؤس الكبشين وخرج به دار زيد بكر وثوبا عمر بكر لان
الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف وخرج بتثنية المتضمن نحو المرء
باصغريه لفظ الافراد على لفظ التثنية فراس الكبشين بافراد الراس
مختار على راسى الكبشين بصيغة المثنى ولفظ الجمع نحو رؤس الكبشين
على لفظ الافراد نحو راس الكبشين فعلم انها على هذا النمط عند المص
الجمع ثم الافراد ثم التثنية ووجه ترجيح الجمع ان المضاف والمضاف
اليه كشئ واحد فكرهوا هنا الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع لانه

قد

مختار م:

قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى قلت البصريون لا يقيسون
لا يقيسون الافراد والكوفيون يقيسونه ويفضلون عليه التثنية
والمص خالف الفريقين فرجح الافراد قال ابن هشام ويجب التثنية
فى نحو وكلا انفيهما رأيى لان كلا لا تضاف الى الواحد ولا الى الجمع قلت
المنصوص ان كلا وكلتا يضافان ابدا الى كلمة دالة على اثنين اما بالحقيقة
والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك
نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله
• ان للخير وللشر مدى • وكلا ذلك وجه وقبل •
فان ذلك حقيقة فى الواحد واشير بها الى المثنى معنى هذا نصه
فى مغنى اللبيب واذا كان كذلك فلم لا يجوز اضافة كلا الى الجمع المراد
به اثنان مجازا هذا مما لا يظهر لمنعه وجه فان فرق متضمناهما
اختير الافراد نحو على لسان داود وعيسى ابن مريم وفى الحديث ما شرح
الله صدر ابى بكر وعمر فى كافية المص انه يلزم فى هذه المسئلة الافراد
وربما جمع المنفصلان وهما ما ليسا جزئين ولا كجزئين كالدرهمين مثلا
لكنهما يجتمعان ان امن اللبس كما ورد فى الحديث ما اخرجكما من بيوتكما
واذا اويتما الى مضاجعكما وهذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما
على ازواجهما الهما اجران فى حديث على وحمزة فضرباه باسيافهما اما اذا
خيف اللبس امتنع نحو قبضت درهميكما ذكر المص فى شرح الكافية الجمع
ولم يذكر الافراد فاقتضى ظاهر الكتابين التسهيل والكافية امتناع
الافراد وان امن اللبس ويقاس عليه وفاقا للفراء لامن اللبس وروده
فى الكلام الفصيح ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه او لفظه جايز فالاول
كقوله • قلوبكما يغشاهما الامن عادة • اذا كانت الابطال يغشاهم الذعر •
فقال يغشاهما رعاية للمعنى والثانى كقوله
• خليلى لا تهلك نفوسكما اسى • فان لها فيما على دهيت أسى •
فقال لها وذهبت رعاية للفظ ولو اعتبر المعنى لقال لهما ودهيتا
واسى الاول مفتوح الهمزة معناه الحزن وأسى الثانى مضموم الهمزة
جمع اسوة وفى الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسئلة بل كل شئ

والجمع

له لفظ ومعنى مختلفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه **ويعاقب الافراد التثنية** اي يقع الافراد في موضع التثنية فالتثنية هنا هي الاصل ويأتي الافراد في موضعها **في كل اثنين لا يغني** اي لا يستغني وهو بفتح اليا مضارع غني اي استغنى **احدهما عن الاخر** وذلك كالعينين والاذنين والحاجبين والجفنين والنعلين وسوا كانا جزئين او غير جزئين اضيفا او لم يضافا ومن الافراد قول عمرو بن الرقاع ٥

٭ وكانما وسط النسا اعارها ٭ عينيه احور من جاذر جاسم ٭
٭ وسنان اقصده النعاس فرنقت ٭ في عينه سنة وليس بنائم ٭

قال الاصمعي وهذا احسن ما قيل في فتور الجفون **وربما تعاقبا** اي الافراد والتثنية بوقوع كل منهما في الموضع الذي يقع فيه الاخر بالاصالة **مطلقا** اي وان لم يكونا مما تقدم كما يظهر من كلام المص فانه قال في الشرح والمراد بتعاقب الافراد والتثنية وقوع كل منهما موقع الاخر وان لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين والرجلين ولا من باب قلوبكما انتهى وفي يقال هذا يقتضي ان مطلقا مدخل للمسئلة السابقة فلم ذكرها اولا وكيف قال هنا وربما افاد التقليل وقال اولا ويعاقب فلم يشر الى تقليل وكيف يصح دعوى التعاقب في النوع الاول وليس فيه ان التثنية تقوم مقام الواحد والجواب انه تبين ان مراده بقوله مطلقا ما يراد بقولك وان لم يكن مما تقدم والذي تقدم نوعان باب قلبكما ناب فيه الواحد عن التثنية وكذا باب عينيك في اقر الله عينيك وليس المراد مطلقا معنى قولك فيما تقدم وغيره فظهر وجه ما صنعه المص فتدبره ومثل المص لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى فقولا انا رسول ربك وقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد وقول حسان رضي الله تعالى عنه ٥

٭ ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا ٭

فهذا من وقوع المفرد موقع المثنى ومن عكسه قول الشاعر ٥

٭ اذا ما الغلام الاحمق الام سافني باطراف انفيه استمر فاسرعا ٭

ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتاويل والابواب لا تثبت بالمحتملات **وقد يقع افعلا ونحوه** اي تفعلان **موقع افعل ونحوه** اي تفعل والمعنى

انه

انه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الامر ونحوه وهو المضارع فيقع افعلا موقع افعل ويقع تفعلان موقع تفعل وقد حمل على الاول قول الحجاج ٭ يا حرسي اضربا عنقه ٭ وقول امرئ القيس ٥

٭ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ وحمل على الثاني قول الشاعر

٭ فان تزجراني يا ابن عفان ازدجر ٭ وان تدعاني احم عرضا ممنعا ٭

فان تزجراني واقع موقع تزجرني وتدعاني واقع موقع تدعني ومشى المص في ذلك على ما ذهب اليه ابن جني والمازني والبغداديون وقد تؤول هذه الشواهد **وقد يعبر بتسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده** اي واحد الجمع نحو شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد ونحو قوله تمد للمشي اوصالا واصلابا وانما هو صلب واحد وقول العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم بل نطفة تركب السفين وقد الجم نسرا واهله الغرق قال ابن الشجري السفين جمع في موضع الواحد كقولهم بعير ذو عثانين وشابت مفارقه كانه سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع قال ويجوز ان يكون اراد السفينة وحذف الهاء للضرورة كقول ابي طالب ٥

٭ وحيث ينيخ الاشعرون ركابهم ٭ بمفضى السيول من اساف ونائل ٭

اي ونائلة واساف صنمان او يقع الجمع موقع مثناه اي مثنى واحد الجمع نحو قولهم عظيم المناكب والحواجب والوجنات وانما للانسان منكبان وحاجبان ووجنتان وعليه قوله ٥ ٭ ٥

٭ فالعين بعدهم كان حداقها ٭ سملت بشوك فهي عور تدمع ٭

قال الاصمعي اراد الحدقة وما حولها كقولهم عظيم المناكب والمشافر وعور جمع عورا وعقد ابن خالويه لذلك في كتاب ليس بابا فقال يقولون رايت ترائبها وانما لها تربة واحدة وكان ينبغي للمص ان يقول فيقع الجمع او التثنية موقع واحده والجمع موقع مثناه فقد قالوا في قوله ٥

٭ لبث مذلل هزبر عند حسته ٭ بالرقمتين له اجر واعراس ٭

ثنى الواحد وكذا قالوا في قول الفرزدق ٥

٭ عشية سال المربدان كلاهما ٭ سحابة موت بالسيوف الصوارم ٭

ولا يقاس على شي من ذلك **فصل** فيما يجمع بالالف والتاء

قياسا وما يجمع سماعا **يجمع بالالف والتا** جمعا **قياسا** او مقيسا او ذا اقياس
ذو تاء التانيث المبدلة في الوقف ها كحمزة والسالمة كبنت واخت وكذا كيت
وذيت لو سُمّي بهما القيل في جمعهما كيات وذيات مذكرا كان المسمى بهما او مونثا
نص على ذلك س **مطلقا** يشمل العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تانيث
او مبالغة نحو فاطمات وطلحات وسبيلات ونسابات قال ابن قاسم واستثنى
على اطلاق المص اسما فيها تا التانيث ولا يجمع بالالف والتاء وهي شفة وشاة وامة
وامراة وفلة في النداء قلت اما شفة وامة فلا يرد ان فقد قال ابن سيده
في المخصص ان ابا علي صرح بان شفة اذا جمع جمعا مسلما يرد اليه ما ذهب في الواحد
كما فعل ذلك في التكسير فيقال شفهات لا شفات وفي الصحاح ان الناقص من شفة
الها لقولهم شفيهة وشفاه ثم قال ما نصه وزعم قوم ان الناقص من شفة
واو لانه يقال في الجمع شفوات وحكى في المحكم لجمع امة امثلة منها اموات
وعلم المونث مطلقا سواء كانت العلامة فيه ظاهرة كعزة وسلمى وخنسا
او مقدرة كهند ويستثنى من ذلك ما جعل علما من شاة وامراة ومراة وفلة
وباب قطام في لغة اهل الحجاز وقال ابن ابي الربيع يشترط العقل فلو سميت
ناقة بعناق وبعتوب لم تجمعه بالالف والتاء **وصفة المذكر** لا المونث
فخرج نحو حايض وطالق وصبور لامراة وجريح كذلك **الذي لا يعقل**
لا الذي يعقل فخرج نحو عالم وفقيه وكاتب فانها صفة مذكر ولكنه
يعقل فظهر من هذا وجه قوله تعالى فعدة من ايام اخر مع ان الايام
جمع يوم وهو مذكر واخر جمع أخرى وقد تعرض اليه ابن الحاجب في اماليه
القرآنية فقال وانما جمع ههنا على فُعَل وهو في المعنى جمع اخر لانه للايام
وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه آخر باعتبار اصل آخر وهو ان كل
صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فانت فيها بالخيار ان شئت عاملتها
معاملة جمع المونث وان شئت عاملتها معاملة المفرد فتقول هذه الكتب
الافاضل والفضليات والفُضَل والفُضلى فالافاضل على لفظه في التذكير
والفضليات والفُضَل اجرآه مجرى جمع المونث لكونه لا يعقل والفُضلى
اجرآه مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك
جاء اخر نعتا للايام اجرآه مجرى جمع المونث ولولا ذلك لم يستقم

ولذلك

ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اواخر او اخرون
لانه ممن يعقل انتهى قلت ولقد بلغني بعد دخولي الى الهند
ان قوما استشكلوا قول ابن الحاجب في شافية التصريف علم باصول
يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب من حيث ان الاحوال
جمع والتي للواحدة من المونث فلم يتطابق الموصوف والصفة ومن
فهم القاعدة التي نقلناها لم يكن مثل هذا عنده مشكلا وبالله التوفيق
او مصغره اي مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو فليسات ودريهمات
ودنينيرات فخرج بذلك مصغر المونث نحو اريب وحنيم تصغير
ارنب وخنصر وهو مونثان **واسم الجنس** لا العلم فخرج نحو يحيى وموسى
وزكريا **المونث بالالف** المقصورة او الممدودة اسما كان كبهمى وصحرا
او صفة كحبلى وحلة سيرا وقوله بالالف اخرج المونث بالتاء فقد تقدم
لانه يجوز مطلقا والمونث بغير علامة فانه لا يجوز مطلقا كقدر وعين
وسن **ان لم يكن فعلى فعلان** كسكرى مونث سكران فلا يقال سكريات
او فعلى افعل كحمرا مونث احمر فلا يقال حمراوات واقتضى كلام المص
ان فعلا اذا لم يكن لها افعل من حيث الوضع كامراة عجزاء اي كبيرة
العجز او من حيث الخلقة كامراة عذرا لم يمتنع جمعها بالالف والتاء
وعلل بان المنع في حمرا تابع لمنع التصحيح في احمر وهو منتف هنا قال
وقد سمع جمع حمها في الناقة التي اتسع ضرعها وكذا سمع جمع دكا
وهي الاكمة المنبسطة وكلاهما نظير عجزا ومنع ذلك بعضهم كما امتنع
تصحيح نحو اكر واد ر **غير منقولين الى الاسمية حقيقة** نحو سكرى
وحمرا علمين لمونث فتقول فيهما ح سكريات وحمراوات **او حكما**
نحو بطحا فانه في الاصل صفة مقابلة لابطح الا انها غلب استعمالها
بدون موصوف فاشبهت الاسما فجمعت جمعها فقيل بطحاوات قالوا
ولم يسمع ذلك في فعلى فعلاوات **وما سوى ذلك** الذي تقدم من الانواع
الخمسة **مقصور على السماع** كسموات وارضات وسجلات وحمامات
ومن ثم ظرف ما يحكى هلا ان شخصا ممن يدعي الفضل زعم ان حماما يجمع
على حمامات قياسا فنوزع بان حماما مذكر ليس فيه من جهة القياس

ما يقتضي جمعه لذلك فقال سبحان الله كان كل حمام لا يكون الا للرجال وانما
اردت حمام النسا فسبحان واهب العقل ٥ ٥

باب المعرفة والنكرة

ولم يتعرض المص لتعريفهما لما سنذكره عند بعد هذا ان شا الله تعالى **فالمعرفة**
مضمر نحو انا وانت وهو **وعلم** شخصي نحو زيد وجنسي نحو اسامة لكن المص
يرى ان علم الجنس معرفة لفظا لا معنى **ومشار به** نحو ذا وذي وتلك
ومنادى واغفله اكثرهم والمراد به نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو
يا زيد فانه معرفة بغير الندا على الصحيح المختار عند المص وازداد بالندا
وضوحا **وموصول** نحو الذي والتي وتعريفه بالعهد الذي في صلته كما ستعرفه
والاخفش يرى ان تعريف الذي بال وتعريف من وما بانه في معنى ما فيه ال
واي بالاضافة فعلى هذا المذهب لا يعد الموصول قسيما لذي الاداة ولا
للمضاف **ومضاف** نحو غلامك وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي في الدار
وغلام الرجل **وذو اداة** نحو الفرس وام حمار **واعرفها** عند المص **ضمير المتكلم**
نحو انا لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته
لغيره وبتميز صوته **ثم ضمير المخاطب** نحو انت لانه لا يدل على المراد بنفسه
وبمواجهة مدلوله **ثم العلم** لانه يدل على المراد حاضرا وغايبا على سبيل الاختصاص
وحقه ان يقول الشخصي وفي بعض النسخ ثم العلم الخاص **ثم ضمير الغايب السالم**
عن الابهام نحو زيد رايته بخلاف نحو جاني زيد وعمرو فاكرمته فانه
تطرق اليه احتمال عوده الى الاول والى الثاني فنقص اختصاصه لذلك
قلت وفيه نظر لانه اما ان يكون ثم دليل يدل على عوده الى الاول او لا
فان وجد الدليل فلا ابهام والا فهو للاقرب حتما فلا ابهام **وقال** بعض
النحاة ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على خاص بعينه قال ابن قاسم والصحيح
انه معرفة لانه يخصصه من حيث هو مذكور **قلت** انما يتم هذا
اذا كان المنكر المعود اليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاني رجل واخيه
فينبغي ان يكون نكرة **ثم المشار به والمنادى** كلاهما في مرتبة واحدة
لان تعريف كل منهما بالقصد وفي بعض النسخ بعد قوله والمنادى ما نصه
وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منويا خلافا لبعضهم **ثم الموصول**

وذو

وذو الاداة كلاهما ايضا في مرتبة واحدة عنده لان تعريف كل منهما
بالعهد فحقه ان يقول وذو الاداة العهدية وفي بعض النسخ ثم ذو الاداة
فجعله بعد الموصول هذا هو التفصيل الذي ذهب اليه المص في
ترتيب المعارف ومذهب الايمة الاقدمين ان اعرفها الضمير وقال
الصيمري العلم ونسب الحسن والكوفيين وقال ابن السراج اسم الاشارة وقيل
ذو الاداة ولم يقل احد المضاف لان تعريفه انما يكون بواحد من هذه
الاشيا حين يضاف اليه فاستحال ان يقال بذلك فيه اذ لا يكون المضاف
اعرف من الشي الذي تعرف به **والمضاف بحسب ما يضاف اليه** فعلى
هذا يكون المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير وهو شي ذهب اليه بعض النحاة
ومذهب الاندلسيين ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر
فانه في رتبة العلم وهو مذهب س وذهب المبرد الى ان المضاف دون ما اضيف
اليه مطلقا ورد بنحو قوله تعالى وعدناكم جانب الطور الايمن والنعت لا يكون
اخص **وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا** نحو سلام على من انزلت
عليه سورة البقرة سلام على من سجدت له الملايكة فان الموصول فيهما بمنزلة
الاسم العلم وقال النحويون انما قالت العرب وامن حفر بير زمزماه لانه مثل
واعبد المطلباه **وفايقا** ان اراد فايقا لما قبله فالمساوي ايضا فايق لما قبله
اذا كان بينهما مرتبة او اكثر فينبغي ان يريد وفايقا المراتب كلها فلا يمثل له
الا بما فاق الضمير فعلى هذا تحسن المقاسمة ويكون المساوي فوعين ما ساوي ما قبله
بلا تخلل مرتبة بينهما وما تخلله ذلك اذ المعنى مساويا للمافوقه والعبارة صادقة
على النوعين والذي لفوق المراتب نوع واحد وذلك مثل انا ابو يوسف فالعلم
هنا اعرف من ضمير المتكلم وكذا قول من طرق بابا فقيل له من انت فقال فلان
فهو اعرف من ان يقول انا وتقول لرجلين اياك دون ثالث لكما محبة
بل لك فانما الابعد فان من اردت حتى تفترق بلفظ مواجهة او نحو ذلك
ولو قلت الذي جاء منكما اولا او الكبير منكما لعلم من اردت فالمعرف بالاداة
والموصول هنا فاقا ضمير المخاطب **والنكرة ما سوى المعرفة** سلك في
تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر اقسام المعرفة ثم جعل النكرة
ما عداها وذلك انه راى تميزها بالتعريف عسرا فقال في الشرح ما حاله

من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان
منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو عام اول واول من امس وعكسه
كاسامه وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب
يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال وكذا ذو الالف واللام
الجنسية فيه الوجهان ولذلك ينعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة اخرى
فاحسن ما يتبين فيه ان تذكر اقسام المعرفة ثم تقول وما سوى ذلك نكرة
انتهى وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق وقد قرر بعض الفضلا في
هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز اقسام المعرفة
بعضها عن بعض فقال التعريف يقصد به معين كانه اشير اليه بذلك الاعتبار
واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ
فيها تعينه وان كان معينا في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته
فرق جلي ومهد في تصوير ذلك مقدمة هي ان فهم المعاني من الالفاظ
بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني مقصودة ممتازا بعضها
عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما ان يكون بذلك الاعتبار
اي كون المعنى معينا عند السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه اولا فالاول
يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى تعين المعنى وحضوره ان كانت
بجوهر اللفظ يسمى علما اما جنسيا ان كان المعهود الحاضر جنسا وماهية
كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كابانين وان لم يكن
بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك مثل الاشارة في اسما
الاشارة وقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضماير وكالنسبة المعلومة
من جملة وغير جملة في الموصولات والمضاف الى المعارف وحرفي اللام والندا
في المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه
جعل اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص
وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية
اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال س اذا
قلت اسامه واسد فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت
وان الفرق بين اسامه واسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب

عند السامع من حيث هو معين صح

الاشارة

الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة فيه بالالة دون جوهر
اللفظ انتهى وقال ابن الحاجب في الكافية المعرفة ما وضع لشي بعينه
وذكر اقسامها ثم قال والنكرة ما وضع لشي لا بعينه قال الرضي
قوله بعينه احترازا عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قد قصد في حال
وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فيه الا الاعلام اذ الضماير
والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين فوضع المستعمل
فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود
الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شي
بعينه لكان اصرح هذا نصه يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعين عند
الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات
والمبهمات وساير المعارف فان لفظة انا مثلا لا تستعمل الا في اشخاص
معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة
موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم
كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده
المعينة دونه وقد اولع كثير من الفضلا بهذا البحث والظاهر ما افاده
بعض الحذاق من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا
يلزم كونها مجازا في شي منها ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ولو صح
ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما
وضعت هي له من المفهومات الكلية لا يصح استعمالها في شي منها اصلا
وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ايمة اللغة
في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى التمسك
في ذلك بامثلة نادرة فتفهم **وليس ذو الاشارة قبل العلم**
خلافا للكوفيين فانهم قدموه على العلم مستدلين بان اسم الاشارة
ملازم للتعريف بخلاف العلم وبانه يقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد
ولا دليل في ذلك لان المعتبر انما هو زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا
لا سيما علم لم يعرض فيه شركة نحو اسرافيل وطالوت هكذا قال المص

والذي نقله الرضي عن الكوفيين غير هذا فانه قال ومذهب الكوفيين ان الاعرف
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد
به الامدلول واحد معين بحيث لايشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفقت
مشاركة فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف الى هنا كلامه ولاذ والاداة
قبل الموصول ولا من وما المستفهم بهما معرفتين خلافا لابن كيسان في
المسئلتين اما المسئلة الاولى فقد استدل عليها بقوله تعالى قل من انزل الكتاب
الذي جاء به موسى اذ الصفة اما مساوية او دون الموصوف ولا قايل بالمساواة
فثبت الثاني واجاب المص بان الذي بدل او مقطوع والكتاب علم
بالغلبة لان المعينين بالخطاب بنو اسرايل وقد غلب عندهم الكتاب
على التوراة فالتحق بالاعلام وهذا تسليم من المص انه لا قايل بالمساواة بين
الموصول وذي الاداة وهو خلاف ما هو منصوص له في هذه النسخة وعليها
اكثر النسخ واما المسئلة الثانية فمستنده فيها تعريف جوابهما نحو من عندك
فتقول زيد وما دعاك الى كذا فتقول لقاؤك والجواب يطابق السؤال
وهو ضعيف جدا لان تطابقهما غير لازم ولا نزاع في انه يصح ان تقول في من
عندك رجل من بني فلان وفي ما دعاك الى كذا امر مهم وايضا هما قايمان
مقام اي انسان واي شي وهما نكرتان فكذا ما قام مقامهما وايضا
فالاصل هو التنكير كذا قال المصنف ٥

باب المضمر

وهو الاسم الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه
او غيبته فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وانما تركه اتكالا على وضوح
المعنى وظهوره قال المص وخرج بالوضع المضاف والمنادى وذو الاداة
وخرج بالتعيين النكرات اذ المراد به جعل المعنى معاينا للسامع
او كالمعاين وخرج بما بعده العلم والمشار به والموصول اذ لا يشعر
بشي من ذلك هذا معنى كلامه قلت وفيه نظر لانا لا نسلم انه مخرج
للمنادى والمضاف وذوي الاداة ضرورة انهن معارف وكل معرفة
موضوعة لشي بعينه وغاية الامر ان تعين المعنى تارة تكون بجوهر اللفظ
وتارة يكون بامر خارج عنه كما مر وذلك لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشي بعينه

فالحق

فالحق ان قوله الاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وقوله الموضوع لتعيين
مسماه يخرج النكرة وقوله مشعرا بتكلمه الى اخره يخرج ما عدا المضمر
من المعارف واحسن من هذا التعريف واخص قول ابن الحاجب ما وضع
لمتكلم او مخاطب او غايب فمنه اي من المضمر واجب الخفا وهو
ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل قال ابو حيان وهذا اصطلاح غريب
لا نعرفه لغير المص وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة نحو اقوم او
النون نحو نقوم وبفعل امر المخاطب المفرد المذكر نحو قم ومضارعه
اي مضارع المخاطب المفرد المذكر نحو تقوم واسم فعل الامر مطلقا
سواء كان لمفرد مذكر او غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند
ويا هندان ويا هندات فان قلت نقص من مواضع وجوب الخفا
اسم الفاعل المضارع نحو اوه واف قلت كذا قال ابو حيان وتبعه
ابن قاسم وغيره والانفصال عنه متات بان ما ذكروه في معنى المضارع ذي
الهمزة فان اوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر فاستغنى عن ذلك واما
اسم فعل الامر وان كان الاستغناء عنه بفعل الامر ممكنا فوجه تخصيصه
بالذكر انه ذكر لاجل قوله مطلقا اذ هذا الاطلاق ليس بات في فعل الامر
ضرورة ان وجوب خفا ضميره منوط بما اذا كان للمفرد المذكر فقط بدليل
قومي وقوما وقوموا وقمن ومنه جايز الخفا وهو ما يخلفه ظاهر او ضمير
منفصل وهو المرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام او يقوم وليقم اذ يجوز
ان يخلفه الظاهر فيقول زيد قام ابوه ويقوم ابوه وليقم ابوه وكذا ساير
انواع هذا القسم والغايبة نحو هند قامت وتقوم ولتقم او معناه بريد
او معنى فعل الغايب والغايبة من اسم فعل نحو زيد هيهات وهند
هيهات او صفة نحو زيد ضارب ومضروب وهند ضاربة ومضروبة
او ظرف نحو زيد عندك او شبهه اي شبه ظرف وهو الجار والمجرور
نحو زيد في الدار وهند في الدار فالضمير مستكن في هذه الامثلة كلها
وهو جايز الخفاء لان الظاهر قد يخلفه كما تقدم وقد انتقد على المص
بان الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا
على ان يكون هو فاعلا بقام وكون الظاهر قد يقع في موقع هذا الضمير

المستكن كما في قولك زيد قام ابوه وكذا الضمير المنفصل كما في قولك زيد ما قام
الا هو لا يوجب اثبات جواز الخفا لهذا الضمير وذلك لان هذا التركيب
زيد قام وليس الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستكنان دايما
ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو تاكيد للضمير
المستكن لا فاعل نص على ذلك بعض النحويين وهو ظاهر كلام المص وغيره وقد
نص س على انه لا يجوز قام بمعنى قمت قال ابن قاسم وقال الجزولي يجوز في الشعر
قام هو وقام انا وهو الصحيح لانه يجوز اقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة
وحكى عن المبرد انه اجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر فقام انا بمعنى
ما قام الا انا لكن قد اجاز س في نحو مررت برجل مكرم هو ان يكون توكيدا
وان يكون فاعلا قلت ويمكن تسليم ما قال المص او حمل ذلك على اصطلاح
اختص به فرد على قوله او معناه انه مخرج لنحو انا جهمات وانت جهمات
وكذلك في البواقي مع ان الاستتار فيهن موجود وهو جايز لا واجب بالتفسير
الذي قرره يقال انا جهمات داري وانا في الدار غلامي وما في الدار الا انا
وعلى ذلك فقس ومنه اي من المضمر بارز متصل والمراد به ما لا يبتدا به
ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل عكسه وهو اي المتصل ان عني
به المعني بمتصل اي المتكلم المعظم نفسه او المتكلم ومعه غيره واحدا كان
او اكثر نا خبر هو اي والمتصل المراد به المتكلم عظيما او مشاركا هو لفظة نا
في الاعراب كله الرفع والنصب والجر نحو اكرمنا زيد او اكرمنا ومر بنا
وان رفع البارز المتصل بماض فتا وهو موهم لان تا لا ترتفع بالفعل
الماضي وهو اذا ارتفع لا يرتفع الا به خاصة نضم للمتكلم نحو قمت لمناسبة
الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم به لان القياس وضع المتكلم اولا ثم
المخاطب ثم الغايب وتفتح للمخاطب نحو قمت فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا
وتكسر للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة
لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المونث
فخص بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وحكى بعضهم ان في لغة ربيعة
لربيعة يجوز وصل فتحة الضمير وكافه بالف نحو قمتا ورايتكا او وصل
كسرتهما بياء وقد اجتمعا في قوله رميتيه فاقصدت فما اخطات الرمية

[illegible]

وتوصل

D-2

وتوصل التا المذكورة حال كونها مضمومة بميم والف للمخاطبين المذكرين
والمخاطبتين المونثين نحو قمتما يا زيدان وقمتما يا هندان وضمت التا
فيهما اجرا للميم مجرى الواو ولتقاربهما في المخرج قيل والضمير هو التا والالف
والميم زايدة للتقوية وميم مضمومة ممدودة للمخاطبين نحو قمتموا يا زيدون
وبنون مشددة للمخاطبات نحو قمتن يا هندات فجي بحرفين في المونث
كما جي بحرفين في المذكر وفي بعض المقدمات ان اصل ضربتن ضربتمن
فادغمت الميم في النون وان النون هنا بازا الواو التي في ضمير الجماعة وهذا
مردود بان احرف ضوى مشفر لا تدغم في مقاربها وبستثنى من قول
المص وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة الخ ارايت بمعنى اخبرني واعلم ان
هذه الكلمة يجوز ان تتصل بها الكاف وان لا تتصل فان لم تتصل وجب
للتا ما يجب لها مع ساير الافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع وافراد
وان اتصلت بها وجب للتاء هنا الفتح والافراد واكتفي عن الحاق علامات
الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله
وكذا يقال للاثنين ارايتكما وللمونثة ارايتك وجمعها ارايتكن هذا
كله اذا اردت معنى اخبر والا فالمطابقة واجبة مع الكاف كما يجب
بدونها فيقال ارايتك جميلة ارايتماكما فاضلين او جميلتين ارايتموكم
فاضلين ارايتنكن جميلات واستدل س على ان الكاف في الاول
حرف خطاب لا مفعول بقولهم ارايتك زيدا ما صنع ومثله ارايتك
هذا الذي كرمت علي واما عكس الفرا ذلك بجعله الكاف فاعلا والتا
حرف خطاب فتضمن لامرين لم يثبتا اذ لم يثبت للتاء المتصلة
بالفعل ان تكون حرف خطاب ولا يثبت للكاف ان يكون فاعلا ثم
مردود بان الكاف يجوز ان لا يوتى بها بخلاف التاء وتسكين ميم الجمع
ان لم يلها ضمير متصل نحو قمتم اعرف من وصلها بواو نحو قمتموا ومن وصلها
قبل همزة القطع واسكانها قبل غيرها كقراءة ورش ومن الاختلاس وهو
ضمها غير موصولة وهو قليل وليس في كلامه بيان هذا القسم وهو الاختلاس
لانه انما تقدم له ذكر الصلة واعتذر المص عن تركه ذلك لشذوذه
ولا ينهض هذا عذرا في مثل كتاب س وكتاب الايضاح والمفصل والمغرب

وكا فيه ابن الحاجب **وان وليها** اي ولي ميم الجمع ضمير متصل نحو ضربتموه
فعاعل ولي ضمير مستكن عايد على قوله قبل ضمير متصل ومفعوله عايد
على ميم الجمع **لم يجز التسكين خلافا ليونس** فانه جوز ان تقول الدرهم اعطيكمه
كما تقول في المظهر قال المص ولا اعرف له سماعا الا ما روى ابن الاثير في غريب
الحديث من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا ولو جاء هكذا لكان
شاذا من وجه اخر وهو تقديم غير الاخص مع الانفصال هكذا في شرح ابن قاسم
قلت اما قوله لم يجز التسكين مقتضاه انه يجوز الصلة والانفصال وجوازها
متفق عليه وقد يمنع تناول مفهومه للانفصال لانه لم يتقدم له ذكر واما قوله
خلافا ليونس فالخلاف في ذلك ليس خاصا بيونس بل نص س على جواز ذلك
وان الواصل بالواو اكثر واعرف **وان رفع بفعل غيره** اي غير ماض وهو الامر
والمضارع **فهو نون مفتوحة للمخاطبات** نحو يا هندات قمن وانتن تقمن
والف لتثنية غير المتكلم فتشمل ذا الخطاب وذا الغيبة وفيه اجمال فانها
ان ارتفعت بالمضارع كان كما ذكر وان ارتفعت بالامر لم يكن الا للمخاطب
وذلك نحو يا زيدان افعلا وهل تفعلان وهما يفعلان **وواو للمخاطبين**
نحو يا زيدون قوموا وانتم تقومون **او الغائبين** نحو الزيدون يقومون
وياء للمخاطبة نحو يا هند قومي وهل تقومين **وللغائب مطلقا** اي
مستترا كان او بارزا **مع الماضي ماله مع المضارع** تقول زيد ضرب
وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا والزيدون ضربوا والهندات
ضربن كما تقول في المضارع يضرب وتضرب ويضربان وتضربان ويضربون
ويضربن ولم يكن بالمص حاجة الى ذلك فان قوله فيما تقدم المرفوع بفعل
الغائب والغائبة يشمل ما رافعه الماضي وما رافعه المضارع وانما ذكره ههنا
حكم الماضي لانه قال قبل وان رفع بفعل غيره اي غير الماضي فلم يبين هناك
الا حكم المرفوع بالمضارع والامر وانما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون
الامر لان الكلام هنا في الغائب والامر لا يكون لغائب والحاصل ان هذه
الضماير الاربعة ان رفعت بالماضي فهو للغائب لا غير او بالامر فهو للمخاطب
لا غير او بالمضارع فهي لهما في وقتين لا على الاجتماع وكل ذلك يعلم من كلامه
ويعلم منه ان ياء المخاطبة لا ترتفع بالماضي **وربما استغني معه** اي مع الماضي

بالضمة

بالضمة عن الواو كقوله

فلو ان الاطباء كان حولي ۝ وكان مع الاطباء الشفاء

قال ابو حيان وهو ضرورة لا نادر كما يفهمه ظاهر كلام المص وقال بعضهم
انه نادر قلت ويؤيده ما وقع في الكشاف فقيه افلح دخل في الفلاح كابشر
دخل في البشارة ويقال ايضا افلحه اي اصاره الى الفلاح وعليه قراءة طلحة
ابن مصرف قد افلح وعنه افلحوا على لغة اكلوني البراغيث او على الابهام والتفسير
وعنه قد افلح بضمة بغير واو اجتزاء بها عنها كقوله فلو ان الاطباء كان حولي انتهى
ومقتضى قول المص معه اي مع الماضي كما تقدم ان هذا الحكم خاص بالماضي وليس
كذلك فانه ذكر في الشرح انه ربما فعل ذلك مع فعل الامر وانشد

اذا ابن الاحوص معروف فبلغه ۝ في ساعديه اذا رام العلا قصر

اراد فبلغوه وقال في شرح الكافية وقد انشد على حذف لام الامر
اضطرار ۝ فلا تستطل مني بقائي ومدتي ۝ ولكن يكن للخير منك نصيب ۝ وليس منه قول

من كان لا يزعم انى شاعر ۝ فيدن مني تنهه المزاجر

بل يدن معطوف على يزعم وحذف الواو من يدنو لدلالة الضمة عليها
كما قال فلو ان الاطبا كان حولي فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة فواو ليست
بضمير احق ان يفعل ذلك وتنهه جواب من انتهى فاقتضى كلامه جواز
حذف الواو التي هي ضمير وان حذف الواو التي هي ضمير وان حذف الواو
التي هي لام اولى من ذلك وقد استبان لك بما ذكرناه ان الاستغنا
بالضمة عن الواو ثابت مع الافعال الثلاثة على قلة **وليس الاربع** وهي
النون والالف والواو والياء **علامات** كتاء التانيث في فعلت هند
والفاعل مستكن كما مثلنا **خلافا للمازني فيهن** اي في الاربع فانه يقول
انهن علامات والفاعل مستكن قال الرضي ولعل ذلك حملا للمضارع على
اسم الفاعل واستكراها لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها يعني النون **و**
خلافا للاخفش في الياء فانه وافق المازني على انها علامة كتاء التانيث
ووافق الجمهور في النون والالف والواو على انهن ضماير قال ابن قاسم وشبهة
المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء
بالعلامات للفرق وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يعرف

بين المذكر والمونث بالياء اول الفعل للغيبة ولما كان الخطاب بالتاء
في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمونث وابطل المص
القولين بانها لو كانت حروفا لما التزمت كما ان تاء التانيث لم تلزم في نحو قوله
• فاما تريني ولي لمة • فان الحوادث اودى بها •
وبانها لو كانت حروفا لزم ان تكون نون الاناث ساكنة وان لا يسكن
اخر الفعل بها كتا التانيث **ويسكن اخر المسند الى التا والنون ونا**
نحو ضربت وضربن وضربنا وهذا المسند يكون ماضيا فقط مع التا
ونا ويكون ماضيا ومضارعا وامرا مع النون ويكون الفعل الذي هو غير
امر مبنيا للفاعل تارة ومبنيا للمفعول اخرى فان قلت لم عدل المص
رحمه الله عن التعبير بلام المسند الى التعبير باخره قلت ليدخل
نحو سلقيت فان المسكن منه اخره لا لامه نحو سلقته اي القيته
على ظهره وتقول سلقيته بزيادة الياء وعلة الاسكان عند الجمهور
كراهة توالي اربع متحركات في شيئين هما كشئ واحد لان الفاعل كجز من فعله
ثم حمل المضارع عليه واما الامر فمسكن استصحابا وضعفه المص بان الحكم
عام والعلة قاصرة اذ لا يوجد التوالي المذكور الا في الصحيح وبعض الخماسي
نحو انطلق والكثير لا يتوالى فيه فرعاته اولى ثم التوالي لم يهمل بدليل
جندل وعلبط ولو كان مقصودا الاهمال لم يتعرضوا اليه دون ضرورة
واختار المص في التعليل وجها اخر وهو ارادة الفرق بين الفاعل والمفعول
مع نا نحو اكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال
والصحة **ويحذف ما قبله من معتل** اي ما قبل الاخر نحو قال وباع فتقول
قلت وبعت وهذا الحذف عام في كل معتل **وتنقل حركته** اي حركة
المعتل الثابتة له في الاصل والمراد بها الضمة والكسرة لانه سيخص الفتحة
بكلام **الى فا الماضي الثلاثي** نحو جدت وطلت فاصله جودت وطولت
بضم الواو ويدل على انه واوي جواد وطويل فسكن اخر المسند ونقلت
ضمة ما قبله وهو الواو الى فاء الفعل وحذف حرف العلة فقيل جدت
وطلت وكذا القول في خفت وهبت بكسر الخاء والهاء فان اصلهما خوفت
وهيبت على فعل بكسر العين بدليل اخاف واهاب ففعل فيهما ما تقدم

من الاسكان والنقل والحذف هذا ان كانت الحركة غير فتحة كما تقدم
وان كانت فتحة ابدلت لمجانسة المحذوف ونقلت نحو قلت وبعت
فاصلهما قولت وبيعت بفتح العين لكن ابدلت الفتحة لمجانسة الواو
في فعل القول وهي الضمة ولمجانسة الياء في فعل البيع وهي الكسرة ثم نقلت
هذا هو مذهب الجمهور وفاقا لسيبويه واما قلت فاصله فعلت معتلة
من فعلت وانما حول الى فعلت ليجولوا حركة الفاء عن حالها وقال ايضا
واما بعت فانها معتلة من فعل يفعل ولو لم يحولوها الى فعلت لكان حال
الفاء كحال قلت وراى ابن الحاجب ان الضم للدلالة على الواو والكسر
للدلالة على الياء لا للنقل وادعى انه الصحيح واحتج عليه بانه لو لم يجعل
للدلالة كما قاله وجعل للنقل كما قالوه لزم نقل باب اصلي الى باب فرعي
وهو خلاف الاصل واورد عليه انه لو كانت الكسرة دالة على الياء لدلت
عليها في خفت واللازم باطل فاجاب بان الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء
اذا لم يمكن ان يراعي بيان البنية فانهم لو فتحوا في قلت وبعت لما دل فتح
الفاء على فتح العين اما اذا امكن بيان البنية كما في خفت وهبت فلا يدلان
عليهما والكلام على ذلك يطول **وربما نقل** اي وقع النقل المذكور قليلا وهو
نقل حركة عين الفعل المعتل الاجوف **الى فائه دون اسناد الى احد**
الثلاثة التي هي التا والنون ونا **في زال وكاد اختي كان وعسى** كقول
بعضهم ما زيل يفعل وقول ابي خراش الهذلي • وكيد ضباع القف ياكلن جثتي
وكيد خراش عند ذلك ييتم • ووجه ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا
الفعل لا مفعول له واحترز بقوله اختي كان وعسى من زال بمعنى ماز
وبمعنى ذهب ومن كاد بمعنى اراد وبمعنى مكر وبجمعها قولك ماضي يزال
ويكاد فانا مضارع التي بمعنى ماز يزيل وبمعنى ذهب يزول ومضارع
كاد بهذين المعنيين يكيد ولما كان كلام المص السابق يقتضي ان الاسكان
خاص بتلك الضماير وكان ما عداها محركا ما قبله اراد ان يبين حقيقة
تلك الحركة ولم يتعرض للالف للعلم بانها لا يكون ما قبلها الا الحركة الخاصة
التي هي الفتحة فلذلك قال **وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة**
فيضم ما قبل الواو نحو يضربون ويكسر ما قبل اليا نحو تضربين **فان ماثلها**

اي فان ما ثل ماقبل الحركة المجانسة تلك الحركة المجانسة بان كان واوا قبل
ضمة نحو يدعون اذ اصله يدعوون او كان يآء قبل كسرة نحو ترمين
اذ اصله ترميين وهذا الكلام مبني على ان حركة الحرف بعد الحرف **او كان**
ماقبل الواو والياء **الفا حذف** اي ما ذكر من واو ويآء والف **وولي** حركة
الضمير **ما قبله** اي ماقبل المحذوف **بحاله** من غير تغيير له فتبقى العين
في تدعون والميم في ترمين والشين في تخشين على حالها **وان كان الضمير**
واوا والاخر بكسر الخآء **يآء** نحو الزيدون يرمون اذ اصله يرميون
فاخر الفعل يآء والضمير واو **او بالعكس** فيكون الضمير يآء واخر الفعل
واوا نحو تغزين اذ اصله تغزوين **حذف الاخر** اي اخر الفعل وهو اليآء
من ترميون والواو من تغزوين مثلا **وجعلت الحركة المجانسة**
على ماقبله فتقول ترمون وتغزين وظاهر هذا الكلام انا حذفنا الحرف
وحده ونقلنا حركته التي كانت معه الى ماقبله وقال في شرحه استثقلت
ضمة على يآء مكسور ماقبلها في ترميون وكسرة على واو مضموم ماقبلها
في تغزوين فحذفت الضمة والكسرة تخفيفا ثم اليآء والواو يعني للساكنين
ثم حيف على واو الضمير في يرمون ويآء الضمير في تغزين الانقلاب الى اليآء
والواو فجئ بالحركة المجانسة ليسلم الضميران وقوله وجعلت الحركة
على ماقبله يقتضي ان الحركة مع الحرف **ويأتي ضمير الغايبين** بفتح النون
جمع غايب **كضمير الغايبة كثيرا** نحو واذا الرسل اقتت وكقوله •
• قد علمت والدتي ما ضمني • اذا الكماة بالكماة التفت •
وكقول حسان بن ثابت رضي الله عنه وقال الله قد يسرت جندا هم
الانصار عرضتها اللقاء واطلاق هذا القول من المص انما يصح على قول الكوفيين
واما البصريون فيمنعون في جمع السلامة الزيدون قامت كما يمنعون
قامت الزيدون وهو موافق لهم في ذلك الباب فكان ينبغي ان يوافقهم
هنا فلا يطلق وفي حواشي الصحاح لابن بري ان قيسا يعني ابن ذريح لما دخل
مكة شرع اصحابه يدعون الله عز وجل ويسالونه المغفرة وقال هو يارب
لبلي فقالوا ويلك هلا سالته المغفرة فقال • دعا المحرمون الله يستغفرونه
بمكة شعثا ان تمحى ذنوبها فناديت يا رباه اول سالتي لنفسي ليلى ثم انت حسيبها •

• فان اعط ليلى في حياتي لا يتب الى الله عبد توبة لا اتوبها •
التأويلهم بجماعة اي ان مجئ ضمير الغايبين كضمير الغايبة مبني على التاويل
بجماعة لا على وجه الحقيقة وهذا الكلام متعلق بما تقدم من قوله ان الواو
والنون يكونان للغايبين والغايبات والمخاطبين والمخاطبات وعين ان
الواو للمذكرين غيبة وحضورا والنون للمونث كذلك فبين هنا ان ضمير
الغايبين كما يكون بالواو يكون كضمير المفرد مذكرا او مونثا وان مجيئه
كالمفرد المونث على التاويل لا على وجه الحقيقة واما الحقيقة فيكون على
ما تقدم من ان الواو للعقلآء الذكور **وكضمير الغايب قليلا** كقوله
• اني رايت الضامرين متاعهم • يموت ويفنى فارضخي من وعائيا •
لتأويلهم بواحد يفهم الجمع فيقول في البيت المذكور ان الضامرين بمعنى
من او من ذكر وهو واحد يفهم الجمع فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار
وهذا التاويل هو الذي يدل كلام ش على اعتباره **او لسد واحد**
مسدهم وهذا تاويل الفارسي وقد احتج للتاويل الاول بقوله عليه
الصلاة والسلام خير النساء صوالح نساء قريش احناه على ولد الحديث
فانه لو اعتبر المعنى الثاني لقيل احناها فانه انما يقال خير امراة **ويعامل**
بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه
قليلا مثال الاول وهو ضمير الاثنين بعد افعل التفضيل قوله •
• ومية احسن الثقلين جيدا • وسالفة واحسنه قذالا •
وقد يتوهم ان هذا البيت مما يرد به تاويل الفارسي اذ لا يصح ان يقع
واحد الثقلين هنا لانه لا يفرد فلا يقال احسن ثقل ولا احسن
الثقل لانه لذاك يقول يصح احسن شي جيدا وليس شرط الواحد ان يكون
من لفظ المذكور ومثال ضمير الاناث بعد افعل التفضيل خير النساء
صوالح نساء قريش الحديث ومثال ضمير الاثنين دون افعل قول ابن عم
• اخو الذيب يعوي والغراب ومن يكن شريكيه يطمع نفسه كل مطمع •
كانه قال ومن يكن هذا النوع وقال ابن الشجري جعل الذيب والغراب
بمنزلة الواحد فاعاد اليهما ضمير الواحد وذلك لان الذيب والغراب
كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ولولا ذلك لقال ومن يكونا

و وجه القلة في غير اسم التفضيل انه لا يطرد فيه قيام المفرد مقام
الاثنين والجماعة كما اطرد ذلك في اسم التفضيل قلت و في كلام المص
مناقشة وذلك ان قوله ويعامل بذلك يشمل ضمير الغايبة وليس الحكم
في هذا القسم كذلك فكان الصواب ويأتي كضمير الغايب قليلا وانما يرجع
الى الاخير فقط **وجمع الغايب غير العاقل ما للغايبة** نحو واذا النجوم
انكدرت واذا الجبال سيرت واذا العشار عطلت واذا الوحوش
حشرت واذا البحار سجرت ولا يقال قد مضى هذا في قوله ويأتي ضمير
الغايبين كضمير الغايبة لانا نقول ذلك في العقلا خاصة وهذا في غير
العقلا **والغايبات** نحو انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال
فابين ان يحملنها واشفقن منها وكان الاولى بالمص لو عبر بدل الجمع بالجماعة
ليدخل فيها دخولا ظاهرا نحو ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر الاية
فقال تعالى خلقهن ولم يتقدم جمع صناعي وانما تقدم جمع لغوي فقط
ولما بين المص جواز الوجهين شرع في تبيين الراجح منهما فقال **وفعلت**
ونحوه مما حل فيه ضمير الوصف المرفوع وغير المرفوع **اولى من فعلن**
ونحوه بالرجمع اي جمع العاقل **واقله** اي واقل الجمع المذكور وهو بالرفع
على انه مبتدأ والعاقلات معطوف عليه والخبر قوله بالعكس فالاحسن
للجذوع انكسرت ومنكسرة وكسرتها والاجذاع انكسرن ومنكسرات وكسرتهن
وينبغي ان يبحث عن وجه الفرق **والعاقلات مطلقا** سواء كان الجمع الذي
لهن جمع قلة او جمع كثرة **بالعكس** ففعلن ونحوه لهن اولى من فعلت ونحوه
وكلاهما كثير فصيح نحو والمطلقات يتربصن بانفسهن الاية وفي الحديث
فانهن عوار عندكم ومن الوجه الاخر ولهم فيها ازواج مطهرة **وقد يوقع**
بالبناء للفاعل وضم ياء المضارع من اوقع **فعلن** مفعول به عامله يوقع
موقع فعلوا نصب موقع على الظرفية اي في محل وقوعه **طلب التشاكل**
برفع طلب على انه فاعل يوقع وذلك كما في الحديث اللهم رب السموات وما
اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن فالقياس
ان يقال ورب الشياطين وما اضلوا لكن تقدم عليه اظللن و اقللن فطلبت
المشاكلة بين ذلك وبينهما على صيغتهما فقيل وما اضللن فطلبت المشاكلة

والمناسبة

والمناسبة اللفظية هو الذي اوقع اضللن موقع اضلوا **كما قد يسوغ** لطلب
التشاكل **لكلمات** اخر **غيرها** ثبت **لما من حكم و وزن** فالاول كما وقع في
الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال لنسايه ليت شعري ايتكن صاحبة الجمل الادبب
تنبحها كلاب الحوأب اراد الادب فاظهر الادغام لاجل الحوأب والجمل الادب
هو الكثير الوبر و في حديث عذاب القبر لا دريت ولا تليت بقلب واو يا التشاكل ٧ تلوت ح
دريت وقال الخطابي يقوله المحدثون تليت هكذا والصواب ائتليت تقديره
افتعلت اي لا استطعت من قولك ما الوت هذا الامر وفيه وجه اخر
وهو ان يقال ولا اتليت يعني بتشديد التاء الاولى قال والمعنى الدعا
عليه بان لا تتلى ابله اي لا يكون لها اولاد تتلوها اي تتبعها انتهى
وهذا معنى ركيك لا يناسب هذا المقام و رواية المحدثين صحيحة على
الاتباع واذا كانوا يقولون حسن بسن فيأتون بكلمة ثانية تامة ٢
للتناسب والتنجيس فلان يغيروا جزء كلمة لها معنى لذلك احق واسهل
والثاني كقولهم اخذ ما قدم وحدث بضم الدال من حدث فغيروه عن وزن
فعل بفتح العين الى فعل بضمها لطلب مشاكلته لقدم وكذلك نحو هناه ومراه
فانه لا يقال في الافراد الا امراه فلما قرنوه بهناه طلبوا مشاكلة وزنه
نحو قولهم وقالوا امراه **ومن البارز المتصل في الجر والنصب يا للمتكلم**
احترازا من يا المخاطبة نحو لي اكرمني **وكاف مفتوحة للمخاطب** نحو
ما ودعك ربك ولا يرد عليه كاف ذلك فانها للخطاب لا للمخاطب **ومكسورة**
للمخاطبة نحو جعل ربك تحتك الاية ان الله اصطفاك وطهرك **وها**
اي مجموع هذا اللفظ وهو الها والالف **للغايبة** نحو والشمس وضحاها
والقمر اذا تلاها الايات وحكى السيرافي الاتفاق على ان الضمير هو مجموع
الهاء والالف وقيل الالف زايدة مقوية لفتحة الها الفارقة بين
المذكر والمونث واجاز بعضهم حذفها وقفا وسنة الكرامة ذات اكرمكم ٢
الله به اي بها **وهاء** بهمزة بعد الالف **مضمومة للغايب** نحو قال
له صاحبه وهو يحاوره والضمير هو الهاء وحدها والاشباع والواو مقوية
للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير **وان وليت** هاء الغايب
يا ساكنة نحو بما عاهد عليه الله **او كسرة** نحو قال لاهله امكثوا ٥

فيكسرها غير الحجازيين كما مثلنا واما الحجازيون فعلى ما افتى منا من قولنا
وها مضمومة وبلغتهم قرا حفص وما انسانيه الا الشيطان وقرا حمزة لاهله امكثوا
بضم الهاء فان قلت ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على يكسرها مع صلوحه لان
يجعل شرطا وانما يربط بالفاء ما لا يصلح لان يكون شرطا قلت هو مثل
قوله ومن عاد فينتقم الله منه وكذا فيكسرها التقدير فهي يكسرها غير الحجازيين
فالجملة اسمية والفاء متعينة ح لعدم صلاحية الجملة اذ ذاك لان تكون
شرطا وتشبع حركتها بعد متحرك نحو له ما في السموات ويختار الاختلاس
بعد ساكن مطلقا سوا كان بعد حرف علة نحو فيه وعليه او صحيحا نحو منه
وعنه فالاختلاس في ذلك هو المختار على الاشباع وفاقا لابي العباس
المبرد وخلافا لغيره ثم فرق لهم لا يختار بعد الساكن مطلقا بل مقيدا بكونه
معتلا نحو عليه ورموه بالاشباع متفق على مرجوحيته لانه الذي يعرض فيه
اجتماع مثلين بينهما حرف خفي ولا يبالي ذلك في الالف ولكن حمل عليهما والحق
انه لا فرق لان المصنف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي مطلقا الا هذا بتقييد
التماثل لان الخصم يوافق على مسئلة ضرباه مع التخالف والاصل عدم الحمل ومما
يدل للمبرد انه لم يقرا بالاشباع مطلقا الا ابن كثير واما باقي السبعة فيختلسون
بعد الساكن مطلقا معتلا كان او صحيحا ولم يقرا احد من القراء السبعة بالاشباع
بعد الصحيح والاختلاس بعد المعتل كما اختاره ش وكان حق المص ان يقول
بعد ساكن معتل اتفاقا وصحيح وفاقا لابي العباس او بعد صحيح على الصحيح
وقد تسكن او تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل بضم العين
وبني كلاب اختيارا فيقولون ان الانسان لربه لكنود باسكان الهاء ولربه
بالاختلاس وقرئ بهما في الشواذ وكذا له مال وله مال وقد اجتمع الاختلاس
والتسكين في قوله • له زجل كانه صوت حادي • وعند غيرهم اضطرارا
كقوله • واشرب الماء ما بي نحوه عطش • الا لان عيونه سال واديها •
وانشد الجوهري في الصحاح • انه لا يبرى داء الهدبد • مثل القلايا من
سنام وكبد • الهدبد على زنة العلبط العمش والخفش وضعف العين
وان فصل المتحرك ولو قال المتحرك كان انسب لما تقدم في الاصل
متعلق بفصل لا بالمتحرك ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله

فلا يقدر الفعلية جوابا وانما تجعل خبرا لمحذوف اي فهو ينتقم الله منه ص

فيهما

جهنم اذا اصلهما يؤديه ونصليه او وقفا نحو فالقه اليهم اذا اصله
فالقيه جازت الاوجه الثلاثة هذه الجملة جواب الشرط وقوله حذف
جزما او وقفا جملة في محل رفع على انها صفة لساكن والاوجه الثلاثة هي
الاشباع والاختلاس نظرا الى الاصل لانه بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلول
الهاء محل المحذوف وحقه الاسكان ولو لم يكن معتلا واعلم ان الاختلاس
والاشباع كل منهما مع الضم مطلقا ومعه او مع الكسر اذا تقدمت كسرة ابو البقا
قرئ يؤده اليك على خمسة اوجه يؤده بالاسكان يؤده بالكسرة مع الاختلاس
يؤده بالكسرة مع الاشباع يؤده بضم الهاء مع الاختلاس يؤده بضمها مع
الاشباع وتلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولي التاء نحو ضربكما
غلامكما وضربكم غلامكم وضربكن غلامكن وضربهما غلامهما وضربهم غلامهم
وضربهن غلامهن ومن كسر الهاء في به وفيه كسرها في بهم وبهما وبهن وفيهما وفيهم
وفيهن ومن ضم ضم قال ابو عمرو والضم مع الياء اكثر منه مع الكسرة وتسكين
ميم الجمع ايضا هنا اعرف ان لم يلها ضمير متصل فان وليها ففيه خلاف يونس
كما تقدم في التاء وربما كسرت الكاف فيهما اي في التثنية والجمع بعد ياء
ساكنة او كسرة نحو فيكما وفيكم وفيكن وبكما وبكم وبكن بكسر الكاف في الكل
وهذه لغة حكاها س عن ناس من بكر بن وائل قال وهي رديئة جدا سمعنا
اهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة • وان قال مولاهم على جل حادث •
من الدهر ردوا بعض احلامكم ردوا • ولكن لم ينقل س ذلك الا بعد الكسر
وحكاه الفرا عن النمر قال ولا نعلم احدا من العرب يقولها غيرهم وكسر
ميم الجمع اعم من ان يكون في ضمير رفع او نصب او جر اذ لا فرق بعد
الهاء المكسورة نحو عليهم واحترز بالمكسورة عن المضمومة نحو تتوفاهم
الملائكة فان الميم لا تكسر ح واذا كانت مكسورة كما قال المص فكسر الميم
باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب عليهم القتال وباشباع دونه اي
دون الساكن المذكور نحو فيهم احسان وعليهم جلالة اقيس من ضمها
قبل الساكن لثقل الخروج من كسر الى ضم ومن اسكانها قبل المتحرك لان الصلة
هي الاصل وفي قوله اقيس نظر وانما حقه ان يقول اسهل والا فالاقيس الضم
لانه اصل حركة واو الجماعة وما كان احسن اللفظ والمعنى لو قال في الاول

قوله والاسكان فالاشباع نظرا الى اللفظ اذ الضمير بعد حركة والاختلاس

ايسر في الثاني اشهر فيكون التركيب هكذا او كسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة ٥
باختلاس قبل ساكن وباشباع دونه ايسر **وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك**
اشهر فمثال ضمها قبل ساكن قراءة الاكثرين عليهم الاسباب بضم الميم ومثال اسكانها
قبل متحرك قراءة الاكثرين صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
ولكون ما ذكره هو الاشهر من الوجهين قرا به الاكثر **وربما كسرت الميم قبل**
ساكن مطلقا اي وان لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقوله ٥
• منهم بطانتهم وهم وزراءهم • وهم القضاة ومنهم الحكام •
وكقوله • الان اصحاب الكنيف وجدتهم • هم الناس لما اخصبوا او تموّلوا •
انتهى هما المص في الشرح **فصل** في الكلام على نون الوقاية **تلحق**
قبل ياء المتكلم مفتوحة او ساكنة او محذوفة والكسر دليلها نحو ربي اكرمني
ربي اهانني لفظا او وصلا فيهما بنون مكسورة **ان نصب بغير صفة** فتشمل الفعل
ماضيا كان نحو اكرمني او مضارعا نحو يكرمني او امرا نحو اكرمني متصرفا كما مثلنا
او غير متصرف نحو هبني وعساني واسم الفعل نحو عليكني ورويدني وان واخواتها
نحو انني وكانني واحترز من ان ينصب بصفة نحو الضاربي عند من يراه منصوبا
فان نون الوقاية لا تلحقه **او جر بمن او عن** نحو مني وعني بادغام النون
الساكنة في نون الوقاية **او قد** بمعنى حسب نحو قدني **او قط** بمعنى
حسب ايضا نحو قطني وهذا تصريح بان الياء مجرورة فتكون مضافا اليها
وهذا مذهب الخليل وس وسياتي في باب اسماء الافعال **او بجل** بمعنى حسب
ايضا والياء مجرورة فتقول بجلني **او لدن** نحو لقد بلغت من لدني عذرا **نون**
بالرفع فاعل يلحق **مكسورة للوقاية** عن الكسر في الفعل واسمه ومشبهه وعن مطلق
عموم الحركة في المبني على السكون **وحذفها مع لدن واخوات ليت جايز**
اما لدن فكقوله تعالى لقد بلغت من لدني عذرا قرئ بالتشديد وبه قرا الاكثرون
وبالتخفيف وبه قرا نافع وابو بكر قال المص وزعم س ان عدم الحاقها
لدن من الضرورات وليس كذلك لقراءة نافع ولا يجوز ان يكون الاسم
في قراءته لدو النون للوقاية لان لد متحرك الاخر وانما اتي بها لتصون الاخر
من الحركة وانما قال في لد مضافا الى الياء كذي نص عليه سيبويه واما اخوات
ليت فهو ان وان وكان ولكن ولعل فيجوز فيها حذف نون الوقاية واثباتها

وكون

النون

وكون المحذوف هو نون الوقاية من الاربعة الاول هو مذهب الاكثرين
لانها طرف ولتعينها في لعلي وقيل المحذوف النون الاولى وقيل الوسطى **وهو**
مع بجل ولعل اعرف من الثبوت في الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش
هي ساكنة ابدا يقال بجلك كما يقال قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون
قطني ولكن يقولون بجلي وبجلي اي حسبي قال لبيد ٥
• فمتى اهلكن فلن احفله • بجلي الان من العيش بجل •
هذا نصه واما اثبات النون مع لعل فكقوله ٥
• فقلت اعيراني القدوم لعلني • اخط بها قبرا لابيض ماجد •
وحذفها اعرف نحو لعلي ابلغ الاسباب **ومع ليس وليت ومن وعن وقط**
وقد بالعكس اي الاثبات معهن اعرف قال المص رحمه الله ولم يرد ليسي وليتي
الا في نظم كقوله • اذ ذهب القوم الكرام ليسي • وكقوله كمنية جابر اذ قال ليتي
اصادفه وافقد بعض مالي ونص س على ان الحذف مع ليت ضرورة وقال
الفرا ليتني وليتي جايز وظاهره انه يجوز في الاختيار والحذف مع من
وعن نادر نص بعضهم على انه لا يجوز الا للضرورة كقوله ٥
• ايها السايل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني •
وقطني وقدني اعرف من قطي وقدي وظاهر كلام المص جواز الوجهين
فيهما في الاختيار وقد نص قوم على ان الحذف معهما ضرورة وفي شرح
العمدة لولده المص قدي وقطي في كلامهم اكثر من قدني وقطني وهو
خلاف ما تقدم وقد جمع الشاعر بينهما في قوله ٥
• قدني من نصر الخبيبين قدي • وفي الحديث قط قط بعزتك يروى
بسكون الطاء وكسرها مع ياء ودونها ويروى قطني وقط قط
وهذا يدل على جواز الامرين في غير الضرورة هذا كله كلام ابن قاسم
وقد تلحق اي نون الوقاية **مع اسم الفاعل وافعل التفضيل**
حملا على الفعل بطريق الشبه والاصل حفظهما من كسر لا يستحقانه ولا
حفظت عليهما السكون ما يستحقانه ولحوقها مع اسم الفاعل تارة يكون
مع كونه ناصبا وتارة مع كونه خافضا فالاول كقوله • وليس الموافيني
ليرفد خايبا والثاني كقوله • امسلمني الى قومي شراحي • وكان القياس

فى الاول الموافى بتشديد اليآء وفى الثاني امسلمى بتخفيفها وقال هشام
فى امسلمى انما هو التنوين لا النون وقاية وكسر لالتقاء الساكنين واجاز على ذلك
زيد ضاربني واليآء عنده منصوبة لامجرورة ويرده وليس الموافيني
اذ لا يجتمع التنوين مع ال واما الحاقها مع افعل التفضيل فقد استدل عليه
المص رحمه الله بقوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم وفيه
ثلاثة اسئلة احدها فى اخوف فانه يقتضى ان غير الدجال مخوف فيه
خايف فان اصل افعل ان يكون من الثلاثى المبني للفاعل وانما المعنى
ان غير الدجال مخوف منه والثاني فى اليآء فان افعل انما يضاف الى بعضه
واليآء لا تقبل ذلك والثالث فى الحاق النون وجواب هذا الاخير ان
افعل هذا اشبه به فى التعجب وجواب الاول ان فعله اما خاف او خيف
او لخاف والجميع ممكن اما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب استغل
من ذات التجنين ويكون الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وبهذا
التقدير اندفع السوال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف
المعاني بما يوصف به الذوات مثل شعر شاعر وموت مايت وعجب
عاجب فالاصل خاف خوفي ثم قيل خوفي من هذا الشي اخوف من خوف
عمرو واصل الحديث خوف غير الدجال اخوفني واما الخاف فعلى ان
الاصل غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا الجواب
والجواب الثاني الجواب عن السوال الاول وتبين على الاوجه الثلاثة انه
لا بد من تقدير مضاف واما الوجه الثاني فيحتاج الى تقدير مضافين
وهي اي نون الوقاية الباقية فى فليني من قول الشاعر ۝
۝ تراه كالثغام يعل مسكا ۝ يسوء الفاليات اذا فليني ۝
لا الاولى عطف على هي والمراد بالاولى نون الاناث وفاقا لس
بناء على انه اذا دار المحذوف بين كونه اولا وكونه ثانيا فكونه ثانيا
اولى ورجح المص هذا بانها الثانية فى نحو تأمروني والصحيح ان المحذوف
نون الوقاية لان النون الاخرى فاعل والفاعل لا يجوز حذفه وفى البسيط
ان كون المحذوف نون الوقاية امر مجمع عليه والمص نقل الخلاف كما رايت
فصل يذكر فيه صيغ الضماير المنفصلة من المضمر منفصل فى الرفع

٢ اخوف خوفي ثم حذف الخوفان وخلفهما غير والياء فصار غير الدجال حم

لاني

لا فى النصب واما فى الجر فلا يكون فيه الضمير الا متصلا منه اي من المنفصل
فى الرفع للمتكلم انا محذوف الالف فى وصل غير تميم فالضمير هو الهمزة
والنون واما الالف فهي زايدة بدليل حذفها فى الوصل وانما تثبت فى الوقف
لبيان الحركة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وكان يلتبس بان
الحرفية لسكون النون ويكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا
وقد تبين فتحها بها التانيث كقول حاتم هذا قرى ابه هذا مذهب
البصريين وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها
فى الوصل فى لغة تميم وبعضهم يقول ان الهاء فى قول حاتم انه بدل من
الالف واختار المص المذهب الكوفي واشار بقوله فى وصل غير تميم الى
ان تميما يثبتونها وصلا ووقفا وبها قرا نافع وان غير تميم يحذفونها
فى الوصل ويثبتونها فى الوقف وقد يقال فى انا هنا بابدال الهمزة هاء
ها وآن على وزن بان قال الفراء من العرب من يقول آن بطول الالف
ويحذف الاخيرة وهي لغة قضاعة وفهم بعضهم من قوله بطوله ان الالف
للاشباع ونقل عنه ابن اياز انها مقلوبة من انا وهو صريح فى ان
الالف ليست للاشباع فان قلت فكيف تصنع بقوله بطول الالف
قلنا ليس هذا صريحا فى كون الالف للاشباع وانما هو ضبط للفظ
ليفهم الناظر على الوجه وذلك لانه لو اقتصر على قوله وبعض العرب يقول
آن بحذف الاخير لم يدر هل اراد بقوله ان همزة فنونا فقط او همزة ٢
فالفا فنونا اذ صورة الخط فيهما واحدة فزاد ما يرفع توهم غير المقصود بقوله
بطول الالف قال المص من قال آن فانه قلب انا كما قال بعض العرب فى راى
راا وليست الالف اشباعا لانه لا يكون غالبا الا فى ضرورة قلت اما ان الالف
ليست اشباعا فظاهر مما قال واما ادعا القلب فلا يتعين عليه لا سيما وانا
مشبهة بالحرف فينافيه القلب لانه نوع من التصرف والحروف وما يشبهها غير
قابلة له وان بهمزة فنون ساكنة وصلا ووقفا حكاها قطرب ويتلوه
اي ان الساكن النون وهو اقرب مذكور تا حرفيه للخطاب كالاسمية
لفظا وتصرفا فتقول انت بفتح التاء للمذكر وانت بكسرها للمونث
وانتما للاثنين مذكرين او مونثين وانتم لجماعة المذكرين وانتن لجماعة

السكت

الاناث كما تقول فى التاء الاسمية ضربت ضربتِ ضربتما ضربتم ضربتن
فالضمير هو ان فقط والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين وعليه
اقتصر المص فى المتن وفيه خلاف لانطيل بذكره **ولفاعل نفعل** وهو المتكلم
المعظم نفسه او المتكلم ومعه غيره **نحن** وتحريكه للساكنين وضمه اما
لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو **وللغيبة**
هو للواحد المذكر **وهي** للواحدة المونثة **وهما** للاثنين مذكرين كانا
او مونثين **وهم** لجماعة المذكرين **وهن** لجماعة الاناث والواو والياء
فى هو وهى عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير
هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه
لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حروف الاشباع لا تثبت الا ضرورة وانما
حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالحركة مستقلة حتى يصح كونهما ضميرا
منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك
اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو ان هوْ وهيْ وكان
قياس المثنى والجمع هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الياء والواو
ولميم الجمع فى الانفصال ما لها فى الاتصال فيثبت لميم انتم ما ثبت لميم ضربتم
من تسكين واشباع واختلاس لكن لا يجرى هنا خلاف يونس اذ لا يتصل بها
ضمير **وتسكين ها هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز** وقد
وردت قراءات فى السبع واستعمالات للفصحاء تشهد بذلك والتثقيل
لغة اهل الحجاز والتخفيف لغة نجد وهو بعد الواو والفاء واللام اكثر
من التثقيل **وقد تسكن بعد همزة الاستفهام** كقوله ٥
• فقمت للطيف مرتاعا فارقني • فقلت أهْيَ سرت ام عاد لي حلم •
وبعد كاف الجر كقوله ٥
• وقد علموا ما كهي انني وكيف لي • سلو ولا انفك صبا متيما • قال المص
ولم يجئ الاسكان بعدها الا فى الشعر ولم ينبه على ذلك فى المتن **وتحذف**
الواو كقوله • فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب •
والياء كقوله • سالمت من اجل سلمى قومها وهم عدى ولولاها كانوا فى الغلاء •
اضطرارا فلا يستعمل مثل ذلك فى السعة **وتسكينهما وقيس واسد**

نحو

نحو هو قام بواو ساكنة وهي قامت بياء ساكنة **وتشديدهما همدان**
بميم ساكنة ودال مهملة كقوله ٥ • ٥
• وان لساني شهدة يشتفى بها • وهوَّ على من صبه الله علقم •
وقوله • والنفس ان دعيت بالعنف آبية • وهيَّ ما امرت باللطف تأتمر •
ومن المضمرات ايا خلافا للزجاج فانه ذهب الى انه اسم ظاهر مضمر مضاف
الى المضمرات كأن اياك بمعنى نفسك وزيف بوجوه منها انه لو كان
ظاهرا زيف لجاز تأخره عن عامله بل يرجح كغيره من الاسماء الظاهرة
ومنها ان ايا لا يقع فى موضع رفع وما لا يقع فى موضع رفع فهو مضمر
او مصدر او ظرف او حال او منادى وصلاحية ايا لغير الضمير منتفية فتعين
كونه ضميرا **وهو اي ايا فى النصب كانا فى الرفع** بدليل انه منفصل
مثله **لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم او غيره اسما مضافا اليه**
وفاقا للخليل والاخفش والمازني تقول اياي واياك واياه فايا
فى الصور كلها ضمير نصب منفصل مضاف الى اسم هو ياء المتكلم او كاف
الخطاب او هاء الغائب واختار المص هذا المذهب مستندا الى وجوه
منها ان الاسم المجرور بالاضافة خلفها فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ
فلا يحتج به واورد المص على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة
الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون فى اسم عامل عمل
الفعل وايا ليست كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضماير التي
هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا للزم اضافة
الشيء الى نفسه وهي باطلة واجاب باختيار ان تكون الاضافة
للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف
معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا كما زيد بادة بالصفة كقوله
• علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يماني •
ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع
الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح كقوله ورقد • ولو كان الذي كرهت
ولو عجت بعكتها عجيجا • واما الزام اضافة الشيء الى نفسه فنلتزمها معنيين

بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال قلت الذي اعتذر
به عن وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلهما
يدل على اعم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان
تكون الاضافة في ذلك من اضافة الشيء الى نفسه فكيف يلزم المص في اياك
مثلا انه من اضافة الشيء الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع استماله
على منع الشيء بعد تسليمه فتامله **لا جرفا خلافا للس ومن وافقه**
مستندين الى ان الضمير لا يضاف ولا ثبتت اضافتها بلفظ شاذ كما حكوه في ايا
الشوابت فلم يبق الا ان يقال ان ايا ضمير وما يتصل به حرف يدل على احوال
المقصود به من التكلم والخطاب والغيبة لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب
البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
ويقال اياك بفتح الهمزة مع تشديد الياء **واياك بكسر الهمزة** مع تخفيف
الياء **وهياك** بابدال الهمزة المكسورة هاء مع التشديد **وهياك** بابدال
الهمزة المفتوحة هاء مع التشديد **فصل** يذكر فيه المواضع
التي ينفصل فيها الضمير اما على جهة الوجوب او الاختيار او جواز الامرين
اعني الاتصال والانفصال على السواء وما يتصل بذلك **يتعين انفصال
الضمير** اي القابل للفصل والا انتقض بنحو انما مررت بك **ان حصر بانما**
كقول الفرزدق ۞ انا الذايد الحامي الذمار وانما ۞ يدافع عن احسابهم انا ومثلي ۞
الزايد اوله ذال معجمة واخره دال مهملة بمعنى الطارد اي انا الذي اطرد
عنهم ما يسوؤهم والذمار بكسر الذال المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته والاستشهاد
بهذا البيت مبني على ان ما من قوله وانما كافة وقد يقال انها موصولة
وانا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عايد الى ما ولا يضر فوات الحصر
المستفاد من انما الحصول له على طريقة المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما على
من يعقل لغير ضرورة ولعلنا نتكلم فيه في باب الموصول ان شاء الله تعالى
ونسب ابو حيان المص في هذا الموضع الى الغلط الفاحش والجهل بلسان
العرب وادعى ان ذلك قول لم يقله احد ثم تلى ايات شريفة جعلها
مستند تغليطه نحو انما اشكوا بثي وحزني الى الله انما اعظكم بواحدة
انما امرت ان اعبد رب هذه البلدة وانما توفون اجوركم يوم القيامة

قوله فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان تكون المضاف اليه صح

قال

قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب انما يشكوا بثي وحزني انا وكذا الجميع
وهذا هجوم بالتخطية من غير تثبت قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولسان
حال ابن مالك يتلوا انما اشكوا بثي وحزني الى الله وكلام المص هو الصواب
وليس منفردا به وتحقيق ذلك ان ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين
احدهما ان انما للحصر وهو الذي عليه اكثر الناس والثاني ان المحصور بها
هو الاخير لفظا وهذا الذي اجمع عليه البيانيون وعليه غالب
الاستعمال واذا ثبت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لانك لو وصلت
كما فهم التبس اذ قولك انما قمت موضوعة لم يقع مني الا القيام فلو
اردت به ما قام الا انا لم يفهم ولا سبيل الى فهمه الا بان تقول ما قام
الا انا وبهذا علم سقوط استدلال ابي حيان بالايات المذكورة وما
يشبهها لان كلا منها قصد فيه حصر الاخير لا الفاعل ولو قصد حصر الفاعل
لانفصل وقول س ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه بناه على ان انما
ليست للحصر كما نقل واذا تاملت كلام المص وجدته في غاية التحرير
وذلك انه قال ان حصر بانما ولم يقل ان وقع بعد انما وس لا يقول ان حصر
بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كلامان لم يتواردا
على محل واحد **او رفع بمصدر مضاف الى المنصوب** كقوله ۞
۞ بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد ۞ اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا ۞
فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت
من ضربكه ومن ضربك اياه فان قلت بل يجب فصله في بعض الصور
كما اذا قلت عجبت من ضرب الامير اياه وعلى هذا فينبغي ان يحمل المنصوب
في كلام المص صفة للضمير محذوفا والتقدير او رفع بمصدر مضاف الى الضمير
المنصوب ليصير المعنى انه اذا انتصب بمصدر مضاف الى الضمير المرفوع لم
يجب الفصل فيسلم من النقض بمثل هذه الصورة لان المصدر فيها مضاف
الى ظاهر لا الى ضمير قلت لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة
النقض بل يجوز اتصاله بان يفصل بين المتضايفين فنقول عجبت من ضربه
الامير بجر الامير كما وقع في قوله ۞ فان نكاحها مطر حرام ۞ فيمن رواه بجر مطر
وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب

انما قام انا كما تقول صح

اولادهم وجر الشر كا **او رفع بصفة جرت على غير صاحبها** كقولـه
غيلان مية مشغوف بها • هو مذ بدت له فحجاه باد او كرب •
قال المص في الشرح في باب المبتدا ان المرفوع بالفعل كذلك اذا حصل اللبس
نحو زيد عمرو يضرب هو فتقييده المسئلة هنا بالصفة ليس بجيد ثم
اطلاقه الصفة مردود بمسئلة زيد قايم ابواه لا ابواه لا اعراف فقد جرت
الصفة على غير صاحبها ولم ينفصل الضمير فان قلت هل الصفة في هذه المسئلة
مسندة الى الضمير المرفوع المنفصل قلت كلامه محتمل لذلك كما صرح به
ابن الحاجب في الكافية ولان يكون المسند اليه هو الضمير المستكن في الصفة
وهذا الضمير البارز المنفصل تاكيد له اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين
قال الرضي الاسترابادي الضمير البارز بعد الصفة اذا اجرت على غير
من هي له تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلا كما في اسكن انت وزوجك
الجنة وذلك لانك تقول مطردا اخوا الزيدين ضاربوهم نحن والزيدان
الهندان ضاربها وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه
وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربها فان ثبت
ذلك فهو فاعل كما قيل **او اضمر العامل او اخر** فالاول نحو اياه لمن قال من
اضرب ومنه قوله • فاياك اياك المراء فانه • الى الشر دعاء وللشر جالب •
والثاني نحو اياك نعبد واياك نستعين وانما لزم الانفصال في الموضعين
لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر
او كان اي العامل **حرف نفي** نحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين وقول الشاعر
• ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين •
وانما انفصل هنا لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غائبا
مثلا بعد تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير
زيد فيؤدي الى اسناد الضمير في الحرف واللازم باطل لانه على خلاف
لغتهم ولا يخفاك ان هذا الموجب انما هو على لغة من اعمل الحرف وهم
الحجازيون في ما واهل العالية في إنْ واما التميميون فموجب انفصال
الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع
بالابتدا **او فصله متبوع** اي فصل العامل عن الاتصال بالضمير متبوع

نحو

نحو يخرجون الرسول واياكم لقد كنتم انتم واباوكم ونحو قام القوم وانت
وحتى انت واكرمتهم حتى اياك فان اردت حتى الجارة لم يجز لانها
لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيقول حتاك فظهر الفرق بين العاطفة
والجارة بالفصل والوصل فان قلت لم عدل المص عن ان يقول او كان
الضمير تابعا الى قوله او فصله متبوع قلت لعله يشمل مسئلة
غريبة ذكرها ابو حيان في تفسيره في قوله تعالى واياي فاتقون
فانه جعل اياي مفعولا مقدما والياء في اتقون توكيدا فهذه صورة
وقع الضمير فيها تابعا ولم ينفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور
مثل ذلك اذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين
الفصل مكانه فكانه اختار هذه العبارة لهذا المعنى فتامله **او ولي**
الضمير واو المصاحبة كقولـه
• فآليت لا انفك احذو قصيدة • تكون واياها بها مثلا بعدي •
او ولي الا كقوله تعالى امر ان لا تعبدوا الا اياه وقال الشاعر
• قد علمت سلمى وجاراتها • ما قطر الفارس الا انا •
او ولي اما كقولك قام اما انا واما انت وقول الشاعر
• بك او بي استعان فليك اما • انا او انت ما ابتغى المستعين •
او ولي اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله
• ان وجدت الصديق حقا لاياك • فمرني فلن ازال مطيعا •
وقد يتخيل ان المص لو قال لام الابتدا لكان احسن لشموله لنحو ان
الكريم لانت وليس كذلك لوجهين احدهما ان اللام الفارقة ليست
لام الابتدا عند ابي على الفارسي وابي الفتح ابن جني وجماعة فلا
يكون التعبير بلام الابتدا شاملا لها على هذا الراي وسياتي في ذلك
كلام والثاني ان الفصل في نحو إنَّ الكريم لانت ليس من جهة اللام
لحصوله قبلها بل من جهة كونه خبر إنَّ **او نصبه** اي الضمير **عامل في**
مضمر قبله غير مرفوع ان اتفقا رتبة بان يكونا جميعا ضميري متكلم
او مخاطب او غائب نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه
فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل **وربما**

انفصلا غايبين ان لم يشتبها لفظا نحو ما حكاه الكسائي هم احسن
الناس وجوها وانضرهموها ومنه قول مغلّس ٥
• وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة • بضغمهماها يقرع العظم نابها •
وقول الاخر • لوجهك في الاحسان بسط وبهجة • انا لهماه قفو اكرم والد •
وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا امتنع الاتصال
نحو زيد الدرهم اعطيتهوه وفي كلام س ما يدل على جوازه فانه قال
والكثير في كلامهم اعطاه اياه فاقتضى ذلك ان نحو اعطاهوه واقع في
كلامهم بقلة وان اختلفا رتبة بان يكون احدهما المتكلم والاخر المخاطب
اوغايب جاز في الثاني الامران الاتصال والانفصال فنقول الدرهم
اعطيتنكه واعطيتك اياه واما الاول الذي هو والِ للفعل فلا يكون الا
متصلا كما رايت ووجب في غير ندور تقديم الاسبق رتبة مع الاتصال
فيقدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغايب نحو يا غلام اعطانيك زيد
والدرهم اعطانيه زيد والدرهم اعطيتكه هذا في الامر الغالب وندر غيره
كما روي من قول عثمان رضي الله عنه • اراهمني الباطل شيطانا • فقدم ضمير
الغايب على ضمير المتكلم مع الاتصال قال المص والقياس اراهمني وانتفى بان
ضمير الجمع للغايب هو الفاعل في المعنى والقياس اذن اراهم اياي وانما قال
مع الاتصال احترازا من الانفصال فان لك بعد تقديم ما شيت منهما فنقول
الدرهم اعطيتك اياه واعطيته اياك لكن هذا مقيد بانتفاء اللبس واما
مع وجود اللبس فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو زيدا اعطيتك اياه
خلافا للمبرد والكثير من القدما وفي بعض النسخ ولكثير من القدماء بتنكير
كثير وهولاء جوزوا التقديم غير الاسبق رتبة مع الاتصال نحو اعطيتهوك
كانهم استندوا فيه الى ما تقدم من اراهمني الباطل شيطانا لكنهم مع ذلك
يقولون الانفصال احسن وشذ الاكِ بكسر الكاف في قول الشاعر
• وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاكِ ديار •
حيث اتى بالضمير متصلا بعد الا وحقه ان يكون منفصلا فهذا بعد من
الضرورات فلا يقاس عليه بحيث يستعمل مثله في السعة وقد يقال
الحكم بشذوذ الاك مقتض لعدم القياس عليه فيكون قوله فلا يقاس عليه

امر

امر مستغنى عنه فان قلت المنقول عن ابن الانباري جواز ذلك
في الكلام فهو مما يقاس عليه عنده فلعل المص اشار بقوله فلا يقاس عليه
الى هذا القول قلت ان ثبت ان ابن الانباري يجيز القياس على ذلك
كما يقتضيه كلام ابن قاسم وغيره فلا يمكنه ان يحكم بشذوذه مستندا
في القياس لمنافاته له نعم يمكن ان يكون مخالفا في الامرين معا في شذوذ
الاك وفي القياس عليه وح تظهر فايدة الاتيان بالجملة الثانية
وذلك لان المخالفة في الاولى لا تستلزم المخالفة في الثانية اذ من
الجايز ان يخالف المخالف في شذوذ الاك لكونه عنده كثيرا ولا يخالف
في عدم القياس عليه لانه لم يبلغ من الكثرة الى الحد المسوغ للقياس
عليه فلذلك لم يستغن بالاولى عن الثانية وفي بعض النسخ فلا يقاس
عليه ولا يجوز حتى ك خلافا لابن الانباري فيهما ويختار اتصال نحو
هاء اعطيتكه وهو كل مفعول له ثان ليس خبرا في الاصل نحو انلزمكموها
واقتصر س فيه على ذكر الاتصال قال المص رحمه الله وظاهر كلامه
لزوم الاتصال واجاز غير س الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلاة
والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم ويختار الانفصال
الاخر من نحو فراقيها في قول الشاعر • لئن كان حبي في فراقيها
وكان فراقيها امرّ من الصبر • والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر
مضاف الى ضمير قبله هو فاعل ومن نحو منعكها في قول الشاعر
• فلا تطمع ابيت اللعن فيها • ومنعكها بشيء يستطاع •
والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو مفعول
ومن نحو خلتكه وهو كل ضمير هو ثاني مفعولين اصلهما المبتدا
والخبر والانفصال في هذه الصور الثلاث ارجح عند المص ومن
الانفصال في الصورة الاخيرة نحو قول الشاعر ٥
• اخي حسبتك اياه وقد مليت • ارجاء صدرك بالاضغان والاحن •
ووجه اختيار الانفصال في الصورتين الاوليين ان الانفصال فيما ولي
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل
اقعد في اتصال الضمير به من المصدر لانه يطلب الفاعل والمفعول

في

فاعل

لزانه والمصدر يطلبهما المتنازعين له ووجه اختيار الانفصال في
الصورة الاخرة ان في مفعولي خلت راجعة المبتدا والخبر اللذين حقهما
الانفصال **وكما اعطيتكه ها تخرکنته** وهو ما وقع خبر الكان
اولاحدى اخواتها فيختار فيه الاتصال وهو راي المص وصرح ابن الحاجب
وجماعة بان المختار في خبر كان الانفصال ووجه الاول كون الاسم
كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته ووجه الثاني ان اسمها في الحقيقة
ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون
الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قايما قيام زيد كما يجي في الافعال
الناقصة قال عمر بن ابي ربيعه ٥

لان كان اياه لقد حال بعدنا • عن العهد والانسان قد يتغير •

وقال • ليت هذا الدهر شهر لا نرى فيه عريبا • ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا

وقد جاء ما حكاه س ليسي وكانني قال ٥

• عددت قومي كعديد الطيس • اذ ذهب القوم الكرام ليسي •

وقيل لبعض الاعراب ان فلانا يريدك فقال عليه رجل ليسي وقال
ابو الاسود الدوءلي فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها
وفي الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وان لم يكنه فلا خير لك في قتله
وحذف ثاني مفعولي نحو اعطيت زيدا درهما في باب الاخبار
يعني ان هذا ايضا مثل هاء اعطيتكه في اختيار الاتصال فيه فاذا
اخبرت عن الدرهم في هذا المثال قلت الذي اعطيته زيدا درهم
وهذا اختيار المازني لان الاتصال هو الاصل واختار قوم الانفصال
فيه فتقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم على قاعدة باب الاخبار
وهو ان تضع الضمير موضع المخبر عنه ورجح ايضا بوجوب الانفصال
عند خوف اللبس فتقول في اعطيت زيدا عمرا الذي اعطيت زيدا
اياه عمرو **ونحو ضمنت اياهم الارض** في قول الشاعر ٥

• بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت • اياهم الارض في دهر الدهارير •

ويزيدهم حبا اليهم في قول الشاعر ٥

• وما اصاحب من قوم فاذكرهم • الا يزيدهم حبا الي هم •

من

من الضرورات وذلك لانه استعمل في كل منهما المنفصل في مكان المتصل
مع عدم داع اليه غير الضرورة ووجه ذلك في البيت الثاني ان المص
ادعى ان الاصل فيه يزيدون انفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير
الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول قال ابن هشام في مغنيه وحامله
على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه
ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هولا القوم قومه حبا اليه
لما يسمعه من ثنايهم عليهم والقصيدة في حماسة ابي تمام قلت
قد درى رحمه الله ما لا دليل عليه في البيت لانه قد رأهم يعني اذكرهم
وقد رثاهم على قومه ليكون ذلك سببا للزيادة ثم اياه حبا في قومه
وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا اصاحب قوما
فذكر قومه اي تذكرهم زاد هولا القوم المصاحبون قومه حبا
اليه لما يثنا هده من انحطاط مرتبة هولا عن مرتبة قومه ففيه
اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وقد قال في
الصحاح انه يقال ذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته بمعنى • ٥

فصل في ذكر مفسر ضمير الغايب وشي من احكام ضمير الغيبة
وسبب بنا الضمير وذكر مراتبه وما يفعل عند اجتماعهما **الاصل
تقديم مفسر ضمير الغايب** عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه
بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه ما يفسره بقي مبهما لا يعرف
المراد به حتى ياتي تفسيره بعد وذلك على خلاف الاصل وانما حملهم
على مخالفة مقتضى وضعه بتاخر مفسره عنه في بعض المواضع قصدهم
التفخيم والتعظيم في ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق
نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس
وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا
فيكون اكد **ولا يكون** المفسر المذكور **غير الاقرب** الى الضمير مثل جاني زيد
وبكر وضربته اي ضربت بكرا وينبغي ان يكون المراد بالاقرب غير
المضاف اليه واما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير
له الا بدليل وعليه قول المتنبي ٥ ، ، ٥

اقاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن
فان قلت هذا اذا لم يمكن عود الضمير الا الى احدهما كما في قولك
جاء زيد وعمرو واكرمته واما اذا امكن عوده الى احدهما وعوده اليهما
معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون واكرمتهم فهل الحكم كذلك
قلت لم ار فيه بخصوصه نصا وينبغي ان يجري على مسئلة ما اذا تعقب
الاستثناء او الصفة مثلا اشياء متعددة فمن قال هناك بالعود الى
الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح
يقول هنا الضمير عايد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتامله واستثنى
المص مما ذكره الحالة التى تقوم فيها قرينة تدل على قرينة كون الضمير
مرادا به غير الاقرب فقال الا بدليل اي يدل على ان المراد الابعد نحو
جاءني عالم وجاهل فاكرمته ومنه فامنوا بالله ورسوله وانفقوا مما
جعلكم مستخلفين فيه فان فاعل جعلكم ضمير غيبة يعود الى ابعد
مذكور وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه قال ابن هشام ومن خفي
ما يتعلق بهذا الموضع جعل الزمخشري الضمير في من مثله عايدا الى ابعد
مذكور وهو ما نزلنا او اقربه وهو عبدنا هذا ان قدر الظرف
صفة لسورة واجابه عوده الى الاقرب وهو العبد ان علقته
بفاتوا وكثيرا يستشكل هذا التعريف واجاب بعضهم بانه اذا
عاد الضمير الى ما نزلنا وعلق بفاتوا فالمعنى فاتوا من منزل مثله
بسورة فيكون المطلوب منهم هو مما ثله ذلك المنزل لهذا المنزل
لا مماثله سورة واحدة منه بسورة من هذا والظاهر ان المقصود خلافه
بدليل تعيد آي التنزيل في مثل ذلك انتهى قال التفتازاني في حاشية
الكشاف وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا تقتضي ان تعتبر
موصوفه منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة لسورة لم يكن المعنى بسورة
من منزل مثل القران بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم
عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القران ولو سلم فما ادعاه من لزوم
خلاف المقصود غير بين ولا مبين والجواب عن اصل الاشكال ان
هذا امر تعجيز باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان تعلق من مثله

بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشي
ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية والعربية موجود بخلاف
مثل القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة
فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود
المثل بل ربما يقتضي انتفاه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله
ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف
قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة **وهو** اي المفسر بكسر السين **اما
مصرح بلفظه** نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وهذا هو الاصل
او مستغنى عنه بحضور مدلوله اي مدلول المفسر **حسا** اي
اي حضورا محسوسا ومثله المص بقوله تعالى قال هي راودتني عن نفسي وقوله
تعالى قالت احديهما يا ابت استاجره فاستغنى بحضور ما يعود اليه
الضمير في قال وهي واستاجره عن ذكره لفظا ونوزع بجواز عود
الضماير المذكورة الى ما قبلها فضمير قال يعود الى يوسف وهي الى
اهلك واستاجره الى موسى **او** مستغنى عنه بحضور مدلوله **علما** نحو
انا انزلناه في ليلة القدر اذ يعلم من الانزال في ليلة القدر التي هي في
رمضان ان المنزل القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القران **او** مستغنى عنه **بذكر ما هو له جز** والضمير المنفصل
عايد الى المفسر بكسر السين والمتصل عايد الى ما اي بذكر شي يكون ما به
التفسير جزا لذلك المذكور كقول حاتم
اماوي ما يغني الثراء عن الفتى * اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
فالضمير في حشرجت وفي بها للنفس لكن استغنى عن ذكرها بذكر ما هي له جزء
وهي الفتى **او كل** كقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها فالضمير عايد الى الكنوز وقد استغنى عنها بذكر ما هي له كل
وهو الذهب والفضة **او نظير** نحو له علي درهم ونصفه اي ونصف
درهم اخر فعاد الضمير الى نظير المذكور لا الى عينه كذا قال المص وجماعة
قال ابن الصايغ وهو خطا لانه ليس الذي له عليك نصف درهم
اخر وانما المراد منه ومثل نصفه فالضمير عايد على ما قبله لفظا ومعنى

تنبيه على مبحث قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره ما مرجع الضمير من عمره ن

ومن هذا القبيل قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اي من عمر معمر
آخر كذا قال ابن قاسم وغيره وتحرير هذا المحل ان تقول اختلف في معنى
يعمر فقيل يزاد في عمره بدليل انه قد قوبل بقوله تعالى ولا ينقص من عمره
وقيل يجعل له عمر ويبتنى على هذا ان المتكلم فيه في الآية هل هو شخص
واحد او شخصان فعلى الثاني هو شخص واحد قالوا مثلا يكتب عمره
مائة ثم يكتب تحته مضى يوم مضى يومان وهكذا فكتابة الاصل
هي التعمير والكتابة بعد ذلك هي النقص وقال ن

• حياتك انفاس تعد وكلما • مضى نفس منها انتقصت به جزا •

والضمير في عمره راجع الى المذكور والمعمر هو الذي جعل الله له عمرا طال
او قصر وعلى الاول هو شخصان والمعمر الذي زيد في عمره والضمير راجع
الى معمر آخر اذ لا يكون المزيد في عمره منقوصا من عمره وهذا قول الفرا
والنحويين ويقال عليهم هب ان المعمر الثاني غير الاول اليس قد انتسب
النقص من العمر الى المعمر والمعمر كما قلتم هو الذي قد زيد في عمره ويجاب
بان الاصل ح وما يعمر من احد قالوا وانما سمي معمرا باعتبار ما آلت حاله
اليه مثل قوله قتلت قتيلا لم ير الناس مثله فالضمير جا باعتبار
الاصل المحول عنه اللفظ قال ابن هشام وقد يكون شبيها بهذا
عندي قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فان الجمع ههنا انما صح مع ارادة
يد واحدة من كل منهما لا لمجموع يدي كل منهما لما اريد بالايدي الايمان
فلما اطلقت الايدي واريد بهما اليمنى جا الجمع باعتبار ما لحظ من المعنى
الاصلي لا باعتبار اللفظ **او مصاحب بوجه ما** نحو الاستغنا يستلزم
عن مستلزم كقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شي فاتباع بالمعروف واداء اليه
باحسان فعفي يستلزم عافيا فالضمير من قوله اليه عايد اليه كذا في شرح
المص وهو كلام نقله الواحدي في البسيط عن الازهري ورده ولا استحضر
الآن وجه الرد وليس البسيط بموجود الان عندي **وقد يتقدم الضمير
المكمل معمول فعل** نحو ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب زيد وضرب
غلام اخيه زيد وغلام اخيه ضرب زيد فهذه اربع صور يشملها
قوله المكمل معمول فعل لان المضاف اليه يكمل المضاف والاولى والثالثة

جايزتان باتفاق وحكى المص في الثانية والرابعة المنع عن الكوفيين
والصحيح الجواز ونقله بعضهم عن الكوفيين ايضا على خلاف ما نقله المص
عنهم **او شبهه** نحو اضارب غلامه زيد واضارب غلام اخيه عمرو
على مفسر صريح كما سمعته من الامثلة تقديما **كثيرا ان كان المعمول
موخر الرتبة** كما في تلك الامثلة لان مرتبة المعمول فيها وهو المفعول
التاخر عن الفاعل فهو بالنظر الى الرتبة مقدم فعاد الضمير عليه وان تاخر
لذلك **وقليلا ان كان مقدمها وشاركه صاحب الضمير في عامله**
نحو ضرب غلامه زيدا قال المص والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع
مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب كقول حسان رضي الله عنه

• ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا • من الناس ابقى مجده الدهر مطعما •

وانشد ابياتا اخر وهذه المسئلة اجازها قبل المص الاخفش وابن جني
من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والاكثرون على المنع وبعدون
ما ورد من ذلك شاذا ورام بعضهم تاويل الشواهد الدالة عليه
وهو بعيد اذا تاملت والكلام في ذلك يطول واحترز المص بقوله
وشاركه صاحب الضمير في عامله من نحو ضرب غلامها جار هند نصا
الضمير الذي هو هند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل
ضرورة ان الاول مضاف اليه والثاني فاعل ولا مشاركة بين عامليهما
قطعا وانما فرق بين الصورتين فاجيزت الاولى ومنعت الثانية لان
صاحب الضمير اذا شاركه في عامله اشعر به لان الفعل المتعدي يدل على فاعل
ومفعول فاذا افتتح الكلام بفعل وليه مضاف الى ضمير علم ان صاحب
الضمير فاعل ان كان المضاف اليه منصوبا ومفعول ان كان المضاف مرفوعا
فاذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتاكد المنع **ويتقدم
الضمير على مفسره ايضا** مصدر آض اذا رجع وهو هنا اما مفعول مطلق
حذف عامله اي ارجع الى الاخبار بتقدم الضمير على مفسره رجوعا ولا
اقتصر على ما قدمت في ذلك واما حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير
اخبر ايضا بتقدم الضمير على مفسره او اذكر ايضا تقدم الضمير على المفسر فيكون
حالا من ضمير المتكلم **عن منوي التاخير** حال من الضمير المستكن في يتقدم **ان جر**

برب نحو ربه رجلا او رفع بنعم نحو نعم رجلا او شبهها اي شبه
نعم نحو ساء مثلا وهل الضمير الذي هذه حاله نكرة او معرفة اختار الرضي
انه نكرة اذ لا يستحق الا بانتفاء شرط التعريف فيه وهو تقدم المفسر والمعروف
عند النحاة انه معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل
بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات فان قلت فكيف
حكم بكونه معرفة مع انتفاء تقدم المفسر وهو شرط كما مر قلت قد يمنع
كون هذا شرطا في تعريفه وانما الشرط وجود المفسر له في الجملة تقدم او لم
يتقدم ولو سلم فقد يقال انما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه
حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل
فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه كما قاله الرضي من الاعتذار
عن النحاة في هذا المقام قال والجران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس
رجلا وساء مثلا ظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز
والتفسير فنصبه على التمييز قايم مقام المفسر المتقدم او رفع باول
المتنازعين كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل وفي جواز مثل هذا خلاف سنذكره
في محله ان شاء الله تعالى او ابدل عنه المفسر بكسر السين نحو ما حكاه
الكسائي اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وحكى ابن كيسان الاجماع على جواز
هذه المسئلة فيما نقله المص عنه او جعل المفسر بكسر السين خبره
اي خبر الضمير المفسر بفتحها نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا
ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا
الدنيا ثم وضع الضمير موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال
ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال المص وهذا
من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل
النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين قال ابن هشام في المغني وفي كلام
ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير
القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين

فيهما

فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده قلت ظاهر عبارة الزمخشري
ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح
في ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزمه ابداء جميع
المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعين وهو حاصل
بابداء بعضها يحتمل اللفظ وانتقد بعضهم قول المص ان الاية من قبيل
ما فسر فيه الخبر الضمير المخبر عنه بان الخبر اذا كان مضافا الشيء او موصوفا
بشيء وجعل مفسرا كان المبتدا الذي هو ضمير عايد عليه باعتبار ما قيد
به من اضافة او صفة ونحن نصير التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا
الدنيا وهو غير جائز قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه
المص لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا
الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني ان سياق هذا
الكلام دال على ان المضمر هو الحياة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر
او كان الضمير المتقدم هو المسمى ضمير الشان عند البصريين وليس هذا
فقط هو اسمه بل يسمونه ضمير الشان وضمير القصة قال ابن الخباز
وضمير الامر وضمير الحديث فهذه اربعة اسماء بصرية وضمير المجهول
عند الكوفيين لانه لا يدري عندهم على ماذا يعود وتسمية البصريين
اولى لانهم يسمونه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه وانما الزم
كونه ضمير غيبة دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما ياتي لان
المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير
الشان او ما هو بمعناه كما مر فيلزمه الافراد والغيبة فالمعود اليه اما
مذكر وهو الاغلب نحو قل هو الله احد او مونث نحو فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا قال الرضي الاسترابادي وهذا الضمير كانه راجع
في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه
سمع صوتا وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقلت هو
الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر
الا في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه متعين
للمسئول عنه ومبين له قال فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت

بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدا لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد
بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون
مضمون الجملة شيا عظيما فلا يقال مثلا هو الذباب يطير هذا كلامه
ولا يفسر ضمير الشان الا بجملة واما المفرد فلا يكون مفسرا له وفي
الصحاح واما قول الشاعر • ماهي الا شربة بالحوأب • فصعدي من بعدها
او صوبي وقول بيت الحارث • هل هي الا حظة او تطليق • او صلف وبين
ذلك تعليق فقد وجب المهر اذا عاب الحوق فان اهل الكوفة قالوا هي كناية
عن شي مجهول واهل البصرة تاولوها بالقصة انتهى بحروفه ففيه نقل
عن اهل البلدين جميعا واهل البصرة تفسير الضمير المذكور بمفرد وهو غلط
خبرية لا انشائية فان الانشائية لا يفسر بها هذا الضمير ووجه ذلك
يفهم مما سبق اذا تاملت مصرح بجزئيها جميعا احترازا من ان يحذف احدهما
فتمتنع المسئلة ح عند البصريين لان ضمير الشان موكد لمدلول الجملة ومفخم له
وذلك مناف للحذف خلافا للكوفيين وللاخفش ايضا في نحو ظننته قايما
زيد فانهم يجعلون الها ضمير الشان وقايما مفعولا ثانيا لظننت ويرفعون
زيدا بقايم ويفسرون بقايم ومرفوعه ضمير الشان ولا يخفى ان هذا تفسير
بمفرد فان قلت انما تكون الصفة مع مرفوعها مفردا اذا لم تعتمد واما
اذا اعتمدت نحو ما قايم الزيدان فهي ومرفوعها جملة وهي هنا معتمدة
قلت شرط المعتمد عليه ان يكون حرف نفي او استفهام على ما سيجي
هو مفقود في المثال وقد يقال انما تم هذا على راي الشارطين لذلك
واما على راي الاخفش ومن قال بقوله فلا ورد المص مذهب الكوفيين
في المسئلة المذكورة بانه لم يثبت مثلها في لسان العرب ولو سمع نظير هذا
التركيب خرج على ان زيدا مبتدا موخر وظننته قايما خبر مقدم والهاء عايد
على زيد قلت التخريج خاص بهذا التركيب وليت المسئلة مقصورة
عليه عند الكوفيين فمن مثلها عندهم ظننته قايما الزيدان او الزيدون
ولا يتاتى هناك ذلك التخريج اصلا وخلافا للكوفيين ايضا في انه ضرب
بالبنا للمفعول او قام على حذف المسند اليه من غير ارادة له ولا البصريون
يمنعون ذلك لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونايبه عندهم وافراده

لازم

لازم لانه عايد الى المفرد وهو الشان او الحديث او الامر وكذا تذكيره
لازم نحو انه زيد قايم ما لم يليه مونث نحو انها هند حسنة او مذكر
شبيه مونث نحو انها قمر جاريتك او فعل بعلامة تانيث نحو فانها
لا تعمى الابصار فرجح تانيثه في هذه الصور باعتبار القصة على
تذكيره باعتبار الشان والمعنى بالقصة والشان واحد فاوثر في
الصور المذكورة رعاية القصة لمكان مناسبة لفظية تحسن بها الكلام
ولا عبرة بما ولى الضمير من مونث شبه به مذكر فلا يقال انها شمس وجهك
ولا بتانيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تانيث فلا يقال انها
قام جاريتك فان قلت وقع في تلخيص المفتاح التمثيل بقولهم هو
او هي زيد قايم مكان الشان او القصة فانث في غير الصور الثلاث
فما وجهه قلت المنقول عن البصريين جواز التذكير والتانيث
مطلقا لكن يستحسن التانيث مع المونث والتذكير مع المذكر
كذا قال ابو حيان وغيره وعلى ذلك يمشي ما في التلخيص من تجويز الوجهين
وان كان التفتازاني اعترضه فقال واعلم ان الاستعمال على ان ضمير
الشان انما يونث اذا كان في كلام مونث غير فضلة فقوله هي زيد
عالم مجرد قياس والمنقول عن الكوفيين ان الضمير بحسب الخبر عندهم ان مذكرا
فمذكر وان مونثا فمونث فلا يجوز عندهم كانت زيد قايم ولا كان
هند قايمة وقول العرب انه امة الله ذاهبة يدفعه ويبرز الضمير
المذكور مبتدا نحو قل هو الله احد واسم ما كقوله ه
• ماهو من ياسو الكلوم وتتقى به نايبات الدهر كالدايم البخل •
فهو اسم ما والجملة بعده في محل نصب على انها خبرها وانما يتاتى الاستشهاد
بذلك اذا ثبت ان قايله ممن يعمل ما اعمال ليس ومنع بعضهم وقوع
ضمير الشان اسما لما كما نقله ابن قاسم في شرحه ويبرز منصوبا في بابي
ان نحو وانه لما قام عبد الله يدعوه وظن كقوله ه
• علمته الحق لا يخفى على احد • فكن محقا تنل ما شيت من ظفر •
ويستكن في بابي كان كقوله ه
• اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع •

وكاد كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب
فريق منهم بياء الغايب في يزيغ وح ينبغي ان يكون في كاد ضمير الشان
وقلوب فاعل يزيغ ولا يجوز ان يكون فاعلا بكاد لما يلزم من جواز القلوب
يزيغ بياء الغايب وبابه الشعر واحسن المص في التعبير بكاد دون عسى
لان الغالب في عسى اقتران خبرها بأن وقد قيل اعماح غرنا سخة فلا يضمر
فيها الشان اذ ذاك بل ولو قلنا بانها ناسخة لان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها
وبني الضمير لشبهه بالحرف وضعا فيما هو موضوع منه على حرف واحد او
حرفين ثم حمل البواقي عليه ليجري الباب على سنن واحد **وافتقارا** من حيث ان
الحرف مفتقر الى غيره والضمير كذلك فانه مفتقر الى ما يفسره **وجمودا** من حيث
هو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر واما هما وهم ونحن فاسما للاثنين والجماعة
او للاستغنا هذا قسيم شبه الحرف فيدل على عدم انحصار علة البناء
في مشابهة الحرف وقد اسلفناه والمراد ان الضمير بني لاستغنائه عن اعرابه
باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فيفقد موجب الاعراب فيها وذلك
ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات
مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب **واعلاها** اي
اعلا المضمرات **اختصاصا المتكلم وادناها الغايب** وهذا مفهوم
مما ذكره في اول باب المعرفة والنكرة وهذا مفهوم مما ذكره في اول باب المعرفة
والنكرة وانما ذكره هنا ليفرع عليه الحكم المفاد بقوله **ويغلب الاخص عند
الاجتماع** فتقول انا وانت فعلنا ولا تقول فعلتما وانت وهو فعلتما
ولا تقول فعلا **فصل** في الكلام على ضمير الفصل **من المضمرات**
الضمير **المسمى عند البصريين فصلا** لانه فصل به بين كون ما بعده خبرا
وكونه نعتا الا ترى انك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع ان
المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يفهم انه خبر فاذا قلت زيد هو
المنطلق تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت
وعينت المنطلق للخبر **وعند الكوفيين عمادا** لانه اعتمد عليه في هذا المعنى
فالفصل اخص اذ كل ما وضع للفصل كفاء التانيث والاعراب قد اعتمد به على
المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا من زيد

قايم

قايم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا من شيء واذا كان الفصل اخص
كانت تسميته فصلا اولى لخصوصه لان الاخص يكون مشتملا على الاعم ضرورة
عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فايدة فيكون اولى وقد قرر ابن
الحاجب في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى فقال التسمية اهل
البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ
ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفيين
فانهم يسمونه باسم ما يلازمه ويودي الى معناه فكانت تسمية البصريين اظهر
ويقع هذا المسمى فصلا وعمادا **بلفظ** الضمير **المرفوع المنفصل مطابقا
لمعرفة** في افراد وضدية وتكلم نحو وانا لنحن الصافون الابد وخطاب
نحو ائنك لانت يوسف ونحو انك انت السميع العليم وغيبة نحو ان هذا
لهو القصص الحق **قبل** ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم
في محل جر على انه صفة للمجرور من قوله لمعرفة اي لمعرفة كاينة قبل ضمير
الفصل لكن هذا يشكل بقولهم ان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات
ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك ش وجماعة من المحققين فان قلت
يرد عليهم قوله تعالى قل سيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة الذين
من قبل قلت كذا زعم ابن هشام بناء على ان قوله من قبل ظرف
مستقر وانه صلة وهو ممنوع بل الصلة هي قوله كان اكثرهم مشركين
ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان والتقدير كان عاقبة الذين كانوا
مشركين من قبل فلا اشكال **ثابت الابتدا** بالجر صفة لمعرفة ايضا نحو زيد
هو القايم **او منسوخه** اي منسوخ الابتدا كالامثلة المتقدمة انا لنحن
الصافون وما ذكر معه **ذي خبر** صفة لمعرفة ايضا **بعد** اي كاين
بعده فقطعت عن الاضافة وهو صفة لخبر فيفيد ما تقدم من الاشكال
معرفة صفة لخبر نحو زيد هو القايم وما تقدم من المثل **او كمعرفة
في امتناع دخول الالف واللام عليه** نحو زيد هو افضل منك فالخبر
هنا نكرة لكنه مشابه للمعرفة في امتناع دخول ال عليه فلو كانت
النكرة قابلة لال امتنعت المسئلة نحو كان زيد هو منطلقا **و
اجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين** في امتناع دخول ال نحو

ما ظننت احدا هو خيرا منك **وربما رفع بين حال وصاحبها** نحو هولاء بناتي
هن اطهر لكم فيمن قرا بنصب اطهر والحسن ابو عمرو ومن قرا بذلك وقد خرجت
على ان هولاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا
ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال قال ابن هشام وفيهما نظر اما الاول فلان
بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين قلت قد
يمنع كونه غير مؤول بمشتق اذ هو في معنى مولودا لي قال واما الثاني
فلان الحال لا تتقدم على عاملها المعنوي عند اكثرهم **وربما وقع بلفظ الغيبة**
بعد حاضر قايم مقام مضاف كقول جرير ن

• وكاين بالاباطح من صديق • يراني لو اصبت هو المصابا •

فكان القياس يراني انا المصاب مثل اذ يراني انا افل وهذا كالاستدراك من قوله
مطابقا لمعرفة قبل فانه قد وقع في هذا البيت مخالفا لما قبله فان ضمير الفصل
بلفظ الغيبة وما قبله بلفظ الحضور وهو ياء المتكلم من قوله يراني فاعتذر عنه
المص بما نراه من انه على تقدير مضاف اي يرا مصابي فالمضاف ح مصدر
كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرا مصابي هو المصاب العظيم ومثله
في حذف الصفة قالوا الآن جيت بالحق اي الواضح ولولا ذلك لكفروا
بمفهوم الظرف ولا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن
بدليل ومن خفت موازينه الابد واجازوا سير بزيد سير بتقدير
الصفة اي واحد والا لم يفد كذا في مغني اللبيب لابن هشام قلت
وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى الضمير الصديق
وان هو تاكيد له او لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا
اذا اصابتني مصيبة قال ابن هشام وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة
لا يتجه الاعتراض قلت الصفة التي اشار اليها انما قدرها على جعل المصاب
مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم
مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول
هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر وانا اقول ان الاعتراض الذي
اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك
لان مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس

نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من هذا التركيب كقولك زيد الفاضل
اي لا غيره وكذا المعنى في البيت اي لو اصبت انا رايي المصاب بمعنى انه
لا يرى المصاب الا انا دون غيري كانه لعظم منزلته عنده وشدة صداقته
له يتلاشى عنده مصايب غيره بعينه هذا فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب
الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه بدون تقدير صفة كما رايت وانت خبير
بان هذا المعنى يمكن اجراؤه اذا جعل المصاب مصدرا فلا يحتاج الى تقدير
صفة كما ادعاه ابن هشام **ولا يتقدم** ضمير الفصل **مع الخبر المتقدم** هو القايم
كان زيد وهو القايم ظننت زيدا وشبهه لان فايدة الفصل صون الخبر من توهم
كونه تابعا ولا توهم مع تقديمه ضرورة ان التابع لا يتقدم على المتبوع فيكون
فايدته اذ ذاك منتفية فتمتنع المسئلة كذا قال المص وفيه نظر للزوم
امتناع الاتيان به حيث انتفت تلك الفايدة واللازم باطل بدليل كان
زيد هو القايم بالنصب ونحوه **خلافا للكساي** فانه اجاز تقدمه مع الخبر
المقدم كذا انقل عنه الفرا ونقل هشام عنه المنع كقول البصريين وفي كلام
المص اشارة الى ان المسئلة مفروضة في تقدمه مع تقدم الخبر وحده فلا بد في
في ذلك نحو زيدا هو القايم ظننت قال ابن هشام فلو تقدم الاول وتاخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القايم ففي جواز ذلك نظر **ولا موضع له**
من الاعراب على الاصح لان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما يليه
خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجا به الا لمعنى في غيره فلم يجعل
له موضع من الاعراب ولم يبق في الشرح من المخالف وهم الكوفيون وذكر
في شرح الكافية ان محله باعتبار ما قبله عند الفرا وباعتبار ما بعده عند
الكساي وغيره عكس هذا النقل وكل من قال له موضع فهو عنده اسم واما
القايلون بانه لا موضع له فمن قايل هو حرف ومن قايل هو اسم لشبه الحرف
لانه جي به لمعنى يشبه معنى الحرف فاعطي حكمه كما تقدم وصحح ابن الحاجب
في شرح المفصل كونه ضميرا وكونه ذا موضع وكون الموضع باعتبار ما قبله
قال على انه توكيد وانه اذا انتصب ما قبله تابع عن الضمير المنصوب ويرد
عليه ان ما قبله قد يكون ظاهرا والمضمر لا يوكد به الظاهر فلا يقال جاني
زيد هو على ان الضمير توكيد لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القايم وايضا

فاللام تدخل عليه في نحو ان زيدا لهو القايم ولا تدخل في تاكيد الاسم فلا يقال
ان زيدا لنفسه كريم وقال في اماليه انه ليس بتوكيد لانه ليس عبارة عما
قبله ولا له مفسر وهذا بناء منه على انه حرف قال ابو حيان في
الارتشاف وهو قول اكثر النحاة وصححه ابن عصفور **وانما يتعين**
فصليته اذا وليه منصوب اي ما يعلم كونه منصوبا وهذه العبارة
اجود من قول بعضهم في ضابطه يتعين للفصلية في باب ظننت واعلمت
وكان واخواتها ان لم يشترط اللام او تقدم الظاهر لانه يخرج عنه نحو ظننت
زيدا هو المعطي دينارا فلا تتعين الفصلية ح **وقرن باللام** نحو ان كان
زيد لهو الفاضل وان ظننت زيدا لهو الفاضل اذ يمتنع جعله مبتدا لنصب
ما بعده وتابعا لدخول اللام عليه **او ولي ظاهرا** منصوبا ووليه منصوب
نحو ظننت زيدا هو القايم فهنا ايضا تتعين الفصلية لامتناع كونه مبتدا
بسبب نصب ما بعده والبدلية لنصب ما قبله اذا تقرر ذلك فقول المص ولي
ظاهرا معطوف على قوله قرن باللام لا على قوله وليه منصوب لان تعينه
للفصلية مشروط بان يليه منصوب وينضاف الى هذا الشرط احد امرين
ان يقترن باللام او يلي ظاهرا منصوبا لكن المص اخل بتقييد الظاهر
بكونه منصوبا لانه ان لم يكن منصوبا لم تتعين الفصلية نحو كان زيد
هو القايم لجواز ان يكون هو بدلا وان كان الاسم ضميرا نحو كنت انت الرقيب
عليهم جاز الوجهان وجاز مع ذلك ان يكون توكيدا **وهو مبتدا مخبر**
عنه بما بعده عند كثير من العرب حكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى
عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤون تجدوه عند الله هو خير واعظم بالرفع وقال
قيس ابن الذريح * تبكي على ليلى وانت تركتها * وكنت عليها بالملا انت اقدر *

باب الاسم العلم

ولا ادري ما السبب في ابتدائه بالموصوف وهو الاسم مع ان العلم عندهم
مستعمل استعمال الاسماء **وهو الاسم المخصوص** فالاسم جنس يشمل النكرة
والمعرفة لكن حذفه للقرينة الدالة عليه والمخصوص فصل اخرج به اسم
الجنس نحو رجل فانه شايع غير مخصوص **مطلقا** لا مقيدا بحالة دون اخرى
وهذا فصل اخرج به غير العلم من المعارف فان الضمير مخصوص باعتبار انه

لا يتناول غير ما استعمل فيه من متكلم او مخاطب او غايب او غير مخصوص
باعتبار صلاحيته لكل منهما واسم الاشارة كذلك مخصوص باعتبار المشار
اليه في الحال غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار اليه مفرد مذكر
لعيد وكذا البقية المعارف **تعليقا او غلبة** تقسيم لحال العلم الى
نوعيه لو حذف لم يضر والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصدا
للتمييز به كزيد وسعاد والغلبة تخصيص احد المشتركين او المشتركات
بشايع على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد كتخصيص عبد الله بابن عمر
والكعبة بالبيت ومصنف س بالكتاب وبعضهم يرى ان ذا الغلبة ليس بعلم
وانما اجري مجراه وهو اختيار ابن عصفور **لمسمى غير مقدر الشياع**
احترازا من نحو شمس وقمر فان شيوعهما مقدر لا محقق **او الشايع** معطوف
على قوله المخصوص **الجاري مجراه** اي مجرى المخصوص يعني في اللفظ والمراد
به علم الجنس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وبرة للمبرة وفجار للفجرة
فهذه اعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى فانها شايعة كشياع النكرة غير
انها وافقت العلم الشخصي لفظا فجرت مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف
وعن الاضافة ومنعت الصرف مع التانيث في نحو اسامة ووصفت
بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ونصبت النكرة بعدها على الحال
ولم يستقبحوا الابتداء بها نحو اسامة اجرا من ثعالة قال بعضهم و
اطلاق المعرفة على اسامة ونحوه مجاز اذ لا يخالف معناه معنى اسد انما
يخالفه في احكام لفظية الا ترى انه داخل في حد النكرة هذا كله كلام
ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه واظنه تابعا للمصنف
في شرحه وفي ذلك ما لا يخفى من الانتقاد على من تامل وقد عرفت فيما سبق
ان العلم الجنسي بمثابة العلم الشخصي في كونه موضوعا للشيء بعينه على ما مر
في باب المعرفة والنكرة وقال ابن الحاجب الاعلام الجنسية وضعت
اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم
الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة
في الذهن متحدة فهو اذن غير متعدد لا وضعا واذا اطلق على فرد من
الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل بالمطابقة

الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي لجزئياته الخارجية
نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل
الذهنية فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الشركة واسامة موضوع
للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الفرد الخارجي ليس بطريق الحقيقة
قال الرضي الاستراباذي واذ الان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحرا
ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي فاختار ما اختاره
المص ان الاعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى معرفة بحسب اللفظ فقط وما
استعمل قبل العلمية لغيرها منقول عنه اي من المستعمل لغير العلمية نحو حارث
وفضل واسد ويزيد اعلاما فانها استعملت قبل العلمية لغير العلمية فهي اعلام
نقلت من ذلك المستعمل غير علم وما سواه مرتجل نحو سعاد وادد فان
كلا منهما لم يستعمل قبل العلمية لغيرها وارتجال الخطبة والشعر ابتداؤهما
من غير تهيئة قبل ذلك كذا في الصحاح فاذن معنى كون العلم مرتجلا انه ابتدي
بالتسمية به من غير ان يكون مسبوقا باستعماله غير علم وتقسيمه الى منقول
ومرتجل هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها
وهو ظاهر مذهب س فيما حكي وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج والمرتجل
عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وموافقتها للنكرات
بالعرض لا بالقصد قيل والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فاهو
علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وهو اي العلم المرتجل اما مقيس بان يكون
موافقا حكم نظيره من النكرات وامثلته كثيرة واما شاذ بان يكون مخالفا
لحكم نظيره من النكرات اما بفك ما يدغم نحو محبب فقياسه الادغام لانه
مفعل لا نفعال ح ب وظن ابو حيان ان التقسيم للعلم من حيث هو
فاعترض بانه فانه ادغام ما يفك نحو معد فان ميمه اصلية فحقه
معدد لانه ملحق بجعفر ولا يخفى انه فاته ما عرفت من عود الضمير الى العلم
المرتجل وذلك لان معدا منقول لا مرتجل او قد وقع في المفصل ما يقتضي ان محل
التقسيم هو المرتجل لا مطلق العلم او فتح ما يكسر نحو موهب وموظب
فان القياس كسر العين لان ذلك حكم كل معتل فاؤه واو وعينه صحيحة نحو
موعد وموعدة ولا يصح ادعاء ان وزنه فوعل اذ ليس في كلام العرب م ه ب

ولام ظاب او كسر ما يفتح نحو معدي كرب وفي المبهج لابن جني قال
احمد بن يحيى هو من عداه الكرب اذا جاوزه وانصرف عنه وهو شاذ
لمجيئه على مفعل بالكسر مع كونه لامه معتلة وبابه يفعل ومثله
ماوي الابل وتوهم الفرا ان ماقي العين من هذا وليس كذلك لان ميمه اصلية
او تصحيح ما يعل نحو مدين وقياسه مدان ومكوزه وقياسه مكازه وحيوه
وقياسه حيه لما سياتي في التصريف او اعلال ما يصح نحو داران وماهان
فقياسهما دوران وموهان بالتصحيح نحو الجولان والطوفان وما عري من
اضافه كعبد الله واسناد نحو برق نحره ومزج نحو بعلبك وسيبويه
والمراد به ما ركب من اسمين ثانيهما منزل منزلة ها التانيث مفرد ويرد
عليه نحو حيثما وانما علمين فليسا بمفردين ولا هما شيا مما ذكر وما لم يعر من
الاضافة والاسناد او المزج مركب وقد تقدمت المثل فذو الاسناد
جملة نحو شاب قرناها وبرق نحره وذو الاضافة كنية ان صدر باب
او ام نحو ابي بكر وام كلثوم وغير كنية ان فقد التصدير باب او ام نحو
عبد الله وعبد الرحمن وذو المزج ان ختم بغير ويه نحو بعلبك ومعدي
كرب اعرب غير منصرف فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة وهذه
هي اللغة الفصحى وقد يضاف صدره الى عجزه فيعامل العجز بما تقتضيه
حاله من صرف وغيره وقد يلتزم فيه منع الصرف ويعامل الصدر ايضا بما
تقتضيه حاله الا في فتح الحرف العليل في حالة النصب فلا يظهر نحو
رايت معدي كرب ونقض المص لغة اخرى وهي بناؤه لتشبيهها له بخمسة عشر
فلو قال هنا وقد يبنى لاستوفى اللغات وطابق قوله في المختوم بويه كسر
وقد يعرب ولعلك لا تغفل عما نبهناك عليه من مسامحة في كلام المصنف
وان ختم بويه كسر في جميع الحالات ولم يذكر س فيه غير هذا وقد يعرب
غير منصرف على ما صرح به الجرمي قيل وانما يقبل هذا اذا كان مستندا
فيه سماعا والا فالقياس فيه البنا وقد اسلفنا في ذلك كلاما في باب
اعراب المثنى والمجموع على حده وربما اضيف صدر ذي الاسناد الى
عجزها اي الجملة ولو قال الى عجزه بالتذكير لكان اولى لانه تفسير
للمص المذكور ولان تسمية ذلك جملة مجاز باعتبار ما كان عليه

ان كان الجز اسما ظاهرا فخرج المضمر مستترا كان نحو يزيد في قوله
بنيت اخوالي بني يزيد لان اضافة يزيد الى الضمير المستتر ننقله
من الاستتار والرفع الى البروز والخفض فنقول يزيدها فتتغير
لفظ العلم او بارزا كالوسميت بكنت فلو اضفت صدره الى عجزه
لقلت كاني كما تقول غلامي فيستتر ايضا واما نقص برق نحره
بقي اعرابه لا في ذاته واجاز بعضهم في نحو قمت علما الاعراب
فتقول جاء قمتٌ ورايت قمتًا ومررت بقمتٍ بالتنوين والحركات
الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث
هما في الاصل فعل وفاعل وفي غير الفصل لاجل الضمير وعلى ذلك يبني
من قال كنتي ومن العلم اعم من ان يكون مفردا او غير مفرد اسم اللقب
وهو ما اشعر برفعة مسماه او ضعته نحو زين العابدين وانف الناقة
وصالح وبطة ويتلو غالبا اذا اجتمع هو والاسم اسم ما لقب به نحو
مررت بعبد الله جمال الدين وانما جعل تاليا للاسم لان اللقب غالبا اوضح من
الاسم فتقدم غير الاوضح ليكون لذكر الاوضح فايدة ولان اللقب شبيه بالصفة
وهي موخرة عن الموصوف واحترز بقوله غالبا عن نحو قول الشاعر

ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها ۝ عني حديثا وبعض القول تجريب ۝
بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ۝ ببطن شريان يعوي حولها الذيب ۝

وقد اجتمع الامران في قوله ن

انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ۝ ابوه منذر ماء السماء ۝

فتقدم اللقب اولا واخره ثانيا وقوله باتباع ظرف مستقر في محل
نصب على الحال من فاعل يتلو وهو الضمير العايد الى اللقب اي اذا اجتمع الاسم
واللقب فان الاسم يتقدم ويتلوه اللقب ملتبسا باتباع اما ان يجعل بدلا
او عطف بيان او قطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف او
بنصبه مفعولا بفعل محذوف بفعل ما ذكر من الاتباع والقطع مطلقا
اي سوا كان الاسم واللقب مركبين كعبد الله انف الناقة او مفردين كسعيد
كرز او مختلفين كعبد الله بطة وزيد زين العابدين او باضافة ان كانا
مفردين فيجوز في المفردين الاتباع والقطع ووجه ثالث وهو اضافة

الاول

الاول الى الثاني وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو الاضافة
ويرده النظر لما سياتي وقول العرب في شخص يسمى يحيى ويلقب
بعينين لضخامة عينيه هذا يحيى عينان بالالف رفعا فلم يضف
بل اتبع بعينين وهذا بخلاف قولهم يحيي عينين نصبا وجرا فانه يحتمل
للاضافة والاتباع وكلام المص في الشرح صريح او كالصريح في انه
يجوز الاوجه الثلاثة الا انه ترك ذكر الاتباع والقطع لظهور الامر
فيهما من حيث كانا جاريين على الاصل وخص الاضافة بالذكر تنبيها على
افتقارها الى التاويل وذلك لانها على خلاف الاصل من حيث ان الاسم و
اللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشي
الى نفسه فيحتاج الى تاول الثاني بالاسم والاول بالمسمى لانه المعرض
للاسناد اليه والمسند اليه حقيقة هو المسمى فيكون معنى قولك جاني
سعيد كرز جاني مسمى هذا الاسم فلا يكون اذن من اضافة الشي الى نفسه
ويلزم العلم ذا الغلبة في حال كونه باقيا من الاختصاص الحاصل
بسبب الغلبة ما عرف به قبل اي قبل علميته فان له تعريفا سابقا
وهو التعريف بال او الاضافة وتعريفا متجددا وهو تعريف العلمية
فيحفظ عليه ما كان معرفا به قبل العلمية دايما ان كان مضافا كابن عمر
فلا يزايله في حالة اختصاصه بالمضاف اليه اصلا والصواب ان لو قال
ذا اضافة وقد نبهناك على تسامحه في مثل ذلك نعا وغالبا معطوف
على دايما اي يكون لزوم ما عرف به قبل العلمية مستصحبا له في حالة
اختصاصه على جهة الغلبة ان كان ذا اداة كالنابغة فلا تزايله
الاداة غالبا وقد تزايله في بعض الاحيان كقوله ن

ونابغة الجعدي بالرمل بيته ۝ عليه صفيح من تراب مصوب ۝

ولنفصح عن هذه المسألة بايضاح وترتيب فنقول اعلم ان ذا الغلبة
نوعان ذو اضافة وذو ال وان لكل منهما حالين بقاه على علميته واختصاصه
وزوال ذلك فاما ذو الاضافة الباقي على حاله من العلمية والاختصاص فلا
يجوز في حال من الاحوال ان يفارقه ما عرف به في الاصل وهو المضاف اليه
واما ذو الاضافة غير الباقي على اختصاصه فيجوز استعماله بغير ما يعرف به في الاصل

الاترى انك تقول مامن ابن عمر كابن الفاروق وفي شرح ابن قاسم كالفاروق
وهو سهو لان الاخبار عن ابن عمر لا عن عمر فثبت بالمثال المذكور انه استعمل
بالمضاف اليه وذلك في قوله مامن ابن عمر وبدونه وذلك في قوله كابن
الفاروق وهذان الوجهان مفهومان من قوله ويلزم ذا الغلبة
الخ فان مفهومه انه اذا لم يبق على حاله لا يلزمه المضاف اليه بل يجوز
ان يستعمل به وان يستعمل بدونه واما ذو الاداة الباقي على اختصاصه
فيلزمه ما عرف به في الاصل غالبا ولحترز بغالبا عن زوال الهاء وجوبا
في النداء نحو يا رحمن وشذوذا في غيره نحو هذا يوم اثنين هذا عيوق
واما ذو الاداة الذي زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة فنوعان
ما قصد تعريفه بعد ذلك وما لم يقصد وكلاهما يجب نزع ال منه ولكن
الاول يضاف نحو اعشى تغلب ونابغة بني ذبيان والثاني يبقى على تجرده
وتنكيره كقول بعض المشركين يوم احد ان لنا العزى ولا عزى لكم
الشاهد في الثاني **ومثله** اي مثل ذي الغلبة الباقي على حاله مطلقا
لزوم ال ولا يريد ومثله في لزوم ما عرف به لان هذا النوع انما تعريفه
بالعلمية وال فيه زائدة لا للتعريف وانما دخلت مع العلمية لا قبلها
ما قارنت الاداة نقله كالنضر والنعمان **او ارتجاله** كالسموءل
واليسع فان قلت التمثيل بالنعمان لما قارنت الاداة نقله منظور فيه
وذلك لانه يخالف قول المص في الخلاصة وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد
كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكرا وحذفه سيان وكذا
في التمثيل باليسع لما قارنت الاداة ارتجاله نظر لجواز كونه منقولا من الفعل
قلت اما الاعتراض الاول فقد اورده ابن قاسم وليس بجيد لان
تمثيله في الالفية بالنعمان للعلم الملموح فيه اصله انما يتاتى اذا كانت
التسمية بنعمان بدون اداة والتمثيل به هنا لما اذا سمي به والاداة فيه
فلا تنافي واما الاعتراض في اليسع بجواز كونه منقولا من الفعل فيندفع
بان ذلك يابى دخول ال عليه في الاصل وفي الحال **وفي المنقول**
من مجرد عن الاداة **صالح لها** اي الاداة **ملموح به الاصل** المنقول
منه **وجهان** ادخال ال وتركها واورد عليه انا اذا لمحنا الاصل فانا ندخل

ال

ال ولا بد وليس كما ذكروا بل لمح الاصل يقتضي ان يثبت له حكم الاصل
وهو قبل العلمية كان يستعمل بالوجهين فكذلك بعد العلمية اذا لمح الاصل
واما اذا لم يلمح اصلا ورأسا فيمتنع ال قال ابن يعيش والذي يدل
على ان تعريف هذا النوع انما هو بالعلمية لا باللام قولهم ابو عمرو
ابن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وظاهر كلام المص
انه يجوز لنا فيما لمح اصله وجهان قياسا ولو صح ذلك لكان اكثر الاعلام
المنقوله يجوز فيه ذلك نحو زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد واحمد ولا
سبيل الى ذلك فينبغي ان يحمل كلامه على معنى ان ذلك ياتي في العربية
بوجهين وذلك سماعي **وقد ينكر العلم تحقيقا** كقول نوف البكالي
ليس موسى بني اسرائيل وانما هو موسى اخر **او تقديرا** كقول ابي سفيان
لا قريش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصرة لكم وقد عرفت من هذا
ان محل التحقيق هو ما اذا كان العلم قد حصل فيه اشتراك عارض
بان سمي به اثنان او اكثر وان محل التقدير هو ما اذا لم يحصل
بالفعل اشتراك عارض في العلم **فيجري مجرى نكرة** غيره او مجرى نكرة
ليست العلمية سابقة على كونها نكرة فبهذه الصفة التي قدرناها يندفع
ما قد يقال اذا انكر العلم فهو نكرة فما معنى كونه يجري مجرى نكرة
ويسلب العلم التعيين بالتثنية والجمع لتغير الصورة التي وقعت
التسمية بها كما سبق ولا فرق بين ان يكون الجمع مكسرا او مصححا مذكرا
او مؤنثا كالخوالد والهنود والزيدين والزينبات وكان ينبغي ان يقول
ويجب التنكير عند ارادة التثنية والجمع لئلا يتوهم بتغيير العبارة
ان هذا شيء مخالف لما تقدم بالنسبة الى التنكير **فيجبر بحرف التعريف**
ان اردت تعريفه والا فليس هذا باقيا من العلم المفرد وانت تقول رب
زيد لقيته وقالوا لكل فرعون موسى فكذا تقول رايت زيودا وهنودا قال

رايت سعودا من شعوب كثيرة ❊ فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك

وقد ضمنت شطر هذا البيت في زمن الصبا مادحا للمص فقلت ن

فيا طالبي علم اللسان ابن مالك ❊ مطالب فضل لم يشن بمهالك
وكم من سعود للنحاة رايتها ❊ فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك

وجبره بحرف التعريف انما يكون عند انتفاء المانع واحترز بذلك من نحو عبد الله
اذا ثنى اوجمع أن تدخل عليه ال لما علم من منافاتها للاضافة والعلم بذلك
اغناه عن التثنية عليه فلذلك تقول هذان عبدا الله وهولاء عبيد الله
واعبد الله وقد يقال لامدخل هذه المسئلة تحت كلامه البتة لان العلم
المجموع وانت انما تثنى وتجمع المضاف لانهم اجروا على جزء العلم ذى الاضافة
ما اجروا على غلام زيد الا ترى انهم اعربوا الثانى اعراب غير المنصرف اذا كان
معه علة اخرى غير العلمية كابي هريرة وابن اوبر **الا في نحو جماديين**
وهو ما كان المثنى فيه اسما لمتعدد متلازم ولكل من ذلك المتعدد اسم
من ذلك اللفظ بالحقيقة **وعمايتين** وهما جبلان لهذيل متقاربان
اسم كل واحد منهما عماية فهذا كجماديين فانهما اسمان لشهرين معرفين
كل منهما عماية فهذا كجماديين يسمى جمادى لكن يتميز احدهما عن الاخر
بالصفة فيقال جمادى الاولى وجمادى الاخرة **وعرفات** وهو ما كان
الجمع فيه علما للواحد اذ ليس معناه مواضع اسم كل منها عرفة وانما عرفة
وعرفات مترادفان وقد تقدم قول الفراء ان عرفة مولد وليس بعربي
محض وسبق رده بانه قد ثبت في الصحيح الحج عرفة واعلم ان كلام المص
مشكل لان الاستثنا فيه اما ان يرجع الى الجملة الاولى او الثانية وكلاهما
باطل اما الاول فلان مقتضاه ان عرفات جمع ولم يسلب مفرده التعيين
وقد عرفت ان عرفات ليس جمعا لعرفة وانما هو وعرفة مترادفان
واما الثاني فلان مقتضاه ان ما ذكر من المستثنيات كلها يسلب
فيها العلم التعيين ولكنه لم يجبر بحرف التعريف ولا يخفى بطلان ذلك
نعم يمكن جعل الاستثنا منقطعا فلا يرد هذا فتامله **ومسميات الاعلام**
اولو العلم من الملايكة والانس والجن والقبايل نحو جبريل وزيد والوهام
وربيعة **وما يحتاج الى تعيينه من المالوفات** من الامكنة والكواكب
والحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وشاة وكلب نحو مكة
ورحل وسكاب ودلدل ويعفور وشدقم وهيله وواشق قال ابن هشام
ومنه اسما الكتب وهي عندي من الاعلام النوعية لا الشخصية الا ترى ان
كل نسخة من نسخ كتاب الفارسي العضدي يسمى بالايضاح لا يختص بذلك

نسخ

٧٩

نسخة دون اخرى كما ان اسامة كذلك وكذا الباقي فاذا قلت هذا
الايضاح فهو كقولك هذا اسامة تشير الى فرد حاضر واذا قلت الايضاح
خير من الجمل والمفصل فهو كقولك اسامة اجرى من ثعالة فهو علم جنس
في المالوفات **وانواع معان** نحو برة للمبرة وفجار للفجرة **و انواع اعيان**
لا تولف كابي الحارث واسامة للاسد وابي جعدة وذؤالة للذيب واحترز
بقوله لا تولف من المالوفات فان الاعلام توضع لاحادها لا لاجناسها **غالبا**
اشار به الى ما وضع قليلا من الاعلام الجنسية لما يولف من الاعيان نحو
هيان بن بيان للمجهول العين والنسب وهذا المثال لا يستعمل استعمال
ذي الاداة الحضورية لان حضور الشي ينفي جهالة عينه فلم يبق الا ان
يستعمل استعمال ذي الاداة الجنسية فيقال هيان ابن بيان لا تقبل روايته
وهذا الحديث يرويه هيان بن بيان اي يرويه مجهول العين والنسب
ومن العلم النوعي ما لا يلزم التعريف نحو فينة وغدوة وبكرة
وعشية قالت العرب فلان ما يتنافينة بلا تنوين اي الحين دون الحين
وفينة بالتنوين اي حينا دون حين فيختلف التقديران وفلان يتعهدنا
غدوة وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بهذه الاسما ومنعها من الصرف
حين قصدت بها ما يقصد بالمعرف بال عهدية او جنسية ولك ان تصرفها
اذا اردت معنى غدوة من الغدوات وكذا الباقي وباب ذلك كله السماع
فليس لك ان تستعمله في نحو اسامة **ومن الاعلام الجنسية الامثلة الموزون**
بها في بعض الاحيان والاقليست ملازمة للعلمية بدليل قولك كل افعل
لا ينصرف علما فالمراد اذن ومما قد يكون من الاعلام الجنسية الامثلة لا ان
كل موزون به علم ثم اجرا الامثلة مجرى الاعلام هو اصطلاح النحاة مخترع
من عندهم يمنع ذلك في كلام العرب وانما يكون كذلك اذا عبر بها عن موزوناتها
ولم يدخل عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن الاسنفرا قيد وغيرها
من علامات التنكير **فما كان منها بتا تانيث** نحو فاعلة وزن فاطمة
او وزن الفعل به اولى نحو افعل وزن احمد وانما لم يذكر الوزن الخاص
بالفعل لانه يجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه فتقول انفعل
فعل ماض ودال على الطلب وانفعل لازم مطاوع لفعل واما ان الوزن

الخاص بالفعل فقد يكون موجودا في الاسم كما في بقم واستبرق ودئل فلا محل
له هنا ضرورة انه ليس الكلام في الموزون وانما هو في الوزن باعتبار
موزون ما فانما يجري عليه حكم موزونه الاصلي فتامله **او مزيدا**
اخره الف ونون نحو فعلان وزن سكران **او الف الحاق مقصورة**
نحو فعلى وزن حبنطى واما الممدودة فلا اثر لها فنقول فعلاء ملحق بقرطاس
وفعلاً ملحق بقسطاط **لم ينصرف الا منكرا** هذا خبر المبتدا من قوله فما
كان منها ان جعلنا ما موصوله وجواب الشرط ان جعلناها شرطية ثم
يجري الكلام في ذلك على اعراب اسما الشرط فيجعل ما الشرطية هنا مبتدا
ايضا لكن خبرها هل هو جملة الشرط او جملة الجواب او مجموعهما فيه خلاف
والصحيح الاول فلا يكون قوله لم ينصرف الا منكرا خبرا لما الشرطية و
ذلك نحو كل فعلة حكمها كذا وان افعل لا ينصرف وما من فعلان مونثه
فعلى الا ويمنع الصرف وكل فعلى تقلب الفه في التثنية يا قال س
قلت للخليل في قوله كل افعل اذا اردت به الوصف لا ينصرف كيف
قلت لا ينصرف وقد صرفته فقال افعل هنا مثال وليس بوصف ثابت
في الكلام انما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف
وانما انصرف لانه نكرة ولو اشرت به الى معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية
كقولك افعل لا ينصرف اذا كان صفة فانك لا تصرف افعل لانك قلت
هذا البنا **وان كان على زنة منتهى التكسير** نحو مفاعل ومفاعيل **او ذا**
الف تانيث مقصورة كفعلى او ممدودة كفعلاء **لم ينصرف مطلقا**
معرفة كان او نكرة تقول حمرا فعلاء وحبلى فعلى وكل فعلاء معرب
ظاهرا وكل فعلى معرب تقديرا فلا تصرف شيئا من ذلك **فان صلحت الالف**
لتانيث والحاق نحو فعلى بفتح الفاء وفعلى بكسرها فان الفهما قد يكون
للتانيث نحو سكرى وذكرى وقد يكون للالحاق نحو ارطى ومعزى **جاء**
في المثال اعتباران كقولك كل فعلى بفتح الفاء مثلا او فعلى بكسرها
تقلب الفه في التثنية يا ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلتها
للالحاق صرفته لتنكره بدخول كل وجميع الاوزان التي ذكرها المصنف
لا تصلح الا للاسما فخرج عن كلامه نوعان ما كان وزنا لاسم وليس شيا مما ذكر

فليس فيه الا الصرف وذلك يوخذ من مفهوم كلامه فان ذلك لم يذكر
في واجب المنع ولا فيما يجوز فيه الوجهان فلم يبق فيه الا وجوب
الصرف مطلقا كقولك فاعل اسما يجمع على فواعل ووصفا يجمع على فعل
او فعال وما كان وزنا للفعل غير ما ذكر كقولنا فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ
فهذه ان اريد بها العموم فالاعراب والصرف كالذي قبله وان اريد
بها خصوصية الفعل حكيت كقولك ضرب فعل وعلم فعل وظرف
فعل ولم يتعرض لهذا كما لم يتعرض للوزن الخاص بالفعل لان بابهما باب
الحكاية **وان قرن بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه** في الصرف
وعدمه تقول مررت برجل فاعل تكنى به عن فاضل مثلا فتصرف
لان حكم المكنى عنه الصرف وتقول مررت برجل افعل تريد افضل
فتمنعه من الصرف وان كان نكرة لانه كناية عن صفة لا تصرف ويدل
على انه في موضعها ان موقعه هنا موقع النعت اذ لا ينبغي ان يكون علما
هنا لان العلم لا يوصف به ولان المعرفة لا تكون صفة للنكرة وهذا
مذهب س وخالفه المازني وانفرد له السيرافي بان افعل اقصى احواله
ان يكون كاربع اذا وصف به فهو اسم وصف به وما هو كذلك لا يمتنع
من الصرف ورده ابن الصايغ بان اربعا وضع على ان يكون اسما لا وصفا
فعرضت الوصفية فيه لم تعتد بها وافعل هذا لم يستقر في كلامهم
لا اسما ولا صفة فينبغي ان يراعى حكمه الحاضر له **وكذا بعض الاعداد**
المطلقة التي لم تعتبر بمعدود مذكور ولا محذوف وانما تدل على مجرد
العدد يعني انها تكون اعلاما فلا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر
كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرف نص عليه ابن جني في سر الصناعة
ووقع في بعض نسخ المفصل قال ابن الحاجب والظاهر ان جار الله
اثبته ثم اسقطه لضعفه قال وجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه
علم لكنت مبتديا بالنكرة من غير مخصص قال ووجه ضعفه انه يودي الى
ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص ببعض جنسها **وكنوا بفلان وفلانة عن علم مذكر**

عاقل وعلم مونث عاقل نحو زيد الذي هو علم لمذكر عاقل وهند الذي
هو علم لمونث عاقل وفيه لف ونشر مرتب فزيد يرجع الى فلان وهند يرجع
الى فلانه قال الشاعر

الا قاتل الله الوشاة وقولهم ... فلانة اضحت خلة لفلان

فيجري اعني فلان وفلانه مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا تدخلهما
اللام ويمتنع صرف فلانه كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكنى عنه في
الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاني
فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم فالثاني مثل الاول
في انه غير نكرة وان كان المكنى عنه قد ينكر والفرق بينه وبين مررت
بزيد وزيد اخر انك اردت واحدا ممن يسمى بزيد وليس هذا بمتات في فلان
قال ابن الحاجب فلان وفلانه علمان لاعلام الاناسي وهي من باب اسامة
لانهما تنطلق على كل علم منهما فهي موضوعة لحقيقة اعلام اناسي من يعقل
فان لها حقيقة ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها
اسامة قال ولم يثبت استعمالها الا في الحكاية تقول قال زيد جاني فلان
ولا تقول ابتدا جاني فلان من غير ان تحكي ذلك عن احد قال الله تعالى ويوم
يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني
لم اتخذ فلانا خليلا وهذا الذي ذكره ابن الحاجب من انهما لا تستعمل
الا في الحكاية نص عليه ابن السراج قبله ولكنه مخالف لقول ابن السكيت
اذا كنيت عن الادميين قلت لقيت فلانا ويدل عليه ما رواه الاصمعي من قول
مزار العبسي

سكنوا شبيثا والاحص واصبحت ... نزلت منازلهم بنو ذبيان
واذا فلان مات عن اكرومة ... دفعوا معاوز فقده بفلان

وقال معن ابن اوس

اخذت بعيني المال حتى نهكته ... وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى ... ورد فلان حاجتي وفلان

فان قلت كون فلان وفلانه علمين لاعلام الاناسي منظور فيه
لان تلك الفاظ فعلى هذا اذا قلت قال زيد جاني فلان فمعناه جاني
مسمى فلان وانما مسماه لفظ وليس هذا كزيد في جاني زيد لان مسماه ذات
قلت هذا اشكال اورده ابن هشام رحمه الله تعالى ولم يجب عنه ويمكن

ان

ان يجاب بان معنى جاني فلان جاني مسمى مسمى فلان فلما صح الاسناد
الى لفظ زيد والمراد مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه
ولا اشكال وكذا القول في فلانه وكنوا بابي فلان وابي فلان وام فلان
عن نحو ابي بكر في كنية المذكر العاقل وام سلمة في كنية المونثه العاقلة
ووقع في بعض النسخ وام فلانه وهو تحريف من النساخ او فهم فيه ما تقدم
من اقتران فلانه بفلان وما تاخر من اقتران الفلان بالفلانه وذكر
كلمة الام ايضا والتمثيل بسلمة ولفظه مونث وانما سلمة كطلحه وحمزة
علم مذكر عاقل مختتم بتا التانيث فتانيثه لفظي وكنوا بالفلان
والفلانه عن علم مذكر لا يعقل وعلم مونث لا يعقل نحو لاحق وسكاب
فالاول للاول والثاني للثاني على طريق اللف والنشر المرتب ولا فرق في
اعلام البهايم بين ان يكون اسماء او كنى في ادخال لام التعريف عليها
فتقول الفلان والفلانه وابو الفلان وام الفلانه والمص لم يذكر حكم
الكناية من اعلام البهايم اذا كانت كنى ونص الرضي الاستراباذي على
ما قلناه من عدم الفرق قال وانما ادخلوا اللام للفرق وكانت كناية
اعلام البهايم اولى من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه
اكثر وهو عنده اشهر من اعلام البهايم فكان فيها نوع تنكير وسلك ابن
الحاجب طريقة اخرى فقال زادوا ال للفرق وجعلوا الزيادة في علم
ما لا يعقل لان علميته دخيلة على علم من يعقل لان اصل الباب لمن يعقل
وكانت زيادة ال في الاقل اولى منها في الاكثر تقليلا للزيادة و
كانت في الدخيل في العلمية لضعف علميته اولى منها في القوي في باب
العلمية وكنوا بهن وهنة عن اسم جنس مذكرا ومونث فهن لاسم
الجنس المذكر نحو رجل وهنة لاسم الجنس المونث نحو امراة غير علم صفة
لاسم جنس وربما كنوا بهن عن علم الشخص العاقل الذي لا يراد الافصاح
باسمه كقوله والله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يخاطب بذلك حسن بن زيد وكان عبد الله وابراهيم وحسن بنو حسن
المذكور وعدوه شيا ولم ينجزوه له وهذا الذي ذكره المص هنا وفيما
ياتي انما هو على سبيل الاستطراد في الكناية والا فالاصل ان يقتصر

على كنايات الاعلام لانها المتعلقه بالباب **وكنوا بهنيت عن جماع ونحوه** من مقدمات الجماع كما كنوا عن الفرج بهن وانما لم يذكر المصنف لامستُ ومسستُ وباشرت ورفثت وباضعت وغير ذلك لانه لما ذكر ان الهن كناية عن اسم جنس اراد بكناية اخرى ماخوذة من لفظ تلك الكناية فذكر ذلك استطرادا لكن هذا معترض بان هنيت يائي والهن واوي وقد يدعى ان اليا بدل عن الواو وان ذلك من البدل الخارج عن القياس وفي قول صاحب الصحاح وهنيت كناية عن فعلت من قولك هن اشارة الى ذلك **وكنوا بكيت** بسكون اليا مخففة **او كيت** بتشديد اليا **وبذيت او ذيت** بتخفيف اليا في الكلمة الاولى وتثقيلها في الثانية **او كذا عن الحديث** ولا يستعمل كيت وذيت الا مكررين نص عليه في الكتاب قال ابن هشام وهو المعروف ونص اهل المصر التنبيه على ذلك تقول جاءني فقال لي كيت وكيت ومحل كيت النصب وان كان مفردا لانه كناية عن جملة وفي كلام الفارسي اذا قال من الامر كيت وكيت اسما لكان كالا يكون اسمها جملة قال ابن هشام ولله در هذا الامام ما اتم نظره قال وسالني سايل فيم يتعلق من الامر اذا كانت كان شانيه وكيف يكون اسمها ضمير الشان ويتعلق بها مجرور ويودي معنى الشان فقلت الظاهر انه يتعين تعلقه باعني مقدرا قلت يجب ان يكون ثم صفة للامر محذوفة اي كان من الامر الذي لا يفصح عنه والا لكان الكلام عريا عن الفايدة وانت خبير انه يلزم على ما ذهب اليه الفارسي واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بجزئيها **وقد تكسر او تضم تا كيت وذيت** فتكون التاء مثلثة الحركة والكلمة على كل حال مبنية قال الرضي الاستراباذي وانما بنيتا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجمل من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واورد انه كان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل واجاب بانه يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبنا لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بنا لم يجز ان يخلو منهما مثله بني على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه

مبحث اعراب كيت وكيت

وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن الاعراب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب للبناء كما قيل عدم العلة علة العدم ثم سال فقال انهما وضعا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قايم وهي في محل نصب واجاب بان الاعراب المحكي في الجملة عارض لم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل اليا كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل وبناؤهما على الكسر والضم لتشبيهما بجير وحيث ثم قال وهما يعني كيت وذيت مخففان من كيّة وذيّة بحذف لام الكلمة وابدال التاء منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما وقف على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل عن الياء الا عند المازني ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان التاء في كيت وذيت بدل عن اللام فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت فالتاء فيهما لكونهما عبارة عن القضيتين وحكى ابو عبيدة كيّه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة الى هنا كلام الرضي

باب الموصول

وهو اي الموصول **من الاسماء** اي حال كونه من الاسماء فهو في محل نصب على الحال فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل اذ التقدير وتفسيره من الاسماء فذو الحال ضمير مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل بعد ان كان مخفوضا متصلا وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب في اللغة البيان الكلمة في الاصطلاح لفظ وضع لمعنى مفرد اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور وبهذا التقدير يصح التركيب ويمكن ان يكون قوله من الاسماء حالا من ضمير المستكن في الخبر لان ما من نحو قوله متصل محذوف والتقدير اعنيه من الاسماء والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا والتقدير الاول احسن

ولا يصح ان يكون قوله من الاسما حالا من الضمير المستكن في افتقر لان ما من قوله
ما افتقر اما موصولة او موصوفة ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة
على الموصول او الموصوف **ما افتقر** جنس يشمل الموصولات وغيرها مما يفتقر
ابدا لا في حال دون حال وهو فصل اخرج النكرة الموصوفة بالجملة
فانها حال وصفها بها مفتقرة اليها وتنفك عن الافتقار في حالة عدم الوصف
اصلا او في حالة الوصف بمفرد وفي شرح ابن قاسم ما معناه ان الجمل الموصوف
بها في تاويل المفرد فلا يصدق على النكرة انها افتقرت الى جملة وهو متعقب
بانها جملة قطعا وكونها في تاويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة **الى عايد**
يخرج الموصول الحرفي واذ واذا وحيث ضمير الشان وقال ابو حيان
وتبعه تلميذه ابن قاسم ان الموصول الحرفي خرج بقوله من الاسما **قلت**
وفيه نظر لان قوله من الاسما ليس فصلا وقع في التعريف حتى يكون مخرجا
وانما هو قيد في حيز المعرف بفتح الراء كما قررناه آنفا وما ذلك الا بمثابة
ان يقال الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد فينتقض بالفعل والحرف
فيجاب بانهما خرجا بقولك اسما ومثله لا يستقيم **فان قلت** وايضا فقوله
الى عايد مخرج للموصول الحرفي فلو خرج اولا بقوله من الاسما لكان محض
تكرار لا فايدة فيه **قلت** ليس قوله الى عايد مقصورا على اخراج الموصول
الحرفي بل يخرجه ويخرج غيره مما ذكر قبل فلا باس اذن والمعول في الرد
هو ما قلناه اولا **او خلفه** اي خلف العايد والمراد بالعايد الضمير نحو الذي
قام ابوه زيد وخلفه الظاهر كقوله **ن**
ابا رب ليلى انت في كل موطن • وانت الذي في رحمة الله اطمع •
فالاسم الشريف خلف عن ضمير يعود الى الذي لكن قال ابو علي في التذكرة
من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في جزء المبتدا فاحرى
ان لا يجيزه في الصلة **وجملة صريحة** اما اسمية نحو الذي هو قايم او
فعلية نحو الذي ذهب غلامه **او موولة** نحو الذي عندك والذي في
الدار والقايم وفي العبارة قلق فان الذي في هذه الامثلة الثلاثة
ليس جملة اولت بشي اخر والصواب ان تقول وجملة ملفوظ بها
او مقدرة او الى مفرد موول بجملة فالاول نحو الذي قام ابوه والثاني

نحو الذي في الدار والثالث نحو القايم والقاعد **غير طلبية** واما قوله
• واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها •
فالصلة ازورها ولعل محذوفة الخبر والجملة معترضة او الصلة
قول محذوف مثل وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم
ذلك ومفعول اخبر محذوف اي اخبره والهاء في تقله ها السكت
او ضمير افرد نظرا الى لفظ الناس او كل واحد واخبر فعل امر من
قولك خبرت الشي اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اي بلوته واختبرته
وتقله مضارع مجزوم على انه جواب الامر اي تبغضه تقول قلاه يقليه
ويقلاه بمعنى ابغضه وقال الميداني يجوز رفع الناس على الحكاية ومن
نصبه فقد نصبه باخبر ووجدت بمعنى عرفت اي وجدت الامر
كذلك بمعنى عرفت هذه القصة وحققتها وهذا المثل من كلام ابي الدردا
رضي الله عنه **ولا انشايية** كبعت واشتريت **فان قلت** يرد نحو
وان منكم لمن ليبطئن فان القسم وجوابه صلة او صفة **قلت** الموصول
به في الحقيقة انما هي جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم وان
كانت انشايية فليست مذكورة لذاتها بل لتقوية الجملة وتاكيدها
وفي كلام المص جعل الطلب قسيما للانشا وانما هو قسم منه قال ابن هشام
ويرد على طرد التعريف من الواقعة نكرة موصوفة **قلت** يعني لكونها
مفتقرة ابدا الى العايد والصفة وليس بشي لانا لا نسلم افتقار من
النكرة دايما الى ذلك لجواز وقوعها تامة غير موصوفة بشي كما صرح
به الفارسي ولو سلم افتقارها حال كونها موصوفة الى العايد والصفة
فلا نسلم انه يلزم كون الصفة جملة لجواز مررت بمن معجب لك وقد عرفت
فيما تقدم ان الموصول يعرف بالعهد الذي في صلته على معنى ان وضعها
ان يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب وهذه خاصية المعارف
ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم
الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشايية طلبية كانت
او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما الاعتراض
المشهور وهو ان الموصول لو كان معرفا بصلته وهي جملة لتعرفت

قوله
وجدت الناس اخبر تقله
مبحث اعراب

النكرة الموصوفة بها فلم يكن اذا في قولك لقيت من ضربته فرق بين
ان تكون موصولة او موصوفة فقد اجيب عنه بما سبق من ان التعريف
الموصول بصلته بوصف معرفة مشار به الى المعهود الذي بين المتكلم
والمخاطب بمضمون صلته ففي قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فمن موضوعة على ان تكون
معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا
لك وان حصل بقولك انسانا تخصيص بعض وبينة المخاطب لكنه ليس
تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف
الذي ومن مثلا فانه وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق
بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف
عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف
لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي
كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذلك
الى اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك قال المص والمشهور
عند النحويين تفسير الجملة الموصول بها بكونها غير معهودة وذلك غير
لازم وذلك لان الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة
وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا
يسمع وكقول الشاعر • وليس اذا ابنى لهدم صالحا • وليس الذي يبني كمن شانه الهدم
وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر ه
• فان استطع اغلب وان يغلب الهوى • فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه •
و هو اي وتفسير الموصول **من الحروف ما اول** وهو جنس يتناول
مخصوصة من اسماء الافعال فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون
وبنكرة ان نون وقد عرفت ما عليه حيث تكلمنا في حد الحرف ويتناول
الفعل المضاف اليه نحو حين قمت اي حين قيامك ويتناول هو
من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فاحترز عن هذه الاشيا ونحوها
بقوله **مع ما يليه بمصدر** فان هذه الاشياء مؤولة بمصادر لا مع ما يليها
وقوله **ولم يحتج الى عايد** احترازا من الذي الموصوف به مصدر نحو

وخفضتم

وخضتم كالذي خاضوا اذا قيل التقدير كالخوض الذي خاضوه
فان الذي واقعة على الخوض فهو معناها لكن لا بد له من عايد
فسلم التعريف للحرف المصدري كذا افردوه ويظهر من هذا ان ليس المراد
بالتاويل المسبك بل المراد به التفسير ولذا صح له ان يقول دخل ضمير
المصدر وغير ذلك مما ذكروه ولو حملنا التاويل على السبك لم يصح
ان يدخل تحت كلامه الا الحرف المصدري قلت وعدم الاحتياج
الى عايد لا ينفي صحة تعلق العايد به والمراد الثاني لا الاول وكان
الاولى التعبير بما يقتضيه **فمن الاسماء الذي والتي للواحد** عاقلا
او غيره **والواحدة** عاقلة او غيرها على طريق اللف والنشر المرتب فالواحد
الذي والواحدة التي **وقد تشددا وهما مكسورتين او مضمومتين**
وصرح ابو موسى الجزولي بانهما مع التشديد معربتان بانواع الحركات
كما في اي وقال الرضي الاستراباذي ولا وجه لاعراب المشدد اذ
ليس التشديد موجبا للاعراب وجزم المص بوجوب البناء اما على
الكسر واما على الضم ووجه الكسر ظاهر وهو التقاء الساكنين واما البناء
على الضم فبعيد واما اي فلما كان سبب بنائها حذف شيء اشبهت
الغايات ومن هنا يظهر ان تشبيه الزمخشري لها بقبل وبعد لم يصب الح
ان قصد التشارك في وجه البنا على الضم وقول الشاعر ه
• وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا اللذي • ينال به العلاء ويصطفيه •
لاقرب اقربيه وللقصي • يروى هكذا ويروى وان ارضاك
ورواه ابن عصفور وان انفقته الا الذي واستدلوا بذلك على
البنا على الكسر لان الذي مستثنى وليس في موضع جر كذا قالوا وفيه
نظر لاحتمال كون الا صفة بمعنى غير عند من لا يلتزم صحة قول
ابن الحاجب كما ستراه في باب المستثنى **او يحذفان** اي اليا ان من
الذي والتي **ساكنا ما قبلهما** فتقول اللذ واللت باسكان الدال
والتا بعد حذف اليا منهما كقوله ه ، ه
• فكنت والامر الذي قد كيدا • كاللذ تزبى زبية فاصطيدا •
وكقول الاخر • ارضنا اللت آوت ذوي الفقر والذل • فاضحوا ذوي غنى واعتزاز •

اومكسورا فتقول الذِ واللتِ بكسر الذال والتاء كقوله
لا تعذل الذِ لا ينفك مكتسبا • جهلا وان كان لا يبقى ولا يذر •
وقوله • شغفت بك اللتِ تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام •
وبعضهم ذهب الى ان ما ذكر من تشديد اليا وحذفها مع الكسر او السكون
بابه الشعر وليس كذلك فان ائمة اللغة قد نقلوها على انها لغات فلا يحمل
ما انشد وه من الابيات على انه من باب الاستدلال وانما يحمل على التمثيل
ويخلفهما اي ياء الذي والتي **في التثنية علامتها** اي علامة التثنية
وهي الالف رفعا والياء جرا ونصبا فتقول اللذان واللتان وكان القياس
عدم الحذف فيقال اللذيان كما يقال الشجيان لكن لما كان الذي والتي مبنيين
لم يكن لياءيهما حظ في الحركة فبقيت ساكنة ثم حذفت عند التثنية لالتقاء
الساكنين ومقتضى هذا الكلام انهما معربان وبعضهم لا يرى ذلك بل يقول
هي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد فاللذان واللتان صيغة للرفع واللذين
واللتين صيغة للنصب والجر والاول اولى لان ادعاء ان كل واحدة منهما صيغة
مستانفة خلاف الظاهر **فيجوز تشديد نونهما** اي نون التثنية مع الالف
والياء ومنع البصريون التشديد مع الياء والصحيح جوازه كما ذهب اليه
الكوفيون ويدل عليه قراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذينّ اضلانا بالتشديد
وجاز تشديد النون انعوضا من الياء المحذوفة **وحذفها** اي حذف النون
وهي لغة بلحارث ابن كعب وبعض بني ربيعة لاستطالة الموصول بالصلة
كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا •
وكقول الآخر • هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم صميم •
وقضية كلام المص في المتن ان حذف النون لا يختص بالشعر وهو كذلك
لما ذكرناه من انه لغة لبعض العرب ولكنه في الشرح صرح بان قوله
ان عمي اللذا ضرورة **وان عني بالذي من يعلم** نحو والذين هم في
صلاتهم خاشعون وهو كثيرا **او شبهه** نحو ان الذين تدعون من
دون الله عباد امثالكم **فجمعه الذين مطلقا** اي ولو في الرفع قال
المص لما كانت التثنية من خواص الاسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي
جعل لحاقها لهما معارضا لشبههما بالحرف فاعربا في التثنية كما جعلت

اضافة

اضافة اي معارضة لشبهها بالحرف فاعربت ولم يعرب اكثر العرب
الذين وان كان الجمع من خصايص الاسماء المتمكنة لان الذين مخصوص
باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن المجموع لفظا ومعنى **قلت**
هذا معارض لمنع المص كون العالمين جمعا للعالم فتامل **ويغني عنه**
اي عن الذين **الذي في غير تخصيص كثيرا** يعني انه اذا كان المراد
الجنس لا افرادا امته على الخصوص فان الذي بصيغة الافراد كثيرا
موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى والذي جاء
بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اي والجمع والفريق الذي جاء
بالصدق فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى فروعي اللفظ فوصف
بالمفرد وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله كمثل الذي
استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو
كان في الاية مخففا من الذين بحذف النون لم يجز افراد العايد عليه
و يغني الذي عن الذين **فيه** اي في التخصيص **قد ضرورة** كقوله
• وان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد •
كذا امثل به المص ولا مانع في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر
مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي **وربما
قيل اللذون رفعا** كقوله • نحن اللذون صبحوا الصباحا •
قال المص في الشرح اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون
امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل
وقد يقال لذا ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي بحذف
الالف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات قال ابو حيان
ولم يذكر ابن مالك شاهدا على تخفيف الذي وفروعه الا قراءة
اعرابي حكاها ابو عمرو صراط لذين فلا ينبغي ان يقاس على الذين
بقية الالفاظ انتهى وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام ابن
فتله المغربي السلامي صراط لذين قراءة ابي ابن كعب وابن
السميع وابو رجا بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا فقد
ثبت بهذا ان ذلك وارد في الافراد ايضا والقاعدة في التثنية

ايضا وقد يكون مسمى التثنية جمعا بالتسمية اللغوية ومن البعيد عند
كل احد ان يكونوا قد خففوا الواحد دون المثنى وربما احتج بثقله
المثنى بالنسبة الى المفرد والجمع لكن هذا كله فى المذكر فينبغي ان يحرر
الشواهد فى لتى ولاتى **وبمعنى الذين الاولى** على وزن العلا فيكون العقلاء
كقوله رايت بنى عمرو الاولى يخذلوننى على حدثان الدهر اذ يتقلب
الحدث والحادثة والحدثان بمعنى وقال ابن عصفور يقع على من
يعقل وما لا يعقل من المذكرين وقد يرد للمونث وسياتي وقد
استعملت بدون الف ولام كقوله ٥
• لا ابتم اولى جيتم مع البغل والدبا • قطار وهذا شخصكم غير طاير •
والالا بالمد كقول كثير ٥
• ابى الله للشم الالاء كانهم • سيوف اجاد القين يوما صقالها •
واللاء بالمد على وزن الراء كقوله ٥
• فما اباؤنا بامن منهم علينا اللاء قد مهدوا الحجورا •
واللايين مطلقا على وزن القاضين رفعا ونصبا وجرا وهذه
لغة اكثر هذيل **اوجرا ونصبا واللاؤن رفعا** وهذه لغة
لبعض هذيل ومنها قول بعضهم هم اللاؤن فكوا الغل عنى **وجمع**
التي اللائي على وزن القاضي وشواهده كثيرة **واللاى** نحو واللاى
يئسن فيمن قرا بياء **واللواتي** على وزن الفواعل **وبلا ياات**
فى الكلمات الثلاث كقوله • اللات كن مرابعا ومصافيا •
وقراة من قرا واللاء يئسن بغير ياء قال ابن هشام ولم اجد شاهدا
على اللوات **واللا** بلا همزة ولا ياء كقوله ٥
• وكانت من اللا لا يغيرها ابنها • اذا ما الغلام الاحمق الام غيرا •
واللوا بالقصر كقوله • جمعتها من اينق عكار • من اللواشربن بالصرار •
واللوا بالمد **واللاات** كالكاعات كقوله ٥
• اولئك اخواني الذين عرفتهم • واخوانك اللاات زين بالكتم •
مكسورا دايما فيكون مبنيا **او معربا اعراب اللات** بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا وقد روي اللاات فى البيت بالوجهين

بكسر

بكسر التا وضمها **والالى** على وزن العلا كما تقدم فيكون هذا اللفظ
مشتركا بين جمع الذي وجمع التي وقد اجتمعا فى قول الشاعر
• وتبلى الالى يستلئمون على الالى • تراهن يوم الروع كالحدا القبل •
وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات فى لغة طي وانما
ذكر هنا ذات بيانا للاصل والا فهو فى مقام بيان جموع المونث فكان
الاصل ان يقول ذوات لكن ظاهره يقتضى انها جمع للتي قد ذكر مفردها
قبلها دفعا لهذا الوهم لك ان تقول قد ذكر الالى فى جمع التى
فعلم انه يريد الجمع اللغوي لا الصناعي **مضمومتين مطلقا** اي
فى جميع الحالات ومن كلام بعض الطائيين بالفضل ذو فضلكم الله به
والكرامة ذات اكرمكم الله به وحكى غير المص اعرابها
اعراب ذات بمعنى صاحبة وذوات بمعنى صاحبات وانما قدم
ذكرهما على ذو ولان الكلام الان فى الموصولات الخاصة **وبمعنى**
الذي وفروعه اي المونث المفرد والمثنى مذكرا ومونثا والجمع
كذلك **من وما** فيجوز ان يطلق كل منهما على المذكر والمونث ما كان
منهما مفردا او مثنى او مجموعا **وذا غير ملغى** فيطلق على ما ذكرناه على
اي حالة كان من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث لكن بشرط
ان يكون غير ملغى ويعنون بالالغاء تركيب ذا مع من او ما فيصير
المجموع اسما واحدا وللتركيب معنيان احدهما ان يكون المجموع اسم استفهام ويدل
عليه قولهم عماذا تسال باثبات الف ما لتوسطها وقد يتعين ذا كقول جرير
• يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم • لا يستفقن الى الديرين تحنانا •
اذ لا يصح ان تجعل ذا موصولة وقد يترجح وذلك فيما اذا وقع الذي بعد ماذا او من
ذا كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا وكقول الشاعر
• فمن ذا الذي يبقى من الحب بعدما • تنشر به بطن الفؤاد وظاهره •
ويحتمل ان تكون ذا موصولة فيكون فيه جمع بين موصولين فيخرج اما على
ان الثاني موكد للاول او خبر مبتدا محذوف والثاني من المعنيين ان يكون
المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب ٥
• دعي ماذا علمت ساتقيه • ولكن بالمغيب خبريني ٥

فالجمهور على ان ماذا اكله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف
موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في
الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعي
لان الاستفهام له الصدر ولا العلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ولا
لمحذوف يفسره سائليه لان علمت ح لا محل لها بل ما استفهام مبتدا وذا
موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى قال ابن هشام
ونقول اذا اقترنت ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول
دعي وقوله لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا اجعل ماذا مبتدا وخبرا
ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما
اردت انه قدر الوقف على دعي فاستانف ما بعده رده قول الشاعر
ولكن كانها لا بد ان تخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي فالمعنى
دعي كذا ولكن افعل كذا وعلى هذا فلا يصح استيناف ما بعد دعي لانه
لا يقال من في الدار فاني اكرمه ولكن اخبرني عن كذا الى هنا كلامه قلت
وفيه تسليم لامتناع ان يعمل السابق على ماذا للاستفهام وقد صرح بعض
المتاخرين بانهما من بين ادوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها
فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المص هذه المسئلة في توضيح الموضوع
للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها
في حديث الافك اقول ماذا وقول بعض الصحابة فكانه ماذا افراجعه من هناك
لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصح في البيت لان المعنى ليس عليه **ولا مشار به**
بالجر عطفا على ملغى من قوله غير ملغى ولا لتوكيد النفي يعني انه يشترط في كون
ذا موصولا عدم الالغا وان لا يكون مشارا به الى شيء **بعد استفهام بما** ولا خلاف
فيه **او من** وفيه خلاف فمنع بعض النحويين كون ذا موصولة بعد من لا نهما
قال لان الاصل في ذا ان يكون اسم اشارة لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية
وهي في غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت
موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذي
في ما وفيه نظر واجاز ذلك جماعة استدلالا بقول الشاعر ٥

٥ وغريبة تاتي الملوك كريمة ٥ قد قلتها ليقال من ذا قالها ٥

والكوفيون

والكوفيون يجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد
ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون
اي الذين وبقوله تعالى وما تلك بيمينك اي وما التي وقول الشاعر

٥ عدس ما لعباد عليك امارة ٥ نجوت وهذا تحملين طليق ٥

واعتذر البصريون بان اسماء الاشارة في هذه المواضع باقية على اصلها
دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وحملوا تقتلون بيمينك وتحملين
على الحال وحذف ضمير تحملين العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة
والخبر وقيل تحملين وطليق خبران ويرد عليه بانه ليس المراد كانه
محمول وجوز ابن عصفور تعليق بيمينك باعني ولا ينبغي ان يعول عليه
لان اعني متعد بنفسه لا بالباء والحال اولى كما قال البصريون ويكون ما خبرا
مقدما وتلك مبتدا مؤخرا والحال مثلها في تلك بيوتهم خاوية بمعنى
الذي وفروعه **ذو الطائية** لان بني طي هم الذين يستعملونها كذلك
حكى الازهري انها في لغتهم تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما
فتقول رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا
وذو فعلن ومن مجيئها بمعنى التي في قول شاعرهم ٥

٥ فان الماء ماء ابي وجدي ٥ وبئري ذو حفرت وذو طويت ٥

وزعم ابن عصفور انه ذكر البئر على معنى القليب قال ونقول في
تثنية ذو الطائية ذوا رفعا وذوي جرا ونصبا وفي جمعها ذوو وا
رفعا وذوي نصبا وجرا وفي تثنية ذات الطائية ذواتا رفعا وذواتي
نصبا وجرا وفي جمعها ذوات بضم التاء مطلقا قال المص اطلق ابن عصفور
القول في تثنية ذو وذات وجمعهما واظن حامله على ذلك قولهم ذات
وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت عند لذلك وفي شرح ابن قاسم قيل
بل نقل ذلك الهروي وابن السراج عن العرب **مبنية** حال اما من ذو
ان جعلت فاعلا بالمقدر الذي اشرنا اليه مثل في الدار زيدا ومن ضميرها
المستكن في الظرف المستقر الذي قدرناه لكن هذا مشكل فان تقييدها
بهذه الحالة يقتضي انها لا تكون بمعنى الذي وقد وقع عند اعرابها
وليس كذلك وانما يقع له **غالبا** الى ان بعض الطائيين يعربها فيقول

٣ الاحبار ح

جاني ذو يقوم ورايت ذا يقوم ومررت بذي يقوم حكاه ابن درستويه
في الارشاد وابن جني في المحتسب وانشد

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا • وانما اعربها هولاء تشبيها بذي
بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل
الى الوصف بهما وبمعنى الذي ومن وعد ايضا اي خلافا لثعلب فانه
زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا وقال لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني
على معنى الذي هو فاضل جاءني فان قصد الاحتجاج بذلك على دعواه لم
ينهض لان امتناع موصوليتها ههنا قد يكون لمانع وفي كلام ابن الصايغ
ما يشير اليه فقد قال في حواشيه لا تستعمل اي الموصول الا حيث الابهام
فلا يجوز ايهم قام جاءني لو قوعها هنا على شخص معين معلوم الا على حكاية
ابي الحسن فانه حكى ان الماضي يعمل فيها قليلا فان قلت هلا اجرت
ايهم قام عمرو على معنى ايهم ثبت انه قام فهو عمرو فهو حينئذ مثبت عند المتكلم
قلت لو صح على ذلك لصح جاءني ايهم قام على معنى ايهم ثبت انه قام فهو
الذي جاءني وهم قد منعوه انتهى كلامه مضافة بالنصب على الحال كما مر في
مبنية الى معرفة لفظا او نية ومن يرى ان تعريف الذي بال وهولاء جمهور
يرى ان تعريف من مثلا باعتبار معنى ما فيه ال وان تعريف اي بالاضافة
فالموصولات معرفة بصلاتها وان ال عنده على ثلاثة اقسام لكن انتقل
عند ولوانه قال في اي كما قال في من وما لا تجه وقول ابن عصفور
ان لا تجامع الاضافة لا يرد لان هذا القايل لا يرى ال مقدرة بل يرى
ان الكلمة في معنى ما فيه ال ومن يرى ان الموصولات معرفة بصلاتها
وان ال فيما هي فيه زايدة يستشكل عليه انه يلزم في اي اجتماع تعريفين
والجواب ان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف
اليه والى ما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانما
تفتقر الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها شي ما معناه
نسبي سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى الذي وقعت
عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى الصلة فتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا
من غرائب العربية ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين

ومن

ومن ثم قال بعض المتاخرين القياس يقتضي جواز اضافتها الى النكرة اذ ليس
المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي هي بعض
منه وذلك حاصل بالنكرة واذ قد امتنعوا من ذلك فكانهم ارادوا بالتزام
كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي لا يضاف ما اريد به التعريف
وهو اي الى ما هو نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ولا يلزم استقبال عاملها
فيجوز قام ايهم اكرمته ولا تقديمه فيجوز ايهم قام ضربني خلافا للكوفيين
في المسئلتين وقد نوزع الكسايي في خلفه يونس في المسئلة الاولى فلم يكن
له مستند الا ان قال اي كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له
السايل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له
ابن الباذش بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في
المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدوه بخلاف الماضي والحال
فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت
معه اي الموضوعة على الابهام قال الرضي وليس بشي لاختلاف الابهامين
ولا تعلق لاحدهما بالاخر وحاول الشيخ جمال الدين بن هشام توجيه
قول الكوفيين في الامرين فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية
والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على الشرطية
وليست بها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا
وقد تونث اي بالتاء موافقا للتي كقوله

• اذا اشتبه الرشد في الحادثات فارض بايتها قد قدر •

وحكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنون ايا ويجمعونها فيقولون
مثلا اياهما اخواك وايوهم اخوتك لكن في كلام المص مناقشة وذلك
انه سيذكر بقية اقسام اي ولا يذكر انها تونث فاوهم خلاف الواقع فانه
قد سمع تانيث المستفهم بها قال الكميت

• باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب •

وقال الاخر • فانك لا تدري باي بلدة تموت ولا ما يحدث الله في غد •
وفي تفسير البغوي ان ابيا قرا باية ارض تموت وحسن تانيث اي في الشرط
والاستفهام حذف ما تضاف اليه كقوله وخلفوك اسما فاية سلكوا بعني

اي طريق قال السخاوي انما يجوز تذكير اي وتانيثها مضافة الى المونث عنى
ذكر ما تضاف اليه فان حذفته فالتانيث لازم كقوله ايه سلكوا معناه
اي جهة فاذ اقيل ايا سلكوا فالمعتبر مذكر او مونث والمعنى ما فتمناه
وبمعنى الذي وفرعه الالف واللام وفي اوايل الكشاف عند تفسير
كمثل الذي استوقد نارا ان ال في الصفات بعض الذي وانه لكثرة
استعماله متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا
تارة اليآء وحدها وتارة اليآء والكسرة وتارة اقتصروا على ال قال
الرضي والاولى ان تقول اللام الموصوله عن لام الذي لان لام الذي زايدة
بخلاف اللام الموصولة انتهى وظاهر كلام الزمخشري بل وصريحه
في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام الذي تعد من
الموصولات هي تلك اللام التى كانت في الذي حرف تعريف ولكن اللام الذي
الا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له قلت دعوى
لا دليل عليها وفيها ما راينه من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل قال في الصحاح
الذي اصله لذي فادخلت عليه الالف واللام ولا يجوز ان ينزعا عنه
لتنكير وكثير من المحققين على ان الذي بكماله اسم موضوع مفرد وبه
يشعر ظاهر قول الزمخشري وضع وصله الى وصف المعارف بالجمل ونصهم
على ان الموصول لذي واللام زايدة لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف به
كمعرفة توصف بالنكرة وجعلت لازمة لانها لو دخلت تارة ونزعت
اخرى لاوهم انها للتعريف وانت خبير بان المص حكى نزعها بنا من ثم
الجمهور على ان اللام التى هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي بل اسم
موضوع براسه وهو ظاهر كلام المص **خلافا للمازني ومن وافقه
في حرفيتها** لكن المازني يقول هي موصول حرفي والاخفش يقول انها
حرف تعريف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا
كانت له كما في قولك جاني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها
واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير اليها في السعة نحو الجهور به زيد
وقول المازني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان يحذف الموصوف
مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها كما ستعرفه في باب النعت

ان شا الله تعالى او بانه لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل اولى
لان حذف المنكر اكثر ثم لو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر
عملا بالاستقرا واللازم باطل ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها
على الفعل وقد دخلت نحو الترضى والتجدع كما ياتي ولقدح لحاقها في اعمال
اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل
واللازم منتف واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بان العامل يتخطاها
نحو مررت بالضارب فالجر في ضارب ولا موضع لال ولو كانت اسما كان لها
موضع من الاعراب **واجيب** بانه خولف مقتضى الدليل في هذا الاسم
لكونه على صورة الحرف فنقل اعرابه الى صلته عارية كما في الا الكاينة
بمعنى غير كما تعرف في باب الاستثنا كذا افاده الرضي **وقال** المص مقتضى
الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه كنسبة عجز
المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة لانها تتاثر بالعوامل فلما كانت
صلة الالف واللام مفردا جي بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع
كذا قال وفيه نظر لان حق الاعراب ان يدور على مقتضيه الموصول
لانه المقصود وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب
في اي الموصوله نحو جاني ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما
واللذون على لغة **وتوصل** الالف واللام **بصفة** فتشمل اسم الفاعل واسم
المفعول قال المص والصفة المشبهة وقد صرح جماعة بان الصفة المشبهة لا تكون
صلة للالف واللام **قال** ابن هشام لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت
الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق وقال الرضي انما لم توصل اللام
بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها ينتقل بالمفرد والصلة لا تكون
الا جملة **وقال** ابن الحاجب ما معناه انما التزم في صلة الالف واللام ان تكون
اسم فاعل او اسم مفعول فقط لانهم لما راوها موافقة للالف واللام الحرفية
نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام
الحرفية **قلت** فيه نظر لان الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم وال الاسمية
موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح

في تعريف الموصول على ما مر فايّ احدهما من الاخرى بحسب المعنى ثم قال فلما وافقتها
نقصوا ان لا تدخل الا على المفرد كما لا تدخل تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة
وخصوها بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل او مفعول بحسب ما يقتضيه
معنى الفعل فان كان الفعل مبنيا للفاعل نحو الذي ضرب او يضرب بصيغة
المبنى للفاعل نحو الضارب لان معنى المبنى للفاعل يقتضى اسم الفاعل وان كان
الفعل مبنيا للمفعول نحو الذي ضُرب او يُضرب قلت المضروب لان معنى
الفعل المبنى للمفعول يقتضى اسم المفعول ولم يدخلوها على الجملة الاسمية لتعذر
ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه ويمكن ان يورد هذا بطريق
السوال والجواب كما وقع له في شرح المفصل فيقال قولهم صلة الموصول يجب
ان تكون جملة منقوض باسم الفاعل والمفعول في مثل الضارب والمضروب
فانه صلة وليس بجملة ويجاب بان اسم الفاعل والمفعول فيما ذكر في معنى
الجملة وانما وقع مفرد الارادة المشاكلة بين الموصولة وال المعرفة فسبكوا
من الجملة اسم فاعل او مفعول ليوفروا على الالف واللام ما يقتضيه من المفرد
والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفاء بالموضعين واحترز المص بقوله **محضة**
عما يوصف به وليس بمشتق كاسد وعن الصفة التي غلبت عليها الاسمية
كابطح واجرع وصاحب وراكب فال في ذلك كله معرفة لا موصولة **وقد**
توصل الالف واللام **بمضارع اختيار** كقوله

• ما انت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل •

فوصلها بترضى وهو فعل مضارع وكقوله

• يقول الخنا وابغض العجم ناطقا • الى ربنا صوت الحمار اليجدع •

قال المص في الشرح ان هذا عندي غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الاول من ان
يقول ما انت بالحكم المرضي حكومته ولتمكن قائل الثاني من ان يقول الى ربنا
صوت حمار يجدع واذا لم يفعلا ذلك مع استطاعتهما ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم الاضطرار لجعله
الطريقة وحاصلها ان الضرورة عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة
وهذا ليس بمرضى لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن اداء
المقصود بها فقد لا يحضره في وقت النظم الا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي
بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وامكننا في كل ما يدعي انه ضرورة ان يدعى

انه امر اختياري لتمكن الشاعر من ان يقول غير تلك العبارة وتعين تركيب اخر
يتم الوزن به وهذا سهل على من له ملكة النظم ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع
الاشعار او غالبها فتهدم طريقة كما تراها والمعول عليه عندهم في تفسير الضرورة
انه ما لا يوجد الا في الشعر كان للشاعر عنه مندوحة اولم يكن قلت وقد
ظهر لي هنا شيء اخر وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب
وهذا على اطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين صلة ال وصلة غيرها
فالصلة في الثاني لا محل لها قطعا ضرورة انه لا يصح حلول المفرد محلها
واما صلة الحيث توصل بالفعلية ذات المضارع اما اختيارا كما يقول
ابن مالك او اضطرارا كما يقول غيره وحيث توصل بجملة غير المضارع مع على
وجه الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب ويكون محلها
بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع
ونصب وجر فيحكم بانها في محل رفع في مثل قوله

• لا يبعث الحارث الى لك السنة من برانها فانه • وفي محل نصب في مثل
حالف وال التيقي ربه وحالف البعصي ولا تزعه وفي مثل قوله لا احب
البروح للهوى وفي محل جر في مثل قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته
وهذا من الغرايب ان تكون جملة تثبت لها بحسب محلها انواع اعراب
الاسم لا بطريق التبعية في الانواع الثلاثة ولا في شيء منها ويمكن ان يحاجي
به وقد يعتذر عن تركهم لذلك بان هذا لا يستعمل الا في ضرورة وفي
قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى **ومبتدا وخبر** عطف على مضارع اي وقد
توصل بمبتدا وخبر **او ظرف اضطرارا** فالاول كقوله

• من القوم الرسول الله منهم • لهم دانت رقاب بني معد •

والثاني كقوله • من لا يزال شاكرا على المعه • فهو حر بعيشة ذات سعه
ويجوز حذف عايد غير الالف واللام ان كان ضميرا متصلا فلو كان
منفصلا نحو جا الذي اياه اكرمت او ما اكرمت الا اياه امتنع حذفه
منصوبا بفعل نحو اهذا الذي بعث الله رسولا **او وصف** كقوله

• ما الله موليك فضل فاحمدنه به • فما لدى غيره نفع ولا ضرر •

اي موليكه فلو نصب بغير فعل او وصف نحو جاء الذي كانه قمر

امتنع حذفه فان قلت قد نصوا في قوله تعالى اين شركاي الذين
كنتم تزعمون انه يجوز ان يكون التقدير تزعمونهم شركا وهذا لا اشكال
فيه وان يكون التقدير تزعمون انهم شركا وعلى هذا ففيه حذف العايد
المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت انما الذي اعتنى بالحذف
المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتن الضمير بالحذف ورب شي يجوز تبعا
لغيره ولا يجوز مستقلا امثاله حذف الفاعل في نحو زيدا ضربته تبعا
للفعل وحذف الفا في فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وزاد
بعضهم لجواز حذف العايد المنصوب شروطا اخر احدها ان يكون غير متبع
فنحو جا الذي ضربته نفسه او وزيدا لا يجوز فيه الحذف هذا قول ابي بكر
ابن السراج واكثر اصحابه واجازهما على الحذف الاخفش والكساي واتفقوا
على جواز الحال من المحذوف نحو جا الذي ضربت مكتوفا الثاني ان يكون
متصلا فلو ربط والا لم يجز الحذف نحو جا الذي ضربته في داره ذكره
ابن عصفور وغيره الثالث ان يكون الفعل الناصب تاما لا ناقصا نحو
جاء الذي كنته **او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا**
نحو جاء الذي انا مكرمه الان او غدا ومنه قوله تعالى فاقض ما انت
قاض وقال طرفه ابن العبد • ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا •
وياتيك بالاخبار من لم تزود • ودعوى ابن عصفور ان حذفه ضعيف
جدا مردود بورود في القران العزيز فلو كان المضاف غير صفة
نحو جا الذي وجهه حسن او صفة غير عاملة نحو جاء الذي انا ضاربه
امس لم يجز حذف العايد حينئذ **او كان مجرورا بحرف جر بمثله
معنى ومتعلقا الموصول او موصوف به** اي بالموصول مثال الاول
قوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فالعايد المجرور قد جر بمن وقد جر
الموصول وهو ما بمثلها معنى ومتعلقا اما معنى فلان كلا منهما لابتداء
الغاية واما متعلقا فلان العامل الذي تعلقت به من الاولى يشرب
والذي تعلقت به من الثانية تشربون وتماثلهما واضح وتشمل المماثلة
في المتعلق ان يكون احد المتعلقين فعلا والاخر وصفا كقول حاتم
• وقد كنت تخفي حب سمرا حقبة • فبح الآن منها بالذي انت بايح •

اي به ومثال الثاني وهو ان يكون العايد مجرورا بحرف الموصوف
بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا قولك مررت بالرجل
الذي مررت اي به فلو جر العايد بحرف والموصول ليس مجرورا نحو جا
الذي مررت به امتنع الحذف الا في الندور كقوله ۝
• ومن حسد يجور علي قومي • واي الدهر ذو لم يحسدوني •
اي فيه ولو جر الموصول بحرف لا يماثل الحرف الجار للعايد امتنع الحذف
ايضا الا للضرورة كقوله ۝ • ۝
• فاصبح من اسماء قيس كقابض • على الماء لا يدري بما هو قابض •
اي عليه قال ابن قاسم وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف نحو حللت
في الذي حللت به اذ لو حذف لتبادر انه فيه قلت فرد هذا على
المص اذ لم يشترط المثلية في اللفظ قال وان تماثلا لفظا ومعنى واختلفا
متعلقا لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به قال وترك المصنف
موضعين يجوز فيهما الحذف احدهما ان يجر العايد بحرف جر بمثله على عايد
الموصول بعد الصلة كقوله • ولو ان ما عالجت لين فوادها فقسا
ما استلين به للان الجندل • اي عالجت به ذكره المص في الكافية
وذكر غيره ان الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة والثاني ان يدخل
الحرف على المضاف الى الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت قال واهمل
ثلاثة شروط الاول ان لا يكون المجرور في موضع ما لم يسم فاعله نحو
مررت بالذي مر به قلت لا حاجة بالمص الى ذكر هذا فانه قد ذكر في
باب الفاعل انه لا يحذف الفاعل وحده ونايبه مثله قال الثاني ان لا يكون
ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره قلت وهذه
ايضا مستغنى عنه ضرورة انه قد علم انه لا بد للمحذوف من قرينة تدل عليه
وفي هذه الصورة لا يقوم على المحذوف قرينة فلا يجوز حذفه عملا بالقاعدة
القاعدة العامة المعلومة قال الثالث ان لا يكون محصورا نحو مررت
بالذي ما مررت الا به او انما مررت به قلت وهذا ايضا من الطراز الاول
فقد صرح المص في باب تعدي الفعل ولزومه ان المفعول المحصور لا يجوز
حذفه فاذن هذه كلها امور قد علمت في ابوابها فلا حاجة الى التنبيه عليها

كقوله

ولا يكون تركه اعراضا وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام

ما المستقر الهوى محمود عاقبة ۝ وان اتيح له صفو بلا كدر ۝

اي ما الذي يستقره الهوى والجمهور على منع الحذف في مثل ذلك وقد

يحذف ايضا العايد المجرور بحرف وان لم يكمل شروط الحذف كقوله

ومن حسد يجور علي قومي ۝ واي الدهر ذو لم يحسدوني ۝

وقد تقدم انشاده فان قلت الواو من قوله وان لم يكمل شروط الحذف

هي كالواو في مثل اعطوا السايل وان جا على فرس وبعضهم يجعلها واعتبار ذلك

في كلام المص يفسد المعنى لانك اذا قدرت ان يحمل الشرط الحذف وان لم يكمل

لزم ان يكون الحذف عند توفر شرايط الحذف قليلا وذلك لان قوله المجرور

بحرف معطوف على المرفوع بحذف الذي دخل عليه حرف التقليل قلت

الزمخشري يرى ان الواو في مثله واو الحال لا واو العطف وعليه فلا اشكال

ويأتي في ذلك كلام في باب الحال ان شا الله تعا ولا يحذف العايد المرفوع

الا مبتدا فخرج نحو ضربا وضربا وكانا فاضلين وخبر المبتدا وان ونحو ذلك

ليس خبره جملة اسمية ولا فعلية ولا ظرفا او شبه ظرف اعني الجار والمجرور

فان كان خبره شيا من ذلك لم يحذف نحو الذين هم يراون ونحو الذي هو غلامه

منطلق ونحو الذي هو عندك والذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر

أحذف شئ ام لا لان الباقي صالح لان يكون صلة تامة بلا شرط اخر

عند الكوفيين فيجوز عندهم جاء الذي قايم وعند البصريين بشرط الاستطالة

في صلة غير اي نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ومثله قول بعض العرب

ما انا بالذي قايل لك سوا غالبا اشارة الى قراة بعضهم تماما على الذي

احسن وبلا شرط في صلتها اي صلة اي كقوله ۝ اذا ما اتيت بني مالك ۝

فسلم على ايهم افضل وهي يعني ايا ح اي حين اذ حذف المبتدا الذي

هو صدر صلتها باقية على موصوليتها مبنية على الضم تشبيها بقبل

وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لانها المبينة

للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف نحو لننزعن من

كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب

يعربها مع ذلك ولا يبنيها كقراة طلحة ومعاذ ايهم اشد بالنصب خلافا

للخليل

للخليل ويونس فانهما يقولان ليست ح موصولة وانما هي استفهامية

معربة ثم اختلفا في تخريج الاية بالنسبة الى معمول ننزع فقال الخليل

محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم ايهم اشد ويرده انه

لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه

الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ويرده

ان التعليق مختص بافعال القلوب وننزع ليس منها ويبطل مذهبهما جميعا

قوله فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حرف الجر لا يعلق

ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وان حذف ما تضاف

اليه اعربت مطلقا سواء حذف صدر صلتها او لم يحذف نحو اضرب

ايا هو قايم واضرب ايا قايم قال الزجاج ما تبين لي ان س غلط الا في

موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول

ببنايها اذا اضيفت وقد حكى ان س قال معتذرا عن ذلك لما بعدت

عن حال اخواتها بحذف احدى جزئي الابتدا كان ذلك مخالفا لاخواتها

فغيروها تغييرا ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير وقال الرضي اذا

حذف صدر صلتها بنيت كاخواتها الموصولة وذلك ان شيا اذا فارق

اخواته لعارض فهو بصدد الرجوع اليها فادنى سبب يرجعه اليها ولا

يخفاك ضعف هذين الاعتذارين وان انثت اي الموصولة بالتاح

اي حين اذ حذف ما تضاف اليه فقيل اية لم يمنع الصرف خلافا لابي عمرو

فخص الحكم بالموصولة بابي عمرو وفي حواشي الاسفرايني على كتابه اللباب

اذا قلت اية صاحبتك فقال ابو عثمان انه نكرة كمن وما في الاستفهام قال

ولهذا صرفت وقال الاخفش هي معرفة وانما نونت لان التنوين في وسط

الكلمة كما اذا سميت بحر منك وكان غيره لا يصرفها لانها معرفة مونثة

وكذا حكاه ابن السراج واقول ان كان لم يتقدم ذكر شي فهو نكرة اذ

التقدير اية صاحبة صاحبتك وان تقدم ذكر لنسوة فهي معرفة اذ التقدير

ايتهن صاحبتك ولكنها مع تعريفها مصروفة لان الاضافة منوية وهي معارضة

لمنع الصرف ولعوض التانيث واما الذي يمنع الصرف فانه راى ان الصيغة

وضعت للمونث وراى انها معرفة ولم ينظر لتقدير الاضافة انتهى ملخصا

ويجوز الحضور او في الغيبة في ضمير الموصول المخبر به او بموصوفه
اي موصوف الموصول المخبر به عن حاضر متكلما او مخاطبا مقدم مثل
انا الذي فعلت او فعلت اعتبارا بحال الموصول وحال المخبر عنه لان المخبر عنه
والمخبر به شيء واحد واعتبارا بحال الخبر اقيس واكثر كقول الفرزدق
وانت الذي امست نزار تعده • لدفع الاعادي والامور الشدايد •
ومن اعتبار المخبر عنه قول الفرزدق ايضا
• وانت الذي تلوي الجنود رؤوسها • اليك وللايتام انت طعامها •
وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ولا يجوز في غير هذا
الا الغيبة وظاهر كلام المص التعميم واحترز بقوله مقدم من ان يكون المخبر
عنه موخرا نحو الذي قام انا او انت فيتعين الغيبة وهو مذهب الفرا و
مقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على
المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخر ما لم يقصد تشبيهه
اي تشبيه المخبر عنه بالمخبر به فيتعين الغيبة نحو انا في الشجاعة
الذي قتل مرحبا يريد عليا كرم الله وجهه وكذا في المخاطب نحو انت الذي
قتل مرحبا وذلك لان المعنى على حذف مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة و
دون التشبيه يجوز الامران الحضور والغيبة ان وجد ضميران نحو انا
الذي قام واكرمت زيدا وانت الذي قام واكرمته ونعكس فنقول انا الذي
قمت واكرم وانت الذي قمت واكرم والاحسن البداية بالحمل على اللفظ كقول
بعض الانصار • نحن الذين بايعوا محمدا • على الجهاد ما بقينا ابدا • ومن العكس قوله
• لانت الهلالي الذي كنت مرة • سمعنا به والارحبي المعلق •
والكوفيون يمنعون الجمع بين الامرين حيث لا فاصل قال ابن قاسم
والسماع يشهد لهم ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف نحو الذي عندك
زيد او جار ومجرور نحو الذي في الدار عمرو منوي معه استقر وتقدير
الفعل هنا مجمع عليه او شبهه اي شبه استقر نحو ثابت وحاصل وهذا الكلام
يوهم ان هذا المنوي غير الجملة التي قال اولا ويغني عن الجملة وقد يقال انه مراده
بالجملة الموصول بها الجملة الملفوظ بها وهي التي عناها في صدر الباب بقوله
وجملة صريحة فهذه المقدرة مغنية عن الملفوظ بها وفاعل هو العائد

وانت الذي فعل
او فعلت صح

كما مثلنا فان الفاعل في قولنا الذي عندك او في الدار ضمير عايد على الموصول
او ملابس له نحو الذي عندك اخوه او في الدار ابوه فالفاعل هنا ليس
بعايد لكنه ملابس للعايد وفي كلامه اشكال فانه ان كان فاعل عطفا
على ظرف فالذي استغنى منه فعل لا جملة وان كان عطفا على استقر
فالملابس للعايد لا يكون منويا ولا يفعل ذلك وهو الاستغنا عن الجملة
بالظرف او الجار والمجرور بذي حذف خاص نحو جلس ونام ما لم يعمل مثله
اي مثل ذلك الحدث الخاص في الموصول نحو نزلنا الذي البارحة
اي نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة او في موصوف به اي بالموصول
نحو نزلنا المنزل الذي البارحة ولعل هذا انما هو عند عدم قيام الدليل
على الحدث الخاص والا فلو قام لم يمتنع التركيب كان يقال اعتكف زيد
في الجامع وعمرو في المسجد فيقول بل زيد الذي في المسجد والذي في الجامع عمرو
وقد يغني عن عايد الجملة ظاهر اي عايد الموصول الذي يعود من
الجملة فاضاف العايد اليها لهذه الملابسة وذلك كقولهم فيما حكاه
الكسائي ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رايت ابن يوسف
فان قلت هذا تكرير لقوله اول الباب او خلفه فان المراد بخلف
العايد هو الاسم الظاهر قلت ليس كذلك فان المفاد هنا قلة وجود
الخلف وهذا ليس يستفاد هناك فصل يذكر فيه احكام
من وما موصولتين كانتا او غير موصولتين من وما في اللفظ اي
بسبب اعتبار اللفظ في سببية مثل دخلت امراة النار في هرة مفردان
مذكران فان عني بهما اي بمن وما والمراد بكل واحد منهما غير ذلك المذكور
الذي هو المفرد المذكر بان يعني مثنى او جمع او مونث فمراعاة اللفظ
وهو الافراد والتذكير فيما اتصل بهما اي جاء بعدهما من ضمير سابق بالعود
الى الموصول سواء كان بينهما فاصل نحو ومنهم من يومن به او لم يكن
نحو ام من هو قانت ولو اريد بالمتصل الضمير الذي الى جانب الموصول
من غير فاصل لم يشمل سوى نحو ام من هو قانت او فيما اتصل ما اشبههما
مما لفظه مفرد مذكر وقد يعنى به غير ذلك قال المص واشرت بذلك
الى نحو كم وكاين وفي شرح ابن قاسم ان المص خص كم وكاين ولا خصوصية

بل كل لفظ له لفظ ومعنى كمن وما واي وال وان المص لولا تفسيره بكم
وكابن الصحيح ان يعتبر بتقييد الموصولات التى لها لفظ ومعنى فاما اعتراضه
بان المص خص كم وكاين ولا خصوصية فمردود بان المصنف لم يذكر كم وكاين
الا لضرب من التمثيل لا للحصر ومثل بما يخفى وليعلم ان ذلك لا يختص بالباب
ثم قوله اشرت الى نحو كم وكاين ظاهر في ان الحكم المذكور غير مختص بهما
واما ذكره لال فغلط وذلك لازم للمص ايضا فانه اطلق **اولى** من مراعاة
المعنى لانه الاكثر فى كلام العرب نحو ومنهم من يستمع اليك ومنهم من يؤمن
به ومنهم من ينظر اليك افمن اتبع رضوان الله ومن مراعاة المعنى
قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وقال الفرزدق ٥

٥ تعش فان عاهدتني لا تخونني ٥ نكن مثل من يا ذئب يصطحبان ٥

وقال امرئ القيس ٥

٥ فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها ٥ لما نسجتها من جنوب وشمال ٥

ما لم يعضد المعنى سابق على الضمير العائد سواء سبق على الموصول كقوله
٥ وان من النسوان من هي روضة ٥ او لا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحا فيمن انث تعمل **فيختار مراعاته** اي مراعاة المعنى على
مراعاة اللفظ لما حصل من الاعتضاد الذي قوى جانب المعنى ولكنه
لم يبلغ عن ترك مراعاته محذور ولم يبلغ به الى رتبة الوجوب فجازت رعاية
اللفظ ايضا **او يلزم** بالجزم عطفا على المجزوم من قوله ما لم يعضد
المعنى والمراد او لم يلزم **بمراعاة اللفظ لبس او قبح فيجب مراعاة
المعنى** اما صورة اللبس فنحو اعط من سالتك لا من سالتك بالحاق علامة
التانيث الفعل الثاني اذ لو لم يلحقها مع ارادتك للمونث حصل الالباس
واما القبح فمثل من هي حمرا امتك فانك لو راعيت اللفظ فقلت من هو حمرا
امتك لكان فى غاية القبح فيجب رعاية المعنى **مطلقا** سواء كانت الصفة
مما يفرق بين مونثها ومذكرها بتاء التانيث كمحسنة او لا كحمرا **خلافا
لابن السراج فى نحو من هي محسنة امك** فانه لا يوجب رعاية المعنى
بل يجوز رعاية اللفظ والمعنى فتقول على مذهبه من هي محسنة امك
ومن هو محسن امك وشبهته تشبيهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية

على

على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف احمر فان اجراءه على المونث لم يقع
قال ابن هشام والمص لما مثل بحمرا يقول امتك وبمحسن او محسنة يقول
امك ولينظر في وجه ذلك **قلت** الامر فيه سهل وكان الحامل له على ذلك
ذكر الام باحسن صفاتها من حيث هي ام مع رعاية الادب في عدم مواجهة
المخاطب بذكر ما يرجع الى صفة جمال تتعلق بامه واما الامة فذكرها بما تمدح
به من حيث هي امة وهو ما يرجع الى حسن لونها وليس في ذكرها بذلك اخلال
بالادب والامر في ذلك قريب **فان حذف هي** وقيل من محسن امك **سهل
التذكير** قال المص اجاز ابن السراج من هي محسن امك ومن محسن فاما من محسن فقريب
واما من هي محسن فقبيح من القبح قريب مما في من هي احمر فوجب اجتنابهما
وقد تلخص من كلام المص هنا ثلاث مسائل احداها من هي حمرا امتك وضابطها
ان يخبر عن الموصول اذا روعي لفظ الموصول ولا يشبه ما يوافقه هذه
يجب فيها مراعاة المعنى في جزئي الصلة جميعا فيقال من هي حمرا امتك ويمتنع
مراعاة اللفظ فيهما معا فلا يقال من هو احمر امتك وفي الاول دون الثاني
فلا يقال من هو حمرا امتك وعكسه فلا يقال من هي احمر امتك كما ان مسئلة
الالباس يتعين فيها رعي المعنى ويمتنع رعي اللفظ والعلة في المنع هنا
القبح وذلك في الثانية والثالثة من وجهين يخالف الخبر والمخبر عنه
في الصلة ويخالفهما في الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشي واحد
وكانك ح اخبرت عن موصول مونث بمذكر او بالعكس وعلته في الاولى
القبح من الوجه الثاني فقط **المسئلة** الثانية من هي محسنة امك
وضابطها كالتي قبلها الا ان الخبر هنا الواقع في الصلة يشبه ما يجوز
فيه ذلك اذا روعي اللفظ والحكم في هذه كالحكم في التي قبلها في وجوب
تانيث جزئي الصلة مراعاة للمعنى ومنع تذكيرهما والمخالفة بينهما الا ان
المسئلة الاولى بلا خلاف وهذه فيها الخلاف ابن السراج فانه اجاز تانيث
المبتدا حملا على الخبر وتذكير الخبر حملا على اللفظ نظرا الى شبهه بمحسن
ونحو ذلك مما لا يشابه ما يجري على المونث وهو بلفظ التذكير وينبغي
ان يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم امتك لشبه ظريف وكريم بجريح
وقتيل بل يلزمه ان يجيز من هي احمر لشبهه بمن هي افضل وهو قد منع هذه

المسئلة الثالثة كالتي قبلها الا ان العايد حذف فهذه يقول فيها
ابن السراج ايضا بجواز مراعاة اللفظ في الجزء المذكور ووافقه المص في هذه
ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى ومن الناس من يقول
امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك
نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها
هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا وفي البصريات لابي علي
الفارسي قال النحويون في قراءة ابي عمرو ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل
لو عكس ذلك لم يجز لانه يكون التباسا بعد البيان واما اذا حمل على المعنى
بعد الحمل على اللفظ فانه يكون تفسيرا قال ابن هشام انظر قوله قال النحويون
فهو مقتض لبطلان مسئلة المص قلت مسئلة المص هي اعتبار اللفظ
اولا ثم اعتبار المعنى ثانيا ثم اعتبار اللفظ ثالثا ومسئلة الفارسي في
اعتبار المعنى اولا ثم اعتبار اللفظ ثانيا ولا يلزم من امتناع الثانية
امتناع الاولى فتامله وتقع من وما شرطيتين نحو من يعمل سوءا
يجز به ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها واستفهاميتين نحو
من اله غير الله قال فرعون وما رب العالمين ونكرتين موصوفتين
نحو مررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك ويوصف بما على راي
كقولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر اي امر وهذه التي يعبر عنها
بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو اعطه شيئا ما والفخامة مثل
لامر ما يسود من يسود اذا لم يجعل ما مصدرية والنوعية نحو اضربه
ضربا ما وفي الجملة تؤكد ما افاده تنكير الاسم قبلها قال المص والمشهور
انها زايدة منبهة على وصف لايق بالمحل وهو اولى لان زيادتها عوضا
عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت فزادوها
عوضا من كان ونحو حينئذ تكن اكن فزادوها عوضا من الاضافة وليس في
كلامهم نكرة موصوف بها جامدة لجمودها الا وهي مردفة بمثل الموصوف
نحو مررت برجل اي رجل ومهما شاة اي شاة وهذا رجل ما شئت من
رجل فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضا الوصفية حكم بما لا نظير له
فوجب اجتنابه ولا تزاد من خلافا للكسائي فانه قال بزيادتها

ولم

ولم يتحاش من القول بالزيادة مع كون من اسما جريا على قول اهل بلده
الكوفيين ان الاسما يجوز ان تزاد واستدل على مذهبه بقول حسان رضي الله عنه

فكفى بنا فضلا على من غيرنا ۞ حب النبي محمد ايانا

فيمن خفض غيرنا وبقول عنترة

يا شاة من قنص لمن حلت له ۞ حرمت علي وليتها لم تحرم

فيمن رواه بمن دون ما وكقول الاخر

ال الزبير سنا المجد قد علمت ۞ ذاك القبايل والاثرون من عددا

واجيب بان من في الاوليين نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا ويا شاة انسان
قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعددا اما صفة لمن على انه صفة
اسم وضع موضع المصدر وهو العد اي والاثرون قوما عددا اي قوما معدودين
واما معمول ليعد محذوفا وفاصلة او صفة لمن ومن بدل من الاثرون فان قلت
ذكر المص زيادة من مع الاختلاف وترك زيادة ما مع الاتفاق عليها فما
وجهه قلت فعل ذلك لان كلامه في ما الاسمية وما الزايدة حرف واما
من فاسم دايما حتى عند القايل بزيادتها ولا تقع من على ما لا يعقل في حال من
الاحوال الا في حالة كونه منزلا منزلته اي منزلة من يعقل كقوله

اسرب القطا هل من يعير جناحه ۞ لعلي الى من قد هويت اطير

وقول امرئ القيس

الا عم صباحا ايها الطلل البالي ۞ وهل يعمن من كان في العصر الخالي

فانه خاطب في الاول ونسب الاعارة ونادى في الثاني وهذا التنزيل
اعم من ان يكون من المتكلم او من غيره كما في قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو
من دون الله من لا يستجيب له المراد الاصنام وحقيقة المسئلة
انه متى نسب الى المسمى شي وذلك الكلام شانه ان لا ينسب نفيا او
اثباتا الا الى العقلا اجري عليه حكم العاقل واما كون المعتقد لذلك
المتكلم او المخاطب او غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة قلت وقد يقال
في بيت امرئ القيس ان من كان في العصر الخالي مراد به الذي في العصر
الماضي كائنا من كان ومن جملة ذلك الطلل فيكون من القسم الذي ياتي وهو
قوله او مختلطا معه اي لمن يعقل بشمول نحو الم تر ان الله يسبح له من

في السموات والارض فمن لفظ عام يشمل العاقل وغيره ويدل على ارادة الكل
قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده ومثله ومنهم من يمشي على رجلين
وهو شامل للانسان والطاير مثلا **او اقتران** والمراد به ان لفظ من
قد اقترنت بها لفظة اخرى اجتمع فيها العاقل وغير العاقل مثل من يمشي على
بطنه ومن يمشي على رجلين فانهما اقترنا بكل دابة وهو شامل للنوعين لا لكلمة
من **خلافا لقطرب** فانه جوز اطلاق من على غير العاقل بلا شرط استدلالا
بقوله تعالى ومن لستم له برازقين وكانه حملها على البهايم ولا دليل فيه لجواز
ان يحمل على الرقيق والبهايم لان الجميع خلق للمنافع ولكن الاول اظهر **وما في**
الغالب لما لا يعقل وعدم نحو اعجبني ما صنعته قال المص واحترزت بقولي الغالب
من نحو قوله تعالى ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي ومن قول بعض العرب سبحان
ما سخركن لنا قلت انما يتم هذا لو كانت ما في هذا المثال المذكور مستعملة للعاقل
وليس كذلك لما تقرر من منع اطلاق هذا اللفظ على الباري سبحانه وسنبه
على ان التعبير بما لا يعلم كان اولى من هذه العبارة وقد استدل على اطلاق ما على
ذي العقول باطباق اهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك
حتى لو قيل من لم يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة ان يقال لذي علم عاقل
فان قيل ههنا بحث اذ يعرف بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم
قلت نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعني يعقل معلوم انه من ذوي العلم وما
الموصولة لنفسه فيجب ان يعتبر مبهما مرادا به شئ ما ليصح في موقع التفسير
بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من ويقع وصلة مفيدا غير لغو قلنا مثل كذا في
حاشية التفتازاني على الكشاف **وله** اي لما لا يعقل **مع من يعقل** نحو
ولله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة وكان الجيد ان لو قال ويقع
على من يعقل مختلطا بغيره فان الذي يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها
على العاقل واما اطلاقها على غير العاقل فذلك اصلها وقد تقدم فالاختلاط
انما كان سببا في اطلاقها على العاقل لا سببا لاطلاقها على غير العاقل
ولصفات من يعقل وهذه عبارة ابي علي وهو في كلام المص من ذكر الخاص
بعد العام فان صفات من يعقل هي مما يصدق عليه ما لا يعقل فما ذكرها هنا
بعض ما يتناوله العام المذكور اولا ومثلوا لذلك بقوله تعالى فانكحوا ما طاب

لكم

لكم و في الكشاف وقيل ما طاب ذهابا الى الصفة قال التفتازاني
يعني استعملت كلمة ما في التسامح اختصاصها او غلبتها في غير ذوي
العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف
كما تقول في ما زيد اي افاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء
الرجال اي القايم او القاعد او نحو ذلك فهو كلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره
المص يعني الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره البعض وههنا المراد
الصفة اي انكحوا الموصوفة باي صفة اردتم من البكر والثيب والشابة والنسيبة
والجميلة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف وقيل المراد الموصوفة
بانتفاء التحرج والتضييق في تزوجها وقد خفي معنى قوله ذهابا الى الصفة
على بعض الافاضل فذهب الى ان معناه ان المراد به الوصف الماخوذ
من المذكور بعد ما فمعنى ما طاب الطيب وهو صادق على العاقل وغيره ومعنى
ما سخركن المسخر وانت خبير بان السوال لا يسقط بمجرد ذلك الى هنا كلام
التفتازاني ولو عبر المص بمن يعلم ليشمل نحو فمن يخلق ونحو والسماء وما بناها
لكان اولى من تعبيره بمن يعقل اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل **وللمبهم**
امره كان ترى شبحا تقدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول اخبرني ما هناك
وكذا لو علمت انسانيته واستبهم عليك حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة
ومنه رب اني نذرت لك ما في بطني محررا قاله المص وعلى الجملة اذا لم
يكن للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو جعله متعلق الحكم من غير
ان يعتبر وصفا زايدا على ذلك فانه انما يأتي بما نحو لما خلقت بيدي فان
الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا
ونحو اني نذرت لك ما في بطني محررا المراد انها جعلت ما في بطنها وثمرة
فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ذكورته من انوثته وكذا المراد
بقوله انظر الى ما ظهر اي انظر الى هذا الشئ كائنا ما كان **وافردت ما**
نكرة خالية عما تقدم من كونها موصولة او موصوفة او شرطية او استفهامية
وهذه هي التي تسمى تامة وتقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن
زيدا المعنى شئ حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز
ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها من الاعراب وان تكون

نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدا
محذوف وجوبا تقديره شئ عظيم ونحوه الثاني في باب نعم وبيس نحو غسلته
غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيا فما نصب على التمييز عند كثير من
المتاخرين منهم الزمخشري وسياتي فيه كلام ان شا الله تعالى الثالث
قولهم اذا اراد والمبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة
ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من ذلك الامر هو
الكتابة فما بمعنى شئ وان صلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته
في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي
وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن س انها معرفة تامة بمعنى الشئ
وان وصلتها مبتدا والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام ولا يتحصل
للكلام معنى ظاهر على هذا التقدير وقد تساويها عند ابي علي فتكون
نكرة تامة قال ذلك في قول الشاعر • ونعم من هو في سر واعلان •
فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدا
خبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وقال غيره من موصوله فاعل وقوله
هو مبتدا وخبره هو اخر محذوف على حد قوله وشعري شعري والظرف
متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي
السر والعلن قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح
قلت ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف
وقد تقع الذي مصدريه فلا يعود عليها شئ وقد تاول عليه يونس ذلك
الذي يبشر الله عباده قال الفارسي وعليه وخضتم كالذي خاضوا اي
كخوضهم ولا يعود الى الذي شئ لانها في مثل هذا حرف وهذا مذهب الفرا
في قوله تماما على الذي احسن فجعلها مصدرية واحسن فعلا ماضيا مسندا
الى الضمير موسى والتقدير تماما على احسانه واختاره المص وسبقه الى
اختياره ابن خروف وحكي عن الفرا انه سمع بعض العرب يقول ابوك
بالجاريه الذي يكفل والذي يكفل مبتدا بمنزلة وان تقوموا وبالجاريه
خبره والمعنى كفالته استقرت بالجاريه ولولا هذا التاويل لزم محذور ان
تعلق البا بيكفل وانما يتعدى بنفسه وتقدم معمول الصلة على الموصول

واجب

واجيب بان التقدير ابوك كفيل بالجارية فحذف الخبر وابدل منه الذي
واما وخضتم كالذي خاضوا فتوجيه الاستدلال به انه لو كان موصولا
اسميا لاحتاج الى عايد وليس مقدرا لانه لا يتعدى فيقال حذف مفعوله
وهو العايد فلم يبق الا ان يكون العايد هو ضمير الفاعل المصرح به واذا
قدر كذلك لم يتطابق الذي وعايده المذكور لان الذي مفرد وعايده
جمع واجيب بان الذي جمع في المعنى اما على انه صفة لجمع في المعنى
مفرد في اللفظ اي كالفريق او كالجمع الذي خاضوا فافراد الموصوف
لفظا اقتضى صحة التعبير بالذي وجمعه معنى اقتضى عود الضمير
مجموعا واما على ان الذي بمعنى الذين كما في قوله •
• وان الذي حانت بفلج دماوهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد •
والفرق بين هذا وما قبله ان لفظ الذي لا يجوز فيه على الاول وانه
لا حذف موصوف على الثاني واما على ان الذي واقع على حدث هو الخوض
ويكون العايد محذوفا وهو ضمير المفعول المطلق واما تماما على الذي
احسن فقد يوول على ان فاعل احسن ضمير راجع الى الله تعالى وعايد
الذي محذوف والتقدير على الذي احسنه الله والاصل تماما على الاحسان
الذي احسنه الله اليه وموصوفة بمعرفة نحو مررت بالذي الفاضل
اوشبهها في امتناع لحاق ال فيقال مررت بالذي اخيك وبالذي
مثلك وبالذي خير منك وعليه خرج تماما على الذي احسن فجعل احسن
افعل تفضيل مجرورا بالفتحة صفة للذي وعلى هذا فلا يقال مررت بالذي
قايم وهذا الذي ذكره المص من وقوع الذي موصوفة بمعرفة اوشبهها
في امتناع لحاق ال هو مذهب الفرا وابي علي الفارسي قال المص وهو صحيح
وبه اقول فصل يذكر فيه الكلام على اي موصولة كانت
او غير موصولة وتقع اي شرطيه نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى
ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهامية نحو ايكم زادته
هذه ايمانا فباي حديث بعده يومنون فاي الفريقين احق بالامن وصفة
لنكرة مذكورة كقوله • دعوت امرا اي امرئ فاجابني فكنت واياه
ملاذا وموئلا • قال الفارسي في العسكريات اذا قلت برجل اي رجل

فرجل الاول عن الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض ما تضاف
اليه **غالبا** راجع الى المذكورة ولحترز به عن النكرة الموصوفة المحض وفيه
كقول الفرزدق • اذا حارب الحجاج اي منافق • علاه بسيف كلما مر يقطع •
اراد منافقا اي منافق قال المص وهذا في غاية الندور لان المقصود
بالوصف التعظيم والحذف مناف لذلك **وحالا المعرفة** كقوله
• فاومات ايما خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى • انشده المص
بنصب اي على الحال وانشده غيره بالرفع على انه مبتدا او خبر مبتدا و
التقدير اي فتى هو واي في هذين الوجهين اعني كونها صفة و
كونها حالا دالة على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فاذا اضيفت
الى مشتق كما في قولك مررت بفارس اي فارس فهي الكمال في الفروسية
والثنا على الموصوف خاص بهذه الصفة وان اضيفت الى غير مشتق
كما في قولك برجل اي رجل فهي للكمال في الرجولية والثنا على الموصوف
عام في كل ما يمدح به الرجل وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو اضيفت
الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يقصد في الصفة
ويلزمها اي يلزم ايا **في هذين الوجهين** وهما وقوعها صفة
ووقوعها حالا **الاضافة لفظا ومعنى** بحيث لا يجوز الانفكاك
عنها اصلا **الى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى** نحو مررت برجل
اي رجل وبعالم اي عالم فلا يجوز برجل اي عالم ولا بعالم اي رجل
او معنى لا لفظا نحو رايت رجلا اي انسان قيل وانما قاله بمحض
القياس ولا يعلم له فيه سماع يريدون في حال كونها صفة قال
ابن هشام وهو قياس جيد لانها كالواقعة حالا في المعنى وتلك
تضاف الى مخالف ذي الحال كمررت بعبد الله اي رجل فان قلت
قد قررت ان المراد بالوجهين وقوعها صفة ووقوعها حالا
فكيف يلايم هذا قوله الى ما يماثل الموصوف وهذا خاص بوقوعها
صفة قلنا لم يرد بالموصوف المتبوع بتابع هو صفة بل اراد
ما علق به وصف فهو اعم من ان يكون ذا حال او صفة تابعة فيشمل
الوجهين وحصلت الملايمة وبقي على المص ان يقول ووصلة لنداء

ما فيه ال فيلزم بها حرف التنبيه والاعتذار عن ذلك بانه ذكره في باب الندا
معارض بانه قد ذكر وقوع اي الشرطية في باب الشرط فهلا استغنى بذلك
هنا وانما هذا المقام استيفا لاقسام الشي فلا ينبغي ان يغادر منها لشي **وقد**
يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو
ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى هذا في الشرط وفي حديث ابن مسعود سالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الاعمال احب الى الله قال الصلاة لوقتها قال
قلت ثم اي قال بر الوالدين قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل الله فهذا
في الاستفهام **واي فيهما** اي في الشرط والاستفهام **بمنزلة كل مع النكرة**
وبمنزلة بعض مع المعرفة ولهذا تقول اي غلامين اتيا واي غلمان اتوا
برعاية حال المضاف اليه كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول
اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ
بعض وكذا في الشرطية تقول اي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضرب
اضربهما واي رجال تضرب اضربهم واي الرجلين تضرب اضربه واي الرجال
تضرب اضربه **ولا تقع اي نكرة موصوفة خلافا للاخفش** فانه اجاز
وقوعها كذلك نحو مررت باي معجب لك وهذا هو الذي جزم به ابن الحاجب
واخرج المص بقوله نكرة نحو يا ايها الرجل فان ايا هنا موصوفة ولكنها
معرفة **وقد يحذف تانيثها في الاستفهام** كقول الفرزدق
• تنظرت نصرا والسماكين ايهما • علي من الغيث استهلت مواطره •
وتضاف فيه اي في الاستفهام **الى نكرة بلا شرط** نحو اي رجل
عندك **والى المعرفة بشرط افهام تثنية** نحو اي الرجلين عندك او ايهما
عندك **او جمع** نحو اي الرجال عندك او ايهم عندك **او قصد اجزا** نحو اي
زيد احسن اذ المعنى اي اجزائه احسن ولهذا يقال في البدل عينه وجهه ام عينه
وفي الجواب وجهه او عينه او نحو ذلك من اجزائه **او تكريرها** اي تكرير اي **عطفا**
بالواو اي حالة كونها معطوفة او ذات عطف او تكرير عطف كقوله ٥
• فلئن لقيتك خاليين لتعلمن • ايي وايك فارس الاحزاب •
وفي شرح ابن قاسم قيل وبعضه ان يقصد به الجنس نحو اي الدينار دينارك
واي البعير بعيرك وان يعطف عليه بالواو نحو اي زيد وعمرو وجعفر قام وعكي

اندراج هذين تحت قوله اوجمع وقد عرفت ان الضمير من قوله وتضاف فيه
عايد الى الاستفهام فتخرج الموصوله والموصوف بها وهو حق لان الموصولة
لا تضاف الى النكرة والموصوف بها لا تضاف الى المعرفة لكن يلزم خروج اي
الشرطية وهو مشكل لانها مساوية للاستفهام فيما ذكر فتضاف الى النكرة
بلا شرط نحو اي رجل تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط افهام تثنية نحو
اي الغلامين جاءك فاكرمه قال تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان
علي او جمع نحو اي الرجال جاءك فاكرمه او قصد اجزاء نحو اي زيد رايت
اعجبني تقديره اي اجزائه ويأتي فيها ايضا مسئلة التكرير نحو ان يقال
اي زيد واي عمرو جاءك فاكرمه وعلى هذا ففي كلامه نقص فتامله ن

فصل نتكلم فيه على الموصولات الحرفية واحكامها وقد
سبق تعريف الموصول الحرفي **من الموصولات الحرفيه ان** الثنائية الوضع
الناصبة مضارعا لا المخففة من الثقيلة ولا المفسرة ولا الزايدة فلكل
منها موضع نذكره فيه **وتوصل بفعل متصرف** لا جامد نحو عسى **مطلقا**
اي سوا كان مضارعا نحو اريد أن اقوم او ماضيا نحو اعجبني ان قمت
او امرا نحو كتبت اليه بأن قم فاما وصلها بالمضارع فمجمع عليه ولا اشكال
فيه واما وصلها بالماضي فخالف فيه ابن طاهر مدعيا ان الموصولة بالماضي
ليست الموصوله بالمضارع لان ان الناصبة تخلص المضارع للاستقبال
فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ولانها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها
بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطيه ولا قايل به قال
ابن هشام والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع
للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه
مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي
بالجزم بعد ان الشرطيه لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه
فاثرت الجزم في محله كما انها يعني أن الناصبة لما اثرت التخليص الى الاستقبال
في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه هكذا قال وفيه نظر واما وصلها بالامر
فخالف فيه ابو حيان وزعم انها لا توصل به وان كل شي سمع من ذلك فان
فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات

معنى

معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا
كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع قال ابن هشام والجواب
عن الاول ان فوات معنى الامر به في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر
كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع
عند التقدير المذكور قلت هذا فيه تسليم لفوات معنى الامر عند السبك
وهو قابل للمنع فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة ان بالامر والنهي
ومعناه مصدر طلبي وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى انا ارسلنا
نوحا الى قومه ان انذر قومك فقال أن الناصبة للفعل اي انا ارسلناه
بان انذر قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا
يقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بامر او نهي نحو كتبت اليه
بان قم ولا تقعد اي بالامر بالقيام والنهي عن القعود ولا يفوت معنى الطلب
في الجملة وعلى تقدير التسليم فلا نسلم ان فوات الامر به كفوات معنى
المضي والاستقبال وذلك لان السبك مفوت لمعنى الامر اصلا وراسا
لان اللفظ لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة وليس السبك بمفوت
للدلالة على معنى الزمان فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام فلم تفته
الدلالة عليه بالكلية ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الاول ثم قال
ابن هشام والجواب عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق
الاعجاب والكراهة بالانشاء لا لما ذكره ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية
كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما
يقطع به على قوله بالبطلان حكاية س كتبت اليه بان قم واجاب
بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا وهم فاحش
لان حروف الجر زايدة كانت او غير زايدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله
انتهى كلامه قلت ويتجه ان يقال لم يقم دليل الجماعة على ان الموصولة
بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وساير الحروف الناصبة
لا تدخل على غير المضارع فادعا خلاف ذلك في أن من بين ادوات النصب
خروج عن النظاير ولا دليل لهم ايضا على ان التي يذكر بعدها فعل الامر
او النهي موصول حرفي اذ كل موضع يقع كذلك محتمل لان تكون تفسيرية او زايدة

فالاول نحو ارسلت اليه ان قم او لا تقم ومنه انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر
قومك والثاني نحو كتبت اليه بان قم او بان لا تقم فان فيه زايدة لكراهة دخول
حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم او بلا تقم اي بهذا اللفظ
فانما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتامل ومنها ان بفتح الهمزة وتشديد
النون وتوصل بمعموليها وهما اسمها وخبرها فتؤول بمصدر خبرها مضافا الى اسمها
فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا بلغني انك في الدار اي
استقرارك فيها لان الخبر بالحقيقة المحذوف من استقر ومستقر وكذا ان كان الخبر
جامدا نحو بلغني انك زيد قال الرضي اي زيديتك فان يا النسب اذا لحقت
اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية
وقال ابن هشام يقدر بالكون فتقدير المثال المذكور بلغني كونك زيدا لان
كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا
كاين زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان
الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديثة
قال وهو قول س ولو يؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث
الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى وجه تقديره ومنها كي وتوصل
بمضارع نحو جئت لكي تكرمني وجئت كي تكرمني فاذا اقترنت باللام تعينت
المصدرية وان لم تقترن بها احتملت المصدرية والجارة وسياتي الكلام على ذلك في
نواصب الفعل مقرونة بلام التعليل لفظا نحو جئتك لكي تستفيد مني او تقديرا
نحو جئتك كي تستفيد مني قالوا وانما ذلك لان كي لا تخلو من معنى التعليل وقد
يورد عليه نحو تزيد بن كيما التغليس وما الكافة ان اللام المقدرة قبلها زايدة
لا تعليلية مثلها في يريد الله ليبين لكم فينبغي ان يجب المصدرية هنا وان لا يتقدر
شيء البتة لا تعليل ولا غيره وفيه بحث ومنها ما وتوصل بفعل متصرف
احترازا من نحو عسى وشذ وصلها بليس في قوله

البس امري في الامور بانتما ○ بما لستما اهل الخيانة والغدر

غير امر في الغالب احترازا من نحو قولك عجبت بما قم فانه لا يجوز واكثر ما توصل
بالماضي نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت وكقوله

يسر المرء ما ذهب الليالي ○ واشترط السهيلي ان يكون الفعل عاما نحو

اعجبني

اعجبني ما صنعت لا خاصا نحو اعجبني ما جلست ويرده الاية والبيت
ووافقه صاحب البسيط وزاد ان يكون الموضع صالحا لما التي هي موصول
اسمي انتهى كذا نقله عنه ابو حيان وتبعه ابن قاسم قال ابن هشام وهذا
هو الشرط الذي ذكره السهيلي لا غيره وفيه نظر وتختص ما دون غيرها
من الحروف المصدرية بنيابتها عن ظرف زمان نحو اكرم زيدا ما دام
صديقك اي مدة دوام صديقك موصولة ح في الغالب احترازا
من نحو قوله

نطوف ما نطوف ثم ناوي ○ ذوو الاموال منا والعديم

فانه مصدرية ظرفية وصلت بمضارع وكان الحامل لهم على
جعلها كذلك انها لو لم تقدر بهذا المعنى لزم ان يكون هي وما بعدها
مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك بفعل ماضي اللفظ مثبت كقوله تعالى
خالدين فيها ما دامت السموات والارض او منفي بلم كقوله

ولم يلبث الجهال ان يتهضموا ○ اخا العلم ما لم يستعن بجهول

وذهب الزمخشري الى ان ان يشاركها في هذا المعنى وجعل من ذلك
قوله تعالى ان اتاه الله الملك وقوله الا ان تصدقوا فقدره وقت
ان اتاه وحين ان تصدقوا وهو محتمل للتعليل ومن امثلة س وامه
لا افعل الا ان تفعل وفسره بقوله حتى تفعل قال الصفار يفسر
معنى فاما في الصناعة فهو بتقدير الا وقت ان تفعل وقال المبرد
الا بان تفعل اي الا بسبب فعلك وما قال يمكن ان يساعده المعنى
والا فهذا الكلام انما يقال في معنى ان الفعل يقترن بالفعل الاخر غير متراخ
عنه ومذهبه لم يتعرض الى هذا وانما اعطى ان الفعل بسبب الفعل فيمكن
ان يكون بعده فان نقل انه يقال في هذا المعنى كان حسنا وليست
ما المصدرية اسما وكان حقه ان يصرح بما ذكرناه لئلا يتوهم ان الخلاف
خاص بالظرفية بخصوصها لا عام في كل مصدرية فتفتقر بالنصب في جواب
النفي الى ضمير خلافا للاخفش وابن السراج فاذا قلت يعجبني ما صنعت
فتقديره عند س والاكثرين صنعك ولا ضمير اصلا والتقدير عندهما الصنع
الذي صنعته فحذف الضمير ورد عليهما بقوله ○ بما لستما اهل الخيانة والغدر ○
لانه لا يتاتى فيه تقدير رابط واما رد ابن يعيش بنحو اعجبني ما ضربت زيدا

زيدا من حيث انه لا يمكن تقدير ضمير ضرورة ان الفعل متعد الى مفعول واحد
وقد استوفاه فلا يصح تقدير ضمير هو مفعول آخر فنشا فقط من جهة ان الضمير
الذي يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به والتزم ابن هشام الزمخشري
من قوله ان ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مصدرية القول
بمصدرية ما مع عود الضمير عليها قلت ولم يقع في الكشاف تصريح بان
الضمير المجرور يرجع عائد على ما مع القول بمصدريتها فيحتمل ان يوجه كلامه
بان الضمير عائد على المصدر المفهوم من ظلموا وفي المصاحبة مثل فخرج على قومه
في زينته اي واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم **وتوصل ما المصدرية**
مطلقا سواء كانت وقتية او غير وقتية **بجملة اسمية** على ما ذهب اليه
السيرافي والاعلم وابن خروف مخالفين لسيبويه والجمهور واختار المص الاول
اي القول الاول بوصلها بالجملة الاسمية واستدل له بقوله ٥
٥ احلامكم لسقام الجهل شافية ٥ كما دماكم تشفي من الكلب ٥
قال والحاكم على ما هذه بالمصدرية اولى من جعلها كافة لانها اذا كانت
مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يعرف شي عما هو له ثابت
بخلاف الحكم بان ما كافة قال وايضا فما المصدرية تنوب عن الظرف الزماني
والظرف الزماني يوصل بالجملتين مضافا اليهما نحو يومهم بارزون يوم ينفع
الصادقين فاذا وصلت ما الظرفية بالجملتين كان في ذلك اعطاوها
حكم ما هي مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية
فلا يبعد جوازه في غير الوقتية ايضا فهذا اقياس يقتضي صحة الجواز ولو لم
يرد به السماع فكيف وقد ورد منه في الوقتية قوله ٥
٥ واصل خليلك ما التواصل ممكن ٥ فلانت او هو عن قريب راحل ٥
وفي غيرها قوله ٥ كما دماوكم تشفي من الكلب ٥ **ومنها لو التالية
غالبا مفهم تمني** نحو ود ومنه ود والو تدهن فيدهنون ومنه
يود احدهم لو يعمر وعد ابن قاسم من ذلك احب واختار وفيه نظر
اذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشي
ولا يتمنى حصوله اما المعارض له في طلبه واما لانه حاصل عنده فاني يكون
احب واختار مما يفهم التمني واحترز المص بقوله غالبا من نحو قول قتيلة

ماكان

٥ ماكان ضرك لو مننت وربما ٥ من الفتى وهو المغيظ المحنق ٥
وقول الاعشى ٥ وربما فات قوما جل امرهم ٥ من التاني وكان الحزم لو عجلوا
واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفرا وابو علي الفارسي
وابو البقا والتبريزي والمص ويقول المانعون في نحو يود احدهم
لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير
يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ذلك ولا يخفى ما فيه من التكلف قال
ابن هشام ويشهد للمثبتين قراة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف
النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن
قلت ليس بشي وانما الذي ينبغي ان يقال ان يدهنوا منصوب بان
مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر المسبوك
من لو وصلتها فتامله **وصلتها** اي صلة لو المصدرية كصلة ما
فتوصل بفعل متصرف غير امر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي بلم
نحو وددت لو لم تقم قال ابن هشام وقد اختار المص ما توصل بجملة
اسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي ان يقيد قلت فنحو قوله تعالى
يود والو انهم بادون في الاعراب ولو هذه مصدريه ووقعت بعدها
ان وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطيه نحو ولو انهم فعلوا ما يوعظون
به ٥ ولو ان ما اسعى لادنى معيشة ٥ ونص على ان الموضع رفع بالابتدا
ولا يحتاج الى خبر لاشتمال صلة ان على المسند والمسند اليه وقيل
بالابتدا والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اي ولو ثابت فعلهم
على حد واية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر موخرا على الاصل
لان الموجب لتقديم الخبر في نحو عندي انك فاضل وهو خوف التباسها
بالمكسورة منتف هنا فيقدر ولو فعلهم ثابت والكوفيون والمبرد والزجاج
على ان الموضع رفع على الفاعلية والفعل مقدر بعدها فمقتضى قول
من جعل الواقع من ذلك بعد لو الشرطية مبتدا او خبرا جعله كذلك بعد
لو المصدرية فيكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الراي نعم
ينبغي ان تقيد الاسمية بهذا النوع ولا يوجد على الاطلاق فتامله **وتغني**
لو المصدرية لا لو مطلقا **عن التمني** اي عن فعل التمني تقول وددت

لو جاءني زيد فأكرمه ثم تحذف وددت وتنوب عنه لو فتقول لو جاءني
زيد فأكرمه قال المص وقد ادرد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى
التمني نحو لو تأتيني فتحدثني ان اراد الزمخشري ان الاصل وددت لو
تأتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار
بمعنى التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني
كليت فغير صحيح لان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لم
يجمع بينه وبين ليت انتهى قلت الظاهر ان الثاني مراد الزمخشري وما
اورده عليه غير متجه فان لو عند مجامعتها الفعل التمني تكون لمجرد المصدرية
مسلوبة الدلالة على التمني فيسقط ما قال **فينصب بعدها الفعل المضارع
مقرونا بالفاء** وذلك نحو قوله

° سرينا اليهم في جموع كانها ° جبال شروري لو نعان فننهدا °

قال المص في فننهدا وجهان احدهما وهو المختار انه جواب تمن انشائي كجواب
ليت لان الاصل وددنا لو نعان فحذف الفعل للدلالة عليه فأشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فجوبت جوابها والثاني انه من باب
العطف على المصدر لان لو نعان يقدر بالمصدر فكانه قيل وددنا الاعانة
فالنهد اي النهوض الى الاعداء وقال بعضهم لو هذه المتكلم فيها هي لو الشرطية
اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جواب منصوب
بعد الفاء وجواب باللام كقوله

° فلو نبش المقابر عن كليب ° فيخبر بالذنائب اي زير °
° بيوم الشعثمين لقر عينا ° وكيف لقاء من تحت القبور °

قلت يمكن ان يقال ان يخبر ليس منصوبا في جواب التمني وانما هو منصوب
بان مضمرة وهي وصلتها مصدر فاعل يحصل مضمرا والجملة من هذا الفعل
وفاعله معطوفة على هذه جملة الشرط اي فلو نبش المقابر عن كليب فحصل
اخباره بما تم بعده لقر عينا وعلى هذا فلو هي التعليقية على بابها ولا تمني
اصلا ويمكن ان يقال ايضا انه لا تمني اصلا والنصب بان مضمرة بعد الشرط
لمشابهة النفي والمعنى على هذا التقدير فلو حصل نبش المقابر فالاخبار لقر عينا
فهو عطف على المصدر متصيد من فعل الشرط واذا كانوا قد جوزوا امثال هذا

على

على قلة في الشرط بان نحو ان تأتني فتكرمني انك تنصب تكرمني
من جهة ان الشرط مفروض فهو غير موصوف بالوجود حقيقة فأشبه
النفي فأجري مجراه في نصب ما اقترن بالفاء والواو بعده فنجوز ذلك
في لو اولى لدلالتها على انتفاء الشرط وضعا وهذا الثاني اولى من الاول
لان في ذلك اضمار ان في غير محلها المعروض فهو مثل تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه بخلاف الثاني فان فيه اضمارا لان في محل عهد اضمارها
فيه وان كان قليلا على ان المص كما حكى ان النصب بان مضمرة نادر
في غير المواضع المشهورة جوازا ووجوبا قال وفي القياس عليه خلاف
فللباحث ان يرتكب مذهب القائل بقياسيته ويخرج البيت عليه
ويمكن ان يقال ايضا ان لو من قوله فلو نبش للتمني او معينة عند على
الرابين والفعل من قوله فيخبر منصوب في جوابه وقوله لقر عينا جواب
للو شرطية محذوفة والتقدير لو وقع ذلك لقر عينا

فصل

نتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من
الاحكام المتعلقة بذلك **الصلة والموصول كجزئي اسم فلهما** اي
للموصول والصلة **ما لهما** اي لجزئي الاسم **من ترتيب** بان يكون
الموصول قبل الصلة **ومنع فصل** بينهما **باجنبي** لا بغيره كالجملة
الاعتراضية كقوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح
ام خسر وتضليل او القسمية كقوله ° ذاك الذي وابيك يعرف مالكا °
كذا قال المص فجعل الفصل بالاعتراض والفصل بالقسم قسمين والحق ان
الفصل بالاعتراض جنس وان الفصل بالقسم نوع من ذلك الجنس وهو
قول النحويين قال وكذا النداء الذي يليه مخاطب كقوله

° وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد °

فلو لم يكن بعد النداء مخاطب عد الفصل به اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة
كقوله ° تكن مثل من يا ذئب يصطحبان ° وهذا الكلام من المص يقتضي
ان الجمل الاعتراضية والندائية التي ذكرها ليست باجنبية ولهذا لم
يستثنها وفيه نظر بل هي اجنبية مغتفرة **فلا يتبع الموصول** بفصل
لما اجمله في قوله فلهما ما لهما اي فلا يؤتى للموصول بتابع قبل تمام الصلة

او نقدير تمامها فلا يجوز مررت بالضاربين واخوتك زيدا ولا بالضاربين
كلهم زيدا ولا بالضاربين المحسنين زيدا ولا بالضاربين اخوتك زيدا
بيانا فذ بدته او بدلا **ولا يخبر** عنه فلا يجوز الذي زيدا اكرمته يعني الذي
اكرمته زيد **ولا يستثنى منه** فلا يجوز جاء الذين الا زيدا اكرمتهم وانما
تقول جاء الذين اكرمتهم الا زيدا **قبل تمام الصلة** معمول تنازعه الافعال
المتقدمة وهو قيد في كل واحد منها **او تقدير تمامها** قال ابن قاسم هو اشار
الى نحو قوله • لسنا كمن جعلت اياد دارها • تكريت تمنع حبها ان يحصدا •
فظاهره ان اياد بدل من من في رواية من جر وبدل من الضمير المستكن
في جعلت في رواية من رفع فقد ابدل على الاول من الموصول قبل تمام
الصلة لكنه نوى التمام قلت و في هذا الكلام نظر فان كل موضع ممنوع
يمكن فيه هذا التقدير قالوا والصواب ان يجعل دارها منصوبا بفعل
يدل عليه المذكور والتقدير لسنا كمن جعلت اياد جعلت دارها قال
ابن هشام وهذا مشكل لان جعلت فعل عام لا يصح ان يتعرف به الموصول
بخلاف ضربت واكلت ونحو ذلك من الافعال الخاصة ولا يقال فان رفع
الابهام قد زال بالجملة الثانية لانا نقول شرط الصلة نفسها ان يعرف
الموصول منها اما انه يعرف من جملة اخرى بعدها فليس بكاف **وقد
ترد صلة بعد موصولين** نحو الذي والتي قاما وانشد المص عليه بيتا لم
يحضرني الآن كقوله
• صل الذي والتي متا باصرة • وان نات عن مدى منهما الرحم •
متا توسلا باصرة اي بما نعطف من منة ونحوها وان نات اي بعدت
والرحم القرابه اي صل من توسل اليك من ذكر وانثى بمنة لتعطفك
عليه وان لم يكن بينكما قرابة **او اكثر مشتركا فيها** كقوله
• من اللواتي والتي واللاتي يزعمن انى كبرت لداتي •
ومثله ما انشده المبرد في المقتضب
• بعد اللتيا واللتيا والتي • اذا علتها انفس تردت •
قال ابن هشام واما قول ابن الشجري لم يات للموصولين الاولين بصلة
لان صلة الثالث دلت على ما اراد وان الامر كذلك في قوله

بعد

كقوله

بعد اللتيا البيت فمردود ولا ادري ما وجه الرد **او مدلولا بها على ما حذف**
• وعند الذي واللات عدنك • احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد •
ويحتمل ان يكون هذا من باب • ويرجعن من دارين بجر الحقائب •
بل اولى هنا للاختلاط وسهله انه تغليب للاكثر المجاور على الفرد المنفصل
عن الصلة **وقد يحذف ما علم من موصول** اسمي **غير الالف واللام**
وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والاخفش ومنعه غيره
من البصريين واختار المصنف الجواز مستدلا بالقياس على ان فانه حذفها
مكتفى بصلتها جائز اجماعا وبالسماع الوارد في ذلك قال الله تعالى
امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي وبالذي انزل اليكم وعلى
الاستدلال بها منع ظاهر واستدل ايضا بقول حسان رضي الله عنه
• امن يهجو رسول الله منكم • ويمدحه وينصره سواء •
وبقول الاخر • ما الذي دابه احتياط وحزم • وهواه اطاع يستويان
اي والذي هواه اطاع وبقول الاخر
• لكم مسجدا الله المزوران والحصى • لكم قبضه من بين اثرى واقترا •
اي من بين من اثرى اي استغنى ومن اقترى اي افتقر وهذا كله
مخصوص بالنثر عند البصريين **و**قد يحذف ايضا ما علم **من صلة غيرها**
اي غير الالف واللام كقوله • نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا •
اي نحن الالى عرفوا بالنجدة والشجاعة وعدم المبالاة بكثرة الاعداء
ولا يحذف صلة حرف الا ومعمولها باق نحو قولهم لا افعله ما ان
حراء مكانه وما ان في السماء نجما اي ما ثبت في المثالين فحذف الفعل
منهما وهو ثبت والتي معموله وهو ان وصلتها وفي العبارة تسامح
لان الصلة المجموع لا الفعل فقط فكان الاحسن ان يقال وقد يحذف
الفعل الواقع صدر صلة حرف مع مرفوعه ويبقى المنصوب نحو كل
شيء امم من النساء وذكرهن او بدون المرفوع نحو ما ان حراء مكانه
واما انت منطلقا انطلقت **ولا يحذف موصول حرفي الا ان** وحذفها
نوعان مع بقاء العمل وبدونه وقد روى قوله • الا ايها ذا الزاجري احضر
الوغى • وان اشهد اللذات هل انت مخلدي • بالوجهين ولكن النصب بالمعبد

والارجح الرفع وزعم السيرافي انه يجوز في يريد الله ليبين لكم تقدير كي وهو مخالف لقول المص إلّا انْ وقد يلي معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او الالف واللام مثل جاء الذي زيدا ضرب فان كان حرفا او الالف واللام لم يجز قال المص وعلة ذلك ان امتزاج الحرف بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته فلو تقدم معمولها كان تقديمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزئ مصدر وكذلك اشتد امتزاج الالف واللام قال ابن قاسم ولم يفصل المص في الحرف بين العامل وغيره وفصل غيره فاجاز ذلك في غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنع في العامل نحو ان وتعليل المص يقتضي اطلاق المنع قلت ومما يدل على انه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم جزء ما عليها نفسها مع اختلافهم في جمودها وتصرفها وما احسن قول المص وقد يلي ولم يقل وقد يتقدم معمول الصلة ان لم يكن الموصول حرفا او الالف واللام لان ذلك باطل لقوله تعالى والمقيمي الصلاة ومما رزقناهم ينفقون فان المعطوف على الصلة صلة وقد تقدم معمول الثانية مع ان الموصول ال فان صلة ال تكون جملة فعلية اذ لم يجاوز ال بل كانت معطوفة ويجوز تعليق حرف جر قبل الالف واللام الموصولة بمحذوف دل عليه صلتها نحو وكانوا فيه من الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكما لمن الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين بحرف الجر في ذلك وامثاله يتعلق بمحذوف تدل عليه الصلة وغير المص يقدر اعني وليس بجيد واذا اقدر على راى المص مثلا زاهدين فيه من الزاهدين فهل من الزاهدين صفة لزاهدين موكدة كما تقول عالم من العلما او صفة مبينة اي زاهدين بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا في الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا او يكون خبرا ثانيا كل ذلك محتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجود من معه وكلام ابن الحاجب صريح في ان التعلق في مثل ذلك بنفس الصلة لا بشيء محذوف قال في امالي القرآن في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه يتعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان

المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها للتخصيص بمعنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون من ذلك لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لتكون مع ال كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية وذلك واضح ولا حاجة الى التعسف ويندر ذلك اي تعليق حرف جر واقع قبل الموصول بمحذوف تدل عليه الصلة في الشعر مع غيرها اي غير الالف واللام واعاد ضمير المفرد المونث باعتبار الاداة او الكلمة مطلقا اي سواء كان الموصول مجرورا بمن كقوله

• لا تظلموا مسورا فانه لكم من الذين وفوا في السر والعلن

اي واف لكم من الذين وفوا او كان الموصول غير مجرور بمن كقوله

• واهجوا من هجالي من سواهم • واعرض منهم عمن هجالي •

التقدير عمن هجالي منهم والمذكور موكد للمحذوف وقيل التقدير عن هاجي منهم اذ تقدير اسم الفاعل اسهل من حذف الموصول وصلته ويندر ذلك معها اي مع الكلمة التي هي الالف واللام غير مجرورة بمن التبعيضية قيدها المص في الشرح وعلله بان في ذلك اشعارا بان المحذوف بعض المذكور فتقوى الدلالة عليه ومثال ذلك اعني ما اذا كانت الالف واللام غير مجرورة بمن قوله

• تقول ودقت صدرها بيمينها • ابعلي هذا بالرحى المتقاعس •

قال ابن قاسم فبالرحى متعلق بمحذوف يدل عليه صلة ال وهي متقاعس او المتقاعس والمذكور بدل وهو على قراءة ابن مسعود وهذا بعلي شيخ وعلى الاول يحتاج الى ان يقدر المتقاعس خبر المحذوف وهو امر لا داعي اليه

باب اسم الاشارة

وهو ما وضع لمسمى جنس يشمل النكرة والمعرفة واشارة اليه فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمرات يشار

بها الى المعهود عليه والمظهر ان كان نكرة ليشار به الى واحد من الجنس
غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يندفع بان المراد بالة
الاشارة الحسية وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليست كذلك وانما
لم يقل فى الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في
الحسية دون الجنسية الذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل فى اسماء
الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمحسوس المشاهد
والاعتراض بلزوم الدور من حيث اخذ لفظ الاشارة فى كل من المعرف والمعرف
يندفع بان الاشارة فى قوله اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف
المحدود على الحد توقف جزء المحدود ايضا عليه اذ ربما تكون معرفة
ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وهو اي اسم الاشارة
في القريب مفردا مذكرا ذا فهو مبتدأ وخبره ذا وما بينهما من متعلقات
شيء محذوف والتقدير واعينه فى القريب مفردا مذكرا والجملة معترضة
وقد ظهر بذلك وجه اعرابه قال المص والمشهور ان للمشار
اليه ثلاث مراتب وقيل له مرتبتان كالمنادى وهو الصحيح وقد
سرديتها على المشهور لانه الاسبق الى اكثر الاذهان فما عطفته بالواو
فهو لغة فى المعطوف عليه واقع فى مرتبته وما عطفته بثم فهو في
في مرتبة تلي مرتبة المعطوف عليه ثم ذاك بدون لام للمتوسط
ثم ذلك بلام واالك بلام وهمزة مفتوحة بعدها ممدودة كلاهما
للبعيد وينبغي ان يكون كل من الذال والهمزة اصلا وان لا يكون
احدهما بدلا من الاخر لتباعدهما بين طرف اللسان واول مخارج
حروف الحلق ولم يذكر هذه الكلمة في القرب ولا فى التوسط فكانها
لم تستعمل الا فى البعد ولفظ الا تستعمل حرفا لنداء البعيد وهذا
يستدل عنه فى باب الندا فيقال فى اي موضع يكون الا اسما هذا
كله للمفرد المذكر قال ابن قاسم وقد يقال فى القرب ذاء بهمزة
مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد تلك الهمزة قال الراجز
هذائه الدفتر خير دفتر ٭ في كف قرم ماجد مصور ٭

وقد

وقد يقال في البعيد ذايك بهمزة مكسورة بعد الالف ومذهب
البصريين ان هذا ثلاثي الوضع قالوا لتصغيره على ذيا باعادة اللام
قلت قد يعارض بما قاله ابن يعيش من انك اذا سميت به تقول
ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت به
بلا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها الفا
وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي رد اله الى اصله
وعلى قولهم فهل المحذوف العين او اللام لانها طرف وهل الالف
منقلبة عن ياء والمحذوف يا فيكون من باب حيي او عن واو والمحذوف
يا فيكون من باب طويت وهل وزنه فعل بتحريك العين وهو الاظهر او فعل
باسكانها فى ذلك كله خلاف وقال الكوفيون الف ذا زايدة ووافقهم السهيلي
احتجاجا بقولهم ذان وذين في التثنية فالالف والنون والياء للتثنية
فلم يبق اذن الا الذال ورد بان الالف حذفت لالتقاء الساكنين ولذا
شددت النون عوضا منها ورد ايضا بان هذه صيغة مرتجلة للاثنين
غير مبنية على واحد فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب
والجر ولا يخفى ان هذه دعوى على خلاف الظاهر وللمؤنثة المفردة
تي بتاء مكسورة فياء ساكنة وتا بتاء فالف وته بتاء مكسورة فهاء ساكنة
وذي بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة وذه بذال معجمة فهاء ساكنة
وبكسر الهاء ان من ته وذه باختلاس والمراد به عدم الاشباع لا اختطاف
الحركة واشباع فيتولد ياء ساكنة بعد كسرة الهاء وذات قال ابن هشام
هي في بعض النسخ مضبوطة بكسر التاء وليست على يقين من ذلك فان صح
فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كما ف فهذه عشرة الفاظ للمؤنثة
المفردة فى حال القرب ثم تيك بكسر التاء وتيك بفتحها وهذا يقتضي جواز
في بفتح التاء للقريبة اللهم الا ان يدعى ان هذه مختصة بالمتوسط
والبعيد وهو بعيد لكن يونس به قولهم الك في البعيد خاصة وذيك
بكسر الذال وانكرها ثعلب فعلى قوله هي عكس الك وتيك بفتح التاء
حيث لم يستعملا فى القريب واستعملا فى غيره فهذه ثلاثة الفاظ للمؤنثة
المفردة فى حال التوسط ثم تلك بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة

حكاها الفرا وانشد شاهدا على ذلك قول الشاعر ن
• بابة تلك الدمن الخوالي • عجبت منازلا لو تنطقينا •
وتالك بتا فالف فلام مكسورة كقول القطامي ن
• تعلم ان بعد الغي رشدا • وان لتالك الغمر انقشاعا •
فهذه اربعة الفاظ للمونثة المفردة في حال البعد واصل الاسم فيهن
تي وتا ولما التقى ساكنان حذفوا المعتل تارة وكسروا الصحيح اخرى
وتلي الذال من ذا والبا من تا في التثنية علامتها وهي الالف
والنون او اليا والنون كما ولي الذال من الذي والتا من التي علامة
التثنية يجوز التشديد نونها مع الالف واليا كما كان ذلك في اللذان
والذين واللتان واللتين لكن هنا لا يجوز حذف النون وفي اللذان
واللتان يجوز حذفها لان هناك طولا بالصلة ولا يحصل الباس بالواحد
وهنا لا طول ويوجد الالباس ثم تشديد هذه النون مع الالف واليا
هو مذهب الكوفيين وهو مختار المص ولذا اطلق ومذهب البصريين
منع التشديد الا مع الالف وقرا بعضهم هذان واللذان بالهمزة وتشديد
النون وهي لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين ثم قال بعضهم
التشديد عوض من الالف وقرا بعضهم المحذوفة وهو حسن وقال
المبرد النون الثانية بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام
مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في
ذلك والالك فاحتج المنفار بان فقلبت اللام نونا والقياس في
الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام
في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت هنا الثانية الى الاولى لتبقى
النون الدالة على التثنية وتليهما اي وتلي النون فيهما الكاف وحدها
اي مجردة من اللام في غير القرب فيقال في المرتبة الوسطى والبعدى جميعا
ذانك وتانك وذينك وتينك بالتخفيف والتشديد هذا راي المص
وذكر المغاربة انه يقال في المرتبة الوسطى ذانك وتانك بتخفيف
النون وفي البعدى ذانك وتانك بتشديدها وذانك وتانك
بيا بعد النون خفيفة وقد سبق ان البصريين لا يجيزون التشديد

مع اليا فاذا ارادوا البعد معها قالوا ذينك وتينك وقد يقال
ذانك كما روي عن ابن كثير انه قرا فذانيك بنون خفيفة بعدها
ياء كذا قال المص وبعضهم يزعم ان اليا في هذه الكلمة بدل من النون
الثانية وفيه نظر لان النون الاولى ساكنة وهذه النون مكسورة
والنون الثانية كانت مكسورة وهذه ساكنة وقد يقال ان النون
الاولى انما كانت ساكنة للادغام وقد زال الادغام فرجعت الى اصلها
من الكسر وعلى هذا فتكون المدغمة هي نون التثنية والمدغم فيها هي الزائدة
ويؤيده ان نون التثنية لا تنفصل من علامتها ويجاب عن الثاني
بان التحريك كان لاجل الادغام في النون وقد زال وبان الحركة تستثقل
على حرف العلة فخفف وقد يدعى ان نون التثنية اشبعت فتولدت
اليا ويؤيده ان المهدوي حكى ذانيك بالتشديد واليا وهذا
اشباع لا غير وفي الجمع مطلقا اي سواء كان لمذكر او لمونث لعاقل
او غيره أُلاءِ بالمد وضم الهمزة الاولى وكسر الهمزة الاخيرة فتقول
أُلاءِ ذهبوا في المذكر وأُلاءِ ذهبن في المونث وتقول ايضا في غير
العاقل أُلاءِ الايام انقرضت قال ن
• ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد اولئك الايام •
وهذا في القرب اعني أُلاءِ المجرد وقد ينون كما حكاه قطرب فيما ذكره
المص وخالفه قايلا للصواب انه زاد نونا كما زيدت النون في ضيفن
الا ان ذاك اسم معرب فصارت النون حرف اعراب وهذا الاسم مبني
فسكنت نونه والافليس هذا شيا من اقسام التنوين وفيه نظر اما اولا
فلان قطربا اذا نقل ان هذا تنوين فمعناه ان قايله يثبته وصلا ويحذفه
وقفا فلا ينافي تاويله بما ذكر واما ثانيا فلان الرضي ادعى ان التنوين
فيه للتنكير فيكون من اقسام التنوين المعروفة قال والتنوين فيه للتنكير
فيكون من اقسام التنوين المعروفة قال والتنوين كما في صهٍ وان كان
أُلاءِ معرفة فيكون فايدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمذكورين
قلت وفيه بحث لا يخفى ثم اولئك بالمد مع وجود الكاف في التوسط
وقد يقصر ان اي أُلاءِ المستعمل للقرب وأُلاءِ المستعمل للمتوسط
وفي قوله يقصران مسامحة بالنسبة الى الاصطلاح اذ المقصور عندهم

ماكان حرف اعرابه الفا لازمة والاء مبني فالالف التي هي اخره
ليست حرف اعراب بمعنى انما محل للاعراب وانما الذي في محل الاعراب
الكلمة باسرها وقد يقال انما يتم هذا ان لو اطلق لفظ المقصور وهو لم
يطلقه واما مثل قولك نقص الكلمة اي لا تمد الفها فلا نسلم ان فيه مسامحة
بل استعماله عندهم شايع ولا يجوز ثم الالك في البعد بالف تليها الام
وعلى راي الاء بالمد للقريب ثم الاك بالقصر للمتوسط ثم اولايك
بالمد واولاك بالقصر واللام وكلاهما للبعيد وكلامه يوهم ان القصر
لا يجوز على هذا المذهب في القرب وان المد لا يجوز في التوسط وهذا
له اتجاه وهو قصد الفرق بينه وبين البعد كما ان البعد لا يجوز معه
القصر اذ لم يات باللام لقصد الفرق المذكور وقد يقال هلا بقلب
الهمزة ها كما قالوا في اياك هياك بل هذا اولى لثقل الضم والاء بضم
الهمزتين الاولى والاخرة وقد تشبع الضم قبل اللام فتتولد واو ساكنة
فيقال اولاء مثل طومار وهاتان اللغتان عربيتان حكاهما قطرب
وقد يقال هولاء على مثال توراة حكاها ابو علي الشلوبين عن بعض العرب
وانشد • تجلد لا يقل هولاء هذا بكى لما بكى اسفا علينا •
وخرجه في الخاطريات على ان الاصل ها ولا فحذفت الالف ثم شبه
هول بعضه فسكن ثم ابدل الهمزة واوا وان كانت ساكنة بعد فتحة
تنبيها على حركتها الاصلية ومسئلة في المعتل قول بعضهم في بيئس بيس
بياء ساكنة بعد الباء واسهل من ذلك ان يقال ابدلت الهمزة من هولا
واوا على غير قياس ثم استثقلت الضمة على الواو فاسكنت فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين واذا كانت قد حذفت بغير موجب في قوله
• واني صولجها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا •
في قول فهذا اجدر والقول الاخر في البيت ان الاصل اذ الذي فابدلت
همزة الاستفهام ها والالك بهمزة مضمومة فلام مشددة حكاها
بعض اهل اللغة وعليه قوله • من بين الالك الى الالك وهي للمتوسط
ومن لم ير التوسط وهو الصحيح عند المص وادعى انه ظاهر كلام المتقدمين
جعل المجردة من اللام والكاف للقرب وجعل غيره اي غير

المجرد

المجرد وهو ما صحب اللام والكاف جميعا او احدهما للبعد فليس ثم
الا مرتبتان فقط وزعم الفرا ان ترك اللام لغة تميم قال ابن هشام
انما قال الفرا انه لغة اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة فذكر اربع
طوايف لا طايفة واحدة قال المص في الشرح روى ان بني تميم يقولون
ذاك وتلك بلا لام حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام وان الحجازيين
ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فيلزم من هذا ان اسم الاشارة
على اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقرب والاخرى للبعد
لادناه واقصاه انتهى وهذا ايضاح لا مزيد عليه وانما اورد المص هذا
النقل عن الفرا ليرد به قول من زعم ان المراتب ثلاث واورد في الشرح
نقلا اخر عن الفرا رد به على من قال في الاء بالمد والقصر في المراتب الثلث
فقال حكى الفرا ان القصر في الاء واولاك لغة بني تميم وان المد لغة الحجازيين
فظهر بطلان قول من زعم ان القصر يتعين في البعد لتدخل اللام بخلاف
القرب والتوسط فيجوز معهما المد والقصر اذ لا لام معه في التوسط
ولا كاف ولا لام في القرب وعلى من قال بتعين القصر في التوسط ليكون
الاخلاء من اللام مع التمكن منها دليلا ويجوز في البعد الوجهان لتكون
اللام مع القصر في مقابلة المد ويتعين المد في القرب وتضمن الرد على
الفريقين مدعاه انه ليس الاقرب وبعد قال والاخذ بقول الفرا
اولى لان مستنده رواية ومستند غيره راي وابدى للاستدلال
على رايه وجوها اعرض بنا عليها لانه ليس فيها ما يقوى على المطلوب
قوة هذا بل فيها ما هو ضعيف جدا ويصحبها التنبيه المجرد من الكاف
كثيرا نحو هذا وهذي وها المذكور ليس بعد الف همزة وانما هو علم على
الكلمة المركبة من ها فالف ثم تكرر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به
كقوله • علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف
اذ ليس لناهاء تكون للتنبيه اصلا وتصحب المقرون بالكاف دون اللام
قليلا نحو هذاك واطلق هنا وقيده في الشرح بان لا يكون مثنى ولا
مجموعا فلا يجوز هذانك ولا هولايك ويرد عليه في الجمع قوله
• من هؤليائكن الضال والسمر • فتبين ان كلامه في الاصل والشرح

معترض ويزعم ابن بسعون ان لي لا تستعمل الا بها قبلها و بالكاف بعدها
كقوله • قد احتملت مي فها تيك دارها • فعلى هذا لا تكون لي للقريبة
كما ان ثم في المكان كذلك لكن تلك بذاتها وهاتيك بعدها وان صح ما قال
يسال في اي موطن يلزم حرف التنبيه في الاشارة لكن في حديث عايشة
رضي الله عنها كيف تيكم او كيف تيكن الشك مني الآن **وفصلها** يجوز
ان تكتب متصلة هكذا على انها ضمير غيبة يعود الى الكلمة السابقة وهي
ها الموضوعة للتنبيه وان تكتب منفصلة على انها اسم ظاهر اريد به
مسماه الذي هو حرف تنبيه والمعنى ان ها التي يراد بها التنبيه تفصل
من اسم الاشارة **المجرد** عن كاف الخطاب **أنا واخوانه** من الضماير
كثير وحرف الجر متعلق بالمصدر من قوله وفصلها وكثير خبر عنه نحو ها انا
ذا او ها انا ذي و ها نحن اولاء قال تعالى ها انتم اولاء و في حديث السايل
عن اوقات الصلوات ها انا ذا يا رسول الله ولا يقال ها انا ذاك لانه
غير مجرد واما ها انا ذلك فممتنع من اصله مع اللام وينبغي لمن يزعم ان
التنبيه انما دخل على الضمير ان يجيزه وان يجيز ها انا ذاك وانما امتنع عند
الاولين مع ان التنبيه تدخل على ذاك لان لحاق ها له قليل كقوله
• ولا اهل هذاك الطريق المعرد • فلما كان دخولها في الاصل ضعيفا
لم يحتمل التوسع والله تعالى اعلم **وبغيرها** اي بغير انا واخوانه
قليل كقوله • ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا • فقلت لها هذا لها ها وذا ليا
تفصل بينهما بالعاطف والاصل وهذا لي كذا قالوا قلت وفيه تعسف
لتقديم بعضها في خبر العاطف عليه ويظهر لي ان ها هذه اسم فعل بمعنى
خذي ولا اعتبار عليه ويظهر لي ايضا في كلام المص انتقاد من جهة ان لنا
صورتين يقع فيهما الفصل بين ها التنبيه واسم الاشارة وليس شيئا من
انا واخوانه ومع ذلك هو كثير لا قليل احداها الكاف نحو اهكذا او نحو
قوله • ما هكذا تورد يا سعد الابل • ويستعمل ذلك على الاصل
كقوله • وتلمها في هوا الجو طالبة • ولا هكذا الذي في الارض مطلوب
الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف الجر منه نحو لا ها الله
ذا يقال بقطع الهمزة و وصلها وكلاهما مع اثبات الالف منها وحذفها

وقد

وقد تعاد ها التنبيه **بعد الفصل توكيدا** كقوله ها انتم هاولاء
وظاهر هذا الكلام ان فانه قال وقد تكون ها في ها انت ذا غير مقدمة
ولكنها بمنزلتها في هذا يدلك على ذلك قوله تعالى هولاء فلو كانت المقدمة
مصاحبة الاولى لم تعد مع الاولى وكلام المص يدل على انها قدمت ثم اعيدت
توكيدا **والكاف** المصاحبة لاسماء الاشارة **حرف خطاب** بلا خلاف
بين النحاة **تبين احوال المخاطب بما تبينها اذا كان اسما** من افراد
وتثنية وجمع وتذكير وتانيث فتقول ذاكَ وذاكِ وذاكما و ذاكم
وذاكن كما تقول اكرمكَ واكرمكِ واكرمكما واكرمكم واكرمكن والحامل
للجماعة على ادعا الحرفية فيها انها مجردة عن معنى الاسمية ودخلها معنى
الحرفية اي افادتها في غيرها وتلك الفايدة هي كون اسم الاشارة الذي
قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا او مونث فصار حرفا
وان بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية من كونه مفردا او
مثنى او مجموعا ومذكرا ومونثا واورد الرضي عليه ان لنا اسما كثيرة
مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على
الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك واجاب بان بينهما
فرقا وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها
ودالة على معنى في غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل الا على معنى في
غيرها ونقرر ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على
معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره **وقد يغني ذلك
عن ذلكم** اي يكتفي في خطاب جمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة
كما يخاطب المفرد المذكر نحو فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلك خير لكم
ووجهه ابن الباذش الافراد مع خطاب الجماعة بامرين احدهما
انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع والثاني
انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكانه قيل يا فريق او يا جمع
قال وقد يجوز على هذا الوجه الافراد والتانيث بتاويل الفية
والمعرفة انتهى وحكى عن المص لغتين اخرتين احدهما الاكتفا
بكاف مفتوحة مفردة مطلقا والثانية الاكتفا بها لكل مذكر وبكاف

مكسورة مفردة لكل مونث واذ اثبت ذلك فى كلام المص تقتيبى حصل
والصواب وقد يغنى ذلك عن غيره وفى تفسير الثعلبى فى قوله تعالى ذلك
لوعظ به الاية الاصل فى ذلك ان تكون الكاف بحسب المخاطب ثم كثر
حتى توهموا ان الكاف من نفس الحرف فقالوا ذلك بكاف موحدة مفتوحة
فى الاثنين والجمع والمونث **وربما استغنى عن الميم باشباع ضمة الكاف**
كقوله • وانما الهالك ثم الهالك • ذو حيرة ضاقت به المسالك •
وهل يكون القول الا ذلك كما انشده بعض الكوفيين قال المص فاشبع
الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشية عن الاشباع وفى شرح ابن قاسم
قيل والابيات تقرن بالاسكان فان كان معتمده فى الضم الرواية
فهو من باب تغيير الحركة لاجل القافية فلا حجة فيه يعنى لاحتمال ان تكون
كاف الخطاب من ذلك مفتوحة او مكسورة ولكنها ضمت لمكان القافية
قلت وهذا اعتراض ساقط **وتتصل بارايت موافقة اخبرني** لا التى
بمعنى اعلمت فهذه يكون الكاف معها ضمير المفعول ويجب فيها وفى التاء
المطابقة فتقول ارايتك منطلقا ارايتك منطلقة ارايتما كما منطلقين
ارايتموكم منطلقين ارايتكن منطلقات ويقال فى جواب نعم او لا فان كانت
بمعنى اخبرني فانما تتصل بها **هذه الكاف معنيا لحاق علامات
الفروع بها** اي بالكاف نحو ارايتك زيدا ما صنع وارايتكما بكرا ما فعل
وارايتكم خالدا ما ارتكب وارايتكن هندا ما علمت **عن لحاقها بالتاء** فانها
تكون ح اسما مجردا عن الخطاب ملتزما فيها لفظ الافراد والتذكير ويستفاد
من قول المص وتتصل بارايت انه لا يلزم فى ارايت التى بمعنى اخبرني ان يتصل
بها الكاف لانه اثبت لها هذا المعنى قبل ان تلحقها الكاف فدل على ان
افادتها ذلك المعنى سابق على وجود الكاف لا موقوف عليه وهو فى التنزيل
قل ارايتم ما تدعون من دون الله ان ارادنى الله بضر هل هن كاشفات
ضره الاية قال ابن هشام وارايت هذه منقولة من ارايت بمعنى اعلمت
لا التى بمعنى ابصرت الا ترى انها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء
المنقول الى انشاء آخر يعنى ان هذا الكلام كان اولا لانشاء هو الاستفهام
ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى اخبرني وفى شرح الكافية للرضى الاستراباذى

ما نصه

ما نصه وارايت بمعنى اخبر وهو منقول من ارايت بمعنى ابصرت او عرفت
كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها
فلا تستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يولى بعده بالمنصوب
الذى كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان
اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء اثبت
بذلك المنصوب او لم تاتى من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها
فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة
هل يهلك والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتنى
اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته على وقوله ان اخرتنى كلام مستانف
وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله ارايتكم ان اتاكم
الاية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم بان
الله وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للمتضمنة معنى
الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب
قال لما قلت ارايت زيدا عن اي شىء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى
اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم
انتهى قلت وفيه امور منها انه لم يبين وجه نصب زيد فى مثل ارايت
زيدا ما صنع فانه لا يصح ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض لسى بقياس
فى مثل هذا ولا مفعولا به لارايت لان معنى الروية قد انسلخ عن هذا اللفظ
ونقل الى طلب الاخبار والذى يظهر لي انه على حذف مضاف اي
خبر زيد او حاله كانك قلت اخبرني خبر زيد ثم حذف المضاف لدلالة
الاستفهام على ان المطلوب معرفة خبره لا ذاته ومنها قوله ان الجملة
الاستفهامية قد تكون جوابا للشرط مستشهدا على ذلك بقوله تعالى
ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون
مشكل لعدم اقترانها بالفاء والاقتران بها فى مثل ذلك واجب وكذلك
فى الاية الاخرى ومنها ان كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين
احدهما جعله ارايت منقولا من ارايت بمعنى ابصرت او اعرفت والثانى
فى انها ليست بمتعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة بعدها مستانفة

لامفعول ثان **وليس الاسناد اليها** اي الى الكاف **مزالا عن التا** الى
الكاف **خلافا للفرا** فانه يرى ان التا حرف خطاب وان الكاف فاعل
لكونها المطابقة للمسند اليه كما عرفت ورده المص بان الكاف استغنى
عنها والتا لا يستغنى عنها وما لا يستغنى اولى بالفاعلية وايضا فالتا
محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل باجماع والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل
عما ثبت لهما دون دليل وقد رجع في كتاب التوضيح الى مذهب الفرا فخرج
ما عسيتم ان يفعلوا على ان التا حرف خطاب والها والميم فاعل اي
ما عسوا وان يفعلوا ساد مسد مفعولي عسى لتضمنها معنى حسب قال ولهذا
ينتصر الفرا في ارايتك وكان ينبغي للمص ان يحكي هنا ايضا مذهب شيخ الفرا وهو
الكسائي فانه يقول التا فاعل والكاف مفعول **وتتصل** الكاف المذكوره
ايضا **بحيهل** في المحكم قال ابو عبيدة سمع ابو مهدية رجلا من العجم يقول
لصاحبه زود فسال ابو مهدية عنها فقيل له يقول عجل فقال ابو مهدية
فهلا قال حيهلك فقيل له ما كان الله ليجمع لهم الى العجمة العربيه
والنجا بمعنى اسرع **ورويد** بمعنى امهل قال ابن قاسم واحترز
بقوله **اسما افعال** من ان يكون النجا ورويد مصدرين وسياتي ذكرها
في باب اسما الافعال قلت فيصير الاحتراز بالنسبة الى حيهل
ضائعا فعلى هذا لو قال اسمي فعل لكان حسنا **وربما اتصلت** هذه
الكاف **ببلى وابصر** فعل امر **وكلا** التي هي حرف زجر وردع **وليس
ونعم وبيس وحسب** فتقول بلاك وابصرك وكلاك وليسك ونعمك
وبيسك وحسبك وهذا كله شاذ وحمل عليه الفارسي قوله ٥
• لسان السوء تهديها الينا وحنت وما حينك ان تحينا •
لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل كون ان وصلتها
بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا
انما نملي لهم بالخطاب **وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب
لعظمة المشير** نحو وما تلك بيمينك يا موسى **او لعظمة المشار اليه** نحو
فذلكن الذي لمتنني فيه بعد ان اشار اليه النسوة بهذا حيث قلن ما هذا
بشرا والمجلس واحد ونحو ذلك لان يوسف عليه السلام كان عند امراة العزيز

اعظم

اعظم منزلة منه عند النسوة فاشارت اليه بما يشار الى البعيد اجلالا له
واعظاما **وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال** نحو هذا من شيعته
وهذا من عدوه **وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا** كقوله تعالى
متصلا بقصة عيسى عليه السلام ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو
القصص الحق **وقد يشار بما للواحد الى الاثنين** كقوله تعالى عوان بين
ذلك اي بين الفارض والبكر **والى الجمع** ومنه قول الشاعر ٥
• ولقد سيمت من الحياة وطولها • وسوال هذا الناس كيف لبيد •
اي هولاء الناس ولا يخفاك ان هذه الشواهد محتملة التاويل فلا تثبت
المدعي بمجردها **ويشار الى المكان بهنا** نحو قولك اجلس هنا **لازم الظرفية**
بحيث لا يخرج عنها بان يكون فاعلا او مفعولا به او مبتدا او نحو ذلك **او لازم
شبهها** اي شبه الظرفية بان يجر ببعض حروف الجر قال الراجز ٥
• قد اقبلت من امكنه من ها هنا ومن هنه • ونقول تعال الى ههنا
معطى ما لذا اي ما للكلمة ذا المشار بها **من مصاحبة** ها التنبيه
فنقول ههنا كما نقول هذا والكاف الخطاب فنقول هناك كما نقول ذاك
وللكاف واللام معا فنقول هنالك كما نقول ذلك **وتجرد** عن مصاحبة
ما ركب فنقول هنا كما نقول ذا **او كهنالك ثم وهنا بفتح الها وكسرها**
والتشبيه في امور ثلاثة احدها الاشارة والثاني كونهما للمكان
والثالث كونهما للبعيد منه وعلم من هذا انهما لا تلحقهما كاف ولا لام
لانهما يدلان على البعد لوضعهما له فلا اشتراك فيهما وهذا احق من تشبيههما
بهنالك اعني بتبعية الكاف ولو شبههما به مجردا لم يكن صحيحا وعلم من ذلك
ايضا انهما يلزمان الظرفية او شبهها وانظر ثم في قول العلما ومن ثم كان
كذا اهل معناها معنى هنالك او معنى هنا التي للقريب والظاهر هو الثاني
وقد يقال هنت موضع هنا كقول الشاعر ٥
• وذكرها هنت ولات هنت • قال المص اراد هنا ولات هنا **وقد يصحبها
الكاف** اي يصحب هنا بفتح الها او كسرها مع تشديد النون وهي التي اول
الكلام فيهما ولا يرجع الضمير الى هنت بالتا وان كانت اقرب مذكور فيقال
هناك هناك هناك **وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان** فالاول

مبحث قول العلما
ومن ثم كان كذا اما معنى ثم

كقوله الافوه الاودي • واذا الامور تعاظمت وتشابهت • فهناك يعترفون اين المفزع
والثاني كقوله تعالى هنالك ابتلي المومنون اي في ذلك الزمان وقوله اذ جاؤكم
من فوقكم ومن اسفل منكم كذا استدل المص ونوزع بان تطرق الاحتمال
لارادة المكان فيما ذكره ثابت وكانه قيل في ذلك المكان الذي كان حالكم
في زمانه كذا او كذا والثالث كقوله ۝
• حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذي كانت نوار اجنت •
فهنا عند المص اشارة الى زمان وهو منصوب على الظرفيه وحنت في موضع رفع بالابتدا
وخبره الظرف قبله واخر عن الفعل هو ولا بالمصدر والتقدير ولا حنان في هذا الوقت
واحسن من ذلك ان يقال ان هنا مضافة الى الجملة الواقعة بعدها فهي بمعنى
حين واسم لا محذوف اي حنت نوار وليس الوقت حين حنينها **وبني اسم**
الاشارة لتضمن معناها وهي من جملة المعاني كالاستفهام وكان حقها
ان يوضع لها حرف يدل عليها فان ذلك ان عادتهم جارية في كل معنى يدخل
الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد قايم و
النفي والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه الموضوع لها
حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى
الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة
في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة كضرب ويضرب وضارب
ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر
المقدر بعده وفي اسما الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف
فبنيت لتضمنها معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع قال المص وهذا السبب
يقتضي بنا كل اسم اشارة لكن عارضه في ذين وتين شبههما بمثنيات الاسما المتمكنة
فاعربا وقد عرفت ان ثم من يقول ان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع
وذين وتين للنصب والجر وكان الاحسن ان لو قال المص لتضمن معنى حرفها
لان المقتضي للبنا تضمن معنى الحرف لا مطلق تضمن المعاني لكن قد علم
ان الاشارة من معاني الحروف فكانه قال ذلك **او** بني اسم الاشارة **لشبه**
الحرف وضعا لان منه ما وضع على حرفين كذا وذي ثم حملت البواقي
عليه لانها فروع **وافتقارا** وذلك ان اسم الاشارة يحتاج في ابانة مسماه

الى

الى مواجهة او ما يقوم مقامها فهو اذن كالحرف في افتقاره الى غيره

باب المعرف بالاداة

وهي ال فتكون حرفا ثنائي الوضع كهل والتعبير عنها حينئذ بذلك اولى من
قولهم الالف واللام لسلامته من التطويل ولجريانه على المعهود في نظايره
نحو هل حرف استفهام وقد حرف تحقيق ولا يخفى ان كلام المص يقتضي
ان المفيد للتعريف هو ال بكمالها **لا اللام وحدها** وليس للالف مدخل
في اصل الوضع **وفاقا للخليل وس** فانهما جميعا قايلان بان اداة التعريف
هي مجموع ال **وقد يخلفها ام** في لغة حمير ونفر من طيى وفي الحديث ليس من
ام بر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضي الله عنه وهذه
اللغة فاشية الى الآن بكثير من بلاد اليمن **وليست الهمزة زايدة**
خلافا لس فانه مع كونه يوافق الخليل في ان حرف التعريف وضع
اولا مجموع حرفين يدعي ان الحرف الاول منهما زايد وهي همزة وصل
ومع زيادتها فهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ولهذا لم يعد
رباعيا فيضم اول مضارعه فقد استبان ان المص نقل في اداة التعريف
ثلاثة مذاهب المختار منها عنده انها ال بكمالها فهمزتها همزة قطع
وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال الثاني انها اللام وحدها والهمزة
عند هذا القايل مجتلبة في الابتدا بعد ان لم يكن موجودة في اصل الوضع
ليتمكن بها من الابتدا بالساكن فاذا قلت قام القوم فحرف التعريف
على اصله ولم يكن معه همزة متحركة على آلة التعريف لا وجود لها في اصل
الوضع ليتوصل بها الى النطق بالساكن الثالث ان حرف التعريف
هو ال مع ان الهمزة زايدة معتد بها في الوضع كما سبق وهو قول س
فيما نقله المص وقد خولف في ذلك فنقل غير واحد عن س ان مذهبه
هو القول الثاني وهو ان حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل
لكنها فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال واستدل
لهذا القول بتخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك انها امتزجت
بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال
فلم يتخطها العامل الضعيف والاعتراض بنحو ان لا تفعل كلا مال يندفع بجعلهم

حتى يقال حذفت واذا قلت القوم قاموا
معه دون همزة متحركه

لا خاصة من بين ما هو على حرفين لجزء الكلمة واما نحو بما رحمة من الله فالفاصل
لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل كلا فصل واستدل لمذهب
الخليل بفتح الهمزة وقد تقدم الاعتذار عنه وبانها يوقف عليها عند التذكر
نحو ال اذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف
عليها عند الضرورة كقوله

يا خليلي اربعا واستخبرا ال ۝ منزل الدارس من اهل الحلال

وذلك كالوقف على قد في نحو قوله

افد الترحل غير ان ركابنا ۝ لما تزل برحالنا وكان قد

فان عهد مدلول مصحوبها اي مسمى الاسم الذي صحبته **بحضور
حسي** بصريا كان كما تقول لشاتم رجل تشاهده بحضرتك لا تشتم الرجل
او سمعنا كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول **او** حضور
علمي نحو اذ هما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة **فهي عهدية** و
انواعها ثلاثة كما رايت **والا** لعهد مدلول مصحوبها لشيء مما تقدم
فجنسية وتقسيم ال المعرفة الى عهدية وجنسية هو قول الجمهور
وزعم ابن معزوز انها للعهد الذهني لا غير وهو راي السكاكي على ما هو
مقرر في محله ثم الجنسية على ظاهر كلام المص قسمان **فان خلفها كل
حقيقة دون تجوز فهي للشمول** والاستغراق نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة **مطلقا** اي حالة كونه مطلقا وهو شمول الافراد
فانه هو المراد من الشمول اذا استعمل مطلقا واما اذا استعمل مصاحبا
لقرينة تدل على ارادة الخصائص فليس المراد منها شمول الافراد ضرورة
وجود المانع من ارادته وانما هو لشمول الخصائص التي قامت القرينة
عليه وتنزيل كلام المص على هذا احسن لولا انه فسره بان المراد بالاطلاق
ما هو باعتبار الافراد والخصائص اي فهي للشمول سوا تعلق بالافراد
او بالخصائص وهو غير جيد فتامله **ويستثنى من مصحوبها** نحو
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية **واذا افرد
مصحوبها** وهي لشمول الافراد **فاعتبار لفظه فيما له من نعت** نحو و
الجار ذي القربى والجار الجنب لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى

وقد يقال ان ال في ذلك ليست للشمول وانما هي لتعريف الماهية كما
ستعرفه **وغيره** اي وغير نعت نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل انسان
فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه فافرد **اولى** من اعتبار معناه اما في
النعت فكقولهم فيما حكاه الاخفش اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض كذا مثل بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد اهلك الناس كل دينار
وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات
النساء على ذلك لان الطفل يستعمل باصل الوضع للجمع واما في غير النعت
فكقوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح ثم قال لتركبن طبقا بفتح التاء
على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس كذا في الزمخشري فقد
اعتبر المعنى في غير النعت فاتى بضمير الجمع **فان خلفها** اي الاداة كل **تجوزا**
لا حقيقة نحو زيد الرجل علما **فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل
المبالغة** فهذا يصدق على الاستغراق العرفي في نحو جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست
لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير
او صاغة مملكته دون من عداهم وهنا امران احدهما تخصيص المص
القسم السابق بذكر الاستثنا من مصحوب الاداة يعطي ان هذا القسم بخلافه
ولا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة مثلا كما لا يمتنع زيد الكامل
الا في ذلك الثاني انه بقي عليه قسم اسقطه وهو ما اذا لم يخلفها كل
لا حقيقة ولا مجازا وهذا الذي يقال فيه انها لتعريف الحقيقة ولتعريف
الماهية ولا يصح الاستثنا من هذا قطعا وذلك انك اذا قلت الرجل خير
من المراة فالنظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي فلا يصح ان يقول
الا فلانة لانك لم تحكم اولا على الافراد حتى يخرج منها فرد فتامله **و
قد تعرض** بكسر الرا **زيادتها في علم** كقوله

باعد ام العمرو من اسيرها ۝ حراس ابواب على قصورها

وفي حال نحو مررت بهم الجما الغفير والجما من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر
وهو الستر اي مررت بهم حال كونهم جماعة كثيرين ساترين لكثرتهم
وجه الارض وحذفت التا من الغفير حملا لفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل

بمعنى المفعول وهو صفة للجما اي الجماعة الكثيرة الساترة فأل هنا زايدة وقد
سمع حذفها يقال مررت بهم جما غفيرا **وفي تمييز** كما سمع من كلامهم الاحد
عشر الدرهم **وفي مضاف اليه تمييز** كقوله

الى رُدُحٍ من الشيزى مِلاء ... لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشهاد

وربما زيدت فلزمت كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها
بالصلة نحو الذي ومتصرفاته وكالتي في الآن على الصحيح **والبدلية في نحو
ما يحسن بالرجل خير منك** ان يفعل كذا **اولى من النعت** على نية الالف
واللام كما هو مذهب الخليل قال وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون
التعريف في الموصوف لفظا لا معنى تحته ولذلك لم يجز في العلم نحو
ما يحسن بعبد الله خير منك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف
بادخال ال عليه ولذا لم يجز ما يحسن بالرجل شبيه لك لانك تقدر فيه
على ادخال ال فتقول بالرجل الشبيه لك واذا جعلناه بدلا لم يكن بنا
حاجة الى مثل هذا الاعتذار فلذلك اختار المص اعرابه بدلا على اعرابه
نعتا **وقد تقوم ال في غير الصلة مقام ضمير** رابط او غيره فالاول
فان الجنة هي المأوى اي مأواه والثاني نحو واشتعل الراس شيبا اي راسي
وعلى هذا فالضمير اعم من ضمير الغايب وضمير الحاضر وقيد المص المسئلة
بغير الصلة فخرج نحو زيد الذي ضربت الظهر والبطن اي ظهره وبطنه
وكثير لم يتعرض الى ذلك وقيد المص ايضا ما تقوم ال مقامه بكونه
ضميرا فخرج الاسم الظاهر وفي الكشاف انها تاتي خلفا من المضاف اليه
ولو كان ظاهرا نحو وعلم آدم الاسما كلها وان الاصل اسماء المسميات

فصل يذكر فيه تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
وهو كالتوطية لما بعده من الابواب **مدلول اعراب الاسم ما هو به
عمدة او فضلة او بينهما** اي يتنزل الاسم به اي بذلك الشيء عمدة فما نكرة
موصوفة بمعنى شيء والضمير المنفصل عايد الى الاسم والضمير المجرور بالباء الى ما قال
في الشرح والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل
يقوم مقام اللفظ به والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا الا لعارض
فالرفع للعمدة لاجل شرفها والاهتمام بها فجعل لها الرفع لانه اقوى

مبحث تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

الحركات

الحركات **وهي اي العمدة مبتدا او خبر او فاعل او نايبه** وفي المفصل
لم يذكر النايب عند تعداد المرفوعات ولا اخرجه عن حد الفاعل لانه يسميه
فاعلا ولذلك قال في باب الاضافة وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك
معمور الدار ومودب الخدام **او شبيه به** اي بالفاعل **لفظا** كاسم
كان واخواتها **واصلها** اي المرفوعات **المبتدا او الفاعل او كلاهما
اصل** اقوال ثلاثة قال ابن قاسم والخلاف في ذلك لا يجدي فايدة قلت
بل يظهر له فايدة في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا
مجالا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان
يكون المحذوف خبرا والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا مبتدا
كما اذا قيل من قام فيقول في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا
والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل
اصل فرجح الاول وان قلنا المبتدا اصل ترجح الثاني فان قلت انما
الترجيح هنا بمطابقة السوال فانه جملة اسمية قلت هو اسمية في الصورة
وفعلية في الحقيقة لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام
بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار
وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة
لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة
اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة فعلية فان
اجبت بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة لفظا ومعنى
وان اجبت بالاسمية نظرا للصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح
لمجرد المطابقة لوجودها في كل من الصورتين فبقي الترجيح باصالة الفاعل
او المبتدا سالما عما تقدم وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد
المرجح فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رايت **والنصب للفضلة** فان
علامته فتحة وهي اخف الحركات والفضلة اكثر ورا في كلامهم فناسب
ان يجعل لها النصب لخفة علامته **وهي مفعول مطلق او مقيد** بقولك
به او فيه او له او معه **او مستثنى او حال او تمييز او مشبه بالمفعول**
وهو ما نصب على طريق الاتساع من ظرف او مصدر او مرفوع في باب الصفة

المشبهة **والجر لما بين العمدة والفضلة** فان علامة الجر الاصلية الكسرة
وهي متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين **وهو**
المضاف اليه لانه تارة يكمل العمدة نحو جا غلام زيد وتارة يكمل الفضلة
نحو رايت غلام زيد ويقع في موضع عمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع فضلة
نحو هذا ضارب عمرو وادخل المص المجرور بالحرف تحت قوله المضاف اليه وكذا
صنع ابن الحاجب اذ قال في الكافية والجر علم الاضافة ولما جر المضاف اليه قال
كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا وقال في شرحها
المجرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت
المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف جر لانه يجر معاني الافعال
الى الاسماء وسبق الى فهم بعض الناس من هذا الكلام ان المضاف لا يجب ان يكون
اسما لانه قال نسب اليه شي ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد وقال
في الحروف حرف الجر ما وضع للافضا بفعل او معناه الى ما يليه ولكن علم في اول الكافية
انه اسم وقد صرح به الزمخشري وغيره فالحق ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد
مفعول ليس هو ولا الاسم كالمبتدا كذا قال بعض الفضلا **والحق من العمد ٥**
بالفضلات المنصوب في باب كان وان ولا وذلك لان خبر كان عمدة وقد
نصب وانما كان عمدة لانه خبر المبتدا في الاصل واسم ان ولا هو المبتدا في الاصل
وسياتي سبب الحاقها بالفضلات في محله وبقي عليه المنصوب في باب ظن
فان مفعوليه في الاصل مبتدا وخبر ولا يقال قد دخل في قوله مفعول مقيد
لان ذلك كلام في نصب الفضلات وهذا ليس بفضلة وعلى هذا فالمفعول
ضربان عمدة وفضلة فلا يدخل احدهما في الاخر ٥

باسم ومن حيث انه فيه مضاف اليه مؤول به
ولذا قال قد اضيف المرور الى زيد فعلم ان
المضاف قد يكون فعلا مؤولا ... ...

باب المبتدا

وهو ما عدم يشمل الاسم الصريح نحو زيد والمؤول به نحو وان تصوموا
ويشمل الفعل نحو يقوم **حقيقة** كزيد من زيد قايم **او حكما** نحو هل من
خالق غير الله فخالق مبتدا خبره غير الله ولا يخفى انه غير عادم للعامل
حقيقة لانه متلبس به لكن لما كان العامل زيدا قدر عدمه فمدخوله
عادم له حكما لا حقيقة ومن كلام العرب ناهيك بزيد واعرب بعض النحاة
ناهيك خبرا وزيد مبتدا زيدت فيه البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا

ناهيك عن تطلب غيره مما فيه من الكفاية **عاملا لفظيا** لا معنويا فان
المبتدا لم يعدم العامل مطلقا وانما عدم العامل اللفظي واما العامل المعنوي فثابت
له **من مخبر عنه** اما بامر يرجع الى اللفظ نحو زيد ثلاثي او بامر يرجع الى المعنى
نحو زيد قايم فخرج الفعل لانه لا يخبر عنه **او وصف** اتى به ليدخل
احد قسمي المبتدا وذلك ان المبتدا على قسمين مسند اليه كما مر ومسند
كالوصف في قولك اقايم الزيدان ونعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا
واسم المفعول نحو ما مضروب العمران والصفة المشبهة نحو احسن اخواك
والمنسوب جار مجرى الوصف نحو اقرشي ابواك **سابق** نعت للوصف
احترز به من نحو اخواك خارج ابواهما فخارج خبر لا مبتدا لانه غير سابق
رافع ما انفصل اي رافع لاسم مستقل غير مفتقر للاتصال لغيره فخرج الضمير
المتصل ودخل الاسم الظاهر كما مثلنا والضمير المنفصل نحو اقايم انتما
ولو عبر بقوله ما استقل لكان اظهر ليلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك
غير متعين اتفاقا بل قال بامتناعه جماعات والصحيح الجواز وهو مذهب
البصريين بدليل قول الشاعر ٥

خليلي ما واف بعهدي انتما ٭ اذا لم تكونا لي على من اقاطع ٭

قال ابن هشام هذا البيت وقوله تعالى اراغب انت عن الهتي مما يقطع
على بطلان مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه
فاعل به وذلك لان القول بان الضمير مبتدا يودي في البيت الى الاخبار
عن الاثنين بالواحد ويودي في الاية الى فصل العامل من معموله باجنبي
قلت وقد اجيب عن الاول باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة
الشرطية بعدها مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي
والتقدير انتما يا خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي
اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سببه لان لا يكون احد يفي بعهدي
لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخا فاذا لم
تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يوف احد بعهدي لا يتشابه بكما و
ادعا انه احق بعدم الوفا واجيب عن الثاني بانا نمنع تعلق الجار
براغب المذكور لئلا يلزم المحذور ويجعل متعلقا بمحذوف والتقدير اراغب

والتفتير بار لعب انت عن الهمق وجعل ابن قاسم من اد لذ الجواز قول الاخر

فيا باسط خيرا ولاد افع اذى • من الناس الا انتم آل دارم •

قلت وهذه المسئلة لا تقبل الخلاف اذ الفصل في مثل هذا الفعل واجب
نحو ماقام الا انت والمانعون انما اعتلوا بان الوصف اذا رفع الفاعل
البنامنو الجزكان جاريا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل فيه الضمير والتجنب
بان هذه العلة لاتاتى مع الحصر بالا فتامله **واغنى** قالوا عن الخبر وهو
منتقض بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص من خبر اصلا حتى يحذف ويغنى
عن خبره او ليسد مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما ولو فسر قول المص واغنى
بان معناه ان يكون مكتفى به اي يستقل مع الوصف المذكور كلاما ليحترز
به عن مثل اقايم ابواه زيد فان الفاعل فيه ليس مما يكتفى به ضرورة التباسه
بالضمير المفتقر الى زيد المعود اليه لكان حسنا وعليه فيعرب زيد مبتدا
موخرا وقايم خبرا مقدما لا مبتدا او ابواه فاعلا به ولا يجعل من هذا الباب وفيه
نظر فليتامل قال ابن قاسم لو عطف على هذا الوصف تعين الفصل الضمير فيقول
اقايمان الزيدان بل قاعدهما قال المازني ونقول اقايم اخواك ام قاعد
هما هذا القياس والوجه وحكى ام قاعدان بالضمير المتصل وعلى
تقدير العطف مع كون الضمير متصلا يرد على المص اشكال وذلك
ان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر هنا والوصف لم يرفع ما انفصل
وانما رفع ضميرا متصلا بل اقول ولو رفع منفصلا فقلت اقايم الزيدان
ام قاعد هما ونزل اغنى باكتفى به ورد عليه من حيث افتقار مرفوع
الوصف المعطوف فتامله **والابتدا كون ذلك** الذي عدم حقيقة
او حكما عاملا لفظيا **كذلك** اي مثل ما ذكرناه من كونه مخبرا عنه او وصفا
رافعا لما انفصل واغنى **وهو** اي الابتدا **يرفع المبتدا والمبتدا** يرفع
الخبر وهذا مذهب س قال في الكتاب فاما الذي يبنى عليه شى
هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتدا وذلك قولك
عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع
المنطلق لان المبنى على المبتدا بمنزلته ونقول س قال الجمهور **خلافا**

لمن

لمن رفعهما به اي رفع المبتدا بمنزلته والخبر جميعا بالابتدا وهو اختيار
ابن الحاجب وجماعة من المتاخرين قالوا لان الابتدا يطلب المبتدا والخبر
على السوا فكان عاملا فيهما **او رفعهما بتجردهما للاسناد** وهو مذهب الجرمي
والسيرافي وجماعة من البصريين والفرق بين الابتدا والتجرد للاسناد ان
التجرد للاسناد وصف هو التجرد معتبر بقيد واحد وهو كونه للاسناد
اي اسناده ان كان خبرا او وصفا رافعا لمكتفى به او الاسناد اليه
ان كان مبتدا غير وصف وان الابتدا عبارة عن اوصاف متعددة
وهي المشروحة في الحد المشار اليه بقوله كون ذلك كذلك **او رفع
بالابتدا المبتدا وبهما** جميعا اي بالابتدا والمبتدا **الخبر** وهو قول
ابي اسحاق الزجاج واصحابه ونسب الى المبرد ورد بانه يلزم عليه امتناع
تقدم الخبر لان المعمول لا يتقدم على عامله الاضعيف بكون العامل متصرفا
ولا يرد بانه يلزم اجتماع عاملين في معمول واحد لان العامل عند صاحب
هذا القول منسوب لمجموع الامرين لا لكل منهما **او قال المبتدا والخبر ترافعا**
فكل منهما عامل في الاخر وهذا مذهب الكوفيين والنظر في هذه المذاهب
توجيها واعتراضا مما يطول الكلام فيه **ولا خبر للوصف المذكور** وكيف
يكون له خبر والخبر انما هو للمخبر عنه وهذا ليس بمخبر عنه اصلا بل هو مسند
كالفعل فلا يقال ان له خبرا **لشدة شبهه بالفعل فلذا** المعنى الذي ذكره
من كونه شديد الشبه بالفعل **لا يصغر** فلا يقال اضيرب الزيدان **ولا يوصف**
فلا يقال اضارب عاقل الزيدان **ولا يعرف** فلا يقال القايم الزيدان
على ان يكون الزيدان فاعلا بالوصف قال ابن السراج لانه قد يحل اسما
معرفة والمعرفة لا تقوم مقام الافعال **ولا يثنى ولا يجمع** فلا يقال اقايمان
الزيدان ولا اقايمون الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون فاعلا
الا على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة وسياتي الكلام عليها في باب الفاعل
قال ابن هشام ولا يدخل عليه حرف جر ولهذا رد اعراب الزمخشري هل
من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب اعني ان يكون خالق مبتدا
وغير الله فاعلا به والصواب انه من باب المبتدا كما اسلفناه ولم يتعرض
المص في هذا الكتاب لحكم الوصف المذكور في حالتي مطابقته للمرفوع

في افراد نحو اقايم زيد وغيره نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك
وعدم مطابقته اياه نحو اقايم اخواك فيتعين ان يكون هذا من هذا
الباب في القسم الاخير ومن باب المبتدا والخبر في القسم الثاني وهو المطابقة
في غير الافراد الا على اللغة المذكورة فيكون ح كالقسم الاول فيجوز فيه
الامران وهما ان يكون الوصف مبتدا والمرفوع بعده فاعلا به وان يكون
الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا موخرا مع ان هذه المسئلة مذكورة
في المختصرات **ولا يجري** الوصف المذكور **ذلك المجرى باستحسان**
من كونه مبتدا والمرفوع الواقع بعده فاعلا به **الا بعد نفي** بما وان ونحوهما
كقولك ما قايم الزيدان وان ذاهب العمران **او استفهام** بالهمزة او غيرها
من ادوات الاستفهام نحو اقايم الزيدان وهل معتق عبداك ومن ضارب
العمران ومتى راجع اخواك واين قاعد صاحبك وكيف مقيم ابناك وكم
ماكث صديقاك وايان قادم رفيقاك كذا قال المص **خلافا للاخفش**
والكوفيين في تجويزهم رفع الصفة الظاهر بعدها باستحسان فاعل
لها من غير اعتماد على النفي والاستفهام فيجوزون قايم الزيدان كما يجوز
ما قايم الزيدان واقايم الزيدان واشار المص بقوله استحسان الى ان الوصف
قد يجري ذلك المجرى في كونه مبتدا رافعا لما بعده على انه فاعل له وان لم
يعتمد على نفي او استفهام لكن لا باستحسان ونسب المص ذلك الى س قال
ومن زعم خلاف ذلك فقد قول س ما لم يقل وجعل من ذلك قول الشاعر
• خبير بنو لهب فلا تك ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت •
وقول الاخر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
ووجه الاستدلال بالاول انه لو جعل بنو لهب مبتدا مخبرا عنه بقوله
خبير لزم عدم المطابقة فتعين كونه خبير مبتدا وبنو لهب فاعلا واجيب
بان فعيلا يستوي فيه المفرد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك
ظهير وقال تعالى وحسن اولئك رفيقا وقال تعالى خلصوا نجيا ومنه
قول الشاعر • حملت اسدا على سود الكلاب • فقد اضحوا اشريدهم في البحر ضلالة
فوضع شريدهم موضع الجمع ولذا قال ضلالة ووجه الاستدلال بالثاني
انه لو جعل خير خبرا مقدما ونحن مبتدا لزم الفصل بين اسم التفضيل

ومن

ومن بمبتدا وهو اجنبي منهما فتعين ان يكون خير مبتدا ونحن فاعلا به واجيب
بانا لا نسلم ان نحن مبتدا ولا فاعل وانما هو تاكيد للضمير المستكن في خير وخير
خبر مبتدا محذوف والتقدير فنحن خير نحن كما تقول انت قايم انت على ذلك
خرجه ابن خروف وتلخص من هذه ان س والاخفش متفقان على جواز قايم
الزيدان والخلاف بينهما انما هو في الاستحسان فس يقول ليس بحسن والاخفش
يقول هو حسن فكذا الكوفيون **واجري في ذلك** المذكور من كون المرفوع
بعد الوصف فاعلا له **غير قايم ونحوه** مثل غير مضروب **مجرى ما قايم** فتقول
غير قايم الزيدان وغير مضروب العمران كما تقول ما قايم الزيدان وما مضروب
العمران وعلى ذلك خرج ابن الشجري قول ابي نواس ن
• غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن • فجعل غير مبتدا لا خبر له
بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف
بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف
على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان
والنايب عن الفاعل الظرف وجزم المص بتخريجه على هذا الوجه تبعا لابن
الشجري وجوز ابن الحاجب ذلك وزاد وجها ثالثا اختاره هو وجزم
به ابن جني وهو ان يكون غير خبرا مقدما والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن
غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته
فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه وبحذف
الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو جايز في الشعر وخرجه ابن الخباز على
ان يكون غير خبر محذوف وماسوف مصدر جا على مفعول كالمعسور والميسور
والمراد به اسم الفاعل والمعنى غير آسف على زمن هذه صفته وهو ظاهر التعسف
ويحذف الخبر وهو ما اسند الى المبتدا حذفا **جوازا** اي جايزا فهو مصدر
بمعنى الفاعل كزيد عدل **لقرينة** كقولك زيد لمن قال اي في الدار احد والتقدير
زيد فيها قال المص في الشرح ومنه الخبر بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
السبع يجوز حذفه لكن قليلا ولذلك لم يرد في القران مبتدا بعد اذا الا
وخبره ثابت هذا كلامه وهو مبني على ان اذا الفجائية حرف واما على مذهب
المبرد القايل بانها ظرف مكان فلا يقدر محذوف بل تجعل هي الخبر والتقدير

مبحث ما يحذف فيه خبر المبتدأ جوازا ووجوبا

فبالمكان السبع قال الرضي وماذهب اليه لايطرد في جميع مواضع اذا
المفاجاة اذ لامعنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت
فاذا السبع بالباب واما على مذهب الزجاج القايل بان اذا المفاجاة ظرف
زمان فيجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف
اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصول السبع لان ظرف
الزمان لايكون خبرا عن الجثة كما سيجي ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا
ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف
بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا
الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قاله ابن الحاجب اي فاجات
وقت وجود السبع بالباب لكن يلزم على هذا اخراج اذا عن الظرفية غير متصرف
على الصحيح **فان قلت** فما هذه الفا الداخلة على اذا المفاجاة **قلت**
نقل عن الزيادي انه جواب شرط مقدر قال الرضي ولعله اراد انها
فا السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة
للخروج وقال المازني هي زايدة ويرده امتناع حذفها وقال ابو بكر
مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب
وكان اللايق بالمص تقديم قوله لقرينة على قوله جوازا ليكون ذلك متنا
والصورتي الحذف الجايز والواجب **و**حذفا **وجوبا** اي واجبا **بعد**
لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو وهذا تفريع على ان الاسم الواقع
بعد لولا عنده مرفوع بها وهو مذهب الجمهور وسياتي الخلاف فيه قالوا والنحو
ان يكون جواب لولا اخره لخلوه عن الفايدة في الاغلب فخبره محذوف وجوبا
لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة
لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم فلولا داخلة على ان خبر المبتدا
الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك والثاني اللفظ الساد
مسد الخبر وهو جواب لولا واشار المص بقوله **غالبا** الى صورتين معلومتين
بالنسبة الى ما تقدم احدهما ان يراد بخبر المبتدا الواقع بعد لولا كون
مقيد لا دليل عليه عند الحذف فيتعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت

على

على قواعد ابراهيم الثانية ان يراد به كون مقيد يقوم عليه دليل
عند الحذف فيجوز ذلك حال الاثبات نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج
والحذف نحو لولا انصار زيد لم ينج لوجود الدال على هذا الخبر الخاص قال
المص بعد ذكر هذا التفصيل وما ذهبت اليه هو مذهب الرماني والشلوبين
والذي عليه الجمهور ان الخبر بعد لولا لا يكون الا كونا مطلقا يجب حذفه
دايما ومن ثم لحنوا المعري في قوله ٥

٥ يذيب الرعب منه كل عضب ٥ فلولا الغمد يمسكه لسالا ٥

وخرجه بعضهم على ان يمسكه حالا من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد
موجود في حال كونه يمسكه ورد بان الاخفش نقل ان العرب لا ياتون بالحال
بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا ياتون بالخبر نعم يحتمل تقدير يمسكه بدل
اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه
جملة معترضة **فان قلت** ما فايدة اتيان المص بقيد الامتناعية في قوله
بعد لولا الامتناعية **قلت** بيان المحل الذي يقع فيه المبتدا المذكور ولم
يقصد به الاحتراز فان لولا التي يقع بعدها المبتدا لا تكون الا امتناعية
وهي الداخلة على اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى وحذف
الخبر ايضا وجوبا **في قسم صريح** نحو لعمرك لافعلن فان صراحته لعمرك في القسم
وتعينه له دال على الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد
مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله واحترز المص بقوله صريح من نحو
عهد الله فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته فتقول علي عهد الله لافعلن
وذلك لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وامانة
الله مما هو صريح في القسم **وبعد واو المصاحبة الصريحة** قال ابن قاسم نحو كل
رجل وضيعته اي مقرونان والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على
المصاحبة وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع قلت هذا مشكل فان
الخبر ليس مع حتى اذ اقامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجبا
وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس
ثم شي يسد مسده ولو قيل التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون

بصيغة وصيغة مثنى ومنه به كما تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف خبر المعطوف
واقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد
مسده قال الرضي ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى
المعطوف عليه في وجوب حذف خبره قال هذا والظاهر ان حذف
الخبر في مثله غالب لا واجب **و** يحذف الخبر ايضا وجوبا **قبل حال
ان كان المبتدا او معموله مصدرا عاملا في مفسر صاحبها او مؤولا
بذلك** فهذه ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر قبل الحال الصورة الاولى
ان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو ضربي زيدا
ضربه قايما واصل التركيب ما اختاره المص كما ستعرفه ضربي زيدا
قايما فضربي مبتدا وهو مصدر عامل في زيدا وزيدا هذا مفسر لصاحب الحال
من قولنا ضربه قايما فان قايما حال من الضمير الذي اتصل بالخبر وهو ضربه
ومفسر هذا الضمير هو زيد كما قلناه الصورة الثانية ان يكون معمول
المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما مر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا
والتقدير اكثر شربي السويق شربه ملتوتا فالمبتدا هو اكثر له معمول هو المصدر
المضاف هو اليه وهو الشرب والشرب عامل في السويق الذي هو مفسر لصاحب
الحال الذي هو الضمير المضاف اليه من قولنا شربه الصورة الثالثة
ان يكون معمول المبتدا ليس مصدرا صريحا وانما هو مؤول بالمصدر نحو اخطب
ما يكون الامير قايما والتقدير اخطب اكوان الامير كونه قايما فالمبتدا وهو
اخطب له معمول هو ما يكون وهو ليس بمصدر صريح لكنه مؤول بالمصدر
وهو الكون وانما قدرناه بالاكوان لاجل اضافة افعل التفضيل ضرورة
انه بعض ما يضاف اليه فلا بد من تعدده ثم هذا المصدر مضاف عند
السبك الى معمول الفعل فيقول اكوان الامير فاذا هو مؤول بمصدر
عامل في الامير الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف اليه
من قولنا كونه قايما فالخبر في الصور الثلاث محذوف وجوبا لاجتماع شرطي
وجوب الحذف وهما وجود القرينة ووجود اللفظ السادّ مسد الخبر
وهو الحال **والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف الى صاحبها** كما قدرناه
في الصور الثلاث **لا زمان مضاف الى فعله** اي الى فعل صاحب الحال

فالتقدير

فالتقدير ضربي زيدا اذ كان قايما هذا ان اريد الاستقبال فان اريد المضي
فيقدر اذ والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من الاستقرار وهذا مذهب
الجمهور لكن المص خالفهم وقال بالقول الاول **وفاقا للاخفش** لقلة الحذف
على تقدير كونه مصدرا مع صحة المعنى لانه لم يحذف منه الا خبر مضاف
الى مضمر مع ذلك المفرد ومذهب الجمهور يقتضي حذف الخبر وهو متعلق الظرف
ثم ما ناب عنه وهو اذا او اذ مع فعل وفاعل فان قلت ويلزم على مذهب
الاخفش حذف المصدر وابقاء معموله وهو محذور كما نص عليه ش قلت
المسئلة خلافية وسياتي الكلام عليها في موضعها ان شاء الله تعالى ثم اعلم
ان كان المقدر عند الجمهور في التركيب المذكور تامة ولذا لم يجعلوا
المنصوب بعدها خبرا لها وانما فعلوا ذلك لان مثل هذا المنصوب اي
الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون الا نكرة فلو كان
خبر الجاز تعريفه **ورفعها خبر** اي رفع الصفة التي كانت حالا على ان يجعل
خبرا للمبتدا **بعد افعل** حالة كونه **مضافا الى ما موصولة بكان
او يكون جائز** نحو اخطب ما يكون او ما كان الامير قايم هذا عند الاخفش
والمبرد منعه ش واختار المص القول بالجواز لانك جعلت ذلك الكون
اخطب مجازا فجعله ايضا قايما على جهة المجاز فلا يجوز مثل ذلك في مصدر
صريح فلا تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز بين
يونس بالمجاز وانت خبير بما في قول المص مضافا الى ما من المشابهة ولا يخفى منها
قوله موصولة بكان او يكون فتامله **وفعل ذلك** اي مطلق الرفع **بعد مصدر
صريح دون ضرورة ممنوع** وقد استلفنا وجهه وانما قلت مطلق الرفع
لان كلام المص في الشرح يقتضيه فانه قال واشرت بقولي دون ضرورة الى انه
اقتضت الضرورة رفعه دفع ولكن لا يجعل خبرا عن ضربي بل يجعل خبرا لمبتدا محذوف
والتقدير ضربي زيدا هو قايم والجملة حال تسد مسد الخبر بهذا وجهه في لا يكون
قوله وفعل ذلك مقصودا به الاشارة الى رفعه خبرا للمبتدا المنطوق به في
التركيب المذكور بل الاشارة الى مطلق الرفع فقط **وليس التالي لولا مرفوعا
بها** كما ذهب اليه الفرا محتجا بانها مختصة بالاسماء فعملت عملها كساير العوامل
ولا بفعل مضمر وهو راي الكسايي كما في قوله • لو ذات سوار لطمتني •

قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر هنا انها لو التي يقصد
بها امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا و
كانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك
الاقتضا ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما تبقى مع غير لا من حروف النفي
فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي هلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء
وجود علي لانتفاء ثبوت هلاك عمر وانتفا الانتفا ثبوت فمن ثم كانت مفيدة
ثبوت الاول وانتفا الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني سبيتك
لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها
وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان
بمفسر كما في وان احد من المشركين استجارك وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ
لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا وجواب القسم الا مكررا في الاغلب ولا تكرير
بعد لولا فمن ثم قال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا **خلافا للكوفيين**
وليسوا جميعا قايلين بان التالي للولا مرفوع بعده مبتدا بها وانما يقول
بذلك بعضهم ولا كلهم قايلين بان تالي لولا مرفوع بفعل مضمر وانما يقول
بذلك بعضهم والمص اجمل كما رايت **فان قلت** انما فصل ذلك لانه ذكر
امرين لا يقول بهما قايل واحد ثم ذكر ان الكوفيين خالفوا في ذينك الامرين
ومعلوم انهم لم يخالفوا من حيث ان كلهم يقول بهذا وذلك جميعا بل لم
يخالفوا الا من حيث ان بعضهم يقول بهذا وبعضهم يقول بهذا **قلت**
من الجايز ان يخالفوا من حيث ان كلهم يجوز كلا من الامرين على التخيير بمعنى
ان لك ان تقول بهذا ولك ان تقول بهذا فليس في نسبة الخلاف
الى جميعهم ما يشعر بانقسامهم الى فرقتين كل فرقة تقول بامر من ذينك
الامرين والله اعلم **ولا يغني فاعل المصدر المذكور** نحو ضربي زيدا قايما
عن تقدير الخبر اغنا المرفوع بالوصف المذكور نحو اقايم الزيدان فهذا
على تقدير الاغنا مبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اي اضرب زيدا قايما كما
ان الوصف المذكور مبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اي تقوم الزيدان
وهذا مذهب ابن درستويه **ولا الواو** اي ولا تغني الواو في قولهم كل رجل
وضيعته عن تقدير خبر بحيث يكون هذا كلاما تاما والمبتدا فيه لا خبر له

لاستغنائه

لاستغنائه بالواو والمذكور معه عن تقدير خبر وهذا مذهب ابن خروف
واختاره ابن عصفور في شرح الايضاح ونسبه ابن الخباز الى الكوفيين
والحال اي ولا تغني الحال ايضا في مسيلة ضربي زيدا قايما عن تقدير الخبر
تشبيها بالظرف اذ التركيب المذكور في معنى قولك ضربي زيدا في حال
قيامه وهذا مذهب ابن كيسان وقول المص **المشار اليهما** صفة للواو
والحال وقوله **خلافا لزاعمي ذلك** راجع الى المسايل الثلاث وقد عرفت
المخالفين في ذلك باعيانهم وترك المص قولا اخر شديد الشهرة عن الكوفيين
وهو ان الخبر في قولك ضربي زيدا قايما مقدر بعد قايما وتقديره ثابت
او حاصل ويجعلون قايما حالا من زيد والعامل فيه المصدر واشتهر
بين العلما تقرير فساده بما تقوله وهو ان الكل متفقون على ان معنى
ضربي زيدا قايما ما اضرب او ما ضربت زيدا الا قايما وهذا المعنى
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش بنا على ان
المصدر المبتدا اضيف فيعم كاسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير
بلفظ واحد اذا اضيف كقولنا ما البحر طهور فانه يعم فاذن هو وقع
اسم الجنس وهو المصدر المذكور عند البصريين عاما غير مقيد بالحال
اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله في حال القيام فيبقى المصدر المذكور
على عمومه فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب او ما ضربت زيدا
الا قايما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون
المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه
لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في
وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المتفق عليه وكذا القول لبعضهم ايضا
في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا اذا اجعلنا ملتوتا حالا من تتمة الشرب
صار المعنى الاخبار عن اكثر شرب السويق الملتوت بانه حاصل فيجوز على
هذا ان يكون اكثر شرب السويق غير ملتوت اذ لم يخبر الا عن اكثر شرب سويق
ملتوت بالحصول وذلك لا يمنع حصول شرب سويق غير ملتوت اضعافه
ويوضحه انه لو قدرنا انه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت

العمرة فاراد ان يخبر عن تسعة من الاول بالحصول يقال اكثر شربي السويق
ملتوتا حاصل وعلى المذهب المختار يكون اكثر الشرب للسويق غير مقيد
باللت فقد اخبر بحصوله حالة كون السويق ملتوتا فلو قدرت اكثر به اخرى
باعتبار عدم اللت لكان منافضا وهذا انما يستفاد من مذهب البصريين كما
قررناه **ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفرا** وليس ايضا
فيما حكي عنه واجاز ذلك الاخفش والكساي وهشام واختاره المص مستدلا
بقول الشاعر • وراي عيني الفتى اباكا • يعطي الجزيل فعليك ذا كا •
وبقول الاخر • عهدي بها في الحي قد سربلت • بيضا مثل المهرة الضامر •
ولا جملة اسمية بالواو وفاقا للكساي ونقل الجواز ايضا عن البصريين
فتقول ضربي زيدا وهو قايم كما في قولهم كلمته فوه الى في واقتضى ظاهر
كلام المص ان كونها بالواو جايز عند الجميع ونقل في الشرح عن ابن كيسان
انه قال ضربك اخاك وهو قايم جايز في كل قول وليس كذلك بل اجازته
محكية عن الكساي والفرا ومنعه محكي عن الاخفش وس ومن ثم قال بعضهم
في مسئلة الاسمية المجردة عن الواو ومذهب س يقتضي المنع لان كون الاسمية
بالواو وهو الاصل وكونها بدون الواو ثان عن كونها بالواو فاذا امتنع
الاصل فالفرع اولى قلت لا نسلم ان كون الاسمية بالواو هو الاصل
بل الاصل في ربطها بذي الحال الضمير وذلك لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر ووصف له كالنعت وكل منها يقتصر في ربطه على الضمير فكذا ينبغي ايضا
ان يكون ما في معناها ومما يدل عليه ايضا الاقتصار على الضمير في الحال المفردة
فيكون الاصل في رابطها الضمير لا الواو ومما يدل لوقوع الحال المذكورة
جملة اسمية بالواو وقوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد وقال الشاعر
• جزا فتى ابي من المولى حليف رضى • وشر يعدي عنه وهو غضبان •
ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا له اي للكساي **ايضا** اجاز
ضربي زيدا الشديد قايما وشربي السويق كله ملتوتا ولم يذكر المص
عليه شاهدا ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع
بالاستقرا **ويحذف المبتدا ايضا جوازا القرينة** نحو من عمل صالحا

مبحث ما يحذف فيه المبتدا جوازا ووجوبا

فلنفسه

فلنفسه ومن اسا فعليها اي فصلاحه لنفسه واساته عليها ومنه قال لي كيف
كيف انت قلت عليل وكان الاحسن تقديم قوله لقرينة لما استلفناه في حذف الخبر
ولم يتعرض المص لما اذا دار الامر بين ان يكون المحذوف مبتدا وخبرا ما الاحسن فيه
فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف واتساع والحق بذلك الخبر فانه يقع
مفردا وجامدا ومشتقا وجملة اسمية وفعلية وظرفية وايضا فالحذف بالاعجاز
اليق منه بالصدور وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفايدة **ووجوبا
كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح** نحو الحمد لله الحميد **او ذم** نحو اعوذ بالله
من ابليس اللعين **او ترحم** نحو مررت بزيد المسكين قال ابو علي اذا ذكرت
صفات للمدح او للذم او خولف في بعضها فقد خولف الاتباع ويسمى ذلك
قطعا والتنبيه على شدة هذا الاتصال يلتزمون حذف الفعل والمبتدا في النصب
او الرفع ليكون ذلك في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وقال المص انما
التزموا في هذه النعوت المقطوعة حذف الفعل اشعارا بانه لانشاء المدح
والذم والترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهر والاوهم الاخبار ثم قال التزموا
في الرفع حذف المبتدا ليجري الوجهان على سنن واحد وكلام ابن قاسم يقتضي
ان المص ذكر في المتن وجوها اخر يجب فيها حذف المبتدا منها ان يخبر عنه
بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة وعليه بيت الكتاب
• فقالت حنان ما اتى بك هاهنا • اذو نسب ام انت بالحي عارف •
ومنها ان يخبر عنه بمخصوص في باب نعم تقول نعم الرجل زيد وبيس الرجل
عمرو وحيث جعل المخصوص خبر مبتدا وجب حذف ذلك المبتدا وسياتي
الكلام على ذلك في محله ومنها ان يخبر عنه بصريح القسم نحو ذمتي
لافعلن اي في ذمتي ميثاق اي يمين او عهد كما عكسوا في نحو لعمرك
لافعلن ذكر المسئلة ابو علي ومن شواهد هذا الاستعمال قوله
• تسور سوار الى المجد والعلى • وفي ذمتي لين فعلت ليفعلا •
ولم يحضر لي نسخة ثابتة من التسهيل احرر منها هذا المحل ولم اجد هذا
الكلام في المتن الذي بين يدي الان ولعلي احرره بعد ذلك عند
التمكن من مراجعة نسخ المتن ان شا الله تعالى **وان ولي معطوفا** بالواو
دون غيرها من حروف العطف **على المبتدا فعل** وكذا وصف **لاحدهما**

واقع على الاخر او على ما لا لبس نحو عبد الله والزيح بياديها او نحو زيد
والمنية شارب بعقارها **صحت المسئلة** عند البصريين على اضمار الخبر
وسد الحال مسده اي يجريان بياديها وعند الكوفيين حملا على المعنى اي
يتباريان فيكونا بياديها في موضع رفع **خلافا لمن منع المسئلة** ووجهه
ان بياديها جرى على احدهما فيلزم بقاء الاخر بلا خبر ولا يصح ما حمله البصريون عليه
لان الجملة حال من ضمير يجريان فاذا اولت الحال بالوصف كان التقدير
مباريا لها وذلك لا يكون حالا من ضمير يجريان ولا يطرد ما حمله الكوفيون
في نحو قولك زيد والمنية شارب بعقارها فالمنع متجه لكن اقول قلت
والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين وما ذكر من عدم اطراده ليس بصحيح
اذ يمكن تاويل مثل زيد والمنية شارب بعقارها زيد والمنية ملتبسان
وهذا لا يعوزك في مكان اصلا والله اعلم وانما قال المص معطوفا
لان المسئلة لو كانت بغير عاطف نحو عبد الله الزيح بياديها صحت اجماعا
وفائدة التنبيه على ثلاثة امور احدها كون العطف بالواو اذ لو قيل
زيد فالزيح بياديها او ثم الزيح بياديها لم يجز قولا واحدا الثاني كون
الواقع بعد المعطوف على المبتدا وصفا ايضا فانه من صور المسئلة اذ لو قلت
زيد والزيح مباريها جاز عند من يجيز زيد والزيح بياديها الثالث
كون ذلك الفعل او الوصف واقعا على ما لابس الاخر ايضا اذ لو قلت زيد
والزيح يباري بسرعتها كان ذلك من وجوه المسئلة التي يطرقها الخلاف وقد
استدل ابن الانباري على صحة مثل هذا التركيب بقول الشاعر ٥
٥ واعلم بانك والمنية شارب بعقارها ٥ وهو مما يدل على ما قلناه وان كان المص
قدح فيه باحتمال كون الواو بمعنى مع وكان ينبغي له ان يذكر الخلاف بين
المصححين لهذه المسئلة في الوجه الذي يصح عليه ما هو **وقد يغني مضاف**
اليه المبتدا عن معطوف فيطابقهما الخبر نحو راكب الناقة طليحان و
الاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وقيل
انما ذلك على حذف مضاف الى الخبر اي احد طليحين وهذا لا يتاتى
اذ قيل غلام زيد ضربتهما ويتاتى التاويل الاول فكان اولى لعمومه
فلذلك عول عليه المص وفي المحكم الطلاحة الاعيا من السفر ومن كلامهم

راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال تعالى
فانفجرت **والاصل تعريف المبتدا** الذي هو اسم محكوم عليه لان
اصل المسند اليه ان يكون معلوما واما الوصف الرافع المكتفى به فذلك
لا ينفك عن كونه نكرة **وتنكير الخبر** قال الرضي لانه مسند فشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا يصح
تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرا ويحتاج الى العلامة وهو التعريف
وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل
دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل
مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم قال واما
قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس
بشي لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي
ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسنادها
اليه لا نفس اخوته **وقد يعرفان** نحو الله ربنا وربكم **وينكران** نحو
افضل من زيد افضل من عمرو **بشرط الفايدة** قيد راجع الى التعريف
والتنكير قال المص ونبهت بذلك على ان حصول الفايدة شرط
في صحة الخبر به معرفتين كانا او نكرتين او مختلفين ووقع لابن الحاجب
في شرح المفصل وغيره ان الخبر يجب ان يكون نكرة وانك اذا قلت
زيد القايم فليس القايم بخبر على الحقيقة وان الخبر مقدر اي قولك محكوم
عليه بالقايم **وحصولها** اي الفايدة **في الغالب عند تنكير المبتدا**
لا في غير الغالب فانه لا مانع من صحة قول من خرقت له عادة فراى او
سمع شيا من الخوارق شجرة سجدت حصاة سبحت **بان يكون المبتدا**
وهذا ظرف مستقر خبر عن المبتدا المتقدم اي حصول الفايدة في الغالب
عند تنكير الخبر ثابت بان يكون المبتدا **وصفا** نحو ضعيف عاذ بقرملة
اي انسان ضعيف التجا الى مثله والقرملة شجرة ضعيفة وقد يقال
انما المبتدا في التحقيق المحذوف وهو موصوف فهو من القسم الذي ياتي
او موصوفا بظاهر نحو ولعبد مومن خير من مشرك **او مقدر** نحو

السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه فمنوان مبتدا ومنه المقدر صفته وبدرهم خبره وهذه الجملة خبر المبتدا الاول وهو السمن **او عاملا** قال ابن هشام اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والكون صفة اوجرا نحو غلام امراة جاني وخمس صلوات كتبهن الله قال وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة قلت وهو منتقض من وجهين الاول ان قايم الزيدان ليس مما نحن فيه لان الكلام في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي يقول فيه النحاة لا بد ان يكون معرفة او نكرة قريبة من المعرفة لما حصل لها من التخصيص ليكون المحكوم عليه معينا واما القسم الثاني من قسمي المبتدا وهو الوصف الرافع لمكتفى به فيجب كونه نكرة ولا يعرف كما سبق فلا حاجة الى الاعتذار عن الاتيان به نكرة بانه مخصص فنعلم انه لا مدخل له فيما نحن بصدده الثاني ان قوله وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة الخ امر لا حاجة اليه فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط **او معطوفا** نحو زيد ورجل عندي ومثل له في الشرح بقوله عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرء سمعا واعترضه ابن هشام باحتمال كون الواو للحال وهو مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة قال على انا لا نحتاج الى شي من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهو بمجرده مسوغ فكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمنا من الصفة المقدرة والوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده قال ولا يجوز ان تكون الواو للعطف ويكون العطف هو المسوغ لان المعطوف في البيت جملة لا مفرد نكرة ولو جعلت الواو عاطفة لاسم وظرف على مثليهما ليكون من عطف المفردات لزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتدا والظرف معمول للاستقرار ولا يندفع هذا بان يقدر

لكل

لكل من الظرفين استقرار ويجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين لان الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه كما هو مختار المص فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين **او معطوفا عليه** نحو طاعة وقول معروف اي امثل وبعضهم يقول العطف مسوغ على شريطة ان يكون المعطوف او المعطوف عليه مما يصح الابتدا به كما مثلنا وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط كما فعل المص **او مقصودا به العموم** قال ابن قاسم وهو على ضربين عموم شمول نحو كل يموت وعموم بدل نحو تمرة خير من جرادة قلت ظاهر كلام ابن الحاجب في الامالي ان العموم في تمرة خير من جرادة استغراقي لا بدلي وذلك انه قال الظاهر انه غير مختص بتمرة متميزة فكان فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وذلك بمعنى كونه غير مختص وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه على فرد لانه قد فهم ان الافضلية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت لكون الاخر من القبيل الاخر واذا كان كذلك فلا خصوصية لفرد على فرد والثاني ان في معنى التمرية ما يشعر بالتفضيل على الجرادية باعتبار كونه تمرا وجرادا من غير خصوصية لفرد دون فرد واذا لم تكن ثم خصوصية لفرد منه متميز حصل الشياع بخلاف ما اذا حكمت بحكم من الاحكام مختص فان المفهوم منه الحكم على واحد متخصص كقولك رجل في الدار فلذلك امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل وجودا فضلا عن الدلالة ولو استقام وجودا فليس فيه قرينة تشعر بقصد الدلالة عليه اذ لا مفاضلة بين جنسين وليس في معنى الرجولية ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل القرينة فيه تعكسه لانه انما استقام الحكم عليه بانه في الدار لكونه متخصصا نعم لو قلت رجل خير من زيد فهذا يتجاذبه الطرفان لان الحكم عليه بالافضلية يشعر بانه في معنى الرجولية كما في الاول في احد وجهيه وتخصيصه بالافضلية على زيد يشعر بكونه متخصصا كما في الحكم عليه بانه في الدار فيحتاج الى السماع والظاهر منعه لانه انما ثبت التعميم في الموضع الذي لا يختص فيه الخبر بوجه فلا ينبغي ان يحمل

عليه ما يصح ان يكون فيه نوع تخصيص لفقدان معنى مناسب في الاصل
المتفق عليه الى هنا كلامه رحمه الله تعالى **او** بان يكون مقصودا به
الابهام نحو ما احسن زيدا بهذا مثل له المص وجعل غيره مسوغ الابتدا
بما معنى التعجب **او** بان يكون **تالى استفهام** نحو أإله مع الله و نحو
هل رجل في الدار **او** تالى **نفي** نحو ما رجل في الدار ولا يخفى ان النكرة هنا
واقعة في سياق النفي المقصود بها العموم فقد دخل ذلك في قول المص او مقصودا
به العموم **او** تالى **لولا** كقول الشاعر

• لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة • حين استقلت مطاياهن للظعن •

او تالى **واو الحال** كقوله

• سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا • محياك اخفى ضوءه كل شارق •

والشرط انما هو وقوعها في اول جملة حالية بدليل قوله

• الذيب يطرقها في الدهر واحدة • وكل يوم تراني مدية بيدي •

فيمن رواه برفع مدية وليس وقوعها بعد واو الحال بلازم **او** تالى **ظرف
مختص** نحو ولدينا مزيد ويلزم المص اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص
لتعلق لهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان يقال او ظرف
يصلح مجروره للاخبار عنه **او** تالى **فا الجزا** كقول بعض العرب
ان مضى عير فعير في الرباط • كذا امثلوه ولا يخفى ان المعنى فعير آخر
فالمسوغ الصفة المقدرة **او** تالى **لاحق به** اي بالظرف المختص والمراد
به الجار والمجرور نحو في الدار رجل وشرطه ان يكون مختصا كما مثلنا
فلو قلت في دار رجل لم يجز وجعل المص الجملة المشتملة على فايدة
مما يلحق بالظرف المذكور نحو قصدك غلامه رجل قال ابو حيان
ولا اعلم هذا لاحد غير المص **او بان يكون دعاء** نحو سلام على آل
ياسين وويل للمطففين فان قلت لم جعل المص هذا معطوفا
على قوله اولا بان يكون وصفا وهلا فعل فيه كما فعل في غيره قلت
دفعا لتوهم غير المقصود لانه لو لم يفعل ذلك فقال او دعا ربما توهم
انه مجرور بالعطف على ما قبله يليه فيفسد المعنى اذ يكون التقدير
ح او تالى دعا فاتى بما يفيد النص على المقصود ففعل ما فعل **او** بان يكون

جوابا لسوال سايل كان يقال لك من عندك فتقول رجل اي رجل عندي
قال المص ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل لان مخالفة الجواب
للسوال ضعيفة والسوال تقدم فيه المبتدا وفيه نظر لانه قد جاء في التنزيل
فسيقولون الله ثم الضعف مرتفع بمعارضة الاحتياج الى مسوغ الابتدا
بالنكرة ثم كيف يقول لا يجوز ثم يسلم ان التخالف جايز على ضعف
وانما جاز رجل جاءني جوابا لمن جاءك ولم يجز ذلك ابتدا لانه اذا وقع
جوابا علم ان المراد الابهام اي رجل لا سميته جاءني اذ السايل فقد
استدعى التعيين ولم تعين له واما اذا قيل ابتدا فلم يعلم هل المتكلم
مريد لكتمان بيان عينه اولا وعلى الثاني لا يحصل منه فايدة كذا قيل
وفيه بحث **او** بان يكون **واجب التصدير** نحو من عندك وكم عبد لك
او بان يكون **مقدرا ايجابه بعد نفي** نحو شر اهر ذا ناب الشر
هنا الفاقة على ما قيل واهره حمله على الهرير وهو صوت دون
النباح وذو ناب هنا الكلب يقال ذلك اذا لاحت مخايل الشر
وأماراته ومثله قول الشاعر

• قدر احلك ذا المجاز وقد ارى • وابي ما لك ذو المجاز بدار •

ومن امثلة الكتاب شيء جاءك فالتبس وانما جاز ان يبتدا به لانه
في معنى ما جاءك الا شيء يريد لان المبتدا هنا في معنى الفاعل والفاعل
يجوز ان يكون نكرة وتحقيق الكلام في الطريق التي يحصل بها الحصر
في هذا التركيب ليس من وظيفة هذا العلم وانما هو من وظيفة علم
المعاني فليراجع من هناك وبعض النحاة يجعل المسوغ فيما ذكر الوصف
المقدر اي شر فظيع احر ذا ناب وكن اعزه يقدر له صفة تقتضيها
المقام **والمعرفة خبر النكرة عندس في نحو كم مالك** لان اكثر ما يقع
بعد اسما الاستفهام النكرة او الجملة او الظرف ويتعين اذ ذاك ان
يكون اسم الاستفهام مبتدا نحو من قايم ومن قام ومن عندك فحكم على
كم بالابتدا حملا للاقل على الاكثر **واقصد رجلا خير منه ابوه** وهذه
لغة اكثرهم ويضعف ان تقول خيرا بالنصب على الوصف لئلا يلزم رفع
اسم التفضيل للظاهر في غير مسيلة الكحل ولم ار ما يثلج به الصدر

في توجيه ما ذهب اليه ش من ان المعرفة خبر النكرة في هذا المثال اعني
خير منه ابوه **والاصل تاخير الخبر** لان المبتدا محكوم عليه ولا بد من
وجوده قبل الحكم فيقتضي في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحاكم
عليه وانما قدم الفعل في الجملة الفعلية للايذان من اول الامر ايضا
فعليه فلو قدم الفاعل لم تتعين الجملة للفعلية من اول الامر اذ امكنت
صيرورته كلاما باسم اخر **ويجوز تقديمه ان لم يوهم ابتدائية الخبر** وذلك
اذا استويا تعريفا وتنكيرا بلا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك افضل
مني فايهما تقدم حكمت بانه المبتدا فاذا قلت زيد اخوك فهو على
تقدير ان المخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الاخوة اليه واذا قلت اخوك
زيد فعلى العكس ان يكون المخاطب يعرف ان لك اخا ويجهل كونه زيدا فلو
جوز التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان ولو وجدت قرينة محصلة
للتمييز جاز التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف وذلك لانا نعرف ان
الخبر محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه التي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر
ولا يخفى ان المقصود تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة فمع التقديم لا يحصل
لبس اذ الاعلى لا يشبه بالادنى عند قصد الحقيقة ومنه قول ان عر

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد •

اي بنو ابنائنا مثل بنينا فحذف مثل وقدم الخبر لوضوح المعنى هذا
ملخص ما ذكره المص في شرحه ولا يعني باستوائهما في التعريف والتنكير
استواءهما في رتبة التعريف ورتبة المسوغ بل مراده تساويهما في مطلق
التعريف ومطلق المسوغ وقد اطلق بعض القول بوجوب التقديم
ولم يفصل بين وجود القرينة المميزة وعدمها واجاز بعض الحكم
بابتدائية ما شئت من الاسمين ولا يبالي بالالباس لحصول الفايدة
للمخاطب قدمت الخبر او اخرته وقد حكى ابن السيد في مسايله
وقوع كلام بين اهل عصره في قول الشاعر ○

عنيت قصرات النسا ولم ارد • قصار الخطا شر النسا البحاتر •

واختار هو تجويز ان يكون شر النسا مبتدا والبحاتر خبره والعكس
او لم يوهم تقديمه فاعلية المبتدا نحو زيد قام فانك لو قدمت

الفعل

الفعل في هذا التركيب اوهم ان المبتدا فاعل وقد ذكر في علة امتناع تقديم الخبر
في نحو المثال المذكور ثلاثة اوجه احدها ايهام الفاعل كما مر وعلى هذه
العلة اجاز بعضهم تقديمه في نحو اخواك قاما ولم يعبا باحتمال الفاعلية على
لغة اكلوني البراغيث اذ تقديم الخبر اكثر من تلك اللغة والحمل على الاكثر ارجح
وطعن في هذه العلة بامور منها انهم لا يلتزمون رفع اللبس بدليل اعلال
مختار ووضع اولتشكك واسما الاجناس والمشتركات والجواب ان الاصل مراعاة
ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة
جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في يا مسلمة على لغة التمام
وترك اعلال ابيض ونحوه وترك بناء صيغتي التعجب والتفضيل من فعله
ومنها انه انما يراعي الالباس اذا رجع الى المعنى ولا فرق في المعنى بين الجملتين
فان المقصود الاخبار بقيام زيد وهو حاصل منهما جميعا والجواب
المنع بل في زيد قام تكرير الاسناد فيحصل تقوي الحكم والاعتبار بزيد
ببناء الكلام عليه وافادة الثبوت ومنها انهم اجازوا الفاعلية والابتدا
في افي الدار زيد وقال به قوم في كيف زيد واين زيد واخرون في في الدار
زيد كذا رايت في كلام ابن هشام رحمه الله وقال باثر هذا الكلام وفيه
نظر قلت وكنت في زمن الصبا في اوايل اشتغالي بفن العربية كتبت اسئلة
الى علماء الديار المصرية منها انهم اجازوا في ما قايم زيد اعراب زيد فاعلا
ومبتدا ومنعوا في مثل زيد قام تقديم الخبر لادايه الى الالباس بين
الفاعل والمبتدا فما وجهه فاذ قيل الفرق بينهما ان الالباس في مثل
زيد قام على تقدير تجويز التقديم يترتب عليه محذور وهو تفويت
تقوي الحكم فمنعوه ولا كذلك في ما قام زيد فاجازوه قلنا وهذا ايضا
يترتب عليه محذور فانك اذا قلت ما زيد قايم كان مشبها لزيد قام
في تقوي الحكم من جهة تضمنه الضمير واذا قلت ما قايم زيد على ان يكون زيد
فاعلا بقايم فليس فيه تقوي الحكم ولا ما يشبهه ولم يحصل لي عن ذلك جواب
واقول ظاهر كلام المص انه يمتنع تقديم الخبر في مثل قولنا ما زيد قايم لا
نك لو قدمته فقلت ما قايم زيد اوهم فاعلية المبتدا ويحتاج منعه
الى تجويز الفعل فتامله العلة الثالثة انه اذا قيل قام زيد امكن

ان يكون زيد في محله فلا ينوى به غير محله ورد بانهم قد اجازوا في نحو
كم جريبا ارضك جريبا كم مع امكان كونها في موضعها وقد اجاز قوم في زيد اخوك
كون زيد مبتدا وكونه خبرا ولم ينظروا الى اللبس نظرا الى حصول اصل المعنى
كما مر فقضية هذا ان يجيز والتقدم هنا والجواب ان ش جزم في كم جريبا
ارضك بان كم مبتدا اعمالا لهذه القاعدة والاخفش جزم بخبريتها اعمالا
لقاعدة المعرفة والنكرة فمن الذي اجاز الوجهين والقول بذلك معترض
وكذا القول بالوجهين في المعرفتين المسئلة الثالثة ان العامل اللفظي
لا يعارضه العامل المعنوى وعلى ذلك اجاز بعضهم كان يقوم زيد او
لم يقترن بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم فيمتنع تقديمه نظرا الى اصل
الفا الذي هو التعقيب وايضا لكونه فا الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق
اداته صدر الكلام فكذا ما شبه به او لم يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول
او معنى نحو انما انت نذير في الاختيار احترازا عن حالة الاضطرار كقوله
• فيا رب هل الا بك النصر يرتجى • عليهم وهل الا عليك المعول •
الاصل وهل المعول الا عليك وسنقف على علة ذلك في باب الفاعل وباب
الاستثنا ان شا الله تعالى او لم يكن اي الخبر خبر المقرون بلام الابتدا
نحو لزيد قايم واما قوله •
• خالي لانت ومن عريف خاله • نال العلا ويكرم الاخوالا •
فقيل اللام زايدة لا لام الابتدا وقيل بل هي لام الابتدا وانت خبر لمبتدا
محذوف اي لهو انت واعترض بمنافاة التوكيد الحذف فالاولى الزيادة
وفيه نظر او لم يكن خبرا لضمير الشان نحو هو زيد قايم قال المص لان
تقديمه يوهم كون الضمير موكد الضمير الخبر لا ضمير الشان ولا تطرد هذه
العلة لعدم دخوله هو اخوك زيد وكذا كل ما كان الخبر فيه جامدا
قلت والعلة المطردة ان في تاخر ضمير الشان اخرجا عما وضع له من تعظيم
الامر وتفخيمه بذكر الابهام ثم التفصيل فمنع تاخره لذلك او لم يكن خبرا
لشبهه اي لشبه ضمير الشان نحو كلامي زيد منطلق فلو اخر المبتدا هنا
لم يفد شيا لان قولك زيد منطلق يعلم منه انه كلامك لا كلام غيرك فاذا قلت
بعد ذلك كلامي فكانك قلت كلامي كلامي كذا قال المص وفيه نظر

اذ قد يقال انه يفيد ان ذلك كلامك لا كلام غيرك فان ما يتلفظ
به الانسان قد يكون كلام غيره وحكاه ولا يتجه ان يقال السكوت
مغن عنه او لم يكن خبرا لاداة استفهام نحو اي الرجال عندك او
لاداة شرط نحو من يقم اكرمه او لشي مضاف الى احدهما اي الى احد
اللفظين اللذين هما اداة الاستفهام واداة الشرط نحو غلام من
عندك وغلام من يقم اكرمه وانما وجب تاخير الخبر في هذه الصور لانه
لو قدم لفاتت صدارة الاستفهام والشرط وذلك مما لا يسوغ ارتكابه
فهذه احدى عشرة مسئلة ذكرها المص وزاد غيره مواضع اخر لا نطول
بذكرها ويجوز في داره زيد اجماعا اي جوازا مجمعا عليه فاجماعا
اما بمعنى اسم المفعول محذوف الصلة اتساعا كما في المشترك او على حذف
المضاف اي ذا اجماع وانما كان كذلك لان الخبر منوي التاخير بحسب
الاصالة فهو موخر رتبة وان تقدم لفظا ومفسر الضمير وهو زيد متقدم
الرتبة ولا يشترط في معاد الضمير ان يجتمع له الامران التقدم لفظا و
التقدم رتبة ورام الشيخ ابو حيان ان يقدح في نقل الاجماع في المسئلة
المذكورة فقال هي ممتنعة عند الاخفش لانه يجعل زيدا فاعلا وانما يتم
هذا لو قال الاخفش بوجوب الفاعلية اما اذا قال بجوازها فالمسئلة
عنده جايزة على الابتداء فصدق قولنا ان المسئلة جايزة باجماع ومما
يؤيد هذا ان المص قد قال باثر هذا ان الاخفش يجيز في داره قيام
زيد وفي دارها عبد هند ولا يمكن ان يكون اجازتهما الا على ما ذكرناه
من الابتدا لا على الفاعلية فظهر لهذا قطعا ان الاخفش لا يوجب
الفاعلية في ذلك بل يجوزها كما يقول اكثر الناس مع الاعتماد بل ينبغي
في مسئلة عدم الاعتماد ان يكون ذلك القايل به هو اضعف الوجهين
اما انه يكون متعينا فلا وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد
هند يجوز عند الاخفش والمنقول عن البصريين الجواز كالاخفش
وكلام المص يوهم ان غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك نعم الكوفيون مانعون
لكلتا المسئلتين ووجه الجواز ان المضاف والمضاف اليه كشي واحد فاذا كان
المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف اليه مقدر التقدم معه و

فلا اشكال في جواز المسئلتين ويشهد له قول العرب في اكفانه درج البيت
ويجب تقديم الخبر ان كان اداة استفهام نحو كيف زيد وابن بيتك
او كان مضافا اليها اي الى اداة الاستفهام مثل صبيحة اي يوم السفر
واحترز من ان لا يكون الخبر نفسه اداة استفهام او مضافا اليها نحو
زيد هل ضربته فانه يجوز تقديمه وان كان الخبر مصاحبا للاستفهام
في الجملة **او كان مصححا لتقديم الابتدا بالنكرة** نحو في الدار رجل وعندك
امراة وكذا قصدك غلامه رجل قاله المص **او كان دالا بالتقديم على
ما لا يفهم بالتاخير** قال المص نحو لله درك فانه لا يفهم منه التعجب الا بالتقديم
ونحو سوا علي اقمت ام قعدت اذ لو قدم لاوهم الاستفهام الحقيقي فاما
تعليله للثاني فحسن ولا يضر في هذا كون الوهم يندفع بالاخرة لانهم
لم يعتبروا ذلك الا تراهم منعوا رجل في الدار وان كان توهم الصفة
يندفع بالاخرة واوجبوا التقديم واما لله دره فقد يقال انه
كلام جرى مجرى المثل لان معنى التعجب انما يفهم بالتقديم **او كان
مبتدا دون اما الى ان وصلها** نحو واية لهم انا حملنا ذريتهم فلا
يجوز انك منطلق عندي وهذا مذهب س والجمهور واختلف في تعليل
ذلك فقيل لئلا تلتبس ان المفتوحة بان المكسورة ولم ترتفع الفتحة
الحقيقية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف
المفتوحة وقيل لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يتعرض
الاول لدخول النواسخ ومن جملتها ان فيستثقل اجتماعهما واجاز
ذلك الاخفش والفرا وابو حاتم قياسا على انه يجوز ان تقول واخير
لكم فلو كانت ان والية لاما جاز بلا خلاف كقوله

عندي اصطبار واما انني جزع ٭ يوم النوى فلوجد كان يبريني ٭
وذلك لانتفاء المحذور ضرورة ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها
كما ستعرفه في حرف الشرط **او كان مسندا الى مقرون بالا لفظا**
نحو ما في الدار الا زيد **او معنى** نحو انما في الدار زيد وقد نبهناك
على ان علة ذلك ستاتي ان شا الله تعالى في باب الفاعل او في باب
الاستثنا **او كان مسندا الى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر** مثلوه

بقولهم

بقولهم على التمرة مثلها زبدا او بالحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وبقول الشاعر اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها
فاما التمثيل بالبيت فصحيح فان الخبر وهو ملء عين اسند الى المضاف من قوله
حبيبها وهو ملتبس بضمير عائد الى العين والعين ملتبسة بالخبر من حيث هو
مضاف اليها واما الاولان فالخبر الكون المطلق المحذوف ويصح تقديره موخرا
على الاصل كما يصح اللفظ به موخرا كذلك وكما يذكر موخرا لو كان خاصا
مثل على الله عبده متوكل ولا يصح ان يقال بنى على التجوز المشهور في
تسميتهم الظرف النائب عن الكون المطلق خبرا لان ذلك غير متات من
جهة انه قال الضمير راجع الى الاسم الملتبس بالخبر وذلك الاسم هو التمرة
مثلا فيلزم على هذا ان الخبر هو على وانما قال المص ملتبس ولم يقل
مضاف ليدخل ملء عين حبيبها وقال ما التبس بالخبر ولم يقل ما اضيف
الى الخبر ليدخل ملء عين حبيبها ونحو على التمرة على زعمهم ونحو من حسن
اسلام المرء تركه الفضول وحاصل كلامه ان معنا مبتدا وخبرا
كل منهما ملتبس بشي والمبتدا ملتبس بضمير او غيره والخبر ملتبس بصاحب
الضمير اما باضافة او غيرها **وتقديم المفسر** وحده على المبتدا **ان امكن
مصحح** لتاخير الخبر اما مع الجواز نحو زيد اجله محرز او مع الوجوب
نحو زيد اجله احرز لما علمت من ان الخبر في الصورة الاولى جائز
التاخير اذ هو مثل زيد قائم وانه في الصورة الثانية واجب التاخير
اذ هو مثل زيد قام وانما زادت الصورتان فيما شبهتا به بان المبتدا
التبس بضمير ما التبس بالخبر وامكن تقديم صاحب الضمير وكلتا الصورتين
جائزة عند البصريين **خلافا للكوفيين** فانهم منعوهما جميعا **الا هشاما**
فانه خالفهم في جواز المسئلتين جميعا **ووافق الكسائي** منهم البصريين
في نحو زيد اجله محرز وهي مسئلة اسم الفاعل **لا في نحو زيد اجله
احرز** وهي مسئلة الفعل وحاصله ان هشاما وافق البصريين
في مسئلتي اسم الفاعل والفعل وان الكسائي وافقهم في مسئلة اسم
الفاعل لا في مسئلة اسم الفاعل لا في مسئلة الفعل وحجة المانعين
انه لا يفصل العامل من معموله باجنبي ويرده في النار هم خالدون

واجابوا بان الظرف يتوسع فيه والعجب ان الكوفيين يقولون هذا وهم
يجوزون كان طعامك زيد الكلا او ياكل والجواب عن الشبهة المذكورة ان
تشبيه الخبر من المبتدا بنسبة الفعل من الفاعل لانهما مسند ومسند اليه
ولا يمتنع تقديم المفعول وتاخير الفاعل فكذا لا يمتنع تقديم المفعول
وتاخير المبتدا **فصل** يذكر فيه تقسيمات واحكام تتعلق
بالخبر **الخبر مفرد** وهو ما لعوامل الاسما تسلط على لفظه عاريا من اضافة
وشبهها او ملتبسا باحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قايم ابوه وذكر
المصنف قولك قايم ابوه من هذا المثال ونحو ليس بجملة عند المحققين قلت
وقد يقال الخبر في قولك زيد منطلق او قايم ابوه ليس هو اسم الفاعل
بمفرده منه ومن مرفوعه هو الخبر سواء كان المرفوع ضميرا كما في منطلق
او ظاهرا ملتبسا بالضمير كما في قايم ابوه وليس لعوامل الاسما تسلط على
المجموع اصلا وانما لها التسلط على جزئه الاول فقط فتامله وقد تنبه
نجم الدين سعيد لذلك فقال في شرح الكافيه المفرد ما للعوامل تسلط
على كلمة منه وذلك بان يكون كلمة واحدة نحو زيد غلام او اكثر نحو زيد
قايم اخوه ولكن تسلط العوامل على كلمة واحدة منه وهو قايم من مثالنا
على ان في عبارته ايضا مسامحة وقال ابن الحاجب في اماليه لم يختلفوا
ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لامرين
احدهما ان الجملة هي التي تستقل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني
ان وضعها ان تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها فاذا استعملت مبتدا
خرجت عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل بمعنى
الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد او
كالدال على اخراجه عن وضعه الاصلي جاز ان يكون مع مرفوعه جملة
مثل اقايم الزيدان والذين يخالفون في زيد ضارب غلامه ويجعلون
ضارب غلامه جملة مثل اقايم الزيدان فليسوا مخالفين في الذي ذكرناه
بل الخلاف في انه هل يثبت ان ضارب غلامه مثل ضارب الزيدان
فمن جوزه اخرج الصفة عن موضوعها الاصلي واستعملها استعمال الفعل
انتهى **وجملة** ولا اشكال في تعريفها بما يعرف به الكلام اذ احملت مرادفة

له واما

٤٧

واما اذا جعلت اعم منه لصدقها دونه على الصلة مثلا في قولك الذي
قام ابوه زيد فيحتاج الى افرادها بتعريف فقال ابن هشام هي عبارة
عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما
نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما هذا نص
في مغني اللبيب **قلت** اما المثال الاول وهو ضرب اللص ببناء الفعل
للمفعول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نايب عن الفاعل
واما على راي من يقول فهو فاعل اصطلاحا كالزمخشري فلا يكون مما نزل
منزلة المبتدا بل هو نفسه واما **الثاني** وهو اقايم الزيدان فهو مما نزل
منزلة المبتدا وخبره فان الوصف فيه مبتدا لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وانما هو
بمنزلة الخبر كما اسلفناه عن جماعة واما **الثالث** وهو كان زيد قايما فيحتمل
ان يكون مما هو بمنزلة الفعل وفاعله فان مرفوع كان مشبه بالفاعل لا فاعل
اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قايما فايراده فيما ينزل منزلة احدهما
مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل هو ظن وفاعل
هو تاء المتكلم فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر
فان **قلت** لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هو
بعد دخول الناسخ لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر
باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول
الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر **قلت** لو كان كذلك لزم كونهما
جملة اسمية وهو باطل وانما هو بعد دخول الناسخ معه دان تسلط عمله
في كل واحد منهما وليسا جملة ولو قيل الجملة لفظ يستقل بالافادة في الحال
او في الاصل لكان حسنا فالاول نحو قام زيد وزيد قايم فان كلا منهما
مفيد في الحال والثاني كدخول حرف الشرط في قولك ان قام زيد فانه
مفيد بالنظر اليه قبل دخول العارض وهو اداة الشرط وكذا الصلة في قولنا
الذي قام ابوه زيد يستقل بالافادة باعتبار النظر اليها قبل الوصل
اذ اصلها قام ابوه زيد وكذا امثاله مما طرا عليه ما منعه من الاستقلال
في الحال ويمكن عند ارادة زيادة التوضيح ان يقال الجملة ما انتظم من مبتدا
عن وصف وخبره باقي الحكم او منسوخين بحرف او من مبتدا وصف ومرفوعه

اومن فعل تام ومرفوعه اومن فاعل ناقص ومعموليه وهذا وان طول لكن لا باس
به طلبا لزيادة البيان فمثال الاول زيد قايم ومثال الثاني ان زيدا
فاضل وما عمرو ذاهبا وانما قيد الناسخ بكونه حرفا احترازا من نحو ظننت
زيدا قايما ومثال الثالث ماقايم الزيدان وما مضروب العمران ومثال الرابع
قام زيد وضرب اللص ومثال الخامس كان زيد قايما فكل من الاقسام
الثلاثة الاول جملة اسمية وكل من القسمين الاخيرين جملة فعلية
وقال ابن قاسم تابعا للمص الجملة ما تضمن جزئين بالاسناد لعوامل
الاسما كذا هو في النسخة التي رايتها والظاهر انه سقطت منه كلمة ليس
اذ جملة الخبر من قولك زيد ابوه قايم لا يتاثر لفظها بدخول كان او ظن
على ما هي جزء عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون المحل في محلها وقوله او لفظ
احدهما مراده به ان يخرج نحو اقايم ابواه من زيد قايم ابواه فان دخول
كان مثلا يوثر في لفظ الاول فقط ولا يوثر في الثاني ولو اقتصر على قوله
لفظهما لدخل هذا في حد الجملة لانه اذا لم يتسلط العوامل على الثاني صدق
عليه انه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف لانه يلزم عليه
ان لا يكون ابوه قايم من قولنا زيد ابوه قايم جملة لان لعوامل الاسماء
تسلطا على لفظ جزئيها نحو ظننت اباه قايما وعلى لفظ احدهما نحو زيد
كان ابوه قايما وزيد ان اباه قايم باعتبار نقله من الرفع الى النصب فتامله
والمفرد مشتق وهو الدال على موصوف مصوغا من مصدر مستعمل كضارب
ومضروب وحسن او من مصدر مقدر نحو ربعة وحزور من الصفات التي
اهملت مصادرها فقدر لها مصادر كذا قال المص **وغيره** اي مشتق وهو ما
عري عما رسم به المشتق كاسد وحجر **وكلاهما** اي المشتق وغيره **مغاير**
للمبتدا لفظا متحد به معنى نحو زيد قايم وهذا زيد وذلك لان
حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدا على معنى ان ما يقال له المبتدا يقال
له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضي اتحاد المبتدا والخبر بحسب
الذات وتغايرهما بحسب المفهوم فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد
المفهوم يمنع اسناد احدهما الى الاخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية
للمنتسبين المستلزمين للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم وحق المبتدا

ان

ان يكون لفظه غير لفظ الخبر اللهم الا ان يكون اللفظ مشتركا بين معنيين
احدهما صادق على الاخر فيذكر اللفظ مرتين يجعل في احدهما مبتدا وفي
الاخر خبرا كما ستراه **او متحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير**
كقول رجل من طي في المشتق ۝ خليلي خليلي دون ريب وربما ۝ الان امرؤ قولا
فظن خليلا ۝ اي خليلي من لا اشك في صحبته ولا يتغير في حضوره وغيبته
وكقول ابي النجم في الخامل انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري على ما ثبت في
النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك وينبغي ان يزاد او يكون لكل منهما متعلق
مغاير لمتعلق الاخر نحو والسابقون السابقون اي الى الخيرات والى الجنان
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انما جاز وشعري شعري على تقدير مضاف
وهو مثل وصح تشبيه الشي بنفسه باعتبار امرين اي وشعري الان مثل
شعري فيما مضى اي هو المعروف المشهور بالصفات التامة **او مغاير**
له مطلقا دال على التساوي حقيقة نحو وازواجه امهاتهم اي مساويات
لامهاتهم في التحريم والاحترام حقيقة **او مجازا** كقوله ۝
۝ ومجاشع قصب هوت اجوافها ۝ لو ينفخون من الخؤورة طاروا ۝
اي مساوون للقصب الخاوية الاجواف في طيرانها بالنفخ وهذا التساوي
ليس حقيقة وانما هو مجاز **او قايم مقام مضاف** نحو هم درجات عند الله
اي ذوو درجات ونحو ولكن البر من امن فظاهر هذا ان الخبر ينبغي
ان يكون محل التقدير وهو حسن لانه تقدير حسب الحاجة وقد قال الزجاج
في ولكن البر من امن بخلاف ذلك فانه قدر ولكن ذا البر وقال قطرب
التقدير بر من امن كما يقتضيه قول المص وكلهم قدروا في هم درجات
ذوو درجات ولا يختص الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه كلامه بل ياتي ذلك
في الجار والمجرور وقال الفارسي في اجعلتم سقاية الحاج الاية التقدير
اهل سقاية الحاج او كايمان من امن لتشبه ذات بذات او حدث
بحدث وقال بعضهم في والعاقبة للتقوى ان التقدير لذوي التقوى
وكان المعنى ايضا على تقدير صفة للمبتدا اي والعاقبة الحسنة او المحمودة
او مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى نحو زيد صوم جعلته
اياه مبالغة وليس بتقدير ذو لانه ح يصدق على القليل والكثير

وانما يقال فلان صوم اذا ادمن الصوم **والمعنى بالعين** نحو نهاره
صايم وليله قايم **مجازا** راجع الى مسئلتى الحاق العين بالمعنى والمعنى
بالعين **ولا يتحمل غير المشتق ضميرا** فاذا قلت هذا اسد مشيرا الى السبع
فاسد اسم جامد لا ضمير فيه **ما لم يؤول بمشتق** فيتحمل الضمير نحو زيد اسد
اذا اول بشجاع ويستتر الى الظاهر فيرفعه نحو زيد اسد ابوه على ان
يكون ابوه فاعلا باسد قاله المص **خلافا للكسائى** فى قوله ان الجامد
يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق ام لم يؤول به فالخلاف راجع الى قوله
ولا يتحمل غير المشتق ضميرا فقط قال المص وهذا القول وان كان مشهور
الانتساب الى الكسائى دون تقييد فعندى استبعاد لاطلاقه اذ هو
مجرد عن دليل والاشبه ان يكون حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى
ملازم لا انفكاك عنه كالاقدام والقوة للاسد والحمرة والحرارة للنار
وهذا التقييد يرجع بالمسئلة الى الوفاق فان ما قيد به هو معنى التاويل
بالمشتق ونقل ابن المص هذا القول فى شرح الخلاصة عن الكوفيين
وسبقه الى نقل ذلك عنهم صاحب البسيط وزاد نقله عن الرمانى
قال الرضى وكان الكسائى نظر الى معنى زيد اخوك متصف بالاخوة
وهذا زيد متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض
فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط هو الذى يقدره اهل
المنطق بين المبتدا والخبر **ويتحمله المشتق جرا** نحو زيد قايم **او نعتا**
نحو رب رجل كريم لقيته **او حالا** نحو جاء زيد راكبا **ما لم يرفع ظاهرا
لفظا** نحو الزيدان قايم ابواهما **او محلا** نحو الكافر مغضوب عليه فلا
يتحمل الضمير ح **ويستكن الضمير** فيما ذكر من خبر ونعت وحال وظاهره
ايجاب الاستكنان فاذا قيل قايم هو كان توكيدا لا فاعلا وقد اجاز
س الوجهين معا فى مررت برجل مكرمك هو **ان جرى متحمله** وصفا
كان او فعلا **على صاحب معناه** نحو زيد هند ضاربته او تضربه
اى هى فى الصورتين وانما حملنا قوله متحمله على ما هو اعم من الصفة
والفعل لانه قد صرح فى شرحه بوجوب الابراز فى الفعل عند خوف
اللبس نحو غلام زيد يضربه هو وهو حسن واما قوله عزه انك ترفع

اللبس بتكرير الظاهر ففيه وضع الظاهر موضع المضمر فى غير موضع
التعميم وهو ضعيف قاله ابن قاسم وقد يعارض بان فى الابراز ايضا
فصل الضمير مع تاخره عن العامل وقوة الطالب **والا** يجر متحمله على صاحب
معناه بل على غيره **برز** وجوبا ان خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه
هو باتفاق اهل البلدين **وقد يستكن** وقد لا يستكن **ان امن اللبس وفاقا
للكوفيين** فيجوز على قولهم فى زيد هند ضاربها هو كون هو فاعلا
وكونه تاكيدا واما زيد عمرو ضاربة هو ففاعل لا غير والبصريون يوجبون
الفاعلية فيهما ويمنعون التاكيد لايجابهم الابراز ويظهر فايدة ذلك
فى التثنية والجمع فيقول البصريون الهندان الزيدان ضاربهما هما ويقول
الكوفيون مثل ذلك ان قدروا الضمير فاعلا وان قدروه توكيدا قالوا
ضاربتاهما وكذلك الحكم فى الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف
الا على لغة اكلونى البراغيث وقد استدل الكوفيون بما حكاه الفرا
عن العرب كل ذى عين ناظرة اليك واجيب بان التقدير لحاظ كل
ذى عين وحمل عليه ايضا فظلت اعناقهم لها خاضعين وتؤولت
على اقحام الاعناق او جعلها جمع العنق بمعنى جماعة ومنه قولهم
انا نا عنق من الناس اى جماعة واستدل لهم ايضا بقول الشاعر
قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت ۰ بكنه ذلك عدنان وقحطان ۰
واجيب بان التقدير قومى بانون ذرى المجد بانوها ولما راى
المص ما فى هذه التاويلات من التكلف قال بالمذهب الكوفى تمسكا
بالظاهر **والجملة اسمية** نحو زيد ابوه قايم **وفعلية** نحو زيد قام ابوه
وبعض المحققين على ان الاسناد الى الجملة من حيث هى الى زيد بل القيام
مثلا فى نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد واما المجموع
المركب من زيد ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد
ولذلك يؤولون زيد قام ابوه بانه قايم الاب واما قولهم ان الخبر
هو الجملة باسرها فمن الاتساعات التى لا تلتبس معناها وزاد ابن هشام
فى اقسام الجملة الظرفية وهى المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو
اعندك زيد وافى الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار

او الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مستدا مخبرا عنه بهما **ولا يمنع كونها** اي الجملة الواقعة خبرا للمبتدا **طلبية** نحو زيد اضربه ومنه قول الشاعر ٭ قلب من عيل صبره كيف يسلو ٭ صاليا نار لوعة وغرام ٭ **خلافا لابن الانبارى** فانه ذهب الى انه لا يصح الاخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وينبغي ان يمتنع الانشائية التي ليست بطلبية ايضا لعين هذه العلة وهذا غلط نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا ولم يرد النحاة ان خبر المبتدا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا على انه يجب ان تكون نسبته اليه موقعة موجبة لينتج ان هذا الوجوب مختص بالكلام الخبري والقضية الموجبة بل اريد انه يجب ان تعتبر نسبته الى المبتدا سواء كانت مرفوعة او موضوعة او مشكوكا فيها فيدخل في ذلك الظرف في نحو قولك ازيد عندك اذ تقديره ازيد حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي ان ينازع فيه لان المبتدا انما ذكر لتنسب اليه بطريق الظرف حال من الاحوال ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه ولهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين لانه ذكر في الاول بيانا لما وقع عليه الضرب وفي الثاني لينسب اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا نقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قايم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قايمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ولا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او تقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الثاني هكذا قرر هذا المحل بعض المتاخرين وهو في غاية

الحسن **ولا قسمية خلافا لثعلب** فانه منع نحو زيد لاكرمنه وعلل ذلك بعضهم بان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على المبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع قال ابن هشام في المغني وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن انتهى قلت هذا فيه تسليم لصحة ما اعتل به هذا القايل من ان صيرورة ما لا محل لها قبل الاخبار بها عنه وبعد الاخبار تصير ذات محل من الاعراب الا ترى ان قولك ابتدا زيد قايم لا محل له من الاعراب ويصح جعلها خبرا لضمير الشان فتقول هو زيد قايم فيصير في محل رفع ثم قال ابن هشام وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزا لان الثانية ليست معمولة لشي من الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والخبر لا بد له من احتماله الصدق والكذب قال وكلاهما ملغى اما الاولى فلان بين الجملتين ارتباطا صارتا به كجملة وان لم يكن ثم عمل واما الثانية فلان احتمال الصدق والكذب انما هو في الخبر القسيم للانشاء لا في خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب قال تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوينهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا قال وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره نزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا الشبيه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن ان لم ينتهوا ليمسن انتهى **ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج** فاذا قلت

زيد اضربه فالتقدير عندي زيد اقول لك اضربه وذلك القول
المقدر هو الخبر والجملة الطلبية محكية به فهي في محل نصب على هذا التقدير
او في محل رفع ان قدرت زيد يقال لك او مقول لك اضربه وانما التجأ
الى ذلك فرارا من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب خبرا وقد عرفت جوابه
وان اتحدت الجملة الواقعة خبرا بالمبتدا الذي هي خبره معنى منصوب
على التمييز عن النسبة والباء للمعية او الالصاق اي وان اتحد معنى الجملة
مع معنى المبتدا او اتحد معناها ملتصقا بالمبتدا هي اي الجملة نحو هجيري
ابي بكر لا اله الا الله قال ابن قاسم اي قوله في وقت الهاجرة قلت انما
معناه دأبه وعادته قال في الصحاح والهجير مثل الفسيق الدأب
والعادة وكذا الهجيري والاهجيرى ومن مثل المسيلة قوله صلى الله عليه وسلم
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله او بعضها اي او بعض
الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير فجملة الخبر وهي ذلك خير ليست متحدة
بالمبتدا الذي هو لباس التقوى معنى وانما بعضها هو المتحد به وهو ذلك
وهو وكذا قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا
لا نضيع اجر المصلحين او قام بعضها مقام مضاف الى العايد نحو والذين
يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن قال المص تبعا للاخفش والكسائي
ومخالفا للجمهور الاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج
لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا
وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف للضمير ويعارضه ما وقع
له في قوله • وعزة ممطول معنى غريمها • وسياتي الكلام عليه ان شاء
الله تعالى في باب التنازع وخرجت الاية على ان الرابط فيها اما النون
على ان الاصل وازواج الذين واما ضمير مخفوض بالاضافة حذف هو
وما اضيف اليه على سبيل التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي
ازواجهم يتربصن واما بعده اي يتربصن بعدهم استغنت جواب إن
من قوله وان اتحدت اي ان وجد احد الامور المذكورة استغنت
جملة الخبر عن ضمير عايد الى المبتدا والا يكن شيء من ذلك اي
لا تتحد الجملة بالمبتدا معنى لا هي ولا بعضها ولم يقم بعضها مقام مضاف

الى

الى العايد فلا تستغني جملة الخبر عن عايد وهو ضمير يعود الى
المبتدا ثم الاصل في الضمير ان يرجع الى نفس المخبر عنه نحو زيد
اكرمته وهذا لا اشكال فيه ويأتي على وجهين آخرين احدهما
ان يعود الى شيء المخبر عنه بعضه وقد تقدم ذكره كقولك وقد ذكرت
الامور ليس منتهيًّا تاتيك ولا نفا م عنك ماموره وبيانه ان الضمير
في ماموره عايد الى الامور التي المنهي بعضها فلما عاد على العام الذي
ذلك الخاص جزء منه كان عايدا على ذلك الخاص والثاني ان يعود
على شيء ملابس للمبتدا كقولك وقد ذكرت الخيل ليس ردها بمعروف
ولا مستنكر عدها فان الضمير في عدها للخيل لا للفرد ولكن الرد ملابس
للخيل فكانه لملابسته لها داخل في جملتها فصار عود الضمير على الخيل
كانه عود على الرد اذ كان بينهما التلابس المذكور وهذا معنى كلام
س وقد اعترض عليه من لم يفهم دقيق نظره وقد يحذف الضمير العايد
ان علم فلا يحذف من نحو زيد هو قايم وان اجازه بعضهم لانه حذف
بلا دليل ولا من نحو زيد ضربته في داره لما مر ونصب بفعل قال
ابن قاسم نحو ثلاث كلهن قتلت عمدا ومثله غيره بقوله تعالى افحكم
الجاهلية يبغون وفيهما نظر لان كلا من المسئلتين ستاتي ولم يتحقق
له الآن مثال سالما من النظر فحرره او صفة بالجر عطفا على فعل يعني
او منصب بصفة كقوله • غني نفس العفاف المغني • والخايف الاملاق لا يستغني
فغني نفس خبر مقدم وما بعده مبتدا ثان مخبر عنه بهذا الخبر المقدم
واولهما مخبر عنه بالمبتدا الثاني وخبره والقاعدة انه اذا توحد
مبتدآن متجاوران كان الثاني وخبره خبر الاول وكذا الامر هنا لكن
خبر الثاني مقدم في هذا المثال وفيه نظر من هذه الجهة اذ فيه
فصل بين الخبر المقدم ومبتدايه الموخر باجنبي فينبغي ان يعدل
الى وجه غير هذا وهو ان يكون كل من الالفاظ الثلاثة في موضعه
الاصلي والمعنى غني نفس العفاف هو الذي يغنيه لا يغنيه شيء
غيره وعليه فغني نفس مبتدا اول والعفاف مبتدا ثان والمغني
خبر هذا المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول ولا تقديم ولا تاخير

ولا يضر كون غنى نفس نكرة لانه صالح للابتداء به لانه مختص بالاضافة
وانما الممتنع عند الاخفش الاخبار عن النكرة المختصة بالمعرفة لا الاخبار
عنها بجملة مصدرة بمعرفة وهذا الوجه هو الذي بنى المص عليه لانه
هو الظاهر وعليه يتم الاستشهاد بهذا البيت لان المعنى غنى نفس العفاف
هو الشيء الذي يغنيه ففاعل المغنى ضمير العفاف وهو عايد الى العفو لا الاول
كما تقول زيد الضارب وتحقيقه ان الخبر ال وهو جامد فلا ضمير يعود الى
المبتدا الاول سوى الضمير المنصوب بالوصف واما على الوجه الاول فالتقدير
العفاف الذي يغنيه غنى نفس ففاعل المغنى العفاف والهاء المجرورة
للرجل الذي وصف بالمغنى فلا شاهد فيه الا على حذف عايد العلم وانه
من النمط الذي اسلفناه **او جر بحرف تبعيض** كقولهم السمن منوان
بدرهم اي منه وكقول الخنسا
• كان لم يكونوا حمى يتقى • اذ الناس اذ ذاك من عز بزا •
اي من عز منهم وفي الامثال من عز بز اي من غلب اخذ السلب وقيد
بعضهم ذلك بان لا يودى حذف المجرور الى تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه فلا يجوز الرغيف اكلت وانت تريد منه وقد يوخذ هذا الشرط
من قوله او لان علم لان المجرور هنا لو حذف لم يعلم الجواز لتقدير اكلته
واكلت منه **او جر بحرف ظرفيه** كقوله
• فيوم علينا ويوم لنا • ويوم نسا ويوم نسر •
اي نسا فيه ونسر فيه وكقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى
الشاهد في السجعة الثانية اي وشهر ترى فيه النبات واما الاولى
والثالثة فليستا مما نحن فيه **او جر بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا**
كقوله • اصخ فالذي توصى به انت مفلح • فلا تك الا في الفلاح منافيا •
اي انت مفلح به فحذف العايد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه
مماثل لفظا ومعمولا اذ الحرف الجار فيهما هو الباء والمجرور ضمير عينيته فيهما
فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه نحو زيد مررت به **او جر باضافة
اسم فاعل** كقوله سبل المعالى بنو الاعلين سالكة والارث اجدر ان يخطى به الولد
اي سالكها وخرج بذلك نحو زيد قام غلامه قال ابن قاسم وقد صرح

بعضهم

بعضهم بان المجرور بالاضافة لا يجوز حذفه مطلقا قلت ووقع لابي
البقا في قوله تعالى في سورة الاعراف والذين عملوا السيئات ثم تابوا
من بعدها وامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدا وما بعدها
والخبر والعايد محذوف اي لغفور لهم ورحيم بهم ولم يتحل هذه الصورة
تحت واحدة من الصور التي قالها المص في المجرور ولا يخفى انه خرج بقوله
المص ان نصب او جرما اذا كان العايد مرفوعا سواء رفع بفعل نحو الزيد
قاما او بغيره نحو زيد هو القايم او زيد القايم هو **وقد يحذف العايد
باجماع اذ كان مفعولا به والمبتدا كل** كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى
بالرفع وكقول ابي النجم • قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع •
برفع كل وكذا قول الاخر ثلاث كلهن قتلت عمدا **او شبهه** اي المبتدا
اما كل او شبه كل **في العموم والافتقار** وذلك في كل مفتقر من موصول
وغيره نحو ايهم يسال اعطى ونحو رجل يدعو الى الخير اجيب اي
اعطيه واجيبه الاول شرط ان جزمت الفعلين او موصول ان رفعتهما
والثاني مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه
كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما يتم بالصلة الموصول وقد رايت
نقل المص الاجماع في مسئلتي كل وشبهها فاما نقله لذلك في المسئلة
الاولى فقدح فيه بان مذهب البصريين في ذلك المنع ونص ابن عصفور
على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك ابن ابي الربيع نهج الادب في ذلك
فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر واجاز ذلك
الكسايي والفرا فيما نقله الصفار عنهما واما نقله لذلك في شبه
كل فقال ابو حيان لا اعلم له سلفا في ذلك **ويضعف الحذف
ان كان المبتدا غير ذلك** كقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون اي يبغونه
وكقول الشاعر • وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل •
برفع خالد وساداتنا اي يحمده ساداتنا **ولا يختص جوازه بالشعر
خلافا للكوفيين** وما استشهدنا به حجة عليهم **ولغنى عن الخبر باطراد
ظرف** مكاني نحو زيد امامك او زماني نحو القتال غدا **او حرف جر تام**
برفع تام على الصفة لحرف واحترز به من الناقص وهو الذي

لا يدل ذكره على متعلقه نحو بك وفيك وعنك اي واثق بك وراغب فيك
ومعرض عنك **معول** اي الظرف او حرف الجر التام **في الاجود لاسم فاعل**
كون مطلق نحو زيد عندك وعمرو في الدار اي كاين عندك وكاين
في الدار ونحوه حاصل ومستقر مما لا دلالة له على الكون المقيد احترازا مما
يدل على المقيد نحو زيد في الدار وزيد ضارب مثلا قال ابن عقيل
فلا يجوز اذ ذاك والصواب فلا يغني عن الخبر الظرف واما جوازه بشرط
وجود الدليل فلا يمنعه احد ومنه من لي بفلان اي من يتكفل
لي به ويصح في نحو النفس بالنفس تقديره مقتولة ولكن لا يكون ذلك
المحذوف المقيد واجب الحذف ولا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى خبرا
ولا لمحله رفع ولا يصدق عليه انه يغني عن الخبر بدليل صحة الجمع بينهما
وفاقا للاخفش تصريحا ولس ايما لا لفعله كما ذهب اليه
الفارسي والزمخشري قبل وسي ونسبه ابن الحاجب الى الاكثر **ولا للمبتدا**
كما ذهب اليه ابن خروف وابن ابي العالية ونسباه الى س وهو ضعيف
لانهما في غير هذا الباب اما ان يتعلقا بفعل او بشبهه فليكن في باب المبتدا
كذلك **ولا للمخالفة** كما ذهب اليه الكوفيون يعنون ان الخبر لما كان
عين المبتدا في نحو زيد قايم او كان هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه
ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في زيد
عندك ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة في الاعراب التي اتصف الخبر بها ولا يحتاج
الى تقدير شي يتعلق به الخبر **خلافا لزاعمي ذلك** وقد عرفت
من المخالف في كل وجه من الوجوه التي حكاها والمعول عندهم انما هو
على المذهبين الاولين احدهما ان العامل اسم فاعل كون مطلق واختار
المص الاول لوجوه منها ان الاصل في الخبر الافراد وبهذا احتج ابن السراج
وابو الفتح قال الرضي ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد
لان القول المقتضي لنسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا
كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون جزان او اكثر
لا جز واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك بغلام مضروب له

والجواب

والجواب المنسوب يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه
فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه
الذي تضمنته الجملة هذا كله وانت خبير مما اسلفناه عن بعض المحققين
من انه لا اسناد في الجملة من حيث هي جملة الى المبتدا فتذكره ومنها ان الفعل
اذا قدر فلا بد من تقديره بالوصف ليستدل به على انه في موضع رفع
واسم الفاعل مستغن عن ذلك وهذا ايضا يندفع بانه صيرورة الجملة ذات
محل من الاعراب لا يدل على كونها تتقدر بمفرد يوخذ منها بل يكفي
في ذلك وقوعها موقع مفرد ما وزاد جماعة في توجيه هذا الثاني
ان تقليل المحذوف اولى وتقريره انه وقع في عبارة بعضهم ان الظرف
في ذلك يقدر بجملة وظن هولا لما عدا ان المحذوف المقدر الذي يقدر
هو الفعل وفاعله المستتر فيه وذلك جملة قال ابن هشام وليس
هذا بشي لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف
فعل او وصف وكلاهما مفرد والمختار عند الاكثرين كما نقله ابن الحاجب
ان العامل المقدر فعل لان بنا حاجة الى ذلك المتعلق المحذوف
وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا جالس عندك ومار بزيد
لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى **وما**
يعزى اي ينسب **للظرف** والمراد به ما يشمل الجار والمجرور
من خبرية او نعتية او حالية او كونه صلة وكان حقه التنبيه على
ذلك **ومن عمل** في نحو زيد عندك ابوه حيث يقال ابوه فاعل
بالظرف **فالاصح** وفاقا لابن كيسان وظاهر قول السيرافي وخلافا
للفارسي وتلميذه ابن جني **كونه** اي كون ما يعزى له من ذلك
لعامله لا له **وربما اجتمعا** اي الظرف وعامله الذي هو اسم
فاعل كون مطلق اجتماعا **لا له لفظا** اي ملفوظا او ذا لفظ
كقولك • لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كاين
قلت قد يمنع دلالة كاين هنا على الكون المطلق المراد به مطلق الحصول
والوجود لجواز ان يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل
وجعل قوم من ذلك قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده لان الحال والصفة

والصلة كالخبر في وجوب ترك ذلك الاستقرار وزعم ابن الدهان ان عندك
ليس معمولا لمستقر اهذا وتوجيهه ان المستقر هنا ليس المراد به الحصول
المطلق بل السكون وعدم التحرك والظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق
فيقدر ههنا مستقرا اخر كذا قال ابن هشام قلت اما كون المراد هنا
بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق اليه ابو البقا وغيره واما ان الظرف لا يعمل
فيه الا الكون المطلق فغير صحيح بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعا
ولا يحذف الا لدليل والحذف ح جائز لا واجب اللهم الا لمعارض كان يكون
مثلا او يشبهه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالاجماع
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف
يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه هو الدليل او مقو للدليل
واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه
وقد استبان لك ان ما زعمه ابن الدهان من ان عندك ليس معمولا لمستقرا
المذكور غير متجه **ولا يغني ظرف زمان** احترازا عن ظرف المكان فانه يغني
المكان فانه يغني بدون ما اشترطه المص نحو زيد امامك قال ابن قاسم
واشار بقوله **غالبا** الى ما جاء فيه الاخبار بظرف الزمان عن اسم العين
وليس مما ذكر كقول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر ويمكن تخريجه
على حذف مضاف اي شرب خمر وحدوث امر انتهى **قلت** لا حاجة الى
تقدير المضاف في قوله وغدا امر لان الامر ليس اسم عين وقد نص المص في
الشرح على ان هذا اي قول امرئ القيس اليوم خمر مما يقدر له مضاف هو
اسم معنى ولم يتكلم على قوله غالبا فينبغي ان يمثل لغير الغالب بنحو فلا
كسرى بعده وبنحو زيد في يوم طيب **عن خبر اسم عين** احترازا
من ان يكون المبتدا اسم معنى فيغني عن خبره ظرف الزمان بدون ما
يذكر نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقد صرح به المص بعد هذا في المتن
ما لم يشبه اسم العين **اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت** نحو الهلال
الليلة قال ابن عبد الوارث وهو ابن اخت الفارسي هو على ظاهره
لا على حذف مضاف لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما
اختلفت به الاحوال جرى مجرى الاحداث ولذا قال ابن السراج

لو

لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز لانه غير متوقع فلا يتضمن
الدلالة على الحدوث وفيه ما فيه فتامله **او نعم اضافة معنى اليه**
هكذا في اكثر النسخ اي نعم بصيغة المضارع من العموم وفي بعضها او ينوي
مضارع نوى وفي بعضها او يغن مضارع غنيت وهما صواب و
الثابتة في اكثر النسخ مصحفة ومثال ذلك قولهم • اكل يوم ثوب
تلبسه وقول الراجز • اكل عام نعم تحوونه • يلقحه قوم وتنتجونه •
اي تجدد ثوب واحراز نعم **او نعم** اسم العين **واسم الزمان خاص** نحو نحن
في شهر كذا **او موصول به عن خاص** نحو في اي الفصول نحن ولا ادري كيف
يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن ولعل
الى وقفت فيه على كلام لابن ابي الربيع في شرح الايضاح ولا اذكره الآن ولعلي
اكشف عنه واحرره عند الوصول الى الديار المصرية ان شاء الله تعالى
ويغني ظرف الزمان **عن خبر اسم معنى مطلقا** اي سوا وقع في جميعه
او في بعضه وستقف على مثاله قال الاندلسي في شرح المفصل وانما لم
يجز الاخبار بظرف الزمان عن الاعيان مطلقا كما كان فيه المكان لان
ظرف الزمان عام فاذا اظل القوم غشي كل شخص منه ويعلم ذلك
بضرورة العقل فلو اخبرت بان زيدا في ذلك اليوم لكان اخبارا بما
يعلمه المخاطب بالضرورة فلا يكون في الاخبار به فائدة وسواء صحت
بني اولم تصح الا ان يصف الزمان وتخصصه فانه يجوز اذ الظهرت
في نحو فلان في زمان خصيب وذكر بعضهم علة اخرى لذلك وهي
ان الزمن سيال منقض والاعيان مستقرة ثابتة وعن الثابت لا يكون
خبرا عن الثابت ولما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الاخبار به
عنه واما ظرف المكان فليس عاما كالزمان بل قد تنفرد بعض الاجرام
باماكن لا يكون لغيرها ومكان زيد لا يسع عمرو فجاز الاخبار به عن
العين لحصول الفائدة حتى لو كان ظرف المكان عاما للجميع لم يجز
ان يكون خبرا عن العين لانه مستغرق بمثله كقولك زيد الارض او عمرو
مكانا وقيل انما جاز الاخبار بالمكان عن العين لانه مستقر مثله
وعن غير الجثة لان الحدث قد يكون في مكان دون مكان فتحصل الفائدة

فان **قيل** لم لا يجوز ان تقدير في مكان دون مكان ما لا يعلمه المخاطب
مثل ان تقول زيد يوم الجمعة اي حاضر او حي او موجود **قلت** الاخبا
ر لا يكون بالظرف بل بتلك الصفة وح لا يجوز حذفها الا عند وجود
دليل لفظي او معنوي لان الاخبار بالظرف هو الاخبار بالكون والاستقرار
في ذلك الظرف لا غير لان هذا المعنى ملازم للظرفية او من كان في الدار
فلا بد ان يكون كاينا فيها اي مستقرا حاصلا واما ما زاد على ذلك من الخصوصيات
فلا يجوز حذفه البتة واقامة الظرف مقامه فلو **قلت** زيد فيك وانت
تريد راغب لم يجز اصلا لان الظرف لا دلالة له الا على مطلق الكون واما
ما وراء ذلك فلا بد لعليه فلا يقوم مقامه فان **قيل** الظرف ايضا
يدل على الوجود فاجيز زيد يوم الجمعة اي موجود **قلت** لا يجوز
لانه كما يجوز ان زيد موجود يجوز ان زيد معدوم في ذلك اليوم واذا
احتمل لم يجز الاكتفاء بالظرف فليس المحذوف ابدا مع الظرف الا الكون
فقط انتهى كلامه فان **قلت** فيه دليل على ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون
المطلق كما وقع في عبارة ابن هشام التي وجد بها كلام ابن الدهان فيما سبق
قلت ليس الامر كذلك بل فيه تصريح بان الكون الخاص يعمل فيه ولا يحذف
الا لدليل وانما اراد ان الظرف لا يكون قايما مقام المحذوف الا اذا كان كونا
مطلقا واما اذا كان خاصا فلا يقوم مقامه لانه لا يعمل فيه ولا يحذف
عند قيام القرينة كما يظهر من كلامه اذا تاملت **فان وقع** اسم المعنى
في جميعه ان جميع الظرف نحو وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وعدوها
شهور واحدها شهر **او في اكثر** نحو الحج اشهر معلومات **وكان نكرة**
كما مثلنا **رفع** كما سمعته فيما تلوناه من الايات الشريفة **غالبا** اي
رفعا غالبا لعز الرفع **ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي** نحو الصوم يوما او في يوم
خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون
صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب صونا للفظ عما يقتضي التبعيض
فيما يقصد به الاستغراق والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ومختار
المص ولا نسلم افادة في التبعيض ولهذا صح في الكيس مملوء من الدراهم
وانما قيد بقوله نكرة لانه لو كان معرفة جاز فيه الرفع والنصب باتفاق

الفريقين

الفريقين نحو قيامك يوم الخميس وصيامك يوم الجمعة الا ان النصب هو الاول
والغالب **وربما رفع خبرا** بالنصب على الحال من نايب الفاعل وهو الزمان
الآتي من قوله **الزمان المرفوع في بعضه** الذي هو الخبر الاكثر بدليل ما تقدم
فيصدق على النصف فما دونه ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو
موعدكم يوم الزينة وميعادك يوم او يومان **وقد** روي بالوجهين
قول النابغة • زعم الغداف بان رحلتنا غدا • وبذاك خبرنا الغداف الاسود •
قال المص الوجهان جايزان اجماعا والنصب اقيس قال ابو حيان لا
اجماع فان هشاما يوجب رفع النكرة **ويفعل ذلك** اي الرفع **بالمكاني**
المتصرف فخرج نحو عند لانه غير متصرف فيمتنع رفعه **بعد اسم عين**
راجحا حال من ذلك **ان كان المكاني نكرة** نحو المسلمون جانب والمشركون
جانب ونحن قدام وانت خلف والنصب جايز عند الفريقين ولكنه مرجوح
بالنسبة الى الرفع **ومرجوحا** بالنصب عطفا على راجحا الذي هو حال
من ذلك المشار به الى الرفع **ان كان** الظرف الكاين **معرفة** نحو زيد
امامك وداري خلف دارك بالرفع وهو مرجوح والمختار فيه النصب
عند البصريين ولا فرق بين ان يكون المخبر عنه اسم مكان او ذات او غيره
ولا يختص رفع المعرفة بالشعر او بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين
فلا يجيزون الرفع في نحو زيد خلفك او امامك الا في الشعر ويجيزونه
في داري خلف دارك او امامها مطلقا في الشعر وغيره **ويكثر رفع**
الوقت وهو المحدود كيوم ويومين وفرسخ وفرسخين فخرج المبهم
نحو انت مني زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد دارك
او بستانك او المسجد **المتصرف** فخرج غير المتصرف نحو سحره معينا
فانه يلزم النصب على الظرفية **من الظرفين** الزماني والمكاني **بعد اسم**
عين مقدرا اضافة بعد اليه نحو زيد مني يومان او فرسخان الرفع
كثير بل اكثر بل واجب عند بعضهم اما انه كثير فهو صريح كلام المص
واما انه اكثر فهو ظاهر مراده وصرح به بعضهم واما انه واجب فهو
قول صاحب البسيط قال اذا قلت انت مني فرسخان ولم ترد معنى
المصاحبة تعين الرفع لان المعنى بيني وبينك هذه المسافة انتهى

واذا رفعت فلا بد من تقدير محذوف فقيل هو المضاف من المبتدا اي
بعدك وهو ظاهر كلام المصنف او نصه وقيل مضافان من الخبر
اي ذو مسافة فرسخين وهو تقدير ابي علي الفارسي قلت نقل ابن
هشام في المغني الاول عن الاخفش ورجحه بان القاعدة انه ينبغي
تقليل المحذوف ما امكن والاخفش قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير
شيء يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير
امر ثالث وقد يقال تقدير الاخفش يحتاج ايضا الى تقدير شيء اخر
يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس هو البعد ولا يصح ان يحمل
عليه فيحتاج الى تقدير مصحح الحمل اي مسافة بعدك مني فرسخان
فان قلت لم يتضح بذلك ترجيح تقدير الاخفش لاحتياج
تقدير الفارسي الى متعلق الظرف **قلت** هو وان كان كذلك لكن فيه
وقوع الحذف فحسب الحاجة وانه حذف من الاواخر دون الاوايل
وهذا يصلح ان يكون معارضا فيستوي التقديران **فان قلت**
فبماذا يتعلق الظرف في قول الفارسي **قلت** بفعل محذوف اي بعدت
مني وقدر بعضهم مضافين في الاول اي بعد مكانك وقد عرفت ما
عليه **ويتعين النصب في نحو انت مني فرسخين بمعنى انت من اشياعي
ما سرنا فرسخين** وانما تعين النصب في هذا المثال لان مني فيه خبر عن انت
متلبسا في تبعني فانه مني اي انت من اشياعي فينتصب فرسخين على الظرفية
بخلافه على تقدير البعد فلا يكون خبر النقصانه وقدر شيء مادمنا نسير
فرسخين ومنه وفي تقدير المص تقدير ما المصدر وفعل السير وزاد شيء
تقدير فعل ناقص وهو دام فتقدير المص اولى وكلاهما مراده تقدير
المعنى لا اللفظ لوجوه احدها انه يجوز تعلق الظرف بما تعلق به
قوله مني فلا حاجة لتكلف دعوى تقدير اخر والثاني ان ما وصلتها
نايبة عن ظرف زمان فلا بد له من ناصب فليكن الناصب له هو الناصب
لفرسخين من اول الامر ولا حاجة للتقدير الثالث ان ذلك يودي الى حذف
الموصول وصلته وبقاء معمول الصلة وذلك لا يجوز الرابع انه لا دليل
على المحذوف وهذا الرد افتقر عليه ثعلب فقال معترضا على شيء لا دليل

على هذا الاضمار ولا يدعو اليه اضطرار ولا يجوز دعوى الاضمار اذا امكن
قيام الكلام بنفسه واجيب بانه تفسير معنى وبيانه اذا اخبر
انه من اشياعه ما دام يسير فرسخين علم انه ليس من اشياعه في اكثر
من ذلك قلت اذا كان المقصود تفسير المعنى لا تفسير ما تقتضيه
الاعراب من اللفظ لم يكن لترجيح تقدير المص على تقدير شيء بفعله
المحذوف وجه ثم لا ادري ما دعاهم في وجه النصب الى حمل الكلام على
معنى يخالف معناه في وجه الرفع حتى ارتكبوا مع انه يجوز تقدير
ما يتفق به الكلامان من حيث المعنى من غير احتياج الى هذا التكلف
وذلك بان يكون التقدير بعدت مني فرسخين فحذف الفعل لقيام
القرينة فانفصل الضمير وهذا تقدير سهل لا غبار عليه فتامله **ونصب
اليوم ان ذكر مع الجمعة** كما في قولك اليوم الجمعة فيجوز رفع اليوم ونصبه
ومع نحوها اي نحو يوم الجمعة **مما يتضمن عملا** كالسبت والعيد والفطر
لان فيهن معنى القطع والعود والافطار فتقول اليوم السبت واليوم العيد
واليوم الفطر برفع اليوم ونصبه **جايز** خبر عن المبتدا من قوله فيما
تقدم ونصب اليوم ان ذكر اليوم مع الجمعة **لا ان ذكر مع الاحد ونحوه
مما لا يتضمن عملا** كالاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فتقول اليوم
الاحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لان هذا لا يتضمن عملا ضرورة
ان الاحد هنا بمعنى الاول والاثنين بمعنى الثاني والثلاثا بمعنى الثالث
والاربعا بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس فتعين الرفع عند الجميع
لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين كذا قالوا والنصب انما هو على معنى انه
كاين فيهما شيء ولا شيء كاين فيهما بخلاف الجمعة فانه متضمن للاجتماع وهو
كاين في اليوم فيكون ظرفا له **خلافا للفرا وهشام** فانهما لم يفصلا هذا
التفصيل واجازا الرفع في الجميع والنصب ايضا فنقول على رايهما اليوم
الاحد رفعا ونصبا فاذا رفع جعل نفس ما بعده واذا نصب جعل اليوم
بمعنى الآن فكانك قلت الاحد واقع في هذا الوقت الذي هو الآن قال
المص وقد قال شيء ما يقوى هذا لانه اجاز اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى
الآن قال لان الرجل قد يقول انا اليوم افعل كذا ولا يريد به يوما بعينه

فهذا مما يقوى قول الفرا واعترض بان معنى اليوم يومك اليوم شانك
وامرك الذي ذكر منه فاجرى مجرى واقع وموقوع فيه بخلاف اليوم
الاحد و في الخبر مخبرا به عن الظهر رفع ونصب ظهرك خلفك
بالرفع والنصب فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف والنصب على جعله
محلا له وظرفا واسما اشتمل عليه وما اشبههما كذلك نحو رجلاك
او نعالاك اسفلك وقرى والركب اسفل منكم بالرفع والنصب فان لم
ينصرف الظرف كالفوق والتحت لزم نصبه فتقول راسك او عمامتك
فوقك ورجلاك او نعالاك تحتك لا يجوز فيهما الا النصب لانهما لم
يستعملا الا ظرفين وقال ابو البقا في قوله تعالى فاضربوا فوق
الاعناق فوق ظرف لاضربوا وفوق العنق الراس وقيل فوق مفعول
به وقيل زايدة وفي الثلاثة نظر لان الظرف محل للفعل الفاعل ولان
فوق لا تتصرف ولان الاسم لا يزاد قال ابن قاسم واختار بعضهم الرفع
فيما كان من الجسد نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس
منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك فلا يجوز فيه الرفع وهذا
التفصيل ضعيف لان السماع لا يساعده قلت وقد وقع في بعض
روايات البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق وانما يمشي على القول
بتصرف فوق ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يوكد اي يوكد
الخبر حال كون المصدر الموكد مكررا نحو زيد سيرا سيرا فالاصل
زيد يسير سيرا فحذف الفعل واستغنى بمصدره وجعل تكريره بدلا من
اللفظ بالفعل فلزم اضماره فكان ينبغي لمن قال التقدير في زيد في
الدار زيد كاين في الدار او مستقر ان يقدر في نحو زيد سيرا زيد ساير
ولمن قدر استقر او يستقر ان يقدر هنا سار او يسير لكنهم لم يقدروا
هنا الا الفعل فيما اعلم فينظر وجهه ما هو وكان حق المص ان يصرح
بالوجوب ليعلم ان الحذف فيما ذكره واجب وليس الاطراد يغني عن
ذلك لانه يثبت مع الوجوب والجواز ولا دلالة له على احدهما معينا
اذ الاعم لا اشعار له بالاخص المعين فان قلت المتبادر من اغناء
الشيء عن الشيء سد مسده وكونه كالعوض منه فلا يجتمعان فمن هنا

يفهم

يفهم الوجوب قلت لا نسلم ان المتبادر منه ذلك الا ترى الى قوله بعد
هذا وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر ومفعول به وحال فانه لا نزاع
ولا خلاف في ان الاغنا هنا انما هو على سبيل الجواز وانه لا مانع من اجتماع
العامل وما قام مقامه من مصدر وغيره او محصورا عطف على الحال
المتقدم وهي مكررا يعني ويغني عن خبر اسم عين مصدر يوكد الخبر
حال كون ذلك المصدر محصورا مثل ما انت الا سيرا وما الدهر الا تقلبا
وانما انت سيرا ولا عرف في ذلك كله وانتم الحصر مقام التكرار في كونه سببا
لوجوب الاضمار قال ابن قاسم والسير في هذه الامثلة متصل بزمان الاخبار
لم ينقطع فاذا اردت انه سار ثم انقطع او انه يسير في المستقبل اظهرت
الفعل فقلت ما انت الا تسير سيرا نص عليه ش وقد يرفع ذلك المصدر
الذي اغنى عن الخبر خبرا عن اسم العين وظاهره سوا كان المصدر مكررا
نحو زيد سير سيرا او محصورا نحو ما انت الا سير ووقع في حاشية
ابن هشام انه ينبغي ان يعود ضمير يرفع الى المحصور بخصوصيته لئلا
يلزم توكيد المجاز قلت وظاهر كلامهم ليس بخلاف ما قال وقد يغني
عن الخبر غير ما ذكر من مصدر لا تكرير معه ولا حصر نحو زيد سيرا اي يسير
سيرا وينبغي ان ينظر في وجه قلة هذا وانما يتأتى بما قبله بوجوب الحذف هناك
وجوازه هنا فقد يقال ان الغالب ذكر العامل معه وكان الحذف قليلا ومن مفعول
به ان كان العامل غير قول انما العامري عمامته اي يتعهد ونحو كنت اظن العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها اي يساويها على احد الاقوال ولهذه
المسئلة موضع نذكر فيه ان شا الله تعالى واما ان كان العامل قولا فان المفعول
به يقوم مقام الخبر اذ ذاك نكرة نحو والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم
اي يقولون ما نعبدهم وكان حق المص ان ينبه على هذا التفصيل الذي ذكرناه
ومن حال نحو ما حكاه الاخفش من قول بعضهم زيد قائما الاصل ثبت قائما
او وجد قائما وروي عن علي رضي الله عنه انه قرا ونحن عصبة بالنصب
اي نرى ونوجد وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة الجعدي ن
وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا عن حبها متراخيا •
اي لا انا ارى باغيا وقد يكون للمبتدا خبران فصاعدا بلا عطف نحو زيد

هي النكرة كما ذكر والمعرفة نحو
ما انت الا السير وانما انت
السير فحذف العامل فيه ذكر م

عالم وعاقل وعمرو فقيه وكاتب وشاعر وهذا لاخلاف فيه **وعن عطف**
كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ومنه
قول الشاعر ● من يك ذا بت فهذا بتي ● مقيظ مصيف مشتي ●
وهذا فيه خلاف فالجمهور على الجواز وهو الصحيح وذهب ابن عصفور وكثير
من المغاربة الى المنع معتذرين في صورة التعداد لكل خبر مبتدا غير الاول اي
هو الودود وهو ذو العرش وانا مصيف وانا مشت او جاعلين الثاني صفة
للاول وهو تكلف لاداعي اليه لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد
يحكم باحكام متعددة كما في الصفات فانه قد يوصف الشيء بصفات متعددة
وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى نحو الرمان حلو حامض لان
معناه الرمان مز فهو من التعداد بحسب اللفظ لا بحسب المعنى وزعم ابو الحسن
في المسايل الكبرى ان الثاني ليس بخبر بل هو صفة للاول وان المعنى هذا حلو
فيه حموضة ووقع في كلام ابي حيان ان ابا علي الفارسي فيما نقل عنه يرى
ان في الخبرين ضميرا واحدا يحمله الثاني لانه بتمامه تم المعنى المراد والاول
منزل منزلة الجزء وان ابا الفتح راجع ابا علي في عود الضمير نيفا وعشرين
سنة حتى تبين له انتهى وتبعه على ذلك بعض لخص كلامه لكنه جزم
بذلك ابو علي الفارسي فقال قال ابو علي والصواب خلاف ما قالا ففي التنبيه
على مشكل الحماسة لابي الفتح بن جني لما تكلم على قول الاعرج لا جزع اليوم
على قرب الاجل انه يجوز جعل الظرفين صفتين لجزع ويكون العايد من
مجموع الصفتين كما كان الراجع الى المبتدا من الخبر في هذا حلو حامض من
مجموع الخبرين قال وقد راجعت ابا علي مرات وهذا على ان كلا من الخبرين
فيه معنى الفعل فهلا قلت ان الضمير عايد من كل منهما كما تقول هذا قايم
اخوه قاعد ابوه فترفع بكل منهما الظاهر ولا ترفع بهما المضمر فلما افضى بنا
القول الى هذا لاح من قوله ما كان يخفى منه اكثر من اربعين سنة انه انما
يريد ان العايد المستقل به جميع الخبر انما يعود من جميع الاسمين فاما كل
واحد منهما فلا محالة ان فيه ضميرا فحينئذ تلحت النفس بقوله وهذا مما يدل
على قوة ماخذه وعلو طريقته وعلى كثرة التحريف عليه ولنسبة ما لا ينضبط
عنه اليه وافتضى قول ابي الفتح ان ابا علي يقول بذلك في نحو حلو حامض

فكانه

فكانه مبني على ما يقوله ابن عصفور انه انما يتعدد الخبر على معنى قولك
جامع بين كذا وكذا **ولاما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة** وله صورتان
احديهما ان يكون اسما متعاطفة والثانية ان يكون مثنى او مجموعا
فاذا اختلفت الاخبار فالعطف بالواو قالوا لا يجوز غير ذلك نحو زيد
وعمرو قايم وقاعد والزيدان فقيه وكاتب والعمرون فقيه وكاتب
وشاعر ومنه قول الشاعر ○
● يداك يد خيرها يرتجى ● واخرى لاعدايها غايظه ●
او حكما وهو المبتدا الفرد الذي اخباره مقسمة على اجزائه نحو انما
الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال
والاولاد وقال الشاعر ○ ○
● والمرء ساع لامر ليس يدركه ● والعيش شح واشفاق وتاميل ●
قال المص والحاصل ان تعدد الخبر على ثلاثة اضرب احدها ان يتعدد
لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامته هذا النوع يجوز استعماله
بالعطف اتفاقا وبغيره عطف على الصحيح كما تقدم والثاني ان يتعدد لفظا
دون معنى لقيام المتعددة منه مقام خبر واحد ولا يجوز في هذا النوع
العطف لان مجموعه بمنزلة مفرد خلافا لابي علي في اجازته هذا حلو
وحامض الثالث ان يتعدد لتعدد صاحبه ولا يستعمل هذا النوع
دون عطف فما كان من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب
تعدده وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير لفظ الواحد
الا مجازا **وان تعددت مبتدآت** نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم
اخبر عن اخرها وهو ابوه في المثال المذكور فجعلت قايم خبرا عنه **مجعولا**
هو اي الاخر **وخبره خبر متلوه** وهو اخوه في هذا المثال **والمتلو** وهو اخوه
مع ما بعده وهو ابوه قايم **خبر متلوه** وهو خاله في المثال المذكور **الى**
ان تخبر عن الاول وهو زيد في مثالنا **بتاليه** وهو عمه مع ما بعده
وهو خاله اخوه ابوه قايم **ويضاف غير** المبتدا **الاول الى ضمير متلوه**
كما رايت فكل واحد مما بعد زيد وهو المبتدا الاول مضاف الى ضمير متلوه
فيكون المعنى ابو اخي خال عم زيد قايم على ان الاضافة ليست شرطا

اذ لو قيل زيد غلام له كتاب له مفيد كان صحيحا **او يجا بعد خبر الاخير**
بروابط المبتدات اول لاخر وتال لمتلو نحو زيد هند الغلامان
العمرون جالسون عندهما في دارها لاجله والمعنى العمرون جالسون عند
الغلامين في دار هند لاجل زيد واعلم ان قوله وتال لمتلوه لا يفي لفظه
بمراده بل لا بد ان يقال وكذا الفصل في الباقي الى ان تنتهي المبتدات
والروابط ولكنه ترك ذلك لوضوحه وانه لا يتعين الترتيب المذكور
اذا امن الالباس فلو قيل زيد هند الغلامان احسنت اليهما عنده
في دارها لم يمتنع وكذا احسنت في دارها اليهما عنده **فصـــل**
يذكر فيه الكلام على ما يجوز فيه دخول الفاء على الخبر وما يمتنع **تدخل**
الفاء على خبر المبتدا بحيث يكون ملفوظا بها **وجوبا بعد اما** نحو فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق الاية اما السفينة فكانت لمساكين الايات
الا في ضرورة كقولـــه ٥ • ٥

• فاما القتال لا قتال لديكم • ولكن دفع الشر بالشر احزم •

او في ندور من الكلام الذي ليس بشعر نحو اما رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يعتبر ومثل لها ابن قاسم بقوله عليه الصلاة والسلام اما بعد ما بال
رجال **قلت** وهو سهو لان هذا ليس من المبتدا والخبر في شئ **او في مقارنة**
قول اغنى عنه المقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وجعل
هذا قسيما للضرورة والندور ليقتضي انه جايز في سعة الكلام بكثرة
وهو صحيح **و** تدخل الفاء على خبر المبتدا **جوازا بعد مبتدا واقع موقع**
من الشرطيه نحو الذي ياتيني فله درهم **او** واقع موقع **ما اختها** نحو
الذي يفعله فهو حسن يعني ان المبتدا تارة يكون لما لا يعقل متضمنا لمعنى
الشرط فيكون واقعا موقع ما الشرطيه وقال بعد مبتدا لانه لو كان الخبر
قبل المبتدا كما اذا قلت له درهم الذي ياتيني لم تدخل الفاء لان الجواب
الصريح لا تدخل عليه الفاء الا اذا تاخر وقد مضى للمص في الباب وجوب
تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء وكان حق هذا الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزا
لكن من حيث انه ليس جزا الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية
نحو الذي ياتيني له درهم وعلى الجملة فاذا دخلت الفا تحققت قصد السببية

واذ لم تدخل جاز ان تكون السببية ملحوظة فيكون تجريد الخبر عن
الفا في هذه الحالة على سبيل الجواز وجاز ان تكون السببية غير ملحوظة
ولا مقصودة فيكون تجريده من الفاء اذ ذاك واجبا **وهو** اي المبتدا
المذكور الواقع موقع من الشرطية او ما اختها **ال الموصولة** نحو والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما كذا مثل المص وهو مخالف لكلامه في باب الاشتغال
ولقول جمهور البصريين فانهم قالوا لا تدخل الفاء في خبر ال وجعلوا الخبر
في الاية محذوفا وسنقف على ذلك في باب الاشتغال وانما قسم المصنف
الموصول الى ال وغيره لاجل ان الصلة مختلفة **مستقبل** لا بماض ولا
حال **عام** لا خاص ولا حاجة الى اشتراط العموم بعد ما اشترط كون المبتدا
حالا محل من وما الشرطيتين **او غيرها** اي غير ال من الموصولات العامة
المستقبلة صلتها **موصولا بظرف** كقولـــه ٥

• ما لدى الحازم اللبيب معارا • فمصون وما له قد يضيع •

او شبهه اي شبه الظرف وهو الجار والمجرور نحو وما بكم من نعمة فمن الله
واورد ابن الحاجب رحمه الله تعالى اشكالا في هذه الاية تقريره
ان الشرط وما شبه به يكون الاول فيه سببا للثاني وفي الاية الامر
بالعكس لان الاول هو استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من
الله وليس الاول سببا للثاني اذ الاول فرع للثاني واجاب في شرح
المفصل بما تقريره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون المسبب
في ذلك الجواب الذي هو جملة إمّا مضمون الجملة نحو ان جاني زيد
اكرمته فالاكرام هو مضمون الجملة وهو مسبب عن المجئ المذكور واما
الخطاب بها على معنى ان الاعلام والاخبار بها هو المشروط نحو ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك بالامس فليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب
لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك
مسبب على معنى ان اكرمتني اليوم فهو سبب لان اعلمك واخبرك
باني قد اكرمتك بالامس والاية من هذا القبيل وبيانه ان الاية
جئ بها للاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها وشكوا فيه
فاستقرارها مشكوك ذا ومجهولة سبب للاخبار بانها من الله فيستحق

اذ ان الشرط والمشروط فيهما على بابه وقال الرضى لا يلزم مع الفاء
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون
ما قبلها كما في جميع الشرط والخبر ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة
من الله لازم لحصول معناه فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء
وسيأتيك تحقيقه في الكلام على الشرط والجزا ان شا الله تعالى او موصولا
بفعل صالح للشرطية نحو وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم
فما فيه موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر
فلو كان الفعل غير صالح للشرطية كان يكون ماضيا معنى نحو الذي زارنا
امس له كذا امتنع دخول الفاء في الخبر واجازه بعضهم تمسكا بقوله
تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله واول بانه على معنى
التبيين كا نه قيل وما تبين اصابته اياكم وكذا اذا كان الفعل مصدرا
بحرف استقبال كالسين وسوف او بقد او بما النافية يمتنع دخول
الفاء في الخبر ولم يشترط ذلك بعضهم فيجوز عنده الذي ما يا تيني فله
درهم وشرط بعضهم في الفعل ان لا يكون مسندا الى فاعل مختص ليسري
التخصيص منه الى الفعل فلا يجوز عنده الذي اتاه فله درهم
وفهم من كلام المص ان الصلة متى كانت غير شي من هذه الامور الثلاثة وهي
الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية امتنعت الفا كالجملة الاسمية فلا
يجوز نحو الذي ابوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج او نكرة بالرفع
عطف اما على ال او على غيرها يعني ان المبتدا الذي تدخل الفا على خبره
احد اشيا اما ال او غيرها او نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة اما
الظرف نحو رجل عنده حزم فسعيد ويمتنع على هذا ان يقدر الظرف خبرا
في هذه الصورة واما شبه الظرف نحو عبد لكريم فما يضيع واما فعل
صالح للشرطية نحو نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاجب
ذلك بكل والصحيح التعميم لان النكرة تعم في الاثبات لقرينة فلا مانع اذن
او مضاف اليها بالرفع عطفا على موصوفة فالمعنى او نكرة عامة مضاف
اليها شيء مشعر بمجازاة فالتنكير والعموم ماخوذان في الصورتين والضمير
في اليها عائد الى النكرة المتقدم ذكرها وذلك نحو كل رجل عنده حزم

فسعيد الى آخر الامثلة السابقة او موصوف بالرفع عطفا على
نكرة او على ال بالموصول متعلق بموصوف والاداة فيه للعهد اي بالموصول
المذكور كقوله تعالى والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن
جناح وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقال الشاعر
صلوا الحزم فالخطب الذي يحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا
وفي ذلك خلاف احتج المجيز بالايتين الشريفتين والبيت وبان الصفة
والموصوف كشيء واحد ورد القياس بانه لو صح للزمت موافقة يونس
في اجازة زيد فلا والاحتجاج بالبيت بانه محتمل لزيادة
الفاء فيه كما قال والصغير فيكبر واما الاية الاولى فيحتمل كون الذي
هو الخبر وما بعد الفاء جملة مرتبطة بالفاء التي قبلها ويحتمل كون اللاتي
مبتدا ثانيا ودخلت الفاء في خبره لانه موصول ثم الجملة من الموصول
وخبره خبر القواعد والرابط محذوف اي اللاتي لا يرجون منهن نكاحا وتكون
القواعد على قسمين مختلفي الحكم واما على جعلهما مبتدا وخبرا فهما قسم واحد
واما على جعلهما منعوتا ونعتا فان قدرنا النعت كاشفا فكما لو قدرتهما
مبتدا وخبرا وان قدرناه موضحا ومخصصا فكما لو قدرت مبتدان واما
الاية الثانية فيحتمل ان الموصول خبر لا صفة واعترض بانه لا فائدة
فيه حينئذ واجيب بانهم كانوا يقولون ان فرارهم لعذر ذلك بدليل يقولون
ان بيوتنا عورة وما هي بعورة ان يريدون الا فرارا فاخبر عنهم بانهم
انما يفرون من الموت وقيل الذي بدل من الموت كانه قيل الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم او مضاف اليه برفع مضاف على انه عطف على موصوف
من قوله او موصوف بالموصول يعني او مضاف الى الموصوف بالموصول
مثل غلام الرجل الذي يا تيني فله درهم ومثل ابن قاسم لقولك غلام الذي
يا تيني فله درهم ولقوله زينب بنت الطريه ترثي اخاها
يسرك مظلوما ويرضيك ظالما وكل الذي حملته فهو حامل
وانما الكلام في المضاف الى الموصوف بالموصول لا في المضاف الى الموصول
واعلم ان بعضهم قال لابد في دخول الفاء في الخبر من اشتراط ان يكون
الخبر مفردا او جملة يصح دخول فاء الجزاء عليها فلا تدخل في نحو قوله تعالى

والذين امنوا وعملوا الصالحات وامنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم
كفر عنهم سيآتهم كما لا تدخل في نحو ان جئتني اكرمتك وانظر الى عظم الفصل
بين الجملة الاعتراضية اعني وهو الحق من ربهم مما علاه **وقد تدخل الفاء على**
خبر كل مضاف الى غير موصوف لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام كما جاء في
بعض الاذكار المأثورة عن السلف كل نعمة فمن الله وانظر وجه قول المص
مضاف بالتنكير والجر فانه في النسخة التي بين يدي الآن كذلك ولا يصح كونه
صفة لكل لانه معرفة لما تقرر من ان الكلمات التي يراد منها مسمياتها
الالفاظ اعلام لها نحو زيد اسم وقام فعل ومن حرف جر **او مضاف الى موصوف**
بغير ما ذكر كقول الشاعر ٥ كل امر مباعد او مدان ٥ فمنوط بحكمة
المتعالي ٥ **وقد تدخل** الفا ايضا **على خبر موصول بغير واقع موقع من**
الشرطية ولا ما اختها نحو ما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله فان مدلول
ما معين ومدلول اصابكم محقق المضي فانتفت مشابهته الشرط معنى لكنه اعتبر
فيه مجرد الشبه اللفظي فان ما الموصولة شبيهة بما الشرطية لفظا وكذا ما وقع في
الحديث الذي يشق راسه فكذاب فان هذا اخبار عن معين لكن روعي مشابهته
لفظ الذي المراد به الخصوص للفظ الذي المراد به العموم وللعرب مذهب
معروف في رعاية المشابهة اللفظية وقد علمت انه ثم من يمنع واول الآية
بما تقدم **ولا تدخل** الفا **على خبر غير ذلك خلافا للاخفش** فانه اجازه تمسكا
بقوله ٥ وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٥ واكرومة الحيين خلو كما هيا ٥
وهو محمول عند س على ان خولان خبر مبتدا محذوف اي هذه خولان
او هولا خولان فانكح فتاتهم وتمسكا بقول الاخر ٥
٥ ارواح مودع ام بكور انت ٥ فانظر لاي ذاك تصير ٥
وهو محمول عندهم على ان انت فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور **ويزيلها**
نواسخ الابتدا اي يزيل جواز دخول الفاء او يزيل حكم الفاء ولا بد من تقدير
احد هذين الامرين لانه ليس المراد ان نواسخ الابتدا دخلت على تركيب فيه
هذه الفاء فازالتها وانما المراد انها دخلت على تركيب كان جواز دخول الفاء
ثابتا فيه فازالت الجواز باقتضائها المنع وذلك نحو ان تقدر محذوفا اما
مضافين او مضافا واحدا كما ذكرنا فلا يصح ان تقول كان الذي ياتيني فله

درهم

درهم ولا ليت الذي انصحبه فهو يقبل الجواز وال المجوز لدخول
الفا وهو شبه الشرط من حيث ان كلمة الشرط لازمة التصدير فلا
يعمل فيها ما قبلها **الا إن** بالكسر **وأنّ** بالفتح **ولكن على الاصح** فانهن
لا يزلن جواز دخول الفاء وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى الابتدا لم
يعتد بهن والمانع هو الاخفش في احد قوليه ورد عليه بان شهادة
السماع قائمة على خلاف ما قال ففي التنزيل ان الذين قالوا ربنا الله ثم
استقاموا فلا خوف عليهم ان الذين ماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم
ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر
الله لهم واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول وقال الاخر
٥ فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٥ ولكن ما يقضى فسوف يكون ٥
وظاهر كلام المص انه لا خلاف في غير الثلاثة وقد حكى في لعل قول
ضعيف وصرح ابن الحاجب بان ليت ولعل مانعان باتفاق قال لانه
يودي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه
بالصدق والكذب وما يقع بعد الفا خبر محض وجزاء الشرط يجب ان يكون
قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا
وقولنا انت حر ان دخلت الدار انشاء التعليق لا تعليق الانشا قال
الرضي وليس بشيء لصحة قولك ان جاء زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون
بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قلت نظر الى صورة وقوع الانشاء جزا
وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثية انما الممنوع عنده فيما يظهر
من كلامهم وقوع الانشا لفظا ومعنى جزاء من غير تاويل لعدم امكانه وذلك
لانك اذا قلت اكرم زيدا فهو يدل بظاهره على طلب في الحال لاكرام زيد
في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل
في المستقبل اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال
كما في الجملة الاسمية واما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب
كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب منك فيلزم مع ما ذكر من انتفا
الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه من حيث وجوده

والطلب حاصل فى الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه
من حيث كانه قيل اذا جاك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك فى الحال
فيلزم تاويل الطلبى بالخبرى وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا
وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزا بلا تاويل الى خلاف ظاهره ويتفرع على
التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه فى الشرطية التي
جزاوها طلبى وان كان الطلب فى نفسه لا يحتملهما وقد مر فيما سلف
من الكلام على الجزئى من ذلك **باب الافعال**
الرافعة الاسم الناصبة للخبر بجر الاسم والخبر على الاضافة وبنصبهما
على اعمال اسم الفاعل فان **قلت** هو للثبوت والاستمرار لا للحدوث
فالقياس عدم الاعمال **قلت** ال الداخلة عليه موصولة فاسم الفاعل
ح حال محل الاسم المضارع الذي يراد به الاستمرار فيعمل كما يعمل فكما تقول
جا الذى يعطى الدراهم ويكسى الثياب تريد الذي شانه ذلك تقول جاء
المعطى الدراهم والكاسى الثياب بالنصب يعمل هذا العمل افعال **فبلا شرط**
اي فيعمله بلا شرط يعنى سوا كانت منفية او مثبتة صلة او غير صلة **كان**
وقد ظهر ما قدمناه وجه الاعراب واصل التركيب فالفا للتفصيل مثلها
فى قولك الناس رجلان فرجل اكرمته ورجل اهنته وبلا شرط حال من فاعل
يعمل الموخر عنه وهو كان وما عطف عليه من قوله **واضحى واصبح وامسى**
وظل وبات وصار وليس ثم حذف قوله يعمل هذا العمل افعال لدلالة ما ذكر
فى الترجمة عليه وحذف ما بعد الفا من الفعل والمفعول لذلك ايضا
وصلة بالنصب عطف على الحال المتقدمة وهى قوله بلا شرط اي ويعمل
العمل المذكور صلة **لما** المصدرية **الظرفية دام** نحو ما دمت حيا
ومن احترز من غير الظرفية فلا يجوز فى يعجبنى ما دمت صحيحا كون صحيحا
خبرا وانما هو حال اي يعجبنى دوامك فى حالة كونك صحيحا **و** تعمل العمل
المذكور **منفية بثابت النفي** سوا كان النفى لفظيا نحو ما زال زيد
امينا او معنويا نحو قلما يزال عبد الله ذاكرا لك **مذكور غالبا** كما مثلنا
وقد يحذف كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف والحذف مقيس فى
جواب القسم ان كان مضارعا وشاذ فيه ان كان ماضيا كقوله ٥ ٥

لعمرو ابى دهما زالت عزيزة اي لا زالت وفى المضارع الذي
ليس بجواب كقوله • وابرح ما ادام الله قومى • بحمد الله منتطقا مجيدا
اي لا ابرح مدة دوام قومى صاحب نطاق وجوادا لاجل ذلك كقولى
ذلك **متصل لفظا** كما مثلنا **او تقديرا** ولا يكون الفاصل اذ ذاك
الا فعلا قلبيا كقوله ولا اراها تزال ظالمة • تحدث لى قرحة وتنكوها
اي واراها لا تزال ظالمة او قسما كقوله • فلا وابى دهما زالت عزيزة
او مطلوبة النفي معطوف على قوله منفية والمراد به النهى والدعا
كقوله • صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت • فنسيانه ضلال مبين
وكقوله • الا يا اسلمى يا دارمى على البلا • ولا زال منهلا بجرعائك القطر •
زال معطوف على فاعل الفعل الذي قدرناه اولا **ماضي يزال** قال ابن قاسم
احترز من التى بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشى بمعنى عزله
فمضارعه يزيل **قلت** حكى الكسائى والفرا وغيرهما يزيل مضارع
زال الناقصة وانهم يقولون لا ازيل افعل كذا وكان الاولى ان يقول
وزال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى ماز ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة
كما ترك هذا الاحتراز فى بقية الافعال عنها اذا وردت تامة واحرز لك لما بعد
هذا **وانفك وبرح** بكسر العين **وفتى** كذلك على وزن شرب **وفتاء**
على وزن اكل ومضارعهما يفتو بفتح العين ومصدرهما فتا كضرب وفتو
كقعود **وافتاء** مثل اخرج وهى لغة تميمية حكاها فى المحكم وبقى المصنف
فتو كظرف **وونى ورام مرادفتاها** اي مرادفتا الافعال المتقدمة
احترازا من ونى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول فمضارعهما يروم وبمعنى
تحول فمضارعها يريم كمضارع الناقصة قال المص وهذان الفعلان ونى
ورام غريبان لا يكاد يعرفهما من النحاة الامن عنى باستقرا الغريب
ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر ٥
• لا يني الخب شيمة الخب ما دام فلا تحسبنه ذا ارعواء •
الخب الاول بكسر الخا المعجمة الخداع والخبث والثانى بالفتح صفة
لمن قام به ذلك يقال رجل خب اى ذو خبث وخداع وقول الاخر
• اذا رمت ممن لا يريم متيما • سلوا فقد ابعدت فى رومك المرمى •

وقدح ابو حيان في الاستدلال بالبيت الاول باحتمال كون شيمة الحب
منصوبا على اسقاط الخافض والاصل عن شيمة الحب وفي الاستدلال
بالبيت الاول باحتمال نصب منتهيا على الحال واعلم ان ثلاثة من هذه
الافعال يحتاج الى البحث وزنها وهي كان وليس وزال فاما كان ففعل
بالفتح وعن الكسائي فعل بالضم ولنا انها مشبهة بالفعل المتعدي
وان وضعها على فاعل لا فعيل واما ليس فلا تكون فعل بالضم لانها مشبهة
بالمتعدي ولانتفائه من الاجوف اليائي الا هيؤ ولا فعل بالفتح لان
المفتوح لا يخفف واذا لم يخفف لزم قلب الياء الفا وانما هو فعل
بالكسر ثم خفف كعلم ليسلم لاندجامه فكرهوا ان يدخله القلب فلهذا
التزم فيه التخفيف وليلزم طريقة واحدة كما ان الجامد كذلك وانما لم
يكرهوا الاعلال في عسى مع جمودها فيحملوا على مسقطه لان اللام
يسرع اليها التغيير واما زال فعلى ثلاثة اوجه قاصرة بمعنى ذهب
وليست فعل بالكسر لان مضارعها يفعل بالضم تقول زال يزول ولا فعل
بالضم لان الوصف منها زايل لا زويل ولانها مشبهة بالمتعدي فثبت انها
فعل بالفتح ومتعدية بمعنى ماز الشيء من غيره وهو ايضا فعل بالفتح لان
مضارعها بالكسر وعينها ياء لانها لو كانت واو القيل زلت كقلت وناقصة
وهذه فعل بالكسر لفتح المضارع وعينها ياء كالمتعدية كذا قيل ولا يمتنع ان تكون
واوا من باب خاف يخاف بل هو اولى لانه الغالب في الالف المتوسطة وقال
الفراء هي منقولة من القاصرة وقال ابن خروف من المتعدية فالا وغير الوزن
بين الناقصة والتامة وهذه دعوى يخالف الاصل بغير دليل وجزم في الارتشاف
بان التامة قاصرة او متعدية عينها واو **وكلها** اي كل هذه الافعال
الناقصة **تدخل على المبتدا والخبر ان لم يخبر عنه بجملة طلبية** وهذا
مبني على الصحيح من ان الجملة الطلبية تقع خبرا للمبتدا وينبغي ان يقول ولا
انشائية فانه لا يجوز كان عبدي بعتكه على قصد الانشاء قال الرضي
وانما لم تقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية لان هذه الافعال صفات
لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما الزيد قيام
له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما الزيد قيام له حصول

في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا اساير ها اذ في كلها معنى الكون مع
قيد آخر فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصدر
خبرها يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فتناقض وبعبارة اخرى
مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما ستعرف فلو قلت كان زيد
هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه
بهل غير ثابت عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها
وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها
ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول
كن قايما اي قم وهل تكون قايما اي هل تقوم وان اختلف الطلبان بان
يكون احدهما امرا والاخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان
مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال **ولم يلزم التصدير**
كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليهما والمقرون بلام الابتداء وكم
الخبرية خلافا للاخفش في كم فانه اجاز جعلها اسما لكان لانها بمنزلة
كثير فلا يلزم الصدر والصحيح المنع لعدم السماع ولانها انشائية
كما ستعرفه بعد هذا ان شاء الله تعالى **او لم يلزم الحذف** حذرا
من المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه **او لم يلزم عدم التصرف** اي عدم
لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو الذي
اراده هنا لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة
وجه من اوجه الاعراب كما توهم ابو حيان واتباعه لئلا يلزم التكرار
بما بعد هذا الشرط وذلك لان الاصل في الاسماء التصرف بالمعنى الذي
ذكرناه وكذا الاصل في الافعال التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة
وذلك بان تستعمل بالاوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة
والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه الحرف والناسخ
لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما يشبهه هكذا اقرره الرضي
قلت وفيه نظر لما يلزم عليه من ان من وما الموصولتين لا تدخل
عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به **او لم يلزم الانشائية**

حذرا من ان يلزمها فلا يدخل عليه شي من هذه الافعال ومثله المص
بقولهم اول رجل يقول ذلك ولقولهم لا نولك ان تفعل ورد ابو حيان
الثاني وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة

فلم يك نولكم ان تشقذوني ودوني عازب وبلاد حجر

فادخل كان على نولكم والمضارع من قوله تشقذوني بضم اوله مضارع
اشقذه بهمزة فشين معجمة فقاف فذال معجمة اي طرده ومعنى ودوني
ودون ارضي او بلدي وبما انشده الزمخشري في الاساس من قول الشاعر

لان حي احمال وفارق جيرة عنيت بنا ما كان نولك تفعل

وقال ابن هشام تقول ما كان نولك ان تفعل بنصب نولك ورفعه
فان رفعته احتمل ان يكون اسما لكان وان تفعل فاعلا سد مسد خبر كان
كما سد مسد خبر المبتدا واحتمل ان تكون كان شانية انتهى والبيتان
لا شاهد فيهما لجواز كون الناسخ شانيا نعم لو سمع نصب النول لكان خبرا
وصح الاستشهاد به ونهض الاعتراض لكن لم يحك ذلك الا عن تجويز
ابن هشام وذلك راي لا رواية فلا يجب قبوله قال ابن هشام واذا
جعلت كان شانية كان نولك ان تفعل مفسر الضمير الشان فنولك مبتدا
وان تفعل فاعل سد مسد خبر المبتدا واعترضه ابن قاسم بان ضمير الشان
لا يفسر عند البصريين الا بجملة مصرح بجزئيها وقصارى ما في هذا الباب
ان الفاعل سد مسد الخبر المبتدا ولا نفي ولا استفهام سابق على المبتدا وهو
سهل لان ظهور ارادة معنى الفعل منه اغنى بمفرده عن ذلك وليس الاعتماد
شرطا في كل ما كان بمعنى الفعل انما هو شرط في الصفة كما سبق لنفسه
اي لم تلزم الابتدائية لنفسه ومثل ابن قاسم وغيره له بقولهم اقل رجل
يقول ذلك اي ما يقول ذلك رجل ولا يدخل الناسخ عليه كما لا يدخل
على ما في معناه وفيه نظر والظاهر ان هذا الذي يقال فيه امتنع لمانع
معنوي كما ياتي فينبغي ان يذكر في مثال لهذا القسم او لمصحوب لفظي
عطف على لنفسه قال ابن قاسم مثل المبتدا بعد لولا الامتناعية واذا
الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا زيد مسالم لهلك ان يقال لولا كون
زيد مسالما وكذا لولا زيد لاكرمتك لولا كون زيد لاكرمتك فلم يمتنع دخول

الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعلي او لمصحوب معنوي نحو ما احسن زيدا
ولله دره ومن امثالهم الغاشية تهيج الآبية يعنون ان الابل التي
تتعشى اذا راتها الابل التي لا تشتهي العشا اشتهت فاكلت معها
ومن كلامهم الكلاب على البقر مثل به المص لهذا القسم وهو ما لزم
الابتدائية لمصحوب معنوي وفيه يعترض بقولهم الكلاب بالنصب
بتقدير ارسل الكلاب فاين لزوم الابتدائية والمسئلة في الفصيح
وهو قد ذكرها في هذا الكتاب وندر قوله وكوني بالمكارم
ذكريني ودلي دل ماجدة صناع ومع ندوره هو مؤول
بالخبر مثل فليمدد له الرحمن مدا اي كوني تذكريني فرفعه عطف
على تدخل والضمير المستكن عائد على كلها والبارز عائد على المبتدا ويسمى
المرفوع ح اسما وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الاسمية المتقدمة
من قوله وكلها تدخل على المبتدا ولا يصح ان تكون معطوفة على الفعلية
من قوله تدخل ولا من قوله فترفعه لعدم رابط فيها يعود على مبتدا الاسمية
المذكورة و يسمى المرفوع المذكور ايضا فاعلا وتنصب خبره اي خبر المبتدا
الداخلة هي عليه ويسمى خبرا ومفعولا اما عمل هذه الافعال العمل
المذكور وتسمية المرفوع بها اسما والمنصوب بها خبرا فهو الذي عليه الجمهور
ولا يعرف المتاخرون غير اسم كان وخبرها وكذا بقية اخواتها والمبرد
يسمي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا واختلف الكوفيون في رافع
الاسم فقال الفرا ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه قال ارتفع
به لا لانه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية الكوفيين
لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا به قبل وجود الناسخ واحتجوا
بان الفعل انما عهد رفعه بما اسند هو اليه كقام زيد وضرب عمرو
وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع وجوابه انه وان لم يكن مسندا
اليه لكنه في صورة ما اسند اليه ويدل على انه الرافع اتصاله به
اذا كان ضميرا نحو كنت قائما ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه بفاعل
الفعل المتعدي لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين
فاشبه ضرب واتى على هذا الخلاف خلاف فيما يشبه به الخبر فقال

الفرا هو مشبه بالحال وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه
كثيرا ما ياتي على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول
اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا قال بعض الكوفيين
هو حال حقيقة لا مشبه بالحال ويرد بما ذكرنا من اطراد وروده
معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضله واعترضوا قول البصريين
بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد
القول وفي التعليق واما الظرف وشبهه فليسا الخبر انما الخبر متعلقهما
المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز تقدمه خلافا لابن درستويه
وابن ابي الربيع قيل وهو الظاهر من كلام س اذ قال انها مشبهه
بضرب ونحوه والجمهور على الجواز لانه في الاصل خبر المبتدا فاذا جاز
تقدمه مع ضعف العامل فمع قوته اولى ويختص دام والمنفي
بما سواء كان مما شرطه النفي اولا بعدم الدخول على مبتدا ذي
خبر مفرد طلبي فلا يجوز اصحبك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال زيد
لازدحام اثنين على طلب الصدرية في الصورة الثانية فايهما اعطيها
حصل الاخلال بحق الاخر وللزوم تاخر ماله الصدر او تقدم معمول الصلة
في الاولى ونقل ابن الخباز ان الكوفيين يجيزون اين ما زال زيد وهو
موافق لنقل المص عنهم ان ما ليس لها الصدر وفهم من قوله والمنفي انه يجوز
في المثبت نحو اين كان زيد ومن قوله بما انه يجوز في المنفي بغيرها نحو اين
لم يزل زيد فان قلت وقوله مفرد يفهم منه الجواز في الجملة لكنه باطل
قلت هذا المفهوم لاغ لانه يمنع من اعماله المنطوق السابق المقتضي لعموم
المنع في الجميع وهو قوله ان لم يخبر عنه بجملة طلبية وتسمى افعال هذا
الباب نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع فلا يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع
والمنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب
وهذا مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور لا لانها تدل على زمان
دون حدث بخلاف الافعال التامة فانها تدل على حدث وزمان فلهذا
سميت افعال هذا الباب ناقصة وهذا مذهب المبرد وابن السراج

والفارسي وابن جني وابن برهان والشلوبين وهو ظاهر قول س وقد
شنع ابن هشام على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه ملا تعاليقه
من تقدير مصادرها الا ترى انه يقول في نحو يعجبني ان زيدا اخوك
تقديره يعجبني كون زيد اخاك فالاصح دلالتها اي دلالة افعال هذا
الباب عليهما اي على الحدث والزمان الا ليس قال الرضي فكان في نحو
كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما
ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام
فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان
قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى هنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك
الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل
على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث واقع في زمان
مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية قال واما سائر الافعال الناقصة
نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته
وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا
اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر
في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه
وهو نص في مخالفة المص في استثنائه ليس واد عايد انها لا دلالة لها على الحدث
واستدل المص على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على الحدث
بعشرة امور الاول انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة
افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث لا لطلب تحصيل الزمان الثاني
انها يستعمل لها اسم فاعل نحو زيد كائن اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات
باعتبار حدث قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدري في نحو
الا ان يكونا ملكين وذلك لازم في دام الرابع انه قد صرح بمصدرها
معملا عملها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
وفيه رد على من قال المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم ويحتمل ان الاصل

وكونك تفعله اى تفعل المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فانفصل
الضمير كما قال المص في فاذا هوا باها ان التقدير فاذا هو يشبهها الخامس
ان منها ما اشترط النفي فاذا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل انفك على
الانفكاك لزم ان لا ينصب النفي عليها بل على حدث الخبر فيكون قولك ما انفك
زيد غنيا وما زيد غنيا في الزمن الماضي بمعنى واحد والواقع بخلافه السادس
انها كلها مستوية في افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانا نقطع بان كان زيد
غنيا مخالف في المعنى لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا
معنى للفعل غير الزمان الا الحدث السابع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى
من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف يجرد
من المعنى الذي دلالته عليه اقوى و يترك المعنى الذي دلالته عليه
اضعف الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ
الدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم التاسع
ان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين والاخراج عن الاصل لا يقبل
الا بدليل العاشر انها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز ان ينعقد
من بعضها ومن اسم معنى جملة تامة كما ينعقد منه ومن اسم الزمان ولا يخفاك
ما في بعض هذه الوجوه من الضعف واعلم ان هذا الخلاف الذي ذكره المص
ينبني عليه خلاف في انها هل يتعلق بها الظرف او الجار والمجرور اولا ذكره
ابو حيان في الارتشاف وذكر غيره وهو حسن **وان اريد بكان ثبت** قال
المص وثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شئ
معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتا وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة
وتارة بقدر او وقع نحو ما شا الله كان انتهى والتعبير بقدر مشكل
لان شا الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب **او كفل** نحو كنت الصبي
بمعنى كفلته **او غزل** يقال كنت الصوف بمعنى غزلته فهذه ثلاثة معان
لكان التامة هي في اولها قاصرة وفي الاخرين متعدية ومصدر من الكون
كمصدر الناقصة عند من اثبته الا التي بمعنى كفل فمصدرها الكماية كالحراسة
والكلاءة ولم يذكر معنى كان الناقصة وهو مفهوم مما اسلفناه **واريد
بتواليها الثلاث** وهي اضحى واصبح وامسى **دخل في الضحى** نحو اضحى زيد اذا دخل

في

في هذا الوقت **والصباح والمسا** فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
وفيه لف ونشر مرتب ولم يذكر معاني هذه الثلاث التوالي ناقصة وهو اما
اقتران مضمون الجملة بالزمان المشارك لها في الحروف واما معنى صار وسيذكر
واريد بظل دام نحو لو ظل الظلم هلك الناس **او طال** نحو ظل الليل وظل
البنت وزعم المهابادي ومن وافقه انها لا تكون تامة وهم محجوجون
بالسماع واما معناها ناقصة فاما اقتران مضمون الجملة بالنهار لا بزمن
مشارك لها في الحروف اذ لا زمن يشاركها في ذلك واما معنى صار وسياتي
واريد بيات نزل ليلا يقولون بات فلان بالقوم بمعنى نزل بهم ليلا
ويقولون ايضا بات فلان القوم اى اتاهم ليلا ولا ينبغي ان يفسر بنزل
لانه يتعدى بنفسه ونزل بالبا ولو قال المص نزل في زمن البيتوتة
لكان اولى لانه اقرب الى تفسير اللفظ واما معناها ناقصة فاقتران
مضمون الجملة بالبيتوتة **واريد بصار رجع** فيتعدى بالى نحو
الا الى الله تصير الامور **او ضم او قطع** فيتعدى ح بنفسها الى واحد
يقال صاره يصيره ويصوره اي ضمه وقطعه كذا في شرح ابن قاسم وهو
في ذلك تابع للمص واعلم ان معنى الناقصة تحول الشئ عن صفة الى اخرى
نحو صار الفقير غنيا والجاهل عالما ومادة هذه ص ي ر والتامة التي
بمعنى رجع لها مادتان هذه وص و ر ولولا المادة الاولى لم يتات
له ان يذكر هذا في معاني صار وفي الصحاح صاره يصوره ويصيره
اماله وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال الاخفش يعنى
وجههن يقال صر الي وصر وجهك الي اي اقبل علي وصرت
الشئ اي قطعته وفصلته فمن قال هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا
اي خذ اليك اربعة من الطير فصرهن انتهى فلم يحك انها تاتي بمعنى ضم
بل بمعنى امال ووجه وقطع وقال ايضا لما ذكر مادة ص ي ر صار
الشئ كذا يصير صيرا وصيرورة وصرت الى فلان مصيرا كقوله تعالى
والى الله المصير والقياس المصار كالمعاش انتهى ولم يذكر في هذه ص و ر
وبدا بالناقصة وذكر لها مصدرين وثنى بالتامة وذكر لها مصدرا
واحدا ميميا ولم يفسر واحدة منهما والظاهر في تفسير التامة انها بمعنى

انتهى لا بمعنى رجع وهذا المعنى لابد منه وليس هو بمعنى رجع واريد
بدام بقي نحو ما دامت السموات والارض او سكن ومنه الحديث لا يبولن
احدكم في الماء الدايم الساكن وفي الصحاح دام الشي سكن ولم يذكر معنى بقي
ثم ذكر ان هذه التي بمعنى سكن تتعدى بالتضعيف وبالهمزة ويقال دومت
القدر وادمتها اذا سكنت غليانها بشي من الماء واريد بونى فتر والتمام
في هذه الكلمة اكثر من النقصان وقد اطنب الجوهري في تفسيرها تامة
فقال الونى الضعف والفتور والكلال والاعياء ثم قال وبت على الامر
ونًى ووَنيًا اي ضعفت وانا وان اي اعيى ومعناها ناقصة زال وقد
ذكره الجوهري فقال وفلان لا يني يفعل كذا اي لا يزال واريد برام
فارق كقوله • ايا ابتا لا ترم عندنا فانا نخاف ان ترم واريد
بانفك خلص قالوا فككت الاسير فانفك اي خلص او انفصل
قالوا ايضا فككت فص الخاتم فانفك اي انفصل وهما منها رثان وانفك
فيهما مطاوع لفكك بخلاف الناقصة فانها كانطلق ومعناها زال
وتختص بالجحد فحذف فروق ثلاثة واريد بفتئ بفتح التاء واما
المكسورها فلا يكون الا ناقصا سكن او الفا وفي الصحاح في مادة
الفا والمثناة والهمزة وما فتئت اذكره اي ما زلت ثم قال في مادة
الفا والثا المثلثة فاث القدر سكنت غليانها بالماء وفثات الرجل
عني كسرته بقول او فعل وسكنت غضبه فتوهم ابو حيان من هذا
ان المص صحف عليه فتا بالمثناة بفثا بالمثلثة وذكر كلام الجوهري
وكلام صاحب المحكم في فثا بالمثلثة لا بالمثناة والمص لم ينقل ذلك عن واحد
منهما وانما نقله في الشرح عن الفرا فقال قال الفرا فتا تدع الامر كسرته
والنار اطفاتها انتهى وليس بممتنع ان تكون المادتان قد توافقتا على
هذا المعنى وفي اللغة من ذلك كثير ويقال ان المص له كتاب صغير سماه
ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وفيه ان من ذلك فتا وفثا قلت
لم اقف عليه ولكني وقفت في القاموس للفيروزابادي المتاخر المتوفى في
زبيد في بلاد اليمن في سنة سبع عشرة وثمانمائة في مادة فتا بالمثناة
ما نصه وكمنع كسر واطفا يعني ان فتا الذي على صيغة منع بفتح الفاء

والعين

والعين يجي بمعنى كسر وبمعنى اطفا ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع
اللغات المشكلة وعزاه للفرا وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه
وفي شرح ابن قاسم ما يوهم ان زال وبرح وفتئ وانفك في النقصان
والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل اليه وكذلك دام وهو ايضا خطا
وانما تميزت هذه الافعال في نقصانها وتمامها بحسب معانيها ومعاني
تلك الستة الناقصة ملازمة الصفة للموصوف مذ قبلها على حسب
ما قبلها ومعناها تامة ما ذكر ومعنى دام ناقصة توقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لاسمها وتامة بقي او سكن وفيه ايضا ان امسى واصبح
واضحى تاتي بمعنى اقام وانما ذلك معروف في اصبح ماضية سميت
تامة هذا جواب الشرط المتقدم وهو قوله وان اريد بكان ثبت الخ
وعملت عمل ما راد فته من الافعال المذكورة على حسب ما يقتضيه
من لزوم وتعد بالحرف وبدونه وعليه نقد من جهة انه ذكر ان بات
بمعنى نزل وصرح في الشرح بانه يقال بات بالقوم وبات القوم والمنصب
لا يعمله ما رادفته وهو نزل فكان ينبغي ان يقول اولا وبات نزل او اتى
وقد تقدمت الاشارة الى ذلك وكلها اي كل من افعال هذا الباب
تتصرف اي يستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر الا ليس
باتفاق النحاة ودام وهذا لا يعرفه بصري وانما هو قول الفرا واكثر
المتاخرين ووجه بعضهم ذلك بانها لا تقع الا صلة لما التوقيتية
ولا يقع بعضها المضارع قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع دام
يدوم لا تجري كالمثل عند بني تميم وجوزه بعضهم محتجا عليه بقولهم
ادوم لك ما تدوم لي ورده المص بان تدوم في مقابلة ادوم وادوم تامة
فكذا مقابلها وقال ابو حيان علل الفرا جمود دام على صيغة الماضي
بان اصحبك ما دام زيد صديقك في قوة اصحبك ان دام صديقك
فكل شرط حذف جوابه التزم مضيه يقال انت ظالم ان فعلت ولا يجوز
ان تفعل فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب قال ابو حيان
وهو مردود بان ما الظرفية قد توصل بالمضارع فدل على عدم اعتبار
هذه العلة ثم انشد • اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع •

انتهى وهذا الرد غير متجه لانه ليس فى كلام الفرا ما يقتضى ان ما الظرفيه
لا توصل بمضارع اصلا بل الذي فيه انه ان امكن نيابتها عن شرط
حذف جوابه التزم مضى فعلها وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك ضرورة
ان الشى لايكون علة لنفسه **ولتصاريفها ما لها** فيثبت لغير الماضي
ما ثبت للماضي من العمل **وكذا سائر الافعال** يثبت لتصاريفها ما ثبت
لها وهو واضح **ولا تدخل صار وما بعدها** وهو ليس ودام وزال
وانفك وبرح وفتى وفتا وافتا وونى ورام مرادفتاها **على ماخبره**
من المبتدات **فعل ماض** فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقى قال
السيرافى لان هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي
يفهم الانقطاع فتدافعا **وقد تدخل عليه** اي على ماخبره فعل ماض
ليس ان كان ذلك المبتدا الذي اخبر عنه بفعل ماض **ضمير الشان**
ولم يشترط غيره هذا الشرط ولم ار من تعرض لوجهه ولكن السماع
كذلك جا فوقف عند ما ورد واما غيره فنعم اما اذ هو لا عن ضابط
المسموع او لانه راى ان لا فرق فقاس وحكى ابو حيان ان ابن عصفور
نقل الاجماع على جواز ذلك فى ليس ومن غير اشتراط شئ وقال
الشلوبين جواز ليس خلق الله مثله على وجه من ثلاثة احدها
ان يكون على الغا ليس وجعلها حرفا بمنزلة ما وذلك قليل جدا وممن
نص على ثبوته س والثاني على ان يكون فى ليس ضمير الشان والثالث
ان يكون فيها ضمير ما تقدم ما ذكره **ويجوز دخول البواقى** من الافعال
وهى كان واضحى وامسى وظل وبات **عليه** اي على ماخبره فعل ماض
مطلقا اي سوا اقترن بقد او لم يقترن بها نحو ان كنتم خرجتم ان
كان قميصه قد من دبر ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وقال عمرو بن معدي كرب
• فاصبح اهله بادوا واضحى • تنقل من اناس فى اناس •
خلافا لمن اشترط فى الجواز اقتران الماضى بقد اما لفظا كما فى قولك
كان قد قام او تقديرا كما فى مثل السابقه واصحاب هذا الراي هم
الكوفيون واحتجوا بان كان واخواتها انما دخلت على الجملة لتدل
على الزمان فاذا كان الخبر يعطيه لم يحتج اليها الا ترى ان معنى زيد

قام

قام وكان زيد قام واحد فاشتراط الاقتران بقد لانها تقرب الماضى
من الحال فيحصل ح فايدة لا تفيدها كان وستعلم ان هذه الافعال
البواقي ترد بمعنى صار وعلمت ان صار لا يدخل على ماخبره فعل ماض فيكون
جواز دخول البواقى على ذلك مشروطا بان لا يكون شى منهن بمعنى صار
ويجوز فى نحو اين زيد توسط ما نفى بغير ما من زال واخواتها نحو
اين لم يزل زيد واين لا يبرح عمرو واين لن ينفك بكر واعلم ان الجواز
يقال بالاشتراك على قسيم المنع وعلى قسيم الوجوب والمراد هنا الاول
وهو اعم من الاخر وانما قلنا ذلك لان تقديم الاستفهام واجب وتاخير
مرفوع الفعل واجب فكان التوسط واجبا وانما اراد المص الاعلام بان
هذا ليس بممتنع وانما اشترط فى النافى ان لا يكون ما لان ما لها صدر
الكلام لكن فيه خلاف فمقتضى قول من نفى عنها الصدرية الاجازة
وقد حكاها ابن الخباز فى هذا الفرع بخصوصيته عن الكوفيين قال
ابن قاسم وينبغي ان يكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق
نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا انتهى وقد اطلق المص انها تعلق وكذا
اطلق فى لا فينبغي ان يكونا بمنزلة ما عنده ومن فى صدريته لا بجواب
القسم ينبغي له ان تعتد هنا ايضا واما اشتراطه ان يكون النافى داخلا
على زال واخواتها فللاحتراز من غيرها فلا يجوز ذلك فيها لان النفى يتسلط
على الخبر والانشا لا يصح نفيه لانه لا خارج له فلا يتاتى هذا البحث فى زال
واخواتها لان نفيها ايجاب فكما تقدم اين خبرا لكان ونحوها من النواسخ
الموجبة تقدم خبرا لهذه الافعال **لا توسيط ليس خلافا للشلوبين**
فانه يجيز اين ليس زيد ولا شك ان من منع تقديم خبر ليس مطلقا منع
هذه المسيلة بلا اشكال ومنهم المصنف ومن جوزه اختلفوا فاكثرهم
يمنع والشلوبين يجيز والذي يظهر ان المانع ما قدمناه من علة امتناع
اين لم يكن زيد وهى تنافى النفى والانشا فان ليس ولم يكن سوآء فان قيل
انما امتنع لكونه طلب محال لان المعنى اخبرني عن المكان الذي ليس
فيه زيد فيحتاج الى ان تخبره بجميع الاماكن وذلك محال فالجواب ان
هذا لو انتهض مانعا لامتنع ان يقال اصعد السما واجمع بين الضدين

ونحو ذلك امتناعا لغويا ثم لا استحالة اذا قيل ليس هو في شيء
من الاماكن الا المكان الفلاني او يقول له على المعنى هو في مكان كذا
فيفهم انه ليس في بقية الاماكن **وترد الخمسة الاول** وهي كان
واضحى واصبح وامسى وظل **بمعنى صار** فمثال كان قوله تعالى فكانت
هباء منثورا ومثال اضحى قول الشاعر ٥

ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور

ومثال اصبح قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا ومثال امسى قول الشاعر عن النابغة

امست خلاء وامسى اهلها احتملوا ٭ اخنى عليها الذي اخنى على لبد

والاستشهاد به انما هو باعتبار امست خلاء لا باعتبار امسى اهلها احتملوا
اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا كما مر ومثال ظل قوله تعالى
ظل وجهه مسودا وزعم الزمخشري ان بات تاتي بمعنى صار وعليه حمل
الابذي قوله عليه الصلاة والسلام فان احدكم لا يدري اين باتت يده
ورده المص لاحتمال حمله على معنى بات الاصلي وقد رجع في الشرح
الى ترجيح هذا القول قال واقوى ما يتمسك به لذلك قوله ٥

اجنى كلما ذكرت كليب ابيت كانني اطوى بجمل

لان كلما لعموم الاوقات وبات اذا كانت على بابها مختصة بالليل
ويلحق بها اي بصار فالضمير ليس راجعا الى الخمسة الاوائل لفساده
وانما يرجع الى صار اي يلحق بها **ما رادفها** في رفع الاسم ونصب الخبر
من آض كقوله ٭ ربيته حتى اذا تمعددا ٭ وآض نهدا كالحصان اجردا
وعاد كقوله ٭ وكان مضلي من هديت برشده ٭ فلله مغو عاد بالرشد آمرا
وقوله ٭ تعد فيكم جزر الجزور رماحنا ٭ ومن النحويين من منع ذلك
فيهما محتجا بانهما فعلان تامان سمعيان بالى قال وانما المنصوب
بعدهما حال واحتج ابن عصفور بالبيت الثاني على ان المنصوب خبر
لا حال لكونه معرفة ثم قال ولا يمتنع ان يكون حالا لان التقدير
مثل جزر الجزور ورماحنا وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد تجعله
العرب حالا في الشعر **وآل** كقوله ٥ ٥

وعروبغير فاحشة ملكتني ٭ وده حقبا ثم آلت لا تكلمنا ٭

٭ كل حي معقب عقبا ٭ اي صارت لا تكلمنا وهذا ليس بنص في المدعى
ولا ظاهر فيه لاحتمال ان يكون آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب
القسم **ورجع** نحو لا ترجعوا بعدي كفارا **وحار** كقوله ٥

وما المرء الا كالشهاب وضوئه ٭ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع ٭

واستحال كما في الحديث فاستحالت غربا **وتحول** كقول امرئ القيس

٭ وبدلت قرحا داميا بعد صحة ٭ لعل منايانا تحولن ابؤسا ٭

وارتد لانه مطاوع رد ورد بمعنى صير كقوله ٥

٭ فرد شعورهن السود بيضا ٭ ورد وجوههن البيض سودا ٭

فكان هو اعني ارتد بمعنى صار كقوله تعالى فارتد بصيرا لكن قال المص
وندر الحاق بصار في قولهم **ما جاءت حاجتك** واول من قال
ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من علي
رضي الله عنه فجاء في هذا التركيب بمعنى صار وحاجتك يروى بالرفع
فما استفهامية في محل نصب على انها خبر مقدم لاجل الاستفهام والتقدير
انه حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها
ضمير ما وصح تانيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى
هذا الكلام انه يقتصر باستعمال جاء بمعنى صار على هذا التركيب الخاص
ولا يتعدى الى غيره قال ابن الحاجب في شرح المفصل فجاء البر
قفيزين اختلف في قفيزين اخبر هو ام حال والاولى ان يكون من قبيل
الاخبار لان الحال فضلة وان المعنى على الصيرورة وعلى ان القفيزين
محط الفائدة تقول كملت البر فجاء قفيزين قال تلميذه وفيه نظر
اذ لم يقتصر واصبر ورتبه على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصد هم اندرجا
منفصلا وجعل انتقاله من الجهل به الى العلم مجيئا الى العالم **وقعدت**
كانها حربة يعني انه ندر الحاق قعد بصار في قولهم شحذ شفرته
ويروى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال
الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما
فيه العرب قال ابن الحاجب الاولى طرد جاء كاسلفه قال واما قعد
فلا يطرد وان اطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه فلا

يقال قعد كانها بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل
قعدت كانها حربة واستحسنه الرضي **والاصح انه لا يلحق بها الـ**
لان ما تمسك به مثبتوها من قوله ثم الت لا تكلمنا لا دليل فيه لاحتمال
ان يكون الت بمعنى حلفت كما مر **ولا قعد مطلقا** اي سواء كان الخبر
مصدرا بكان مثل قعدت كانها حربة او لم يكن كما ذهب اليه الفرا وجعل
منه قوله * لا يقنع الجارية الخضاب * ولا الوشاحان ولا الجلباب * من دون ان تلتقي الاركاب
ويقعد الاير له لعاب وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما
مخذولا وقد علمت كلام ابن الحاجب فيه **وان لا يحمل من هذا الباب**
غدا وراح كما ذهب اليه قوم منهم الزمخشري وابو البقا واستشهد على
ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم
كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وبقول ابن مسعود رضي الله
عنه اغد عالما او متعلما ولا يكن امعة ولا حجة في ذلك لاحتمال كون
المنصوب بعدهما حالا لا اسما ولا يوجد الا نكرة **ولا اسحر واضحى واظهر**
كما ذهب اليه الفرا ولم يذكر لذلك شاهدا **وتوسط اخبارها**
اي اخبار الافعال الناقصة **كلها جايز** والمراد به هنا ضد الواجب
وليس المراد به السايغ الذي هو اعم من الواجب وغيره بدليل
ما بعده من قوله **ما لم يمنع مانع** من توسيط الخبر نحو كان فتاك
مولاك اذ لو توسط هنا حصل الالباس **او موجب** التوسيط نحو يعجبني
ان يكون في الدار صاحبها فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لاجل الحرف
المصدري ولا يتاخر عن الاسم لاجل الضمير وتمثيلهم في هذا المقام
بنحو كان في الدار ساكنها ليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسيط
اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع **وكذا تقديم خبر صار وما قبلها**
وهو كان واضحى واصبح وامسى وظل وبات **جوازا** بالنصب على
الحال من الضمير المستكن في الجار والمجرور المتقدم اي وتقديم خبر صار
وما قبلها ثابت مثل المتقدم في حالة الجواز والمصدر اما بمعنى اسم الفاعل
اي جايزا او على حذف مضاف اي ذا جواز مثل قايما كان زيد **ومنعا**
اي ممنوعا او ذا منع نحو صار عدوي صديقي مما فيه لبس وكذا نحو
انما كان زيد في المسجد فيما فيه حصر ونحو كان بعل هند حبيبها

مما يلزم فيه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة كان الخبر هنا لو وسط
او قدم لزم ذلك وبعض النحاة يجيز تاخير الخبر في مثل هذا لان المضاف
والمضاف اليه كشي واحد **ووجوبا** اي واجبا او ذا وجوب نحو كم كان
مالك وغلام من كان زيد مما لو وسط او اخر لزم منه اخراج ذي الصدر
عما يستحقه من الصدرية **وقد يتقدم خبر زال وما بعدها** وهو انفك
وبرح وفتئ وفتا وافتا وونى ورام مرادفتاها **منفية بغيرما**
نحو قايما لن يزال زيد وفي طيب العيش لم يبرح عمرو وبلا لغيرما ضمنه قول
الشاعر * ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد *
فقدم معمول الخبر وانما يتقدم حيث يجوز تقدم العامل كذا قيل ولا
يطرد فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب **ولا يطلق المنع** مع
كل ناف سواكان ما او غيرها من ادوات النفي **خلافا للفرا** فانه منع
تقديم خبر زال واخواتها مع كل ناف **ولا** يطلق **الجواز خلافا لغيره**
اي لغير الفرا **من الكوفيين** فيجوز التقديم مع كل ناف ما وغيرها
نحو قايما ما زال زيد تمسكا بان هذه الافعال موجبة في المعنى
وان كانت منفية في اللفظ ورد بان المراعى في التقديم انما هو اللفظ
وقال المص في شرح الكافية بعد ان ذكر انه يمتنع فاضلا ما كان
زيد وجاهلا ما زال عمرو وما نصه وكلاهما جايز عند الكوفيين لان
ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه
وخالفهم في ما زال واخواتها لان نفيها ايجاب والخبر بعدها كالخبر كان
المثبتة فلا يمتنع عنده جاهلا ما زال عمرو كما لا يمتنع جاهلا كان عمرو
فلو كان النفي بلا او ان او لن او لم جاز التقديم عند الجميع فحكى الخلاف
فيما كان وحكى الاجماع في النفي بلا ولن ولم وان وقد حكى الخلاف فيها
هنا **ولا يتقدم خبر دام اتفاقا** فيمتنع اكرمك اميرا ما دام زيد كما
تقرر من ان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله وحكاية الاتفاق
في هذه الصورة صحيحة ويمتنع ايضا نحو اكرمك ما اميرا دام زيد
وقد نص صاحب الايضاح وابن المص على امتناعه وهو ظاهر كلام المص
قيل والقياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك

الا ان يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع كذا في شرح ابن قاسم **ولا**
يتقدم خبر ليس عليها على الاصح من القولين وهذا هو مذهب الكوفيه
وهو مبني على قولهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان
مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما والقول الاخر
وهو جواز التقديم مذهب الاكثرين استدلالا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم ووجهه ان المعمول لا يجوز وقوعه الاحيث يقع العامل
وقد عرفت انه لا يطرد لهم ذلك قال الرضي والاولى ان يقال يوم
ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظرف لدلالتها على
مطلق الحدث قلت وقد سبق الخلاف فيه والاستدلال بالاية
مقدوح فيه بان الظروف يتسع فيها فلا يلزم من جواز تقدمها تقديم
ما لم يثبت فيه الاتساع **ولا يلزم تاخر الخبر ان كان جملة** سواء كانت
اسمية او فعلية وسواء كان فعل الفعلية رافعا لضمير الاسم او لا **خلافا لقوم**
فلا يجيزون ابوه قايم كان زيد ولا كان ابوه قايم زيد ولا يقوم كان
زيد ولا كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها
قال ابن السراج والعباس جوازه وان لم يسمع قال المص وهو الصحيح
لثبوت ذلك في المبتدا كقول الفرزدق ن
• الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره •
ومما يدل على جواز تقديم الخبر جملة قوله تعالى اهولا اياكم كانوا يعبدون
وانفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول موذن بتقديم العامل قلت
وقد سبق ما عليه ومنهم من منع اذا كان الفعل رافعا ضمير الاسم نحو كان
زيد يقوم واجاز في غيره نحو كان زيد ابوه قايم وكان زيد يقوم ابوه
وصححه ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها
عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد
لم يرجعا الى ذلك **ويمتنع تقديم الخبر الجايز التقدم خبر مرفوعه** فلا
يقال قايما كان زيد ابوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو
كالخبر **ويقبح** اي يقبح تقديم الخبر الجايز **تاخر منصوب به** فيقال اكلا
كان زيد طعامك على قبح ولم يمتنع لان المنصوب ليس كالجزء من عامله

لكونه

لكونه فضلة **ما لم يكن** ذلك المنصوب **ظرفا او شبهه** فيجوز بلا قبح
نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك لاتساعهم في الظرف
وما يشبهه **ولا يمتنع هنا** اي في هذا الباب **تقديم خبر مشارك في التعريف
وعدمه ان ظهر الاعراب** نحو كان اخاك زيد ولم يكن خيرا منك احد
فان خفي الاعراب نحو كان اخي صديقي وجب كون المقدم الاسم والموخر
الخبر هذا هو المعروف وقد اجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك
دعواهم ان تكون تلك خبرا ودعواهم اسما والعكس **وقد يخبر هنا** اي في
باب كان **وفي باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا** لا اضطرارا كقول
حسان رضي الله عنه • كان سبيئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء •
وكقول القطامي • قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا •
كذا استشهد المص قال وليسا بضرورة لتمكن الاول من رفع مزاجها
على تقدير ان كان شانية ويمكن الثاني من ان يقول موقفي بالياء
وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة
واما باب ان فاحتج فيه بحكاية س ان قريبا منك زيد وتعسف
ابو حيان فقال قريبا ظرف واسم ان ضمير شان محذوف مثل انه بك
زيد ماخوذ وانشد المص للفرزدق ن
• وان حراما ان اسب مجاشعا • بابائي الشم الكرام الخضارم •
ولا حيلة لابي حيان في هذا وقد يقال ان اراد المص النكرة المحضة
فلم مثل بان قريبا منك ولا يك موقف منك لانهما موصوفان وان اراده
النكرة المحضة فليس ذلك تعليل ومنه ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة
وقد يمنع انتفاء الغفلة عن هذا النوع بالنسبة الى غيره قلت فينبغي ان يقال
مراده مطلق النكرة فلا يرد عليه ما ذكرناه **فصل** يذكر
فيه بعض احكام الخبر في هذا الباب وامور يختص بها بعض افعاله **تقترن
بالا** اي الاستثنائية **الخبر المنفي بحرف** نحو ما كان زيد الا قايما او بفعل
نحو ليس زيد الا قايما فان اصلهما قبل دخول حرف الايجاب ما كان زيد
قايما وليس زيد قايما فالخبر في الاول منفي بحرف وفي الثاني بفعل فلما قصد
ايجابهما دخلت عليهما الا قال ابن قاسم ودخل في الخبر ثاني معمولي

ظننت زيدا الا قائما وثالث مفاعيل اعلم نحو ما اعلمت زيدا فرسك
الا سابقا قلت الظاهر ان مراده بالجزء ما يقع خبر الافعال الناقصة
لانها هي المتحدث عنها في هذا الباب فلا يدخل ما ذكره والمنفي في قولنا كان زيد
لا يقوم جزء الخبر لا مجموعه اذ مجموع الخبر هو لا يقوم وليس بمنفي فلا يدخل
تحت عبارته ان قصد ايجابه اي ايجاب الخبر هو قيد مستغنى عنه كالقيد
في مثل قولك يدخل حرف الاستفهام ان قصد الاستفهام ثم ذلك يغني عن
القيد الاتي اذ لا يقصد ايجاب غير القابل وكان قابلا للايجاب احترازا من نحو
ما كان مثلك احدا فلو قرنته بالا امتنع لانه لا يقع في الايجاب ولا يفعل
ذلك اي الاقتران بالا بخبر برح واخواتها وهي زال وانفك وفتئ
وفتا وافتا وونى ورام مرادفتاها وكان نحو المص ان يعطف
هذا بالفاء لا بالواو فيقول فلا يفعل لانه حكم مسبب عن الاول لان نفيها
ايجاب من حيث المعنى والاستثناء المفرغ لا يكون الا في النفي وقل يجئ في
الاثبات حيث يصح المعنى وكلاهما منتف في مثل ذلك الا ترى انك اذا قلت
ما زال زيد الا عالما لم يكن ثم نفي من حيث المعنى ولا وجه لصحة الكلام لاستحالة
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم وما ورد منه بالا ماول كقول ذي الرمة

حراجيج ما تنفك الا مناخة ، على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا

وافترق الناس في الكلام على هذا البيت فمنهم من اخلد الى العجز عن تاويله
وتعلل بقول الاصمعي ذو الرمة لا يحتج بشعره فاقدم على تخطئته غير مبال
بذلك والجمهور على الاحتجاج بكلامه وعلى هذا فمنهم من خرج البيت على
زيادة الا وهو راي ابي الفتح بن جني قال ابن قاسم وهو ضعيف فان
الا لم يثبت زيادتها قلت قد جوزه الواحدي في البسيط في قوله تعالى
كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وانشد عليه قول الفرزدق

هم القوم الا حيث سلوا سيوفهم ، وضحوا بلحم من محل ومحرم

وخرجه ابن خروف وابن عصفور والمص على ان تنفك تامة بمعنى ما تنفصل
عن التعب الا في حال اناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف نريد انها
تناخ عن التعب معدة للسير فلا ترسل من اجل ذلك الى المرعى قال ابن قاسم
وارم بمعنى الى ان وسكن الياء للضرورة قلت احسن منه ان تجعل او عاطفة

ونرمي عطفا على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وخرجه
اخرون على ان تنفك ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال
وفيه ضعف اما على تقدير ان يكون عامل الحال تنفك فمن وجهين
احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا
كالحال في مثالنا والثاني ان ما قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد
المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما يجيء في بابه واما على تقدير
ان يكون عامل الحال على الخسف فمن ثلاثة اوجه احدها المفرغ
في الاثبات قليل كما مر والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر
عنه وفيه ضعف كما يجيء والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما
في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجيزه البصريون وسياتي ان شاء
الله تعالى ويقال انه لما عيب على ذي الرمة قال انما قلت الا مناخة
والالف للشخص واليه ذهب الكسائي كما قال نجم الدين سعيد في
شرح الحاجبية وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقوله

كم قد رايت وليس شيء باقيا ، من زائر طرف الهوى ومزور

قال ابن قاسم وانما اختصت بذلك لانها للنفي وهو من مسوغات
الابتداء بالنكرة قلت النكرة في مثله عام ولا تتميز نكرة محضة وتختص
بجواز الاقتصار عليه اي على الاسم دون قرينة تزيد على كونه
نكرة عامة حكى سيبويه ليس احد اي هنا واقتران خبرها بواو ان كان
جملة موجبة بالا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما ، قابلته عين البصير اعتبار

ومنع ذلك بعضهم وتاول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال او على
زيادة الواو ويشاركها في الاول وهو مجيء الاسم نكرة محضة كان
بعد النفي كقوله ولو كان حي في الحياة مخلدا ، خلدت ولكن لا سبيل الى الخلد
يشاركها كان ايضا في الثالث وهو اقتران الخبر بالواو وان كان جملة
تامة موجبة بالا بعد نفي كقوله

ما كان من بشر الا وميتته ، محتومة لكن الاجال تختلف

وانما لم يقل هنا او شبه نفي لان الا لا تقع بعد لو في التفريغ وقد

يقال اذا ثبت ان كان مشاركة لليس فيما ذكر فاين ما ادعاه المص من
الاختصاص لليس وجوابه ان الاختصاص الثابت لليس غير مشروط
فيه تقدم شئ وجواز ذلك في كان مشروط بتقدم نفي او شبهه
في الاول وتقدم نفي في الثالث او يقال انفردت ليس باجتماع
الامور الثلاثة لا بكل واحد منها **وربما شبهت الجملة المخبر بها**
في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا اي سوا كان الفعل
كان او غيرها تقدم نفي او شبهه جات الاولى لجي كقوله ٥

• وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا • واكثر ما يعطونك النظر الشزر •

وقوله • فظلوا ومنهم سابق دمعه له • واخر يثني دمعة العين بالمهل •

فجا الخبر مقرونا بالواو بعد اصبح في الاول وظل في الثاني مع الايجاب
المحض وهذا انما اجازه الاخفش واما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك
ولا حجة في البيتين لاحتمال اصبح وظل فيهما للتمام وتجعل الجملة حالية
او يقال هما ناقصان والخبر محذوف **وتختص كان** الاتية بصيغة الماضي
وهي الملفوظ بها فليست كان هنا بمنزلتها في قوله ويشاركها في الاول
كان فان تلك لا يراد بها خصوصية الماضي فتختص كان هذه وهي الماضية
من حيث هي لا الناقصة بخصوصيتها لان من جملة الخصايص التي تذكر لا
باجتماعهن فلا يشاركها غيرها في شئ منهن لا بشرط ولا بغير شرط **بمرادفة**
لم يزل كثيرا فتفيد الدوام والاستمرار نحو وكان الله على كل شئ قديرا وفيه
نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل وانما لم يمكنه ان يفسرها
بما دام لان نقصانها مشروط بتقدم ما الظرفية فان قال بمرادفة ما دام
فتكون ناقصة والذي يظهر ان يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها
لاسمها ولا نذكر المرادفة البتة قال المص الاصل في كان ان يدل بها على
حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لازلية ولا لانقطاع كغيرها
من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله
تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قلت وكذا
اذا قصد الاستمرار فلا بد من دليل يقام عليه والحاصل ان كان لا تدل
على احد الامرين بل ذلك الى القرينة قال ابو حيان واكثر النحاة قايلون

بان كان يقتضي الانقطاع كساير الافعال الماضية ومن يعقل حقيقة
المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع وفيما قاله نظر **وتختص** ايضا لفظة
كان **بجواز زيادتها** اي مجردة عن معمول بدليل قوله بعد وكان مسندة
وسطا باتفاق نحو ما كان ادم صلوات الله عليه وزيادتها بعد ما
التعجبية مقيس **واخرا على راى** ذهب اليه الفرا فتقول عنده زيد قايم
كان والصحيح المنع لان الزيادة على خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد
استعمالها فيه وزيادتها موخرة لم تسمع وقد علمت ان كلام المص مقتضى لان
كان الزايدة لا مرفوع لها وهو راي الفارسي قال لانها تشبه الحرف
الزايد فلم يبال بخلوها من الاسناد ولانها قد زيدت بين علي ومجرورها
فلو نوى معها مرفوعها لزم الفصل بجملة بين الجار والمجرور ولا نظير له
وذهب السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر الدال هي عليه
اي كان هو اي الكون وعلم من كلام المص ان منع زيادة تمامه مما محل
وفاق وقد اطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في مثل وكان الله
غفورا رحيما مع نصبها وعملها في الاسم والخبر **وربما زيد اصبح وامسى**
كقولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه
ومضارع كان كقول ام عقيل بن ابي طالب ٥ •

• انت تكون ماجد نبيل • اذا تهب شمال بليل •

فان قلت فهذه الالفاظ شاركت كان في زيادتها فما وجه الاختصاص قلت
الجواز قياسا فانه لا يثبت الا لكان واما زيادة هذه الافعال فانما وقعت على سبيل
الندور وليست من مواقع القياس في شئ **وكان مسندة الى ضمير ما ذكر** كقوله

الفرزدق

• فكيف اذا مررت بدار قوم • وجيران لنا كانوا كرام •

الضمير كما لا يمنع من الغاء ظن اسنادها في نحو ظننت زيد قايم هذا مذهب
س انتهى وهو مذهب الخليل ايضا ثم من الناس من فهم عن هذين الامامين
الزيادة على حقيقتها ومنهم من فهمها على غير ذلك فقال اراد انه لو لم
تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء القوم كانوا جيرانه
فيما مضى وانه قد فارقهم فجي بكانوا للتاكيد ما فهم من المعنى قبل دخولها
والذاهبون الى الاول ادعوا ان مجموع كانوا زايدة كما ذكره المصنف

وقال الفارسي الضمير المتصل تاكيد للضمير المستتر في لنا وكان لا عمل
لها في الضمير وقال ابن جني الضمير المتصل وقع موقع المنفصل وهو مبتدا
خبره لنا لكن لما اتصلت به كان اعطي اللفظ حقه فاتصل به وقال ابن
عصفور الاصل وجيران لنا هم كرام فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا
فزيدت كان الى جانب هم فاتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه
للضرورة كما اتصل في ان لا يجاورنا الاك ديار مع انه حرف وهذا
احرى لانه فعل قلت ولا ادري ما الذي دعا الكل الى هذا التكلف مع
امكان ان تكون كان ناقصة والضمير المتصل بها اسمها ولنا خبرها تقدم عليها
ولا اعتبار عليه او زيدت كان غير مسندة الى شيء بين جار ومجرور كقوله
• سراة بني ابي بكر تساموا • على كان المطهمة الصلاب •
وبعضهم يقول بين على ومجرورها وذلك لانه محل السماع ووجدما قاله
المص ان الشذوذ لم يكن لكون الجار على بل لكونه جارا في الجملة وهو لا يحتمل
الفصل **وتختص كان ايضا بعد ان الشرطية او لو الشرطية بجواز حذفها**
مع اسمها او خبرها المسند كران كان اي اسمها **ضميرا علم من غائب** كقوله
• قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • فما اعتذارك من قول اذا قيلا •
اي ان كان هو اي ذلك المقول وكقوله اطلبوا العلم ولو بالصين التقدير
ولو كان هو اي العلم بالصين **او حاضر** كقولك لا رتحلن ان فارسا وان راجلا
اي ان كنت وكذا قولك لاطلبن العلم ولو غنيا ولو فقيرا اي لو كنت وذكر
المص الغائب والحاضر تنبيها للضمير المعلوم ولم يذكر ذلك شرطا اذ لا ضمير
الا وهو لحاضر او غائب وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر **فان حسن مع كان**
المحذوف بعد ان دون لو **تقدير فيه او معه او نحوه لكن جاز**
رفع ما وليها اي ولي ان نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير اي ان كان
في عملهم خير فجزاؤهم خير والمرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان
كان معه او في يده او عنده سيف فالمقتول هو به سيف وهذا لا شك
في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة واما انه يحكم بحسنه فلا لانه
ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان في عملهم خير وان كان معه او في يده
او عنده سيف لمعنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا

وان كان ما قتل به سيفا لا ان لهم اعمالا او في تلك الاعمال خير ولا ان
صحبته او في يده او بحضرته وقت القتل سيف وقد يرفع هذا بانه
على التجريد فيكون نحو ان كان في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى
ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها دار الخلد وفيه ايضا ضعف
من جهة اللفظ لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول
الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف
حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا وتقدير
التامة وان كان مما ينتفي به كثرة المحذوف ضعيف كما سياتي **والا**
يحسن تقدير مثل ذلك **تعين نصبه** اي نصب الاسم الاول الواقع
بعد ان نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان
كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل **وربما جر الاسم**
المذكور **مقرونا بان لا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مجرور بحرف**
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اذ كان قتل بسيف فقتله ايضا
بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا
يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك
لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا انما يوجب
الاطراد ويسوغ القياس عليه فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب س
ونص المص على اطراده وسياتي في حروف الجر **وجعل ما بعد الفاء الواقعة**
جواب ان المذكورة خبر مبتدا اولى من جعله خبر كان او مفعولا لفعل
لائق او حالا فيجعل الاسم الواقع بعد الفاء في قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير خبر المبتدا محذوف والتقدير ان كان عملهم خيرا
فجزاؤهم خير ويمكن ان يجعل مفعولا لفعل يليق بالمحل فيقدر فهم يجزون
خيرا ويمكن ان يجعل حالا فيقدر فهم يلقون الجزاء خيرا لكن الاول اولى
لشياع اضمار المبتدا بعد الفاء وكثرته وقلة المحذوف اذ هو مفرد بخلاف
التقديرين الاخرين وكان الاولى بالمص ان يقول اولى من نصبه ونصبه
مفعولا اولى من نصبه حالا وهذا اولى من نصبه خبرا ووجه ذلك ان
اضمار كان الناقصة بعد غير ان ولو قليل وان وجد المفعول اقل تقديرا

من وجد الحال وانما كان ماذكرناه اولى لافصاحه بان الرفع ارجح من
النصب وببيان الارجح من اوجه النصب واعلم ان المص رحمه الله جرى
على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن الفاء الواقعة في مثل ان جاء زيد فهو محسن
بانها جواب الشرط وفيه تسامح اذ الفاء ليست الجواب قطعا وانما هي رابطة
الجواب فثم مضاف محذوف ترك لظهور المراد **واضمار كان الناقصة قبل
الفاء اولى من اضمار التامة** فتقدير ان كان في عملهم خير اولى من تقدير ان
كان خير وان كان اقل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا
كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وايضا فيضعف
تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كانه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه
به وقد ظهر مما تقدم ان في مسئلة ان خيرا فخير اربعة اوجه رفعهما ونصبهما
والمغايرة في الاعراب بينهما وهي صادقة بصورتين قال الصفار احسن الاوجه
نصب بعده رفع ثم رفعهما يعني لانك حذفت عين ما اثبت ثم نصبهما
ثم عكس الاول وذكر السبب المقتضي لذلك ولا يخفى عليك اذا تاملت
ما تقدم ثم قال وكان الشلوبين يسوي رفعهما ونصبهما لان قبح رفع الاول
بقابله حسن رفع الثاني وحسن نصب الاول يقابله قبح نصب الثاني فتكافا
وهو باطل لانك اذا نظرت الى الاحسنين رايت رفع الثاني خيرا من نصب
الاول لاستوائهما في الاضمار ورجحان رفع الثاني بانك اضمرت نفس ما اظهرت
واذا نظرت الى الاقبحين رايت نصب الثاني اقبح من رفع الاول لاستوائهما
في الاضمار وضعف نصب الثاني بانك اضمرت جملة وفي رفع الاول لم تضمر جملة
ويوضحه ان س وصف رفعهما بانه حسن ولم يصف نصبهما بذلك **وربما اضمرت**
كان **الناقصة بعد لدن** كقوله

* من لد شولا فالى اتلائها * اي من لد كانت شولا وقدره س والجمهور
من لدان كانت قال المص وتقدير ان مستغنى عنه كما يستغنى عنه بعد مذ ومن
الناس من حمل كلام سيبويه ومن تبعه على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب والشول
هي النوق التي ارتفعت البانها واحدها شائل والاتلاء مصدر قولك اتلت الناقة
اذا اولدت فصارت ذات تلو **وبعد شبهها** اي شبه لدن كقوله
* ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا *

اراد

اراد ازمان كان قومي مع الجماعة كذا قال س **والتزم حذفها** اي حذف
كان الناقصة **معوضا عنها** كلمة **ما بعد أن** بفتح الهمزة التزاما **كثيرا** كقوله
* اباخراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم تاكلهم الضبع *
اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس ثم حذف كان
وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه
واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولم يبد مستندا من جهة
السماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل
بلا عامل يتصل به في اللفظ فجعل منفصلا فصار اما انت فان قلت
بم يتعلق الجار المقدر قلت بمحذوف تدل عليه القرينة والمعنى لا تفخر
لاجل كونك ذا عدد فاني ايضا مشارك في ذلك اذ قومي باقون لم تستاصلهم
الازمان وابو خراشة بضم الخاء المعجمة شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة
مضمومة وفاءين بينهما الف ابن ندبه على وزن تمرة وهي امه والنفر عدة
رجال من ثلاثة الى عشرة والضبع السنة المجدبة وتاكلهم استعارة تبعية
اي تهلكهم بسبب الجدب شبه اهلاكها اياهم بالاكل ومراده ان قومه اقويا
لم تهلكهم السنة المجدبة لما هم عليه من القوة والجدة وفهم ابن الحاجب البيت
على وجه آخر فقال معناه انه يمدح اباخراشة اي انا بخير لا تاكلنا السنون
ولا يضرنا ضار لاجل ان كنت ذا نفر يعني انا بنعمة ما دمت في نعمة وقال
الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوزوا مجئ ان المفتوحة
شرطية وقالوا قد قرئ ان تضل احداهما بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد
وان المكسورة فيه شرطية فكذا المفتوحة وما عندهم عوض من الفعل المحذوف
قال الرضي ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى البيت ان كنت ذا عدد فلست بمفرد واما اللفظ فلمجئ
الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تاتي وما تذر
فعطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا
خلاف وفيه بحث ذكرناه في حاشية المغني **وبعد ان** بكسر الهمزة **قليلا**
كقول العرب افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره ولا يحذف الفعل
مع المكسورة معوضا منه ما الا في هذا فلو قلت اما كنت منطلقا انطلقت

قف علي ان ان المفتوحة تستعمل شرطية عند الكوفيين

كانت ما زايدة ولايجوز اما انت منطلق انطلقت **ويجوز حذف لامها**
اي لام الكلمة التي هي مضارع كان **الساكنة** احترازا من اللام المتحركة **جزما**
اي مجزوما اي سكون جزم احترازا من سكون الوقف فدخل نحو ولم اك بغيا
ونحو قالوا لم نك من المصلين ونحو فلا تك في ضيق مما يمكرون ونحو فلم يك
ينفعهم ايمانهم وسوغ هذا الحذف كثرة استعمال هذه الكلمة وشبه النون
بحرف العلة ثم الحذف مقيد بان لايتصل بالنون احترازا من ان يتصل بها
ذلك فلايجوز الحذف فح كقوله
فان لم لايكنها اوتكنه فانه • اخوها غذته امه بلبانها •
فمن ثم يتوجه على المص مناقشة في الاطلاق جواز الحذف **ولايمنع ذلك**
الذي ذكرناه من جواز حذف اللام الساكنة جزما **ملاقاة ساكن وفاقا**
ليونس وخلافا لس واختار المص الاول مستندا الى استعمالات وقعت
للعرب كذلك كقوله لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسور
وقوله • فان لم تك المراة ابدت وسامة • فقد ابدت المراة جبهة ضيغم
وقوله • اذا لم تك الحاجات من همة الفتى • فليس بمغن عنه عقد التمايم
قال ولاضرورة في هذه الابيات لتمكن الشاعر الاول من ان يقول لم يكن
حق ان هاجه والثاني من ان يقول فان تكن المراة اخفت وسامة والثالث
من ان يقول اذا لم يكن من همة المرء ما نوى وانت خبير بان هذا مبني على شفا
جرف هار من دعواه في الضرورة ما تقدم مما يقتضي ان لايثبت في كلام العرب
ضرورة اما دايما او غالبا وليس في كلامه ما يقتضي ان الثبوت عند ملاقاة
الساكن ارجح وقد صرح بارجحيته في الشرح قال ولذلك لم يقع الحذف في القران
نحو لم يكن الذين كفروا **ولايلي عند البصريين كان واخواتها** بالنصب على انه
مفعول مقدم **وشبهه** بالرفع على انه فاعل يلي نحو كان عندك زيد جالسا
من معمول خبرها فلايجوز عندهم كان طعامك زيدا اكلا ولاكان طعامك ياكل
زيد وانما اجازوه في الظرف وشبهه على سبيل التوسع فيهما ولهم ذلك
عادة معروفة **واغتفر ذلك بعضهم** كابن السراج والفارسي **مع اتصال العامل**
نحو كان طعامك ياكل زيد ولايجيز ذلك مع انفصال العامل عن معموله نحو كان
طعامك زيد ياكل والكوفيون يجيزون كلتا المسئلتين **وما اوهم خلاف ذلك**

كقوله

كقوله • قنافذ هداجون حول بيوتهم • بما كان اياهم عطية عودا •
وقوله • فاصبحوا والنوى عالى معرسهم • وليس كل النوى يلقي المساكين •
قدر البصريون فيه ضمير الشان مستترا في الفعل فلايكون معمول خبر كان
قد وليها في البيت الاول ولامعمول خبر ليس قد وليها في البيت الثاني نعم تكون
المقدم معمولا لخبر المبتدا وفي المسند خلاف قال ابن قاسم واعلم انه يتاتى
في مسئلة كان زيدا اكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا ستة مع تقديم
كان وهي كان زيد اكلا طعامك كان طعامك زيد اكلا كان طعامك اكلا
زيد كان اكلا طعامك زيد كان اكلا زيد طعامك كان زيد طعامك اكلا
وكلها جايزة الا الخامس فيمتنع عند البصريين والا السادس فان بعض البصريين
منعه وبعضهم اجازه وستة مع تقديم زيد وهي زيد كان اكلا طعامك
زيد كان طعامك اكلا زيد اكلا كان طعامك زيد طعامك كان اكلا
زيد طعامك اكلا كان زيد اكلا طعامك كان وكلها جايزة عند البصريين
وستة مع تقديم اكلا وهي اكلا كان زيد طعامك اكلا كان طعامك زيد
اكلا زيد كان طعامك اكلا زيد طعامك كان اكلا طعامك كان زيد
اكلا طعامك زيد كان وكلها جايزة عند البصريين الا الثاني وفي
الاول قبح للفصل بين الخبر المقدم ومعموله المتاخر وستة مع تقديم
طعامك وهي طعامك كان زيد اكلا طعامك زيد اكلا كان طعامك
اكلا زيد كان طعامك زيد كان اكلا طعامك كان اكلا زيد طعامك
اكلا كان زيد وكلها جايزة عند البصريين ولبعض الكوفيين خلاف
في بعض المسايل لانطول بذكره ونقل بعض المغاربة ان تقدم معمول
الخبر وحده على نحو كان واخواتها لايجوز ظرفا كان او غيره لكثرة الفصل
والصحيح جوازه مطلقا قال الله تعالى اهولاء اياكم كانوا يعبدون
انتهى **فصل في الكلام على ما الحجازية وما الحق بها وعلى مواضع**
تزاد فيها ان والباء وعلى امور تتعلق بليس **الحق الحجازيون** وكذا التهاميون
فيما حكاه الكساي **بليس** في ادخالها ناسخة على المبتدا فترفعه وتسمى اسمها
والخبر فتنصبه وتسمى خبرها **ما النافيه** فعملت العمل المذكور وكان الاصل
ان لاتعمل كما في لغة المهملين لها وهم تميم قال س وقال المص هم غير الحجازيين

ورد بما نقله الكسائي عن اهل تهامة من اعمالها كما مر اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل لكن الحجازيين اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنييها في الحقيقة سواء **بشرط تاخر الخبر** ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما عندك بكرة وما في الدار خالد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع **وبقاء نفيه** اي نفي الخبر لان عملها انما كان لاجل النفي الذي شابهت به ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة بانتقاض النفي **وفقد ان** لانها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت إنْ كلا النافية لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويحتمل انما منعت ان العمل لوقوع الفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف وهذا الشرط ذكر المص انه متفق عليه وليس كذلك بل نقل غيره عن الكوفيين انه لا يشترط وانشد يعقوب • بني غدانة ما ان انتم ذهبا • ولا صريفا ولكن انتم الخزف •
وعدم تقدم غير ظرف او شبهه من معمول الخبر فلو تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف او شبهه بطل العمل كقوله

• وقالوا تعرفها المنازل من منى • وما كل من وافى منى انا عارف •

فلو كان معمول الخبر ظرفا او شبهه جاز تقديمه مع بقاء العمل تقول ما عندك زيد جالسا وما في الدار عمرو قائما وذلك للتوسع فيهما كما مر **وان المشار اليها في قولنا وفقد إنْ زائدة كافة لما عن العمل لا نافية مؤكدة لما خلافا للكوفيين** قال المص وما زعموه من ذلك مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار ما قال الراجز

• لا ينسك الاسى تاسيا • فما ما من احد معتصما •

والثاني ان العرب قد استعملت انْ زائدة بعد ما الاسمية الموصولة وما المصدرية التوقيتية لشبههما في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ **وقد تزاد ان قبل صلة ما الاسمية** كقوله

• يرجي المرء ما ان لا يراه • وتعرض دون ادناه الخطوب •

وما **الحرفية** كقوله

• ورج الفتى للخير ما ان رايته • على السن خيرا لا يزال يزيد •

وقد تزاد إن ايضا بعد الا الاستفهامية كقوله

• الا ان سرى ليلي فبت كئيبا • احاذر ان تنأى النوى بغضوبا •

وتزاد ايضا قبل مدة الانكار سمع س رجلا من العرب يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك وسياتي فيه كلام في باب الحكاية ان شاء الله تعالى **وليس النصب بعد ما لسقوط الجر خلافا للكوفيين** فانهم زعموا ان ما لا عمل لها وان ما بعدها مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض وهو الجر وليس بشيء فان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بزيادتها وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل او شبهه فنصب المجرور محلا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا اعدم الجار ظهر عمله المقدر وهذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياسي كما كان مع ان وان **ولا يغني عن اسمها** اي اسم ما **بدل موجب خلافا للاخفش** فانه اجاز في نحو ما احد قائما الا زيد قال المص ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد لان المراد منه مجهول لاحتمال ان يكون اصله ما كان قائما الا زيد وحكى غير المص جواز هذه المسألة عن الاخفش على وجه آخر فادعى ان الا داخلة على اسم ما والمنصوب المتقدم خبرها وهو ايضا مردود بما فيه من اعمال ما غير مستكملة لشروط الاعمال مع ان هذا التركيب لم يسمع **وقد تعمل ما متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لس في الاول وليونس في الثاني** يجوز ما قائما زيد وما زيد الا قائما فاما ما نسبه المص الى س فهو محكي عن الجرمي وزعم انه لغة وحكى ما مسيئا من اعتب والذي قاله س واذا قلت ما منطلق عبد الله وما مسيء من اعتب رفعت ولا يجوز ان يكون مقدما مثله موخرا كما انه لا يجوز أن اخوك عبد الله على حد قولك ان عبد الله اخوك لانها ليست بفعل وهذا نص صريح في المنع ثم انه شبهه بشيء لا خلاف في منعه ثم قال وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر •
ثم قال وهذا لا يكاد يعرف فهذا شئ لم يحكه سيبويه عن العرب وانما قال
وزعموا الحكاه عن غيره ثم نفى مقاربه عرفانه على حد قوله تعالى لم
يكد يراها والقولان عن الفرا وزعم ابن عصفور الجواز ان كان الخبر
ظرفا او جارا ومجرورا فيكون بمنزلة باب ان وقال ابن معط في واذ
وما مثلهم بشر قيل ان مثلهم ظرف وقد وجدت لذلك شاهدا في كتاب
الله تعالى قرئ شاذا انكم اذا مثلهم اي في منزلتهم وفي مثل حالهم وكذا
التقدير في البيت اي ما في مثل رتبتهم بشر انتهى ولا يقال في القراة الشاذة
انما هو وجد في كتاب الله تعالى اذ لا يثبت في كتاب الله تعالى الا
بالقاطع ولا دليل في القراة لجواز البنا لاضافة مثل الى المبني لكن
المص ينازع في ذلك واما مسئلة يونس فقد استشهد عليها بعضهم بقول الشاعر
• وما الدهر الا منجنونا باهله • وما صاحب الحاجات الا معذبا •
والمصنف بقول الاخر ○
• وما حق الذي يعثو نهارا • ويسرق ليله الا نكالا •
وحكى ابن قاسم عن المص انه قال ان الاستشهاد بهذا اقوى من
الاستشهاد بالبيت الاول فان قلت ما وجه ذلك قلت سلامة
الثاني من الاحتمال الذي يتطرق الى الاول وذلك لامكان تقدير
مضاف حذف عند قوله منجنونا وجعل معذبا مصدرا ميميا والتقدير
وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب
تعذيبا فهو مثل قولك ما زيد الا سيرا وهذا مفقود في الثاني فان
قلت بل هو موجود فيه اذ نكالا مصدر فيكون التقدير وما حق
المذكور الا ينكل نكالا وقد قدره ابن قاسم كذلك قلت ليس الامر
كما تخيله فان المصدر في البيت الاول لا يصح الاخبار به عن المسند
اليه فيه اذ الدهر ليس نفس الدوران ولا صاحب الحاجات نفس التعذيب
فمن ثم احتيج الى تقدير الناصب للمصدر تصحيحا للاخبار واما في البيت
الثاني فيصح الاخبار بالمصدر عن المسند اليه وهو الحق اذ لو قلت حق
زيد النكال صح وتقدير نصبه بالفعل على الوجه الذي قدرته غير مناسب

اذ

اذ لا يجوز ان تقول حق زيد ينكل فان ذهب الى تقدير ان لتصحيح الحمل
لزم حذف الموصول وبقاء معمول الصلة وهو محذور وهذا وجه ما قاله المص
فيما ظهر لي والله اعلم **والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب** لانهما للاثبات
بعد النفي فنزول علة العمل وهي النفي **فيتعين رفعه** على انه معطوف على اسم
غير معمول للنفي واذا قدر الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فحمل الاول
بالنسبة الى هذا المعطوف رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي وقال
عبد القاهر خبر مبتدا محذوف اي ما زيد قايما بل هو قاعد وقضية هذا
الكلام ان لا يكون المسئلة مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد
قلت وهذا هو الذي جزم به ابن قاسم ولم يذكر سواه فانه قال وارتفاعه
على انه خبر مبتدا محذوف فتسميته معطوفا تسامح واقتصر على ذلك
وقال بعضهم هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما
تنعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع قلت اذا انعزلت ما عن العمل
لم يكن الخبر الاخير مبتدا محذوف محقق فلا يقال ح هو خبر ما ولا نسلم
ان خبر ما يقع مرفوعا ابدا ثم العطف على التوهم ليس بمطرد ولا في سعة الكلام
قال المص وقياس قول يونس ان لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن بعدي
لان يونس لا يرى ابقاء النفي شرطا في عمل ما الا تراه اجاز اعمالها مع
انتقاض النفي بالا كما تقدم وقياس اجازة المبرد في بل العاطفة ان تكون
ناقلة معنى النفي الى ما بعدها في مثل ما قايم زيد بل عمرو ان يصح ما قام عمرو
بان يصح ما زيد قايما بل قاعدا ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع
ويلحق بها اي بما اخت ليس **ان النافية** فتعمل عملها **قليلا** وعلى ذلك
اكثر الكوفيين وذهب اليه ابن السراج وابو علي الفارسي وابن جني ومنعه
اكثر البصريين واختلف النقل فيه عن سيبويه والمبرد واختار المص القول
بالاجازة لمشاركتها لما في المعنى الذي عملت بسببه وهو مشابهتها
ليس ولثبوت السماع باعمالها فقد ثبت انها لغة اهل العالية قالوا
ان ذلك نافعك ولا ضارك بالنصب وان احد خيرا من احد الا بالعافية
وقال اعرابي ان قايما يريد ان انا قايما فحذفت همزة انا اعتباطا
وادغم النون في النون وقرا سعيد بن جبير فيما حكاه ابن جني ان الذين

تدعون من دون الله عباد امثالكم وتوهم ابن حيان وكثير من تلامذته
ان هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عبادا
وامثالكم اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله لاولئك
المخاطبين ومقتضى قراءة ابن جبير نفي المماثلة وليس ما توهموه بصحيح لامكان
جعل المماثلة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية اي ان هؤلاء الذين
تدعونهم اليه مماثلون لكم في كونهم مربوبين مستحقين بسمة العبودية
لله والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اي ليس هؤلاء
الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم من الانسانية
اذ هم جماد وانتم عقلا فلكم عليهم علو في المرتبة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم
الهة وهم دونكم ومما استشهد به على اثبات هذه اللغة قول الشاعر

• ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين •

وقول الاخر • ان المرء ميتا بانقضاء حياته • ولكن بان يبغى عليه فيخذلا •
ويلحق ايضا بما اخت ليس في العمل المذكور **لا كثيرا** ونوزع المص في دعوى
الكثرة فان الامر بالعكس بل لو ذهب ذاهب الى ان لا لا تعمل عمل ليس
لكان حسنا اذ لا يحفظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم سوى قول الشاعر

• تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •

وقول الاخر ۝

• نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل • فبوئت حصنا بالكماة حصينا •

والمص استشهد بيتا ثالثا لكنها محتملة للتاويل وعلى الجملة ففي اعمال لا عمل ليس
ثلاثة اقوال الجواز وهو مذهب س ومن وافقه والمنع واليه ذهب
الاخفش والمبرد والثالث انها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتدا
ولا تعمل في الخبر اصلا حكاه ابن ولاد عن الزجاج وسماع نصب الخبر
يبطله كما يبطل مذهب القايلين بالمنع مطلقا والنزاع انما هو في دعوى
الكثرة كما تقدم **ورفعها معرفة نادر** كما في قول النابغة الجعدي ۝

• وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا •

قال المص والقياس عندي على هذا سايغ قلت هذا مع اعترافه بالندور
مشكل قال وقد قاس عليه المتنبي في قوله ۝ •

• اذ الجود لم يرزق خلاصا من الاذى • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا •
وقد اجاز ابن جني اعمال لا في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام هذا
كلام المص والمانعون تاولوا بيت النابغة الجعدي بحذف فعل وخبر
اي لا ارى باغيا بالبنا للمفعول ثم حذف الفعل فانفصل الضمير النايب
عن الفاعل او التقدير لا انا ارى باغيا وعليهما فنصب باغيا على الحال
لا على انه خبر لا فلا دليل فيه وقد ذكر المص هذين التاويلين في شرح
الكافية واشار اليهما فيها **وتكسع** لا النافية اي يولحق في اخرها بالتاء اما
لتانيث اللفظ كما في ثمت وربت وعلى هذا فهي ساكنة في الاصل لكنها
حركت لالتقاء الساكنين واما للمبالغة في النفي كما قاله الرضي وعليه فهي محركة
في الاصل لا ساكنة قلت ويتمشى لهما اعني الجواز كونهما بحسب الاصل
ساكنة او متحركة ووقفهم عليها بالتاء وبالهاء قال الرضي ولهذه الزيادة قويت
مشابهتها في اللفظ لليس اذ صارت على عدد حروفها ساكنة الوسط **فتختص**
حينئذ كسعها بالتاء وصيرورة اللفظ لات **بالحين** قال الفرا ولا تتعدى
بهذه اللفظة وهو ظاهر قول س وقال الفارسي وجماعة بل تعمل ايضا
فيما رادف الحين واليه ذهب المص فلذلك قال **او مرادفه** كالساعة
والوقت والاوان كقوله ۝

• ندم البغاة ولات ساعة مندم • والبغي مرتع مبتغيه وخيم •

مقتصرا على منصوبها بكثرة كقوله تعالى ولات حين مناص في القراءة
المشهورة بالنصب **وعلى مرفوعها بقلة** كقراءة بعضهم ولات حين مناص
بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا **وقد تضاف الى حين لفظا**
كقوله • وذلك حين لات اوان حلم • ولكن قبلها اجتنبوا اذا •
وفي اطلاق القول بان لفظ حين اضيف الى لات مسامحة وانما هو مضاف
الى الجملة المصدرة بلات **او تقديرا** كقوله • تذكر حب ليلى لات حينا
اي حين لات حينا فحذف الحين الاول وسهل حذفه ذكر الحين الثاني
ورد بالاستغنا عن هذا التقدير اذ يصح المعنى بقوله تذكر حب ليلى لات حينا
اي ليس الحين حين تذكر قلت وقد يوجه بان جملة لات لم تقع بحسب
الاستقرا الا في موضع نصب على الحال وهو الشايع او في موضع خفض حيث

يضاف اليها الحين ولاجايز ان تجعل الجملة حالية لعدم الرابط سوآء
جعلتها حالا من الفاعل او المفعول فى قوله تذكر حب ليلى فتعين تقدير
حين ليتوفر على لات حقها الثابت لها فى الاستعمال ومن ادعى انها
تستعمل خارجة عن الوجهين فعليه اثباته ولو بشاهد واحد ولن يجده
فيما اظن **وربما استغنى مع التقدير للحين عن لا بالتآء** كقوله ۞
« العاطفون تحين ما من عاطف « والمطعمون تحين ما من مطعم «
اراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول
من قال اراد العاطفون بهآ السكت ثم اثبتها وابدلها تاكذا قال المص
ونظير حذف لا قوله تعالى تالله تفتؤ وهو كثير الا انه هنا ضعيف
لان فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله ولان فيه اجحافا بحذف
شيئين وكان الذى سهل ذلك ان الفاعل ان المرفوع بالفعل انما
يحذف بتبع الحذف عامله والفعل اصل فى العمل فلما كان المرفوع محذوفا
سهل حذف الرافع ليصيرا بتلك المنزلة كذا قال ابن هشام وفيه نظر
وبعضهم يزعم ان الناصر يدخل مع الحين لا فى هذا البيت على الخصوص
بل هو جواب فى قوله تعالى ولات حين مناص وهو منقول عن ابى عبيدة
واستبعده ابن الطراوة واستضعفه الرضى لعدم شهرة تحين فى اللغات
واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال
تاوان ولا تهنا **وتعمل لات على الاصح ان وليها هنا** بفتح الها كقوله
« حنت نوار ولات هنا حنت « وبدا الذى كانت نوار اجنت «
قال المص فلا عمل للات فى هذا واشباهه ولكنها مهملة وهنا فى موضع
نصب على الظرفية والفعل بعدها صلة ان محذوفة وان وصلتها فى موضع
رفع بالابتدا والخبر هنا كانه قال ولا هنا لك حنين كذا قال ابو على انتهى
فان قلت هنا ظرف زمان بمعنى الحين فلم لا تجعل لات عاملة فيه
كما نقل عن ابى على فى احد قوليه والمعنى حنت نوار وليس الوقت وقت
حنينها ولا حاجة مع هذا الى تقدير ان المصدرية اذ اسم الزمان يضاف
الى الجملة من غير تقدير لات وذلك نحو هذا يوم لا ينطقون قلت
يلزم عليه اضافة اسم الاشارة وهو محذور فانظر ماذا يصنع ابو على

فى احد

فى احد قوليه اذ لا عاملة على ان الرضى صرح بان هنا ظرف زمان
مضاف الى حنت فان كان مع التزام انه اسم اشارة فمشكل وان كان
مع ادعا تجرده عن الاشارة فيحتاج الى ثبت فتامله **ورفع ما بعد
الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم** حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا
فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شئ بلغنى عنك ثم ذكر
ذلك له فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس فى الارض تميمى
الا وهو يرفع ولا حجازى الا وهو ينصب ثم قال لليزيدى ولخلف
الاحمر اذهبا الى ابى مهدى فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع
التميمى فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع
عن لغته فلم يفعل واخبرا ابا عمرو وعيسى عنده فقال له عيسى بهذا
فقت الناس **ولا ضمير فى ليس خلافا لابى على** فانه جوز ان يكون فى ليس
ضمير الشان ولو كان كما قال لوقعت الا صدرا لما الجملة الاسمية
اذ هى الخبر وكان يقال ليس الا الطيب المسك وجوابه بان الا قد توضع
فى غير موضعها نحو ان نظن الا ظنا ونحوه وما اغتره الشيب الا اغترارا
اى ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره اغترارا الا الشيب لان الاستثنا
المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى لعدم الفايدة فيه
مندفع بانا لا نسلم انه توكيدى بل هو نوعى على حذف الصفة اى الا
ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما وخرج ايضا على ان الطيب اسمها
وان خبرها محذوف اى فى الوجود وان المسك بدل من اسمها قال الرضى
ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده ولم يثبت لزوم حذف
الخبر فى مثله وخرج ايضا كالوجه الثانى لكن الا المسك نعت للاسم
لان تعريفه تعريف الجنس اى ليس طيب غير المسك موجودا ولابى نزار
الملقب بملك النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك
مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا المسك افخره قال
ابن هشام وما تقدم من نقل ابى عمرو وان ذلك لغة تميم يرد هذه
التاويلات **ولا يلزم حال النفى المنفى بليس وما على الاصح** من المذاهب
الاربعة المصرح بنقلها فى ليس احدها ان النفى بها لا يتقيد بل هى للنفى

مطلقا الثاني انها لنفي الحال وقد تنفي المستقبل لان العرب سوّوا
بينهما في صيغة واحدة قاله المبرد والسيرافي والصيمري وابن درستويه
الثالث انها مختصة بالحال فلا يجوز ليس زيد قائما غدا قاله الزمخشري
الرابع انها لنفي الحال في الجملة المطلقة فان قيدت كان نفيها بحسب ذلك
القيد وهو الصحيح والظاهر ان هذه المذاهب الاربعة فيما وانت خبير
بان عبارة المص تعطي مخالفة الزمخشري قطعا ولا يفهم وراء ذلك اختيار
قول معين من الاقوال الثلاثة الاخر فتامله **وتزاد الباء كثيرا في الخبر
المنفي بليس** نحو اليس الله بكاف عبده **وما اختها** وهي الحجازية نحو وما ربك
بظلام للعبيد وما الله بغافل عما يعملون **فان قلت** لم جعلت
ما في الاثنين حجازية بدلا تميمية **قلت** لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا
من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فيحمل المشكوك
على المتيقن وتخصيص المص ما الحجازية ليس بالذكر دون لا اختها
فيه اشارة الى ان الباء لا تزاد في خبر لا المذكورة وقد نص ابن السراج
على جواز زيادة الباء فيه **واستشهد** بقول سواد ابن قارب

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب •

قيل ولا حجة له فيه لاحتمال ان تكون لا ملغاة ولم تكرر لا للضرورة
وقد تزاد الباء ايضا بعد نفي فعل ناسخ للابتدا كقوله الشاعر

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن • باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل •

وقول الاخر • دعاني اخي والخيل بيني وبينه • فلما دعاني لم يجدني بقعدد •

وبعد اولم يروا ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر **وشذ**
قال ابن قاسم ولم يذكر المص له مثالا ويمكن ان يمثل له بما اجازه الزجاج
قال لو قلت ما ظننت ان زيدا بقائم لجاز **وبعد لا التبرئة** نحو لا خير بخير
بعده النار اذا لم تجعل الباء ظرفية كذا قيل ومع قيام هذا الاحتمال
الظاهر لا يمكن الاستدلال به على المطلوب **وبعد هل** كقوله

الا هل اخو عيش لذيذ بدائم •

وبعد ما المكفوفة بان نحو ما ان
زيد بقائم **وبعد ما التميمية خلافا لابي علي الفارسي والزمخشري**

بناء منهما على ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان
المقتضي نفيه **وربما زيدت في الحال المنفية** كقوله

فما رجعت بخائبة ركاب • حكيم ابن المسيب منتهاها • وقول الاخر

كائن دعيت الى باساء داهمة • فما انبعثت بمزؤود ولا وكل •

وخالف ابو حيان في ذلك وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خائبة
وبشخص مزؤود اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رايت
منه اسدا **قال** ابن هشام في المغني وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول
دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف
اصلها ولذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد ان فعالا هنا ليس للمبالغة
وانما هو للنسب كقوله • وليس بذي سيف وليس بنبال •
اي وما ربك بذي ظلم ولا يقال لقيت منه اسدا ونحو ذلك الا عند
المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم **قلت** تسليمه لظهور التخريج
في البيت الاول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل عليه
وقدحه في تخريج البيت الثاني كذلك لان النفي انما يسلط على قيد الفعل
مع ثبوت اصله اي فانبعثت بشخص غير مزؤود ولا وكل يعني نفسه بالغ في
اتصافه بالشجاعة والنهضة حتى انتزع من نفسه شخصا لا ذعر عنده ولا
وكل فكيف يتم ما قاله **وربما زيدت الباء ايضا في خبر ان** كقول امرئ القيس

فان تناءعنها حقبة لا تلاقها • فانك مما احدثت بالمجرب •

وخبر لكن كقوله • ولكن اجرا لو فعلت بهين • وهل ينكر المعروف في الناس والاجر
وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها كقوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها •

وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم وفي كونه مقيسا خلاف
وظاهر كلام المص انه منقاس والذي عليه جمهور النحاة انه غير مقيس
واحترز المص بقوله الصالح للباء من نحو قولك ليس زيد الا قائما
فلا يجوز جر المعطوف عليه اصلا **ويندر ذلك** اي جر المعطوف على الخبر
المذكور **في غير ليس وما** كقوله

وما كنت ذا نيرب فيهم • ولا منمش فيهم منمل •

اي وما كنت بذي يزب ولا مهيش فعطف جرا في غير ليس وما وهو نادر اما فعل ذلك
مع ليس وما فغير نادر وقد تقدم شاهد ليس ومثال ذلك بعد ما كقول الشاعر

• ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل • ان لم يكن للهوى بالعقل غلابا •

وقد يفعل ذلك اي الجر على التوهم في المعطوف على منصوب اسم الفاعل
المتصل بحيث لا يكون بين المنصوب واسم الفاعل فاصل كقوله

• فظل طهاة اللحم من بين منضج • صفيف شواء او قدير معجل •

فعطف قدير بالجر على صفيف الذي هو منصوب اسم الفاعل المتصل به وهو
منضج على توهم الاضافة كانه قيل من بين منضج صفيف باضافة منضج الى صفيف
فعطف عليه بالجر وهذا الذي اختاره المص هو ممنوع عند المغاربة والبيت
عندهم مؤول على حذف المضاف اي وطابخ قدير او على التقدير بمعنى الواو
وانما شرط المص الاتصال بين المنصوب واسم الفاعل لانه لو وقع الفصل بينهما
امتنعت المسئلة فلا يجوز ان تقول من بين منضج بالنار صفيف شوا او قدير بالجر
لان الفاصل رافع لتوهم الاضافة الذي كان سببا في الجر وان ولي العاطف
بعد خبر ليس او ما وصف بتلوه سببي نحو ليس زيد قايما ولا قاعدا اخوه
وما زيد قايما ولا ذاهبا اخوه اعطي الوصف ماله مفردا فينصب او يجر
على التوهم ورفع به السببي وهو اخوه في المثالين او جعلا مبتدا
وخبرا فرفعهما جميعا فتقول ولا ذاهب اخوه ويتطابق الوصف ح و
المبتدا فتقول ولا ذاهبان اخواه ولا ذاهبون اخوته ولك في الوصف
وجه آخر وهو ان يكون مبتدا والسببي فاعلا به اغنى عن الخبر على رايهم
لاعتماده على حرف النفي وان تلاه اجنبي عطف بعد ليس على اسمها
والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو فيعطف الوصف
وهو ذاهبا على خبرها وهو قايما ويعطف الاجنبي وهو عمرو على اسمها وهو
زيد وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور فتقول ليس زيد
بقايم ولا ذاهب عمرو وهذا مذهب الاخفش واما س فيمنع من ذلك
واستعمال العرب يشهد للاخفش قال الشاعر

• وليس بمعروف لنا ان نردها • صحاحا ولا مستنكر ان تعقرا •

وقد يظن ان هذا من العطف على معمولي عاملين وليس كذلك لان جر المعطوف

بيا مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة كذا قال المص ويتعين رفعه اي رفع
الوصف المعطوف والاجنبي مرفوع بالعرض فرفعا ان جميعا مع ما سوا
نصبت خبرها او جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها وكذا اخبر
ما عطف على اسمها فيرجع العطف ح الى عطف الجمل كقول الفرزدق

• لعمرك ما معن بتارك حقه • ولا منسئ معن ولا متيسر •

باب افعال المقاربة

وليس كلها للمقاربة لان منها ما هو للشروع ومنها ما هو للترجي لكن لما كان
فيها ما هو للمقاربة اطلق على ذلك الكل من باب تسمية المجموع باسم بعض
افراده منها للشروع في الفعل والتلبس باول اجزائه طفق بكسر الفاء
يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وطفق
بكسر الفاء بفتحها يطفق كجلس يجلس وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ
بفتح عين الكلمة فيهما وعلق بكسر اللام وهي غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر • اراك علقت تظلم من اجرنا • وظلم الجار اذلال المجير •
وانشا بالهمز اوله واخره كقوله • انشات اعرب عما كان مكنونا •
وذكره ابن افلح بالهمز وبغيره وهب على صيغة شد ورد وهي غريبة
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر •

• هببت الوم القلب في طاعة الهوى • فلج كاني كنت باللوم اغريه •

وقام نحو قام زيد يفعل وللمقاربة اي مقاربة الفعل هلهل وكاد وهي
اشهر افعال المقاربة يقال كاد يكاد كيدا او مكادة كهاب يهاب هيبا ومهابة
وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخاف يخاف خوفا ومخافة وكرب
بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك وهو في الاصل بمعنى اسرع
ويستعمل كذلك فيقال اوشك فلان في السير اذا اسرع فيه واولى وهي
اغربها قال ابن قاسم كقول الشاعر

• فعادى بين هادية ونبين منها • واولى ان يزيد على الثلاث •

قلت الذي ينبغي التعويل عليه انها بمنزلة قارب وكذا فسرها الاصمعي
وانشد عليه هذا البيت كما صرح به في الصحاح والكلام انما هو في الافعال
التي قيل انها ناسخة والافهلا عد قارب وقرب وفي بعض النسخ والمرواولي

فزاد كلمة الحرف قال ابن قاسم ولم يتعرض اليها المص في الشرح ويمكن ان يكون منه
قوله في الحديث وان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يلم فيكون فعلا ناقصا
والخبر محذوف والتقدير او يلم ان يقتل قلت جعلها من هذه الافعال
دعوى عارية عن الدليل ولا حجة في الحديث اذ الم بمعنى قرب فيكون
معنى الحديث ما يقتل حبطا او يقرب من القتل هكذا قدره في الصحاح ثم
لا ادري كيف يكون الخبر المحذوف على تقدير جعلها ناقصة ما اخذ مع
من قوله بان يقتل مع انه متعلق بالفعل نفسه كما هو في مثل قولك الم
فلان بالذنب اذا اوقع فيه وتلبس به وهو كما ترى غير مناسب سياق
الحديث فتامله **ولرجائه** اي لرجاء الفعل **عسى وحري** بكسر الراء
واخلولق قال ابن قاسم فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجا
واعترض ما حري يقال حري زيد ان يفعل بمعنى عسى هكذا ذكر المص
والمحفوظ ان حري زيد اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب ه
انت حري اي خليق وحقيق قلت اما قوله اولا فهذه الثلاثة للاعلام
بالمقاربة على سبيل الرجا فمنازع فيه لانا لا نسلم ان شيا من هذه الافعال
الثلاثة يدل على المقاربة وانما هي دالة على الرجا ساكتة عن القرب والبعد
وكلام المص يشير الى ما قلناه وانما غره قول ابن الحاجب افعال المقاربة
ما وضع لدنو الخبر رجا او حصولا او اخذا فيه ثم قال فالاول عسى
فخرج من كلامه ان عسى على سبيل الرجا وتعقبه الرضي بما قلناه فقال
عسى للطمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق
من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه
رجا دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب اي ان الطامع
يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب
شفايه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره
بل الطمع حصوله مطلقا سوا ترجي حصوله عن قرب او بعد مدة مديدة
تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت
عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا واما
قوله ثانيا ان المحفوظ ان حري اسم منون فهو تابع لشيخه ابي حيان

في الاعتراض على المص بذلك وهو قصور فقد نص القاضي عياض في
مشارق الانوار في حرف الحاء على انه يقال حري زيد ان يفعل
لكن انه يستعمل فعلا ونا هيك به اماما ثقة لا نتنازع في عدالته سعة
اطلاعه وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وامثاله الا سوء الظن
بالمعترض عليه والا فالمص من الامامة وحفظ الدقة وكثرة الاطلاع
بالمحل الذي لا يدفع عنه والمسئلة نقليه فما باله يدفع كلامه فيها
بهذه الاقوال الواهية نعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف **وقد**
ترد عسى اشفاقا قال س عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا
شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم وقد اخذ حبيب هذا
المعنى فقال قضى الله في بعض المكاره للفتى برشد وفي بعض الهوى ما يحاذر
فكلمة بعض في مقابلة شيا وشيا **ويلازمهن** اي افعال هذا الباب جميعا
لفظ المضي الا كاد واوشك جعل فلم يلزم لفظ المضي كما ستعرفه
قال ابن قاسم واختلف في تعليل عدم التصرف في عسى واخواتها فقال
ابو الفتح لما قصد المبالغة في القرب اخرجت عن بابها وهو التصرف
ولكن ليس كل فعل يراد به المبالغة يلزمه ذلك قلت فيه نظر يظهر
مما سبق قال الرضي وانما لم تتصرف عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشا الطمع
والرجا كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف
فيها واما الفعل نحو بعت والاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء فيه
عارض وهذا وان كان لا باس به لكنه قاصر على بعض ما لم يتصرف من الافعال
المذكورة **وعملها في الاصل عمل كان** اي تدخل ناسخة على المبتدا فترفعه
والخبر فتنصبه ويدل على ذلك وروده مفردا منصوبا في بعض الاحيان
كما سياتي **لكن التزم كون خبرها فعلا مضارعا مجردا من أن مع**
طفق وهي كلمة واحدة من افعال المقاربة **وما قبلها** وهي افعال الشروع
التسعة فالافعال التي تجرد أن عن خبرها عشرة افعال وعلة الحاق
طفق بافعال الشروع انها اشبهت المقاربة فيه وتركيبه يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فلما كان للمبالغة في القرب لحق الافعال الدالة على الشروع

فاستعمل خبره بدون أن نحو هلهلت اقوم وانما لم يكون الخبر فيما هو للشروع مضارعا مجردا عن أن ولم يجعل اسما ولا فعلا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بأن لان المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر في الحال كما مر في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قايما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما قصد في هذه الافعال حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان و مضارعا مقترونا بان مع اولى وما بعدها اي مع اربعة افعال اولى وهو احد افعال المقاربة وافعال الترجي الثلاثة المذكورة بعدها وهي عسى وحرى واخلولق وكان ينبغي ان يسقط عسى فيقول مع اولى وما بعدها الا عسى فانه سيذكرها في قسم ذوي الوجهين والعلة في افعال الترجي ان المرجو مستقبل فيناسبه حرف الاستقبال واما الترك في عسى فنادر وهو بالحمل على كاد كما عكس ذلك في كاد حملا على عسى من غير ان يكون معنى الاستقبال هناك مرادا كما قيل وهو مردود بل معنى كاد يموت قارب فيما مضى ان يتاخر عنه الموت قليلا اي قارب حالة يكون الموت بعدها بقليل وهذا هو الذي اقتضى ان لا تدخل ان لانها امارة الاستقبال فذكرها موهم للتراخي الذي هو عكس المراد وان كان لا يلزم من الاستقبال التراخي و مضارعا ملتبسا بالوجهين التجرد عن أن والاقتران بها في الافعال البواقي لكن ليس الوجهان على حد سوا فلذلك قال والتجريد مع كاد وكرب اعرف من الاقتران بأن كقوله

• قد كاد من طول البلى أن يمحصا • وقوله • فقد كربت اعناقها ان تقطعا •

وهذا عند المقاربة مخصوص بالضرورة ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد وعسى واوشك بالعكس فاقتران خبرها بان اعرف من تجريده منها كقوله

هد بدء عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب •

وقول الاخر • يوشك من فر من منيته • في بعض غراته يوافقها •

وجمهور

وجمهور البصريين على ان تجريد خبر عسى من أن ضرورة وظاهر كلام س خلافه وربما جا خبراهما اي خبرا كاد وعسى كذا بين مراده في الشرح وليس ذلك بجيد من التعقيب اذ لا قرينة في المتن تدل على هذا المراد بل فيه قرينة خلافه وهو قرب عسى واوشك للضمير فالمتبادر عوده الى اقرب مذكور مفردا منصوبا كقول الشاعر • فابت الى فهم وما كدت ابا • وقول الاخر

• اكثرت في العذل ملحا دايما • لا تكثرن اني عسيت صايما •

وهما شاذان فقيل على تضمينهما معنى كان وقيل التقدير وما كدت اكون ابا وعسيت ان اكون صايما وجاز حذف أن مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع أن بعد مرفوع عسى وربما جا خبر جعل جملة اسمية كقوله

• وقد جعلت قلوص بني سهيل • من الاكوار مرتعها قريب •

وعلى ذلك خرج بعضهم ما حكاه ثعلب من قولهم عسى زيد قايم فجعل عسى ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر او فعلية مصدرة باذا كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا كقول الشاعر • وقد جعلت اذا ما جاجتي نزلت • بباب دارك اولوها باقوام او كلما يعني او جملة فعلية مصدرة بكلما كما جاء في حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال المص في التوضيح وهذا منبه على اصل متروك وذلك ان ساير افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع وندر اسنادها اي اسناد جعل الى ضمير شان ولم يقف النحاة فيه على سماع يستند اليه فيطلب لذلك مثال ودخول النفي عليها اي على جعل كقول انس رضي الله عنه فما جعل يشير بيده الى ناحية من السماء الا انفرجت وانما الغالب دخول النافي على خبر افعال الشروع كقولك جعل لا يكتب وانشأ لا يسكت واما افعال المقاربة فيدخل النافي عليها تارة وعلى خبرها اخرى نحو وما كادوا يفعلون لم يكد يراها ونحو هجى القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وليس المقرون بأن خبرا عند سيبويه

ينقص ٢ خ

وذلك لان أنْ ومابعدها بتاويل المصدر فيلزم في مثل ذلك عسى زيد
ان يقوم الاخبار بالحدث عن الجثة وانما المغترون بال عندهم مفعول
به منصوب على اسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في
المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل
الفعل بمعنى قارب فلاحذف والمعنى قارب زيد القيام واما القايلون
بان أنْ ومابعدها خبرٌ فيقدرون مضافا اما في الاسم اي عسى حال
زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا
المقدر تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوما من الدهر لا في
الاسم ولا في الخبر **واعتذر** بعضهم بانه من باب زيدٌ عدلٌ وصومٌ
وبعضهم بان أنْ زايدة وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لاتسقط
الاقليلا والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب
وأنْ والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه ح يكون بدلا لازما تتوقف
عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل **قلت** ولامانع من ان يكون
البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لايقدح في اللزوم
فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا
ولا يتقدم هنا اي في هذا الباب الذي نحن فيه **الخبر** فلايقال
يفعل طفق زيدٌ ولا أنْ يفعل عسى زيدٌ لئلا تكثر مخالفة الاصل
بجمود هذه الافعال وقد يعتذر من الاول بان خبر كان يقع جملة ويتقدم
والثاني بان كاد واوشك متصرفان وقد يجاب بان التزام كون
الخبر جملة خروج ثان عن الاصل ففي التقديم ثلاث مخالفات وبان
تصرف كاد واوشك ناقص اذ لايستعمل منهما امر **وقد يتوسط** اي الخبر
نحو طفق يخرجان الزيدان وكاد يهلكون العصاة وظاهر كلامه
ان لافرق في توسط الخبر بين المجرد والمقترن بأنْ نحو عسى ان يخرجا
غلاماك وفي الثاني خلاف اجازه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه
ابن عصفور ومنعه جماعة منهم الشلوبين **وقد يحذف** اي الخبر
ان علم كقول**ه** عمر ابن صابي البرجمي

همممت ولم افعل وكدت وليتني * تركت على عثمان تبكي حلايله

وكان من خبره ان اباه صابي بن الحارث استعار من قوم كلبا فاعاروه
ثم طلبوه فرمى امهم به فرفعوه لامير المومنين عثمان بن عفان رضي الله عنه
فلما دعى به ليؤدب شد سكينا في ساقه ليقتل بها عثمان فعثر عليه
واحسن ادبه ففي ذلك يقول ابياتا هذا اخرها **ولا يخلو الاسم**
لكونه مخبرا عنه **من اختصاص** اما بتعريف نحو فعسى الله ان ياتي
بالفتح واما بغيره نحو عسى سايل ذو حاجة ان يفتح الله عليه واستظهر
المص لقوله غالبا على مجيئه نكرة محضة كقول**ه**

عسى فرج ياتي به الله انه * له كل يوم في خليقته امرُ

ويستعمل اوشك وعسى واخلولق لان يفعل فتقول اوشك ان يقوم
زيد وعسى ان يخرج عمرو واخلولق ان يذهب بكر واثر هشام الخضراوي
منع ذلك في اخلولق **فتغني** بفتح تاء المضارعة اي فتستغني **عن الخبر**
وظاهر هذا انها في هذه الحالة فعل ناقص سدت أنْ وصلتها مسد جزئيه
وظاهر كلام الجماعة انها فعل تام ولاحاجة الى القول بانها استغنت عن
الخبر والمص خالفهم فالا عبرة انها ناقصة دايما اما في عسى زيد ان يقوم
فظاهر واما في عسى ان يقوم زيد فقد سدت أنْ وصلتها مسد الجزئين
كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك
عن اصلها **ولا يختلف لفظ المسند** وهو عسى مثلا **لاختلاف ماقبله**
في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد عسى ان يقوم وهند عسى ان تقوم
والزيدان عسى ان يقوما والهندات عسى ان يقمن وانما لم يختلف لفظ
عسى في هذه الصور لانه مسند الى ان وصلتها لا الى ضمير ماقبله **وان**
اسند اي الفعل الذي هو احد الثلاثة اوشك وعسى واخلولق
الى ضميره اي ضمير ماقبله **طابق صاحبه** اي صاحب الضمير **معها**
اي مع هذه الافعال الثلاثة **كما يطابق** المسند صاحب الضمير
مع غيرها اي غير هذه الافعال فتقول هند عست ان تقوم والزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهندان عستا ان تقوما
والهندات عسين ان يقمن وكذا يقال في اوشك واخلولق **وان كان**
الضمير **لحاضر** نحو عسيتُ انا وعسيتَ انتَ **اوغايبات** نحو

الصدات عسين جاز كسر السين من عسى والفتح هو الاصل والاكثر
بالكسر قرا نافع وكان الكسر ح كالعوض عما فات من اجازة امالة فتحها
لمناسبة ما بعدها وانما لم تجز الامالة ح لانها انما تقع قبل الف او راء
او تاء تانيث وقد يتصل بها اي بعسى الضمير الموضوع للنصب فيقال
عساني وعساك وعساه اسما عند س حملا على لعل في نصب الاسم
ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران ان بخبرها كما في قوله ○
• لعلك يوما ان تلم ملمة • عليك من اللائي يدعنك اجزعا •
الاجزع بالخاء المعجمة والراء الضعيف يقال خزع الرجل خزعا كفرح
فرحا اي ضعف وضبط بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو
قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد والشفة وهو هنا كناية عن
الاذلال اي لعلك ان تنزل بك حادثة من الحوادث اللاتي يتركنك
ذليلا وخبرا مقدما عند المبرد والفارسي فهي باقية على اعمالها
عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل الخبر مخبرا عنه وبالعكس ورد قولهما
هذا بانه يستلزم في قول الشاعر • يا ابتا علك او عساكا •
الاقتصار على فعل ومنصوب به دون مرفوعه ولهما ان يجيبا بان
المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى
بحاله ونائبا عن المرفوع عند الاخفش فهي عنده ايضا باقية على عملها
عمل كان لكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويرده امران احدهما
ان انابة ضمير عن ضمير انما يثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا
واما قوله • يا ابن الزبير طال ما عصيكا • فالكاف بدل عن التاء بدلا
تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظنه المص والثاني ان الخبر قد
ظهر مرفوعا في قوله • فقلت عساها نار كاس وعلها • تشكى فاتي نحوها فاعودها •
وربما اقتصر عليه اي على الضمير الموضوع للنصب كقوله ○
• ولي نفس اقول لها اذا ما • تنازعني لعلي او عساني •
ويتعين عود ضمير من الخبر الى الاسم فلا يكون الرابط ح الا الضمير دون
بقية الروابط ثم لا يكون ذلك الضمير الا نفس الفاعل وكون الفاعل غيره
قليل فهما مسئلتان كما ذكر فلا يجوز كاد زيد يقوم بكر اصلا ولا كاد

زيد

زيد يقوم ابوه الا في القليل كقوله ○
• وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني • ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل •
وبعضهم اول ذلك على ان المعنى اثقل ثوبي وانت خبير بانه يلزم
على الحكم الاول ان لا يكون اسم هذه الافعال ضمير الشان نحو كاد تقوم
اخواتك ويرد عليه قوله تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم على قراءة
من قرا يزيغ بياء الغيبة اذ لا يجوز ان يكون من باب التنازع والا وجب
تانيث احد الفعلين لاسناده الى الضمير المونث وانما هو على اضمار ضمير الشان
في كاد الى الضمير الشان ونفي كاد اعلاما بوقوع الفعل عسرا نحو فذبحوها
وما كادوا يفعلون لكن لا نسلم ان الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفي
كاد وانما الدال على ذلك قرينة تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع
لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل
وانه ان فعل فبعسر وعدم سهولة وقال المص وقد يقول القائل لم
يكد زيد يفعل ومراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر
الذي وضع له اللفظ اولا فكلامه في الشرح ظاهر في مخالفة كلامه في
المتن او اعلاما بعدمه اي عدم الفعل وعدم مقاربته كقوله
تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها ولم يقارب رؤيتها والحق
ان كاد كغيرها من الافعال فاثباتها اثبات لمعناها وهو مقاربة الفعل
نحو كاد زيد يقوم اي قارب القيام لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر
لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل
منك لكنت اخذا فيه لا قريبا منه ونفيها نفي لمعناها وهو مقاربة
الفعل ايضا نحو ما كاد زيد يقوم فهو نفي للقرب من الفعل وهو ابلغ
من نفي الفعل نفسه فان قولك ما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب
من قولك ما ضربت بل قد يجئ مع نفي كاد قرينة تدل على ثبوت
مضمون الخبر بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيعمل على حسب
تلك القرينة وهي المقتضية ح لثبوت مضمون الخبر لا نفي كاد وما قدمناه
والمص لم يحرر القول في ذلك وذهب قوم الى ان اثبات كاد ٢
ونفيه اثبات تمسكا بالاية الكريمة وبقول ذي الرمة •

اذ اغير النأي المحبين لم يكد • رسيس الهوى من حب مية يبرح
وقد اشتهر هذا القول حتى نظم المعري لغزا فقال

اتحوي هذا العصر ما هي لفظة • جرت في لساني جرهم وثمود
اذا نفيت والله اعلم اثبتت • وان اثبتت قامت مقام جحود

وقد علمت ما عليه قال ابن الحاجب في شرح المفصل لو صح قولهم في ذلك لكانت قارب كذلك في قولك قارب زيد الخروج وما قاربه والحق ان استفادة الاثبات ليس من قوله تعا وما كادوا يفعلون بل من قوله فذبحوها وثم مذهب ثالث وهو التفصيل بين نفي الماضي فيكون اثباتا نظرا الى ظاهر وما كادوا يفعلون ونفي غير الماضي فلا يكون اثباتا كقياس ساير الافعال نظرا الى لم يكد يراها والصحيح ما قررناه **ولا تزاد كاد خلافا للاخفش** فانه اجاز زيادتها متمسكا بقوله تعالى ان الساعة اتية اكاد اخفيها واول بان المعنى اكاد اخفيها فلا اقول هي اتية **واستعمل مضارع كاد** نحو لم يكد يراها **واوشك** نحو يوشك من فر من منيته **وجعل** حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء يمجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية مصدرة باذا **وندر اسم فاعل اوشك** وهذه الاضافة كما في قولهم حب رمان زيد فان القصد الى اضافة الحب المختص بكونه للرمان الى زيد وكذا القصد الى اضافة الاسم المختص بالفاعل الى اوشك وتحقيقه ان مطلق الحب مضاف الى الرمان والحب المقيد بالاضافة الى الرمان مضاف الى زيد وكذا ما نحن فيه كقوله

• ودلك موشك ان لا يراها • وتغدو دون عاصرة العوادي •

وكاد كقوله كثير

• اموت اسى يوم الرجام وانني • يقينا لرهن بالذي انا كائد •

قال المص اراد بالموت الذي كدت آتيه فاقام اسم الفاعل مقام الفعل وقد حكى الجوهري مضارع طفق وقد سلف قال المص ولم اره لغيره قلت وحكى ابن ظفر في شرح المقامات عسيت اعسى قال الليلي وعلى هذا فيقال عاس وقال المعالي في شرح الفصيح وزعم بعضهم

انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فتكون على هذا منصرفة انتهى وفي حلى العلى لعبد الدايم القروي انه لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان ابا زيد حكى عس قال وقد قال المعري

• عساك تعذران قصرت في مدحي • فان مثلي لهجران القريض عس •

قال الليلي ان عس هنا بمعنى خليق وقد وقع هذا الوهم بعينه للمص في شرح هذا الكتاب وذلك انه قال في باب التعجب شذ قولهم ما اعساه واعس به بمعنى ما احقه واحقق به فبنوه من فعل غير متصرف وهذا اشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التي للمقاربة

باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

قال ابن قاسم انما قال الاحرف ولم يقل الحروف لانه جمع قلة وقد انتقد المبرد وابن السراج على سيبويه قوله الحروف واعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله ثلاثة قروء وبانها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير قلت التفريق بين جمع القلة وجمع الكثرة بان الاول للعشرة فما دونها والثاني لما فوق العشرة امر قد اشتهر وشاع قديما وحديثا بين الطلبة والعلماء ووقع لمولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح زيادة كلام في ذلك فقال واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق يريد ان العلماء لم يفرقوا بين هذا المحل بين افتلوا المشركين واكرم العلماء مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى غير النهاية فدل عدم التفريق بحسب الظاهر في هذه الحالة على ان التفريق بينهما حال كونهما منكرين انما هو في جانب الزيادة كما قال وحاصله ان الجمعين متفقان باعتبار المبدا مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة وهذا

مبحث جمع الكثرة والقلة

التقدير لا يحتاج ان يقول في محل من المحال هذا مما استعير فيه جمع الكثرة
لجمع القلة نحو ثلاثة قروء وينحل الاشكال المعروف فيما اذا اقر بدراهم
حيث قالوا يقبل تفسيره بثلاثة واستشكل بانه جمع كثرة واقله
احد عشر واجابوا بان جمع الكثرة يطلق على جمع القلة مجازا والاصل
براءة الذمة مما زاد فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك وهذا غير سديد
اذ لا يقبل من اللافظ بخلاف الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز الا ترى
ان من اقر بافلس لا يقبل تفسيره بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع
على الواحد مجازا واذا نظرت الى التقرير المتقدم خرج الجواب سديدا
فانا نمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازا بل هو لكل من الثلاثة والاربعة
الى ما لا نهاية له حقيقة كما عرفت فاذا لم يقبل تفسيره مجازا اصلا فلا
اشكال فتامله **وهي ان** بكسر الهمزة للتوكيد ولم يذكر ان المفتوحة اقتداء
بس والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وانما تركوا عدها لانها
فرع المكسورة واورد المص ان قضية هذا ان لا تعد كان فان اصل
كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف فصار كأن واجاب
بان الاصل كان منسوخا لاستغناء الكاف عن متعلق وبساطة
ان وان غير مختلف فيها **ولكن** بتشديد النون ومذهب البصريين
انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وان والكاف
زائدة لا للتشبيه وحذفت الهمزة للتخفيف قلت الكاف
التشبيهية والزائدة كل منهما مفتوح فمن اين هذا الكسر **للاستدراك**
وهو ان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان
يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك
او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود او خلاف على خلاف فيه نحو
ما هو قائما لكنه شارب فان قلت اذا نسبت الى ما بعدها حكما
مخالفا لحكم ما قبلها حصل المقصود من استفادة تخالف الحكمين
فما معنى الاستدراك وما ذا افاده هذا الحرف قلت افاد ان ما ياتي
من الحكم مخالف لما قبله من اول الامر فاذا ذكر الحكم استفيدت

المخالفه

المخالفة من جوهر اللفظ تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتداء الامر
اجمالا **وكان للتشبيه** سواء كان خبرها جامدا او مشتقا وقال
الزجاج هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك
ان كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه
بنفسه وتندفع هذه الشبهة بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير
الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف
مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه
صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول
كأني امشي وكأنك تمشي والاصل كأني رجل امشي وكأنك رجل تمشي
كذا قرره الرضي **وللتحقيق ايضا على راي** ذهب اليه الكوفيون والزجاجي
وانشدوا عليه ۝ فاصبح بطن مكة مقشعرا ۝ كأن الارض ليس بها هشام ۝
اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة وانما المعنى ان بطن مكة اقشعر
لان الارض ليس بها هشام وجاء معنى التعليل من جهة ان الكلام معها
في المعنى جواب سؤال عن العلة مقدر واجيب بامور احدها ان المراد
بالظرفية بالكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان
لا تقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه لها كالغيث والثاني انه يحتمل
ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكأنه لم يمت فان قلت هذا
يؤدي الى ان يكون عجز البيت غير ملائم لصدره وذلك لان الصدر
يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز يتضمن التشبيه بفقد هشام بوجوده
باعتبار انه خلف من ينوب منابه ولا مناسبة بين هذين المعنيين
وانما المناسب بتقدير وجود من يخلفه كون الارض ناعمة غير مقشعرة
قلت الصدر تضمن امرين بحسب منطوقه ومفهومه فالمنطوق هو
اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرارها بتقدير وجود هشام
باعتبار ان ثم من يسد مسده مناسب لهذا المفهوم فارتبط العجز
بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه ويكون البيت قد
اشتمل على حذف العلة من الصدر والمعلل من العجز لان اقشعرار بطن
مكة معلل بتقدير فقدها وضمها لا بانه فكأنها اقشعرت حزنا عليه

فحذفت هذه العلة وتقدير وجود من يسمى هشام علة لعدم
اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر البيت والثالث
ان الكاف للتعليل وأنّ للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره وَيكأنّه
لا يفلح الكافرون اي أعجب لعدم فلاح الكافرين وادعى ابن الخباز
الاجماع على أنّ كأنّ حرف مركب وليس كذلك نعم هو مذهب
الاكثرين قالوا والاصل في كأنّ زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم
قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم
قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف
لا تتعلق بشيء لمفارقتها الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا
تقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو زايد لافادته التشبيه
قال ابن هشام في المغني وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن
انّ كاف التشبيه لا تتعلق دايما قال لما راى الزجاج أنّ الجار غير
الزايد حقه التعلق دايما قدّر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزم ان
يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان يقدر له خبرا لم ينطق
به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأنّ زيدا اخوك مثل اخوة
زيد اياك كاين وقال الاكثرون لا موضع لأنّ وما بعدها
لان الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه
نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري قلت وهذا
تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه
كذلك وليس من الامور التي طرات في الاستعمال من غير ان يكون
للواضع فيها مدخل واما اذا قلنا بانها بسيطة كما ذهب اليه بعضهم
فلا اشكال وترك المص حكاية مذهب الكوفيين في ان كأنّ
تكون للتقريب مع اشتهاره عنهم وحملوا عليه كأنك بالشتا
مقبل وكأنك بالفرج آت وكأني بك تنحط وكأنك بالدنيا
لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها في ذلك كله للتشبيه وخرج
ذلك على وجوه فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زايدة
في اسم كأنّ وقيل الكاف اسم كأنّ وفي المثال الاول حذف مضاف

اي كان زمانك مقبل بالشتا ولا حذف في كأنك بالدنيا لم تكن
بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل
تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباء في كأنك
وكأني كافتان لكأنّ عن العمل كما تكفها ما والباء زايدة في المبتدا
وقال ابن عمرون المتصل بكأنّ اسمها والظرف خبرها والجملة بعده
حال بدليل وكأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم
ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحالة متممة لمعنى الكلام كالحال
في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وحتى وما بعدها في
قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كأني
ابصرك تنحط وكأني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت
الباء وقال الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شيء ونقول
التقدير كأنك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت
به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كأنك تبصر بالدنيا
وتشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كأني بالليل وقد اقبل
وكأني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا
لهذه الحروف **وليت للتمني** وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن
غير متوقع على سبيل المحبة ثم تعلقه بالمستحيل كثير نحو ليت الشباب
يعود وبالممكن قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب
في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا صار ترجيا **ولعل للترجي** وهو الطمع في حصول
امر محبوب ممكن الوقوع **والاشفاق** وهو توقع امر ممكن مخوف
والتعليل قال الاخفش نحو قول الرجل افرغ لعلنا نتغدى
والمعنى لنتغدى وهي في ذلك عند الاكثرين للترجي **والاستفهام**
وهو انما قال به بعض الكوفيين وتبعهم المص وحمل عليه قوله تعالى
وما يدريك لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الانصار
وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على
الترجي والحديث على الاشفاق **ولهن** اي لهذه الاحرف المذكوره

شبه بكان الناقصة فى لزوم المبتدا والخبر فخرج باللزوم
لولا ولوما الامتناعيتان لانهما يدخلان على الجملة الاسمية
تارة وعلى الفعلية اخرى فلا يلزمان الدخول على المبتدا والخبر
والاستغنا بهما عند دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام
ولا يحتاج معهما الى شى آخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية
واذا الفجائية فانهما وان اشبها كان فى لزوم المبتدا والخبر لكنهما
يفارقانها من حيث افتقار لولا الى الجواب واذا الى كلام سابق
فتقرر بذلك وجه الشبه بين كان الناقصة وهذه الاحرف التى نحن
فعملت عملها اي عمل كان والاولى ان لو قال فعملن عملها **معكوسا**
ليكونا اي المنصوب والمرفوع **معهن** اي مع هذه الاحرف **كمفعول**
قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعيه لان الاصل تقديم المرفوع على
المنصوب والعكس فرع **ولان معانيها** اي معاني هذه الاحرف
والاولى لان معانيهن **فى الاخبار** اذ لا يتحقق التاكيد والتشبيه
الى آخرها الا باعتبار اخبارها **فكانت** اي الاخبار والاولى فكن
كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اي قسم الاخبار وقسم الاسماء
اعرابيهما اي اعراب العمد والفضلات فنصبت الاسماء ورفعت الاخبار
والاعتراض على هذا الكلام متوجه من حيث ان هاتين العلتين
ثابتتان فى ما الحجازيه ولم يتقدم منصوبها وغير المص صدر
العلة على وجه سالم من هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة
للفعل المتعدي ووجه الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدى
يقتضى امرين اما فى الفعل فظاهر واما فى هذه الاحرف فلانها تقتضى
النسبة فى الجملة الاسمية والنسبة يقتضى امرين هما طرفا النسبة
فتعمل فيهما كعمل الفعل المتعدى فى متعلقيه واما تقدم المنصوب
على المرفوع فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل
فان أنّ التى هى من جملة هذه الاحرف تشبه انّ فى قولك ان زيد
قايما من الانين والمرفوع فى الفعل متقدم على المنصوب فعكس هنا
ليحصل الفرق بين ماهو فعل وماهو حرف من اول الامر والثاني

ان

ان الفعل له عملان اصلي وهو ان يقدم مرفوعه على منصوبه
وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل هذه الاحرف فرع على عمل
الفعل لانها عملت بمشابهته فاعطيت من عمل الفعل ماهو فرعي
فان قلت يرد على الثاني النقض بعين ما اسلفته قلت لعل
التعليل بمجموع الوجهين لا بكل منهما فلم يرد وقد يقال هذه الاحرف
مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ماهو ثلاثي
وهو انّ وأنّ وليت ومنها ماهو رباعي وهو لعل ومنها ماهو خماسي
وهو لكنّ ولانها مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها
كمعاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت م
فلا ينتقض بما الحجازيه اصلا **ويجوز نصبهما** اي نصب الجزئين **بليت**
عند الفرا وبالخمسة عند اصحابه ومذهب الجمهور عدم الجواز مطلقا
وما استشهد به لكل من المذهبين **محمول على الحال او على اضمار فعل**
وهو راي الكسائي لكن حمله على الحال انما يتجه فيما هو نكرة والثاني
يمكن فى النكرة والمعرفة فيحمل ما استشهد به الفرا من قول الشاعر
• ياليت ايام الصبا رواجعا • على ان رواجعا حال من ضمير مستكن
فى فعل تقديره اقبلت او على انه خبر لتكون محذوفة اي تكون
رواجعا ويحمل ما استشهد به غيره من قول عمرو بن ابي ربيعة
• اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن • خطاك خفافا ان حراسنا اسدا •
على ان اسدا حال من محذوف اي تلقاهم اسدا او خبر لتكون
مضمرة اي يكونون وهذا راي الكسائي وله رحمه الله اقدام على اضمار
كان فقد قال به فى انتهوا خيرا لكم وقد تبين بهذا ان فى قول
المص اضمار فعل اجمالا وقد يجاب بانه لما جعل الاضمار الفعل
قسيما لوجه الحال وجب ان يكون الفعل المضمر لا يكون معه الجز الثانى
المنصوب حالا والا لم يصح المقاسمة فوجب ان يقدر الكسائي كان
وهذا حسن وبالجملة فكان الاولى به ان يقول وما استشهد به محمول
على الاضمار والمضمر انما او اقبلت لا كان خلافا للكسائي **وما لا تدخل**
عليه دام وهو المبتدا المخبر عنه بالطلبى مفردا وجملة والمبتدا الذى يلزم

النصغير او الحذف او عدم التصرف او الابتداية لنفسه او المصحوب
لفظي او معنوي كما مر وقد سبق ان الانشا الذي ليس بطلبي حكمه
حكم الطلبي لا تدخل عليه هذه الاحرف ومن هنا يعلم ان جملتي نعم
وبيس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله
تعالى انهم سآء ما كانوا يعملون وسياتي في ذلك كلام في باب نعم وبيس ان
شاء الله تعالى وربما دخلت ان على ما خبره نهي كقوله ن
• ان الذين قتلتم امس سيدهم • لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما •
وقد مر في باب المبتدا والخبر ما يعرف به وجه التاويل في ذلك وسياتي
أن ان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبيا وذكر ابو حيان الفارسي
في تفسير أن غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة ورده بان المشهور
ان الجملة الطلبية لا تقع خبرا ان ولذلك اولوا ان الذين قتلتم البيت
الى غسيت صايما وفي الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد
وقال بعض المتاخرين الحق ان الطلبية معنى الخبرية لفظا تجوز نحو
اللهم اني اسالك رحمة من عندك اللهم اني اعوذ بك من المغرم والماثم
وكثرة ذلك في الحديث معروفة ولا يجوز اني بعتك ولا انك طالق لقصد
الانشآ والفرق ان الطلب يقبل التاكيد لتاخر متعلقه فيوكد طلبه
كما توكد النسبة الخبرية بخلاف الانشا الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل
التاكيد وللجزئين وهما الاسم والخبر بعد دخولهن اي دخول ان واخواتها
ما لهما مجردين من الاقسام ككون المبتدا للعين او معنى وكون الخبر
مفردا او جملة ومن الاحوال كجواز حذف الخبر لدليل ومن الشروط
كعود ضمير من الخبر الى المبتدا لكن يجب هنا تاخير الخبر لضعف هذه
العوامل بالحرفية ما لم يكن ظرفا نحو ان عندك زيدا او شبهه اي
جارا ومجرورا نحو ان في الدار عمرا فيجوز توسطه كما رايت لما سمعت
غير مرة في توسعهم في الظرف والجار والمجرور والمراد بالجواز ما يقابل
الامتناع لا ما يقابل الوجوب ليدخل نحو ان في الدار صاحبها ولا يخص
حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر بل يجوز حذفه في النثر والنظم
سواء كان ضمير شان او غيره كقولهم ان بك زيد ماخوذ وقوله

ان

• ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظباء •
اي انه بك زيد ماخوذ وانه من يدخل الكنيسة فهذا مثال حذف
الاسم الذي هو ضمير شان نثرا ونظما وكقولهم ان بك زيد ماخوذ
اخواك وكقوله • فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر •
اي انك بك ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير الشان
لانه هو لا يفسر بمفرد وتقدير البيت ولكنك زنجي فهذا مثال حذف
الاسم الذي هو غير ضمير الشان نثرا ونظما قال المص ووقوع ذلك في
الشعر اكثر وقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان وهذا الذي ذكره المص
من ان حذف الاسم يجوز في الكلام واكثر ما يكون ضمير شان هو احد الاقوال
الثلاثة والثاني انه مختص بالشعر قاله السخاوي في شرح المفصل
والثالث انه يجوز في الكلام الا ان كان ضمير شان فلا يحسن حذفه
الا في الضرورة وعليه يحمل الحديث الوارد ان من اشد الناس
عذابا يوم القيامة المصورون فيكون التقدير انه من اشد الناس
والمصورون مبتدا خبره الظرف قبله المتقدم لا على زيادة من
داخلة على اسم ان خلافا للكسائي فانه لا يتحاشى من زيادة من
في الكلام الموجب ولا من دخولها زايدة على المعرفة ولكن المعنى
لا يساعد على تخريجه فان المصورين ليسوا اشد عذابا من ساير
الناس واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا للقياس على حذف
الخبر في غير هذا الباب وللسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم وفيه ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله
وقال الشاعر • سلوا ان حيا من قريش تفضلوا • على الناس او ان الاكارم نهشلا •
وقال الاخر • اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها • جرى دون ليلى مايل القرن اعضب •
فالخبر في ذلك محذوف للعلم به اي لهم عذاب شديد وتفضلوا وقريبة
خلافا لمن اشترط تنكير الاسم كقوله ن
• ان محلا وان مرتحلا • وان في السفر اذ مضوا مهلا •
وبني على المص قول الفرا انه يشترط مع الدليل تكريران كالبيت
وقد يسد مسده واو المصاحبة والحال بالرفع عطفا على فاعل

بسد وهو واو المصاحبة اما الواو المذكورة فمثاله ما حكاه س
انك ما وخيرا اي انك مع خير وما زايدة والخبر محذوف وجوبا
مثل كل رجل وضيعته وقد عرفت ما فيه في باب المبتدا والخبر
وحكى الكساي ان كل ثوب وثمنه وقال الشاعر ٥
• فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها • وان وعدتك الدهر لا يتيسر •
واما الحال فكقولك ان ضربي زيدا قايما وقول الشاعر ٥
• ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة • بالله مستظهرا بالحزم والجلد •
والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله ٥
• الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • بوادٍ وحولي اذخرٌ وجليلُ •
الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت اشعر كنصرت انصر
قال س اصله ليت شعرتي حذفوا التاء في الاضافة كما في قولهم ابو
عذرها قال الرضي فلعله لم يثبت عنده مصدرا الا بالتاء كالنشدة
والا فهو موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل قال ابن قاسم
وانما التزم الحذف لان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام
في موضع نصب بشعري قلت نسب الرضي القول بذلك اي بسد
الاستفهام مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر شعري
الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام
فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب
حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وذهب المبرد و
الزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع ونسبه
في الايضاح الى س قال وتحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري والجملة
نفس المبتدا فلا يحتاج الى الضمير قلت الذي ينبغي على تقدير ان يكون
شعري بمعنى مشعوري ان يكون الاصل ليت مشعوري جواب هل
قام زيد والجملة مراد بها لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والمعنى ليت معلومي قيام زيد
او عدم قيامه لان احد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام

والا

والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا فان قلت
اين الاستفهام الذي اردف به ليت شعري في قول ابي طالب
• ليت شعري مسافر ابن ابي عمرو • وليتٌ يقولها المحزون •
قلت ادعى ابن الحاجب انه محذوف والتقدير ابن الجمع ام لا ومسافر منادى
وتبعه الرضي الاستراباذي على ذلك وهو يسهو منهما عن قوله
بعد هذا • اي شيء دهاك ام غال مراك • وهل اقدمت عليك المنون •
فهذا هو الاستفهام الذي اردف به ليت شعري في البيت الاول
ولا حذف اصلا وغاية ذلك وقع الفصل باعتراض **وقد يخبر** في باب
ان **بشرط الافادة عن نكرة بنكرة** كقول امرء القيس ٥
• وان شفاء عبرة مهراقة • كذا رواه س بتنكير شفاء **او بمعرفة**
كما حكاه س من قولهم ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو وكقول
الفرزدق • وان حراما ان اسب مجاشعا • وقد سبقت هذه المسألة
في باب كان ولم يكن بالمص داع الى تكريرها **ولا يجوز ان قايما زيد
خلافا للاخفش والفرا ولا ظننت قايما الزيدان خلافا للكوفيين**
تجوز في الصورتين دخول الناسخ على الوصف الرافع للفاعل
قال الرضي وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة
كالفعل الا مع دخول ما يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او
دخول ما لابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظننت
فليستا من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها
فعلا بعدهما **فصل** في المواضع التي تكسر فيها همزة ان
او تفتح **يلتزم كسر ان** وهي الاصل على الصحيح لان الجملة بعد
دخولها باقية على جملتها لا تتغير كما كانت عليه ولانها مستغنية
بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة في الوجهين **ما لم تؤول
هي ومعمولاها بمصدر** قال ابن قاسم وانما قال بمصدر ولم يقل بمفرد
لانها اذا اولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا انه
قايم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول
الثاني قلت اما انها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح واما انها مؤولة

منهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان تؤول به والتاويل انما يكون في المصدريه **فان لزم التاويل لزم الفتح والا** يلزم التاويل بل كان جايزا **فالوجهان** وهما الكسر والفتح **ولامتناع التاويل كسرت مبتدا** اي واقعة في ابتدا الكلام هي ومعمولاها نحو انا اعطيناك الكوثر الا انهم هم المفسدون وسواء كانت في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كانت في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه **وموصولا بها** مع جزيها نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء **وليست** في قولهم لا افعله ما ان في السماء نجما موصولا بها هي ومعمولاها بل موولة معهما بمصدر هو فاعل بفعل محذوف اي ما ثبت ان في السماء نجما والجملة الفعلية هي الصلة وفي الجزولية الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر واهمله المصنف وكذا اغفل اكثرهم لكن في كتاب المقربات ما ملخصه فدرس القسم فيما ان مفاتحه لتنوء قال ابو الفتح ابن جني فسالت ابا علي لم احتاج الى ذلك فقال ان تقطع الكلام وليس حق الصلة ان تقطع عن الموصول قلت قد يوصل بالشرط وهو منقطع عما قبله فقال ليس انقطاعه كانقطاع ان الا ترى ان الشرط يوصف به فقلت وكذا الوصف يقال مررت برجل ان زيدا خير منه فقال من قال هذا اسمعته في شعر قديم او كلام فصيح فقلت لا احتاج الى هذا فان القياس يوجبه فقال بل القياس ينفيه كان ان تقطع ما بعدها عما قبلها قلت فكذلك يمتنع مررت برجل لزيد خير منه فان لام الابتدا تقطع فقال نعم هو ممتنع لذلك وان واللام بمنزلة واحد وقد حكى اصحابنا ان بعضهم قرا ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم وتاولوه على انه اجرى ان مجرى اللام من حيث اجتمعا في جواب القسم قلت له فليس في هذه الجملة قسم فقال بلى لا تحسبن قسم الا ترى ان ثم احال حسبت لزيد خير منك وحسبت ما زيد قايم قلت له فانك تقول مررت برجل ما زيد خير منه وجاء الذي ما زيد خير منه ولا تقدر قسما فقال ليس لما من الانقطاع ما لان اذا كانت

فتسمية

فتسمية الايجاب وداخلة عليه فاعطيت حكمه انتهى قلت وقضية ما قاله ابو علي ان لا توصل بالجملة المصدرة بان ولا يوصف بها ولم يتلخص لي ما علل به الامتناع فتامله **وجواب قسم** مثل والله ان زيدا قايم قال ابن قاسم وفيه خلاف سياتي قلنا ليس الخلاف في جواب القسم وانما هو في الواقعة بعد قسم لا لام معه كالمثال فمن اوجب الكسر جعله جواب قسم ومن جوز الفتح لم يجعله جوابا وانما هو على تقدير على اي اقسم بالله على قيام زيد **ومحكية بالقول** نحو قالوا انا معكم فخرجت الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك والواقعة بعد القول المراد به الظن وسياتي في باب ظن **وواقعة موقع الحال** سوا قرنت بالواو نحو وان فريقا من المومنين لكارهون او لم تقترن بها نحو وما ارسلنا من قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام **او موقع خبر اسم عين** نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيمة **او قبل لام معلقة** نحو والله يعلم انك لرسوله وهذه لام الابتدا ولا تدخل الا على المكسورة لان وضع لام الابتدا ان تؤكد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قال ابن قاسم وزاد بعضهم موضعا ثامنا وهو بعد حيث وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها قلت وهو صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وقد تضاف الى المفرد كقوله

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ∘ ببيض المواضي حيث لي العمايم
بحر لجي وكقول الاخر ∘ اما ترى حيث سهيل طالعا ∘

بجر سهيل فيجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان فان قلت اضافة حيث الى المفردات نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان ومعموليها بتاويل المصدر واقع في موضع مبتدا الجملة لا في موضع مجموعها وقد روي البيت الثاني برفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل نعم زاد ابن الخباز من

مواطن وجوب الكسر ان تقع بعد اذ وما اشبهها من الظروف المكانية
نحو جئتك اذ ان زيدا قائم او يوم ان عبد الله مسافر فلو قلت احبتك
يوم ان زيدا قائم لم يجز لان هذا يعتبر باذا الاستقبالية ولا تضاف
الى الجملة الفعلية والصواب يوم يقدم زيد وللزوم التأويل فتحت
بعد لو نحو ولو انهم صبروا والتقدير ولو صبرهم وعلى ماذا ارتفع
قال ابن القاسم مذهب س واكثر البصريين انه مبتدأ لا خبر له لاشتمال
صلتها على المسند والمسند اليه ومذهب الكوفيين والمبرد والزجاج
على انه فاعل بفعل محذوف اي ولو ثبت صبرهم وبعد لولا نحو فلولا
انه كان من المسبحين وهو في موضع مبتدأ محذوف خبره على الصحيح من الاقوال
المتقدمة في باب المبتدأ وبعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا
قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وندر دخولها
على الاسمية كما مر والتقدير ما ثبت ان زيدا قائم اي ما ثبت قيامه
او في موضع مجرور بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق واضافة
نحو مثل ما انكم تنطقون او في موضع مرفوع فعل فاعلا كان
نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نائبه نحو قل اوحي الي انه استمع وهذا
يغني عن مسئلة ما التوقيتية في كل قول وعن مسئلة لو في قول
المحققين ولكنه لا يختاره ثم انه يخرج عنه المرفوعة بالابتداء
ولا بد من ادخالها للزوم فتحها نحو عندي انك قائم او في موضع
منصوب به اي منصوب فعل فدخل المفعول به والمفعول له و
المستثنى نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله وجئتك انك تحبني
او اني احبك ويعجبني امورك الا انك تشتم الناس قال ابن الخباز
وتقع ايضا مفعولا معه نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك تحدثنا
ولا تقع مفعولا فيه ولا حالا ولا تمييزا عن خبر بالنصب على انه حال
من منصوب به وعنى بذلك ان ان تفتح اذا وقعت في موضع منصوب
الفعل حالة كونه غير خبر احترازا من نحو ظننت زيدا انه قائم
فيجب الكسر هنا وبقي عليه ان لا يقول ولا محكية بالقول فان قلت
سبق له انها تكسر محكية بالقول فاستغنى عن ذكره هنا قلت وسبق له

انها

انها تكسر واقعة موقع خبر اسم عين فهلا استغنى عنه كما استغنى عن
ذلك ولامكان الحالين وهي التأويل بمصدر وعدم التأويل به
اجيز الوجهان وهي الفتح والكسر بعد اول قولي في مثل اول قولي اني
احمد الله بالفتح على ان قولي اي اقوالي حمد الله مصدر مضاف الى فاعله
وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقوالي حمد الله فلم يجمع لان المصدر
لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر كذا قال
الرضي والمعنى وقوع الحمد منه اول اقواله باي عبارة كان ولا يظهر لي مانع
من جعل القول على هذا التقدير بمعنى المقول ولا وجه لتعليله لعدم جمع
المصدر بانه لا يجمع الا مع قصد الاختلاف مع ان اضافة اول اليه يقتضي
التعدد فسبب الجمع موجود فهلا جمع والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي
اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المقول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى
اول مقولاتي هذا القول وهو اني احمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ خاص
وهو هذه العبارة المعينة وعلى هذا فالجملة خبر لا معمول خلافا لابي علي
فانه زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجود او
ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله
باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره
الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير
ثابت وهو خلف من القول واجيز الوجهان بعد اذا المفاجاة كقوله
٭ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم ٭
يروى بالكسر على عدم التأويل بالمصدر اي اذا هو عبد القفا وبالفتح
على التأويل بمصدر اي اذا عبودية قفاه ثابتة وبعد فا الجواب
نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم
قرئ بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على التأويل اي فغفرانه حاصل
وينبغي ان يكون ما يشبه الجواب مساويا له في هذا الحكم فيجوز الوجهان
بعد فاء نحو واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه قرئ بفتح الهمزة
وكسرها فمن فتحها فان وصلتها خبر لمحذوف والجملة خبر ان ومن كسرها فالكلام
تام لا حذف فيه وعليهما فما موصولة وعائدها محذوف ومن شيء حال اي

اي واعلموا ان ما غنمتموه قليلا او كثيرا فالحكم ان لله خمسه او فحقّ خمسه
وتفتح بعد اما بمعنى حقا نحو اما انك ذاهب بجعل المص اما كلمة واحدة
بمعنى حقا وهو مصدر وقع ظرفا مخبرا به عن المصدر الذي يؤول به
أنّ وجزآها واجاز مع ذلك ان يكون اما للاستفتاح وما بعده مبتدا
خبره محذوف كانه قال اما معلوم انك ذاهب وفيه بعد لاستلزامه
جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية وان ذكره بعضهم وقال جماعة
أمَا كلمتان كالهمزة للاستفهام واما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق والمعنى
احقا قال ابن هشام في مغنيه وهذا هو الصواب وموضع ما النصب
على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله • احقا ان جيرتنا استقلوا •
فنيتنا ونيتهم فريق وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله ن
أفي الحق أني مغرم بك هائم • فادخل عليها في وانّ وصلتها مبتدا والظرف
خبره **وبعد حتى غير الابتدائية** جارة كانت او عاطفة نحو عرفت
امورك حتى انك فاضل فان جعلتها جارة فأنّ وجزآها في محل جر
وان جعلتها عاطفة ففي محل نصب فان كانت ابتدائية كسرت انّ
بعدها كقولهم مرض حتى انهم لا يرجونه وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب
فانه قال اذا وقعت انّ بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في
المبتدا الواقع بعدها ان يحذف خبره وجب كسرها لانها حالة محل الجملة
وان قلنا يجوز حذفه واثباته فاذ قدر لفظا حالة محل الجملة كسرت
او المفرد فتحت وذلك نحو عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل لك
ان تفتح فالتقدير حتى اكله بالليل معروف كما تقول اكلت السمكة حتى
راسها بالرفع اي ماكول ولك ان تكسر ويكون الكلام تاما اي حتى اكله
بالليل وهو حسن والظرف مستقر على الثاني لغو على الاول **وبعد لا جرم
غالبا** نحو لا جرم ان لهم النار وعند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ولا نافية
رد على الكفرة وتحقيق لخسرانهم وقيل فعل بمعنى كسب ولا زائدة اي
كسب لهم عملهم الندامة وانّ وما في حيزها على هذا القول في موضع نصب
وعلى الاول في موضع رفع وقيل لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما
حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك وقيل لا جرم معناها لا بدّ

وأنّ

وأنّ الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر وقال
الفرا لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بدّ ولا محالة فكثر استعمالها
حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينّك **وقد تفتح عند الكوفيين
بعد قسم ما لم توجد اللام** نحو والله ان زيدا قائم بدون لام فلو دخلت
اللام نحو والله انه لقائم امتنع الفتح قال ابن كيسان الكوفيون
يفتحون ويكسرون في المثال الاول والفتح عندهم اكثر قلت ووجه
تجويز الامرين انه يجوز جعل انّ وما في حيزها جواب القسم فتكسر ويجوز
تقدير حرف الجر قبلها كما تقدم اي اقسم بالله على ان زيدا قائم فتفتح وينبغي
ان ينظر في وجه الترتيب هذا الثاني بالنسبة الى الاول وقد نبهنا لك
عليها يقتضي حسن قول المص هنا بعد قسم دون ان يقول في جواب قسم
فصل في الكلام على لام الابتدا الواقعة في هذا الباب وعلى
لامات تزاد في محال مخصوصة **يجوز دخول لام الابتدا بعد انّ المكسورة**
لا بعد انّ المفتوحة لان وضع اللام المذكورة لتاكيد الجمل وانّ المفتوحة
تصير الجملة معها في تاويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها
ولا بعد ليت ولعل وكانّ باجماع ولا بعد لكن على الصحيح اما الثلاثة الاول
فلانهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي كانت اللام
تدخل عليه واما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتدا
منقطع عما قبلها فزال التنافي به بينهما **على اسمها** اي اسم انّ المكسورة
المفصول وكان حق اللام المذكورة ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان
معناها هو معنى إنّ سواء اعني في التاكيد والتحقيق كلاهما حرف ابتدا
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا إنّ لكونها عاملة والعامل حقه
بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع
تاخير اللام ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع وشمل قوله
المفصول ما وقع فيه الفصل بالخبر في قوله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون
وقوله عليه الصلاة والسلام ان من الشعر لحكما وان من البيان لسحرا او وقع فيه
الفصل بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب وهي مسئلة خلاف منعها المغاربة
واجازها اخرون او بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد قال ابن قاسم

وفي جوازها نظر وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشيء
وذلك قول لبعض العرب خرجت فاذا ان لغدانا وينبغي ان يقدر الفاصل
اي فاذا ان بالمكان لغدانا وعلى جزئها المؤخر عن الاسم نحو وان ربك
لذو فضل على الناس قال المص ويعمل ما بعدها فيما قبلها نحو انه على
رجعه لقادر وعلى معموله ظرفا كان او غير ظرف متقدما عليه بعد الاسم
كقوله • ان امرأ خصني عمدا مودته • على التنائي لعندي غير مكفور •
ولا احتراز من ان يتاخر المعمول عن الخبر او يتقدم على الاسم فلا تدخل اللام عليه
ح وعلى الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق
في احد الاحتمالين واول جزئي الجملة الاسمية المخبر بها اولى من ثانيها
فدخولها على اول الجزئين كقوله تعالى انا لنحن نحيي ونميت وانا لنحن الصافون
ودخولها على الثاني كقول الشاعر
• وانك من حاربته لمحارب • شقي ومن سالمته لسعيد •
وعلى هذا ينبغي تخريج ان هذان لساحران اذا قدرت انه مؤكد ثانيه
على ان اللام دخلت على ثاني الجزئين فلا يحتاج الى تقدير مبتدأ لكن
صرح الشارح بان دخولها على ثاني الجزئين شاذ وهو مخالف لظاهر
كلام المص وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لان كقول ام حبيبة
رضي الله عنها اني كنت عن هذا لغنية كذا هو في بعض نسخ البخاري واعتمد
المص في اثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالآثار وسيجيء فيه كلام
في باب اسم الفاعل ان شاء الله تعالى ولا تدخل على اداة شرط فلا يجوز ان
زيدا لئن يكرمني اكرمه خوف التباس لام الابتداء باللام الموطئة للقسم
ولا على فعل ماض احترازا من المضارع فانها تدخل عليه لشبهه بالاسم
نحو وان ربك ليحكم بينهم متصرف احترازا من الجامد فانها تدخل عليه
عند الاخفش نحو ان زيدا لعسى ان يقوم وانه لنعم الرجل قالوا ووجهه
ان الجامد يشبه الاسم قلت وايضا فالفعل فيهما انشائي وزمنه حالي
اي زمن التلفظ به فاشبه المضارع المراد منه وقوع حدثه في الحال
وهذا بناء على ان نعم من افعال الانشاء وفيه كلام ستقف عليه ان شاء
الله تعالى خال من قد احترازا من ان يكون مقترنا بقد فتدخل

اللام

اللام عليه نحو ان زيدا لقد قام لان قد تقربه من الحال فتشبه
المضارع فان قلت الكسائي وهشام يجيزان دخولها على الماضي
المتصرف على اضمار قد فهل يؤخذ حكمه من كلام المص في المتن قلت
يحتمل ان يريد خال من قد لفظا فيكون مخالفا لهما ويحتمل ان يريد
خال من قد لفظا وتقديرا فيوافقهما وشرحه ليس حاضرا عندي الآن
حتى اعرف مذهبه في المسئلة ولا على معموله اي معمول الفعل الماضي
المذكور المتقدم خلافا للاخفش فلا يجوز ان هندا لطعامك اكلت
لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل فلو قلت ان زيدا
لطعامك قد اكل جاز عند المص ايضا وينبغي للاخفش ان يقول بذلك
في المنفي ايضا نحو ان زيدا لطعامك لم ياكل او لن ياكل ولا على حرف
نفي الا في ندور كقوله
• واعلم ان تسليما وتركا • للا متشابهان ولا سواء •
انشده ابن جني وقضية هذا الكلام انها تدخل على الثاني اذا كان اسما
نحو ان زيدا لغير قائم وهو صحيح ويدل عليه لعندي غير مكفور فدخلت
على معمول ما عملت فيه غير وقضيته ايضا انها تدخل على الفعل الثاني
نحو ان زيدا ليس قائما لكن هذا غير صحيح ولم يقل به احد لا يقال
قد نص على انها لا تدخل على الماضي لانا نقول انما نص على عدم دخولها
عليه لعينه لكونه متصرفا خاليا من قد وهذا جامد وهو ممن جوز
دخولها على الجامد ولا على جواب الشرط خلافا لابن الانباري
فانه اجاز ان زيدا من ياته ليحسن اليه لان الجواب غير صالح للتوطئة
بخلاف الشرط والصحيح المنع لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر
بل الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح فان قلت
الفائدة تتوقف على الجواب قلت توقفها عليه من حيث التعلق لا من
حيث الخبرية كذا قرروه واعلم ان تعليلهم المنع بايهام لام التوطئة
فيه نظر لاقتضائه ان لا يجوز ان زيدا لقد قام لايهامه جواب القسم
وقد يفرق بان الفرق يظهر اذا تقدم على ان فعل يتعلق فانه يتعلق
مع لام الابتداء دون لام القسم وقد يقال ايضا انما توهم لام التوطئة

حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرون بالفاء وحينئذ يكون موكدا او منفيا
فلا يلتبس بلام الابتدا الا اذا احذف الجواب وذلك ضعيف جدا ان
يحذف الجوابان معا **ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائي**
فانه اجاز ذلك وحكى عن بعض العرب انه قال ان كل ثوب لو ثمنه
وكان هذا مبني على قولهم انه لا حذف وان قولك وضيعته في المثال
المشهور كل رجل وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت
كل رجل مع ضيعته وانت اذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير فكذا مع الواو
التي بمعناها وقد مر **وقد يليها** اي لام الابتدا **احرف تنفيس** نحو ان زيدا
لسوف يقوم **خلافا للكوفيين** فانهم منعوه لان لام الابتدا الداخله
على المضارع مخصصه له بالحال عندهم كما ان حرف التنفيس مخصص له
بالاستقبال فلذلك لا يجيزون ان زيدا لسوف يقوم للتناقض والبصريون
يجوزون ذلك لان اللام باقية عندهم على افادة التوكيد فقط
كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا **واجازوا** اي الكوفيون **دخولها
بعد لكن** احتجاجا بقول الشاعر • ولكنني من حبها لعميد •
ولا حجة لهم **فيما اوردوه** من هذا الشعر **لشذوذه** ولا يعرف له تتمة
ولا قائل ولا نظير ولا رواه عدل لقوله سمعته ممن يوثق بلغته **ولامكان
الزيادة** على تقدير ان قايله ممن يحتج بكلامه فتكون اللام فيه زايدة
ولا تكون لام الابتدا ثم على تقدير التسليم لكونها لام الابتدا يحتمل ان
يكون اصله لكن انني حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **كما زيدت
مع الخبر مجردا** اي ولامكان ان تكون اللام في التركيب الذي احتجوا
به زايدة كما زيدت اللام مع خبر المبتدا مجردا عن ان كقوله
• ام الحليس لعجوز شهربه • وظاهر كلام الكسائي جوازه **او معمولا
لامسى** كقوله • مروا عجالا وقالوا كيف سيدكم • فقال من سالوا امسى لمجهودا
او زال كقوله • وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها • لكالهائم المقصى بكل مراد •
او راى كقول بعضهم اراك لشاتمي **او ان** بفتح الهمزة كقراءة سعيد
ابن جبير الا انهم لياكلون بفتح الهمزة قال الرضي وقرى في الشواذ
وان الله لسميع عليم وسياتي في المفصل ما يحكى عن الحجاج من جراته على

الله وذلك ان لسانه سبق في مقطع والعاديات الى فتحه ان فاسقط
اللام من قوله لخبير قال ابن الحاجب والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام
تعمدا لا يثبت لانه يجوز ان يكون اسقط على اللام غلطا كما فتح ان
اول الامر غلطا وقد اثبت انه فتحها غلطا وسهوا فيتفق له ان لسانه
سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا امر يؤدي
الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير تثبت فان ذلك لا يفعله مسلم **او ما**
النافية كقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان
وقال الكوفيون اللام بمعنى الا والتقدير واما ابان الا من اعلاج سودان
وقيل ما استفهاميه وتم الكلام عند ابان ثم ابتدا لمن اعلاج سودان
بتقدير لهو من اعلاج والمعنى على هذين القولين عكس المعنى على قول
المص كذا قال ابن قاسم في شرحه وابن هشام في مغنيه قلت ويمكن ان
يكون تنوين سودان للتعظيم على قول المص والتحقير على القولين الاخرين
فلا تنافي اذن في المعنى بينهما وبينه فتامل واعلم ان كلام المص يقتضي
ان ما هنا حجازيه ولا ادري ما الذي دله على ذلك **وربما زيدت اللام
بعد ان قبل الخبر الموكد بها** نحو اني لبحمد الله لصالح حكاه الكسائي والفراء
عن العرب وحكى قطرب عن يونس اني لبك لواثق قال الشارح والصحيح
جواز ذلك لوروده نثرا ونظما وصحح ابن عصفور المنع **وربما زيدت اللام
ايضا قبل همزتها** اي همزة ان **مبدلة هاء مع تاكيد الخبر** كقوله
• ثمانين حولا لا ارى لك راحة • لهنك في الدنيا لباقية العمر •
او تجريده من التاكيد كقوله
• الا يا سنا برق على ذلك الحمى • لهنك من برق علي كريم •
قال الشارح وانما جاز دخول لام الابتدا على ان لانها تغير لفظها
بالابدال تنبيها على موضعها الاصلي قلت هذا مع انه كلام غيره
ايضا مخالف لقول المص انها زايدة **فان صحبت** لام واقعة **بعد ان
نون توكيد** نحو ان زيدا ليقومن **او ماضيا متصرفا عاريا من قد**
نحو ان زيدا لقام **نوي قسم** فيقدر والله ليقومن في الاول ووالله
لقام في الثاني **وامتنع الكسر** في ان **اذا تقدم عليها مقتض لفتحها**

نحو علمت ان زيدا ليقومن او ان زيدا لقام وانظر هل المعنى بقوله
عاريا من قيد الخلو منهما لفظا وتقديرا او لفظا فقط والظاهر الاول
فصل في الكلام على ما هو ثابت بالوضع لان من عدم
الاعمال وعلى ما يعرض لها من التخفيف والاعمال والاهمال ح ودخول
لام الفرق وما يتعلق بذلك والكلام على لكن وتخفيفها ودخول
ما الكافة **ترادف ان** المكسورة المثقلة **نعم فلا اعمال** اصلا
بل تكون ح حرف جواب مهملا لا عمل له هذا مذهب س والجمهور وهو
الصحيح وانكره ابو عبيدة قال المص والشواهد العربية قاطعة
بذلك كقوله • قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي • ما ان تزال منوطة برجائي •
وكقول ابن الزبير رضي الله تعالى عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها ويحتمل ان يكون منه قوله
• ويقلن شيب قد علاك وقد • كبرت فقلت إنه •
فالهاء للسكت وليس بقاطع لجواز ان تكون الهاء ضميرا منصوبا
بها والخبر محذوف اي انه كذلك **وتخفف ان** الموكدة لا الجوابية
بدليل **فيبطل الاختصاص** لان حرف الجواب لا اختصاص له ولهذا
لم يعمل ومعنى بطلان الاختصاص دخولها على الاسمية تارة و
الفعلية اخرى **ويغلب الاهمال على الاعمال** فتقول ان زيد قايم برفع
الجزئين وهو الغالب وتقول ان زيدا قايم بنصب الاول فتعملها كما كانت
قبل التخفيف وعليه قراءة الحرميين وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان
ونصب كلا وتخفيف الميم من لما وقرا ابو بكر مثلها الا انه شدد الميم
وحكى س ان عمرا لمنطلق بتخفيف ان ونصب عمرا قال الشارح
ومنع الكوفيون اعمالها وهم محجوجون قلت كذا وقع في عبارة غيره
وهو غير محرر لان هذا الكلام يفهم ان الكوفيين يوافقون على تخفيف
ان ويخالفون في اعمالها مخففة وليس كذلك كانهم يرون ان إنّ
الثقيلة لا تخفف اصلا لا معملة ولا مهملة ومذهبهم في إنْ المخففة
التي يعتقد البصريون تخفيفها من الثقيلة انها ثنائية الوضع وانها
نافية لا تاكيدية كما سياتي **وتلزم اللام بعدها** اي بعد ان المخففة

فارقه

فارقه اي اللام بين النافيه والمخففه **ان خيف لبس بان النافية**
فلا تلزم مع ظهور الاعمال نحو ان زيدا قايم لعدم اللبس ولا في موضع
تقوم فيه قرينة على ان النفي منه غير مراد كقول الطرماح
• انا ابن اباة الضيم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن •
فان تمدحه وافتخاره قرينة لا يصلح معها ان تكون ان نافية لانقلاب
المدح بذلك ذما فلا حاجة الى اللام ح واما اذا خيف اللبس
لزم الاتيان باللام كقولك ان زيد لقايم وان هند لن اهب
وان اعتقدت في ان الاعمال لعدم ظهور الاعراب الرافع للبس
ولم يكن بعدها نفي فلا تدخل اللام في مثل قولك ان زيد لن يقوم قال
الشارح وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة قلت
يعني في الفصل المتقدم آنفا حيث قال المص ان لام الابتدا لا تدخل على
حرف نفي الا في ندور ولم اتحقق العلة الباعثة على اشتراط هذا
الشرط فتامله **وليست** اللام الفارقه **غير اللام الابتدائية**
خلافا لابي علي فانه زعم انها غير لام الابتدا اجتلبت للفرق قال
ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته
يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتدا فقلت له اكثر نحويي
بغداد على هذا انتهى وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف
نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين ولا يجوز مع المشددة ويظهر اثر الخلاف
في مثل قد علمنا ان كنت لمومنا فعلى قول س والجماعة انها لام الابتدا
تعلق العامل عن العمل فتكسر ان وعلى قول ابي علي الفارسي انها لام لمجرد
الفرق لا تعلق فتفتح ان **ولا يليها** اي ان المخففه **غالبا**
احترازا من نحو ان قتلت لمسلما وسياتي **الا فعل ماض ناسخ للابتدا**
اما سبب كونه ناسخا فقد حرره ابن الحاجب بما معناه انهم لما اخرجوها
عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل ان يكون من
افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى
انها اذا دخلت على ما ذكرناه تكون مقتضيا ها موفرا عليها اذ الاسمان

مذكور ان بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيد
القايم واما سبب كونه ماضيا فلم ار من تعرض له ويمكن ان يقال
إنّ وأنّ واخواتهما مشابهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنائها
على الفتح لكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل واما معنى
فلانها في معنى الحدث وشبهت الى اخرها كما سبق ومقتضى هذا مشابهتها
للفعل الماضي فقصدوا في انّ بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا
على ما هو مشابه لفظا ومعنى وهو الفعل الماضي رعاية لهذه المناسبة
وقال المص واحترز بماض عن المضارع وان كان مضارعا حفظ ولم
يقس عليه كذا نقل الشارح عنه قلت وهذا عجيب من المص رحمه الله
تعالى فانه جعل مثل ان قتلت لمسلما مقيسا مع عدم وروده في القرآن
ومثل ان اظن زيدا لقايما غير مقيس مع وقوعه في الكتاب العزيز قال
الله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وقال تعالى وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم وقد نقل ابن هشام في مغنيه الاتفاق
على ان ذلك مقيس اعني دخول ان المخففة على المضارع الناسخ ولقاس
على نحو قول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك
عقوبة المتعمد وفاقا للكوفيين والاخفش من البصريين وباقيهم
يمنع من القياس عليه لقلته ولا تعمل إنْ عندهم اي عند الكوفيين
فعليهم فقط بعود الضمير عليهم مع الاخفش ولا تؤكد فلا تكون
مخففة من الثقيلة بل تفيد النفي فهي حرف ناف ثنائي الوضع غير
مخفف من شيء واللام للايجاب وهي عندهم بمعنى الا واستدلوا
على مجيئها لهذا المعنى بما تقدم من قوله

وما ابان لمن اعلاج سودان • وقد عرفت ما يقدح في الاستدلال
بذلك وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما فان وقعت بين
نقيضين او ضدين جاز اتفاقا وان وقعت بين متماثلين
منع اتفاقا وان وقعت بين خلافين ففيه خلاف وكلام المص
يدل على الجواز وقد تقدم الكلام على ذلك وتلي ما ليت فتعمل
ليت وتكون ما حرفا لمجرد الزيادة وتهمل فلا تعمل شيئا وتكون ما

كافة

كافة عن العمل وقد روي بالوجهين قول النابغة

• قالت الا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا ونصفه فقد •

يروى بنصب الحمام ورفعه ونقل المص الاجماع على جواز الوجهين في
ليت ونوزع بان المنقول عن الفرا منع الاهمال في ليت ولعل مع دخول
ما عليها وقل الاعمال في انما في نحو انما زيدا قايم بنصب زيدا رواه الاخفش
والكسائي عن العرب وعدم بالبناء للمفعول سماعه اي سماع الاعمال
في كانما ولعلما ولكنما والقياس سايغ فيجوز في الجميع ان يجعل ما لمجرد
الزيادة فتعمل هذه الاحرف كما كانت قبل دخول ما وظاهر كلام الزجاجي
في الجمل ان الاعمال في الجميع جايز وانه مسموع من العرب وذلك انه قال
في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قايم ولعلما بكرا
قايم فيلغي ما وينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه قال الشارح
وينبغي ان يحمل كلامه على انه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه الى
العرب قلت هذا تاويل متعسف يفضي الى عدم الثقة بما ينقل
هذا الامام عن العرب فصل في الكلام على شيء من احوال
ان المفتوحة وكأنّ ولعل لتاول ان ومعموليها بمصدر قد تقع
اسما لعوامل هذا الباب من حيث ان المصدر الذي تؤول هي ومعمولاها
به مفرد فيصح كونه اسما مفصولا بالخبر على الصحيح خلافا لهشام
نحو ان عندي انك فاضل فلو لم يفصل بالخبر امتنعت المسئلة
لان الخبر قبل دخول ان واخواتها عليه كان يجب تقديمه اذا كان
المخبر عنه ان وصلتها فكذا بعد دخولها بل اذا كان يجب تقديمه ثم كان
هنا احق واولى لان من جملة النواسخ ان وان فتؤدي عدم التقدم
الى ثقل اللفظ ويحمل البواقي عليها في ذلك قال الله تعالى ان لك
ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى في قراءة انك بالفتح
فانه عطف على اسم ان وهو ان لا تجوع وقد تفصل بليت سادة مسد
معموليها نحو ليت انك قايم قال الشاعر

• فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا • ليعلم ما بي من جوى وغرام •

فسدت ان ومعمولاها مسد معمولي ليت على نحو ما تقع ذلك في باب ظن

وقال في البسيط ان فيه الخلاف الذي في ظننت ان زيدا قايم فراى
الاخفش ان الخبر محذوف كما هو عنده هنالك محذوف وسياتي الكلام
فيه ان شاء الله تعالى ويمنع ذلك في لعل خلافا للاخفش كانه اجاز
لعل ان زيدا قايم قياسا على ليت وهو ضعيف لان ذلك في ليت
شاذ في القياس وان كان قد سمع كثيرا كذا قال الشارح وتخفف
ان المفتوحة المشددة فينوى معها اسم فلا تلغى كما تلغى المكسورة
بل تكون عاملة وذكر ابن الحاجب رحمه الله تعالى في شرح المفصل
فايدة غريبة جدا وذلك انه قال والذي يدل على تقدير
ضمير الشان مع المفتوحة وان العرب تقصده قول الشاعر

• في فتية كسيوف الهند قد علموا • ان هالك كل من يحفى وينتعل •

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا والذي سوغ
التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز
لبطلان عمل ان فصار مبتدا وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو
باطل بامتناع ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون
بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد
لا يبرز حيله في محل رفع على انها صفة لاسم من قوله فينوى معها اسم الا اضطرارا
كما في قول الشاعر ○

• فلو انك في يوم الرخاء سالتني • فراقك لم ابخل وانت صديق •

وكما في قول الاخر ○

• بانك ربيع وغيث مريع • وانك هناك تكون الثمالا •

والخبر جملة اسمية مجردة نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين مصدرة
بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط قال الشارح مثل وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله الاية قلت هذه فعلية
والكلام في الاسمية نحو اعلم من زيد ان من يساله فهو محسن اليه فتمثيله
غير مطابق والظاهر في هذه الايات ان فيها مفسرة لان نزل عليكم
متضمن لمعنى القول دون حروفه او رب كقول الشاعر ○

• تيقنت ان رب امرئ خيل خاينا • امين وخوان يخال امينا •

اويفعل

اويفعل يقترن غالبا ان تصرف لا ان كان جامدا نحو وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى ولم يكن دعا لا ان كان دعا
نحو والخامسة ان غضب الله عليها بصيغة الماضي بقد متعلق بيقترن
مثل ونعلم ان قد صدقتنا او بلو نحو وان لو استقاموا على الطريقة
او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى او حرف نفي كقوله

• فلانا فنبي بالفلاة فانني • اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها •

واستظهر المص بقوله غالبا على ما اذا كان الفعل غير مقترن
بشيء مما ذكروه كقوله ٥

• علموا ان يؤملون فجادوا • قبل ان يسالوا باعظم سول •

وتخفف كان فتعمل في اسم كاسم ان المفتوحة المخففة المقدر
ولا يلزم كونه ضمير شان بل تارة يكون ضمير الشان كقوله

• ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان • اي كان الشان وتارة يكون
غير ضمير شان كقوله ٥

• ويوما توافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطو الى وارق السلم •

برفع ظبية كذا قال الشارح ولا يظهر لي تعين كون الاسم في الاول
ضمير شان اذ يجوز ان يكون ضميرا عايدا الى المتقدم الذكر اي كان
النحر ثدياه حقان وصرح كلام الزمخشري في المفصل جواز الغاء
كان عند التخفيف واعمالها وقال ابن الحاجب في الكافية وتخفف
فتلغى يعني كان وكلاهما مخالف لظاهر قول المص لكن ابن يعيش تاول
ما في المفصل على ان المراد بالالغا ان يعمل في ضمير الشان وفيه ما لا يخفى
والخبر عند تخفيف كان جملة اسمية نحو كان ثدياه حقان
او فعلية مصدرة بلم نحو كان لم تغن بالامس او مفردة كما في البيت
المتقدم كان ظبية اي كان هذه المراة ظبية وتقال اما ان جزاك الله خيرا
بكسر الهمزة على ان اما للاستفتاح وان مخففة من الثقيلة مثلها في ان قتلت
لمسلما وهذا وجه شاذ وذلك عند من يشترط في الفعل الذي يدخل عليه
ان المخففة ان تكون ناسخا ولا يجوز ان تضبط ان هذه بالفتح لانه يستفاد
في الوجه الاتي ضميرا هو اسمها وانما ذلك في المفتوحة فوجب كون هذه هي المكسورة

وربما قيل ان جزاك بفتح همزة أن والاصل انه وهذا فيه اشكال لانه
لا يقال احقا انه جزاك الله خيرا لان التقدير احق جزاك الله ابا كن
خيرا فيكون اذا دالا على الاستفهام عن الجزاء وقع ام لم يقع ولا يكون
دعا والغرض ان المراد هو الدعا فقد يقال فاذ قد امتنع هذا فينبغي
ان يكون اما حرف استفتاح مثلها في قوله اما والذي ابكى واضحك فيقال
نجده ان ذلك يقتضي كون ان مع صلتها مبتدا بلا خبرا وخبرا بلا مبتدا
فيجاب باختيار الاول وهو ان ما مع صلتها مبتدا وانه على حذف الخبر اي اما معلوم
انك جزاك الله خيرا كذا قدر المص في اما انك ذاهب فيفرق بينهما بان
لا انشا لا يحسن فيه هذا التقدير وانما يحسن في الجمل الخبرية والحمل على هذا
التقدير يخرج الكلام عن ان يكون دعا والذي يظهر ان اما استفتاحية
وان زايدة لا مخففة من الثقيلة ولا اشكال ح وعلى قول المص انما وليت
الفعلية ان المخففة بالفاصل لا يمتاد عابثة وقد برز اسمها اي اسم
كأن المخففة في الشعر كما في البيت المتقدم كان ظبية تعطوا الى وارق السلم
بنصب ظبية على اعمال كان المخففة والخبر محذوف والتقدير كان ظبية
تعطو هذه المراة وقد يقال في لعل عل بحذف اللام الاولى قال الشاعر
عل صروف الدهر او دولاتها ولعن على التغيير في طرفها الثاني بالابدال
كما غير طرفها الاول بالحذف وعن بالجمع بين تغيير الطرفين المتقدمين
وهما الحذف في الاول والابدال في الثاني ولان بتغيير الوسط والطرف
الاخير دون الاول وأن بتغيير الثلاثة ومد وما تم كرانما بالمنتج
ورعن بتغيير الطرفين فقط بالابدال ورعن بتغيير الثلاثة بالابدال
ولعن بتغيير الوسط والاخر كما في منا ولكن تغيير العين المهملة
هنا بالعين المعجمة كما غيرت بالهمزة لتاخيهن جميعا في الحلقية ولعلت مثل
ثمت وربت وقد يقع جرها اي جر لعل ان يفعل بعد اسم عين كقوله
عليه الصلاة والسلام لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك اخرون
وكقول الشاعر لعلك يوما ان تلم ملمة ٭ عليك من اللائي يدعنك اجدعا ٭
وقد مر ضبط الاجدع بالخاء المعجمة والراء بمعنى الضعيف وان بعضهم ضبطه بالجيم
والدال المهملة وسبق تفسيره حملا على عسى لاشتراكهما في الدلالة على الترجي

على

على سبيل الاستشهاد اذا كان اسم عين كما ذكر المص فاما بعد اسم معنى
نحو اعتقاد زيد ان اقوم فلا اشكال فيه ولا هو حامل بها وهذه
المسئلة التي في المتن من اقوى دليل على ان يحي خبر عسى مقرونا بان
لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ الى باب الفعل والفاعل والمفعول
الا ترى انه لا سبيل الى ذلك والجر بلعل ثابتة الاول او محذوفه وفيه
مفتوحة الاخر او مكسورته لغة عقيلية حكاها عنهم ابو زيد
وروى الفرا ان الجر بلعل لغة قال الشاعر
٭ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة ٭ لعل ابي المغوار منك قريب ٭
وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة الافعال وكون
حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار
لا بد له من متعلق ولا متعلق له هنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهو مثل لولا
الداخلة على المضمر المجرور عند س جارة لا متعلق لها وكل هذا خروج عن
القياس وقد حاول بعضهم تاويل ما ورد في هذا المحل من الشواهد
وتعسف في التخريج ولا وجه لذلك بعد نقل الائمة الثقات انه لغة
قوم من العرب فصل في التوابع التي تذكر في هذا الباب
يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة ولكن بعد ذكر الخبر باجماع
نحو ان زيدا قايم وعمرو وما زيد شاعر لكن عمرا شاعر وبكر والمجمع عليه
انما هو جواز هذا التركيب واما توجيهه فمختلف فيه فقيل هو معطوف
على محل اسم ان المكسورة وذلك انهما لما كانت لا تغير معنى الجمل كان اسمها
المنصوب في محل رفع لانهما لا تحدثان فايدتها التاكيد فقط ولكن ايضا
كذلك اي لا تغير معنى المبتدا فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع
ووقع في عبارة الجزولي ان العطف على موضع ان مع اسمها قال الرضي
وكان الاولى نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول إن
ودخولها كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه
بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده
لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي ان يكون الامر مع إن ومن قال على موضعها
مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا

والمبتدا مجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه
باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت
النصب ويشكل عليه ان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع
اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد كما تقدم وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحدها انتهى وقيل المرفوع بعد
العاطف مبتدا وخبره محذوف وهذا هو الصحيح على ما صرح به بعضهم
وعلى هذا هو من عطف الجمل واما على ما تقدم فهو من عطف المفردات
اذا تقرر هذا فالعبارة المحررة التي يتصور معها هذه الاقوال
ان يقال يجوز رفع التالي حرف العطف المشارك لاسم ان ولكن في المعنى
لكن المص على تقدير كونه يقول هو من عطف الجمل على ما هو الصحيح سماه معطوفا
فانه شريك في المعنى وواقع بعد عاطف وليس بعده اسم اخر يكون خبرا
عنه فلما اشبه المعطوف من هذه الاوجه سماه معطوفا على سبيل
التجوز **لا قبله** اي لا قبل ذكر الخبر **مطلقا** سواء كان الاعراب
ظاهرا او خفيا **خلافا للكسائي** فانه جوز ذلك على الاطلاق فيجوز عنده
ان زيدا وعمرو ذاهبان وان الفتى وزيد قايمان وان هذا وبكر
شاعران **ولا يشترط خفا الاعراب خلافا للفرا** فهو وافق الجماعة
على امتناع ان زيدا وعمرو ذاهبان وخالف الكسائي في ذلك ووافقه
في مثل ان قومي وزيد قايمان وان هذا وعمرو منطلقان وخالف
الجماعة في ذلك فان قلت انما اشترط الاجماع في الخفا ان يكون وه ۳
بمعرب تعذر ظهور اعرابه كالفتى او استثقل كالقاضي فلا تصدق عبارته
على جميع الصور التي قدرها الفرا الجز وج انك وزيد ذاهبان ونحوه من المبنيات
قلت ذلك انما هو في التقدير واهل الخفا فلا يعرف لهم فيه هذا الاصطلاح
وان توهم ما راياه فقدر تاخير المعطوف او حذف خبر قبله وذلك كما في قوله
تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابيون والنصارى من امن بالله
واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فانه يتوهم ان الاية
شاهدة لما راياه من جواز العطف قبل ذكر الخبر اذ الصابيون والنصارى
قد عطف ولم يات خبر ان بعد فلك ان تقدر تاخير قوله والصابيون

والنصارى بعد تمام الجملة التي هي الخبر وعلى هذا حمله س ولك ان تقدر
حذف خبر قبل المعطوف تقديره ان الذين امنوا فرحون فلم يقع العطف
على كلا التقديرين الا بعد ذكر الخبر تقديرا **وان المفتوحة في ذلك**
اي في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد مضي الخبر **كان** المكسورة
على القول الاصح وقيد ذلك في الشرح بان يتقدمها علم او معناه
وهو اختيار ابن الحاجب فانه قال ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما
جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضوع
لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا العطف على اسم ان المكسورة دون
غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين
قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز
هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قايم لانه موضع
الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم
عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا
لقايم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى انك لا تقول
اعجبني ان زيدا لقايم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة
لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان فثبت
ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها
لتوفير ما يقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان
في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة
فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة
معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على خلاف هذه الصفة
لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قايم وعمرا
فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست
مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه قال الرضي
وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم
ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين
بتقدير علمت زيدا قايما علمت قيام زيد وكونها بتقدير اسمين لا يخرجها

عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد هذا مع ان الحق
ان ان وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم
مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان موولان به قال وانما دعى
المص يعني ابن الحاجب الى هذا التكلف انه راى س مستشهدا على العطف
على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان
بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله

والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر في الاول والتقدير
انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة
لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى س يستشهد للمكسورة
بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف
على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف
بالرفع نحو بلغني ان زيدا قايم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا
الى استدلال س فقالوا لا يجوز العطف على محل اسم ان المفتوحة
مطلقا اذ لم يبق معها الابتدا بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد
مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وقال
الشلوبين مذهب الاكثرين المنع وهو الصحيح **وكذا البواقي عند الفرا**
فيجوز عنده رفع المعطوف بعد كأن وليت ولعل كما جوزه بعد
الثلاثة الاخر واستدل بقوله

يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس به انيس

والجماعة يخرجونه على ان انت مبتدا وخبره محذوف اي وانت معي
والجملة حالية او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدا وانت معطوف
عليه والخبر في بلد فحذف المعطوف وهو انا **والنعت وعطف
البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفرا** لكن الجرمي
والزجاج يجوزان ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره نحو ان زيدا قايم
العاقل او بطه او نفسه فيجوز في الجميع الحمل على المحل والفرا انما يجوز
ذلك بشرط خفاء الاعراب وفي قول المص كالمنسوق اشارة اليه

قال

قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل
الجواز اذ لا فارق قال الزجاج علام الغيوب في قوله تعالى
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه
وجوها آخر قال الرضي ولم يذكر البدل والقياس كونه كسائر
التوابع في جواز نحو ان الزيدين استحسنهما شمايلهما بالرفع انتهى
وحكى ابن عصفور انه لا يجوز عند المحققين من اهل البصرة في غير
عطف النسق من التوابع الا النصب فقط قال الا ان يسمع شي فيحفظ
ولا يقاس عليه **وندر** قول بعض العرب **انهم اجمعون ذاهبون
وانك وزيد ذاهبان** قال الخضراوي وحكى الاخفش في كتابه الكبير
انه سمع من بعضهم ان زيدا وانت ذاهبان والمثالان الاولان حكاهما
س ومحلهما عنده على التوهم كما في قول زهير

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

بجر سابق على زيادة توهم البا في مدرك وهو في الحقيقة عكسهما
لان فيه تقدير المعدوم موجودا وهما بالعكس والجامع بين الجميع
تقدير الشي على خلاف ما هو عليه فهذا وجه الجميع وخرجهما
المص على تقدير الموكد في الاول اي انهم هم اجمعون ذاهبون وعلى
تقدير المعطوف عليه في الثاني اي انك انت وزيد ذاهبان
ووقع في عبارة س ان ذلك على سبيل الغلط قال المص وهذا غير
مرضي من س فان المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا لم يوثق
بشي من كلامه قال وس يوافق على هذا ولولا ذلك لما قيل نادرا
قال ابو حيان ولم يفهم احد عن س ما فهمه ابن مالك من انه اراد
حقيقة الغلط بل اراد انه لم يشترك في الناصب وكانه لم يتقدم
ناصب البته بل ابتدا بالاسم مرفوعا فاتبعه مرفوعا قال في البسيط
سماه غلطا لخروجه عن القياس قلت يويده والله اعلم انه مردود
لخروجه عن القياس كما يرد الغلط لان قبول ما يقوله العربي انما كان
للظن بانه على وفق ما وضعه الواضع فاذا جا على خلاف القياس
واستعمال الفصحا غلب على الظن نقيض ذلك اي كونه ليس على وفق وضع

الواضع فزال الموجب لعنو له فتكون مردودا كذا قرره بعض
المحققين ولا ينبغي حمل كلام ش امام الجماعة الاعلى ذلك **وأجاز**
الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن ان خفي اعراب الثاني
سواء كان خفاء اعرابه بكونه تقديريا وهو من المعربات نحو ظننت
زيدا صديقي وعمرو او محكيا وهو من المبنيات نحو ظننت عمرا من
بكر مني وبكر وانما مثل المص بالاول ○

باب لا العاملة عمل إنّ

ويقال لها التبرئة كأنه مأخوذ من برأت فلانا عن كذا اذا نفيته
عنه فهي مبرئة للجنس اي نافية له **اذا لم تكرر لا وقصد خلوص العموم باسم**
نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل إنّ وجوبا فاشترط لها في عملها
امور احدها عدم تكرارها لانها اذا كررت لا يجب اعمالها بل يجوز
وسيأتي الثاني ان يقصد خلوص العموم اي نفي الجنس على سبيل
التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل إنّ وانما تعمل ح
عمل ليس او تلغى فيليها المبتدا والخبر ويحتمل ح نفي الجنس ونفي الواحد
وفي عبارة الشارح ويحتمل ح نفي العموم وهي معكوسة اذ المحتمل
ح عموم النفي لا نفي العموم الثالث ان يكون اسمها نكرة لانها لا تعمل
في المعرفة الا عند نا وبليها بنكرة الرابع ان يليها الاسم لانه لو فصل
بينهما فاصل لم تعمل عمل ان نحو لا فيها غول قال الشارح واجاز الرماني
ان تعمل مع الفصل النصب نحو لا كذلك رجلا الخامس ان يكون الاسم
المنصوب غير معمول لغيرها احترازا من نحو لا مرحبا بهم لان مرحبا
منصوب بفعل مقدر وانت خبير بان هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله
وهو كون الاسم واليا لها ضرورة انه متى فرض عمل لغيرها في ذلك
الاسم حصل الفصل بينهما بذلك العامل وقد يقال ان قوله يليها
محتمل لكون الاسم يليها لفظا وان كان ثم فاصل تقديرا فلا يكون
قوله يليها مجرده مخرجا لنحو لا مرحبا بهم فلما قال غير معمول لغيرها علم
ان المراد كونه يليها من غير فاصل البتة لا ظاهر ولا مقدر فقوله المستغنى
ثانيا ما لم يستغن اولا فلا تتجه منافسة اصلا **الا ان الاسم اذا لم**

يكن مضافا نحو لا صاحب جود ممقوت **ولا شبيها به** سواء كان رافعا
نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر **ركب الاسم**
معها اي مع لا تركيب خمسة عشر **وبني** لاجل التركيب قال الشارح وهذا
هو علة البناء عند س والجمهور انتهى قال الرضي ولم يقم دليل قاطع
على ان لا مركبة مع المنفي والذي ذهب اليه بعض المحققين ان علة
البناء هي تضمن معنى الحرف الذي هو من الاستغراقية وذلك لان قولك
لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع
كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز
ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح
بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص
على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوه **على ما كان ينصب**
به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل وان كان ينصب
بالياء بني عليها نحو لا رجلين عندك ولا مسلمين مخلدون في النار
وهذه العبارة لشمولها الفتحة والياء اولى من قولهم مبني على الفتح
ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها
مبنيا وكلام المص صريح في خلافه كما علمت **والفتح في نحو** قول الشاعر
• ان الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نلذ **ولا لذات للشيب**
اولى من الكسر وهذا كالاستثناء من القاعدة التي قدمها وهي انه
يبني على ما كان ينصب به واذا ثبت هذا عن العرب اعني جواز الوجهين
مع اولوية احدهما وهو الفتح استبان ضعف قول من عين الكسر او الفتح
ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا **ورفع الخبر ان لم**
يركب الاسم مع لا بها عند الجميع فرفع مصدر مبتدا ولها متعلق به والخبر
هو الظرف او لها خبر والظرف متعلق به يعني ان رفع خبر لا بها اذا انتفى
تركيبها مع الاسم نحو لا غلام رجل عندك ولا طالعا جبلا حاضر قال به
جميع النحاة وكأنه اعتمد في ذلك قول الشلوبين في رفع الخبر بها عند
عدم تركيبها قلت ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة
من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في إنّ التي

لا محمولة عليها انما لا عمل لها فى الخبر مطلقا فاظنك بهذه وكذا مع
التركيب على الاصح تكون لا عاملة فى الخبر لان ما استحقت به العمل
باق والتركيب لا يبطله هذا مذهب الاخفش والمازني وجماعة
وهو الاصح عند المص وذهب قوم الى انها اذ ذاك يعنى عند التركيب
لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا
فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها
على الموضع قبل الخبر ولولا انها فى موضع رفع بالابتدا لم يجز ذلك
قال الشارح وهذا ظاهر مذهب س قلت وبعضهم نقل القول
بانه مذهب س قال ابن هشام والذي عندي ان س يرى فى لا رجل
ان كلمة لا لا عمل لها فى الاسم ولا فى الخبر لانها صارت كجزء كلمة ولهذا جعل
النصب فى لا رجل ظريفا كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا
وفرق قوم بين ظهور عمل لا وعدم ظهوره فقالوا فى نحو لا رجل فاضلا
بالنصب ان الخبر هنا مرفوع بلا وذلك ان عامل الصفة عامل الموصوف
فلما انتصب الوصف بلا علمنا ان لا قد نصبت الموصوف ايضا فان قلت
لا غلام ظريف برفع الصفة فرفع الخبر بالابتدا لا بلا لاتفاقهم الا الاخفش
ان عامل الصفة هو عامل الموصوف قلت وقد عرفت ان قولهم
فى نحو لا رجل فاضلا ان الوصف قد انتصب بلا دعوى قابلة للمنع وتظهر
فائدة الخلاف فى نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها فان قلنا بان الخبر
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا كان فيها خبرا عنهما اذ لا
الاولى ملغاة فما بعدها مرفوع بالابتداء ولا الثانية مع الاسم المركب
معها فى محل رفع بالابتداء فلا محذور فى جعل فيها خبرا عن هذين المبتدأين
وان قلنا بان لا عاملة فى الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل فيها خبرا
عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد
المبتدأين وخبر الاخر محذوفا واذا علم خبرا لا بقرينة لفظية او حالية
كثر حذفه عند الحجازيين نحو قالوا لا ضير ومنه لا سيف الا ذو
الفقار ولا فتى الا على قال ابن الحاجب وليس ذو على خبرين لانهما
مستثنيان من مذكور والمستثنى كذلك لا يكون خبرا عن المستثنى

منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول ولم يلفظ
به ح اي اذا علم عند التميميين وانما قال ح دفعا لتوهم من يتوهم
ان ولم يلفظ به مستانف لا مرتب على شرط العلم واما اذا لم يعلم
الخبر لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند احد لا التميميين
ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله قال الشارح ومن نسب الى التميميين
التزام الحذف مطلقا كالزمخشري او بشرط ان لا يكون ظرفا كالجزولي
فليس بمصيب وربما ابقى الخبر وحذف الاسم كقولهم لا عليك
اي لا باس عليك وخرج بعضهم بيتا على حذف الجزئين معا وذلك
ان الفرا واصحابه تمسكوا بقول الشاعر ٥

• فخير نحن عند الناس منكم • اذا الداعي المثوب قال يالا •

على زعمهم ان اصل يالا يال زيد يا آل زيد فقال هذا المخرج لا دليل فيه
لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وخبر لا لان
كل واحد منهما ثبت له جواز الحذف فلا ضير اذا اجتمع جائز الى جائز
ولا عمل للا فى لفظ المثنى من نحو لا رجلين فيها وكذا المجموع على حده
نحو لا مسلمين عندك وكان ينبغي ذكره لان حكمهما فى ذلك واحد خلافا
للمبرد فانه يقول ان لا عاملة فى لفظ المثنى وكذا فى لفظ المجموع
على حده فيهما عنده معربان لا مبنيان قال الرضي فان قال لان النون
كالتنوين الذي هو دليل الاعراب لتوقض بنحو يا زيدان ويا زيدون
وهما مبنيان مع وجود النون ولو كانا معربين لقيل يا زيدين
ويا زيدين والنون ليس كالتنوين فى الدلالة على التمكين ونقل
عنه انه قال لان المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف مضارع
للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه فى باب لا مبنى
نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون
التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما فى باب النداء فى نحو يا ثلاثة
وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض
بنحو يا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس بشيء من المركبات
شيء فيه الجزء الثاني او جمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على

ان لا مركب كما مر ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر وان سلمناه
فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون فى المسمى بحضرموت هذا كلامه
وليست الفتحة فى نحو لا احد فيها اعرابية خلافا للزجاج والسيرافى
فانهما ذهبا الى ان الفتحة فى ذلك اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم
لاحتمال قول س وذلك لانه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير
تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وما عملت
فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال الزجاج مراده انه معرب
لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشره
من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله
وقال السيرافى انما ركب مع عامله لافادة لا النفى الاستغراق كما افادته
من الاستغراقية فى نحو هل من رجل فى الدار فركبوا لا مع النكرة
كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين
لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة وقال المبرد مراده
انها نصبته اولا لكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء
كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا قال الرضى والاولى ما ذهب
اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين فى حال الوصل من الاسم
المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى
ليس باشد منه المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثانى فى الموضعين ودخول الباء على لا يمنع التركيب
غالبا فتقول جئت بلا مال وغضبت من لا شيء بالتنوين ولا تركب
لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال ومن لا من شيء واشار بقوله
غالبا الى قول بعض العرب جئت بلا شيء بالفتح وهذا مما رد به على
الزجاج والسيرافى فى دعواهما ان الفتحة فى لا رجل اعرابية وان
التنوين حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا يعلق
فثبت ان الفتحة فيه بنائية واجيب بان التعليل المتقدم انما
ياتى عند من يجعل علة البناء تقدير من لا التركيب وربما ركبت
النكرة مع لا الزائدة كقوله

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ۝ اذن للام ذوو احسابها عمرا ۝
قال ابو الفتح ابن جنى انشد ابو الحسن فى المعانى هذا البيت مستدلا
به على ان الحرف الزائد قد يعمل فسالت ابا على فقلت الزائد العامل
لم او لا فقال لم تات لم زائدة فى كلامهم فيجب ان تكون لا وهى قد عملت
النصب فى الاسم وقد يعامل غير مضاف معاملته اى معاملة المضاف
فى الاعراب ونزع التنوين نحو لا ابا لك فيها و نزع النون نحو لا غلامى
لك فيها ان وليه مجرور بلام كما رايت فى المثالين واحترز بقوله
وليه من ان يقع الجر بغيرها فيتعين ح حذف الالف واثبات النون
نحو لا اب فيها ولا غلامين فيها فان ورد خلاف ذلك فشاذ او مؤول
معلقة بمحذوف غير خبر كما مر فلو جر بلام متعلقة بمذكور او بمحذوف
هو خبر تعين حذف الالف واثبات النون نحو لا اب بارك لك ونحو
لا اب لك اذا جعلت لك متعلقا بمحذوف هو خبر ولم يقيد المصنف
غير المضاف باسماء بعينها بل عمم فى المتن ومثل فى الشرح بلا غلام لك
يعنى فلك تقدير حركته نصبا وفتحا فاقتضى كلامه غيره ان المسموع فى ذلك
هو الاب والاخ والمثنى والمجموع على حده وخص فى الارتشاف المثنى بالياء
وعلى التقديرين فى لا غلام لك يظهر الاختلاف فى اللفظ فى نحو لا مسلمات
لك فان جعلنا الحركة اعرابية تعين الكسر وان جعلناها بنائية فلك
الفتح والكسر والفتح اولى ثم اعلم ان ما ذكره المص من ان الاسم الواقع
بعد لا فى الضابط الذى ذكره غير مضاف هو مذهب هشام وابن
كيسان واختاره المص وابن الحاجب وذهب الخليل وس والجمهور
الى ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى واعترض بان
اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجيب بان اللام
هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثانى فى
يا تيم تيم عدى على من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر
فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فيقبل ما حكى
على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة
باللام فاجيب باعم فضى وانصب هذا المضاف المعرف بلا

من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا فقصدوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل
كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرار لا والدليل على قصدهم
لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة
فلا يقولون لا ابا الرجل حالة كذا ولا لا غلامي لشخص بعينه كذا
والدليل على انه مضاف قوله ○ ○ ○

وقد مات شماخ ومات مزرد ○ واي كريم لا اباك مخلد ○
وقول الاخر ○ ابا الموت الذي لا بد اني ○ ملاق لا اباك تخوفيني ○

فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه ويخرج المص لذلك
على انه دعاء على المخاطب بان لا اباه الموت فجعله فعلا ماضيا والكاف
مفعولا به بضعفه ويرده حيث لم يذكر الموت كقوله ○

من اجل حبل لا اباك ضربته ○ وقولهم لا اباي فيما حكاه ابن طاهر
اذ لو كان فعلا لاتى بنون الوقاية وسلك المص وابن الحاجب طريقا
في الاعتراض على الجمهور بغير ما تقدم اما المص فاعترض بقولهم لا اباني
ولا اخالي اذ لو كان الاسم مضافا كما زعموا لقالوا لا اب لي ولا اخ لي
بكسر الباء والخاء اشعارا بانهما متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد
بها على قولهم والجواب انهم لم يكسروا الباء والخاء لانهما غير مباشرتين
للاخر واللام الجارة هي المباشرة لهما لفظا واعترض ايضا بان الاضافة
ان كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة وان كانت غير محضة لزم مخالفة
النظائر لانها لا تكون الا فيما عمله العمل او في معطوف عليها لا تكون
الا نكرة والجواب انه منقوض بغيرك وشبهك ونحوهما فان الاضافة
في ذلك غير محضة وليست شيئا مما ذكروا واما ابن الحاجب فاعترض بانه
لو كان المذكور مضافا حقيقة لكان معرفة فوجب رفعه وتكرار
لا والجواب انه ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والغرض
من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل
باللام واعترض ايضا بان لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى
اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فيلزم ان يكون لا اباك نكرة ايضا

اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب ان الاتفاق في المعنى
انما هو بالنسبة الى الجملتين وهما لا اباك ولا اب لك ولم يتفقوا ان اباك
واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين وهما لا اباك
ولا اب لك ولم يتفقوا ان اباك واب لك واحد مع ان المسند اليه في
احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة والمسند اي خبر لا في لا اباك موجود
واما في لا اب لك فالخبر هو لك اي لا اب موجود لك فالجملة في الاولى
بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا وجد لك اب ونحوى
الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة
كذا قرره الرضي **فان فصلها** اي فان فصل النكرة الواقعة بعد لا عن
المجرور باللام **جار اخر** نحو لا يدي بها لك **او ظرف** نحو لا يدي اليوم لك
ولا غلامي عندي لك **امتنعت المسئلة في الاختيار** لا في الضرورة
خلافا لليونس فانه اجاز ذلك في الاختيار كما مثلنا واشار الى الجواز
في الضرورة **وقد يقال في الشعر لا باك** كالبيتين اللذين انشدناهما انفا
قال المص اصله عندهم لا اباك فان زعموا ان الضمير مخفوض بالاضافة
فكيف يكون اسم لا معرفة فان قالوا الاضافة غير محضة لتقدير اللام
لزم تقديره المحض غير محض وان قالوا الجر بلام مقدرة لزم اتصال الضمير
المجرور بغير جاره ولا نظير لذلك وانما هذا عندي دعاء وقد تقدم ذلك
وتقدم رده وانت خبير بان هذا الكلام مخالف لما قرره في الاصل
وقد يحمل على المضاف مشابهه في العمل فينزع تنوينه نحو لا طالعا
جبلا وهذا مبني على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب
ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين ويقولون كما حمل على المضاف
في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين فان قيل لاي شي كان اجراؤه
مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين جائزا قلت الاصل
في الاسم التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف في الاعراب
وجوبا لانه حمل يقتضي بقاءه على اصله وجعل حمله عليه في ترك
التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله قال ابن هشام
وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت

واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير
تنوين هذا كلامه في مغني اللبيب قلت قد رددناه في الحاشية وفي
مصابيح الجامع الذي على البخاري بان هذا يتخرج ايضا على قول البصريين
بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما للتركيبة معها تركيب خمسة عشر
واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المتقدم والخبر محذوف اي
لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك
ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف
ذكر مثل ما حذف وحسنه رفع التكرار فظهر بذلك ان التنوين على
راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة
التنصيص على الاستغراق ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا
فان قلت اذا نون كان الاسم مطولا ولا عاملة وقد تقدم انها عند العمل
تكون نامة على الاستغراق قلت قد قلنا ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق
بحالة بناء الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم ان الاستغراق
عند عملها ثابت على سبيل التنصيص لم يتعين عملها في مانعا النصب
حتى يكون النص على الاستغراق ثابتا ولاحتمال ان يكون مانعا منصوبا
بفعل محذوف اي لا نجد او لا نرى مانعا لما اعطيت فعدل الى البناء
لسلامته من هذا الاحتمال **فصل** في الكلام على بطلان
عمل لا وفي فروع تتعلق بها وبتوابع اسمها اذا انفصل مصحوب لا
نحو لا فيها غول او كان معرفة نحو لا زيد ولا عمرو بطل العمل باجماع
اما في مسئلة الفصل فلم يخالف فيها الا الرماني كما سبق في اول الباب
واما مسئلة المعرفة فبطلان العمل فيها انما هو مجمع عليه عند البصريين
واما الكوفيون فانهم جوزوا بناء العلم وانما بطل العمل في المفصول بينه
وبين لا لانه قد ضعف امرها بالفصل وهي في نفسها عامل ضعيف لانها
تعمل لمشابهتها انّ التي تعمل بشبهها الفعل لا بالاصالة قالوا ووجه
المشابهة بين إنّ ولا أنّ إنّ للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي
لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا قلت
ان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام التي تدخل

عليه

عليه اثباتا كان او نفيا وانما بطل عملها في المعرفة لانها لنفي الجنس ولا
يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي
الجنس بانتفائها ويلزم ح اي حين اذ بطل العمل التكرار اي تكرار
لا مع المفصول ومع المعرفة في غير ضرورة خلافا للمبرد وابن كيسان
اما لزوم التكرار مع الفصل فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي
الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع المعارف
فالتكرار جبر لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة
واجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرارها في الموضعين فاجازا نحو لا زيد
في الدار ونحو لا فيها رجل واستدلا بقول الشاعر

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت . ركائبها ان لا الينا رجوعها .

وهو عند الجماعة محمول على الضرورة وكذا لا ان تاليها خبر مفرد نحو زيد
لا كاتب ولا شاعر واحترز من الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم فلا يلزم
فيها التكرار او شبهه اي شبه الخبر المفرد من النعت نحو مررت برجل
لا شجاع ولا كريم والحال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا ماشيا وقد جاء عدم
التكرار في ذلك لاجل الضرورة قال

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا . حياتك لا نفع وموتك فاجع .

وقال الاخر قهرت العدا لا مستعينا بعصبة . ولكن بانواع الخدائع والمكر .

وافردت لا فلم تكرر في قولهم لا نولك ان تفعل لتناوله بلا ينبغي
فلا حاجة فيه ح للمبرد وابن كيسان لان لا في المعنى هي الداخلة على المضارع
وذلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول
اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تتناوله وقد
تؤول علم عبد الله وهو ما لا ينزع منه الالف واللام بحال اعني من الجزء
الثاني لو افرد وعبد الرحمن وهو ما لا ينزع منه الاداة من جزئه الثاني
لو افرد الا في النداء والاضافة فمن الاعلام بنكرة فيعامله معاملتها
بعد نزع ما فيه او فيما اضيف اليه من الف ولام فالاول كالبصرة
فتقول لا بصرة لكم والثاني كقولهم قضية ولا ابا حسن لها والمراد
بابي الحسن علي رضي الله عنه وفي كلام المص مسامحة حيث جعل الحسن

مضافا اليه العلم وليس كذلك انما العلم مجموع المضاف والمضاف اليه
قال المص فقد يقوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدم
اخرون بلا مسمى لهذا الاسم او بلا واحد من مسميات هذه الاسم
ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق اما الاول
فممنوع من ثلاثة اوجه احدها انه قد ذكر مثل بعد نحو تيك
على زيد ولا زيد مثله برئ من الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم
انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فاذا قدر مثل لزم خلاف
المقصود الثالث ان المعامل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما
لكل احد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم واما التقدير
الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعامله بذلك
ماله مسميات كثيرة كابي حسن وقيصر فيقدر بما كان هكذا بلا مسمى
او بلا واحد من مسمياته كذب فالصحيح انه لا يقدر بتقدير واحد
بل بما يليق فيقدر لا زيد بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسمياته
ويقدر لا قريش بلا بطن من بطون قريش ولا اباحسن ولا كسرى ولا قيصر
بلا مثل ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير فلا يقال لا اياه ههنا ولا اسم
اشارة فلا يقال لا هذا هنا خلافا للفرا فانه جوز اخراج المعرفة
في ذلك مخرج النكرة بالتاويل كما في الاعلام المذكورة وهو بعيد غير
مسموع قلت وقد يوخذ من كلام الفرا هذا ان الكاف من ذلك ونحوه
ضمير مضاف اليه لا حرف خطاب كما يقول الجماعة لقيام المسوغ للاضافة
على رايه فتامله ولفتح او برفع الاول على طريق التنازع فيعمل الثاني
وبضمر في الاول على المختار من نحو لا حول ولا قوة الا بالله فان فتح
الاول فتح الثاني او رفع او نصب وان رفع الاول رفع الثاني
او فتح فهذه خمسة اوجه جايزة في هذا التركيب الاول لا حول ولا
قوة بفتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرية فيبنى اسمها
كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب س ان تقدر
بعدهما خبرا واحدا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان
لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع

رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر
المبتداين المتعاطفين لا خبر المبتدا الاخير فقط فيكون الكلام
جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان تقدر لكل واحد
منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام
جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر
فيجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا
الاولى والثانية فهما وان كانا عاملان الا انهما متماثلان فيجوز
ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان
كانهما شئ واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة
واحدة عملا واحدا قياسا على امتناع حصول اثر واحد من موثرين
ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله الثاني لا حول
ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني على ان لا الثانيه زايدة لتاكيد
نفي الاولى كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو وكانك قلت لا حول ولا
قوة نحو فلاب وابن كما يجي في العطف على المحل فعند س يجوز
ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد
لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر
ويجوز ان تجعل لا غير زايدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها لضعفها
والالغا يجوز اذا كان اسمها نكرة يليها وقد حصل شرط الالغاء
وهو تكررها لان التكرر حاصل سواء الغيت الاولى والثانية
كما في قولك لا حولٌ ولا قوةٌ او الغيت الاولى دون الثانية كما في
لا حولٌ ولا قوةَ كما يجي او الغيت الثانيه دون الاولى كما في مسئلتنا
وهي لا حول ولا قوةٌ وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثله
مع جعلها زايدة ومن يجوز اعمال لا عمل ليس يجوز هنا ان تجعل
الثانيه تعمل عمل ليس فيلزم تقدير خبر لها على حيالها ولا يجعل الخبر
لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ولا سيما لانه
هنا لان لا التبريه خبرها مرفوع بها او بما يرتفع به خبر المبتدا
ولا العامله عمل ليس خبرها منصوب فيكون الكلام عنده جملتين

الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان لا
الثانيه زايدة لتاكيد النفي كما مر ولا يجوز عند س ان تقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالمبتدا وخبر
لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا
لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب
ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين
وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عنده لا وحدها
فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل
خبرا فيكون الكلام جملتين **الرابع** لا حولٌ ولا قوةٌ برفعهما
فتكون لا الاولى ملغاة لوجود المسوغ للالغاء فيكون الاسمان
مرفوعان بالابتدا ولا الثانيه اما زايدة لتاكيد النفي كما مر واما
ملغاة غير زايدة كلا الاولى ومذهب س وغيره في هذا الوجه
واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط واما ان يقدر لكل واحد
خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة وان
جعلت لا الاولى عاملة عمل ليس والثانيه ملغاة وجب تقدير
خبرين لما تقدم وكذا ان جعلت الثانيه عاملة عمل ليس والاولى
ملغاة وان جعلت الثانيه زايدة قدرت خبرا واحدا ولا اضير كما مر
وجاز لك تقدير خبرين و وحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك
الخامس لا حولٌ ولا قوةَ برفع الاول على الغاء لا او اعمالها عمل ليس وفتح
الثاني للتركيب والكلام جملتان ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول
ولا نصبهما معا الا لضرورة **وان سقطت لا الثانيه فتح الاول**
ورفع الثاني او نصبا كقوله ٥
٥ فلا اب وابنًا مثل مروان وابنه ٥ اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا ٥
روي وابن بالرفع عطفا على موضع لا واسمها وبالنصب على موضع
اسمها باعتبار عملها **وربما فتح منونا مع لا** حكى ابو الحسن لا رجل
وامراة بفتح المعطوف على تقدير ولا امراة فحذفها وابقى حكمها
وليس هذا بعيد البتة لان نظيره متفق بثبوته لكنه على العكس

من المحذوف الثابت وهو لا عليك اذ تقديره لا باس عليك وانظر
هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الاخفش ان يرفع الاول
كما يجوز لو صرحت بها **وتنصب صفة اسم لا او ترفع مطلقا**
اي سواء كان ذلك مع التركيب نحو لا رجلِ ظريفا وظريف او مع
فقده نحو لا غلام رجل ظريفا وظريف وسوا اتصلت الصفة
كما مثلنا او لم تتصل نحو لا رجل عندنا فاضلا وفاضل وسوا كانت
الصفة مفردة كما مثلنا او غير مفردة بان تكون مضافة نحو لا
رجل ذكي الفهم عندك او مطولا نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا
والنصب في ذلك باعتبار عمل لا وقيل باعتبار الاتباع للحركة البنائية
لكونها بمنزلة الاعرابية كما في النداء والرفع في ذلك بتقدير
عمل الابتداء لان موضع لا رجل رفع بالابتداء كما مر وقال ابن معط
صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال
الرضي ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل
ان يفرق بانه لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه
النصب لما وقع صلة لما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته
لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم
يلزمه النصب كما وقع صفة لما باشرته لا **وقد تجعل الصفة مع**
الموصوف كخمسة عشر ان افردا اي الصفة والموصوف **واتصلا**
فيجوز في نحو لا رجل ظريف ان يبنى الموصوف والصفة جميعا على الفتح
فتركيبه تركيب خمسة عشر ووجه التركيب ان الصفة من تمام الموصوف
فاغتفر فيها ذلك وجوز بعضهم ان تكون فتحة الصفة اعرابية لكن
حذف تنوينها للتشاكل فتكون محمولا على محله او على لفظه في الاعراب
لشبه فتحته بحركة الاعراب كما مر **وليس رفعها** اي رفع الصفة
مقصورا على تركيب الموصوف حتى اذا لم يركب لا يجوز الرفع نحو لا غلام
رجل ظريف عندك **ولا دليلا على الغاء لا** فيما اذا قلت لا رجل ظريف
في الدار **خلافا لابن برهان في المسئلتين** وشبهته في ذلك ان العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه

فلا عمل له فى صفته والاسم المبني على الفتح ان نصبت صفته
دل ذلك عنده على الاعمال وان رفعت دل على الالغا قال المص
وما ذهب اليه غير صحيح لان اعمال لا عند استكمال شروطها ثابت
باجماع العرب فالحكم عليها بالالغا دون نقصان الشروط حكم بما لا
نظير له وقوله لا عمل للا بعد ا فى الاسم غير مسلم بل له عمل فى موضعه
كما ان له عملا بالاجماع فى موضع المجرور بمن فى نحو هل من رجل في
الدار ولختار بعض المتاخرين قول ابن برهان فى المسئلة الثانية
وهو ان رفع الصفة عند تركيب الموصوف مع لا دليل على الغائها
ووجه ما اختاره هذا المتاخر ان لا والحالة هذه لا عمل لها
لكونها قد ركبت فصارت كالجزء والحرف اذا كان كالجزء لم يعمل
مثل قد والسين ولام التعريف وجزئية المركب اقوى من جزئية
غيره فلهذا كان الحكم بالرفع المحلى لمجموع لا رجل ومن ثم قال الشيخ فى لا
رجل ظريفا انه تابع على اللفظ مثل يا زيد الظريف ولم يجعله مثل
ان هذا الظريف فى الدار وقد مرت الاشارة الى نحو هذا عن ابن هشام
والمبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع نحو لا احد فى الدار رجلا
ولا امراة فلك نصب البدل نظرا الى عمل لا والرفع نظرا الى عمل الابتدا
ولا فرق بين ان يكون البدل مفردا وغيره ولا يجوز تركيبه مع الاسم
اذ هو فى نية تكرار العامل **فان لم يصلح البدل لعملها** اى لعمل
لا بان كان معرفة نحو لا احد فيها زيد ولا عمرو **تعين رفعه** لان
مقتضى النصب منتف ومنه لا اله الا الله ثم المبدل منه ما هو
فقيل هو الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل بدل من اسم لا باعتبار
عمل الابتداء اي باعتبار محل الاسم قبل دخول لا والاول اولى لان
فيه ابدالا من الاقرب بخلاف الثاني فان الابدال فيه من الابعد
ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار
اللفظ فان قيل كيف يصح هذا والبدل هو المقصود بالنسبة
وهي بالنسبة الى المبدل منه سلبية فالجواب انه انما وقعت النسبة
الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر فى المبدل

لكن

لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات والكلام على اعراب هذه الكلمة
الشريفة اعني لا اله الا الله طويل الذيل وقد افرد فى ذلك
التصنيف فلا نطول به ولعلنا نلم بشئ من ذلك فى باب المستثنى
ان شاء الله تعالى **وكذا المعطوف نسقا** هو على التفصيل المذكور فيجوز
الوجهان فى لا رجل وامراة ويتعين الرفع فى لا امراة فيها ولا زيد
فان قلت كلامه شامل لما اذا كررت لا مع النسق وما اذا لم تكرر
وقد كان قال فيما مضى وان سقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني
او نصب وربما فتح فزاد هناك وجها لم يذكره هنا فما باله اعاد
المسئلة ثم انه اعادها ناقصة قلت انما مراده هنا النسق الذي
لم تكرر معه لا واما ما كررت معه لا فمضى حكمه فلا حاجة الى ان يذكره
ثانيا والمقصود هنا بيان ان حكم النسق حكم البدل فى التفصيل المذكور
فذكره لهذا الغرض وان لزم من ذلك تكرار مسئلة فلا ضير **وان كرر
اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني او نصب** نحو لا ماء ماء باردا
عندنا فلك فى الثاني ثلاثة اوجه حكى المص منها وجهين احدهما
الفتح على تركيب الثاني مع الاول كالصفة والموصوف وثانيهما
نصب الثاني والثالث الذي اهمله المص رفع الثاني كما اهمل بيان
الاعراب فى هذه المسئلة وفيه وجهان احدهما انه صفة لان هذه
النكرة موطئة للنعت واذا وصف الاسم جاز ان يوصف به الثاني
انه توكيد لفظي ثم الاوجه الثلاثة وهي الفتح والنصب والرفع
انما تجوز فى الاسم الثاني حيث لا يجعل بدلا فان جعل بدلا امتنع الفتح
لان البدل على نية تكرار العامل فيمتنع تركيبه وبارد صفة ماء الثاني
فان فتح او نصب فبارد منصوب وان رفع ماء الثاني فبارد مرفوع **وللا
مقرونة بهمزة الاستفهام** سواء تجردت للاستفهام عن النفي المحض
كقوله ٠ الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ٠ اذا الاقي الذي لاقاه امثالي ٠
والشلوبين يذكر هذا القسم او كانت للاذكار والتوبيخ كقول حسان رضي الله عنه
٠ الا طعان الا فرسان عادية ٠ الا تجشوكم حول التنانير ٠
من غير تغير فى محل نصب على الحال من همزة الاستفهام اي للا مقرونة

بهمزة الاستفهام حالة كونها حاصلة في غير تمن وعرض مالها مجردة
من ذلك فيجري عليها الاحكام المتقدمة وفي كلام المص انتقاد من وجهين
احدهما ان ذكر العرض ههنا لامعنى له والا فيلزم ذكر الا الاستفهامية
والتحضيضية والواقع فيمن ان ألا كلمة واحدة وهل هي بسيطة
او مركبة مسئلة اخرى الثاني ان ألا التي للتمني كلمة واحدة
بمنزلة ليت ولا يصح ان يقال انها همزة الاستفهام ولا وان الاستفهام
مثله في فهل لنا من شفعاء لانه لو قيل ليت لي شفعا صح ولو قيل ليت لا لم
يصح ولها في التمني من لزوم العمل في الاسم خاصة ولم يبنه عليه ومنع
الالغا ومنع اعتبار الابتدا ماللبت خلافا للمازني والمبرد في جعلها
كالمجردة فيتعين اذن في قول الشاعر ٥

٥ الا عمر ولى مستطاع رجوعه ٥ فيرأب ما أثأت يد الغفلات ٥

تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها
صفة لا في محل رفع على انها خبر لان ألا التي للتمني لا خبر لها عند س
ومن تابعه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قلت الا ماء كان ذلك كلاما
مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى
ماء ولذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع
ايضا تقدير مستطاع رجوعه جملة في محل رفع على انها صفة على
المحل اجرا لالا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا
قول س ومتابعيه وخالف في ذلك كله المازني والمبرد ولا يفهم
من كلام المص انها لا خبر لها عند س قال الشارح ويبطل مذهب المبرد
والمازني ما حكاه س من ان من قال لا غلام افضل منك لم يقل في الا
غلام افضل منك الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع ويجوز الحاق
لا العاملة عمل ان بليس فيما لا تمني فيه من جميع مواضعها
كقوله ٥ تعز فلا شئ على الارض باقيا ٥ ولا وزر مما قضى الله واقيا ٥
ان لم تقصد الدلالة بجعلها على نصوصية العموم واما مع القصد
الى التنصيص على العموم فتعمل عمل ان كما تقدم ولا تعمل عمل ليس ٥

باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر

ويشكل

ويشكل على ذلك حسبت ان زيدا قايم وان يقوم زيد كلاهما على
مذهب س وافعال التصيير نحو صيرت الطين خزفا ونحو حسبت
زيدا عمرا الداخلة عليهما كان والمتنفي دخولها اي دخول كان
عليهما لاشتمال المبتدا على استفهام وانما نفي المبتدا بذلك لان
اشتمال الخبر على استفهام غير مانع في البابين تقول اين كنت واين
ظننت عمرا واما المبتدا المشتمل على الاستفهام فيجوز وقوعه في
باب ظن دون باب كان تقول ايهم ظننت قايما لانه منصوب
متقدم بخلاف اسم كان فتنصبهما مفعولين لان هذه الافعال وضعت
للدلالة على التعلق بالشئ على صفته وذلك لا يتاتى الا بين شيئين فهذه
الافعال تكون متعلقة بين ذلك الشيئين فتنصبهما كما ينصب اعطى
ونحوه المفعولين متعلقا بهما وتكرر في كلام الرضي ان المفعول به
في الحقيقة هو ما يتضمنه الجزء الثاني مضافا الى الاول اذ معنى
علمت زيدا قايما علمت قيام زيد وقد يقال اذا كان معناه الحقيقي
فليجز النطق به كذلك فيقال علمت قيام زيد ولا يفتقر الى شئ آخر وجوابه
انه لما كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يؤتى به لغيره
وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لشيئين يعتمد
منهما ما اريد بهما من المعنى شرطوا استقلالا لكل منهما بنفسه
وان لا يكون احدهما كالتتمة للآخر فيكون كانها انما طلبت شيئا
واحدا كما ان قام في قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا وجاء الآخر
تتمة لذلك الواحد ولا يحذفان معا او احدهما الا بدليل لانك
اذا قلت علمت او ظننت مثلا وتركت المفعولين اصلا وراسا لم يكن
في ذلك فايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم
او ظن فلا فايدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة الدالة
عليهما فحذفهما جايز نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال الكميت

٥ باي كتاب او باية سنة ٥ ترى حبهم عارا علي وتحسب ٥

واما حذف احدهما لا لقرينة فيمتنع لان اصلهما المبتدا والخبر
ولا يحذف واحد منهما الا لقرينة فان وجدت القرينة جاز الحذف

لكنه هنا قليل وحذف المبتدأ غير قليل والسر فيه ان المفعولين
كاسم واحد لان ثانيهما كما مر قريبا عن الرضي متضمن للمفعول الحقيقي واولهما
ما يضاف اليه المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام
زيد كما مر فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء التحتية اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف
المفعول الثاني فكما في قول عنترة • ولقد نزلت فلا تظني غيره

> تماما
> • مني بمنزلة المحب المكرم •

اي فلا تظني غيره واقعا كذا اورده الشارح وغيره شاهدا
على حذف الثاني ولا يتعين لجواز ان يكون مني ظرفا مستقرا في محل النصب
على انه المفعول الثاني اي فلا تظني غيره حاصلا مني وهم جعلوه ظرفا
لغوا متعلقا بنزلت ليجيئوا الى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع في
مطلوبهم كما رايت واعلم انهم يسمون الحذف لدليل اختصارا ولغير دليل
اقتصارا ولغير دليل اقتصارا فاما حذفهما اختصارا فلا خلاف فيه واما
اقتصارا ففيه مذاهب احدها المنع مطلقا وهو ما اورده المص في المتن
قال في الشرح وهو مذهب س والمحققين ممن تدبر كلامه الثاني الجواز
مطلقا وهو مذهب الاكثرين وصححه ابن عصفور الثالث التفصيل
فيجوز في ظننت وما في معناها ويمتنع في علمت وما في معناها واما حذف
احدهما اقتصارا فممنوع باتفاق واما اختصارا فذكر المص انه جائز
كما علمت وظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية المنع لانه قال ومن
خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر وقال ابن عصفور حذف
احد المفعولين للدلالة عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وكانه
اعتمد كلام ابن الحاجب دون المص **ولهما** اي للمفعولين المذكورين
من التقديم والتاخير ما لهما من ذلك **مجردين** عن هذه الافعال فيكون
الاصل تقديم المفعول الاول لانه المبتدا وتاخير الثاني لانه الخبر
وقد يعرض ما يوجب تقديم الاول نحو ما ظننت زيدا الا قائما او
تقديم الثاني نحو ما ظننت قائما الا زيدا وحيث ينتفي الامران جاز

لك

لك التقديم والتاخير على ما تقدم في باب المبتدا **ولثانيهما** اي
ثاني المفعولين **من الاقسام والاحوال ما لخبر كان** فمن الاحوال انه
لا يكون جملة طلبية واما قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس
اخبر تقله فقول كما اول وكون بالمكارم ذكريني الان تاويل
هذا ان لفظه طلب ومعناه خبر اي تذكريني واما ذاك اعني قول
ابي الدردا فعلى اضمار القول اي وجدت الناس مقولا في كل واحد
منهم اخبر تقله فالطلب هنا معمول للقول لا منصوب بالناسخ وهناك
منصوب بالناسخ لا بغيره وهو هنا على معناه وهناك على غير معناه
وسيأتي فيه زيادة كلام ان شاء الله تعالى وانما قال المص ما لخبر كان
ولم يقل ما لخبر المبتدا لان ذاك لا يصح كونه جملة طلبية وخبر المبتدا
يصح كونه جملة طلبية كما سبق بيانه وثاني مفعولي هذا لا يكون
كذلك كما هو في باب كان فلهذا احال عليه **فان وقع موقعهما** اي في
الموضع الذي يقعان فيه لو ذكرا **ظرف** نحو ظننت عندك **او نحوه**
نحو ظننت لك **او ضمير** نحو ظننته **او اسم اشارة** نحو ظننت هذا
امتنع الاقتصار عليه اي على ذلك الشيء الذي وقع في موضع المفعولين
من ظرف او شبهه او ضمير او اسم اشارة والمراد بالاقتصار عليه الاكتفاء
به لا الحذف لغير دليل كما عند ابن عصفور وغيره لما تقرر قد **ان كان** اي
ذلك المقتصر عليه من ظرف وما ذكر معه **احدهما** اي احد
المفعولين فاذا جعلت الظرف مثلا من قولك ظننت عندك ظرفا
مستقرا على انه المفعول الثاني والاول محذوف امتنع لما تقدم من ان
حذف احدهما لا يجوز الا لدليل ولا دليل هنا على الاول فيمتنع الحذف
وكذا القول في ظننت لك وكذا ظننته وظننت هذا يمتنع ان تجعل
الضمير واسم الاشارة احد المفعولين والاخر محذوفا **لا ان لم يكن** بان
يجعل الظرف وشبهه في ظننت عندك ولك لغوا متعلقا بنفس
الفعل ويجعل الضمير في قولك ظننته ضمير المصدر وكذا اسم الاشارة
من قولك ظننت هذا بجعله راجعا الى المصدر فتجوز المسئلة ح
وما ذلك الا لانتفاء علة الامتناع الا ترى ان امتناع نحو ظننت

مع الاقتصار انما كان لعدم الفائدة لان الانسان لا يخلو في الاغلب
من ظن كما تقدم فاذا كان الظن مقيدا بالظرف مثلا حصلت الفائدة
اذ الوجود قد يخلو من ظن يقع منك عند المخاطب فحيث قيد بذلك
تحققت فائدة لم تكن معلومة فجاز قال ابن هشام فظهر صحة
المسئلتين يعني مسئلة الظرف ومسئلة شبه الظرف دون الاخريين
يعني مسئلتي الضمير واسم الاشارة لان الظرف والمجرور يفيدان تقييد
العامل وتجدد الظن او العلم واما الضمير واسم الاشارة فانما مفعولان
مطلقا فلا يفيدان الا مجرد التوكيد فوجودهما كالعدم فالحق ان
المسئلة معهما ممتنعة قلت وفيه نظر لان قضية كلامه ان مجرد
التاكيد هو المستفاد من المفعول المطلق وليس كذلك ضرورة
انقسامه الى تاكيدي ونوعي وعددي وحينئذ فلا نسلم انهما
في ذلك للتاكيد بل للنوعي فمعنى ظننته ظننت الظن اي الظن المعهود
المعروف وكذا اظننت هذا فتتحقق الفائدة على هذا التقدير اذ المعلوم
الذي لا فائدة فيه هو وقوع ظن مقيد فليس كذلك **ولم يعلم**
المحذوف هذا شرط في المسئلة الاولى وهي مسئلة امتناع الاقتصار
على ما ذكر من احد تلك الاشيا الاربعة ان كان احد المفعولين وكان
حذفا لم يتقدمه مذكور الجانب قوله ان كان احدهما وانما حملنا
الاقتصار من قوله امتنع الاقتصار عليه على مجرد الحذف لا على الحذف
لغير دليل لقوله هنا ولم يعلم المحذوف فاذا كان قيدا في الاولى
كما قررناه يصير معناه امتنع الحذف لغير دليل ان لم يعلم المحذوف
ولو جعل قيدا في الثانية صار المعنى لا يمتنع الحذف لغير دليل ان لم يعلم
المحذوف وكلاهما خلف من الكلام وايضا فالمص لم يعول على هذا الاصطلاح
في شي من كتبه واذا تاملت وجدت قوله فان وقع موقعهما ظرف الى اخره
تفسير لقوله ولا يحذفان معا الا بدليل الا ترى انه اذا وقع التقييد
بذلك لا على انه احد المفعولين جاز الاقتصار على ذلك من غير ذكر
المفعولين مع عدم العلم بالمحذوف فهو كالاستثناء مما تقدم **وفائدة**
هذه الافعال الناصبة للمفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر

المحذوف

في الخبر

في الخبر متعلق بالفائدة وان كانت اسما لما يستفاد لما فيها من معنى
الفعل اي الذي تفيده هذه الافعال في الخبر **ظن** فقط **او يقين**
فقط **او كلاهما او تحويل** فهذه اربعة اقسام مشتركة في نصب
المفعولين المذكورين **فالاول** من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد الظن
فقط **حجى يحجوا** اي ظن يظن كقوله ٥
* فقد كنت احجوا ابا عمرو اخا ثقة * حتى المت بنا يوما ملمات *
لا للغلبة في المحاجاة كقولك حاجيته فحجوته احجوه اذا غلبته
في ذلك **وقصد** كقولك حجوت زيدا اي قصدته **ولا رد ولا سوق** كقولهم
حجت الريح السفينة اي ساقتها **ولا حفظ ولا كتم** فانه اذا كان بمعنى شي
مما ذكر من الغلبة وما بعدها تعدى الى مفعول واحد **ولا اقامة** نحو حجى
بالمكان اي اقام به **ولا بخل** نحو حجوت بكذا اي بخلت به فانه اذا
كان بمعنى اقام او بخل كان لازما **وعد** ايضا هو من افعال هذا القسم
على ما ذهب اليه الكوفيون واختاره ابن ابي الربيع والمص واستشهد
عليه بقول الشاعر * فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * ولكنما المولى
شريكك في العدم * **لا الحسبان** بضم الحا مصدر قولك حسب بالفتح
يحسب بالضم اي عد فيتعدى الى مفعول واحد **وزعم** كقول الشاعر
* فان تزعميني كنت اجهل فيكم * فاني شريت الحلم بعدك بالجهل *
لا لكفالة يقال زعمت ازعم زعامة اي كفلت **ولا رياسة** يقال
زعم فلان اذا صار رئيسا **ولا سمن ولا هزال** يقال زعمت الشاة
بمعنى سمنت وبمعنى هزلت **وجعل** الاعتقادية كقوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا انهم الاناث
لا التصيير فانها اذا كانت لهذا المعنى كانت من القسم الرابع وسياتي
ان شاء الله تعالى **ولا ايجاد** كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
ولا ايجاب كقولهم جعلت للعامل كذا **ولا ترتيب** كقولك جعلت
بعض متاعي فوق بعض وعبر عن هذا المعنى بالالقاء اي القيت بعض
متاعي قلت ولا مانع ان يجعل في هذا المثال بمعنى صير **ولا المقاربة**
كقوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل *

وهذه نقوم الكلام عليها في باب افعال المقاربة **وهي غير متصرف** اي
مقصورا على صيغة امر المخاطب لا يستعمل على غيرها وكونها من افعال
هذا الباب مذهب كوفي اختاره المص وانشد عليه قول الشاعر
فقلت اجرني ابا مالك • والا فهبني امرءا هالكا
قال في الصحاح وهبني فعلت ذلك اي احسبني واعددني ولا يقال
هب اني **والثاني** من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد العلم فقط **علم**
لا لعلمة احترازا من مثل علم فلان علمة فهو اعلم اذا كان مشقوق
الشفة العليا فهو اذ ذاك فعل قاصر لا متعد **ولا عرفان** احترازا من نحو
علم بمعنى عرف فانها اذ ذاك تتعدى الى مفعول واحد وهذا على
ان بين العلم والعرفان فرقا كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره قال فعلمت
الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت
الشيء في نفسه بعينه واما التي يتعدى الى اثنين فهو بمعنى عرفت
الشيء لكن لا في نفسه بل على صفة وقال الرضي يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم
وعرفت ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية
كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون
الاخر **ووجد** كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الاخفش
مصدرها الوجدان وقال السيرافي مصدرها الوجود **لا لاصابة**
احترازا من نحو وجد ضالته اذا اصابها ومنه قول المتنبي
• والظلم من شيم النفوس فان تجد • ذا عفة فلعلة لا يظلم •
ومصدر هذه الوجدان والوجود ايضا **ولا استغناء** احترازا من نحو
وجد زيد اذا استغنى وصار ذا جدة **ولا حزن** احترازا من نحو
وجد زيد على محبوبه اي حزن عليه **ولا حقد** نحو وجد على عدوه
اذا حقد **والفى مرادفتها** اي مرادفة وجد التي تتعدى الى
اثنين كقول الشاعر
• قد جربوه فالفوه المغيث اذا • ما الروع عم ولا بالوه على احد •

واحترز

واحترز بقوله مرادفتها من الفى التي بمعنى اصاب نحو ضاع مالي ثم
الفيته اي اصبته فيتعدى الى واحد **ودرى** كقوله
• دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط • فان اغتباطا بالوفا حميد •
قال المص واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك دريت به فاذا
ادخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء
قال تعالى قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادريكم به قال الشارح
ولم يذكر اكثرهم درى فيما يتعدى الى اثنين قيل ولعل قوله دريت
الوفي من باب التضمين وهو لا ينقاس واحترز بقوله **لا لختل** من
قولهم درى الذيب الصيد اذا استخفى له ليفترسه فتتعدى الى
واحد **وتعلم بمعنى اعلم** كقوله
• تعلم شفاء النفس قهر عدوها • فبالغ بلطف في التحيل والمكر •
غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الامر وهذا الذي قاله المصنف
ذهب اليه الاعلم والصحيح انها تتصرف وحكى ابن السكيت تعلمت
ان فلانا خارج بمعنى علمت **والثالث** من الاقسام الاربعة
وهو ما يفيد كلا الامرين اي الظن تارة والعلم اخرى **ظن** وغالب
ما يستعمل في غير المتيقن نحو ظننت زيدا قايما اذا كان قيامه
مترجح الوقوع عندك لا محققه وقد يستعمل في المتيقن قال تعالى
اني ظننت اني ملاق حسابيه اي تيقنت واحترز بقوله **لا لتهمة**
من ان يجي ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان
تجعل شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به
انه فعل سيئا وكذلك اتهمته **وحسب** واكثر استعمالها
في غير المتيقن ووقوعها للمتيقن قليل كقوله
• حسبت التقى والجود خير تجارة • وفي كتاب القران للزجاج في
قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء
ولو قرى احياء بالنصب لتقدير احسبهم احياء لجاز ورد عليه
ابو علي الفارسي فقال هذا لا يجوز لانه لا يومر بالشك ولا يجوز
ان تتاول احسبهم على معنى اعلمهم لان ذلك لم يذهب اليه احد من

اهل اللغة قلت فهذا مخالف لنقل المص ان حسب يرد بمعنى اليقين والذي
ينبغي ان يرد به قول الزجاج ان الحسبان المذكور في الاية ظن
اعني في قوله ولا تحسبن فلا يكون دليلا على المحذوف الذي هو بمعنى
اليقين واحترز بقوله لا للون من قولهم حسب الرجل اذا احمر لونه
وابيض كالبرص وهو فعل لازم وخال يخال واكثر استعمالها ايضا
فيما ليس متيقنا واحترز بقوله لا العجب من خال الرجل اذا تكبر
قلت ووقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى اذا خوله نعمة انه
يقال خال الرجل اذا تكبر يخول اذا اختال وافتخر فاذا كان المضارع
من هذا يخول فلا يحتاج المص الى الاحتراز عنه لانه لم يدخل تحت
قوله خال يخال نعم ان ثبت ان مضارعه يخال حسن التحرز منه
فينبغي ان يحرر واحترز بقوله ولا ظلع من قولهم خال الفرس
يخال اذا ظلع وراى وقد استعمل بمعنى الظن وبمعنى اليقين
في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه
واحترز بقوله لا لابصار من استعمال راى نحو رايت الشمس وبقوله
ولا راى من استعمالها بمعنى الاعتقاد في مثل قولك رايت راى
فلان وبقوله ولا ضرب من استعمالها في مثال قولهم رايت الصيد
اذا ضربته في رئته فهي في هذه المعاني الثلاثة متعدية الى
واحد لكن بعضهم صرح بان راى الاعتقادية متعدية الى اثنين
والرابع من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد التحويل صير واصار
وهما منقولان من صار التي من اخوات كان نقل الاول بالتضعيف
والثاني بالهمزة وما راد فهما من جعل نحو فجعلناه هبا منثورا
ووهب غير متصرف فلا يستعمل الا بصيغة الماضي نحو وهبني
الله فداك ورد كقوله ٥
• فرد شعورهن السود بيضا • ورد وجوههن البيض سودا •
وترك كقوله ٥
• وربيته حتى اذا ما تركته • اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه •
وتخذ كقوله • تخذت بين خليلا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم

بمعنى ابصر

خليلا

خليلا واكان المنقوله من كان التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال
ومعنى اكان زيد عمرا قايما اصار قايما فيحصل من الهمزة نقل غير
الكاين الى الكون وهو معنى التصيير حكاه المص عن ابن افلح قال وما
حكم به جايز قياسا لكن لا اعلمه مسموعا قلت وسياتي الخلاف ان
شاء الله تعالى في كون النقل بالهمزة في التعدي قياسا والحقوا اي العرب
براى العلمية راى الحلمية كقوله ٥
• اراهم رفقتي حتى اذا ما • تجافى الليل وانخزل انخزالا •
تعداها الى المفعولين وكذا في قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا فاعمل
مضارع راى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك مما يختص
به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها ونوزع في الاستدلال بالبيت
بان رفقتي حال واضافته غير محضة لانه بمعنى مرافقتي وفي الاستدلال
بالاية بان يكون ارانى اعصر فقد تنى وعد منى والحقوا بذلك
ايضا سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول واحترز من ان تعلق
بمسموع نحو سمعت قراة زيد او كلامه فانه لا يتعدى الى غيره قال تعالى
حتى يسمع كلام الله ولا خبر بعدها اي بعد سمع المعلق بعين الا
بفعل دال على صوت كما مثلنا قال الرضي وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك
تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال ٥
• سمعت الناس ينتجعون غيثا • فقلت لصيدح انتجعي بلالا •
بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة وما ذكره المص من
ان سمع المعلق بعين متعدية الى اثنين هذا مذهب الاخفش والفارسي
وابن بابشاد واختاره ابن ابي الربيع وابن عصفور في شرح الايضاح
ومذهب الجمهور ان سمع لا يتعدى الا الى واحد واختاره ابن الحاجب
قال وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت
كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى
والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما تتوقف السرقة
على مسروق منه فالوجه الذي يتعدى الى السرقة الى مفعولين موجود
في السماع واما من جهة الاستعمال فكقولهم سمعت زيدا يقول ذلك

ذلك وسمعت زيدا قايلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا
ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى ح هل
يسمعون دعاكم اذ تدعون وذكر الاخفش قال في امالي القران والجواب
عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار
معناها الذي وضعت له الا متعلقة بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت
شيئا موجودا ليس في يد احد واخذته خفية لا يقال انك سرقته
لفقدان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت
معنى السمع بالنسبة اليه وكذلك لو قدرت غافلا عن المسروق منه لم
يفهم معنى السرقة ولو قدرت ان يعقل **المسموع مع غفلته** عن المسروق
منه لا يكون المعقول له معنى السرقة ولو قدرت ان يعقل المسموع مع
غفلته عن المسموع منه لم يتعذر تعقل معنى السماع بمعنى يكون ما هو المعقول
له هو معنى السماع ثم قال **قلت** وانما المسموع منه بالنسبة الى السماع
كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك
السماع **والجواب** عن الثاني انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه
مقامه للعلم وجب تقديره باعتبار قرينة وقرينته لا تكون الا صوتا
فذكر بعده حال تبين خصوصية ليست مفهومة من ذكر المتعلق تقايله
ويقول ذلك منصوبان على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد قايله
ولا مثل ضربت زيدا ضاربا لانه ههنا قدر غير الاول وثمة قدر مثله او نوعه
فافترقا لذلك يعني قدر انه قايل غير القول المضاف الى زيد واما ثمة
فان قايله ويقول مثل القول الاول ان كان التقدير سمعت قول زيد
قايله او يقول او نوعه ان كان التقدير سمعت صوت زيد قايله
او يقول فان القول نوع من الصوت ثم قال ويخرج قوله تعالى هل
يسمعونكم اذ تدعون على ان التقدير هل يسمعون اصواتكم اذ تدعون
وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاكم لانه اذا تحقق انهم
لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفاء ادراك الدعاء اجدر **ولا يلحق** بافعال
هذا الباب وليس مراده ولا يلحق بافعال التصيير وان كان القايل بانه
ضرب الملحق يقول انها بمعنى صير لاجل قوله ولا عرف وابصر اذ لم يقل احد

انما

انها بمعنى صير فتعين ان يكون المراد ولا يلحق بافعال الباب
ضرب مع المثل اي ضرب التي اعملت في المثل كقوله تعالى واضرب
لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون **على الاصح** بدليل قوله
تعالى ضرب مثل فاستمعوا له فبنى ضرب لما لم يسم فاعله واكتفت
بمرفوعها ولو كانت من افعال هذا الباب لم يكن كذلك قال المص
وفيه نظر لان غايته ما فيه عدم ذكر المفعول الاول فقد يكون
محذوفا والدليل الاصل من بنا ما سيذكر مثلا ثم حذف المفعول الاول
واقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول والظاهر هو المذهب
الاخر الذي لم يرتضه المص **وسؤال** لم قدم المثل على المضروب
وهو المفعول الاول وجوابه ان المضروب مثلا يوصف بصفة
تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلا لغيره فلو اخر المثل لطال الفصل
بينهما ولهذا **قال** ابن الحاجب في قضيته العروضية وضرب الزرع
في صفا ثم مثلا لما كان ذكر الزرع كافيا **ولا** يلحق بافعال هذا الباب
عرف وابصر خلافا لهشام ولا اصاب وصادف وغادر خلافا
لابن درستويه لان هذه افعال ثبت تعديها الى واحد فان جاء
بعدها منصوب فهو منصوب على الحال والدليل على ذلك التزام تنكيرها
كذا قال الشارح قلت هي دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل
على خلافها في بعض هذه الافعال وهو غادر فقد حكى مجيء منصوبه
الثاني معرفة بمقتضى شاهد عزب عني فلم استحضره الان **وتسمى** الافعال
المتقدمة على صير قلبية لقيام معناها بالقلب ولا تختص هذه التسمية
بها بل يسمى بها كل فعل تعلق معناه بالقلب وان لم يكن ناصبا لمفعولين
نحو عرف وفكر **وتختص متصرفاتها** اي متصرفات الافعال القلبية
وهي ما عدا هب وتعلم **بقبح الالغا** وهو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع
فهو امر اختياري **في نحو ظننت زيد قايم** حيث يكون الفعل الملغى
مصدرا ونسب المص في الشرح القول بقبح الالغا فيها الى س وقال الشارح
هي مسئلة خلاف فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز كذا نقل عنهم
وظاهره ان الجواز ثابت عندهم من غير قبح واما المص فجوزه على قبح فيه

وبضعفه اي بضعف الالغا وهو اخف من القبح في نحو متى ظننت
زيد قايم حيث يتقدم على الفعل الملغى السابق على المعمولين ما يتعلق
بثانيهما فان متى يتعلق بقايم وصرح بعضهم بانه اذ لجعل متى معمولا
للظن لم يجز لكون ظن لم يقع معترضا بين اجزاء الجملة وهو مبني
على مذهب البصريين القايلين بمنع الالغا عند تقدم العامل على
الجزئين في نحو ذلك وزيدا ظن ابوه قايم حيث يقع العامل
موخرا عن المبتدا الذي بني عليه الكلام ويتقدم على المبتدا والخبر
الذي له تسلط عليهما وهما معه خبر عن المبتدا الاول ومنه قول الشاعر
• كذاك ادبت حتى صار من خلقي • اني وجدت ملاك الشيمة الادب •
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس
تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة
لا الجملة كما مر وسيبويه لا يحمل ما في البيت على الالغاء بل على التعليق
ويقول اللام مقدرة حذفت للضرورة وبعضهم يقول ضمير الشان
مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك
من نواسخ الابتدا كقولــــــه ٥
• ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظباء •
فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق وبجوازه بلا قبح ولا ضعف
في نحو زيد قايم ظننت حيث اخر العامل عن الجزئين اللذين له تسلط
على نصبهما وزيد ظننت قايم حيث يتوسط بينهما والالغا في المسئلة
الاولى وهي مسئلة التاخر اقوى عند الجميع من الاعمال واما مسئلة
التوسط فقيل هما سواء وقيل الاعمال ارجح وظاهر كلام المصنف الاول
وتقدير ضمير الشان او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قايم
ونحو يكون العامل مصدرا اولى من الالغاء وقد تقدم انه خرج على ذلك
نحو اني وجدت ملاك الشيمة الادب وعلى كل منهما فالجملة اسمية في محل
نصب اما على تقدير ضمير الشان فعلى ان تكون المفعول الثاني واما على
تقدير لام التعليق فعلى ان تكون الجملة في محل المفعولين وقد يقع
الفعل الملغى بين معمولي ان كقولــــه ٥

• ان المحب علمت مصطبر • ولديه ذنب الحب مغتفر • ٥
او بين سوف ومصحوبها كقولــــه زهير ٥
• وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء •
قلت يرد هذا على قولهم ان الالغا ترك العمل لا لمانع ضرورة ان العمل
هنا غير ممكن فتامله وبين معطوف ومعطوف عليه كقولــــه
• فما جنة الفردوس اقبلت تبتغي • ولكن دعاك الخبز احسب والتمر •
والغاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد ويقوم ظننت
زيد جائز لا واجب خلافا للكوفيين ورجح الخضراوي وابو حيان
قولهم وذلك لانه انما ينتصب ما كان مبتدا قبل مجي ظننت ولا ابتداء
بالاسم اذا تقدمه الفعل وهي حجة ظاهرة واستند البصريون الى السماع
استدلالا بقول الشاعر • شجاك اظن ربع الظاعنينا • فانه يروى
برفع ربع ونصبه وانما يتاتى ذلك على قولهم وقد نوزع فيه بانا
لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير
رفع الربع يكون شجاك مبتدا وربع الظاعنينا خبره والعامل ملغى
لتوسطه بين المعمولين وهو جائز بلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون
شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على الالف على انه مفعول اول فقدم
وربع الظاعنين مفعول ثان واظن عامل ولا الغاء ومعنى البيت
ان ظعن الاحبة من ربعهم الذي كانوا قاطنين به هو المشجي لك
والشجي يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب في الحلق
من عظم وغيره فعلى الاول جعل ظعن الاحبة ومفارقتهم سببا له
اي حزنا باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة
شبه مفارقة الاحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا
منهما موثر للالم والتاذي المفضي الى الهلاك وتوكيد الملغى بمصدر
منصوب قبيح نحو زيد ظننت ظنا قايم اذ التوكيد دليل الاعتناء
بحال ذلك العامل والالغا ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي
وبمضاف الى الياء ضعيف نحو زيد ظننت ظني منطلق لان عدم ظهور
النصب يكسر من سورة القبح والضمير او اسم اشارة اقل ضعفا ٥

نحو زيد ظننت قايم وزيدا حسب ذلك قايم وانما كان ذلك اقل ضعفا
لان الضمير واسم الاشارة ليسا بصريحين في المصدرية والحاصل ان سبب
القبح في المسئلة الاولى تقوية الفعل باعادة مصدره صريحا وظهور اثره لفظا
وهو النصب صريحا واما الثانية فسقط منها الثاني والاول جميعا ويؤكد
الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نحو زيد قايم ظني او ظنا
وكذا مع التوسط ويكون مؤكدا لغيره فيلغى المصدر المذكور وجوبا لانه
من جملة اخرى كما ان المصدر في زيد ابني حقا كذلك وح فلا تسلط له على
ماقبله ولانه يجي به بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها
والعامل لابد من تقدمه وكونه سابقا على معموله وقد يعلل ايضا بان معمول
المصدر لايتقدمه ويرد بانه ليس في تاويل حرف مصدري ويجاب
بانه لم تنحصر علة المنع في ذلك بدليل اسماء الافعال على الاصح وقد ذكر المص
خلافا في ضربا زيدا بالنسبة الى تحمل الضمير وجواز تقديم المعمول على المصدر
وصحح الجواز فلا يكون علة المنع عنده ذلك ويقبح تقديمه اي تقديم
المصدر فخرج التوسط فلا قبح فيه ويدل على ذلك جعله المسئلة بعدها
قليلة القبح مع التقدم على جميع الجملة وانما قبح تقديمه لان ناصبه
فعل يدل عليه الجملة فكما يقبح تقديم حقا في قولك زيد ابني حقا يقبح
تقديم هذا قال المص ولذلك لم يعمل لانه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقدم
بالعمل والتاخر بالتوكيد واستحقاق شئ واحد تقدما وتاخرا في حالة
واحدة محال ويقل القبح في نحو متى ظنك زيد ذاهب بنصب ظنك
مفعولا مطلقا مؤكدا لان الاصل متى زيد ذاهب ظنك وقد سبق ان
القبح في متى ظننت زيد ذاهب قليل فقلته هنا اولى وان جعل متى
خبر الظن فاخرج المصدر المذكور عن التوكيد وتغير بكونه مقدما من
تاخير فجعل مبتدا والظرف خبره رفع المصدر ح لانه مبتدا كما قلنا وعمل وجوبا
فنصب المفعولين لانه اذ ذاك ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ
بالفعل ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل كما تقول متى ضربك
زيد فان قيل هلا جاز الغاؤه كما في قولك متى ظننت زيد قايم
اذا قدرت متى ظرفا القايم او لظننت فالجواب ان ظننت في المثال

المذكور قد تاخرت عن معمول معموليها فضعفت واما هنا فانما تاخرت
عن معمول عامل اجنبي وهو الاستقرار فان قيل بل هو معمول الظن
اذ هو جزؤه فالجواب ان المعتبر هنا العمل الذي من جهة احرف
الفعل ومعنى الحدث لا ذلك العمل فانه باب اخر الا ترى ان خبر المصدر
يتقدم عليه نحو حسن قيامك مع قولنا ان المبتدا عامل في الخبر ومع
قولنا ان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر واجاز الاخفش والفرا
اعمال المنصوب في الامر نحو ظننا زيدا منطلقا والجار والمجرور ظرف
مستقر في محل نصب على الحال من المنصوب وفي للمصاحبة مثلها في فخرج
على قومه في زينته ولا يكون لغوا متعلقا بالاعمال اذ لا معنى له والمعنى
على الاول انما اجازا اعمال المنصوب مصاحبا للامر اي للدال عليه
والاستفهام نحو اظننا عمرا ذاهبا وهذا لا ينبغي ان يكون قول هذين
فقط بل قول الجميع لان ظننا زيدا قايما بمنزلة ضربا وهو قياس وكذا
اظننا نحو اقايما واقاعدا وتختص ايضا الافعال القلبية المتصرفة
لاغير المتصرفة ليخرج تعلم وهب بتعليقها معنى لا لفظا الى ذي استفهام
نحو علمت ازيد قايم وفيه خلاف ام عمرو واطلق المص الاستفهام فشمل
الاستفهام بهل نحو علمت هل زيد قايم وفيه خلاف فاجازه قوم ومنعه
اخرون مع اتفاقهم على جواز علمت ازيد قايم ام عمرو قال ابن الحاجب
فالمجيزون نظروا الى صورة الاستفهام في الموضعين والمانعون نظروا
الى ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل
وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام
مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم لشئ
على صفة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما
معينا على صفة وهي كونه عندك لان ذاك هو الذي يقال في جوابه
واما اذا قيل هل زيد قايم فليس جوابه نسبة قيام الى زيد او غيره
حتى يصح ان يقال تعلق العلم بذلك حسبما تعلق مع ام وانما جوابه
نعم او لا فهو غير متعين وكيف يصح تعلق العلم بذلك والجواب ان المعنى
نعم زيد قايم ومع لا ما زيد قايم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم ولا مفيدتين

فحصل المقصود من محكوم به ومحكوم عليه هو الجواب وهو المصحح للتعلق
فاستفهام **او الى مضاف اليه** اي الى مضاف الى ذي استفهام نحو
علمت غلام من عندك وكان المص في غنية عن ذكر هذا لان ذا الاستفهام
يشمله وقد ذكره **او الى تالي لام الابتدا** كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه
ماله في الاخرة من خلاق **او الى تالي لام القسم** كقوله الشاعر
ولقد علمت لتاتين منيتي • ان المنايا لا تطيش سهامها
وفي العزة ان لام القسم لا تعلق **او الى تالي ما وان النافيتين** نحو وظنوا
ما لهم من محيص لقد علمت ما هؤلاء ينطقون وتظنون ان لبثتم الا قليلا
واحترز بالنافيتين من غيرهما كالموصولة وان المخففة من الثقيلة
اولا نحو اظن لا يقوم زيد وهو من امثلة ابن السراج ولم يذكرها المغاربة
ويسمى ما ذكرناه من تعدي الافعال القلبية معنى لا لفظا الى ما ذكر
تعليقا اخذا من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل معنى
وتقديرا وفسره المص في الاصطلاح بانه ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل
الوجوب واورد ان من التعليق ما هو على سبيل الجواز كما سياتي في مسئلة
علمت زيدا ابو من هو وقيل التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير
لمانع وهو كالاول اذ هو هو وفيه نظر وانما اثبتوا العمل بحسب
المحل والتقدير مع التعليق لان النصب يظهر في التابع لقول عرفت
من زيد وغيره لكثر امورهم واستدل عليه ابن عصفور بقول كثير
وما كنت ادري قبل عزة ما البكا • ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات وليس بقاطع لاحتمال ان يكون البكا مفعولا وما
زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل
او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة
والحالة انه لا موجعات موجودة بالبكا **ولتشاركهن** اي الافعال
القلبية **فيه** اي في التعليق **مع الاستفهام نظر** تفكر وتنبيه كانت
نحو فانظري ماذا تامرين او ابصر به نحو فلينظر ايها ازكى طعاما

قال الاستاذ ابو جعفر ابن الزبير لم يذهب احد الى تعليق انظر يعني
البصرية سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن يعني ابن عصفور وقد
ذكر س تعليق انظر ثم حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر **وابصر**
نحو • تبصر خليلي هل ترى من ظعائن • والاظهر انها هنا من الابصار
بالعين ومثل له المص بقوله تعالى فستبصر ويبصرون بايكم المفتون
ويحتمل جعل اي موصولة والباء زائدة وصدر الصلة محذوف اي ايكم
هو المفتون فلا تعليق اذن **وتفكر** كقوله • تفكر ااياه يعنون ام قردا
وسال نحو يسال ايان يوم الدين يسال ايان يوم القيمة **وما وافقهن**
قال المص اشرت به الى نحو اما ترى اي برق ههنا بمعنى تبصر حكاه
س وما اختاره من جعل يرى هذه بصرية هو راي المازني وحملها
شراح الكتاب على انها علمية قال ابن عصفور وهو اولى وح فقول
المص بمعنى تبصر من كلامه لا من كلام س قال واشرت به ايضا
الى نحو ويستنبونك احق هو يعني لانه بمعنى يستعلمونك فهو
طلب للعلم **او قاربهن** نحو ليبلوكم ايكم احسن عملا قال المص بريد لان
المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب للعلم فهو قريب منه وكثيرا ما يعامل
المسبب معاملة المسبب **لا ما لم يقاربهن خلافا ليونس** فانه جعل
من ذلك قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فاي استفهامية
عنده والضمة اعرابية وننزع معلق عن العمل لاجل الاستفهام وقد
سبق ذلك في باب الموصول **وقد تعلق نسي** كقوله
ومن انتم انا نسينا من انتم • وريحكم من اي ريح الاعاصر
قال المص لانه ضد علم والضد قد يحمل على الضد واعترض بان ضد
العلم الجهل لا النسيان الذكر ولم يذكر المغاربة تعليق نسي **ونصب
مفعول نحو علمت زيدا ابو من هو اولى من رفعه** لان عامل
النصب مسلط عليه ولا مانع يمنع من عمله فنصب وهو المختار لكن يجوز
رفعه على الصحيح وهو مذهب س ووجهه ان الاسم المذكور مستفهم
عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد فعومل معاملته وقد
ورد السماع بمذهب س في ذلك قول الشاعر

• فوالله ما ادري غريم لويته • ايشتد إن قاضاك ام يتضرع •
يروى برفع غريم وان كان الاولى نصبه ونقل عن ابن عصفور ان النصب
اولى قال لان الاعتنا بالمعاني اولى من الاعتنا بالالفاظ واجيب
بالمنع اذ لم يخل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما في مسئلتنا بل رعاية
اللفظ اذ ذاك احق **ورفعه ممتنع بعد ارايت بمعنى اخبرني** فنقول
ارايت زيدا ابو من هو بالنصب فقط نص عليه س قال لانك لو قلت
ارايت ابو من زيدٌ او ارايت ازيد ثم ام فلان لم يحسن لان فيه معنى اخبرني
عن زيد انتهى والدليل على ان ارايت بمعنى اخبرني انك تقول ارايت زيدا
ما صنع فيقال سافر اقام كتب قرا ولا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على
ظاهره لقيل ذلك لانها ح لطلب التصديق كما يقال اجاء زيد فنقول نعم
او لا وكلام س يشير الى ان ارايت بمعنى اخبرني لا يعلق وقد صرح به ابو علي
في التذكرة واعترض بورودها معلقة كثيرا كقوله تعالى قل ارايتكم ان
اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون ونحوه في القران كثير
وانفصل ابن عصفور عن ذلك بان قدر المفعول محذوفا اختصارا والتقدير
ارايتكم عذابه فلا تعليق فان قلت هو معلق عن الجملة الاستفهامية
وهي في موضع المفعول الثاني قلت قد سبق في باب اسم الاشارة ان الجملة
الاستفهامية لا محل لها على ما اختاره الرضي ولئن سلم ان لها محلا فلا
نسلم ان العامل معلق عنها بنا على قول الزمخشري ان التعليق هو ان يوقع
بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا وسياتي قريبا ومن مثل
هذه المسئلة قوله تعالى قل ارايتم شركاكم الذين تدعون من دون
الله اروني ماذا خلقوا من الارض اي اخبروني فشركاكم مفعول
باخبروني ورفعه ممتنع وماذا خلقوا اما لا محل له كما تقدم او محله
النصب على انه مفعول ثان كما رواه جماعة واروني قال الزمخشري
بدل من ارايتم ورده ابو حيان بانه لم يقترن بهمزة الاستفهام كما قرن
الاول وبان البدل في الجمل لم يثبت وبان البدل عند النحويين على
اعادة العامل ولا عامل هنا فيعاد والاوجه الثلاثة مردودة
اما الاول فمبني على قاعدة لا وجود لها في الخارج ولو ثبت

لم

لم يجز هنا لان الاستفهام فيه غير حقيقي واما الثاني فالبدل
في الجمل ثابت قال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية
واما الثالث فالعامل موجود وهو قل وقد جاء قل اروني الذين
الحقتم على اني اقول اذا ثبت مجي البدل في الجمل سقط هذا السؤال
اذ الجمل تارة تكون ذات محل من الاعراب وتارة لا تكون ذات
محل فتكون المبدلة بحسب المبدل منها الا ترى الى مجي البدل في الاية
في جملة الصلة ولا محل لها من الاعراب قطعا ويحمل قولهم البدل
على نية تكرار العامل على انه مخصوص بالمعربات لفظا او تقديرا
او محلا فان قلت البدل من جملة التوابع فيلزم ان يكون له اعراب
اذ التابع ما كان ثانيا باعراب سابقه من جهة واحدة قلت
والعطف ايضا من جملة التوابع ولا شك ان الجملة الثانية في قولك
جاني زيد واكرمته معطوفة على الاولى وهي مستانفة فلا محل
لها فما كان جوابا لهم عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت وقول
ابي حيان وانما اولى معترض اذ المسئلة من باب التنازع فيه
نظر بالنسبة الى الشق الثاني اذ ليس بين العاملين ارتباط فيتنازعا
**وللاسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعدهما ما لهما دون
الافعال المذكورة** وذلك لان اسم الاستفهام والمضاف اليه لا يعمل
فيهما ما قبلهما فلا تؤثر فيهما العوامل السابقة شيئا بل يبقى حالهما
على ما كان عليه قبل دخول العوامل السابقة ويعتبر ما كان لهما
بالنسبة الى ما بعدهما فيحكم بثبوته لهما مع وجود الافعال المذكورة
وذلك مثل علمت ايهم صديقك فلا ينظر الى علمت وانما ينظر الى ما بعد
اسم الاستفهام فيجي بعده خبرا يقتضي انه هو مبتدا فيحكم مع وجود
علمت بان اسم الاستفهام مبتدا وما بعده خبر عنه كما كان قبل دخول
علمت وكذلك علمت ايهم ضربت فاسم الاستفهام مفعول بما بعده
وهو مصدر في قولك علمت اي قيام قمت وظرف مكان في نحو علمت
اين خالد وظرف زمان في نحو علمت متى ضربت زيدا وحال في نحو
علمت كيف ضربت زيدا وعلى ذلك فقس المضاف الى اسم الاستفهام

والجملة بعد العامل المعلق عن العمل في موضع نصب باسقاط
حرف الجر ان تعدى به اي بحرف الجر نحو اولم يتفكروا وامابصاحبهم
من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسال ايان يوم الدين لانه يقال
فكرت فيه ونظرت فيه وسال عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام
عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له
على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا تعلق فعل غير علم
او ظن حتى يضمن معنى احدهما فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين
واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل
التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون
فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول
به المسرح وعلى الثالث ليست من باب التعليق وفي موضع مفعوله
ان تعدى الى واحد نحو عرفت من ابوك ومنه على راى المازني
والمص اما ترى اي برق ههنا لان الروية عندهما فيه بصرية
وسادة مسد مفعوليه ان تعدى الى اثنين نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو وبدل من المتوسط بينه وبينها ان تعدى الى واحد
نحو عرفت زيدا ابو من هو لكن من اي اقسام البدل فقيل هو بدل
كل والاصل عرفت شان زيد قاله ابن عصفور وقيل هو بدل اشتمال
مثل عرفت زيدا خبره واختاره ابن الصايغ وذهب جماعة الى انه
حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان
على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن جني عن الفارسي ورد بان التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وفي موضع الثاني ان تعدى الى
اثنين ووجد الاول لا ان لم يوجد فانها سادة مسد المفعولين
كما سبق ومثال هذه المسئلة علمت زيدا ابو من هو وهل الفعل
معلق عن الجملة الاستفهامية في هذه الصورة اولا قال جماعة
من المغاربة نعم هو معلق وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول
ثان كما صرح كلام المص وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل
هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يوثر العامل في لفظها وان لم

يوجد

يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قايم واضطرب في ذلك
كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة
هود بان الفعل معلق وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى
هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد
منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عندك الا ترى انه لا نفترق الحال
بعد تقدم احد المفعولين بين مجيء ماله صدر الكلام وغيره ولو كان
تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد
منطلق وحاول الطيبي دفع الاضطراب والتوفيق بين كلاميه
بما هو مقرر في حاشية المغني فراجعه ان شيت فان قلت
ما الراجح من هذين الرايين قلت راي من ذهب الى انه من باب
التعليق بدليل سل في قوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية
بينة الا ترى ان سال التي يراد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى
الى الثاني بالجار ولو كان وصول سل الى كم كوصول ظن الى الجملة من
نحو ظننت زيدا ابوه قايم لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك
ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار
لم يكن كون الفعل ناصبا لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه
معلقا عن الاخر والله تعالى اعلم بالصواب وتختص ايضا الافعال
القلبية المتصرفة وراى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو ظننتني وعلمتني
ورايتني وكذا بقية افعال القلوب المتصرفة قال الله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى ان راه استغنى واحترز بالمتصرفة
من هب وتعلم فلا يقال هبك محسنا ولا تعلمك صنعت كذا
قال ابو حيان وفي منع هبك محسنا نظر وما اظنه الا مسموعا
في كلامهم والحقت بها في ذلك راى الحلمية كقوله تعالى حكاية
اني اراني اعصر خمرا وراى البصرية كقول عايشة رضي الله تعالى
عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان
التمر والماء قال المص وهذا في راى البصرية شاذ ومنه قول قطري

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بارزاغب
١٢٧٥ وكفى عبده

فلقد اراني للرماح درية ○ من عن يميني تارة وامامي ○

قلت وكان عليه ان ينبه على الشذوذ في المتن وكلامه يوهم المساواة على ان ما مثل به من الحديث والبيت محتمل لان يحتمل الى روية منه قلبية وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون المفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تغايرا لفظا لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كان كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى الضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به كذا قال الرضي ووجه ابن الحاجب ذلك بطريقة اخرى فقال انما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب نحو ضربت نفسي لما تقرر في المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما ولم تقو حركة المضمر رافعة لهذا الالباس مع قيام هذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان الغالب الذي غير الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه يعني افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها **وقد يعامل بذلك عدم** كقول جران العود ○

○ لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ○ وعما الاقي منهما متزحزح ○

وفقد كقول الاخر ○

○ ندمت على ما كان مني فقدتني ○ كما يندم المغبون حين يبيع ○

وانما

وانما جاز ذلك في عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع **ويمتنع الاتحاد عموما** في باب ظن وغيرها من ساير الافعال **ان اضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول** فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب بزيد ظن نفسه وضرب نفسه واحترز بقوله متصلا من ان يكون منفصلا فلا يمتنع الاتحاد نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب زيدا الا هو وبقوله مفسرا بالمفعول من نحو زيد ضرب عمرا فلا شبهة في جوازه وان كان الفاعل مضمرا متصلا لانه غير مفسر بالمفعول

فصل في الكلام على القول وما يتفرع منه من الافعال وغير ذلك **يحكى بالقول** وهو مصدر معناه النطق اللساني نحو يعجبني قولك ان زيدا فاضل **وفرعه** وهو الماضي نحو قالوا سمعنا والمضارع نحو يقولون ربنا آمنا والامر نحو قالوا آمنا واسم الفاعل نحو والقائلين لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله ○

○ تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم ○ مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل ○

واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرارا بالربوبية **الجمل** هو مفعول لم يسم فاعله وعامله يحكى المتقدم **وينصب به المفرد المودي معناها** اي معنى الجمل كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام ويعتبر ذلك بان يحل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل عليها ذلك المفرد كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم مثلا ثم يقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن **و**ينصب به ايضا **المفرد المراد به اللفظ** قال المص كقولك قلت كلمة اي هذا اللفظ وهذا النوع مختلف فيه وقد يساق سوق المجمع عليه وانما استنبطت اجازة الزجاجي له من قوله في يقال له ابراهيم مفعول ما لم يسم فاعله قال المص ورجح الزمخشري هذا الاعراب على اعرابه منادى او خبرا اي هذا ابراهيم ولم يذكر وجهه ولكن توجيهه بامرين سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وانه شامل لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ اعني انه يستعمل استعماله في جميع التراكيب واما بابراهيم فخاص بالندا وهذا ابراهيم مختص لهذا التركيب وليس المراد الا ان هذا

اللفظ يطلق عليه قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها
الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا او مسمى كلمة كزيد او قام او هل
فممتنع اجماعا او لفظ كلمة فمسئلة خلاف قلت وقع في شرح الحاجبية
للرضي الاسترابادي اجازة الوجه الثاني الذي حكى الاجماع على امتناعه
وذلك بان الرضي قال ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه نذكر
الاول وهو ان يكون مودياً معنى الجملة فقط ثم قال وثانيها ان يعبر
به عن المفرد لا غير نحو قولك قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد
ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة ثم
قال وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد نحو زيد وعن
الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ و زيد قايم لفظ فتنصب
هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى يراعى هذا كلامه
ولا ادري من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى فيها ابن هشام
المنع باجماع فحرره ثم قال الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن
جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية
اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد
غير معبر به عن مفرد ولا جملة والمقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب
ان يقدر معه ما يكون جملة كقوله تعالى سلام قوم منكرون اي سلام
عليكم **والحاقه** اي الحاق القول **بالظن** في العمل **مطلقا** سواء وجدت
الشروط الاتيه او بعضها او لم يوجد شي منها **لغة سليم** بضم السين
حكاها س عن ابي الخطاب ومنه قول الشاعر

قالت وكنت رجلا فطينا • هذا ورب البيت اسرائينا •

رات هذه المراة عند هذا الشاعر ضبا فظنت انه من مسوخ بني
اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة في ذلك لاحتمال ان يكون هذا مبتدا
واسرائين خبر على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف وابقي
المضاف اليه على اعرابه على حد والله يريد الاخرة فيمن قرا بكسر الاخرة
قلت لا يجري هذا التاويل شاع نقل ابن الخطاب ان نصب الجزءين
بالقول مطلقا لغة سليم **ويخص اكثر العرب** من غير سليم ولم ينقل با في العرب

ففهم

ففهم منه ان فيه لغة ثالثة لبعضهم **هذا الالحاق بمضارع المخاطب**
لا يفيد الافراد والتذكير بل المراد كاينا من كان وعلى هذا فلا فرق
بين ان يكون للخطاب في اوله نحو يا زيد أتقول عمرا منطلقا او
في اخره نحو اتقولين زيدا ذاهبا واحترز بالمضارع من غيره
ماضيا كان او لا فلا يجوز فيه الا الحكاية واجاز السيرافي اعمال الماضي
بباقي شروط المضارع وزعم الكوفيون ان الامر للمخاطب يجري مجرى
الظن في لغة غير بني سليم واحترز بالمخاطب من المتكلم والغايب فليس
معهما الا الحكاية **الحاضر** والمراد به الحال على ما صرح المص في الشرح
بعد استفهام بغير هل لانها تخصص المضارع بالاستقبال على ما ذكره
البيانيون ولكن النحويون لا يقيدون الاستفهام بهل وبغيرها فعلم
انه لا يشترط كونه للحال قال ابو حيان واشتراط كون المضارع حاليا
لم يذكره غير المص والظاهر انه غير شرط بل يجوز عمله مستقبلا في قوله

اما الرحيل فدون بعد غد • فمتى تقول الدار تجمعنا •

وتبعه الشارح مقتصرا على كلامه ولقايل ان يقول لا نسلم تعلق
متى بتقول بل هي متعلقة بقوله يجمعنا فالمستقبل هو الجمع والظن
حال وليس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل
المسئول عنه هو ما يلي اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك في
الهمزة وام وهل على ما فيه كما سياتي ان شاء الله تعالى لانها احرف
لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها
او معمولاتها فذلك هو المسئول عنه ثم لا فرق بين الاستفهام
عن الفعل والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن متعلقات الفعل
نحو اتقول زيدا قايما ومن تقول اخاه قايما وقال الشاعر

متى تقول القلص الرواسما • تدنين ام قاسم وقاسما •

وقال الاخر • اجهالا تقول بني لوي • لعمر ابيك ام متجاهلينا •

ثم نبه المص على انه ليس المراد الاستفهام كيف كان متصلا او منفصلا
بل المراد ان يقع بعد استفهام **متصل** نحو اتقول زيدا قايما **او منفصل**
بظرف كقوله • ابعد بعد تقول الدار جامعة • شملي بهم ام دوام البعد محتوما •

او جار ومجرور نحو في الدار نقول زيدا قايما **او احد المعمولين** كقوله
اجهالا نقول بني لوي البيت وهل الفصل بمعمول المعمول كذلك نحو
اهند انقول زيدا ضاربا قال الشارح مقتضي الاصول جواز الاعمال
وزاد السهيلي شرطا آخر لاجرا القول مجرى الظن ان لا يتعدى باللام
نحو انقول لزيد عمرو منطلق لان تعديته باللام يقتضي تعيين
كونه قولا مسموعا فيبعد عن معنى الظن الذي هو من افعال القلوب
وهل القول العامل عمل الظن يجري مجراه في العمل فقط او في العمل والمعنى
معا الثاني مذهب الجمهور وقال بالاول بعضهم **فان عدم شرط**
من الشروط التي ذكرت في المتن **رجع الى الحكاية** الا على لغة بني سليم
ويجوز اي الحكاية **ان لم يعدم** شيء من الشروط فعلم ان استكمال
الامور المشترطة انما هو شرط في الجواز لا في الوجوب ويدل عليه
قول عمرو بن معدي كرب ٥ ١ ٥
• علام تقول الرمح يثقل عاتقي • اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت •
يروى برفع الرمح على الحكاية وبنصبه على الحاقه بالظن **ولا يلحق
في الحكاية بالقول ما في معناه** من الدعاء والنداء والاخبار ونحوها
فاذا قلت دعوت زيدا عجل وناديته اقبل واخبرته زيد قايم فليست
الجملة المذكورة وهي عجل واقبل وزيد قايم في محل نصب على انها محكية
بدعوت وناديت واخبرت **بل ينوى معه القول** فيكون تلك الجملة
محكية بقول محذوف اي دعوت زيدا قلت له عجل وناديته قلت
له اقبل واخبرته قلت له زيد قايم **خلافا للكوفيين** فانهم يجيزون
الحكاية بما في معنى القول ولا يضمرون معه قولا قال المص الصحيح
مذهب البصريين واستدل على صحته بانه قد جا القول مصرحا به
في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك
الحق وانت احكم الحاكمين وفي قوله تعالى اذ نادى ربه ندا خفيا
قال رب اني وهن العظم مني فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح
انتهى فان قلت كيف صح العطف في قوله تعالى في الآية الاولى
فقال رب قلت جعل الزمخشري نادى بمعنى اراد الندا الانه عطف

الندا عليه حيث قال فقال رب وهذا هو الندا والاصل يا رب فال
واما قوله اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب فالندا هناك حقيقة
لانه ابدل منه حكاية الندا بلا توسط حرف عطف قال جدي الامام
ناصر الدين بن المنير رحمه الله تعالى وهذا الذي اعتقد انه ملجئ لبس به
لجواز وجهين اقرب منه احدهما ان يكون الاخر تفسيرا وتوسط
حرف العطف في التفسير لا يضر وقد وقع كثيرا وقد قيل في قوله تعالى
الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم اي هلك فان له
نار جهنم فجعل المبرد الثانية تفسيرا للاولى وتاكيدا لها فالثانية هي
الاولى لكن الاولى مجملة لم يذكر فيها صورة الهلاك والثانية ذكر
فيها صورة الهلاك وانه بنار جهنم والوجه الاخر ان تكون الفا عاطفة
لقصة على قصة ولتفصيل على اجمال فكانه اولا ذكر نداء مجملا ثم عقبه
بذكره مفصلا وهي كالفا التي تدخل على الفعل لكنه من حيث ان المجمل
بما هو مجمل على غير المفصل فهو عطف مفصل على مجمل ويجوز وجه ثالث
لطيف الماخذ رقيق الحاشية وهو ان يكون الندا على بابه لكن المعطوف
عليه مجموع الندا وما بعده فليس من عطف الشي على نفسه بل من عطف
المجموع على احد اجزائه وهما متغايران هذا كلامه رحمه الله تعالى
وقد يضاف قول وقايل الى الكلام المحكي فالاول كقوله ٥
• قول يا للرجال ينهض منا • مسرعين الكهول والشبانا •
والثاني كقوله ٥ ٥
• واجبت قايل كيف انت بصالح • حتى مللت وملني عوادي •
فيروى بجر صالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير بقول قايل انا صالح فحذف
القول والمبتدا قاله المص **وقد يغني القول في صلة** كقوله ٥
• نحن الاولى قلتم فاني ملئتم • برويتنا قبل اهتمام بكم رعبا •
اي قلتم نغلبهم **وفي غيرها** اي غير صلة ولم يذكر المص له شاهدا
بل مثل له بقوله انا قال زيد ولو راني لفر اي تخلصني بدليل ما بعده
كما دل ما بعد القول في البيت على المقول **عن المحكي لظهوره** • كلاهما
متعلق بيغني والعكس وهو الاستغنا بالمقول عن القول **كثير** نحو

والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قايلين ونحو
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم
وان تعلق بالقول مفرد لا يودي معنى جملة كما في قولك قلت كلاما
ولا يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم حكى بتقدير امعه ما يكون
به جملة نحو قالوا سلاما قال سلام فيقدر مع الاول فعل ناصب له
اي سلمنا ويقدر مع الثاني اما خبر فيكون مبتدا والتقدير عليكم سلام
واما مبتدا فيكون خبرا والتقدير تحيتكم سلام والحاصل انه لا ينصب
بالقول مفرد على انه مفعول به الا اذا كان على احد الوجهين المذكورين
وانما قلت على انه مفعول به احترازا من نحو قلت حقا اي قولا حقا
فان هذا من باب المفعول المطلق قلت وكلام المص مخالف لما قدمناه
من كلام الرضى فتامله وكذا ان تعلق المفرد الذي هو في التقدير
بعض جملة بغير القول يحكى مقدرا معه ما يكون به جملة فلو كان
على خاتم شخص محمد وعلقت به قرات او رايت او لمحت ونحوها قلت
قرات على فص خاتمه محمد فترفعه على حسب مراد النافش لان مراده
صاحبه محمد ونحو ذلك ولو كان النقش محمدا بالنصب قلت قرات
محمدا بالنصب ويقدر له ناصبا ولو ادخلت على المنصوب رافعا لم تغيره كقوله
• واصفر من ضرب دار الملوك • يلوح على وجهه جعفرا •
فاسند الشاعر يلوح الى الجملة مراعيا لفظ النافش وابقى العرا
بالنا شاهدا على لحت الشي بمعنى ابصرته هذا منتهى ما ذكره الشارح
قلت ومقتضى كلام المص من ان الحكاية لا تكون الا بالقول انه لا يصح
كلامه هنا على ظاهره بل لا بد من تاويله على انه اراد ويجب في الكلام
اضمار القول ويشكل ذلك في البيت لان الفاعل لا يحذف على ان المص
قد قال وتبعه الشارح اسند الشاعر يلوح الى الجملة مراعيا مراد النافش
وهذا تصريح منه بان لا قول مقدر فانظر هذا الموضع فانه مشكل
فصل في الكلام على ما ينصب ثلاثة من المفاعيل
تدخل همزة النقل وهي التي تنقل الفعل عما كان عليه من لزوم
وتعد واثنين الى التعدى الى واحد والتعدى الى اثنين والى ثلاثة

فمن

فمن ثم سميت همزة النقل وتسمى ايضا همزة التعدية لذلك على علم ذات
المفعولين احترازا من نحو علم اللازمة وهي التي مصدرها العلمة اي شق
الشفة العليا ومن علم ذات المفعول الواحد فهي التي بمعنى عرف وراى
اختها وهي القلبية احترازا من راى البصرية فينصبان ثلاثة مفاعيل
قال الشارح الاحسن ان يضبط ثلاثة بالتنوين لان مفاعيل صفة
ولا يضاف العدد الى الصفة الا في الشعر او قليل من الكلام قلت يرد عليه
فان لم ياتوا باربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة فان قلت استعمل
في الغالب في غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء قلت وكذا مفاعيل جمع
لمفعول وهو عند القوم يستعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول
المطلق والمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه ولا يحتاج
في شي من ذلك الى ان يذكر الموصوف فيقول ينصب اللفظ المفعول
المطلق وكذا البقية فاجريت مجرى الاسماء فحكمه حكم شهدا
من غير فرق اولها اي اول المفاعيل الثلاثة هو المفعول الذي كان
قبل دخول همزة النقل فاعلا كما اذا قلت علم زيد عمرا فاضلا فزيد
في هذا التركيب فاعل واذا اتيت بهمزة النقل قلت اعلمت زيدا
عمرا فاضلا فزيد في هذا منصب الفعل ثلاثة اولها الذي كان
فاعلا وهو زيد في هذا المثال ويجوز حذفه اي حذف هذا المفعول
الاول نحو اعلمت فرسك مسرجا ولا تذكر من تذكر اعلمته ويجوز ايضا
في هذا المفعول الاقتصار عليه فتقول اعلمت زيدا ولا تذكر ما اعلمته
على الاصح لان الفايدة متحققة في الصورتين جميعا وهذا الاصح هو
مذهب الاكثرين وثم قولان اخران احدهما منع الحذف والاقتصار
جميعا واليه ذهب ابن طاهر وخروف وعصفور والشلوبين و
ثانيهما منع الاقتصار عليه ولكن يجوز الاقتصار على الاخرين وينسب
هذا القول الى الفارسي وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله
مطلقا من جواز حذفهما اختصارا ومنع حذف احدهما اقتصارا ومن
التقديم والتاخير وغير ذلك من الاحكام السابقة قال الشارح ومن
جملة ما لهما قبل الحذف منع حذفهما اقتصارا على ما اختاره المصنف

وقد اجاز الاقتصار هنا على الاول وحذف الثاني والثالث قلت
كانه يشير الى الانتقاد عليه بانه كان حقه تخصيص هذا العموم
بما ذكره وفي الحقيقة لا اعتراض لان قوله فيما يتقدم في شان المفعول
يجوز الاقتصار عليه مخصص لهذا العموم بلا شك فان قلت
ما السر في كونه هناك منع حذف المفعولين اقتصارا وهنا اجازه
قلت لانتفاء سبب المنع هنا وذلك لان المانع هناك من الحذف
اقتصارا هو ما يفضي اليه من عدم الفايدة في مثل قولك علمت وظننت
اذ لا يخلو الانسان في الاغلب من علم مّا وظن كما سبق واما هنا فالاقتصار
على الاول وترك المفعولين الاخرين يحصل الفايدة كما سبق مثبت
الجواز **خلافا لمن منع الالغا والتعليق** والصحيح ما ذكره المص من الجواز
بدليل قول من يوثق بعربيته البركة اعلمنا الله مع الاكابر فاللغو اعلم متوسطا
وقول الاخر • وكيف ابالي بالعدى او وعيدهم • واخشى ملمات الزمان الصواب
• وانت اراني الله امنع عاصم • وارأف مستكفي واسمح واهب
والحق بهما اي باعلم وارى **سيبويه نبّا** كقول النابغه
• نبيت زرعة والسفاهة كاسمها • يهدي الي غرايب الاشعار •
وزاد غيره انبا وممن ذكرها الفارسي والجرجاني وزعم ابن هشام
ان س ذكرها ايضا **وخبر واخبر وحدث** فذكر الفرا الاولين في معانيه
وشاهدهما قول الشاعر
• وخبرت سودا الغميم مريضة • فاقبلت من اهلي بمصر اعودها •
وقول الاخر
• وما عليك اذا اخبرتني دنفا • وغاب بعلك يوما ان تعوديني •
واما حدث فزادها الكوفيون وممن ذكرها من المتاخرين الزمخشري
وشاهدها قول الحارث اليشكري
• اذا اسمعتم ما تسالون فمن • حدثتموه له علينا الولاء •
واختار المص في الشرح عدم الحاق نبا واخواتها باعلم قال وقد حمل
س على حذف الحرف قول الشاعر
• ونبيت عبد الله بالجو اصبحت • كراما مواليها لئاما صميمها •

مع

مع امكان اجرائه مجرى اعلمت فدل ذلك على ان تعديه بالحرف راجح عنده
اذ ليس فيه اخراج شيء عن اصله ولا تضمين شيء معنى شيء ولم يثبت
الاجرا مجرى اعلم الا حيث يحتمل حذف الحرف فكان الحمل عليه اولى هذا
في نبّا مع كثرة استعمالها بالصورة المختلف فيها واما اخواتها فتندر
استعمالها بتلك الصورة انتهى واعلم ان من الحق هذه الافعال باعلم
ليس قايلا بان الهمزة والتضعيف للنقل اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل
عنه هذه الافعال وانما هو عنده من باب التضمين اي ان كلا من تلك
الافعال ضمن معنى اعلم فعومل معاملته **وزاد الاخفش اظن واحسب
واخال وازعم واوجد** واختاره ابن السراج ولا سماع يعتمد عليه
وانما استند الى القياس وهو ضعيف لان المتعدي بالهمزة فرع المتعدي
بنفسه وليس في الافعال متعد بنفسه الى ثلاثة فيحمل عليه متعد
بالهمزة وكان مقتضى هذا ان لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع
بنقلهما فقبل ووجب الاقتصار عليه كذا قال المص **والحق غيرهم ارى
الحلميه سماعا** ومنه قوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا لانه
ثبت ان راى الحلمية تتعدى الى اثنين فجاز تعديها الى ثلاثة بهمزة
النقل ومن خالف في تعديها الى اثنين جعل الثاني هناك والثالث
هنا حالا فان قلت قد علم حكم راى الحلمية في قول المص فيما تقدم
تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين وراى اختها فلم يكن لذكره لك
ثانيا فايده قلت الظاهر ان المراد براى اختها انما هو راى القلبيه
كما اسلفناه فهي التي عرفت بمواخاتها **وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة
كاعلم** المبني للمجهول في مثل قولك اعلمت زيدا فاضلا **فحكمه حكم ظن في الالغاء
وغيره** لا الاقتصار مثله **الا في الاقتصار على المرفوع** فانه يمتنع في ظن واخواتها
لعدم الفايدة كما مر وهنا جايز فتقول اعلم زيد لحصول الفايدة كما قدمناه
والله تعالى اعلم بالصواب

باب الفاعل

وهو المسند اليه سواء كان ظاهرا نحو قام زيد او ضميرا نحو الزيدان
قاما وسواء كان صريحا كما تقدم او مؤولا نحو يسر المرء ما ذهب الليالي
ثم ان التاويل لا بد ان يكون بحرف سابك كالمثال او بغيره في باب التسوية

نحو ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي انذارك
وعدمه اذا جعلنا سواء خبرا وما بعده فاعلا به هذا مذهب البصريين
وقال هشام وثعلب وجماعة يجوز ان يقع الفاعل جملة مطلقا
نحو يعجبني يقوم فظهر لي اقام زيد قال الفراء وجماعة جوازه مشروط
بكون المسند الى الجملة قلبيا وبافتراتها بمعلق نحو ظهر لي اقام زيد
قال ابن هشام وفيه نظر لان اداة التعليق بان تكون مانعة اشبه
من ان تكون مجوزة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه وبعد
فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر
المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى
ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك
وهذا لابد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام
المقتضي للجهل به **فعل** كما مثلنا **او مضمن معناه** كاسم الفاعل
وامثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وخرج
بذلك نحو خز ثوبك وذهب خاتمك فان المسند ليس فعلا ولا متضمنا
معناه **تام** احترازا من الناقص نحو كان فليس المرفوع بها فاعلا
وتسميته به لكن من باب التوسع **مقدم** قالوا احترازا من نحو زيد
قام او زيد قائم فان زيدا في المثالين اسند اليه فعل او مضمن معناه
ولكن المسند غير مقدم عليه فلا يكون فاعلا قلت وفيه نظر اما اولا
فلا نسلم ان الفعل او ما ضمن معناه مسند الى زيد فيما مثل به بل الفعل
مسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره جميعا مسندان الى زيد الا انه
اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة
عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللغوية فكان القول فيما ضمن
معنى الفعل فاذن لا حاجة الى القيد والقول بانه ذكر لدفع ايهام
من يتوهم دخول مثل ذلك كلام ظاهري واما ثانيا فقد نص الاعلم وابن
عصفور في قول الشاعر ٥ ٥

٥ صددت فاطولت الصدود وقلما ٥ وصال على طول الصدود يدوم ٥

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام س فقد يخفق تقدم

الفاعل على رافعه في الجملة فيلزم من زيادة هذا القيد خروج
بعض صور الفاعل فلا يكون الحد منعكسا ولا يجري قولهم قدم
للضرورة يتبعا **فارغ** من ضمير قال المص خرج بذلك المبتدا اذا قدم
خبره وفيه ضمير نحو قائم زيد واسروا النجوى الذين ظلموا على
القول بان الذين مبتدا واسروا خبره وانت خبير بان هذا القيد
لاغ لان المقدم لم يسند الى الظاهر وانما اسند الى ضميره فخرج بقوله
اولا المسند اليه فعل او مضمن معناه **غير مصوغ للمفعول** فخرج
النائب عن الفاعل نحو ضرب اللص وامضروب العمران واكثر النحويين
لا يسميه فاعلا ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كالزمخشري
والخلاف في ذلك راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة
فاعل اولا وليس خلافا معنويا **وهو مرفوع بالمسند حقيقة**
ان خلا من من والباء الزائدتين نحو قام زيد واقام بكر **وحكما**
ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا **او جر باضافة**
المسند نحو ولولا دفع الله الناس من قبله الرجل امرأته الوضوء
وليس رافعه الاسناد خلافا للخلف ولابن جني فانه قال في لمعه
وحقيقته رفعه باسناد الفعل اليه وقد يوجه هذا القول بان
العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو هنا الفاعلية
وهي تتقوم بالاسناد فليكن العامل في الفاعل عملا لهذه القاعدة
ويعترض بانا لا نسلم ان مجرد الاسناد تتقوم به الفاعلية وانما
تتقوم به مع الفعل المسند او شبهه فله مدخل في التقوم ولا
استقلال له فان قلت فيلزم ح ان لا يكون الفعل او شبهه
عاملا ضرورة ان الفاعلية لا تتقوم به وحده اذ لابد ان ينضم
الى ذلك اعتبار الاسناد قلت الاسناد يعتبر شرطا للفعل
او شبهه في تقوم الفاعلية به فلا يضاف العمل الى الاسناد
الذي هو شرط وانما يضاف الى الفعل او شبهه الذي هو مشروط
فان قلت يمكن ان يعارض بمثله فيقال الاسناد تتقوم به
الفاعلية بشرط وجود فعل او شبهه الذي هو شرط قلت الفرق

ظاهر وذلك ان الاسناد امر معنوي اعتباري فلا يصار اليه
لضعفه الا عند تعذر جعل اللفظ عاملا بالطريق الذي ذكرناه
نظرا الى ما هو معروف مقرر في هذا الفن وقد امكن جعله عاملا
بالطريق الذي ذكرناه فوجب المصير اليه دون الاخر وبنى على
المص ان يقول ولا احوات الفعل خلافا لبعض الكوفيين فقد قال ابن مالك
جماعة منهم واجابوا عن تحركت الشجرة واهلكنا الدهر ومرض زيد
بانه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر
قائما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعلوا كانهم فاعلون
وان قدم المسند اليه ولم يل ما يطلب الفعل نحو زيد قام فان زيد
قدم ولم يل شيا طالبا للفعل فهو مبتدا وما بعده خبر عنه كما رايت
في المثال المذكور وان ولي المسند اليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم
كان الشرطية نحو وان احد من المشركين استجارك وكان هذا مراد المصنف
ففاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر فالتقدير وان استجارك احد وقد يلي
الاسم ما يطلب الفعل على جهة الاولوية كهمزة الاستفهام نحو ازيد قام
فلا يتعين جعل زيد فاعلا بل يكون اولى ويجوز جعله مبتدا خلافا لمن
خالف في المسئلتين والمخالف في الاولى بعض الكوفيين فيجوز في زيد
قام ان يكون فاعلا مقدما والمخالف في الثانية الاخفش فجوز في ان زيد
قام رفع زيد بالابتدا بعد ان قال والرفع بفعل اقيس لوجهين ويلحق
الفعل الماضي المسند الى مونث حقيقي نحو قامت هند او مجازي
نحو طلعت الشمس او الى موصول به اي بمونث نحو قول بعضهم اتته
كتابي فاحتقرها وحكي انه انكر على قائله اوليس الكتاب بصحيفة وهذا
قليل والاعرف في مثله التذكير او مخبر به عنه يعني او كان الفعل
مسندا الى لفظ مخبر عنه بمونث نحو ثم لم يكن فتنتهم الا ان قالوا قال
الزمخشري انما انث الفعل لان الخبر مونث فسرى التانيث منه الى المخبر عنه
مثل من كانت امك قال ابو حيان انما انث اسم كان حملا على معنى من
لا لتانيث الخبر كما ذكر واعتراضه بذلك غير متجه لانه انما كان معنى
من التانيث للاخبار عنها بمونث وهو امك فتانيث الخبر سبب

لتانيث من وتانيث من سبب لتانيث الضمير فتانيث الخبر سبب السبب
قبل وتانيث الفعل في هذا القسم وهو ما اذا اسند الى مخبر عنه بمونث مذهب
كوفي ولا يجيزه البصريون الا في الضرورة او الى مضاف اليه اي الى مونث
واليه في محل النصب وفي مضاف ضمير تانيث عن الفاعل عائد الى الموصوف
المقدر اي الى اسم مضاف مقدر الحذف كقوله ٥
• مشين كما اهتزت رماح تسفهت • اعاليها مر الرياح النواسم •
فتسفهت مسند الى ضمير وهو مضاف الى مونث وهو الرياح وهذا المضاف
مقدر الحذف وكان الفعل اسند الى المضاف اليه المونث وهو الرياح
فمن ثم انث الفعل ومعنى تقدير الحذف ان استقامة الكلام بترك
المضاف متاتية الا ترى الى صحة قولك هنا تسفهت الرياح اعاليها وكذا
قوله • وتشرق بالقول الذي قد اذعته • كما شرقت صدر القناة من الدم •
فلو قدرت حذف المضاف الذي هو صدر استقام الكلام فكانك قلت
كما شرقت القناة من الدم واحترز المص بهذا القيد من نحو قولك قام
غلام هند فلا يصح ان يقال فيه قامت فان المضاف هنا ليس بمقدر
الحذف تاء ساكنة برفع تا على انه فاعل الفعل المتقدم وهو قوله
تلحق وساكنة صفته وانما فعلوا هذا الالحاق للايذان من اول الامر
بتانيث الفاعل ولا تحذف غالبا ان كان الفاعل ضميرا متصلا
مطلقا اي سواء كان حقيقي التانيث نحو هند قامت او مجازي التانيث
نحو الشمس طلعت واستظهر بقوله غالبا على حذف التا من نحو قوله
• فلا مزنة ودقت ودقها • ولا ارض ابقل ابقالها •
قوله • فاما تريني ولي لمة • فان الحوادث اودى بها •
وقوله • ان السماحة والمروة ضمنا • قبرا بمرو على الطريق الواضح •
او كان الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل لا يفصل بينهما شي حقيقي التانيث
نحو قامت هند غير جمع مكسر نحو الجواري والهنود ولا اسم جمع كفوج
ولا اسم جنس قال المص كنسوة ونعم المراة في لغة من لا يقول قال فلانة
فيجوز في جميع ذلك لحاق التاء وتركها وتمثيله لاسم الجنس بالنسوة غير
جيد لانه اسم جمع كالفوج واما المراة فهو اسم جنس بمعنى انه مراد به

الجنس بالنسوة غير جيد لانه اسم جمع كالرهط واما المراة فهو اسم جنس يعني انه تراد به
ولكن ذكره مع اسم الجمع يوهم ان المراد باب تمر ونخل لانه الذي يذكر في صحبته
في العرف **ولحاقها** اي لحاق التاء **مع المونث الحقيقي المقيد** بما تقدم من كونه
ظاهرا غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس **المفصول بغير الا** نحو قامت اليوم هند **اجود
من تركها** نحو ما قام الا هند اجود من لحاقها كقوله

• ما برئت من ريبة وذم • في حربنا الا بنات العم •

وفي كل من المسئلتين خلاف فقال المبرد لا يجوز مع الفصل بالا غير التذكير
والصحيح جواز التذكير في الاول والتانيث في الثاني قليلا فيهما وعبارة المص
تقتضي الجودة فيهما وليس كذلك واحترز بقوله مع الحقيقي المفيد
المفصول الى اخره بما اذا كان الظاهر غير حقيقي التانيث نحو طلع اليوم
الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان
بالا او غيرها نحو فمن جاءه موعظة من ربه وسئلت بكمنا بدعن قوله
تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة كيف جاء على غير الاحسن فقلت يجوز
ان يكون في كانت ضمير القصة والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدا وخبر في محل
نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من احسنية ترك العلامة
في الصورة المذكورة والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر
فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى الظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع
فيه من ذلك ما ينيف على مايتي موضع كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة
عينا وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا اصابتهم مصيبة
قالوا انا لله وانا اليه راجعون وتقطعت بهم الاسباب الى غير ذلك ووقع
فيه مما تركت العلامة فيه نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين
دليل على ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك
احسن فتامله **وحكمها** اي حكم التاء **مع جمع التكسير** كالرجال **وشبهه**
والمراد به اسم الجمع كنسوة **وجمع المذكر بالالف والتاء** العاقل وغيره
كطلحات ودريهمات **حكمها في الواحد المجازي التانيث** فلك لحاق التاء
وتركها مع كل واحد من هذه الثلاثة تقول قامت الرجال وقام الرجال
وجاءت النسوة وجاء النسوة وذهبت الطلحات وذهب الطلحات وكسرت

الدريهمات

الدريهمات وكسر الدريهمات كما تقول طلعت الشمس وطلع الشمس
لكن انت هنا باختيار في الاثبات والحذف على حد سواء ومع هذه
الامور الثلاثة فالحذف احسن لكون تانيثها بالتاويل وهو كون كلت
منها جماعة ولم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال
النسوة لان المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي
في رجال واذا كان كذلك اتجهت المناقشة على المص فيما يقتضيه
ظاهر عبارته من التساوي **وحكمها** اي التاء **مع جمع التصحيح غير
المذكور انفا** وهو ما جمع بالواو والنون نحو الزيدون وما جمع بالالف
والتاء من المونث نحو الهندات **حكمها مع واحده** فتقول قام الزيدون
وما جمع بالالف والتاء من المونث نحو الهندات بترك العلامة كما تقول
في واحده قام زيد بتركها وتقول قامت الهندات باثبات العلامة
كما تقول في واحده قامت هند باثباتها وهذا الذي ذكره المصنف
مذهب البصريين في المسئلة واجاز الكوفيون تجريد الفعل مع جمع
المونث بالالف والتاء كالتكسير فيذكر على معنى الجمع ويونث على
معنى الجماعة واختاره الفارسي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المومنات
وبقول الشاعر • عشية قام النائحات وشققت • جيوب بايدي ماتم وخدود •
والجواب عن الاية بان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت
بانه على تقدير موصوف محذوف اي النسوة النائحات فروعي حال
المحذوف ويرد على المص نحو برلت الوابلون فان هذا من جمع التصحيح
غير المذكور انفا مع ان حكمه ليس حكم واحده اذ حكمه جواز لحاق العلامة
وحكم واحده امتناع لحاقها فتامله **وحكمها** اي حكم التاء **مع البنين
والبنات حكمها مع الاباء والابناء** فيجوز قام البنون وقامت البنات
كما تقول قام الابناء وقامت الابناء قال الشاعر

• قالت بنو عامر خالوا بني اسد • يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام •

ويقول قامت البنات وقام البنات كما تقول قام الاماء وقامت الاماء
قال • فبكى بناتي شجوهن وزوجتي • والظاعنون الي ثم تصدعوا •
وذلك لان لفظ الواحد فيهما قد تغير فالحقا بجمع التكسير وانما ذكر المص

حكمها دفعا لوهم من يتوهم انهما جميعا بصحيح فيحكم للبنين بحكم الزيدين
وللبنات بحكم الهندات ولا تحكمها قدم وتساويهما اى تساوى تاد
التانيث الساكنة في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغايبة فحيث تقول
قامت لزوم تاء التانيث تقول تقوم بالمرقابية لها وما تقول تقوم
هند وحيث انتفى لزوم تاء التانيث المذكورة انتفى هنا لزوم تا المضارع
تقول تطلع الشمس ويطلع الشمس بالفوقيه والتحتيه وتقوم اليوم هند
ويقوم اليوم هند بهما جميعا ونظير ولا ابغل ابقالها في المضارع قوله
• وهل يرجع التسليم اذ يكشف العمى • ثلاث الاثافى والرسوم البلاقع •
فان احد الفعلين مسند الى ثلاثة والاخر الى ضميرها والرواية فيهما
بالياء التحتيه وكان الاولى للمص ان لو قال وتساويهما في اللحاق وعدمه
على المنفصل المتقدم او وتساويهما فيما ذكر والاقتصار نه لا تقتضي المساواة
في رتبة الجواز ثم الاولى ايضا ان لو قال تاء المضارع فان من جملة
ما يشمله ذلك نحو تقوم الهندات ولا تحسن فيه تاء مضارع الغايبة
لان الفعل للغايبات وايضا فانه يقال ما يقوم الا انثى كما يقال ما قامت
الا انثى وليست التاء في ما تقوم للغيبة اذ ليس ثم تاء للغيبة البتة
فالتاء في ذلك للتانيث لا للخطاب بدليل الماضي والمخاطب لا يقال له
غايب ونون التانيث الحرفية نحو خرجن او يخرجن الهندات
وسياتي ذكرها وهذه اعم من العلامتين السابقتين من جهة انها تكون
للماضي والمضارع بخلاف تينك لاختصاص التاء المختوم بها بالماضي
والمبدو بها بالمضارع واخص منهما من جهة انهما تكونان علامتين
لتانيث الواحد والاثنين وما فوقهما وهي خاصة بما فوق الاثنين
فعلى هذا يقال قمن الهندات بالنون وجوبا وقمن الهنود بالنون
جوازا وقمن اليوم الهندات كذلك وما قام الا الهندات خير من ما قمن
الا الهندات وقد يلحق الفعل المسند الى ما ليس مفردا وهو المثنى
والمجموع من ظاهر نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات
او ضمير منفصل نحو ما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن
الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث الحرفية كما مثلنا وهذه

اللغة تسميها النحاة لغة اكلوني البراغيث والمعول عليه ان الالف
والواو والنون عند اصحاب هذه اللغة حروف دالة على التثنية
والجمع لنقل ايمة العربية انها لغة قوم من العرب مخصوصين فان قلت
كيف قال المص وقد تلحق فاشعر بالتقليل والغرض الا هي عند ارباب
هذه اللغة كثير شايع بل هو امر ملتزم قلت انما قال ذلك بالنسبة
الى لغة الاكثرين ولو اسقط المص الفعل وقال المسند لكان اولى ليدخل
نحو او مخرجي هم وينبغي ان يكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة
اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا واذا قالوا ما قام الا اخواك وجوبا
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المونث الحقيقي واذا قيل قام زيد
وعمرو فينبغي لحاقها عندهم كقوله ⊙ • ⊙
• وقد اسلماه مبعد وحميم • فان عطفت باو فقلت قام زيد
او عمرو فينبغي اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه
ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام اخواك او غلاماك
او قام غلاماك او اخواك ينبغي ان يلحق لان الفاعل اثنان قطعا
وانما فقد التعيين قلت قام اخوك او غلامك او قام غلامك او اخوك
فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاول اولى بالمنع
لانك فيه مت المفرد فاما قول بعضهم ان قوله تعالى اما يبلغان عندك
الكبر احدهما او كلاهما بتشديد نون يبلغان في قراءة حمزه والكسائي جاء
على هذه اللغة فامر مشكل بل الظاهر ان الالف ضمير وان احدهما بدل
بعض وان كلاهما بتقدير او يبلغه كلاهما او التقدير يبلغه احدهما
او كلاهما وعليهما فالالف عايدة على الوالدين في وبالوالدين احسانا لا على ابعدهما
وليس لك ان تقول احدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وانه يجوز اعجبني
زيد وجهه واخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه على
ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما تناوله اللفظ واعلام
بان الاول ليس مرادا به ظاهره فبين الجمع بينهما تدافع ظاهر واذا قال
ارباب هذه اللغة قاما وقعد اخواك واعملوا احدهما فانهم يضمرون في الاخر
ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين الف ولكنها في احدهما ضمير وفي الاخر علامة

واعلم ان المص رحمه الله تعالى يعبر عن هذه اللغة بلغة يتعاقبون فيكم ملايكة يريد ما رواه ملك رحمه الله تعالى في الموطا من قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار الحديث وقد اكثر المص رحمه الله تعالى في الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات الاحكام النحوية وشنع عليه ابو حيان وقال ان ما استند اليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى الى ما يستدل به من تلك الاحاديث فلا يوثق بان ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة وقد اجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوب راي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناء على ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب وانما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب فالظن في ذلك كله كاف ولا يخفى انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لان الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شايع بين النقلة والمحدثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى انما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله انها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون في الكتب واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك وقال ابن الصلاح بعد ان ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شي من كتاب مصنف ويثبت فيه بدله لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخصة من الرخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح وقد دونت الاحاديث والاخبار بل واكثر الروايات وقع

في الصدر

في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام اوليك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شي من استدلالهم المتاخر والله تعالى اعلم بالصواب **ويضم جوازا فعل الفاعل المشعر به ما قبله كقوله** وكان مزاجها عسلا وماء فيمن رواه بنصب عسلا ورفع ما فان التقدير ويخالطها ماء وذلك مفهوم من قوله مزاجها ومثل المص للمسئلة وتبعه الشارحون لقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا اي يسبح رجال وكقول الشاعر لبيك يزيد ضارع لخصومة وفيه نظر لان ذلك داخل تحت قوله فيما ياتي او استفهام فان النحاة قسموا الاستفهام الذي يجاب الى محقق ومقدر وهذا من قبيل المقدر قال الشارح وشرط المص في جواز مثل ذلك ان لا يلتبس النايب عن الفاعل فلو قال يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجل لم يجز ولو قيل يوعظ في المسجد رجال زيد جاز لعدم اللبس قال وما ذهب اليه المص من جواز القياس على ذلك مذهب الجرمي وابن جني فيجوز عندهم اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو يعني بالبناء للمفعول فيهما والجمهور على عدم اقتياسه وخرج صاحب البسيط الاية والبيت على حذف المبتدا اي المسبح رجال والباكي ضارع وقيل يزيد منادى وضارع نايب الفاعل **والفعل المجاب به نفي** نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد **او استفهام** نحو زيد في جواب هل جاءك احد قال الشارح والمجاب به في ذلك مرفوع بفعل مقدر لانه جواب جملة قدم فيها الفعل وحق الجواب ان يشاكل السؤال قال المص والحكم بالابتدا على المجاب به نفي او استفهام غير ممتنع لان مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازم بل قد يكتفى فيه بالمعنى ومنه قراءة ابي عمرو سيقولون الله جوابا لقوله من رب

السموات ومن بيده ملكوت كل شيء فان كانت جملة الاستفهام موخرا
فيها الفعل فحق الجواب من جهة القياس ان يوخر فيه الفعل لتشاكل الجملتان
لولا ان الاستعمال بخلافه فلا يجي مكملا الا والفعل فيه مقدم على الاسم
نحو ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
يسالونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة فينبغي اذا اقتصر في الجواب على الاسم ان
يقدر الفعل متقدما لان المكمل اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيله
ولان موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقنة وموافقتهم بتقدير
تاخره مشكوك فيها فلا عدول عن تقدير التقديم انتهى قلت جعل تقدير
الفعلية غير مشاكل السوال وفي سبق التنبيه على انه مشاكل من جهة
ان الاسمية الواقعة في السؤال فعلية في المعنى من حيث انه في معنى ازيد
قام الذي هو جملة فعلية في الاولى وكون السؤال اسمية انما هو بحسب
الظاهر ثم قوله ان الجواب لا يجي مكملا الا وهو فعلية منقوض بقوله تعالى
قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها ولهذا ينبغي سقوط
ما قيل ان موافقة العرب بتقدير تاخر الفعل مشكوك فيها فان قلت
فما السر في العدول في هذه الاية عن الجملة الفعلية التي هي مطابقة
لجملة السؤال في المعنى قلت قصد الاختصاص هنا يقتضي تقديم
المسند اليه وكان ينبغي للمص ان يقول ووجوبا فعله المفسر بعده
نحو وان احد من المشركين استجارك **ولا يحذف الفاعل الا مع رافعه**
المدلول عليه نحو بلى زيدا في جواب لا تكرم احدا من اسي اليك والكسائي
يجيز حذف الفاعل لا مع الرافع له في باب التنازع وغيره وقد اشار
المص الى وجه تاويل ما استدل به بقوله **وترفع توهم الحذف ان**
خفي الفاعل جعله مصدرا منويا كقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه اي بدا لهم البدو والاولى ان يقال ضمير مصدر الفعل
المسند لان الظاهر لا ينوى بل يحذف ولان المصدر اعم من مصدر الفعل
المسند وغيره واضمار مصدر الفعل اكثر وانفس فيخص اولا بالذكر ثم
ياتي قوله بعد هذا **او نحو ذلك** لاعم من مصدر فعل آخر او غير ذلك

او غير ذلك مما ليس مصدرا فهذا احسن بلا شك مثال ذلك قام القوم
خلا زيدا فيجعل خلا متحملا لضمير عايد اما على مصدر غير فعله وهو
مصدر الفعل المتقدم اي جانب قيامهم زيدا واما على القايم او البعض
المفهوم مما تقدم اي جانب القايم منهم او بعضهم زيدا قال المص
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حتى يزني وهو مومن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن اي لا يشرب الخمر شاربها

باب النايب عن الفاعل

وبعضهم يترجم هذا بباب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في
الاصطلاح **قد يترك الفاعل لغرض لفظي** كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل
ما عوقب به وتصحيح الوزن كقوله **ن**

وما المال والاهلون الا وديعة ولا بد يوما ان ترد الودايع

فانه لو قال ان يرد المودعون انكسر الوزن وتناسب القوافي
كالمثال المتقدم فان قوافي القصيدة كلها مرفوعة ولو بني الفعل
للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة وتناسب الاسجاع
نحو الحمد لله الذي توالت الاوه وعرفت نعماوه **او لغرض معنوي**
كالعلم بالفاعل نحو وخلق الانسان ضعيفا قال المص وغيره وكالجهل
به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه قال ابن هشام وفيه
نظر لان الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف
كيف وكل فعل يجوز لك ان تسنده الى اسم الفاعل المشتق من
مصدره مثل سال سايل وسام سايم وهذا لا يعوزك في وقت
ما قلت حكى الشيخ شهاب الدين السبكي في شرح التلخيص انه راى
بخط والده الامام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى ما نصه يقال جاء
شيء ولا يقال جاء جاء وان كان الجائي اخص من شيء لان جاء مسند
والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند
فمتى عرف المجي فلا يبقى في الاسناد فايدة والشيء قد لا يعرف مجيئه
قال وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو اتاني آت وبحو هريرة
ودعها وان لام لايم فان التنكير في ذلك المعنى خاص وكلامنا انما

هو في جاء جاءٍ من غير ارادة شيء خاص انتهى وعلى هذا اندفع النظر المذكور
فتامله قال المص ومن جملة الاغراض المعنوية التي يترك الفاعل لاجلها
ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم الفاعل
بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي بهذه
القاذورات وتعظيم المفعول عن مقارنة اسم الفاعل نحو طُعِنَ عُمَرُ والستر
على الفاعل خوفا منه او عليه وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني
لا من وظيفة علم النحو **فينوب عنه** اي عن الفاعل **جاريا مجراه في كل**
ماله من الاحكام كالرفع ووجوب التاخر وتنزله منزلة الجزء وامتناع
الحذف وغير ذلك الا انه لا يجري مجراه في العامل لان نائب الفاعل
لا يرتفع الا بالفعل المصوغ للمفعول واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر
المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف وفاعل ينوب قوله **مفعول به**
كما نحو ضرب زيد ونيابته امر مجمع عليه **او جار ومجرور** نحو رُضِيَ عن زيد
وغُضِبَ على بكر وقيده في شرح الكافية بان لا يلزم الجار وجها واحدا
احترازا من مذ ورب والكاف وما خص بقسم او استثناء وظاهر كلامه
ان الجار والمجرور معا في موضع رفع والمعروف ان المحكوم له بذلك هو المجرور
فقط سواء كان الجار زائدا نحو ما ضُرِبَ من احد او غير زائد نحو سير
بزيد وحكى الشارح عن الفرا ان حرف الجر في موضع رفع وهو مبني على
قوله ان الباء في مررت بزيد في موضع نصب **قلت** ولا يخفى ان هذا
قول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال بذكره
او مصدر لغير مجرد التوكيد نحو ضُرِبَ عشرون ضربة او كل الضرب
ونحو فمن عُفِيَ له من اخيه شيءٌ لان المراد شيء ما من العفو كثيرا كان
او يسيرا وليس هذا لمجرد التوكيد وقد ترك المص ان يشترط التصرف
في المصدر ليخرج نحو سبحان الله واشترطه في الظرف ولا فرق بينهما
وانما اشترط ان يكون لغير مجرد التاكيد لان النائب عن الفاعل يجب
ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل
اليه فلو قلت ضُرِبَ ضَرْبٌ لم يجز لان ضُرِبَ مستغن بدلالته
على الضرب عن قولك ضربٌ **ملفوظ به** نحو سِيرَ سيرٌ طويل **او مدلول**

عليه

عليه بغير العامل فيه مع كونه غير ملفوظ به نحو فاستحسن فالنائب
عن الفاعل ضمير مصدر مستكن دل عليه بغير العامل فيه وهو نحو من حيث هو
منتصب للقيام وقت غير عامل في هذا النائب قطعا وانما العامل فيه
استحسن **او ظرف** زماني او مكاني **مختص** بوصف او غيره نحو قولك سير
وقتٌ طيب وجلس مكانٌ بعيد ولا يقال سِيرَ وقتٌ ولا جُلِسَ مكانٌ
فانه غير مختص **متصرف** من جهة كونه غير ملازم للظرفية واحترز به عما
من ان يلازم الظرفية فيكون غير متصرف فخرج بذلك جُلِسَ ثَمَّ وقُعِدَ
عندك **وفي نيابته** اي نيابة الظرف **غير متصرف او غير ملفوظ به**
خلاف والمخالف في المسئلة الاولى هو الاخفش اجاز نيابة الظرف
غير المتصرف عن الفاعل مع بقائه على النصب فيجوز عنده جُلِسَ عندك
وجُلِسَ بعيدات بين فان **قلت** لم يحكوا خلافه في المصدر غير
المتصرف وحقه ان يجيزه فيه فيقدر في سبحان الله كون عامله
المحذوف مبنيا للمجهول **قلت** المصدر الذي لا ينصرف لا يكون الا
محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا فلا تظهر فائدة لتقدير فعل
المجهول بل لا يصح البتة لان افعال الانشاء لا يكون الا مسندة الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم والمخالف في المسئلة الثانية ابن السراج اجاز
ان يقال جُلِسَ لزيد جلس هو اي مكان وينبغي ان يعتبر محل الخلاف
في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة التي ذكرناها فاما اذا قيل
اجلس اليوم احد في المسجد الجامع فقلت جُلِسَ لزيد ذلك المكان
المتقدم ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان تقول
جُلِسَ من غير تقدم ذكر مكان كما في مسئلة المصدر المختلف فيها التي ترك
المص ذكرها وهي مشهورة فان بعض النحاة اجاز ضُرِبَ على ان يكون
النائب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم الفائدة كما مر ومحل الخلاف
فيها ينبغي ان يكون مقيدا بما اذا لم يات بعد ضمير المصدر مخصص له كقوله
وقالت متى يُبخَل عليك ويُعتَلَل ٭ يَسُؤكَ وان يُكشَف غرامك تَدرَبِ
المراد متى يعتلل هو اي اعتلال والتقدير اعتلال عليك فحذف
عليك المصححة لنيابة الضمير المستتر لوجود الدال عليها **ولا تمنع**

**ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس
الفعل** فيجوز في قولك اخترت الرجال زيدا كما يجوز في قولك اخترت زيدا
الرجال فالرجال منصوب على اسقاط الجار وزيدا منصوب بنفس الفعل
والاصل اخترت زيدا من الرجال ثم حذف الجار وقيل اخترت زيدا الرجال
فلا يمتنع ان تنيب المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وكان
ينبغي للمص ان يقول هنا خلافا لاكثرهم فان الجمهور على منع المسئلة فان قلت
لا حاجة الى ذلك لانه سيقول بعد المسئلة الثانية الاتية وقال الاخفش
والكوفيين وهو راجع الى المسئلتين جميعا فيشعر ذلك بان من عداهم
من النحويين قائل بالمنع قلت الظاهر انه انما يريد بالوفاق المسئلة الثانية
ولولا ذلك لقال في المسئلتين كما هو دابه كثيرا على ما يشهد به استقرا
طريقته في هذا الكتاب وح فيتوهم كلامه ان الاولى وهي مسئلتنا
التي نتكلم عليها عارية عن الخلاف وليس كذلك بل المنقول فيها الجواز
عن الفرا والمنع عن الجمهور فهذا يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعا
الى المسئلتين معا فانه لم يتحقق ان الكوفيين جميعا يقولون بجواز
الاولى وانما الجواز منقول عن الفراء منهم كما ذكرنا **ولا تمتنع ايضا نيابة
غير المفعول به وهو موجود خلافا للاخفش والكوفيين** فيجوز
في مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف فترفعه وتترك المفعول
على حاله من النصب فتقول ضرب يوم الجمعة زيدا واختار المص هذا
القول استدلالا بالقراءة الشاذة ليجزى قوما بما كانوا يكسبون بينا
يجزى للمفعول ونصب قوما وفي لولا نزل عليه القران جملة بالنصب
وبقول الشاعر • ولو ولدت فقيرة جرو كلب • لسب بذلك الجرو الكلابا •
وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين ومن التاويلات ما هو قريب
ومنها ما هو بعيد ولم يتعرض المص لمسئلة ما اذا عدم المفعول به وفيها
خلاف قال الجزولي تتساوى مراتب البواقي في الجواز واختار ابن عصفور
اقامة المصدر وابن معط اقامة المجرور وابو حيان اقامة الظرف المكاني
لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف
المصدر والزمان **ولا يمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا** وهذا

يشتمل الثاني من باب ظن والثاني والثالث من باب اعلم والثاني من باب اعطى
ان امن اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا فهنا لا تقام الثاني لوجود اللبس
ولم يكن غير الاول جملة فيما يتصور وقوعه كذلك كثاني ظن وثالث
اعلم **اوشبهها** والمراد به الظرف والجار والمجرور **خلافا لمن اطلق المنع
في باب علم وظن** فمنع اقامة الثاني من نحو قولك اعلمت زيدا عمرا منطلقا
قالوا لانه مسند الى المفعول الاول في باب ظن والى المفعول الثاني في باب اعلم
فلو اقيم مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه شيء فلا يجوز قال الرضي فيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا
اليه شيء في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند
الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك
الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كله يكون الشيء مضافا ومضافا
اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد على ان كلام المص يقتضي
ان من الناس من خالف في اقامة الثاني من باب اعلم ولا اضير فيما يقتضيه
من ذلك فان ابن عصفور والابدي والجزولي زعموا انه في باب اعلم لا يجوز
اقامة غير الاول لانه المفعول الصحيح واما الثاني والثالث فشبيهان بمفعول
اعطى واذا اجتمع المفعول به مع غيره وجب اقامة المفعول به وانت
خبير بان كلام المص يقتضي ايضا تجريد الثاني من باب اعطى عن الخلاف لانه
قال خلافا لمن اطلق المنع في باب ظن وعلم فاقتضى بطريق المفهوم ان باب
اعطى لا خلاف فيه انه لا يجوز اقامة الثاني اذا امن اللبس وقد صرح بهذا
المفهوم في شرح هذا الكتاب وفي غير ذلك من كتبه وليس كما قال فان الخلاف
في المسئلة ماثور وصرح به الشارح وغيره **ولا يبوب خبر كان المفرد خلافا
للفرا** حكى السيرافي في شرح الكتاب انه اختار في كان زيد اخاك كين اخوك
ويرد بثلاثة امور احدها انه لم يسمع والثاني انه لا فائدة فيه والثالث
انه يستلزم وجود خبر من غير مخبر وتوهم انتفاء المحذور بان يقال حذف
للعلم به كما حذف الفاعل في انزل المطر مندفع بانه لا بد من تقديره
ضرورة انه لا بد للخبر من مخبر عنه لفظا او تقديرا وصيغة الفعل تاباه
ولا تمييز خلافا للكسائي فانه اجاز في امتلات الدار رجلا ان يقال

امتلى رجالا واستدل عليه بان العرب قالت خذه مطيوبة به نفس
وقالت من الموجوع راسه والمسفوه رايه والموقوف امره قلت ومجئ
ذلك في الصفات دون الافعال وفي البين دون الاجنبي دليل على ان
الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز ويؤيد ذلك ان
كون التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح ولمانع ان يمنع كون المثال الاخير
وهو الموقوف امره من هذا الباب ولا يجوز كبن يقام ولا جعل لفعل
خلافا له وللفرا وفي شرح المص انهما اختلفا في توجيه ذلك فالكساي
يخرجه على ان في يقام ضمير المجهول والفرا يخرجه على الاستغناء عن المسند
اليه قلت وهذا من الفرا مشكل لانه انكر على الكساي في باب التنازع
لما قال انه اذا اعملنا الثاني حذفنا فاعل الاول فقال ان الفاعل لا يصح
الاستغنا عنه ولا يقال انما قال ذلك لان الفعل هناك مبني للفاعل
واما هنا فمبني للمفعول لانا نقول هو مفعول به لك ايضا في ضرب
وقتل غلامك **فصل** في كيفية بنا الفعل الذي لم يسم
فاعله في تذييل ذلك بمسئلتين من بابي المفعول والفاعل بضم مطلقا
اول فعل النايب اي سواء كان ماضيا نحو ضرب او مضارعا نحو يضرب
و يفعل ذلك مع ضم ثانيه ان كان ماضيا مزيدا اوله تاء نحو تعلم
وتدحرج وتصور وتوطن و يضم اوله مع ثالثه ان افتتح بهمزة وصل
نحو انطلق واستخرج ويحرك ما قبل الاخر لفظا ان سلم من اعلال
وادغام والا يسلم من ذلك فتقديرا اي فيحرك تقديرا بكسر متعلق
بقوله اولا ويحرك ان كان الفعل ماضيا نحو ضرب فيكسر ما قبل
اخره لفظا اما لو كان ذا اعلال نحو قال او ادغام نحو رد فانما يكسر
تقديرا فنقول بيع اصله بيع ونقول رد واصله ردد فالكسر مقدر
لا ملفوظ به قلت وكذا يقدر كسر ما قبل الاخر ان كان الفعل مخففا
كقوله • لو عصر منها البان لم ينعصر ويحرك ما قبل الاخر بفتح ان كان
الفعل مضارعا لكن يلفظ بالفتح ان كان الفعل صحيحا نحو يضرب ويقدر
ان كان ذا اعلال نحو يقال ويباع او كان ذا ادغام نحو يرد فما قبل
الاخر ساكن في القسمين لفظا ومفتوح تقديرا وان اعتلت عين الماضي

ثلاثيا نحو قال وباع او على افتعل نحو انقاد وافتعل نحو اختار كسر
ما قبلها اي ما قبل العين باخلاص نحو قيل وبيع وانقيد واختير واصل
قيل قول فنقلت كسرة الواو استثقالا الى القاف بعد سلب حركتها
واصل انقيد انقود واختير اختير فنقل فيهما ما فعل في قيل وبيع او اشمام
ضم والمراد بالاشمام هنا ان تشاب الكسرة شيئا من صوت الضم وقرا بهذا
الوجه من السبعة نافع وابن عامر والكساي في وغيض وربما اخلص تحريك
ما قبل العين ضما فان كانت العين واوا سلمت نحو قول وان كانت ياء
انقلبت واوا لانضمام ما قبلها نحو بوع وعليه قول الشاعر •
• ليت شبابا بوع فاشتريت • وكلام المص يدل على جواز اللغات الثلاث
في انقاد واختار وهو موافق لما نقله ابن عصفور والابدي قال الشارح
وزعم بعض المتاخرين انه لا يجوز في الزايد على ثلاثة الا اللغة الاولى
ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس اي لبس المفعول بالفاعل وانما يعرض
ذلك في بعض الافعال الماضية عند اسنادها الى تا الضمير او نونه كقولك
لعبد بيع بعت يا عبد ولطالب شي عيق عنه عقت ايها الطالب فالالباس
حاصل بالكسر في الاول وبالضم في الثاني وكسر فا فعل المبني للمفعول حال
كونه ساكن العين لتخفيف نحو ضرب بكسر الضاد واسكان الراء
او ادغام نحو رد بكسر الراء لغة لبعض العرب لقوله •
• وما حل من جهل حبا حلمائنا • ولا قائل المعروف فينا يعنف •
قال الاخفش سمعنا من ينشده كذلك وبعضهم لا يكسر الحاء ولكن يشمها
الكسر كما يشم قيل الضم وقد يشم فا المدغم كما حكيناه عن الاخفش نقلا
عن بعض العرب واليه اشار المص في الالفية بقوله • وما لباع قد يرى
لنحو حب وشذ في تفوعل تفيعل كما يقال في تقوتل تقتيل وهو
شاذ بلا شك وما تعلق بالفعل غير فاعل بالنصب على انه حال
من الضمير في تعلق او مشبه به اي بالفاعل وهو اسم كان واخواتها
او نايب عنه اي عن الفاعل منصوب لفظا كالمصدر وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى
حيث يكون منصوبا او محلا كالمجرور بحرف زايد نحو ما رايت من احد

او بغير زايد نحو مررت بزيد وربما رفع مفعول به ونصب فاعل ان امن اللبس نحو كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار وهذه المسئلة هي المعروفة بالقلب وحكى النحاة فيها اقوالا احدها ان ذلك يجوز عند امن اللبس والسعة الثاني انه لا يجوز الا للضرورة الثالث انه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع انه لا يجوز في القران ويجوز في غيره واما البيانيون ففي التلخيص ان السكاكي قبله مطلقا وان غيره رده مطلقا قال صاحب التلخيص والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا والمسئلة مشهورة فلا نطول بذكرها

فصل فيما يعرض للفاعل ونائبه من وجوب البقا على الاصل والخروج عنه يجب وصل الفعل بمرفوعه سوا كان فاعلا او نايبا عنه او اسما لكان او احدى اخواتها فيجب ان يكون المرفوع تاليا للفعل الرافع له بحيث لا يفصل بينهما فاصل وهذا هو الاصل لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه ولذا اسكن اخر الفعل في نحو ضربت كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ويجوز ان يفصل بينهما بالمنصوب ما لم يطرا ما يوجب البقا على هذا الاصل او الخروج عنه فيجب العمل بمقتضى هذا الاصل وهو وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه اي التباس المرفوع بالمنصوب مفعولا كان او خبرا وذلك بان يكونا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى المتكلم او نحو ذلك مما لا يظهر فيه اعراب ولا تقوم قرينة تميز احدهما من الاخر نحو ضرب موسى عيسى فيتعين في مثل في هذه الصورة كون الاول فاعلا والثاني مفعولا كذا قال ابن السراج وعليه اكثر المتاخرين وخالف في ذلك ابن الحاج فجوز في كل من الاسمين ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا قال ولا يضر الالباس فقد يكون المتكلم بذلك قاصدا للابهام لغرض فيلقي الكلام محملا ولا مانع منه وكم في العربية من موضع وقع فيه الالباس ولم يبالوا به هذا معنى كلامه فان كان معه ثم ما يومن معه الالباس من قرينة معنوية نحو ولدت هذه هذه يشير بالاولى الى الصغرة ونحو اكل الكمثرى موسى او قرينة

لفظية نحو ضرب موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى جاز التقديم والتاخير او كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا واعطيت درهما وكنت الصديق واحترز من ان يكون محصورا فانه يجب تاخيره نحو ما ضرب زيدا الا انا وفي كلامه مناقشة من حيث ان الضمير في مثل هذا محصور فيه والمحصور انما هو ما بين ما والا اي الضرب الواقع على زيد محصور في المتكلم وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الانباري في نحو ما ضرب عمر الا زيدا حيث يكون المفعول واقعا بعد الا فيجب تقديم الفاعل لانك لو اخرته فاما ان يؤخره وتقدم المفعول غير مقرون بالا او مقرونا بها فان كان الاول بان تجعل الفاعل واقعا بعد الا والمفعول واقعا قبلها فتقول ما ضرب زيدا الا عمرو انعكس المعنى لان معنى الاول حصر مضروبية عمرو في زيد خاصة اي لا مضروب لعمرو سوى زيد خاصة فلو قدر له مضروب اخر لم يستقم ومعنى الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد خاصة اي لا ضارب لزيد سوى عمرو خاصة فلو قدر له ضارب اخر لم يستقم وان كان الثاني بان يؤخر الفاعل ويقدم المفعول مقرونا بالا فتقول ما ضرب الا زيدا عمرو فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرو اختل ايضا لان مضروبية زيد في اصل المسئلة اعني ما ضرب عمرو الا زيدا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان صار المعنى لا ضارب الا عمرو ولا مضروب الا زيد فصارت ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا ثم فيه بعد هذا محذور اخر وذلك ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا كما ستعرفه في باب المستثنى وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا زيدا عمرو ان تقدمه معلوم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب عمرو الا زيدا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة واحدة دون عطف الا انه قد تقرر في باب الاستثنا كما ستاتي انه لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيدا ومستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد وتابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل فلو قدمت واخرت في مثال الاصل لزم

خلاف ذلك واما الكسايي وابن الانباري فجوزا تقديم المفعول في هذه الصورة
مطلقا لكن مع الالتباس لا لا لقول الشاعر ٥

• تزودت من ليلى بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها •

وسياتي فيه كلام في باب المستثنى ان شاء الله تعالى فان كان المرفوع
ظاهرا والمنصوب ضميرا لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس اي يجب
ح تقديم المفعول على الفاعل نحو اكرمك زيد والدرهم اعطيه عمرو واحترز
بقوله لم يسبق الفعل من نحو اياك يكرم زيد والدرهم اياه اعطى زيد
عمرا وبقوله ولم يحصر من نحو انما يكرم زيد اياك فلا يتصل المفعول
في هاتين الصورتين بالفعل بل يتقدم او يتاخر وكذا الحكم عند غير
الكسايي في نحو ما ضرب عمرا الا زيد حيث يقع الفاعل مقرونا بالا فيجب
تقديم المفعول حذرا من انعكاس المعنى على ما سبق والكسايي يجوز تقديم
الفاعل مع الالتباس لا لا لقوله ٥

• ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم • ولا جفا قط الا جُبّاءٌ بطلا •

والجباء بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفتحها وهمزة هو الجبان
وقد استبان لك انه يتحصل في مسئلة حصر المنصوب والمرفوع
بالنسبة الى التقديم ثلاثة اقوال الجواز مطلقا وهو قول الكسايي
والمنع مطلقا وهو قول الجزولي والشلوبين واختاره المص وعليه
مشى ابن الحاجب وجماعة والتفصيل بين الفاعل فيجب تاخيره
والمفعول فيجوز قال الشارح وهو مذهب البصريين والفرا وابن
الانباري واهمل المص ذكر الحصر بانما في باب اتصال المرفوع
وانفصاله وقد يقال ان قوله ان خيف التباسه بالمنصوب مخرج
لذلك وليس بشيء لان الذي يخاف في تلك المسئلة التباس غير
المحصور بالمحصور لا التباس المرفوع بالمنصوب اذ الرفع والنصب
ظاهران فيهما ثم هلا ذكر مثل ذلك في مسئلة اتصال المنصوب
ولوانه قال يجب وصل معمول الفعل به ان خيف بفصله منه التباس
لشمل الجميع وكذا الحكم عند الاكثرين في نحو ضرب غلامه زيد
فيجب تقديم المفعول حذرا من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة

والصحيح جوازه على قلة قال المص لوروده في كلام العرب الفصحا
وتقدم الكلام على ذلك في اول الفصل الرابع من باب المضمر

باب اشتغال العامل فعلا كان نحو زيدا
ضربته او ما يعمل عمله نحو ازيدا انت ضاربه قال ابن الصايغ ولا
يدخل هنا سوى اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل اذ الصحيح انه لا يفسر هنا الا ما يجوز عمله فيما
قبله عن الاسم السابق بضميره متعلق باشتغال والمضمر المضاف اليه
عايد الى الاسم السابق او ملابسه عطف على المضاف من قوله بضميره
اي اشتغال العامل بضمير الاسم السابق او بملابس ذلك الضمير ثم الملابسة
اما بدون واسطة نحو زيد ضربت غلامه او بواسطة نحو
زيد ضربت رجلا يحبه اذا انتصب لفظا نحو زيدا ضربته او
تقديرا نحو زيد مررت به ضمير اسم سابق كما مثلناه وخرج ما اذا
كان الضمير لاسم متاخر نحو ضربته زيد فانه لا يكون من هذا الباب
بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدا خبره ما قبله
مفتقر لما بعده صفة ثانية للاسم اي يكون ذلك الاسم السابق
مفتقرا لما بعده كما تقدم نحو زيد ضربته وزيد مررت به واحترز
بذلك من نحو في الدار زيد فاكرمه فان زيدا في هذا التركيب
غير مفتقر لما بعده من قولك فاكرمه ولهذا قال س في قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما انه ليس من هذا الباب لان التقدير عنده
ومما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فلا يكون ح السابق مفتقرا
لما بعده او انتصب لفظا او تقديرا ملابس ضميره اي ضمير الاسم السابق
المفتقر لما بعده نحو زيد ضربت غلامه وزيد مررت بغلامه
بجائز العمل فيما قبله يتعلق بانتصب فخرج نحو زيد ما احسنه
ونحو زيد عليكه وزيد انه فاضل وزيد ضربتكه فيه غير صلة
نحو زيد انا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والظاهر
ان هذا استثنا منقطع لان ما ذكره من هذا وما بعده لا يشمله
قوله اولا بجائز العمل فيما قبله وقول الشارح الاظهر انه متصل

لانه جايز العمل فيما قبله لولا المانع ليس بالظاهر بل ولا ظاهر
ولا مشبه بها اي بالصلة في تتميم ما قبلها وهو الصفة ومن ثم
امتنع النصب في وكل شي فعلوه في الزبر ولا شرط مفصول باداته نحو
زيد إن رايته اكرمه بخلاف نحو ان زيدا لقيته فاكرمه فهذا واجب
النصب وذلك واجب الرفع ولا جواب مجزوم نحو زيد ان يقم اكرمه
ولو اسقط قوله مجزوم لكان اولى ليعلم انه كما لا يجوز النصب في المثال
الذي ذكرناه لا يجوز في نحو زيد اذا جا راس الشهر فاكرمه فان قيل
لو اطلق لدخل تحت المنع نحو زيد ان جاء راس الشهر اكرمه برفع اكرمه
قلنا لا فان المرفوع ليس جوابا بل دليل الجواب وتسميته جوابا تجوز من قايله
ولا مسند الى ضمير السابق متصل نحو زيدا ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه اذ لا
يجوز باجماع في باب من الابواب تعدى فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو زيدا
ضرب وهذا انما يمتنع اذا نصبت زيدا في قولك زيد ظنه قايما لما قلنا اما
الرفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل
وذلك جايز في باب ظن واما زيد ضربته فممتنع رفعت زيدا او نصبته وهو
ظاهر واحترز بقوله متصل من ان ينفصل الضمير فيجوز المسئلة نحو زيدا
لم يظنه ناجيا الا هو ولا تالي استثنا نحو ما زيد الا يضربه عمرو ومن ثم
رد قول من زعم في وان كلا لما ليوفينهم وفيه مانع اخر وهو لام القسم او
تالي معلق بكسر اللام اي شي يعلق ما قبله عن العمل فيما بعده نحو زيد كيف
وجدته ولهذا قال س في قوله • آليت حب العراق الدهر اطعمه •
ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده لوصول الفعل
اليه ولم يجعله من باب الاشتغال لان التقدير لا اطعمه ولا اذا وقعت
في جواب القسم كان لها الصدر فتعلق وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا
والصواب الاول او تالي حرف ناسخ نحو زيد كاني احبه او ليتني القاه
او لعلي اصادفه او تالي كم الخبرية نحو زيد كم لقيته فاما الاستفهامية
فداخلة في المعلق ولو اسقط هذا القيد لكان اولى ليلا يتوهم
ان مفهوم الصفة قاض على مفهوم العام هناك بل لو اسقط قوله كم
الخبرية اصلا وراسا لكان حسنا لان الظاهر انها تعلق كالاستفهامية

وفي الكشاف في قوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة
انه يجوز ان يكون كم استفهامية وكونها خبرية وان معنى الاستفهامية
هنا التقرير واذا كان كذلك فهي داخلة في المعلق فلا حاجة الى ذكره
ثانيا او تالي حرف تحضيض نحو زيد هلا اكرمته او عرض نحو زيد
الا تكرمه او تمن بالا نحو العون على الخير الا احده واما التمني بغير الا
فلا يليه الا الاسم نحو ليت زيدا اراه ولا يكون الاسم فيه منصوبا على
الاشتغال بل على انه اسم ليت قاله المص واجرا التحضيض والعرض و
التمني مجرى الاستفهام في منع تاثر ما قبلها مما بعدها هو مذهب
المحققين من العارفين بكتاب س وقد عكس قوم الامر فجعلوا التوسط
التحضيض واخويه قرينة ترجح نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا
ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب س وجب نصب الاسم السابق
على العامل الذي هو جايز العمل فيما قبله وهذا جواب اذا في قوله
اول الباب اذا انتصب لفظا او تقديرا ضمير اسم سابق وقوله ان تلا
قيد في وجوب نصب السابق اي تلا السابق ما يختص بالفعل كاذا
الشرطيه وان واخواتها من ادوات الشرط الجازمة ولو الامتناعية والتي
بمعنى إنْ وادوات التحضيض تقول اذا زيدا لقيته فاكرمه وان عمرا
رايته فاحسن اليه وعلى ذلك فقس او تلا السابق استفهاما بغير
الهمزة نحو هل زيدا ضربته وهذا مقيد بان يجي بعدها اسم وفعل كما مثلنا
واما اذا كان بعدها جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيد
انا ضاربه فلا يتعين نصب الاسم الذي يليها ولا اشعار لكلام المصنف
بهذا القيد على ان كلامه ايضا يقتضي بحسب الظاهر انه لا قبح في مثل
هل زيدا ضربته وكلام الرضي صريح في خلاف ذلك فانه قال بقبح دخول
هل على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت
وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بالفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب
ههنا احسن القبيحين بعامل يتعلق بالمصدر من قوله وجب نصب السابق
اي يتحتم ان ينصب بعامل لا يظهر اي لا يجب عدم ظهوره لكون المفسر
المتاخر عوضا منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه هذا مذهب البصريين

وعليه المعول وقال المص قلت بعامل لا عمر الفصل وشمه نحو ازيدا انت
ضاربه التقدير اضارب زيدا انت ضاربه قلت تمثيله بذلك غير
جيد لان كلامه فيما يجب نصبه والنصب في هذا المثال غير واجب قال
الشارح ولم يبين المص اعراب هذه المسئلة واجاز صاحب البسيط فيها
ان يكون نصب باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده
وهو مبتدا وانت مرتفع به او يكون اسم الفاعل المقدر خبرا لانت مقدما
وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا اخر **موافق للظاهر** لفظا ومعنى
نحو ازيدا ضربته التقدير اضربت زيدا ضربته **او مقارب** نحو زيدا
مررت به التقدير جاوزت زيدا ونحو زيدا ضربت اخاه اي اهنت
زيدا وذلك لانه لازم عن ضربت المذكور فان ضرب اخي زيد ملزوم
لاهانة زيد فان قلت اي لزوم بينهما مع انا نقول ضربت زيدا
واكرمت اخاه وانا قد نضرب الاخ ونغفل عن اخيه ولا نريد بضربه
اهانته ولا غير اهانته قلت لم ندع اللزوم العقلي فيلزمنا ما ذكرت بل
اللزوم العادي العرفي فانك تجد اهل العرف ينسبون فاعل ذلك للجهل
فيقولون انظر الى صنع فلان ما اعجبه يضرب انسانا ويكرم اخاه ويقولون
لمن ضرب شخصا الداخ ما ضربه وانما ضرب اخاه وعلى هذا فلو قدرت
لزيدا في مثال النحويين ضربت لم يكن بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية
عن الاهانة والضرب المذكور يراد به الضرب الحقيقي **وقد يضمر مطاوع
الظاهر فيرفع السابق** ثم المطاوع المقدر على قسمين اما لفظي كما في قوله
• لا تجزعي ان منفس اهلكته • واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي •
اي ان هلك منفس وهو مطاوع لاهلكته لقول اهلكته فهلك فهذا
مطاوع لفظي واما معنوي كما في قوله • اتجزع ان نفس اتاها حمامها •
اي ان هلكت نفس فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط اذ اتاها حمامها في معنى
اهلكت **ويترجح نصبه على رفعه بالابتدا ان اجيب به استفهام
بمفعول ما يليه** نحو زيد اضربته جوابا لايهم ضربت ولا حاجة الى
قوله ما يليه لانه لا يكون الا كذلك اي لا يكون المشتغل عنه جوابا
لاستفهام بمفعول الا وذلك المفعول مفعول للفعل الذي يليه المشتغل

عنه

عنه جوابا بالذلك الاستفهام وقد فرضنا انه جواب **او بمضاف اليه
مفعول ما يليه** نحو زيدا ضربت غلامه جوابا لغلام ايهم ضربت
وخرج بذكر المفعول في المسئلتين ما يكون جوابا لقول القايل ايهم
ضربته او غلام ايهم ضربته بالابتداء فيهما فالرفع في زيد ضربته
المجاب به ذلك اكثر منه في زيد ضربته المقول ابتدا لان فيه ما في
ذلك من عدم مرجح التقدير واما زيدا وهو قصد تناسب الجواب و
السوال وههنا نكتة ينبغي التنبيه عليها وهي ان قولهم ايهم ضربته
دليل على بطلان قول الفارسي في قوله الزبا •
• ما للجمال مشيها وئيدا • لا يكون مشيها فيمن رفع به لا من ضمير الظرف
لعدم ذكر الهمزة لانا نقول لو اجري على ضمير الاستفهام ما اجري على
الاستفهام لامتنع ايهم ضربته رفعت ابا او نصبتها لان الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله فكيف يكون ضميره وحل شبهته التي عرضت
له وهي ان الظاهر عين المضمر انه عينه في المعنى الذي هو به اسم
وهو المعنى الوصفي لا التضميني الذي هو شبيه الحرف وبه امتنع
اعرابه لان الحرف يأبى مجئ الضمير بدليل ان الحروف لا تفسر الضماير
او وليه فعل امر اي فعل يفهم منه معنى الامر واضافة الامر
الى الفعل بهذا الاعتبار فخرج نحو زيدا اسمع به في التعجب لانه ليس
منهم معنى الامر وشمل كلامه نحو زيدا اضربه ونحو زيدا ليضربه
عمرو لان لام الامر ليست من ادوات الصدور ونحو الاولاد يرضعن
الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر فالنصب راجح
في الصور الثلاث وشمل كلامه ايضا الامر المراد بما قبله الخصوص
كبعض ما مر او العموم نحو اللذان ياتيانك اضربهما هذا مذهب س
وزعم ابن باباد وابن السيد ان الامر الذي يراد بما قبله العموم
يختار فيه الرفع استنادا الى قوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما وقد مر ان س لا يرى ذلك من هذا الباب وان الكلام
جملتان **او وليه فعل نهي** نحو زيدا لا تضربه **او دعاء** ليشمل
ثلاث صور كالامر نحو زيدا رحمه الله تعالى او ليجزيه الله خيرا

اواصلح الله شانه وانما رجح النصب حيث يليه فعل امر او نهي او دعآ
لان وقوع هذه الاشيآء خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان
كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل
او ولى هو اي الاسم المشتغل عنه **همزة استفهام** نحو ازيدا ضربته
لان الاستفهام في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا
لما يستفهم عن مضمونه اولى وقال الشارح لان الغالب فيها ان يليها
الفعل واحترز بقوله او ولي هو ان تليه الهمزة فيجب الرفع نحو
ازيدا ضربته وبالهمزة عن غيرها من ادوات الاستفهام لوجوب
النصب بعدها كما سبق **او** ولي هو ايضا **حرف نفي** ليطهرها فتمناه
في تعليل اوكونه همزة الاستفهام بالفعل **لا يختص** صفة لحرف نفي
فيشمل ما ولا وان نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا
ضربته واحترز بذلك عن لم ولما ولن لان كلا منها حرف نفي مختص
بالفعل فلا يليها الاسم الا في الضرورة كقوله ۵

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته ❊ فلم ذا رجاء الفته عن واهب ❊

او ولي هو ايضا **حيث** نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لان في حيث
معنى المجازاة **او** ولي هو ايضا **عاطفا على جملة فعلية تحقيقا او تشبيها**
وهذا التقسيم للعاطف وكان الاولى ذكره الحاجبية لئلا يتوهم رجوعه
الى قوله جملة فعلية فمثال ما ولي العاطف على الفعلية تحقيقا نحو
قام زيد وعمرا كلمته قال تعالى فدمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا
الرسل اغرقناهم ومثال ما ولي العاطف على الفعلية تشبيها اتيت
القوم حتى زيدا مررت به وضربت القوم حتى زيدا ضربت اخاه
وذلك لان حتى انما يعطف بها المفرد لا الجملة فهي هنا حرف ابتدا
ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة فاعطي تاليها
ما اعطي تالي الواو وليس الغرض من ترجيح نصب ما بعد العاطف
الا تعادل اللفظ ظاهرا فلذلك ترجح بعد حتى هذه قال المص في الشرح
فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالاجود ان تنصب زيدا
بمقتضى العطف وتجعل ضربته تاكيدا انتهى فان قلت ما هو المؤكد

قلت

قلت ضرب زيد الثابت له بمقتضى العطف فهو مؤكد لبعض ما افهمه
الكلام السابق على ان بعضهم اعترض على المص في جعل الجملة تاكيدا فانه اذا
دار الامر بين حملها على التاسيس او التاكيد كان حملها للتاسيس اولى وهنا
امكن كونها تاسيسية بان يجعل نصب زيد من باب الاشتغال **او كان الرفع**
يوهم وصفا مخلا كما اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته
بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك اياه بهذا الثمن فقلت
كل واحد من مماليكي بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين فلو رفعت لفظ كل احتمل ان يكون
اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين
هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق
احتمال الوجه الثاني من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر
وربما يكون لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك
فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره
كذا في شرح الحاجبية للرضي الاسترابادي ومثل الشارح تبعا للمص وابن
الحاجب وغيرهما المسئلة بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر قال الرضي
وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت
في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك
لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت خلقناه
صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به تعالى خلقنا كل ما يقع به اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع
الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء في هذه الاية ليس
كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير
متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه
هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق
كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات
سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه
مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا هذا كلامه **وان ولى العاطف**

ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا وذلك نحو زيد قام فهذه جملة ذات وجهين لانها من قبل تصدرها بالمبتدا اسمية ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية قال في شرح الكافيه قيل وانما اشار الى تفسير ذات الوجهين بما ذكره لانها قد يراد بها الكبرى مع الصغرى التي في ضمنها والصغرى اعم من ان تكون اسمية كابوه قايم من قولك زيد ابوه قايم او فعلية كقام ابوه من قولك زيد قام ابوه فاذا ولي العاطف جملة ذات وجهين بالتفسير الذي ذكره المصنف ووقع بعد العاطف اسم كان كما في قولك زيد قام وعمرا اكرمته استوى فيه الرفع والنصب لان هذه الجملة بالنسبة الى صدرها اسمية فيترجح الرفع لتشاكل الجملتين في الاسمية وبالنظر الى عجزها فعلية فيترجح النصب لتشاكل الجملتين في الفعلية فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو السلامة من التقدير والحذف عورض بان النصب مرجح بقرب قرينته واعترض بان هذه المعارضة غير مستقيمة فانا لا نسلم البعد على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطف مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى فاما اذا كانت الجملة الثانية براسها معطوفة على الجملة الاولى فلا يتحقق بعدا اصلا قال نجم الدين سعيد اللهم الا ان يقال بتقدير النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون من عطف المفردات قلت وفيه نظر ومعنى قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبرا نحو زيد قام وعمرا اكرمته كما مر فان اكرمت لا يصلح ان يكون خبرا عن زيد لعدم الرابط وكان مما يصلح جعله خبرا نحو هند قامت وعمرا اكرمته في دارها **خلافا للاخفش في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا** كما في المثال الاول قلت وهو ظاهر كلام س فانه قال والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه ان النصب مثله في زيدا ضربته واما الفارسي فجعله محمولا على الجملة الصغرى وانما رجح الاخفش ومن وافقه الرفع لان العطف عندهم على الفعلية ممتنع فتعين كونه على الاسمية فلزم تخالف المتعاطفين ان نصب

فضعف النصب وترجح الرفع لوجود المناسبة وعلى هذا فالرفع هنا ارجح منه في قولك ابتدا زيد ضربته فانه مطلوب التناسب ولعدم طالب الفعل **ولا اثر للعاطف اذ وليه اما** لانها من ادوات الصدر فتبطل حكم العاطف فلا ينظر الى ما قبلها بل يكون الاسم بعدها مفتتحا به فلا يرجح النصب بعد الفعلية نحو جا زيد واما عمرو فاكرمته ولا يستوي الوجهان بعد ذات الوجهين نحو زيد اكرمته واما عمرو فاهنته بل يترجح الرفع عنهما قال ابن هشام في المغني ويجب تقدير العامل بعد الفا وقبل ما دخلت عليه لان اما نايبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل قلت لا نسلم انها نايبة عن الفعل وانما هي نايبة عن جملة الشرط باسرها لا عن فعله فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولانا نباعد فعل نعم يمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا تفصل بينها وبين اما باكثر من جزء واحد **والابتداء المسبوق باستفهام اولى من نصبه ان ولي فصلا بغير ظرف او شبهه خلافا للاخفش** وذلك نحو انت زيد تضربه فلو قال بهمزة الاستفهام لكان احسن ولو قال ولي فاصلا غير ظرف او شبهه لكان اقرب الى الفهم واقرب الى حقيقة الكلام قال في الشرح فس ابطل حكم الاستفهام لبعده عن الفعل ولم يبطله الاخفش وعنده ان انت فاعل بفعل مقدر تقديره اتضرب وزيدا منصوب به والمسيلة مشكلة واكثر الناس جعلوها خلافية بين س والاخفش كما هو ظاهر كلامهما وان س لا يجيز ما قاله الاخفش من اختيار النصب على الرفع ثم اختلفوا في وجه الاعتراض فقال ابن ولاد الاشتغال لا يكون بالنظر الى الاسمين اصلا وفي كلام الاخفش يقتضي انه بالنظر اليهما وقال ابو جعفر بن مضا وجه ذلك ان العامل وهو تضرب يصير طالبا لمعمولين وهما انت وزيدا ولا يقوى المفسر هذه القوة وهذا هو الاول او قريب منه وقال ابن خروف وانما منع سيبويه مما ذهب اليه الاخفش ما دام انت مبتدا ولكن القول الاخفشي لو نسبل عنه فاما اذا جعل فاعلا بالمحذوف الذي يفسره المذكور فلا يمنعه س اصلا فاذا تحققت هذا علمت ان لا خلاف اصلا وبيانه ان انت يحتمل ان يكون مبتدا وهو الوجه الاضعف ولا ينكر هذا س

ولا الاخفش فيجوز عنده فيما بعده النصب مرجوحا والرفع راجحا اذ ٧
لا اثر فى رفع ذلك لتقدم المبتدا المتصل بهمزة الاستفهام ويحتمل ان انت
فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور فيجب ح نصب زيد بذلك الفعل المقدر
لانه مفعوله وهذا هو الذى قاله الاخفش وكان ش اراد التنبيه على ان
الاستفهام المفصول بغير ظرف او شبهه لا اثر له فى ترجيح النصب ففرض
المسئلة على الوجه الاضعف ولم يذكر الوجه الاحسن اعتمادا على ما هو المتقرر
من ان الهمزة يختار معها الفعل وكان الاخفش انما ذكر الوجه الاخر على
جهة التتميم لا على جهة الاعتراض فلا اختلاف بينهما ح فان قيل ان الاخفش
قال النصب اجود وذلك يعطى ان الرفع جايز على جعل انت فاعلا والفرض
انه ممتنع والجواب ان معنى قوله النصب اجود ان وجه النصب اجود
اي الوجه المودى الى نصب زيد على اللزوم اجود من الوجه المودى الى
رفعه على الاختيار وكذا اجاب الشلوبين وهو كلام حسن ولكنه
مخالف لما فى المتن واحترز بقوله بغير ظرف او شبهه من ان يكون الفصل
باحدهما نحو اكل يوم زيدا تضربه ونحو افى الدار عمرا تهينه فيكون حكم
الاستفهام باقيا فيترجح النصب لتوسعهم فى الظرف والجار والمجرور
وكذا الابتداء المتلو بلم او لن او لا اولى من نصبه خلافا لابن السيد
البطليوسي فانه يقول ان النصب فى زيد لم اضربه وعمرو لن اهينه
وبكر لا اكلمه راجح على الرفع وهو ضعيف لان النفى المتاخر لا اثر له وكان
ينبغى لابن السيد ان يزيد ان ولما وان عدم المانع من النصب لان الكلام
فيه والموجب للنصب والمرجح له والمسوى بينه وبين الرفع رجح الابتدا
نحو زيد ضربته لانه لا اضمار فيه بخلاف النصب خلافا للاخفش و
الكسائي فى ترجيح نصب تالى ما هو فاعل فى المعنى نحو انا زيد ضربته
وانت عمرو كلمته وضابط المسئلة ان يقع الاسم بين اسمين لمسمى واحد
وثانيهما فاعل الفعل المشغول فعلل وجه ترجيح النصب انه يقول ان
المتاخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم فاعل معنى فقط وهما لمسمى واحد
فينبغى ايضا ان يكون فاعلا صناعة وعلى هذا فيكون المقدر فعلا مثله
رافعا له وناصبا لما بعده وتكون المسئلة من الاشتغال عن الاسمين كما قال

الاخفش فى انت زيدا تضربه وعلى ذلك فالتقدير ضربت زيدا ضربته
ثم حذف ضرب وحده فانفصل الضمير لا ان التقدير انا ضربت زيدا ضربته
فحذف الفعل والفاعل معا وبقى المفعول فيكون انا ح مبتدا وقد علم ان
مسائل الباب خمسة اقسام واجب النصب وراجحه وراجح الرفع وما استوى
فيه الامران فهذه اربعة اقسام اشار المص اليها هنا اجمالا والقسم الخامس واجب
الرفع وهو ما فصل بينه وبين فعله بشئ لا يعمل ما بعده فيما قبله على ما سبق
اول الباب وذكر المص رحمه الله تعالى فى غير التسهيل ان من المواضع التى يجب
فيها الرفع ما يقع بعد اذا الفجائية وليتما كقولك اتيت فاذا زيد يضربه
عمرو وليتما بشر زرته قال فلو نصبت زيدا او بشرا لم يجز لان اذا المفاجاة
لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر وانما يليها مبتدا وان المفتوحة المؤولة بمبتدا
او ان المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو نصبت الاسم
بعدها لكانت الجملة التى يليها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب وقد غفل
عن هذا كثير من النحاة واجاز النصب فى خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ولا سبيل
الى جوازه وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها فعل ولا معمول فعل لان ما حين
قرنت بها لم تزل اختصاصها بالاسماء فلهذا ساغ فيما وحدها الاعمال وترك
الاعمال فاعمالها لبقاء اختصاصها وترك اعمالها لالحاقها باخواتها فلو نصبت
الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالاسماء
وهو خلاف كلام العرب انتهى قلت النصب على الاشتغال فى الاسم الواقع
بعد اذا الفجائية فيه ثلاثة اقوال قيل يجوز مطلقا وهو ظاهر كلام
س وعليه مشى ابن الحاجب لكنه مع اعترافه نقض حده بان اذا المفاجاة يلزم
المبتدا بعدها مشكل وقيل يمتنع مطلقا وهو ظاهر لان اذا الفجائية لا يليها
الا الجمل الاسمية وعليه مشى المص وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز
فى نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه ابن هشام بان
التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة
بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها
وملابسة الضمير بنعت نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه او عطف بيان نحو
زيدا ضربت عمرا اخاه على ان يقدر اخاه عطف بيان فيجوز لك رفع زيد

ونصبه فان قدرته بدلا بطلت المسئلة نصبت او رفعت وعلى هذا
فكان حق المص ان يقول او عطف بيان **او معطوف بالواو** نحو زيدا
ضربت عمرا واخاه **غير معاد معه العامل** كما مثلناه واحترز من ان يكون
العطف بغير الواو نحو زيدا اكرمت عمرا فاخاه او ثم اخاه ومن ان يعاد
العامل مع الواو نحو زيدا ضربت وضربت اخاه فيمتنع في المسايل قلت
العطف في هذه المسئلة الاخيرة من عطف الجمل فلا يصدق ان الاسم ح معطوف
بالواو فما هذا الاحتراز **كملابسته** اي كملابسة الضمير **بدونهما** اي بدون
النعت وعطف النسق المذكورين فيجوز التركيب معهما كما يجوز اذا كان الضمير
ملابسا بالاضافة نحو زيدا ضربت اخاه وانما اختصت مسئلة النسق بالواو
لانها لمطلق الجمع فالاسمان او الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير
وانما اشترط ان لا يعاد العامل لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات
ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قايم وقاعد ووقع في المغني
ان ش يمنع النصب في زيد ضربت عمرا وضربت اخاه وبعض اصحابنا
يجيزه ان قدرت الجملة الثانية تاكيدا للاولى ولم يقدرها ش تاكيدا بل
معطوفة البتة ولا يجوز عند ش الابتداء لانه لم يعد الى المبتدا ضمير
من الجملة المخبر به عنه **وكذا الملابسة بالعطف في غير الباب** الذي نحن
فيه وهو باب الاشتغال والمراد بغيره باب الصفة والحال والخبر نحو مررت
برجل قايم زيد واخوه وجاء زيد ضاحكا عمرو واخوه وزيد قايم
عمرو واخوه وجا الذي قام بكر واخوه فلو كررت العامل او عطفت
بغير الواو لم يجز **ولا يمتنع نصب** الاسم **المشتغل عنه بمجرور**
حقق ذلك المجرور **فاعلية ما علق عليه خلافا لابن كيسان** نحو زيد
زيدا ظفرت به على عمرو فزيدا قد اشتغل عنه بالضمير المجرور وهذا
المجرور محقق لفاعلية زيد الذي علق عليه وذلك لان الباء
للسببية والمعنى ظفرت بسببه فزيد هو الذي اظفر اي زيد اظفر
بي على عمرو فهل رعاية هذا المعنى يمتنع من نصب زيد المشتغل عنه
كما يمتنع نصبه فيما هو بمعناه اولا فابن كيسان قال بالاول والجماعة
قالوا بالثاني قيل وهذا فرع كبير اختلف النحاة فيه وهو انه

هل يشترط انتصاب المشتغل عنه والسببي من جهة واحدة او لا يشترط
ذلك فيجوز ان يكون المشتغل عنه منصوبا من وجه مخالف للوجه الذي
انتصب السببي منه وعدم الاشتراط هو الصحيح وبعضهم نقل عن الاخفش
عن العرب انهم يقولون ازيدا جلست عنده فزيدا منصوب على انه مفعول
به والسببي منصوب على انه مفعول فيه فاختلفت جهة النصب ولم
يبالوا بالاختلاف والفرع الذي ذكره المص من هذا الاصل وبيانه
ان الباء في المثال للسببية فالمجرور بها مفعول من اجله وانتصاب زيد
على انه مفعول به فاختلفت جهتا الاقتضا **وان رفع المشغول شاغله**
لفظا نحو زيد قام **او تقديرا** نحو زيد غضب عليه ويشمل قوله شاغله
الضمير كما مثلنا والسببي نحو زيد قام ابوه وزيد غضب غلامه **فحكمه**
في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه وكان حقه ان يقول
حكم ناصب الضمير في تفسير ناصب الاسم السابق والان كلامه يقتضي ان
الرافع هو الناصب وح فيكون اقسام هذا النوع خمسة الاول
ما يجب رفعه على الابتدا وذلك عند وجود مانع من الموانع المذكورة
نحو زيد ما قام الثاني ما يجب رفعه بفعل مقدر وذلك في كل موضع
وجب فيه النصب في النوع الاول نحو ان زيد قام فاكرمه الثالث
ما ترجح رفعه بفعل مقدر على رفعه بالابتدا وذلك في كل موضع ترجح
فيه النصب في النوع الاول نحو ازيد قام الرابع ما يستوي فيه
الامران وذلك بعد ذات الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد الخامس
ترجيح رفعه بالابتدا على رفعه بفعل مقدر وذلك عند فقد المانع
والموجب والمرجح للفاعلية والمستوي نحو زيد قام كذا امثله المص
قال الشارح وفيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع
وجود طالب الفعل لزوما او اختيارا وهو مفقود هنا ولا يعلم من اجاز
رفعه على الفاعلية الا ابو القاسم بن العريف قلت زاد غيره المبرد
وينبغي ان يزاد الكوفيون لانهم قايلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه
فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم اقيس من جوازه عند من لا يتقدم
ولا يجوز في نحو زيد ذهب به من امثلة ش ومثله ازيد غضب

عليه واعمروا نطلق به **الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير**
خلافا للسيرافي وابن السراج والمراد ايضا كما ذكر في الشرح فانهم اجازوا
ذلك وجعلوا النايب عن الفاعل ضمير مصدر الفعل المذكور اي ازيدا ذهب
الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق بحصول
الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله
وقول المص الاشتغال عبارة موهمة في هذا الباب ان الفعل اشتغل
بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق وليس كذلك فصواب العبارة
ان يقول اسناد الفعل الى ضمير المصدر فراده الاشتغال عن الاسناد
الى الضمير المجرور بالاسناد الى ضمير المصدر وقوله ونصب صاحب الضمير
اي الضمير المجرور وقوله بمصدر منوي حق العبارة بضمير المصدر المنوي
لان المنوي ضمير المصدر لا المصدر **وقد يفسر عامل الاسم المشغول**
عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله ان كان من سببه وكان المشغول
مسندا الى غير ضميرهما وذلك نحو ازيدا اخوه تضربه بالتا من فوق وهو من
امثلة س فزيد مبتدأ واخوه مبتدأ ثان وتضربه خبر الثاني والجملة خبر
المبتدأ الاول ويجوز نصب الاخ على الاشتغال بلا خلاف فتقول ازيد
اخاه تضربه واختلف في جواز نصب زيد فاجازه س والاخفش ومن
وافقهما فتقول ازيدا اخاه تضربه وهذه هي المسئلة التي ذكرها في المتن
فتنصب اخاه بفعل مقدر يدل عليه العامل الظاهر بعده ويفسر هذا العامل
المقدر الذي هو عامل في اخاه عاملا في زيد المذكور قبله والتقدير
اتهين زيدا تضرب اخاه تضربه فالثاني مقدر له مثل المذكور لان الضرب
واقع عليه والاول مقدر له ما يلزم عن المذكور بل الاولى ان يقال ما يلزم عن
المقدر لانه المفسر له والذي يقرب تلك المسئلة ان المحذوف الثاني مدلول
عليه بالمذكور فكانه مذكور وكان الدال عليه هو المذكور والحاصل
ان المفسر بفتح السين قد يكون مفسرا بكسرها وان المقدر قد يكون دليلا
على مقدر اخر وذلك اذا كان في اللفظ شي يغني عنه ينزل ذكره
منزلة ذكره ولا يخفى عليك ان المشغول في مثالنا وهو الفعل من قولك
ازيدا اخاه تضربه مسندا الى غير ضمير زيد اذ هو مسند ضمير المخاطب

ومثله

ومثله ازيدا اخاه اضربه انا او يضربه عمرو او نضربه نحن واحترز بقوله
من سببه من نحو ازيدا عمرا تضربه لان الثاني اجنبي **فان اسند الى احدهما**
اي الى احد الضميرين نحو ازيد اخوه يضربه بالياء اخر الحروف **فصاحبه**
اي صاحب الضمير وهو الاسم الذي يفسر الضمير **مرفوع بمفسر المشغول وصاحب**
الضمير الاخر منصوب به اي بالمفسر المشار اليه فتقول ازيدا اخاه يضربه
برفع زيد ان كان هو الضارب وازيدا اخوه يضربه ان كان الضارب
الاخ لان الضمير الشاغل ومفسره لا يختلف اعرابهما والتقدير حيث يكون
الضارب الاخ ايضرب زيدا اخوه يضربه والاشتغال في الصورتين وقع
عن اسمين لكن في الثانية قدم المفعول وقول المص وصاحبه مرفوع يوهم
اللزوم وليس كذلك بل يجوز رفعهما على ما اسلفناه باجماع ٥

باب تعدي الفعل ولزومه

والمراد بتعدي الفعل مجاوزة فاعله الى مفعول به والمراد بلزومه عدم
مجاوزته الى مفعول به **ان اقتضى** اي طلب **فعل** اسما **مصوغا له**
اي يصح ان يصاغ له منه **باطراد** احترازا مما تعدى بحرف جر ثم حذف
ذلك الحرف ضرورة نحو تمرون الديار فانه اذا اضطر قيل الديار
ممرورة **اسم مفعول** مرفوع بقوله مصوغا **تام** احترازا مما يصاغ منه
اسم مفعول مفتقر الى حرف جر فانه لازم لا متعد نحو مررت بزيد فهو
ممرور به **نصبه** اي نصب ذلك الفعل المقتضي الاسم المصوغ منه
اسم مفعول تام ففاعل نصب ضمير يعود الى الفعل المتقدم وضمير النصب
من قوله نصبه يعود الى المصوغ المذكور قبل وهذا الذي ذكره من
ان الفعل ينصب المفعول به هو قول البصريين وهو الصحيح وليس الناصب
الفاعل خلافا لهشام ولا مجموع الفعل والفاعل خلافا للفرا ولا معنى
المفعولية خلافا لخلف حجة هشام الدوران ويرده اطعام
يتيما اذ لا فاعل ملفوظ ولا كالملفوظ وحجة الفرا انهما كالشي الواحد
بادلة ولا يعمل بعض الشي ويبطله جواز الفصل بينهما فليسا كالشي الواحد
من كل وجه وجواز جا الضارب زيدا فقد عمل الفاعل وحده وهو
كالجزء من فعله ومن موصولة ويرد قول خلف لم اضرب زيدا وضرب

زيد ثم في كلام المص مناقشات اما اولا ففيه ثلاث تجوزات حذف
الموصوف واطلاق المصوغ والمراد تناوله وحذف قوله منه كما عرفته
آنفا واما ثانيا فالتعريف الذي انطوى عليه كلامه دوري لانا لا نعلم
انه يبنى من الفعل اسم مفعول تام حتى نعلم انه فعل متعد وبالعكس ولا
يخفى انه انما اراد التعريف وان لم يورده على هيئة الحدود واما ثالثا
فذكره الخلاف في رافع الفاعل دون ناصب المفعول يوهم انه لا خلاف
في ذلك والخلاف فيه ماثور ومشهور واما رابعا فلانه يلزمه ان
يكون الدار في دخلت الدار والمسجد في قولك دخلت المسجد مفعولا به
لانك تقول الدار مدخولة والمسجد مدخول وهو لا يرى ذلك ولا هو
الواقع لان الفرق بين المفعول به والمفعول فيه ان الاول محل الفعل
دون الفاعل كضربت زيدا والثاني محل لهما كجلست امامك وليست الدار
ولا المسجد من النوع الاول قطعا فبقي ان يكون من الثاني لكن صده عن هذا
ان للنوع الثاني اذا كان مكانا شرطا وهو الابهام وقد فُقِدَ وان يطرد
توارد العامل عليه فلا يختص بعامل دون اخر مما لا ينافي معناه وهذا
مفقود ايضا فتعين ان يكون ظرفا في المعنى دون الصناعة وهو المنصوب
على التوسع وقولنا مما لا ينافي معناه احتراز من نحو بات زيد فرسخين
او يومين فانه لا يصح ولا يقدح تخلفه في ظرفيتهما في سار فرسخين
او يومين وسمي هذا الناصب متعديا وواقعا ومجاوزا والا يقتض
الفعل ما ذكر من الاسم المصوغ له باطراد اسم مفعول تام فلازما اي
فانه يسمى لازما ويسمى ايضا قاصرا وغير متعد وقد يشتهر الفعل
بالاستعمالين اي التعدي واللزوم وهو نوعان ما يكون في حالة القصور
غير متعد البتة نحو فغَرَ وما يكون متعديا بالحرف نحو شكر ونصح
وقوله يشتهر يشمل ما اذا كان الاستعمالان المشهوران في رتبة واحدة
نحو فغر فوه وفغر فاه او في مرتبتين كشكرت زيدا وشكرت له ونصحت
زيدا ونصحت له فان الاستعمالان مشهوران لكن رتبتيهما في ذلك
متفاوتة اذ تعديهما بالحرف هو الاكثر وخرج بالشهرة ما اذا كان
احد الاستعمالين نادرا كقوله ٥

• تمرون الديار ولم تعوجوا • كلامكم علي اذن حرام •
فيصلح للاسمين اي المتعدي واللازم وهذا القسم مختلف فيه
على ثلاثة مذاهب فقيل هو قسم برأسه وهو الصحيح وعليه مشى المص
وقيل الاصل التعدي بالجار وقيل الاصل التعدي بنفسه والجار زائد
وان علق الفعل اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف جر نحو امنت
بالله واقبلت على الخير واعرضت عن الشر وقد يجرى بالبنا للمفعول مجرى
المتعدي شذوذا كقوله ٥ ٥
• نحن فتدي ما بها من صبابة • واخفي الذي لولا الاسا لقضاني •
اي لقضى علي وكقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا وقوله لاقعدن
لهم صراطك المستقيم كذا مثل المص بالبيت والايتين ويمكن ان يقال
في لقضاني انه ضمن معنى الاهلاك اي لاهلكني وفي اية المواعدة
ان ما ذكره مبني على ان المراد بالسر النكاح اي لا تواعدوهن على سر
ويحتمل ان يكون على بابه صفة لمصدر محذوف اي وعدا سرا لان
المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن او مسارتهن في الغالب
مما يستحيى من المجاهرة به ويظهر على هذا ان يكون الاستثناء منقطعا
في قوله الا ان تقولوا قولا معروفا ويمكن ايضا في قوله لاقعدن انه ضمن
معنى الزم اي لالزمن لهم صراطك او لكثرة الاستعمال نحو دخلت
الدار وذهبت الشام لانهم كانوا يتجمعون بها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار
عن ذهابهم اليها غالبا او لتضمين معنى يوجب ذلك نحو رحبتكم الدخول
في طاعة الكرماني قاله نصر بن سيار وان بشرا اطلع اليمن قاله علي رضي الله عنه
اي اوسعكم وبلغ وقالوا فرقت زيدا اي خفته قاله ابن عصفور وقوله
سفه نفسه اي اهلكها او امتهنها وقد عكس هذا فضمن المتعدي معنى القاصر
فوصلوا بالواسطة نحو وجد وابها ضمن معنى كثروا ونحو يقرأن بالسور
ضمن معنى تبركن واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين وهو
احتراز عن غير المتعين نحو رغبت ان تفعل فانه لا يجوز حذفه اذ
لا يدرى هل التقدير في ان او عن ان واما وترغبون ان تنكحوهن
فانما حذف الجار فيها للقرينة المعينة له وانما اختلف العلماء في المقدر

من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة
في العربية **مع إنّ** نحو وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم
جنات **وأنْ** نحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم وانما كثر الحذف
مع انَّ وانْ قياسا لاستطالتهما بصلتيهما **محكوما على موضعهما بالنصب**
لا بالجر خلافا للخليل والكسائي فانهما قالا الموضع بعد حذف الجار
محكوم له بالجر لا بالنصب استدلالا بقول الشاعر

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة • اليّ ولا دَين لها انا طالبه •

بجر دين عطفا على محل ان تكون اذ الاصل لان تكون والوجه الاول
لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا قالوا ولا حجة في البيت لاحتمال ان
يكون عطفا على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف
على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد
لا تثبت بالمحتملات وهذا الذي حكاه المص عن الخليل موافق لحكاية
صاحب البسيط فانه نقل عن الخليل ان الموضع محكوم له بالجر قال
الشارح والذي في كتاب س ان الخليل قال انه في محل نصب ثم قال ولو
قال انسان انه في موضع جر لكان قولا قويا والاولى قول الخليل
يعني كونه في موضع نصب ولم يصرح بانه مذهب له واختار السيرافي
كون المحل جرا وقوله يصح تقديم انّ وصلتها على الفعل في مثل قولك
اكرمتك انك فاضل ولو لم يكن اللام هي العاملة لامتنع التقديم ضرورة
ان الفعل ح هو العامل فيصير قولك عرفت ان زيدا قايم ولا يجيز
احد انّ زيدا قايم عرفت **ولا يعامل بذلك لتعين الجار عندهما خلافا**
للاخفش الاصغر وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد
فيجوز على مذهبه ان تقول بريت القلم السكين اي بالسكين بحذف
الجار لتعينه وفي شرح المقرب لابن عصفور ان الاخفش هذا زعم في الفعل
المتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار انه يجوز حذف
الجار ان تعين الفعل وتعين موضعه وان المسهل لذلك طول الفعل
بالمفعولين وانه لا يجيز ذلك قياسا في الفعل المتعدي لواحد بحرف
الجر قال والى مثل ذلك ذهب ابو الحسين ابن الطراوة في الجار بريت

القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا واخذت المال عمرا واختار
موسى قومه الاية قال ابن عصفور ويحتمل ان قومه مفعول وسبعين
بدل والمجرور محذوف اي من بني اسرايل ويكون المراد بقومه نخبة قومه
لا جميعهم **قلت** وفي نقل ابن عصفور عن الاخفش المذكور مخالفة
لنقل المص من حيث إنّ في الاول منفصلا بين ما تعدى الى مفعول واحد
بحرف الجر فلا يحذف الجار وان تعين وبين ما تعدى الى اثنين احدهما
بنفسه والاخر بالجار فيجوز حذف الجار منه بالشرط الذي ذكره ونقل
المص يقتضي الجواز في القسمين **ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر** نحو قول
الفرزدق • اذا قيل اي الناس شر قبيلة **اشارت كليب بالاكف الاصابع**
قيل وليس بضرورة ووجه ضعفه ان فيه تقديم الضعيف على القوي
وضعف الضعيف بامرين الحرفية والحذف وقوة القوي بالفعلية
والذكر

فصل

في الكلام على ما يتعدى من الافعال في باب
ظن وباب اعلم واما نحو ظن ونحو اعلم فقد ذكرا في بابيهما **المتعدي**
من غير بابي ظن واعلم متعد الى واحد نحو اكل وشرب **ومتعد الى**
اثنين نحو اعطى وكسى **والاول** وهو المتعدي الى واحد **متعد بنفسه**
وجوبا نحو ضرب زيد عمرا **وجائز التعدي واللزوم** ومثله المصنف
بنصح وشكر قال ابو حيان ولولا ان المص مثل بذلك لمثلناه بفغر فاه
وبفغر فوه وهو مشكل لان قوله والاول معناه والمتعدي الى واحد
فيصير التقدير والمتعدي الى واحد جائز التعدي وجائز اللزوم
وهو اذا كان لازما لا يصدق عليه انه متعد فيكون قسم المتعدي الى
متعد ولازم وتمثيل المص بنصح وشكر كذلك سالم من ذلك اذ المراد
بالمتعدي الى واحد ما تعلق معناه بمفعول واحد وكل من نصح وشكر
كذلك سوا تعدى بنفسه او بواسطة الحرف غير انه كان ينبغي
على هذا التقدير ان يقسم الى متعد بنفسه دايما كضرب والى متعد بنفسه
تارة وبحرف الجر اخرى كنصح وشكر **وكذا الثاني** وهو ما يتعدى الى اثنين
بالنسبة الى احد المفعولين ولو قال ثاني المفعولين لكان اولى ولم
يمثله المص الا باختار واستغفر لانك تقول اخترت زيدا الرجال

واخترته من الرجال واستغفرت الله الذنب واستغفرته من الذنب **والاصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى** نحو اعطيت زيدا درهما فزيد مفعول فى اللفظ وهو فاعل فى المعنى لانه الاخذ والدرهم مفعول فى اللفظ والمعنى لانه الماخوذ فالاصل تقديم زيد ولذا اجاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا كذا قال المص فى الشرح وفى المسئلة خلاف ذكره الشارح **وتقديم ما لا يجر على ما يجر** نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المص فى الشرح ولذلك يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا فان قلت قد يجتمع معناه معا فى احد المفعولين الفاعلية المعنوية وكونه قد يجر نحو كلت زيدا الطعام ووزنت عمرا المال فان زيدا اخذ للطعام وعمرا اخذ للمال فهو فاعل فى المعنى وقد يجر فيقال كلت لزيد الطعام ووزنت لعمرو المال والجمع بين موجبى هذين الامرين غير ممكن فان موجب الامر الاول استحقاق التقديم وموجب الامر الثانى استحقاق التاخير فعلى ايهما يعول قلت قد يقال التعويل على المرجح اللفظى وقد يمنع علة استحقاق التقديم فى ذلك من اصلها فيقال لا نسلم ان واحدا من زيد وعمرو فى هذين المثالين فاعل معنى لان المكيل له والموزون له لا يقتضى مفهوم فعلهما وهو كلت ووزنت انهما فاعلان بدليل انك تقول وزن له ماله ولم يعطه اياه وكال له طعامه وامتنع من تسليمه اياه بعد ذلك وفيه بحث **وترك هذا الاصل واجب** حيث توجد المقتضى لتعين تركه نحو ما اعطيت درهما الا زيدا فيجب تاخير المفعول الاول لاجل الحصر **وجائز** حيث لا يوجد موجب ولا مانع نحو اعطيت زيدا درهما واعطيت درهما زيدا **وممتنع** حيث يترتب على ترك الاصل محذور نحو اعطيت زيدا عمرا فهنا يجب ان يكون المتقدم هو الاول اذ لو ترك هذا الاصل فيه لترتب عليه الالباس اذ لا يدرى بحسب المعنى من هو الاخذ ومن هو الماخوذ وهو محذور

لمثل

لمثل القرائن المذكورة فيما مضى فى باب النائب عن الفاعل

فصل فى تاخير منصوب الفعل وتقديمه وغير ذلك

يجب تاخير منصوب الفعل وما يعمل عمله ولم يذكر غير الفعل لان له خصوصية بذلك وانما اقتصر عليه لانه الاصل فاذا امتنع فيه ففى غيره اولى مثاله انا عارف انه زيدا قايم **ان كان** اى منصوب الفعل **ان مشددة** وصلتها نحو عرفت انك قايم فان قلت لا بد من ان يقول بشرط ان لا يتقدم اما فانك تقول اما انك فاضل فعرفت وقد اهمله قلت قد قيد المسئلة فى باب المبتدا فيوخذ تقييد هذه من هناك وقد حكم فيما سياتى بان المنصوب بجواب اما يجب تقديمه فيوخذ التقييد ايضا من هناك **او ان مخففة** من الثقيلة نحو علمت ان سيقوم فان قلت لم قيدت بعد او كلمة ان ولم تجعل مخففة معطوفة على مشددة قلت لان مشددة حال موكدة فلا يعطف عليها مبينة لما علم من ان المعطوف على المؤكد مؤكد مثله وظاهر كلام المص يقتضى ان الحكم المذكور وهو وجوب تاخر المنصوب ليس ثابتا لان الثابتة الوضع وهى الناصبة للفعل نحو كرهت ان تقوم فعلى هذا يجوز ان تقوم كرهت فحرر الكلام فيه واختلف فى السبب المقتضى للتاخر فى ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فقيل كراهة الابتدا بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التى بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان المكسورة ولا تندفع الفتحة الخفية هذا اللبس قلت وانما لم يلتفتوا الى اللبس فى مثل انك فاضل اكرمتك لان ذلك لا يوقع فى محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع فى مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا اكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه واترك اكرامه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفروا هنا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع فى خلاف الغرض

المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف
الغرض والله تعالى اعلم ويجب تقديمه ان تضمن معنى استفهام نحو
فاي ايات الله تنكرون او شرط نحو اياما تدعوا او اضيف الى ما
تضمنهما نحو غلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه ولو قال المصنف
بافراد الضمير لكان اولى لعوده الى احد الامرين اونصبه جواب اما
نحو فاما اليتيم فلا تقهر قلت لكن ينبغي عليه ان يقول حيث لا فاصل
والا فالتقديم في مثل اما في الدار فضربت زيدا ليس واجبا ويجوز في
غير ذلك ان علم النصب نحو عمرا اضرب زيد فان جهل امتنع نحو موسى
ضرب عيسى تاخير الفعل مرفوع على انه فاعل يجوز غير متعجب حال
من الفعل اي يجوز تاخير الفعل حالة كونه غير تعجبي فلا يجوز زيدا
ما احسن ولا موصول به حرف فلا يجوز في قولك يعجبني ان تكف
لسانك ان تقدم المفعول على الفعل ولا على الحرف فلا تقول يعجبني ان
لسانك تكف ولا لسانك ان تكف قبل وينبغي ان يقيد بالناصب فانه
اذا لم يكن ناصبا جاز ان يتقدم على العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب
ولا مقرون بلام ابتدا نحو لسوف يرضى زيد عمرا وهذا مقيد بان
لا يوجد ان فان وجدت حال التقديم نحو ان زيدا عمرا ليضرب قلت
قد يستغنى عنه بان المتبادر من اشتراط عدم الاقتران بلام الابتدا
ان يكون لها الصدر المقتضي لامتناع تقدم ذلك المعمول عليها وقد
علم انها في باب ان محولة عن مركزها الاصلي فلا تعتبر صدريتها
بالنسبة الى ان وجزئيها ولذلك عملت ان في الخبر مع وجودها
فكذا يعمل الخبر فيما قبلها او لام قسم نحو والله لاضربن زيدا فلا يجوز
والله زيدا لاضربن مطلقا اي سواء كان ما ذكر من المسائل الخمس
الاتية او غيرها وليس الاطلاق راجعا الى القسم بخصوصه خلافا
للكوفيين في منع نحو زيدا غلامه ضرب اي في منعهم نحو هذه
المسئلة البتة لا في منعهم التقديم واجازهم غيره وهذا بخلاف بقية
المسائل الاتية وفي كلامه ايهام تساويهن ويمكن تعليل منعهم اياها
بانه لا يلزم معها عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة لان المعمول تقدم
وفصل المعمول عن عامله باجنبي

وغلامه

وغلامه او غلام اخيه ضرب زيد وقد سمع من كلامهم رايه يحمد الله
الف الحزم وهو نظير غلامه ضرب زيد وانشد المبرد في الكامل
شر يوميها واغواه لها ركبت عنز بحدج جملا
وهو نظير قولهم غلام اخيه ضرب زيد فان قلت شر يوميها ظرف
زمان لركبت في نية التاخير عنه وغلام اخيه مفعول به فهما متغايران
قلت المسئلة مفروضة فيما هو اعم من المفعول ولهذا صح الاستشهاد
بالبيت هنا وما اراد اخذ زيد وهو كقوله
ماشاء انشاء ربي والذي لم يشا فلست تراه ناشيا ابدا
وما طعامك اكل الا زيد وهو مثل قولهم ما المرء ينفع الا رية ولا يوقع
فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر فلا يجوز زيدا ضرب اي ضرب زيد
نفسه ومنع هذه المسئلة مجمع عليه قال المصنف لانه يستلزم توقف مفهوم منه
ما لا يستغني عنه وهو الفاعل على ما يستغنى عنه وهو المفعول وهو معنى
قول المبرد لانه يصير المفعول لا بد منه فان قلت اي فائدة لذكر الظاهر
قلت لتصوير المسئلة وتحقيق للواقع وليس فيه اله مفهوم ينتفي هذا
الحكم بانتفايه وهذه المسئلة تقدمت في اواخر باب ظن وكانه انما
اعادها هنا توطية لمسئلة الخلاف المذكورة بعدها على انه اهمل
حكاية الخلاف فيها كما سنقف عليه وقد يوقع على مضاف اليه اي الى
مفسر بالظاهر نحو غلام هند ضربت فقد وقع الفعل على غلام الذي هو
مضاف الى الاسم الظاهر هو المفسر لفاعل ضربت المضمر وهو هند ونقل
ابن عصفور جواز هذه المسئلة عن البصريين وهو مذهب هشام ونقل
النحاس منعها عن اكثر النحويين والصحيح الجواز وكان ينبغي للمصنف ان يذكر
الخلاف في المسئلة لئلا يتوهم الاتفاق على جوازها ولاسيما عقيب
مسايل خلافية ذكرها فيها الخلاف او يوقع على موصول بفعله
اي بفعل المفسر الظاهر نحو ما اراد زيد اخذ فاخذ ناصب للموصول
وفاعله ضمير مستتر عايد على زيد وزيد فاعل اراد واراد صلة ما
فاوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ومثله قول الشاعر
ماحبت النفس مما راق منظره رامت ولم يثنها باس ولا حذر

فصل في حذف الفعل الناصب والاقتصار على منصوبه
يجوز الاقتصار على منصوب الفعل اعم من ان يكون مفعولا به او غيره
وان كان المقصود هنا التنبيه على المفعول به **مستغنى عنه** اى عن الفعل
لحضور معناه مثله المص بان يقول حديثك لمن قطع حديثه وزيدا
لمن شرع فى اعطاء او اشال سوطا وفي المثال الاول نظر لان المقدر
تمم ونحوه وذلك لم يحضر انما حضر حديث او قطعه وقد يكون التقدير
عنده حدث حديثك وذلك واضح لان الحديث عن التحديث ثم الكلام
فى منصوب الفعل مطلقا لا فى خصوصية المفعول به ويتجه ايضا ان
يقدر هات حديثك لان اعطاء الحديث وهو التحديث كان حاضرا
فكل من حدث وهات صحيح فالصواب ان يقدر كذا لا تمم ونحوه ولينظر
فى تقدير المص كيف هو فلم يحضر لي الآن ما يعرف منه ذلك **او لسببه** كقوله
• اذا تغنى حمام الورق هيجنى • ولو تسليت عنها ام عمار •
اي ذكرت ام عمار لان التهييج سبب التذكر كذا قال الشارح وتقدير
الفعل هكذا بلا عاطف لا يرتبط معه الكلام ولا ينتظم ولو قدر بالعاطف
اما بالواو او بالفاء لارتبط ولا يقال اذا قدر وذكرت بالواو لزم
عطف المسبب على السبب بالواو ولانا نقول اذا لم يرد الاعلام بالسببية
جاز مثل فاستجبنا له ونجيناه واما اذا قدر بالفاء فواضح لانه يكون
مثل ضربته فبكا والذي يظهر ان هيجنى فى البيت ضمن معنى
ذكرني فتعدى لاثنين الياء وام عمار ولا يقدر هيجني وذكرني او
فذكرني لان فيه دعوى حذف حرف عطف ومعطوف هو فعل
وفاعل ومفعول فاسهل من حذف اربعة تضمين فعل معنى فعل آخر
فان قلت وقوع الحذف فى العربية اكثر من وقوع التضمين فالحمل عليه
اولى **قلت** هذا اذا تعارض حذف شي وتضمين شي معنى شي اما اذا
تعارض هذا مع حذف اشيا فلا نسلم الترجيح **او مقارنه** بكسر الراء واضافة
مقارن للضمير وهو راجع للمحذوف الى قوله سببه كما تقول مكة اى تريد
لمن تاهب للسفر لان التاهب حاضر وهو مقارن للارادة وكذا
تقول للمواجهين مطلع الهلال الهلال اذ اكبر والهلال باضمار را ولان التكبير

والمواجهة

والمواجهة مقارنان للرؤية **او الوعد به** كقولك زيدا لمن قال سأعطى
المحتاج اي اعط زيدا **او السؤال عنه بلفظه** كان يقال لك هل ضربت
احدا فتقول نعم زيدا اي ضربت **او بمعناه** كما اذا قيل اى فى مكان كذا
وخذ بالذال المعجمة اى نقرة فى الجبل تمسك الماء فتقول نعم وجاذا
اي اعرف وجاذا بكسر الواو وهو جمع المفرد المذكور فالسؤال عن المنصوب
وقع بمعنى الفعل الناصب لا بلفظه اذ السؤال وقع بالاستفهام والمراد
استفهام المسؤول عن معرفة المكان المذكور ولا شك ان الاستفهام
على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وانما هو بمعناه **او السؤال عن متعلقه**
نحو ماذا انزل ربكم قالوا خيرا **وبطلبه** نحو اللهم ضبعا وذيبا اي اجمع
فى الغنم ولو انه قال بقرينة طلبه لكان اوضح لمراده من قوله وبطلبه
وبالرد على نافيه كان يقول بلى زيدا لمن قال لك ما ضربت احدا
او الناهي عنه كان يقول بلى زيدا من اساء لمن قال لا تضرب احدا **او على**
مثبته كان تقول لا بل خالدا لمن قال ضرب زيد عمرا **او الامر به** كان يقول
لا بل زيدا لمن قال اضرب عمرا **فان كان الاقتصار في مثل** نحو كليهما وتمرا
اي اعطني كليهما وزد تمرا ونحو كل شي ولا شتيمة حر اي ائت كل شي ولا
ترتكب شتيمة حر ونحو هذا ولا زعماتك اى ارضى هذا ولا اتوهم زعماتك
او شبهه في كثرة الاستعمال كقولهم حسبك خيرا لك اي وات خيرا لك
ووراءك اوسع لك اي وات مكانا اوسع وكذا قولهم انته امرا قاصدا
اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وجعل منه من ذلك قوله تعالى انتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقرينة ايت فى هذه المواضع
انك نهيت فى الاول عن شي ثم جئت بعده بما لا نهي عنه بل هو مما
يومر به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد او بما يفيد هذا المعنى
فهو لازم اى فالاستغناء عن الفعل لازم **وقد يجعل المنصوب مبتدا**
كقول بعض العرب كلاهما وتمرا اي كلاهما لي وكل شي ولا شتيمة حر
برفع كل اي كل شي امم **او خبرا** كقوله ٥
• ديار مية اذ مي تساعفنا • ولا يرى مثلها عجم ولا عرب •
برفع ديار على انها خبر مبتدا محذوف اي هذه ديار مية **فيلزم حذف**

ثاني الجزئين اي الخبر حيث يكون الثابت المبتدا او المبتدا حيث يكون
الثابت الخبر فان قلت ثاني الجزئين اللذين هما المبتدا والخبر هو الخبر
لا احدهما غير معين قلت المراد بثاني الجزئين ثاني الاثنين وهو شامل
للاول والثاني والحاصل ان الثاني يقال بالاشتراك على معنيين هو
باحدهما اعم من الاخر فصل في الكلام على حذف المفعول به
يحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه فدخل تحته ثلاثة اول مفعولي
ظن وثاني مفاعيل اعلم والنايب عن الفاعل وهذا الاخير لا يحذف
اصلا والاولان يحذفان للدليل لكن لا كثيرا وغير المخبر به فدخل تحته
ثاني باب ظن وثالث باب اعلم وهذان ايضا يحذفان للدليل لا كثيرا
وانما صح كلامه لان مفهوم قوله يحذف كثيرا ان المستثنى لا يحذف
كثيرا وتحت هذا صورتان ما لا يحذف البته وما يحذف قليلا
وتفصيل حكم هذا المستثنى يعلم من ابوابه وغير المتعجب منه احترازا
من نحو ما احسن زيدا وعليه نقد ظاهر وهو انه ذكر في باب التعجب
انه اذا علم المتعجب منه جاز حذفه مطلقا قلت وقد يجاب بان هذا
انما يتم اذ لو حكم بان حذف المتعجب منه اذا علم كثيرا وكان الواقع كثرته
وكلاهما منتف اما الاول فقطعا لانه لم يحكم بذلك واما الثاني فظنا
اذ الظاهر ان حذفه ليس بكثير فان ثبتت الكثرة بطريق معتبر ورد
عليه ذلك والا فلا وغير المجاب به احترازا من نحو قولك ما ضربت
الا زيدا لمن قال لك من رايت وغير المحصور احترازا من نحو قولك ما ضربت
الا زيدا وغير الباقي محذوفا عامله احترازا من نحو قول بعضهم اللهم
ضبعا وذيبا ونحو خيرا لنا وشرا لاعدائنا واعلم ان كلامه في هذا
القسم يخل بالاخرة الى انه قال يحذف كثيرا المفعول به الا اذا كان مذكورا
فلا يحذف فتامله وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل نحو فعال
لما يريد اي يريده يعلم ما تسرون وما تعلنون اي تسرونه وتعلنونه
او غير منوي وذلك ينقسم الى ثلاثة اقسام لان عدم كونه منويا اما
لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كتضمين يجرح معنى يعبث في قوله

• فان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها • الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي •

فالفعل في هذه الصورة لا مفعول له البتة لان الفعل قد صار بالتضمين
المذكور المقتضي للزوم لازما فكيف يقال بعد ذلك ان له مفعولا
محذوفا فالجواب ان مراد النحويين بالحذف ترك المفعول لا انه
كان ثم مفعول منطوق به ثم حذف فكانه قال وما لم يذكر المفعول
مما وضع متعديا الى اخر كلامه ثم الحق ان المفعول فيما مثل به وهو
يجرح في عراقيبها مذكور والذي يجدد لنا انما هو ان العامل توصل
الى المفعول به بواسطة الحرف لما ضمن معنى الفعل اللازم بعد ان كان
يصل اليه بنفسه ولو اردت ان تجعل الفعل متعلقا غير ما وصل اليه
بالجار لم تجده واما نحو يعطي ويمنع ويحيي ويميت فقد يكون فيه يتخيل له
متعلق ولكنه خلاف المراد واما للمبالغة بترك التقييد نحو فلان
يعطي اي يفعل الاعطاء فان الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام
الخطابي الذي يكتفى فيه بمجرد الظن ولا يطلب فيه اليقين البرهاني على
استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين
على الاخر قال الشارح ومنه يحيي ويميت وقد يقال هو لتعميم افراد الفعل
على سبيل الحقيقة لا على وجه المبالغة واما لبعض اسباب النيابة عن
الفاعل اي لسبب ما من تلك الاسباب ولا يرتاب ان بعضها قد يتخلف وانت
خبير بان هذه حوالة على مجهول وانما يحسن مثل هذه العبارة اذا كان قد
ذكر تلك الاسباب في باب اخر ثم قد سبق في باب النايب عن الفاعل
ان الفاعل قد يحذف لغرض لفظي او معنوي فاللفظي هنا كالايجاز
نحو فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا واطيعوا او لتوافق الفواصل
نحو وان الى ربك المنتهى وانه هو اضحك وابكى او لتصحيح الوزن كقوله

• وخالد يحمد ساداتنا • بالحق لا يحمد بالباطل •

والمعنوي كالعلم نحو فمن اتقى واصلح فلا خوف عليهم اي من اتقى
واصلح عمله والجهل نحو ولدت فلانة وانت لا تدري ما ولدت
وكون المفعول عظيما نحو شتم زيد اليوم ولا تذكر المشتوم او حقيرا
نحو كتب الله لاغلبن اي الكفار او خوفا منه نحو ابغضت في الله
او استهجانا له نحو ما رايت منه ولا رأى مني اي العورة او لكون التعيين

لم يتعلق به غرض نحو ومن يظلم منكم ومنه الحديث اذ اقتلتم فاحسنوا
القتله او لتناسب نحو فاذا افضتم من عرفات اي رواحلكم وقولهم
رجع عن الغوايد اي نفسه وبنى على امرأته اي قبة **فصل**
في الكلام على التعدية بالهمزة والتضعيف **تدخل في هذا الباب** لا في
باب علم فان الهمزة فيه نقلت الى مفعول ثالث وقد تقدم في باب
على الفعل الثلاثي غير المتعدي الى اثنين فخرج باب كسا فانه
لا يدخل فيه همزة ولا تضعيف للتعدية بالهمزة والتضعيف **تدخل**
باتفاق **همزة النقل فيزداد** الفعل **مفعولا ان كان متعديا** نحو
اكفلت زيدا عمرا **ويصير متعديا ان كان لازما** نحو اقمت زيدا وظاهر
كلام المص ان دخول الهمزة قياس في ذلك وفيه مذاهب **الاول**
قياس في اللازم والمتعدي الى واحد قاله الاخفش وهو ظاهر
مذهب ابي علي وظاهر قول المص **الثاني** انه سماعي فيهما قاله المبرد
الثالث انه قياس في اللازم سماع في المتعدي قاله ابن ابي الربيع
وهو ظاهر مذهب س **الرابع** انه قياس في كل فعل الا باب
علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة **ويعاقب الهمزة كثيرا**
في تعدية القاصر نحو انزل الله القران ونزله وابنت المسئلة
وبينتها وفي تعدية المتعدي الى واحد نحو اكفلته الصبي و
كفلته اياه وافهمته الحديث وفهمته اياه **ويغني عنها قليلا**
نحو قربته وطهرته ونظفته وحصلته ومثل المص لذلك
وتبعه الشارح بقدمته واخرته وليس بجيد لانه ثلاثي له
تضعيف العين معمول تنازعه الفعلان المتقدمان وهما يعاقب
ويغني **ما لم تكن العين همزة** فلا يؤتى بالتضعيف لئلا يؤدي
ذلك الى ان الهمزة تدغم او يدغم فيها وذلك نحو انأت زيدا اي
ابعدته واشأته وهو منقول من قولك شأوته اذا انت سبقته
كانك بلغت الشأو ووفقته في ذلك على ان التضعيف فيما عينه
همزة قد جاء قليلا قالوا ذأب الرجل تذئيبا اذا عمل له ذؤابة
وهي فرجة ما بين ذفري الرجل وغلام مذأب له ذؤابة **وقل ذلك**

اي التضعيف **في غيرها** اي في غير الهمزة **من حروف الحلق** نحو ذهبه
وبعده ومثله وضعفه وحاصل كلام المص ان للهمزة والتضعيف
في الثلاثي ثلاث حالات التعاقب على الكلمة الواحدة واغناء
التضعيف عن الهمزة واغناؤها عنه فالاول كما في نزل والثاني كما في نظف
والثالث كما في راى **باب تنازع العاملين**
فصاعدا معمولا واحدا ويسمى هذا الباب بباب الاعمال كما يسمى
بباب التنازع واطلق القول في العاملين ثم قيده فيما يأتي وقوله
معمولا واحدا لا يريد به ان التنازع لا يقع في اكثر من واحد بل المراد
ان العاملين تواردا على معمول بعينه وكل منهما يطلبه فيدخل على هذا
التقدير ما اذا وقع التنازع في اثنين واكثر ولا حاجة الى اعتذار
ابي حيان بانه اقتصر هنا على الواحد لان المجمع عليه وذكر ما هو اكثر
في اخر الباب وحكى فيه الخلاف **اذا تعلق عاملان من الفعل** نحو اتوني
افرغ عليه قطرا **او شبهه** نحو زيد ضارب وشاتم عمرا ونحوها وم
اقروا كتابيه فيما تركب من الفعل وشبهه وهذا هو المعروف من كلا م
النحاة اعني كون العاملين في باب التنازع من قبيل الفعل او ما يشبه
الفعل ونقل عنهم ابن الحاجب في شرح المفصل خلاف ذلك وقالوا
في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لصحة عسى زيد
ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لو اعمل
الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد
خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى وانظر من الذي
قال هذا من النحاة وكيف وجب اذا اعمل الاول ان تقول خارج
مع ان خبر لعل يفترق بأن كثيرا وانظر ايضا اي محذور يلزم
في حذف منصوب عسى وقد قال **الشاعر**
يا ابتا علك او عساكا • وقد وقع في المسائل الدمشقيات
الدائرة بين ابي علي الفارسي وابي الفتح ابن جني ما قد يستشهد به باب
التنازع قد تقع في الحروف وذلك ان ابا علي قال يستشهد ليس
على ان المرفوع بعد الظرف في نحو في الدار زيد ليس مرفوعا بالظرف

نحو قولك ان في الدار زيدا ولابي الحسن ان يحتج بانه لما وجدت العامل
الاقوى اعملته وهو ان قال ابن جني لشيء ان يقول لم يجد عاملين اعمل
اولهما البتة بل يجوز ان يعمل ايهما شئت **متفقان** في العمل بان يطلباه
مرفوعا نحو قام وقعد زيد او منصوبا نحو ضربت واكرمت زيدا
او مجرورا نحو مررت وسلمت على زيد **لغير توكيد** كما مثلناه واحترز به عن
نحو قام قام زيد فالثاني تاكيد للاول واجاز المص فيه وجهين
احدهما ان يعمل الاول ويلغى الثاني لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد
وثانيهما ان ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى
وعلى التقديرين فليس هذا من باب التنازع وذلك مثل قوله
اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ولو كان من باب التنازع لقال
اتوك اتاك او اتاك اتوك قال الشارح وقل من ذكر هذا القيد
واطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الاعمال واجاز ابن ابي الربيع
في نحو قام قام زيد ان يكون فاعلا بالثاني واضمر في الاول واجاز
ايضا ان يكون زيد فاعلا بالاول ولا يحتاج الثاني الى المسند اليه
لانه لم يؤت به لذلك انما جيء به لتوكيد الاول كما سبق قال وهذا
الوجه الثاني احسن واجاز ابو علي التنازع في قوله فهيهات هيهات
العقيق ومن به قال وارتفع العقيق بهيهات الثانية واضمرت
في الاولى او بالاولى واضمرت في الثانية ويحتمل قوله اتاك اتاك
ان يكون من التنازع ويكون قد اضمر مفردا كما حكى س ضربني وضربت
قومك بالنصب اي ضربني من ثم الى هنا كلام الشارح **او مختلفان**
في العمل بان يكون الاول طالبا للمعمول رفعا او نصبا وبالعكس ثم اعلم
ان قول المص اولا اذا تعلق معناه اذا اوجب ان يتعلق وفائدة ذلك
تظهر من اثناء ما نقرره فنقول اعلم انهم قالوا في كان يقوم زيد
وانه كان يقول سفيهنا ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه
يجوز فيهن التنازع واما قام اظن زيد فيحتمل ذلك وعدمه
لان اظن اذ قدرت ملغاة فلا توجه لها الى زيد وان قدرت
معملة كانت متوجهة اليه فان اعملتها فيه تعين اعمالها في العامل

الاول

الاول مع ضميره لانه مفعول ثان وان اعملت الاول تعين ح اعمالها
في ضميره ولا يصح ح في قام زيد ان يكون مفعوله الثاني الا على قول
ابي الحسن في زيد قام ابو عبد الله وممن جوز التنازع في الامثلة
الخضراوي ولم يبين ما يلزم ح والذي يظهر المنع لان التنازع في
شرطه وجوب توجه العاملين ولا وجوب اما في اظن فلما
ذكرنا من احتمال الالغاء واما في كان فلاحتمال توجهها الى ضمير
الشان فاذا امكن توجهها الى غير ما يتوجه له العامل الاخر
لم يتحقق بينهما تجاذب وتنازع ويحتمل في الاية الثانية توجه
كان الى ضمير ما وهنا وجه اخر يمنع من التنازع وهو انه لو كان
من ذلك لكان القياس في الاضمار ان يقال ما كانوا وما كانوا
يصنعون فان ادعي انه من باب ضربني وضربت قومك
بالنصب فهو بعيد مخالف لقاعدة الاضمار فتامل **بما تاخر**
متعلق بقوله تعلق المذكور في صدر الباب وهو احتراز من ان
يتقدم المعمول على كل ما يطلبه من العوامل نحو زيدا ضربت
واكرمني او يتوسط بينهما نحو ضربت زيدا وضربني واعتبار
تاخر المعمول في هذا الباب نص عليه كثير من النحويين كالشلوبين
وغيره واجاز الفارسي التنازع مع التوسط ونص الرضي على جوازه
مع التقدم **غير سببي مرفوع** قال المص في شرحه نبهت بذلك على ان
نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه التنازع لانك ان اسندت احد
العاملين الى السببي وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم
ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل الى
اجازة ذلك وان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين
المتقدمين عليه وفي كل منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول
ومنه قوله كثير
فقضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
اراد وعزة غريمها ممطول وفي تقييد السببي بمرفوع تنبيه
على ان السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه كقولك زيد

الكرم وافضل اخاه هذا كلامه قلت وهو مشكل من وجوه الاول
انا لا نسلم انه اذا اسند الاخر الى ضمير الاخ يلزم عدم ارتباطه بالمبتدا
قوله لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قلنا لا نسلم انه لم يرفع
ما التبس بضميره العايد الى الاخ الذي هو مضاف الى ضمير زيد فيكون
رافعا لما التبس بضميره فيرتبط بالمبتدا ولو كان الضمير راجعا الى الاخ المجرد
عن الاضافة لزم عدم ارتباطه لكنه ليس كذلك الثاني ان هذا معارض
لما قاله في باب المبتدا ان الجملة اذا اقام بعضها مقام المضاف الى العايد استغنت
عن العايد ومثله بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن جاعلا الذين يتوفون مبتدا ويتربصن خبره والاصل يتربصن ازواجهم
ثم جي بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان
النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر
المضاف الى الضمير العايد فهلا قال بذلك هنا لاسيما وقد قالت العرب
زيد قام ابواه لا قاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا الثالث ان
الذي يمتنع على تسليم ما قاله هو نحو زيد قايم وقاعد ابوه فاما زيد
يقوم فيقعد ابوه فلا اذ العطف بالفاء يربط فكيف اطلق القول
الرابع ان قوله وان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه
بالعاملين قبله لم يصح المتقدم فيه نظر لانه ان اراد بالعاملين المتقدمين
العاملين فيه لم يصح قوله ان المتاخر مبتدا لان المبتدا مجرد عن العامل
اللفظي فكيف يكون مبتدا مع كونه معمولا للعامل اللفظي وان اراد العاملين
في ضميره لم يكن المتاخر مخبرا عنه بالعاملين بل المجموع الحاصل منه ومن الضمير
الذي هو معمول له الخامس ان قوله ان تقييد السببي بالمرفوع تنبيه
على ان السببي المنصوب كذلك غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه ليشكل بان
السببي المنصوب كذلك في نحو زيد اضرب واكرم اخاه لانك اذا اعملت
الاول تعذر الاضمار في الثاني ولا رابط له لان الفعلين مسندان للمتكلم
لا لزيد نعم يجوز اعمال الثاني فيحتاج الاول الى منصوب فضلة فتحذفه
ولا تضمره والمحذوف يجوز كونه كلمة وكونه كلمتين بخلاف المضمر وعلى
هذا فهلا نبه على ان التنازع هنا ممتنع ان اعملت الاول للزوم مثل المحذور

الذي ذكره وفيه نظر عمل فيه اي في الاسم المتاخر الذي هو غير سببي مرفوع
احدهما اي احد العاملين المتقدمين على هذا المعمول المتاخر عنهما وقوله
عمل جواب اذا من قوله اول الباب اذا تعلق عاملان لا كلاهما خلافا
للفرا في نحو قام وقعد زيد فانه حكم بان زيد مرفوع بالفعلين معا
وجعله ابو علي اقبح من مذهب الكسائي في حذفه فاعل احد الفعلين لان
الفرا رفعه بمجموعهما وكل واحد منهما لا فاعل له ولا يخفى ان اجتماع المؤثرين
التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجعلون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال المص وهو غير مستبعد فانه نظير قولك
زيد وعمرو منطلقان على راي س في ان الخبر مرفوع بالمبتدا واجيب
بالفرق وهو ان كلا من الفعلين يستقل برفع زيد ولا يستقل كل من الاسمين
برفع هذا الخبر اذ لو قلت زيد منطلقان لم يجز فكل من الفعلين علة
وكل من المبتداين جزء علة والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق خلافا
للكوفيين فانهم قالوا بان الاسبق احق بالعمل والاول قال به البصريون
فالخلاف اذن انما هو في الترجيح واما جواز اعمال كل فمجمع عليه وانما اختار
البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى
ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في صورة العطف نحو
قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة و
لعطفت على الشي وقد بقيت فيه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجي
هذه العلة في غير العطف نحو جاني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد
ورجح الكوفيون اعمال الاول لانه اسبق الطالبين واحتياجه الى
ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك ان الاستقرا شاهد
بان اعمال الثاني اكثر في كلامهم وما احسن تعبير المص بالاقرب والاسبق
لكونه مع افادته الحكم مشعرا بالتسمية كل من اهل البلدين ولشموله لما
اذا كان التنازع عن اكثر من عاملين وان كان هنا بصدد ذكر العاملين
على الخصوص ويعمل الملغى عن العمل في الاسم الظاهر الذي وقع التنازع فيه
سواء كان هذا الملغى هو الاول او غيره في ضمير الاسم المتنازع مطابقا
له في الافراد وضديه والتذكير وضده فنقول على اعمال الثاني ضربوني

قف على ان الحال والتمييز لايكون فيهما تنازع
م

وضربت قومك وعلى اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك **ومن هنا**
يفهم ان الحال والتمييز لايكون فيهما تنازع لانهما لايضمران فاذا قلت
تصببت وامتلات عرقا او قمت وخرجت مسرعا كان من الحذف لدليل
لامن باب التنازع **غالبا** اي يطابق الضمير المذكور غالبا وقد لايطابق في
بعض الاحيان ليشير بذلك الى اجازة س من نحو ضربني وضربت قومك
بنصب القوم اي ضربني من ثم فاضمر مفردا وحقه ان ياتي بضمير الجمع
لتناول القوم بواحد يفهم الجمع وقد حكم س بقبحه **فان ادت مطابقته**
اي مطابقة ضمير الاسم المتنازع **الى تخالف خبر ومخبر عنه فالاظهار** و
صورة هذه المسئلة ان يحتاج العامل الملغى الى ضمير ويكون ذلك الضمير
خبرا عن اسم وذلك الاسم مخالف فى الافراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسر له
وهو المتنازع فيه فيجب العدول الى الاظهار نحو اظن ويظناني اخا الزيدين
اخوين وذلك لان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين فاظن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدان فاعلا فاعملنا الاول
ونصبنا الاسمين واضمرنا الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا
المفعول الثاني يحتاج الى اضماره وهو خبر عن يا المتكلم والياء مخالفة للاخوين
الذي هو مفسر الضمير الذي ياتى به فان الياء للمفرد والاخوان مثنى فدار
الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر
و فى كل منهما محذور فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا ليوافق المخبر عنه
ولم يضر مخالفته للاخوين لانه اسم ظاهر لايحتاج الى مايفسره **قال** ابن
هشام فى توضيحه على الالفية هذا تقرير ما قالوه **والذي** يظهر لي
فساد دعوى التنازع فى الاخوين لان يظنني لايطلبه لكونه مثنى
والمفعول مفردا هذا كلامه **قلت** وقد منع الرضي وجوب المطابقة
بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت
واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتى على المعنى
المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وان كان
المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا نقول حسبت وحسباني
اياه الزيدين قايمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قايمة وحسبتني وحسبتهما

اياها هند قايما قال الرضي و فى كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي
بين العامل والمعمول و فى بعضها بين المبتدا والخبر فى الاصل **ويجوز حذف**
المضمر غير المرفوع منصوبا كان او مجرورا وسواء كان العامل في الضمير هو الاول
او الثاني مثال حذفه من الاول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد
والاصل ضربته ومررت به ومثال حذفه من الثاني ضربني وضربت زيد
ومر بي ومررت به زيد والاصل ضربته ومررت به فاما حذفه من الاول
فسيأتي الخلاف فيه مذكورا فى المتن واما حذفه من الثاني فقال بجوازه
السيرافي وهو ظاهر كلام المص وخصه المغاربة بالضرورة وجعلوا منه قول
الشاعر • بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه •
واحترز بقوله **مالم يمنع مانع** من نحو مال عني وملت اليه زيد فلو
حذفت الجار والمجرور من الثاني ادى الى ابهام غير المراد فلايجوز كذا م
قال الشارح **ولايلزم حذفه** اي ان كان من غير باب ظن ولم يلبس **ولا**
تاخره اي ان كان من باب ظن او التبس **معمولا للاول** وبقي عليه ان يقول
ولا اظهاره **خلافا لاكثرهم** فقد قالوا يجب حذف المفعول ان استغنيت
عنه فى مثل ضربت واكرمني زيد فلا تقول ضربته واكرمني زيد فاما ان لم
يستغن عنه لكونه احد مفعولي باب علمت بناء على انه لايحذف احدهما
عند ذكر الاخر فقال قوم يجب الاظهار واليه ذهب ابن الحاجب لان الحذف
متعذر لما تقدم والاضمار متعذر ايضا لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
لا فى الفاعل فلم يبق عند تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار **وقال** قوم
ثبت فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام
القرينة كما سبق فى ذلك الباب فليقل به هنا ولو سلم امتناع الحذف
فلا نسلم امتناع الاضمار فقولهم لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا
ان جاز الحذف فى هذا المفعول فاحذر وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه
الاضمار ايضا قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر
فى مطلق المفعول فلم لايجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفرا فى ضربني
واكرمت زيدا هو فتقول هنا حسبني وحسبت زيدا قايما اياه كما ذكره
السيرافي وهذا هو الذي اشار اليه المص بقوله ولا تاخره معمولا للاول

وفانه ان يقول ولا الا ظهار كما اسلفناه بل حذفه انا لم يمنع مانع
من الباس نحو استغنت به واستعان علي زيد ولا يجوز حذف الهاء حذرا
من الالباس او كان من باب ظن فيظهر او يوخر او لحسن ابقائه متقدما وقد
جاء على المرجوح قول الشاعر

• اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب • جهارا فكن في الغيب احفظ للود •

ولا يحتاج غالبا الى تاخيره الا في باب ظن وهذا الكلام يقتضي ان الاضمار
في غير باب ظن قد يحتاج اليه وذلك عند خوف اللبس كما قدمناه وهو
صحيح ويقتضي ايضا ان المعمول المتنازع في باب ظن واجب التاخير
وممتنع الاضمار مقدما فكيف يجتمع هذا مع تجويزه فيما تقدم ان تضمر
الفضلة متقدمة نحو اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب وان الغي
الاول رافعا صح دون اشتراط تاخر الضمير خلافا للفرا فانه يشترط
تاخر الضمير في صحة المسئلة فيجيء عنده قام وقعد الزيدان هما فياتي بفاعل
بعد المتنازع ضميرا منفصلا لتعذر المتصل عنده بلزوم الاضمار قبل الذكر
قال ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفرا في غير كلام صاحبنا
جمال الدين بن مالك وهو الثقة فيما نقل ولا اشتراط حذفه اي حذف
الضمير خلافا للكساي فانه يصحح المسئلة بارتكاب حذف الفاعل
من الفعل الملغى فرارا من الاضمار قبل الذكر والصحيح خلاف القولين
لشهادة السماع قال الشاعر

• جفوني ولم اجف الاخلاء انني • لغير جميل من خليلي مهمل •

فان قلت وقد شهد السماع ايضا لقول الكساي كقوله

• تعفق بالارطى لها وارادها • رجال فبذت نبلهم وكليب •

وقول الاخر • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث اثافي والرسوم البلاقع •
قلت هذا وامثاله عنده مؤول على انه اضمر الفاعل مفردا مبهما للاثنين
والجماعة اي ما ذكر او من ذكر وما اشبهه كما سبق ونحو ما قام وقعد الا زيد
محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم فانه حمله على التنازع
والمص اشار بهذا الكلام الى ان التركيب صحيح وان تخريجه مختلف فيه
اما صحة التركيب فيدل عليها سماع مثله عن الفصحاء قال الشاعر

• ماصاب قلبي واصباه وتيمه • الا كواعب من ذهل بن شيبان •
واما الاختلاف في تخريجه فادعى بعض النحويين ان هذا الكلام محمول
على الحذف فتقديره ما قام الا زيد وما قعد الا زيد واختاره المص واقتضى
ظاهر كلامه ان ذلك جار مع الظاهر كما مثلنا ومع المضمر نحو ما قام
الا انت وان ثم مخالف في تخريجه على الحذف وخرجه على انه من باب التنازع
ومنع ابن الحاجب التنازع في ما قام وقعد الا انت لعلة ابداها مختصة
بالمضمر وذلك انه قال لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما
ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال ما ضربت وما اكرم الا انا وما ضرب
واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين
عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه وعلى ذلك ينتظم في صحة
التنازع في الاسم المقرون بالا في نحو التركيب المذكور ثلاثة اقوال ثالثها
ان كان ظاهرا جاز وان كان مضمرا امتنع كذا قال ابن هشام رحمه الله تعالى
قلت وليست العلة التي ابداها ابن الحاجب مختصة بالمضمر كما توهمه
بل هي جارية في التركيب المذكور سواء كان ظاهرا او مضمرا الا ترى انك
اذا قلت ما قام وقعد الا زيد واضمرت في الاول ضميرا يعود الى زيد
انتفى الفعل الاول واختص الفعل الثاني فقط والمقصود اختصاصهما معا
وكذا اذا اضمرت في الثاني وانما حمله على ذلك ان ابن الحاجب لم يمثل المسئلة
الا بالضمير فتوهم اختصاص المنع به وليس كذلك وقد اختار ابن الحاجب
انفا ان الكلام المذكور محمول على الحذف كما اختاره المص واعترض بانه يلزم
حذف الفاعل واجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما
حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا
زيد مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وضعف
الجواب غير خفي واما تخريج المسئلة على انها من باب التنازع كما حكاه
المص عن بعضهم فان اراد هذا المخرج اجراء ذلك على مذهب البصريين
فباطل لما قد علمت وان اراد على قول الفرا في رفع الفاعل بالفعلين
في قام وقعد زيد فيمكن غير ان الفضل تخريجها على وجه يقول به
البصريون فانهم يوافقون على ان هذا التركيب مسموع من كلام العرب

ومغنيس قال ابن هشام والذى اختاره انه اذا قيل ما قام وقعد الا زيد
قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد يعنى اذا اريد الاثبات بالمقصود من هذا
التركيب قيل هذا ثم قال قال طالب فيكون التنازع وقع فى الحرف
والاسم قلت لا بل وقع فى الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى بضميره اتى به
موجبا فوجب اجتلاب الحرف كما وقع التنازع فى الاسم المقرون بالا بحرف
الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ولو اعمل الاول لاتى في
الثانى بالحرف والضمير معا كما قال ۞
• اذا هى لم تستك بعود اراكة • تنخل فاستاكت به عود اسحل •
قلت ادعاوه انه اذا اريد معنى هذا التركيب قيل ما هو قام الا
هو وقعد الا زيد غير المسموع من كلام العرب فى ذلك والمقصود تخريج
المسموع على وجه لا اشكال فيه من جهة القواعد ولم يلح فى ذلك وجه
جميل الى الآن والله الموفق وبحكم في تنازع اكثر من عاملين بما تقدم
من ترجيح بالقرب او السبق قال ابن هشام الاولى ان يقال فى تنازع
ثلاثة فان التنازع لم يات فى اكثر منها قلت الشيخ نجم الدين سعيد
فى شرح الحاجبية شاهدا على تنازع اكثر من عاملين قول الحماسى ۞
• طلبت فلم ادرك بوجهى وليتنى • قعدت فلم ابغ الندا بعد سايب •
ثم قال قال الشيخ المرد وفى قوله بوجهى تتعلق البا منه بطلب
والمعنى ببذل وجهى فكانه تولى الطلب بنفسه وابتذل وجهه
وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله
فلم ابغ الندا والتقدير طلبت بعد السايب الندا فلم ادرك ببذل وجهى
وليتنى قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان تتعلق البا من قوله بوجهى بادركت
وهو المختار عند اصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الندا فلم
ادرك ببذل وجهى وقوله بعد سايب يجوز ان يكون العامل فيه طلبت
وكل واحد من الافعال المجتمعة وهى طلبت وادركت وقعدت ولم ابغ والمعنى
بعد موت سايب هذا كلامه وهو تصريح بورود التنازع فى اكثر من
ثلاثة وحيث وجد تنازع اكثر من عاملين فعند البصريين يختار اعمال
الاخر لانه اقرب وعند الكوفيين اعمال الاول لانه اسبق قال بعضهم

وسكتوا

وسكتوا عن اعمال الاوسط وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال الاول والثانى
والثالث قال الشارح والمحفوظ من كلام العرب اعمال الثالث كقول الشاعر
• جئ ثم خالف وثق بالقوم انهم • لمن اجار واذو عز بلا هون •
قال المص ومن اجاز اعمال غير الثالث فمستقل لا راى له فى ذلك وقد
اشار الى هذا ابن خروف فى شرح كتاب س واستقراءات الكلام فوجدت
الامر كما اشار اليه انتهى وفتح فى استقرائه بسماع اعمال الاول فى قول
ابن الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن له • اخ لك يعطيك الجزيل وناصر
وباعمال الملغى فى الضمر هذا معطوف على ما تقدم اي يحكم بما سبق من
الترجيح المذكور وباعمال العامل الملغى فى ضمير المتنازع فيه فتقول على
اعمال الثالث ضربانى ومرانى وضربت الزيدين وعلى اعمال الاول
ضربنى وضربتهما ومرابى الزيدان وغير ذلك اي ويحكم بغير ذلك من
الاحكام السابقة لحذف الضمير وذكره فيحذف على راى الكسائي
ويذكر الضمير متاخرا على راى الفرا ولا يمتنع التنازع فى متعد الى اكثر
من واحد فقد ورد قال الله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم الاية وقال
تعالى اتونى افرغ عليه قطرا بالنسبة الى العامل الاول فى هذه الاية
وبالنسبة الى العاملين فى الاية الاولى ولا كون المتنازعين فعلى
تعجب نحو ما احسن واجمل زيدا اذا اعملت الثانى وما احسن واجمله
زيدا اذا اعملت الاول حكاه المبرد في كتاب المدخل له خلافا لمن منع
فى المسئلتين فقد ذهب قوم الى انه لا تنازع في المتعدى الى اثنين
او ثلاثة بناء على ان العرب لم تستعمله وقد حكى س عن العرب متى رايت
او قلت زيدا منطلقا على اعمال رايت ومتى رايت وقلت زيد منطلق
على اعمال قلت اي على الحكاية بها وهو حجة فى المتعدى الى اثنين لكن
المازني وجماعة قاسوا عليه المتعدى الى ثلاثه وذهب الجرمي وجماعة
الى المنع فيما يتعدى الى ثلاثة قالوا ولم يسمع فى نظم ولا نثر قال المص واما فعلا
التعجب فظاهر مذهب س منع تنازعهما واجازه المبرد قال والصحيح عندي
جوازه بشرط اعمال الثانى لانك لو اعملت الاول لفصلت بما لا يجوز فصله
قلت وقد مر فى اول الباب انه يجب توجه كل من العاملين الى المعمول المتنازع

ومع امتناع اعمال الاول ينتفي وجوب التوجه المذكور بل جوازه فلا
يكون المسئلة من باب التنازع اصلا وقد اشار اليه الشـ قال المص ويجوز
على اصل الفرا احسن واعقل بزيد فتكون البا متعلقة بالفعلين معا
واعترض بان مذهب الفرا ان بزيد في موضع نصب على انه مفعول به
ايضا ولا يمتنع على مذهب البصريين ان يقال احسن واعقل بزيد على ان
يكون الاصل احسن به واعقل بزيد ثم حذفت البا لدلالة الثانية
عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى اسمع بهم وابصر
كذا في الشرح **باب الواقع مفعولا مطلقا**
من مصدر وما يجري مجراه اي مجرى المصدر من بعض صفات واسماء
اعيان كما ياتي في اخر الباب وقوله من مصدر وما يجري مجراه تفسير
للواقع لا لقوله مفعولا مطلقا والمعنى باب الواقع من المصادر وشبهها
مفعولا مطلقا وهذا يقتضي ان المصدر وشبهه يكون مفعولا مطلقا
وغيره والواقع كذلك ولو جعل لقوله مفعولا مطلقا لصار معناه باب
المفعول المطلق كاينا من المصدر وشبهه ويكون من غير ذلك وليس بصحيح
فان قلت مذهب ابن الحاجب ان الجملة الثانية في نحو قلت زيد
منطلق مفعول مطلق وليست مصدرا ولا شبهه فلو جعل قوله من مصدر
وما يجري مجراه راجعا للمفعول المطلق ليكون فيه اشارة الى ذلك
لامكن فلم يعينه قلت ما ذهب اليه ابن الحاجب في ذلك مخالف
لقول الجمهور والصواب معهم ويؤيده صحة صوغ اسم المفعول التام
للجملة المذكورة فيقال هذه الجملة مقولة وصحة اضافة اسم الفاعل
اليها في قولك انا قايل زيد منطلق وكلاهما علامة المفعول به والمص
مع الجمهور في المسئلة فلا ينبغي حمل كلامه على الوجه الذي ذكرناه
اولا وتسمية هذا النوع مفعولا مطلقا هو المشهور عند النحاة وخص
صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كصنعت وفعلت وعملت
وليس ما لحظه في ذلك بالذي يوجب الخروج مما عليه الجماعة وانما سموه
مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا بجار كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه **المصدر اسم دال بالاصالة** قال المص فخرج اسم المصدر

وانما

وانما يتجه كون دلالته بغير الاصالة اذا قيل انما حصلت بوساطة دلالته
على المصدر الدال على الحدث وقد صرح بذلك ابن يعيش وغيره **على معنى**
قايم بالفاعل كحزن وفرح وحسن وفهم كذا مثل بالفهم مع انه متعد
ولكن معناه قلبي لا علاجي **او صادر عنه** كقيام وقعود وخط و
خياطة **حقيقة** كما مثلنا **او مجازا** كموت ومجازا راجعان الى قوله صادر
وهو صريح كلام الشـ واذا تاملت وجدتهما في التحقيق راجعين الى قوله
قايم وفي قوله ان نسبة الموت والعدم الى الميت والمعدوم مجاز نظر لانه
ان اراد مجاز التركيب فكل فعل اسند الى الفاعل او المفعول اذا كان مبنيا
له حقيقة فان قلت يجوز ان يكون اراد بالحقيقة ما الموصوف محقق
في الخارج وبالمجاز ما يقابله فان الموصوف بالعدم غير موجود حالة
الوصف به قلت هذا مع كونه مخالفا للاصطلاح يعكر عليه تمثيله
بالموت فالموضع مشكل بعد فليتامل فان قلت هل اراد بالقايم الفعل
القاصر وبالصادر الفعل المتعدي ام ماذا اراد قلت لم يرد الاول
لان من جملة ما مثل به للقايم الفهم وهو مصدر متعد ومما مثل به للصادر
القيام والقعود وهما مصدرا فعلين لازمين فكانه والله اعلم يريد بالقايم
الحدث المعنوي وبالصادر الحدث الحسي **او واقع على مفعول** قال المص
وهو مصدر ما لم يسم فاعله كزهي وجنون ومثله الشـ بالضرب ذهولا
عن كلام المص في الشرح وسمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل **وقد يسمى**
المصدر في الاصطلاح **فعلا** نظرا الى اللغة لانه فعل قايم بالفاعل او صادر
عنه **و** يسمى ايضا **حدثا وحدثانا** بفتح الحا والدال فيهما سماه س بذلك
وهو اصل لفعل لا فرعه خلافا للكوفيين حيث ادعوا ان الفعل اصل
له فاتفقت الطايفتان على ان احدهما مشتق من الاخر وقال ابن طلحة كل منهما
اصل فلا اشتقاق بينهما وعلى القول بالاشتقاق فقد علمت ان البصريين
قالوا بان المصدر مشتق منه وان الفعل مشتق فالاول اصل والثاني
فرع واستندوا في ذلك الى ان كل فرع يصاغ من اصل فينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل مع زيادة الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم
من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة

التي هي الغرض من صوغ الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك بزيد ضرب
مفعود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص
فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واستدل
الكوفيون على اصالة المصدر بعمله في المصدر كقمت قياما والعامل قبل المعمول
قال الرضي وهو مغالطة لانه قبله لمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم
لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل
فاين احد المفهومين من الاخر فان قلت ما الفعل الذي يتعين لاشتقاق
الفعل منه على قول الكوفيين قلت بناه بعض المتاخرين على الخلاف
في الافعال ايها زمانه اسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان
الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه **وكذا الصفة**
اي هو اصل لها كما هو اصل للفعل **خلافا لبعض اصحابنا** حيث ذهب
الى انها مشتقة من الفعل ونسبه الرضي الى السيرافي قال المص في الشرح
وبعض ما استدل به على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على
فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها
ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد
الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر
لا من الفعل اذ ليس فيها ما للفعل من الدلالة على زمان معين **وينصب المصدر
بمثله** اي بمصدر مماثل له نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا **او فرعه**
من فعل او وصف نحو وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا **او بقائم
مقام احدهما** اي مقام مثله او مقام فرعه فالاول نحو اعجبني ايمانك
تصديقا واصله تصديقك تصديقا والثاني نحو قعدت جلوسا اي
جلست وانا مومن تصديقا اي مصدق واعلم ان هاهنا ثلاثة اقسام
الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل وجاريا عليه نحو قمت قياما
فالمعول عليه ان المصدر في ذلك ينتصب بالفعل وبعضهم يصرح بنفي
الخلاف في ذلك اما ذهولا عن قول ابن الطراوة ان المصدر في ذلك
مفعول به وان ناصبه فعل محذوف اي فعلت قياما وعن قول تلميذه
السهيلي انه مصدر منصوب بفعل اخر فيلزم الحذف واما عدم اكتراث

بهذين القولين لما اشتملا عليه من تكلف لا داعي اليه **والثاني** ان يكون
المصدر من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه نحو والله انبتكم من الارض
نباتا فذهب س انه منصوب باضمار فعل تقديره نبتم وقال المازني
منصوب بالفعل الظاهر وجوز الاخفش الوجهين وقيل ان غاير معناه
معنى الفعل فنصبه بالمضمر نحو نباتا والا فبالظاهر نحو حفرت التراب
احتفارا وقال ابن عصفور ان تغايرا فبالمضمر والا فالوجهان جائزان
والثالث ان يكون من غير لفظه نحو قعدت جلوسا فمذهب س والجمهور
انه منصوب بمضمر اي جلست وقيل بالظاهر وقيل غير ذلك واستدل
الفارسي لس بقول الشاعر

لقد عجبت وما في الدهر من عجب ◦ اني قتلت وانت الحازم البطل
السالك الثغرة اليقظان سالكها ◦ مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فقوله مشي منصوب بيمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان ولا
يوصف الموصول قبل تمامه قلت لا يلزم في امتناع ذلك لقيام مانع خاص
بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه وظاهر كلام المص في الاصل والشرح ان المصدر
في جميع الاقسام المذكورة ينتصب بلفظ الفعل الظاهر قال في الشرح و
الصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى كخلعة
من قوله والت حلفة لم تحلل به منصوب بالت لا بحلفت مضمرة لقولهم حلفت
يمينا ولقوله فلا تعتلوا كل الميل فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تنقصونه شيئا
ولا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها فتعين ان يكون ما قبلها ووجب اطراد
هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سنن واحد **فان ساوى
معناه معنى عامله** بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة الى غير ذلك اذ الفعل
يدل على الزمان ولا يدل عليه المصدر **فهو** اي فالمصدر **لمجرد التاكيد** وكثيرا
ما يقولون انه لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة تاكيد لمصدر ذلك الفعل
لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا
فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه
تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما الفعل
ويسمى هذا المصدر التاكيدي **مبهما ولا يثنى ولا يجمع** اذ المراد بالتاكيد

ما تضمنه الفعل بلا زيادة الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد
الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية
والجمع يكونان بالنظر الى كثرتها وقد استبان لك ان التاكيد المذكور
من قبيل التاكيد اللفظي وبه صرح ابو الفتح بن جني وقال الابدي ليس من
التاكيد اللفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة
ولذا لا يأتي التاكيد في المجاز واجاب عن قوله ○
• لكي الخير من زوج وانكر جاره • وعجت عجيجا من جذام المطارف •
بانه قادر جاء على سبيل المبالغة **وان زاد** معنى المصدر **عليه** اي على
معنى الفعل **فهو لبيان النوع** نحو جلست جِلسة بالكسر **او العدد**
نحو جلست جَلسة بالفتح **ويسمى مختصا وموقتا** ومحدودا ايضا **ويثنى
ويجمع** لصحة حصول ما يكون معه التثنية والجمع فاذا كان المصدر للنوع
المتميز وانضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية والجمع فاذا كان
وان انضم اليه نوعان اخران فصاعدا حصل ما يكون به الجمع واذا كان
المصدر للعدد فالامر ظاهر وتثنيته وجمعه مما لا خلاف فيه واما النوعي
ففيه خلاف بينهم منهم من اجاز ذلك قياسا على ما سمع وهو راي المص
ومنهم من منع في غير المسموع وهو اختيار الشلوبين وظاهر مذهب س
على ما قيل **ويقوم مقام المصدر المؤكد** بكسر الكاف **مصدر مرادف له**
وهذا مفهوم مما تقدم له في قوله او نائب مقام احدهما ولكنه يريد
هنا استيعاب ذكر ما يقوم مقام المصدر ومثل المص لهذا القسم
بقوله وآلت حلفة ورد على من قال التقدير وحلفت حلفة بما مر قريبا
وسمع سيبويه هو يدعه تركا حكاه ابن سيده في ديباجة المحكم **واسم
مصدر** نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما **غير علم** احترازا من نحو
حماد علم للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل
قال المص ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك
نحو سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله
المحذوف ويجاب بمنع علميته وهو راي المص **ويقوم مقام المصدر
المبين** بكسر الياء المثناة **نوع** نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا

والنازعات غرقا

غرقا **او وصف** نحو واذكر ربك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك
حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا
مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك قال الش ومذهب
س في نحو واذكر ربك كثيرا انه حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف
قلت يريد انه حال من ضمير اذكر المحذوف اي واذكره ربك والضمير
عائد الى المصدر المفهوم من فعله **او هيئة** نحو مات ميتة جاهلية
وعاش عيشة مرضية **او آلة** نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا
والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيمت
الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط
او ضربات بسوط وضعت الآلة موضع المثنى والمجموع مثناة او مجموعة
فقيل ضربته سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه
لا تثنية آلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك
لم تضرب العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثبت الآلة وجمعها
لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا
ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد
اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد
كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع
كذا افرده الرضي **او كل او بعض** مضافين الى المصدر نحو ضربته كل الضرب
وضربته بعض الضرب وليس المراد كلمتي كل وبعض بل ما دل على كلية
او جزئية فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو ولا يظلمون
نقيرا ولا تضرونه شيئا فمن عفي له من اخيه شيء وعلى هذا فكان ذلك مغنيا
عن كلمتي ما الشرطية والاستفهامية **او ضمير** نحو فاني اعذبه عذابا
لا اعذبه احدا من العالمين ومنه قول الشاعر ○
• هذا سراقة للقران يدرسه • اي يدرس الدرس فان قلت
لم لا يكون الضمير للقران قلت لئلا يتعدى العامل الى الضمير والظاهر
معا **او اسم اشارة** مشار به الى غير مصدر عامله نحو اعجبني ضربك فضربت
ذلك كذا في الرضي قال المص ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة

المقصود به المصدر ولذلك حطي من حمل قول المتنبي ٥
• هذي برزت لنا فهجت رسيسا • على انه اراد البرزة لان مثل ذلك
لا يستعمله العرب قال ش وهذا خلاف مذهب س والجمهور ومن كلام العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن ولذلك اقتصروا عليه وعلى هذا خرجه
س او وقت كقوله • الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا • اي اغتماض ليلة ارمد
فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك
صلوة العصر وطلوع الشمس وما الاستفهامية كقوله ٥
• ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما • لا ترقدان ولا بؤس لمن رقدا •
يغير مضارع غار بالغين المعجمة اي ينفع والمعنى اي نفع ينفعهما عويلهما
والعويل رفع الصوت بالبكا او ما الشرطية كقول جرير ٥
• نعب الغراب فقلت بين عاجل • ما شئت اذ ظعنوا لبين فانعب •
ويحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كان يقال لك لم تسر
بلى سيرا حثيثا او معنوية كقولك لمن تاهب للسفر ذاهبا مباركا ولمن
قدم من سفر فقد وما مباركا وخير مقدم ولمن حج حجا مبرورا او يحذف
عامل المصدر وجوبا لكونه بدلا من اللفظ اي من التلفظ بفعل مهمل لم يوضع
في لسان العرب ولا يخفى ان المصدر يحتاج حينئذ الى عامل محذوف فقد
يقال ان المحذوف هو الفعل المرادف فيقدر في ويل زيد هلك زيد
ويلا له مثل قعدت جلوسا وقد يقال المحذوف الفعل الذي يقتضيه
القياس ولا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر المهمل
الفعل قسمه المص الى ثلاثة انواع احدها المفرد نحو افة وتفة اي
قذرا والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار وذفرا اي نتنا
وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل الثاني المضاف
نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد ويستعمل اسم فعل نقول
بله زيدا بالنصب اي دع زيدا وسياتي في ذلك كلام في باب اسما الافعال
ان شا الله تعالى الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا
لزيد وويح زيد اي رحمة ومثله ويل وويب او لكونه بدلا من اللفظ
بفعل مستعمل في لسان العرب ولا منافاة بين كون الفعل مستعملا

وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به لان المراد كونهما لا يجتمعان وليس
المراد كون الفعل لا يذكر وحده في طلب يتعلق بمستعمل سواء كان الطلب
امرا ونهيا او دعاء فالامر نحو فضرب الرقاب والنهي قياما لا قعودا
قال في شرح الكافية اي قم لا تقعد فجعل لا ناهية ومجزوما وفا
وبعضهم صرح بمنع حذف مجزومها وانشد المص شاهدا على النهي قول الشاعر
• فصبرا في مجال الموت صبرا • فما نيل الخلود بمستطاع •
هكذا رأيته بخطه وكلامه في شرح الكافية من ظن حذف المجزوم
بلا الناهية والاعتذار عن ذلك بنا على ان مجزومها لا يحذف بانه
قصد لتفسير المعنى لا الاعراب غير ظاهر قال ش حاكيا عن بعضهم واظنه
ابا حيان والذي نختاره ان لا للنفي والاسم معها مبني على الفتح ونون
ضرورة قلت ويحتاج مع ذلك ان يقال ان هذا جار في معنى النهي
وكلا الامرين خروج عن الظاهر لا سيما مع قول الشاعر حتى كان الذي نهاك
والدعا نحو غفرانك ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا له وجدعا للشانيه
او في خبر بحسب الصيغة انشاي بحسب المعنى نحو حمدا وشكرا صرح
به الشلوبين واورد عليه سوالا وهو انه يجوز ان يقال حمدت الله
حمدا واحمده حمدا فكيف يقال ان هذا لا يظهر فعله واجاب بانه مع
التلفظ بالفعل يكون خبرا لا انشاء واذا كان انشاء كان المصدر والفعل
متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل
وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجب ان يذكر المصدر او في خبر غير انشاي اي
خبر بحسب الصيغة والمعنى جميعا نحو افعل ذلك وكرامة ومسرة اي واكرمك
واسرك والكرامة اسم موضوع للمصدر الذي هو الاكرام او في توبيخ
مع استفهام ودونه للنفس كقول عامر ابن الطفيل يخاطب نفسه
• اغدة كغدة البعير • وموتا في بيت سلولية •
او للمخاطب كقوله • اطربا وانت قنسري • وقوله ٥
• اعبدا حل في شعبي غريبا • الوما لا ابا لك واغترابا •
او غايب في حكم حاضر كقولك ونن يلغك عن شيخ يلهو الهوا وقد
علاك المشيب تزلنه منزلة الحاضر هذا مع الاستفهام ومثاله بدونه

نوك الشاعر • حنولا واهالا وغربك مولعا • بتشتيت اسباب السيادة والمجد
كذا فى مثل الش وغيره قلت وقد يقال ان هذا على اضمار همزة التوبيخ كما يضمر
همزة الاستفهام الحقيقى وهنا سوال وهوان يقال الكلام اما خبرا وانشاء
اوطلب على راي من يجعل الطلب قسيم الانشاء وقد تضمن كلام المص ان الاقسام
الثلاثة يجب فيها حذف العامل فما هي الصورة التى يكون الحذف معها
جايزا وما وجه تعداد الصور الاتية بعد مع انها داخلة تحت هذا الكلام
وما وجه جعل التوبيخ قسيما لهذه الثلاثة وهولا يعدوها لما بينا
من انحصار الكلام فى الانواع الثلاثة والجواب ان المراد ان الحذف
واقع فى هذه الانواع لانه يجب الحذف فيها مطلقا فالمعنى اولكونه قد
جعلته العرب بدلا من اللفظ بفعل فى طلب اوفعل جري الصيغة انشاي
المعنى اوجرى صيغة ومعنى او فى توبيخ الى اخره ولكن السماع فيها انماهو
فى مسئلة الخبر انشايا اوغير انشاى والبا فى قياسى فقد خلط السماعي بالقياسي
وهذا وجه الاعتراض عليه ولوحمل كلامه على ان الجميع قياسي لزم الاعتراض
السابق اوان الجميع سماعي لكان مخالفا لاجماعهم فى مسايل اتفقوا فيها على اطراد
الحذف وانه قياسي بقي التنبيه على شئ اخر وهوان بعض شعر الحماسة
قال • اسجنا وقتلا واشتياقا وغربة • ونأي حبيب ان ذا لعظيم •
• وان امرأ دامت مواثيق وده • على مثل هذا انه لكريم •
والذي يظهر ان الهمزة فى مثل ذلك للتعجب لا للتوبيخ فاما ان يكون
الحذف فى هذا النحو غير واجب اويكون فى كلام المص نقص وينبغي عوده الى
تحت الانشاى لان التعجب انشاي اولكونه لتفصيل عاقبة طلب او خبر
وكانه اراد لعاقبتهما الفوايد التى تترتب عليهما وتاتى على اثرهما فمثاله
فى الطلب قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فطلب شد
الوثاق يترتب عليه فوايد فصلت بما ذكر من المصادر ونقول فى الخبر
زيد يكتب فقراءة بعد اوبيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا
ونحو ذلك ومنه قول الشاعر •
• لاجهدن فاما درء عاقبة • تخشى واما بلوغ السول والامل •
او لكونه نايبا عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا فخبر هذا المبتدا

هو

هو الناصب لهذا المصدر اي يسير لكنه حذف وجوبا وصار المصدر المكرر
نايبا عنه وليس المراد انه ناب عنه فى الخبرية وانما هو نايب عنه فى الذكر
اي هو كالعوض منه فلا يجتمع معه واحترز بذكر الخبر عن مثل كلا اذا
دكت الارض دكا دكا وباسم العين عن اسم المعنى اذلو وقع اسم المعنى مبتدا
لرفع المصدر على انه خبر عنه نحو امرك سير سير وبالتكرير عن عدمه فلا
يجب ح حذف العامل نحو زيد سيرا وظاهر هذا الاطلاق يقتضي انه لا فرق
بين ان يكون مع المصدر غير المكرر استفهام اولا وحكى فى البسيط
قولا بانه مع الاستفهام يجب اضمار العامل تنزيلا للاستفهام منزلة
التكرير او حصر بما والا وانما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والمصدر
مع التكرير او الحصر قد يجي منكرا كما مر وقد يكون مع التعريف نقول
زيد السير السير وما انت الا السير البريد وانما انت السير قال الرضى
وانما وجب حذف العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف
الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد وان كان المضارع يستعمل فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك
زيد يؤوي الطريد ويومن الخايف والله يقبض ويبسط وذلك المشابهته
لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل له اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع
على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم
الحذف هذا كلامه قلت وقد وقع له فى باب المبتدا ما ينافى هذا و
ذلك انه قال الاصل فى سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف
الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على
الفعل والفعل يدل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله
عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما وهذا
الذي قاله هنا هو الحق والاول غير مرضي او لكونه مؤكد مضمون
جملة ناصة على معناه بحيث لا يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر
نحو له على الف درهم اعترافا فان الجملة المذكورة وهي له على الف درهم
نص فى الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال غير البتة فالمصدر الظاهر بعدها

وهو اعترافا بوكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة وهو موكد لنفسه
كما ان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكد هنا مضمون المفرد
اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب
واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها
او موكد مضمون جملة محتملة لغيره المقصود مغايرة به اي بالمصدر نصا
في المقصود نحو زيد قايم حقا فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة
لان يكون مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها
غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به نصا
في الحقيقة وهو موكد غيره في مثل هذه الصورة لان الجملة غير هذا المصدر
لفظا ومعنى وقال الرضي الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد
لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرر واذا لم يكن الشي ثابتا فكيف
يقوى وان كان ثابتا فمكرره انما يوكد نفسه ثم قال ان معنى هذا المصدر
تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول
اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق
والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى
انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا ثم قال ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قايم غير حق
او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه ثم قال وانما قيل
لمثل هذا المصدر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما
توكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في
نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص
في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل موكد لغيره
واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لغيره
لنفسه وهذه عبارة المتاخرين وانما وجب حذف الفعل الناصب في الموكد
لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة
عليه وقايمتين مقامه والاصح منع تقديمهما اي المصدرين الموكد لنفسه

والموكد

والموكد لغيره عن المكان الذي وقعا فيه وهو تمام الكلام الموكد بهما فيشمل
هذا التفسير التوسط وعبارته في المتن توهم تجويز التوسط ولكن كلامه
في الشرح يزيل هذا الايهام فانه قال لان مضمون الجملة يدل على العامل فيهما
ولا ياتي هذا الا بعد تمام الجملة هذا نصه فمن ثم حملنا كلامه على الوجه
الذي فسرناه قال الرضي وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما
عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا يتقدم المصدران
عليهما لضعف العامل ولا يكونان اذن من هذا الباب ومن المصدر الملتزم
اضمار ناصبه المصدر المشبه به مشعرا بحدوث اي دالا على امر
حادث متجدد لا على امر راسخ ثابت في موصوفه فخرج نحو فاذا له ذكاء
ذكاء الحكما وله علم علم الفقها وله هدي هدي الصلحا لان له ذكاء
وعلم وهدي ليس بمعنى هو يفعل كما كان له صوت بمنزلة يصوت فلم يجز
ان يكون دليلا على الفعل المحذوف بعد جملة فخرج نحو فاذا اصواته
صوت حمار فالرفع لا غير حاوية فعله وفاعله فخرج نحو فاذا فيها صوت
حمار فالاكثر فيه الرفع ووجه النصب على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت
فقد علم ان هناك مصوتا لاستحالة وجود الصوت بدونه فكان الفاعل
مذكورا معنى دون لفظ يعني ان اشتمال تلك الجملة على فعل المصدر وفاعله
انما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فخرج نحو فاذا هو يصوت
فلا تقدير ويخرج المسئلة حينئذ عن فرقها على الوجه المذكور ولا صلاحية
للعمل فيه الواو للحال اي والحال انه لا صلاحية للعمل موجودة ويلزم من
نفي الصلاحية نفي الصالح له والمعنى حينئذ ولا شي في الجملة صالح للعمل او
يكون التقدير ولا ذا صلاحية موجود ثم حذف المضاف فركب مع
لا الذي كان مضافا اليه وهذا اوضح معنى ومثال ذلك نحو لصوت
صوت حمار فان صوت حمار في هذا ينتصب بمذكور لا بمضمر قلت الوقوف
مع هذا يقتضي ان يكون لقوله ولا صلاحية للعمل فايدة اذ هو مستغنى عنه
بمفهوم قوله دون لفظ فانه احترز به كما اسلفناه عن كون الجملة المتقدمة
حاوية لفعل المصدر وفاعله لفظا والمثال الذي اورده من هذا
القبيل وبالجملة فمتى اشتملت الجملة على فعل المصدر وفاعله وجب

وجود الصالح للعمل في المصدر قطعا فيظهر لي ان يمثل لذلك بقولك مررت
بزيد فاذا له صوت ببرٍ وصوت حمار فهذه جملة مشتملة على فعل
المصدر وفاعله معنى دون لفظ لكن فيها ما يصلح للعمل في هذا المصدر على
جهة الحالية وهو ببرٍ فليكن حالا ولا يكون اذ ذاك مصدرا منصوبا
لفعل ملتزم الاضمار لعدم الداعي الى ارتكاب الحذف وح فيخرج عن فرض
المسئلة فتامله ومثال ما استجمع الشرايط المذكورة قولهم مررت
بزيد فاذا له صوتٌ صوتَ حمار وصراخٌ صراخَ الثكلى واكثر النحاة على
ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والمصدر نزل
عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل
له صوت يصوت صوتَ حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر
كما في اعطى عطا وتكلم كلاما قال الشارح فان قيل وما الداعي الى تقدير
الناصب في قولهم له صوتٌ صوتَ حمار وهلا كان صوتٌ هو العامل لانه
مصدر فالجواب انه لم يرد بقولهم له صوت انه يعالج الصوت ويخرجه
على هذه الصفة بل اريد به ما يسمع والصوت ليس هو المقدر بان والفعل
ولا الواقع بدلا من فعله وانما يراد به الناشئ عن التصويت قلت
هذا مخالف لقول س فيما نقله الرضي فانه قال وظاهر كلام س ان المنصوب
منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به
في حال تصويت ومعالجة واما دعوى الشارح ان المصدر لا يعمل الا اذا
كان بمعنى أنْ والفعل او بدلا من اللفظ بفعله فممنوعة وسياتي في ذلك
كلام ان شاء الله تعالى واتباعه جائز اي رفعه على النعت للاول
فان كان نكرة نحو فاذا له صوتٌ صوتُ الحمار فالابدال وعن الخليل
اجازته على الصفة على تقدير مثل وقول المص لا ينافي شيئا من الوجهين
لقوله واتباعه وان وقعت صفة موقعه اي موقع المصدر
الواقع بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه ولا يوخذ في المسئلة
قيد التشبيه فانه غير مراد البتة وكلامه موهم فاتباعها اولى من
نصبها لقول فاذا له صوت اي صوت وايما صوت بالرفع وقد
سمع النصب قال روبة ابن العجاج ۝ فيها ازدهاف ايما ازدهاف ۝

يروى بنصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وجعله
الجوهري منصوبا على الحال فان قلت جعلوا من امثلة المسئلة
فاذا له صوتٌ صوتٌ حسن مع ان الواقع هنا مصدر وصفته
لا مجرد الصفة فما وجهه قلت لما كان المصدر هنا موطيا لم يلتفت
اليه باعتبار الوصفية اذ المقصود صفته فكانها وحدها هي الواقعة
موقع ذلك المصدر وكذا المصدر التالي جملة حالية مما هو له اي مما
المصدر له والمراد به صاحب المصدر نحو مررت بالدار فاذا فيها
صوتٌ صوتَ حمار وهذه عكس مسئلة المستوفي الشروط فان
الاتباع في ذلك مرجوح وفي هذه راجح لان عدم ذكر الفاعل اخرج
الكلام عن ان يكون على معنى يفعل كذا ووجه النصب ما اسلفناه
وقد يرفع مبتدا بالنصب على انه حال من قوله المغير طلبا مقدمة
عليه والمغير هو النائب عن الفاعل وعامله يرفع وذلك كقوله
۝ صبر جميل فكلانا مبتلى ۝ اي صبر جميل اجمل جزم المص بهذا هنا
وجزم في باب المبتدا في فصبر جميل بانه خبر اي امري صبر جميل وخبر
المكرر من عطف المفردات نحوا معطوف على الحال المتقدمة وهو
حال والمكرر معطوف على النائب عن الفاعل المتقدم فهو ايضا نايب
عن الفاعل وذلك نحو سيرٌ سيرٌ والمحصور نحو ما زيد الا سيرٌ والموكد
نفسه نحو له على الف درهم اعتراف اي هذا اعتراف ولم ينص
على رفع الموكد لغيره واختاره الفرا والمبرد وليس ببعيد في القياس
والمتعجب جرا اثباتا كقوله ۝
۝ عجب لتلك قضية واقامتي ۝ فيكم على تلك القضية اعجب ۝
وروى س ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال حمدُ الله وثناءٌ
عليه وهذان مثالان للمسئلة وروي عن يونس ان روبة كان ينشد
عجب رفعا وقدره السيرافي امري عجب وروى ابن عصفور بانه
يقتضي ان يكون لتلك متعلقا بعجب وانما يتعدى بمن واجاب
ابن الصايغ بجواز ان يكون بيانا مثل لك بعد سقيا وان يكون صفة
وقال الاعلم هو مستقر الاخر له لانه بمعنى المنصوب وكذلك قال في نحو

من المصادر النخبر فحت بعد النصب فصبر جميل قال لان الكلام قد تم
واستقل ورد عليه ابن الصايغ فقال ان اراد ان المعنى تام وردّ
عليه ابن خروف فقال لم يرد مبتدا لا خبر له الا وفي اللفظ ما يسد
مسده قال والساد في حسبك ينم الناس الفعل المجزوم قال ابن الضايع
واجاز وان يكون يجب لذلك مبتدا وخبر قلت فقد تلخص ان مبتدا
ذو خبر او مبتدا لا خبر له ورد ابن خروف مشكل لانه يقال حسبك
ولا يؤتى بفعل بعده فان كان يقدر الخبر هنا فليقدره مع الفعل المجزوم
ايضا وغير انشائي كقوله ° اقام واقوى ذات يوم وخيبة °
لاول ما يلقى وشر ميسّر ° كذا قال المص وهو قول السيرافي زعم ان
هذا خبر لا دعاء قال لانه يصف اسما جاع واقوى بمعنى فني زاده
فخيبة لاول من يلقاه وعليه فالتقدير فالامر الواقع خيبة وس انما
ذكره في مصادر الدعاء واجاب السيرافي بانه انما ذكره معها للشبه
بها في انه متوقع ولم يقع بعد ورد الاعلم على س ذلك اعني جعله من
قبيل ما يراد به الدعاء وقال الشلوبين حمله على الدعا لانه ابلغ
اي خيّب الله من يعرّض نفسه لهذه المهالك وظاهر كلام س يدل
على ان الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا قال الش
وقد يفهم هذا من قول المص وقد يرفع بعض هذه وليس بقياس اذا
اردت معنى النصب كما كان في اخواته لا بدل الفعل خلافا لبعضهم وهذا
الذي حكاه الش عن المص لم اره في النسخة التي بيدي الآن وقد ينوب
عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا
لك وكله هنيئا مريا فعائذا اسم فاعل من عاذ يعوذ وهو ظاهر وهنيئا
ومريئا صفتان اما من هنؤ الشيء ومرؤ ككرم فهو هانئ ومريء او من هنئ
ومرئ مثل شرف وهذا الثاني اولى او متعين لان الصفة المشبهة
تاتي من القاصر وايضا ففعيل من الثلاثي قياس ولا سيما من فعُل
بالضم واما من افعل فالقياس مفعل وجوز ابو البقا وجها ثالثا
وهو ان يكونا كالشهيق والنعيب والاصوات والسير وكلام س يقتضي
انهما ليسا مفعولا مطلقا بل حالا مؤكدة او مبينة فانه قال التقدير هنا ك

الخبر

الخبر هنيئا او ثبت لك الخير هنيئا وجوز الزمخشري في فكلوه هنيئا مريئا كون
هنيئا حالا من ضمير فكلوه او نعتا لمصدر محذوف اي كلا هنيئا او مفعولا
مطلقا اي هنأكم ذلك هنيئا ولم يذكر س في ناصبهما الا الحذف والزمخشري
جوز كونه مذكورا كما رايت وجوز ان لا يكون حالا ولا مصدرا بل نعتا
لمصدر وتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان او مصدران وهل فعلهما
قاصر او متعد وهل هما مفعول مطلق او حال وهل يكون عاملهما مذكورا
اولا واذا قيل بان انتصابهما على المفعول المطلق فهل هو بالاصالة بناء
على مصدريتهما كما قال ابو البقا او على سبيل النيابة كما في عائذا بك على احد
القولين واقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما
قد علم الله وقد قعد الناس الصفات في هذه الامثلة الثلاثة قائمة
مقام المصدر في التوبيخ لكن التوبيخ في الاولين بحرفه وهو الهمزة
وفي الثالث مجرد عن حرف التوبيخ مثل قوله حولا واهما لا البيت
وقد عرفت ما فيه واسماء اعيان كتربا وجندلا وفاها لفيك فهي قائمة
مقام المصدر ونصبها كنصبها وان كانت جواهر ولهذا يقال تربا لك
كما يقال سقيا لك هذا مذهب الشلوبين وعليه مشى المص هنا وقدره
الرضي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا وضمير فاها
للداهية عند س وللخيبة عند بعضهم واعور وذا ناب قال الش
والمقصود به الانكار وهو رجل من بني اسد في رجل يعرف بيوم حيله
النفي فيه بنو اسد وبنو عامر وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم
عند اللقا جملا اعور مشوه الخلق ذا ناب وهو املس وقيل بل كانت
له ناب طويلة ليتطيّر به بنو اسد فراه بعض الاسديين فقال ذلك
الكلام منكرا عليهم فلم يسمعوا فقضي ان قومهم هزموا وقتل منهم والاصح
كون الاسما مفعولات فيقدر الزمه الله تربا او اطعمه تربا وكذا
جندلا وجعل الله فاها لفيك واتستقبلون اعور وقال ابن خروف
حقيقة التقدير هنا اتستقبلونه اعور فجعله حالا والصفات احوالا
مؤكدة لعاملها المقدر نحو وارسلناك للناس رسولا وقال المبرد هي
مفاعيل مطلقة جاءت على وزن فاعل مثل فلج فالجا ويؤيد الاول ان

التنكير ملازم لها وان بعضهم حكى عن سيبويه انها معينة ولا يطرد مجئ
المصدر هكذا ولم يلح عندي الى الآن وجه النفقي عن من يرى اسماء
الاعيان منصوبة نصب المصدر فتأمله فلم احد فيه ما يشفي النفس
والله المستعان **باب المفعول له وهو المصدر**
جنس يشمل المفعول له وغيره **فان قلت** قد سمع من كلامهم اما
العبيد فذو عبيد بنصب العبيد وتؤول انه نصب لكونه مفعولا له
مع انه غير مصدر فيرد **قلت** لا نسلم انه مفعول له ونصبه لا يعين
ذلك حتى يرد وقد خرج على ان يكون الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول
به وناصبه فعل الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القايل تقديرا اما بمهما يكن
من شئ بل قدر في كل مكان بما يليق به واما س فقال هذه اللغة خبيثة
قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان
غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد
عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك
واما ابوك فلا اباك **قال** الرضي الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا
معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد
يملك **قلت** اما كونه لا معنى له فغير صحيح اذ تقييد الشي العام الذي
يوجد بهذه الحال منصور وله معنى ظاهر فالتقدير مهما يكن من شي في حالة
كون ذلك الشي عبيدا فهو ذو عبيد واما جعله مفعولا بما بعد الفاء
لكونه بتاويل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف
الفعل في المفعول به **المعلل به حدث** اخرج ما ليس كذلك نحو جيع
القهقرى وقعد القرفصا **شاركه في الوقت** في محل رفع على انه صفة
لحدث والرابط فاعل شاركه لانه ضمير يعود الى الحدث وضميره المنصوب
على المصدر المعلل اخرج بذلك نحو جيتك امس طمعا غدا في مصر وفك
قال بعض المتاخرين وهذا لم يشترطه س ولا احد من المتقدمين فعلى
هذا يجوز المثال المذكور **ظاهرا** حال من الضمير المنصوب في شاركه العايد
على المصدر المعلل وذلك مثل ضربته تاديبا **او مقدرا** عطف على الحال
المذكور مثل اللهم ايمانا بك اي افعل هذا لايماني بك ويجوز ان يكون

منه حفظا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من
كل شيطان مارد **قال** الزمخشري وحفظا مما حمل على المعنى لان المعنى انا
خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا لها من الشياطين كما قال تعالى ولقد زينا
السماء الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان يضمر الفعل المعلل اي وحفظا من كل شيطان
زيناها بالكواكب **قلت** وقد اقتضى تقديره ان المفعول له على وجهين
التاويل والاضمار وانه يجوز تقدمه على عامله وهي مسيلة خلاف لم يتعرض
اليها المص والجمهور على جواز ذلك ومنع ثعلب منه في اخرين ويرد عليهم
قول الكميت ٭ طربت وما شوقا الى البيض اطرب ٭ ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ٭
وقول جحدر ٭ فما جزعا ورب الناس ابكي ٭ وغير ذلك مما ورد السماع به
و شاركه في **الفاعل تحقيقا** نحو ضربته تاديبا له **او تقديرا** نحو ضرب
اللص تاديبا كذا مثله الش وغيره وفيه نظر لان الفاعل المحذوف حقيقي **و**
مشاركة المصدر المعلل فيه مشاركة تحقيقية لا تقديرية والصواب
التمثيل بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا بمعنى يجعلكم ترون **و**
بنصبه اي المفعول له **مفهم حدث** المعلل الذي تقدم ذكره فاللام للعهد
الذكري والمعهود هو قوله فيما تقدم حدث **نصب المفعول به** وعلى هذا
فني عدة بابا مستقلا نظر لانه نوع من انواع المفعول به نحو واختار
موسى قومه **المصاحب في الاصل حرف جر** وهو مذهب س والفارسي
قال ابن عصفور وهو الصحيح لانه جواب لم فعلت فكان القياس ان تقول
فعلته لكذا ولكنك اسقطت اللام ونصبت الاسم بالمصدر المعنوي
لان قولك ضربته تاديبا قد دخله معنى ادبته بضربي تاديبا فانتصب
لذلك والفعل قد يعدى تعدية فعل بمعناه ولذلك اذا فقدت
المصدر او اتحاد الفاعل او الزمان لم يجز النصب لفقد الشبه اذ المصدر
لا يكون الا كذلك **قلت** ومما يؤيد صحة كونه منصوبا على الوجه
المذكور صحة التصريح بالجار معه كما سياتي **لا نصب نوع المصدر خلافا**
لبعضهم فان بعض المتاخرين ذهب الى انه مفعول مطلق لبيان النوع
على حذف المضاف فمعنى قعدت عن الحرب جبنا قعدت عنها قعود جبن
ومعنى ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب وهذا المذهب ينسب الى الزجاج

قال المص فى الشرح وليس ذلك بصحيح بل من هبه مذهب س وكان فى
نسخ التسهيل القديمة وشرحه القديم نسبة ذلك الى الزجاج كما فعله
ابن الحاجب وغيره ثم رجع عنه الى ما فى هذه النسخة التى شرحناها ورد هذا
المذهب بانه لو كان مصدرا نوعيا لامتنع دخول اللام عليه كما امتنع
دخولها فى رجع القهقرى وقعد القرفصا لكن دخول اللام جائز باجماع
فثبت بطلان هذا المذهب ونقل ابن عصفور عن الزجاج انه انتصب
بفعل من لفظه واجب الاضمار والتقدير فى جيت اكراما لك اكرمتك
اكراما نص على ذلك الزجاج فى كتاب المعاني له قال الش ولم يترجم الكوفيون
لهذا الباب لانه عندهم ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط الحرف
فان تغاير الوقت او الفاعل وكان الاولى ان يقول الوقتان او الفاعلان
او عدمت المصدرية جر باللام اما تغاير الوقتين فكقول امرئ القيس
• فجيت وقد نضت لنوم ثيابها • لدى الستر الا لبسة المتفضل •
اذ خلع الثياب وقع والنوم متوقع لم يوجد بعد واما تغاير الفاعل فكقوله
• وانى لتعروني لذكراك هزة • كما انتفض العصفور بلله القطر •
اذ فاعل تعرو قوله هزة وفاعل الذكرى هو المتكلم واما عدم المصدر
فكقول الله تعالى هو الذي خلق لكم ما فى الارض جميعا وجاز المستوفى
لشروط النصب مقرونا بال اكثر من نصبه مثل قولك جيتك للاكرام فجره
اكثر من نصبه ومما جا فيه منصوبا مع اقترانه بال قول الشاعر
• لا اقعد الجبن عن الهيجاء • ولو توالت زمر الاعداء •
والمجرد من ال بالعكس اي نصبه اكثر من جره ومنع الجزولي الجر
مع التنكير فلا يجوز قمت لاعظام كذا قال الشلوبين ولا اعرف له فى
ذلك سلفا قلت وبويد جوازه الجر والنصب فى المضاف قال تعالى
لايلاف قريش وقال تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل
اسند لا لا لقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فالارادة من الله تعالى
والخوف والطمع من المخلوقين واجيب بان خوفا وطمعا مصدران
فى موضع الحال من المفعول اي خايفين وطامعين او من الفاعل على ان يكونا

بمعنى الاخافة والاطماع وهما مصدران محذوفا الزوايد وعليه فلا
تغاير بالنسبة الى الفاعل واستدلوا ايضا بابيات والكل ماوّل فلا نطول
بذكر ذلك باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا
فيه وتسميته بالظرف من اصطلاح البصريين واما الكوفيون من تسميته بالظرف
ولا مشاحة فى الاصطلاح وهو ما ضمن من اسم وقت او مكان معنى فى
باطراد لواقع فيه مذكور او مقدر ناصب له قال المص فى الشرح بينا ولي
قولي ماضمن معنى فى الحال والظرف ونحو مطرنا السهل والجبل فاخرجت الحال
بقولي من اسم وقت او مكان واخرجت الاخير بقولي باطراد فلا يقال اخصبنا
السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول وعلم بهذا ان ما بعد دخلت
ليس بظرف لانه لا يقال مكثت الدار ولانه لا يقع خبرا لا يقال زيد الدار
ووهم الشلوبين فى نسبته لس انه ظرف مع انه مصرح بخلاف ذلك
قال وبينت بقولي لواقع فيه ناصب له مذكورا ومقدرا ان الظرف منصوب
بما دل على المعنى الواقع فيه وانه نوعان مذكور ومقدر قلت قوله
ان الحال على معنى فى خلاف ما وقع له فى الحال انها متضمنة ما فيه معنى
لا انها فى نفسها فى معنى فى وهذا هو الصواب وقوله من اسم وقت او مكان
بقي عليه او ما فى معناهما ليدخل فيه جئت قدوم الحاج وسرت عليه
طويلا وصمت ثلاثين يوما واعتكفت كل اليوم او بعضه وقوله ان ما بعد
دخلت ليس بظرف هو ماش على بعض الاقوال التى فى المسئلة وهي ثلاثة
احدها ان المكان المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيها للمكان المختص
بغير المختص قيل وهو مذهب س والمحققين قال ابن الحاجب وهو الاصح
الثانى انها متعدية فى الاصل بحرف الجر وهو في الا انه حذف
حرف الجر اتساعا فانتصب على المفعول به وهو مذهب الفارسي ومن
وافقه واختاره المص الثالث انه مفعول به صريحا على اسقاط
الخافض ودخل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين
فيه تقتضي انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن وافقه وقوله
لواقع فيه متعلق بضمن وقوله او مقدر نحو الرحيل يوم الجمعة اي مستقر
يوم الجمعة وزيد امامك اي مستقرا امامك وهو مقدر كما رايت

ومبهم الزمان وهو ما دل على قدر من الزمان غير محصور كوقت
وحين وزمان وساعة ومختصه وهو خلاف الاول فيشمل المعدود
وغيره كالمحرم وساير اسماء الشهور والصيف والشتاء واسما الايام
كالسبت والاحد وما اختص من الازمنة بصفة او اضافة او دخول
العلمية لذلك اي لكونه مفعولا فيه منصوبا بمذكور او مقدر صالح
وهو خبر مبهم الزمان او مختصه وحذف الخبر من الاخر للقرينة
ولذلك متعلق بصالح فان جاز ان يخبر عنه بان يكون فاعلا و
مبتدا نحو جا يوم الجمعة ويوم عرفة مبارك او يجر بغير من نحو لجمعكم
الى يوم القيمة وعلى يمينه اسودة وعلى يساره اسودة فمتصرف اي
محكوم ح بتصرفه ذلك ح ان تدخل عليه عوامل الرفع والنصب
والجر ولا نريد مجرد التسمية فعلى هذا اذا قيل متى القتال كان متى
مبتدا والقتال خبرا وجعل بعضهم من ذلك مثال س وهو متى سير
عليه وقال ان متى مبتدا خبره الجملة قلت وهذا لا يظهر فيه ان ضمير
عليه راجع الى متى بل هو راجع الى جمل او بعير او نحو ذلك مما تقدم
ذكره وعلى هذا فاذا قدرت متى مبتدا فالعايد محذوف اي متى سرت
فيه عليه ولا دليل على ذلك بل الظاهر ان متى في موضع نصب على انها
ظرف وهو الاكثر في هذه الكلمة والا يجز ان يخبر عنه او يجر بغير من
فغير منصرف ولم يلتفتوا في الحكم بعدم تصرفه الى كونه غير مجرور
بمن لان من كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي ينصرف
كعند واخواتها وكلاهما اي المتصرف وغير المتصرف بالتاء منصرف
اسم فاعل من انصرف اي يدخله التنوين او ما قبه من ال او الاضافه
وغير منصرف فالاقسام اربعة منصرف متصرف ومقابله غير منصرف
ولا متصرف ومتصرف بالتاء غير منصرف ومقابله منصرف بالنون
غير متصرف فالمتصرف المنصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام
ودهر و ح ويومئذ يقال سير عليه ح ويومئذ بالرفع فيهما حكاه
س والذي لا ينصرف ولا يتصرف ما عين من سحر مجرد قال ابو حيان
وتعيينه ان يراد من يوم بعينه سوا ذكرت ذلك اليوم معه كجيتك

يوم الجمعة سحرا ولم تذكره كجيتك سحر وانت تريد ذلك من يوم
بعينه وسوا عرفت اليوم او نكرته نحو جيتك يوما سحر وانت تريد
ذلك ثم نقل بعد ذلك بقليل عن ابن الطراوة انه قال لا يقع سحر
الا على سحر يومك لا تقول خرجت سحرا وانت تريد به سحر يومك
الذي انت فيه ولا تريد به سحرا مسك حتى تعينه فتقول خرجت
يوم الجمعة سحر ولم يخالفه ولا اورده على انه مخالف لما قدمه واجازه ابي
حيان ذلك في جيتك يوما سحرا ويوم الجمعة سحر يقتضي ان يكون لتعريفه
تعريفا محدودا وتعريفا غير محدود فيكون شخصيا وجنسيا فان قلت
اقتصر المص في هذا القسم على لفظ سحر وثم الفاظ اخر تشاركه في عدم التصرف
وعدم الانصراف وهي عشية في لغة وعتمة وضحوة فيما نقل ابن الشجري
عن الخليل قلت بني هنا على الفصيح وهو بهذا الاعتبار محصور في سحر
وحده واما الالفاظ الثلاثة المونثة عشية وعتمة وضحوة فشاذة
كما نقف عليه قريبا ان شا الله تعا والذي ينصرف ولا يتصرف كغدوة
وبكرة علمين قال المص في شرحه قصد به التعيين اولم يقصد لان
علميتهما جنسية فيستعملان استعمال اسامة فكما يقال عند قصد
التعميم اسامة شر السباع وعند التعيين هذا اسامة فاحذره تقول
غدوة وقت نشاط ولاسيرن الليلة الى غدوة وبكرة في ذلك كغدوة
وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ويتصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها
بكرة وعشيا هذا كلامه فان قلت وقع في امالي ابن الشجري ان الخليل
حكى في غدوة وبكرة الصرف فروى جيتك اليوم غدوة وجيتني امس
بكرة وهذا مع التعيين اذ المراد غدوة يوم معين وبكرة يوم معين وهو
مما يقدح في امتناع صرفهما عند قصد التعيين قلت ليس كذلك لانه
انما جعلهما غير منصرفين حالة العلمية وما حكاه الخليل انما يقتضي الصرف
مع التعيين وهو اعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في غير معين ان يكونا
علمين لجواز ان يشار بهما الى معين مع بقايهما على كونهما من اسما الاجناس
النكرات بحسب الوضع كما في قولك رايت رجلا وانت تريد شخصا معينا
فيحمل على ما اردته من المعين ولا تكون علما وانى تتصور العلمية فيهما مع صرفهما

واشتمالهما على سبب آخر يوثر مع العلمية منع الصرف وهو التانيث
بالتاء فان قلت قول المص كغدوة وبكرة يشعر بان ثم غيرهما فما هو
قلت شعبان ورمضان من هذا القبيل وقد ذهل الش عن ذلك فقال
الاحسن اسقاط الكاف اذ لا نظير لهما والذي ينصرف فيدخله التنوين
اومعاقبه ولا ينصرف بل يلزم النصب على الظرفية بعيدات بين وبعيدات
جمع بعد مصغرا وبين بمعنى فراق تقول لقيته بعيدات بين اي اوقاتا
متفرقة قريبا بعضها من بعض فدل التصغير على القرب والجمع على المرات
قال الجوهري بعيدات بين اي بعيدات فراق وذلك اذا كان الرجل
يمسك عن اتيان صاحبه الزمان ثم ياتيه ثم يمسك نحو ذلك ثم ياتيه
فان قلت ان كان المراد بالتمثيل لفظ بين من بعيدات بين فهو منصرف
لكن ليس ظرفا البته اما معنى فلانه بمعنى الفراق مصدر بان يبين وليس
اسما للشي بين شيئين من زمان اومكان واما لفظا فلانه مضاف اليه
لا ظرف وعلى هذا فلم يجتمع له الوصفان وان كان المراد انما هو بعيدات
فهو ظرف ولكن كيف سماه منصرفا مع انه لا تنوين فيه قلت فيه
ما يعاقب التنوين وهو الاضافة كما تقدمت الاشارة اليه وحد غير
المنصرف لا يصدق عليه فهو منصرف وقد يقدح في هذا بانه انما يصح
اذا ثبت انه لا واسطة بين المنصرف وغير المنصرف وفيه كلام سياتي ان شاء
الله تعالى وما عين من ضحى وعتمة وعشاء وعشية تقول لقيته
يوم الخميس ضحى وليلة الجمعة عتمة وعشاء وعشية بالصرف في الجميع
لانها نكرات وكونها اريد بها ازمنة معينة لا يقدح في تنكيرها كما سبق
ويدل على تنكيرها صحة وصفها بالنكرة نحو لقيته يوم الخميس عتمة مباركة
ونحو ذلك وكلها يلزم الظرفية فلا يقال سير عليه يوم الخميس ضحوة
بالرفع نص عليه س وربما منعت الصرف والتصرف ظاهر كلام الش ان الضمير
المستتر في منعت على عشية وفي البسيط سمع في ضحوة وعشية منع الصرف
وفي الصحاح ان ضحى اذا اريد من يوم بعينه لم ينون وفي امالي ابن الشجري
وحكى الخليل في ضحوة وعتمة ترك الصرف فروى جيتك يوم الجمعة ضحوة
وليلة الاربعاء عتمة بغير تنوين والاجود الصرف والحق بالممنوع التصرف

بنصب

٢٦ س

بنصب التصرف على المفعولية وخفضه على الاضافة ما لم يضف
من مركبا لاحيان فخرج مركب المكان نحو سهلت الهمزة بين بين
ولا ينبغي ان يخرج لان الحكم واحد فيهما ويجاب بان الكلام في الزمان
وانما جاء بالاضافة الى الاحيان لهذا الاحتراز ويعترض بان فيه ابهاما
فلو اطلق لكان خيرا وقد ذكر بين بين بعد هذا في اسماء المكان التي
لا تنصرف كصباح ومساء ويوم يوم بالبناء على الفتح للتركيب لتضمنه
معنى الحرف كخمسة عشر قال الش واشار بقوله ما لم يضف الى انه اذا
اضيف صدره الى عجزه تصرف فجاز ان يستعمل ظرفا وغير ظرف فيجوز
سير عليه صباح مساء بالرفع كقوله

ولولا يوم يوم ما اردنا ○ جزاك والقروض لها جزاء ○

قلت الاضافة والتركيب لا يجتمعان فاذا ذكر التركيب لم يحتج الى
اشتراط الاضافة ثم قال الش واشار بقوله من مركب الى انه اذا عطف
احدهما على الاخر جاز استعمالهما ظرفا وغير ظرف ومعنى ذلك حال
التركيب والعطف بالواو والاضافة واحد وهو انه ياتي كل صباح
وكل مساء وكل يوم وزعم الحريري في درة الغواص انهم لا يفرقون
بين الاضافة والتركيب فيهمون في ذلك وان الفرق هو ان المراد
مع الاضافة انه ياتي مع الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك
ضربت غلام زيد بالغلام دون زيد وقال ابن بري رادا عليه هذا
الفرق ليس مذهب احد من النحويين البصريين قال السيرافي يقال
سير عليه صباح مساء وصباح مساء وصباحا ومساء ومعناهن
واحد قال وليس سير عليه صباح مساء مثل ضربت غلام زيد
في ان السير لا يكون الا في الصباح كما ان الضرب لا يقع الا بالاول وهو
الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان السير وقع فيهما لم يكن للثاني
فائدة وهذا نص واضح وقال س ونقول انه ليسار عليه صباح مساء
ومعناه صباحا ومساء وهذا ايضا نص واضح في انه لا فرق في المعنى
بين ان يكون صباح مضافا الى مساء او مركبا معه والحق غير خثعم بممنوع
الصرف على ارادة القبيلة وصرفه على ارادة الحي وخثعم ابو قبيلة من اليمن

يقال له خثعم بن انمار وقيل هم من معد **ذا وذات مضافين الى زمان**
بالممنوع التصرف فنصبوهما على الظرفية ملتزمين فيهما عدم التصرف تقول
لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة اي لقيته وقتا ذا
صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة اي وقتا صاحب
هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف
محذوف وذات تانيثه واختصاص ذا ببعض كلمات الظروف وذات
بالبعض الاخر يحتاج الى سماع هذا الذي عليه جمهور العرب واما خثعم
فان س حكى عنهم انهم يجعلون ذا وذات المضافين الى زمان بالتصرف
فيخرجونهما عن الظرفية فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع قال
شاعرهم • عزمت على اقامة ذي صباح • لامر ما يسود من يسود •
وانما حكم غيرهم لهما بمنع الصرف من جهة ان صفات الاحيان يقبح تصرفها
كما سياتي وان الاضافة فيهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة
في كلامهم فلم يتصرفوا فيهما لذلك **واستقبح الجميع** من العرب **التصرف**
في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف فاذا قلت سير عليه
طويلا او قديما او حديثا فكل من هذه الالفاظ المنصوبة صفة حين اذ
المعنى سير عليه حينا طويلا او قديما او حديثا فحذف الموصوف الذي
هو حينا وقامت هذه الصفة مقامه على جهة العروض اذ هذه الصفة
تستعمل مع موصوفها كثيرا وانما عرض في هذا التركيب قيامها مقامه ولا
يخفى ان هذه الصفة وهي طويلا او قديما او حديثا لم توصف بشيء فهذا
المثال منطبق على مسئلة المتن واحترز بقوله عرض عن ان لا يكون قيامها
مقام الموصوف عارضا بل كانت في الاصل صفة ثم استعملت ظرفا كما استعمل
الابطح والاجرع استعمال الاسماء نحو قريب وملي فانه يحسن تصرفهما نحو سير
عليه قريب وملي والملي القطعة من الدهر وهي من الملوان الليل والنهار وانما
قيل لهما ملوان لانهما مملوان بالحوادث فملي من النهار كقولك قطعة من
النهار مملوة كذا قال الصفار وانت خبير بان الملوين واوي والمملو
همزي واحترز بقوله ولم يوصف من نحو سير عليه طويل من الدهر
فيحسن التصرف ايضا وذلك لان كثرة جريان الصفة مجرى الاسماء كما في الدو

ووصفها

ووصفها كما في الثاني يخرجانها الى شبه الاسماء وحكم س بان الثاني
احسن من الاول فانه قال ومما يحسن سير عليه قريب لانك تقول
لقيته مذ قريب وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم فان قلت
سير عليه طويل من الدهر كان احسن لان الموصوف في الاصل هو الاسماء
ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع في جميعه تعميما او تقسيطا وكذا
ما يصلح جوابا لمتى ان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظ شهر
ذكر حكم ما يصلح جوابا لكم وما يصلح جوابا لمتى ولم يبين اولا ما يصلح
جوابا لكل منهما او يختص باحدهما ولا بد من ذكره لامتناع هذا الحكم
عليه فنقول اسم الزمان على اربعة اقسام مختص معدود كرمضان
والمحرم والصيف والشتا فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص
فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع
جوابا لكم فقط نحو يومان وثلاثة ايام واسبوع وشهر وحول
ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى دون كم نحو يوم الخميس وشهر
المضاف الى احد اسماء الشهور كقولك شهر رمضان وشهر ربيع الاول
فاما الذي يصلح ان يكون جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء
كان معرفة او نكرة فان الحدث الذي تضمنه ناصبه وهو المراد
بالمظروف يكون واقعا في جميعه في مستغرقا ان لم يكن ذلك الحدث
لا يختص ببعض اجزاء ذلك الزمان دون بعض فاذا قيل كم
سرت فقلت شهرا وجب ان يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره
الا ان يقصد المبالغة والتجوز ولذا اذا قلت في جوابه المحرم فان
كان حدث الناصب مما يختص ببعض الزمان دون بعض استغرق
جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا في جواب كم صمت او كم سريت
فالاول يعم جميع ايامه دون لياليه والثاني يعم جميع لياليه دون
ايامه وهذا هو المراد بقوله تقسيطا واما الذي يصلح جوابا
لمتى وهو ما كان مختصا سواء كان معدودا او لا فقال المص
ان حكمه في كون المظروف واقعا في جميعه تعميما او تقسيطا حكم
القسم المتقدم بشرط ان يكون اسم شهر غير مضاف اليه لفظ شهر

اذا قيل متى سرت فقلت رمضان فيجب ان يكون السير واقعا
فيه على جهة التعميم لاجزائه كلها ليلا ونهارا واذا قيل لك متى صمت
فقلت رمضان وجب وقوع الصوم في جميعه على جهة التقسيط فيكون
واقعا في ايامه دون لياليه اذ الليل غير قابل للصوم ومفهوم هذا
الشرط الذي ذكره المص يخرج نحو اليوم ويوم الخميس في جواب متى
سرت مثلا وهو صحيح من حيث ان هذا لا يجاب به كم ويخرج ايضا
نحو الشتا والصيف وليس بصحيح فان هذا مما يصلح ان يكون جوابا لمتى
وليس اسم شهر فلا يكون الفعل واقعا في جميعه فيتدافع المنطوق والمفهوم
بالنسبة اليه فكان الصواب ان يقتصر على قوله ومظروف ما يصلح جوابا
لكم واقع في جميعه وكذا مظروف الابد الى اخره ويسقط ما بينهما
او يقول وكذا ما يصلح جوابا لهما ولمتى كما اذا كان اسم شهر غير مضاف
اليه شهر ليلا يتوهم ان اسم الشهر المذكور لا يكون جوابا لكم وليس له
يقتضي ان الحكم خاص باسم الشهر المذكور فيخرج منه نحو الشتا والصيف
ونخلص العبارة وكذا ما يصلح لكم ولمتى جميعا كاسم شهر غير مضاف
اليه شهر وهذا يسهله في الايهامين جميعا ويقتضي كلام المص
ان اسم الشهر اذا اضيف اليه لفظ شهر لم يتعين كون العمل واقعا
في جميعه بل يجوز ان يقع في بعضه كسرت شهر رمضان وهذا
مذهب س والجمهور قال الصفار ذكر س ان من المعدود اسماء الشهور
كالمحرم وصفر وان كلا منهما صار اسما للثلاثين يوما فمعنى سرت
المحرم سرت ثلاثين يوما فيكون جواب كم وسرت شهر المحرم معناه
وقت المحرم وخرج الشهر عن ان يكون اسما للثلاثين يوما الا مضافا فيه
الى الثلاثين فانما يكون على وضعه الاصلي وهو الوقت فشهر المحرم
بمنزلة وقت المحرم وهذا مختص يصلح جوابا لمتى وهنا فرق بين المحرم
وشهر المحرم يكون الواحد عددا والاخر غير عدد فانه ان قيل
متى سرت فقيل شهرا لم يجز لانه غير مختص ويصلح في جواب كم
لانه عدد اذ الشهر اذا اطلق ولم يقيد بشيء كان اسما لثلاثين
يوما ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فزعم ان المحرم كشهر المحرم فيكون

العمل

فيكون العمل فيه وفي بعضه وتاول كلام س تاويلا بعيدا ومن نصوص
س ولو قلت شهر رمضان صار بمنزلة يوم الجمعة وصار جواب متى فهذه
تفرقة بينة والقياس يقتضيها لان الشهر حين اضيف خرج عن كونه
اسما لثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال الش ومقتضى
كلام المص جواز اضافة شهر الى جميع اسماء الشهور وهو قول
اكثر النحويين وقيل يختص ذلك بما في اوله راء وهو ربيع الاول
وربيع الاخر ورمضان ولم تستعمله العرب مع غير ذلك وقد يستعمل
مع ذي القعدة هذا كلامه قلت صدر كلامه يقتضي جواز
اضافة شهر الى رجب واخر كلامه يدفعه وكذا مظروف الابد
والليل والنهار معرفة بالالف واللام الاستغراقيتين فلا يقع الفعل
الا في جميع ذلك لان وضعه لعموم الازمنة واستغراقها الا ان يتجوز
بها عن الكثير فتخرجها عن موضوعها بذلك ولا يقع في جميعها لعدم ارادة
حقيقة معناها قال س ومما لا يكون العمل فيه الا متصلا قولك سير
عليه الليل والنهار والدهر والابد لا تقول لقيته الدهر والابد
وانت تريد يوما منه انتهى وانما لم يذكر المص مثل قولنا كل الازمنة
وجميع الاحيان ونحوها لان الحكم فيها واضح فلم يحتج الى ذكرها بل
اقتصر على ما قد يخفى فان قلت اليس ابدا كذلك مع تجرده من الالف
واللام قلت لا لان ابدا لاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق
جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من ازمنة عمره
القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام ابدا وتقول لا اصوم
ابدا وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل
فتقول سرت المحرم وانت لا تريد التعميم وانما قصدت المبالغة مجازا
وكذا تقول سير عليه الدهر والابد والليل والنهار وان لم يعم الفعل
جميع الازمنة لكن على ما ذكرناه من طريق المبالغة وهذا كما تقول اتاني اهل
الدنيا وانما جاءك ناس فتنزل الجائين منزلة جميع اهل الدنيا وما سوى ما ذكر
من جواب متى والذي ذكر من جوابيهما هو اعلام الشهور التي لم يضف
اليها لفظ شهر والابد والليل والنهار فان يقع شيء من سوى هذه الالفاظ

المذكور مما يصلح ان يكون جوابا للمتى فجاز فيه التعميم والتبعيض كاليوم
والليلة واسماء ايام الاسبوع ونحو ذلك ان صلح المظروف لهما فيعمل في
ذلك بحسب ما يقتضيه المقام فنحو صمت يوم الخميس للتعميم ونحو مات
يوم الجمعة للتبعيض ونحو سرت يوم الاحد محتملا للامرين وجعل ابن خروف
اعلام الايام كاعلام الشهور ففسرت الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم
وسرت يوم الجمعة كسرت شهر المحرم وفي تمثيلك على ان الصيف والشتا
يرد ان على المص فيما تقدم وهما واردان عليه هنا فتامله ثم اعلم
ان مذهب البصريين ان ما كان العمل في جميعه ينتصب على الظرفية
وذهب الكوفيون الى انه مشبه بالمفعول به لان الظرف ما انتصب
على تقدير في واذا عم الفعل تعذر عندهم تقدير في لاقتضائها
التبعيض فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في سرت ثلاثة ايام
اذا استغرقها السير سرت فيها

فصل

في الكلام على جملة
من الظروف المبنية مع انتفاء التركيب عنها وفي الظروف ظروف
مبنية لا لتركيب فمنها اذ واسميتها للاضافة اليها مع مباشرتها
للفعل في نحو جئتك اذ جاء زيد وابدالها من الاسم الصريح نحو رايتك
امس اذ جئت والاضافة اليها بلا تاويل نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد
اذ هديتنا وتنوينها في غير روي نحو يومئذ وبنيت لشبهين
الوضعي والمعنوي اما الوضعي فلكونها على حرفين بطريق الاصالة واما
المعنوي فلافتقارها الى ما بعدها من الجمل وهي موضوعة للوقت
الماضي لازمة الظرفية فلا تخرج عنها بان تكون فاعلا ومبتدا وانما
تستعمل ظرفا نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا والا ان يضاف
اليها زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح للاستغناء
عنه نحو بعد اذ هديتنا فان قلت الاضافة في الاول وهو يومئذ
ما هي فان اليوم مضاف الى اذ وكلاهما اسم زمان واي معنى لقولك يوم
وقت كذا وسياتي فيه كلام في باب الاضافة ان شاء الله تعالى او تقع
مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وهو كثير في التنزيل واذ
قلنا للملائكة اسجدوا واذ فرقنا بكم البحر وبعضهم يقول فيه اذكر ولا يكون

قلت لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت كذا ا م ح

مفعولا

مفعولا لان المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه فيتعين ان يكون
مفعولا به وهذا لازم لهؤلاء المعربين فليس هذا الحكم مما استاثر
به المص كما توهمه بعضهم وقد تقع بدلا من المفعول به نحو واذكر في
الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في
يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه والجمهور على انها لا تقع الا ظرفا
او مضافا اليها وانما في نحو المواضع التي استدل بها هؤلاء ظرف
لمحذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم واذكروا قصة آدم
اذ قلنا للملائكة اسجدوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ فرقنا بكم البحر
واذكر قصة مريم ويؤيده هذا التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله
عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري كلام يقتضي جواز وقوع اذ
مبتدا وهو غريب فقال في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين انه يجوز
ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك
اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت
بعثه واعترضه ابن هشام في مغنيه وتكلمنا عليه في الحاشية التي
كتبناها عليه وتلزمها اي يلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية
نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى
لا لفظا نحو واذ قال ربك للملائكة واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ
اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن
ان الله معنا فان قلت قد اضيفت الى المفرد في قوله

هل ترجعن ليال قد مضين لنا ۝ والعيش منقلب اذ ذاك افنانا

قلت انما هي مضافة الى جملة اسمية حذف ثاني جزئيها والتقدير
اذ ذاك كذلك وان علمت الجملة المضاف اليها حذفت وعوض عنها
تنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون
فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون لا للجر خلافا للاخفش
فانه زعم ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة
اعراب لان اسم الزمان مضاف اليها ورد بان بناها لوضعها على حرفين

وبان الافتقار فى المعنى باقٍ كالموصول بحذف صلته لدليل قال نحن
نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا • اي نحن الاولى عرفوا بالنجدة
والشهامة وبان العوض ينزل منزلة المعوض منه وكان المضاف
اليه مذكور وبعد قوله ٥

• نهيتك عن طلابك ام عمرو • بعافية وانت اذ صحيح •

فاجاب عن هذا بان الاصل ح ثم حذف المضاف وبقى الجر فى نحو
ذلك قليل جدا وهذا من النادر فى كلامهم ثم مما يقطع به على بطلان
قوله انهم يقولون يومئذ **ويقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض**
نحو جئت اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او مضارعه الا اذا دعت
ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فلذلك حسن اذ زيد قايم واذ زيد
يقوم كما حسن زيد قايم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد
قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هنا بيان معنى الفعل
وهو هنا مستفاد من اذ وفى شرح المفصل لابن الحاجب انما قبح اذ زيد
قام لانه ان اريد الاسمية فليقل اذ زيد قايم اذ هو الاصل فى الخبر
او الفعلية فليقل اذ زيد قام فان قيل اريد الاسمية والتنبيه
على المضى قلنا المضى مستفاد من اذ فان قيل يلزم مثله فى اذ زيد
يقوم فيكون مستقبحا ولا قايل به قلنا يقوم مفسر لا خبر فليس اصله
الافراد وانما الجملة فعلية لا اسمية فان قيل يلزم من جواز اضافتها الى
الجملة الاسمية ان يستقبح ذلك قلنا يقوم على هذا لم يقصد به المستقبل
بل الحال المحكية فصار مجيئه لمعنى مقصود لا يستفاد من اذ ولهذا
حسن اذ زيد يقوم لان الفعل معين لمعنى لا يفيده اذ قلت استشكله
الرضى بان مثل اذ يقوم زيد فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالى
وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت فى كلامهم كما ثبتت حكاية الحال
الماضيه **وتجي** اذ ايضا **للتعليل** وفى بعض النسخ حرفا للتعليل
نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم فى العذاب مشتركون اي ولن ينفعكم
اليوم اشتراككم فى العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا وهل هذه حرف
بمنزلة لام العلة كما وقع فى النسخة التى اشرنا اليها آنفا او ظرف كما هو

ظاهر النسخة الاخرى قولان لكن المحكى عن القايلين بظرفيتها ان التعليل
مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ اذ فانه اذا قيل ضربته اذ اسا انقضى
ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب لكن اقال غير واحد قلت يلزم
على الثاني كون اذا للتعليل فى نحو قولنا ساضرب زيدا اذا اساء ولا
قايل به ومثل المص للتعليل بالاية المتقدمة وبايتين اخريين
وهما قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف
وقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وجوز الرضى فيهما تين الايتين
ان يكون مما اضمر فيه أي واما اذ اعتزلتموهم واما اذا لم يهتدوا به
واعتذر عن اعمال المستقبل الذي هو سيقولون واووا فى اذ التى
هي الوقت الماضى وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الماضي محالا بان
الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها لقصد المبالغة **والمفاجاة**
عطف على التعليل اي وتجى اذ ايضا للمفاجاة نص على ذلك س وهي
الواقعة بعد بينا وبينما كقوله ٥

• استقدر الله خيرا وارضين به • فبينما العسر اذ دارت مياسير •

وهل هي ظرف مكان او ظرف زمان او حرف مفاجاة او حرف زايد
اقوال فاذا قلت بينا او بينما انا قايم اذ اقبل عمرو فعلى القول
بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل فى بينا او بينما كما
يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها
حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن اذا
قلنا بانها حرف للمفاجاة فالعامل فى بينا وبينما فعل محذوف يفسره
ما بعد اذ وهو اقبل فى المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن
جنى عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة وعامل بينا وبينما
محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة
ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا ولا بينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف
ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما
اي حين انا قايم حين اقبل عمرو وافقت اقبال عمرو ويقع فى بعض النسخ بعد

قوله المفاجاه وليست ح ظرف مكان ولا زايدة وهذا يوهم انه اغا قيل
بزيادتهما عند كونهما للمفاجاة وليس كذلك بل قال ابو عبيدة وابن قتيبة
تكون زايدة مطلقا وجعلا من ذلك مثل واذ قال ربك للملايكة واذ وعدنا
موسى وليس بشي وقد مضى الكلام في توجيه مثل ذلك **وتركها** اي
ترك اذ **بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها** كقوله ٥
• فبيناه يشري رحله قال قايل • لمن جمل رخو الملاط نجيب •
وكقول الاخر • بينا نحن بالاراك فالقاع سراعا والعيش تهوي هويا •
• خطرت خطرة على القلب من ذكراك وهنا فما استطعت مضيا •
وانما كان ترك اذ بعدهما اقيس لاستقلال الكلام بدونهما واستغنائه
عنهما ولعدم الاحتياج الى تكلف العامل كما قدمناه **وكلاهما عربي** يعني
ذكرها وتركها وقد تقدمت الامثلة واشار بذلك الى الرد على من زعم
من اهل اللغة ان اذ لا تذكر بعدهما وكان الاصمعي لا يمنع ذكر اذ ولا اذا بعدهما
ولكن يستفصح تركهما لكثرة مجيء الفعل الذي بين خلافه عليه وهو الذي
يسميه بعضهم بجواب بينا وبينما عاريا من اذ واذا والكثرة لا تدل
على ان الاكثر افصح وقد ورد ذكرهما معا في الكلام الفصيح فلا وجه
للعدول عنه **ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية** قال الشـ واصل
بين ان يكون ظرف مكان فلما لحقتهما ما والالف صارت للزمان بمعنى
اذ قلت التحقيق ان اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى
جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى فعلت بين خروجك و
دخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان
وهو اذ ذاك لازم الاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافته
الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليه ما الكافة لانها
التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف
لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كافة وقف
عليه والالف قد يوتى به للوقف كما في انا والظنونا ويتعين ح
ان لا يكون الا للزمان لما تقرر انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث

٢٥٤

وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قايم اي بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضي
والاضافة الى الجملة صح اسمية كما سبق وفعلية كقوله ٥
• فبينا نسوس الناس والامر امرنا • اذا نحن فيهم سوقة نتنصف •
وزعم بعض النحاة انه لا يضاف بينا وبينما الا الى الجملة اسمية والبيت
يرد عليه وجعل نسوس خبر مبتدا اي فبينا نحن نسوس ارتكاب للحذف
من غير ضرورة فلا يصار اليه وكلام المصنف نص في ان الجملة الواقعة بعد
بينا وبينما مضاف اليها فمقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف
وهو احد الاقوال في المسيلة ومنهم من ذهب الى انهما مضافان الى زمان
محذوف مضاف الى الجملة وهو مذهب الفارسي وابن جني وهو ما كنا
اسلفناه في التحقيق المتقدم وما والالف انما هما كافتان لهما عن الاضافة
الى المفرد المصرح به والجملة وان وقعت مضافا اليها بحسب الظاهر بينا
وبينما فانما هما في الحقيقة مضافان الى الزمان المضاف الى الجملة ومنهم
من ذهب الى ان ما كافة دون الالف والمختار عند المص انهما مضافان الى الجملة
كما سبق **وقد تضاف بينا الى المفرد** كقوله ٥
• بينا تعانقه الكماة وروغه • يوما اتيح له جريء سلفع •
في رواية من روى تعانقه بالجر وروي بالرفع على الابتدا وخص المص
بينا بالذكر بالنسبة الى الاضافة الى المفرد لانه محل السماع فلا يلحق بها
بينما في ذلك وهو الصحيح وقد اجازه بعضهم نحو بينما قيام زيد قام
عمرو **ومنها** اي من الظروف المبنية لا التركيب **اذا** ويدل على اسميتها
الاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها
من الاسم الصريح نحو اجيبك غدا اذا طلعت الشمس وبناوها لشبهها بالحرف
معنى من جهة تضمنها حرف الشرط او افتقارها الى ما بعدها وهي موضوعة
للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط ولذلك يقترن جوابها بالفا
في نحو فاذا نقر في الناقور فذلك يوميذ يوم عسير اذا جا نصر
الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا فسبح واشار
بقوله **غالبا** الى انها قد تخرج عن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية

مبحث اذا

الاستقبالية كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا
اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو
كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم
انه على اضمار الفاء مردود بان الفاء لا تحذف الا في الضرورة ونادر
من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب
ظاهر التعسف على ما قاله ابن هشام وفيه نظر وقول بعضهم ان جوابها
محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك
اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت
شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك احسنك اذا احسنتني
فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان
القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل
تعليقا وفي مر تحقيقه **لكنها** اي لكن اذا اذا كانت متضمنة
معنى الشرط تستعمل **لما تيقن كونه** نحو اذا طلعت الشمس جيتك
او رجح نحو اذا اقدم الحاج اكرمتك **بخلاف ان** فانها للمحتمل غير
الراجح بل المساوي او المرجوح بل قد تستعمل في المستحيل عقلا نحو
ان جمعت بين الضدين فانت حر وعادة نحو ان صعدت السماء
فانت حر **فلذا** اي فلكونها لما تيقن او رجح **لم تجزم** لانها خالفت
بذلك ادوات الشرط فلم تجزم **الا في شعر** كقوله ۵
۵ واذا تصبك خصاصة فتحمل ۵ وقول الاخر ۵
۵ اذا قصرت اسيافنا كان وصلها ۵ خطانا الى اعدائنا فنضارب ۵
وربما وقعت موقع اذ واذ موقعها وهو قول لبعض النحاة ذهب
اليه المص واستدل على وقوع اذا موقع اذ بقوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد وبقوله تعالى واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها واستدل على وقوع اذ موقع اذا بقوله تعالى
اذ قال الله يا عيسى وهو بدل من يوم يجمع الله الرسل وهو مستقبل
وبقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم والتاويل متطرق
الى جميع ما استدل به قال ناظر الجيش يمكن ان يقال في الاية الاولى

وهي اية براءة المراد حكاية حالهم حين ابتدوا في الفعل فالمحل حينئذ محل اذا
دون اذ واما الاية الثانية وهي اية الجمعة فالمراد منها حكاية ما كانوا
عليه وهو شانهم ودابهم فالمعنى هولاء انهم اذا راوا تجارة او لهوا
كان منهم ما ذكر ولو اتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة
وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم هذا
كلامه فان **قلت** اي امر يدل على المعنى مع اذا ان ذلك شانهم و
دابهم **قلت** هو ان اذا مع جملتها قد تكون لاستمرار الزمان
نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي ان
هذه عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
قاله الرضي وهذا توجيه ما قاله ناظر الجيش لكن في كون ذلك
هو المراد من اية الجمعة نظر واما الايتان الاخريان فيمكن ان يجعلا
من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة ما قد وقع **وتضاف** اذا دايما عند الجمهور **الى جملة مصدرة**
بفعل ظاهر ماض كثيرا ومضارع دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذويب
۵ والنفس راغبة اذا رغبتها ۵ واذا ترد الى قليل تقنع ۵
او مقدر قبل اسم يليه فعل نحو اذا السماء انشقت اذا السماء انفطرت
قال المص في الشرح لا يجيز سيبويه غير ذلك **وقد تغني ابتداية اسم بعدها**
عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فيجوز في السماء من الايتين المذكورتين
ان تعرب فاعلا بفعل مقدر يفسره الظاهر وهو الوجه الذي اوجبه
سيبويه وان تعرب مبتدا والجملة الفعلية بعدها خبرا وهذا مذهب الاخفش
قال المص وبقوله اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبها
له كطلب ما هو بالفعل اولى مما لا عمل له كهمزة الاستفهام فكما لا يلزم
فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد اذا ولذلك يصح ان يقال اذا
الرجل في المسجد فظن به خيرا ومنه قول الشاعر ۵
۵ اذا باهلي تحته حنظلية ۵ له ولد منها فذاك المدرع ۵
وهذا لا دليل فيه على وقوع الجملة الابتدائية بعدها لجواز ان يكون
التقدير اذا كان باهلي فاعل المحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرد بان

فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه
لم يحذف **وقد تفارقها الظرفيه مفعولا بها** كقوله عليه الصلاة والسلام
لعايشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضيه واذا كنت علي غضبى
كذا قال المص ويمكن ان يكون اذا منه ظرفا لمحذوف وهو مفعول
اعلم تقديره شانك او نحوه كما تعلقت اذ بالحديث كما في قوله تعالى
هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه **او مجرورة**
بحتى نحو حتى اذا جاوها وهو في القران كثير فهي عند المص مجرورة
بحتى خارجة عن الظرفية والجمهور على خلافه وهي عندهم في نحو ذلك
حرف ابتدا داخل على الجملة باسرها ولا عمل له قال ابو حيان وكان بعض
الاذكيا يستشكل مجي هذه الجملة الشرطيه من اذا واخواتها بعد حتى
ويذكر لي ذلك ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط
قلت له الغاية في الحقيقة وهو ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل
الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في اية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا
الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها وقت مجيهم فينقطع السوق وعلى
هذا فقس **او مبتدا** قال الرضي وعن بعضهم ان اذا الزمانيه تقع اسما
صريحا يعني غير منصوب على الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وان المراعنزله على شاهد من كلام
العرب وزعم ابو الفتح بن جني في اذا وقعت الواقعة فيمن نصب
خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانيه خبر والمنصوبين
حالان وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة
خافضة لقوم رافعة لاخرين وقت رج الارض ولا دليل في الاية
على ما ذكر لجواز ان تكون اذا الثانيه بدلا من الاولى والاولى ظرف
وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد
اذا الثانيه انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة **وتدل اذا على**
المفاجاة حرفا عند الاخفش والكوفيين واختاره المص وبرجح قولهم
خرجت فاذا ان زيدا بالباب لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واطنب
المص في الاستدلال لحرفيتها ومن احسن ما استدل به ان اذا الفجائيه

قد وردت رابطة لجواب الشرط نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا
انتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك
بالفا لانها اسمية **لا ظرف زمان خلافا للزجاج** والرياشي وهو ظاهر
كلام س واختاره ابن خروف والشلوبين في احد قوليه فاذا قلت
خرجت فاذا زيد كان التقدير فالزمان حضور زيد لان ظرف
الزمان لا يخبر به عن الجثة كذا قال الش قلت ولو وقف عند
ظاهر هذا التركيب لم يكن التركيب مفيدا اذ محصله ان حضور زيد
وقع في الزمان وهذا امر لا طايل تحته اذ من المعلوم ان حضوره
لا يقع الا في زمان كغيره من الاحداث فيحتاج في تصحيح ذلك الى ان
يقال المراد بالزمان زمان خروج المتكلم والتقدير فحضور زيد
كاين في زمان خروجي وهذا مفيد قطعا لكن مقتضى هذا التقدير
ان لا تكون اذا مضافة للجملة وهو خلاف المقرر من مذهب س والجمهور
كما سبق وللقايل ان يقول لم لا يجوز ان يقدر فحصول زيد كاين
في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة **ولا ظرف مكان**
خلافا للمبرد والفارسي وابي الفتح وعزي الى س قال المبرد اذا
قلت خرجت فاذا زيد فهي خبر عن زيد فكانك قلت فبحضرتي زيد
وفي مكاني زيد قال ابن هشام واختار الزمخشري كونها ظرف زمان
وزعم ان عاملها مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى
ثم اذا دعاكم الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك
الوقت ولا يعرف هذا لغيره قلت لم يقل الزمخشري في هذه الاية
عند الكلام عليها في سورة الروم شيا من ذلك وانما قال فان قلت
ما الفرق بين اذ واذا قلت الاولى للشرط والثانيه للمفاجاة وهي
تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هذا نصه ثم على تقدير صحة
ما حكاه ابن هشام عنه لا يقتضي اعمال فعل المفاجاة في اذا الفجائية
بل يقال هو عامل في اذا الشرطيه على مذهب الاكثرين في ان عاملها
ما في الجواب من فعل او شبهه واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو
تخرجون تكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى اذا المفاجاة

وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال فاجاتم للخروج في ذلك الوقت فتامله **ولا يليها في المفاجاة الا جملة اسمية** قصدوا بذلك ازالة التباسها بالشرطية فان تلك خاصة بالافعال لافادتها التعليق فخصت هذه بالاسماء ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقال كثير من النحويين يجوز النصب وقال الاخفش يجوز ان يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد وقد مضى ذلك في باب الاشتغال **وقد تقع** اذا الفجائية **بعد بينا** كقوله ○

• فبينا نسوس الناس والامر امرنا • اذا نحن فيهم سوقة نتنصف •

وقد تقدم انشاده **وبينما** كقوله ○

• وبينما المرء في الاحياء مغتبط • اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير •

وكقول الاخر • بينما المرء في فنون الاماني • اذا رايت المنون نوا في •

ومنها اي من الظروف المبنية لا لتركيب **مذ ومنذ** بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية **وهي** اي ومنذ بثبات النون **الاصل** لان ذال مذ تضم لملاقاة ساكن وليس ذلك الا لان اصلها منذ بالضم فان قيل لعلهم كرهوا الكسر بعد ضم قلنا عارض مثل قم الليل فلا يستكره وايضا اذا اصغروا من قالوا منيذ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان **قلت** لعل المصغر منذ لا مذ **قلت** قد ثبت تصغيرمذ عن منذ بما ذكرناه اولا فعهد فيها التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف فادعاؤه فيما عهد فيه اولى من ادعائه فيما لم يعهد فيه وقيل كل منهما مستقلة فليست منذ اصلا ومذ فرعا وبه قال ابن ملكون مستدلا بان التصريف لا يليق بحرف وشبهه قال الشلوبين قد وقع في رب وان ولجيب باختصاصه بالمضعف وبرده انه جاء في سوف وكيف وما الاستفهامية واما الاستغنا جيد وقد يقال ان ضمة الذال في مذ لاتباع ضمة الميم فيسقط الاستدلال اصلا وراسا وقال ابن البرهان مذ محذوف منها ولكن ليس المنون وانما المحذوف لامها كغد حملا على الغالب في الاسماء ولان المحذوف من الاواخر اولى
اي مذ ومنذ
فعلية وهو الكثير او اسمية وهو قليل كقوله

مبحث مذ ومنذ

• ومازلت محمولا على ضغينة • ومضطلع الاضغان مذ انا يافع •

وكان ينبغي للمصنف التنبيه على ذلك **مصرح بجزيها** ولا يشترط في فاعل الفعلية اذ ذاك ان يكون زمانا ولا غيره **او محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى** نحو ما رايته مذ يوم الجمعة **او كم** نحو ما رايته مذ يومان قاله فوقع بعدهما اسم زمان صالح لان يجاب به متى او كم وهو قائل بفعل محذوف قاله المصنف وهذا قول المحققين من الكوفيين وسياتي بقية المذاهب واحترز باشتراط كون الفاعل وقتا يجاب بمتى او كم من ان لا يكون وقتا اصلا كزيد او وقتا ولا يصلح ان يجاب به شيء منهما كحين ووقت وزمان **قلت** وفي كلامه منافشة من حيث انه يوهم ان الجملة الفعلية اذا كان فعلها مذكورا ان لا يشترط في فاعلها الوقتي ان يكون صالحا لان يجاب به متى او كم وليس كذلك **ويجران في الوقت** ولا يشترط فيه اذ ذاك صلاحيته بجواب متى او كم كقول امرء القيس ○

• قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • ورسم عفت اياته منذ ازمان •

وقول الاخر • لمن الديار بقنة الحجر • اقوين مذ حجج ومذ دهر •

او يجران ما يستفهم به عنه اي عن الوقت نحو مذ كم يوما سرت فيه **حرفين** حال من ضمير يجران العايد الى مذ ومنذ اي انهما يجران ما ذكر من الوقت في حالة كونهما حرفين وهذا هو الصحيح وذهب بعضهم الى انهما يجران ما ذكر من الوقت في حالة كونهما حرفين وهذا هو الصحيح وذهب بعضهم الى انهما اذ ذاك اسمان مضافان محتجا بثبوت الاسمية في الرفع والاصل عدم الاشتراك **بمعنى من** التي لابتداء الغاية **ان صلح** ذلك الاسم المجرور **جوابا لمتى** بان يكون معرفة او كالمعرفة وبقي عليه ان يكون ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي الذي مضى **والا** يكن كذلك **فبمعنى في** ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ هذا اليوم وهذه الليلة **او بمعنى من والى معا** ان كان اسم الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته منذ ثلاثة ايام وفي كلام المصنف اجمال كما رايت **وقد يغني عن جواب متى في الحالين** وهما حال

كون مذ ومنذ ظرفين وحال كونهما حرفين **مصدر معين الزمان** نحو ما رايته
مذ ثلاثة ايام قيام زيد اي مذ زمن قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه ويجوز رفع المصدر المذكور وجره واحترز من مصدر مبهم الزمان
مثل قدوم رجل **او ان وصلتها** لانهما المحكوم لهما بحكم مصدر معرفة مثل ما رايته
مذ ان الله خلقني فيحكم على موضعهما بما حكم به على لفظ المصدر من رفع وجر
ويكون ذلك على حذف مضاف اي مذ زمان ان الله خلقني قال ابن عصفور ويجوز
ان يكون أنّ وصلتها بتاويل المصدر الموضوع موضع الزمان مثل خفوق
النجم **وليسا قبل المرفوع** في نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان **مبتداين** وما بعدهما
الخبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدود او اول المدة ان كان
الزمان ماضيا **بل** يكونان **ظرفين** مضافين لجملة فعلية حذف فعلها
وبقي فاعلها والاصل مذ كان يوم الخميس او مذ كان يومان كما هو مختار المص
وقد سبق **خلافا للبصريين** لكن ليسوا جميعا قايلين بانهما مبتدان كما تشعر به
عبارة المص بل هم فرقتان منهم من يقول وهم الاكثر هما مبتدان كما مر واليه
ذهب المبرد وابن السراج والفارسي ومنهم من يقول بانهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما
ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى قوله ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقايه
يومان واليه ذهب الاخفش والزجاج ولا يخفى ان الكلام على راي المص كلام
واحد مشتمل على جملتين وعلى راي الجماعة كلامان وعليه فجملة مذ ومنذ لا محل
لها من الاعراب لانها خرجت مخرج الجواب لسوال تقديره عند من قال مذ ومنذ
مبتدا ما امد ذلك وعند من قدرهما خبرا ما بينك وبين لقايه وقال السيرافي
هي في موضع نصب على الحال قال ابن هشام وليس بشي لعدم الرابط قلت بل
هو شي لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط موجود
بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا وقد استثنيا ان لكن انه كان بحق المص ان
يقول وليسا قبل المرفوع مبتداين خلافا لاكثر البصريين بل ظرفين منصوبين
بغير استقر لا به على انهما خبران خلافا لبعض البصريين وانما اختار المص القول
بكونهما ظرفين على الوجه المذكور لوجوه احدها انه حمل على ما ثبت من استعمالهما
ظرفين في ما رايته مذ خلقه الله والحمل على ما ثبت اولى والرجوع بالمختلف
فيه الى المتفق عليه اولى الثاني ان الظاهر كون الكلام جملة واحدة لا جملتين

الثاني

الثالث ان في ذلك دعوى جملة سوال مقدر وترجيحه بان المبتدا اما
معرفة او نكرة ذات مسوغ وكلاهما منتف هنا منظور فيه لان المص قال
في نحو ما ان ما معرفة لكونها بمعنى قولنا الشي فكذا يقال هنا هما معرفتان
بمعنى الامد والمدة وقد يستشكل القول بانهما مبتدان فيقال ما الموجب
لتقديم هذا المبتدا وهلا قيل يومان مذ كما قيل يومان امد ذلك ويجاب
بانهم اجروها رافعة مجرى ها خافضة في انها لا تدخل الا على الزمان واعترض
على الخبرية بان المعنى بيني وبين لقايه يومان كما قدروه وبين زمانية
هنا فكيف يكون الشي ظرفا لنفسه والجواب ان هذا يرد على قولك بيني
وبين لقايه يومان وهو جايز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك
وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها والضم لغة غني او لغة بني
عبيد من غني **وضمها قبل ساكن** نحو مذ اليوم **اعرف من كسرها** والكسر لغة
لبعض بني عبيد من غني **ومنها** اي من الظروف المبنية لا لتركيب **الآن**
لوقت حضر جميعه كوقت الان حال النطق به **او بعضه** كقوله تعالى
الآن خفف الله عنكم وقوله تعالى فمن يستمع الآن كذا مثل له الش **و**
ظرفيته غالبة كما مثلنا **لا لازمة** اذ قد استعمل غير ظرف في بعض الاحيان
ففي الحديث انه عليه الصلاة والسلام سمع وجبة فقال هذا حجر رمي به
في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى فاعرب المص
الآن مبتدا وحين انتهى خبره **وبني** الآن **لتضمن معنى الاشارة** اذ معناه
هذا الوقت وهذا قول الزجاج **او لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد**
قال الش لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة
وقرر الرضي شبه الحرف بانه لزم في اصل الوضع موضعا واحدا وبقي في الاستعمال
عليه وهو التعريف باللام وساير الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف
ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف
لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه حرف التعريف وهو اللام كامس
واما اللام الظاهرة فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات
فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها **وقد يعرب على راي** الش استدلالا بقوله
«كانهما ملآن لم يتغيرا» وقد مر للدارين من بعدنا عصر «

مبحث الآن

اراد من الآن فحذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه قال المص و في
الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال ان تكون الكسرة بنائية ويكون في بنا الآن
لغتان الفتح والكسر الا ان الفتح اكثر واشهر قلت فيه نظر وليس منقولا
من فعل خلافا للفرا فانه زعم ان اصله الفعل من آن يئين دخل عليه الالف
واللام الموصولة فمعناه الوقت الذي حان وقرب قال وهذا كما نقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء
وتركا على البنا الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى عن
قول قيل كذا او قال فلان كذا او قال فلان كذا يعني عن كثرة المقال والآن ليس
بمحكي كذا افرزوه قلت وهو مخالف لما في الاصل اذ قضية ما فيه ان يكون
نقل من فعل وما قرره يقتضي ان يكون فعلا لا اسما نقل عنه فتامله ومنها
اي من الظروف المبنية لا التركيب قط ينبغي ان تضبط هذه بفتح القاف
وتشديد الطا نقل من القط بمعنى القطع قال ابن السيد في كتاب المسايل
فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع على هذا وفصل فيه قلت الاظهر
ان يقال انه استعمله في الزمان المقطوع عن الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي
فان قط تستعمل للوقت الماضي عموما اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة
الماضية ومن ثم قيل انه بني لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم
قاله في الشرح ويقابله عوض بضم الضاد فيكون للوقت المستقبل عموما ويختصان
اي قط وعوض بالنفي فيقال ما فعلته قط ولا افعله عوض وربما
استعمله قط دونه اي دون النفي لفظا ومعنى كقول بعض الصحابة رضي الله
تعالى عنه قصرت الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا
قط وامنه او لفظا لا معنى كما جاء في الحديث ان ابيا قال كاين تقرا
سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال قط اي ما كانت قط
وقد ترد عوض للمضي كقوله

فلم ارعاما عوض اكثر هالكا ووجه غلام يشترى وغلام

هذا مع النفي وقد ورد للمضي مع الاثبات لفظا كقوله

ولولا دفاعي عن عناق ومشهدي هوت لعناق عوض عنقا مغرب

لكنه منفي معنى لكونه في جواب لولا وقد يضاف عوض الى العايضين

مبحث قط

مبحث عوض

٢٥٩

قالوا لا افعله عوض العايضين كما قالوا دهر الداهرين او يضاف
اسم من الاسماء اليه اي الى عوض وذلك كقوله

فلولا بنيل عوض في خطباتي واوصالي فتعرب ولا تبتنح

فان قلت عوض يبنى اما على الضم كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كاين فما بالي
لهم في عوض العايضين انما حركة اعراب وهلا قيل انما فتحة البنا التي يعرض
بالاضافة قلت لانهم عند الاضافة متفقون على الفتح وعند عدمها
مختلفون فمنهم من يفتح ومنهم من يكسر ومنهم من يضم وايضا فالاضافة
الظاهرة الى المفرد تبعد شبه الحرف فلم يقو مقتضى البنا لان يوثر
اثره عند عدم المعارض وقد يقال قط بفتح القاف وتشديد الطا
مكسورة لالتقاء الساكنين وقط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
وقط بفتح القاف وتخفيف الطا مضمومة حذفت الطا الاولى الساكنة
وبقيت المضمومة وقط بفتح القاف وسكون الطا مبالغة في التخفيف
فحذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة واعلم ان قط بفتح القاف
واسكان الطا ترد بمعنى حسب يقال قطي وقطك وقط زيد درهم
كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة
على حرفين وحسب معربة وعلى ذلك جاء قول الحريري

من ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط

والاولى ظرف والثانية بمعنى حسب قال ابن هشام في بعض تعاليقه
ولم نسمع منهم يعني التي بمعنى حسب الا مقرونة بالفاء وهي زايدة لازمة
عندي وكذا اقول في قولهم فحسب انها زايدة وقال التفتازاني
في المطول عند قول صاحب التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط ما معناه
ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فانته
عن وصف الاولى بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للمعنى ويقال عوض
بفتح الضاد وعوض بكسرها فالاولى لطلب الخفة كراهة اجتماع الضمة
والواو والثاني على اصل التقاء الساكنين ومنها اي من الظروف
المبنية لا للتركيب امس مبنيا على الكسر لالتقاء الساكنين بلا استثناء

مبحث امس

عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم
على يوم فهو امسه كان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله
لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم تقصد به واحدا من بين الجماعة
المسماة به ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا
من الاضافة الى يوم امس التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحداث
وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا للتعريف
الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف
فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل
له وجود وان كان منقضيا عند التكلم فان قلت فات المص اشتراط
تعريفه فان الحجازيين لا يعاملونه هذه المعاملة الا عند التعريف
قلت استغنى عنه بقوله بعد فان نكر فان هذا يدل على ان
المتكلم فيه قبل ذلك معرف وتعريفه بان تريد به ما قرب من
يومك مع انتفاء قصد ابهامه كقوله

• اولئك قومي قد نرى امس فيهم • مرابط للامهار والعكر الدثر •

فهذا ايتولد قولك بالامس وانت تفعل كذا وكذا وقوله تعالى كان لم
تغن بالامس لان هذا دخلت عليه ال على القياس ولم يعرف بالتقدير
والامهار جمع مهر وهو ولد الفرس والعكر القطيع والضخم من الابل
والدثر الكثير او باستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين
فان لغتهم انه يبنى على الكسر في حالتي النصب والجر ويعرب في حالة
الرفع اعراب ما لا ينصرف فتقول ذهب امس بالضم واستحسنت امس
وما رايته مذ امس بالكسر فيهما حكى هذه اللغة عن تميم س قال الرضي
ووجه منع الصرف في امس اعتبار علميته المقدرة قلت لكن العلمية
وحدها لا تستقل بمنع الصرف فينبغي ان يعتبر معها التانيث باعتبار
المدة او القطعة من الزمان قال واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه
نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو مضار وترك صرف قطام مع ان
الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه
جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف

كما

كما بينا فابنوا واعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء
واختيروا سبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع
معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان
حركة في غير المنصرف فاراد وان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء
فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت تصير
مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت
تصير كساير غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة
بعد السكون الكسر وايضا تكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي
بنيت عليها عند اهل الحجاز ومنهم اي من التميميين من يجعل كالمرفوع
غيره فيعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاث وممن حكى هذه
اللغة ابن عصفور وابن الباذش وانكرها الشلوبين وهو محجوج بالنقل
ويستثنى من ذلك الظرف فقد اجمع الحجازيون والتميميون على انه
مبني لا غير نقله ابن هشام وهو وارد على المص وليس بناؤه على الفتح
لغة خلافا للزجاجي ابي القاسم صاحب الجمل فانه حكى ذلك لغة عن
بعض العرب واستشهد بقول الشاعر • لقد رايت عجبا مذ امسا •
قال المص ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الضم ولان س استشهد
بالرجز على ان الفتحة في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم لم يا خذ
البيت من غير كتاب س فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول
عليه قلت والبيت من بحر السريع لا من بحر الرجز فقول المص ولان
س استشهد بالرجز محل منا قشة فان نكر نحو مضى لنا امس حسن
او اضيف نحو ان امسنا يوم طيب او قارن الالف واللام نحو ان
الامس ليوم مبارك اعرب باتفاق والحاصل انه ان كان نكرة فمعرب
اتفاقا والا فان كان تعريفه بال او بالاضافة فكذلك والا فان كان
ظرفا بني على الكسر كما اشرنا اليه آنفا والا ففيه ثلاث لغات
وربما بني المقارن لهما اي الالف واللام كقوله

• والى حبست اليوم والامس قبله • ببابك حتى كادت الشمس تغرب •

قاله المص في الشرح والوجه فيه ان يكون زاد الالف واللام لغير تعريف

واستصحب تضمين معنى المعرفة فاستدام البناء واجاز ايضا ان تكون
الاداة معرفة والكسرة كسرة اعراب على تقدير باء حذفت وبقي
عملها **فصل** في الكلام على ما يصلح للظرفية من اسماء الامكنة
قياسا او سماعا **الصالح للظرفية القياسية** اي المضبوطة بضابط
كلي اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى سماع فيه بخصوصه
والتقييد بهذه الصفة يفيد ان بعض ما ينتصب على الظرفية غير قياسي
من اسماء الامكنة لا من اسماء الازمنة فانها قد مرت والكلام الآن في ظرف
المكان والقياسي منه اربعة انواع **ما دل على مقدار** وفي نسخة على مقدار
وهو قريب من الاول وذلك مثل ميل وفرسخ وبريد وغلوة قال
الجوهري والميل من الارض منتهى مد البصر والفرسخ ثلاثة اميال والبريد
اربعة فراسخ والغلوة مائة باع وهذا هو النوع الاول **او ما دل على
مسمى اضافي** لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية
واسماء الجهات كامام ووراء ويمين كجلست يمين الكعبة واحترز بقوله
محض اشياء ذكرها في الشرح نحو داخل وخارج وباطن وجوف وظاهر
فانها اضافية ولكن فيها اختصاص ما اذ لا يصلح الكل لبقعة فكان حقه
ان يقول مكان قوله محض عام اي لا يختص ببقعة فهذا هو الذي يؤدي
المعنى الذي قصده وهذا هو النوع الثاني **او جار باطراد مجرى
ما هو كذلك** وهذا هو النوع الثالث وهو ثلاثة انواع احدها
صفة المكان الغالبة نحو قريبا منك وثانيها في الدار الثاني مصادر
قامت مقام مكان مضاف اليها تقديرا نحو هو قرب الدار ووزن
الجبل وزنته اي مكان مسامتته والمراد بالاطراد ان لا يختص
ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم بالواقع فيه كما سيأتي
وحكى الشارح عن ثعلب انه ان جعلت قريبا من القرابة ثني وجمع او من
القرب او خلفا من موصوف فلا يثنى ولا يجمع وثالثها قالدار مشرق
المشرق وغربا ومعناه المكان الذي يلي الشرق الى منقطع العالم فشرق
الدار معرفة لان الشرق جزء معين وكذلك غربها واما شرقيها
وغربيها فليس كذلك بل هو غير معين فصار نكرة في من الشرق

كزبري

كزبري في النسب الى زبيد قال الشارح وفرق بين وزن الجبل و
زنته فزعم ان معنى وزن الجبل ناحية توازيه اي تقابله قريبة
منه كانت او بعيدة وزنة الجبل حذاءه اي متصل به النوع
الثالث من هذا النوع الثالث الفاظ سمعت نحو جوانبيها
وجنبتيه وجنبتيه ونحو قومك اقطار البلاد نبه المصنف على ذلك
في الشرح ولا يخفى ان ذكر الالفاظ السماعية في الباب القياسي وعدها
منه سهو ظاهر فينبغي اسقاطها **فان جيء بغير ذلك** اي بغير
المقدار والاضافي المحض والجاري مجراه باطراد وغير ذلك هو المختص
وهو ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق فاذا جيء به
للظرفية لازمه غالبا لفظ في او ما في معناها من الباء الظرفية
فتقول قعدت في الدار وجلست بالمسجد واحترز بقوله غالبا مما تعدى
الفعل اليه من ذلك بدون في او ما في معناها اما في الاختيار نحو
ذهبت الشام ولاقعدن لهم صراطك المستقيم فاقعدوا لهم
كل مرصد وقولهم رجع ادراجه اي في الطريق الذي جاء منه وهم
درج السيول اي في مجاريها واما في الضرورة كقول الشاعر

لدن بهز الكف يعسل متنه ۰ فيه كما عسل الطريق الثعلب

وكقول الآخر

فلن عسفان ثم ملن سراعا ۰ يتطلعن من ثنايا الشعور

وكقول الآخر

فان بغيبتكم فنا وعوارضا ۰ ولاقبلن الخيل لابة ضرغد

وقول الآخر

جزى الله بالاحسان ما فعلا بكم ۰ رفيقين حلا خيمتي ام معبد

فهذا كله يحفظ ولا ينقاس عليه ومذهب س ان انتصابها على
الظرف تشبيها للمختص بالمبهم وذهب الفارسي الى انها نصبت
نصب المفعول به بعد اسقاط الجار تشبيها لها بالاناسي ثم اخذ المص
يذكر النوع الرابع **ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه**
فان المراد بمقعد المكان الذي وقع فيه القعود وبقي فهو مشتق

من اسم الواقع وكذا امرقى ومعتكف ومصلى ونحو ذلك فيلحق بالظروف المكانية المبهمة قياسا في نصبه على الظرفية من غير افتقار الى سماع في ذلك اللفظ الخاص ان عمل فيه اصله الذي اشتق منه نحو قعدت مقعد كحسن او مشاركه له في المادة نحو جلست مجلس زيد فالفعل واسم المكان مشتركان في المادة باعتبار انهما جميعا مشتقان من المصدر وسماعا ان دل على قرب او بعد نحو هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا فالمثال الاول للقرب والثاني للبعد فنصبه لهذا ونشر مرتب ومني في المثالين يتعلق بمضاف محذوف تقديره في الاول قربه مني وفي الثاني بعده مني وهذا البعد ليس كالبعد في قولك هو مني مزجر الكلب لان هذا ذم وذاك مدح و الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب تقال شغفه الحب اي بلغ شغافه ولو جعل شغفه بمعنى اصاب شغافه مثل جلده اي اصاب جلده وراسه اي اصاب راسه لكان حسنا وهذا النوع الرابع هو من قبيل المبهم او المختص الظاهر الثاني وهو ظاهر كلام المص وقد صرح بجزم قائل ونسم طايفة من نحاة العرب المبهم الى اربعة اقسام قسم وضعته العرب عموما كالجهات الست والثاني ما كان منسوبا كشرقي الدار والثالث ما اشتق من الفعل كالمذهب والرابع المصدر الموضوع موضع الظرف نحو هو قصدي وهذا صريح بانه من قبيل المبهم

فصل في بيان انقسام الظروف المكانية بالنسبة الى التصرف وعدمه والكلام على التوسع في الظرف من الظروف المكانية كثير التصرف وهذا هو القسم الاول والمراد بتصرف الظرف ان يستعمل غير ظرف ايضا كمكان تقول اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تخرجه من الظرفية بان تستعمله مثلا نحو مكانك لايق قال

• وانت مكانك من وايل • مكان القراد من است الجمل •

وفي التنزيل فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى فهو نعت بدلا من المفعول به لا بمعنى بدل فان كان بمعنى بدل كان ملازما لعدم التصرف كما سياتي نحو خذ هذا مكان هذا او يمين

وشمال تقول دارك يمينا ومنزلك شمالا وتقول يمين الطريق اسهل وشمالها اقرب وقال الشاعر

• ولقد ارى الرماح دريئة • من عن يميني تارة وامامي •

فاضاف الى لفظ يمين وذات اليمين وذات الشمال قال تعالى تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال فاستعملا ظرفين وتقول ذات اليمين نزلى على ذات الشمال في الحسن والاضافة فيهما نظيرها في سعيد كرز وكذا ذات مرة والمراد الزمان سمي بالصلة من مرور الزمان ولهذا تقول لقيته مرة اي في القطعة التي يقال لها مرة اي وقتا وقد سلفنا في باب اعراب صحيح الاخر الكلام على ذات ومتوسط التصرف بين القلة والكثرة وهذا هو القسم الثاني كغير فوق وتحت من اسما الجهات وذلك امام وقدام ووراء واسفل وخلف واعلى تستعمل تارة ظروفا وهو واضح وتارة اسماء تقول هم خلف وانتم قدام وقري والركب اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها اسما تارة يكون بتجوز كقولك زيد خلفك على ان تجعل زيدا نفس الخلف مجازا ولك ان تضمر مضافا اي مكان زيد خلفك على ان تجعل فلا تجوز في الخلف وتارة يكون بغير تجوز كقولك خلفك مجدب ووراءك واسع لك وزعم الجرمي ان اسماء الجهات كلها عادمة التصرف وانهم تصرفوا في الخلف والامام في الشعر خاصة واستثنى بان يمينا وشمالا وذات اليمين وذات الشمال ليست من قسم المتوسط المتصرف فكان على المص ان يستثنيها كما استثنى فوق وتحت لكونهما ليسا من هذا القسم لكنه ترك استثناء ذلك لتقدم ذكره وبين مجردا من التركيب والالف وما يقال فلان بعيد بين المنكبين ونقي بين الحاجبين وفي التنزيل مودة بينكم لقد تقطع بينكم قال المص وفي التمثيل بالاخيرة نظر لان المراد والله اعلم لقد تقطع بينكم فليست بين فيها هي التي تستعمل ظرفا وزعم بعضهم ان مراد المص بقوله مجردا تجريد بين

عن الظرفية قال الش وفيه نظر لان غيره من الظروف اذا تصرف فيه
يجرد عن الظرفية فلا فايدة للاحتراز بقوله مجردا عن الظرفية ويحتمل
ان يريد مجردا عن التركيب احترازا من بين بين فانه عادم التصرف وسياتي
قلت وقد عرفت ان الالف وما يلحقان بين نقول بينا زيد قايم فتكون
ح عادمة التصرف ففات الش التنبيه على ذلك وقد اشرنا اليه على انه يمكن
ان يكون قول المص بين يخرج المركب وقوله مجردا اي من الالف وما فيه
نظر لانه يفضي الى عدم فايدة القيد اصلا من حيث ان لفظ بين اذا كان
مخرجا لبين بين من جهة انه ليس لفظ بين فقط فكذا يكون مخرجا لبينا
وبينما اذ ليس واحد منهما بلفظها فقط فيسقط ح وجه الاحتراز وذكر
المص في الشرح ان بين يكون ظرف زمان قال ومنه حديث ساعة الجمعة
وهي ما بين خروج الامام وانقضاء الصلاة قال الش وهو غريب ونادر
التصرف وهذا هو القسم الثالث كحيث فالغالب عليها عدم التصرف وقد
تتصرف نادرا كقوله • لدى حيث القت رحلها ام قشعم • وزعم المص انها
وقعت اسما لان في قوله • ان حيث استقر من انت راعيه • حمى فيه عزة وامان •
ولا دليل فيه لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما ولا يقال ان هذا يودي
الى جعل المكان حالا في المكان لانه نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره
في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وقد الفارسي وتبعه المص
انها تنتصب مفعولا به وحملا عليه قوله تعالى الله يعلم حيث يجعل رسالاته
اذ المعنى الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا
في المكان وهذا مبني على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر فكيف يخرج ح
التنزيل عليه ووسط بسكون السين قال المص وقد قيل ان تجرده عن
الظرفية لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا •
• وسطه كاليراع او سرج المسجد طورا يخبو وطورا ينير •
فوسطه مبتدا وخبره كاليراع ويروى وسطه بالنصب على الظرف على انه
خبر مقدم والكاف مبتدا واستشهد الش في هذا المحل قول الشاعر •
• من وسط جمع بني قريظة بعدما • هتفت ربيعة يا بني خوات •
قلت لا ينبغي ان نستشهد به على التصرف لانه مجرور وانما ضبطنا

مبحث حيث
وسيأتي ايضا مبسوطا

مبحث
وسط

الكلمة

الكلمة المذكورة بسكون السين لان المحرك السين تتصرف كثيرا تقول جلست
وسط الدار فتستعمله ظرفا ثم تقول وسط الدار حسن فتستعمله اسما وفي
شرح الصفار العرب تقول زيد وسط الدار فهذا ظرف بلا شك ويقولون
ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره فاذا انوا بفي فانما
يقولون بالفتح فدل على ان الظرف انما هو المنصوب وان المجرور انما هو اسم
فاذا قلت حفرت في وسط الدار بيرا فمعناه في منصفها وهو بمنزلة النقطة
من الدايرة وتقول جلست وسط الدار اي في ناحية منها لا في منصفها فهذا
هو الفرق بينهما والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ترى ان
ثعلبا قال واحتجم وسط راسه وهذا عندنا لا يجوز لان احتجم لا يتعدى وس
يقول ضربت وسطه والكوفيون يقولون هو ظرف بمنزلة وسط لا فرق
بينهما الا ان وسط يقال في المفترق الاجزا وقال ثعلب ما كان ينفصل
قلت فيه وسط نحو وسط المقعد ووسط القوم وما كان مصمتا بالاجزا
ولا يفترق يقال فيه وسط نحو احتجم وسط راسك وصل وسط الصحن
وقال الفرا اذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم
وان لم تحسن فاسم قلت وعلى هذا اعتمد الجوهري حيث قال ويقال
جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالتحريك
لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فيه بين فهو
وسط بالتحريك وربما سكن وليس بالوجه انتهى وحكى ايضا عن الفرا
ان المحرك والمسكن ح يكون اسما وظرفا ودون فلا تخرج عن استعمالها
ظرفا الا على سبيل الندور كقوله • الم تريا اني حميت حقيقتي •
• وباشرت حد الموت والموت دونها • برفع دونها ولهذا ابطل قول
الاخفش في قوله تعالى ومنا دون ذلك ان دون مبتدا وبني وتبعه المص
في شرح الكافية اذ لا يخرج التنزيل على نادر فان قلت على ما تخرج الاية
قلت على جعلها من باب منا ظعن ومنا اقام اي فريق ولا اشكال البتة
لا بمعنى ردي فاذا كانت كذلك لا تستعمل ظرفا البتة وفي الصحاح
دون نقيض فوق وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا والدون الحقير
الخسيس قال • اذا ما علا المرء رام العلا • ويقنع بالدون من كان دونا

مبحث
دون

ولا يستعمل منه فعل وقال بعضهم تقول منه دان بدون دونا وادين ادانة
وعادم التصرف وهذا هو القسم الرابع كفوق وتحت فلا يستعملان غير مبحث فوق وتحت فقط
ظرفين اصلا ولجاز بعض النحويين فيهما التصرف في نحو فوقك راسك
وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك
وما تحت الرجل نحو تحتك رجلاك تفرقة بينهما قال الشم وهو مردود فنص
نص الاخفش انهم يقولون فوقك راسك وتحتك رجلاك فينصبون
قلت وقد وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع
فوق وبنوقد تحته نارا برفع تحت وانما يتخرجان على التصرف فتامله
وعند ولدن ومع وسياتي الكلام عليها الا انه كان حقه ان يقول
ومع مضافة لانه سيذكر انها تفرد فتساوي جميعا في المعنى ولا تستعمل
غير حال الا قليلا وقد يجاب بان الكلام في الظروف وهي اذا استعملت
مفردة لم تكن ظرفا ولا يرد على المص ما حكاه ابن الشجري عن البصريين
والكوفيين جميعا كان معها فانتزعته من معها كما تقول عندها فانتزعته
من عندها لان دخول من لا يقدح في عدم التصرف كما مر وبين بين كقوله مبحث بين بين
وبعض القوم يسقط بين بينا اي بين هولاء وبين هولاء فنزل الاسمان
منزلة خمسة عشر ومنه قولهم تسهل الهمزة بين بين اي بين الهمزة
والالف مثلا واحترز بقوله دون اضافة من ان يضاف اليها فيتعين
ح زوال الظرفية عنها ولذلك خطا ابن جني من قال همزة بين بين بالفتح وقال
الصواب همزة بين بين بالاضافة قلت فصار معنى كلام المص ان بين بين
يكون ظرفا عادم التصرف دون ان يستعمل غير ظرف ولا يخفاك ما فيه قال
الشم ولو اضيف صدر بين بين الى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك من احكام
الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين اقيس من الابدال
وحوال كقول الراجز وانا امشي الدالي حوالكا وحول قال تعالى فلما مبحث حوال واخوانه
اضاءت ما حوله وحوالي وهو تثنية حول واحوال جمع حول قال
امرؤ القيس الست ترى السمار والناس احوالي فالمراد بالجميع واحد وليس
المراد حقيقة التثنية والجمع لكن صورة ذلك لفظا مع اتحاد المعنى في الكل
كما قلناه وهنا واخوانه وقد تقدم ذكرها في باب اسم الاشارة وبدل

نحو

نحو خذ هذا بدل هذا اي مكانه فهذا ظرف لا يتصرف لا بمعنى بديل
نحو مررت ببدل زيد اي بديله صفة بمنزلة مثل بفتحتين وهذا
يتبع ما قبله في الاعراب وليس بظرف وفي المحكم بدل الشي وبديله
وبديله الخلف منه والجمع ابدال وقال س ان بدلك زيدا اي ان
بديلك زيد قال ويقول الرجل للرجل اذهب معك بفلان فتقول
معي رجل بدله اي رجل يغني غناه ويكون في مكانه ومرادفه اي مرادف
لفظ بدل من لفظ مكان تقول هذا مكان هذا اي بدله فلا يستعمل
المكان هنا الا ظرفا بخلاف جلست مكانك فانه يتصرف لان المراد به
حقيقة المكان والحاصل ان كلا من لفظ مكان وبدل اذا استعمل
في اصل معناه فهو متصرف واذا استعمل كل منهما مكان الاخر لزم طريقة
واحدة هذا الكلام ابن خروف ثم شرع المص في تفصيل ما يحتاج الى
شرحه من الاسماء السابقة نصا او في ضمن قاعدة وهي اربعة اسماء
حيث ولدن وعند ومع فحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار
المتاصل كانت شرطية او لا فانها مفتقرة بحسب الاصالة الى غيرها كما ان
الحرف كذلك وان كانت شرطية فلك تعليل البناء بوجه آخر وهو شبهها
بالحرف من حيث كونها ح متضمنة لمعنى حرف الشرط وهي مبنية على الضم
تشبيها لها بالغايات وهي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد
وساير الجهات الست قال الرضي وسميت غايات لانها لما تضمنت
المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية المنسوب
اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذانا بانها وقعت
مخالفة لوضعها او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق
بعد ان كانت وسطا هذا كلامه ولم يظهر لي الوجه الاول على ما تطمئن
به النفس فتامله فان قلت الى تشبه حيث الغايات وهي مقطوعة
عن الاضافة وحيث مضافة قلت انما هي مضافة الى الجملة والاضافة
اليها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر كذا قرره غير واحد وقد
تفتح طلبا للتخفيف او تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تخلف
ياؤها واو بل زعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها

مبحث عند

وانشد ابو علي في التذكرة • يا رب ان كنت لزيد ربا •
فابعث له من حوت شيت ركبا • اكلا تلقاما وشربا قابا •
فاما التلقام مصدر قولك تلقمت اللقمة اذا ابتلعتها في مهملة والقاب بقاف
مفتوحة فهمزة ساكنة فوحدة مصدر قئب من الشراب اذا غلا اي شربا
ممهلا منه واعرابها لغة فقعسية فتكسر عند اصحاب هذه اللغة في موضع
الخفض وتفتح في موضع النصب وحكى ذلك الكسائي عن بني الحارث من اسد
ايضا وندرت اضافتها الى المفرد كقوله • اما ترى حيث سهيل طالعا • قال
ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها قال ابن هشام
في المغني ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث سهيل بفتح ثاء حيث وخفض
سهيل وحيث بالضم وتلوه بالرفع اي موجود فحذف الخبر وعدم اضافتها
لفظا اندر من اضافتها الى المفرد واستشهد المصنف على ذلك بقول الشاعر
• اذا ريدة من حيث ما نفحت له • اتاه برياها خليل يواصله •
الريدة براء مهملة مفتوحة فمثناه تحتيه فدال مهملة فهاء تانيث الريح
الريح اللينة الهبوب اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت له وذلك
لان ريدة فاعل بفعل محذوف تفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه
حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا
يفسر عاملا لكن اقر ابن هشام في مغنيه متابعا للمص ومفسر الكلام على ما فيه
من منع ظاهر وذلك لانا لا نسلم ان نفحت غير مضاف اليها حيث وما استند
اليه ان سلم لا ينهض لجواز ان يكون الرافع لريدة فعلا مقدرا يفسره المعنى
وقد قررنا ذلك في حاشية المغني بما فيه كفاية وقد يراد بها الحين
عند الاخفش فتكون ظرف زمان واحتج على ذلك بقول طرفه
• للفتى عقل يعيش به • حيث تهدي ساقه قدمه •
ولا حجة فيه لاحتمال كونها ظرف مكان في ذلك وهو ظاهر واستدل عليه
ابن هشام في مغنيه بقول الشاعر • حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر
الازمان • وفيه نظر وعند للحضور او القرب حسا او معنى فمثال الحضور
الحسي فلما راه مستقرا عنده اذ استقرار العرش في مكان حضوره مشاهد
بالبصر ومثال الحضور المعنوي قال الذي عنده علم من الكتاب ومثال القرب

الحسي

مبحث لدن

الحسي عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى ومثال القرب المعنوي
وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار رب ابن لي عندك بيتا في الجنة اذ
القرب الحسي مستحيل على الله تعالى لانه منزه عن المكان وسائر سمات الحدوث
جل وعلا فالمراد اذا علو القدر ورفعته وهو القرب المعنوي وفي
كلام المص مناقشتان احدهما ان ظاهر ايراد عند هنا انها للمكان وذكر
في الشرح ان مظروفها اذا كان معنى كانت للزمان نحو انما الصبر
عند الصدمة الاولى والثانيه ان قوله للحضور او القرب يقتضي انها
غير ظرف والصواب لمكان الحضور او القرب قلت وقد يجاب
عن هذا بانه حذف المضاف لدلالة كلامه عليه فانه بصدد الكلام
في الظروف المكانية وكسر عين عند هو المشهور وربما فتحت عينها
او ضمت حكى الثلاث يعقوب ابن السكيت في اصلاح المنطق ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهي المشهورة الكثيرة الاستعمال
لاول غاية زمان او مكان فمسماها نفس الاول من الزمان او الاول
من المكان ولذا لم يقل لابتداء الغاية ومن ثم كانت اسما لا حرفا
بخلاف من ومذ ومنذ فانهن لنفس الابتداء لا لاول الشيء كذا قيل
وفيه بحث وقل ما تقدم من ولم يقع في التنزيل الا على هذا الوجه
الكثير نحو فهب لي من لدنك وليا وقد وردت قليلا غير مقترنة
بمن كقوله • صريع غوان راقهن ورقنه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب •
وقد يقال لدن بفتح اللام والدال مثل جمل قال ابن الشجري وجه
هذه اللغة انهم حذفوا النون بعد ان سكنوا الدال ثم ردوا النون
فحركوا الدال لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لتشبيها بما قبل نون
التوكيد في نحو لنسفعا واضربن قلت لانها نون خفيفة
جيء بها بعد حرف ساكن قال ولا يكون هذا الا مع غدوة قال ابو زيد
قالوا جئت فلانا لدن غدوة فيفتحون الدال قلت ان كان هذا
النقل مستندا في هذا الحكم فليس بالقوي ولدن بكسر الدال مثل كتف
ولدن بسكون الدال وكسر النون كجير وذلك لانه خفف لدن الذي
هو كعضد فحرك الثاني بالكسر لالتقاء الساكنين ولدن بضم اللام واسكان

الدال وفتح النون كقلن خففوا العين بالنقل وحملوا حركة النون فتحة مبالغة
في التخفيف **ولد** مثل غد خففوا بحذف اللام لان تخفيفها باعتبار الحركه
لا ينالها لانها ساكنه **ولدْ** مثل هل مبالغه في التخفيف والاسكان **ولُدْ** مثل قم
حذفوا ونقلوا وينبغي ان يكون الحذف بعد النقل ليكون لموجب وهو
التقاء الساكنين كما حذفت النون في ولا الليل سابق النهار كذلك قال ابن
الشجري وغيره وانما يحذفون النون اذا كان المضاف اليه ظاهرا وقد اهمل
المص التنبيه على ذلك **واعراب الاولى** وهي لدن بالصيغة المشهورة مثل
عضد **لغة قيسية** وعليها جاءت قراءة من قرا من لدنه بضم الدال وكسر
النون قالوا وعليها ايضا جاءت قراءة ابي بكر عن عاصم من لدْنِهِ بسكون الدال
وكسر النون غير انه اشم ضمة الدال تنبيها على ان اصلها الضم **قلت** نقل
بعضهم عن الفارسي ان الكسرة في قراءة ابي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لالتقاء
الساكنين وذلك انه سكن الدال كما اسكنت الباء من سبع والنون ساكنه
فالتقى ساكنان **وتجبر لد المنقوصه** النون في حاله كونها **مضافة الى مضمر**
فلا يجوز من لدك ولا من لده بل يجب رد النون المنقوصة فيقال من لدنك
ومن لدنه **ويجر مايليها** الى مايلي هذه الكلمة لا بلغاتها ولا يريد مايلي المنقوصة
بخصوصها **بالاضافة لفظا ان كان مفردا** نحو لدن عشيةٍ **وتقديرا**
ان كان جملة اما اسمية كقوله • وتذكر نعماه لدن انت يافع •
واما فعلية كقوله • لدن شب حتى شاب سود الذوائب •
وكان حقه ان لا يضاف الى الجملة لانه ظرف مكان غالبا ولا يضاف اليها
من الظروف المكانية الا حيث وقال ابن الدهان لا تضاف الى الجملة اصلا
واما قوله لدن شب فينتقى بران وهو قول س **قلت** ولهذا قال
في من لد شولا إن التقدير من لدن ان كانت وقال ابن الشجري يمكن ان
يكون اضافه في البيت المذكور الى الفعل كاضافة حيث لانهما يستويان
في الابهام ويمكن ان يكون الاصل لدن ان شب ويقوى ذلك اثبات
ان بعدها في قول الاعشى ٥
• اراني لدن ان غاب رهطي كانما يراني فيكم طالب الضيم ارنبا •
وان كان المفرد المضاف في الصورة المتقدمة **غدوة نصب ايضا**

مع جواز الجر بالاضافة والنصب لبس على الاضافة ويكون على ماسيذكر كقوله
• فما زال مهري مزجر الكلب منهم • لدن غدوةً حتى دنت لغروب •
قال ابن هشام في مغنيه والنصب على التمييز وقال الرضي لما كانت دال
لدن قبل نون ساكنه تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها ثم
قد تحذف نونه شابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها
وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في
اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول
نحو ضارب زيدا **قلت** ظاهر كلام ابن هشام ان غدوة منصوب
على التمييز من لدن لا على التشبيه بالتمييز كما جوزه الرضي ووجهه
ان لدن مدلوله هنا اول زمان مبهم فتفسر ذلك بغدوة وحكى الش
هنا فرعا وهو انك اذا عطفت على غدوة المنصوب نحو لدن غدوة
وعشيةً فقد اجاز الاخفش نصبه على اللفظ وجره وذلك ان غدوة
وان لم يجر لفظا فهو في موضع جر **قال** المص في شرح الكافيه والنصب
بعيد من القياس **قال** الش وهذا الفرع من زوايد الكافية على التسهيل
قال ابو حيان والذي اختاره انه لا يجوز في المعطوف الا النصب ولا يجوز
الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر لاسيما على من نصب
بكان مضمرة **وقد يرفع** غدوة ايضا ورفعه باضمار كان التامه فقد
تبينت جريان حركات الاعراب الثلاث في غدوة بعد لدن وعرفت
توجيه ذلك **ولبست لدى** ذات الالف **بمعناها** اي بمعنى لدن
ذات النون ويؤكده قوله وماكنت لديهم ولا يصلح لدن هنا اصلا وايضا
فلدن لا تكون الا فضلة بخلاف لدى بدليل فلدينا كتاب ينطق بالحق
وايضا فجر لدن بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجئ في التنزيل منصوبة
وجر لدى ممتنع وايضا فلدن قد لا تضاف كما في لدن غدوة بالنصب
على التمييز او التشبيه به او بالمفعول ولدى لا تكون الا مضافه **بل**
لدى ذات الالف **بمعنى عند على الاصح** وممن ذهب الى هذا القول س
لكن عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني
نحو عندي مال وهذا القول عندي صواب ويمتنع الثاني في لدى ذكره

مبحث لدى

ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال
وان كان غايبا ولا تقول لديَّ مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري
وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري
انه لا فرق بين لدى وعند وقول عزم اولى و تعامل الفها معاملة
الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر قال الله تعالى
والفيا سيدها لدى الباب كما تقول على الباب والى الباب وقال تعالى
ولدينا مزيد كما تقول الينا وعلينا وبعضهم لا تقلب الالف مع المضمر
بل يقرها معه كما يقرها مع المظهر فتقول لداكم والى ذلك اشار بقوله
غالبا ومع للصحبة اللايقة بالمذكور فهي في نحو جاء زيد مع عمرو
للصحبة الحسية وفي قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم بخلاف ذلك فيقدر
ما يليق بالمقام وهو اسم بدليل التنوين في قولك معًا ودخول الجار
في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وكان
حقه ان يُبنى لشبهه بالحرف في الجمود المحض وملازمة وجه واحد
من الاستعمال الا انه اعرب في اكثر اللغات لمشابهته عند في وقوعه
خبرا وصفة وحالا و دالا على حضور وعلى قرب كذا قال المص في
الشرح واعلم ان الصواب ان يقال ومع لمكان الصحبة اولزمانها
وقد تحتملهما وقد تاتي لزمان يقرب من اخر فهذا هو التفسير التام
المطابق لمعناها واذا كانت لمجرد الصحبة فكيف تكون ظرفا والعذر
له انه حذف المضاف لدلالة كلامه عليه كما سبق اي ومع لموضع
الصحبة لكن يفوته كونها تاتي لزمان الصحبة اذ كلامه الآن في الظروف
المكانية لا الزمانية فالاول وهو كونها لمكان الصحبة نحو زيد
مع عمرو ولهذا اوقعت خبرا عن اسم الجثة والثاني وهو كونها لزمان
الصحبة نحو جئتك مع [illegible] ان العصر والثالث وهو ما تحتملهما نحو جاء
زيد مع عمرو ولهذا وقعت حالا والرابع وهو مجيئها لزمان يقرب
من اخر كقوله • ان مع اليوم اخاه غدوا • فهذا كقوله • فان غدا
للناظرين قريب • وتسكينها اي تسكين عينها قبل حركة نحو جئت
معك وكسرها قبل سكون نحو جئت مع الرجل لغة ربيعة وتميمه

ايضا حكى ذلك في المحكم وبني عليه او فتحها لالتقاء الساكنين كما في الحمد لله ومن
الناس لكن في هذين لقصد التخفيف وفيما قبلهما القصد الرجوع الى لغة الاكثرين وجعل
سيبويه تسكين العين ضرورة كقوله ٥
• قريش منكم وهواي معكم • وان كانت زيارتكم لماما •
وهو محجوج بالنقل بانها لغة واسميتها باقية حين تسكين عينها على الاصح
وكلام سيبويه مشعر بذلك وقول النحاس انها حرف بالاجماع مردود وتفرد
عن الاضافة فتساوي جميعا معنى تقول جاء الزيدان معا والزيدون
معا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا بخلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل
ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد هذا كلامه
وقد عادل بينهما من قال • كنت ويحيى كيدي واحد • نرمي جميعا ونرامي معا •
و تساوي فتى لفظا لا بدلا وفاقا ليونس والاخفش فالفتحة التي على العين
ليست فتحة اعراب وانما هي حركة عين الكلمة الاصلية كفتحة التاء من فتى
فالكلمة على هذا ثلاثية في الافراد حذفت الفها لملاقاتها للتنوين كما في
فتى وذهب الخليل وسيبويه الى ان الكلمة ثنائية اللفظ في حال الافراد وحال
الافراد وحال الاضافة فالفتحة فيها فتحة اعراب كما في رايت زيدا قال المص
والاول هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيجعلونها في موضع
رفع كما ترفع الاسماء المقصورة نحو هم عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل
معٌ كما يقال هم يدٌ واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع
الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر وغير حاليتها حينئذ اي استعمال
مع حين افرادها عن الاضافة غير حال قليل كقوله ٥
• حننت الى ريَّا ونفسك باعدت • مزارك من ريا وشعبا كما معا •
وكقول الاخر • افيقوا بني حرب واهواؤنا معا • فاستعملت في كل من البيتين
خبرا وقيل هي حال والخبر محذوف اي وشعبا كما كاينان معا واهواؤنا كاينة
معا قال المص هذا باطل بالاجماع ولو قلت زيد قايما لزيد كاين قايما
لم يجز قلت قد يقدح فيه بتخريجهم قراءة من قرا في الشواذ ونحن عصبة
بنصب عصبة على انه حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف وهنا انتهى كلامه
على الظروف المكانية التي قصد ايرادها في هذا الفصل ثم ختم ذلك بمسيلة

التوسيع فقال ويتوسع في الظرف الزماني والمكاني المتصرف لا غير المتصرف
فانه لا يجوز التوسع فيه لان التوسع مناف لعدم التصرف فيجعل مفعولا
مجازا وسوغ ح اي حين اذ يتوسع فيه اضماره غير مقرون بفي كقوله
ويوما شهدناه سليما وعامرا وكان حقه ان يقرن بفي اذا اضمر لان الاضمار
يرد الاشياء الى اصولها ولهذا يقول لدنه ولم يكنه من يقول لد ولم يك ويقول
الحين قعدت له بعد قولك قعدت حينا كذا قال المص وهنا سؤالان
احدهما ان يقال هلا جاز التوسع في المفعول له فاجيز الاكرام جئته و
الاصل جئت له فيكون ح نصبه على المفعول به كما في قولك يوم الجمعة سرته
وجوابه ان الظروف في الاستعمال اكثر فكانت بالتوسع فيها اجدر وايضا
فالتوسع فيهما قد ثبت بما لم يثبت في غيرها وذلك انهم فعلوا فيهما من الفصل بها
ونحو بهما ما لم يفعلوه في غيرها السؤال الثاني ان يقال اذا اضمر المفعول
فيه غير مقرون بفي كان مفعولا به على سبيل التوسع وهلا قيل شهدناه
وسليما وعامرا بالعطف لانه لا يتعدى عامل الى اكثر من معمول من جنس واحد
الا بالتبعية وجوابه ان الاتساع في ذلك من جهة اللفظ فقط لا من جهة
اللفظ والمعنى جميعا فهذا الضمير وان نصب على انه مفعول به فانما هو من
جهة اللفظ واما من جهة المعنى فهو مفعول فيه قال الرضي وقد اتفقوا
على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء و يسوغ في الظروف
حين التوسع فيه الاضافة والاسناد اليه كقولهم يا سارق الليلة
اهل الدار وقولهم صيد عليه يومان حيث جعلت الليلة مسروقة و
اليومان مصيدين على سبيل المجاز الحكمي وفي الحقيقة هي مسروق فيها وهما
مصيد فيهما قال الرضي والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها
فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة فتوسع
فيه بحذف حرف الجر قياسا وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة
مفعول به متوسع فيه بحذف اللام فهذان البابان اي المفعول فيه
والمفعول له قسمان من اقسام المفعول به خصا بالاسمين مع الضوابط
المعينة لكل منهما ثم سال كيف قبل بذلك وحذف حرف الجر ليس بقياس
في باب المفعول به لا يقال في مررت بزيد وخرجت من الدار مررت

زيدا

زيدا وخرجت الدار واجاب بانه لما توفرت شرايط المفعول فيه
والمفعول له صار الحذف قياسا كما كان قياسا بالاتفاق اذا كان ان
او ان وذلك لقوة الدلالة في بابي المفعول فيه والمفعول له على الحذف
قال واما قول المص يعني ابن الحاجب ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا
فيه اذ هو لا يكون الا لفظ مكان او زمان فمنقوض بنحو خرجت هذا
اليوم ولفظ هذا هنا ظرف اتفاقا بدليل صحته وقوله ان الزمان
في نحو مكر الليل مكر الليل والنهار ويا سارق الليلة ليس بمفعول فيه
والا انتصب والمضاف اليه لا يكون الا فاعلا او مفعولا به قلنا على
ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه
فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا نقول سارق الليلة
هذا كلامه قال الش واعلم ان الاتساع على وجهين احدهما يكون على
حذف مضاف فاذا قلت صيد عليه يومان واردت وحش يومين
جاز بلا خلاف والاخر ان تجعل اليومين مصيدين مجازا وذهب ابن
كيسان الى ان الاتساع على الوجه الثاني يقتضي حصر الفعل في الظرف
فاذا قلت يوم الجمعة صمته فالمعنى انك لم تصم غيره واذا قلت صمت
فيه احتمل ان يكون صمت في غيره وكذلك في ظرف المكان ويمتنع من
هذا التوسع على الاصح تعدي الفعل الى ثلاثة خلافا للش فانه اجاز
ذلك فيما نقله ابن خروف عنه مع موافقته على انه لا يصح نقل باب ظن
وحسب الى الثالث بالهمزة وفرق ابن خروف بينهما بانه في النقل يصير
الفاعل مفعولا وليس ذلك في التوسع فان التوسع كله مجازي تعدى
الفعل ام لم يتعد فلا معنى لمراعاة المتعدي وغير المتعدي والنقل كله
حقيقة فاقتصر فيه على مورد السماع ورده المص بانه يستلزم مشبها
دون مشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة وكلامه في المتن يوهم
ان التوسع في غير المتعدي الى ثلاثة غير مختلف فيه وليس كذلك
فان المذاهب في التوسع ثلاثة احدها انه يجوز في اللازم والمتعدي
لا الى ثلاثة وهذا مختار المص وينسب الى المبرد وزعم ابن عصفور
انه قول اكثر النحاة الثاني جواز ذلك مطلقا الا في تعدي الفعل الى

الظروف اتساعا غير متعد به ولولا انه غير متعد به لم يجز في قام
ونحوه مما لا يقتضي مفعولا في تلك الثاني وهذا ظاهر مذهب س بل صرح
ابن خروف بانه مذهبه قيل وهذا مذهب الجمهور الثالث جواز
ذلك في اللازم والمتعدي الى واحد ومنعه في المتعدي الى اثنين
والى ثلاثة لانه لا يوجد متعد الى اربعة كما سبق ولا الى ثلاثة بطريق
الاصالة لان باب اعلم وارى متعد بالنقل فهو فرع فلا يحمل عليه وصحح ابن
عصفور هذا القول وهنا تنبيه وهو انه هل يتوسع في الظرف
مع كان واخواتها قال الش ينبني على الخلاف في عمل كان في الظرف فان قلنا
لا تعمل فيه فظاهر وان قلنا تعمل فقال ابن عصفور يجوز معها الاتساع
والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز فلو كان العامل في الظرف حرفا او اسما
لما فيهما من معنى الفعل لم يجز الاتساع **باب المفعول معه**
وهو الاسم التالي واوا وهذا جنس يشمل الواقع بعد واو العطف في نحو
مزجت عسلا وماء **تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع وفي اللفظ كمنصوب**
معدى الهمزة وكلام الش ظاهر في ان هذا كله كالفصل يخرج به المعطوف
بعد ما يفهم منه المصاحبة كالمثال المتقدم قلت انما الفصل قوله
تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع واما قوله وفي اللفظ الى اخره فلا
يخرج شيئا وانما نبه بهذه الزيادة على ان الواو معدية ما قبلها من
العوامل الى المفعول به واشار بقوله كمجرور مع الى المصاحبة المدلول
عليها بالواو في هذا الباب والمراد بها كون المفعول معه في السير مشاركا
لمعمول الناصب له في ذلك الفعل في وقت واحد ففي قولك سرت وزيدا
زيد مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب
للمفعول معه في السير في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرو تشارك
زيد وعمرو في السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد
وانتصابه بما عمل في الاسم السابق من فعل لازم او متعد وسواء كان السابق
فاعلا او مفعولا **او اسم عامل عمله** اي عمل الفعل لكن بواسطة الواو وترك
هذا القيد لفهمه كما سبق وهذا هو مذهب الجمهور ولم يفصلوا في الفعل
بين اللازم والمتعدي كما اشرنا اليه وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون الا

مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه كذا قال
الش قلت ان كانوا اخذوا الخلاف في عمل المتعدي فيه من منع بعضهم ان
يقال ضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا فانه قد يكون ذلك لان الظاهر
العطف لكونه الاصل في الواو فاذا امكن ادعاوه لم يجز او لم يجز ادعاء
خلافه وهذا لا ينفي صحة ضربت وزيدا خالدا قال الرضي ويشترط
بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في ضربت
وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا
لا مفعول معه قال وينقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف
مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف
فهو انه انما يعدل عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة
لان العطف في قولك جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحبهما في وقت المجيء ويحتمل
حصول مجيء احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتمال
النصب للعطف الذي هو الاصل **لا بمضمر بعد الواو خلافا للزجاج**
فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد ولابس او صاحب
الطيالسة وكذا في غيره قلت وهذا يقتضي ان يكون المنصوب بالمضمر
مفعولا به فكيف ينقل قوله في ناصب المفعول معه وهو لا يقول بانه
مفعول معه ويمكن ان يكون المراد من نقل قوله التنبيه على لازم هذا
القول من نفي المفعول معه اصلا وراسا وانما نقول نحن بانه مفعول معه
ليقول هو بانه مفعول به **ولا بها** اي بالواو **خلافا للجرجاني** وشبهته
انها مختصة بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل
او عامل عمله ولا تصل بها الضمير كان واخواتها من الحروف الناصبة وبان
هذا حكم بما لا نظير له لان ما من حرف ناصب الا وهو مشبه بالفعل او بما
يشبه الفعل **ولا بالخلاف خلافا للكوفيين** فيكون العامل معنويا على
هذا الراي والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي
ثم لو كان الخلاف ناصبا لنصب عمرو في مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم
زيد لا عمرو واللازم باطل ثم ما حكاه المص عن الكوفيين انما هو قول بعضهم

وقال بعضهم والاحسن انتصابه على الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام
مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده
اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل في له
عندي عشرة الا واحدا ان الاصل غير واحد ثم انيب الا عن غير ونقل الاعراب
لما بعدها ولو كان الامر كما قاله هولاء لجاز النصب في كل رجل وصنعته
مطردا وليس كذلك **وقد تمتنع هذه الواو وقبل ما لا يصح عطفه خلافا لابن
جني** والاخفش ايضا والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الضايع وابن
عصفور فافراد ابن جني بالذكر معترض بل نقل ابن الباذش الاجماع عليه
فلا يجوز على هذا الراي جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية
وكذا لا يجوز عند هولاء ضحك زيد وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو
في العطف قال المص انكر ابن خروف قول ابن جني وهو بالانكار خليق
بدليل استوى الماء والخشبة ومازلت اسير والنيل وكان واباها كحران
يصف رجلا مات معانق امراة لقيها بعد فراق وبدليل انت اعلم ومالك
اي مع مالك كيف تدبره ومالك معطوف في اللفظ ولا يجوز ان يكون مبتدا
محذوف الخبر لان المال لا يخبر عنه فاعلم وقد تؤولت هذه المثل
كلها فاما استوى الماء والخشبة فقيل لا يمتنع فيه العطف وان لم
يجز اختصم عمرو قالوا وغلط الزجاجي في زعمه ان الخشبة لا يجوز فيها
الا النصب واما سرت والنيل فلا يمتنع نسبة السير الى النيل لامتداده
وانه لا يفارقك منه جزء واحسن منه ان يقال استعير السير للجري
للاقتران بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض
كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير
للجري بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران واما كان واباها
كحران فالتقدير كان واباها كحران والماء فشبه اثنين باثنين فصح
العطف واما انت اعلم ومالك فقالوا لما كان الناظر في المال يلزم في
الاكثر مجي المال على اختياره صار موافقا له فنسب العلم اليه مجازا وفي
شرح الرضي انه لا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال

مالك

مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف
عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين وقولك فانت ومالك
مثل كل رجل وصنعته اي فانت ومالك مقرونان والمعنى انا
لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت
اعلم بما يصلحه قلت الاقرب فيما يظهر لي ان تكون انت ومالك مثل
كل رجل وصنعته كما قال واعلم جملة فعلية من فعل مضارع وفاعله
معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والفعل ملغى اي انت ومالك
مقرونان فيما اعلم لا اعلم من يقترن به باعتبار اصلاحه وحسن النظر
فيه سواك ولا يكون اعلم اسم تفضيل كما فهموه فتامله **ولا يتقدم
المفعول معه على عامل المصاحب** فلا يقال والخشبة استوى الماء
قال المص من جهة ان هذه الواو شبيهة بواو العطف وقيل لان اصلها
العطف فروعي هذا الاصل فان قلت ما وجه عدول المصنف
عن ان يقول على عامله الى قوله عامل المصاحب مع ان الاول اخصر
قلت لانه قال **باتفاق** وقد علمت ان منهم من يرى ان الناصب
الواو فلو قيلت هذه العبارة لم يلزم منها ظاهرا ان ذلك القايل
يرى منع التقديم على الفعل بل على الواو لانها العامل عنده **ولا عليه**
اي ولا على المصاحب **خلافا لابن جني** فانه اجاز فيه ان يقال استوى
والخشبة الماء تمسكا بانه قد سمع ذلك في العاطفة كقوله

• الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام •

فليجز فيها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك من كلامهم قال

• جمعت وفحشا غيبة ونميمة • ثلاث خلال لست عنها بمرعوى •

وكلا شبهتيه واهية اما الاولى فلان وقوع مثله في الواو العاطفة شاذ
مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه واما الثانية فالبيت من باب العطف
لا من باب المفعول معه وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة مع انه ضرورة
ويجب العطف في نحو انت ورايك وانت اعلم ومالك اعلم ان مسائل
هذا الباب اربع واجب العطف وراجحه وواجب النصب وراجحه وبدا
المص بالواجبين مقدما واجب العطف واخر الراجحين مقدما منهما راجح

العطف ووجهه فيهما ان العطف هو الاصل في الواو وانما ذكر المسايل المعبر
عنها بقوله وربما نصب الى اخره مع انها من راجح العطف قبل قوله ويترجح العطف
لمشاكلتها لما ذكر اولا في واجب النصب في نحو مالك وزيدا وانها على اضمار
فعل فاسترسل في ذكر ما هو على اضمار فعل كذا قال بعض المتاخرين وليس بشيء
وسنبين قريبا ان ذلك حال في موضعه الذي يستحقه ونوضح ايضا
ان الاقسام ستة لا اربعة خلافا لشارحي هذا الكتاب القسم الاول
ما يجب فيه العطف ومثل له بمثالين انت ورايك وانت اعلم ومالك و
العطف في الاول على المبتدا وهو عطف لفظا ومعنى وفي الثانية على المبتدا
الذي هو انت الملفوظ به وتجوز في نسبة العلم الى المال كما سبق وهو
عطف لفظا ومعنى او على الخبر الذي هو اعلم والاصل اعلم بمالك فوضعت
الواو موضع الباء وعطفت ما بعدها على ما قبلها وهذا عطف لفظا
لا معنى لانه كالخفض على الجوار وقد عرفت ما اسلفناه عن الرضي
من ان الاصل انت اعلم بمالك فانت ومالك مقرونان وما اخترناه
في ذلك فالعطف على هذا معتبر لفظا ومعنى وضابط المثال الاول
ان لا يتقدم الواو في اللفظ الا مفرد ونقل المص الاجماع على وجوب
العطف في ذلك وليس كذلك فان الصيمري اجازه عن تمام الاسم فيحتمل
ان يكون المص لم يعتد بخلافه فحكى الاجماع وضابط المثال الثاني ان
يتقدم الواو جملة غير متضمنة لما ينصب المفعول معه وقال المص ان يكون
خبره الجملة السابقة افعل تفضيل **ويجب النصب عند الاكثر في نحو مالك
وزيدا وما شانك وعمرا** هذا هو القسم الثاني وهو ما يجب فيه النصب قال
المص وانما قلت عند الاكثر لان الكسائي يجيز الجر قلت ليس اجازة الجر في مثل
ذلك اعني العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض مخصوصا بالكسائي
بل هو قول الكوفيين جميعهم وبعض البصريين كيونس والاخفش وعلى
هذا قد يقال ان اراد اكثر النحويين فمشكل لان الكوفيين قاطبة
وبعض البصريين لا يشترطون اعادة الخافض وان اراد اكثر البصريين
فليس في عبارته ما يدل عليه وجوابه انه لما انضم اهل الامصار
الى اكثر اهل البصرة في المنع صار المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين

فصحت العبارة ولا يخفاك انه يجوز في ما شانك وعمرا الاوجه
الثلاثة الجر على الاضمار كما في قوله **ش**

اكل امرئ تحسبين امرأ ✱ ونار توقد بالليل نارا

والرفع على ان الاصل ما شانك وشان عمرو ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه والنصب على ما ياتي بيانه وليس في الجر الخلاف
المذكور في مالك وزيد بل هو جائز عند المص وغيره في الكلام وان
كان غيره افصح منه وممن نص على جواز الرفع ابنه ولا يحتاج اثبات
جواز ذلك الى احد بل كل احد يجيزه واذا كان كذلك فان
وجوب النصب في هذا المثال عند الاكثر **والنصب** الذي ذكرنا
انه واجب **في هذين** المثالين **ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار**
فالتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شانك وزيدا **او بمصدر
لابس منويا بعد الواو** فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا
في المثال الاخر وهذان التوجيهان اجازهما س لكن التقدير الاول
يقتضي ان كون المنصوب بعد الواو مفعولا معه وهو ظاهر والتقدير
الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه ويصيره مفعولا به
فهو مشكل من هذه الحيثية فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر
منويا وهو ممتنع قلت قد اعتذر عن ذلك بان المصدر هنا في قوة
الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على ان المص صرح بجواز اعمال المصدر
منويا والمثبت في الاسنى لا دليل عليه وذكر جملة من الشواهد عليه
وبعضهم حمل كلام س على انه تفسير معنى قال ابن الضائع اخر ما اخذت
عن الاستاذ ابي علي ان هذا الاسم منصوب على انه مفعول معه لان
تقدير س معنوي لا اعرابي بل تقدير الاعراب مالك تلتبس
وزيدا قال ويدل على انه عنى س كذلك ذكره هذه المسألة
في باب المفعول معه هذا كلامه فان قلت فاذا قدر الناصب
مصدرا منويا على الراي الاول فعلام يعطف هذا المصدر في قولك
مالك وملابستك زيدا فان عطف على ما اقتضى كون لك خبرا عنه لانه
خبر عن ما ولا معنى له وان عطف على الضمير المستكن في لك فهو ممنوع بناء على

ما ايضا ولا فصل بنحو كبير ولا غيره ولا معنى له **قلت** يحتمل ان يكون معطوفا
على كاين الذي هو الخبر المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك
زيدا اذا كان المعطوف على الخبر خبرا والمعنى عليه صحيح واعلم ان مالك ونحوه
انما هو معروف في العربية ان يكون مردفا بالحال نحو مالك قايما وهنا فقد وقع
على غير ذلك وذلك ان ما عطف عليه من قولك وملابستك زيدا حصل من
الفايدة نظير ما كانت الحال تحصله **لايلابس خلافا للسيرافي وابن خروف** وعلة
ذلك عندهما الهرب من اعمال المصدر محذوفا **فان كان المجرور ظاهرا** نحو ما لزيد
وعمرو وما شان زيد وعمرو **رجح العطف** لانه الاصل وقال ابن الحاجب
يتعين العطف لانه الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة قال الرضي وليس بشيء
لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون ضروريا ولو سلمنا
انه لا يضطر الى هذا النص قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم
يكن ضروريا **قلت** والقول بترجيح العطف مع جواز النصب غير
خال من نقد وذلك انه لا ينبغي ان يوخذ هكذا على الاطلاق بل الذي
ينبغي ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة فالنصب واجب لا مرجوح
وهذا هو القسم الثالث وهو ما ترجح عطفه وذكر المص منه مسايل
الاولى هذه وهي ان يكون المجرور ظاهرا والاربع الآتيات بعدها والتي
ختم بها وهي قوله ويترجح العطف الى آخره **وربما نصب بفعل مقدر**
اما كان التامة او الناقصة او كاينة تصنع في المسايل الاربع الآتية
مع رجحان العطف في جميعها **بعد ما او كيف او زمان مضاف**
او قبل جر ظاهر وهذه هي الاربع ثم ذكر امثلتها على الترتيب الاول للاول
والثاني للثاني وهكذا **الى نحو** قول الشاعر **ن**
• **ما انت والسير** في متلف • يبرح بالذكر الضابط •
انشده س فلك هنا ان تقول التقدير ما تصنع والسير او ما يكون
والسير الا ان كان هنا يتعين ان تكون ناقصة لان ما لا يكون حالا
فيجعل خبرا مقدما وهذا مثال المسئلة الاولى **وكيف انت وقصعة**
من ثريد فيقدر كيف تصنع وقصعة وكيف يكون وقصعة ولكن هنا
جعل كان التامة فكيف في محل نصب على الحال وجعلها ناقصة فكيف

خبرها مقدم وهذا مثال المسئلة الثانية واعلم ان س قدر الفعل
مع ما ماضيا ومع كيف مضارعا فقال التقدير ما كنت وزيدا وكيف
تكون وقصعة **واختلف** هل هذا مقصود ام لا فقال السيرافي
التقديران جايزان في كل من الوجهين والتفريق غير مقصود ولو عكس
صح وقال ابن ولاد بل هو مقصود لمعنى اقتضى التفريق وذلك
ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وانما ينكر ما ثبت فلذا تعين
تقدير الماضي معها وصلح كما ان تقدير الماضي معها ايضا كذلك **و** قولك
ازمان قومي والجماعة كالذي • منع الرحالة ان تميل مميلا •
قال س كانه قال ازمان كان قومي والجماعة فجعله مفعولا معه و
تقدير كان متعين وتحتمل النقص والتمام وتعينها في هذا المحل يرجح
تقديرها في باقي الامثلة ولا سيما ام الافعال وهذا مثال المسئلة الثالثة
و قول عايشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم **انا واياه في لحاف**
وهذا مثال المسئلة الرابعة فالتقدير وكنت واياه فحذفت كان
فانفصل الضمير وهو على هذا مرفوع بكان او التقدير وانا كاينة
واياه فالضمير على هذا مبتدا او التقدير انا وهو ثم انيب المنصوب
عن المرفوع فلا مفعول معه ولا حذف كان ولا كاينة بل حذف كاينا
متعلقا به الظرف **ويترجح العطف** ايضا فهذا من القسم الثالث كما سبق
التنبيه عليه **ان كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن** نحو كنت انا وزيد
كالاخوين فهذا مثال لما اجتمعت فيه تلك الشروط وهذا النوع عند
ابن عصفور يستوي فيه الوجهان وليس عنده شيء يترجح فيه العطف
ولا عند المص شيء يستوي فيه الوجهان قال بعضهم وقول ابن عصفور
اوجه لانك اذا قلت قمت انا وزيد فانه نظرت الى المعنى فان كان المراد
التنصيص على المصاحبة فالنصب راجح بل واجب وان كان المراد مطلق
الجمع فالعطف واجب وان نظرت الى صورة التركيب مع قطع النظر
عن المعنى فكل من الامرين جايز ولا مرجح لاحدهما قلت بل يترجح
العطف بكونه الاصل في الواو وهو الذي لحظه المص لكن يشكل عليه
انه سيقول فان خيف به فوات ما يضر فواته رجح النصب فاعتبر

في الترجيح المعنى فهلا اعتبره ايضا ومفهوم قول المص ان كان بلا تكلف
أن العطف متى كان ارتكابه مؤديا الى تكلف لم يترجح وذلك مثل قولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان عطف فصيلها على الناقة
يحتاج معه الى تقدير جملة بعد المعطوف وهو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعه بل قدر واجملتين اي لو تركت لرضعه وترك لرضع منها
ولا يخفى ما فيه من التكلف ومثله المص ايضا بقول الشاعر

فكونوا انتم وبني ابيكم ❁ مكان الكليتين من الطحال ❁

قال فالعطف حسن من جهة اللفظ وفيه تكلف من جهة المعنى لان المراد
كونوا لبني ابيكم والمخاطبون هم المامورون فان عطفت كان التقدير
كونوا لبني ابيكم وليكن بنو ابيكم لكم وذلك خلاف المقصود قلت
فلا يكون النصب راجحا بل متعينا اذ العطف يقتضي كون المعنى غير
مراد وكيف يقال في هذا العطف بتكلف ومفهوم قوله ولا مانع انه ان
كان ثم مانع العطف لم يترجح العطف بل يجب النصب ومثل المص ذلك
بقوله ❁ لا تنه عن القبيح واتيانه ❁ فالعطف هنا ممتنع لما فيه من عدم
الفايدة لان لا تنه عن القبيح معناه لا تنه عن اتيان القبيح لان النهي
انما يكون عن الافعال فقولك بعد ذلك واتيانه مستغنى عنه وهو من
عطف الشي على نفسه هذا تقرير ما اراده قلت وفيه نظر لان هذا
المعنى لا يستقيض مانحا بدليل فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما
ضعفوا ومفهوم قوله ولا موهن انه متى كان هناك ما يقتضي ضعف
العطف لم يترجح نحو ما صنعت واياك فنصبه مختار وعطفه
جايز على ضعف لعدم الفاصل فان خيف به اي بالعطف فوات
ما يضر فوانه رجح النصب على المعية نحو لا يعجبك الاكل والشبع و لا
تتغذ بالسمك واللبن فالمقصود النهي عن اعجاب الاكل مصاحبا للشبع
و واقعا معه وكذا عن الاغتذاء بالسمك مع اللبن والنصب معين لهذا
المقصود والعطف مفوت لهذا الغرض اذ هو محتمل له لا نص فيه وهذا
هو القسم الرابع وتحته صور احدها هذه والثانية ان يكون
العطف بتكلف والثالثة ان يكون له موهن وها انا ن تقدمت الاشارة

ايهما

ايهما قريبا فاستغني عن اعادتها للعلم بذلك اذ قد علم ان ما لا تكلف فيه
ولا وهن اولى مما هو كذلك فلهذا لم يحتج الى التصريح بذلك قلت
وفي هذا كله نظر لانه متى فرض ان العطف مفوت لغرض مقصود
بضر تفويته فكيف يسوغ ارتكابه لا سيما في مثل لا تتغذ بالسمك
واللبن لان المقصود فيه التنصيص على المعية ولا يكون بدون النصب
فينبغي ان يكون واجبا لا راجحا فتامل فان لم يلق الفعل بتالي الواو نحو
فاجمعوا امركم وشركاكم فان الفعل وهو اجمع الرباعي لا يليق بتالي الواو
وهو شركاكم فانه بمعنى عزم فانما يتسلط على الامر ونحوه جاز النصب
على المعية وعلى اضمار الفعل اللايق ان حسن مع موضع الواو وهذا هو
القسم الخامس الذي كنا وعدنا به والمسئلة مبنية على ما قدمته من ان الاصح
عنده انه لا يشترط لصحة المفعول معه صحة العطف فلك في الاية ان تجعل
شركاكم مفعولا معه وان تجعله مفعولا به منصوبا بفعل لايق به اي
واجمعوا شركاكم من الجمع قلت في المحكم انه يقال جمع الشي عن تفرقه يجمعه
جمعا وجمعه واجمعه فاذا ثبت ان اجمع يكون بمعنى جمع العطف وخرجت
الاية عن ان تكون مثالا لهذه المسئلة اذ تالي الواو فيها وهو شركاكم يليق
به الفعل المذكور وهو اجمع فيكون من عطف المفردات ولا حاجة ح
الى تقدير اجمعوا الذي هو ثلاثي وهمزته وصل لكن هذا مبني على استعمال
المشترك في معنييه جميعا اذ اجمع مشترك بين العزم وضم المفترق فباعتبار
تسليطه على الامر يكون مرادا به المعنى الاول وباعتبار تسليطه
على الشركاء يكون مرادا به المعنى الثاني فان قلت مقتضى
ما قرره المص ان تقول ترجح النصب على المعية على اضمار فعل لئلا
يوهم لبسا وبها وليسا عبثا وبين لان الاصل عدم التقدير قلت
في كل منهما مخالفة الاصل فتكافاء وبيانه ان الاضمار خلاف الاصل
وكون الواو لغير العطف كذلك وح يكون كلامه على ظاهره لكن يلزم
عليه ان يكون المص قايلا بتساوي الوجهين في بعض الصور وهو خلاف
ما كنا اسلفناه عنه واعلم انه في بعض المواضع لا يتعين احد الامرين
المذكورين بل يجوز ان مع امر ثالث وذلك كما في الاية فانه يجوز

اضمار مضاف اي وامر شركايكم ولا يكون ح مفعولا معه ولا مفعولا باضمار
عامل بل يكون معطوفا على المفعول به باضمار مضاف والا يحسن مع موضع
الواو تعين احد الامرين المذكورين وهو الاضمار للفعل اللايق وهذا
هو القسم السادس الذي كنا اشرنا اليه كقوله • وزججن الحواجب والعيونا •
لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر له
فعل لايق اي وكحلن العيون وزعم قوم ان الفعل المذكور ضمن معنى
يتسلط به على المتعاطفين فلا اضمار وذلك بان يقول ضمن زججن معنى
حسّن واعترض بان هذا استلزم صحة ان يقال علفتها ماء وتبنا
كما يصح مع انليتها واللازم باطل واجيب بمنع بطلانه بدليل قول طرفه
• اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة • لها سبب ترعى به الماء والشجر •
اي ما ترى في هذه الصرمة وهو من الابل عشرة فما فوقها الى بضع عشره
وقيل الى ثلاثين وسبب عهده والنصب في حسبك وزيدا درهم
بحسب منويا وهذا خلاف ما ذهب اليه الزجاج وابن عطيه والزمخشري
وذلك انهم ادعوا ان حسبا اسم فعل بمعنى يكفي فالضمه بنائية والكاف مفعول
به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وغيرهم على ان حسبًا بمعنى كاف
فالضمة اعرابية وهو مبتدا ودرهم خبر وزيدا مفعول به بتقدير ويحسب
والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب مضمر عايد على درهم لتقدمه
وعليه كلام المص في المتن ورجحه بان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل
او ما جرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل فذهب س انه منصوب
بفعل منوي وليس مفعولا معه بل هو مفعول به وبعد ويله كما في قوله
ويله واخاه وويلاً له كما في قولك ويلا له واخاه بناصب المصدر
اي الزمه الله ويله او ويلا له فاخاه في المثالين عطف على الهاء
في الزمه والمعنى الزمه الله المصيبة والزمها اخاه وتسمية المص
له مصدرا بمعنى انه اسم للحدث لا بمعنى انه مفعول مطلق لان تقديره
يابى ذلك وبعد ويلٌ له مثل ويلٌ له واباه بالزم على صيغة
المبني للمفعول مضمرا وس رحمه الله قدر بعد ويلٌ له والزم الله الويل
اباه فيكون الاب مفعولا به لا مفعولا معه والمص قدر الزم مبنيا

للمفعول

للمفعول كما رايت فان قدره مقدما فالاصل الزمه الويل واباه
فحذف الفعل والهاء وابقي نايب الفاعل وهو المفعول الثاني ويكون
اباه عطفا على الهاء فيكون مفعولا به كما في التي قبلها ونظيره
في باب النيابة انك تقول في اعطيته درهما اذا ابنت الفعل للثاني
اعطيه درهم فان قلت لو كان كذلك لم يتجه دخول له وانما كان
يتمشى هذا لو قيل لو كانت العبارة وويلٌ واباه قلت يحتمل ان يقال له ذكرت
تنبيها مثلها في سقيا لك فيكون جملة معترضة قبل المعطوف او صفة لويل
واباه مفعول معه والكلام على هذا جملة ولاحقة فعليه فان قلت كيف
يتم الترديد الذي جوزتموه على المص بقولكم ان قدره بعد وويل له فكذا وان
قدره مقدما فكذا مع تصريحه في المتن بقوله وبعد وويلٌ له بالزم قلت
البعدية راجعة الى المنصوب التالي للواو اي يكون المنصوب المذكور
بعد ويل فتقدير الزم مقدما على ويلٌ له او موخرا لا ينافيه وفي نحو راسك
والحايط وامراء ونفسه وشانك والحج على المعية والعطف وظاهره
التساوي وكذا ظاهر قول سيبويه وهو راي ابن عصفور حيث امكن العطف
بلا ضعف كما اسلفناه عند نحو قمت انا وزيد ومقتضى قول المصنف
فيما تقدم ويترجح العطف ان كان بلا تكلف الى اخره خلاف ذلك
وقد يقال حذف عامل المفعول معه واخراج الواو عن العطف خلاف
الاصل فيترجح ولا بد جانب العطف ولكن المراد معنى المعية فيترجح
المفعول معه فتكافا وفيه نظر بعد اضمار دع في الاول والثاني
والتقدير دع راسك والحايط ودع امراء ونفسه والمنصوب بعد
الواو مفعول به او معه وعليك في الثالث وهو شانك والحج
فتنصب شانك بعليك مضمرا هكذا قدره س عليك شانك بلفظ
الاغرا وظاهره جواز اضمار عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال
لا تعمل مضمرة وكلام المص في باب اسما الافعال مشعر بجوازه وقد
تاولوا كلام س على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب وفي تجويز
س النصب في هذه المثل على المعية رد على من اشترط في المفعول معه
ان لا يكون الا مع الفاعل وان مثل ضربت زيدا وعمرا على المعية ممتنع

وقد اسلفناه اول الباب قال اصحاب هذا الراي واذا اريدت المعيه
في مثل ذلك اي مع فيقال ضربت زيدا مع عمرو **ونحو هذا لك واياك**
ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر معه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة
وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه وهذا من اقوى
الادلة على ان ابوه في نحو زيد في الدار ابوه مرتفع بالظرف لا بالاستقرار
المحذوف ولولا ذلك لصحت المسئلة وتكون بمنزلة كيف انت وزيدا
ونحوهما مما العامل فيه فعل مضمر لكن الظ لم يتقدر الناصب فعلا
محذوفا كما في مالك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها
وجواز تلك على اعمال المقدر **في الاختيار** اي في المذهب ذي الاختيار
يعني خلافا للفارسي فانه اجاز المسئلة على اعمال هذا وخلافا لمن
اجاز اعمال الظرف بما فيه من معنى الاستقرار وهذا احسن لانه
لا يعرف احد اجاز اعمال الظرف بما فيه هذه المسئلة في الشعر ومنعها
في النثر ولكن الظاهر من ذكر الاختيار ارادة قسيم الاضطرار فكان
اللائق بالمص تجنبه **وفي كون هذا الباب** وهو باب المفعول معه
مقيسا خلاف مذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا قال المص وهو
الصحيح وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وفصل بعضهم
فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين ما يجوز فيه العطف مجازا فيكون
معينا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون سماعيا **ولما بعد**
المفعول معه من خبر ما قبله او ماله ما له متقدما وهذا هو الاكثر فتقول
كنت وزيدا كالاخ هذا في الخبر وتقول جيت وهندا ضاحكا فهذا في الحال
وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو نظرا الى ان اصل هذه الواو
واو العطف فتقول في الاول كنت وزيدا كالاخوين وفي الثاني جيت
وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة له في الضحك ايضا والا فقد تكون
المشاركة في الفعل دون الصفة المعتبرة **خلافا لابن كيسان** فانه قال
لا يجوز الا مطابقة الاول فقط وهو القياس قلت وينبغي ان
يتعين هذا عند الجميع في نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد

باب المستثنى وهو المخرج

حسن ليشمل
المستثنى نحو قام القوم الا زيدا وغيره نحو ما جاني القوم لكن زيد جاني
ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل وستعرف ما عليه **تحقيقا او تقديرا**
تقسيم للجنس وهو المخرج ببيان دخول المتصل نحو جاني اخوتك الا زيدا
فانه مخرج تحقيقا والمنقطع نحو ما لزيد علم بقيام عمرو الا ظنا يظنه فان
هذا ليس بمخرج تحقيقا ضرورة ان الاخراج يعتمد الدخول اولا والظن
لم يدخل في العلم فكيف يخرج منه وانما هو مخرج تقديرا اي قدر اخراجه
من حيث هو مقدر الدخول في العلم لما كان هو مستحضرا بذكره لقيامه
مقامه في كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثنا منقطعا
فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا دل على المستثنى فتامل فانه
بدق قال الش ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم ولا يحسن
استثنا الاكل ونحوه **من مذكور او متروك** تقسيم آخر للمخرج يريد
به بيان انقسامه الى تام ومفرغ فالاول كقولك قام القوم الا زيدا
فالمستثنى منه عوامه الذي هو مفعول ضربت وليس بمذكور والتقدير
ما ضربت احدا الا زيدا **بالا** متعلق بالمخرج قال الش واحترز بذلك
من الا التي بمعنى غير نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والتي بمعنى
الواو على راي الاخفش وجعل من ذلك لئلا يكون للناس عليكم حجة
الا الذين ظلموا منهم والتي بمعنى ان لم نحو الا تفعلوه والزائدة على مذهب
ابن جني والاصمعي في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة الى ها هنا كلامه
قلت لا ادري ما هذا الاحتراز ولا كيف وجهه نعم قد يتوهم
انه احترز بالا عن غيرها من المخرجات نحو قام القوم ولم يقم زيد نحو
اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فان كلا من زيد في المثال الاول
واهل الذمة في المثال الثاني اخرج بغير الا فيكون مثل ذلك
خارجا عن التعريف على ان التحقيق ان يقال ان قولهم في حد المستثنى
بالا واحدى اخواتها انما ذكر لبيان الادوات الموضوعة للاخراج
لا للاحتراز عن شيء وما يتوهم من انه للاحتراز عن مثل ما تقدم باطل
لما قاله ابن الحاجب في شرح المفصل من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين
لمراد المتكلم باللفظ الاول وعلى هذا فلا يكون المخرج جنسا وانما الجنس

المستثنى

موصوفه المقدر اي اللفظ والمخرج فصل يخرج ما عدا المستثنى
وهذا ما كنا وعدناك بمعرفته قبل اوما بمعناها اي بمعنى الا
من الادوات التي تذكر في هذا الباب بشرط الفائدة هذا حكم
وليس من الحد فكان حقه ان يقول وشرطه حصول الفائدة فلا يجوز
له عندي مال الا دراهما ولكن ادراهم الا درهما لان ذلك لا فائدة
فيه فان قلت ما لى الاستثنا فابعد من جهة المستثنى والمستثنى
منه جميعا وقولهم الاستثناء معيار العموم سهو والصواب معيار
الشمول بدليل الف سنة الا خمسين عاما والحاصل ان الاستثنا
يعتمد معرفة ان المستثنى دخل وهو معنى قولهم اخراج ما لولا
الاستثناء لدخل وليس كذلك قولك عندي رجال الا زيدا بل لولا
الاستثناء لجاز دخوله واما رجال الا رجلا فابعد عن الفائدة
لان رجالا يصدق على الثلاثة فما فوقها الى ما لا يتناهى وهذا الذي
اخرجته ليس بمعروف ولا اللفظ شامل له ولا بد لو لم يستثنه
اذ لا كمية للجمع معينة ولا هو عام فما وجه اخراج ما لم يتحقق دخوله
وما لا يستفاد باخراجه شيء وانت خبير بان قول المص من مذكور او متروك
يقتضي ان المخرج منه هو الاسم الشامل وهذا هو المشهور في التصانيف
وهو قول الكسائي فاذن معنى قام القوم الا زيدا الاخبار بالقيام
عن القوم الذين اخرج منهم زيد وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه
بقيام ولا بنفيه فيحتمل في الواقع انه قام وانه لم يقم وذهب
الفرا الى ان زيدا ليس مخرجا من القوم وانما حكمه مخرج من حكمهم
وذهب س وجمهور البصريين الى ان الاداة اخرجت الاسم
الثاني من الاول وحكمه من حكمه هذا كله في المتصل قلت وعلى
قول الفرا يتاتى قولهم الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس كما
يتاتى على مذهب س والجمهور ايضا غير ان ابن الحاجب رحمه الله تعالى
وهو من القائلين بان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي
لما ذكر الاشكال الذي يسبق الى الفهم في الاستثناء المتصل وهو ان
فيه تناقضا من حيث ان في قولك لزيد علي عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة

في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا قرر كيفية الاستثناء على وجه لا يرد عليه
ذلك فقال المراد بعشرة معناها اي عشرة افراد فتتناول السبعة و
الثلاثة معا ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم
الى العشرة المخرج منها الثلاثة فلم يقع الاسناد الا الى سبعة وصار المعنى
العشرة المخرج منها التي اخرجت منه الثلاثة له علي فلا تناقض وقبله
كثير من المحققين وهو كما تراه يقتضي ان الاخراج من الاسم الشامل لا من
الحكم وهو عين مذهب الكسائي فاني يثبت له مع ذلك ان الاستثنا
من الاثبات نفي او بالعكس فتامله فان كان المستثنى بعض المستثنى
منه حقيقة مثل له علي عشرة الا ثلاثة فمتصل والا يكن المستثنى
بعض المستثنى منه حقيقة فمنقطع وقد فهم بما ذكر ان له خطا من
البعضية مجازا وذلك لانه لا يكون الا بما يستحضر بوجه ما عند ذكر
المستثنى منه او ذكر ما ينسب اليه فان لم يتناوله بوجه من الوجوه
لم يصح استعماله لعدم الفائدة نحو صهلت الخيل الا البعير ورغت
الابل الا الفرس ولو قيل صوتت الخيل الا البعير جاز لان التصويت
يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوتات فكان ذلك في تقدير
الداخل فيما قبله وان لم يكن داخلا حقيقة مقدر الوقوع بعد لكن
عند البصريين وهو نعت بمعنى وانما قدروا لكن لان الذي بعدها
ليس بمستثنى حقيقة وانما ذكر على سبيل الاستدراك لا الاستثنا
وبعد سوى عند الكوفيين ولم ار من ذكر وجهه ثم اعلم ان المستثنى
المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله
الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع قلت واهمل الاكثرون
عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي ان تعد على هذا
وله اي للمستثنى بعد الا لا بعد غيرها من ادوات الاستثنا
من الاعراب على اختلاف انواعه ان ترك المستثنى منه وهو الذي
كان العامل يتسلط عليه نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا عمرا
وفرغ العامل له اي للمستثنى بان لا يشتغل بالعمل في غيره كما مثلنا

ولحتز بذلك مما اذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ العامل لما بعد الا
نحو ما قام زيد الا عمرو او زيد ولا غيره الا عمرا ماله اي ما للمستثنى
مع عدمها اي عدم الا يعني انه يثبت للمستثنى في حالة التفريغ
ما كان ثابتا له لو لم يكن مستثنى فيعرب ح على حسب ما تقتضيه ذلك
الفاعل من رفع ونصب وجر واستجاد بعضهم قوله في الالفية وان
يفرغ سابق على فق له هنا وفرغ العامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا
نحو ما في الدار الا زيد ثم التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفايدة
ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا ضعيفا
وفي سبق فيه كلام ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان
هي الا اسماء ان انتم الا بشر مثلنا وما محمد الا رسول والفاعل نحو وما يعلم
جنود ربك الا هو لا يعلمهم الا الله لا يجليها لوقتها الا هو والنايب
عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف
الله نفسا الا وسعها اي ادا وسعها والحال نحو ما تنزل الملايكة
الا بالحق ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله وما تسقط من
ورقة اي ملتبسا بان يشا الله اي بمشية الله ولا ينفقون الا وهم كارهون
وما تسقط من ورقة الا يعلمها لا تبيعوا الذهب الا يدا بيد اي متناقضين
وفي حديث آخر الا هاوها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية
او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغا وجه الله وهكذا
بقية المعمولات قال الشـ واعلم ان من العرب من يشغل العامل في التفريغ
بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثنا نحو ما ضربت الا زيدا وما
مررت الا زيدا فزيدا في المثالين منصوب على الاستثنا ومعمول الفعل
محذوف ومنه لم يبق الا جفن سيف ومبزرا اي ولم يبق الشئ
الا جفن سيف ومن ذلك قوله هل هو الا الذيب لا في ذنبا دوي برفع
الذيب على التفريغ ونصبه على تقدير الخبر اي هل هو شئ الا الذيب
وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز
النصب لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الكساي النصب وحذف
الفاعل على مذهبه قلت ان كان الفعل من قوله ولم يبق الا جفن سيف

مضارع بخاورد على الشـ وكان حجة للكساي ولكن لا تحرر الرواية
فيه الآن ولا يفعل ذلك الذي ذكر من تفريغ العامل لما بعد الا
دون نهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق او نفي نحو وما محمد الا رسول
صريح راجع للنفي والنهي وقد عرفت مثالهما او مؤول راجع الى كل منهما
ايضا فالذي فيه نهي بالتاويل نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا
لقتال فهذا شرط في معنى النهي اي لا تولوا الا دبار الا متحرفين والذي
فيه نفي بالتاويل نحو ويابى الله الا ان يتم نوره فانه في معنى لا يريد
وانها لكبيرة الا على الخاشعين اي وانها لا تسهل الا على الخاشعين
وقال ابن الحاجب ان الاستثنا المفرغ يقع في الايجاب بشرطين
احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثاني ان يحصل به فايدة فلا
يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا ويجوز
قرات الا يوم كذا لانه يجوز ان تقرا في جميع الايام الا في ذلك اليوم وقال
المص في الشـ اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو عرمت
الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر وقد يحذف
على راي قال به الفارسي عامل المستثنى منه المتروك وذلك في نحو
الاستثنا المفرغ كما تقول زيد لا يرى الا نهارا فالواقع بعد الا ظرف
لا يتسلط عليه الفعل المذكور قبلها لعدم صلاحية العمل فيه من حيث
ان السرى لا يكون الا في الليل فيحتاج الى تقدير عامل يصلح للعمل فيه فيقدر
ولا يسير الا نهارا والاصل لا يسير الا زمنا نهارا فترك الاول وفرغ عامله
للثاني ثم حذف وفي الموطا في باب الطاعون اذا وقع بارض وانتم
بها فلا تخرجوا افرارا منه قال ابو النضر لا يخرجكم الا فرارا منه قال
ابن عبد البر قال لي جماعة من اهل العلم بالنحو ونصا ربعه تقديره فلا تخرجوا
منها اذا لم يكن خروجكم الا فرارا منه وهذه هي مسيلتنا في حذف عامل
المتروك فان ابن عبد البر صرح بتقدير ولا بد ان يكون فاعل يخرجكم في
عبارة النضر ضميرا مستترا عايدا على الطاعون اي فلا يخرجكم الطاعون اذا لم
يوجد خروجكم على حال من الاحوال الا هذه الحالة فان لم يترك المستثنى منه
بل كان مذكورا فالمستثنى بالا النصب مطلقا سوا كان واجبا او جايزا

بان فرارا حال اي الا فارين وعلى
هذا فكان التقدير تامة وتم احوال ع

راجحا وجايزا مرجوحا بها متعلق بالنصب فتكون الا هي العاملة له لقيام
معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وادعى
المص ان هذا هو مذهب س والمبرد والجرجاني يعني كون الا عاملة لنصب
المستثنى واستدل بانها مختصة بالاسم وليست كالجزء فوجب ان تكون
هي العاملة فان قيل دخلت على الفعل في نحو نشدتك الله الا فعلت فلا
اختصاص قلنا اجاب بانه في معنى ما اسالك الا فعلك فان قيل
لو كانت عاملة لعملت الجر ولاتصل بها الضمير قلنا اجاب عن الاول بالمنع
وقال انما اللائق عمل لا يصلح للفعل وهو الجر ونصب لا رفع معه فكان
النصب اولى بالا لانه اخف واجاب عن الثاني بانه انفصل تشبيها بالمنصوب
على التحذير والاغراء من حيث هو منصوب لا مرفوع معه وحملا على انفصاله
في التفريغ ليجري الباب على سنن واحد وبان الا والمستثنى بها في حكم
جملة مختصرة فكره اختصار الضمير باتصاله لئلا يحصل الاجحاف
باختصار على اختصار وبان الا تشبه ما النافية في موافقة الفعل
معنى لا لفظا والاعمال تارة والاهمال تارة ومعمول ما المضمر يكون منفصلا
وبان الا تشبه لا العاطفة في لزوم التوسط وجعل ما بعدها مخالفا
لما قبلها والضمير بعد لا منفصل فجرت في ذلك مجراها ثم ذكر ان لمنصوبها
شبها بالمفعول المباشر عامله فكان لها حظ في الاتصال فنبهوا على ذلك
في بعض الاحيان كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ۝ ان لا يجاورنا الاك ديار

وقول الآخر

اعوذ برب العرش من فئة بغت ۝ علي فما لي عوض الاه ناصر

وادعى المص جريا على ما عهد من طريقته ان ذلك ليس بضرورة لتمكن الاول
من ان يقول ان لا يجاورنا خل ولا جار والثاني من ان يقول فما لي غيره
عوض ناصر واعترضه الشارح بوجهين الاول انه فتح في باب
المضمر على ان الاول شاذ لا يقاس عليه الثاني انه ما من ضرورة الا
ويمكن تغييرها بتبديل النظم بنحو مما ذكر فلا تتحقق ضرورة قلت
اما الثاني فوارد كما سبق الكلام عليه في غير هذا الموضع واما الاول

فلا

فلا يرد اذ لا تنافي بين الحكم بشذوذ شيء والحكم بانه غير ضرورة فلا
تعارض بين كلاميه من هذه الحيثية **لا بما قبلها معدى بها** وهذا
راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب س والفارسي وجماعة
من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين قلت لكن غير المص
يعبر عن هذا المذهب بان العامل ما قبل الا بواسطتها وهو اولى من قول
المص معدى بها لان التعدية انما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول
العبارة بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا قال ابن الحاجب
في شرح المفصل وهذا شامل للمواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك
به اولى واعترض المص هذا المذهب بصحة تكرار الا نحو قاموا الا
زيدا الا عمرا ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظر اذ ليس في الكلام فعل
معدى الى اثنين بحرف واحد دون عطف **ولا به** اي ولا بما قبل الا
مستقلا فيعمل بطريق الاستقلال بلا واسطة وهذا قول ابن خروف
ونسبه الى س فعلى هذا كل من المذاهب الثلاثة المتقدمة قد نسب الى
س رحمه الله تعالى ۝ وكل يدعون وصال ليلى ۝ وليلى لا تقر لهم بذاكا ۝
وتمسك ابن خروف بان غيرا اذا وقعت موقع الا نصبها ما قبلها من الفعل
بلا واسطة قلت الفعل اللازم انما ينصب بلا واسطة المفعول المطلق
نحو قام زيد قياما والحال نحو قام ضاحكا او التمييز نحو امتلا الاناء
ماء والمستثنى في قولك قاموا الا زيدا ليس شيئا من ذلك ونصب غير
في نحو قاموا غير زيد قد قيل بانه على الحال وفيها معنى الاستثناء **ولا
باستثنى مضمرا** وهذا قول المبرد والزجاج فيما حكى السيرافي عنهما
ونازعه المص في النقل عن المبرد بان كلامه في المقتضب بخلافه وصاحب
هذا القول يرى ان نصب المستثنى باستثنى كنصب المنادى بانادي
والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فظهر سقوط الاعتراض
بان ذلك جمع بين حرف المعنى والفعل كليت واتمنى قال الرضي وقد
اعترض على هذا القول بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم
ذلك لانا نعلل ما ثبت وروده من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا
نقدر امتنع الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه

ولو ورد الرفع نحو ان الاسد لكنا نقدر ابعد ونحوه **ولا بأن** بفتح الهمزة وتشديد النون **مقدرة بعدها** اي بعد الا قال الشارح
هذا مذهب الكسائي حكاه عنه السيرافي والتقدير عنده الا ان زيدا
لم يقم فاضمر أن وحذف خبرها ورد بانها في تاويل المصدر فلا بد
لها من عامل فينبغي ان يجعل ذلك العامل عاملا في الاسم نفسه ولا حاجة
الى التكلف وايضا فان العرب لا تضمر ان واخواتها وتبقي عملها المنعها
قلت اما الاول فظاهر واما الثاني فقال الرضي لا يرد عليه لان
الكوفيين يقدرون الاسم الموصول واما تقدير الحرف الموصول فله
اسوة بالبصريين في تقديرهم أن الناصبة للفعل لكون الحروف
التي قبلها كالنائبة عنها والا تكون عنده كالنائب عن ان مقدرة هذا
كلامه واقول قد مر ان الكسائي يرى ان المخرج منه في الاستثناء
هو الاسم الشامل ولا اخراج من الحكم بل المستثنى مسكوت عن حكمه
على ما نقل عنه الشارح وغيره فكيف يقول مع ذلك ان معنى قاموا الا زيدا
قاموا الا ان زيدا لم يقم ومعنى ما قاموا الا ان زيدا قام وهذا تصريح بان
حكم المستثنى نقيض حكم المستثنى منه نفيا واثباتا **ولا بان مخففة**
مركبا منها ومن لا الا وهذا مذهب الفراء حكاه السيرافي وهو يدل على
ان الكلمتان اذ جزء الكلمة لا يعمل وكل من ان ولا باق على حقيقته
لم يخرجا ويجعلا كلمة واحدة قال الرضي فاذا انتصب الاسم بعدها
فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وكان اصل قام
القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل
الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد
الاصل ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان قلت ليس
مثله فان التركيب في كان امتزجت به الكلمة بحيث صارتا كلمة واحدة
والا ليست كذلك كما قررناه ثم قال وفيما قاله نظر من وجوه لان لا
على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة ومع التسليم فلان لا العاطفة
لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني
القوم الا زيدا ولان فيما قال عزلا لان مرة وللا اخرى عن مقتضيهما

وذلك لانك

وذلك لانك تنصب بها مرة وتتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد هذا كلامه قلت وايضا
فالمنقول عن الكوفيين قاطبة انهم لا يجوزون تخفيف إنّ فكيف سمح الفراء
وهو منهم بتخفيفها وعملها في هذا الباب ثم كان ينبغي ان يجوز الرفع في الايجاب
ويكون راجحا كما هو في وان كل ما جميع لدينا محضرون **خلافا للزاعمين ذلك**
وقد عرفت صاحب كل قول بعينه **ووفاقا للس والمبرد** وفي نسخة و
الجرجاني وهو ثابت في شرح المص وقد نبهناك في اوائل هذا الكتاب على وجه
اعراب مثل هذا وانه مما يجوز فيه ان يكون منصوبا على الحال من محذوف
فالتقدير هنا اقول ما تقدم من ان إلا هي الناصبة مخالفا لمن زعم غير ذلك
وموافقا للس والمبرد فيما ذهبت اليه **واعلم** ان كلام المص يقتضي ان الخلاف
في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك
فانه لما فرغ من ذكر الاقوال قال وهذا كله في المتصل واما المنقطع فان
العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر مقدر بحسب المعنى ومنهم
من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه ح كلام مستانف قال الرضي اما
المنقطع فمذهب س انه ايضا منتصب عما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على لكن وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا
فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد
في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو قولك
زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء
المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل
وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا
واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان

سوى الدينار الغلابي وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك
والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما
قبلها مع انه ليس بداخل وهذا معنى الاستثنا المنقطع بعينه هذا كلامه
فان كان المستثنى بالا لا بغيرها من ادوات الاستثنا المنقطع بعينه
لا ناله احكاما اخر ستذكر متصلا لا منقطعا فالنصب فيه واجب
او راجح موخرا عن المستثنى منه لا مقدما عليه فانه سياتي حكمه المشتمل
عليه نهي نحو لا تدخل القوم على الا العلماء على ان لا ناهية والفعل مجزوم
او معناه كقول عايشة ام المومنين رضي الله عنها نهى عن قتل حيات البيوت
الا الابتر وذو الطفيتين فانه في معنى قال لا تقتل حيات البيوت فالاضافة
من رفع على تاويل المصدر بفعل المفعول واتبع المستثنى على محل المستثنى منه
او نفي صريح نحو ما قام احد الا زيد او موول نحو هل في البلد عالم الا فلان
ونحو ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون واي الناس يترفع
على الفقرا الا الجاهلون على الابدال من ضمير اي فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى
لخروج الاستفهام المحض فلا يجوز فيه ذلك وفي شرح الجزولية لابن معط في باب
كم تقول كم مالك الا درهمان فكم هنا استفهامية ودرهمان بدل من خبر كم
وهو مالك والا موجبة فصارت كم في هذا المعنى مثل هل في قوله عليه الصلاة
والسلام هل انت الا اصبع دميت ومن النفي المول نحو قلما رجل واقل رجل
معنى قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب
لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل وتجي بمعنى
اثبات الشي القليل كقوله

قلما عرس حتى هجته ❊ بالتباشير من الصبح الاول

ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخل عليه ناسخ الابتداء كما لا يدخل
على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه في اقل في الاشهر فعلا او
ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جهة لم يجز
على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس
قال ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا
ما اضيف اليه اقل لكونه كالجر ورب وجوز ابو علي في اعراب اقل وجهين

احدهما

احدهما ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا استغنا بوصف المضاف اليه كما
حذف خبر ما بعد لولا واستشكله الرضي بانه لا معنى له كما انه لا معنى لقولك
اقايم الزيدان موجود والثاني ان يكون مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل
كما في اقايم الزيدان وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منها مجرى النفي قال
تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره و
المفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم يجيبون
الا زيدا اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي فيما قدمناه
نادر كالقراة الشاذة فشربوا منه الا قليل اي لم يطعموه الا قليل على
احد التخريجات فيها وانما قال المص المشتمل عليه نهي الى اخره ولم يقل الكاين
معه نفي او نحوه تنبيها على انه اذا انتقض النفي او النهي فلا يثبت له حكم
هذا القسم نحو ما شرب احد الا الماء الا زيدا ولا تاكلوا الا اللحم الا عمرا
وكذا اذا انتقض بالحال نحو ما مررت باحد الا قايما الا زيدا فهذا
ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا
وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قايمين الا زيدا غير مردود به كلام
تضمن الاستثنا برفع غير على انه صفة لنفي وهذا ماخوذ من كتاب
الاصول لابي بكر بن السراج وانه قال فيه ما نصه والقياس عندي
اذا قال قايل قام القوم الا اباك فنثبت من هذا القول ان تقول ما قام
القوم الا اباك لان حق حرف النفي ان ينفي الكلام الموجب بحاله و
هيئته فاما ان كنت لم تقصد نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وتثبت
كلامك على البدل قلت ما قام القوم الا ابوك قلت ولا نزاع
في انه اذا قيل زيد قايم جاز ان تقول في تكذيبه ما زيد قايما
وليس زيد قايما فلم يلزم من وجوب الرفع قبل دخول النافي استصحابه
بعد دخوله وايضا فلا نسلم اشتراط كون النفي واردا على الايجاب
الا ترى انه يجوز باجماع ما جاني احد على ان ابن عصفور قال بعد
حكايته عن ابن السراج هذا الكلام وليس هذا من كلام العرب ولم
ارتضاه واورده مورد الحكم المسلم المتفق عليه وفيه ما علمته
اختير فيه مرجحا النصب هذا جواب الشرط من قوله فان كان المستثنى

مبحث نفيس

بالاتصال الى اخره يعني انه اذا اجتمعت فيه القيود السابقة فله حالتان
احدهما ان يتراخى ذكر المستثنى عن المستثنى منه اي يطول الفصل
بينهما نحو ماثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل على احد
من بني تميم ان وافيتهم الا قيسا فهذا القسم يختار فيه النصب اذ اختيار
البدل على النصب انما هو لمطلوب التشاكل بينه وبين المستثنى منه
ومع التراخي لا يتبين ذلك قال المص والاصل في هذا قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله
الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر وقد يكون من هذا
ما لعبدي المومن جزا اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسب الا
الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا الذي ذكره المص وذلك انه
قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
الى الملا الاعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب
الا من خطف الخطفة إنّ مَنْ في موضع رفع بدل من الواو في لا يسمعون
اي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم
يذكر النصب البتة مع ان الاستثنا متراخ والحالة الثانية ان لا يقع
تراخ بين المستثنى والمستثنى منه مثل ما قام القوم الا زيد وما ضربت احدا
الا زيدا وما مررت باحد الا زيد فهذا القسم يختار فيه الاتباع لوفائه
بالمقصود من الاستثنا مع ما فيه من المشاكلة اللفظية واشار الى هذا القسم
بقوله وعن متراخ الاتباع ابدلا عند البصريين وهو عندهم بدل بعض من
كل واعترض بامرين احدهما ان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير
يعود الى المبدل منه وثانيهما ان بينهما مخالفة فان المبدل موجب والمبدل
منه منفي واجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول
والا قرينة مفهمة ان الثاني قد تبنا وله الاول فمعلوم انه بعضه
فلا يحتاج الى الضمير يربطه بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه
بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع
البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كان لم يذكر والثاني
في موضعه وقد قال ابن الصايغ اعلم ان البدل في الاستثناء انما

المراعي فيه ونوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد
فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع موقع احد فليس زيد وحده
بدلا من احد قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام والا
زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل
في الاستثناء اشبه ببدل الشي من الشي من بدل البعض من الكل وقال
في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك
الابدال التي ثبتت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى وقال
الرضي لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جمعت
حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك
يجعل في ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم
وعطفا عند الكوفيين فجعلوا الا حرف عطف وهي عندهم بمنزلة لا
العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب
وهذا موجب بعد نفي وهو مذهب مردود عند الجمهور ووجه الرد
انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف
يلي العوامل قال ابن هشام وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير
اذ الاصل ما قام احد الا زيد قلت لكن يلزم عليه جواز حذف
المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل كما مر ولا يشترط في جواز
نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفرا فانه اشترط ذلك واحتج
باجماعهم على الابدال في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم واختلافهم فيما فعلوه
الا قليل منهم وهو معارض بانهم قد اجمعوا على الرفع في ومن يقنط من
رحمة ربه الا الضالون واحتج عليه بانه لم يرد ولا يلتفت منكم احد
الا امراتك على قراءة من نصب امراتك وله ان يقول الاستثنا من فاسر
باهلك وقراة الرفع على الابتداء لا على البدل فان قلت يرد عليه
اشكال ابن الحاجب وهو لزوم تناقض القراتين اذ الاستثناء من
فاسر باهلك يقتضي كونها غير مسري بها قلت اجاب عنه
الرضي بان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم

الالتفات اذ المراد أسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسرى
بها اسرا مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شيت من اسرا ولا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه كما تقيل ولا
يلتفت منكم احد في الاسرا وكذا امش ولا تتبختر في المشي فحذف الجار والمجرور
للعلم به هذا كلامه والذي لا بد فيه القرا فيه شهادة السماع فقد روى سيبويه عن
يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول
ما مررت باحد الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة **ولا نجوز**
الابدال عدم الصلاحية للايجاب خلافا لبعض القدماء حكاه عنهم سيبويه
فيجب النصب عندهم على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصلح الكلام للايجاب
بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم
الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا
عليه وقد تقدم ما يشير الى بطلان هذا التمسك قال الشارح وحكى يونس
عن ابي عمرو ان الوجه في اللغة ما قام القوم الا زيد قلت ولا حاجة
لنا الى التمسك بهذا النقل مع انه تعالى يقول ما فعلوه الا قليل فان
الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل
للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجوز
البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا ولا جاءني الا عمرا **واتباع**
المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك
برفع زيد على الابدال وهو متوسط بين المستثنى منه وهو احد وصفته
وهو خير منك **اولى من النصب** على الاستثناء **خلافا للمازني في دعوى**
العكس فانه قال النصب على الاستثناء اولى من الاتباع على البدلية ووجه
الاول ان المبدل منه هو الموصوف مقدم فحكمه حكم ما لا وصف له
من المستثنى منه نحو ما جاءني القوم الا زيد فيجوز فيه الامران
ويختار البدل ووجه الثاني ان الصفة كجزء من الموصوف فكانه
لم يتقدم عليه المستثنى منه وحكم مثله النصب وايضا فان الابدال
علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد
به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد والنصب مزيل لذلك

فلا جرم انه كان اولى وما نقله المص عن المازني هو المشهور عنه ونقل
ابن عصفور عنه ايجاب النصب ونقله ايضا صاحب النهاية ونسب
الى الوهم واختار المص في الكافية وشرحها مذهبا ثالثا وهو تساوي
النصب والابدال لان لكل منهما مرجحا فتكافا **ولا يتبع المجرور بمن والباء**
الزايدتين ولا اسم لا الجنسية الا باعتبار المحل فهذه ثلاث مسايل
لا يجوز الاتباع فيها على اللفظ وانما يجوز على المحل الاولى المجرور بمن الزايدة
الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد فالابدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة متعذر لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها
سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا للمباشر نحو
ما جاءني من رجل وامراة والا ناقضة لما يفيد بعدها من النفي ومع بطلان النفي
كيف يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها الثانية المجرور بالباء الزايدة
نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به فالابدال من لفظ المجرور بها متعذر
ايضا لانها وضعت لتدل على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور بها مباشرا
كما مثلنا او تابعا للمباشر بها نحو ما زيد بنايم ولا قاعد وقد تقرر ان الا
مبطلة لما تقدمها من نفي واذا ابطل فكيف يوكد الثالثة اسم لا التبرية
نحو لا اله الا الله فلا يبدل من لفظه ضرورة ان لا لا تقدر بعد الا
لتناقضهما في المعنى واما الاعتراض بصحة قولك ليس زيد شيئا الا شيئا
لا يعبا به من حيث انه ليس لا تقدر بعد الا اذ الغرض اثبات كونه
شيئا لا يعبا به لا نفيه فقد دفعه ابن الحاجب بان لا انما عملت للنفي
فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو بعد الا مفقود فبطل تقديرها
بعدها وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما وكان جميعا وكان
لمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي توهم
انه بمثابة لا في العمل وليس بصحيح بل عملها للفعلية والفعلية اذا افترقت
مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا
لفظا توهم ان التقدير يتعذر فان قلت قد مر ان المراعي في البدل
في باب الاستثناء صحة حلوله محل المبدل منه وهو في كلمة الشهادة
ونحوها متعذر قلت اجاب عنه ابن هشام في مغنيه بانه بدل من

الاسم مع لا فانهما كالشي الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر حتى فيقال
الله موجود وهو خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القايلين
بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم
ولا فكيف يكون هذا رافعا للاشكال وايضا فان الذي يحل محل المبدل
منه في هذا الباب هو الا وما بعدها كما مر فالذي احله هو محل المبدل
منه هو الاسم الموجب منفكا عن لفظ الا وهو خلاف المتقرر في هذا الباب
واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام آخر
فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد
وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه
الابدال كما تقدم **واجاز بنو تميم اتباع المنقطع المتاخر ان صح اغناوه**
عن المستثنى منه نحو ما فيها احد الا حمار فانك لو حذفت المستثنى
منه وهو احد واستغنيت عنه بالمستثنى فقلت ما فيها الا حمار صح
قال المص لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون
ما فيها احد الا حمار ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع الا من لغى النصب
وغير المص يقول انهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من
النصب واحترز المص بقوله المتاخر من ان يتقدم نحو ما في الدار الا حمارا
احد فالنصب وسيأتي وقوله ان صح اغناوه عن المستثنى منه يخرج
نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم في موضع نصب لانك
لو حذفت المستثنى منه وهو عاصم اليوم واستغنيت بالمستثنى
عنه لم يصح ويخرج نحو ما زاد الا ما نقص فما فاعل زاد ونقص ضمير يعود على
النمو وما مصدرية ونقص صلتها والمصدر في محل نصب وقال السيرافي وما ان
في محل رفع على الابتدا والخبر محذوف والتقدير ما زاد النمو لكن النقصان شانه
وزعم الشلوبين انه في محل نصب على انه مفعول به والاستثناء مفرغ
اي ما زاد الا النقصان وردوه بانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة
قلت ولا يخفى ان مراتب النقص متفاوتة فليس نقصانه في ليلة
العشرين من الشهر مثلا كنقصانه فيما بعد ذلك الى انقضاء الشهر وهذا
امر مشاهد فهو في كل ليلة بعد اخذه في النقص يزيد على الليلة التي

قبلها

قبلها في ذلك ولا شك ان هذا معنى صحيح لا ينكره الا معاند وليت
شعري ماذا يقولون في مثل قولنا ما زاد زيد النقص من مال عمرو وكيف
يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل
لموصوف بزيادة على غيره **وليس من تغليب العاقل على غيره فيختص**
بالنصب في جواب النفي **باحد وشبهه** كديار وشبهه **كبتع خلافا**
للمازني وعلى هذا فهو استثناء متصل قطعا لدخول المستثنى منه
تحقيقا حيث اعتبرنا التغليب واعملناه قال بعضهم والتحقيق ان
التميميين اذا ارادوا ان يبدلوا اخرجوه من الانقطاع بضرب من
التاويل فاما ان يقدر وما فيها احد ولا ما يتبع الاحد فحذف المعطوف
بقرينة الابدال او ان الاصل ما فيها شيء ثم ذكر الاحد اعتناء به
لكونه عاقلا وعليهما فالاستثناء من الاسم المعطوف المحذوف او من
الاسم المتروك الذي هذا في موضعه وان الحجازيين لا يفعلون شيئا
من ذلك بل يبقون على ظاهره فلا يتاتى لهم وجه الابدال **وان عاد**
ضمير قبل المستثنى بالا الصالح للاتباع على المستثنى منه العامل
فيه ابتداء او احد نواسخه اتبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا
مثال الاول ما احد يكونه مستثنى صالحا للاتباع على المستثنى منه وهو
احد المعمول للابتداء فلك ان تجعل زيدا تابعا للضمير في يكرمني ولصاحب
الضمير وهو احد وانما يعني المص انه يجوز ذلك عند قصد الاتباع ان تتبع
ايهما شئت ولا يريد انه يجب الابدال ويمتنع النصب وكذا اذا كان
المستثنى منه معمولا لاحد نواسخ الابتداء نحو ما حسبت احدا يقول
ذلك الا زيدا وما كان احد يجترئ عليك الا زيد فالمختار في هذه
المسائل كلها ان تجعل المستثنى تابعا لصاحب الضمير لان مسوغ الاتباع
النفي وهو اقرب الى الظاهر وانما جاز الاتباع للضمير العائد الى الظاهر
لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى واحترز بقوله بالا من غيرها
من الادوات اذ لا يتاتى فيها ذلك اللهم الا غير فالظاهر ان حكمها حكم
المستثنى في ذلك واحترز بقوله الصالح للاتباع من ان يكون منقطعا
لا يمكن توجيه العامل وتفريغه له نحو ما احد ينفع الا الضر فهنا لا يجوز

يكرمني الا زيد فقد عاد الضمير المستتر في يكرمني الواقع قبل زيد الموصوف ص

فيه الا النصب واحترز بقوله العامل فيه ابتداء او احد نواسخه من ان لا يكون العامل شيا من ذلك لكن لا يعلم من ذلك هل يجوز الابدال من ايهما شئت ولكن يحرم الراجح والمرجوح فيستوى الامران اوانه يتعين الابدال من الظاهر وهذا هو المعقول فلا يجوز ان تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب بخلاف ما احد يقول فانه بمنزلة ما يقول احد وكذا ما ظننت احدا يقول بمنزلة ما يقول ذلك احد في ظني وفي شرح الحاجبية للرضي قال س اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى منعا مع غير نواسخ الابتداء ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح الابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد ٥ في ليلة لا نرى بها احدا ٥ يحكي علينا الا كواكبها ٥ ويرى من روية العين وفي جعله من روية القلب كما ذهب اليه س نظر لكونه مخالفا الظاهر البيت والانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط الى هنا كلامه **وفي حكمهما** اي حكم الظاهر والمضمر في جواز الحمل على ايهما شئت **المضاف والمضاف اليه** لا في كل موضع بل في الموضع الذي يكون كل منهما صالحا للاخراج وذلك **وفي نحو ما جاء احد الا زيد** فان احدا من صيغ العموم والاخ عام بالاضافة اليه فلك رفع على الابدال من المضاف وجره على الابدال من المضاف اليه قال ابن هشام ولو قلت ما جاءني اخو زيد الا فلانا لم يجز البته نصبت او ابدلت اذ لا شئ يستثنى منه فالاستثناء غير صحيح البته لعدم اسم عام يستثنى منه فالاستثناء غير صحيح قلت بل يجوز النصب والابدال من الاخ وذلك لانه اسم جنس اضيف فيعم على المختار كما هو مقرر في اصول الفقه **وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا** يريد بذلك ما حكاه يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه الموخر بدلا من المستثنى **ولا يتقدم دون شذوذ المستثنى على**

المستثنى

المستثنى منه وعامله معا فلا يقال الا زيدا قام القوم الا على جهة الشذوذ كقول الشاعر ٥ خلا الله لا ارجو سواك وانما ٥ اعد عيالي شعبة من عيالكا ٥ **بل على احدهما** فتقول ما جاءني الا زيدا القوم كما قال الكميت ٥ وما لي الا آل احمد شيعة ٥ وما لي الا مشعب الحق مشعب ٥ وتقول ايضا القوم الا زيدا ضربت وهنا مسئلة وهي ان تتقدم المستثنى منه وعامله لكن يتوسط بين جزي كلام نحو القوم الا زيدا جاوا حيث يجعل زيدا مستثنى من الضمير في جاوا قال الش وفي هذه المسئلة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا او غير متصرف والجواز مطلقا قيل وهو الصحيح والثالث التفصيل بين ان يكون متصرفا فيجوز او غير متصرف فيمتنع قيل وهو المختار لان السماع انما ورد في المتصرف **وما شذ عن ذلك فلا يقاس عليه خلافا للكسائي** فانه قال يقاس على ذلك قال الش ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما ان تقديم المستثنى اول الكلام لا يجوز باتفاق على ان ابن عصفور حكى في بعض تصانيفه الخلاف في المسئلة حاكيا عن الكسائي ما حكاه المص عنه

فصل في تعدد المستثنى باداة واحدة واستثناء النصف والاكثر وما يتبع ذلك **لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان وموهم ذلك بدل او معمول عامل مضمر لا بدلان خلافا لقوم** اعلم ان هذا الموضع من مشكلات هذا الكتاب وذلك ان ظاهر قوله لا يستثنى ان الاستثناء الذي هو اخراج سواء كان بالنصب او غيره لا يقع في شيئين باداة واحدة دون عطف فكيف يقول بعد ذلك لا بدلان والبدلية لا تنافي كونهما مستثنيين بل توجب ذلك وايضا فقوله دون عطف يقتضي ان الكلام فيما يصح فيه العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمروا كانت صحيحة فان هذه لو وردتا بالعطف قايلا قام القوم الا زيدا وعمروا كانت صحيحة بلا شك لكن قوله وموهم ذلك بدل او معمول عامل مضمر لا بدلان يقتضي ان الكلام في نحو ما اعطيت احدا شيا الا زيد دينارا اذ هذا التركيب موهم لاستثناء شيين باداة واحدة دون عطف ونحن نحمل على الوجهين المذكورين ممكن اذ يحتمل ان زيدا بدل من احد ودينارا معمول محذوف

اي اعطيته دينارا كما تقول المص في تخريجه ويحتمل ان زيدا بدل من احد
ودينارا بدل من شيئا كما يقول اوليك القوم في تخريجه ولم يرتضه المص
لما ستعرفه غير ان هذا لا يصح فيه العطف اصلا فكيف يصح قوله دون
عطف ثم يقول ومو هم ذلك الى اخره وايضا فقوله لا بدلان يوهم
ان ذلك ممكن مطلقا فيرد عليه مثل ما ضرب الا زيد عمرا وايضا فظاهر
كلامه يقتضي ان مثل قولك ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دينارا
تركيب صحيح من غير خلاف وانما الخلاف في تخريجه وليس كذلك بل منهم
من لا يجيز هذا التركيب البته وغاية ما يقال في هذا المحل ان معنى
قوله لا يستثنى لا ينصب على الاستثنا الى اخره فيكون مراده ان الا
لا تنصب الا اسما واحدا ويصح قوله لا بدلا لان البدلية تنافي
تحتم النصب على الاستثناء ولا يرد ح مثل ما ضربت الا زيدا عمرا
اذ لم تنصب الاداة سيئين فان قلت لكن الكلام حينئذ لا
يقتضي منعه قلت هي مسئلة خلاف ولعل المص ممن يقول بجوازها
كما قال الزمخشري في قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان المستثنى
الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت
من الاوقات على حالة من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحالة
وقوله ومو هم ذلك اشارة الى مسئلة اخرى وهي انه لا يخرج ما ورد
من ذلك على ان الاسمين بدلان اي لا يجوز في صورة من الصور ان تخرج
على ذلك وليس المراد ان منهم من قال ان كل شيء ورد من ذلك مخرج على
هذا لامتناعه في اعطيت القوم الدراهم الا زيدا دانقا بل معناه
ان خرج شيء من ذلك على البدل فيما يصح فيه نحو ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا فينبغي ان يكون البدل الاول وحده ويجعل الثاني معمولا
لعامل مضمر ولا يجوز على ان يكونا بدلين لامور منها ان البدل لم يعهد
تكرره الا في بدل البدا ومنها ان حذف المبدل منه قليل في غير
باب الاستثناء والبدل في باب الاستثناء مبني على صحة التفريغ بتعين
للواحد وهو فيه على خلاف القياس فلا يتجاوز ومنها ان البدل
البعض حقه ان يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثنا الاقتران

بالا معنيا عن الضمير اذ لا فرق بين البدل في باب الاستثناء وغيره الا في ذلك
والاسم الثاني غير مقترن بالا لفظا وقوله بدل الاولى ان يقول او مستثنى
ان امكن بان يكون منصوبا اذ لا يتعين البدلية ح وقوله خلافا للقوم
يقتضي ان جماعة خالفوا في تخريج ذلك فخرجوه على البدلين ولم يحك ذلك
في الشرح الا عن ابن السراج والذي يظهر ان الموضع مشكل وان الصواب
ان يقال لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيان وموهم
ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر وان
كان في غيره فكذلك او الاول بدل ولا يكونان بدلين خلافا لابن السراج
وحكى الشارح عن المص انه قال في الرد على ابن السراج وفي هذا ضعف
بين لان البدل في الاستثنا لا بد من اقترانه بالا وكان لذلك لانه
اشبه المعطوف بحرف فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان كذلك
لا يقع بعد حرف استثناء بدلان فان ورد ما يوهم ذلك قدر ناصب
للثاني كما يقدر خافض للثاني في نحو ن

اكل امرء تحسبين امرا ٭ ونار توقد بالليل نارا ٭

قال الش وفي كلامه تعقب لانه قال فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان
وذلك جائز بل قد يقع بعده ثلاثة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبشر اخالد امنطلقا قلت انما يجوز تعدد المعطوف بعد حرف العطف
اذا كان من وجهين او وجوه كما في المثال الذي اورده الش واما اذا
كان من وجه واحد كما في ضربت زيدا وعمرا خالدا فيمتنع لكن حمل كلام المص
على هذا الاخير غير ظاهر لانه شبه به البدل المتعدد وهو لا يكون من
وجه واحد كما لا يخفى واعلم بعد هذا كله ان المسايل اربع وذلك لان
استثنا شيئين نوعان لان المستثنى منه اما شيء واحد او شيان والاول
نوعان لان الشيئين اما من جهة واحدة نحو ما جاني احد الا زيد عمرو
والظاهر ان العطف في هذه واجب ولا يظهر حمل الثاني على عامل مضمر
اي وجاني عمرو واما من جهتين نحو ما ضرب احد الا زيد عمرا وهذه
فيها ثلاثة مذاهب قاله ابن هشام وفيه نظر والنوع الثاني ان
يستثنى شيئين من شيئين وذلك نوعان ما لا يصح فيه البدل كضرب

الرجال النساء الا زيد هندا فيمتنع في الثاني الابدال والعطف اتفاقا
ويجب كونه معمولا لمحذوف وما يصح فيه البدل نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا وهند اختلفوا فيها فقيل يصح على انهما بدلان وقيل
على انهما كذلك او مستثنيان وقيل الاول مستثنى او بدل والثاني
معمول لمحذوف **ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين**
والقاضي من الاصوليين فقد نقل عنه انه لا بد ان ينقص عن النصف **ولا**
استثناء الاكثر وفاقا للكوفيين واحسن المص في الاقتصار على قوله
الاكثر فقد عبر كثير عن ذلك بقولهم استثناء الاكثر من الاقل وهو مدخول
فان القايل له عشرة الا ستة انما استثنى الستة من العشرة والعشرة اكثر لا اقل
ولم يستثنها من الاربعة واستدل الش على ذلك تبعا للعزم بقوله تعالى ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والغاوون اكثر هذا كلامه قلت
وقد يقدح فيه بانا لا نسلم ان الغاوين اكثر لان قوله عبادي يشمل الملايكه
وحدهم فكيف اذا اضيف اليهم صالحوا بني آدم فيجوز انه استثنى الغاوين
من كل عباده وهم اقل من مخلصيهم لدخول الملايكه في المخلصين ومعلوم انهم
اكثر من غيرهم وقد قال عليه الصلاة والسلام اطت السماء وحق لها ان تيط
ما فيها موضع شبر الا وفيه ملك يسبح الله واعترض بانه تعالى قال في سورة
الحجر حكاية عن ابليس قال رب بما اغويتني لازينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمعين
الا عبادك منهم المخلصين فاستثنى المخلصين من بني آدم وهم اقل ثم قال هذا
صراط علي مستقيم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والمراد
بعباده المعهودون الذين تقدم ذكرهم وعليهم وقع الكلام وهم المخلصون من بني
آدم وليس المراد العموم حتى تدخل الملايكه فان العهد صارف عنه وهو مقدم
على العموم والآية وقعت في الحجر معينة والقصة واحدة ومنهم من استدل
مع التمسك بقوله تعالى الا من اتبعك من الغاوين بقوله تعالى وما اكثر الناس
ولو حرصت بمومنين واعترض بان هذا انما يدل على الاكثر من الذين
بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم والالف واللام في الناس للعهد ولا يلزم من
كون الغاوين اكثر من هذه الطايفه ان يكونوا اكثر بالنسبة الى كل الطوايف
من لدن آدم عليه الصلاة والسلام الى يوم القيامه **والسابق بالاستثنا منه**

اولى

اولى من المتاخر عنه توسط المستثنى وان تاخر عنهما فالثاني اولى مطلقا
وان تقدم فالاول ان لم يكن احدهما مرفوعا فان يكنه فهو اولى مطلقا
ان لم يمنع مانع اعلم ان هذا الكلام يتعلق بما اذا كان المستثنى واحدا
والمستثنى منه متعددا ولم يمكن جعل الاستثناء راجعا الى المجموع وانما
يرجع الى واحد من ذلك المتعدد فالاقسام ح ثلاثة القسم الاول
ان يتوسط المستثنى بين الاسمين اللذين يصح تعلق الاستثنا باحدهما
نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن فالاب والابن يصح تعلق الاستثنا باحدهما
لانهما معا فالمتوسط بينهما يجعل مستثنى من الاول لا من الثاني ومثله
المص بقوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه فاوجب استثنا قليلا من
الليل لا من نصفه ووقع في اعراب ابي البقا يجوز كون الاستثناء من
النصف وجعل المص نصفه بدلا من قليلا وجعله الابدى معمولا لمحذوف
اي قم نصفه ورده ابو حيان بان مقتضاه ان يكون امر اولا بقيام
الليل الا قليلا ثم امر بان يقوم النصف او الثلث او الثلثين وذلك
مغاير للاول فيلزم النسخ مع الاتصال وفيه نظر لان حاصل المعنى
على راي الابدى لا تقم الجميع وقم اما الثلثين ملازما لذلك او قم تارة
النصف وتارة الثلث وتارة الثلثين وهذا تخيير لا نسخ لكن يلزم عليه
تقديرا والقسم الثاني ان يتاخر عنهما المستثنى فيكون الاستثنا من
الاخير منهما مطلقا اي سواء كان الاخير منهما مرفوعا نحو ما فضل ابا ابن
الا زيدا او كان غير مرفوع نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا القسم الثالث
ان يتقدم المستثنى عليهما فهنا يفصل بين ان يكون احدهما مرفوعا اما
لفظا او تقديرا وبين ان لا يكون كذلك فان لم يكن احدهما مرفوعا
فالاول اولى به نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وان كان احدهما
مرفوعا اما لفظا نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن واما تقديرا نحو ما فضل
الا زيدا ابا من ابن فالاستثناء متعلق بالمرفوع وهو احق مطلقا
سواء تقدم على المنصوب او تاخر عنه هذا كله ان لم يمنع مانع بان يكون
ثم ما يتعين معه عود الاستثناء الى واحد بعينه من ذلك المتعدد
نحو طلق نساءهم الزيدون الا ذوات البكارة وهذا انما يعود الى النساء

لا الى الزيدين وكذا قولك ما افضل امراة على رجل الا هند فهذا
يتعين عوده الى الابعد لقيام المانع من عوده الى الاقرب فيحمل على
ذلك وقد فهمت ان قوله ان لم يمنع مانع ليس راجعا الى المسئلة
الاخيرة فقط بل هو عايد الى جميع المسائل المتقدمة وانما ترتب الحكم في هذه
الاقسام على الوجه الذي ذكره المص لان القاعدة انما ترجح بالمجاوره لان
الحمل على ما يقتضي عدم الفصل فاما ان تتعدد المجاوره او لا تتعدد فان
تعددت وذلك في التوسط استحال الترجيح بها ووجب الترجيح
بالسبق لان الحمل عليه يقتضي تاخر المستثنى عن المستثنى منه وذلك
هو الاصل بخلاف الحمل على الثاني فانه يقتضي العكس وان لم تتعدد فان
تاخر المستثنى عنهما وجب اعتبار المجاورة وهو الاول اللهم الا ان يكون
الثاني مرفوعا لفظا او تقديرا فيجب الحمل عليه والسر فيه ان المستثنى
المتقدم حال في غير محله فالنية به التاخير وهو فضله لفظا او تقديرا
فانما حقه في النية ان يكون بعد المرفوع لفظا والمرفوع تقديرا ولا يتاتى ان
ينوى به التقديم عليه فان كان المرفوع هو الاول فلا خفاء في استحقاقه لان
يكون الحمل عليه لانه مجاور ولا معارض وان كان الثاني فانما وجب الحمل عليه
اذ لا يتاتى ان يقدر المستثنى متقدما عليه لانه لا يجوز ان ينوى بالفضله في
وقت ما التقدم على المرفوع فاذن وجب ان يقدر المستثنى موخرا عنهما مع
قطعك النظر عن الاستثناء منهما او مما قبلها وصارت ح كانها تاخرت
عنهما اذ المقدر بمنزلة المنطوق به وهي اذا تاخرت وجاورت شيئا كانت
محمولة عليه فان قيل وكذا اذا قدرتها متاخرة عنهما في صورة تقدم
المرفوع قلنا انما تقدرها موخرة عن المرفوع وحده ولا يجب ان نقدرها
موخرة عن منصوب اخر والحاصل ان القواعد ثلاث احدها حق
المستثنى منه والثانية حقهما ان لا ينفصلا والثالثة ان الفضله
المتقدمه على العمدة ينوى تاخرها عن العمدة والمنوى كالملفوظ به وعلى
القاعدة الاولى انبنت مسئلة التوسط وعلى الثانية مسئلة المتقدم
والمتاخر وعلى الثالثة مسئلة المرفوع ومن هنا يتبين لاي شي لم يات
هذا التفصيل في الموخرة لانه حال في محله ومتاخر عن المرفوع وعن فلا

واما الثاني فلانه لم يعارضه معارض
وان تقدم وجب ايضا اعتبار المجاورة صح

وجه

فلا وجه يوجب حمله على المرفوع فتامل وقد اسلفنا ما يقتضي ان الامر
عند وحدة المستثنى وتعدد ما يصلح ان يكون مستثنى منه ينقسم
الى قسمين احدهما ان لا يمكن جعل الاستثناء راجعا الى الجميع والثاني
ان يمكن جعله راجعا الى الكل فما تقدم هو القسم الاول كما ذكرناه اولا
وانتقل المص الى الكلام على القسم الثاني فقال **وان امكن ان يشترك في حكم
الاستثناء مع ما يليه** اي مع الاسم الذي يليه المستثنى ففاعل يلي ضمير
المستثنى ومفعوله ضمير ما الواقعة على الاسم اي يشترك مع الاسم الذي يليه
المستثنى غيره **لم يقتصر عليه ان كان العامل واحدا** نحو اهجر بني زيد
وبني عمرو الا من صلح فمن صلح لا يقتصر به على ما جاوره من افراد المتعدد
الصالح للاستثناء منه وهو بنو عمرو بل يجعل مستثنى من بني زيد وبني عمرو
جميعا اذ لا موجب للاختصاص وشرط المص ان يكون العامل واحدا او ينبغي
عليه ان يقول او كالواحد نحو ات ابناءك واعط غلمانك الا من اساء كما
في المسئلة التي بعدها بالنسبة الى المعمول فان اتحاده معنى كاتحاده لفظا
ومعنى **وكذا ان كان العامل غير واحد والمعمول واحدا في المعنى** نحو
لا تصحب زيدا ولا تزره ولا تكلمه الا تائبا من الظلم والحاصل ان الصور
ثلاث احدها اتحاد العامل تحقيقا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو اكرم
الزيدين والعمرين الا من اساء الثانية اتحاد العامل تقديرا مع تعدد المعمول
تحقيقا نحو اكرم الزيدين واعط العمرين الا من اساء الثالثة تعدد
العامل تحقيقا مع اتحاد المعمول تقديرا نحو خالف بني تميم وجاوزهم
الا من اساء واما اتحاد العامل والمعمول معا تحقيقا فخارج عن مسئلتنا التي هي
مسئلة التعدد فيما يمكن الاخراج منه ومثالها اعني مسئلة اتحادهما تحقيقا
قولك قام القوم الا زيدا وقل من ذكر هذه المسئلة من النحاة والاصوليون
يقولون الاستثناء المتعقب جملة ويظهر ان المتقدم عليها يكون كذلك
لكن انما يصح فرضه على ضعف لاشتماله على تقدم على المستثنى منه وعامله معا كقوله
خلا الله لا ارجو سواك ٥ والمص فرض المسئلة في المتعقب للمفردات فيما
يظهر من كلامه ويظهر ان المتقدم عليها كذلك فينبغي ان يحمل قوله مع ما يليه
على معنى ما يجاوره فان التالي استعمل بمعنى المجاور كثيرا متقدما كان

اومنا خراوج فيشمل الصورتين وفرض الاصوليون المسئلة فى تعاطف
الجمل بالواو ولم يذكره المص وشرط المص كون المعمول واحدا فى المعنى ولم
يشترطه الاصوليون فتامله وانما شرط المص وحدة المعمول معنى لانه
اذا كان واحدا كان اشد للارتباط لاسيما وقد قيل يشترط كون
التعاطف بالواو فيترجح عود الاستثنا الى الجميع **فصل**
فى تكرير الا على سبيل التوكيد او غيره **تكرر الا بعد المستثنى بها** اي بالا
اخرى على حد قوله له علي درهم ونصفه **توكيدا** اي على جهة التاكيد
لا التاسيس **فيبدل ما يليها** اي الاسم الذي يلي الا اي عما تليه الا وذلك
مثل قام القوم الا محمدا الا اباعبد الله اذا كانت هذه كنيته فما يلي الا
المكررة للتوكيد هو كنية له فاتحدا بحسب المعنى ولو قلت قام
القوم الا اباعبد الله كان ذلك مغنيا عن ذكر الاسم الاول **والا يكن**
ما يلي الا التاكيد به مغنيا عما تليه هي بان تغاير معنى **عطف بالواو**
نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا وهذا احد المواطن التى يتعين فيها الواو
وسياتى ذكرها فى باب النسق وقد اجتمع القسمان فى قوله

مالك من شيخك الا عمله ۞ الا رسيمه والا رمله

فرسيمه ورمله بدلان من العمل وهما مغنيان عنه اذ لو قلت مالك
من شيخك الارسيمه والارمله صح ورمله معطوف على رسيمه بالواو
لانه غير مغن عنه اذ المراد تفصيل الاعمال بانواعه ولا يتصور ذلك
بواحد والرسيم والرمل ضربان من السير واعلم ان الا التاكيدية
هذه لا يلزم ذكرها بل لك ان تطرحها فى كل من القسمين اعنى البدل و
العطف فتقول قام القوم الا محمدا اباعبد الله وقاموا الا زيدا وعمروا
وقضية كلام المص ان التوكيد ثابت قبل ثبوت البدل والنسق والامر
بالعكس ثبت البدل والنسق وكانت الا موكدة لا موسسه **وان كررت**
الا لغير توكيد وكان المقصود بها التاسيس **ولم يمكن استثنا بعض المستثنيات**
من بعض شغل العامل اي بواحد منها ايها كان فكان حقه ان يقول بواحد
كما صنع فى الالفيه وان بين اولوية الاولى بذلك **ونصب ما سواه على الاستثنا**
وجوبا لامتناع شغل العامل باكثر من واحد وامتناع الابدال فلم يبق الا النصب

على

على الاستثنا نحو ما جائني الا زيد الا بكرا الا خالدا قال الرضى ونقل عن الاخفش
تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار
العاطف بالفاشي المشهور **وان لم يكن الاستثنا مفرغا فلجميعها** اي لجميع المستثنيات
النصب على الاستثناء وجوبا **ان تقدمت** نحو ما جائني الا زيدا الا عمرا الا
خالدا احد اذ لا يمكن ابدال شئ منها من المستثنى منه **وان تاخرت** عن
المستثنى منه **فلاحدها** سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره **ما له**
مفردا من الابدال او النصب على الاستثناء **وللبواقي** من المستثنيات **النصب**
وجوبا بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه
او لا كالساقط واما قولك اعجبني زيد اخوك جماله فالبدل الثانى من البدل
الاول ومثال المسئلة ما جائنى احد الا زيد والا زيدا الا عمرا الا بكرا
الا خالدا **وحكمها فى المعنى حكم المستثنى الاول** هذا راجع الى جميع ما تقدم
من الصور يعنى ان المستثنيات فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مخرجة
من متعدد اما ظاهر فى غير المفرغ او مقدر فى المفرغ ففى قولك ما جائني احد
الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد
بعد اخراج زيد اي ما جائني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد
بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جائنى بعد زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى
من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا فى المفرغ نحو ما جائني الا زيد
الا عمروا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد
مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا اذا كان الاول موجبا نحو
جائني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فالمستثنى الاول منفي وحكم الثاني
والثالث كذلك فيكون الاول منفيا **وان امكن استثناء بعضها** اي بعض
الاسماء الواقعة بعد الا المكررة لغير توكيد **من بعض استثني من متلوه**
وجعل **كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل** هذا يشعر
بفرض المسئلة فى العدد ويعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع
وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها فاذا قلت
له علي عشره الا تسعة الا ثمانيه الا سبعه الا سته الا خمسة الا اربعه
الا ثلاثه الا اثنين الا واحدا فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل

داخل فالحاصل في هذه الصورة خمسة وهي المقر بها وذلك انا اخرجنا التسعة
من العشرة بقي واحد ادخلنا الثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان
ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة
اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وهي الحاصل وهذا الذي ذكره المص هو مذهب
البصريين والكسائي وحكى الش مذهبين اخرين لم يعول المص عليهما **وكذا
الحكم** وهو جعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا **في له عشرة الا ثلاثة
الا اربعة** حيث لا يمكن استثناء تال من متلوه فالوتر هنا اي الثلاثة
منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة
سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به
الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون المقر به في هذه الصورة احد عشر
خلافا لمن يخرج الاول والثاني جميعا من المستثنى منه المذكور اولا فيكون
المقر به في الصورة المذكورة ثلاثة قال المص في شرحه اشرت الى قول
الفراء فان كان بعض المستثنيات اكثر من الذي قبله يحوله على عشرة
الا ثلاثة الا اربعة فالفرا يستثني الثلاثة فتبقى سبعة ويزيد الاربعة
على تلك السبعة التي بقيت فيكون المقر به احد عشر وغير الفرا يجعل
الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وقول
الفرا عندي هو الصحيح لانه جار على القاعدة السابقة اعني جعل الاستثناء
الاول اخراجا والثاني ادخالا كذا قال وفيه نظر لانه انما كان ذلك
لان الاول فيها اخراج كل من متلوه لا من الابعد فلزم ان يكون الاول
اخراجا والثاني ادخالا لا لانه قضى ذلك من اول الامر لانه اذا تعذر
اخراج الاربعة من الثلاثة عدلنا بها الى الاخراج من الاصل فان قيل
لم يتعذر بان يخرجها من المفهوم قلنا هذا وان امكن لكن الاخراج
من المنطوق اولى وفيه بحث **وان قدر المستثنى الاول صفة لم
يعتد به وجعل الثاني اولا** كقولك له على مائة الا عشرون الا عشرة
الا خمسة فالا عشرون صفة لا يعتد بها في الاخراج لان العشرين غير مخرجة
من المائة فتجعل العشرة هي الاول فتكون وترا خارجا والخمسة هي الثاني

فتكون شفعا داخلا فالمقر به اذن خمسة وتسعون ثم في كلام المصنف
مناقشة من وجوه اما اولا فلان الاسم ليس هو الصفة وانما الصفة الا مع
الاسم جميعا كما سياتي في كلامه واما ثانيا فلانه مع الصفة لا استثناء البتة
فكيف ساغ ان يقول قدر المستثنى الاول صفة وقد يجاب عن هذا
بانه انما سماه مستثنى باعتبار صورته او باعتبار ما يمكن فيه او باعتبار
ما كان عليه قبل هذا التقدير المفروض واما ثالثا فان تقدير الا وتاليها
صفة لا يختص بالاول اذ يجوز في الثاني ان يجعل صفة للاول وفي
الثالث ان يجعل صفة للثاني والممتنع انما هو ان يجعل غير المجاور للشيء
صفة لذلك الشيء ومن ثم امتنع ان تقع الا صفة مرتين في تركيب لان
الثانية مفصولة من موصوفها هذا اذا كان ليس معنى ما يقبل الصفة
الا واحدة فان كان ثم اعداد فيمكن ان يوجد في التركيب اكثر من صفة
وان لم يوجد الموصوف الواحد اكثر من صفة واحدة **فصل**
في الكلام على الا التي بمعنى غير ووقوع المضارع والماضي بعد الا وما يعمل فيه
ما قبل الا فيما بعدها وما لا يعمل **تؤول الا بمعنى غير فيوصف بها
وبتاليها جمع** نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا **او شبهه** كقول الشاعر
• لو كان غيري سليمى الدهر غيره • وقع الحوادث الا الصارم الذكر •
فالا الصارم صفة لغير وليس بجمع لكنه شبيه بالجمع من حيث صدقه
على الثلاثة فما فوقها **منكر** كما سبق تمثيله **او معرف باداة جنسية**
ليكون في حكم النكرة وان كان معرفا بحسب اللفظ كقول الشاعر
• انيخت فالقت بلدة فوق بلدة • قليل بها الاصوات الا بغامها •
فان تعريف الاصوات تعريف الجنس قال المص في شرحه وحاصل هذا
الفصل انه لا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة لا تقول جاءني
رجل الا زيد ولا جاء القوم الا زيد اذا كان القوم معهودين فان
اردت الجنس جاز هذا كلامه وهو معترض في الثاني دون الاول
فتامل وحكى الش عن بعضهم انه قد يجري الا وما بعدها على المضمر
قبلها الا ان ذلك لا يكون نعتا لان المضمر لا ينعت بل يكون عطف بيان
قال • عاف تغير الا النؤى والوتد • فالا النؤى عطف بيان من المضمر

المستكن فى تعرفال وماذكره المص من انها لاينعت بها الا النكره او المعرف
بالاداة الجنسية جمعا او شبهه هو مذهب الجمهور ونص عليه المبرد و
الاخفش وابن السراج **ولاتكون كغير لكن دون متبوع** ملفوظ به فلايجوز
ان يقال قام الازيد على ان يكون الاصل قام القوم الازيد فحذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وانما امتنع ذلك هنا مع جواز قيام الصفة مقام
الموصوف فى غير هذا الموضع لان الا دخيلة فى الوصف بها وليست متاصلة
فيه نص عليه س **ولاحيث لايصلح للاستثنا** فلايجوز عندى درهم
الاجيد على الوصف لانه لايجوز عندي درهم الاجيدا على الاستثنا
اذ لايصح اخراج الجيد من الدرهم لانه لايعمه وغيره فيخرج ويجوز
عندى درهم الا دانق على الوصف لانه يجوز الا دانقا على الاستثنا
من حيث ان الدرهم هنا بمثابة الجمع فى المعنى باعتبار اشتماله على الدانق
فصح اخراج الدانق منه لانه جزء منه كما يخرج الواحد من العشرة مثلا
وهذا الذي شرطه المص من صلاحية الاستثناء فى المحل الذي تستعمل فيه
الا مع تاليها صفة مخالف لكلام س والاكثرين لانهم قالوا فى لوكان فيهما
الهة الا الله لفسدتا ان الا هنا صفة بمعنى غير مع ان الاستثنا هنا
غير صالح ولهذا منعوا ان يكون بدلا لان المبدل مستثنى والاستثنا
ممتنع فيه من جهتى اللفظ والمعنى اما اولا فلان الجمع المنكر فى الاثبات
لاعموم له فلايصح الاخراج منه فهو بمثابة قولك قام رجال الازيدا وهو
لايصح فان **قلت** لو تدل على الامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه فتكون
النكرة فى الاية واقعة فى سياق النفى فتعم **قلت** هذا امر قال به
المبرد فاجاز كون الا فى الاية للاستثناء وما بعدها بدل مستند الى
هذه الشبهة ورد بان العرب لاتعتبر مثل هذا النفى بدليل انهم لايقولون
لوجاءنى ديار اكرمته ولا لوجاءنى من احد احسنت اليه ولو كانت
بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز مافيها ديار وماجاءنى من احد واما الثانى
فلان معنى الاستثنا لوكان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك
يقتضى بمفهومه بظهم انه لوكان فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك صحيحا
وانما المراد لوكان فيهما الهة عوضا عن كون الله فيهما يحصل الفساد ومثل س

للمسئلة

للمسئلة بقوله لوكان معنا رجل الازيد لغلبنا وهذا ايضا لايصح فيه الاستثنا
لعدم العموم لان المراد رجل مكان زيد وليس المراد لوكان معنا جماعة ليس فيهم
زيد لغلبنا لانه يقتضى بمفهومه انا انما يكون غالبين اذا كان معنا جماعة
فيهم زيد ثم ان كلمة غير يوصف بها المفرد فى الايجاب نحو مررت برجل غيرك
والا محمولة عليها فلم لايجوز بها المفرد مررت برجل الازيد كما يجوز مررت برجل
غير زيد وقد يقال لم يريدوا ان يخرجوها عن صورتها الاصلية البتة
ولما راى بعضهم هذا الشرط مختلا فى هذين المثالين قال المراد بالاستثنا
ماهو اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع فى المثالين المتصل لا المنقطع وهذا
يفضى الى ان يكون اشتراط هذا القيد لاغيا لم يحترز به عن شئ **ولايليها**
اي لايلي الا **نعت ماقبلها** وفاقا للاخفش وابي على وخلافا للزمخشرى مثل
مامررت باحد الازيد خير منه على ان تجعل هذه الجملة الاسمية صفة
لاحد الواقع قبل الا **وما اوهم ذلك** كالمثال المذكور **يُئاول** فيحكم بان
الاسمية المذكورة حال من احد لاصفة له **او صفة بدل محذوف خلافا**
لبعضهم وذلك مثل مامررت برجل الاقايم فيقدر لقايم موصوف الا رجل
قايم ورجل الثانى بدل من الاول وقايم صفة البدل لا المبدل منه **ويليها**
فى النفى حيث يكون الاستثنا مفرغا **فعل مضارع بلاشرط** اما خبر مبتدا
نحو مازيد الايقوم او حال نحو ماجاءنى زيد الايضحك او صفة نحو ماجاءنى
منهم رجل الايتبسم على الخلاف المتقدم وانما اشترط التفريغ لتكون الا
ملغاة عن العمل على القول او عن التوصل بها الى العمل على قول فيسهل دفعها
عما هو مقتضاها من الدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون
الفعل مضارعا لمشابهته الاسم **وماض مسبوق بفعل** منفى مثل قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول الاكانوا به يستهزؤن ونحو ماانعمت عليه الا شكر
وما اكرمته الا اكرمنى ومنه الحديث الماثور ما ايس الشيطان قط من بنى ادم
من جهة غير النساء الا عاد ما على ايناثهم من جهة النساء جعل المعزوم
عليه كالواقع الحاصل وعلل ذلك بان القصد بمثل هذا الكلام لزوم
تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وذلك معنى الشرط والجزاء غالبا
فقصد واصوغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما

ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك فهو نظير ان زرتني اكرمتك او
مضارعين نحو ما ازورك الا يزورني فهو نظير ان يزرني ازره او جعل
الاول مضارعا والثاني ماضيا كالاية المتقدمة فهو نظير من يقم
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه او جعل الاول
ماضيا والثاني مضارعا نحو ما زرتني الا اكرمك فهو نظير ان زرتني اكرمك
او مقرون بقد لتقربه من الحال فيكون شبيها بالمضارع ثم هذا المقرون
بقد قد لا يسبقه فعل نحو ما زيد الا قد قام وقد يسبقه فعل فهنا لابد
من اقترانه بالواو نحو ما رايته الا وقد زارني ولا يجوز ان تقول ما رايته
الا قد زارني قال الرضي لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد
من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفا اذا كان مع قد وان نظرت الى الحال
الذي هو اصله فقد علم في هذه الحال ان مضمونها غير مقارن لمضمون عاملها
كما هو الغالب في الحال فاحتيج الى ان يستظهر مطردا في ربط هذه الحال بعاملها
لفظا بحرف الربط اي الواو وفي ثم اطرد نحو ما ازورك الا ويكرمني زيد
ونذر قمت واصك عينه كما يجي ان شا الله تعالى وانما قلنا ان الاغلب في الحال
مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج
الامير معه صقر صايدا به غدا وهذا من حيث التاويل مقارن اذ المعنى
عازما قلت فقد آل الامر الى انه لابد من مقارنة مضمون الحال لمضمون
عاملها ولو بالتاويل فلا تتخلف المقارنة في صورة من صور الحال اما تحقيقا
واما تقديرا فيحتاج الى تاويل الامثلة كلها التي ظاهرها عدم المقارنة
وتاويلها بالطريق التي سلكها الرضي وهو ان يجعل ذلك من باب الحال
المقدرة غير مرضي فيما يظهر لعدم انطباقه على المعنى المراد وذلك لان
الغرض من قولك ما انعمت عليه الا شكر انك مهما انعمت عليه شكر
لا انك لم تنعم عليه الا في حال شكره او في حال عزمه على الشكر فجعل الجملة
الواقعة بعد الا في التركيب المذكور وامثاله غير واف بالمقصود ولا
محصل للمراد فوجب الغاؤه والنظر في وجه اخر يتخرج ذلك عليه
واقرب ما يخرج عليه ذلك فيما يلوح لي الآن ان يجعل الفعل الواقع
بعد الا في تاويل المصدر المنصوب على انه مفعول به على حد قولهم نشدتك

الله

٢٩١

الله الا فعلت اي ما اسالك الا فعلك كذلك ما نحن فيه فيكون معنى المثال
المذكور ما انعمت عليه فعل الا الشكر فيكون ثم معطوفا بالفاء هو عامل
هذا المفعول به الواقع بعد الا وحذف للدلالة عليه ويطرد هذا في جميع
الامثلة فنقول في الاية المعنى وما ياتيهم من رسول فيفعلون الا الاستهزا
به وفي الخبر المعنى ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا فعل الا
اتيانهم من قبل النسا وحذف فا العطف ومعطوفها غير عزيز في كلامهم وكون
الفعل مؤولا بالمصدر بدون سابك من الحروف المصدرية موجود في كلامهم
مطرد او غير مطرد فتامله وقد لاح وجه اخر احسن من هذا وهو ان لا يرتكب
شي مما في الوجه المتقدم من الحذف والتاويل بل يجعل ذلك في جميع الامثلة
من باب الحال المقدرة لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي وذلك ان تقول
المعنى ما انعمت على زيد الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول
على ان المراد التقدير من قبل الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما قدر
الله تعالى وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم
على زيد شكر ولم يتخلف شكره اياه بعد انعامه عليه لزم ان يكون الانعام
واقعا في حالة تقدير الله تعالى ليشكر المنعم عليه اذ لولا تقديره لذلك
لم يقع موقع الشكر بعد الانعام علم المتكلم ان انعامه كان واقعا في حال
التقدير المشار اليه فاخرج كلامه على هذه الصورة واما على الوجه الذي
اختاره الرضي فلا يلزم المعنى المراد اذ وقوع الانعام في حال ارادة
العبد المنعم عليه الشكر لا يلزم منه وقوع الشكر لجواز تخلف متعلق الارادة
الحادثة عنها ولان وقوع شكر العبد بعد الانعام المذكور يقتضي انه كان
عازما في حالة صدور الانعام والله تعالى اعلم قال الش تابعا للمص فلو قلت
ما زيد الا قائم لم يجز لانه ليس مما ذكر قلت يرده قوله تعالى ان كل الا
كذب الرسل ولا يقال لعلها على اضمار قد لانا نقول ظاهر اشتراط قد
ان تكون صريحة وايضا فاشتراط قد للتقريب من الحال كما مر وهو غير
لايق في الاية ومعنى نشدتك الله الا فعلت ما اسالك الا فعلك
فهو كلام صورته صورة الموجب وكان القياس ان لا يجي بعده الا ولكنه
محمول على معنى النفي قال الرضي فقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته

فتنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع الاول المتعدي
الى اثنين والمعنى ذكّرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت لك بالله
لتفعلن او تكون نشدتك بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ابغيكم
الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم الناس به لاقسم به
تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لتفعل معنى النفي الذي تضمنه
القسم لانك اذا حلّفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك
فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لاطلب
الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل وسيق
الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله هذا الكلام رحمه الله **ولا**
يعمل ما بعد الا فيما قبلها مطلقا وذلك لان المستثنى في حكم جملة مستانفة
لانك اذا قلت من القوم الا زيدا فكانك قلت وما منهم زيد فكما لا يعمل شي من
الجملة المستانفة في شي من جملة اخرى لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها اصلا وقضية
هذا انه كان يجب ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها مطلقا لكنهم استثنوا من ذلك
صورا لا مندوحة لهم فيها عن الاعمال وهي التي ذكرها المص بقوله **ولا ما قبلها**
فيما بعدها الا ان يكون مستثنى فرغ له العامل كما اقيده في الشرح وهو صحيح
نحو ما قام الا زيد **او مستثنى منه** نحو ما قام الا زيدا احد **او تابعا له** اي
للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيدا فاضل فان قلت لزم المص ان يجيز
نحو ما ضرب الا زيد عمرا لان كلا من الاسمين مستثنى فلم يخرج عمل ما قبل الا فيما
بعدها عما ذكر قلت تقدم ان المسئلة خلافية فيحتمل ان يكون المص قائله
بجوازها وقد مر ذلك قريبا فان قلت يمنع من ذلك انه قدم انه لا يستثنى
باداة واحدة شيئان وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة اذ التقدير
ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا فاستثنى شيئان باداة واحدة قلت
قد سبق ان مراد المص بذلك لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة شيئان لما
قررناه هناك فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام **وما ظن من غير الثلاثة**
معمولا لما قبلها قدر له عامل نحو قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا
يوحى اليهم فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فقد يظن

ان

ان بالبينات متعلق بما قبل الا وهو ارسلنا فيلزم عمله في غير الصور الثلاث
فيقدر عامل محذوف اي ارسلناهم وهكذا يصنع في كل صورة يظن فيها مثل
ذلك لكن قد يستشكل بمثل قولك ما جاء الا زيد راكبا اذا فرغ الفعل
للفاعل والحال جميعا فيكون الحصر فيهما جميعا حيث يقول بجواز استثناء
شيئين باداة واحدة فهنا لا يقدر فعل البتة وينبغي ان يتعين ذلك
لان الاصل خلاف الاضمار ولا يحمل عليه مع عدم الحاجة اليه لا سيما
وهو مفض الى غير المقصود **خلافا للكسائي في منصوب** كقول الشاعر
• فما كف الا ماجد ضر بائس • **ومجرور** كالاية التي تلوناها آنفا **وله**
ولابن الانباري في مرفوع كقوله •
• تزودت من ليلى بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها •
فصل في الكلام على حاشى وخلا وعدا وليس ولا يكون المستثنى
بهن **يستثنى بحاشى وخلا وعدا فيجررن المستثنى** بهن **احرفا**
فتقول قام القوم حاشى زيدٍ وخلا بكرٍ وعدا خالدٍ واذا اجررت ضمير
المتكلم قلت حاشاي وخلاي وعداي بدون نون وقاية كقول الشاعر
• في فتية جعلوا الصليب الههم • حاشاي اني مسلم معذور •
ثم قيل موضع ما انتصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه
على ما هو مقرر في حروف الجر واستصوب ابن هشام الاول قال لانها لا تعدي
الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت
في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وقد نبهنا في حاشية المغني على ما في الوجهين من النظر اما الاول فانا نمنع
ان يكون معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل مجرورها مفعولا به
لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه
على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا معنى لانتفائه عنه واما
الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع
احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر **وتنصبه**
افعالا ولذلك اذا قصد هذا المعنى فيهن قيل حاشاني وخلاني وعداني
بنون الوقاية قال • تمل الندامى ما عداني فانني • بكل الذي يهوى نديمي مولع •

وذلك مما يدل على فعليتهن عند النصب وحرفيتهن عند الجر ويتعين
الثاني وهو النصب مع الحكم بالفعلية بخلا وعدا بعد ما عند غير الجرمي
وجماعة عزم على ما حكاه ابن هشام بناء على ان ما الداخلة عليهما قد تكون
زايدة فلا يزول ما ثبت لهما من الجر عند فقدها اذ الزايد لا يوثر منعا
من ذلك ولم يثبت من جهة السماع ما قالوه فان ثبت صير اليه ولما راى
الجمهور التزام المص النصب بهما عند دخول ما حكموا بانها مصدرية فتعينت
الفعلية فاذا قلت قاموا ما خلا زيدا فموضع ما خلا نصب لكن قال
السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على
الظرف على نيابة ما وصلتها عن الوقت والحين كثيرا ما يحذف قبل ما
المصدرية نحو لا ابتك ما ذر شارق فتنوب هي ومدخولها عنه فمعنى
ما قاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين زيدا اي مجاوزينه وعلى
الثاني قاموا وقت خلوهم زيدا وكذا القول فيما عدا والظاهر القول
بالوقتية اذ يلزم على ما ذهب اليه السيرافي من الحالية تعريف الحال
وتاويل على تاويل وهو تعسف والتزم سيبويه فعلية عدا ولم
يتعرض الى حرفيتها لانه لم يحفظها وحرفية حاشى ولم يتعرض الى
فعليتها لعدم حفظه اياها لكن قد ثبت بالنقل الصحيح الجر بعدا
فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة وكذا اثبت بصحيح
النقل عن العرب النصب بحاشى حكاه ابو زيد والفرا والاخفش والشيباني
وجماعة فوجب القول بفعليتها في هذه الحالة وقد سمع اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبع اي جانب الغفران الشيطان
وانشد ابن هشام في مغنيه تبعا للكثيرين قول الشاعر

حاشا ابا ثوبان ان به ۞ ضنا على الملحاة والشتم

وقال المص في بعض كتبه كثير من النحاة ينشده على هذا الوجه وليس
كذلك انما هما بيتان صورتهما

حاشى ابا ثوبان ان ابا ۞ ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله ان به ۞ ضنا على الملحاة والشتم

فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز الثاني والصواب ما ذكرناه

وعلى الصواب انشده ابن عصفور وان وليها مجرور باللام نحو حاشى لله انتفت
حرفيتها بالاجماع اذ لا يدخل حرف جر على حرف جر الا في الضرورة على سبيل التوكيد كقوله

فلا والله لا يلفى لما بي ۞ ولا للما بهم ابدا دواء

وكلاهما هنا منتف اذ الكلام في السعة والتوكيد اللفظي اعادة الاول بعينه
او تقويته بموافقه معنى وظاهر ان هذا هنا ليس بموجود فلا ضرورة ولا
توكيد لكن مع انتفاء الحرفية لم تتعين الفعلية خلافا للمبرد فانه ادعى
ان القول بفعليتها متعين واستدل على ذلك بامرين الاول تصرفهم
بهذه الكلمة نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة الذبياني

ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ۞ ولا احاشي من الاقوام من احد

والثاني تصرفهم فيها بالحذف حيث قالوا حاش وحشا فالجواب عن الاول
انه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولیت
اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسوفت اي قلت سوف
وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهو كثير
فمعنى حاشيت او احاشي قلت او اقول حاشى زيد وعن الثاني بان
الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو او سف افعل في
سوف افعل بل تتعين ح اسميتها لجواز تنوينها كقراة ابي السماك
حاشا بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرا ابن
مسعود رضي الله عنه حاشى الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله
ومعاذ الله وكان المص انما لم يستدل باضافتها في هذه القراة
لجواز ان يدعى فيها انها حرف جر فان قلت انما تكون حرف جر في الاستثنا
وهو مفقود هنا قلت ذكر النيلي ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثنا
ورد على ابن الحاجب بنفيه حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وخلا وعدا
وحاشى في الاستثنا وزعم انه يقال حاشى زيد ان يقوم على الابتدا والخبر
والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان يقوم فان صح ما قاله كان لعدول
المص عن الاستدلال بقراة ابن مسعود وجه ظاهر وذكر عن المص عن الفرا
انه زعم ان حاشى فعل لا فاعل له والجر بعده بلام متعلقة به محذوفة
بكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذور وهو اثبات فعل بلا فاعل

وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر واذا قلنا بانها
اسم فهل هو مصدر او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى
حاش لله برئ الله واللام زايدة في الفاعل كما في هيهات هيهات
لما توعدون قال وفسرها الزمخشري ببراءة الله فيكون مصدرا وهو خلاف
الظاهر ولعله انما قصد التنبيه على اسميتها فلو فسرها ببرئ لتوهم انها
فعل قلت وكان الحامل لابن الحاجب على الهرب من كونها مصدرا
انه راها مبنية وهذا باعث غير قوي اذ من الممكن ان تكون مبنية
لمشابهتها لفظا ومعنى لحاشى الحرفية **وكثر فيها** اي في حاشى هذه وهي
التنزيهية لا في حاشى الاستثنائية **حاش** بحذف الالف الاخيرة
وكثيرا ما تحذف الاطراف **وقل حشى** لانه حذف من وسط الكلمة
فلم يقدموا عليه اقدامهم على الحذف من الطرف هذا في التنزيهية
كما قلنا وقد جاء الاستثناء بحشى قليلا كقول الشاعر

حشى رهط النبي فان فيهم ۝ بحارا لا تكدرها الدلاء

قال الش ولم يستثن بحاش يعني المحذوفة الطرف واعلم ان حاشى
المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر
في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى
الناس حاشى زيد لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره
وربما ارادوا تبرية شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء
ثم يبرؤن من ارادوا تبريته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك
الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاشى لله ما علمنا
عليه من سوء **وربما قيل** في الاستثناء **ما حاشى** بادخال ما المصدرية على
حاشى كما ادخلوها على خلا وعدا وهذا عند س ممنوع لكن بعضهم اجازه
على قلة فقال به المص لوجود السماع الشاهد به قال

رايت الناس ما حاشا قريشا ۝ فانا نحن افضلهم فعالا

واستدل المص على ذلك بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي
ما حاشى فاطمة ونبله الش قلت وقد رده ابن هشام بان هذا مبني

على

على ما توهمه المص من ان ما حاشى فاطمة من كلامه عليه الصلاة والسلام وهو
غلط وانما هو من كلام الراوي والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن
فاطمة وبين لعليه ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها **و** ربما قيل ايضا
لا حاشى وهذا ثبت في بعض النسخ والش ذكره فرعا ولم ينبه على انه من
كلام المص في المتن فدل على انه ليس بثابت في اصله لكن الكسائي انما يجيز ذلك
في حاشى الجارة نحو جاء القوم لا حاشى زيد فتكون تكريرا معنويا بالكلمة
الاستثنا على سبيل التاكيد ولا يخلو من نظر ومنع ذلك في حاشى اذا نصبت
قال الش وحكاها ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا و
حملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ **وليس احاشي مضارع حاشى المستثنى
بها خلافا للمبرد** وقد مضى الكلام عليه **والنصب في** المثل المشهور كل شيء
مهه **ما النساء وذكرهن بعد** امضرغ ومعنى المثل ان الرجل يحتمل كل
شيء حتى ياتي ذكر حرمه فلا يحتمله ويمتعض منه اي يشق عليه ومهه
اي يسير قال الجوهري والنصب في النساء على الاستثنا اي ما خلا النساء
خلافا لمن اول لما بالا فيكون النصب بها او بما قبلها بواسطتها او باستثنى
مضمرا الى غير ذلك مما مر **ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى
خبرا** لانهما باقيان على عملهما المستقر لهما قبل الاستثنا عليهما من رفع الاسم
ونصب الخبر لكنهما ضمنا معنى الاستثناء فاذا قلت جاء القوم ليس زيدا
او ذهب الرهط لا يكون عمرا فالمنصوب بعدهما هو خبرهما وهو مستثنى
من العام المتقدم فان قلت قول المص فينصبان المستثنى يدل على ان
النصب مسند الى ليس وهو صحيح والى المجموع لا يكون لانه المستثنى به وليس
ذلك بصحيح وانما الناصب الفعل وحده ولا مدخل للا في العمل قلت قوله
خبرا يرشد الى ان الناصب هو الفعل الناسخ فقط فيكون ضميرا لاثنين من
قوله فينصبان عايدا الى ليس ويكون بقرينة قوله خبرا وهذا واضح **واسمهما
بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف** فمعنى المثالين جاء
القوم ليس بعضهم زيدا وذهب الرهط لا يكون بعضهم عمرا وهذا الذي
اختاره المص ذهب اليه صاحب البسيط وفي عبارة المتن تسامح من حيث
جعل الاسم لفظ البعض وانما هو ضمير عايد عليه ومن حيث عبر عن الاضمار

عن الاضمار بالحذف وبحذير العبارة واسمهما ضمير لازم الاستتار عائد
على بعض مضاف الى المستثنى منه ومن ثم لم يختلف اللفظ بهما فيقال جاءني
القوم لا يكون زيدا وذهبوا ليس عمرا ومررت بالنساء لا تكون فلانة
وليس فلانة ولو حمل كلام المص على ظاهره للزم حذف اسم كان وهو شبيه
بالفاعل فلا يحذف وذهب الكوفيون الى انه مضمر عائد على المصدر المفهوم
من الفعل المتقدم فلذلك كان مفردا والتقدير في مثل قاموا ليس زيدا
ليس قيامهم قيام زيد وحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه
مقامه قال الش ورد بوجهين احدهما ان فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ
به قط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع بدليل القوم اخوتك ليس
زيدا قلت ووجه ثالث وهو ان تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثنا
فانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فالمقصود اخراج زيد من القوم
والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وقولهم ان التقدير ليس قيامهم
قيام زيد لا يعطي ذلك وقد يجاب عن الثاني من وجهي رد الش
بما ستعرفه قريبا وقيل التقدير ليس القائم زيدا ورد بعدم اطراده
في المثال المتقدم القوم اخوتك ليس زيدا كذا قال الش وستعرف جوابه
ايضا وكذا فاعل الافعال الثلاثة المتقدمة وهي حاشى وخلا وعدا بعض
محذوف مضاف الى ضمير المستثنى منه وينبغي ان يحمل على ما قدمناه ولا
يوقف عند ظاهره لما يلزم عليه من حذف الفاعل لكن المص رجع عن هذا
في الشرح فقال وهذا فيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا ان جعل
تقديره عدا بعضهم زيدا لم يستقم الا ان يراد بالبعض من سوى زيد
فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته
في الاستعمال والاجود ان يجعل الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل
السابق قال الش حاكيا عن غيره وهذا لا يطرد لانتقاضه بنحو القوم اخوتك
عدا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه قلت وقد مر لك
نظيره مرتين والجواب ان قولهم يعود الى مصدر الفعل السابق او اسم
فاعله لم يرد به الجمود على ذلك والمراد ايما سواء كان ثم فعل او لم يكن
ثم فعل اصلا وهذا معلوم قطعا وانما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على

كيفية التخريج في غيره فحيث يفقد الفعل بتصيد من كلام ما يمكن عود الضمير
عليه ففي مثل القوم اخوتك ليس زيدا يعود على نسب الاخوة الذي تضمنه
الكلام السابق والمعنى ليس هو اي نسب الاخوة نسب زيد فحذف المضاف
على راي الكوفيين واقيم المضاف اليه مقامه واما على راي من يقول
التقدير في ذلك التركيب ليس القائم زيدا فتقول هنا التقدير ليس المنتسب
اليك بالاخوة زيدا وعلى راي المص يعود الضمير في مثل قولك القوم اخوتك
عدا زيدا على الانتساب المفهوم من ذلك والمعنى هم اخوتك جاوز انتسابهم
اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود
بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوزه غيره بالانتساب بالاخوة
اليه ثم الجمل المذكورة المتضمنة للاستثناء وهي ليس ولا يكون وحاشى وخلا
وعدا هل لهن محل من الاعراب او لا جوز السيرافي في ذلك الامرين فتارة
اجاز كونهن في محل نصب على الحال كانك قلت مثلا قاموا خالين زيدا وعادين
عمرا ومحاشين خالدا وتارة اجاز ان لا يكون لهن محل من الاعراب فيكن
مستانفات وان افتقرن من حيث المعنى الى ما قبلهن من حيث كن متضمنات
للاستثناء فاشبهن الا وصحح ابن عصفور هذا الثاني وقد يوصف على راي
المستثنى منه منكرا او مصحوب الى الجنسية بليس ولا يكون والمراد با
لمستثنى منه ما يصح ان يستثنى منه للعلم بان الاستثناء والوصف
لا يجتمعان معا وهذا نظير اشتراطه في الوصف بالا التي بمعنى غير
صحة الاستثناء لكنه مثل في الشرح بما لا يصح فيه الاستثناء فمثل لذلك
بنحو اتتني امراة ليست هندا ولا تكون هندا واجاز ابن عصفور
الوصف بذلك حيث لا يصح الاستثناء فتقول اتاني رجال ليسوا الزيدين
ولسن الهندات وهو الظاهر ولا وجه لمنعه والفرق بين هذا وبين
الوصف بالا على تقدير صحة اشتراط صلاحية دخولها في المحل للاستثناء
ان اصل الا ان يكون للاستثناء والوصف بها على خلاف القياس فاذا
اخرجوها عن اصلها من الاستثناء الى الوصف اشترطوا بقاء ما يصح
في الصورة كونه مستثنى منه لئلا يبعد واعن الاصل من كل وجه
واما ليس ولا يكون فجملتان خبريتان مشتملتان على ضمير يرجع الى نكرة

قبلها واصل ذلك ان يكون وصفا بنفسه لا بالحمل على غيره فلا يشترط له
امر اخر ومن هنا يظهر انه لا يتعين هذا الحكم لليس ولا يكون بل خلا
وعدا وحاشى كذلك وفي النهاية لابن الخباز ان شيخه قال بذلك
في قوله • الا كل شي ما خلا الله باطل • وانه منع ان يكون ذلك
استثناء تقدم وينبغي ان تقدر ما زائدة لان المصدر المؤول لا يوصف
به خلافا للفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل **فيلحقهما ما يلحق**
الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة نحو ما جاءني من رجل ليس زيدا
وما اتتني امراة ليست هندا وقام القوم ليسوا اخوتك وذهب النساء
ليس اماك ولا يخفى انك اذا قلت ما اتتني امراة ليست فلانة فمعناه
ما اتتني امراة موصوفة بانها ليست فلانة ومفهومه ان امراة موصوفة
لذلك اتتني امراة وهو نظير الاستثنا وذلك ان النفي انما ينصب على
الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور كما في قولك ما اتاني
من رجل صالح ومن لا يعتبر مفهوم الصفة ويجعل فلانة مسكوتا عنها يقول
ايضا ان المستثنى مسكوت عنه غير محكوم عليه بشي فيتحد ان عنده ايضا
فصل في الكلام على غير المستثنى بها وبيد وسوى ولا سيما
يستثنى بغير حملا على الا **فتجر المستثنى** ضرورة كونه مضافا اليه
معربة بما له اي للمستثنى **بعد الاداة** الاستثنائية من نصب واجب
نحو جاء القوم غير زيد او مرجوح بالنسبة الى الاتباع نحو ما جاءني
القوم غير زيد او راجح على الاتباع نحو ما الزيد علم غير ظن او تاثر
بعامل مفرغ نحو ما قام غير زيد واعلم ان غيرا اسم يدل على ذات
باعتبار معنى هو المغايرة كقولك مغاير فالاصل فيه ان يكون صفة
واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار المغايرة في الذات واحدة كقولهم
دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ولا يخفى ان المستثنى هو
المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير
وما بعد اداة الاستثنا في معنى المغايرة لما قبلهما حملت ام ادوات
الاستثنا وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر وحملت غير
على الا في الاستثناء في بعض المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد غير

مبحث الاستثنا بغير

مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة
كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غيرا
اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا
في المفرغ وغيره والموجب وغيره مع اخراج المستثنى منه ومفردا عليه
فاذا احملت الا على غير في الصفة والا حرف لا يقبل الاعراب روعي حالها
العارض لها بسبب الحمل في الوصفية وهو ما تستحقه من الاعراب لولا مانع
حرفيتها فجعل ذلك الاعراب على ما بعد الا عارية واذا احملت غير على الا
نظرنا فاذا هي اسم يتحمل الاعراب والاسم الواقع بعدها الذي صار مستثنى
بسبب حملها على الا مشغول بكونه مضافا اليه فجعل اعراب هذا الاسم
الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس غير على سبيل العارية
قال الرضي فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا
بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا
وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه
وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا من ان حركة غير لما بعدها على
الحقيقة وهي عليها عارية فكان غيرا هي الواسطة لانتصاب ما بعدها
في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله
كما سياتي نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى
ما جاءني الا زيد **ولا يجوز فتحها** اي فتح غير **مطلقا** اي سواء اضيفت
الى معرب او مبني **لتضمن معنى الا خلافا للفرا** فانه جوز ذلك معتلا
بهذه العلة قال الرضي ولم يلتفت البصريون الى ذلك لان ما اعتل به من
تضمن الحرف عارض غير لازم فلا اعتبار به قلت وفيه نظر لان الفرا لم
ينقل ذلك بالراي حتى يرد قوله بمثل هذا وانما حكاه لغة عن بعض اسد
وقضاعة وحكى انهم يفتحون اذا كانت غير بمعنى الا تم الكلام او لم
يتم **بل تفتح في الرفع والجر لاضافتها الى مبني كقوله**
• لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة في غصون ذات اوقال •
فجعل المص البنا مقيدا بالاضافة الى مبني وعلة البنا عنده اضافتها الى المبني
مع شدة ما فيها من الابهام ولم يجعل العلة تضمن معنى الحرفية لعروضه

ولكن اذا كان الموضع صالحا لا لاكان البنا اقوى لان ما لا يصلح ان يكون
مستقلا بتا ثير الحكم لا يمتنع ان يكون مرجحا للمقتضى له فقول المصنف
اعم من قول الفرا لانه لا يشترط للبنا صلاحية الموضع لا لا واخص لانه
يشترط بنا المضاف اليه واستدل على انه لا يتوقف البنا على تضمن معنى
الا بقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة في غصون ذات اوقال
وفيه نظر بان التفريغ بعد يابى قد وقع لقوله تعالى ويابى الله الا ان
يتم نوره ولا فرق فى ذلك بين الفاعل والمفعول واعتبار المعنى في
المعطوف على المستثنى بها او بالا جايز فمثال ذلك في المستثنى بغير ما تقدم
التمثيل به من قولك ما جانى غير زيد وعمرو بالرفع لما كان في معنى ما جانى
الا زيد ومنه قول الشاعر ٥

• لم يبق غير طريد غير منفلت • وموثق في حبال القد مسلوب •
يروى بخفض موثق ورفعه والشاهد فى رواية الرفع ومثال ذلك
فى المستثنى بالا قول الشاعر ٥

• وما هاج هذا الشوق الا حمامة • تغنت على خضراء سمر قيودها •
• صدوح الضحى معروفة اللحن لم تزل • تقود الهوى من مسعد ويقودها •

بخفض سمر على انه صفة لحمامة وان كان مرفوعا لما كان الا حمامة بمعنى غير
حمامة قال الشارح بعد ان ساق مثال اعتبار المعنى فى المستثنى
بغير وظاهر كلام س ان ذلك عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان
ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل قلت ظاهر قول المص
اعتبار المعنى يدل على ان المسئلة من باب عطف التوهم لا من باب العطف
على المحل لاسيما وقد قرن بذلك مسئلة اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا ولا
لا يتصور فيها العطف على الموضع البتة ويساويها فى الاستثناء المنقطع
بيد بالبا الموحدة ويقال ميد بالميم فيكون بمنزلة غير لكنها اخص من غير بعدة
اوجه انها لا تقع صفة وانها لا يستثنى بها فى الاتصال وانها لا تضاف
الى غير أن وصلتها وانها لا تنقطع عن الاضافة مضافا الى ان وصلتها نحو
قوله عليه الصلاة والسلام انا افصح من نطق بالضاد بيد انى من قريش
واسترضعت فى بنى سعد وفى البدايع انها فى هذا الحديث بمعنى من اجل والجمهور

مبحث الاستثنا ببيد

على انها بمعنى غير على حد قوله ٥

• ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • بهن فلول من قراع الكتايب •

ونحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون بيد انهم
اوتوا الكتاب من قبلنا وكذا قول الشاعر ٥

• بيد أن الله فضلكم فوق من احكا صلبا بازار •

هذا هو المشهور اعنى استعمالها متلوة بان وصلتها وقد استعملت
على خلاف ذلك فوقع فى بعض طرق الحديث التالى بيد كل امة اوتوا
الكتاب من قبلنا وخرجه المص على ان الاصل بيد أن كل امة اوتوا
فحذفت أنّ وبطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معموليها
لأن قال وهذا الحذف نادر ولكنه غير مستبعد فى القياس على حذف
أنْ فانهما اختان فى المصدرية وشبيهتان فى اللفظ وقد حمل على
حذف انّ قول الزبير رضى الله تعالى عنه ٥

• ولولا بنوها حولها لخبطتها • كخبطة عصفور ولم اتلعثم •

ومما حذفت فيه أنْ واكتفى بصلتها قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق
خوفا وطمعا والاصل ان يريكم لان الموضع موضع مبتدا وخبره من اياته
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر
تحدّ على ميت فوق ثلاث الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل
لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر تسال طلاق اختها اراد ان تحد وان
تسال قلت وكلام المص وغيره مقتض لان بيد اسم بمعنى غير كما مر
ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية وقد كنت قديما اقول لو قيل بانه
حرف استثناء كالا لم يبعد حتى وقفت على توضيح المص الموضوع
للكلام على اعراب مشكلات البخارى فوجدته قال فيه والمختار عندى
فى بيد ان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا كل امة اوتوا الكتاب
من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منهما ولا دليل على اسميتها
هذا كلامه وفيه امر اخر يتنبه له وهو ان مقتضى ما قرره ان تكون
الجملة الاسمية الواقعة بعدها وهى كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا فى محل
نصب على الاستثناء المنقطع وقد صرح ابن خروف بهذا الذى يلوح من

مبحث الاستثنا بسوى

هنا فقال في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدا
ويعذبه الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع وعلى هذا يزاد في الجمل
التي لها محل من الاعراب الجملة المستثناة كما نبه عليه ابن هشام وفي سبق الكلام
فيه **وتساويها** اي تساوي غير **مطلقا سوى** اي في الاستثنا المتصل نحو قام
القوم سوى زيد والمنقطع كقوله ٥

• لم الف في الدار ذا نطق سوى طلل • والوصف كقوله ٥

• اصابهم بلا كان فيهم • سوى ما قد اصاب بني النضير •

قال المص في الشرح وتساويها ايضا في قبول تاثير العوامل المفرغة رافعة
وناصبة في نظم ونثر كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسلط
على امتي عدوا من سوى انفسهم ومن كلام بعض العرب ما اتاني سواك
حكاه الفرا ووقعت مبتداة في قول الشاعر ٥

• واذا تباع كريمة او تشترى • فسواك بايعها وانت المشترى •

وقد اكثر المص من الشواهد على تصرفها **وتنفرد** سوى **بلزوم الاضافة
لفظا** وانفرادها بذلك انما هو بالنسبة الى غير والا فبيد كذلك اعني
ملازمة للاضافة لفظا **وبوقوعه صلة دون شيء قبله** اي تنفرد سوى
ايضا عن غير بوقوعه صلة دون شيء قبله نحو جاء الذي سواك فيجوز
في فصيح الكلام ولو قلت جاء الذي غيرك لم يجز فصيحا الا عند الكوفيين
كذا قرره الش وكلام المص مشكل لانه ان اراد انه الصلة من غير تقدير
شيء اصلا اقتضى انه اسم مفرد موصول به وهو باطل اذ المفرد لا يقع
صلة لغير الالف واللام مع ان سوى لا تكون صلة الالف واللام البتة
وان اراد دون شيء قبله لفظا ولكن قبله شيء تقديرا كما صرح في الشرح
فليس هو صلة بل جزء الصلة ان قدر مبتدا قبله ومعمول الصلة ان
قدر ثبت قبله وعلى التقدير الاول اعني تقدير المبتدا فلا اختصاص
لسوى بذلك بل يجوز في غيرها مع اي بلا شرط نحو جا ايهم غيرها
هل ومع غير اي بشرط طول الصلة نحو جا الذي غير ضارب ابوه عمرا
ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين **والاصح عدم
ظرفيته ولزومه النصب** والقول بانها ظرف غير متصرف اي لا تلزم النصب

على الظرفية هو مذهب س وصرح بان استعمالها على غير ذلك لا يحتمل الا
في الشعر نحو وما قصدت من اهلها لسواكا وصرح ايضا بانها بمعنى غير
واعترضه المص بان كونها بمعنى غير كما اعترف به يستلزم نفي الظرفية
كما هي منفية عن غير فان الظرف في العرف من اسماء الزمان والمكان وليس
سوى كذلك فلا يصح كونها ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه
الظرفية وكيف والشواهد قاطعة على خلافه نظما ونثرا وما ذهب اليه
س منقول عن الفرا واكثر النحويين وذهب الرماني وتابعه ابو
البقا العكبري الى ان سوى ظرف متمكن يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف
قليلا وحكى صاحب البسيط عن الكوفيين انها قد تكون اسما وغير ظرف
فتحصل فيها ثلاثة اقوال الاول انها ظرف لا تتصرف اصلا الا للضرورة
وهو قول س الثاني انها دائما اسم بمعنى غير وليست ظرفا وهو مذهب
المص الثالث انها ترد ظرفا وهو كثير وقد ترد غير ظرف فتكون اسما
بمعنى غير وهو مذهب الرماني ومن تابعه قال الش وهذا اقرب الاقوال
وقد تضم سينه فيقصر كما يقصر عند كسرها **وقد يفتح فيمد** بعطف
يمد على يفتح بالفاء وهو حسن لانه افهم على انه حيث يفقد الفتح من السين
بان تكون مضمومة او مكسورة لا يكون ممدودا كما ذكرناه وكلامه
يقتضي انه يستثنى بالجميع وقال ابن عصفور لم يسمع الاستثناء الا
بالمكسورة السين فان اجيز في غيرها فبالقياس عليها واعلم ان سوى
بكسر السين يكون صفة بمعنى متوسط نحو مكانا سوى اي مكانا يكون
فيما بيننا وبينك وتكون بمعنى القصد قالوا قصدت سوى فلان اي
قصدت قصده وهذا اغرب ما جاء فيه قال الشاعر ٥

• لاجر في سوى حتى يعفه من حتى • لعنى العشي وفارس الاحزاب •

قف على معاني سوى

ويكون سوى بالضم صفة للمكان ايضا وقرئت الاية بالوجهين ويكون
سواء بالمد كذلك ايضا يقول هذا مكان سواء بالمد للمكان المتوسط و
بمعنى الوسط نحو فالقوه في سواء الجحيم اي في وسطها ويظهر لي ان
هذه كالاول اي القوه في متوسط الجحيم اي في المكان المتوسط من
جهاتها وبمعنى مستو نحو سواء العاكف فيه والباد ومررت برجل

سوآء والعدم بجر سوآ فان رفعته وجب ان تاتي بعوثك هو كذا في
امالي ابن الشجري وتقول هذا درهم سواء فيكون بمعنى تام **وقد يقال**
ليس الا وليس غير بالضم وغير بالفتح اذا فهم المعنى يعني انه يحذف
المستثنى بشرطين فهم المعنى وكون اداة الاستثناء الا او غيرا وشرط
ثالث وهو تقدم ليس عليهما وهل تتعين لذلك او يقوم لا يكون مقامها
للجمهور على المنع والاخفش على الاجازة وكذلك اختلفوا هل يجب الحذف بعد
غير عند وجدان الشرطين الاخرين او يجوز الذكر الاخفش على الجواز وغيره
على الوجوب وقد سال بعض الطلبه فقال اذا قيل قبضت عشرة ليس الا
غير فالتقدير كما قالوا ليس اياها وليس غيرها فكيف يكون المستثنى عين المستثنى
منه وجوابه ان المعنى ليس المقبوض شيئا الا اياها او غيرها فاضمر
اسم ليس عايدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ وهو
اسم عام ليشمل كل عدد قليلا كان او كثيرا وكذا في جاءني اخوتك ليس الا
لكن اسم ليس هنا ضمير الفاعل وسر ذلك ان الاسم العام فاعل في هذا المثال
ومفعول في الذي قبله **وقد ينون** فيقال قبضت عشرة ليس غيرا بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين
اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات او للعوض فكان المضاف اليه مذكور
واما اذا لم ينون فان ضممت فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء
لا اعراب وان غيرا شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان
يكون اسم ليس ويحتمل ان يكون خبرها وقال الاخفش هي ضمة اعراب
لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو
بمنزلة كل وبعض لكن حذف المضاف وهو منوي الثبوت كقراءة بعضهم
لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده
وان فتحت فقالوا هي على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها الا ان المضاف
حذف لفظا لا نية كما مر وعليه فالفتحة اعرابية قلت وقد سبق ان
غيرا قد تبنى على الفتح مع اضافتها الى مفرد فلم لا يجوز ان تكون
الفتحة بنائية والمحذوف مع محتمل لان يكون الاسم او الخبر **ويقال**
ليس غيره بالضم والفتح فلا يتعين ليس شرطا للتعبير عن هذا المعنى بل يشاركها

بالضم فيكون الخبر محذوفا **وغيره** بالفتح فيكون الاسم محذوفا **وكم** صح
لكن غيره وغيره بالضم صح

في ذلك

في ذلك لم يكن ولا يكون حذف المستثنى واجبا **وفاقا للاخفش** وتعبير
المص عن ذلك بقوله وقد يقال يقتضي قلته مع كونه هو الاصل لكن ذلك
ليس بمستنكر فقد تهجر الاصول البته فلا ضير في ان يعلل والمدرك في ذلك
السماع وقوله وغيره بالتذكير يعني اذا كان المقدم مذكرا كقولك قبضت
الفا ولا يريد اختصاص المسئلة بالتذكير بل التانيث كذلك حين يتقدم
المونث نحو قبضت مائة او عشرة او نحو ذلك **والمذكور بعد لاسيما**
منبه على اولويته بالحكم وذلك معناه للاستثناء لانه اخراج والمذكور
بعدها داخل بل هو اولى من المقدم بالحكم **لا مستثنى** خلافا للكوفيين
والنحاس والزجاج والفارسي ووجهه انه مخرج عما قبله من حيث او
لويته بالحكم المتقدم واعلم ان سيا من لاسيما اسم بمنزلة مثل وزنا
ومعنى وعينه في الاصل واو الا انها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء
المتاخرة كطي ولي وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على
لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولاسيما يوم بدارة
جلجل فهو مخطى هذا كلامه وياتي في الاصل خلاف هذا وفي الهيتيات للفارسي
اذا قيل قاموا لاسيما زيد فلا مهمله وسي حال اي قاموا غير مماثلين
لزيد في القيام وكرر ابن هشام هذا الكلام في كتبه قايلا لو كان كما ذكر
لامتنع دخول الواو اذ هي لا تدخل على الحال المفردة ولوجب تكرار لا اذ
هو واجب مع الحال المفردة كما في قولك رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل
خالد واجبت عن شق اعتراضه في حاشيتي على المغني اما عن الاول
فبالتزام امتناع دخول الواو وعدم اعتقاد نا فيه انه منصوب على الحال
ودخولها في قولك قاموا ولاسيما زيد لا يرد لان سيا ح لا يكون حالا
بل هو اسم لا التبرية والخبر محذوف فلم يلزم ح دخول واو الحال على
اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى
وان انتفى لفظا والتكرار اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى
قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى به منه وانما هو اولى به

مبحث سيما

منهم بذلك على ما يفهم من ان المذكور بعد لاسيما اولى بالحكم وهو عند
غير الفارسي اسم لا التبرئة فان جر الاسم المذكور بعد لاسيما فبالاضافة
وما زايدة وهذا ارجح الوجوه وان رفع فخبر مبتدا محذوف وينبغي
ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك سمع وهو ظاهر قوله وقول غيره وما
بمعنى الذي او نكرة موصوفة بالجملة فالتقدير في مثل قول امرء القيس
ولاسيما يوم بدارة جلجل • ولا مثل يوم ان جر اليوم او ولا مثل اليوم
الذي هو يوم ان رفع وجعلنا ما موصولة او ولا مثل شي هو يوم ان جعلنا
ما نكرة موصوفة ويضعف القول بموصولية ما في نحو لاسيما زيد حذف
العايد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى كل من وجهي
الرفع والجر ففتحة سي اعراب لانه مضاف ولم يتعرض المص لنصب الواقع
بعدها وهو تارة يكون نكرة وتارة يكون معرفة فاما نصبه اذا كان
نكرة فعلى التمييز كما يقع التمييز بعد مثل نحو قوله ولو جينا بمثله مددا
وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة
نحو ولاسيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها
ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لاسيما نزلت منزلة الا في الاستثنا
فينتصب على الاستثنا المنقطع وقد يوصل بظرف كقولك يعجبني
الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة واحب التنفل ولاسيما يوم الجمعة
ومنه قول الشاعر • يسر الكريم الحمد لاسيما لدى شهادة من في خيره يتغلب
او جملة فعلية كقولك يعجبني كلامك لاسيما تعظيه ومنه قوله
• فق الناس في الخير لاسيما • ينيلك من ذي الجلال الرضى •
واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه مسئلة يحاجى
بها فيقال متى يكون وصل الموصول بالاسمية غالبا وبالظرف والفعلية
نادرا قال الش وجا بعد لاسيما الجملة الشرطية وعليه فما كافة قال وما
يوجد في كلام المصنفين من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب غير عربي قال
الرضي ولا اعلم من اين اخذه وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب
الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب الندا الى باب الاختصاص

عام

بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في الندا من ضم
اي ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي
كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل
على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما
راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اي داخصه بزيادة المحبة خصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول
عليه بعامل خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل
بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي
ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يوول ما ذكره الاخفش
اعني قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة
الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لاسيما اذا جعلته
بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما في قوله
• فانت طلاق والطلاق البتة • اذ هي مع ما بعدها تتقدير جملة مستقلة
ويجوز ان تكون عاطفة والاول اولى واعذب هذا الكلام وقد رايت
اشتماله على الحكم بصحة ما جعله الش تركيبا غير عربي وقد يقال لاسيما
بالتخفيف وحذف الواو كقوله •
• فه بالعقود وبالايمان لاسيما • عقد وفاء به من اعظم القرب •
وفه هنا فعل امر وفي يفي وانما كتب بالهاء اعتبارا بحاله عند الوقف
فانه كذلك يوقف عليه واما عند الوصل فلا هاء لفظا وان ثبتت خطا
وتخفيف سي بحذف يائه الاولى فيكون محذوف العين كسته ولا يجعل
محذوف اللام كيد ودم لان ذلك يستدعي ان اليا الباقية بنا
على ترك الاعتداد بعارض الحذف وان تحريكها لانها قد صارت
اخر الاسم وذلك تكلف لا موجب له وحكى الرضي انه يقال سيما
بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من غير جهته ويوجد
كثيرا في كلام المتاخرين من علماء العجم وهو بعيد فينبغي تحريره وفي
كلام الش فيما ظاهره النقل عن الشيخ اثير الدين ابي حيان ما نصه وما

يوجد فى كلام المولدين سيما بحذف لا فلا يوجد الا فى كلام من لا يحتج
بكلامه وقد يقال ايضا لا سِوَاما بمعنى لاسيما واطلاقه يدل على جواز
الرفع والجر بعدها كما فى لاسيما والله تعالى اعلم بالصواب ٥

باب الحال وهو ما دل على هيئة وصاحبها

متضمنا ما فيه معنى غير تابع ولا عمدة فقوله ما دل على هيئة جنس يشمل
الحال وغيرها كبعض الافعال نحو تربّع واتكاء وبعض الاسماء كرجع القهقرى
وبعض الاخبار نحو زيد متكئ وبعض النعوت نحو مررت برجل راكب
فخرج بقوله وصاحبها الفعل واسماء الاحداث وخرج بقوله متضمنا ما فيه
معنى فى نحو بيت صومعة وبخصيص معنى فى بما تضمنه المذكور ما معنى
فى بمجموعه لا لجزء مفهومه نحو دخلت الحمام فلبس بعض الحمام اولى بفى من بعض
بخلاف قولك جئت ماشيا وزيد متكئ ومررت برجل متكئ فان معناه
جئت فى حال مشي وزيد فى حال اتكاء مررت برجل فى حال اتكاء فمعنى فى
مختص بالمصدر الذي هو جزء مفهوم المذكور فشارك الحال فى هذا المعنى
بعض الاخبار وبعض النعوت فخرجا بقوله غير تابع ولا عمدة كذا قرره المص
وتبعه الش حاكيا عنه انه قال ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من
الاحوال نحو ضربى زيدا قائما فيظن بذلك انه صار عمدة لان العمدة فى
الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه اصل لا عارض والفضلة ما يجوز الاستغنا
عنه اصل لا عارض والحال فى المثل المذكورة من الثانى لا من الاول قلت
المتبادر الى الذهن من الهيئة هو الشكل والصورة المحسوسة المشاهدة وعلى
ذلك فيخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا فلا ينعكس التعريف
فان اريد بالهيئة الصفة فلم عدل عنها مع انها اوضح للمراد لكنه
لا يصح قول المص انه يشمل نحو القهقرى ونحو الصومعة والحمام وايضا
فالحال فى نحو جاء زيد والشمس طالعة خارجة عن التعريف وحقه
النصب كسائر الفضلات وقد يجر بباء زائدة ان نفى عامله وقد اشار
المص الى هذا القيد فيما مر كقوله ٥
فما رجعت بخائبة ركاب • حكيم بن المسيب منتهاها • وقول الاخر
كائن دعيت الى بأساء داهمة • فما انبعثت بمزؤود ولا وكل •

وقد تقدم فى اواخر باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ترجيح
ابى حيان فى الاستدلال بهذين البيتين وتخريجه اياهما على وجه اخر
ومنازعة ابن هشام له فى بعض ذلك فراجعه من هناك وانما جاز جره
بالباء الزائدة من حيث هو خبر فى المعنى وانما اشترط هو تقدم النفى
لان ذلك يشترط فى الخبر ايضا وانما قل الجر هنا بالباء حطا لمرتبته التبيينية
عن مرتبة المشبه به على انه وقع فى البحر المحيط لابى حيان فى قوله تعالى
والله يرزق من يشاء بغير حساب انه يجوز كون الجار والمجرور راجعا
للفعل او الفاعل او المفعول والتقدير اما رزقا غير ذى حساب او يرزق
غير محاسب للمرزوق او يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق كذا
قال وعليهن فالباء زائدة فى الحال وصاحبها مختلف اما على الاول فهو
ضمير الرزق على انه مفعول مطلق والتقدير يرزقه اي الرزق
واما على الاخرين فهو ضمير الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا
القائل لا يشترط النفى واضعفهن الاول لاشتماله على ما اشتمل عليه
الاخران من زيادة الباء وتقدير المفعول المطلق كما قلنا وعلى تقدير
مضاف اي غير ذى حساب واذا سلم ما ذكره المص من زيادة الباء
فى الحال المنفى عاملها لم يكن لاهل اللغة دليل فى قوله ٥
• لقد كذب الواشون ما بحت عندهم • بليلى ولا ارسلتهم برسول •
على ان الرسول استعمل بمعنى الرسالة ويبعد قولهم ان فعولا بفتح الفاء
فى المصادر نادر بل رسول صفة هى حال من المفعول لان فعولا ياتى للجماعة
وللاثنين كما يجى للواحد قال تعالى انا رسول ربك واشتقاقه وانتقاله
غالبان لا لازمان فقد ورد فى فصيح الكلام غير مشتق كقوله تعالى
فانفروا ثبات او انفروا جميعا وغير منتقل كقوله تعالى وخلق الانسان
ضعيفا ومن امثلة سى هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا فاجتمع
فيهما الجمود واللزوم قال المص وانما قال حديدا لوروده مشتقا وغير
مشتق ومنتقلا وغير منتقل لانه خبر فى المعنى والخبر لا حجر فيه ويغنى
عن اشتقاقه وصفه وهذا هو المعروف عندهم بالحال الموطئة
وهو اسم جامد موصوف بصفة هى حال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد

وطائت به لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا لها كقوله تعالى فتمثل
لها بشرا سويا وقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا **او تقدير مضاف قبله**
كقول العرب وقع المصطرعان عدل عير اي مثل عدلي بعير وقول بعض اصحاب
امير المومنين علي رضي الله عنه يوم صفين فما بالنا امس اسد العرين وما
بالنا اليوم شاء النجف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف وعليه قول المتنبي
بدت قمرا ومالت خوط بان ، وفاحت عنبرا ورنت غزالا
اي مثل قمر ويجوز ان يؤول المنصوب في هذه الامثلة بما يصح كونه هيئة
لما قبله اي وقع المصطرعان متماثلين وما بالنا امس شجعانا واليوم
ضعافا وبدت مضية ونحو ذلك وهذا لانهم يجعلون ما اشتهر
بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى
اي لكل جبار قهار **او دلالته على مفاعلة** نحو بعته يدا بيد اي
متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد ونحو كلمته فاه الى في اي مشافهين
او سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم
اي مقسطا بهذا التقسيط ويجوز الرفع ويقدر صفة اي منه
ويكون الحال اذ ذاك جملة **او ترتيب** نحو ادخلوا رجلا رجلا اي
مرتبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال ابو حيان
وانتصاب الثاني بالعامل في الاول لان المجموع الحال قلت العامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي هنا للاعراب
هو الحالية وهي انما تكون لمجموع الجزئين بالعرض فعمل العامل في الجزء
مشكل لانه عمل في غير ما يقتضيه المعنى المستدعي للاعراب فان قلت
يرد في مثل الرمان حلو حامض قلت التزم اشكاله ايضا فينظر
فيه وقال الزجاج انتصب الثاني على انه توكيد والحال هو الاول
وكانه راى ان بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تاكيدا ولا يرد
ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له ان يقول انما التزم
ذكره وان كان تاكيدا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول
ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض وقال ابو الفتح الثاني
منتصب على انه صفة للاول وكان التقدير عندي بابا سابقا بابا ثم

حذف المضاف كما صح عند الخليل مررت برجل زهير على تقدير
مثل وجاء زيد زهيرا على ذلك عندي وعند غيري وقال ابو علي الاسم الثاني
منتصب بالاول ولم يظهر لي وجهه فتامله **او اصالة** نحو اتتخذ
لمن خلقت طينا وهذا جبتك خزا **او تفريع** نحو هذا حديدك خاتما
او تنويع نحو هذا تمرك شهريزا بشين مضمومة او مكسورة مع الاعجام
والاهمال والاحسن لو قال او نوع **او طور وقع فيه تفضيل** نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا وتقع عليه او وقوعه مصدرا نحو طلع بغتة
وجاء سرعة وركضا ولا يقال نركه لانه غير قياس لانا نقول فاه الى في
غير قياسي وقد ذكره **وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من
ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او من فيه الى في** الاول وهو كونه
حالا مذهب س لانه واقع موقع مشافهها والى في عندي تبيين
مثل لك بعد سقيا فان رفعت فالظرف خبر ويجب الرفع ان قدمت
الظرف لان التبيين لا يتقدم وان قدمت فاه الى في على كلمته لم يكن
لذلك مانع عند س واكثر البصريين ومنعه الكوفيون وبعض
البصريين وان قدمت مع الرفع فالكوفيون على المنع ايضا قال ابو حيان
لا احفظ فيه نصا عن البصريين وقال ابن هشام العباس الجواز و
الثاني وهو جعل فاه مفعولا بفعل محذوف هو الحال في الحقيقة
اي جاعلا فاه الى في هو مذهب الكوفيين ورده السيرافي بامتناع
كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع
والثالث وهو ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب
ما كان مجرورا به هو مذهب الاخفش ورده المبرد بانه تقدير
لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجيب بانه من التغليب
لعدم الالباس وذكر المص في التوضيح قول ابن مسعود رضي الله عنه
اقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في فقال يحتمل ثلاثة
اوجه وذكر المذاهب الثلاثة موردا لها على انها احتمالات
واوجه لا مذاهب فدل ذلك على امرين احدهما ان قوله هنا
اولى معناه ان الجميع عنده جائز وان بعض الاوجه جرى مرة فيها

لأن احدها عنده متعين فكانه اختار الاول لان مجاز التاويل اسهل من مجاز الحذف والتقدير والثاني ان الذي قد رمن قد يكون قاله في مثل كلام ابن مسعود وذلك واضح لا اشكال فيه بخلافه في المثال لكن تخريجه في المثال يأبى هذا الاحتمال **ولا يقاس عليه** وان سمع جاذبته ركبتي الى ركبتيه وجاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي وكل هذا خارج عن قياس الحال من وجهين التعريف والجمود وايضا فهو معدول به عن ظاهره من الارتفاع بالابتدا اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في فالقياس جعله مع ما بعده مبتدا وخبرا وجعل الجملة حالا فلذلك قال انه لا يقاس عليه **خلافا لهشام** فانه اجاز القياس على ذلك وينبغي لبقية الكوفيين ان يوافقوا هشاما في اجازة القياس عليه لانهم لا يرونه حالا جامدة اقيمت مقام المشتق كما يراه جمهور البصريين ولا منتصبا فيه بحذف الجار كما يراه الاخفش بل يرونه مفعولا حذف عامله وذلك يقال بالقياس اذا افهم المعنى ولولا دعواهم فهم المعنى لم يصح منهم دعوى الحذف

فصل في الكلام على الحال باعتبار التنكر والتعريف **الحال واجب التنكر** وهذا هو الاصل لان المقصود بيان الهيئة والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها ولكونها الاصل **وقد يجي معرفا** اي على صورة المعرف **بالاداة** كقول لبيد

فارسلها العراك ولم يذدها ❊ ولم يشفق على نغص الدخال ❊

العراك الازدحام والضمير في ارسلها للابل والنغص مصدر قولك نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذا نغص الانسان اذا لم يتم مراده ماخوذ من قولك نغص الله عيشه تنغيصا اي كدره والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرده من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما فاته من تمام شربه وفي تخريج مثل ذلك باعتبار الاعراب ثلاثة اقوال احدها ان هذا الاسم المنصوب ليس بحال في الحقيقة وانما الحال عامله وهو الفعل المقدر اي تعترك العراك وعلى هذا بنى قاله الفارسي الثاني مثله الا ان المقدر اسم لا فعل اي معتركة العراك وعلى هذين القولين فأل في العراك لتعريف الحقيقة الثالث

ان

ان الاسم المذكور ليس منصوبا بمقدر لا فعل ولا اسم فاعل وانه واقع موقع اسم فاعل منتصب على الحال قاله جماعة وزعم ابن خروف انه مذهب س فيكون العراك واقعا موقع معتركة والظاهر ان أل على هذا القول زايدة ومن ثم اولنا قول المص معرفا بان معناه على صورة معرف **او بالاضافة** يعني او معرفا بالاضافة اي في صورة معرف بها نحو ضربت زيدا وحده فهو وان كان معرفة في اللفظ الا انه في معنى قولك منفردا قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا بعد في ان الشي يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك وضارب زيد ووحده يحتمل ان يكون مصدرا محذوف الزوايد اصله ايحادا قال صاحب الصحاح تقول رايته وحده وهو منصوب عند اهل البصرة على المصدر في كل حال كانك قلت اوحدته برويتي ايحادا اي لم ارغيره ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس يحتمل وجها اخر وهو ان يكون الرجل في نفسه منفردا انفرادا ثم وضعت وحده موضعه قلت فهو على الاول حال من الفاعل والاصل رايت زيدا موحدا له برويتي اياه وهو على الثاني حال من المفعول ونظيره انه اذ ذاك مصدر وحد يحد وحدا وحده فقد جاء ذلك فليس مصدرا محذوف الزوايد **ومنه** اي من المعرف بالاضافة اي الجاي على صورة المعرف بها **عدد الجاري من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم** نحو جاء القوم ثلاثتهم وجا والعشرتهم وما بينهما من الالفاظ الستة فينصبون ذلك كله على الحال وان كانت واردة على صورة المعرف بالاضافة لوقوعها موقع النكرة اي معدودين بهذا العدد قال ... ومذهب س في هذا كمذهبه في وحده من انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك قلت مثلثين وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا بنفسه ورد بانه لا يقع صفة لا نكرة وفيه نظر وذهب المبرد الى انه يقدر من لفظ الثلاثة فعل فتقول مررت بالقوم فثلثتهم قلت ولم يتحرر لي تنزيل هذا المذهب على المقصود من هذا التركيب فتامله **ويجعله التميميون توكيدا** فيجرونه

باعراب المتبوع رفعا ونصبا وجرا واجاز المص في الكافيه وشرحها
ان يكون بدلا والظاهر ما ذكره هنا وهو قول النحويين لان بدل الكل لا يحتاج
الى ضمير يرجع الى المبدل منه والتوكيد المعنوي يستوجب الضمير وقد اجمعوا هنا
على الضمير اذا اتبعوا وهل ثم فرق في المعنى بين جعل هذه الاعداد حالا كما يقول
الحجازيون وجعلها توكيدا كما تفعله التميميون ظاهر كلام المص في الشرح يقتضي
ان المعنى فيهما واحد فانه قال النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا وبرفعه
التميميون على تقدير جميعهم فظهر ان لا فرق عنده الا من جهة الصناعة
وقد يعامل بالمعاملتين الحالية والتاكيدية مركب العدد نحو رايت
الرجال عشر هم فيجوز ان يكون منصوبا على الحال او التاكيد فان قلت
كيف يطلع على هذا والغالب على المضاف البناء ح فلا يعلم هل اتبعوا او نصبوا
قلت لا يخفى انه يحمل كلام من تكلم بذلك على ما ظهر من لغته في الكلمة المعربة
التي ثم يعلم ذلك وقضهم بقضيضهم اي منتصب على الحالية قال الرضي
والاولى ان يؤول المصدر بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع
مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام كاسرا ومكسورا
والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره ومعناه كافة فلما
قامت الجملة مقام المفرد اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول
اعراب المفرد ويعامل ايضا بالتاكيد فنقول جاء القوم قضهم بقضيضهم
جرا وقد يجي المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بداد فبداد علم جنس
ووقع حالا لتاوله بنكرة كانهم قالوا جاءت الخيل متبددة وقد نص المصنف
هنا على شيئين التاويل والقلة فعلم ان النوعين السابقين لا قلة فيهما
وعلم ان الانواع كلها مؤولة فان قوله قد يجي المأول بنكرة علما يدل على
ان ما تقدم ذكره مؤول بنكرة **فصل** في الكلام على المصدر
حيث يقع حالا ان وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال
محذوف خلافا للمبرد والاخفش وذلك مثل قوله تعالى ثم ادعهن ياتينك
سعيا وادعوه خوفا وطمعا ودعوتهم جهارا وقالت العرب قتلته صبرا
ولقيته فجاة واتيته ركضا وجئته مشيا وسرت اليه عدوا وهو كثير
فالجمهور على ان المصدر في ذلك كله وقع موقع الحال لا معمولة لشي محذوف

وبدل

ويدل على ذلك وقوعه خبرا ونعتا نحو زيد صوم وهذا رجل عدل
ولا يمكن في ذلك تقدير عامل فكذا ينبغي هنا وحمل بعض الناس ذلك كله
على حذف مضاف اي اتيان سعي ودعاء خوف وطمع ودعاء جهار وقتل
صبر ولقاء فجاة واتيان ركض ومجي مشي وسير عدو وكذا يقدر
مع المصدر المعرف فيقدر في ارسلها العراك ارسال العراك وفي طلبته
جهدك طلب جهدك وفي قام زيد وحده قيام وحده وفي جاؤا الجما الغفير
مجي الجماء وفي ادخلوا الاول فالاول دخول الاول فالاول وفي كلمته
فاه الى في كلام فيه قال ابن هشام وهذا تقدير حسن سهل ولم يتعرض
المص الى ذلك وحكى مذهب الاخفش والمبرد وهو ان المنصوب في ذلك
مفعول مطلق لفعل مقدر قبله والجملة الفعلية هي الحال والتقدير قتلته
اصبره صبرا وكذا اسايرها وكان ينبغي لمن قدر ذلك ان يجري بينهم
الخلاف هل يقدر المحذوف جملة او مفردا وكان الاحسن للمص ان يقول
لا معمول لحال محذوفة لينص على حقيقة نوع المعمول واعترض في شرحه
مذهب المبرد والاخفش بانه ان كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر
المنصوب فينبغي ان يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع
ولا يمكن ان يفسره الفعل الاول لان القتل لا يدل على الصبر ولا اللقا على
الفجاه ولا الاتيان على الركوب قال ثم وذهب الكوفيون الى انها مفاعيل
مطلقة منصوبة بالفعل المتقدم وانها في موضع الحال لان معنى قتلته
صبرا فكذا بانها قلت عليه منع ظاهر اذ الصبر على القتل هو الحبس عليه
فاذن القتل اعم من الصبر عليه لانه تارة يكون معه وتارة يكون بدونه
فكيف يكون معنى قتله صبرا ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو اتيته
سرعة وتمثيله للنوع بالسرعة مناف لرده على من قال في ضربته تاديبا
ان تاديبا نوع بانه لو قيل كل تاديب ضرب لم يصح وهنا ايضا
لو قلت كل سرعة اتيان لم يصح خلافا للمبرد فانه طرد ذلك وجوز
القياس عليه واستشكل بان الحال نعت في المعنى فكما لا يطرد معنى النعت
بالمصدر لا يطرد وقوع الحال به قال ابن هشام والذي يظهر لي انه
مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال اشبه بالخبر

من النعت مع ان شبهها بكل منهما انما هو من حيث المعنى اما شبهها بالخبر فلان قولك جاء زيد راكبا اثبات للركوب لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية وفي الخبر على سبيل الاستقلال واما شبهها بالنعت فلان التركيب المذكور في معنى جاء زيد الراكب فهي في المعنى كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به فاذا كان في ابن اشتد شبهه بالخبر دون النعت قلت يمكن ان يوجه بما قاله السكاكي في معنى المفتاح من ان حكم الحال مع ذي الحال ابدا نظير حكم الخبر مع المخبر عنه الا تراك اذا اعتبت هو من قولك هو الحق بينا نفي الحق بين وجاء في قولك جاء زيد راكبا نفي زيد راكب وضربت في قولك ضربت اللص مكتوفا نفي اللص مكتوف فتجد الحال وذا الحال جزا ومخبرا عنه وذكر ابن الحاجب مثله في شرح المفصل فاذن قد ظهر امتياز الشبه الخبري بما ذكر اذا اعتبار مثله في الشبه النعتي غير متات فبان ما قاله ابن هشام رحمه الله تعالى **بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع** ولا يتعدى **الا في** ثلاثة انواع فلا يقتصر فيها على السماع **نحو انت الرجل علما** وهو المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال فهذا وما بعده عند المص مما وقع فيه المصدر موقع الحال باطراد وقال ثعلب الرجل موول بالعالم وعلما مفعول مطلق كما في قولك انت العالم علما والاظهر ما خرجه عليه ابو حيان من ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه **وهو زهير شعرا** وحاتم جودا ويوسف حسنا والاحنف حلما والخليل عروضا وسيبويه نحوا وخرجه ابو حيان على التمييز ايضا الا انه على تقدير مثل اي مثل زهير شعرا وكذا البقية الامثلة فهو مثل على التقدير مثلها زيدا قلت وفيه نظر لانك اذ اقلت على التقدير مثالها فالمثل هو نفس الزيد

وفي قولك

وفي قولك هو مثل زهير شعرا ليس المثل نفس الشعر فالاظهر تخريجه على التمييز كما في المثال الاول على تاويل المخبر به بالكامل اي هو الكامل شعرا اي شعره وكذا الى اخرها **واما علما فعالم** اي مهما يذكر انسان علما اي في حال كونه علما فعالم تقول ذلك لمن ادعى او ادعي له العلم وغيره فسلمت له العلم فالناصب لهذا الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويحتمل ان ينصبه ما بعد الفاء وصاحبه ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة والتقدير مهما يكن من شيء فهو عالم في حال علم اللهم الا ان تقترن ما بعد الفاء بما يمنع من عمله فيما قبله فيتعين فعل الشرط للعمل نحو اما علما فلا علم له واما علما فانه عالم وهذه المسئلة اختلف فيها راى المص والذي اختاره في الشرح قول من زعم ان المصدر مفعول به لفعل الشرط المحذوف لادلة احدها ان ذلك اعراب مطرد في حالتي التعريف والتنكير بخلاف القول بالحالية فانه لا يصح في المعرفة فلهذا يقدره س مفعولا له وفي جميع احوال ما بعد الفاء بخلاف قول الاخفش انه مفعول مطلق لامتناعه في اما العلم فذو علم او فانه عالم او فلا علم له الثاني انه ليس فيه اخراج شيء عن اصله والغالب فيه الثالث مجيء غير المصدر ههنا كقولهم اما قريشا فانا افضلها التقدير مهما تصف او تذكر وحكى يونس اما العبيد فذو عبيد بالنصب **ويرفع تميم المصدر التالي اما في التنكير جوازا امرجوحا وفي التعريف وجوبا والحجازيين في المعرف رفع ونصب** حاصل هذا الكلام ان الحجازيين التزموا نصب المنكر والتميميين رفع المعرف ولكل من الفريقين الوجهان في النوع الاخر ولم يتعرض المص لوجه الرفع على ما اذا هو وقال ابن هشام الظاهر ان رفعه على انه مفعول لفعل الشرط المحذوف مبنيا للمفعول اي مهما يذكر العلم ومهما يذكر علم ولا نعلم موضعا ذكر فيه احد جزئي جملة الشرط بعد اما غير هذا الموضع على ما رايت فيه ولكنهم قالوا في واما الصبر عنهم فلا صبرا انه مبتدا والجملة بعده خبر

ولم يعتبروه مفعولا لما لم يسم فاعله والذي قدمته اولى لسلامته
من عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه وقولهم الرابط المحموم يقتضي بجواز
زيد لا رجل في الدار ولاقابل عن الفاعل بخلاف الحال **وهو** اي المعرف وسكت
عن المنكر فعلم انه عنده حال كما ذكره في صدر المسئلة فالمعرف **في النصب مفعول**
له عند سيبويه وظاهر كلامه ان ش يوجب ذلك وحكى عنه في الشرح اذ قال
في اما الضرب فضارب بقول الاخفش وكان ينبغي ان يذكر عنه جواز الوجهين
المفعول له والمفعول المطلق وحيث قلنا بانه مفعول له فالعامل فيه
فعل الشرط المحذوف اي مهما يذكر شئ لاجل الضرب ضارب وقد ضعف
بقلة مثل لا افعله لجبن عن الهيجا **وهو** اي المعرف **والمنكر مفعول مطلق**
تاكيدي والعامل فيه مابعد الفاء اذ لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله
وان اقترن بالمانع ففعل الشرط هو العامل هذا كله **عند الاخفش** ففي
مثل قولك اما علما فزيد عالم واما الضرب فهو ضارب يكون التقدير
مهما يكن من شئ فزيد عالم علما او فهو ضارب الضرب وفي نحو اما علما
فذو علم واما العلم فذو علم تقدر العمل لفعل الشرط كذا قال الش ولم يفصح
بكيفية تقديره فتامله وضعف ايضا مذهب الاخفش بان المصدر
المؤكد لا يكون معرفا بال ودعوى الزيادة على خلاف الاصل ٥

فصل في الكلام على تنكير صاحب الحال وتقديمه على الحال

وتاخره عنه **لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة** لما قدمناه
من شدة شبه ذي الحال بالمخبر عنه الذي هو مبتدا فكما لا يقع المبتدا نكرة
مالم يختص لم يقع ذو الحال نكرة **مالم يختص** بنعت مثلا كما في قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا كذا مثل المص وتبعه الش وهو مشكل
من وجهين احدهما ان التنكير هنا عامة لدخول كلمة كل عليها فلا نسلم
ان المسوغ الوصف[2] والثاني ان الحال لا تاتي من المضاف اليه الا في ثلاث
مسايل ليست هذه واحدة منها او يختص باضافة كما في قوله تعالى
في اربعة ايام سواء للسائلين واشار بقوله في الغالب الى وروده
نكرة في غير الصور التي ذكرها في هذا الفصل ومثل له المص والش بما
وقع في الحديث جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس سابقا وقد يقال

[2] بل المسوغ العموم ٥

لانسلم

لانسلم ان سابقا حال من فرس بل هو من فاعل جاء **او يسبقه** عطف
على الفعل المجزوم بلم من قوله مالم يختص يعني او لم يسبقه **نفي** نحو
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فان قلت لا نسلم ان
الجملة الواقعة بعد الا هنا حالية وانما هي وصف قلت يمنع منه امران
احدهما انه قد تقدم ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان
مستثنى او مستثنى منه او تابعا له وعلى تقدير كونها صفة
للقرية لا يكون شيا من المسايل الثلاثة والثاني اقتران الجملة
بالواو ودخولها على الوصف ممتنع على راي الجمهور نعم الزمخشري
يقول بجواز توسط الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد لصوقها
به وانتقده المص في الشرح فان مذهبه في هذه المسئلة مذهب
لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت
اليه وايضا هو معلل بما لا يناسب وذلك لان الواو تدل على الجمع
بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما
يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال العطف مؤكد وايضا فالواو
فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال انها اكدت
لصوقها واجيب عن الاول بان تغاير الشيئين لاينافي تلاصقهما
والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق
باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالتصاق لا انها الآن عاطفة
وعن الثاني ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهم بل
المراد الالتصاق المعنوي وبالواو تاكد الثاني وان انتفى الاول
او لم يسبقه **شبهه** اي شبه نفي والمراد به النهي والاستفهام
فالنهي كقول قطري الخارجي ٥

لا يركنن احد الى الاحجام ٭ يوم الوغى متخوفا لحمام

والاستفهام كقول الشاعر ٥

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ٭ لنفسك العذر في ابعادها الاملا

او لم يتقدم الحال نحو هذا قائما رجل مثل به ش وانشد لذي الرمة

وتحت العوالي والقنا مستظلة ٭ ظباء اعارتها العيون الجآذر

قال الش ويظهر من كلام س ان صاحب الحال في نحو فيها قايما رجل
هو المبتدا وذهب قوم الى ان صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر
قال المص وقول س عندي هو الصحيح لان الحال خبر في المعنى فجعله
لاظهر الاسمين اولى من جعله لاغمضهما قيل وهذا يستقيم لو تساويا
واما اذا كان احدهما معرفة والاخر نكرة فجعله للمعرفة اولى وزعم
ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند س
والفرا الا اذا تاخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز
ان يوكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما فعل ذلك مع التاخر
او لم يكن للحال جملة مقرونة بالواو لان اقترانها بالواو رافع
لتوهم كونها نعتا خلافا للزمخشري ومثال ذلك قوله تعالى او كالذي
مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقال الشاعر

مضى زمن والناس يستشفعون بي • وهل لي الى ليلى الغداة شفيع •

او لم يكن الوصف به على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا وعندي
راقود خلا قال المص كلام س ان المنصوب في هذين المثالين واشباههما
منصوب على الحال فان الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله
نعتا مع كونه جامدا غير موول بالمشتق وقد تقدم ان ذلك يغتفر
في الحال لانه بالاخبار اشبه منه بالنعوت وتعقبه الش تبعا لابي
حيان بان المشهور من كلام س وغيره نصب ما بعد خاتم وراقود
وشبههما على التمييز فلو كان ما قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا
وهذه جبتك خزا لم يكن الا حالا **او لم يشاركه فيه معرفة**
نحو جا رجل وزيد ضاحكين وكان حقه ان يقول يختص بدل قوله
معرفة ليشمل نحو هذا رجل صالح وامراة مقبلين واعلم ان اعتبار
هذه المسوغات لوقوع الحال من النكرة ليس بمذهب س وانما مذهبه
جواز كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا من غير اعتبار لشي من ذلك ووجهه
ان الحال انما دخلت لتقييد عاملها فلا معنى لاشتراط كون صاحبها
معرفة او شبهها الا ان ما ذكره المص من انه لا بد في الغالب من مسوغ
هو قول الخليل ويونس والجمهور **ويجوز تقديم الحال على صاحبه**

وتاخره

قف على ان جواز مجي الحال من النكرة قبلها مطردا مذهب س

مبحث تقدم صاحب الحال عليها وتاخرها

وتاخره عنه ان لم يعرض مانع من التقديم كالاضافة الى صاحبه لكن
بشرط ان يكون الاضافة محضة نحو عرفت قيام هند ضاحكة نبه على
ذلك في الشرح فانه قال واما ان كانت الاضافة غير محضة فيجوز تقديم
الحال على المضاف كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا لان
الاضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها واعترض ابو حيان بانه يرد
على تعميمه نحو هذا مثلك متكلما قلت واقره تلميذه الش وهو سهو
فان الاضافة في مثلك محضة وليست كل اضافة لا تعرف غير محضة
بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في مثلك مفقود **او** لم يعرض
مانع **من التاخير كاقترانه** اي اقتران صاحبه **بالا على راي** نحو ما سار مسرعا
الا زيد فان الحال لو اخر في هذا التركيب افاد خلاف المعنى المراد
وذلك ان معنى ما سار مسرعا الا زيد انه لم يسر احد على هيئة الاسراع
الا زيد وذلك يقتضي ان غير زيد سار لا على هيئة الاسراع ولولا
ان هذا هو المراد لقلت ما سار الا زيد ولم يعتد بقولك مسرعا
فاذا قلت ما سار الا زيد مسرعا فمعناه انه لم يسر احد الا زيد وان
سيره على هيئة الاسراع وهذا معنى غير ذلك المعنى فاذا قصد امتنع
تقديم مسرعا على الا لئلا يفيد خلاف المعنى المراد واما قوله ما راعني
الا جناح هابطا فمعناه اعني هابطا واعلم ان قوله على راي ثبت
في بعض النسخ دون بعض وعلى اثباتها فهي تكرار لما ذكر في غير هذا الباب
وموهمة ان المذهب الصحيح خلاف ذلك اذ انما يقال على راي في عرف
المصنفين للقول المرجوح وموهمة ايضا ان هذا الراي مذهب الاقلين
والامر بخلاف ذلك كله فكان الاولى ترك هذه الزيادة كما هو في
بعض النسخ **وكاضافته** اي اضافة صاحب الحال **الى ما لابس الحال**
نحو جاء منقاد الجمل وصاحبه لانه لو اخر هنا للزم عود الضمير الى متاخر
لفظا ورتبة **وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف** غير زايد لا بالزايد
فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكبا من احد وقد جزم بجوازه
في الارتشاف ولا بالاضافة فيمتنع التقديم كما مر انفا **ضعيف على
الاصح** عند المص **لا ممتنع** كما هو مذهب الاكثرين فانهم منعوه مستندين

الي عدم سماعه من العرب والى ان الحال تابع وفرع لذي الحال فكما
لا يتقدم المجرور على الجار لا يتقدم تابعه ايضا بل حكى ابن الانباري
الاتفاق على منع تقديم الحال في هذه المسئلة وليس كذلك نعم
هو مذهب الاكثرين وذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان
والمص الى الجواز وفصل الكوفيون بين ان يكون ذو الحال مضمرا نحو
هند مر زيد ضاحكة بها او مظهرا والحال فعل نحو مررت تضحك
لهند فيجوز التقديم فيهما وبين ان يكون الحال مفردة من ظاهر نحو مررت
ضاحكة لهند قلت كذا حكوه والتفصيل المذكور لا يفي بصور
المسئلة فقد بقي الحال من ظاهر اذا كان جملة اسمية نحو مررت هند
هو جالس بزيد فيحرر مذهبهم في ذلك واستدل المص بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من الناس المجرور باللام وبقول الآخر

• اذا المرء اعيته المطالب ناشيا • فطلبها كهلا عليه شديد •

فكهلا حال من الضمير المجرور بعلى وبقول الآخر

• لئن كان برد الماء هيمان صاديا • الي حبيبا انها لحبيب •

فهيمان حال من الضمير المجرور بالي والحال متقدمة في الكل قلت وقد
قدح في جميع ذلك اما حملة قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس على ما ذهب اليه فمعترض من وجهين احدهما انه حمل
للقران على ما اعترف بضعفه ولا يخفى ما فيه والثاني انه قدم
في باب الاستثناء ان المحصور واجب التاخر ونص هنا على وجوب
تاخر الصاحب المحصور ولكن الحال المحصورة والحق قول الزجاج
ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة اي وما ارسلناك الا كافا للناس
عن الضلال وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلاث ابنية لسماعه
وفروقة ومهدارة غير متجه لان غايته شهادة على نفي في مقابلة شهادة
على اثبات من امام معتبر ثم الحصر في الثلاثة باطل قطعا بثبوت علامة
وراوية واما قوله فطلبها كهلا عليه شديد فقد قيل فيه لا نسلم
ان كهلا حال من مجرور على بل هو حال من فاعل المطلب والمطلب مصدر
ميمي مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير فطلب المرء اياها

اي

اي المروة في حال كهولية شديد عليه واما البيت الاخر فقد منع
كون هيمان فيه حالا بل هو مفعول للمصدر الذي هو برد والتقدير
لئن كان ان برد الماء هيمان صاديا يعني نفسه قال بعض المغاربة
وعلى تقدير ان يبعد التاويل في هذه الابيات فلا تقوم الحجة بها لان
الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام قلت وفيه نظر ولا يمنع تقديم
اي تقديم الحال على المرفوع والمنصوب خلافا للكوفيين في المنصوب
الظاهر مطلقا اي سواء تقدم العامل ام لا وسواء كانت الحال فعلا
اولا فيجوز عند البصريين مكتوفا ضربت اللص وضربت مكتوفا
اللص وتضحك ضربت هندا وضربت تضحك هندا وكل ذلك ممنوع عند
الكوفيين وتعليلهم المنع بخوف لزوم كون الحال مبدلا منه وصاحبه
بدلا اذا ما بنا في نحو لقيت راكبة هندا ولذلك استثنى بعضهم
الحال الفعلية كما سيجي هذا اذا كان المنصوب ظاهرا واما اذا كان
ضميرا نحو اللص مكتوفا ضربته فالفريقان يجيزونه خلافا للكوفيين
ايضا في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال نحو راكبا جاء زيد
فاما لو كان المرفوع ضميرا جاز عند الكل نحو خشعا ابصارهم يخرجون
من الاجداث والاستدلال بهذه الاية على تقديمه اذا كان مرفوعا وعلى
عاملها اذا كان متصرفا غير قاطع للجواز لما قاله بعضهم من كون خشعا مفعولا
به ليدعو اي يدعو الداعي قوما خشعا ابصارهم واما اذا كان العامل ليس مزحل
عن الحال من المرفوع الظاهر فانه يجوز عند الكل ايضا كقوله

• فسقى ديارك غير مفسدها • صوب الربيع وديمة تهمي •

ويرد على الكوفيين قول العرب شتى تؤوب الحلبة اي متفرقين يرجع
الحالبون وقول الشاعر • برد حرى حذف العيون •
واستثنى بعضهم اي بعض النقلة من الكوفيين هذا قضية كلامه في
الشرح من حال المنصوب ما كان فعلا نحو لقيت تضحك هندا ووجهه
ما قدمناه من عدم ايهام المفعولية والبدلية بخلاف لقيت ضاحكة
هندا والذي ينبغي لهذا القايل ان يستثني ما كان جملة ولا خصوصية
للفعل من حيث هو فعل بذلك ولا يضاف عن عامل الحال الى صاحبه

الا ان يكون المضاف جزؤه او كجزئه ومفهوم ذلك ان عامل الحال يضاف الى صاحبها فهذه ثلاث مسائل الاولى هذه التي تؤخذ من مفهوم كلامه نحو عرفت قيام زيد مسرعا وهو راكب الفرس مسرجا ومنه قوله تعالى مرجعكم جميعا وقال الشاعر

تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا ۞ الى الروع يوما تاركي لا ابا ليا ۞

الثانية ان يكون المضاف جزءا من المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا الثالثة ان يكون المضاف ليس جزءا حقيقة وانما هو بمنزلة الجزء كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فاما تجويز الحال من المضاف اليه في المسئلة الاولى فواضح واما في المسئلتين الاخريين فانما حسن جعل المضاف اليه فيهما صاحب الحال لانه قد يستغنى به عن المضاف الا ترى انه لو قيل في غير التلاوة ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا واتبع ملة ابراهيم حنيفا يحسن بخلاف نحو ضربت غلام هند جالسة فيمتنع فيه جعل المضاف اليه صاحب حال باجماع على ما نقله المص ونقل غيره عن بعض البصريين جوازه وحكى الش عن شيخه اثير الدين بن ابي حيان انه قال والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف اليه اما المضاف واما معنى الاضافة واما اللام وايها قدرته لا يصلح عاملا قال ولا حجة فيما استدل به المص لاحتمال ان يكون اخوانا منصوبا على المدح وحنيفا حال من ملة على معنى دين او من الضمير في اتبع هذا كلامه قلت وينبغي للمص ان يجيز ما نقل الاجماع على منعه لانه سيجيز اختلاف عامل الحال وصاحبها فصل تكلم فيه المص على جواز تقديم الحال على العامل وعلى امتناع التقديم وبنى عليه وجوب التقديم وذلك اذا كان استفهاما نحو كيف جاء زيد وبدا بالقسم الجائز واشترط له وجوب امرين وانتفاء ستة امور فقال يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا متصرفا نحو مسرعا اقبل زيد وخشعا

حال من الكاف في انطلاقك

مبحث تقديم الحال على عاملها

ابصارهم يخرجون وهذا مذهب البصريين الا الجرمي والسماع يرده والاخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وقد سلف تفصيل الكوفيين في المسئلة فان قلت كلامه صادق على ما اذا كانت الحال جملة مصدرة بالفاء ونحو جاء زيد والشمس طالعة فيلزم جواز تقدمها على العامل مع ان المنع ثابت والسر فيه شبه واو الحال بواو العطف فكما لا تتصدر العاطفة لا تتصدر الحالية او كان العامل صفة تشبه تشبه الفعل سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او اسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد عنبا او فقيرا اسمح وهذان هما الامران الوجوديان اللذان شرطهما ثم انتقل الى الامور الستة المطلوب انتفاؤها فقال ولم يكن عامل الحال نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها ووجهه ان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس هذا بشيء لان الممنوع انما هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا يتقدم معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله المص هنا منتقب ولا صلة لال نحو المقبل ضاحكا زيد فلا يجوز الضاحكا مقبل زيد او صلة لحرف مصدري عاملا كان نحو يعجبني ان يجيء زيد ضاحكا فلا يجوز يعجبني ان ضاحكا يجيء زيد او غير عامل نحو يسرني ما فعلت محسنا فيمتنع ايضا يسرني ما محسنا فعلت فالاول متفق فيه على المنع لان اتصاله بصلته اكد لانه حرف وموصول وعامل والثاني مختلف فيه كما مر في باب الموصول وقد فهم انه ان كان صلة لموصول غيرهما نحو جاء الذي قام ضاحكا جاز تقديمه فيجوز جاء الذي ضاحكا قام وهذا المفهوم صحيح ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز يعجبني مسرجا ركوب الفرس فان قلت ليس ثم ما يعطف عليه قوله مصدرا الا قوله نعتا وقوله صلة وكل منهما ممتنع لانه يلزم من ذلك دخوله تحت قوله ان كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه وهو باطل قلت انما يتم هذا لو كان من عطف المفردات وليس كذلك بل هو من عطف الجمل فالتقدير ولا يجوز ان كان مصدرا فلا اشكال فان قلت

اقتصر على ذكر الحرف مع ان التقدير به وبالفعل فلم صنع ذلك
قلت لان الحرف هو المقتضى للمنع ولا مقرونا بلام الابتدا نحو
لأصبر محتسبا فلا يجوز محتسبا لأصبر وحقه ان يقول في غير باب
ان ليسلم من المناقشة بنحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه فان قلت
وحقه ان يقيد التقدم بكونه على لام الابتداء التى اقترنت بها العامل
ليسلم من ورود نحو لمحتسبا اصبر قلت لا يصدق على العامل ح انه
مقرون بلام الابتدا ثم جواز هذا التركيب مما يتوقف فيه او بلام
القسم نحو لاعطين السايل معنيا له ويلزم تقديم عاملها عليها
وهذا عطف على قوله يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا غير
متصرف نحو ما احسن زيدا عالما او صلة لال او حرف مصدري او
مصدرا مقدرا بحرف مصدري او مقرونا بلام الابتدا او القسم
وقد علمت امثلة ذلك كله مما سبق او جامدا ضمن معنى مشتق كحرف
التشبيه والتمنى والترجى والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام
التعظيمي نحو كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صابا عندكم
لعل عمرا قايما في الدار وهذا بعلى شيخا يا جارة ما انت جارة
هذا كلام المص في الشرح وفيه زيادة على ما ذكرناه عدا اما من امثلة
هذا القسم نحو اما علما فعالم وتعقبه الش بان العمل ليس لاما بل
للشرط المحذوف قلت وايضا فقد اختار في موضع انه مفعول به
لا حال وقد مر وايضا فعبارته لا تشمل شيا مما ذكر اذ لا يصدق
في عرف النحويين على شىء من ذلك انه عامل جامد ضمن معنى مشتق نعم
قد يصدق عليه في عرفهم انه عامل فضمن معنى الفعل دون حروفه
وانما تصدق عبارته ظاهرا على نحو زيد اسد مقبلا والاشكال
نشا من ذكر الجمود والاشتقاق ولو قال عاملا ضمن الفعل لم يكن
به باس او افعل تفضيل نحو وجه زيد حسن سافرا من وجه عمرو
او مفهم تشبيه نحو زيد زهيرا شاعرا وهنا نفي وذلك ان
العامل في هذه الحال ما اشتمل الكلام عليه معنى التشبيه وليس العامل
لفظيا فيوصف بالتصرف فان قلت يمثل لذلك بالكاف في زيد

كزهير

كزهير شاعرا وبكأن في قول امرئ القيس ۝

• كأن قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والحشف البالي •

ليسلم من هذا الاعتراض اذ العامل فيما ذكرته لفظي قلت يصدق عندنا ان ذلك
داخل عنده فيما تقدم من قوله او جامدا ضمن معنى مشتق وقد يقال انما نشا
هذا الاعتراض من اصله بناء على انه جعل مفهم التشبيه قسيما للجامد فيلزم ان
يكون متصرفا ومفهم التشبيه لا يوصف بذلك وهذا غير متوجه اذ لا يلزم انحصار
مطلق العامل في الجامد والمتصرف حتى يلزم من جعل عامل ما قسيما للجامد ان يكون
متصرفا بل لنا واسطة وهو ان يكون العامل لا جامدا ولا متصرفا فلا يلزم من نفي
الجمود اثبات التصرف فسقط الاعتراض واغتفر توسيط ذي التفضيل بين
حالين غالبا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فبسرا ورطبا حالان وافعل
التفضيل عامل فيهما وصاحب الحال الاولى الضمير المستكن في اطيب وصاحب
الحال الثاني هو الضمير المجرور ومن هذا هو المختار واليه ذهب المازني وابن
كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف قال المص وهو مذهب س
وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان
على اضمار كان التامة صلة لاذا واذ بحسب ما يقتضيه المقام فالتقدير
عند ارادة الاستقبال هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا فالعامل
في الحال عندهم كان التامة وصاحب الحال فاعل كان المستتر فيها والعامل
في الظرفين افعل التفضيل وان كان احدهما متقدما لان الظروف تتقدم
على العامل وان كان معنى فعل قال المص فيه اضمار ستة اشيا من غير حاجة
قال وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال افعل التفضيل في اذ واذا فيكون
شبيها بما فروا منه قلت في تضمن كلامهم الاعتذار عن هذا الاخير
واجاز بعضهم ان يكون كان المقدرة ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين
لا حالين واستند في ذلك الى مجئ المنصوب معرفة نحو زيد المحسن
افضل منه المسئ قلت يحتاج الى سماع وقيل العامل في الحال الاولى
في المثال المذكور اسم الاشارة وقيل التنبيه والعامل في الثانية افعل
التفضيل قال الش وهو ضعيف ولا يطرد في كل موضع لان نحو زيد
مفردا انفع من عمرو معانا ليس فيه اسم اشارة قلت وجه الضعف ان

ان العامل في الحال مقيد بها فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت الاشارة
بالبشرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا في حال شيخو
والمجي في قولك جاء زيد راكبا لم يكن الا في حال الركوب ونحن قاطعون بانه يصح
ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا لا في حال بسريته بل في حال كونه رطبا
او بلحا او تمرا كذا اقرره ابن الحاجب وهو حسن ورده ايضا اعني القول بان
العامل اسم الاشارة بغير هذا الذي ذكرناه عنه مما للاعتراض فيه مجال وذلك
مقرر في شروح كافيته فلا نطول بذكره واعلم ان في كلام المص مناقشة
من حيث اخلاله بقيد لابد من ذكره وذلك ان اغتفار توسط افعل التفضيل
بين حالين مشروط بان يكون احدى الحالين مفضله على الاخرى اذ لا يجوز
زيد راكبا احسنهم مقبلا وانما اغتفر هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين
المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر فقيل هذا اطيب بسرا رطبا حصل الالباس
فان قيل يندفع اللبس بجعل احدهما تاليا لافعل نحو هذا اطيب بسرا منه
رطبا قلت يلزم من ذلك فصل افعل التفضيل عن من ومجرورها وهما كالموصول
والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والجار والمجرور والتمييز قلنا ذلك
فصل جايز وهذا بتقدير التزامه رافعا للالباس يكون فصلا لازما في نوع
هذا التركيب فلم يحتمل على ان بعضهم اقدم على ارتكاب هذا الفصل فاجاز
نحو زيد احسن قايما منه قاعدا لما راه رافعا للالباس حكاه الشارح والحناع
الرضي ظانا انه لم يسبق الى القول به وانا لا ارى باسا بمثل ذلك والى
هذا اشار المص والله تعالى اعلم بقوله غالبا وقد يفصل ذلك التوسط بين
حالين بذي التشبيه فيعمل في احدهما متقدمة وفي الاخرى متاخرة كقول الشاعر

• انا فذالهم جميعا فان • امرد ابدهم ولات حين بقاء •

وقوله الاخر

• تعيرنا اننا عالة • ونحن صعاليك انتم ملوكا •

اذ المعنى تعيرنا اننا فقرا ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم
والمسوغ لتقديم صعاليك هنا هو المسوغ لتقديم بسرا في المثال المتقدم
وهو خشية اختلاط المعنى الا انه مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا
لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرناه في هذا البيت اجود ما قيل فيه

وفي الارتشاف

وفي الارتشاف ان ذلك على اضمار كان وحكى ابن هشام في مغنيه
قولين اخرين احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو
ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعول اي انا نثقل الملوك
بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر فالاخبار هنا مثله
في وازواجه امهاتهم قلت وصعاليك على هذا القول حال متقدمة
على عاملها المعنوي مع فقد المقتضي لاغتفاره فهو ضعيف والثاني
قاله الحريري وقد سيل عن البيت وهو ان التقدير انا عالة صعاليك
نحن وانتم قال ابن هشام وقد خطي في ذلك وقيل انه كلام لا معنى
له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول
عالة اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير عالة وانتم توكيد
الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة
ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه حال من ضمير عالة والاولى على قوله
ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحالان
بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني
والثاني للاول لان فصلا اهون من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف
لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان الصعاليك هم
المخاطبون فيحتمل كونه راعي المعنى هذا كلامه بنصه قلت وفيه نظر
اما اولا فلان كلا من الوجهين اللذين حمل الكلام عليهما باباه قول الحريري
نحن وانتم بعطف احد الضميرين على الاخر لاسيما على قوله في الوجه الثاني
ان انتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد
لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل هذا ما لا سبيل
اليه واما ثانيا فلان دعواه امتناع جعل انتم توكيد الضمير صعاليك
من حيث تخالفهما بالحضور والغيبة ساقطة وذلك لان ذا الحال على تقديره
هو ضمير الخطاب المحذوف من نعولكم الذي هو مفعول به فيكون الضمير
الذي يتحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك
قمت يا زيد ضاحكا فالضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير
خطاب بلا شك والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد ان صعاليك

معمول لعالة وان نحن وانتم تاكيد للضمير الذي يتحمله عاله وذلك لان الضمير
المنصوب بان يراد به في الحقيقة المتكلم مع من يتبعه في التكلم والمخاطبون
الا انه غلب المتكلم على المخاطب فاتى بضمير المتكلم على القاعدة وعالة خبر ان
فيكون فيه ضمير عايد على اسمها مشارك له في الاشتمال بحسب المراد على
متكلمين ومخاطبين فعنى تاكيده بيّن المقصود بذلك الضمير نصا فقيل
نحن وانتم وملوكا حال من ضمير عالة والمعنى انكار تعيير المخاطبين للمتكلمين
مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن شرفا كما انتم اشراف وذلك لانا نقول
في حال ملكنا الصعاليك ونرفدهم فلا وجه لتعييركم ايانا مع لنسا وي
اقدامنا في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل في البيت تقديم وتاخير
وكان الاولى بالحريري ان يقول انتم ونحن ابقاء على الواو ما تستحقه
من الدخول على المعطوف اذ تقديره يقتضي انها اخرجت عن محلها وادخلت
على المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا مع انه لا ضرورة تدعو الى
ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع كما اسلفناه
في باب المفعول معه **فان كان الجامد** الذي يمكن عمله في الحال
ظرفا نحو زيد عندك قايما **او حرف جر** نحو زيد في الدار قايما **مسبوقا**
بمخبر عنه كزيد في المثالين المذكورين **جاز على الاصح توسط الحال**
بين المخبر عنه المقدم وعاملها المؤخر **بقوة ان كان** للحال **ظرفا** نحو زيد
عندك امامك اذا جعلت عندك حالا وامامك خبرا عن زيد **او حرف**
جر ومجرور نحو زيد قايما عندك وعمرو جالسا في الدار ففي ذلك كله
خلاف فالبصريون على المنع مطلقا والفرا والاخفش في احد قوليه
على الاجازة مطلقا بلا ضعف وتفصيل المص المذكور وفصل الكوفيون
بين المضمر وغيره فاجازوا في نحو انت قايما في الدار وللتوسط صورة اخرى
متفق على جوازها غير التي اشار اليها المص بقوله مسبوقا بمخبر عنه وهي ان
يتوسط الحال بين الخبر المتقدم والمبتدا المتاخر نحو في الدار قايما زيد
واعلم ان قول المص مسبوقا بمخبر عنه يشكل بمثل قوله وقد كان منكم ماوه
بمكان **ولا تلزم الحالية في نحو فيها زيد قايم فيها** وهي ان يتبع اسم مع ظرف
او جار ومجرور يحسن السكوت عليه ومعه ما يصلح للخبرية والحالية والظرف

نحو زيد في الدار عندك على ان
يجعل في الدار حالا وعندك خبرا
ومنه زيد من العلم بمكان **وضعف**
ان كان غير ذلك ح ح ح

منكرا

منكورا والجار والمجرور فلا يلزم الحالية في الاسم الصالح لها **بل يترجح**
الحالية على الخبرية فلك في قايم الواقع في التركيب المذكور ان تنصبه
على الحالية وهو الراجح ولك ان ترفعه على الخبرية وانما رجح الاول
لنزول القران به قال الله تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين
فيها وقال تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها ولا فرق بين
ان يتاخر الظرف عن المخبر عنه كالايتين او يتقدم كمثال المتن وقلنا
بجواز الرفع لقراة الاعمش ففي الجنة خالدون فيها وانهما في النار خالدين
فيها **وتلزم** اي الخبرية لا الحالية التي صدر الكلام فيها **في نحو فيك زيد**
راغب وهو حيث يكون الظرف او الجار والمجرور ناقصا ولا يكتفى به
في الخبرية اذ لا يصح زيد فيك فيتعين ان يكون الاسم المذكور خبرا ولا يصح
جعله حالا اذ حاليته فرع عن استقلال ما قبله وهو غير مستقل بالغرض
كما قررناه فتعين كونه خبرا **خلافا للكوفيين في المسالتين** وحجتهم
في المسالة الاولى وهي نحو فيها زيد قايم فيها ان الظرف صالح للخبرية صلاحية
ظاهرة متفقا عليها لكونه تاما مع انه قد اعتني به من وجهين تقديمه
في اول الجملة وتوكيده فلو الغي بان جعل الخبر غيره كان ذلك تناقضا
او كالتناقض وحجة البصريين في ان الحالية راجحة لا واجبة امران
احدهما ان هذا المعنى لا ينهض الى الايجاب وانما ينهض الى الترجيح
والثاني انه لا يجب اذا رفعنا الغاء الظرف بل يكون خبرا اخر على ان
من النحويين من منع ذلك والصحيح الجواز والخلاف مبني على جواز تعدد
الخبر فمن اجازه اجاز هذا ومن زعم انه لا يجوز الا اذا جعل الخبر
ان في التقدير في معنى خبر واحد وكانه قيل في زيد شاعر وكاتب
زيد جامع بين الشعر والكتابة ان يكون المراد الاخبار باجتماع الوصفين
لا بحصول كل منهما لم يجز ذلك كذا قال ابن هشام **قلت** وفيه نظر
وذلك لان الظرف الاول خبر عن زيد والثاني تاكيد له وقايم خبر اخر
لا يعمل في شيء من الظرفين فان **قلنا** بجواز تعدد الخبر فلا اشكال
وان قلنا بان التعدد يجوز عند جعل المتعدد في معنى خبر واحد كما في
زيد شاعر وكاتب اي جامع بين الوصفين فيجوز هنا ايضا اذ الخبران

في معنى جزء واحد لانهما في معنى قولك جامع بين الكون في الدار والقيام
نعم ان جعل الظرف متعلقا بقايم امتنع لعدم تاتي جعلهما بمعنى واحد
اذ لا معنى لقولك جامع للقيام في الدار والكون فيها ضرورة ان القيام
في الدار يستلزم الكون فيها فكانك قلت جامع للكون في الدار على صفة
القيام والكون وذلك مما لا معنى له فتامله وقد يقال جعل الخبرين
في معنى جزء واحد انما هو من حيث يكون الجزان معطوفا احدهما على الاخر
بالواو وذلك مفقود في مسيلتنا فيمتنع فيها اعتبار هذا المعنى واما
المسيلة الثانية فانما جوز الكوفيون فيها النصب لان من مذهبهم
جواز الاخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال فان قلت
الناقص ان علق بالمشتق فليس المعنى عليه وان علق بالحال فكيف يكون
الخبر معمولا للحال قلت قد اجيب عن ذلك بامرين احدهما انهم لا يعتدرون
في نحو زيد عندك وزيد في الدار متعلقا بل يجعلونه منصوبا على الخلاف
والثاني انه عندهم جزء في اللفظ لا في المعنى كما ان الحال عندهم حال
في اللفظ لا في المعنى وانما لم يوكد الظرف في هذا المثال لانه اكد في الاول
ليتاكد كونه خبرا وتاكيد الخبر هنا غير مناسب لانه لا يصح او لا يحسن
كونه خبرا فاذا كانت الخبرية ممتنعة او ضعيفة فكيف تؤكد ومن
حجج الكوفيين على جواز الخبرية قوله ۵

• فلا تلحني فيها فان بحبها • اخاك مصاب القلب جم بلابله •

في رواية من نصب مصاب القلب والبصريون يجيبون عن ذلك بان
المعروف الرفع ولين سلم نصبه فالخبر محذوف للقرينة اي اني متيم
ونحوه فالحال ح من ضمير الخبر المحذوف واعلم انه ليس في كلام المص
ما يفهم رتبة الجواز عند الكوفيين في المسيلة الثانية اذ مخالفتهم
في لزوم الخبرية صادقة بتجويزها راجحة او مرجوحة او مساوية
للحالية والواقع ان الكوفيين في هذه المسيلة يجوزون الخبرية
راجحة او مرجوحة وقد يقال الظاهر انهم لا يرجحون ما منعه
غيرهم بل اسوا الاحوال انهم يجيزونه مرجوحا فهذا مما يعلم بالنظر
وفيه نظر **فصل** في الكلام على تعدد الحال مع اتحاد

عاملها

عاملها واتحاد صاحبها او تعدده واضمار عاملها وحذفها واختلاف
العامل فيها وفي صاحبها **يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد
صاحبها او تعدده بجمع وتفريق** فهاتان مسيلتان الاولى ان يتعدد
الحال ويتحد عاملها وصاحبها وذلك نحو جاء زيد راكبا مسرعا وكقوله

• علي اذا ما زرت ليلى بخفية • زيارة بيت الله رجلان حافيا •

ولم يحك المص في المسيلة خلافا والخلاف فيها شهير فالفارسي منع وتبعه
ابن عصفور وجماعة قياسا على الظرف والاخفش وابن جني اجازا وتبعهما
المص قياسا على الخبر والنعت وتمسكهم بسماع نحو جاء زيد راكبا مسرعا
لا يجديهم شيا لاحتمال كون الثاني وصفا للاول وكونه حالا من ضميره
المسيلة الثانية ان يتعدد الحال ويتعدد صاحبها ويتحد العامل
وهو ليس باسم تفضيل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فهذا جايز باتفاق
وكذا اذا كان اسم تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان فيه
ضعف الا انه في قوة مصدرين فجاز لذلك على ان الصاحب هنا ايضا
متعدد ففيها ما في المسيلة الاولى وزيادة ولكنه تعدد كلا تعدد فانه
وان تعدد لفظا فهو شي واحد في المعنى اذ المفضل عين المفضل عليه
واعلم ان المص لو عبر بان قال يجوز تعدد الحال مع اتحاد عاملها
واتحاد صاحبها او تعدده لكان اولى لان المقصود من هذا الكلام ذكر
ذكر جواز تعدد الحال فليكن المصدر به وعرم يذكر للتفصيل والتقسيم لا العكس
وليس المراد من قوله بجمع قسيم التثنيه وانما المراد به قسيم التفريق فدخل فيه
نحو قوله تعالى وسخر لكم الشمس والقمر دايبين وكذا قول الشاعر ۵

• متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطار •

ومثال التفريق لقيت زيدا مصعدا منحدرا ويظهر ان مقتضى القياس
العطف كما في الخبر وهو في كلام ابن الحاجب في شرح المفصل بالعطف
وقال الشاعر • وانا سوف تدركنا المنايا • مقدرة لها ومقدرينا •
وهنا بحث وهو ان مسيلة الجمع لا تدخل تحت التعدد اذ الحال
ثم واحدة كالخبر في قولك الزيدون قايمون **ولا يكون** الحال من حيث
هو في تكرار وغيره **لغير الاقرب** فعلى هذا اذا قلت ضربت زيدا راكبا

مبحث
جواز تعدد عامل الحال

فالحال من زيدا فان اردت كونه حالا من الفاعل اوليته اياه وهو الصحيح
وجوز الزمخشري في ضربي زيدا قايما كون الحال من الاول وكونها من
الثاني واذا قلت لقيت زيدا مصعدا منحدرا فالاول من الحالين للثاني
من الصاحبين والثاني للاول منهما فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال
من الفاعل هذا راي الاكثرين وقال قوم من اهل الادب وابن السراج
وابن يعيش الاول للاول والثاني للثاني قياسا على احسن وجهي اللف
والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا اسهل من فصلين وان اللف
والنشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينه
فلابد لنا في الحمل من مرجح وهو ما ذكرناه فعلم بان بهذا التقدير
ان الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد واما اذا ظهر المعنى فلك ان
تقدم وتوخر كيف شيت باتفاق الا المانع فانه يعمل بمقتضاه
فيكون الحال الاولى لغير الاقرب نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة لقيام
المانع من جعل مصعدا للمعنى التي هي اقرب الصاحبين اليه ضرورة
ان مصعدا مذكر وهند موبث وافرادها بعد اما ممنوع هذه جملة
جملة اسمية معطوفة على الفعلية المتقدمه وهي قوله يجوز اتحاد
عامل الحال مع تعددها فالاولى الكلام في جواز التعدد وهذه الكلام
في وجوب التعدد ومثاله هديناه السبيل اما شاكرا
واما كفورا قال الش وذكر غير المص انه قد ينوب عن الثانية او ويكتفى ان عن
وقد شفني ان لا يزول يروعني • خيالك اما طارقا ومغاديا •
وهذا ليس موافقا لكلام المص ولا مخالفا له لان كلامه في تكرار الحال لا في
تكرار اما وقد ذكر في باب النسق ان او تاتي عديلة اما وافرادها
بعد لا نادر انما يقع في الشعر كقوله
• فهرت العدا لا مستعينا بعصبة • ولكن بانواع الخدايع والمكر •
وقد نص في باب لا على ان ترك التكرار في ذلك ونحوه ضرورة وقيد
هناك الخبر بالافراد ولم يقيد هنا الحال بذلك والعذر له انه لم يذكر
الحال الواقعة جملة بعد ويضمر عاملها اي عامل الحال تارة على
سبيل الجواز واخرى على سبيل الوجوب ولابد من قرينة مع الحذف

مبحث وجوب تعدد الحال

مبحث جواز اضمار عامل الحال

فى كل

في كل من القسمين فيضمر العامل جوازا لحضور معناه كقولك للمسافر
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا اوتقدم ذكره في استفهام
كقولك قايما في جواب من قال كيف تركت زيدا اوغيره اي غير استفهام
كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ووجوبا ان جرت مثلا مثله الش بما لم يتحرر
لي لفظه من النسخة التي بين يدي لسقمها ولا اذكر له الان مثالا
اوبينت ازديادا بثمن واشتريته بدرهم فصاعدا
ببينت غير ازدياد الثمن فيدخل تحته صورتان ازدياد غير الثمن نحو
تصدق بدينار فصاعدا وغير الازدياد وهو النقصان نحو تصدقت
بدينار فسافلا وهذه لم يقف عليها ابو حيان لغير المص واعلم ان
الذي قاله المص في هذه المسئلة من اصلها قول س اعني ان نحو
صاعدا حال حذف عاملها وقيل مفعول مطلق حذف عامله اي
فيصعد الثمن صعودا ثم حذف الفعل وخلفه المصدر ثم انيب
الوصف عن المصدر وقيل لا حذف البتة بل قوله بدرهم حال متعلقه
بالمحذوف لا بالمذكور وصاعدا عطف عليه ولا يخفى ان المعنى انما هو
على ان الباء متعلقة باشتريته فان الدرهم ثمن وانت اذا قلت
اشتريته في حال كونه مقابلا بدرهم او مستقرا بدرهم لم يقتض ان
الدرهم وقع ثمنا وقال ابن الحاجب اذا قلت اخذته بدرهم فصاعدا
لا يكون صاعدا عطفا على المفعول لاقتضايه انك اخذت الثمن والصاعد
جميعا وانما الصاعد ثمن مبذول لا مثمن ماخوذ ولا على قولك بدرهم
لفساده لفظا وهو واضح ومعنى لانه يكون اشتراه بدرهم والصاعد
فيكون المجموع الثمن وليس المراد هذا وايضا من حول الفا يبطل كون
المجموع الثمن اذ بعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض لا يعقل
بدرهم فزيد واذا ابطل العطف وجب التقدير بحسب المعنى فلذلك
قدروا فذهب الثمن صاعدا شيئا فشيئا مقرونة بالفا او ثم ذكره س
قال الش والعطف بالفاء اكثر قلت وقد يقال كل منهما في موضعه لازم فلا
اكثر فلا اقل اونايب للحال عن خبر نحو ضربي زيدا قايما كما تقدم تقريره

هكذا وجد بياض في بعض النسخ فليحرر

في باب المبتدا او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ مثله الشارح وغيره
بنحو لهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى والصواب تمثيل ذلك بنحو اقايما وقعد الناس
لان المخاطب بذلك قايم فهو متصف بالحال بخلافه في مثالهم فانه لبس بتميمي
وقد قدروا العامل في هذا المثال اعني تميميا مرة وقيسيا اخرى بتحول
اي اتحول تميميا تارة وقيسيا تارة قال ابن الحاجب وليس بقوي لانه
لم يرد اتحول في حال التميمية وانما المراد اتنتقل تنقلات متعددة
اتنتقل في حالة كونك تميميا ومثله في الولايم اولاد الواحد وفي العيادة
اولاد العلات اي اتنتقلون هذه التنقلات الخاصة ومثله قول الشاعر

اني السلم اعيارا جفا وغلظة ٭ وفي الحرب امثال النسا العوارك ٭

كل ذلك منصوب على المصدرية وهو قول س وهو الحق لما بينا من فساد
المعنى على دعوى الحالية ثم التوبيخ قسمان مع استفهام وغيره وقد
مثل المص لهما في الشرح فالاول اتميميا مرة وقيسيا اخرى ونحو اقايما
وقد قعد الناس والمثال قوله قايما وانما وقد قعد الناس وهو وان كان
حالا وفي كلام مساق التوبيخ الا ان صاحب الحال ضمير قايما والعامل
قايما والثاني نحو قاعدا قد علم الله وقد سار الراكب والبحث في الجملتين
في المثالين واحد وفي هذا جملة معترضة او وقعت بدلا من اللفظ
بالفعل في غيره اي غير توبيخ نحو هنيا مريئا وقد تقدم الكلام عليه
ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها سواء كانت نايبة عن الخبر
او بدلا من اللفظ بالفعل وقد تقدم تمثيل ذلك او يتوقف المراد
على ذكرها بجزم الفعل عطفا على المجزوم من قوله ما لم تنب اي يجوز حذف
الحال مدة انتفاء احد الامرين اما نيابتها عن غيرها او توقف المراد
على ذكرها واكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه كقوله تعالى وما خلقنا
السموات والارض وما بينهما لاعبين وما ارسلناك الا كافة للناس
بشيرا ونذيرا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الاية ويأتي في غيره
كقوله تعالى وهذا بعلي شيخا ومنه قول الشاعر

انما الميت من يعيش كيئبا ٭ كاسفا باله قليل الرجاء ٭

فهذا ونحوه لا يجوز حذفه وقد يعمل فيها اي في الحال غير عامل صاحبها

مبحث جواز حذف الحال

خلافا

خلافا لمن منع والمنع هو مذهب الجمهور لان الحال كالصفة فلا يعمل
فيها الا عامل الموصوف وقد يعارض بانها كالخبر وعامله غير عامل المبتدا
على المختار والقول بالجواز هو مذهب س واختاره المص قال ابن هشام
في المغني ويشهد لذلك امور احدها قولك اعجبني وجه زيد
متبسما وصوته قاريا فان صاحب الحال معمول للمضاف او للجار مقدر
والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله ٭ لمية موحشا طلل ٭
فصاحب الحال عند س النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس
فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار
الذي تعلق به الظرف الثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان
امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم
الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بيناذا اصرح
القول فاصنع له العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب
الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال ح من المعرفة واما
جواب ابن خروف بان الظرف انما يحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا
فمخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان
الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقدم المعطوف على المعطوف
عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع
عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل
اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سوا والعدم حتى قيل انه قياس
واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح
لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها
موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي وتنبه لصريح
النصح بينا واما مسيلتنا المضاف اليه فصلاحه للمضاف فيها
للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط
في المسيلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا هذا كلامه بحروفه
قلت فظهر بالاخرة ان الصواب عندي مذهب الجمهور القايلين
بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب س

في هذه المسئلة في معرض الرد به على المعربين في امور اشتهرت بينهم
والصواب خلافها وبان لك ان اخر كلامه يناقض اوله

فصل

في الكلام على الحال الموكدة ولم يحك المص خلافا في اثباتها والجمهور
على الاثبات والفرا والمبرد والسهيلي على نفيها فكانهم الحقوها
بالخبر كما هي لاحقة به في كثير من المسايل والخبر لا يكون موكدا فكذلك
شبهه وهو الحال ويرده ان الخبر احد جزي الاسناد واما الحال
فانها فضلة مستغنى عنها والتفريع على مذهب الجمهور فقال
يوكد بالحال ما نصبها من فعل نحو ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا في
الارض مفسدين او شبهه نحو زيد مول عنك مدبرا وجعل المص
في الشرح الحال من قولك زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل
الموكدة لعاملها فيمكن ان يمثل به لهذا القسم قال لان الاب والحق
صالحان للعمل فلا حاجة الى تكلف اضمار عامل بعدهما وتخالفهما اي الحال
الموكدة وعامل الموكد لفظا كما مثلنا واما توليتم وانتم معرضون فيحتمل
ان يكون مستانفا اي وانتم قوم حالكم الاعراض واما ضحك متبسما
فالحال فيه مبينة لا موكدة لان التبسم نوع من الضحك ولا يلزم من
ثبوت الجنس ثبوت النوع اكثر من توافقهما كقوله تعالى وسخر لكم الليل
والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره وقوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا وقولهم قم قايما وقد منع ابن الحاجب التوافق
واجاب عن مسخرات بانه مفعول مطلق اي تسخرات فكانه
قدرها جمع المسخرة مصدرا يراد به المرة الواحدة كما يقال الطلاقة
وانظر هل ذلك محفوظ في المسمى واما رسولا فقد جا الرسول
بمعنى الرساله واما قم قايما فقال كثير انه مفعول مطلق ويوكد
في بيان تعين كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وقولك
هو زيد معلوما او بيان فخر نحو انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا
او تعظيم نحو هو زيد جليلا مهيبا او تصاغر نحو عبدك فقيرا
الى عفوك او تحقير نحو زيد مقهورا وبيان كون الحال موكدة
في هذه المواضع انك انما تقول هو زيد لمن يعرف زيدا فلما قلت

معلوما

معلوما اكدت ذلك المعنى وكذا انا عمرو شجاعا انما تقوله مخاطبا
لمن يعرف انك شجاع اما بحسب الواقع او بحسب الادعا وكذا في البواقي
ولو اقتصر المص على قوله فخر لانك كما تعظم غيرك تعظم نفسك وكذا
التصاغر والتحقير الثاني منهما مغن عن الاول او وعيد نحو انا زيد
متمكنا منك وهذا انما يكون المتكلم ممن شانه ان ينتقم او يقدر
على الانتقام كقول امير المدينة للجاني انا فلان متمكنا منك ونحوه ولابد
من هذا ليكون توكيدا ولا يدخل في هذه المعاني زيد ابوك عطوفا
لانك ترى انه ليس من هذا الباب بل من الباب الاول وهو الموكد لعامله
كما مر خبر جملة هذا نايب الفاعل المرفوع بالفعل المبني للمفعول
من قوله ويوكد بها جزاها معرفتان لان هذه الاحوال انما تاتي لشي
قد ثبت واستقر وعرف جامدان جمودا محضا احترازا من ان يكون
احدهما مشتقا او في حكم المشتق نحو انا الجواد مصيبا فا وانا الاسد مقداما
اذ الخبر في الاول مشتق وفي الثاني كالمشتق فلا يكون الحال ح موكدة
يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل المص زيد ابوك عطوفا وهو الحق
بينا من الموكدة لعاملها كما مر والظاهر ان ذكر لا يشترط فقد سمع من
كلامهم انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد وهو من مثل التصاغر اذ المراد
بعبد الله المعنى الاضافي لا المعنى العلمي فالحال فيه موكدة لخبر الجملة باعتبار
ما اريد به من معنى العبودية وعاملها احق مضارع الماضي من قولك
حققت الامر اي تحققته او نحوه مثل اثبت واعرف مضمرا بعدهما
اي بعد جزئي الجملة وهذا مذهب سيبويه فيقدر في مثل انا ابن دارة مشهورا
احقني او اعرفني وفي نحو هو زيد جليلا مهيبا احقه واعرفه ونحو ذلك
لا الخبر موولا بمسمى خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان العامل هو الخبر
لكونه موولا نحو انا حاتم سخيا قال الرضي وليس بشي لانه قبل التسمية
به كان سخيا ولا يقصد القايل بهذا الكلام ما ذكره وايضا لا يطرد
ما قال في نحو هذه ناقة الله لكم آية ولا المبتدا مضمنا تنبيها خلافا
لابن خروف وهو بعيد لانه يلزم عمل المضمر في نحو انا زيد بطلا وهو
مما لم يثبت في موضع واختار الرضي ان يكون العامل معنى الجملة لانها

وان كان جزاها جامدين جمود المحضا فلا شك انه يحصل من اسناد
احدهما الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد
انا كاين زيدا فعلى هذا لا ينعقدم المؤكدة على جزئ الجملة ولا على
احدهما لضعفهما في العمل لعدم ظهور معنى الفعل فيهما **فصل**
في وقوع الحال جملة والاحكام المتعلقة بها من هذه الحيثية **يقع الحال**
جملة كما ان الخبر يقع كذلك **خبرية** لا انشائية لانها وان كانت
خبر المبتدا في المعنى الا ان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها
بحيث يكون وقوع مضمون العامل مخصصا بوقت وقوع مضمون
الحال والانشائية بالاستقراء اما طلبية او ايقاعية والطلبية
لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
ذلك المضمون واما الايقاعيه نحو بعت واشتريت وتزوجت
فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها
انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بدلالة
العقل لا بدلالة اللفظ انّ وقت الفراغ من لفظ الايقاع وقت
وقوع مضمونها كذا قرره الرضي واما ما ورد في الحديث لا تبيعوا
الذهب بالذهب الا هاوها فهو على اضمار القول اى الا مقولا فيه
هاوها من جهتي البايع والمشتري **فان قلت** وكذا قول ابي الدردا
رضي الله تعالى عنه وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم فلم لا يمثل
به لما وقع في الظاهر من الجمل الحالية جملة انشائية **قلت** ظهور
كون وجد فيه من افعال القلوب الناصبة للمفعولين اي علمت
الناس فقوله اخبر تقله وقع موقع ثاني مفعولي وجدت بتقدير
القول فلا حالية على هذا والشارح مثل به للحاليه وانما يصح على جعل
وجد بمعنى اصاب ولبس بظاهر **غير مفتتحة بدليل استقبال**
كالسين وسوف ولن وقد مر لنا في اول الكتاب استشكال الناس لقول
المص ان لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا
وقولهم ان الجملة الحالية لا تقع مفتتحة بدليل استقبال ولهذا القيد
يظهر لك بطلان قول الشارح انه يدخل تحت قول المص خبرية الجملة الشرطيه

نحو افعل هذا ان جاء زيد والى يدخل على وجه يكون المراد به الحكم
بصحة وقوعها حالا وقد صرح بما يخرجها قطعا **قال** المطرزي
لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط
وان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا لمبتدا الحال له فقلت وهو ان يسال
يعط فتكون الحال جملة اسميه **فان قيل** في مثل قولنا اضرب زيدا غدا
يركب ليس يركب فيه حالا بالنظر الى وقت التكلم حتى ينافيه علامة
الاستقبال بل هو حال بالنظر الى الضرب المتوقع فهلا جاز معه دليل
الاستقبال فالجواب انهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة الحالية عن علم
الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال ظاهرا وان لم يكن التنافي
حقيقيا كذا قرره **متضمنة ضمير صاحبها** وهذا هو الاصل بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت **ويغني عنه في غيره وكذه**
نحو ابو بكر الخليفة قد علمه الناس وهو الخليفة لا شك فيه **ولا**
مصدره بمضارع مثبت عار من قد نحو جاء زيد يضحك فانه اذ
ذاك في تاويل اسم الفاعل وكان الحال فيه مفردة فيلزم الضمير وتمتنع
الواو **او منفي بلا** نحو جاء زيد لا يضحك **او ما** كقول الشاعر
* عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما *
وانما امتنعت الواو مع المنفي بهذين لانه في تاويل اسم الفاعل المخفوض
باضافة غير وكلاهما لا يدخل عليه الواو **قال** ابو حيان والعباس
كون ان بمنزلة ما كما وقعت في خبر ظل ومنه الحديث حتى يظل ان
يدري كم صلى **او بماض اللفظ تال لا لا** نحو ما تكلم الا قال خيرا ومنه
ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وانظر لم امتنعت الواو
مع جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الا نحو الا ولها كتاب معلوم
او متلو باو كقوله * ان الخليل يصير جارا او عدا * فلا تنتج عليه جاد او بخلا *
وكقولك لاضربنه ذهب او مكث ولاصحبنه احسن او اسا وانما
وجب ترك الواو مع هذه الحال لانها في قوة فعل الشرط اي لاضربنه
ان ذهب او مكث فاعل يغني من قوله ويغني عنه **تسمى**
واو الحال وهذا هو المشهور عندهم والمناسبه ظاهر **وواو**

الابتدا و وجهه انما كثيرا ما تدخل على الابتدا وان لم تلزمه كما سمي علم قسمة
المواريث علم الفرايض وان كان يتكلم فيه على حكم العصبات وغير ذلك والاول
اولى واصل هذه الواو واو العطف ثم انما استعيرت للربط اي ربط
الحال بعاملها كما ان الفاء اصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط
وقال الشيخ ابو حيان ليست واو الحال عاطفة ولا اصلها العطف
خلافا لمن زعم من المتاخرين انها عاطفة مستدلا بان او لا يصلح دخولها
عليها في قوله تعالى او هم قايلون فلو كانت خلاف العاطفة لم يمتنع ذلك
كذا قال فاما ادعاوه من انها ليست عاطفة فامر ظاهر لاشك فيه
واما انها ليس اصلها العطف فمنظور فيه وكانه والله اعلم يريد
بالذي زعم انها عاطفة الزمخشري فانه ذكر في قوله بياتا او هم
قايلون ان الواو حذفت من او هم قايلون استثقالا لاجتماع حرفي
عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للتوكيد ورده
ابو حيان بانها لو كانت للعطف للزم ان لا تقع الا بعد ما يصلح ان
يكون حالا وليس كذلك بل يقع حيث لا يكون قبلها حالا نحو جاء
زيد والشمس طالعة فجاء زيد لا يمكن ان يكون حالا هذا كلامه
وهو رحمه الله ظاهري فوقف عند ظاهر قول الزمخشري لان
واو الحال هي واو العطف واعرض عن قوله استعيرت للتوكيد
فانه قاض بان مراده ليست عاطفة في حال كونها للحال وانما مراده
ان اصلها العطف واستعيرت للربط ويدل على ان هذا مراده قوله
في تفسير قوله تعالى واصابه الكبر هذه الواو واو الحال وليست
واو العطف ووقف ايضا عند ظاهر قوله استثقالا لاجتماع
حرفي عطف وانما مراده في الصورة جمعا بين كلامه واعلم ان كون
الواو معينة في غير الصور التي ذكرها المص هو قول الجمهور وخالفهم
ابو الفتح ابن جني في ذلك فزعم انه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة
فلا غنية عن تقدير الضمير والتقدير والشمس طالعة وقت مجيئه
وقد تجامع الواو الضمير في العارية من التصدير المذكور الذي
تضمنه قوله ولا مصدرة بمضارع مثبت الى اخره فيجوز في الجملة

العارية من التصدير المذكور ثلاثة اوجه انفراد الضمير والاستغنا
عنه واجتماعهما على تفصيل سيذكر واجتماعهما في الاسمية
والمصدرة بليس اكثر من انفراد الضمير فاجتمعا في الاسمية في قوله
تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وقوله تعالى وتنسون
انفسكم وانتم تتلون الكتاب وهو كثير وانفرد فيها الضمير نحو ادخلوا
الجنة لا خوف عليكم والله يحكم لا معقب لحكمه وزعم الزمخشري
انه نادر وصرح ابن الحاجب بضعفه قال المص رادا على الزمخشري
وهي من المسايل التي حرفته عن الصواب وعجزت ناصره عن الجواب
وقد بينه في الكشاف فجعل بعضكم لبعض عدو في موضع نصب
على الحال وكذا فعل في لا معقب لحكمه قال المص وانفراد الضمير
عندي اقيس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شي منهما
ترتبطه الواو انتهى وقد حكي عن واحد عن الفرا مثل ما ذهب
اليه الزمخشري وللجرجاني تفصيل في المسيلة فقال تجب الواو ان
كان المبتدا ضمير ذي الحال نحو جا زيد وهو يسرع والا كثر تركها في نحو قوله بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها ٭ خرجت مع البازي علي سوادها
ويحسن تركها ان دخل حرف على المبتدا كقوله
فقلت عسى ان تبصريني كانما ٭ بني حوالي الاسود الحوارد
او لو قوع الجملة بعقب حال مفردة كقوله
والله يبقيك لنا سالما ٭ برداك تبجيل وتعظيم
وانفردت الواو نحو لئن اكله الذيب ونحن عصبة كما اخرجك ربك
من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون وقد علمت قريبا
ان ابن جني يرى انه لا بد من تقدير الضمير وان مثل جاء زيد والشمس
طالعة على تقدير طالعة وقت مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين
كمررت بالدار ذاهبا سكانها ومررت برجل قايم غلمانه وقال ابن
عمرون هي موولة لقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ
الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجي المفعول معه جملة
واما الجملة المصدرة بليس فمثال اجتماعهما فيها قوله تعالى ولا

يتمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه الاية ومثال انفراد
الضمير فيها قوله جرى القلب لبس فيها ماء ومثال انفراد الواو فيها
قوله • دهم الشتاء ولست املك عدة • والصبر في الشتوات لبس مطيتي •
وقد تخلو منهما اي من الضمير والواو الاسمية عند ظهور الملابسة
فيقدر الضمير في نحو اشتريت البر قفيز بدرهم اي قفيز منه وتقدر
الواو في قول الشاعر ٥
• نصف النهار الماء غامره • ورفيقه بالغيب ما يدري •
يصف شخصا غاص لطلب اللولؤ فانتصف النهار وهو غايص وصاحبه
لا يدري ما حاله وانت خبير بان خلو الاسمية منهما انما هو بحسب اللفظ
والا ففي التقدير هي ملتبسة باحدهما وقد تصحب الواو الفعل المضارع
المثبت خاليا من قد نحو قمت واصك عينه وقول الشاعر ٥
• فلما خشيت اظافرهم • نجوت وارهنهم مالكا •
او الفعل المضارع المنفي بلا كقراة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف
النون فيجعل ذلك على الاصح خبر مبتدا مقدر والتقدير قمت وانا اصك
ونجوت وانا ارهنهم فاستقيما وانتما لا تتبعان وانما قيد النفي بلا لانه لو
كان منفيا بلم كان حكمه حكم الاسمية فيكون بالواو والضمير وباحدهما
وزعم ابن خروف انه لا بد معها من الواو قال ابن هشام وهي غلطة
منه كغلط الفرا والزمخشري في الاسمية والقران يرد عليهم اجمعين
فنشير الى ما تقدم من الايات التي وقعت فيها الجملة الاسمية حالا
مقترنة بالضمير فقط والى ما وقع في القران من الجملة الفعلية المصدرة
بلم مقترنة بالضمير فقط حالية من الواو كقوله تعالى ورد الله الذين
كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وهو كثير خلافا لابن عصفور في زعمه
ان وقوع لم يفعل حالا قليل جدا قال المص في الشرح والمنفي بلما كالمنفي
بلم في القياس الا اني لم اجده مستعملا الا بالواو كقوله تعالى ولما ياتكم
مثل الذين خلوا من قبلكم انتهى قال الش وقد انشد المص اول
الكتاب بيتا ينتهي لمجيئه بلا واو وهو قول الشاعر ٥
• فقالت له العينان سمعا وطاعة • وحدرتا كالدر لما يثقب •

قلت

قلت واشار المص بقوله على الاصح الى الخلاف المذكور في المسئلة
وذلك ان ابن عصفور حكم بالشذوذ والجرجاني لم يجعل الواو للحال
بل جعلها للعطف ويرد الاول وروده في التنزيل والثاني تعذره
حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف
النون كما مر وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لالا والمتلو باو
اكثر من تركها ان وجد الضمير فثبوتها كقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل
في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا وقوله تعالى افتطمعون
ان يومنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير وتركها نحو هذه بضاعتنا
ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وقال الشاعر ٥
• واني لتعروني لذكراك هزة • كما انتفض العصفور بلله القطر •
والبصريون الا الاخفش قايلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه
قد اما ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال وفيه نظر
لان قد انما تفيد التقريب الى الحال الذي هو زمان التكلم لا زمان وقوع
العامل وجوابه ان التحلي بقد يشعر بالحضور حال وقوع العامل
من جهة كونها في الاصل للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله
بالمعنى لا يفيد المقارنة به وان كان العامل ايضا ماضيا بل ربما توهم
انه ماض بالنسبة اليه كما انهم اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال
لذلك ولتكون مما يصلح للحاضر وانفراد الواو حينئذ اي حين اذ وجد
الضمير نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم اقل من انفراد قد
نحو جاء زيد قد ركب وكقول الشاعر ٥
• اتينا كم قد عمكم حذر العدى • فنلتم بنا امنا ولم تعدموا النصرا •
قال ابن هشام والصواب العكس وهو قول ابنه في شرح الخلاصة وان
عدم الضمير لزمنا اي الواو وقد كقول امرئ القيس ٥
• فجئت وقد نضت لنوم ثيابها • لدى الستر الا لبسة المتفضل •
والحاصل ان الواو وقد يمتنعان في الماضي التالي لالا والمتلو باو ويجبان
عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد
كل منهما في الباقي واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا

وهذا جزمن الفراد قد هذا التحرير ولا يعلم من كلام المص حكم التالي لا والا
والمتلوبا و ونعم يعلم مما تقدم انه لا يكون بالواو واما حكمه بالنظر
الى قد فلا على ان الرضى ذكر ان قد والواو قد يجتمعان بعدالا نحو ما لقيته
الا وقد اكرمني قال لان الواو مع الا لا تدخل في خبر المبتدا فكيف
بالحال ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني هذا
لفظه وفيه نظر **فصل** في الكلام على ما يشبه الجملة الحالية
من الجمل وقد تلتبس بها مع التغاير في التحقيق وذلك هو الجمله المفسرة والجملة
الاعتراضيه والكلام فيما يكون به التمايز **لا محل اعراب للجملة المفسرة** و
هذا الذي عليه الجمهور وقال الشلوبين هي بحسب ما تفسره فتارة يكون
لها محل وتارة لا يكون لها محل فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوف
المفسرة استينافية فتكون جملة التفسير كذلك وهي في نحو انا كل شي
خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف
في الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في محل رفع فيكون مفسرها
كذلك ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز أكلُهُ قال الشاعر
• فمن نحن نؤمنْهُ يبت وهو آمنٌ • فظهر الجزم قال ابن هشام
وكان الجملة المفسره عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع
البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
مفسرة وان حصل فيها تفسير لان المفسرة لابد ان تكون فضله وهي
فيما ذكر غير فضله ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان
واختلف في المبدل منه قال وفي البغداديات لابي علي ان الجزم
في ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف
والفعل المذكور في نحو قوله • لا تجزعي ان منفسا اهلكته •
مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدليه اذ لم يثبت
حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته
وهي اي الجمله المفسره **الكاشفة حقيقة ما تليه مما يفتقر الى ذلك**
كقوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله
فالجملة الاخيرة وهي تؤمنون مفسره للتجارة المذكورة وتعريف المص

معترض اما اولا فلكونه غير مطرد لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير
الشان نحو هو زيد قايم فانها كاشفة لحقيقة ما تليه وليست مفسرة
في اصطلاحهم لانها ذات محل من الاعراب واما ثانيا فلان قولهم
مما يفتقر الى ذلك قيد مستغنى عنه فزاد ما لا حاجة اليه ونقص
ما الحاجة داعية اليه وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشان **ولا محل**
اعراب **الاعتراضية وهي للجملة المفيدة تقوية بين جزئي صلة** نحو
والذين كسبوا السيات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة فان جملة ترهقهم
ذلة معطوفة على كسبوا السيات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض
بين به قدر جزائهم وجملة مالهم من الله من عاصم خبر قاله ابن
عصفور واستبعده ابن هشام لان الظاهر ان ترهقهم ذلة
لم يوت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به للاعلام
بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيات ثم انه ليس بمتعين لجواز ان يكون
الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون
الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر
كانما اغشيت وجوههم فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب
النار فالاعتراض باربع **او بين جزئي اسناد** كالمبتدا والخبر نحو
نحن معاشر الانبيا لا نورث فجملة الاختصاص معترضة بين المبتدا والخبر وكقوله
• وفيهن والايام يعثرن بالفتى • نوادب لا يمللنه ونوايح •
وكذا ما اصله المبتدا او الخبر كقوله
• لعلك والموعود حق لقاؤه • بدا لك في تلك القلوص بداء •
وقوله الاخر
• ان سُليمى والله يكلؤها • ضنت بشي ما كان يرزأها •
وكالفعل والفاعل كقوله
• وقد ادركتني والحوادث جمة • اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل •
او جري مجراه نحو واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم
بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار **او نحو ذلك** كاعتراضها بين الفعل ومفعوله كقوله

• وبدلت والدهر ذو تبدل • هيفا دبورا بالصبا والشمال •
وهي القسم وجوابه كقوله ٥

• لعمري وما عمري على بهين • لقد نطقت بطلا علي الاقارع •

وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وبين الموصول وصلته كقوله ٥

• ذاك الذي وابيك يعرف مالك •

وبين المتضايفين كقوله هذا غلام والله زيد وبين الجار والمجرور كقولك اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله

• كان وقد اتى حول كميل • اثافيها حمامات مثول •

ويحتمل ان يكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس ٥

• كان قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والحشف البالي •

وبين الحرف وتوكيده كقوله ٥

• ليت وهل ينفع شيئا ليت • ليت شبابا بوع فاشتريت •

وبين حرف التنفيس والفعل كقوله ٥

• وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء •

وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين جملة ادري وجملة الاستفهام وبين قد والفعل كقوله ٥

• اخالد قد والله اوطات عشوة • وبين حرف النفي ومنفيه كقوله

• ولا اراها تزال ظالمة • وبين جملتين مستقلتين نحو قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم الله اي ان المأتى الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة ثم اعلم انه كثيرا ما تقترن الجملة الاعتراضية بالواو وهي في التحقيق واو الاستيناف والجملة كانت في الاصل موخرة عما هي معترضة بين اجزائه فكانت مستانفة ثم قدمت وبقيت بحالها ايذانا بما كانت عليه ومميزها اي مميز الجملة الاعتراضية

من

من الجملة الحالية امتناع قيام مفرد مقامها كما سبق في الجمل المعترضة الممثل بها فلو حاولت في شي منها ان يقوم مفرد مقامه لم يتات فان قلت انما يكون هذا مميزا لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دايما وليس كذلك فانها ضربان ما يقتضي بيان هيئة الفاعل او المفعول فيحل المفرد محله نحو جاء زيد يضحك ولقيته يضحك وما تبين وقت الفعل خاصة فلا يحل المفرد محله نحو جاء زيد والشمس طالعة قلت لا نسلم بل الحال في كل صورة لابد ان تكون مبينة لهيئة الفاعل او المفعول تحقيقا او تقديرا فيصح حلول المفرد محلها دايما والتقدير في المثال المذكور جا زيد مقارنا لطلوع الشمس فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ كما يفعل في سبك المصدر من قولك بلغني ان هذا زيد فكما يقدر هناك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن الاحوال وانت لو لفظت بقولك مقارنا لكان حالا قطعا وقد مر ان ابن عمرون اول هذه الجملة بقولك مبكرا فتكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول المفرد محلها وجواز اقترانها بالفاء كقوله ٥

• واعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف ياتي كلما قدرا •

ولن كما في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وحرف تنفيس كقول زهير ٥

• وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء •

وكونها طلبية كقول حسان رضي الله تعالى عنه ٥

• قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم • او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا •
• سجية تلك منهم غير محدثة • ان الخلايق فاعلم شرها البدع •

وفيه ايضا الاقتران بالفاء ولو قال الم وكونها انشائية لكان خيرا له لان الانشائية ممتنعة في الحال مطلقا طلبية كانت او غير طلبية كما اسلفناه وجايزة في الاعتراضية مطلقا وقد يعترض جملتان خلافا لابي علي الفارسي فانه زعم لا يعترض باكثر من جملة قال ابن هشام وذلك لانه قال في قول الشاعر

فظاهره ان جمة معنى آية

ارانى ولا كفران لله آية • لنفسي قد طالبت غير منيل •
ان ابة مصدر اربت له اذا رحمته ورفقت له لا ينتصب بارينت
محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين وانما ينتصب باسم لا اي و لا
اكفر الله رحمة مني لنفسي قلت اذ كان هذا هو المستند في فهمهم عن ابي على
منع الاعتراض باكثر من جملة فليس بالقوى اذ لا يلزم من منعه الاعتراض به في
هذا البيت منعه من ذلك مطلقا لجواز اشتمال هذا الجزئى على مانع خاص
منع من المصير الى القول باعتراض جملتين وبيانه انه لو قيل بذلك
في البيت لزم تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل
والحذف كذلك ولقائل ان يقول لا يلزم من تقدير ابة مصدرا لاربت
الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا
ثانيا لارانى وقوله قد طالبت غير منيل حالا من فاعل ارانى او
مفعوله الاول او فاعل اربت المحذوفة واما ما يلزم ابا على مما
ارتكبه في هذا التركيب من ترك تنوين الاسم المطول فجوابه يعلم
مما سبق في باب لا وكان حق المص ان يقول ولا يعترض باكثر من جملة
خلافا لابي على لئلا يتوهم ان ما جاوز الجملتين محل اتفاق على المنع
وليس كذلك فالخلاف في الجملتين فصاعدا واحد وكثيرا ما يحكم
الزمخشرى باعتراض جملتين واكثر فقد قال في الكشاف في قوله تعالى
ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس اباءنا الضراء
والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا
لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون
افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نائمون ان قوله ولو ان اهل القرى
الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف عليه والمعطوف وهما فاخذناهم
وافامن اهل القرى قال المص وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل ولابن
هشام في ذلك كلام وقع في المغنى وعليه نقد ذكرته في الحاشية التى كتبتها
عليه واذ قد انجز القول بنا الى بعض الجمل التى لها محل من الاعراب
والتى لا محل لها فلنذكر ذلك تكميلا للفائدة فان المص لم يتعرض له في
غير هذا الموضع فنقول قد علم ان الجملة التى لها محل من الاعراب

مبحث الجمل التى لها محل من الاعراب

هى

هى التى يحل المفرد محلها واعرابها بحسب اعراب ذلك المفرد والتى لا محل
لها هى التى لا يقع المفرد موقعها اصلا فالجمل التى لها محل عدها بعضهم
سبعا احدها الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدا وان
ونصب في بابي كان وكاد الثانية الواقعة حالا الثالثة الواقعة
مفعولا ومحلها النصب اذ لم تنب عن الفاعل في باب القول الرابعة
المضاف اليها ومحلها الجر الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا جوابا
لشرط جازم فالمقرونة بالفاء نحو ومن يضلل الله فلا هادى له ومحلها
الجزم ولهذا قرئ ويذرهم بجزم يذر عطفا على المحل والمقرونة باذا
نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون كذا قال ابن هشام
قلت والذى يظهر ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء
اقترنت بالفاء ام لم تقترن وسواء كانت لشرط جازم او غير جازم لان
الجملة كما ذكرنا انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها
والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان اداة
الشرط لا تدخل الا على جملتين تقتضى بينهما السببية او اللزوم فيكون
مضمون اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار بها ويكون
مضمون الثانية لازما للمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم ولا ادرى
ما السبب الداعى الى جعلهم جملة الجزاء في بعض الصور ذات محل من الاعراب
ثم الذى في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع
الفاء وما بعدها وقد صرح به ابن هشام بعد هذا حاكيا له حيث قال
وقيل على محل الفاء وما بعدها وهو اصدق بل صرح في اقسام العطف
من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وهذا ربما يتخيل على ما فيه من
المناقشة وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر
بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض
فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها انما
الواقع مجموع الجملة التى هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر
فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التى
لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان

الواقعة جوابا للشرط غير جازم لا محل لها بالإجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم
مع انه يمكن ان تضع مضارعا مرفوعا فتقول اذا جاء زيد اكرمه
فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وعلى ذلك فقس
واما ما قاله ابن هشام من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان
المجزوم لا محل في هذا الموضع اصلا وكيف والفاء مانعة من جزم ما بعدها
وقال الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها
وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ان نكفر قرئ بالنون
مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفاء وعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي ونحن
نكفر او على انه جملة من فعل وفاعل مبتداة او مجزوما عطفا على محل الفاء
وما بعدها لانه جواب الشرط فجعل المحل في حال الجزم محكوما به لمجموع
الفاء وما دخلت عليه وفيه ما مر واما جعله ما بعد الفاء في محل رفع
فمشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما تكون خبرا او تابعة لمرفوع او
مبتدأ او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا
فان قلت يحتمل ان تكون خبر مبتدأ محذوف اي فالاخفاء هو خير لكم
فلذلك حكم على محلها بالرفع قلت ظاهر كلامه ان الضمير عائد على الاخفاء
المفهوم من الفعل وذلك انه قال فهو خير لكم ولم يزد على ذلك وظاهره
ان ليس ثم شيء محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر المبتدأ محذوف
والتقدير كما تقدم لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقديره تكلف
لا داعي اليه وحاول بعض العصريين الجواب عن الاشكال الوارد
على ادعائهم كون الجملة الجوابية ذات محل بانه قال كان هذا نشاء
من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي تحل محلها
المفرد اي لو اتى بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا
كقولك جاء زيد يضحك وضاحكا وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف
في المحكية مع القول والمعلق عنها وانما معناه انه تحل محلها المفرد
مع تغيير التركيب تغييرا تاما او من غير تغيير اعني انه لا يشترط
بقاء الكلام بحاله وهي هنا كذلك فاذا قلنا ان جاء زيد فهو مكرم
كان معناه إكرام زيد مرتب على مجيئه فيما يأتي هذا كلامه قلت

ظنه ان منشأ الاشكال ما ذكره ليس بظن صادق بل منشؤه تصريحهم
بان كل جملة ذات محل لا بد لها من صحة حلول المفرد محلها وكل من خبر
المبتدأ والحال والنعت وغيره مما حكموا فيه على الجملة بانها ذات محل
يصح وقوعه مفردا اذ ليس النظر الى خصوصية التركيب في صحة بقائه
على حاله ملاحظا واما قوله والا لتخلف في الجملة المحكية مع القول والمعلق
عنها فغنية ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد علمت ما عليه
وهذا مبني على ما ظنه وقد فهمت ما فيه وعلى ما قررناه من انه
لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا تخلف في المحكية
ولا في المعلق عنها وذلك لان كلا منهما مفعول به وقد يقع مفردا الا
ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما تكلف به
من فهم كلامهم على الوجه الذي قرره فيفضي الى كون كل من جملتي الشرط
ذات محل من الاعراب دائما وهو باطل قطعا فان قلت اذا كان
الامر على ما اخترته من ان جملة الجزاء لا محل لها اشكل جزم الفعل
من قوله تعالى ويذرهم فبماذا توجيهه قلت يحتمل ان يوجه
بانه مجزوم بحرف شرط مقدر وحذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير
وان تفعل ذلك يذرهم فالمعطوف هو الجملة الشرطية باسرها لا فعل
الجزاء حتى يقال جزم عطفا على المحل هذا ما اوردته على حاشية المغني
برمته فتأمله الجملة السادسة التابعة لمفرد وتقع منعوتا
لها نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه الى
الله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومعطوفة نحو زيد منطلق
وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان قدرت العطف
على الجملة فلا موضع وان قدرت الواو للحال فلا تبعية والمحل نصب
ومبدلة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم قال
الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير
السابعة الجملة التابعة لجملة ذات محل قاله ابن هشام
وتقع في باب النسق والبدل خاصة قلت ليس كذلك بل تقع
ايضا في باب التوكيد نحو زيد قال ابوه ولنا جملة ثامنة لم يتعرض

لتنصيص عليها احد قبل ابن خروف فيما اعلم وهي الجملة المستثناة فانه
قال في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله
من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثنا المنقطع
وتاسعة وهي الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم اانذرتهم
الاية اذا اعرب سوا خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل يقدر تسمع قايما مقام
السماع كما ان الجملة في نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو االذرتهم في
تاويل المصدر وان لم يكن معهما سابك وعاشرة وهي
التي استدركنها في باب الموصول وهي الجملة التي تقع صلة لال
اما في السعة حيث تكون فعلية مصدرة بمضارع كما يقول ابن مالك
او في الضرورة حيث يكون غير ذلك كما يقول الكل واما الجمل

مبحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب

التي لا محل لها من الاعراب فهي سبع احدها الابتدائية وتسمى
ايضا المستانفة كقولك ابتداء زيد قايم ولا فرق بين ان تكون
مفتتحا النطق كما مر او لا كالدعائية من قولك مات فلان رحمه الله
الثانية المعترضة وقد مرت بامثلتها الثالثة التفسيرية وقد
مرت الرابعة جواب القسم نحو وتالله لاكيدن اصنامكم الخامسة
الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفا كذا
قالوا وقد علمت ان جملة جواب الشرط ينبغي ان لا يكون لها محل مطلقا
من غير تفصيل كما بيناه السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف وقد
عرفت انه ينبغي استثناء صلة الالف واللام حيث تقع في الضرورة
او في السعة عند من يقول به كما مر السابعة التابعة ما لا محل له
نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة كذا قيل وفي التعبير
بالتابعة في هذا المقام مناقشة

باب التمييز

ويقال له المميز والتفسير والتبيين والمبين وهو ما اي اسم
لقرينة الفصل اعني الفصل الذي قدمه امام الكلام في المعربات
حيث قال ومن لول اعراب الاسم ما هو به عمدة او فضلة او بينهما
وساق التمييز في اقسام الفضلة فهذه قرينة تشعر بان مراده بما هنا

الاسم وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وثاني منصوبي استغفرت
الله ذنبا والمشبه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه بالنصب وما اضيف
اليه من التمييز نحو رطل زيت ومنوان سمن واسم لا الجنسية نحو
لا رجل ظريفا عندك وكذا صفته في المثال المذكور فخرجت الحال
بقوله **فيه معنى من** وخرج ثاني منصوبي استغفر الله ذنبا بقوله
الجنسية لانه وان كان على معنى قولك استغفرت الله من ذنب
لكن فيه ليست جنسية اذ المراد بالجنسية البيانية او الاستغراقية
كما ستعرفه وليست من المذكورة فيه واحدة منهما وخرج المشبه
بالمفعول في نحو قولك زيد حسن وجهه بقوله من نكرة فانه
ما في حسن وجها الا التنكير ومن ثم اعني من جهة اعتبار قيد
التنكير في التمييز احتجنا الى ان نرتكب دعوى تشبيه القاصر بالمتعدي
في نحو المثال المذكور وينبغي لمن جوز تعريف التمييز ان يسقط باب
الصفة المشبهة اذ لم تدعه ضرورة الى ادعائه وخرج ما اضيف
اليه من التمييز بقوله **منصوبة** ومقتضى كلام ابن الحاجب ان
المخفوض يسمى تمييزا فان حده للتمييز يتناوله وخرج اسم لا التبرئة
بقوله **فضلة** لانه وان كان فيه معنى من الا انه عمدة لا فضلة
وهذا انما يرشد الى ان المراد بمن الجنسية ما هو اعم من البيانية
والاستغراقية لان التمييز انما يقدر فيه من البيانية واسم لا المخرج
بقوله فضلة انما يتضمن من الاستغراقية وخرجت صفة لا المذكورة
بقوله **غير تابع** قال المص واخرجت بهذا القيد ما جعل تابعا للعدد
من جنس المعدود نحو قبضت عشرة دراهم بتنوين عشرة ونحو اثنتي
عشرة اسباطا واخرجت ايضا صفة اسم لا المنصوبة نحو لا رجل ظريفا
والثاني جيد دون الاول لان المبدل منه ليس على معنى من فكذلك
بدل له بعين ما قلناه في الموصوف والصفة هنا اذا اثبتنا للصفة معنى
من والشارح لما تكلم على قوله غير تابع كما حكيناه عن المص قال باثره وفيه
نظر قلت ان كان وجه النظر الذي اشار اليه ما ذكرناه من انتقاد
التمثيل بمثالي تابع العدد وهما قبضت عشرة دراهم واثنتي عشرة درهما

اسباطا فظاهر وان كان وجه النظر راجعا الى اخراج صفة اسم لا المنصوبة
بهذا القيد من حيث ان صفة العمدة عمدة فهي خارجة بقوله فضله او من
حيث ان الذي على معنى من هو الموصوف لا الصفة وكلاهما مردود اما الاول
فلان المراد بالعمدة احد جزئي الاسناد والصفة ليست كذلك واما
الثاني فلان الموصوف اذا كان عاما كانت صفته عامة ايضا والعموم
انما سرى للاول من جهة من المباشرة له في التقدير وسرى الى الثاني
بها على طريق التبعية فالثاني ايضا على معنى من واما قال المص انه
اخرج بقوله غير تابع صفة اسم لا المنصوبة فقيدها بما اذا نصبت لانها
اذا رفعت او فتحت خرجت بقوله او لا منصوبة **وتمييزا ما جملة** نحو تصبب
زيد عرقا ومن ثم لتسميتهم يقولون في حسن زيد وجها ان وجها تمييز ولا
يجيزون كونه مشبها بالمفعول لعدم ضرورتهم اليه **وسنبين** بعد
هذا والاولى ان يقال وتمييزا ما نسبة في جملة او ما ضاهاها لما يتبين
لك عند الوصول الى الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان كل
جملة انطوت على ابهام فان التمييز يصح مفسرا لما فيها من الابهام الا في
مسئلتين احداهما ان يكون التفسير موقعا في استعمال العامل
على خلاف ما استعملته العرب عليه فلا يقال ادهنت زيتا ولا غضبت
رجلا ولا مررت انسانا لان هذه العوامل انما وضعت على ان تصل
الى هذه الاشيا بحرف الجر لا بانفسها ولان ذلك يودي الى ان لا يجوز
تعدي هذه العوامل الى معمولاتها فان قلت ينتقض بنحو امتلا
الاناء ماء وتفقا الكبش شحما قلت هما خارجان عن القياس فلا يرد
النقض بهما والثانية ان لا يودي التفسير الى التراجع في ذلك الكلام
فاذا قلت ضربت امراة زيدا لم يجز ان يقال في ذلك ضرب زيد
امراة لان الكلام بني على طي ذكر الفاعل فلا يجوز ان يذكر فيه وبعضهم
لم يعتبر هذا الشرط فقال في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
ان كلالة تمييز وان اصل التركيب وان كانت كلالة ترث رجلا
على ان تكون الكلالة اسما للوارث نفسه لا للموروث ثم قيل
وان كان رجل يورث كلالة على التمييز **واما مفردا عددا** نحو احد عشر

كوكبا **او مبهم مقدار** والمراد بالمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف به
قدره ويبين ويشمل ما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والصاع تقول
عندي قفيز برا وصاع تمرا والموزون كالدانق والمثقال والمن والرطل
او المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك
او مثلية نحو ما يسرني ان لي مثل احد ذهبا وهذا يدل على ان مبهم
المثلية ليس مقدارا كما ان عطف مبهم المقدار على العدد آذن بان العدد
ليس مقدارا ورد بقول في كل منهما انه مقدر **او غيرية** كقولهم لنا غيرها
شا **او تعجب** نحو ويحه رجلا ومثل في المفصل لتمييز المفرد غير الواقع
مقدارا بلله درها فارسا وحسبك به ناصرا فرده ابن الحاجب بان المعنى
لله دره فروسيته وحسبك بنصرته فهو من تمييز الجمل كقولك تحببني
حسن زيد ابا اي حسن ابوته والحق ان هذا تمييز ما يضاهي الجملة كما
سياتي وقد يعتذر عن المص بما سنذكره بعد عن الرضي **بالنص** متعلق
بتمييز والبا للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية كما في اهنت زيدا
باسائته جعل النص كالالة للتمييز او سببا فيه اي يميز بسبب النص
اي كونه ناصا **على جنس المراد** وفهم من هذا انه لا يميز بمثل ولا بغير ولا
باي لانهن لا يعدن تنصيصا على جنس المراد واجاز الجمهور عشرون
ايما رجل ومنعه س مع اجازته عشرون مثلك وعشرون غيرك
اما الاولى فنص عليها واما الثانية فحكاها س حكاية راض عنها
ويظهر ان مسئلة اي اولى بالجواز لانها مضافة الى جنس مبين وهي
ابدا معطاة حكم ما تضاف اليه ولعل وجه الامتناع عنده ان ايا
الدالة على الكمال انما ثبت استعمالها حالا او نعتا لا تمييزا **بعد تمامه**
اي بعد تمام الاسم المحتاج الى التمييز ومعنى تمامه ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها وذلك **اما باضافة** نحو ما فيها قدر راحة سحابا وقولك
الك مثل لله دره فارسا وفيه ما قد علمت **او تنوين** نحو عندي رطل
زيتا وحكي عن عبد القاهر انه قال في قولهم ما في السماء مقدار راحة
سحابا ان انتصاب سحابا من وجهين اذ ما قبله تام بالتنوين والاضافة
فان اراد انهما عاملان فيه معا فغير صحيح اذ عند ازدحام العوامل

الفعلية انما يعمل احدها فما ظنك بالاسماء الجامدة وان اراد انك
بالخيار في ان تنسب العمل الى ايهما شئت فغير صحيح ايضا لان
الابهام هنا انما هو في المقدار لا في الراحة اذ لو ذكرت الراحة
مجردة عن المقدار ولم يكن المقدار منويا لم يحتج لتمييز البتة كقولك
لزيد راحة ولو قلت لفلان مقدار وجدت الابهام **او نون تثنية**
نحو عندي منوان سمنا **او نون جمع** قال المص كقوله بالاخسرين
اعمالا وفيه نظر لان هذا ليس التمييز فيه عن مفرد وانما هو
عن النسبة **او شبهه** نحو عشرون رجلا وفهم من سكوته عن نون شبه
المثنى كاثنين ان التمييز لا يجيء بعده وانما قلنا ان الاسم الذي انتصب
عنه التمييز تام في هذه لما قد عرفته من ان المراد بالتمام كون
الاسم على حالة لا يمكن معها اضافته وهذا المعنى متحقق في الصور المذكورة
كلها اذ يستحيل اضافة الاسم مع الاضافة ووجود التنوين ونون
التثنية والجمع وما يشبهه اما استحالتهما مع الاضافة فلانك لو
اضفت في مثل على التمرة مثلها زبدا لم يخل اما ان تضيف المضاف
او المضاف اليه او كليهما لا يمكن اضافة المضاف لانه ان ابقي الضمير
لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان حذف فسد المعنى
لانه يصير المعنى نسبة المثلية الى زبد والغرض انما هو نسبة
المثلية الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى
انك اذا قلت عندي مثل تمرة زبد فاضفت التمرة الى زبد لم يكن له
معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة
بالزبد فكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يمكن
اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا امتنعت
اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر
واما تعذر الاضافة مع بقاء التنوين ونون التثنية والجمع فواضح
واما مع بقاء نون الشبيه بالجمع فلانه لا يستقيم حذف النون
مع الاضافة ولا بقاؤها لانها لو ثبتت لثبتت نون تشبه نون
الجمع المحقق ومن المعلوم ان نون الجمع المحقق لا تثبت مع الاضافة

فكذلك

فكذلك المشبه بها ولو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة
نون جمع **وينصبه** اي ينصب التمييز عن المفرد لان الكلام فيه
واما تمييز الجملة فسياتي في الفصل بعد هذا ذكره وذكر عامله
مميزه على صفة اسم المفعول وهو مرفوع على انه فاعل ينصب
اي ينصبه المميز **لشبهه** بفتح الشين والباء **بالفعل** قال المص
نحو زيد طيب نفسا ومسرور قلبا ومنشرح صدرا واشتعال راسه
شيبا وقد جرى رحمه الله تعالى على وتيرة واحدة في ادعاء ان مثل
هذا منتصب عن تمام الاسم وليس كذلك كما بالغ تحقيقه **او شبهه** بكسر
الشين وسكون الباء والضمير عائد على الفعل يعني ان العامل اما المميز لكونه
شبيها بمشبه الفعل وذلك كالمقادير نحو عشرون درهما ورطل زيتا وقفيز
برا فهذه وان كانت اسماء جامدة الا انها اعملت لانها اشبهت ما يشبه
الفعل وهو اسم الفاعل لطلبها اسما بعد تمامها والاولى انه يسلك طريقة
غير هذه فيقال ان الاسم اذا تم باحد هذه الاشياء المذكورة شابه الفعل
اذا تم بالفاعل فشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها
الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي يتم به الكلام لكونها في اخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان حرف التعريف وان كان
الاسم يتم بها ولا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال
عندي الراقود خلا هكذا افرره الرضي وهو حسن ثم قال وقد
يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر وذلك في شيئين احدهما المضمر
وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلمه خطة وما
احسنها مقلة ولله دره فارسا وويحه رجلا لقيته وكذا نعم رجلا
وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم نحو ربه رجلا
فكأنه قيل لقيت رجلا اي رجل ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده
عن المفرد وهو المضمر واما فيما قبله اعني من قوله ويله الى قوله يا له

رجلا فننظر فان كان الضمير منها مبهما لا يعرف المقصود منه
فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة
يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس

فيا لك من ليل كان نجومه ◦ بكل مغار الفتل شدت ◦

وقول ذي الرمة

ويلمها روحة والريح معصفة ◦ والغيث مرتجز والليل مقترب ◦

وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك
جاء زيد فيا له رجلا وويلمه فارسا وويحه رجلا ولقيت زيدا
فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك
من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه
لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون
ذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الآخر

ويلم ايام الشباب معيشة ◦ مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندى ◦

ولله در زيد رجلا قال لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه
بالدون والنغل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عز من قائل
ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا
ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا ابزيد
شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز عن النسبة لنفس المنسوب
اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم
ايام الشباب معيشة وويلم معيشة في ايام الشباب كما ان معنى
كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم
زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة
وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
فيمن قال انه تمييز لا حال وكن احبذا زيد رجلا هذا كلامه وفيه
قلت وفيه اشياء منها ان دعواه كون المميز في الصورتين
اللتين ذكرهما وهما الضمير واسم الاشارة تاما بنفسه لا بشيء من الاشياء

المذكورة مع تسليمه ان مثل خمسة عشر وكم تام بتنوين مقدر كما صرح
به قبل هذا الفصل الذي حكيناه عنه مشكلة لانه لا فرق اذ تقدير
التنوين مع الضمير واسم الاشارة ممكن بعين ما امكن به في خمسة عشر
وكم لان الكل مبني ومنها ان كلامه في نحو ويحه رجلا موافق لكلام
المص من وجه ومخالف له من وجه اما موافقته له فمن حيث انه
في الجملة جعله تمييز مفرد واما مخالفته فمن حيث التفصيل بين
عود الضمير على مبهم فيكون التمييز ح عن مفرد وعوده على سابق
معين فيكون من تمييز النسبة ومنها انه حكم بان الضمير في باب
نعم وبئس عن مفرد وان العامل هو الضمير الذي رفع التمييز عنه
ولا يخفى انه يصح ان تقول زيد نعم رجلا فيكون الضمير قد عاد
الى سابق معين فيلزم ان يكون التمييز عن نسبة وقد حكم بان تمييز
نعم عن مفرد وهو تناقض وكذا لو قلت نعم الرجل زيد على ان يجعل
المخصوص مبتدا على احد القولين المعروفين فيه وهو مقدم نية فيعود
الضمير على سابق معين فيلزم ما سبق اللهم الا ان يلتزم التفصيل في تمييز
نعم بين ان يعود الضمير على سابق معين كما في المثالين اللذين اوردناهما
فيكون اذ ذاك من تمييز النسبة وبين ان لا يكون كذلك فيكون
عن مفرد او يقول ضمير نعم لا يعود الى زيد تقدم او تاخر وانما
يعود على مبهم عام ويكون الرابط بين المبتدا والخبر العموم كما سياتي
ان شاء الله تعالى في باب نعم وبئس ومنها انه بنى كلامه في التمييز
عن اسم الاشارة على قول بعض النحاة وهو راي مرجوح وبيان مرجوحيته
ان اسم الاشارة لا ينفك باعتبار الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات
عن قرينة لازمة بها تبين لفظية نحو جاء هذا الرجل او حالية كما اذا قلت
هذا ولم يكن ثم ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك المفرد وانما سمي مبهما من
حيث ان مسماه لا يفهم منه فتوهم انه في الابهام كعشرين وليس كذلك
لان عشرين لا ينفك عن الابهام باعتبار الوضع وابهام هذا للذهول
عن القرينة المبينة وما جاء من المضمر المبهم الذات مفسر بتمييزه نحو
ربه رجلا كذا اقبل وفيه بحث وبجره بالاضافة ان حذف ما به

التمام فاعل يجره ضمير يعود الى المميز بفتح اليآء ومفعوله المضمر
عايد الى التمييز يعني ان ذا التمييز بالاضافة ان حذف ذلك
للامر الذي كان به تمام ذي التمييز لكن لما كان هذا الكلام مجملا
لا يدرى منه هل يجوز حذف كل شئ يكون به التمام او يجوز في
بعض دون بعض اردف ذلك ببيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز
فقال ولا يحذف اي ما به التمام الا وقت ان يكون ذلك
الذي به التمام تنوينا ظاهرا فنحو عندي رطل زيتا لقولك
فيه رطل زيت في غير ممتلي مآء مما فيه تنوين ظاهر وهو مقدر الاضافة
الى غير التمييز نحو الكوز ممتلي مآء والبيت ممتلي برا فان تقديره ممتلي
الاقطار او ممتلي النواحي فلما كان المميز في نحو ذلك مضافا الى غير
التمييز تقديرا امتنع ان يضاف الى التمييز كما لا يضاف اليه المضاف
اليه صريحا هذا الكلام المص في شرحه ونقله الش وافره قلت لا نسلم
ان الاضافة المقدرة كالصريحة بدليل ثبوت التنوين مع الاولى دون
الثانية ولو انتهض تقدير الاضافة في جعل ما هو مضاف في التقدير
الى غير التمييز مضافا الى التمييز لانتهض مانعا من تنوين هذا الاسم
المقدر الاضافة وليس كذلك ونحوه اي نحو ممتلي مآء وذلك مثل
متفقي شحما ولم يكن بالمص حاجة الى اخراج هذين المثالين ونحوهما
لان التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد لكنه جرى على اسلوب واحد
في جعل ذلك ونحوه من بعض الامثلة الاتية من قبيل التمييز عن المفرد
او تنوينا مقدرا في غيرهما لان مآء لكونه ممنوع الصرف اذ هو صفة
من باب فعلان فعلى والتمييز في نحو هذا عن النسبة لا عن المفرد
واحد عشر درهما لانه مبني لاجل التركيب والتمييز فهذا عن المفرد
باتفاق وانا اكثرهم مالا وهذا ايضا عند غيره من التمييز عن النسبة
لا عن المفرد ويقع هذا المثال في بعض النسخ بحذف انا وليس بجيد
لان اكثرهم مالا لا يتعين للنصب دايما اذ يقال مال زيد اكثرهم مالا فيكون
الجر واجبا فلا بد من تقديم اسم يدل على ان اكثر محمول على ذات غير
المال لتمتنع اضافته الى المال ونحوهن من الامثلة فنحو ملآن مآء

هذه الجرة ملاى مآ ونحو احد عشر وبقية اخواته ونحو انا اكثرهم مالا
لا يحصى كثرة فالتنوين في ذلك كله مقدر منع من ظهوره اما البناء او منع
الصرف وعند الاضافة يتعين حذف ذلك التنوين المقدر لكن الاضافة
تمتنع فيما كان من قبيل شئ من الامثلة الثلاثة اما نحو ملآن مآء
فللعلة التي ابداها في ممتلي مآء وقد عرفت ما يرد على ذلك واما
في نحو احد عشر فلان العدد المركب لما طال بالتركيب امتنعت اضافته
لتمييزه لئلا يجعل ثلاثة اشيا كشئ واحد فان قيل فانه يضاف
الى مستحقه اتفاقا نقول هذه احد عشرك قلنا العدد يلزمه ذكر
التمييز لفظا او معنى ويقل معه ان يذكر المستحق له فلا يلزم من
اجتناب ثقل كثير الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع وقال الرضي
انما تركوا الجر في نحو احد عشر درهما لان المضاف اليه مع المضاف
كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث
المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلاثة اسما كاسم
واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فحالة المضاف اليه
معنى المضاف سهلت الاضافة وقال الشيخ ابو حيان عندي
ان نحو احد عشر ونحو ملآن لا تنوين فيهما لان الاول مبني والثاني غير
منصرف قلت ويظهر لي انه كلام متجه فان التنوين منحصر في انواع
ولا شئ منها يصلح تقديره فيما ذكر اما تنوين التمكين فلا يمكن اعتباره
في مبني ولا ممنوع الصرف للمنافاة الظاهرة بينهما وبينه لانه الدال على
امكنية الاسم لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
فكيف تقدره في المبني وغير المنصرف مع ذلك واما تنوين التنكير
فانما يدخل في بعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها فلا تعلق
لغير المنصرف به لانه معرب ولا مدخل له في احد عشر ونحوه من المبنيات
المركبة لان التنوين لم يقدر فيها لافادة هذا الغرض الذي وضع
لاجله واما بقية انواع التنوين فبطلان اعتبارها في هذين
الشيئين اعني مركب العدد وغير المنصرف امر واضح فان قلت
لعلهم ارادوا بكون الاسم مقدر التنوين انه في محل اسم منون كما يقال

المبني في موضع رفع ونصب وجر فيحكم بذلك لمحله كذا يقال في التنوين
فيقدر تنوين التمكين ولا منافاة لانه انما قدر باعتبار الاسم الذي
وقع المبني او غير المنصرف في محله قلت —— تمنع من اعتبار ذلك
ظاهر قوله التنوين يقدر في كذا فجعل نحو احد عشر طرفا للتقدير وهذا
لا يكون باعتبار المحل الا ترى انك لا تقول الاعراب يقدر في الاسم
المبني وكيف وانت تسلب عنه الاعراب لفظا وتقديرا نعم يقال هو في
محل رفع مثلا بمعنى انه في محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معربا بالرفع
وهكذا واما نحو ملآن فقوله يقدر فيه التنوين بنا في اعتبار المحل
كما بنا في ذلك في قولنا الاسم المقصور يقدر فيه الاعراب او يكون
ما به التمام نون تثنية نحو رطلان زيت ومنوان سمن او نون جمع
تصحيح مثل حسنون وجوه وهذا مادرج عليه من ان مثل هذا منتصب
عن تمام الاسم ولم يذكر نون شبه الجمع فعلم ان نونه لا تحذف اذ
لا يضاف الى مميزه فلا يقال عشرة ادرهم على انه فرجا قليلا وقاس
عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في بقية العقود او مضافا اليه
صالحا لقيام التمييز مقامه يعني او يكون ما به التمام اسما اضيف
اليه المميز بشرط وهو صلاحيته للحذف وقيام التمييز مقامه نحو
زيد افضل الناس رجلا فانه يصح زيد افضل رجل بخلاف لله دره
فارسا وملء الارض ذهبا فانه لا يجوز ان يقال لله در فارس ولا
ملؤ ذهب لان الاول يصير تعجبا من فارس ما ولا يجوز التعجب
من المجهول ولهذا يمتنع ما احسن رجلا واما الثاني فلانه لجهل
المملؤ فلا يحصل المقصود من الكلام في غير ممتلئين او ممتليين غضبا
يعني ان نون التثنية والجمع المصحح تحذف في غيرها بين الصورتين
لعين ما سبق من العلة في امتناع اضافة ممتلئ ماء وملآن ماء فهذا
استثناء مما تقدم فلا وجه لتاخره عن مسئلة الاضافة ثم كان حقه
ان يعطف بالواو فيقول في غير ممتلئين وممتليين وهذا ايضا عدوه
من التمييز عن المفرد لا عن النسبة كما نبهنا عليه مرات ويختار اضافة
مفهم المقدار اي اللفظ الذي يكون مفهما للمقدار ان كان في الثاني

معنى

معنى اللام كقولك رطل زيت حيث تريد بالرطل الالة نفسها
لا شيئا تقدر بها فان الاضافة فيه تصح على معنى اللام كما في ثوب
رجل فيمتنع النصب على التمييز لفقد ما يقومه وهو كونه على معنى
من وكذا الاضافة لبعض من لم تتغير اي لم تتغير فتاؤه مفتوحة
على انه مضارع تغيرت وحذفت احدى التائين على الخلاف في
مثله لما سنذكره تسميته بالتبعيض وذلك نحو حب رمان
وغصن ريحان وجوز قطن وحوض مقل وسعف نخل فان هذا
لم يتجدد له اسم بالتبعيض اي حين انفصاله عن المجموع فان حب
رمان كان مسمى بذلك مع اتصاله بمجموع الرمانة وذلك الاسم باق
له بعد الانفصال وكذا بقية الامثلة فمثل هذا يجب فيه الاضافة
وان كان على معنى من وما ذاك الا لانها من التبعيضية ومن التي
في باب التمييز هي التي لبيان الجنس فانتفى كون الثاني عين الاول
فلا يكون تفسيرا له وانظر لاي شيء لم يقل النحاة في خاتم فضة
ونحوه اذا اضيف ان الاضافة على معنى من التبعيضية اي هلا
جوزوا كونها تبعيضية وكونها بيانية اي كما يجوز في رطل زيت
ان تكون اضافته على معنى او على معنى اللام بحسب ما يراد برطل
فان تغيرت تسميته به اي بالتبعيض نحو خاتم فضة وسوار ذهب
فانه قبل انفصاله عن المجموع الذي كان منه لم يتجدد له تسمية ولكنه
بعد انفصاله على الحالة التي صار اليها تجدد له اسم وهو الخاتم والسوار
وقوله تغيرت لم يسند الى ما حملنا عليه المضارع من قوله ما لم تغير انه
مضارع تغيرت رجحت الاضافة والجر نحو خاتم ذهب على التنوين
والنصب نحو خاتم ذهبا وكون المنصوب ح تمييزا اولى من كونه
حالا وفاقا لابي العباس وكان اوجز واوضح ان يقول رجح الجر
على النصب وكون النصب على التمييز على كونه حالا وفاقا للمبرد ثم هذا
اطلاق في محل التقييد فانه نص في الشرح على ان نحو هذا خاتمك
حديدا انتفى فيه الحالية لتعرف الاسم وانما رجح التمييز من جهتين
جموده وحق الحال الاشتقاق وتنكير صاحبه وحقه على تقدير

الحالية الاختصاص واعلم ان الكلام فيه اشارة الى ان ثم من يخالف
فيما ذكره من الحكم ولا شك ان المخالفة متحققة غير ان المخالف
وهو س ومن يتبعه يمنعون في حالة النصب التمييز في مثل ذلك لانه
ليس بعد مقدار ولا شبهة ويعينون الحالية للنصب وهذا
المذهب لا يفهم على التعيين من عبارته اذ هو محتمل لان يكون المخالف
يقول النصب متعين للحالية كما ذكرنا او يقول النصب على الحالية
اولى منه على التمييز ولا اعرف احدا ذهب الى هذا الا اني رايت
الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى ذكر هذا الراي من قبل
نفسه وذلك انه قال ما نصه والذي يظهر لي ان الحالية ح
ارجح منها مع النكرة لانها متعينة اذ لا وجه لذلك وانما ضعف
التمييز عند من نفاه وهو س واتباعه لانه ليس بعد مقدار ولا
شبهة والحال عند من خالفه لجمودها ولزومها وتنكر صاحبها
ولكنا قد بينا ان التنكير هنا مغتفر لعدم توهم الصفة والانتقال
والاشتقاق غالبا لا لازمان ويجوز اظهار من مع ما ذكر في
هذا الفصل من تمييز المقدار وغيره نحو قفيز من بر ورطل من زيت
وشبر من ارض ولنا مثلها من شاء وغيرها من ابل وويحه من رجل
وحسبك من رجل ولله دره من فارس وخرج بقوله في هذا الفصل
المذكور في الفصل الآتي فلا يجوز اظهار من في نحو طاب زيد نفسا
وغرست الارض شجرا وقيد هذا الحكم المخصوص لهذا الفصل وهو
جواز اظهار من بقوله ان لم يميز عددا فخرج نحو احد عشر درهما
ولم يكن فاعلا بمعنى نحو زيد اكثر مالا ونحو صبورا قلبا كذا مثل المص
في الشرح وانتقد ابو حيان التمثيل بالاول بان المنصوب فيه
لا يكون فاعلا لان افعل التفضيل لم يوضع بمعناه وفيه نظر لان الافضلية
منسوبة اليه في الحقيقة وليس المراد تقديره بالفعل واما المثال الثاني
فالمنصوب فيه مفعول في المعنى لا فاعل واطلاق الفاعل عليه ليس من
راي المص وانما هو راي الزمخشري وعلى ذلك بناء على ما قدمه وجرى
عليه من ان ذلك تمييز مفرد والصواب خلافه ويستثنى من فاعل

المعنى تمييزهم وتمييز جيدا قال الشاعر • فنعم المرء من رجل تهامي •
وقال الاخر • يا حبذا جبل الريان من جبل • وحبذا ساكن الريان من كانا •
وانما لم يذكرهما لان الكلام في تمييز المفرد فصل الكلام
على تمييز الجملة واحكام تتعلق به والكلام على جواز تقديم التمييز
وامتناعه مميز الجملة منصوب منها بفعل وقضية كلامه ان تمييز
الجملة مقابل لتمييز المفرد والمصطلح عليه بين القوم ان المقابل لتمييز
المفرد تمييز النسبة الذي هو اعم من تمييز الجملة وكلامه ايضا يقتضي
ان تمييز الجملة يشترط له ان تكون الجملة فعلية وقد صرح به في الشرح
وليس كذلك لقولهم سرعان ذا اهالة قال وانما اطلق تمييز الجملة
على هذا النوع خصوصا مع ان كل مميز فضلة عن جملة لان كل واحد
من جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع بالتمييز بخلاف
غيره فان الابهام في احد جزئي الجملة فاطلق على مميزه مميز مفرد
وعلى مميز هذا النوع مميز جملة قلت لا نسلم ان لكل جزئي الجملة
في النوع المذكور قسطا من الابهام وذلك انك اذا قلت طاب
زيد علما لم يكن في طاب ابهام اصلا وكذا زيد لا ابهام فيه
وانما الابهام نشا من نسبة الطيب الى امر متعلق بزيد فتكون
تلك النسبة مبهمة فاحتيج الى تفسيرها لابهامها او يقول الابهام
في متعلق النسبة لا في النسبة لان قولك طاب مسند في اللفظ الى
زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله
متعلقات تذكرها فاذا قلت علما فقد رفعت الابهام عن الذات المقدرة
وهو المتعلق كذا قرره ابن الحاجب هذين الوجهين بفعل غالبا
اسناده اي اسناد الفعل اليه اي الى التمييز مضافا الى الاسم الاول
الذي هو احد جزئي الجملة الفعلية فيقدر مثل قولك طاب زيد
علما طاب علم زيد قال المص والاسناد اليه اما على جهة الفاعلية
او المفعولية ومثل الثاني بغرست الارض شجرا وفجرنا الارض
عيونا يقولون ان اصله شجر الارض وعيون الارض وانت خبير
بان هذا لا يسمى عند النحويين اسنادا فهذه مخالفة اخرى لاصطلاحهم

اللهم الا ان يريد ان الفعل يصح بناؤه للمفعول فيستدح اليهما فيقال فجرت عيون الارض وغرس شجرها وهو قول بعضهم في تاويل كلام للجزولي ومن هنا ينفسح لك باب لازالة اشكال يرد على المص وذلك انه جعل مثل ما احسن زيدا خلقا عن غالب ونحوه وفجرنا الارض عيونا غالبا فيطلب الفرق وجوابه ان الاول لايمكن فيه اسناد فعل للمفعول بخلاف الثاني واشار بقوله غالبا الى ما ورد من نحو كفى بالله شهيدا وامتلاء الكوز ماء وما احسن زيدا خلقا **فان صح الاخبار به** اي بالتمييز **عن الاسم الاول** الذي هو جزء الجملة الفعلية نحو كرم زيد ابا فان الاب صالح لان يخبر به عن زيد **فهو له او للملابسة** اي فهو للاسم الاول او للملابسة فيجوز في المثال المذكور ان يكون الاب نفس زيد وان يكون المراد به ابا زيد وح فلا يريد بصحة الاخبار به عن الاول ان يكون معناه معنى الاول بحيث يصح حمله عليه اذ قوله فهو له او للملابسة نص عن ذلك وانما يريد ان صلح في الجملة لان يكون خبرا عنه سواء كان في الواقع كذلك اولم يكن لان قصده ان يحترز من نحو كرم زيد دارا فانه لايتصور ان يكون الثاني هو الاول بخلاف كرم زيد ابا فان الاب صالح في الجملة لكونه خبرا عن زيد واعلم انه اذا كان الاب نفس زيد كان من النوع القليل في مميز الجملة وهو الذي لا يقدر الاسناد اليه وجاز كونه حالا ان اريد بالتمييز عن الاول **والاجود استعمال من معه عند قصد التمييز** حرصا على بيان المعنى المقصود منه بالتنصيص عليه **ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله ما له خبرا** فنقول كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وذا في المونث فيجعل التمييز مطابقا لما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لاتحاده بما قبله في المعنى واما وحسن اولئك رفيقا فاما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستعمل للمفرد وغيره بلفظ واحد كالخليط والصديق والعدو فالمراد به هنا الجمع واما ان يكون الاصل وحسن

رفيق اولئك رفيقا فهو مفرد لفظا ومعنى كذلك **وكذا** تجب المطابقة **ان لم يتحدا** معنى نحو كرم الزيدون آبا فانه تجب المطابقة اذا اريد مدح ابائهم كما تجب اذا اريد مدحهم انفسهم بابوتهم لغيرهم **ولم يلزم افراد لفظ المميز لافراد معناه** معطوف على جملة الشرط المتقدمة يعني انه انما تجب المطابقة عند اجتماع عدم الاتحاد وعدم لزوم افراد المميز بسبب كون معناه مفردا نحو كرم الزيدون ابا اذا كان ابوهم واحدا **او كونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه** يعني ولم يلزم افراد التمييز الا افراد معناه او لكونه هو في نفسه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه والاولى ان يقول جنسا لان الحكم متعلق لعموم الجنس لا لخصوصه نحو كثرت او طابت نوق زيد لبنا ومثال المصدر زكا الاتقياء سعيا وخاب الاشقياء رايا **وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى** من مطابقته لما قبله نحو فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقر الزيدون عينا وحسن العمرون وجها فالافراد في هذا النوع اولى لانه اخف والجمع مفهوم لما قبله فاشبه تمييز عشرين ويجوز المطابقة طبن نفوسا وقر الزيدون عيونا وحسن العمرون وجوها فان اوقع الافراد في محذور لزمت المطابقة نحو كرم الزيدون آبا بمعنى ما اكرمهم من آبا فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعا ولو افرد لتوهم ان المراد كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم ثم هنا بحث وهو انه كيف يمثل للمباين بمثل ذلك مع ان المباين هو الذي لايمكن الاخبار به عن الاول والاخبار هنا ممكن وانما الذي كان ينبغي ان يمثل به للزوم المحذور في المباين نحو قولك نظف زيد ثوبا لان الافراد يوقع في توهم ارادة ثوب واحد وستعرف المراد بالمطابقة في هذا المثال ونحوه واعلم ان هذا تتميم لقوله وكذا ان لم يتحدا فان كلامه هناك ظاهره كما حكيناه وجوب المطابقة نحو حسن الزيدون وجوها وليس كذلك بل يجوز وهو الاحسن حسنوا وجوها لكن تخصيصه المسئلة بالجمع معترض فان الحكم كذلك

في نحو حسن الزيدان وجها وهو احسن من قولك وجهين فان قلت
المراد الجمع اللغوي لا النحوي قلت هو خلاف المتبادر في عرف
المصنفين فالابهام حاصل ثم المسئلة واقعة في غير جمع لا لغوي
ولا عرفي وذلك انك اذا قلت حسن زيد عينا ولبيت هند شفة
كان اولى من ان يقول عينين وشفتين والحاصل من هذا الكلام
ان الثاني ان كان عين الاول وجبت المطابقة وان كانت غيره
وجبت في مسئلتين وامتنعت في مسئلتين ورجح تركها في مسئلة
فواجبنا ترك المطابقة ضابطهما ان يكون معنى التمييز في الواقع
واحدا نحو كرم الزيدون آبا اذا كان الوهم واحدا او يكون
التمييز جنسا لم يقصد اختلاف انواعه نحو الاتقيا جاؤا سعيا
وحسنوا رعيا وواجبتا المطابقة ضابطهما ان يكون جنسا
قصد الى اختلاف انواعه نحو حسن الاشقيا اعمالا او غير جنس وخيف
اللبس نحو نظف زيد ثوبا ومعنى هذه المطابقة مطابقة الواقع
لا مطابقة الاسم السابق فان الاسم السابق واحد وراجحة ترك
المطابقة ان لا يخاف لبس نحو حسن الزيدان والزيدون وجها **ويعرض**
لمميز الجملة ولمميز المفرد ايضا والمص اهملها **تعريف لفظا** اما في مميز
الجملة فكقولهم الم زيد راسه ووجع بطنه وغبن رايه وكقول الشاعر

علام ملئت الرعب والحرب لم تقد ۞ لظاها ولم تستعمل البيض والسمر

وكقول الاخر

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

واستشهد ابن هشام على ذلك بقول الاخر

الى ردح من الشيزى ملاء ۞ لباب البر يلبك بالشهاد

ولا يصح الاستشهاد به على راي المص لانه من تمييز النسبة فيما يضاهي
الجملة لا في الجملة واما في مميز المفرد فكقولهم الاحد عشر الدرهم
وكم ناقة وفصيلها لك **فيقدر تنكيره** اما بتقدير زيادة
فيما هي فيه او بتقدير الاضافة منفصلة فيما هو مضاف فيكون
نحو الم راسه بتقدير راسا ويجري ذلك في نحو ملا لباب البر اي
لبابا من البر وفي نحو كم ناقة وفصيلها اي وفصيلا لها **او يؤول**

ناصبه

222

ناصبه بمتعد بنفسه كما قال المبرد في سفه نفسه ان سفه بمعنى
ضيع وقيل بمعنى اهلك وقال الزمخشري بمعنى امتهن لكنه اذا اول
به لكن خرج عن التمييز وبقي مفعولا به فلا ينتظم هذا التاويل مع اول
كلامه وكذلك التاويلان واصلاحه ان يقال وقد يرد بعد الجملة
ما يصح جعله تمييزا باعتبار المعنى ويمنع من ذلك تعريفه فيقدر تنكيره
او يؤول ناصبه بمتعد بنفسه **او بحرف جر محذوف** كما قيل ان التقدير
الم في راسه ووجع في بطنه وغبن في رايه **او ينصب على التشبيه**
بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه كما وقع في الحديث
ان امراة كانت تهراق الدما فاسند الفعل الى ضمير المراة مبالغة
ثم نصب الدما على التشبيه بالمفعول به قال المص في الشرح ويجوز
ان يكون اراد بهريق الدما بنا الفعل للفاعل ثم قلب كسرة الرا فتحة
وقلب اليا الفا على لغة طي كقولهم في جارية وناصية جاراة و
ناصاة وقال شاعرهم

يستوقد النبل بالحضيض ويصطاد نفوسا بنت على الكرم

وعليه فيكون الدما مفعولا به وهذا التخريج مردود لان شرط ذلك
عند اهل اللغة تحرك اليا وهو يهريق ساكنة ولا يكون منصوبا
على التمييز والحالة انه محكوم بتعريفه بلى ان قلنا بانه تمييز حكمنا بتنكيره
بناء على ان الالف واللام زايدة فانهم جوزوا نصبه على التمييز مع
الحكم تمسكا بالظواهر المتقدمة وقد سلف **خلافا للكوفيين** فانهم جوزوا
نصبه على التمييز مع الحكم بتعريفه تمسكا بالظواهر المتقدمة وقد سلف
تاويلها **ولا يمنع تقديم المميز على عامله ان كان فعلا متصرفا** نحو
طاب زيد نفسا وغرست الارض شجرا فتقول نفسا طاب زيد وشجرا
غرست الارض **وفاقا للكسائي والمازني والمبرد** ومنعه الباقون قيل
لانه في الاصل فاعل كما في المثال الثاني اذ هو في معنى غرس شجر الارض
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعناه وهذا غير جيد اذ ربما يخرج
الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله فانه لما كان
منصوبا كان تقديمه على الفعل جايزا فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع

وكونه بعد الفصل فاي مانع من ان يكون الفاعل ايضا اذ اصار في صورة المفعول
حكم المفعول من جواز التقديم وسلك ابن الحاجب في تعليل منع التقديم
طريقا اخرى فقال ان الاصل في التمييزات يكون موصوفا بما انتصب عنه
او بما يتضمن ما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او نسبة وكان الاصل عندي
خل راقود وسمن منوان وكذا الكلام في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت
وانما حولف ذلك عند عرض الابهام اولا لتكون اوقع في النفس لانها
مجبولة على التشوق الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد
الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى
فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا امتنع التقديم
واما المجوزون ومنهم المص فنظروا الى قوة العامل فاجازوا تقديم
التمييز عليه قياسا على سائر الفضلات من الحال وغيرها واستند
المصنف مع ذلك الى السماع كقوله ۝

۝ رددت بمثل السيد نهد مقلص ۝ كميش اذا عطفاه ماء تحلبا ۝

۝ وقول الاخر ۝

۝ اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ۝ ولم يعن بالاحسان كان مذمما ۝

۝ وقول الاخر ۝

۝ ضيعت حزمي في ابعادي الامل ۝ وما ارعويت وشيبا راسي اشتعل ۝

۝ وقول الاخر ۝

۝ انفسا تطيب بنيل المنى ۝ وداعي المنون ينادي جهارا ۝

۝ وقول الاخر ۝

۝ اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ۝ وما كان نفسا بالفراق تطيب ۝

والجواب عن القياس بالفرق فان التقديم فيما نحن فيه مخل بالغرض
من التاخير كما بيناه فيمتنع بخلاف غيره وعن السماع بان الابيات
كلها ليست بقاطعة في المطلوب ولا ظاهرة فيه اذ عطفاه
في البيت الاول مرفوع بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز
هو المحذوف والتقدير اذا تحلب عطفاه ماء تحلبا وكذا القول
في البيت الثاني اذ التقدير فيه اذا قر المرء عينا قر بالعيش وكذا

عندي في البيتين اللذين بعدهما اذ التقدير فيهما وما ارعويت
واشتعل شيبا راسي اشتعل والطيب نفسا تطيب بنيل المنى
ولكن ابن هشام خرجهما على الضرورة مع امكان تخريجهما على ما خرج
عليه البيتان الاولان واما البيت الاخير فقيل فيه ان قائله مجهول
وحال ابن السيد الرواية وما كان نفسي كذا قال الزجاج وعلى
تقدير ان يروى نفسا بالنصب يمكن ان يكون اسم كان ضميرا يعود
الى الحبيب ونفسا خبرها والجملة بعده صفة له لا خبر لكان **ويمنع**
تقديم التمييز على عامله **ان لم يكنه** اي ان لم يكن فعلا متصرفا
باجماع فيدخل في ذلك ما يكون التمييز فيه عن المفرد نحو عشرين
درهما على ما يقوله المص وغيره ونحو زيد طيب نفسا وزيد
اكثر مالا من عمرو ولله در زيد فارسا فان امتناع تقديم مثل
هذا مجمع عليه وان كان الاختلاف فيه هل هو من تمييز النسبة
او المفرد وكذا انعم رجلا زيد أو حبذا رجلا عمرو ولا تتقدم باجماع
اما لانه من تمييز الجملة والعامل غير متصرف كما يقول المص او لانه
من تمييز المفرد كما يقول غير المص **وقد يستباح في الضرورة** كقول الشاعر

۝ ونارنا لم ير نارا مثلها ۝ قد عرفت ذاك معد كلها ۝

فهذا مما اجمع على امتناعه في السعة ولكنه جوز للضرورة

باب العدد

وذكره باثر باب
التمييز مناسب لان من جملة ما يحتاج الى التمييز العدد ولهذه
الحكمة بدا بتمييز الاحد عشر واخواتها الى المائة لانه التمييز
المنصوب ولم يبدا بالكلام على اول الاعداد **مفسر ما بين
عشرة ومائة** وهو من احد عشر حتى تسعة وتسعين **واحد منصوب
على التمييز** اما افراده فلانه انما جاء لتبيين الذات وهو يحصل
بالافراد كما يحصل بالجمع فاوثر الافراد لخفته والنقض بتمييز
ثلاثة واخواته ياتي الجواب عنه ان شاء الله تعالى واما قوله
تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فليس بتمييز وانما
هو بدل وقال الزمخشري هو تمييز والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة

قبيله وان كل قبيله اسباطا الاسبطا فاوقع اسباطا موقع قبيله
قال المص ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احد عشر اسباطا
انعاما اذا اريد احد عشر جماعة كل واحد منها انعاما ولا باس برايه
لو ساعده استعمال لكن قوله قبيله اسباطا لا سبطا مخالف لما تقوله
اهل اللغة من ان السبط فى بنى اسرايل بمنزلة القبيله فى العرب فعلى هذا
معنى قطعناهم اثنتى عشرة اسباطا قطعناهم اثنتى عشرة قبايل فاسباطا
واقع موقع قبايل لا موضع قبيله فلا يصح كونه تمييزا والتمييز محذوف
هذا كلام المص وقال المحديثى الظاهر ان الزمخشرى اعرف باللغة قلت
هذا دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل وذلك ان المص لم
ينقل ما قاله رايا من قبل نفسه وانما نقل عن اهل اللغة انهم يقولون
السبط فى بني اسرايل بمنزلة القبيلة فى العرب وهو عدل لغة
فيقبل نقله والزمخشرى لم ينقل خلاف ذلك عن اهل اللغة حتى يكون
معارضا لنقل ابن مالك فيقدم نقله لكونه اوثق واعرف باللغة
وانما قال ما قاله فى الكشاف غير حاك عن امام معتبر من ايمة اللغة
فيحتمل ان يكون اعتمد فيه على قولهم ان السبط ولد الولد وهم كانوا
اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة منهم اسباط لا سبط واحد فلو قيل
اثنتى عشرة سبطا لما استقام المعنى لكن هذا لا يدفع ما قاله ابن
مالك لان السبط وان اطلق على ولد الولد اذا كان واحدا بلا نزاع
فانه يطلق على القبيلة من بنى اسرايل والاية واردة فيهم فيكون
المراد بالاسباط فيها القبايل لا القبيلة وهذا مما لا يستطيع
الزمخشري دفعه لثبوته نقلا من جهة ايمة اللغة قال صاحب
الصحاح والاسباط من بنى اسرايل كالقبايل للعرب وقوله وقطعناهم
اثنتى عشرة اسباطا فانما انث لانه اراد اثنتى عشرة فرقة ثم اخبر
ان الفرق اسباط وليس الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتى عشرة
لان التفسير لا يكون الا واحدا منكرا كقولك اثنتى عشر درهما
ولا يجوز دراهم هذا كلامه بحروفه وهو مما يويد نقل ابن مالك
فكيف يدفع بان الزمخشري اعرف منه باللغة واني يثبت للمدعى

كون

كون الزمخشرى اعرف من ابن مالك باللغة ولم تقم شهادة بصحة
دعواه وما اخاله الا عصبية عجميه اوجبت التحامل على ابنا العرب
وعدم التحفظ في القول نعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف
ويصد عن جميع الاوصاف واما كون تمييز مثل هذا العدد منصوبا
فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم
ان يجعلوا ثلاثة اسما كالاسم الواحد وتقدم الاعتذار عن اضافة
المركب الى غير مميزه نحو هذه خمسة عشر زيد بان المضاف اليه اذا
كان مميزا هو المقصود بالاول فى المعنى وانما جى به لبيانه فكان
الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه اذا كان غير مميز لشئ اخر مغاير
للاول واما العقود فلما مر من انه اذا اضيف مع حذف النون
فقد حذف حرف من كلمة ليس كنون مسلمين وان اضيف مع
اثباتها فقد اثبت نون جي به للدلالة على الجمع ولا يضاف غيره اي
غير ما بين عشرة ومايه مجموعا ما بين اثنين واحد عشر فنقول
ثلاثة اثواب وهكذا الى عشرة رجال اما اضافته فلان ما بعده من المعدود
هو المقصود بدليل ان اسم العدد مبهم يصلح لكل شئ فلما قصد الى
تبيينه اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا
قصد الى تبيينه فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كانه
المقصود ولانه حينئذ تتم الثلاثة مثلا بالتنوين فيشعر باستغنائه
عما بعده ولكونه مقصودا والنقض باحد عشر وبابه قد عرف جوابه
مما تقدم واما كون مميز هذا النوع من العدد مجموعا فلقصد التطابق
فى المعنى ما لم يكن المفسر مايه فيفرد غالبا فيقال ثلاثمايه واربعمايه
وهكذا الى تسعمايه ولكنه يشكل بان الضمير من قوله ما لم يكن يعود
الى مفسر ما بين اثنين واحد عشر فتدخل العشرة فى ذلك فيقتضى
كلامه حينئذ ان يقال عشرة مايه وهو باطل كما سياتى وكان القياس
فى مثل هذا ان يجمع فيقال ثلاث مئات او مئين ولكنهم كرهوا
الجمع لما تكرر في الجمع معنى التانيث لان الجمع فى المعنى مونث ومايه
ايضا مونث فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى انك اذا قلت ثلاث

مبات امراة فجمعت مايه فصار فيما هو كالاسم الواحد تانيثا ن
وجمع فيه تانيث معنى فجمع ثلاث تانيثات فيما هو كالاسم
الواحد فتركوا جمعه لذلك واشار بقوله غالبا الى ما ورد من
جمع المائة اذا اضيف اليها عدد وذلك قليل كقوله ن
• ثلاث مئين للملوك وفا بها • ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم •
ومفرد امع مائة فصاعدا فتقول مائة رجل ومائتا امراة
والف ثوب والاف درهم وانما اضيف مثل ذلك لوجود مقتضى
الاضافة وانتفاء المانع منها واما كونه مفردا مع ان القياس جمعه
كما جمعوه فى ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة فلانه عدد فى معناه
كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظى الى المعنوي وانوا به
مفردا لذلك **وقد يجمع** التمييز **معها** اي مع المائة كقراة حمزه
والكسائي ثلاث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفرا وهو قليل
فى الاستعمال ومن قال خطا ولا يجوز فمحجوج بالقراة المذكورة فان قلت
فيدت التمثيل بالاية بقراة حمزة والكسائي قلت لان قراة الباقين
بدون الاضافة فلا يكون من جمع تمييز المائه فى شيء وانما يجعل سنين
بدلا قال ابو اسحاق الزجاج لو انتصبت سنين على التمييز لوجب
ان يكونوا لبثوا تسع مايه قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من
لغة العرب ان مميز المايه واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل
فمميزها رجل وهو واحد من المايه واذا كان كذلك وقلت مئين فيكون
مئين واحده من المائه وهى ثلاثمايه واقل السنين ثلاثه فيجب
ان يكون تسعمايه هذا كلامه قلت لا وجه لتخصيص هذا الاشكال
بنصب سنين على التمييز بل هو جار مع خفضها باضافة المائة
اليها فى قراة حمزة والكسائي وقد حكى الرضى طرده فى ذلك عن
ابن الحاجب فذكر عنه انه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد
على قراة حمزه والكسائي ثلاثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراة الجماعة اقيس
عند النحاة وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره

مخصوص

مخصوص بان يكون التمييز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه
كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى نحو ثلاثة اثواب مع ان الاصل
فى الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز
جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما يلزم لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله
فيما وضع العدد له فلا هذا اخر ما حكاه من كلام ابن الحاجب
وقد يفرد المفسر مع المايه **تمييزا** كقول الربيع بن ضبع الفزاري
• اذا عاش الفتى مائتين عاما • فقد ذهب المسرة والفتا •
ويفهم من قوله تمييزا ان المجرور لا يسمى تمييزا اعنى بالاصطلاح واما
فى اللغة فهو مميز وكلام ابن الحاجب بخلاف ذلك **وربما قيل عشرو
درهم** باضافة العشرين الى مميزه ولا خصوصية للعشرين بذلك
فان الكسائي حكى ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى المفسر
منكرا ومعرفا فالمنكر كما تقدم واشار المص الى المعرف بقوله **واربعو
ثوبه** وكلا الامرين اعنى اضافة هذه العقود الى تمييزها المنكر
واضافتها الى تمييزها المعرف شاذ عند الجمهور لا ينبنى على مثله قاعدة
والثانى فيه شذوذان **وخمسة اثوابا** فينصب ما حقه الجر واحاز
سى مثل هذا فى الشعر واجازه الفرا قياسا **ونحو ذلك** فيقال ثلاثة
رجل وخمسة غلامه وثلاثة رجالا واربعون غلمانا **ولا يفسر
واحد واثنان** استغنا بلفظ التمييز عنهما وذلك لان الفاظ العدد
قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع ليفيد ذلك فلو قالوا
ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما هى فلما كان نحو رجل ورجلين يفيد المعنيين
معا استغنى عن ذكر العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان لفظ رجل كما انه يدل على الحقيقة يدل على الوحدة ورجلين كما انه
يدل على الحقيقة يدل على الاثنينيه **وثنتا حنظل** فى قول من قال
• كان خصييه من التدلدل • ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل •
ضرورة فلا يقال مثله فى السعة على ان ابا زيد حكى انه سمع شربت
قدحا واثنيه اي واثنى قدح واشتريت اثنى مد البصرة لكن ذلك

شاذ واعلم ان ما قدمناه من توجيه امتناعهم عن تمييز واحد و
اثنين لا يتاتى فى مثل البيت والمثالين اللذين حكاهما ابو زيد **ولا
يجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل ان كثر
استعمال غيرهما الا قليلا** اعلم ان حق المفسر لهذه الاعداد ان يجتمع فيه
اربعة امور واحد باعتبار الاعراب وهو الخفض وثلاثة باعتبار
المعنى والصيغة احدها ان يكون جمعا لا مفردا ولا اسم جمع ولا اسم
جنس لان العرب عاملتهما معاملة المفردات الا تراهم يصغرونهما
ويعيدون عليهما ضمير الواحد ويخبرون عنهما ويشيرون اليهما ويصفونهما
كما يفعلون بالواحد سوا قالوا ركبت والركب ساير وهذا الركب القادم
والثانى ان يكون الجمع جمع تكسير لا جمع تصحيح والثالث ان يكون
بنا قلة لا بنا كثرة ويستثنى من كل من هذين الامرين ثلاث مسايل
فاما مسئلة التصحيح فاحدى المستثنيات منها نحو سبع سموات وسبع
بقرات مما اهمل فيه غير جمع التصحيح والثانية نحو سنبلات
فى سورة يوسف عليه السلام مما جاور ما اهمل فيه غير جمع التصحيح
وهو سبع بقرات والثالثة سبع غزوات وسبع كسرات مما له جمع
تكسير ولكنه بنا كثرة فهذا يكون تمييزه بجمع التصحيح وان كان له جمع
تكسير لانه صيغة كثرة وان كان نوافق استغنوا بالفرو والكسر عن
بناء القلة فهو لذلك نظير رجال الا ان الجمع الموضوع للقلة اولى
منه وان كان جمع تصحيح وعلى هذا فثمانى حجج من باب المسموع كما ان
اربعة شهدا من ذلك واما مسئلة التكسير فاحدى المستثنيات
منها مسئلة رجال وهى ما اهمل فيه جمع القلة والثانية مسئلة قروء
وهو ما جمع قلته شاذ قياسا اذ الاقراء شاذ من جهة ان افعالا
لا يكون جمعا لفعل المفتوح الفا الساكن العين الصحيحها الا شاذا
والثالثة مسئلة ثلاثة شسوع وهى ما جمع قلته شاذ استعمالا
لا قياسا اذ الاشساع وان كان جاريا على القياس لانه جمع
فعل بكسر الفاء وسكون العين الا انه قليل الاستعمال واذا
تاملت هذا الفصل علمت انه اهمل فى الاصل مسئلة ثلاثة قروء

ومسئلة

ومسئلة سبع سنبلات ومسئلة ثلاث حجات واربع كسرات
وظاهر كلامه فى الاصل والشرح ان باب مفاعل يقدم على بنا التكسير
الذى هو بنا كثرة وثلاث صحايف افصح واكثر من ثلاث صحف وهذا
شى آخر **ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه** مما وقع التمييز فيه جمع
كثرة مع ان لمفرده جمع قلة كثيرا الاستعمال **بل تاوله بثلاثة من كذا** فيكون
على ارادة مجرور من التبعيضية **خلافا للمبرد** فانه قال بان ذلك يسوغ
لورود جمع كثرة صالح لان يراد به مثل هذا المعنى فيلزم اطراده
وهو لا يطرد **وان كان المفسر اسم جنس او جمع فصل بمن** نحو ثلاثة
من الشجر وخمسة من القوم قال تعالى فخذ اربعة من الطير **وان ورد
مضافا** نحو لتسعة رهط ليس فيما دون خمسة اوسق ذود ثلاثة
بقر خمس نسوه **لم يقس عليه** واتفقوا على اطراد ثلثمايه ونحوه ومايه
اسم جنس قال فى الارتشاف واتفقوا على انه لا يقال ثلاثة بشر
ولا ثلاثة قوم **ويغنى عن تمييز العدد اضافته الى غيره** لانك اذا
قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه و لا
تقول عشر وزيد الا لمن يعرف زيدا وعشريه كما انك لا تقول غلام زيد
الا لمن يعرف الغلام وزيدا **فصل** فى الحاق التا للعدد
وحذفها منه **يحذف تا الثلاثة واخواتها ان كان واحد المعدود
مونث المعنى حقيقة** نحو ثلاث فتيات **او مجازا** نحو ثلاث ليال
وفى هذا الكلام من المص فوايد حسنة منها ان وضع الاعداد بالتا
لقوله يحذف تا الثلاثة ولم يحتج ان يقول ان التانيث مع المذكر
لانه نص على حذفها مع المونث فى تلك المسايل فبقى الامر فى غيرها
على ترك الحذف ويدل على ان اصل الاعداد ان يكون بالتاءات
العرب اذا قصدت بها مجرد العدد من غير ملاحظة معدود مخصوص
جعلوها بالتاء لقولك ثلاثة نصف ستة ومنها ان المعتبر
فى التذكير والتانيث حال الواحد لا حال الجمع المعدود فلهذا تقول
ثلاثة بنات لبون وابن مخاض وابن عرس وكل منها مذكر وهذا الحكم
انما هو فى الجمع الصناعى بخلاف اسم الجنس واسم الجمع كما سياتى ومنها

ان الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات
بالتاء ومنها ان التانيث في هذا الباب لا فرق بين الحقيقي منه
والمجازي بخلافه في اسناد الفعل الى المونث فانهم جعلوا لكل حكما
يخصه كما مر او كان المعدود اسم جنس او جمعا مونثا مثال
الاول ثلاث من النخل او من البط قال ابن هشام ولا ثالث للمثالين
لان الباقي اما واجب التذكير وهو سنة الموز والعنب والسدر
والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهذا النوع هو بقية
الالفاظ ومثال اسم الجمع ثلاث من النسوة او من الابل او من الزود
غير نايب عن جمع مذكر هذا واقع في اسم الجمع واذكر منه اشياء فان مبحث اشياء
هذه الكلمة على المذهب المختار اسم جمع على زنة لفعاء الان واصلها
شيئاء على وزن فعلاء بتوسط الالف بين الهمزتين وهي نايبة عن
افعال تكسير شئ ولو وقع مثل ذلك في اسم الجنس لكان حكمه
كذلك لكن لا يحضر لي الآن منه شئ ولا مسبوق بوصف يدل
على التذكير نحو عندي ثلاثة ذكور من البط فلو كان الوصف
السابق لا دلالة له على التذكير بخصوصه لم يكن لسبقه عبرة
نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين المذكور والاناث
وكذا اذا كان دالا على التذكير وهو غير سابق لا يعتبر به نحو
عندي ثلاث من البط ذكور وربما اول مذكر بمونث نحو
ثلاث شخوص يريد نسوة وعشر ابطن يريد قبايل ومونث بمذكر نحو ثلاثة
انفس اي اشخاص وتسعة وقايع اي مشاهد فجئ بالعدد على حسب
التاويل فتحذف التاء في تاويل المذكر بالمونث وتبقيها في العكس كما رايت
في المثل لكن تاويل المونث بالمذكر اقيس من جهة انه تاويل الفرع بالاصل
ففيه تغليب حكم الاصل وتاويل المذكر بالمونث احسن لما اعتضد به
العدد من ترجيح المعنى وان كان في المذكور ولو قال في المعدود لكان
اوضح لغتان سواء كان المعدود جمعا نحو احوال وسبل فان كلا
من الحال والسبيل فيه التذكير والتانيث او اسم جمع كالنفر فانه مذكر
ولم يذكر الاكثرون فيه الا التذكير وحكى صاحب التمهيد فيه

التانيث او اسم جنس كالنخل بالخاء المعجمة فالحذف والاثبات سيان
فتقول ثلاثة احوال وسبل على التذكير وثلاث على التانيث وثلاثة
من النفر وثلاث كذلك وثلاثة من النخل وثلاث كذلك ايضا ثم
التسوية انما هي في اصل الجواز والا فقد يكون التانيث افصح فيكون
ترك التاء ارجح كالزرع والسوق والعنكبوت لقولهم درع مفاضة
وسابغة وسويقة وكسدت السوق وقال تعالى كمثل العنكبوت
اتخذت بيتا وقالوا في التذكير درع سابغ وسوق كاسد قال الـ
كان العنكبوت هو ابتناها ولكن التانيث هو اللغة الفصحى وقد
يكون الامر بالعكس اي يكون التذكير افصح فيكون اثبات التاء
ارجح كالمعى حتى لقد قيل بوجوب تذكيره وليس كذلك فقد جاء
الوجهان في الحديث المومن ياكل في معاء واحد والكافر ياكل في
سبعة امعاء بالتانيث اولا والتذكير آخرا وكالصراط لم يرد فيه
في التنزيل الا التذكير نحو اهدنا الصراط المستقيم وسمع تانيثه
في غير التنزيل قليلا وقد لا يترجح احد الامرين فيستوي
رتبتا الوجهين كالصواع فان الله تعالى ولمن جاء به حمل بعير ثم
استخرجها فتقول ثلاث صيعان وثلاثة صيعان على السواء
وقد يكون في المفرد التذكير والتانيث ولا يجوز في العدد الا احد
الوجهين لكونه لا يميز الا بالجمع وكون العرب خصوا كلا من المذكر
والمونث بجمع يخصه وذلك نحو لسان جمعه في التذكير على
السنة وهي لغة التنزيل يوم تشهد عليهم السنتهم وفي لغة التانيث
السن وبهذا يعلم خطا مثل هذه المسيلة بجمع لسان فان كان المذكور
صفة نابت عن الموصوف اعتبر غالبا حالها لا حاله كقوله تعالى
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فالامثال صفة نايبة عن الموصوف
الذي هو الحسنات اي فله عشر حسنات امثالها فحذف الموصوف
ونابت الصفة عنه فاعتبر حاله فحذفت التاء من عشر فلو اعتبر
حالها لكانت تاء العدد باقية لان الامثال جمع مثل وهو مذكر وتقول
رايت ثلاثة ربعات ان اردت رجالا وثلاث ربعات بالحذف

ان اردت النساء واحترز بقوله غالبا من صنيع بعض العرب
في اعتبار الصفة لا الموصوف **فصل** في الكلام على
العدد اذا استعمل مع العطف او التركيب ومسائل اخر ذكرت على
سبيل الاستطراد **يعطف العشرون واخواته** من الثلاثين والاربعين
والخمسين والستين والسبعين والثمانين والتسعين **على النيف** وهو
الزيادة وعينه واو الا انها قلبت ياء كميت وقد يخفف مثله فيقال نيف
ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني
كذا في الصحاح ووقع في كتاب الزبادي النيف عند اكثر العرب ما بين
الواحد الى الثلاثة يقولون له نيف وسبعون وقد نيف الرجل على
السبعين وقد سمعت ابا زيد وحده يقول النيف ما بين الواحد الى
التسعة قال وكذلك تكلمت به العرب يقولون له على نيف وثلاثون
يعنون ما بين الواحد والاربعين الى التسع والاربعين فان قلت عطف
العقد على النيف يشترط ان يكون بالواو نحو احد وعشرون وهو من جملة
الاحكام التي تنفرد بها الواو عن بقية احرف العطف كما ذكره ابن هشام
في المغني قلت انما يكون هذا عند ارادة وقوع العقد والنيف دفعة
واحدة او غير دفعة مع عدم الارادة للترتيب والا فلا مانع من ان يقال
قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثلاثة ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع
الفور او التراخي فاذن لا حاجة الى التقييد بالواو ولان حكم العطف
في ذلك جار على ما هو مقرر في باب النسق **وهو** اي النيف **ان قصد
التعيين واحد** وهو اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي
انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد **او احد** بابدال
الواو همزة لكنه شاذ لكون الواو مفتوحة وهذان اللفظان اعني
واحدا واحدا مترادفان لكن الاول يستعمل نيفا وغير نيف ويشذ
استعماله في التركيب دون العطف نحو واحد عشر والثاني لا يستعمل
مفردا الا في النيف نحو احد وعشرون واما مع الاضافة فيستعمل
في غير التنييف مطردا تقول جاء احد القوم ورايت احدهم **واثنان
وثلاثة وواحدة او احدى** بقلب الواو همزة لكن البدل في ذلك قياس

عند

عند المازني كما شاع شاذ عند غيره والفه عند الاكثرين للتانيث وقيل
للالحاق وزال التنوين في مثل احدى عشرة للتركيب فتقول في العطف
احدى وعشرون بالتنوين كذا نقل ابن هشام **واثنتان وثلاثة** ثم تقول
اربعة وخمسة **الى تسعة في التذكير و** اربع وخمس الى **تسع في التانيث
وان لم يقصد التعيين فيهما** اي في التذكير والتانيث **فبضعة وبضع**
بكسر الباء الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها ومقتضى هذا
الكلام ظاهرا انه يجوز ان يكنى ببضعة عشر وببضع عشرة عن احد عشر
واحدى عشرة وما فوقهما الى تسعة عشر وتسع عشرة والذي يظهر
انهما لا يصدقان على ما دون ثلاثة عشر وثلاث عشرة بل على هذين
وما فوقهما الى نهاية المركب لا غير ويدل على ذلك امران احدهما
حكم المعرب لهما في التذكير والتانيث بحكم الثلاث وما فوقها لا بحكم
ما تحتها فتقول بضعة عشر رجلا وبضعة وعشرون درهما وبضع عشرة
امراة وبضع وعشرون اوقية فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
كما يفعل بالثلاثة واخواتها ولو صح ان يكنى به عن الواحد والاثنين
لكان قياسه ان يجري على القياس لان المكنى يجري مجرى المكنى عنه
وثانيهما النقل ففي الصحاح وهو اي البضع ما بين الثلاث الى التسع
فهذا نص في انه لا يقال فيما تحت الثلاث فلا يقال للواحد ولا للاثنين
وفي كتاب الزبادي ايضا كذلك ان البضع لما بين الثلاث الى التسع فهذا
ثم ساق بسنده الى الشعبي قال لما نزلت الم غلبت الروم الى في بضع سنين
قال المشركون لابي بكر الا ترى الى صاحبك يزعم ان الروم تظهر على فارس قال
صدق فخاطروه على قلائص وجعلوا الاجل ست سنين فجاءت الست ولم تظهر
الروم فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا بكر كم البضع قال
ما بين الثلاث الى التسع فقال وهل مضت التسع بعد قال لا قال اذهب
فزايدهم في الخطر وما دهم في الاجل فزايدوا قلوصين الى مثلها وجعلوا
الاجل تمام تسع سنين فلم تات التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر
بان الروم ظهرت على فارس انتهى لكن نقل بعضهم عن حواشي مبرمان ان البضع
من واحد الى عشرة ومن احد عشر الى عشرين **ويستعملان ايضا دون**

تنبيف كقوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وقوله في آية الروم
في بضع سنين **وتجعل العشر مع النيف** سواء قصد التنبيين او لم
يقصد **اسما واحدا مبنيا على الفتح** نحو احد عشر وبضعة عشر وثلاث
عشرة وبضع عشرة اما بناؤه فلتضمنه معنى حرف العطف وبني على حركة
لانه معرب في الاصل وكانت فتحة طلبا للتخفيف **ما لم يظهر العاطف**
فيمتنع البناء لفقد مقتضيه ح كقوله ٥
• كان بها البدر ابن عشر واربع • اذا هبوات الصيف عنه تجلت •
الهبوات بالباء الموحدة جمع هبوة على زنة غرة وهي الغبار وانظر
اذا ميز كيف يكون التمييز ح امفردا منصوبا ام مجموعا مخفوضا وزعم
ابو حيان انه لا يظهر العاطف الا مع تقدم المعدود كالبيت المذكور وليس
كذلك فقد انشد ابن الشجري في اماليه لعمر وابن ابي ربيعة ٥
• وتعبر بذا ابن خمس وعشر • ثم قالت له الفتاتان قوما •
ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما من الاربعة والخمسة والستة
والسبعة والثمانية **عند عطف عشرين واخواتها** من ثلاثين الى
تسعين عليها **ما لها قبل النيف** وهو العدد الزائد على العقد المذكور
هي معه والاحسن التنبيف بصيغة المصدر اي قبل كونها نيفا
فتحذف تاؤها في التانيث وتثبت في التذكير فتقول ثلاث وعشرون
امراة وثلاثة وعشرون رجلا وهذا الكلام الذي مبداه ولتاء
الثلاثة ومنتهاه قبل النيف ساقط في بعض النسخ في حالة التركيب
بالنسبة الى التذكير والتانيث قلت يغني عنه قوله بعد هذا الكلام
ولتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله اي تثبت التاء مع المونث
وتحذف مع المذكر ووجه اغناء هذا عما ذكر في السؤال ان تخصيص
العشرة بانعكاس حكمها في التركيب يوذن بان النيف المصاحب لها باق
على حكمه فتقول ثلاثة عشر للمذكر وثلاث عشرة للمونث فالحكم انما
انعكس بالنسبة الى العشرة لا الى النيف كما رايت **ولتسكن شينها**
في التانيث الحجازيون كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا والضمير من قوله شينها عايد على العشرة

المختومة

المختومة بالتاء ملحوظا فيها هذا القيد وليس هذا كقوله ويجعل العشرة
مع النيف اسما واحدا لان ذلك حكم على هذا العدد من حيث هو اعني
لا بقيد كونه بالتاء وانما قال في التانيث لانها في التذكير مفتوحة
بلا خلاف **ويكسرها التميميون** قال ابن عطية قرا ابن وثاب وابن ابي
ليلى وغيرهما فانفجرت منه اثنتا عشرة بكسر الشين وروى عن ابن عمرو ٣
المشهور عنه السكون **وقد تفتح** اي في التانيث وبها قرا الاعمش
اثنتا عشرة عينا وذلك هو الاصل قال الزمخشري هو لغة **وربما**
سكن عين عشر مع التركيب استثقالا لتوالي الحركات في احد عشر
وثلاثة عشر ونحوهما وبعض ذلك اشد في القياس من بعض فقراءة
هبيرة صاحب حفص اثنا عشر عينا باسكان العين اشذ من قراءة
يزيد ابن القعقاع احد عشر كوكبا لان في تلك جمعا بين ساكنين على
غير حدهما كقولهم خلقتا البطان فان قيل كيف جاز لتسكين اول
الاسم قلت اذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء فهذا
اجدر ولعل التسكين لافادة المبالغة في الامتزاج **ويقال في**
مذكر ما دون ثلاثة عشر احد عشر بابدال واو واحد همزة
شذوذا لكنه فصيح في الاستعمال **واثنا عشر وفي مونثه احدى**
عشرة بابدال الواو ايضا همزة لكنه فصيح استعمالا بلا نزاع وشاذ
قياسا عند الجمهور لا عند المازني فانه يجوز ابدال الواو المكسورة
همزة قياسا كاشاح وارث في وشاح ووارث وقد مر **واثنتا عشرة** وهنا
سوال مشهور وهو انه كيف قيل احدى عشرة واثنتا عشرة وفيه
جمع بين علامتي تانيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه ان الف
التانيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم يسقط في جمع التصحيح
والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة
وجفان وجفنات فليس بالتانيث المضاد للتاء واما اثنتان
فانه بني على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكان كالاصل واجاب
المص بان العلامتين في احدى عشرة مختلفتان لفظا ومعنى
اما اختلاف اللفظ فظاهر واما اختلاف المعنى فلان الف

احدى للتانيث وتاعشره للتذكير وحاصله منع اجتماع علامتي
تانيث فيخرج منه الجواب عن اثنتي عشرة وفيه بحث **وربما قيل**
وحد عشر على الاصل في اقرار الواحد وعلى حالها من غير ابدال فهو
شاذ استعمالا فصيح قياسا **و واحد عشر و واحدة عشرة** على اصل
العدد لانهم اذا عدوا ابما خصوا الواحد بالمذكر والواحدة بالمؤنث
والجواب عن واحدة عشرة باختلاف معنييهما على طريقة المص كما مر
واعراب اثنا واثنتا باق لوقوع ما بعدهما موقع النون وما قبل
النون محل اعراب لا محل بنا **ولذلك لا يضافان** ووجهه ان الاضافة
مع ثبوت النون متعذرة فكذا ما قام مقامها **بخلاف اخوانه** فيقال
احد عشرك وثلاثة عشر زيد لفقدان مانع الاضافة وتوضيح ذلك
ان يقول هذا المركب له صدر وعجز فاما عجزه فمبني لتضمنه معنى
الواو كما سبق فلا فرق بين اثني عشر واحد عشر واخوانه في بناء
العجز لتحقق العلة المقتضية للبناء في الكل بالنسبة الى العجز واما
بناء الصدر في احد عشر وثلاثة عشر وما بعدهما من اخواتهما
فلوقوع العجز فيه موقع تاء التانيث وهذا في اثني عشر منتف
لانا فهمنا عن العرب تنزيل العجز فيه منزلة النون بدليل امتناعهم
من اضافته دون اخوانه **واعلم** ان ما قبل النون ليس محل بناء
وانما هو محل اعراب بالاستقرا فاعرب اثنا عشر لذلك وخالف
ابن درستويه وابن كيسان فقالا هو مبني كاخوانه صدرا وعجزا
واختلاف اخر الصدر باختلاف العوامل ليس اعرابه فرد عليهما
وقد يجري ما اضيف منها اي من هذه الاعداد المركبة **مجرى بعلبك**
نحو احد عشرك مع احد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحا ويغير اخر العجز
بالعوامل كما يفعل ببعلبك اذا دعت حاجة الى اضافته لا يقال بعلبك
فيه لغات فلا يحسن التشبيه لعدم افادة المراد لانا نقول انما يشبه
الشيء بالشيء فيما هو الغالب فيه والمشهور وما ذكرناه من اعراب بعلبك
على العجز وتركيب صدره هو المشهور فيه فلا جرم ان التشبيه حسن
فيه من هذه الجهة **و**قد يجري ايضا ما اضيف من هذا العدد المركب

مجرى

مجرى ابن عرس فيسلط العامل على الجزء الاول ويجر الثاني بالاضافة
فنقول هذه احد عشرك بضم الدال وكسر الراء وكذا في البواقي حكى الفرا
انه سمع ابا فقعس الاسدي وابا الهيثم العقيلي يقولان ذلك **ولا يعرب**
على الاول وهو جعل المركب كبعلبك عند الاضافة **خلافا للاخفش**
فانه اجاز القياس عليه واستحسنه وقال ابن عصفور اذا اضيفت
يعني الاعداد المركبة فالاصل فيها ان يعرب الثاني ويبقى الاول
على بنائه ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشيا الى اصلها من الاعراب
فجعل ما ذهب الاخفش هو الاصل **ولا على الثاني** وهو جعل المركب
عند اضافته كابن عرس **خلافا للفرا** فانه اجاز ذلك ومستنده
السماع الذي حكاه وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه
عن الكوفيين وفي بعضها عن الفرا انه سمعه من ابي الهيثم وابي فقعس
ولا يجوز بالاجماع ثماني عشرة باضافة الصدر الى العجز **الا في الشعر**
كقوله ٭ كلف من عنائه وشقوته ٭ بنت ثماني عشرة من حجته ٭
وحكاية الاجماع في هذه المسئلة غير جيدة فانه لا اجماع اذ الكوفيون
يجيزون في النثر ولا يخصونه بثماني عشرة والمسئلة في كتاب الانصاف
لابي البركات بن الانباري **ويا الثماني في التركيب مفتوحة** لانها
يا قبلها كسرة فوجب لها الفتح لان عجز المركب كالتانيث وما قبل
التانيث يجب ان يكون مفتوحا والفتحة على اليا خفيفة فتحتملها
اليا كما في رايت قاضيا وقاضيك ثم **اعلم** ان يا الثماني زائدة
لانها صحبت اكثر من اصلين ولهذا قيل في الغد انها في التقدير
كالعوض من احدى يائي النسب فتكون اليا الموجودة كيا اشيام
ويمان وتلك زائدة بلا تردد **او ساكنة** على سبيل التخفيف مع
تثاقل الكلمة بالتركيب واذا اجاز اسكان اليا في مثل قوله ٭
٭ ولو ان واش باليمامة داره ٭ وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ٭
مع ان فتحها فتحة اعراب والاعراب محافظ عليه لدلالته على
المعنى ولذلك لا ينتقل الى ساكن قبل حرفه في الوقف في نحو النقر فاسكان
يا ثماني عشرة اجود **او محذوفة** لزيادتها وطول الاسم **بعد كسرة** باقية

قوله بنت مفعول ثان لكلف
ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام
الفاعل وثماني مضافا اليها وعشرة بالتنوين
مجرور باضافة ثماني اليها ولم تنصب
المستحق الحد ودود العنا بفتح العين
المهملة التعب والشغف والشقوة
بكسر الشين المعجمة الشقاوة ه

على النون لتدل على الياء المحذوفة كما في قولك جاني القاضي اذا حذفت
الياء او بعد فتحة على النون ورتبهما المص على ما ينبغي لها فلو بنيه على
رجحان المتلو وضعف التالي فهو كان حسنا لكن زعم الرضي ان فتح النون
بعد حذف الياء اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة وكانه راي قاده اليه اتباع ما ابداه من العلة وظاهر
كلام الجماعة انهما في الترتيب على ما حكاه المص وقد تحذف اليا اي وقد
لا تراد بل تكون الكلمة قد بنيت على فعال لا فعالي فيكون كصباح ونجاح
ولا حذف ح بل تكون مبنية على هذه الصيغة فالمراد بالحذف عدم الاتيان
بالياء لا فتراقها من كلمة اخرى كانت فيها وكثيرا ما يطلقون الحذف
على مثل هذا المعنى في الافراد لا في التركيب ويجعل الاعراب في متلوها
وهو النون التالية للالف كقول الشاعر

لها ثنايا اربع حسان • واربع فثغرها ثمان •

وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع
بفتح الراء وشناح بشين معجمة مفتوحة فنون فالف فحاء مهملة بمعنى
طويل يقال رجل شناح وبكر شناح وبكرة شناحية فيجعل الاعراب
على العين والحاء كما فعل في ثمان والرباعي الذي يلقي رباعيته اي سنه
الذي بين الثنية والناب وانثاه رباعية والرباعي الداخل من الغنم
في السنة الرابعة ومن البقر وذوات الحوافر في السنة الخامسة ومن
ذوات الخف في السنة السابعة والياء في هذه الكلم الثلاث زايدة
وكذا الالف وهو اعني الالف في التقدير عوض من يا اخرى كما في
اليماني والشامي لكن بينهما فرق من وجهين احدهما ان ذلك نسب
محقق وهذا لفظه النسب ولا نسب كما ان يا كرسي كذلك والذي
اوجب هذا التقدير المحافظة على ما ثبت من اختصاص وزن فعالل
بالجمع فان ورد ما ظاهره خلاف ذلك يؤول على انه صيغة عرضت
للكلمة لم توضع عليها الكلمة ابتداء والثاني ان اصل يمان وشام
جائز ان ينطق به اذا كان حقيقيا وهو الاصل ولا كذلك هذا
وقد ظهر هذا الذي قررناه وجه لغة من حذف الياء تشبيها لان

الاصل

الاصل في موازن فعالل ان يكون جمعا كدراهم فلما جاء بعضه في المفردات
حذفت الياء احيانا غير منتظرة لتزول تلك الصورة وتلحق الكلمة
بوزن الاحاد وجوار كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قرا
وله الجوار المنشآت وقرا بعض السلف ومن فوقهم غواش بضم الشين
لكن هذا يكون شاذا لانه جمع محقق لكنه حمل على شناح ورباع وشهد
كقراءة من قرا وجنى الجنتين دان الا من هو صال الجحيم بضم النون
في الاول واللام في الثاني هذا على تقدير ان يكون صال مفردا والا
فيجوز ان يكون على هذه القراءة جمعا حمل على اللفظ في المبتدا وعلى المعنى
في الخبر وقد يستعمل احد استعمال واحد في غير تنييف وهو ان يكون
معه عقد او ما يعطف او تركيب فاستعماله كواحد على الوجه المذكور نحو
قل هو الله احد وان احد من المشركين استجارك وقال الشاعر

لقد ظهرت فلا تخفى على احد • الا على احد لا يعرف القمرا •

ولكن يجب ان يعلم ان قلة هذا النسبية لا حقيقية فانه في نفسه
كثير ولكنه بالنسبة الى استعماله عددا زائدا على العقد قليل ومفهوم
قوله في غير تنييف يقتضي بعمومه انه يجوز ان يستعمل عددا غير تنييف
فتقول واحد اثنان ثلاثة وهذا لا يجوز البتة ويغني احد بعد
نفي او استفهام عن قوم نحو فما من احد عنه حاجزين او نسوة نحو
يا نساء النبي لستن كاحد من النساء هكذا امثل المص للقسمين وتبعه
الش فاما التمثيل للاول بالاية الاولى فظاهر حسن لان الاستغراق
ح في المجموع ويلزم من انتفاء الحجز عن الجمع مع تظاهرهم بالكثرة انتفاؤه
عن الاثنين والواحد لان الجماعة اذا لم يستطيعوا ان يحجزوا فكيف
يستطيع الاثنان او واحد منهم واما تمثيله للثاني بالاية الثانية
فمشكل لانه اذا نفي عن الجمع مماثلة الجمع في الفضل لم يلزم ان ينتفي عن
كل فرد مماثلة كل فرد والمراد انما هو الثاني دون الاول فينبغي
ان يقدر ولستن مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة اي لست واحدة
منكن ويكون احد من قوله كاحد من النساء بمعنى واحد لا بمعنى نسوة
كما ادعاه فتامله واعلم ان النحويين يقولون في احد هذا المستعمل

اي التقدير امثل لتقدير قوله تعالى فاجلدوهم اي فاجلدوا كل واحد منهم

في النفي والاستفهام ان همزته اصلية وان المستعمل في العدد همزته منقلبة عن
واو كما تقدم ثم لا وجه لتخصيص المص ذلك بالنفي والاستفهام بل النهي كذلك
ايضا نحو لا يقم احد مخالف ويجوز مخالفون وهذه هي التي نص عليها بعد قوله
ويختص احد بعد نفي او نهي او شبههما بعموم من يعقل **وندر تعريفه ح** اي
حين اذ يعني عن قوم او نسوة بعد نفي او استفهام فان حقه ان يكون
نكرة وتعريفه اذ ذاك نادر كقوله ٥

• وليس يظلمني في وصل غانية • الا كعمرو وما عمرو من الاحد •

وقالوا ما انت من الاحد اي من الناس **ولا يستعمل احدى في غير تنييف**
دون اضافة نحو انها لاحدى الكبر **وقد يقال لما يستعظم مما لا نظير له**
هو احد الاحدين واحدى الاحد بكسر الهمزة من الجمع على وزن سدر
وبضمها على وزن غرف كما يقولون داهية من الدواهي قال ابو حيان
متابعا للزمخشري في تفسير قوله تعالى لنكونن اهدى من احدى الامم
او الامة التي يقال فيها هي احدى الامم تفضيلا على غيرها قال ابو حيان
كما قالوا هو احد الاحدين وهي احدى الاحد يريدون التفضيل في الدها
والعقل بحيث لا نظير له قال ٥

• حتى استثاروا بي احدى الاحد • ليثا هزبرا ذا سلاح معتد •

وفيما قاله هو والزمخشري نظر لان اللفظ الذي استعمله للمدح احد
واحدى مضافين الى الجمع الماخوذ من لفظهما واستعملوا ايضا ذلك
في المضاف الى الوصف كقولك هو احد العلما في اسما الاجناس ففيه
نظر ويحتاج الى نقل وقد ظهر ان تمثيل ابي حيان بالبيت ليس طبق
الذي في الاية الكريمة ثم في قوله وهي احدى الاحد ما يشير الى ان
هذا اللفظ خاص بالمونث كما ان هو احد الاحدين خاص بالمذكر وهو
مخالف لما في التسهيل فان قلت كيف يحمل احدى الاحد مع انه
للمونث على المذكر فيقال هو احدى الاحد قلت لان المراد
بها داهية من الدواهي واحدى الاحدين المراد به احدى الدواهي
ولكنهم يجمعون ما يستعظمونه جمع العاقل وان لم يكن عاقلا فمن قال
واحد الاحدين فقد راعى مطابقة لفظ هو فلذلك ذكر اللفظين

جميعا

جميعا ومن قال احدى الاحد راعى المعنى كما تقول هو واحدة الدواهي
فلذلك اتى باحدى لان الفها اما للتانيث او للالحاق ولكنها تشبه
في اللفظ الف التانيث واضافتها الى جمع المونث وهو الاحد بالكسر
او الضم كما مر **ويختص احد بعد نفي محض** اي غير مشوب بشيا بتة اثبات
نحو ما في الدار من احد احترازا من نحو ما زال قاله المص والخلاف يحكى
فيها اعني فيما زال ونحوها فقيل بالمنع مطلقا وهو قول هشام وقيل
بالمنع في الماضي والجواز في المضارع وهو قول الكسائي **او نهي** نحو لا
يلتفت منكم احد **او شبههما** اي النفي والنهي نحو هل يحس منهم من
احد اي لا يحس ونحو لا اضربن احدا يقول ذلك والمعنى لا يقل
ذلك احد **بعموم من يعقل** ولا مدخل فيه لغير عاقل ومن ثم يقال في ما
جاني احد الا حمارا ان الاستثنا منقطع **لازم الافراد دائما والتنكير**
غالبا بدليل قوله ٥

• وليس يظلمني في وصل غانية • الا كعمرو وما عمرو من الاحد •

ولكن المص بنى على ان احدا قسمان وان هذا من اول القسمين كما تراه وذلك
لان كلامه اقتضى ان لاحد استعمالات ثلاثة احدها ان يكون
عددا وهذا القسم هو الذي جلب الكلام في القسمين الاخرين استطرادا
وثانيها ان يكون بمعنى قوم او نسوة وانه يختص بالنفي المحض والنهي
وشبههما وليس الامر كذلك بل الواقع انهما قسمان فقط وان الثاني هو
الثالث وان اختصاصه بالرجال او بالنسا عارض للقرينة الا ترى
الى قوله تعالى من النسا فان الخطاب في فما منكم من احد للرجال وهم
الذين من شانهم ان يحاموا ويحجزوا ونظيره ان يقول ما جاني
احد من الرجال واحد عام لوضعه في الفريقين فلما خصصته
بقولك من الرجال اختص بهم وبقي على عمومه فيما عدا النسا وهم
افراد الرجال وقد اطلعناك فيما قيل هذا على ان الجماعة يقولون
ان احدا المستعمل في العموم غير احد المستعمل في العدد في التقدير
وان كان هو في اللفظ وان ذا العموم مادته همزة وحا ودال وكلام
المص ربما اوهم الاتحاد **ولا يقع في ايجاب يراد به العموم خلافا للمبرد**

فانه اجاز ذلك بحو لقيت احدا الا زيدا وقال الشارح اجاز المبرد
جاءني كل احد ومنع ذلك غيره وقال س ولا يجوز لاحد ان يضعه واجبا
فان قيل لا ينكر من كلامهم جاء كل احد فالجواب ان احدا هنا بمعنى
واحد وليس هو المختص بالنفي فان قيل هذا لا يكون عاما وهو في
كل احد عام فالجواب ان العموم مستفاد من كل **ومثله عريب** بعين
مهملة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة من الاعراب
وهو البيان ومنه الثيب تعرب عن نفسها فاذا قلت ما فيها عريب
فالمراد ما فيها مبين وفعيل بمعنى مفعل وهو قليل كاليم بمعنى مولم وسميع
بمعنى مسمع قال امن ريحانة الداعي السميع وجوز بعضهم ان يكون
المراد ما فيها منسوب الى يعرب بن قحطان قال ابن هشام ويقال ما فيها
معرب مثل ما يقال ما فيها عريب قلت الكلام في الالفاظ التي لا تقع
الا في النفي ومعرب ليس كذلك **وديار** على صيغة فيعال بفتح الفاء
من دار يدور الا ان واوه انقلبت ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة
قبلها وقيل هو منسوب الى الدار كخطاب اي ليس فيها صاحب دار
قلت لو كان كذلك لقيل دوار لا ديار اذ لا مقتضى للقلب
ح **وداري** وهو منسوب الى دار واحدة الدور **ودوري**
وهذه نسبة الى جمع دار والمذكور على غير قياس واما ابو عمرو الدوري
فمنسوب الى موضع يقال له الدور **وشفر** بشين معجمة مفتوحة
ففاء ساكنة فراء قال الجوهري ويقال ايضا ما بالدار شفر
اي احد عن الكسائي **وكتيع** على وزن شريف من التكتع وهو التجمع
ويقال تكتع الجلد اذا القي في النار فاجتمع ومنه اكتعون فكانه
قيل ما فيها من يجتمع به **وكراب** بفتح الكاف وتشديد الراء من كربت
الارض اي طيبتها للحراثة وفي المثل الكراب على البقر ويروى الكلاب
ودعوي بدال مهملة مضمومة فعين مهملة ساكنة فواو فياء نسب
قال الجوهري وما بالدار دعوي اي احد قال الكسائي وهو من دعوت
اي ليس فيها من يدعو ولا يتكلم به الا مع الجحد **ونمي** بنون مضمومة
فميم مشددة فياء نسب من نم الحديث ينمه اذا تكلم به **وطوري**

بضم

بضم الطاء نسبة الى الجبل اي ليس بها صاحب جبل **وطأوي** بطاء مهملة مفتوحة
فهمزة ساكنة فواو فياء نسب كذا هو مضبوط في بعض النسخ وقد قيل انه من
الطي اي ما بها احد يطوي قال ابن هشام ولا يصح لاختلاف المادة الا ان قيل
ان الهمزة مثلها في العالم قلت ولا يصح في الظاهر ولو قيل بذلك لان الطي
مادته طاء فواو فياء بدليل طويت فعينه واو ولامه ياء وطأوي على تقدير
ان تكون همزته كهمزة العالم ليس كذلك فان العين اما منقلبة عن ياء
او واو واياً كان فلا يوافق مادة الطي اللهم الا ان يدعى فيه ان العين عن
ياء وان فيه قلب اللام الى مكان العين ووقعت في بعض النسخ لفظة طأوي
مضبوطة بفتح الهمزة فلا يتاتى ان يكون من الطي اصلا لا بقلب ولا غيره
وقد يقال انه من وطئ على القلب اي اخرت الفاء وهي الواو فجعلت
في محل اللام بياء النسبة فيكون على هذا توجيها لهذه اللفظة بتقدير
فتح الهمزة وكذا امكن ان يوجه به طأوي بفتح الطاء وسكون الهمزة
وكذا اللفظة التي بعد هذه وهي قوله **طؤوي** بضم الطاء وسكون
الهمزة واما التي بعدها وهي قوله **وطوئي** بطاء مضمومة فواو فهمزة
فياء نسبة فيكون فيها قلب لكن فيما بين الفاء والعين **ودبي** بدال مهملة
مضمومة فباء موحدة مشددة فياء نسبة من الدبيب اي ما فيها من
يدب **ودبيج** بدال مهملة مضمومة فموحدة مشددة مكسورة فمثناة
تحتية ساكنة فجيم اي متلون او من يدبج الارض اي يزينها **وأريم**
بهمزة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية فميم على زنة كريم **وأرم**
بالمادة الاصلية في التي قبلها بلفظها والياء محذوفة كحذرق الجوهري
قال ابو زيد ما بالدار أريم وما بها أرم بحذف الياء اي ما بها
احد قال الشاعر • دار لاسماء بالغمرين ماثلة • كالوحي ليس بها من اهلها أرم •
ووابر اي صاحب وبر وفي بعض النسخ وآبر بالهمزة مكان الواو
وهو تحريف من النساخ فان آبرا يستعمل في الايجاب كقولك جاءني
آبر اي شخص يابر النخل ويستعمل في النفي كقول علي رضي الله عنه
برعو على الحوارج اصابكم حاصب ولا بقي منكم آبر اي من يابر النخل
وابن على وزن الاول من ابنه اذا عابه اي ما بها من يعيب وذلك

حبس الانسان وتَامُورُ بمثناة فوقية فهمزة ساكنة فميم مضمومة
فواو فراء وتومور كالاول الا ان مثناته مضمومة وفي القاموس
وما بها آبِرٌ وتامُور وتؤمور اي احد ولم يرد ابن قاسم رحمه الله
تعالى بعد حكاية هذه الالفاظ الواقعة في الاصل على انْ قال وهذه
الالفاظ مساوية لاَحَد في انها لا تستعمل الا بعد نفي او نهي او شبههما
وهي اثنان وعشرون كلمة وقد ذكر في الشرح شواهد بعضها
من اللغة وقد يغني عن نفي ما قبل احد نفي ما بعده ان تضمن ضميره
كقولهم إنَّ احداً لا يقول ذلك حكاه س قال وهو ضعيف خبيث
او تضمن ما يقوم مقامه اي ما يقوم مقام الضمير كقول الفرزدق

• ولو سئلت عني نوار وقومها • اذن أحَدٌ لم تنطق الشفتان •

قال المص اراد لم تنطق شفتاه فاقام الالف واللام مقام الضمير
قيل وهو منزع كوفي واما تخريجه على طريقة البصريين فان يقول
التقدير لم تنطق الشفتان منه وقد لا تصحب شفعاً نفيا كقول
ابي طالب بن عبد المطلب

• فوالله لا تنفك منا عداوة • ولا منكم ما دام من نسلنا شَفْرُ •

وقد تضم شينه ولم ار عليه شاهدا

فصل

في الكلام على ما يجوز تثنيته وجمعه من اسماء العدد وما يمتنع ذلك فيه وما يميز
به الالف والماية والكلام على تعريف العدد لا يثنى ولا يجمع من اسماء
العدد المفتقرة الى تمييز الا ماية والف فانهما يثنيان فتقول مايتان
والفان ويجمعان فتقول ميات ومئون والاف والوف ولا يقال
ثلاثتان ولا اربعتان وكذا الباقي تثنية وجمعا استغناء بستة وثمانية
وهكذا واعلم ان العدد نوعان محتاج الى التمييز وغير محتاج وكل
منهما نوعان ما يثنى ويجمع وما لا فالذي يثنى ويجمع من القسم الاول
الماية والالف كما تقدم والذي لا يثنى منه ولا يجمع البواقي فالذي
يثنى ويجمع من القسم الثاني اسم الفاعل كواحد وثاني وثالث ورابع
وخامس ومونثاتها والذي لا يثنى ولا يجمع اثنان ويستفاد من
كلام المص حكم القسم الاول بلا اشكال واما القسم الثاني فصاعد الواحد

والاثنين

والاثنين مستفاد من مفهوم كلامه هنا واما الاثنان فسيذكر في باب
التكسير انما اعرب اعراب المثنى والمجموع استغناء عن تثنيته
وجمعه وان قولهم في جمع اثنين اثانين شاذ قال المص واخرجت
بقولي المفتقرة الواحد والاثنين فانهما لا يفتقران الى تمييز ولا
وجه لاخراجهما على الخصوص لانهما يساويان غير المايه والالف
في انهما لا يثنيان ولا يجمعان واختص الالف بالتمييز به مطلقا
اي سواء كان العدد الذي يميز به مضافا نحو ماية الف او مركبا
نحو احد عشر الفا او عددا خاليا من العطف نحو عشرون الفا ومصاحبا
للعطف نحو واحد وعشرون الفا ولا يميز بالماية الا ثلاث نحو ثلاثماية
واحدى عشرة فتقول احدى عشرة ماية واخواتها اي اخوات
الثلاث والاحدى عشرة فتقول اربع ماية وخمس ماية وهكذا الى تسع ماية
واثنتا عشرة ماية وثلاث عشرة ماية وهكذا الى تسع عشرة ماية ومقتضى
هذا الكلام ان العشرة لا تميز بالماية وقد اسلفناه وحكى الفرا ان بعض
العرب تقول عشر ماية قال المص في الشرح ومن تمييز المركب بماية قول
جابر رضي الله عنه كنا خمس عشرة ماية وقال ابو حيان يحتاج ذلك الى
صحة نقل والمعروف ان يقال الف وماية والف ومايتان والف وثلثماية
ونحوه وما اظن هذا الرجل اخذ هذا الحكم عن نقل وما بناه الا على ما روي
في حديث جابر والفرا فان عادته ذلك قلت وهي عادة حسنة وقد
اسلفنا الكلام على وجه ذلك في باب الفاعل واذا قصد تعريف
ادخل حرفه اي حرف التعريف عليه اي العدد ان كان مفردا ليس
بمركب ولا معطوف بدليل ما سياتي فاطلق المفرد قسيما للمركب والمعطوف
وليس ذلك باصطلاح معروف وانما هو مما بينته القرائن غير مفسر
كواحد واثنين وثلاثة الى عشرة اذا لم يضفن وكذلك ماية والف
او مفسرا بتمييز نحو عشرون رجلا وكذلك بقية اخواته وكان
يغني المص عن ان يقول غير مفسر او مفسرا بتمييز ان يقول غير مضاف
فتقول جاءني الواحد والاثنان والثلاثة وهكذا والماية والالف
وهذه الخمسة اثوابا وخذ الماية درهما ودع الالف دينارا عند

من لا يضيف وجاني العشرون رجلا واخذت الثلاثين درهما وكذا
البقية وعلى الاخر بكسر الخاء ان كان مضافا اليه نحو خمسة الاثواب
ومائة الدرهم والف الدينار قال ذو الرمة

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع •

وقال الفرزدق

• ما زال مذ عقدت يداه ازاره • فسما فادرك خمسة الاشبار •

واللام من حلقه من الصدر الى العجز كاللام في باب ان وانما عدل المص
عن الثاني الى الاخر ليشمل نحو قبضت خمس مائة الف الدرهم او عليهما
اي على الجزين المضاف والمضاف اليه نحو العشرة الاثواب والخمسة
الدراهم شذوذا او قياسا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا مثل ذلك
قياسا على الحسن الوجه وطردوه في نظايره وهو مذهب ضعيف قياسا
واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بتعريف المضاف
اليه فيكون دخول اللام على المضاف ضايعا واما الاستعمال فالمسموع
فيه هو ادخال اللام على المضاف اليه دون المضاف كما اسلفناه
قال ابن الحاجب والذي يدعي الكوفيين ما نقل عن قوم غير فصحا انهم عرفوا
المضاف ووجهه انه لما راوا المضاف والمضاف اليه في الثلاثة الاثواب
ونحوه بمثابة شي واحد في المعنى بخلاف باب غلام زيد توهموا انه ليس
من ذلك القبيل فعرفوا الاسمين جميعا وهو وهم محض فانه لو لم يتعدد
النقد لم تصح الاضافة الا ترى كيف امتنعت في جنس ومنع واسد
وسبع لما لم يكن تقدير التعدد ممكنا فدل ذلك على ان باب الاضافة
عندهم سواء فكما لا يجوز الغلام زيد بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة
الاشبار ونحوه انتهى وانت خبير بان تمسكهم بالحسن الوجه ضعيف
لان اضافته لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف الاضافة في باب العدد
وفي كتاب الزيادي تقول ما فعلت ثلاثة الدراهم التي اعطيتك
وانشد بيتي ذو الرمة والفرزدق المتقدمين ثم قال وروى الكسائي
الخمسة الاثواب والمائة الالف الدرهم وقد حدثنا ابو زيد ان قوما
من العرب يتكلمون بذلك وليسوا فصحا فسالنا الذين يقولون ذلك

كيف

كيف يقولون هذا النصف الدرهم وثلث الدرهم فلم يدخلوا اللام على
المضاف قلت فما فصل ما بينهما قالوا تكلموا بذلك ولم يتكلموا بهذا
بقي هنا التنبيه على مسئلة اخرى وهي هل يجوز ان يقال الالف
درهم بتعريف المضاف دون المضاف اليه حكى ابن عصفور
عن قوم من الكتاب انهم اجازوا ذلك وهو ردي قبيح في الصورة
لاضافة المعرفة الى النكرة ومن ثم امتنع الحسن وجه فان قالوا
ال زايدة فذلك لا ينقاس ثم ان الغرض انما هو التعريف وهم
انما اجازوه اذا ارادوا التعيين والتعريف ولا يشبه ذلك الثلاثة
الاثواب لان هذا في الصورة نظير الحسن الوجه والتعريف حاصل
بالاضافة ولا يضر زيادة ال في المضاف كما هو راي البصريين
في المسئلة لكن ان ورد نحو الخمسة اثواب فينبغي ان يقدر الخفض
بمضاف محذوف مبدل من المذكور اي الخمسة خمسة اثواب قلت
وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون بالابدان
وغيرهما في الحديث المتضمن لتسلف بعض بني اسرائيل من رجل منهم الف
دينار وفي اخره ثم قدم الذي كان اسلفه واتى بالالف دينار هكذا
ثبت في الرواية بتعريف الالف وتنكير دينار وللمص عليه كلام في
التوضيح اوردته وما عليه في تعليقي على البخاري المسمى بمصابيح الجامع
فلينظر هناك ويدخل على الاول والثاني ان كان العدد معطوفا
ومعطوفا عليه فتقول قبضت الاحد والعشرين درهما وجواز ذلك
مجمع عليه قال الشارح واجاز قوم ان يدخل في التمييز ايضا واجاز قوم
تركها من المعطوف فيقول الاحد وعشرون درهما وهو اختيار الابدي
وعلى الجزء الاول ان كان العدد مركبا نحو الخمسة عشر رجلا وقد
تدخل على جزئيه اي جزء المركب بضعف اي مع ضعف فتقول الخمسة
عشر درهما وكان ذلك والله اعلم للالتفات الى اصله قبل التركيب
وهو العطف وعليهما وعلى التمييز بقبح اي مع قبح مثل الاحد العشر
الدرهم وكان دخولها على التمييز نظر فيه الى ان التمييز عن المميز فاذا
كان المميز معرفة كان التمييز جديرا بذلك قال المص ولا تستعمل

منه الاسماء وسوغ الفرا القياس على ذلك وانما كان الثاني اضعف
لاشتماله على زيادة حرف التعريف مرتين بخلاف الاول فانه انما
زيد فيه الحرف المعرف مرة واحدة وقد نبهناك على ما يمكن ان يوجه
به دخول الاداة في ذلك معرفة لا زائدة **فصل** في تعدد
التمييز **حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا** اي سواء
كان المذكر سابقا اولا وسواء وقع الفصل من العددين اولا **ان وجد**
العقل اعم من ان يوجد في ذينك الشيئين او احدهما فنقول خمسة عشر
عبدا وامة وخمسة عشر امة وعبدا وخمسة عشر عبدا وناقة او ناقة
وعبدا او بين عبد وناقة بتغليب العاقل المذكر فان كان العاقل مؤنثا
فالقياس يقتضي تغليبه فنقول اربع عشرة جملا وامة او بين امة
وجمل لان وصف الانوثة مع العقل ارجح من وصف الذكورية
مع العقل سواء وجد معهما او مع المؤنث **والا** يوجد العقل في شيء
من ذينك الشيئين **فلسابقهما** اي فالحكم للسابق من المذكر والمؤنث
فيذكر مع تذكير السابق ويؤنث مع تانيثه وان كان المسبوق مذكرا
فنقول اشتريت خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا **و**
لمؤنثهما ان فصل ببين وعدم العقل فنقول اشتريت ست عشرة
بين جمل وناقة والتقييد هنا بعدم العقل مستغنى عنه لان قوله
لمؤنثهما معطوف على قوله لسابقهما الواقع في جملة جواب الشرط من
قوله الا ولا هذه الواقعة بعد ان نائبة للشرط المتقدم وهو وجدان
العقل والمعنى كما قدرناه والا يوجد العقل في شيء من المعدودين فالحكم
للسابق بلا شرط وللمؤنث بشرط فلا حاجة بعد ذلك الى قوله
وعدم العقل والحاصل ان التفاضل اولا يتبع بالتذكير والعقل
فان وجدا اعتبر صاحبهما لا محالة والى ما انتفيا عنه او انتفى منه
احدهما فنقول خمسة عشر عبدا وامة او امة وعبدا او بين عبد
وامة او بين امة وعبد لان المذكر في ذلك كله اجتمع فيه التذكير
والعقل والمؤنث وجد فيه العقل وانتفى التذكير فقدم ذو الوصفين
الشريفين على غيره ولو قلت خمسة عشر جملا وامراة فمقتضى كلام المص

كما اسلفناه انك تراعي المذكر لانه اوجب مراعاة التذكير اذ اوجد
العقل ولم يقيده بان يوجد العقل في ذلك المذكر واذا فقد العقل
فالمفاضلة تتبع بالاسبقية فتقول خمسة عشر رجلا وناقة وخمس
عشرة ناقة وجملا واذا انتفى اعتبار الاسبقية وذلك بان يفصل
بينهما ببين فانها تقتضي التساوي في الحكم رجح ما مراعاته كراعيهما
على ما ليس كذلك وذلك ان مذكر ما لا يعقل يكون في استعمالهم كالمؤنث
حتى انه يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا قد اعتبرناهما
بخلاف ما اذا جعل للمذكر **ولسابقهما في الاضافة مطلقا** اي
عاقلا كان المضاف اليه او غيره مذكرا كان او غيره فنقول عندي عشرة
اعبد واماء وعشر اماء واعبد وانما كان كذلك لان المتضايفين
كالشيء الواحد فلا ينبغي ان يختلف حكماهما فان قيل المعطوف على
المضاف اليه مضاف اليه قلت نعم لكن المعطوف مضاف اليه
بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان اولى بالاعتبار **والمراد**
بكتبت لعشر بين يوم وليلة عشر ليال وعشرة ايام وما ادري ما
السبب الذي عين هذا المراد ولم امتنع ان يراد خمس ليال وخمسة ايام
فان قلت لانه لو اريد ذلك لقيل كتبت لخمس ليال اذ متى مضت خمس
ليال فقد مضت خمسة ايام قلت ليس كذلك ولو امكن فماذا
تصنع اذا قيل سرت عشرا بين يوم وليلة فاذا سار خمس ليال يلزم
ان يكون سار خمسة ايام ايضا **وباشتريت عشرة بين عبد وامة خمسة**
اعبد وخمس اماء ولا ادري من اين لزم التنصيف وهلا تفاوت عدة
النوعين وقد يقال دعوى التفاضل تحكم وهو خلاف الاصل فحمل على
السواء لذلك وفيه بحث ونحن نمشي مع المص فنقول احتمل العدد
التنصيف حمل عليه ووزع نصفين والا لم يحتمل التنصيف فان كان
العدد مضافا لم يصح العطف على التمييز بل يعطف على نفس العدد فتقول
عندي خمسة اعبد واماء برفع الاماء عطفا على الخمسة ولا يصح جرها
بالعطف على الاعبد وح فالخمسة في المثال المذكور كلهم لعبد والاما
مجهولات العدد وهن زائدة على خمسة الاعبد وان كان العدد غير

مبحث التاريخ

غير مضاف صح العطف على التمييز وكان التمييز لهما وكانت كمية النوعين
مجهولة نحو خمسة عشر رجلا وامراة وهذا كله تفريع على قول الكسائي
واما الفراء فكان يمنع عطف المذكر على المونث وبالعكس في تمييز العدد
مضافا كان او مركبا ويقول اذا بنيت العدد على انه مونث لم يجز لي
ان انقضه بذكر تمييز مذكر وكذا العكس ويوجب ان يعطف على نفس
العدد لا على التمييز وقد اهمل المص ذكر المعدود ونافقه بتغليب المونث

فصل في احكام تتعلق بالتاريخ والفاظ العدد الواقعة
فيه **يؤرخ** بالهمزة مضارع ارخ وبالواو اما لذلك والهمزة مبدلة
واوا لوقوعها بعد ضمة واما مضارع ورخ بالواو وكل من المادتين
اصل اعني ارخ وورخ وقد اولع الناس بان يقولوا في المصدر التاريخ
بالالف وذلك على الابدال القياسي بالتخفيف كما اولعوا بالابدال
في فاس وفار وشان في سورة الرحمن واولعوا في الفعل بالهمزة ولا
يكادون يقولون ورخ **بالليالي** وهي جمع ليلة على خلاف القياس
وقيل جمع ليلاة **لسبقها** بالاضافة الى الفاعل اي لسبق الليالي
الايام باعتبار ان شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا واما قوله
تعالى ولا الليل سابق النهار فقد قيل المعنى ولا اية الليل وهو القمر
تسبق اية النهار وهي الشمس ولا يزال الامر على هذا الى ان تقوم القيامه
فيجمع بين الشمس والقمر فتطلع الشمس من مغربها ووصف الشمس بانها لا تدرك
القمر والقمر بانه لا يسبق لبطء سير الشمس لانها تقطع الفلك في سنة
ولسرعة سير القمر لانه يقطع الفلك في شهر وفي قول المص لسبقها
اشارة الى عدم رضاه بقول من قال ارخ بالليالي دون الايام
للتغليب وان ذلك جرى على خلاف الاكثر من تغليب المذكر على
المونث ذكر ذلك الزجاجي وجماعة قال ابن هشام في المغني وهو
سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجرى حكم احدهما على الاخر
ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما
وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة
وضابطها ان يكون معنى عدد مميز بمذكر ومونث وكلاهما

مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين **فيقال اول الشهر كتب
لاول ليلة منه** واللام اما بمعنى في نحو لا يجليها لوقتها الا هو و
بمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف
الميم قاله ابو الفتح وقال الرضي هذه هي اللام المفيدة للاختصاص
والاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان
لوقوعه فيه نحو كتب في لغرة او يختص به لوقوعه بعده نحو
لخمس خلون او يختص لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت فمع الاطلاق
يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده
ومع قرينة نحو بقيت لوقوعه قبله **او لغرته** اي لغرة الشهر
وهذا يقتضي ان الغرة مختصة بالليلة الاولى منه ويوئده قول
الجوهري غرة كل شيء اوله لكنه قال بان هذا والغرر ثلاث ليال
من اول الشهر وكذا قال غيره من اهل اللغة وهو صريح في عدم
اختصاص الغرة بالليلة الاولى كما هو ظاهر كلام المص فالتاريخ بها
انما يكون اذا لم يرد التحديد والتعيين بل اريد الاعلام بان ذلك
الشيء وقع في بعض هذه الليالي كما تقول كان ذلك في اوائل الشهر
واما ان اردت التعيين فلا سبيل الى ذلك وقال ابن عصفور يقال
كتب غرة كذا اذا مضى يوم او يومان او ثلاثة ومنعه ابو حيان
والظاهر ان اشتراط المضي سهو **او مهله او مستهله** بفتح الهاء
منها على صيغة اسم المفعول فالاول من قولهم اهل الهلال بينا الفعل
للمفعول والثاني من قولهم استهل الهلال بينا الفعل ايضا لما لم
يسم فاعله فالمراد ح بقولك كتبت لمهل شهر كذا او لمستهله كتبت لوقت
اهلال هلال الشهر او استهلاله قلت وقد اولع المتاخرون
من المصريين بالتلفظ بالمستهل بكسر الهاء حتى حمل ذلك بعض
الاذكياء الفضلاء على التورية بذلك قال محي الدين بن عبد الظاهر

لا تسلني عن قديم الهجر لي ... انا فيه قديم هجر وهجرة
انا من ادمعي ووجهك ارخت غرامي بمستهل وغرة

وقال ابن نباتة

اخط سوالي بالرقاع ولا ارى ۝ جفاك يا هذا بوصلك ينسخ

وتنزح جفني بالدموع وماله ۝ سوى الشهر بعد الشهر في البعد يسلخ

ترى هل لعامي من جبينك غرة ۝ بها لابد مع المستهل يورخ

لئن شمت مثل المغضوب معاطفا ۝ لقد اصبحت ايضا تتيه و تشمخ

فان قلت مهل له من وجه قلت يمكن ان يجعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين ذكره في الصحاح فيكون المراد بالمستهل بكسر الهاء الهلال المتبين ويصرح قولهم كتب لمستهل شهر كذا ابجثابة قولك كتب لهلال كذا اي لوقت هلاله على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمراد بوقت الهلال وقت ظهوره وهذا غاية ما يظهر فيه ثم لليلة خلت يعني ان ما فوقه مما هو اذا كان اول الشهر ظرفا للكتابة فاذا مضى اوله وهو الليلة الاولى قلت في التاريخ بعد مضيها لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم الثلاث خلون وهكذا الى العشر فنقول لعشر خلون منه ثم لاحدى عشرة خلت وهكذا الى النصف من كذا والتعبير من الثلاث الى العشر بخلون ومع ما فوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية فلك ان تقول لثلاث خلت وعشر خلت ولاحدى عشرة خلون وانما كان الاول اولى لما قرروه في الجمع المكسر لغير العاقل انما يعاد عليه على سبيل الاولوية ضمير الجمع ان كان جمع قلة وضمير المفرد ان كان جمع كثرة فالاجذاع انكسرن اولى من انكسرت وقد تقدم في اول الكتاب وعلله بعضهم بان لو صرحت بعدد القلة من ثلاث الى عشرة كان مميزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع فنعيد عليه ضمير الجمع ولو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا فنعيد عليه ضمير المفرد ولا يخفاك ما فيه وهو اي النصف من كذا اجود من لخمس عشرة خلت او بقيت لان الاول اخص منهما وبعضهم يتخطط فيما بقي فيقول لخمس عشرة ان بقيت وكذا امثاله ثم لاربع عشرة بقيت وبعضهم يقول لست عشرة مضت فيورخ بما مضى لتحققه وبعضهم يورخ بالاقل مما مضى ومما بقي الى عشر

بمعنى الى ليلة بقيت وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو يوم التاسع والعشرين والمعنى لاستقبال ليلة بقيت ثم لاخر ليلة منه وهذه ليلة الثلاثين فان مضت وكتب في الثلاثين يقال لاخر يوم منه واذ اكتب لاخر ليلة او لاخر يوم علمنا ان الشهر كان تاما اذ لا يطلع على التمام فيكتب قبله او لسلخه او انسلاخه ولا يخفى ان كلا منهما اعني السلخ والانسلاخ يقال بحسب الليالي ثم بحسب الايام وذلك انا في ليلة الاثنين قد سلخنا الليالي سلخا وانسلخت هي انسلاخا كما انا في يوم الاثنين قد سلخنا الايام سلخا وانسلخت هي انسلاخا وعلى هذا فيحصل في التاريخ اشتباه بهما وانتصابهما في قولك كتب سلخ كذا او انسلاخه انتصاب صلاة العصر وقدوم الحاج في قولك جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج اي على الظرف اي وقت كذا لحذف الظرف المضاف واقيم المصدر المضاف اليه مقامه واما في قولك كتب مهل كذا ومستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف للزمن من غير تقدير تقول يوم الجمعة مقدم زيد وليلة الجمعة مهل الشهر ومستهله اي زمن الاهلال والاستهلال وقد تخلف التاء النون و بالعكس فنقول في موضع خلون خلت و في موضع بقين بقيت و في موضع خلت وبقيت خلون وبقين وقد اسلفنا الكلام على ذلك و في كتاب الريادي كانت العرب تورخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور قال الربيع من ضبع الفزاري ۝

ها انا ذا امل الخلود وقد ۝ ادرك عقلي ومولدي حجرا ۝

انا امرؤ القيس هل سمعت به ۝ هيهات هيهات طال ذا عمرا ۝

۝ وقال نابغة ابن جعدة ۝

فمن يك سائلا عني فاني ۝ من الشبان ايام الخنان ۝

۝ وقال اخر ۝

وما هي الا في ازار وعلقة ۝ مغار ابن همام على حي خثعما ۝

وارخوا بعام الفيل وبناء الكعبة وبالفجار وفي الحديث ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفيل وبعثته عليه الصلاة والسلام وبينه وبين البنا خمس سنين

وبين الفيل والفجار عشرون سنة ولم يزل شان العرب ذلك حتى جاء عمر
وفتح البلاد وفتح بلاد العجم فذكر له امر التاريخ حدثنا امية
ابن خالد الازدي قال حدثنا قرة ابن خالد الدوسي عن محمد بن سيرين قال قام
رجل الى عمر بن الخطاب فقال ارخوا فقال ما ارخوا فقال شيء تفعله الاعاجم
يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر حسن فارخوا فقال بعضهم
من البعثة وقال قوم من الوفاة وقال قوم من الهجرة ثم اجمعوا على
الهجرة ثم اختلفوا باي شهر يبدون فقيل برمضان وقيل بالمحرم لانه
منصرف الناس من حجهم وهو شهر حرام فاجمعوا عليه فالتاريخ قبل الهجرة
لشهرين واثنتي عشرة ليلة كانت في ربيع الاول حدثنا عبد الاعلى
عن محمد بن اسحاق عن الزهري قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول فقدموا
التاريخ قبل الهجرة الى غرة المحرم فلا يزال في السنة الاولى واما
الشهور فلما بين الهلالين ويكتبون كلمة شهر في كل من ثلاثة اشهر
في كل من ثلاثة اشهر الربيعين ورمضان ولا يكتبون الشهر في غير
هذه الثلاثة والشهور كلها مذكرة الا الجماديين فاذا كان اول ليلة
من الشهر كتبوا كتب لليلة الجمعة مثلا غرة شهر كذا واول ليلة كذا
ومستهل شهر كذا او مهله لانهم يقولون اهللنا هلال كذا واستهللناه
ولا يقولون اهل الهلال ولا استهل الهلال ولكن يقولون اهل واستهل
فاذا اصبحوا كتبوا كتب يوم الجمعة اول ليلة خلت وكتب يوم الجمعة
اول يوم من كذا ولا يكتبون مهلا ولا مستهلا فاذا مضت ليلة اخرى
كتبوا لليلتين خلتا فاذا توالت الليالي كتب لثلاث خلون فاذا صارت
الى النصف كتبوا لاربع عشرة بقيت ولثلاث عشرة بقيت ولعشر بقين
ويجوز في القياس لعشرين مضت او خلت ولكنهم يعتمدون على الاقل
ويكتبون لليلة بقيت وهم فيها كما لم يكتبوا الليلة خلت او مضت
هم فيها انتهى والظاهر ان المص اعتمد في نقل غالب ما في الفصل عليه قلت
لكن قوله انهم لا يكتبون كلمة الشهر الا في الربيعين ورمضان مخالف لما
اسلفناه في باب المفعول فيه وقولهم انهم لا يقولون استهل الهلال

مخالف لما قدمناه عن الجوهري من انه يقال ذلك بمعنى تبين الهلال
فصل في صوغ ما يوازن فاعل من اسماء الاعداد والاحكام
المتعلقة بذلك **يصاغ موازن فاعل من اثنين الى عشرة بمعنى بعض**
اصله اي بعض ما صيغ منه كثاني اثنين وثالث ثلاثة اي واحد
من اثنين وواحد من ثلاثة **فيفرد** فيقال ثان وثالث ورابع وهكذا
ويضاف الى اصله الذي صيغ منه كما قدمناه وفي كلامه نظر
من وجهين احدهما ان قوله فيفرد يقتضي انه في حالة الافراد معناه
معنى قولنا بعض ثلاثة وبعض خمسة وهكذا والواقع بخلافه فان
هذا ليس معنى قولك الثالث والخامس ونحوه والثاني ان كلامه
يقتضي التمييز وليس كذلك بل ان اريد اختصار المعنى في ذلك الاصل
وجبت الاضافة والنصب عند من اجازه وان اريد شيء له هذا
المعنى لم يضف ولم ينصب **وينصبه** اي ينصب اصله **ان كان** ذلك
الاصل لفظ **اثنين** على الخصوص فنقول زيد ثان اثنين بتنوين ثان
لا مطلقا بحيث لا يختص الحكم بلفظ الاثنين بل يثبت هذا الحكم للاثنين
والثلاثة والاربعة الى العشرة **خلافا للاخفش** فانه جوز النصب مطلقا
واهمل المص حكاية القول المشهور وهو مذهب الجمهور المنع مطلقا
قال في الشرح وما ذهب اليه يعني الاخفش غير مرضي لان موازن فاعل
المشار اليه اذا اريد به معنى بعض اصله فلا فعل له الا ان يكون
ثانيا قالوا ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين
بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه
لا فعل له قلت وقوله وينصبه يوهم وجوب النصب فالصواب
ان تقول ويجوز نصبه اياه ان كان الى اخره **ويضاف** موازن
فاعل **المصوغ من تسعة فما دونها** الى اثنين واما الواحد
فيذكره فيما بعد هذا **الى المركب المصدر باصله** كقولك هذا
تاسع تسعة عشر وهذه تاسعة تسع عشرة واسم الفاعل معرب فيهما
لعدم التركيب وليس في كلام المص اشعار بان اصل هذا اللفظ تركيبان
حذف عجز اولهما وغيره يذكر ذلك **ويعطف عليه العشرون واخواته**

فيقال الثاني والعشرون والثانيه والعشرون وكذا البقيه **او تركب**
معه العشره تركيبها مع النيف فنقول هذا ثالث عشر بفتح اخر
الجزئين كما تقول ثلاثة عشر بفتحهما **مقتصرا عليه** كما مثلنا **او مضافا**
الى المركب المطابق له كقولك ثالث عشر ثلاثة عشر **وقد يعرب**
الجزء الاول في حالة كونه **مضافا الى الثاني** في حالة كون هذا الثاني
مبنيا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه فنقول هذا ثالث عشر
باعراب الاول بضمة مضافا الى عشر بفتحة في اخره للبنا وكذا رابع
عشر وخامس عشر الى اخره وهذا انما هو عند الاقتصار على هذين
الجزئين لا عند عدم الاقتصار عليهما كما اذا قلت هذا ثالث عشر ثلاثة
عشر وهو واضح **ويستعمل الاستعمال المذكور في الزايد على عشره**
الواحد مجعولا احاديا فيقال في المركب حادي عشر في التذكير وحادية
عشرة في التانيث على ما سبق وحكى الكسائي واحد عشر على الاصل **وان**
قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة جعل الذي تحت اصله
معدودا به اي باصله فالهاء ضمير الاصل لا ضمير الفاعل فانا انما
نعد الشئ بما اشتق منه اسم الفاعل لا باسم الفاعل **استعمل مع المجعول**
استعمال فاعل لان له فعلا وهو فعل بفتح العين يفعل بكسرها الا حلق
اللام فبفتحها ايضا ومصادر هذا الفعل بفتح الفاء وسكون العين
كالقتل على القياس في المتعدي وعلى هذا تقول كرهت العشر والخمس
تريد الحدث وكرهت عشرتك تريد المرة من الفعل ولا يجوز ان يقال
عشره بسكون الشين فتالتا لا على الوجه اذا عرفت هذا فنقول
اشتراط المص في هذا القسم ان يكون فاعل مصوغا من ثلاثة الى عشره
يقتضي انه لا يصاغ لهذا المعنى من واحد ولا من اثنين فاما اثنه
بهذا المعنى وهو معنى التصيير لا يبنى من واحد فظاهر اذ ليس تحت
الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد واما كونه لا يبنى عنه
قصد هذا المعنى من اثنين فغير ظاهر اذ لا مانع من قولك زيد ثان
واحدا اي مصير واحدا اثنين بنفسه ثم حكم هذا معروف مما هو
مقرر في اعمال اسم الفاعل كما ستعرفه ان شاء الله تعالى فاذا كان بمعنى

الحال

الحال او الاستقبال فلك ان تنصب المجعول على انه مفعول ولك
ان تضيف اسم الفاعل اليه لكنهم قالوا الاضافة في هذا اكثر من النصب
بخلاف ساير اسماء الفاعلين فان نصب ما بعدها على المفعولية و
خفضه على الاضافة مستويان او النصب اكثر قال الرضي وانما
قل النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا
بتاويل وذلك ان نفس الاثنين لا يصير ثلاثة اصلا وان انضم
اليها واحد بل تكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتاويل انه
سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار
يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو
المجموع الثاني كذا قال فتامله **وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع**
ثلاثة عشر بحذف عجز اسم الفاعل **ورابع عشر ثلاثة عشر** باثباته
على الاصل **ونحو ذلك** من الاعداد المركبه **ووافق الس بشرط الاضافة**
والجمهور على خلاف ذلك وانما تعينت الاضافة لان النصب متعذر
ضرورة انه لا يكون لما فوق العشرة فعل لان ما فوق العشره عدد
مركب ولا فعل مركب من كلمتين قاله الزبادي **وحكم فاعل المذكور**
في الاحوال كلها بالنسبة الى التذكير والتانيث حكم اسم الفاعل
فيكون بغير تا للمذكر وبالتاء للمونث في كل حاله يكون عليها من افراد
وتركيب واضافة وعطف **فصل** في ظروف تركب
تركيب خمسة عشر وما يعرض لها من الاحكام وفي الكلام على الفاظ اخر
ليست بظروف **استعمل كخمسة عشر** في بناء الجزئين **ظروف** زمانية
ومكانية **كيوم يوم وصباح مسا وبين بين** فركب الظرفان تركيب
خمسة عشر وانما يفعل هذا اذا اقتضى العموم فان لم يقتض فالعطف كقوله
• اقتنا بها يوما ويوما وثالثا • ويوما له يوم الترحل خامس •
هذا في ظروف الزمان واما ظروف المكان فلا كبين بين ومفهوم
قول المص ظروف ان الظرفيه ان زايلتها زايلها التركيب كقولك فلان
ياتينا في كل صباح ومساء والامر كذلك وسيصرح بذلك في قوله
بعد هذا وبتعين ذلك اي الاضافة عند الخلو من الظرفيه وانما

ذكرت كلمة كل عند الاضافة لان العموم انما يستفاد من التركيب فان
زال التركيب فلا بد من التصريح بما يفيد العموم **واحوال اصلها**
العطف وانما اتى بهذه الجملة الوصفية للتنويع لا للتقييد والتخصيص
فانه سياتى ذكر احوال اصلها الاضافة ولان الظروف المتقدمة
اصلها العطف ايضا لكنها كلها اصل العطف بخلاف الاحوال **كتفرقوا**
شغر بغر بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة وبكسرهما ايضا اي تفرقوا
منتشرين فتشغر اما من شغرت البلاد اذا خلت كانهم فارقوا اماكنهم
وسلكوا جهات شتى واما من قولهم اشغر في البلاد اذا ابعد وبغر
من قولهم بغر النجم اذا سقط فهم يسقطون فى الامكنة التى تفرقوا
اليها **وتفرقوا شذر مذر** اي متفرقين والشين والميم يجوز فيهما
الفتح والكسر والشذر القطع من الذهب وايضا اللولو الصغار و
الشذره القطعة كانهم قطعوا فى نواحى الارض ومذر من قولهم
مذرت البيضه اذا فسدت لانهم تفسد احوالهم لمفارقتهم اماكنهم
وتفرقوا خذع مذع بكسر الخاء المعجمة والميم وفتح الذال المعجمة
منهما فخذع من قولهم لحم مخذع اي مقطع ومذع من قولهم مذع
السر اذا افشاه ونشره **واخول اخول** بالخاء المعجمة قال فى الصحاح
تطاير الشرر اخول اخول اي متفرقا وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد
الحار اذا ضرب قال ضابي بن الحارث البرجمي يصف الثور ن
ن تساقط عنه روقه ضاربا تها ٭ سقاط حديد القين اخول اخولا ٭
وذهب القوم اخول اخول تفرقوا شتى وفي الحديث كان يتخولنا
بالموعظة مخافة السامة علينا اي يتعهدنا بها انتهى وهو راجع
لمعنى التفريق لتفرق الموعظة فى ايام وعدم تضام ايامها واوقاتها
ثم قال الجوهري والاصمعي يقوله بالنون يتخوننا ويفسر ذلك يتعهدنا
انتهى فان ثبت ان تخول بمعنى تعهد فذاك والا فهو من قولهم اخول
اخول وان ثبتت الرواية بالنون فهي بدل من اللام ان لم يثبت
استعمال تخون ايضا بمعنى تعهد وقوله فى الحديث مخافة السامة
علينا يدل على ان التخول بمعنى التفريق لا بمعنى التعهد **وتركت**

البلاد

البلاد حيث بيث بفتح اولهما واخرهما ثا مثلثه وحكى كسر
اولهما ايضا كما فى الالفاظ المتقدمه اي تركت البلاد خالية كانها
بحثت واستخرج اهلها منها فقيل وحيث من استحاث الشئ اذا اضاع
فى التراب وبيث من استنباثه اذا استخرجه لعو ضياعه **وهو**
جارى بيت بيت اي بيتا لبيت او الى بيت وعامل الحال ما فى جارى
من معنى المجاوره فلا يجوز تقدمهما قاله بعضهم وصاحب الحال
الفاعل والمفعول فان التقدير هو مجاوري متلاصقين ولا يضر
كون الباء مضافا اليه لانه مفعول فى المعنى ولك ان تجعله من
الفاعل وحده او من المفعول وحده اي ملاصقا او ملاصقا واعلم
ان بيت بيت ليس اصله العطف ولكن لك كفة كفة بل لما انهم قالوا
كفة عن كفة كما سياتى فالاحوال اذن ثلاثة اقسام **ولقيته كفة**
كفة بفتح الكاف فيهما اي كفة منه وكفة مني والمعنى لقيته متكافيين
وهما فى الاصل مصدر اكففته ثم ركبا واستعملا بمعنى الوصف الحالي
وصاحب الحال الفاعل والمفعول معا وعامل الحال الفعل من لقيته
وهو فعل متصرف فيجوز تقديمها عليه **واخبرته صحرة بحرة** وهما
مصدران معناهما الانكشاف وصحره من الصحرا وبحره من البحر
فمعناه اخبرته صحره بحره اخبرته منكشفا **واحوال اصلها**
الاضافة كبادى بدا بسكون الباء من الاول وعدم الهمز من
الثاني تقول افعل هذا بادى بدا على التركيب اي مبدوا به
وجاء غير مهموز على لغة بدا ابدى وسكنت الباء كما سكنت يا
معدي كرب وبدا مصدر كفرح واشر ولا تنوين فيه لاجل
التركيب **وبادي بدي** غير مهموز ولا مفتوح قصدا للتخفيف
كمعدي كرب وبدي بلا همز ايضا ويقال بالهمز وكذا اضبطه
الجوهري اول الكتاب بالخط والوزن بقوله على فعيل وبالكتاب
لانه ذكره فى باب الالف المهموزة وقال فى باب المعتل وتقول
افعل ذاك بادي بدي وبادي بدئ اي اولا والهمزة الاصل
وانما ترك لكثرة الاستعمال ويوجد فى بعض نسخ التسهيل بادي

بدئ كما قدمناه و وجهه انه مبني على الفتح ثم سهل ولا يلحقه تنوين
فيحذف ياوه لاجله واما من قال بادى بدئ فعلى الاضافة لا على
التركيب وكذا من قال بدءٍ وايدى سبا وايادى سبا والايدى للجماعة
والايادي للجماعات وسباء مهموز للتخفيف لثقل التركيب وقد
يجر بالاضافة الثاني من مركب الظروف من بيت بيتٍ وتاليه
وهما كفة كفة وصحرة بحرةٍ ويتعين ذلك اي جر الثاني بالاضافة
للخلو من الظرفية كقوله

ولولا يوم يوم ما اردنا ٭ جزاك والقروض لها وفاء

وفي الحديث انما كنت خليلا من وراءَ وراءِ قال المص والاولى جر الاول
بمن والثاني بالاضافة وبنون وهم يروونه بضمتين على بناء الاول
لقطعه عن الاضافة وجعل الثاني تاكيدا له وانما لم يجز فتحهما معا
على التركيب لانه قد خرج عن الظرفية بدخول من عليه هذا كلامه
فان قلت ليس التركيب مخصوصا بالظرفية حتى يجعل الخروج
عنها مانعا بدليل الاحوال التي ورد تركيبها قلت هي في معنى الظروف
لانها مضمنة معنى في على ما تقرر في باب الحال وقد يقال بادى
بدءٍ بالاضافة والهمز فيهما والثاني على صيغة فَعْل كفَلْس فخرج
بعض الاحوال عن التركيب الى الاضافة كما وقع ذلك في بعض الظروف
وكانه لما خف بزوال التركيب ثقل بالهمز وبادى بداءٍ بهمزهما
معا والثاني على مصدر موازن لضرب مضاف الى ذى مضافة
الى المصدر اما كضرب مذكرا كما هنا او مونثا بالتا كما في ذى بداةٍ
او على وزن فعالة بفتح الفاء نحو ذى بداةٍ وقد يقال سبأً
بالتنوين على انه اسم للحي لا للقبيلة واما من ترك التنوين وقال ايدي
سبا او ايادي سبا فيحتمل ان يكون ذلك للتركيب او لمنع الصرف
وانما لم تفتح الباء نصبا لانه كمعدى كرب اصله التركيب وحاثِ
باثِ بكسر الثاء المثلثة فيهما من غير تنوين وحوثا موثا بالواو
والتنوين فيهما تشبيها بالاصوات المنكرة ويقال ايضا حيثا بيثا
ولم يذكرهما ويقال ايضا حوث بوث بالواو مع ترك التنوين

وتركها

وتركها ايضا فاوهم ان الواو واسم الصوت لكن يشبه الشئ فينزل
منزلته وكفة عن كفةٍ بالتنوين فيهما وجر الثاني بعن والحق بهذا
الباب لا بهذا اللفظ الاخير وهو كفة عن كفة ووقعوا في حيص
بيص بفتح اولهما وهو حاء مهملة وياء موحدة اي وقعوا في فتنة
واختلاط لان الفتنة اذا وقعت بالقوم فمنهم من يحيو ومنهم
من يقع فيعوقه الغرض والحيص من حاص اي فر ومنه ما لهم
من محيص اي من مفر والبيص من باص يبوص مثل فات يفوت
وزنا ومعنى وعينا ولكن قلبت الواو ياء اتباعا مثل الغدايا
والعشايا وحيصِ بيصِ بكسر اولهما فقلبت الواو في بيص قياسا
كما في ميقات واما اخرهما فيفتح وعلى ذلك اوردهما المص وقد يكسر
وعلى كسر الاخر فلك ان تنونهما على قصد التنكير ومنهم من يقول
وقعوا في حوص بوص بالواو ولم يذكرها المص ايضا وفيه ابدال
الاول من جنس الثاني لكن اتباع الثاني للاول اقيس من العكس
فلهذا ترجحت تلك وضعفت هذه ولان قلب الثقيل خفيفا
اولى من العكس لقصد التخفيف واخاز باز بفتح الاخر من كل
منهما نحو خمسة عشر وهو اسم مشترك يطلق على عشب وذباب
وصوت الذباب وداء في اللهازم وفيه لغات اخر احدها
كسر اخر الجزئين على انهما اسمان كل منهما مستقل وبنيا بناء غاقٍ
لالتقاء الساكنين الثانية حاز باز ببناء الاول واعراب
الثاني كبعلبك في افصح اللغات فيه الثالثة حاز باز باضافة
الاول الى الثاني كبعلبك في احد لغاته الرابعة حاز باز
كبعلبك ببناء الاول واعراب الثاني الا انه يخالفه من حيث
بناء الاول على الكسر لالتقاء الساكنين الخامسة الخزباز على زنة
القرطاس السادسة خازباء بهمز اخره على زنة قاصعاء فلا
ينصرف وقد اهمل المص هذه اللغات مع ان عادته استقراء امثالها
فان قلت لم جعل قولهم وقعوا في حيص بيص والحيص بيص
واخاز باز ملحقا بهذا الفصل قلت لان كلا من هذه

الالفاظ لبس بظرف ولا حال فهو خارج عن موضوع الفصل
فجعله ملحقا به والله اعلم

باب كم

وكاين وكذا اسم لعدد مبهم جنسا ومقدارا ويبين الاول بالتمييز
والثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبدا لك اعشرون ام ثلاثون
فالتمييز رفع الابهام الحاصل له كم من حيث الجنس والبدل التفصيلي
الذي هو قولك اعشرون ام ثلاثون بين الابهام الحاصل له كم
من حيث المقدار وانما حسن ذكر الاسم هنا مع وضوح كونه
ذكر توطية لقوله لعدد فيفتقر الى مميز كافتقار العدد اليه
وترتب هذا الحكم على ما تقدم امر ظاهر فحسن ادخال الفا على الجملة
الثانية لا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى
ذكر الدنانير اي كم دينارا عندك واما غيرها من الاعداد فانه دال
على كمية فيجوز ان لا يوتى له بتمييز البتة لان فيه فايدة تامة من جهة
دلالته على تلك الكمية المعينة وان جهل الجنس وهو اي المميز
ان استفهم بها اي بكم كمميز عشرين واخواته اي مفرد منصوب
فان قلت لم اثر ذكر العشرين على الاحد عشر ثم انها ولم ما اتيا العدد
الذي يميز بمفرد منصوب قلت لمكان خفة لفظها وثقل لفظ المركب
والامر سهل قالوا وانما كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا لانها
لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر
الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط
العدد مميزه منصوب مفرد فكذا مميز ما هو كناية عنه واعترض
بان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية
لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب
فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما كما قيل احد عشر درهما قلت
وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة في مثله على السماع ولا ضرورة
الى ارتكاب مثل هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة لكن فصله اي
فصل المميز من كم نحو كم لك غلاما جايز هنا في الاختيار وهناك
اي في باب العدد جايز في الاضطرار كقوله ٥

على

فالاستفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا وتستعملها من ليس له علم بمقدار عدد ليس عنده والخبرية بمعنى عدد كثير وتستعملها من يريد الافتخار والتكثير ٥ شرح لغ صح م

على انني بعد ما قد مضى ٥ ثلاثون للهجر حولا كميلا ٥
وكان القياس العكس لان طلب هذه الكلمة للتمييز اشد ولهذا
لزم كونه مذكورا او في قوة المذكور وان دخل عليها اي على كم الاستفهامية
حرف جر فجره اي جر المميز جايز نحو بكم درهم اشتريت عبدك وعلى كم
جذع بنى بيتك وهذا داخل تحت الاستدراك فالمستدرك
في مسئلتنا ذو وجه هنا بمن في حال كونها مضمر وجوبا فلا تظهر
قال وانما جاز جر مميزها في هذه الحالة لانهم قصدوا التطابق بين
كم ومميزها فلما جرت بحرف جر ايضا مميزها بحرف وانظر
وجه وجوب الاضمار للجار لا باضافتها اليه خلافا لابي اسحاق الزجاج
وانما امتنع الجماعة من القول بان الجر باضافة كم الى التمييز كما ذهب
اليه الزجاج لانها بمنزلة عدد ينصب ما بعده فولا واحدا قاله
ابن خروف قلت وقد يقال ان تمييزها بمنزلة تمييز عدد لا يخفض
بمن قولا واحدا فلم خفض لها وقال المص لو نصبت ما بعدها
مرة وخفضته مرة لزم تفضيل الفرع على الاصل يعني انها بمنزلة
العدد الذي مميزه منصوب دايما ونصبها التمييز بطريق الفرعية
فلو خفضت التمييز ايضا لزم مزية الفرع على الاصل قال وايضا
لو كانت صالحة للجر بها اذا دخل عليها حرف الجر لصلحت للجر بها اذا
عريت من حرف الجر قلت قد يرد هذا الاخير بما اسلفنا من
قصد التطابق بينها وبين مميزها عند دخول الجار عليها وهو منتف
حيث لا يدخل عليها ولا يكون مميزها جمعا لتكون الكناية على حسب
الصريح وليس لنا في الاعداد الصريحة ما يلحق به هذا خلافا للكوفيين
وقياس من يجوز في اثني عشرة اسباطا كون اسباطا تمييزا ومنهم
الزمخشري ان يجيز ذلك هنا وما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف
فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر لك غلمانا فحذف
المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف
او عامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج
الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل لك

وان اخبر بكم قصد التكثير وهذه قسيمة الاستفهامية فمميزها كمميز عشرة او ماية اي اما مجموع مجرور نحو كم عبيد لك كما تقول عشرة عبيد او مفرد مجرور نحو كم عبد لك كما تقول ماية عبد لك وكان الاحسن ان يقول كمميز ماية او عشرة لان الماية انسب للتكثير مجرور باضافتها اليه لا بمن محذوفة خلافا للفرا وانما كان الجر بالاضافة حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد والمميز فيه انما يخفض بالاضافة فكذا مميزها وقال الفرا هو مخفوض بمن مقدرة وعمل الجار المقدر في هذا الموضع وان كان نادرا لكن لما كثر دخول من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية وكم من آية ساغ عمله مقدرا لان الشئ اذا اعرف ذ عرف جاز تركه لقوة الدلالة عليه وكان الاحسن ان لو قال المص وليس جره بمن مضمرة خلافا للفرا فان كونه مجرورا وكون الجر بالاضافة مفهومان مما تقدم من التشبيه وان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله

كم نالني منهم فضلا على عدم ○ اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ○

وربما نصب غير مفصول وهي محكية عن تميم وعليها قول الفرزدق

كم عمة لك يا جرير وخالة ○ فدعاء قد حلبت علي عشاري ○

فقد روي بالنصب اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته ○ وعليها فكم مبتدا خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عايد على مجموع من تقدم كما في فوقكم النسا فعلت ويروى بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدا وان كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعا محذوفة مدلولا عليها بالمذكور اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة وهنا تنبيه

حـ فدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع والفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الى الجانب الذي يليه والباء المثناة تحت المشدده وهو على راي الاصمعي والعشار على راي ابي زيد والاصمعي على راي ابي زيد التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على علي كره مني لاني لا استعمل في الضيف كما انه لا تستعمل في النجح فخر لها ما كسب ع اللام للنسبت ه شرح تنقيح

وهو انه اذا انتصب مفعوله او غير مفعول لجاز افراده وجمعه نص على ذلك السيرافي وفي كلام س ما يدل على ذلك وذهب الشلوبين الى التزام الافراد وقد يجر اي يبقى على جره في الشعر مفصولا بظرف او جار ومجرور كقوله ○

كم بجود مقرف نال العلا ○ وكريم بخله وضعه ○

وقول الاخر ○

كم من بني سعد بن بكر سيد ○ ضخم الدسيعة ماجد نفاع ○

وهذا كما جاء في الشعر الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف كقوله

كما خط الكتاب بكف يوما ○ يهودي يقارب او يزيل ○

وقول الاخر ○ هما اخوا في الحرب من لا اخا له ○

فانه لا يجر مع الفصل بهما وانما ينصب كما في قوله ○

كم نالني منهم فضلا على عدم ○ ولا بهما اي لا بالظرف والجار والمجرور جميعا يعني ان الفصل مع الجر انما يحتمل اذا كان باحد هذين الامرين نحو كم اليوم فاضل اكرمت وكم في البلد جاهل اهنت واما الفصل بهما كما لو قلت كم اليوم في المسجد رجل يتعبد فلا يجوز بل يتعين النصب كما اذا وقع الفصل بجملة وجعل شهاب الدين السمين الضمير عايدا على الجملة والجار والمجرور لانهما اقرب مذكور فاعترض بانه لا فايدة في ذكرها وذلك انه اذا نص على ان الجملة وحدها تقتضي النصب لم يبق للنص على انها مع غيرها تقتضي ذلك فايدة لاستفادة ذلك من باب الاولى

فصل في الكلام على صدارة كم وسبب بنائها ومواقعها من وجوه الاعراب لزمت كم التصدير استفهامية كانت او خبرية اما اذا كانت استفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام واما اذا كانت خبرية فلتضمنها معنى انشا التكثير والانشاء انما يودى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير واما مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت الصدرية فان قيل كيف يتاتى ان يكون الخبرية متضمنة لمعنى الانشاء مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة

القايم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق
فصدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي يقيل
لها بسببه خبريه انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة
امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج
كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي
فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له
في الخارج وبهذا الاعتبار تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال
المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون
خبريه هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وفيه كلام سياتي في باب نعم
ان شا الله تعالى ولقد ابعد ابن معط المسافة حيث قال ما معناه
الخبرية للتكثير فاشبهت رب لانها للتقليل والشي يحمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره والتقليل يشبه النفي لان تقليل الشي نفي لبعض ما قدرت
كثرته ولهذا انقول قل رجل تقول ذلك الا زيد كما يقال ذلك مع
النفي ولولا معنى النفي لم يصح التفريع والنفي كالاستفهام لانه يقلب
معنى الكلام والاستفهام له الصدر فكذلك كم يكون لها الصدر
وان كانت خبرية وقد استبان لك بما قررناه من كون كم الخبرية
لازمة التصدير خطاء من زعم في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا
ان كم فاعل يهدي لما يستلزم ذلك من اخراجها من الصدرية وانما
الفاعل ضمير اسم الله عز وجل او العلم او الهدي المدلول عليه بالفعل
او جملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة مطلقا او بشرط
كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد
وكذا استبان بذلك خطاء من قال في قوله تعالى اولم يروا كم اهلكنا
قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ان كم معمولا لا اهلكنا والجملة
اما معمول ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ وان صلتها مفعول
لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوله وهو ان وصلتها
وبنيت كم في الاستفهام لتضمنها معنى حرف وهو واضح وفي الخبر
لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى

فمن

فمن جهة كون كل منهما لعدد مبهم والاحاجة بنا الى ارتكاب ذلك لان ثم
موجبا للبنا اقرب من هذا وهو شبهها بالحرف وضعا وهذا سبب بنيهما
لبنايها في وجهي الاستفهام والخبر ولنا وجه اخر غير ذلك وهو ان نقول
بنيت الخبريه لتضمنها معنى حرف لتكثير محقق الوضع او مقدر كما سبق ونقع
كم في حالتيها من الاستفهام والخبر مبتداة قبل الظرف نحو كم رجلا
او رجل عندك والجار والمجرور نحو كم رجلا او رجل في الدار والنكرة نحو
كم رجلا او رجل قايم والفعل القاصر نحو كم رجل قام والمتعدي
نحو كم رجل لقيته في ارجح الوجهين ومفعولا اي به بدليل
قوله بعد وظرفا ومصدرا ويدخل تحت قوله مفعولا نحو كم رجل
لقيت وكم رجل لقيته في احد الوجهين وهو المرجوح واما قول
الجعلي ونقع مجرورة ومفعولة وفاعلا فمراده الفاعل في المعنى لا في
الصناعة لان الفاعل يتاخر عن رافعه وكم لها الصدر وانما يريد
انك تقول كم رجل جاك ونحوه فهذا بمنزلة زيد قايم ونحوه لانه
موجد للفعل واما رفعها على الفاعلية فلا يجوز الا على راي من يجوز
تقديم الفاعل على رافعه والبصريون لا يجوزونه ومضافا اليها
اي منسوبا اليها الشي بواسطة حرف الجر لفظا نحو بكم درهما تصدقت
او تقديرا نحو تعليم كم من المشتغلين توليت وظرفا نحو كم فرسخا
سرت وكم فراسخ سرت ومصدرا نحو كم طعنة طعنت وكم
طعنات طعنت فائدة وترك المص ثلاثة مواضع احدها
ان تكون مجرورة بحرف الجر نحو بكم درهما تصدقت قلت قد حملنا
قوله مضافا اليها على ما يقتضي دخول مثل هذه الصورة فلم يتركها
فائدة والثاني ان يكون خبر مبتدا نحو كم دراهمك قلت كم عند
المص في مثل ذلك مبتدا لا خبر فلا يلزمه ما ذكر قال والثالث
ان تكون خبر الكان او احدى اخواتها نحو كم كان علمانك

فصل في الكلام على كاين وكذا وفروع تتعلق بهما

معنى كاين وكذا المعنى كم الخبرية اما هذا المعنى فمتحقق في
كاين واما في كذا فليس كذلك لان كذا ليست للتكثير بل للابهام

فقط ولاسيما عند البصريين فلك ان تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن
ثلاثة وكاين اسم تركب من كاف التشبيه واي المنونه وانما جاز الوقف عليها
بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في
المصحف نونا ومن وقف عليها بخلافه اعتبر حكمها في الاصل وهو الحذف في
الوقف واما كذا فترد على اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين
على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك رايت زيدا فاضلا
ورايت عمرا كذا الثاني ان تكون كلمة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد
كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا فعلت كذا وكذا
الثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد وهذه هي المقصودة
بالكلام في هذا الفصل ويقتضيان مميزا منصوبا اما في كاين فكقول الشاعر

• وكاين لنا فضلا عليكم ونعمة • قديما ولا تدرون ما من منعم •

واما في كذا فكقوله ٥

• عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا • كذا وكذا لطفا به نسي الجهد •

وكان حقهما ان يضافا كما تضاف كم لكن منع من ذلك ان في اخر كاين
تنوينا استحق الثبوت لاجل الحكاية وفي كذا اسم اشارة وهما مانعان
من الاضافة قال الرضي والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في ملكت رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا
اي مثل هذا العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبين العدد المبهم والاكثر
جره بمن بعد كاين نحو وكاي من نبي وكاي من اية وكاي من قرية
وفي شرح ابن عصفور الكبير انه كان يجب جر تمييزها بمن وتنفرد كاين
من كذا بلزوم التصدير بخلاف كذا فانها تتسلط عليها العوامل السابقة
عليها فتقول قبضت كذا وكذا درهما وجاء كذا وكذا رجلا وانها اي
كاين قد يستفهم بها كقول ابي ابن كعب لعبد الله كاين تقرا سورة
الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال ابي قط اي ما كانت
كذا قط ويقال كيئ بياء خفيفة ساكنة يليها همزة واصلها
كاين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت وكائن بهمزة بعد
الالف كقاض وكئن بهمزة فنون ولا يا مثل عم وشج وكاي بهمزة

ساكنة

ساكنة فيا خفيفة مثل لاي وناي وتقل وروده كذا مفردا غير معطوف
عليه شئ فتقول كذا درهما او مكررا بلا واو نحو كذا كذا درهما وقال
ابن خروف لم تقل العرب كذا درهما ولا كذا كذا درهما والمص اثبته انه
قليل وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابه
وهو ما فوق ذلك الى العشره وبالمكرر دون عطف نحو كذا كذا
درهما عن احد عشر وبابه وهو ما فوق ذلك الى تسعة عشر وبالمكرر
مع عطف نحو كذا وكذا درهما من احد وعشرين وبابه وهو ما فوق
ذلك الى تسعة وتسعين وهذا كله تفريع على مذهب الكوفيين
فانهم اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب
قياسا على العدد الصريح ولذلك قال فقهاؤهم انه يلزم القائل
بقوله له على كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله
كذا كذا درهما احد عشر درهما وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله
كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد
الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلة الاضافة المبرد والاخفش
وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور قال ابن هشام ووهم ابن السيد
فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه هذا
كلامه وقال ابن معط في شرح الجزولية فان قلت كذا كذا درهم
لزم ثلاثمائة لانها عدد ان اضيف ثانيهما الى المفرد ويحتمل فوق
ذلك الى تسع مائة فان قلت كذا وكذا درهم لزم الف ومائة
درهم لاجل العطف مع جر التمييز هذا مذهب النحويين ومن وافقهم
من الفقهاء ذكر هذا بعد ما ذكر التفاصيل التي قالها المص كلها فجعل
جميع ذلك مذهب النحويين وقد عرفت ما فيه ثم قال فان قال
كذا درهم فكانه قال واحد هو درهم فان قال كذا دراهم فكانه قال
عدد هو دراهم فان قال كذا كذا العطف البيان لم يتصور لان وجاء
التفسير في مثله منصوب على كل حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا
كقولك كذا وكذا دراهم فيجوز لان القايل احد عشر لا يلزمه
ان ياتي بالتمييز ويكون الجميع ح بدلا او عطف بيان كما في اثنى

عشرة اسباطا وثلثماية سنين فاسباطا وسنين بدلان وزعم بعضهم
ان كذا بمنزلة شئ فاذا قيل كذا درهم لزم على قوله ان يلزم نصف
درهم وهذا مردود لان كذا كناية عن العدد والاجزا ليست عددا
وقال ابو حيان المسموع من لسان العرب ان كذا اذا كانت كناية
عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا يحفظ تركيبها فاذا
كانت كناية عن عدد فلا يحفظ الا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة
ولا مركبة ولا يخص عددا دون عدد وساير التراكيب التي اجازها
الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب ٥

باب نعم وبيس وليا باسمين فليا

عوامل الاسما خلافا للفرا والكثر الكوفيين كما صرح به في شرحه
فانهم زعموا اسميتهما لا انهما وليا عوامل الاسماء كقول بعض العرب
وقد قيل له في بنت ولدت له نعم الولد هي قال والله ما هي بنعم الولد
نصرها بكا وبرها سرقة وكقول بعضهم نعم السير على بيس العير وكقول الراجز
• صبحك الله بخير باكر • بنعم طير وشباب فاخر •
ولا حجة في شئ من ذلك اما الاولان فالعامل داخل على محذوف تقديره
ما هي بمقول فيها نعم الولد ونعم السير على مقول فيه بيس العير واما الاخر
فيحمل على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير وحكي لفظه الذي كان عليه
قبل عروض الاسمية وهذا الذي سلكه المص من حكاية الخلاف
في نعم وبيس هل هما فعلان او اسمان طريقة سلكها كثيرون وسلك
ابن عصفور طريقة اخرى حررها في تصانيفه المتاخرة قال ولم
يختلف احد من النحويين من البصريين والكوفيين في ان نعم وبيس من قولك
نعم الرجل عمرو وبيس الرجل زيد واشباه ذلك فعلان وان الاسم
المرفوع بعدهما فاعل بهما وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما
بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة
وكذلك بيس الرجل وذهب الكسايي الى ان قولك نعم الرجل وبيس الرجل
اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا وبرق نحره فنعم الرجل عنده اسم
للممدوح وبيس الرجل للمذموم وهما جملتان في الاصل نقلا عن اصلهما

حـ بالبا العوجه والزاي اي سلبها اي اذا اسلبت شيا في الحرب سرقته ه

حـ ٢ اي بولد معتول

وسمي بهما وذهب الفرا الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبيس الرجل
عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بيس الرجل عمرو فحذف الموصوف
الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبيس وفاعلهما
مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبيس الرجل عنده رافعان لزيد
كما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح
وعمرو مرفوعا بمذموم على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدا
والخبر **بل هما فعلان** لاتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعمت
المراة هند وبيست المراة سلمى ومنه الحديث فبها ونعمت ولاتصال
ضمير الرفع البارز بهما كقول من يقول نعموا قوما واخواك نعما رجلين
على ما حكى ومن يقول ذلك في نعم يقوله في بيس وعلى القول بفعليتهما
فهما فعلان **لا ينصرفان** فلا يستعمل منهما مضارع ولا امر ولا غير ذلك
مما يثبت للافعال المنصرفة **للزومهما انشاء المدح والذم** والانشا
في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيه واما الفعل من نحو
نعت والاسمية من نحو انت حر بمعنى الانشا عارض فيهما وانما قال
انهما لانشاء المدح والذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبيس الرجل
عمرو فانما تنشئ المدح او الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجود
في الخارج في احد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام اياه حتى
يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدح الشخص على جودته الحاصلة
خارجا او ذمة على رداته الموجودة في الخارج فقول الاعرابي
لمن بشره بمولوده وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا
له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي
حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشا متضمن للاخبار
فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه
باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي او الانشاء الذي في
كم الخبرية وفي رب فهذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه
نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت
زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل

ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب فتعلق بافضلية زيد وكذا
اذا قلت زيد قايم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب
من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت
بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث ان القيام حاصل
او ليس بحاصل فكذا قوله ماهي بنعم الولد نبأن ان النعم اي الجودة
المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابته وكذا في التعجب وفي كم ورب
الى هنا كلامه **على سبيل المبالغة** وذلك لعموم المدح والذم اذ ليس مدحا
او ذما بخصلة بعينها وهذه زيادة على النحويين ادعاتهم ان يقولوا
انهما للمدح والذم مقتصرين على ذلك ولكن المص دفع وهم من يتوهم
ان المدح والذم بهما ليسا بليغا وكان الاولى له ان يقول بل فعلان ولا
يتصرفان للزوم الانشاء ويقيد ان المدح والذم على سبيل المبالغة اما
الاول فلان عدم التصرف لا مدخل له في المضروب عنه واما الثاني
والثالث فلان التقييد بالمدح والذم والمبالغة فيهما لا مدخل له
في عدم التصرف **واصلهما فَعِل** بكسر العين **وقد يرد ان كذلك**
فيقال نَعِم بفتح النون وكسر العين وبئس بفتح الباء وكسر الهمزة
او بسكون العين وفتح الفاء فيقال نَعْم بفتح النون وسكون العين
وبَأْس بفتح الباء وسكون الهمزة **او بكسرها** مع سكون العين فيقال
نِعْم بكسر النون والعين وبِئْس بكسر الباء والهمزة وترتيب لغاتها نِعْم بكسر
النون وسكون العين ثم نِعِم بكسرهما ثم نَعِم بفتح النون وكسر العين وهي
الاصل جاءت في المرتبة الثالثة وفرع الفرع في المرتبة الاولى ويليها
اصلها الذي هو فرع ايض والرابعة نَعْم بفتح النون وسكون العين
ولم يذكروا شاهدا عليها وهي وان كانت اخف اللغات لكن فضلتها
الاولى بان فيها مع الخفة تنبيها على حركة العين واما قول بعضهم
نِعِيم بيا بعد العين فاشباع واستدلال بعضهم بها على الاسمية
من حيث ان هذا الوزن ليس من اوزان الافعال غير جيد اذ لو صح
لاستدل بمثله على اسمية انظور في قول الشاعر
من حيث ما وفقوا ادنو فانظور اذ ليس في الافعال افعول كذا فعيل

وليس مثلها ما نحن فيه لان فعيلا من اوزان الاسماء بخلاف افعول
وكذا كل ذي عين حلقيه من فَعِل فِعلاً نحو شهد **او اسما** نحو فخذ
فيجوز تسكين العين ولا يزاد على ذلك فتقول شهْد وفخْذ بسكون
الهاء والخاء ويجوز كسر فاء الكلمة اتباعا لكسرة عينها فتقول شِهِد
بكسر الشين اتباعا لكسرة الهاء وكسر الفاء اتباعا لكسر الخاء ويجوز بعد
الاتباع ان تسكن العين تخفيفا فتقول شِهْد وفِخْذ بكسر الشين
والفاء وتسكين الهاء والخاء فان قلت كيف يضبط قوله من فعل
بالتنوين وانه مع تركه لا يصح اذ لا يمكن كونه اسما احد فيسمى فَعِلَ
لان فعل هكذا بفتح اللام انما يكون فعلا ماضيا وليس كما زعم
رحمه الله بل كل من التنوين وتركه صحيح وله وجه ظاهر وذلك
ان اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو شرب فعل ماض الاكثر فيها الحكايه
ولك ان تعربها وتنونها بنا على انها مصروفة بتاويل اللفظ فتقول
مثلا فَعِلٌ بكسر العين يجوز تخفيفه باسكانها ويصح ح ان يكون
مسمى فَعِلٌ هذا اسما كفخِذ وفعلا كشهِد فهذا هو وجه التنوين
في قول المص من فَعِلٍ ولك ان تترك تنوينها بنا على انها ممنوعة من الصرف
بتاويل الكلمة فتقول اذن يجوز في فَعِلَ المكسور العين تخفيفها
بالاسكان ويشمل الاسم والفعل لحاله مع الصرف والفتحة على هذا ليست
للحكاية وانما هي علامة الجر وترك التنوين لمنعه الصرف وانما نشا ذلك
الوهم من جهة اعتقاد ان فتحة اللام حركة حكاية ليس الا فيلزم كون المسمى
فعلا قطعا وقد بينا جواز كونها اعرابية والكلمة غير منصرفه فبان بذلك
صحة ضبط الكلمة المذكورة بالتنوين وتركه ولا اشكال والله الموفق **وقد
يجعل العين الحلقيه متبوعه الفا في فعيل** نحو شهيد وشعير ورغيف
وبخيل فيقال في ذلك شِهِيد بكسر الفا وهي الشين اتباعا لكسرة العين
وهي الهاء فقد جعلت العين الحلقيه متبوعه والفاء تابعه وكذا
بقية المثل وسوا في ذلك المذكر كما ذكر والمونث نحو لهيمة والاسم
والصفة كما مثلنا فالاتباع في ذلك كله جايز وهي لغة تميم **وتابعها**
بالنصب عطفا على متبوعة الفا اي وقد يجعل العين الحلقيه

تابعة للفاء في فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين نحو نَحْر وبَحْر ودَهْر
ونَهْر فتفتح العين الحلقية في ذلك كله اتباعا لفتحة الفاء ومذهب
البصريين ان الفتح فيما ثبتت سكونه من ذلك مقصور على السماع
وان الوارد فيه بالوجهين ليس اصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس
وانما هو مما وضع في لغتين ومذهب الكوفيين ان بعضه ذو لغتين وبعضه
اصله السكون ثم فتح لان الفتح من الالف وهو من حروف الحلق فكان في
حمله على العين والعين حلقية مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة قاله المص
وقد يتبع الثاني الاول في نحو نحو مما كانت عينه حرف حلق ولامه حرف
علة ومحموم مما هو على صيغة مفعول وفاؤه حرف حلق قال المص في الشرح
بعد ذكر المذهبين السابقين واختار ابن جني مذهب الكوفيين مستدلا
بقول العرب في نحْو نحَو وفي محْموم محَموم فقال لو لم تكن الفتحة عارضة
في نحَو لزم انقلاب الواو الفا ولكن افتحة محَموم لو لم تكن عارضة لزم ثبوت
مفَعول بفتح الفا اصلا ولا سبيل الى ذلك قال واعتبار ما اعتبره
حسن ويقال في بيس بَيْس بباء مفتوحة وياء ساكنة حكاه ابو علي
والوجه فيه ان اصله مخفف بِيْس بابدال الهمزة ياء على القياس
في نحو بير وذيب ثم فتحت الباء التفاتا الى الاصل وتركا لما نشا عن
الكثرة لانها اكثر استعمالا قاله المص وقد حكى هذا التوجيه عن الاخفش
ايضا وحكى بعضهم توجيها آخر فقال اصله بَئِس بفتح البا وكسر
الهمزة لكنها خففت بجعلها بين الهمزة والياء ثم سكنت بعد التسهيل
واخلصت ياء **فصل** في ذكر احكام هذا الباب باعتبار
الفاعل وغيره فاعل نعم وبيس في الغالب احترازا من الصور التي سيذكرها
بعد ها ليست من الاستعمال الغالب اسم ظاهر معرف بالالف واللام
نحو نعم الرجل وبيست المراة وفي البسيط من قال بانهما اسمان فما بعدهما
مما هو عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف
بيان فالمعنى الممدوح الرجلُ زيدٌ قلت وهذا التخريج على غير
نقل ابن عصفور عن القائلين بالاسمية كما عرفته فيما تقدم او مضاف
الى المعرف بهما مباشرة نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة كقوله

فنعم

قوله زهير مخصوص
بالمدح مرفوع على الابتدا وخبره
ما قبله او خبر مبتدا محذوف اي هو
حسام مفرد لا نعتان لزهير
لعدم الاتصاف بالنكرة

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب • زهير حسام مفرد من حمايل •
فان قلت لا يصدق على الفاعل من هذه الصورة انه مضاف الى المعرف
بالالف واللام ضرورة ان الابن ليس بمضاف الى القوم ولا يصح ذلك
قوله بواسطة قلت ليس قوله مباشرة او بواسطة حالا من المعرف
المجرور بالى ولا من الضمير المستكن في مضاف والباء للالة في قوله بهما حتى
يتم ما قلته وانما هو حال من الضمير المستتر في المعرف والباء المذكورة للسببية
والمراد بسببيتهما ان يكون تعريف الاسم حصل بمباشرتها له فانها المؤثر الداخل
عليه وانما تعرفت من جهة اضافته الى ما باشرته فصدق اذن ان الابن
من ابن اخت القوم مضاف الى ما للالف واللام مدخل في تعريفه وهو
تعريف الاخت المضاف الى ما باشرته الاداة وكان المص قال او مضاف
الى ما حصل له التعريف من جهة الالف واللام حالة مباشرته لهما
كغلام الرجل او حالة تلبسه بواسطة المباشر لهما كابن اخت القوم ٥
وبقي عليه او مضاف الى ضمير راجع الى المعرف بهما نحو الرجل نعم غلامه
والقوم نعم صاحبهم انت قال • فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها •
فان قلت هذا وان كان اجازه قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع
وجعلوا البيت شاذا قلت الذي اجاز في باب الاضافة الواهب
المائة الهجان وعبدها قياسا ومنهم المص يلزمه ان يجيز هذا ولا
يتوقف فيه ولم يتعرض المص رحمه الله تعالى الى الكلام على الالف واللام
الداخلة في نحو نعم الرجل زيد ما هي وابن الحاجب رحمه الله تعالى
يرى انها لتعريف العهد الذهني ووجه ذلك بان قال نعم موضوع
لمدح فاعله مبهم وحاك ذلك لاستبعاد تحققه ليقتضي ان يعبر
عنه بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا ثم
فسر ثانيا ليكون ذلك اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر
والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس
بتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن
وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين
مخاطبك سوق معهود في الوجود فمعناه ادخل الشيء المطابق للسوق

المتصور في ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار
الخارج لانه لم يعلم اي فرد من الافراد الخارجية قال في شرح
المفصل ووزانه في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا قلت فلان
قتل اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة
باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح المعهود
في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث هو عام بواحد
وكذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف
باللام بواحد وثنى وجمع دل على انه ليس للعموم والفاعل المضاف الى المعرف
باللام كالفاعل المعرف بها تعريف المعهود الذهني والفاعل المضمر المميز بنكرة
منصوبة كذلك في الابهام من حيث هو عايد على امر في الذهن وهو مبهم قطعا
وسلك الرضي طريقة اخرى واطنب في القول على عادته وقد رايت ان اذكر
كلامه برمته وان كان طويلا لما فيه من الفوايد قال واعلم ان اللام في
نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا
في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه
وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
كما تقول رايت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو
نعم كل الرجل دليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانت لا تقصد
المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل ولا يقال انت الرجل بمعنى انت
كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كان بالنسبة
اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن
كما قال المص يعني ابن الحاجب لما بينا في باب المعرفة يشير الى ما قاله
هناك من كون اللام في مثل اشرب الماء واشتر اللحم اشارة الى ما في ذهن
المخاطب من ماهية الماء واللحم ليس بشيء لان هذه الفايدة يقوم بها
نفس الاسم المجرد عن اللام قال هنا فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي
ثم قال هنا اعني في باب نعم ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب
هاء في الوقف بها وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت
وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث ويدل على فعليتهما ايضا

ماحكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة
البارزة من خواص الافعال وايضا استعمال جميع باب فعل استعمال نعم
وبيس يقوي فعليتهما ثم نقول انهما بعد ذلك وهو كونهما فعلين
مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة
مضافة كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب فصار معنى نعم الرجل رجل
في غاية الجودة وصارا يعني نعم وبيس مع فاعليهما جزء جملة بعد ما كانا
جملة مستقلة ولهذا نظاير كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم وقولك ظننت زيدا قايما على ما مر في باب ظننت وكان زيد
قايما ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصورة منسلخة عن
معنى الجملية بدليل كون الاول مبتدا على ما قيل ومضمون الثانية
مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه
ومبنى كلامهم ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي
محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر
في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
حتى حين اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن
بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيد قايم واعراب
الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان
المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي الجزآن ان كان المضمون مضافا
اليه واما الجمل التي هي خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني
مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل
في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر
ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد
كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد
وهو الفاعل موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير
فاعل نعم وبيس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص
كما يجي اذ معنى نعم الرجل زيد زيد جيد لكنهم التزموا ان يكون
الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده

وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو
انهم علبوا تاخير هذا المبتدا ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له
في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان منكرة
في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا
على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فايدة
فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر
والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير الفاعل الموصوف بالفعل وذلك
لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد
فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك اي كون جميع الافعال في المعنى
صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفه ولا ينفك ان
ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعوا اليه وذلك
لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتدا وما قبله خبر له لا خبر
مبتدا مضمر اذ لو كان كذلك لم تدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على
فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما
فاذا ظهر كونه مبتدا ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب
ان يكون فيها عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا
وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد فقد ذكرنا ما عليه ولو كان
كذا لم يبق مع المضمر المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر
للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيد من الاستغراق لكونها في حيز
الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال المص
يعني ابن الحاجب لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا اقام
مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا
وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قايم
زيد وليس اذن اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد
ضرب رجل مع ان كل رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام مشار
بها الى ما في الذهن في زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني

لا معنى

لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان تكون الجملة في
تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا تحتاج الى الضمير ويويد
كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبيس مطردا بقول الاعرابي
لما بشر بمولود فقيل نعم المولود والله ما هي بنعم المولود نصرها بكا وبرها
سرقه وقولهم نعم السير على بيس العير ولبس زيد بنعم الصاحب وغير
ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قول
القايل ما ليلي بنام صاحبه ثم قال فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم
الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد
ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد انتهى كلامه
ولا يخفاك ما في بعضه من التعسف والاقدام على مخالفة الجماعة **وقد**
تقوم مقام ذي الالف واللام ما نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي
اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداوها لان الكلام في الابدا لا في
الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع
وانفصل **معرفة تامة** اي غير مفتقرة الى شيء تتميز به من صلة
او غيرها **وفاقا لس والكسائي لا موصولة** مفتقرة في تمام كونها
جزءا من الكلام الى صلة وعايد **خلافا لابن السراج والفارسي** فهي
في الاية عندهما اسم موصول مفتقر الى صلة وعايد والتقدير
فنعم التي هي معمولة لكم اي الفعلة التي فعلتموها من ابداء الصدقات
فهي ضمير عايد الى الموصول وهي مبتدا خبره محذوف والجملة هي الصلة
وليست بنكرة مميزة خلافا للزمخشري والفارسي في احد قوليه
فما عندهما في الاية بمنزلة شيء في محل نصب على التمييز عن فاعل نعم المضمر
واعترضه المص بان ما مساويه للمضمر في الابهام فلا يميزه لان
التمييز لبيان جنس المميز عنه واجيب بمنع كون ما مساويه
للمضمر في الابهام فلا يمنع ذلك التمييز لان المراد به شيء عظيم
والمضمر ليس كذلك **ولا تؤكد فاعلها توكيدا معنويا** فلا يقال نعم الرجل
كلهم ولا كله زيد وذلك لانك ان قلت نعم الرجل كلهم كان منافرا في الظاهر للفظ وان
قلت كله كان منافرا للمعنى ولا يجاب عن الاول بقولهم الدينار الصفر لشيء و

ولا يقولهم باتميم كلهم لظهور معنى الخطاب بالنداء بخلاف معنى الجمع ولان
المقام ليس مقام تحقيق الاحاطه بالجنس حتى لا يشذ منه احد واما امتناع
انفسهم ونفسه فلما ذكرناه ولانه ليس المراد دفع احتمال ارادة جنس اخر
ملابس للجنس المذكور كما يراد ذلك في اسماء الاشخاص واما اعادة اللفظ خشية
النسيان او عدم الاصغا او الاعتنا فلا محذور فيه فلذلك جاز التاكيد
اللفظي **وقد يوصف** اي فاعل نعم وبيس كما في قول الشاعر

نعم الفتى المري انت اذا هم • حضر والدى الحجرات نار الموقد •

وقال الاخر

لعمري وما عمري على بهين • لبيس الفتى المدعو بالليل حاتم •

خلافا لابن السراج والفارسي فانهما قالا يمنع الوصف ولا وجه
لتخصيص هذين لهذا الحكم فان منع الوصف هو قول الجمهور قال ابو
علي في قوله ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا ما معناه ان عدوا لما جا
خبرا عن الجمع اقتضى الظاهر ان لا يحسن وصفه كما لا يحسن وصف فاعل
نعم وبيس لانه ان افرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ والذي سهل
ذلك ان الوصف هنا غير مخصص انما هو بمنزلة قولك امس الدابر في صحة
اسقاطه وظاهر هذا الكلام الذي حكيناه عنه انه يقول بكراهة
وصف فاعل نعم وبيس لا بمنعه ويحتمل حمله على المنع ثم هنا مناقشتا
على المص احدهما ان سكوته عن بقية التوابع دليل على انها
جايزة عنده ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع لان لفاعل هذا
الباب خصوصية ليست لغيره الثانية انه كان ينبغي له ان لا يعترض
بمسيلة التابع بين اجزاء مسيلة الفاعل **وقد يتكرر الفاعل مفردا** قال ع

وسلمى اكمل الثقلين خلقا • وفي اثوابها قمر وريم •
بناف الفرط عز الثنايا • ورئد النسا ونعم نسيم •

يقال قصر بناف وناقة بناف وجمل بناف اي طويل في ارتفاع
والريد برا مكسورة وهمزة ساكنة الزب قال الجوهري وربما لم يهمز
كقول كثير • وقد دعوها وهي ذات موصد محوب ولما يلبس الدرع ريدها •
قلت وهذا اقتباس لا نزاع فيه فلا يقال في مثله وربما والنبيم

العمر والخلق كانها شبهت بذلك لان النايم ربما يغطى بالعمر وكما شبهت
باللحاف في قوله فكانت لحافا وبالكسا في قوله نعمت كسا الضجيع وباللباس
في الاية وفي ثاني البيتين اللذين انشدناهما اولا رد على صاحب البسيط
حيث قال لم يات فاعلها نكرة الا وهي مضافة **او مضافا** كقول الشاعر

بيس قرين اليفن هالك • ام عبيد وابو مالك •

اليفن الشيخ الكبير وام عبيد الفلاة وابو مالك الجوع وكقول الاخر

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم • وما اجازه من كونه نكرة ومضافا
لنكرة هو قول الكوفيين وابي بكر وحكى الاخفش ذلك لغة ولولا
ذلك لامكن التاويل بجعل الفاعل مستترا والتمييز محذوفا شذوذا
ولكن مع حكاية ابي الحسن ان ذلك لغة لم يبق لهذا التاويل حاجة
ويضمر عطف على قوله اول الفصل ظاهرا لا على قوله هنا يتكرر لئلا يدخل هذا
في حيز التقليل وهو غير صحيح اي فاعل نعم وبيس في الغالب بناء على
الصورة المحكية هناك والضمير **ممنوع الاتباع** وهو موافق لضمير الشان
في ثلاثة تقدمه على مفسره ولزوم افراده وامتناع اتباعه ويخالفه
في ثلاثة اذ مفسره مفرد لا جملة وتانيثه لا يجوز مطلقا بل بشرط
تانيث التمييز ومفسره قد يحذف فان قلت قد سمع نعم هم قوما
انت فاتبع الفاعل المضمر ورد ان هم توكيد له قلت هو شاذ لا يلتفت
اليه **مفسر بتمييز** فلو قلت نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا
والرابط العموم عند كثيرين لان فاعل نعم لا يكون عندهم الا عاما ورجل
هنا عام مع انه نكرة في سياق الاثبات ولكنه على نية ال الجنسية
اذ الاصل نعم الرجل **موخر** عن نعم وبيس فلا يجوز ان يتقدم عليهما واما
تاخره عن المخصوص فسياتي الكلام عليه **مطابق** للمخصوص وكان ينبغي
التصريح بذلك لانه لا يدرى هل المراد المطابق للفاعل او للمخصوص
او للمراد وانما المقصود الثاني وهو مطابقته للمخصوص فتقول
نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعمت
امراة هند ونعم امراة هند ونعم امراتين الهندان ونعم نسا الهندات
لكن امثل المص للمونث في شرحه وهو نص على لحوق تاء التانيث اذا كان

المضمر مونثا وفسر بمونث ونص ابن ابي الربيع على ان التا الا تلحق في ذلك
وانما يقال نعم امراة هند استغنوا بتانيث المفسر ونص غيرهما على ان
لحاق العلامة في ذلك جائز لا واجب ولا ممتنع فلك ان تقول نعم
او نعمت امراةً هند قابل ال كرجل وامراة ونحوهما فخرج ما لا يقبلها كافعل
التفضيل المقرون بمن قال المص وانما شرط ذلك لانه خلف عن فاعل مقرون
بالالف واللام مع ان كل مميز لا يكون الا كذلك بالاستقراء لان ابا علي
والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بما لازم ذكره غالبا وقد يحذف
في بعض الاحيان كقوله عليه الصلاة والسلام من توضا يوم الجمعة فبها
ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة
التمييز وحذف المميز للعلم به وممن اجاز حذف التمييز لفهم المعنى ابن
عصفور وحكى صاحب البسيط منع الحذف في الصورة التي حكاها المص
وهو ما اذا كان التمييز عن الفاعل المضمر وما حكاه المص من ان الفاعل في
نحو قولك نعم رجلا زيد مضمر وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه
والجمهور وذهب الكسائي والفرا الى ان الفاعل في ذلك هو زيد والنكرة
المنصوبة حال عند الكسائي وتمييز منقول عند الفرا ويمتنع عنده تاخره
عن زيد واجاز الكسائي تاخره عنه والصحيح راي الجمهور بدليل قولهم
نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ وقد يرد التمييز بعد الفاعل
الظاهر مؤكدًا وفاقا للمبرد والفارسي نحو الرجل رجلا زيد والجمهور
على انه لا يرد كذلك واما وروده مبينا وذلك اذا اتبع مثلا نحو نعم
الرجل رجلا نعم الخير زيد ونحو قولهم نعم القتيل قتيلا اصلح الله به ما بين
بكر وتغلب فلا ينبغي ان يمنع مثل هذا احد ويكون جوازه محل وفاق
وقد اطلق قوم حكاية الخلاف في ورود التمييز بعد الفاعل الظاهر
فيشمل مثل هذا واحسن المص في تقييده ذلك بكون التمييز مؤكدا
ووجه مذهب الجمهور ان وضع التمييز على رفع الابهام وهو مفقود
في المحل المذكور فيمتنع واختار المص مذهب المبرد والفارسي في تجويز
ذلك مستدلا له بالقياس على جواز مثل قوله تعالى ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا واختار موسى قومه سبعين رجلا فتم ميقات

ربه

ربه اربعين ليلة وهي كالحجارة او اشد قسوة واجيب بالفرق
بان المميز في هذه الصور كلها مبهم بحسب الاصل فجيء التمييز بعده من
هذه الحيثية لكن عرض اقترانه بما يغني عنه فصار موكدا بخلاف
مسئلتنا واستدل ايضا على ذلك بالسماع قال الشاعر

• والتغلبيون بئس الفحل فحلهم • فحلا وامهم زلاء منطيق •

وقال الاخر

• تزود مثل زاد ابيك فينا • فنعم الزاد زاد ابيك زادا •

وانشد غير المص على ذلك

• نعم الفتاة فتاة الحي هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء •

وتاول المانعون ذلك كله على ان المنصوب فيه حال موكدة
لا تمييز ويحتمل البيت الثاني ان يكون زادا معمولا لتزود اما على انه
مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد الشيء الذي
يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال
الشيخ ابو حيان وعندي تاويل غير ما ذكروه وهو اقرب وذلك ان
يدعى ان في نعم وبئس ضميرا وفحلا وزادا وفتاة تمييز لذلك الضمير
وتاخر عن المخصوص على التدور والفحل والزاد والفتاة هي المخصوصة
وفحلهم وزاد ابيك وهند ابدال من المرفوع قبلها ولا يمتنع عندهما
اي عند المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية فتقول
نعم الذي بعث بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم كما يقال نعم المبعوث
ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين قال المص ولم يرد به
سماع والقياس المنع لان فاعلهما اذا كان بال يجوز كونه تمييزا
للفاعل المضمر اذا نزعت منه ال والذي ليس كذلك قال ومقتضى
النظر الصحيح ان لا يجوز مطلقا ولا يمتنع مطلقا بل اذا قصد به
الجنس جاز واذا قصد به العهد منع قلت وهذا جنوح منه
الى مخالفة القياس الذي ذكره اولا ووقع في الكامل للمبرد ما يدل
على خلاف ما نقل المص عنه فانه قال في قوله

• تقول وقد دفت صدرها بيمينها • ابعلي هذا بالرحى المتقاعس •

قوله بالرحى يتبين ولا يتعلق بنفاعس لان معمول الصلة لا يتقدم
الموصول فثبت ان بالرحى مثل لك بعد سقيا ولك بعد مرحبا فيجوز
لك تعلقهما على سقيا ومرحبا ثم قال ما معناه ان ذلك على مذهب
المازني في ان ال بمعنى الذي وان المختار عنده هو انها حرف تعريف
بدليل انك تقول نعم القايم زيد فلا تقول نعم الذي يقوم زيد
فانما هو بمنزلة نعم الرجل زيد ولم يتعرض المص الى من وما الموصولتين
اذا اريد بهما الجنس هل حكمهما كالذي في جواز وقوع كل منهما فاعلا
لنعم وبيس اولا وفي ذلك خلاف فمنعه قوم واجازه اخرون تمسكا
بقوله تعالى فنعما هي وبقول الشاعر ⊙

• فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه ⊙ ونعم من هو في سر واعلان •

وانت خبير بان هذا ليس بمتمسك ظاهر فقد قيل بان ما في الاية
نكرة تامة في محل نصب على التمييز وقد اسلفنا الكلام في ذلك وقال
ابو علي ان فاعل نعم في البيت ضمير مستتر ومن نكرة تامة تمييز وهو
مخصوص بالمدح وقد قدمناه ايضا في باب الموصول وندر نحو نعم
زيد رجلا بتقديم المخصوص على التمييز وقال الفرا هو قبيح وقال غيره
من الكوفيين هو قياس وعلى ذلك بنى الحريري قوله في الملحة ⊙

• تقول منه نعم زيد رجلا • وبيس عبد الله منه بدلا •

هذا مع ان اهل بلده يمنعونه فانه بصري وفي الغضريات في اصول
ابي بكر اجاز قوم نعم زيد رجلا محتجين بنحو حسن اولئك رفيقا
ويمكن الفرق بان نعم جامد وحسن متصرف قال وهذا غير فرق لانه
منزل منزلة نعم من حيث حصل مدحا عاما وفسر مع وجه بالنكرة
نحو سامثلا وانما الفرق ان اولئك شايع كالرجل وزيد ليس بشايع
قلت هذا يقتضي ان المجيزين لهذا التركيب اجازوه على ان زيد فاعل
نعم لا المخصوص تقدم على التمييز ومر نحو نعموا قوما ووجه شذوذه
عدم افراد الفاعل من حيث اتى به ضمير جمع وهكذا حكم التثنية وقوم من
الكوفيين يجيزون ذلك وقد سبق ان الكسائي حكا نعما رجلين
ونعموا رجالا ولا يتوهم من كلام المص ان الضمير العايد على التمييز قد يا الحـ

مطابقا له ولان المطابقة واقعة في التثنية ونعم بهم قوما وفيه شذوذ ان
مطابقة الضمير وجره بالباء والاصل نعموا ومثله كفى بالله شهيدا
ونعم عبد الله خالد وهذا من كلامه صلى الله عليه وسلم وتمامه ابن الوليد
قال ايضا ويمكن ان يكون نعم مسندة الى الضمير وحذف المفسر وعبد الله
مبتدا وخالد بدل وبيس عبد الله انا ان كان كذا هو من كلام عبد الله
ابن مسعود وغيره من العبادلة والاولى فيه ان يعدل على ذلك بان
يجعل الفاعل ضميرا والمميز محذوفا وعبد الله هو المخصوص لا على انه
علم بل مراد به معناه الاضافي وانا بدل كذا قيل وشهدت
صفين وبيس صفون وهذا من كلام سهل بن حنيف فهذه الاثار
الثلاثة انواع فالاخير مثال لمجي الفاعل علما والاول مثال لمجيئه مضافا
الى العلم والثاني محتمل لهما لان القايل بيس عبد الله اسمه عبد الله
وقد علمت وجه التاويل في الاولين وهو جار في الثالث ايضا لكنه
ليس فيه بدل ويدل على المخصوص بمفهومي نعم وبيس اي يحذف
للدلالة نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب والباء من قوله
بمفهومي متعلقة بالمخصوص لا بيدل اويذكر المخصوص قبلهما اي قبل
نعم وبيس معمولا للابتداء نحو زيد نعم الرجل وعمرو بيس الغلام ولا خلاف
ان ما بعد زيد في ذلك خبر له سوا قيل بفعلية نعم وبيس او باسميتهما
وجوزا على القول بالاسمية كون زيد خبرا ونعم وبيس مبتدا وفي
الرابط اقوال الجنسية او محذوف مضمر او تكرير المبتدا بمعناه
على قول ابي الحسن في زبرجاني ابو عبد الله اذا قلنا ال للعهد وقال
ابن الطراوة في نعم الرجل وبيس الرجل ضمير لان التركيب اصارهما اسما
بمعنى الممدوح او المذموم وقد سبق ان الرضي لقول لاضمير في ذلك لانه
بمنزلة قولك رجل جيد او معمولا لبعض نواسخه كقوله ⊙

• اذا ارسلوني عند تعذير حاجة • امارس فيها كنت نعم الممارس •

⊙ وكقول الاخر ⊙ •

• ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة • وكقولك ظننت زيدا
نعم الرجل او يذكر بعد فاعلهما نحو نعم الرجل زيد وبيس الرجل ومبتدا

وخبره لجمله المتقدمة عليه والرابط على ما مر من الخلاف **او خبر**
مبتدا محذوف لا يظهر وكانه لما قيل نعم الرجل او بيس الرجل سيل عن تعيينه
وتفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام بمعنى انشاء
مدح عام لزيد فجرى بعد ذلك مجرى الجمله الواحده فالوجه الاول
الاصل فيه كلام واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى
مجرى كلام واحد والوجه ورجح المص الاول بسلامته من مخالفة
الاصل ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس فيه
مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شايع واما الوجه الاول
فان فيه تقديم الخبر الذي هو فعل المبتدا وخلو الخبر الذي هو جملة من
عايد الى المبتدا او وقوع الظاهر موقع المضمر وهو شاذ وبان الابهام
والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الاول تقديري وذهب
جماعة منهم ابن عصفور الى انه لا يجوز كونه المخصوص مبتدا حذف خبره
ورده المص بان الحذف ملتزم ولم يجر خبر ملتزم حذفه الا ومحله مشغول
بشيء يسد مسده وقال ابن كيسان هو بدل من الفاعل ويبطله ان
البدل لا يكون لازما وانه لا يحل محل الاول في نحو نعم الرجل زيد
او اول معمولي فعل ناسخ كقول زهير • يمينا لنعم السيدان وجدتما •
واحترز بذكر الفعل عن ان واخواتها ولو قال اول منسوخي فعل
ناسخ لكان اولى من قوله معمولي لئلا يتوهم وروده فاعلا الظن **ومن**
حقه ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص لانه
مبتدا نحو نعم الفتى رجل من بني فلان قال ابو حيان ويرد عليه
نعم البعير جمل ونعم الانسان رجل ونعم مالا الف ولك ان تجيب
بوجهين الاول انه وجد في كل ما ذكره مسوغ الابتدا بالنكرة وهو
تقدم الخبر والثاني ان كل ما ذكره قليل والمص قد قال ومن حقه
وهو مشعر بانه قد يجي على خلاف ذلك **ويصلح للاخبار به عن**
الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم كما تقول نعم الرجل زيد فلو وصفت
الرجل بالممدوح وجعلته مبتدا صح الاخبار عنه بالمخصوص فتقول
الرجل الممدوح زيد **وبالمذموم بعد بيس** كما في بيس الرجل عمرو وعلى

نحو ما قررناه في الاول **فان باينه اول** كقولك بيس مثلا زيد
فان المذموم هنا المثل وزيد مباين فلو جعلت المثل هنا مبتدا موصوفا
بالمذموم امتنع في الظاهر حمل زيد اذ لا تقول المثل المذموم زيد لان
زيد ليس بمثل فيوول بحذف مضاف والتقدير ساء مثلا مثل زيد فيصح
الحمل ح **وقد يحذف** المخصوص **وتخلفه صفته اسما** نحو نعم الصديق
حليم كريم وبيس الصاحب عدو خذول **وفعلا** نحو نعم الخليل
يعضدك في النوايب قال المص ويكثر ذلك مع الفعل اذا كان الفاعل
ما نحو بيسما يامركم به ايمانكم ولبيس ما شروا به انفسهم ويقل بدون
ما نحو نعم الصديق تستعين به فيعينك **وقد يغني متعلق بهما** اي
بالاسم والفعل كقولك بيس مقام الرجل فيه اذ هبعنا اي مقام
مفعول فيه او يقال فيه ذلك ولا استحضر الان شاهدا عليه
فان كان المخصوص موثنا نحو نعم الثواب الجنه وبيس المقام النار
جاز ان يقال نعمت وبيست مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء
واحد وايضا فالمخصوص هو المقصود اولا وبالاسناد اليه وانما حول
الاسناد الى الاسم العام لضرب من المبالغة قال المص الا ان الاجود
التذكير كنعم الثواب الجنه **ويلحق ساء ببيس** فتقول ساء رجلا ابو لهب
وساءت امراة حمالة الحطب وساء رجلا هو وساءت امراة هي باجرايها
مجرى بيس في كل ما ذكر ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فان قلت فلم افردها اذن بالذكر وهي من افراد فعل الاتي
ذكره قلت لانها للذم العام فهي ببيس اشبه بخلاف قولك
جبن وحمق ولوم فانها ذم خاص ولكثرة استعمالها بخلاف غيرها
من افراد فعل فلها مزية تقتضي حسن افرادها بالذكر لامر اخر
ساذكره مما يقتضي افرادها **ويلحق بها وبنعم فعل موضوعا** نحو حسن
الخلق حلم الحلما وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج من افواههم **او محولا من فعل** بفتح العين نحو قضو الرجل
بمعنى ما اقضاه **او فعل** بكسر العين نحو علم الرجل بمعنى ما اعلمه بهذا
مثل المص في الشرح للمحول من فعل بكسر العين واستقد عليه بان العرب

شذت فی ثلاثة الفاظ فلم نحولها بل ابقیناها علی اصلها فی الوزن
واستعملناها استعمال نعم من غیر تحویل لکن جعلناها لازمة وهی علم وجهل
وسمع **مضمنا تعجبا** فقولک قضو الرجل بمثابة ما اقضاه من جهة
المعنی وکذا البواقی ومعنی لحاق هذا النوع بنعم انه یثبت له من
الاحکام ما یثبت لنعم علی ما نحو ما تقدم **ویکثر انجرار فاعله بالبا**
کقولک حسن بزید رجلا **واستغناوه عن الالف واللام** نحو
وحسن اولئک رفیقا **واضماره علی وفق ما قبله** نحو الزیدون
کرموا رجالا قال المص وانما کان ذلک یعنی انه کثر فیه ما لم یکثر فی
نعم من هذه الاحکام لان فعل هذا قد ضمن معنی التعجب فحمل علی ما هو
بمعناه فحسن مثل قولک حسن بزید رجلا حملا علی احسن بزید
وحسن اولئک رفیقا حملا لما احسن اولئک والزیدون کرموا رجالا
حملا علی قولک الزیدون ما اکرمهم رجالا والظاهر ان هذه
الاحکام ببئس لانفرادها بحال فان تحقق هذا الذی ذکرناه
کان ذلک وجها آخر للحکمة فی افرادها بالذکر وقال ابن عقیل
فی الساعد انه افردها لان صیغة فعل لیست ظاهرة فیها وهو شی
لا یعبا به فانه ینتقض بما یحول الی صیغة فعل ولا یظهر التحویل فیه
کقال وباع ونحوهما مما لا یحص

باب حبذا

اصل حب من حبذا احترازا من حب التی فی قولک حبة فان
اصلها حبب بالفتح بدلیل کسر عین المضارع من قولک یحبه واما حب
من حبذا فاصله **حبب** بضم العین **ای صار حبیبا فادغم کغیره**
مما اجتمع فیه مثلان متحرکان من کلمة وشذ قولهم لححت عینه **والزم**
منع التصرف لانه صار کالحرف الذی یجی به لمعنی فی غیره اذ اصله
اذ لا یدل علی المدح **والزم ایضا ایلاء ذا** بالاجماع علی ما حکاه بعض النحویین
فاعلا یجب ملازمة المعنی الصیغة **فی افراد وتذکیر وغیرهما** من تثنیة
وجمع وتانیث فتقول حبذا زید وحبذا الزیدان وحبذا الزیدون
وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وانما لم یطابق المخصوص
لانه جری مجری المثل نحو الصیف ضیعت اللبن فلزم طریقة واحدة

لا تجری فی سا وان کان
علی زنته فعل فان سا
ملازمة صح صح

مبحث
حبذا

وقال

وقال ابو علی ذا جنس شایع فلا یختلف کما لا یختلف الفاعل فی نعم
یعنی اذا کان ضمیرا وقال ابن کیسان انما کان کذلک لان الاشارة فیه
ابدا الی مذکور محذوف والتقدیر عنده حبذا حسن زید وحبذا حسن
امراة وکذا فی التثنیة والجمع ورد بانه دعوی لا دلیل علیها لا سیما
ولم یتکلموا به فی موضع **ولیس هذا الترکیب مزیلا فعلیة حب**
فیکون مع ذا مبتدا بمنزلة قولک المحبوب والمخصوص خبره فاذا قلت
حبذا زید فالمعنی المحبوب زید **خلافا للمبرد وابن السراج ومن**
وافقهما وانما کان المص محتاجا الی ان یقول فیکون مع ذا اسما لکنه
یترتب علی ذکره فائدة اخری مستلزمة للمراد وینبغی لمن اجاز فی زید الفاصل
کون الاول خبرا اذا قال بان حبذا اسم ان یجیز ذلک هنا وتعریف
حبذا بانها فی تاویل ذی الاداة فالمعرفة ضربان صریحة التعریف ومؤول
بصریحه هکذا قال المص ولا یصح ما ذهب الیه المبرد وابن السراج
من ذلک لانهما مقران بفعلیة حب وفاعلیة ذا قبل الترکیب
وانهما بعد الترکیب لم یتغیرا لفظا ولا معنی **قلت** لا ینافی ما قالاه
الا بحدوث التغییر فی المعنی فلا ادری کیف وقع فیما قاله المص
ولا اسمیة ذا فتکون مع حبذا فعلا ویصیر الفاعل کبعض حروف
الفعل فحبذا کله هو الفعل **فاعله المخصوص خلافا لقوم** منهم الاخفش
وخطاب قال المص وهذا قول فی غایة الضعف لانه مبنی علی دعوی
مجردة عن الدلیل مع ما فیه من تغلیب اضعف الجزئین ومن ادعاء ترکیب
فعل من فعل واسم ولا نظیر لذلک **وتدخل علیهما لا فیحصل بحب موافقة**
بئس معنی واعلم ان حب توافق نعم وبئس فی الفعلیة علی الاصح فی
المعنی بالاصالة وفی النقل الی الانشا بعد الخبریة وفی الجمود وفی
افادة المدح والذم وتخالفهما فی ان افادتها للذم لیس بنفسها بل
بواسطة دخول لا وانه لا یجوز فی لفظها الا هیئة واحدة وتخالف
مخصوصها مخصوصهما فیما سیذکر **وتذکر بعدهما المخصوص نعتا لهما**
مبتدا مخبرا عنه بهما فاذا قلت حبذا زید کان لک ان تجعل زیدا
مبتدا مخبرا عنه بالجملة الفعلیة المتقدمة علیه **او خبر مبتدا**

لا يظهر كالوجهين اللذين مرّا في مخصوص نعم وبيس وقياس قول
ابن عصفور وجه ثالث وهو انه مبتدا حذف خبره وذكر بعضهم
انه بدل واخر انه عطف بيان ويردهما لزوم ذكره ويرد البدل
انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة ولا يعمل فيه النواسخ
ولا يتقدم لانه اجرى مجرى المثل قال المص في الشرح وقد اغفل
اكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب
وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات وقد تكون قبله
او بعده تمييز مطابق بخلاف باب نعم على الوجه الراجح فورود
ذلك قبله كقول الشاعر ٥

• الا حبذا قوما سليم فانهم وفوا • اذ تواصوا بالاعانة والصبر •

وورود ذلك بعده كقول الاخر ٥

• حبذا الصبر شيمة لامرا • م ماراه مولع بالمعالي •

او حال عامله حب كقولك حبذا معضودا زيد فيما ورد من ذلك
قبل المخصوص وكقول الشاعر ٥

• ياحبذا المال مبذولا بلاسرف • في اوجه البر اسرارا واعلانا •

فيما ورد من ذلك بعد المخصوص وما ذكره المص من ان المنصوب بعدهما
يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي حال دايما وقال
ابو عمرو بن العلا تمييز دايما وقال ابن عصفور حال ان كان مشتقا
مقيدا كقوله مبذولا بلاسرف فان كان غير مقيد كقولك ياحبذا
الجند ثوابا فتمييز والمص جوز وقوع الحال ووقوع التمييز بعدهما
ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قايل بقول ابن عصفور او بالقول الاخر
وربما استغنوا به اي بالمنصوب على التمييز او الحالية او بدليل
اخر عن المخصوص فالاول نحو حبذا ربا اي ربنا والثاني نحو
الا حبذا لوما الحيا اي حبذا فلانة او فلان والكلام دال على انه
مبهم قصد ان لا يبينه فكان التقدير حبيب لا اسميه بدليل لوما
الحيا اي اسميه فقوله لوما الحيا هو الذي دلنا على ان معناه حبيب
لا اسميه وهذا هو الدليل الاخر الذي اشار اليه وقد تفرد حب

عن

عن كلمة ذا فيجوز ح اي حين افرادها وعدم اتيان بكلمة ذا
نقل ضمة عينها الى فايها كقوله ٥

• حُبّ بالزور الذي لا يرى • منه الا صفحة او لمام •

بضم الحاء ويجوز اقرارها على حالها من الفتح وقد روى بالوجهين قوله

• فقلت اقتلوها عنكم من مزاجها • وحب بها مقتولة حين تقتل •

فروى بضم الحاء وبفتحها ومن اعجب ما يسمع قول الجوهري بطان ذا
خروجا وبطان ذا خروج اي بطو فنقلت فتحة بطو الى نون
بطان حين ادت عنه ونقلت ضمة الطاء الى الياء وانما صح فيه
النقل لان معناه التعجب اي ما ابطاه وكذا كل فعل حلقي العين
مراد به مدح او تعجب كقولك عرُف الرجل زيد مما وضع على فعل
بالفتح ثم حول بالضم لافادة التعجب وكقولك عظُم الرجل زيد
مما هو مصوغ في الاصل على افعل فلا تحويل فيه وكقول الشاعر

• حسُن فعلا لقا ذي الثروة المملق بالبشر والعطا الجزيل •

وكقول الاخر ٥

• لم يمنع الناس مني ما اردت ولا • اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا •

ولا معنى لاختصاص المص بالمدح بالذكر دون الذم مع مساواته له
في الحكم ثم الصواب ان لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه
نص فيما مضى على ان فعل الجاري مجرى نعم وبيس مضمن معنى التعجب وانما
ترك المص النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل
بضم العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه بل فعلا كان او اسما وقد
يجر فاعل حب بباء زايدة تشبيها بفاعل افعل تعجبا كقول الشاعر

• وحب بها مقتولة حين تقتل • وهذا ليس خاصا بحب بل كل فعل ثلاثي
مضمن معنى التعجب يجوز فيه ذلك حكى الكساي مررت بابيات جاد بهن
ابياتا وجدن فعلى هذا القول حسُن بالرجل زيد فان قلت
قد نص المص في باب نعم وبيس على ان فاعل الفعل المضمن تعجبا يجر بالباء
وهذا يندرج فيه حب وغيرها من كل فعل يصدق عليه الضابط المذكور
فما الذي دعاه الى النص على هذا الحكم وهلا اكتفى بما ذكره في ذلك الباب

قلت دعاه الى انه حكم هناك بكثرة الاجزار وهو فى حب قليل الاكثير
فلو اكتفى بالاول لزم الاخبار بخلاف الواقع فلذلك افردها بالذكر
مخرجا لها عن ذلك العموم وافاد بذلك ان العموم المذكور ثم مخصوص
بهذه الكلمة وانتظم الكلام فى الموضعين على وجه سالم من الخدش
والله اعلم بالصواب

باب التعجب

وهو انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل
اذا ظهر السبب بطل التعجب ولهذا ايضا لا يجوز على الله تعالى لانه عالم الغيب
والشهادة لا يخفى عليه خافيه وما ورد منه فى كلامه عز وجل نحو ما
اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اى يجب ان يتعجب العباد منه
ثم التعجب له الفاظ كثيرة تدل عليه نحو ناهيك به ولله دره
وواها له وويله رجلا ويا لكها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لابى هريرة
سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لكن المبوب عليه فى هذا الباب فعل
وضع لانشاء التعجب وهو ما الواقع فى قولك ما افعله او فى قولك
افعل به بنصب المتعجب منه فى مثل قولك ما احسن زيدا مفعولا به
لا مشبها بالمفعول به كما قال الفرا ومن وافقه من الكوفيين ان نصب
المتعجب منه على حد النصب فى زيد كريم الاب بموازن افعل لفظا
كاحسن فى المثال المذكور او تقديرا نحو ما خير اللبن وما شره فعلا
لا اسما خلافا للكوفيين غير الكسائي وكثير منهم يهمل ما استثناه
والفتحة عند الكوفيين فى نحو ما احسن زيدا فتحة اعراب وهو خبر
عن ما وانما انتصب على الخلاف كما قالوا فى زيد عندك وبعضهم يرى
الفتحة بنائية لان افعل ضمن معنى التعجب فبنى والصحيح الحكم بفعليته
للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى عفو الله
قال المص ولا يرد على هذا عليكنى ورويدنى فانهما يقال فيهما
عليك بى ورويد بى فيستغنى عن نون الوقاية بالباء بخلاف
ما افقرنى فان النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها وقد تقدم
فى ذلك كلام فى الباب الاول من الكتاب مخبرا به وبفاعله المستتر
فيه عن كلمة ما متقدمة داعية لا تتاخر اصلا لانها واقعه فى كلام

جرى

ناهيك خبر مقدم والهاء من به مبتدأ مجرور بالباء الزائدة م

ولما حذف همزة اخيه حركة الخاء بحركة الياء من معنى لا اخى وما انته
تصحيح

جرى مجرى المثل يلزم طريقة واحدة بمعنى شئ بالرفع على الحكاية
فهى نكرة تامة مبتدا والجملة الفعلية بعدها خبر عنها هذا مذهب س
والجمهور قال المص وهو الصحيح لان قصد المتعجب منه ذو مزية ادراكها
جلى وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان
تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلوّ بافهام ولا ريب ان
الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين
كون الباقى مقتضيا للابهام وهو ما فلذلك اختير القول بتنكيرها فلا
يمتنع الابتدا بها وان كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتدا بمن وما
الشرطيتين والاستفهاميتين هذا كلامه وجعل الزمخشرى المصحح للابتدا
بالنكرة هنا كونها فى معنى الفعل مثل امر اقعده عن الخروج بمعنى ما اقعده
عن الخروج الا امر لكن تلك هنا وانما لم يستعمل شئ فى موضع ما وان كان
مشترك كا ايثار الخفة ما و قال ابن يعيش لان ما اشد ابهاما لان شيئا
يستعمل للتقليل والمتعجب معظم الامر الذى احسن زيدا فكانه اذا قال
ما احسن زيدا جعل الاشيا الحسنه متكاملة فيه واذا قيل شئ احسنه فقد
حسنه على جهة واحدة وفيه بحث لا استفهاميه وهى مبتدا والجمله
بعدها الخبر والتقدير اى شئ احسن زيدا خلافا لبعضهم وهو منقول عن الفرا
وابن درستويه وهو قوى من جهة المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالى لا ارى
الهدهد ولا موصوله فهى مبتدا والجمله الفعليه لا محل لها لانها صلة
والخبر محذوف اى الذى حسن زيدا شئ عظيم خلافا للاخفش فى احد قوليه
او اقواله وذلك انه حكى عنه قول بموافقة الجمهور وقول بالموصوليه
كما ذكره المص وقول ثالث صرح به فى الشرح وهو انها موصوفه وافعل
صفتها والخبر محذوف والتقدير شئ حسن زيدا عظيم قال ابن الحاجب
وهذه تقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لا على انها الآن
بهذا المعنى وانما معناها الآن الانشاء كما تقول بعت فعل ماض وفاعل
يعنى فى الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا والمذهب
الاول وهو مذهب س اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل

من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر
وبخلاف من يجعل ما استفهامية فانه يلزم منه النقل من انشاء الى
انشاء وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من حيث انه نقل من
الاستفهام الى التعجب كما تقدم من ان النقل من الانشاء الى الانشاء بعيد
قلت لابعد فيه مع وجوده فى الكلام الفصيح فقد يتمنى بهل
نحو هل لنا من شفعاء وقد يتمنى بلعل نحو لعلى احج فازورك وقد
يستعمل الامر للتمنى كقوله امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى
وكافعل افعل به خبرا معناه التعجب فقولك احسن بزيد وما احسن
زيدا من حيث التعجب واحد لا امرا حقيقة كما ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا
بعد ذلك فذهب الفرا الى انه امر لكل مخاطب فمعنى احسن بزيد اجعل
يا مخاطب زيدا حسنا اي صفه بالحسن كيف شئت واستحسنه الزمخشري
وابن خروف واعترض بان المتكلم لو كان امرا حقيقة لم يكن متعجبا وبانه
لو كان امرا للزوم ابراز الضمير بحسب حال المخاطب ولم يجز ان يليه ضمير المخاطب
والجواب عن الاول انا لا نسلم ان الامر ليس بمتعجب وذلك لان امره
لكل مخاطب بان يصف المذكور بالحسن مثلا مبنى على ان هذا الشخص قد اشتمل
من الحسن على ما يمكن كل احد ان يصفه به ولا يتعذر وصفه بذلك على احد كما قال
• لقد وجدت مكان القول ذا سعة • فان وجدت لسانا قائلا فقل •
وهذا معنى مناسب للتعجب وعن الثاني ان هذا الفعل لما كان متضمنا
لمعنى التعجب لم يتصرف فيه فلم يقل احسنا ولا احسنوا ولا احسنى
ولا احسن بل لزم طريقة واحدة وسهل ذلك فيه انه لوحظ فيه
من يخاطب فكانه قيل احسن بزيد يا من يخاطب فيشمل المذكر والمؤنث
وغيره مفردا وغيره وعن الثالث انا لا نسلم انه لو كان امرا امتنع
ان يليه ضمير الخطاب بدليل واضمم اليك جناحك وهزي اليك بجذع
النخلة فما يقال فى هذا يقال فى ذاك وذهب الزجاج الى ان المخاطب
هو مصدر الفعل المذكور فمعنى احسن بزيد يا حسن احسن بزيد ولذلك
بني احسن على صورة واحدة دائما ولا يخفى ما فيه من التكلف وايضا
فنحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيان فى حالة واحدة

مجرور بعد المتعجب منه بباء زائدة لازمة كما مثلنا وقد تفارقه
الباء المذكورة ان كان المتعجب منه ان وصلتها كقول حاتم الطائى
• اذا ارقت عينى فبت ادبرها • حذار غد واخزان لا يضيرها •
ويروى ان عليا امر بعمار رضى الله عنه فمسح التراب عن وجهه اعزز
علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجندلا بحذف الباء وفصل بالظرف
وبالندا ايضا وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا
للفرا والزمخشرى وابن خروف وكلامه هذا يوهم ان الخلاف المذكور
بعد تقدير كون افعل خبرا لا امرا وليس كذلك فكان الصواب ان يجعل
محل الخلاف هكذا ثم يفرع على الخلاف ما ذكره فيقول وموضعه رفع
بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا للفرا والزمخشرى وابن خروف
فى انه امر حقيقة وان فيه ضميرا وان الباء للتعدية وان مجرورها
فى موضع نصب ثم يقول وعلى الاول فاستفيد الجر الى اخره ويظهر
اثر الخلاف فيما ذكره المص فى الشرح فانه قال ولو اضطر شاعر الى
حذف الباء المصاحبة غير ان بعد افعل لزمه ان يرفع وعلى مذهب
الفرا يلزم نصبه قال ولا حجة له فى قول الشاعر ٥
• لقد طرقت رجال القوم ليلى • وابعد دار مرتحل مزارا •
لامكان جعل ابعد على معنى ابعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته
فانه يحرض لنفسه على الاقامة فى منزل طروق ليلى فانه صار
بطروقها مزارا ولا حجة له فى قول الاخر ٥
• واجدر مثل ذلك ان يكونا • لاحتمال ان يكون اجدر فعل
امر عاريا عن تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا به اي حقيقا
به ويحتمل ان يكون اجدر فعل تعجب مسندا الى المثل ذلك ثم حذف
الباء اضطرارا واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية لكنه
بني لاضافته الى مبنى واستفيد الجزم من الامر هنا فى قولك احسن
بزيد وفى جواب الشرط كقوله تعالى من كان فى الضلالة فليمدد
له الرحمن مدا وكقوله عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ
مقعده من النار ولا ينافيه استفادة الجزم من الامر لما بين الصورتين

بدليل قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله عليه الصلاة والسلام قوموا فلاصل لكم كما استفيد الامر من مثبت الخبر نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه وكما استفيد النهي من منفيه اي من منفي الخبر كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فتحت اورفعت واما قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون فيمكن كونه نهيا على الارجح في لم يشتر ولم يضره فلا حاجة الى تقديره خبرا بمعنى الطلب وربما استفيد الامر من الاستفهام نحو فهل انتم منتهون اي انتهوا فهل انتم مسلمون اي اسلموا كذا قيل وهو مشكل اذ لو اريد ان الامر استفيد من جملة الكلام المشتمل على الاستفهام فما معنى الحذف ح وان قيل لا معنى له لزم اهماله وان قيل معناه الامر اي الاستدعا كما ان اللام ولا موضوعان لذلك فحرف الاستدعا لا يدخل الا على الفعل الصريح وان قيل الاستفهام فخلاف الغرض والذي يظهر في الايتين ان هل فيهما للاستفهام الذي يراد به الاستبطا مثل الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم ونحو كم دعوتك فلم تجبني واذا استبطئ انتهاؤهم واسلامهم كان كل من الانتها والاسلام مطلوبا ولا يتعجب الا من مختص فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا جاء له كذا جاز واذا علم جاز حذفه مطلقا اي سواء كان معمولا لافعل او افعل به تقول لقيت زيدا وما احسن وقال تعالى اسمع بهم وابصر فان قلت موضعه رفع بالفاعلية على المذهب المختار فكيف جاز حذفه ولو لم يلزمه الجر نحو كفى بالله شهيدا وما جاءني من رجل لم يجز حذفه وربما اكد افعل بالنون لشبهه في اللفظ بفعل الامر كقول الشاعر

ومستبدل من بعد غضبى صريمة ... فاحر به لطول فقر واحريا

ولا يؤكد مصدر فعل التعجب خلافا للجرمي فانه اجاز ما احسن زيدا احسانا والجمهور على المنع لان فعل التعجب دال على المبالغة والمزية فاستغنى عن توكيده بالمصدر وايضا فلكونه لا انشاء التعجب اشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس ولا افعل تفضيل ولم يحكوا فيه خلافا وان اقتضى كلام الرضي حكايته والعلة فيه ما تقدم من انه دال

وهو فاعل قلت اجيب عن ذلك بان ملازمته للجر صيرته صورة الفضلة فجاز حذفه صح

بنفسه

بنفسه على التفضيل والمزية فاستغني عن التاكيد وايضا فان العرب لم تبن فعلا دالا على الافضلية حتى تؤكد بالمصدر

فصل

في الكلام على همزة هذين الفعلين المستعملين في التعجب وعلى احكام اخر تتعلق بهما سوى ما تقدم همزة افعل في التعجب للتعدية ما عدم التعدي في الاصل نحو ظرف وجزع وذهب فاذا تعجب من هذه ادخل همزة النقل وصار الفاعل قبل النقل مفعولا به فتقول في ظرف زيد ما اظرف زيدا او في الحال مع انه كان في الاصل متعديا وذلك نحو عرف وضرب فاذا قصد التعجب منه ضمن معنى لا يتعدى من الافعال الغرائزية ثم ادخلت عليه همزة النقل فصيرت فاعله مفعوله وصار المفعول المصرح الذي كان له يتعدى هو اليه بواسطة حرف الجر فتقول في عرف زيد الحق ما اعرف زيدا بالحق وفي ضرب زيد عمرا ما اضرب زيدا لعمرو واختلف فيما هو على فعل بالفتح او فعل بالكسر اذا تعجب منه فقيل يحولان الى فعل بالضم ثم يدخل عليه همزة النقل فعلى هذا لا تكون التعجب الا مما هو على فعل بالوضع ثم تحويله او بالتحويل اليه وقيل يبنى منهما بلا رد واختاره المص لوجهين احدهما ان فعل وفعل يشاركان فعل في اللزوم وقبولهما لدخول همزة النقل فتعذر ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين او اللام فلو تعجبت من شيء من هذه الانواع ادخلت الهمزة ولم تقدر رد الصيغة الى فعل لانها مرفوضة قلت ولصاحب المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم في اعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد لكنا نقول في باب التعجب باب مبالغة في المدح او الذم والمبالغة فيهما لا تكون الا بعد تكرر ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة والغريزة فينقل في التقدير الى فعل بالضم وهذا البناء لا يكون متعديا فنقلوه للتعجب بالهمزة فتعدى الى مفعول واحد على الفاعلية وهمزة افعل في نحو قولك

احسن بزيد **للصيرورة** اي لصيرورة فاعله ذا كذا نحو اثمرت الشجرة اي صارت ذات ثمرة واكلات الارض اي صارت ذات كلا قال المص وهذا مذهب البصريين ومن جعل افعل امرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية **قلت** والبا على هذا زايدة ويحتمل الهمزة عند هذا القايل ان يكون للصيرورة والبا للتعدية لا زايدة وكان اكرم بزيد اذا صار ذا كرم ثم جئ بالبا ليصير متعديا فيصير ما كان فاعلا مفعولا به وتقديره ان يقال اكرم اي صار ذا كرم ثم عدي بالبا فصار الفاعل فيه مصيرا اغيره صايرا ذا اكرم كما تقول قمت فيكون انت القايم ثم تقول قمت بزيد فياتي بالبا التعدية فيصير القايم هو زيد الا اباك اذ المعنى جعلت زيدا قايما فصار معنى اكرم بزيد في الاصل على هذا التاويل صير زيدا صايرا ذا كرم فافاد التصيير فيه مجئ بالتعدية لان هذا المعنى مستفاد منها واما كونه صايرا ذا كذا فيستفاد من الصيغة التي هي اكرم **ويجب تصحيح عينهما** والاحسن اعني بهما الجمودهما وذلك ان اعلال نحو اقام واتم ليس في القياس كاعلال قام لتركيب مقتضية من شيئين موجود ومقدر ولذلك كثر الصحيح نحو اطولت واعيلت واغيمت بخلاف باب قام فلما انضم ذلك الى الجمود اجمعوا عليه هنا دايما فقالوا ما اطوله واطول به وما اسيره واسير به ولهذا اعل ما اعطاه واولاه واكساه لانه من باب رمى وغزا ووجه ثان وهو تحصين العين بخلاف اللام فانها متطرفة ووجه ثالث وهو حمله على اسم التفضيل وهم قد اعلوا في زيد ارمى واغزى دون اقوم وابيع **وفك افعل المضعف** كقوله

واحبب الينا ان تكون المقدما ⁕ وبحو اعزز علي ابا اليقظان

وجوز الكسايي في افعل الاعلال والادغام فتقول اطل بهذه السحابة واعز بفلان **وشذ تصغير افعل** كقوله ⁕ يا ما اميلح غزلانا شدن لنا وكان القياس ان لا يصغر لانه فعل لكن جراهم على ذلك شبهه بافعل التفضيل فصغروه **مقصورا على السماع** فلا يتعدى المحل الذي سمع فيه **خلافا لابن كيسان في اطراده**

وقياس

وقياس افعل عليه **قال** ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتباس ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسميته فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس **قلت** وفي الصحاح انه لم يسمع الا في احسن واملح **ولا ينصرفان** اي لا يكون من افعل مضارع ولا امر ولا من افعل ماض ولا مضارع وانما لم يتصرفا لانهما لما تضمنا معنى الانشا اشبها الحروف فامتنعا من التصرف كما يمتنع الحروف منه والظاهر انهما تضمنا اللام لان اكثر التعجب يستعمل باللام نحو يا للما ونحو

لله يبقى على الايام ذو حيد ⁕ بمشمخر به الظيان والآس

ولله درك فاذا كان اكثر التعجب باللام فالظاهر ان اللام له وان الالفاظ التي للتعجب ولا لام فيهما متضمنة لها **ولا يليهما غير المتعجب منه ان لم يتعلق بهما** نحو ما احسن والله زيدا **وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف او حرف جر** نحو ما احسن زيدا مقبلا واكرم به رجلا فلو قلت ما احسن مقبلا زيدا واكرم رجلا به لم يجز قال المص باجماع وتبعه في ذلك ولده في شرح الالفية وليس كذلك بل الخلاف في الحال موجود فجوز الفصل بها الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين واما الفصل في الندا فحكى المص الاتفاق على منعه وقد تقدم من كلام علي رضي الله عنه وهو ما هو في فصاحة اللسان اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجندلا قال المص في الشرح بعد حكايته لعبارة الامام علي كرم الله وجهه وهذا يصحح الفصل بالندا **وان كان الفاصل احدهما** اي ظرفا او جارا ومجرورا وقد يوخذ من تعليق الجواز باحدهما منع الفصل بهما جميعا **فقد يلي الفعل** فاصلا بينه وبين المتعجب منه نحو ما اقبح بالرجل ان يكذب **وفاقا للفرا والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين** والاخفش والزجاج والزمخشري ايضا ولكن الاكثرون على المنع قال المص والجواز هو الصحيح لثبوت ذلك نثرا ونظما

فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب • ما احسن في الهيجا لقاها واكرم
في اللزبات عطاها وابثت في المكرمات بقاها ومن النظم في ذلك قول بعضهم
• أقيم بدار الحرب ما دام حربها • واحر اذا حالت بأن اتحوّلا •
وساق غير ذلك من الشواهد ثم قال واما صحة ذلك قياسا فلان
الظرف والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف اليه مع انهما
كالشي الواحد وهنا احق واولى فان بيس اضعف من فعل التعجب وقد
فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى بيس للظالمين
بدلا فان يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله اولى بالجواز قلت
يوخذ من هنا ان التمييز في مثل ذلك عن النسبة لا عن المفرد ولولا
ذلك لم يتحقق الفصل بين فعل الذم ومعموله اذ لو جعل التمييز
عن المفرد وهو الضمير ومعموله الذي هو التمييز لا بين الفعل ومعموله
وقد تلهما عند ابن كيسان عند سماع في ذلك فهو معذور والا فهي
جملة اعتراضية فما وجه تخصيص اعتراضيه مغتفر بلولا عن اعتراضيه
غير مغتفر بها ويجر ما تعلق بهما اي بفعلي التعجب من غير ما ذكر
من متعجب منه وظرف وحال بالى ان كان فاعلا وانما يكون كذلك بعد
ما يفهم حبا او بغضا وقد قيد بذلك في بعض كتبه نحو ما احب زيدا
الى عمرو وما ابغض بكرا الى خالد فالمجرور بالى فيهما هو فاعل الحب والبغض
معنى والا فبالباء ان كانا اي فعلا التعجب مصوغين من مفهم علما او
جهلا نحو ما اعرفني به وما اجهله بي وما ابصر امرئ القيس بالشعر
وباللام ان كانا من متعد غيره اي ليس مما يفهم علما وجهلا نحو ما اضربني
لزيد وما اضربني لعمرو وما ابغضني لخالد وما احبني لبكر وان كانا اي
فعلا التعجب مصوغين من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به ذلك المصوغ
منه نحو ما اعز زيدا علي واعزز به علي وما ازهد عمرا في الدنيا
وازهد به في الدنيا والحاصل ان الفعل ان تعدى قبل ذلك
بحرف لزم تعديه به بعد ذلك بنفس ذلك الحرف والا فان افهم
علما وجهلا عدي بالباء والا فان افهم حبا او بغضا عدي بالى
لما كان فاعلا وباللام لما كان مفعولا والا تعدى باللام مطلقا

نسخة
الحزم ما دام حزمها

ويقال

ويقال في التعجب من مما كان متعديا الى اثنين ليس اصلهما المبتدا
والخبر نحو كسى زيد الفقراء الثياب و مما كان متعديا الى مفعولين
اصلهما المبتدا والخبر نحو ظن عمرو بشرا صديقا ما اكسى زيدا للفقرا
الثياب بجر الاول باللام وابقاء الثاني على نصبه وما اظن عمرا
لبشر صديقا بجر الاول باللام واقرار الثاني على النصب كما في المثال
الاول وينصب المفعول الاخر بمدلول عليه بافعل اي بفعل
مدلول عليه بفعل التعجب فالتقدير في المثال الاول يكسوهم الثياب
وفي الثاني يظنه صديقا لانه اي لا بنفس فعل التعجب من غير تقدير
لشي خلافا للشلوبين قال المص في الشرح ذكر ابن كيسان هذه
المسئلة في المهذب ونقل عن المص ان غير البصريين في باب ظن الاقتصار
على الفاعل فينصبه في التعجب ولا يجوز ان يتعدى ويجوز في باب
كسا الاقتصار وان تعديه الى احد المفعولين باللام فتقول ما اكسى
زيدا الحمرو وما اكسى زيدا **فصل** في الكلام على ما يبنى
منه صيغة فعل التعجب وما يتصل بذلك بناء هذين الفعلين
من قولك ما افعله وافعل به من فعل وهذا شرط اول فلا يبنى شي
منهما من غير فعل فلا يقال في ربعه ما اربعه ولا في طفل ما اطفله ولا في
مرء ما امراه وظهر بهذا خطا من يقول من الكلب ما اكلبه ومن الحمار
ما احمره وسياتي ما شذ من ذلك ثلاثي وهذا شرط ثان فلا يبنى فعل
التعجب من ذي اصول اربعة مجردا كان كدحرج او مزيدا نحو تدحرج
مجرد وهذا شرط ثالث فلا يبنى من ثلاثي مزيد فيه نحو انتزب
وانزعج تام وهذا شرط رابع فلا يبنى من فعل ناقص نحو كان وكاد
هذا مذهب الجمهور واجاز بعضهم بناه من كان مثبت وهذا شرط
خامس فلا يبنى من فعل مقصود النفي كالفعل من قولهم ما عاج ولا
يعيج بمعنى ما انتفع ولا ينتفع فان العرب انما تستعمله منفيا لا مثبتا
متصرف وهذا شرط سادس فلا يبنى من فعل غير متصرف نحو بدع
وبذر قابل للكثرة وهذا شرط سابع فلا يبنى من نحو مات وفنى
فانه لا يقبل التفاضل مصوغ للتفاعل وهذا شرط ثامن فلا يبنى

من فعل مصوغ للمفعول نحو ضُرب زيد بالبنا لما لم يسم فاعله فلا
يجوز ان يقال ما اضرب زيدا وانت تتعجب من ضربه وعلة المنع
الالتباس بالفاعل وقيل لان المفعول ليس له فيما اوقع به من فعل الفاعل
كسب فاشبه بذلك الحلى والالوان اذ ليس من كسب صاحبها حتى
يتعجب منه بسببها وفيه نظر وقيل لان الفعل انما يبنى للتعجب بعد
رده الى فعل المضموم العين ولا يمكن ذلك هنا وفيه ما قد عرفت
غير معبر عن فاعله بافعل فعلا وهذا شرط تاسع خاتم للشروط التى ذكرها
المص فلا يبنى من فعل يكون لصاحبه المذكر وصف على صيغة افعل ولصاحبه
المونث وصف على صيغة فعلا نحو اشهل وشهلا وادعج ودعجا ولا
فرق فى ذلك بين ان يكون من العيوب كعور وبرص او من المحاسن
كشهل وكحل ودعج وذلك لان حق الفعل الذى يبنى منه التعجب ان
يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل من هذا النوع ان يكون على افعل
ولذلك صحت عينه اذا كان ثلاثى اللفظ كهيف وعور وهذا
التعليل هو المشهور عند النحويين قال المص وعندى تاويل اخر اسهل
منه وهو ان يقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على افعل نحو
اعور واهيف لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر
فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ افعل التعجب لتساويهما
وقد يبنيان من فعل المفعول ان امن اللبس وقد سمع من ذلك الفاظ
كقولهم ما اجنه وهو من جن الرجل فهو مجنون وما اشغله عنك فهو
مشغول وما اعناه بحاجتك من عُنى بكذا بصيغة المفعول وما
ازهاه وما اعجبه برايه وما اشغفه من زُهى وأُعجب وشُغف بالبنا
للمفعول فى الجميع وانما قال ان امن اللبس احترازا من ان يكون بنا
فعل التعجب من المفعول موقعا فى الالباس بفعل الفاعل فانه يمتنع نحو
ما اضرب زيدا وقد يبنيان ايضا من فعل افعل مفهم عسر نحو
ما الدّه بالدال المهملة او جهل نحو ما احمقه وما أرعنه وانوكه واهوجه
ومن مزيد فيه نحو ما اعطاه للدراهم وما اشوقنى الى عفو الله فانهما
من اعطى واشتاق ولبس من ذلك ما افقره فانه من فقر الرجل بمعنى

افتقر واما ما اشهاه فانه من شهى الشئ بمعنى اشتهاه قال فى الصحاح
وقولهم ما اخطاه من خطى لا من اخطا قال ابو عبيد وخطى واخطا
بمعنى وانشد لامرء القيس ٥
يا لهف هند اذ خطين كاهلا ٥ القاتلين الملك الحلاحلا ٥
وذلك ان الخيل اخطات بنى كاهل قتلة ابيه واوقعت ببنى
كنانه وهند زوج ابيه حرمات والنون للخيل فان كان افعل قيس
عليه وفاقا لسيبويه فى القياس على ذلك مطلقا سواء كانت الهمزة
فى افعل للنقل كما اعطاه للدراهم فانه يقال عطا زيد بمعنى اخذ فاذا
ادخلت الهمزة المعديه فقلت اعطيت زيدا صار معناه جعلت
زيدا ياخذ او كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اشبهه بزيد وما
افرط جهله وما اظلمه من الظلمة وما اضوءه فان الهمزة فى هذه
الافعال اشبه وافرط واظلم واضاء ليست للنقل وذهب الاخفش
والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى الى المنع من بنا فعل التعجب
من ذلك مطلقا وجعلوا ما ورد منه شاذا لا يقاس عليه وفصل بعضهم
بين ان تكون الهمزة للنقل كاعطى فيجوز وان لا يكون للنقل كاشبه
وافرط فلا يجوز ونسب هذا التفصيل الى س وصححه ابن عصفور
وربما بنيا من غير فعل كقولهم ما اذرع فلانة بمعنى ما احقها فى الغزل
وهو من قولهم امراة ذراع وهى الخفيفة اليد فى الغزل ولم يسمع منه
فعل كذا قال المص وحكى ابن القطاع ذرعت المراه خفت يداها
فى العمل فهى ذراع وكقولهم اقمن بزيد اى احقق اشتقوه من
قولهم هو قمن بكذا اى حقيق به او فعل غير متصرف نحو ما اعساه
واعس به اى ما احقه واحقق به كذا قال المص وقد اسلفنا فى
اخر باب افعال المقاربه ما يرد عليه وقد يغنى فى التعجب افعل
عن فعل مستوف للشروط وذلك مثل قولهم ما اكثر قايلته استغنوا
به عن ما اقيله والدليل على الاستغناء انه اكثر استعمال هذا الفعل
على هذا الوجه ولم يسمع ما اقيله فدل ذلك على الاستغنا بالمذكور
ولهذه الطريقه تثبت دعوى الاستغناء فى نظاير نحو ما اشد

شكره وما اكثر قعوده وجلوسه فاستغنوا بذلك على ما اسكره
بالسين المهملة وما اقعده وما اجلسه وقالت استغنوا بما اجود
جوابه واجود بجوابه عن ما اجوبه وهذا من اظهر الادلة على
انه عندهم قياس فى افعل واما عند بعضهم نام من هذا القبيل حيث
لم يقولوا ما انومه استغنا بما اكثر نومه فليس بصحيح لان سيبويه حكى
ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد وهذا الباب وباب افعل
التفضيل فى هذا الحكم واحد ويتوصل الى التعجب بفعل مثبت متصرف
مصوغ للفاعل ذى مصدر مشهور لم يستوف الشروط باعطاء
المصدر ما للمتعجب منه مضافا اليه بعد اشد واشدد ونحوهما
نحو ما اكثر واكثر وما اعظم واعظم وحاصل الكلام انه اذا وجد
فى كلمة خمسة امور مجتمعة كونه فعلا وكون ذلك الفعل مثبتا وكونه
متصرفا وكونه مصوغا للفاعل وكونه ذا مصدر مشهور وانتفى منها
واحد من خمسة امور التمام والتجرد والثلاثية وقبول التفاضل وانتفا
كون اسم فاعله افعل فعلا لتوصل الى التعجب بان يوخذ مصدر تلك الكلمة
ويضاف الى المتعجب منه وينصب ذلك المصدر بعد ما افعل ويجر بالبا بعد
افعل نحو ما اشد استخراج زيد واشدد باستخراج عمرو واذا عرفت
ذلك فنقول البا الجارة لفعل من قوله ويتوصل الى التعجب بفعل متعلقه
بالتعجب والصواب الاتيان من مكان البا فان قلت قد اثبت قوم
منهم المص مجى البا بمعنى من فليكن هذا منه قلت انما اثبت عند
اولئك القوم بمعنى التبعيضية لا بمعنى من مطلقا والتبعيض غير مراد هنا
فان قلت ويرد عليه ايضا ان مراده بالفعل الفعل المصطلح عليه
وهو لا يتعجب منه قلت هو على حذف مضاف اى من حدث فعل ومراده
بقوله ان لم يستوف الشروط ان لم يستوف بقية الشروط فهو ايضا
على حذف مضاف ودخل تحت ذلك ما لا يتفاوت معناه كما اشرنا
اليه والحق ان ذلك لا يتعجب منه اصلا كالجامد لان المانع موجود
مع الوسيلة كما هو موجود فى الاصل واما نحو ما افجع موت زيد
فمعنى اخر ونتعجب من فعل فاعل اخر فان التفجيع قايمة بالحي لا بالميت

حـ
وعبارة التوضيح كما اقوى وما
اضعف وما اكثر وما اقل وما
اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر
وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك

ولو

ولو قيل ما انقطع مرته كان التعجب من انقطاعه الموت لا من الموت
وخرج بقوله ذى مصدر مشهور نحو يدع فان الودع غير مشهور
فنزل منزلة العدم واما يذر فلا مصدر له اصلا والبا من قوله
باعطا متعلقة بقوله اولا يتوصل والمراد من اعطا المصدر ما
للمتعجب منه ان يجعل للمصدر ما للمتعجب منه من نصب بعد ما افعل
وجر بالبا بعد افعل وقوله مضاف اليه حال من المصدر والضمير
المجرور بالى راجع الى المتعجب منه وقد يقال المتعجب منه هو نفس
المصدر فكيف يضاف الشى الى نفسه وجوابه انهم يسمون نحو
زيد فى ما احسن زيدا متعجبا منه وهذا هو المراد هنا اى المتعجب
منه الذى كان حقه على تقدير استيفا الشروط ان يكون منصوبا
بافعل او مجرورا بالبا بعد افعل وكان اوضح من هذا واحصر
ان يقول ويتوصل الى المزيد والى ما فاعله افعل فعلا باعطا المصدر
الى اخره وان لم يعدم الفعل الا الصوغ للفاعل نحو ضرب زيد
بالبنا للمفعول جى به صلة لما المصدرية فنقول ما اكثر ما ضرب
زيد اخذه من النصب والجر ما للمتعجب منه بعد ما اشد واشدد
ونحوهما من نصبه مع الاول وجوبا لما مع الثانى ولا يظهر وجه
لتخصيص ما المصدرية اذ لا يمنع ما اشد ان ضرب اللص واشدد
بان يضرب اللص ويجى عليه وان كان منفيا ولا مصدر له اوله
مصدر شاذ جى بان وصلتها ذلك الفعل مقرونا بالنافى
فى مسئلة النفى فيقال ما اكثر ان لا يقوم زيد وما اكثر ان يذر
زيد الشر وان يدع اللجاج ويجوز فيهما الاتيان بما ولا يجوز مع
مسئلة النفى الا ان لانهما التى تفصل من صلتها بلا النافية
فان قلت ولا يختص هذا الحكم بما فقد منه شرط من الشروط بل
يجوز فيما استوفى الشروط فنقول ما اكثر ما ضرب زيد عمرا
قلت يشير الى اعتراض على المص وهو مندفع بان المراد ثبوت
هذا الحكم على جهة الوجوب وما استوفى الشروط لا يجب
فيه الاتيان بما المصدرية بل يجوز نعم الاعتراض متوجه

بان تخصيص هذا الحكم بما دون أن ليس بجيد كما مر وهنا تنبيهات
الاول ان الفعل ان عدم التمام فان قلنا ان للناقص مصدرا جينا
به فقلنا ما اشد كون زيد غيورا وان قلنا لا مصدر له جينا بالمصدر
المؤول اذ لا خلاف ان الناقص يقع صلة للحرف المصدري نحو الا ان
يكونا ملكين ومنها ما يلازم ذلك وهو دام الثاني ان بعضهم
اجاز في اعجبني ضرب زيد كون زيد مرفوع المحل على الفاعلية او النيابة
وكونه منصوب المحل فينبغي لهولاء ان يجيزوا التعجب من فعل المفعول
لانهم لم يبالوا بالالباس وينبغي لهم اذا امتنعوا من ذلك لغرض اخر
بدونه غير الالباس كعدم امكان تحويله الى الصيغة فعل ان يجيزوا
ما اشد ضرب زيد لانه لا تحويل هنا وانما هنا المصدر ولا لباس
عندهم ملغى الاعتبار فلا يتعين ح ما قال المص من المجي بالفعل علة لما
المصدر يد وكذا الان المصدرية باب
افعل التفضيل قال الش حده بعضهم بان قال هو الاسم الموصوف
به قايم به معنى يدل على زيادة فيه على غيره قلت ينتقض
بنحو طايل عمره فانه اشتق لموصوف قام به معنى يدل على زيادة في
ذلك المعنى على غيره والاولى ان يقال هو الوصف المبني على افعل
تحقيقا او تقديرا لزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر قلت وقد وقع
في عبارة كثير من ان العرب لم تضع فعلا بمعنى افعل التفضيل
يعنون ليس لنا فعل يدل على حدث اتصف صاحبه بالزيادة فيه
على غيره ممن شاركه في اصل الحدث وهي عبارة تلعبت بالعقول ولم
ار احدا تعرض الى نقضها وانا اقول لنا افعال من هذا القبيل
لا تحصى كثرة وهي افعال باب المغالبة كقولك شاعرني زيد فشعرته
اشعره وسابقني فسبقته اسبقه الى غير ذلك الا ترى ان معنى
شعرته غلبته في الشعر ومعنى سبقته غلبته في السبق ولا معنى
لكونه غالبا في ذلك الا انه اتصف بزيادة في الشعر والسبق على
المغلوب ولا خفا في ثبوت المشاركة في اصل الشعر والسبق بين الغالب

والمغلوب

والمغلوب وهكذا سائر افعال المغالبة فتامله قال ابن هشام ولو
سموه يعني افعل التفضيل بافعال الزيادة لكان عندي اولى لان
التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه
يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشي على غيره في صفات المدح
وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم على
بعض في الرزق ولكنه في العرف متى لم يقيد برزق ونحوه لا يراد
به الا ما قدمنا وح فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه
ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا النسبة الى الفضل وانت اذا
قلت زيد اعلم انما تنسبه الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زايدا
فقد استعملت فضلت بمعنى نسبته الى الفضل وهو مستعمل لكنه
خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل
بالتشديد جعله زايدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله مثل
عدله وفسقه يصاغ للتفضيل موازن افعل اسما مما صيغ منه
في التعجب فعلا نحو ما سبق من اطراد وشذوذ فما استوفى الشروط
المذكورة هناك كان هنا مطردا كاعلم وافضل وهو كثير وما حكم عليه
بالشذوذ هنا كقولهم الص من شظاظ وهي اختك الشايين وزيد ابل
الناس اي ارعاهم للابل وهذا المكان اشجر من ذا اي اكثر شجرا فهذا
كله مما لا فعل له فيحكم عليه بالشذوذ وهكذا اعتبر هذا النوع بما لم
يستوف تلك الشروط وهذا الكلام منهم يقتضي اقتياس الشاذ
الوارد هناك في هذا وقد صرحوا بذلك فقالوا ما شذ وافيه هناك
شذوا فيه هنا وبالعكس وان استندوا في ذلك الى نقل ان السماع
جاء بذلك فبعيد وان قالوا ذلك بالقياس فالقياس على الشاذ غريب
وينابه اشد وشبهه كاكثر واعظم وازيد كما اذا اردت تفضيل زيد
على عمرو في الاستخراج فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو وهو اي اشد
وشبهه هنا اي في باب التفضيل اسم ناصب مصدر الفعل المخرج
اليه اي الى اشد ونحوه بسبب فقده لتلك الشروط او بعضها تمييزا
وهو عند المص من تمييز المفرد وعند غيره من تمييز النسبة وقد تقدم

التنبيه عليه وههنا بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك
المفضل والمفضل عليه في اصل الحدث وزيادة المفضل عليه فيه فيلزمه
في كل صورة لتوصل فيها باشد ان يكون الشدة موجودة في الطرفين
وزايدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد
تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وان
استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا اشد فكيف يتاتى
التوصل في مثل ذلك باشد مع دلالته على خلاف المقصود الا ترى
الى تفاوت ما بين قولك قلب زيد اقسى من الحجر وقولك قلب زيد
اشد قوة من الحجر **وغلب حذف همزة اخير واشر في التفضيل** لكثرة
استعمالهما فيه فخففوهما بحذف الهمزة وحركوا الخاء من خير بحركة الياء
فقالوا زيد خير من عمرو وكذا اشر منه ولم يثبتوا الهمزة فيهما الا نادرا
قال الراجز ٭ بلال خير الناس وابن الاخير ٭
فجمع بينهما وقرا ابو قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الأَشَرُّ **وندر**
هذا الغالب وهو حذف الهمزة منهما **في التعجب** فقالوا في الغالب
ما اخيره وما اشره وقالوا نادرا ما خيره وما شره بحذف الهمزة
فيهما لكن منهم من لم يحرك الخاء هنا وحذف الالف من ما لالتقاء الساكنين
فالالف ثابتة عند الجميع وانما كان حذف الهمزة نادرا في باب التعجب
لانهما فيه حرف معنى لانها المفيدة للتعدية بخلافهما في باب التفضيل
ويلزم افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام **الافراد
والتذكير** لانه يكون ح مقرونا بمن الجارة للمفضل عليه وهذا هو الاصل
في افعل التفضيل اعني ان يكون معه ما يقتضيه وضعه وهو من
التفضيلية لانه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى
الى المفضول بمن الابتدائية فصارت كانها من تمام الكلمة ولهذا
لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك قليل ايضا كما ستراه فما
دام معه من لا يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في
الاحوال جميعها صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان او
الزيدون او هند والهندان او الهندات افضل من عمرو واذ لو ثني

وجمع وانث لكان كتثنيته وجمعه وتانيثه قبل كماله **و**يلزم ايضا
افعل التفضيل العاري من الاضافة ومن الالف واللام **ان يليه
نفسه او يلي معموله المفضل مجرورا بمن** فالاول كقولك زيد
افضل من عمرو وهو كثير والثاني كقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين
من انفسهم وازواجه امهاتهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
في كتاب الله من المؤمنين **وقد يسبقانه** اي يسبق المعمول او المفضول
افعل التفضيل فالاول كقولك زيد بعمرو اراف من خالد والثاني كقول الشاعر
٭ فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت ٭ جنى النحل او ما زودت منه اطيب ٭
ويلزم ذلك اي التقديم على اسم التفضيل **ان كان المفضول اسم
استفهام** نحو ممن انت خير ومن اي الناس انت اكرم **او مضافا اليه**
اي الى اسم الاستفهام نحو من وجه من وجهك احسن قال المص
وهي من المسائل المغفول عنها **وقد يفصل بين افعل ومن بلو وما
اتصل بها** كقوله ٭ ولفوك اطيب لو بذلت لنا ٭ من ماء موهبة على خمر ٭
الموهبة بفتح الهاء والباء الموحدة نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء كذا
في الصحاح وقد جاء الفصل بالنداء قال جرير ٭
٭ لم القَ اخبث يا فرزدق منكم ٭ ليلا واخبث في النهار نهارا ٭
**ولا يخلو المجرور بمن في غير تهكم من مشاركة المفضل في المعنى او
تقدير مشاركته** اما في التهكم فيريدون مشاركة نحو انت اعلم من الحمار
واما حيث لا تهكم فلا بد من مشاركة المجرور بمن التفضيلية للمفضل
في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي رضي
الله تعالى عنه لأن اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان
محبوب عند الجمهور فقدر رضي الله عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم
فضل صوم يوم من شعبان عليه كانه قال هب انه محبوب عندي
ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب الي منه وههنا تنبيهان
الاول قال في الكشاف من وجيز كلامهم الصيف احر من الشتا اي
الصيف ابلغ في حره من الشتا في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول

العسل احلى من الخل ونحوه مما جاء على ذلك وتحرير هذا الموضع
ان يقال لأفعل اربع حالات احدها وهي الحالة الاصلية
ان يدل على ثلاثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث الذي
اشتق منه ولهذا المعنى كان وصفا والثاني مشاركة مصحوبة
له في تلك الصفة والثالث تميز موصوفه بها وبكل من هذين المعنيين
فارق غيره من الصفات الحالة الثانية ان يخلع عنه ما امتاز
به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة ان تبقى
عليه معانيه الثلاثة ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويخلفه
قيد اخر وذلك ان المعنى الثاني وهو الاشتراك كان مبناه تلك
الصفة التي هي المعنى الاول فتصير مقيدا بالزيادة التي هي المعنى
الثالث الا ترى ان المعنى في المثال ان للعسل حلاوة وان تلك
الحلاوة ذات زيادة وان للخل حموضة وان تلك الحموضة ذات
زيادة وان زيادة حلاوة العسل اكثر من زيادة حموضة الخل
فتدبره فانه بديع الحالة الرابعة ان يخلع منه المعنى الثاني
وهو المشاركة وقيد المعنى الثالث وهو كون الزيادة على مصاحبه
فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة لا مقيدة
وذلك في نحو قولك يوسف احسن اخوته التنبيه الثاني
ان من كلامهم المشهور زيد اعقل من ان يكذب وظاهره مشكل
لان قضيته تقتضي تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى
له فخرجه محمد بن محمود بن الزكي في كتابه المسمى بالبديع على ان
أنّ فيه بمعنى الذي قال ابن هشام ولا اعرف قايلا بذلك
وظهر لي في توجيه هذا اللفظ وامثاله توجيهان احدهما
ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيؤول أنْ والفعل بالمصدر
ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده لكن
بوجه يتقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى إن التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا
ما كان مفترى وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا

ان

ان المعنى ثم يعودون للمقول والقول في تاويل المقول اي يعودون
للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء
ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المراة لا العود الى القول
نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف
لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه ٥
• اذا انت فضلت امراة ابناهة • على ناقص كان المديح من النقص •
التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد
ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست
الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من البعد لا لما فيه من
المعنى الوصفي والمفضل عليه متروك ابداً مع افعل هذا لقصد التعميم
هذا كلامه في مغني اللبيب قلت اما الوجه الاول فقد اعترف
بضعفه واما الثاني ففيه نظر من جهة ان الفعل الذي يسبك هو
وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك
ان يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى
اعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد الناس
من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم
مشاركة الناس له في ذلك وهو البعد من كذبه لضرورة التفضيل
وهذا غير مطابق للتوجيه بمعزل ثم في كلامه الجمع بين اضافة اسم
التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي واما
نحو قولهم انا اكرم من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما من القول
والشعر وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه
عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك منه انفصلت
بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت
اعز علي من ان اضربك انت باين من ان اضربك من فرط عزتك
علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل
بقربت من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل

من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن رتبته فمن فيما نحن كالمفضلية
لا في معنى التفضيل وقد اوردنا هذا الكلام كله في حاشية المغنى
وان كان افعل خبرا حذف للعلم به المفضول غالبا نحو ذلكم
اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا وهو كثير في
القران وشمل قوله خبرا خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي
ظن واخواته واشار بقوله للعلم به الى انه ان كان مجهولا امتنع
حذفه وبقوله غالبا الى انه قد يذكر مع العلم به نحو قل ما عند الله
خير من اللهو ومن التجارة ولا وجه لتوهم ان الحذف اكثر من الاثبات
مطلقا من هذا الكلام اذ مقتضاه ان الحذف اكثر منه في غير ذلك
ويقل ذلك اي حذف المفضول ان لم يكن افعل التفضيل خبرا كقوله
تعالى فانه يعلم السر واخفى وزعم الرماني انه لا يجوز الحذف الا
في الخبر نحو الله اكبر والاية وارده عليه ولا تصاحب من المذكورة وهي
الجاره للمفضول غير العاري الا وهو مضاف الى غير متعديه كقوله

• نحن بغرس الودي اعلمنا • منا بركض الجياد في السدف •

وخرجه ابو الفتح بن جني على ان نا ضمير رفع موكد للضمير في اعلم وهو
نايب عن نحن او ذو الف ولام زايدتين كقوله ٥

• ولست بالاكثر منهم حصى • وانما العزة للكاثر •

او دال على عار متعلق به كهذا البيت ان لم ندع زيادة الاداة
فيه وذلك بان لا نجعل من متعلقه بالاكثر وانما نجعل متعلقه
باسم تفضيل عار من الاضافة والاداة دل عليه المقارن بها
فالتقدير ولست بالاكثر اكثر منهم او شاذ يحتمل عوده الى كل من
المسئلتين بان يحمل الجمع بين الاضافة ومن وبينها وبين اللام
على الشذوذ وانما قيد المص بقوله المذكورة وهي التفضيلية
لانها لو كانت الجارة لغير المفضول لم يمتنع الجمع بينها وبين الالف
واللام اجماعا كقول الكميت ٥

• فهم الاقربون من كل خير • وهم الابعدون من كل ذم •

فان من فيه هي المعديه في قولك قربت منه وبعدت منه ٥

فصل

فصل في الكلام على افعل التفضيل والمقرون بالالف
واللام ان قرن افعل التفضيل بحرف التعريف نحو زيد الافضل
او اضيف الى معرفة مطلقا له التفضيل لا مقيدا نحو يوسف احسن
اخوته اي الاحسن من بينهم والمقصود ثبوت الاحسنية له على كل من
سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما اضيف لمجرد التوضيح
او مع ولا بما لا تفضيل فيه نحو زيد اعلم المدينة اي عالمها طابق
ما هو له في الافراد والتذكير وفروعهما فتقول مع اقترانه بحرف
التعريف جاء زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان
والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والهندات
الفضليات والفضل وتقول مع اقترانه بالاضافة يوسف
احسن اخوته وزيد وعمرو افضلا قومهما وهكذا والعلة فيه
ان افعل التفضيل مشابه لافعل التعجب معنى ولفظا اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شي الا وهو مفضل وافعل في التعجب
لا يتصرف فينبغي ان يكون افعل التفضيل المشابه له كذلك لكن لما
لم يكن مع ذي اللام والمضاف علامة التفضيل وهي من ولا كان معهما
المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب مشابهة
تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسما فترجح
جانب الاسمية ولزمت المطابقة واما المؤول بما لا تفضيل فيه
فامره ظاهر لانه ليس اسم تفضيل البتة بل هو اسم فاعل او مفعول
باعتبار معناه وان كانت صيغته صيغة اسم التفضيل وقد تقدم
ان المشابهة بين افعل التعجب وافعل التفضيل اعتبرت من جهة
اللفظ والمعنى جميعا والمشابهة المعنوية منتفية عما لا تفضيل
فيه اعتبرت من جهة اللفظ والمعنى فوجبت المطابقة وان قيدت
اضافته بتضمين معنى من جاز ان يطابق وان يستعمل استعمال
العاري بلا تطابق بل بغيره ويذكر فتقول اخواك احسن الثلاثة
واحسنا الثلاثة واخوتك احسن بني فلان واحسنوا بني فلان
وهند احسن النسا وحسنى النسا واستدل المص على جواز الوجهين

بقوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس احاسنكم
اخلاقا الموطون اكنافا الذين يالفون ويولفون فافرد احب
واقرب وجمع احسن ومعنى من مراد في الثلاثة ويمكن القدح
في هذا الاستدلال بانا لا نسلم ان احاسنكم مما قيدت اضافته
بتضمين معنى من بل هو مما قصدت فيه الزيادة المطلقة والاضافة
للتوضيح فهي على معنى اللام وليس معنى من مراد افلذلك وجب
الجمع بمطابقة المبتدا المقدر اي هم احاسنكم اخلاقا واما احب
واقرب فمما نوى فيه معنى من كما قال وقد صرح الزمخشري بذلك
ولا يتعين الثاني هو الافراد والتذكير خلافا لابن السراج
فانه جعل تضمن معنى من حالة الاضافة كالتصريح بها حيث لا اضافة
فيلزم الافراد والتذكير فيتعين عنده ان تقول اخواك احسن
القوم كما تقول اخواك احسن من القوم والرد عليه بقوله تعالى
وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها وقوله الذين هم اراذلنا
عنده منقدح لان له ان يمنع كون الاضافة فيهما على تضمين
معنى من وزعم ابو منصور الجواليقي ان المطابقة افصح الوجهين
ورد على ثعلب قوله في اول الفصيح فاخترنا افصحهن وقال كان
الاولى ان يقول فصحاهن لانه الافصح كما شرط في الكتاب وليس
كما قال بل الافراد هو الاكثر والاشهر ولا يكون حينئذ اي حين
اذ يكون التفضيل مرادا والاضافة بتضمين معنى من الا بعض ما يضاف
اليه فلا يقال على قصد هذا المعنى يوسف احسن اخوته ضرورة
انه لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن اخوة يوسف
لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب
وهذا قول ابن السراج والفارسي وجمهور البصريين فمنعوا مثل يوسف
احسن اخوته عند قصد المعنى المذكور ولم يشترط الكوفيون ذلك
قالوا لان الاضافة على معنى من ويجوز في مجرورها ان يكون من غير
الجنس واحتجوا بقولهم علي افضل اهل بيته ونصيب اشعر اهل
جلدته فان في الارتشاف وتاولها البصريون على معنى علي افضل

بعض اهل بيته ونصيب اشعر بعض اهل جلدته هذا كلامه ولا
ادري وجه احتجاج الكوفيين بهذين المثالين فان عليا بعض
اهل البيت ونصيب بعض اهل جلدته الى السودان فهما غنيان
عن التاويل ولا يرد ان على البصريين اصلا ثم التاويل بما قاله لا يحصل
به المقصود من المدح وشذ الظلمى والظلمه ووجهه الحمل على المعنى
كما حمل قوله • فلئن لقيتك خاليين لتعلما • الى وايك فارس الاحزاب •
على ذلك اي اينا وانما شذوذه لقبح اللفظ واستعماله اي استعمال
افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا
عن معنى التفضيل مؤول باسم فاعل نحو هو اعلم بكم اي عالم او صفة
مشبهة نحو وهو اهون عليه اي هين وانما اول في الموضعين
بما ذكر لانه لا مشاركة لله في علمه ولا في غير ذلك من صفاته
ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته تبارك وتعالى
لا شريك له مطرد عند ابي العباس المبرد لكثرة الورود
منه نحو ما تقدم ونحو الله اكبر وكقوله ن
• ان الذي سمك السما بنى لنا • بيتا دعائمه اعز واطول •
اذ لا يثبت هذا القائل لخصمه عزة ولا طولا والاصح قصره
على السماع فلا يتعدى محله ولزوم الافراد والتذكير فيما ورد
كذلك كما في الامثلة المتقدمة اكثر من المطابقة كقول الشاعر
• اذا غاب عنكم اسود العين كنتم لنا وانتم ما اقام الايم •
اي لئام وعلى ذلك يتخرج قول ابي نواس ن
• كان صغرى وكبرى من فواقعها • حصباء در على ارض من الذهب •
وقول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروضيين
فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد نبه المص بقوله دون
من على انه اذا قرن بها لم يكن مقيسا اتفاقا ومنه قول
النسوة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انت افظ واغلظ
من رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر انه اذا كان مقرونا
بمن لا يصح تجرده عن معنى التفضيل اصلا لا باقياس ولا غيره

وذلك ان من هذه هي الجاره للمفضول فيحتاج قولهم الى وجه يخرج عليه
ونحو هو افضل رجل وهي افضل امراة وهما افضل رجلين وامراتين
وهم افضل رجال وهن افضل نسوه مما اضيف فيه افعل التفضيل الى منكر
جامد معناه ثبوت المزية على المتفاضلين والاظهر التعبير بالمفضولين
واحدا واحدا او اثنين اثنين وكان الاولى ان يقول موحد ومثنى
لان العرب عدلت عن تلك الصيغ الى غيرها تخفيفا او جماعة جماعة
فمعنى قولك زيد افضل رجل هو افضل من كل رجل قيس فضله بفضله
والزيدان افضل رجلين معناه هما افضل من كل رجلين قيس فضلهما
بفضلهما والزيدون افضل رجال معناه هم افضل من كل رجال قيس
فضلهم بفضلهم وكذا البقية قال ابو حيان وقال الصفار في توجيه
هو افضل رجل لما استقر ان افعل بعض ما يضاف اليه لزم ان يكون
جمعا ولما علم ذلك اختصروا اللفظ لامن اللبس ولم يجيزوا التعريف
بال لان المفرد الذي يراد به الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بالجمع
لزمك التعريف لانك آثرت الرجوع فلم يكونوا ليرجعوا الى الاصل
من وجه ويتركوه من اخر ولهذا اولنا اسفل سافلين ولو كان
السافلين لم يحتج الى تاويل وسر ذلك انه غير مستنكر ان يكون
للشخص جماعة مجهولة بفضلها فالاخبار بهذا الايعني بخلاف ان تقول
افضل الرجال تريد الجنس او رجالا باعيانهم كذا قال ولا يسلم بعضه
من مناقشة وان كان المضاف اليه مشتقا جاز افراده مع كون
الاول غير مفرد وجازت المطابقة فالافراد كما في قوله تعالى ولا تكونوا
اول كافر به وقد اجتمع الامران في قول الشاعر ٥

٥ واذا هم طعموا فالأم طاعم ٥ واذا هم جاعوا فشر جياع ٥

وقد اختلف النحاة في توجيه الافراد فقال الفراحمل على المعنى اي
اول من كفر والأم من طعم وقال بعضهم حمل ولا تكونوا اول كافر به
على معنى ولا يكن كل منكم وقال آخرون افعل صفة لمفرد يودي معنى
الجمع اي اول فريق او فوج وذكر الزمخشري ما عدا الوجه الاول
وزاد ان يكون بتقدير ولا تكونوا مثل اول كافر به فحذف

المضاف والمراد بالمشبه به اهل مكه وبالمشبهين اهل الكفار ويبطل
قول من قال التقدير لا يكن كل منكم انه يستلزم صحة لا يكونوا اجهل
رجل وافسق رجل وانما سمع ذلك في الوصف لا في الاسم الجامد كرجل
ونحوه فان قلت قد قال المص في مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
انه يلزم تشبيه الجمع بالمفرد قلت لا استحالة في ذلك وليس الفرار
من ذلك هو الحامل للمص على جعل الذي في الاية المذكورة بمعنى الذين
وانما الحامل عليه عود ضمير الجمع من قوله بنورهم وما بعده عليه وقال
الكوفيون اصل قولك زيد افضل عالم بالاضافة افضل عالم
بالاتباع ثم اضيف الشئ الى نفسه كما هو مقرر عندهم ومفهوم قول
المص ان كان المضاف اليه مشتقا انه ان كان جامدا وجبت المطابقة
كما تقدم في تلك الامثلة هو افضل رجل وهما افضل رجلين الى اخرها
وهو قول الجمهور واجاز المبرد الزيدون افضل رجل ومفهومه
ايضا ان المطابقه بالنسبة الى الافراد منتفية فلا تقول زيد
افضل علما او عالمين فان قلت يرد عليه قوله تعالى ثم رددناه
اسفل سافلين لجمع المضاف اليه مع ان الموصوف مفرد قلت
اجيب عنه بان الانسان جنس فله لفظ ومعنى فاعتبر اللفظ
في رددناه والمعنى في سافلين وحسن ذلك كونه فاصله والحق
اول مطلقا باسبق في حاله كونه صفة لكونه بمعناه فتقول
الاول والاولان والاولون والاوايل والاولى والاوليان والاوليات
والاول ويستعمل مع من نحو زيد اول من عمرو مضافا الى نكرة
نحو ان اول بيت والى معرفة نحو وانا اول المسلمين وبالجملة
فالاحكام التي تجري في اسبق كلها تجري فيه وانما كان اول
ملحقا باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة افعل تفضيل وانما هو
جار عليه في احكام ملحقه ومذهب جمهور البصريين انه افعل
ثم اختلفوا فجمهورهم على انه من تركيب و ول كددن ولم يستعمل
هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوأل
من وأل بخالان النحاة في السبق وقيل اصله اأول من ال اي

رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول واشهر واحد
فقلبت الهمزة فى الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل
من تركيب فعل وقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل
التفضيل واستعماله بمن مبطل لان لكونه فوعلا **وان نويت اضافته**
بنى على الضم وهذا مما اختص به عن اسبق تقول ابدا بهذا من اول
فتبنيه على الضم مثل من قبل ومن بعد ولا تقول مكانه ابدا بهذا اسبق
بالضم تريد اسبق الاشياء لان اول متنزل منزلة الظرف وعلى ذلك
جا قول الشاعر • لعمرى ما ادرى وانى لاوجل • على اينا تعدو المنية اول
وربما اعطى مع نيتها اى مع نية الاضافة **ماله مع وجودها**
كقول بعض العرب مالقيته من عامٍ اولَ برفع عام وفتح اول
ناويا وجود المضاف اليه لانه لو وجد لكان اول مفتوحا جعلوه
ظرفا كانه قيل من عام قبل عامك وهذا مثل قوله ٥
• ومن قبل نادى كل مولى قرابة • بكسر اللام اى من قبل ذلك ومثل قوله
• حالط من سلمى خيا شيم وفا • اى خياشيمها وفاها وان نوى معنى
الاضافة بنى على الضم ولو قال وان نوى لفظ المضاف اليه اعطى
ماله مع وجوده كان خيرا له **وان جرد** اول **من الوصفية**
جرى مجرى افكل فلم يكن له مونث ولم يجمع جمع المذكر السالم
ولم يمنع من الصرف الا اذا سمى به قال الرضى ولما لم يكن لفظ
اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل فيه
فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى
الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق
به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد
من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق
وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اى جرئ فلا جرم لم يعتبر
وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول وذكر من
التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل
فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين

مع الجر لخفا وصفيته كما مر كقول على رضى الله عنه احمده اولا وباديا
ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا هذا كلامه قلت والمعروف ان اول
نوعان اسم وصفة لان الصفة تصير اسما بالتجريد كما ذكره المص
فان قلت يرجحه ان المجاز خير من الاشتراك قلت لكن يرده ما
تركت له اولا ولا اخرا والحمد لله اولا واخرا ولو كان صفة فى الاصل
لم تصيره غلبة الاسمية وعروضها بخلاف ما اذا كان فى الاصل
اسما وقال فى الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته
عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا قلت
وانتصاب اول فى الاول على انه نعت للمنصوب وفى الثانى على انه
ظرف وصف به كما تقول لقيته عاما قبل ذلك فقبل واو لا ظرف
ان لا استقر بحذو فا وهو الصفة ثم قال صاحب الصحاح وتقول
مالقيته مذ عامٌ اولُ فمن رفع الاول جعله صفة لعام كانه قال
اول من عامنا ومن نصب جعله كالظرف وكانه قال مذ
عام قبل عامنا واذا قلت ابدا بهذا اول ضممته على الغاية كقولك
افعله قبل فعلك وتقول ما رايته مذ امس فان لم تره يوما قبل امس
قلت هذا ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس
قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولم يجاوز ذلك كلامه
والحق اخر بفتح الخاء **باول غير المجرد** من الوصف بل الحق باول
الذى هو وصف **فى ماله مع ارادة الافراد والتذكير وفرعهما**
التى هى التثنية والجمع والتانيث **من الاوزان** بيان لما له فتقول
الاخر والاخران والاخرون والاواخر والاخرى والاخريان و
الاخريات والاخر **الا ان اخر يطابق فى حالتى التعريف والتنكير**
ما هو له فتقول مررت برجل اخر وبالرجل الاخر وبامرة اخرى
وبالمراة الاخرى ووجه ذلك انه لم يشبه اسم التفضيل من
كل وجه حتى يحمل على افعل فى التعجب **ولا يليها من وتاليها** فتقول
مررت برجل اخر من زيد **ولا يضاف** فلا تقول اخر الرجال **بخلاف**
اول فانه يلحقه من ويضاف كما تقدم ووجه ذلك ان اخر لا دلالة

فيه على تفضيل بنفسه ولا بتاول اذ لا يصلح في موضعه ما يدل على
تفضيل كصلاحية اسبق في موضع اول فلذلك لم تله من وتاليها ولم يضف
وقد تنكر الدنيا وهي مونث الادنى والجلى وهي مونث الاجل لشبههما
بالجوامد فاجريا مجرى الاسما المحضه والافقد كان من حقهما ان لا ينكرا
كالكبرى والفضلى فالاول كما جاء في الحديث ومن كانت هجرته الى دنيا
يصيبها وكقول الاخر

سعى لي بناطالما قد مددت • والثاني كقول الاخر

وان دعوت الى جلى ومكرمة • يوما سراة كرام الناس فادعينا •

واما حسنى في قراة من قرا وقولوا للناس حسنى بالالف المقصورة
دون تنوين وسوأى في قول الشاعر

ولا يجزون من حسن بسوأى • ولا يجزون من غلظ بلين •

فمصدران كالرجعى والبشرى وليسا بتانيث احسن واسوا

فصل في عمل افعل التفضيل لا يرفع افعل التفضيل
في الاعرف ظاهرا اي موجودا يسمع التلفظ به فيشمل نحو مررت
برجل احسن منه انت فلا يجوز ذلك في الاعراف وانما قيد
بذلك للاحتراز عن لغة ضعيفة حكاها س فيقول عليها مررت
برجل اكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه لانه بمعنى فايقه
في الكرم ابوه الا قبل مفضول ظرف في محل نصب على الحال من قوله
ظاهرا وان كان نكرة لانه في سياق النفي والمثال المشهور للمسئلة
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فافعل
التفضيل فيه رافع لظاهر هو الكحل وقد وقع قبل مفضول هو
اي ذلك المفضول هو اي ذلك الظاهر مذكور ذلك المفضول كما في
المثال فان الضمير المجرور هو المفضول وهو مذكور او مقدر نحو ما
رايت كزيد رجلا ابغض اليه الشر اي منه فحذف المفضول للعلم به
وبعد ضمير عطف على قوله قبل مفضول اي لابد مع كونه قبل
مفضول ان يكون بعد ضمير مذكور كالضمير المضاف اليه عين في مثال
الكحل المتقدم او مقدر حذف للعلم به كالمثال الذي ذكره ابو العباس

المراد بالظاهر ما قابل المستتر فيشمل الضمير البارز

وهو ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وتقديره في الاصل
على ما قيل ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض
قومك ببعض فجعل اشبه في موضع ابين واستغنى عن ذكر اشبه
المضاف الى بعض ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى فقيل ما رايت
قوما اشبه بعض ببعض من قومك اي ابين فيهم شبه بعض ببعض
منه في قومك ثم حذف الضمير المجرور وبمن العايد على شبه وادخلت
من على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض كحذف ما تعلق
به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف اسمين مفسر ذلك
الضمير المذكور او المقدر بعد نفي او شبهه بصاحب افعل اما في النفي
فكما في مسئلة الكحل لان الضمير الذي ذكر بعد المفضول وهو ضمير غيبة
مفسر برجلا الذي هو صاحب افعل التفضيل واما شبه النفي فالمراد به
النهي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك والاستفهام الذي
فيه معنى النفي نحو هل في الناس من رجل احق به الحمد منه بمحسن
لا يمن قال المص وانما سمع ذلك في النفي لكن لا باس باستعماله فيما يشبهه
ووجهه ان شبه النفي قد ثبت له حكم النفي في تسويغ مجي الحال
من النكرة على الصحيح وغير ذلك فيلحق هذا بذاك واعلم ان هذا
الضمير الذي يكون قبل المفضول اذا حذف فله حالات احداها
ان تبقى من داخلة على المحل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد وما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة
الحالة الثانية ان تحذف من والمفضول جميعا كقوله

ما رايت كعبد الله من احد • اولى به الحمد في وجد واعدام •

وكقول الاخر

مررت بوادي السباع ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا •

اقل به ركب اتوه تئية • واخوف الا ما وقى الله ساريا •

التقدير اقل ركب اتوه منهم بوادي السباع وتلخيص البيت ولا ارى
واديا اقل الركب لا توه مكثا وتمهلا منهم بوادي السباع وجوز السخاوي
في شرح المفصل كون اقل فعلا ماضيا وركب فاعلا وتئية مفعولا به

والجملة صفة لواديا ويكون احوف بتقدير ولم ار احوف وقال
الخفاف واديا مفعول ارى وكوادي نعت نكرة تقدم فانتصب
على الحال اوكوادي مفعول ارى وواديا تمييز مثل ما رايت كاليوم
رجلا واحوف معطوف اي واحوف به منهم **ولا ينصب** افعل
التفضيل **مفعولا به** بل يصل اليه باللام نحو هو ادعى للعلم وابذل
للمعروف فان كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الاخر بفعل مقدر
نحو هو اكسى للفقرا الثياب اي يكسوهم الثياب **وقد يدل** افعل
التفضيل **على ناصبه** اي ناصب المفعول به كقول الشاعر

فلم ار مثل الحي حيا مُصَبَّحا ٭ ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
اكر واحمى للحقيقة منهم ٭ واضرب منا بالسيوف القوانسا

اي نضرب القوانس قال المص ومثله قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالاته فحيث هنا ليس بظرف وانما هو مفعول به وناصبه فعل
مدلول عليه باعلم اي يعلم مكان جعل رسالاته **وان اول بلا تفضيل
فيه جاز على راى ان ينصبه** ويمكن ان تحمل عليه الاية فينتصب
حيث مفعولا به باعلم لكونه مؤولا بعالم وهذا الراي راى حسن
فينتصب فعل التفضيل حين التاويل كما انه مضاف حينئذ الى ما ليس بعضه
فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة وكما انه اذا صح حلول
الفعل محله رفع الظاهر واحتج المانعون بان الحكم للاصل
ولا عبرة بالطاري ولان الشي قد تكون في معنى الشي ولا يعطى حكمه
مثل فَعِّيل كشرّيب فانه بمعنى شراب ولا يعمل ولنا على الاول
لم يكن ذلك واجبا وعلى الثاني ان اصل المتوافقين معنى ان
يتوافقا حكما وانما يتخالف ذلك لعارض **ويتعلق به** ليس هذا متعلقا
باشتراط تاويل افعل التفضيل بما لا تفضيل فيه بل هو ابتدا حكم
عن معلق بذلك يعني انه يتعلق با فعل التفضيل **حروف الجر على نحو
تعلقها بافعل المتعجب منه** فتقول هو ارغب في الخير من عمرو كما
تقول ما ارغبه في الخير وتقول هو اجمع للمال من زيد كما تقول
ما اجمعه للمال وهذا الملك ارأف بنا من غيره كما تقول ما ارافه

بالناس

بالناس وعلى ذلك فقس **باب اسم الفاعل**

وهو الصفة وهذا جنس يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة والصفة المشبهة **الدالة على فاعل** فصل اخرج اسم المفعول
كالمضروب وما بمعناه كالمصدر في قولهم الدرهم ضرب الامير فان قلت
لم يدخل هذا في الصفة حتى يخرج قلت هو داخل في التقدير
لمكان التاويل فيكون مراده بالصفة ما هو عم التحقيقية و
التقديرية فيدخل مثل هذا في الشق الثاني فيخرج بهذا القيد
جارية في التذكير والتانيث اي في حالتيهما معا فخرج نحو اهيف
واعمى فانه مجار في حالة التذكير فقط **على المضارع من افعالها**
اي باعتبار الحركات والسكنات فخرج بهذا نحو سهل وكريم
من الصفة المشبهة وضرّاب واخوانه من امثلة المبالغة فان شيا
من ذلك لا يجاري فعلا اصلا وخرج بما يجاري الفعل الفعل
ولكن ليس المضارع وانما يجاري الماضي كفرح ويقظ وحسن **لمعناه**
اي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال وخرج بهذا او بقوله
او معنى الماضي نحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان من الصفة
المشبهة الجارية للمضارع في الحركات والسكنات فان ضامرا ونحوه
لا تعرض فيه الى زمن ماض ولا غيره وانما يراد به معنى ثابت
ولهذا يضاف الى الفاعل معنى كما في كريم ونحوه فيقال ضامر الكشح
كما يقال لطيف الكشح ولو قيل بان احد القيدين اعني قوله
لمعناه او معنى الماضي كاف في اخراج الصفة المشبهة الجارية لاسم
الفاعل في الحركات والسكنات والجمع بين القيدين لغرض التحفظ
من عدم انعكاس الحد اذ لو اقتصر على احدهما لخرج ما هو بمعنى الاخر
من افراد حقيقة اسم الفاعل لكان حسنا **ويوازن** اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فاعلا اي هذه الصيغة نحو ضارب وقاعد
وذكر في باب ابنية الفعل انه من فَعِل وفَعِل اللازم قليل وسكت
عن فَعَل المفتوح العين فعلم انه قياس فيه متعديا كان او لازما
فليضم ما ذكره هناك الى ما ذكره هنا **ومن غيره** وهو الثلاثي المزيد

والرباعي المجرد والرباعي المزيد **المضارع** نحو منطلق ومستخرج ومدحرج
ومتدحرج وقد يتخالف ذلك مثل ايفع فهو يافع وسيأتي **مكسور حكم**
ما قبل الاخر كما تقدم وقد يتخلف نحو انتن فهو منتن بضم التا وسيأتي
مبدوا بميم مضمومة كما مثلنا وقد يتخالف وسيأتي **وربما كسرت** اي الميم
المبدو بها **في مُفْعِل** كمنتن وعلة الكسر الاتباع والساكن حاجز غير حصين
كضم التا من منتن والعلة فيه ايضا الاتباع **وربما**
ضمت عين مُنْفَعِل في حالة كونه **مرفوعا** نحو زيد مُنْحُدُرٌ بضم الدال
اتباعا لضمة الراء ولا يتصور ذلك في غير الرفع اذ لا ضم حـ يتبع حكى ذلك
ابن جني وغيره والميم المضمومة في محزت بحرفين ساكن ومتحرك
فلم يتأت اتباعها مع هذا الفصل **وربما استغنى عن فاعل بمُفْعِل** نحو
حب فهو مُحَبّ **وعن مفعل** بفتح العين اسم مفعول من افعل **بمفعول**
نحو احبّه فهو محبوب وجاء على الاصل قول عنتره ٥
• ولقد نزلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة المحب الاكرم •
فيما له ثلاثي كهذا المثال **وفيما لا ثلاثي له** نحو ارقه[٢] فهو مرقوق
ولم يقولوا مُرَق فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما
يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى ارق **وعن مُفْعِل** بكسر العين
بفاعل نحو ايفع الغلام فهو يافع قال ٥
• وما زلت ابغي المال مذ انا يافع • وتدر ببفع الغلام وقالوا
اورق فهو وارق قال ٥
• ويوما توافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطوا الى وارق السلم •
ونحوه بالجر عطفا على فاعل اي قد يستغنى عن مُفْعِل بنحو فاعل
نحو الفرس فهي عقوق قال ابو علي القالي ولا يقال مُعِق **او مفعَل**
بفتح العين في العباب اسهب الرجل اكثر من الكلام فهو مُسهَب بفتح الها
ولا يقال بكسرها وكذلك الغ فهو ملفَج واحصن فهو محصَن وهذه نوادر
واسهت الرجل على بنا ما لم يسم فاعله اذا ذهب عقله من لدغ الحية
وعن فاعل بمُفْعِل بضم الميم وكسر العين **او مِفْعَل** بكسر الميم وفتح العين
قال المص حكى ابن سيده عم الرجل بمعروفه ولم متاع البيت فهو مُعِم ومِعَم

هكذا وجد بياض في الاصل

[٢] من الرقة لا من الرق ٥

اعقّت ؟

ومُلم

ومُلِم ومِلَم ولم يقل لهذا المعنى عام ولا لام ولا نظير لهما وقال بعض
الشارحين قالوا عم بمعروفه ولم متاع البيت فهو مُعِم ومُلم بضم الميم
فيهما وكسرهما ولم يقولوا عام ولا لام ولا نظير لهما قال ابن سيده
فان قيل قد جاء عام ولام وفي الحديث كل عين لامّة وقالوا
للخاص العام قلنا بمعنى اخر انتهى قلت ان عنى المص وهذا الشم
ان هذا الكلام الذي حكيناه عن ابن سيده قاله في المحكم وهو الظاهر فكلامهما
منتقد فالذي في المحكم رجل معم يعم القوم بخيره وقال كراع رجل معم
يعم الناس بمعروفه اي يجمعهم وكذلك ملم يلم اي يجمعهم ولا يكاد يوجد
فعل فهو مفعل غيرهما انتهى فلم يجزم بانه لا ثالث لهما ولا ذكر اللغتين
في ملم ولا قيده بمتاع البيت انما قال انه يلم الناس يجمعهم فتامله ولا
يتوهم ان قول المص بمفعل تكرار لقوله في اول المسئلة وربما استغنى
عن فاعل بمُفْعِل لان المستغنى به هناك مُفعِل بعينه والمستغنى
به هنا احد امرين مُفعِل او مِفعَل **وربما خلف فاعل مفعولا**
كما في قول الشاعر • لقد عيل الايتام طعنة ناسره • اناسر لا زالت عينك ناسرة •
عيل الايتام تركهم عادانه وناسره اسم رجل وناسره بمعنى ماسوره[٢]
اي مقطوعه بالمسمار وهذا هو الشاهد وفي المحكم لابن سيده سجر
الكلب والرجل وضع الساجور في عنقه وحكى ابن جني كلب
مسوجر فان صح ذلك فشاذ نادر وفيه سجره ملاه والساجر
الموضع الذي يمر به السيل فيملاوه على النسب او فاعل بمعنى مفعول
الا في ثلاثة الفاظ احدها الباد وهو ما اصابه المركوب
من باطن فخذ الراكب وقيل ما بين الرجلين وذلك لان السرج بدهما
اي فوقهما والثاني جبل حالق للعالي القليل النبات كانه حالق
والثالث فاقد في قول بشر بن ابي حازم ٥
• ذكرت بها سلمى فبت كانما • فقدت حبيبا فاقد الخت مرمس •
ثم قال ابن سيده هذا قوله وعندي انها بر سنا لي وفي الروض
الانف للسهيلي في الحديث ان قريشا خرجوا ومعهم العوذ والمطا
قيل العوذ جمع عايذ الناقة التي معها ولدها الا انهم خرجوا بذوات

الالبان المتردد من البانها وانما قيل لها عايذ مع ان العايذ ولدها
اذ هو يعوذ بها لانها عاطفة عليه كما قالوا تجارة رابحة وان كانت
مربوحا فيها لانها زاكية ونامية وعيشة راضية لانها بمعنى صالحة
وعكسه والمهدي معكوفا ان يبلغ محله لانه محبوس والاتهوعاكف
فجيء به على وزن ما هو في معناه وفي الحديث ان امراة كانت تهراق
الدما والاصل تهريق ثم حول الفعل على زنة تستحاص وبقي الدما مفعولا
به كما كان وربما خلفا ايضا **مفعول فاعلا** نحو انه كان وعده ماتيا اي
اتيا ويحتمل ان يكون من قولك اتيت الامر اي فعلته فيكون المعنى
انه كان وعده مفعولا فلا يكون فيه شاهد لما نحن فيه ومثل المص
بكاس بمعنى مكسو وليس بجيد لان الصحيح انه اسم فاعل من كسي قال
• وان تعرس ان اكسي الحواري • واما قول بعضهم في قوله
• دع المكارم ولا ترحل لبغيتها • واقعد فانك انت الطاعم الكاسي •
انه ذم لان المراد انت المطعم المكسو فهو الاظهر لانه في مقام الهجا
ولو حمل على النسب اي انت المطعم المكسو ذو الطعام وذو الكسوة
لم يكن فيه ذم اذ قد يكون ذا طعام يطعمه غيره وكسوة يكسوها
غيره فيكون مدحا ولو حمل كاس من كسا كما تقدم لم يكن ذما ومثل
بعضهم لذلك بقول قط السعر اي غلا فهو مقطوط ولم يقولوا قاط
قلت لا يحسن التمثيل به لكلام المص لانه انما يدخل تحته ظاهرا ما
استعمل فيه الاصل والفرع على انه يحتمل ان يكون المعنى وربما خلف
فاعلا ما حقه ان يكون على صيغة مفعول ومفعول ما حقه ان يكون
على صيغة فاعل فيدخل تحته ما استعمل فيه الاصل والفرع معا وما
استعمل فيه الفرع دون الاصل **فصل** في الكلام
على اعمال اسم الفاعل واحكام تتعلق به **يعمل اسم الفاعل غير المصغر
والموصوف** اما المصغر فلبعد شبهه بالمضارع لتغير بنيته ودخول
خاصة من خواص الاسما هذا مذهب البصريين والفرا فتقول ضويرب
زيدٍ بالاضافة وجوبا ولا تنصب زيدا وذهب باقي الكوفيين
وابو جعفر النحاس الى جواز اعماله مصغرا واما الموصوف فلان وصفه

يزيل شبهه بالفعل واطلق ابن عصفور القول بمنع اعمال الموصوف
في المقرب ولكن قال في الشرح انه اراد بالموصوف الذي لا يعمل
الموصوف قبل العمل فاما ان وصف بعد العمل فلا مانع فلا تقول هذا
ضارب عاقل زيدا ويجوز هذا ضارب زيدا عاقل واختار المص
عدم اعمال الموصوف مطلقا ونقل عن الكسائي الجواز قال في الشرح
ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة
لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبله ونقل غيره ان مذهب البصريين
والفرا هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين
اجازة ذلك مطلقا فيتحصل في ذلك ثلاثة اقوال ويمنع
في بعض النسخ بأثر الكلام الذي حكيناه عن الاصل **خلافا للكسائي** اي
في المسئلتين وقد علمت انه لا خصوصية للكسائي بالمخالفة في ذلك
ثم ظاهر عبارته هذا يقتضي ان الكسائي لا يعمل اسم الفاعل الذي لم
يصغر ولم يوصف ولم يقله احد فكان حقه ان يقول يعمل اسم
الفاعل غير المصغر والموصوف ويمتنع اعمال المصغر والموصوف
خلافا للكسائي وايضا فمحل الخلاف انما هو عمله في المفعول به وهو
لم يقيده بهذه منا قشة اخرى **مفردا** حال من اسم الفاعل اي يعمل
في حال كونه مفردا نحو زيد ضارب عمرا **وغير مفرد** اي مثنى ومجموعا
جمع سلامة وجمع تكسير فتقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
وضراب عمرا **عمل فعله** اي يعمل عملا مثل عمل فعله الجاري له **مطلقا**
اي سوا كان لازما ومتعديا الى واحد او اكثر فما ثبت لفعله من
العمل يثبت له في جميع الحالات **وكذا ان حول للمبالغة من فاعل الى
فعال** حكى س اما العسل فانا شراب وقال ٥
• فيالرزام رشحوا بي مقدما • على الحرب خواضا اليها الكرائبا •
او فعول حكى الكسائي انه لغيوظ ما علمنا اكباد الرجال وقال
• ضروب بنصل السيف سوق سمانها • اذا عدموا زادا فانك عاقر •
او مفعال كقول بعضهم • انه لمنحار بوائكها • اي سمانها
يصفه بالجود **خلافا للكوفيين** في هذه وبقية الخمسة الاتية نظرا

الى هنا سقط من اصل النسخه

الى انها لا تجاري الفعل وليس معناها كمعناه اذ هي زائدة عليه
بالمبالغة وقدروا المنصوب بعدها عاملا **وربما عمل** اسم الفاعل
محولا الى فعيل نحو ان الله سميع دعاء من دعا وحكى اللحياني ان
سميع دعاي ودعاك وقال الشاعر ○

• متى شاها كليل موهنا عملا • بانت طرابا وبات الليل لم ينم •

فكليل مبالغة كالٍّ يعني البرق وشاها سافها والضمير للابل
اوفَعِل كقوله • اتاني انهم مزقون عرضي • وقول الاخر

• حذر امورا لا تضير وآمن • ماليس منجيه من الاقدار •

هذا مذهب س ولكن اكثر البصريين على منع اعمال فَعِيل وفَعِل
وقالوا ان موهنا ظرف لشاها ولو كان لكليل ايضا لم يكن فيه
شاهد لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل
بمعنى لكل فموهنا مفعول له على المجاز كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن
مبالغة منفعل وهذا اسدّ لان محتمل مع كونه بعيدا ثم قولهم
ان الله سميع دعاء ودعاك شاهد عتيد واما حذر امورا البيت
فقيل انه مصنوع يروى عن اللاحقي انه قال سألني س عن شاهد
في تعدي فعِل فعملت له هذا البيت قلت ويابى الله ان يحتج س امام
الجماعة من هذه الحكاية عضاضة فعدالته مشهورة وتقدمه في
علم اللسان معروف لا ينكر واحرازه لقصبات السبق فيه امر
مسلم وهيهات ان يحط من مقداره قول رجل اعترف على نفسه
بالكذب وذلك ان س ان كان قد ساله فانما ساله عن شاهد
محفوظ عمن يستشهد بكلامه من العرب فجوابه عن ذلك بانشاد
هذا البيت الذي زعم انه صنعه اخبار بانه بيت لعربي موثوق
بعربيته والغرض ان ذلك غير مطابق للواقع فيكون كذابا فالحق
بالتفت الى قول مثل هذا المدلس او لعله له روايه وهنا زيادة
ذكرها الشارح قال اجاز ابن ولاد وابن خروف وبعض النحويين
اعمال فعيل من ابنية المبالغة كاعمال بقية الامثلة نحو هذا
شريب الماء وطبيخ الطعام والصحيح المنع لانه لم يسمع قلت

وهذا الذي حكاه عن هؤلاء المجيزين هو مذهب س **وربما بني فعّال
ومفعال وفعيل وفعول من أفعل** اما الاول فقال صاحب الراعي
لا يكون فعال من افعل لا يقال هو كرام الناس ويقال هو ضراب وقتال
فاما قراءة من قرا وما اهديكم الا سبيل الرشاد من ارشد فهو لحن عند
جميع النحويين والحق ثبوته قال الفرا سمع افعل فهو فعال في حرفين
لا ثالث لهما دراك وسآر وقال الزمخشري في شرح الفصيح حساس
من احس وكانه اخذ هذا من قول المتكلمين جسم حساس وقد لحنوا
في قولهم المحسوسات فينبغي للحنهم ان يلحنهم في هذا ايضا ان لم يثبت
عنده فعال من افعل والحق ثبوته كما مر وثبوت حس بمعنى احس وعليه
تخرج العبارتان ولا يبقى للزمخشري متمسك على ما زعم واما مفعال
فمثاله معطاء من اعطى ومهدا من اهدى ومهوان من اهان ومعوان
من اعان واما فعيل فمثاله نذير من انذر واليم من الم وسميع من اسمع
قال • امن ريحانة الداعي السميع • يؤرقني واصحابي هجوع •
واما فعول فكزهوق من ازهق قال الشاعر ○

• جهول وكان الجهل منا سجيه • غشمشم للعاندين زهوق •

اي كثير الازهاق لمن يقودها والغشمشم الذي لا يثني راسه عن امر
يريده من الشجاعة والمشهور في فعول وغيره من الابنية بناؤها
من الثلاثي واما بناؤها من افعل فهو نادر **ولا يعمل** عند غير الاخفش
والكوفيين اسم الفاعل **غير المعتمد على صاحب** اما مخبر عنه او منعوت
ذي حال **مذكور** كقولك زيد مكرم رجلا طالبا للعلم محققا معناه
اومنوي كقوله ○

• وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه • وما كل مؤت نصحه بلبيب •

○ ومنه قول الاخر ○

• فيا موقدا نارا لغيرك ضوؤها • ويا حاطبا في غير حبلك تحطب •

والمص في غير هذا الكتاب جعل الاعتماد على حرف النداء **او على نفي**
عطف على قوله على صاحب يعني او غير المعتمد على نفي **صريح**
كقولك ما ضارب الزيدان عمرا **او مؤول** كقوله ○ •

وان امرأ لم يعش الا بصالح • لعزمهين نفسه بالمطامع •
او استفهام موجود كقوله ٥
• أناوٍ رحالك قبل امري • من العز في حبك اعناض ذ لا •
او مقدر كقوله ٥
• ليت شعري مقيم العذر قومي • لي ام هم في الحب لي عاذلونا •
ولا الماضي غير الموصول به ال او غير محكي به الحال خلافا للكسائي
فانه اجاز اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال او غير مقصود
به الحكاية وذلك كقولك زيد معطي عمرا امس درهما وظان بكرا
امس منطلقا اما اذا كان الماضي موصولا به ال فانه يعمل بلا خلاف
نحو جا الضارب زيدا امس وكذا اذا كان مقصودا به حكاية الحال
ان تقدر نفسك وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال
قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود
في ذلك الزمان فيحكي الان ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما في
قولهم دعنا من تمرتان وليس كذلك بل المقصود بحكاية الحال
حكاية المعاني الكاينة ح لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية
الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حالة التكلم كما في
قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستغرب كانك تحضره المخاطب وتصوره ليتعجب منه تقول
رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله بل يدل اسم الفاعل الذي قام
به المانع من الاعمال على فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به ٢
يتوهم انه معموله فيكون درهما في قولك زيد معطي عمرو امس درهما
ليس منصوبا باسم الفاعل المذكور بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه
اسم الفاعل المذكور اي اعطاه درهما وقال الاندلسي لا يستقيم هذا
في مثل هذا ظان زيد امس قايما للزوم حذف احد مفعولي ظان
ولقايل ان يمنع بطلان التلازم فقد مر في باب افعال القلوب
انه يجوز حذف احد مفعوليها للقرينة وليس ناصب ما بعد
المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للرماني ومن وافقه

والحامل

والحامل لهم على ذلك وقوفهم عند ظاهر الكتاب فان س رحمه الله تعالى
حين ذكر اسم الفاعل لم يقدره الا بالذي فعل فحمد وا على ذلك غافلين
عن انه انما لم يتعرض للذي بمعنى المضي لانه ثبت له العمل بمجرد افعاله
مع ال جايز لو لم يسمع قياسا على الماضي فكيف وقد سمع قال الله
تعالى والحافظين فروجهم والحافظات الايه ومنه قول الشاعر
• الشاتمي عرضي ولم اشتمهما • والناذرين اذا لم القهما دمي •
ولا على التشبيه بالمفعول به واللام ح حرف تعريف لا موصول
واما مع اعتقاد انها موصوله فالنصب باسم الفاعل على ان المنصوب
مفعول به ولا بفعل مضمر خلافا لقوم وهذا مذهب ضعيف
لان فيه تكلفا لاضمار لا داعي اليه قال الش وقد تبين لهذا الخلاف
خلل قول المص في شرح الالفيه واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام
ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا جايز مرضي عند جميع النحويين
والله اعلم

فصل في الكلام على احكام اسم الفاعل المضاف
والعطف على مجروره عند الاضافة يضاف اسم الفاعل ولو محولا للمبالغة
المجرد من ال الصالح للعمل وهو ما كان يراد به الحال او الاستقبال واما
الذي بمعنى الماضي فانه يضاف وجوبا كاضافة الجوامد والاول وهو
المجرد الصالح للعمل يضاف الى مفعول به جوازا ان كان اي المفعول
به اسما ظاهرا نحو هديا بالغ الكعبة والنصب نحو ولا امين البيت
الحرام ويبتغون صفة بعد العمل او حالا من ضمير الفاعل او مستانفة
وقد قرى بالوجهين قوله تعالى ان الله بالغ امره وظاهر كلام س
يدل على ان النصب اولى وقال الكسائي هما سوا قيل والذي يظهر
ان الاضافة اولى لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالاخر
الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل ووجوبا ان كان
ضميرا متصلا خلافا للاخفش وهشام في كونه منصوب المحل
وذلك نحو هذا مكرمك وهذان مكرماك وهولا مكرموك والكاف
في هذه الامثلة الثلاثة وما يشابهها في محل جر عند س واكثر المحققين
وهو الصحيح لان الظاهر هو الاصل والمضمر نايب عنه والظاهر

عند حذف التنوين والنون من اسم الفاعل ان يكون مجرورا كقولك
ضارب زيد وضاربا زيد وضاربو عمرو فكذا ينبغي ان يكون المضمر
الذي وقع في موقعه وذهب الاخفش وهشام الى ان المضمر في ذلك
كله في محل نصب على المفعولية وان موجبها محقق ولا اضافة لان موجبها
غير محقق اذ لا دليل عليها الا حذف التنوين والنون ولحذفهما سبب
اخر وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا قال المص وهذه
شبهة بحسب قوية وهي ضعيفة وان النصب الذي تقتضيه المفعولية
لا يلزم كونه لفظيا بل يكتفى فيه بالتقدير قال وايضا فان عمل الاسماء
الجر اكثر فينبغي عند احتمال الجر والنصب ان يحمل على الاكثر وما جعل
سبب حذف التنوين والنون صون الضمير المتصل من الانفصال
مستغنى عنه لوجهين احدهما ان حذفه للاضافة محصل لذلك
الثاني ان مقتضى الدليل لقاء الاتصال بعد التنوين والنون
وقد نبهوا على ذلك باستعماله في الشعر قال فلم يرتفق والناس
يحتضرونه واجاز هشام هذا ضاربنك وضاربني وضاربانى
وضاربونى بالاتيان بالتنوين والنون وان كان المضمر متصلا
واحترز المص بقوله متصلا اي مجاورا له بلا فاصل مما المجاورة
فيه منتفية بوجود الفاصل كالهاء من قوله ٥
• لا ترج او تخش غير الله ان اذى • واقيكه الله لا ينفك مامونا •
وقد يسبق الى الوهم ان المراد بالمتصل قسيم المنفصل من الضماير
وشذ فصل المضاف بمفعول كقراءة من قرا فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكتب بعض
الشارحين كقراءة من قرا مخلف وعده رسله قيل له بئس القارئ
انت قل فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله **او ظرف** كقوله ٥
• وكرار خلف المحرجين جواده • اذا لم يحام دون انثى خليلها •
ويشمل الجار والمجرور نحو هل انتم تاركوا لي صاحبي **ولا يضاف المقرون**
بالالف واللام الا اذا كان مثنى نحو الضاربا زيد ورجل **او مجموعا**
على حده اي على حد المثنى نحو الضاربوا زيد ورجل **او كان المفعول**

معرفا

معرفا بهما نحو الضاربوا الرجل **او مضافا الى معرف بهما** نحو الضارب
غلام الرجل **او الى ضميره** اي ضمير المعرف بهما كقول الشاعر ٥
• الود انت المستحقة صفوه • انشد س بالجر والافصح في هذه المسايل
الثلاث النصب ولا يتعين النصب في الضمير خلافا للمبرد والبيت يرد عليه
ولا يغني كون المفعول به معرفا بغير ذلك خلافا للفرا فانه اجرى
العلم وغيره من المعارف مجرى المعرف بال والمعروف ان الفرا يجيز اضافته
الى المجرد وهو غير مشترط لتعريف ولا تنكير وفي شرح ابيات الكتاب
لابن قريشة لما تكلم على بيت المرار ٥
• انا ابن التارك البكري بشر • عليه الطير ترقبه وقوعا •
ما نصه والفرا يجيزه اي يجيز الضارب زيد والتارك بشر ويجيز
هذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب زيد
وضارب رجل وهو ضعيف لانه يلزمه ان يجيز هذا الحسن وجه وهذا
الغلام زيد على تاويل هذا الذي هو حسن الوجه وهذا الذي هو
غلام زيد قلت ليست ال في الغلام بمعنى الذي اجماعا ولا في الحسن
كذلك لانه صفة مشبهة ولا يكون صلة الالف واللام على الصحيح
ولا كونه ضميرا خلافا للرماني والمبرد في احد قوليه نحو المكرمك
الضاربك مما ليس بمثنى ولا مجموعا على حده وقال الرماني والمبرد في احد
قوليه الضمير في موضع جر نظرا الى ان الاصل في عمل الاسماء الجر بدليل اطراده
في مشبه الفعل وغيره بخلاف عمله الرفع والنصب وبدليل انه عمل لا يتوقف
على مشابهة الفعل ولا الحلول محله بخلاف غيره من العمل والضماير ترد الاشيا
الى اصولها وقال س والاخفش ومن وافقهما الضمير في ذلك في محل نصب
نظرا الى ان الظاهر هو الاصل وهو لو حل هنا لكان منصوبا فكذا المضمر
الحال محله وانما قلنا مما ليس مثنى ولا مجموعا على حده لانه لو كان كذلك
نحو الضارباك والضاربوك لكان الوجهان جايزين فيه قال المص
باجماع وليس كما قال بل الجرمي والمازني والمبرد يوجبون الجر لان الاصل
في حذف النون كونه للاضافة فلا يعدل عنه ما امكن **ويجر المعطوف**
على مجرور الالف واللام ان كان مثله مقرونا بالالف واللام مثل

مثل الضارب الغلام والجارية او مضاف الى مثله نحو الضارب
الرجل وجارية المراة والى ضميره نحو الضارب الرجل وجاريته لانه
بمنزلة وجارية الرجل لان الضمير عائد عليه ومثله قول الشاعر
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى طفلها اطفالها
قال المص فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف وليس كذلك في الثانية
والثالثة خلاف حكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة قال
والسماع يرد عليه وانشد البيت وحكى عنه الشلوبين الجواز فلعل
له قولين وحكى ايضا عن المبرد منع الجر في الثانية لا ان كان غير ذلك
اي غير شيء من الصور الثلاث اي اذا لم يقترن بالاداة او لم يوصف
المعرف بها مثل هذا الضارب الرجل وزيد وفاقا لابي العباس
المبرد وخلافا للس ويقوى به انه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
عليه نحو رب شاة وسخلتها **فصل** في الكلام على عمل اسم
المفعول وبنا صيغته يعمل اسم المفعول عمل فعله وهو الفعل المبني لما لم
يسم فاعله مثله وطاقيه ما شرط في اسم الفاعل من كونه مكبرا غير موصوف
قبل العمل او غير موصوف مطلقا على الخلاف وكونه معتمدا وبمعنى
الحال او الاستقبال او صلة للالف واللام وحكمه في اتباع مجروره
على اللفظ والمحل وحكم الضمير المتصل به على ما مر في اسم الفاعل وبناؤه من
الفعل الثلاثي كضُرِبَ وقُتِلَ المبني كل منهما لما لم يسم فاعله على انه
مفعوله فتقول فيهما مضروب ومقتول وكذا ما اشبههما ومن غيره اي
غير الثلاثي على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل اخره فتقول اكرمته
فهو مكرم واستخرجته فهو مستخرج بفتح الراء فيهما وهذا القدر
فقط هو الذي يميز اسم المفعول في ذلك من اسم الفاعل وكذا في غير
المثالين مما زاد على الثلاثة ما لم يستغن عنه بمفعول عن مفعل بفتح
العين قال المص مثل محزون ومحموم قال ومنه محبوب في الاكثر
قلت وجه المسئلة انه لم يسمع مُحزَن ولا مُحَم ولا مُزكَم مع ان
افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه
وهو مزكوم ازكمه الله وحم الرجل من الحمى واحمه الله وحم الشيء واحم

قدروا اسم المفعول من الثلاثة محزون ومزكوم ومحموم ولم يقولوا
مُحزَن ولا مزكم ولا مُحَم فدل على انهم استغنوا بمفعول عن مفعل
واما احببته فقد سمع فيه مُحَب قليلا فلذلك قال ومنه محبوب
في الاكثر وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فِعْل بكسر الفاء
وسكون العين نحو ذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مذبوح ومطحون
ومرعي ومطروح وفَعَل بفتح الفاء والعين معا كعدد وخبط وقبض
ونفض بمعنى معدود ومخبوط ومقبوض ومنفوض وفُعْلة بضم
الفاء وسكون العين نحو غرفة واكلة ولقمة ومضغة بمعنى مغروفة
وماكولة وممضوغة وبكثرة فعيل كجريح وقتيل وصريع وليس مع كثرته
مقيسا خلافا لبعضهم فلا يقال ضريب وقويل وسبيع في مضروب ومقول
ومسبوع فهذه كلها مما ناب عن مفعول في الدلالة في العمل فلا يقال مررت
برجل ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من
الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل
المبني للمفعول هذا كلامه وعليه يصح مررت برجل جريح ابوه و
المص موافق على رفعه للضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد
المشتق متحمل للضمير وعلى هذا فنحو جريح كاسم التفضيل يرفع الضمير
دون الظاهر كذا يلزم على ما فهمه ابو حيان ومتابعوه ولقائل
ان يقول شروط العمل انما هي العمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز
عند المص ان يعمل في الضمير والظاهر ويحتاج الى تحرير وقد ينوب
فعيل عن مفعَل بفتح العين نحو اعقدت العسل فهو عقيد اي
اي معقد واعلة المرض فهو عليل اي معل اللهم انا نسالك العفو
والعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والاخرة

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

اي باب ذكر اعمال الصفة وقد كان ينبغي ان تتكلم على صيغتها
اولا كما صيغ في اسم الفاعل ثم تتكلم على اعمالها لان معرفة المفرد
سابقة على معرفة عارضة في التركيب وتكلمه على مجيئها موازنة
وعن موازنة ليس بالذي يعلم منه حقيقة وزنها وهي الكلمة

وهذا هو الجنس الذي يشمل المعرف وغيره لكن حذف للقرينة
الملاقية فعلا فخرج نحو فرشي وثياب لازما فخرج نحو عارف
وجاهل فان قلت لكن يرد رب وملك والرحمن فان كلاميهما
صفة مشبهة وفعلها متعد تقول ربهم وملكهم ورحمانهم
قلت قد يمنع كون الرب صفة مشبهة وفعلها متعد لقولك
ويدعى انه اسم فاعل واصله راب وكلامه في التصريف يشير اليه
وقد يمنع كون ملك من ملك الشي بل يحصل من ملك عليهم اي صار
ملكا وهو لازم ويمنع ايضا كون الرحمن صفة بل هو علم مرتجل عند المص
ولا منافاة بين الارتجال والاشتقاق وليس صفة غالبة كما قال
الزمخشري وهو معرب كما قال ثعلب واصله بالخا ومحول عن راحم
للمبالغة فهو دخيل في باب الصفة المشبهة وليس منها كما في بقية
امثلة المبالغة ثابتا معناها اي مستمر الاحاد ثابتا متجددا فخرج نحو
قايم وقاعد فانه وان كان صفة ملاقية لفعل لازم لكنها ليست
على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث ولذلك اذا قصد بالصفة
الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد
حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث
قلت زيد حاسن الان او غدا ولذلك قيل في ضيق لما قصد الحدوث
ضايق قال الله تعالى وضايق به صدرك وسياتي الكلام على ذلك
في اخر الباب قال الرضي والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها
ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دلالة فيها
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك
بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد
من وقوعه في زمان كان بثوته في جميع الازمنة الى ان تقوم
قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او يصير

حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا هذا
كلامه وانظر وجه الجمع بين قول النحاة ان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام
به على معنى الحدوث وقوله علما ان الاسم دال على الثبوت ولم يفصلوا
بين صفة مشبهة وغيرها تحقيقا او تقديرا وصفان قسم اليهما
ثبوت المعنى اي ان الصفة المشبهة اما ان يكون معناها ثابتا
ثبوتا محققا كما في حسن وظريف ونحوهما واما ثبوتا مقدرا نحو
متقلب تقول زيد متقلب الفكر فالتقلب معنى ثابت للموصوف
تقديرا لا تحقيقا اذ لا يجتمع التقلب والثبوت بالتحقيق اذ التقلب
عدم الثبوت هذا تقرير كلام المص وفيه نظر لان المعنى بثبوت
المعنى استقراره وعدم تجدده وذلك ملازم للموصوف بمعنى متقلب
في المثال المذكور ولا ينافيه تفسيرنا التقلب بعدم الثبوت لان
متعلق الثبوت المنفي هو المجعول الذي هو الراي ونحوه والثبوت الذي
ادعي حصوله ثبوت هذا المعنى للموصوف وتوضيحه انه لو قيل
ثبت لزيد عدم ثبوت القيام له لم يكن متناقضا فكذلك هذا
لاختلاف الموضوع قابلة للملابسة والتجرد ولم يفسر المص في شرحه
الملابسة والتجرد بل قال احترزت من نحو اب واخ ومراده قابلة
لملابسة ضمير الموصوف والتجرد منه مع اتحاد المعنى فيهما نحو زيد
حسن وحسن وجهه واما اب واخ فلا تقول زيد اب واخ تقول
اب غلامه واخ فتاه ويحتمل ان يريد ان ذلك لا يقال البتة
لتنزلهما منزلة غير المشتق اذ لا فعل لهما ويحتمل ان يريد انهما مقابلان
ولكن ذلك المعنى الذي كان مع ملابسة الضمير قد تغير الى معنى
اخر لا يرجع لذلك المعنى الاول بوجه بخلاف زيد حسن وزيد
حسن وجهه او وجه ابيه او غلامه فان بين المعنيين تناسبا
واحدهما راجع الى الاخر بمجاز قريب في زيد حسن وجهه ومجاز
بعيد في البواقي فان اراد الاول ففيه نظر لانه يجوز مررت
برجل دمشقي ابوه ونظرت الى سرج خز ممزوجه مع انه لا بلا في
فعلا فقط فما الفرق وان اراد المعنى الثاني فهلا قال للملابسة

والتجرد مع اتحاد المعنى وقال ابوحيان وتبعه الش اب واخ
خارجان من قوله ملاقيه فعلا فلا حاجة الى اخراجهما ثانيا قلت
ليس كذلك فانهما ملاقيان فعلا اسمع ابوت عشرة واخوت
خمسه وانما خرجا بقوله لازما وقد اعترض بعض لسنا رحمه على
مسئلة اب واخ بانهما اذا كانا لا يقبلان فى الملابسة والتجرد فيهما
خارجان لقوله ثابتا معناها فان الشئ الثابت لا يمكن التجرد منه
وهذا الاعتراض لو صح لم يكن مختصا بمسئلة اب واخ بل يكون
واردا على اشتراط قبول الملابسة والتجرد فيقال انه مخرج لجميع الصفات
بما قصد لقوله ثابتا معناها فانما مراد المص قابلة الضمير الموصوف
والتجرد عنه **والتعريف والتنكير** اي وقابلة للتعريف والتنكير **بلا**
شرط لتخرج اسم التفضيل فانه يقبلهما بشرط ان لا يكون معه من
لفظا او تقديرا لانه معها واجب التنكير واما اذا خلا منها فيجوز استعماله
نكرة ومضافة ومعرفة مضافة او بالالف واللام وعز المص انما تخرج
اسم التفضيل باشتراط قبول التثنية والجمع مطلقا وهو واضح وقال
ابوحيان وتبعه تلميذه الش اسم التفضيل خرج بالملاقية فعله
فانه لا يلاقي فعلا بمعناه وقد اسلفنا ما يمكن المنازعة به فى ذلك
ولو سلم فالمراد بالملاقاة الاجتماع فى مادة واحدة لا التوافق فى المعنى
وهو ظاهر **نعم** قد يقال اسم التفضيل لا يقبل الملابسة والتجرد
بالمعنى الذي تقدم فهو خارج بذلك القيد فلا حاجة الى اخراجه
ثانيا بقيد آخر **وجوابه** انا لا نسلم عدم قبوله للملابسة والتجرد
بالمعنى الذي تقدم فهو خارج بذلك القيد فلا حاجة الى اخراجه
ثانيا بقيد آخر فان من العرب من يرفع به الظاهر مطلقا فعلى
هذا يجوز نحو مررت برجل احسن من الغير وجهه ولا ينافى ان
يمثل بمسئلة الكحل فان شرط المرفوع فيها ان يكون اجنبيا وشرط
مسئلتنا السببي وقد **يقال** انما ذلك شرط فيما يصح كونه صفة مشبهة
وليس معنى كلام المص الآن اسم التفضيل قابل لضمير الموصوف
والتجرد منه فيرفع الظاهر منه فى الجملة وقد **يقال** ايضا اسم التفضيل

تارة يبنى من فعل لازم نحو اقسط واقوم وادلى واحسن واجمل وتارة
يبنى من متعد نحو اعلم واجهل مما معناه ثابت واضرب واقتل مما معناه
غير ثابت فاسم التفضيل المبني من متعد خرج بقوله لازما وما معناه
ليس بثابت خرج بقوله ثابتا معناها وما بني من فعل لازم مرادا به الثبوت
خرج بقبول التعريف والتنكير بلا شرط فهذا التفصيل هو الذي ينبغي
اعتماده لان اسم التفضيل خارج بالقيد الاخر **وجوابه** ان كلا من
اسم التفضيل وفعلي التعجب لا يبنى الا من فعل لازم بالاصالة او صاير
لازما بالتحويل او النقل بر بحبة او كالسجية فاذن لم يخرج الا بقبول
التعريف والتنكير بلا شرط فتامله **وموازنتها** اي الصفة المشبهة
بالفعل **المضارع قليلة ان كانت من ثلاثي** وزعم الزمخشري انها
لا تجري على فعلها وهو ظاهر كلام الفارسي فى الايضاح العضدي
ورد بانهم متفقون على ان شاحطا فى قوله ٥
٥ من صديق او اخي ثقة ٥ او عدو شاحط دارا ٥
صفة مشبهة ومما جاء منها مجاريا للمضارع ظاهر العرض وطاهر
الفاقة وحايل اللون وخامل الذكر وساهم الوجه **و** موازنتها
للمضارع **لازمة ان كانت من غيره** اي من غير ثلاثي نحو معتدل
القامة ومطمئن القلب **قال** ٥
٥ ومن يك منحل العزائم تابعا ٥ هواه فان الرشد منه بعيد ٥
ويميزها اي يميز الصفة المشبهة **من اسم فاعل الفعل اللازم** ٢
اطراد اضافتها الى الفاعل معنى نحو حسن الوجه فان الوجه
فاعل معنى وذلك بخلاف اسم الفاعل من الفعل اللازم فانه
لا تصلح اضافته الى ما هو فاعل معنى كذا قال الش **قلت** المص
جعل المميز اطراد الاضافة والموجود فى اسم الفاعل المذكور عدم
الصلاحية للاضافة كما صرح به فاذن ليس لخصوصية الاطراد
تاثير فى التمييز اذ هو حاصل بمجرد جواز الاضافة مع قطع
النظر عن الاطراد وعدمه وايضا فاسم الفاعل المذكور ان لم يكن
ثابت المعنى فهو عين الصفة المشبهة فكيف يميز عنها **وهي** اي

الصفة المشبهة اربعة اقسام لانها اما **صالحة للمذكر والمونث**
معنى ولفظا اي تكون الصفة مشتركة المعنى بين المذكر والمونث
والالفاظ التى وضعت كذلك اي صالحة للمذكر والمونث وليست
من الاوزان المختصة بالمذكر كأفعل او بالمونث كفعلاء فنحو حسن
وظريف وضخم داخل فى هذا القسم وكذا نحو طاهر وشاحط ومستقيم
او معنى لا لفظا فيكون المعنى مشتركا بينهما واللفظ مختصا وذلك
نحو اكمر الامة فانه معنى يصلح للمذكر ويصلح للمونث لكن اللفظ الموضوع
دالا على ذلك للمذكر اي على وزن افعل وهو وزن يختص بالمذكر
واللفظ الموضوع لافادة ذلك فى المونث عجزا وهو من الاوزان
المختصة بالمونث **او لفظا لا معنى** نحو انوم للتى اختلط مسلكاها
وخصى وحايض اما حايض فواضح واما الاخران فلانهما كصبور
وجريح وهما مشتركا الوزن بين المذكر والمونث **او خاصة باحدهما**
لفظا ومعنى وتحته صورتان خاصة بالمذكر نحو اكمر وآدر
وخاصة بالمونث نحو عفلاء ورتقا من الرتق ضد الانفتاق
وهى التى لا يستطاع جماعها والعفل شئ يخرج من قبل المراة يشبه
بالأدرة للرجال **فالاول** وهى الصفة الصالحة للمذكر والمونث
لفظا ومعنى كحسن **يجرى على مثلها وضدها** اي ما يماثلها فى التذكير
والتانيث وما يخالفها فيهما مثال الجارية على المثل مررت برجل
حسن وجهه وبامراة حسنة عينها ومثال الجارية على الضد
مررت برجل حسنة عينه وبامراة حسن وجهها وانما ساغ
ذلك لان اللفظ والمعنى مشتركان فلم يختص اللفظ باحد القبيلين
لانتفا قبح اللفظ والمعنى بخلاف بقية المسايل الآتية فانها
ذات قبح لفظي او معنوي او ذات قبحين **والبواقى تجري على**
مثلها فتقول مررت برجل آدر الابن وبامراة رتقا البنت **لا ضدها**
فلا تقول برجل عفلا الجارية ولا بامراة ادر الابن **خلافا للكسائي**
والاخفش فانهما يجيزان جريان الصفة فى هذه الاقسام الثلاثة
على ضدها فتقول مررت برجل عجزا ابنته وبامراة آلى ابنها

اي كبر الالية

وبرجل

وبرجل حايض بنته وبامراة خصى ابنها وبرجل رتقا بنته و
بامراة آدر ابنها هكذا نقل المص الخلاف فى المسئلة ولم يقف
عليه ابن عصفور فقال اما المجمع انه لا خلاف ان الصفة الخاصة
المعنى لا تشبه الا مخصوصا سواء كانت خاصة اللفظ مثل اكمر
ورتقا او كان وزنها مشتركا كخصى وحايض وانما الخلاف في
مشترك المعنى خاص اللفظ نحو ألْيٍ وعجزا انتهى فاورد ابو
حيان كلام ابن عصفور هذا للاعتراض على كلام المص ولا يعترض
على امام عدل نقل الخلاف فى مسئلة بكلام شخص اخر نفى الخلاف
فيها فالمثبت مقدم ونص **قال** ابو جعفر النحاس اجاز الاخفش
برجل حايض المراة وبامراة خصى الزوج ولا يجيزه بصرى غيره
ولا الكسائي ولا الفرا فكلامه موافق لكلام المص فى النقل عن
الاخفش ومخالف له فى النقل عن الكسائي فلعل للكسائي قولين
ونقل بعضهم عن الجرمي ما يشهد للمص ايضا فى حكاية الخلاف
فى الجملة فانه حكى عنه انه قال بعد ان منع مررت بامراة
خصى البعل وبرجل حايض البنت وصورا اخر ومن الناس من
اجاز ذلك كله اعتمادا على ان المعنى لا يلتبس **فصل**
فى الكلام على المعمول فى هذا الباب **معمول الصفة المشبهة**
ضمير بارز متصل اي ليس بمنفصل مستقل بنفسه وذلك اعم
من ان يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميلة وكقول الشاعر
حسن الوجه طلقه انت فى السلم • وفى الحرب كالح مكفهر
او ينفصل عنها بضمير اخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها
فان **قلت** كما ان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا
مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز
قلت وجهه ان المقصود ذكر ما يعمل فيه الصفة من حيث
هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هو صفة لا يتقيد
كونها مشبهة بخلاف البارز المتصل فانها تعمل فيه من حيث
كونها مشبهة لا من حيث مجرد كونها صفة **او سببى موصول**

كقولـه عمر بن ابي ربيعة ○

• أسدات ابدانٍ رفاق حضورها • ونزات ما النفت عليه الملاحف •

وفي بعض النسخ البارز ووجه السببيه ان الاصل ملاحفها اي عن ضمير راجع الى الموصوف وعايد الموصول الضمير المجرور بعلى ورابط المعمول بموصوف الصفة الى الثابية عن الضمير كما قدمناه ولقائـل ان يقول لا موجب في البيت ان يكون ما موصوله بمعنى الذي بجواز كونها موصوفة بمعنى شئ او موصوف يشبهه اي يشبه الموصول في كونه وصف بجملة كما ان الموصول يوصل بجملة كقولـه ○

• تزور امرا اجما نوال اعدم • لمن امه مستكفيا ازمة الدهر •

فالمعمول هنا وهو نوال موصوف بجملة وفي الصفة ضمير الموصوف بالجملة وهو المفعول وضمير الموصوف بالصفة المشبهة وهو الفاعل وبهذا الضمير حصلت السببيه فان اراد المص هذا فلا يظهر المنع في الموصوف بالمفرد قال ابو حيان ولم ار من اصحابنا من ذكر هذا القسم غير صاحب التمهيد او مضاف الى احدهما اي الموصول والموصوف المذكورين فمثال المضاف الى الموصول قولـه • والطيبى كل ما التاثت به الازر •

اي ازرهم كما انشده شاهدا على هذا القسم وليس بمتعين ولكن ان تجعل ما موصولة او موصوفة ومجرور الباء هو رابط الصلة او الصفة بالموصول او الموصوف واللام نايبة عن الضمير المحصل للسببية ومثال المضاف الى الموصوف حتما رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به او مقرون بال نحو والله سريع الحساب والله شديد العقاب ووجه الاستشهاد كون المعمول مضافا اليه مع كونه فاعلا في المعنى وانما يحسن ذلك في هذا الباب او مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه او مضاف الى ضمير اي الى ضمير المضاف الى ضمير الموصوف لفظا او تقديرا فالاول نحو مررت برجل حسن شامة خده فالمعمول وهو شامة مضاف الى مضاف هو الخد وهذا المضاف الذي هو الخد مضاف الى الضمير الموصوف لفظا والثاني نحو مررت برجل حسن شامة الخد فالمعمول مضاف الى ضمير الموصوف اذ المعنى شامة خده كما في المثال الاول او مضاف

الى ضميره اسم مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجاريه والجاريه مضاف الى ضمير الموصوف وربما سبق طالبا لسانه الى تنوين ضمير من قوله او الى ضمير مضاف فيكون قوله مضافا صفة له ولا يضاف ضمير الى غيره وعملها اي عمل الصفة المشبهة في الضمير جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال نحو مررت برجل حسن الوجه واجاز الفرا تنوين الصفة ونصب الضمير فتقول جميل اياه ويلزمه الفصل مع التمكين من الوصل فان قلت كيف احترز عن غير الذي باشرته وهو لم يذكر ان معمولها اذا كان ضميرا يكون منفصلا بل شرط اتصاله قلت المراد بالمتصل كما تقدم ان لا يكون ضميرا منفصلا اعم من ان يكون متصلا بالصفة او متصلا بمعمولها الذي لا يصح اضافته نحو قريش نجبا الناس ذرية وكرامهوها فهما منصوب على التشبيه بالمفعول ونصب على التشبيه بالمفعول ان فصلت كما في المثال المذكور اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل فتعين النصب او قرنت الصفة بال كما في قولك الوجه زيد الحسنه لامتناع اضافته المقرنه باللام الى العاري منها واتى هنا خلاف الفرا في اجازة ضارب زيد وشبهه ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال وفاقا للكسائي يعني ان الصفة المباشرة للضمير الواقع بعدها الذي يمكن عملها فيه يجوز ان تقصد اضافتها اليه فيكون الضمير في محل جر بالاضافة ويجوز ان لا تقصد اضافتها اليه فيكون في محل نصب على التشبيه بالمفعول به هذا مذهب الكسائي واما غيره فيرى ان الجر للاضافة متعين وهذا ان القصد ان انما يتصور ان في مثل ذلك اذا كانت الصفة غير منصرفة نحو رايت غلاما حسن الوجه احمره واختار المص مذهب الكسائي استنادا الى انه روي عن بعض العرب لا عهد لي بالام فقامه واوضعه بفتح العين وعلل هذا نظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها

وعلى هذا تقول عند فى قصد الاضافة مررت برجل احمر الوجه
لا اصغره بكسر الراء ولا اصغرَه بفتحها لفتحها عند عدم قصد
الاضافة وقد تبين لهذا ان قوله وعملها فى الضمير جر ليس المراد
منه ثبوت ذلك على سبيل اللزوم بل على الغالب وتلخص ان
هنا ثلاثة اقسام نحو حسنُ الوجه طلقُه واجب الخفض ونحو
الحسنُ الوجه الجميلةُ واجب النصب ونحو رجل اسود الثوب
لا ابيضُه او اصفرُ الوجه لا احمره يجوز فيه الوجهان وهذه
المسئلة لازمة فى القياس ومن لا يوافق على ان فى غير المنصرف تنوينا
مقدرا ويقول بان الضمير يحكم له بحكم الظاهر فكما انك اذا قلت زيد
احمرُ الوجه جاز لك نصب الوجه على ان التنوين موجود تقديرا
فى احمر وجر الوجه بناء على ان ذلك التنوين المقدر فى احمر طرح
الاضافة كما يجوز التقدير ان فهن حواج بيت الله كذلك يجوز ٢
لك فى احمر الوجه لا اصفره تقدير وجود التنوين فى اصفر فيكون
الضمير فى محل نصب لان الظاهر لو حل محله كان مجرورا على هذا
التقدير وهو ظاهر وعملها فى الموصول والموصوف رفع ونصب
مطلقا اي سواء كانت الصفة مقترنة بال او مجردة عنها فمثالها
مقترنة بال ومعمولها موصول كقول الشاعر ن

ان رمت امنى وعزة وغنى • فاقصد يزيد العزيز من قصده

ومثالها لكن لك مجردة عن ال قولك مررت برجل عزيز من يلوذ به
فلك ان تحكم على محل من فى الموضعين بالرفع والنصب فتقول فى الموصوف
رايت الرجل الطويل رمحٌ يطعن به ورايت رجلا طويلا رمحٌ يطعن
به فلك رفع رمح ونصبه وجر ان خلت الصفة من ال وقصدت
الصفة نحو مررت برجل عزيز من يستنصر به ومررت برجل طويلٍ
رمحٍ يطعن به وفى قصد الاضافة عند الجر ما يحتاج اليه فهلا
تركه كما ترك قصد مقتضى الرفع والنصب عند وجودها وان
وليهما شئ غير ذلك اي غير الموصول والموصوف قال ابو حيان والضمير
وتبعه على ذلك الش وليس بشئ لان الضمير خارج بقوله سببي

فما هذا الذي قاله عملت فيه مطلقا رفعا نحو زيد حسن وجهه
برفع الوجه فاعلا قيل او بدلا ويرده ان تكرار الضمير فى هذا الباب
ضعيف نحو زيد حسن وجهَه بالنصب وحسن وجهه بالخفض
فان فيه خروجا عن الظاهر من غير دليل والحمل على الوجه المجازي
مع امكان الحمل على الوجه الحقيقى ونصبا على التمييز ان كان نكرة نحو
زيد حسن وجها وعلى التشبيه بالمفعول ان كان معرفة نحو حسن
وجهَه بنصب الوجه وقيل بالتمييز والتشبيه بالمفعول بناء على
جواز تعريف التمييز والحق انه لا يجوز مع التعريف الا التشبيه
وهو واضح ولا مع التنكير الا مع التمييز لان الاصل عدم التشبيه
فحيث امكن المتفق عليه السالم من التجوز لم يعدل عنه وجرا الا ان
مجرورا المعمول بال مقرونا بها ايضا نحو الحسن الوجه بجر الوجه
ولا يجوز ان يكون على غير ذلك فلو قلت الحسن وجه فالمسئلة
ممتنعة او مضاف الى المقرون نحو زيد الحسن انف الوجه او
مضاف الى ضمير المقرون نحو مررت بالرجل الحسن وجهه وهذا
التركيب مما يتوقف فى صحته فان الذي منع من جواز زيد الحسن
وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف وهذا المعنى
موجود فى قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذ العود الى ما فيه
ان لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت ويقل نحو حسنُ وجهِه
باضافة الصفة الى معمولها وحسنٌ وجهَه بتنوين الصفة ونصب
المعمول وحسنٌ وجهٌ بتنوين الصفة ورفع المعمول ووجه قلة
الثلاثة ان فى الاولين زيادة ضمير عن محتاج اليه فى الثالث خلوا
عن ضمير محتاج اليه ووقع لابن الحاجب رحمه الله تعالى فى شرح المفصل
كلام غريب هنا فانه قال لم يمنع حسنُ وجهِه يعنى بالاضافة الا
صاحب الجمل وظن ان الناس يمنعونها فقال وخالف من فيها جميع الناس
وعلل المنع باضافة الشئ الى نفسه وبان الوجه مضاف الى ضمير الموصوف
فكان اضافة الصفة الى الوجه اضافة الشئ الى نفسه ويرد الاول
جوازُ حسنُ وجهٍ باتفاق وان الحسن دال على معنى فى الوجه لا نفسه

فليس بمنزلة حبس ومنع وبرد الثاني جواز زيد ضارب
غلامه باتفاق انتهى وفيه امور منها ان س منع المسئلة كما منع
الزجاجي ولكنه جوزها في الشعر فقط صرح بذلك في كتابه والمبرد
منعها مطلقا في الشعر والنثر ووافق س جماعة من البصريين والمتاخرين
ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا في الشعر والنثر قال ابن الصايغ
وقول الزجاجي ان جميع النحويين خالفوا س ليس بصحيح بل خالفه
المبرد ومن تبعه ووافقه اكثر النحويين ومنها الحسن هو نفس الوجه
بمعنى انهما صادقان على شئ واحد في هذا التركيب وليس منع الاضافة
مختصا بمثل حبس ومنع اعنى باب الترادف والا لم يمتنع اضافة
الموصوف الى الصفة وبالعكس ومنها ان التعليل الصحيح ليس ما ذكره
بل ما قال ابن الصايغ الاصل الرفع ثم حول الاسناد فانتصب الوجه
على التشبيه ثم اضيف قلت وانما كان كذلك قصد الرفع الا استنكار
في الظاهر لان اضافة الصفة الى موصوفها امر مستنكر فجعلوه
في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف حتى لا يستنكر
ثم قال وقد تبين ان هذا ليس من اضافة الشئ الى نفسه كما توهم
الزجاجي فان زعم ان الاضافة من رفع فخطا ولهذا انما قال س وقد
يجوز حسنة وجهها في الشعر ليعلم انها اسندت الى ضمير الموصوف
وانما وجه الضعف انه لما حصل الربط بضمير الرفع كان حق المعمول
نصبته او خفضته ان تاتى به كالاجنبي فيكون معرفا بال وهو
الاكثر ومضافا للنكرة فلما كرر الضمير ضعف وتخصيص س بجواز
ذلك بالشعر غير ظاهر فقد وقع في الحديث صفر وشاحها وشثن
اصابعه وفيه ايضا في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فالحق
قول المص انه يجوز بقلة **فصل** في الكلام على الوصف
اعم من كونه تابعا وخبرا وحالا واعم من كونه صفة مشبهة
او غيرها بالنسبة الى مطابقتها لصاحبها وعدم مطابقتها له وقد جرت
العادة بذكر هذا الفصل في باب النعت وهو اولى لانه لا يختص
بالصفة المشبهة بل هو لعموم الصفات والذي لحظه المص انه

ايضا لا يختص بالصفة التابعة بل الواقعة خبرا او نعتا كذلك
فلا خصوصية واذا حملت ال في قول الصفة على الجنسية فلا اشكال
اذا كان معنى الصفة وليس المراد بها التابعة في الاعراب ولا الصفة
المشبهة التي الكلام فيها بخصوصها وانما المراد بها على ما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود فاذا كان معنى الصفة بهذا الاعتبار
ثابتا **لسابقها رفعت ضميره** نحو زيد قايم ومررت برجل قايم
وجاء زيد راكبا وزيد حسن وهند حسنة الى غير ذلك وقد يقال
انما يكون معناها له بعد رفعها ضميره فكيف يجعل الرفع سابقا على
كونها له ومراده بما ذكر ان تكون الصفة ليس بعدها اسم يصح لنسبتها
اليه فلو جعل المص هذا هو المقسم اتضح الامر وترتب رفع الضمير وغيره
بعد ذلك فلو صرح به لكان حسنا **وطابقته في افراد وتذكير
وفروعهما** وهي التثنية والجمع فرعا الافراد والتانيث فرع التذكير وذلك
نحو حسن في مررت برجل حسن وبرجلين حسنين وبامراة حسنة
وبامراتين حسنتين وبنساء حسنات **ما لم يمنع من المطابقة مانع**
لكون الصفة لا تذكر كربعة او لا تونث كجريح ولا تثنى ولا تجمع
كما فعل من وكالمصدر فان بعض الشارحين في افصح اللغتين قلت
ليست المطابقة لغة فصيحة بل هي امر نادر في كلمات مسموعة **وكذلك
ان كان معناها لغيره ولم ترفعه** نحو مررت برجلين حسني الغلمان او
حسنين غلمانا وبرجال حسني الغلمان او حسنين غلمانا وبامراة
حسنة الغلمان او حسنة غلاما **وان رفعته جرت في المطابقة
مجرى الفعل المسند اليه** اي الى ذلك الغير يعني ان الصفة تعطي ح
ما يعطي الفعل المسند الى ذلك المرفوع فتقول مررت برجلين
حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم كما تقول حسنا غلاماهما
وحسنوا غلمانهم على راي اهل هذه اللغة وكان حق المص ان يقول
في المطابقة وعدمها فان عدم المطابقة لازم في لغة الجمهور بالنسبة
الى التثنية وراجح عند الجميع بالنسبة الى التانيث اذا كان المرفوع
مجازي التانيث او حقيقيه وقد فصل وتجب المطابقة في التذكير

والنابت عند الجميع في غير ما استثنى وترجح فيما يمكن جمعه جمع
تكسير وان امكن تكسيرها كنايم وقاعد حين اي حين اذ هي رافعه
لما بعدها مسندة الى جمع فهو اي تكسيرها اولى من افرادها فقولك
مررت برجل قيام غلمانه ونحو ذا اخوانه اولى من قولك قايم غلمانه
وقاعد اخوانه وهذا قول المبرد والجزولي وقال الجمهور واختاره
الشلوبين والابدي لا ارجح الافراد والقول الاول يشهد له مجيء
السماع به نحو خشعا ابصارهم يخرجون وكقولـــه ٥

• قعود لديه بالرتم عواذلــه • وقولـــ امرئ القيس

• وقوفا بها صحبي على مطيهم • يقولون لا تهلك اسى وتجمل •

والقول الثاني يشهد له القياس لانها كالفعل ومنه خشعا ابصارهم
وقيل الاولى الجمع ان تبعت جمعا والافراد ان تبعت مفردا نحو مررت
برجال حسان قومهم وبرجل حسن قومه وتثنى وتجمع جمع المذكر
السالم ان امكن ذلك على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة فتقولـــ
جاني رجل قاعدون غلمانه ورجلان فاضلان ابواهما على لغة من
يقول قاما اخواك وقاموا اخوتك فتحمل الالف والواو علامة لا ضميرا
وقد مر الكلام على هذه اللغة قالـــ الرضي لكن ضعف قاعدون
غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف
بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا
علامة للمثنى والمجموع ولو كانا فاعلين لم ينقلب في حالتي النصب
والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في
غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما قيدنا
قوله وتجمع جمع المذكر السالم بامكان ذلك احترازا من نحو
مررت بقوم سابقة خيلهم وعالية ابنيتهم اذ لو اردت
هنا ان تجمع جمع سلامة المذكر لم يمكن وقد تعامل الصفة
غير الرافعة ما هي له ان قرن بال معاملتها اذا رفعته وشمل
قوله غير الرافعة الناصبه والخافضه والظاهر ان محل السماع

انما

انما هو للخافضه فانه حكى مررت برجل حسنة العين وجهه
تنزيلا له منزلة الضمير مثل فان الجنة هي الماوى وتنزيلا للمرفوع
معنى منزلة المرفوع لفظا فكانه قيل حسنة عينه وعلى هذا
فيقال مررت برجل حسان الغلمان وكريمة الام وبامراة كرام
الاباء وكريم الاب كما تقول حسان غلمانه وكريمة امه وكرام
اباؤها وكريم ابوها ومنه قولـــ الشاعر ٥

• يا ليلة خرس الدجاج سهرتها • ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي •

وللفارسي فيه توجيهان احدهما ان الاصل خرسا دجاجها ثم
كسرت الصفة فقيل خرسا دجاجها ثم نقل الاسناد وبقي اللفظ
بحاله لان المعنى لم ينتقل وهذا التوجيه موافق لما في الاصل والثاني
انه انما قال ذلك لانها عنده ليست بليلة واحدة بل ليال متعدده
من طولها قال ابن الضايع وهذا التوجيه في هذا الموضع حسن
جدا وقالـــ ابن عصفور حكى بعض اهل اللغة ليلة خرس ان لم
يسمع فيها صوت خرس مفرد مخفف منه قاله ابن الضايع وعلى
هذا الخرس صفة لليلة بالحقيقة فكيف اضيف الى الدجاج واعلم
ان قول المص اذا رفعته لا حاجة اليه لان معنى قوله معاملتها
معاملة الرافعة ما هي له واذا قصد استقبال الصفة
الموضوعة من فعل ثلاثي على غير صيغة فاعل ردت اليه
اي الى فاعل وذلك كضعيف وشريف فيقال عاف وشاف
وهو حاسد غدا وفارح بعد غد وهو سايد قومه عما قليل
وهو مايت ولو بعد حين قالـــ الشاعر ٥

• فقلت لهم سارغبت وجامل • فكلكم من ذلك المال شابع •

وقالـــ الاخر ٥

• ارى الناس مثل السفر والموت منهل • له كل يوم وارد ثم وارد •

• الى حيث يشقى الله من هو شاقيا • ويسعد من في علمه هو ساعد •

وظاهر كلام المص في الاصل والشرح انه رد الصفة الى فاعل مخصوص
بالاستقبال وكانه وقف عند ظاهر ما نقل عن الفراء انه قالـــ

العرب لانقول لمن قال قد مات هذا مايت انما يقال في الاستقبال
والظاهر ان ذلك ليس بشرط بل يحول الى هذه الصيغة اذا اريد
العروض في الحال او العروض في الماضي وعدم الاتصال بالحال حتى لا يكون
وصفا ثابتا بل وصفا حادثا منقطعا فالفعل في الحدوث والتجدد
وانما قال من ثلاثي لان الملاقية لغير الثلاثي لا يكون الا على صيغة
اسم فاعله كمنطلق اللسان ومستقيم الذهن ونحوه فلا يرد اصلا
الحصيفة فاعل الذي هو اسم فاعل الثلاثي المجرد ما لم يقصد
الوقوع فلا يرد الى فاعل وذلك مثل قوله تعالى انك ميت وانهم
ميتون اي انكم في عداد الموتى وان كنتم احياء الان ما هو كائن
وكان قد كان وهذه القراة وهي قراة السبعة ابلغ من قراة
بعضهم انك مايت وانهم مايتون وان قصد ثبوت معنى
اسم الفاعل لاحد وثبته عومل معاملة الصفة المشبهة في اضافته
الى مرفوعه في المعنى بعد تحويل الاسناد وفي نصبه اياه على
التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة كقول
ابن رواحه رضي الله تعالى عنه

• تباركت اني من عذابك خايف • والى اليك تايب النفس باخع •

وكقول الاخر

• ومن يك منحل العزايم تابعا • هواه فان الرشد منه بعيد •

هذا في اللازم واما في المتعدي فكقوله

• ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما • ولا الكريم بمناع وان حرما •

ولو كان اي اسم الفاعل مصوغا من فعل متعد الى واحد وهذا
القيد الذي اهمله لا بد منه اذ لا يجوز ان يقال زيد معطى
الاب درهما ومعلم الاخ عمرا قايما بلا خلاف اما اذا كان متعديا
الى واحد فالخلاف فيه ما مر والمص اختار الجواز ان امن اللبس
كما في اذا اتى في مقام على ابناء زيد بالشفقة والرحمة وذم
عبيده بالظلم فقلت فيه زيد راحم الابناء وظالم العبيد اي
ان له ابناء يرحمون الناس وعبيدا يظلمون الخلق فهذا يجوز

لامن اللبس ولو قلته في مقام لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل
المراد ان له ابناء يرحمهم وعبيدا يظلمهم او ان له ابناء راحمين وعبيدا
ظالمين فيمتنع هذا لوجود الالباس ويجوز الاول لفقده وفاقا
للفارسي وكثير يمنعون ذلك مطلقا كما تقدم وفصل ابن عصفور
وابن ابي الربيع تفصيلا آخر فقالا لا يجوز ان يحذف المفعول اختصارا
ويمتنع في غيره فلا يقال ضارب الاب عمرا وخص بعضهم الخلاف
بحال ذكر المفعول فاما اذا لم يذكر فقال لا خلاف في جواز التشبيه
نحو راحم القلب والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد
ثلاثيا كان او غيره لكنه لم يمثل بما ليس ثلاثيا ومثاله زيد
مطعم العبيد ومودب الخدام ولا فرق من هذا الباب اي باب
الصفة المشبهة مطلقا في رفع السببي ونصبه وجره على ما تقرر
في الصفة نحو مضروب العبد بالرفع والنصب والجر فظاهر قول
المص الاصح ان في المسيلة خلافا قال ابو حيان ولا اعلم احدا منعها
وقد يفعل ذلك اي اثبات حكم الصفة المشبهة باعتبار رفع
السببي ونصبه وجره بجامد لتاوله بمشتق فيقال وردنا منهلا
عسلا ماوه وعسل الماء ونزلنا بقوم اسد انصارهم واسد الانصار
هم وصاهرنا حيا اقمار انساء واقمار النساء اي خلو وشجعان وحسان
واكثر ما ورد ذلك في اسماء الاجناس كرجل هاشمي ابوه تميمية
امه وهاشمي الاب تميمي الاب وفي الغرة لابي البرهان اسد في قولك
مررت برجل اسد لا يرفع الظاهر فاما قوله

• سل المرء عبد الله اذ فر هل راى • كتايبنا في الحرب كيف قراعها •
• وكم نام لم يلق الاحنة بعدها • ولا في اسود اهصرها ومصاعها •

فقيل هصرها ومصاعها بدلا لان من قراعها وقيل مرفوعان باسود
وفي بعض النسخ التسهيل هنا ولا تعمل الصفة في اجنبي محض
وهذا مستفاد مما تقدم ولا تفصل عن معمولها فيمتنع ان يقال
زيد حسن في الحرب وجهه بالنصب وهكذا لو رفعت فالمنع
في الصورتين مذهب الجمهور وفي البسيط الى معمولها غير المجرور نحو

وان يفصل منهما بدليل منفتحة لهم الابواب وفي شرح الخفاف
لا يجوز نحو كريم فيها حسبُ الا في الشعر كقوله ٥
• سيري أماما فانّنا الاكثرون حصًى • والاكرمون اذا لم ينسبون ابا •
وأما ان كان المعمول مجرورا فنع الفصل ظاهر ولا تؤخر عن منصوبها
فلا يقال زيدٌ وجهَهُ حسنٌ لضعف العمل وانما قيّد بالمنصوب
لانه الذي قد يتصور تقديمه وأما المرفوع على الفاعلية
والمجرور بالاضافة فامتناع تاخرها عنه معلوم ان رافع الفاعل
لا يتاخر عنه والمضاف لا يتاخر عن المضاف اليه • والله اعلم

انتهى الجزء الاول على يد كاتبه العبد الفقير
الحقير المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه
القدير عبد المنعم بن محمد بن شقير غفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين امين •
وكان الفراغ منه نهار السبت
ثاني عشري شهر جمادى الاولى
من شهور سنة تسعين والف
احسن الله ختامها وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم
تسليما
كثيرا

يتلوه ان شاء الله تعالى بعده الجزء الثاني من باب اعمال المصدر

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابراهيم
وكفى ١٢٧٥